

شَحْاحُ الْأَشْهُمِ

عَلَى الْفَيْيَةِ ابْنِ مَالِكٍ

المُسَمَّى، مَنَهَجُ السَّالِكِ، إِلَى الْفَيْيَةِ ابْنِ مَالِكٍ،

حَقَّقَهُ

مُحَمَّدُ نَجَّى الدِّينِ بَعْدُ الرَّبِّ مُحَمَّدٌ



دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ

بَيْرُوت - لَبْنَان

شرح الإسماعيلي

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك » ، إلى ألفية ابن مالك »

حققه

محمد مجي الدين أبو عبد الله محمد

أجزء الأول

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى { المحرم الحرام ١٣٧٥
أغسطس ١٩٥٥ }

جميع حقوق الطبع محفوظة لمحققه

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

ص.ب ٥٧٦٩

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعدَ حمدِ الله على ما منع من أسباب البيان ، وفتح من أبواب التبيين ،
والصلاة والسلام على من رفع بماضى العزم قواعد الإيمان ، وخفّض بعامل الجزم كلمة
الهُتَان ، محمدَ المنتخب من خلاصة مَعَدِّ ولُبَابِ عَدَنان ، وعلى آله وأصحابه الذين
أحرزوا قَصَبَاتِ السبق فى مضمار الإحسان ، وأبرزوا ضميرَ القِصَّةِ والشَّان ، بسِنان
اللَّسان ولسان السَّنَان ؛ فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك ، مُهَذَّبُ المقاصد
واضح المسالك ، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد ، ويحلُّ منها محلُّ الشجاعة من الأسد ،
تجد نشرَ التحقيق من أدراج عباراته يَفِيْق ، وبذرَ التدقيق من أبراج إشاراته بُشْرِق ،
خلا من الإفراط المُعْمِل ، وعلا عن التفريط الخُل ، وكان بين ذلك قَوَامًا ، وقد لقبتَه
بـ « منهج المسالك » ، إلى ألفية ابن مالك « ولم آلُ جهْدًا فى تنقيحه وتهذيبه ، وتوضيحه
وتقريبه . والله أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به مَنْ تَلَقَّاه بقلب
سليم ؛ إنه قريب محيِّب ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أُنِيبُ .

(بسم الله الرحمن الرحيم ، قال محمد) هو الإمام ، العلامة ، أبو عبد الله ، جمال
الدين ، ابن عبد الله (ابن مالك) الطائى نَسَبًا ، الشافعى مذهبًا ، الجياني منشأ ، الأندلسى
إقليمًا ، الدمشقى دارًا ووفاء لا ننتفى عشرة ليـلة خَلَّتْ من شعبان عام اثنين وسبعين
وسمائة ، وهو ابن خمس وسبعين سنة (أحمد ربه الله خير مالك) أى : أثنى عليه الثناء
الجميل ، اللائق بجلال عظمتِه ، وجزيل نعمته التى هذا النظمُ من آثارها ، واختار صيغة
المضارع المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجددى ، وقصد بذلك الموافقة بين الحمد
والحمود عليه ، أى : كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجددُ فى حقنا دائماً كذلك نحمدُ ،
بمعامد لا تزال تتجدد ، وأيضاً فهو رجوع إلى الأصل ؛ إذ أصل « الحمد لله » : أحمد

أو حدث حمد الله : فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عدل إلى الرفع لقصد الدلالة على الدوام والثبوت ، ثم أدخلت عليه « أل » لقصد الاستغراق . و « الرب » للسالك . و « الله » علم على الذات الواجب الوجود — أى : لذاته — المستحق لجميع الحمد ، ولم يُسم به سواء ، قال تعالى : « هل تعلم له سمياً » أى : هل تعلم أحداً تسمى الله غير الله ، وهو عربى عند الأكثر ، وعند المحققين أنه اسمُ الله الأعظم ، وقد ذكر في القرآن العظيم في ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً ، واختار الإمام النووي تبعاً لجماعة أنه « الحى القيوم » قال : ولهذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع : في البقرة ، وآل عمران ، وطه . والله أعلم .

(تنبيه) أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلاً لقوله منزلة ما حصل : إما اكتفاء بالحصول الذهني ، أو نظراً إلى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقر به ، نحو : « أتى مرُّ الله فلا تستعجلوه » .

وجملة « هو ابن مالك » معترضة بين « قال » ومقوله ، لا محل لها من الإعراب ، ولفظ « رب » نصب تقديرأ على المفعولية ، والياء في موضع الجر بالإضافة ، و « الله » نصب يدل من « رب » أو بيان ، و « خير » نصب أيضاً بدل أو حال على حد : « دعوتُ الله سمياً » وموضع الجملة نصب مفعول لقال ، ولفظها خبر ، ومعناها الإنشاء ، أى : أنشئ الحمد (مصلياً) أى : طالباً من الله صلاته ، أى : رحمته (على النبي) — بتشديد الياء — من النبوة — أى : الرفعة — لرفعة رتبته على غيره من الخلق ، أو بالهمزة من النبأ — وهو الخبر — لأنه يُخبر عن الله تعالى ؛ فعلى الأول هو فعيل بمعنى مفعول ، وعلى الثاني بمعنى فاعل . و « مصلياً » حال من فاعل « أحمد » متويزة ؛ لاشتغال مورد الصلاة بالحمد ، أى : ناوياً الصلاة على النبي (المصطفى) مفتعل من الصفوة ، وهو : الخلوص من الكدر ، قلبت تاؤه طاءً لمجاورة الصاد ، ولامه ألفاً لافتتاح ما قبلها ؛

ومعناه المختار (وآله) أى : أقاربه من بنى هاشم والمطلب (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى : العلو .

﴿ تنبيه ﴾ أصل آل أهل : قلبت الماء همزة ، كما قلبت الهمزة هاء فى « هَرَّاق » الأصل « أَرَّاق » ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، كما فى « آدم ، وآمن » هذا مذهب سيبويه . وقال الكسائى : أصله « أول » كجَمَلٍ ، من آل يؤول ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا . وقد صَغَّرُوهُ عَلَى « أَهْئِيل » وهو يشهد للأول ، وعلى « أَوِيل » وهو يشهد للثانى ؛ ولا يضاف إلا إلى ذى شرف ، بخلاف أهل ؛ فلا يقال « آل الإسكاف » ولا ينتقض بـ « آل فرعون » فإن له شرفا باعتبار الدنيا ، واختلف فى جواز إضافته إلى المضر ؛ فمنعه الكسائى والنحاس ، وزعم أبو بكر الزبيدى أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه . قال عبد المطلب :

١ - وَأَنْصُرُ عَلَى آلِ الصَّلِيبِ وَعَايِدِهِ الْيَوْمَ آلَاكَ

وفى الحديث : « اللهم صل على محمد وآله »

(وأستعين الله فى) نظم قصيدة (ألفية) أى : عِدَّةُ أبيتها ألف أو ألفان ، بناء على أنها من كامل الرجز أو مشطوره ، وبحل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة « أحمد » . والظاهر أن « فى » بمعنى على ؛ لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعمدية بعلى ، قال تعالى : « وأعاناه عليه قوم آخرون » « والله المستعان على ما تصفون » أو أنه ضمن « أستعين » معنى أستخير ونحوه مما يتعمدى بنى ، أى : وأستخير الله فى ألفية (مقاصد النحو) أى : أغراضه وجُلُّ مهماته (بها) أى : فيها (نحوية) أى : نحوزة .

﴿ تنبيه ﴾ النحو فى الاصطلاح هو : العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى اختلف منها ، قاله صاحب المقرب ؛ فعمل أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا « علم العربية » لا قسيمُ الصرف . وهو مصدر

أريد به اسم المفعول ، أى : المَنْحَوْ ، كالمخلوق بمعنى المخلوق . وَخَصَّتْهُ غَلْبَةُ الاستعمال بهذا العلم ، وإن كان كل علم مَنَحَوْا ، أى : مقصودا ، كاختصت «الفقه» بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقها ، أى : مَفْقُوهًا ، أى : مفهومًا . وجاء فى اللغة لمان خمسة : القصد ، يقال : منحوت منحوك ، أى : قصدت قصدك ، والمثل ، نحو سررت برجل منحوك ، أى : مثلك ، والجهة ، نحو : توجهت نحو البيت ، أى : جهة البيت ، والمقدار ، نحو : له عندي نحو ألف ، أى مقدار ألف ، والقسم ، نحو : هذا على أربعة أنحاء ، أى : أقسام ، وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الأسود الدؤلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيثًا من الإعراب قال : « انْحُ هذا النحو يا أبا الأسود »

(تقرب) هذه الألفية للأفهام (الأقصى) أى : الأبعد من الممانى (بالفظ مَوْجَز) الباء بمعنى مع ، أى : تفعل ذلك مع وَجَازَةِ اللفظ ، أى : اختصاره (وتبسط) أى : توسع (البذل) — بالمعجزة — أى : العطاء ، وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) أى : موفى سريعًا .

(تنبيه) قال الجوهرى : أَوْعَدَ — عند الإطلاق — يكون للشر ، وَوَعَدَ للخير ، وأنشد :

٢- وَإِنِّى وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمُخْلِفٌ لِإِعَادِى وَمُنْجِزٌ مَوْعِدِى

(وتقتضى) أى : تطلب ؛ لما اشتملت عليه من المحاسن (رضى) محضًا (بغير سُخْطٍ) بِشَوْبِهِ (فاثقة ألفية) الإمام العلامة أبى الحسن يحيى (بن معطى) بن عبد النور الزَّوَاوِى الحنفى ، الملقب زين الدين ، سكن دمشق طويلا ، واشتغل عليه خلق كثير ، ثم سافر إلى مصر وتصدَّر بالجامع العتيق لإقراء الأدب ، إلى أن توفى بالقاهرة فى سَلَخِ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة ، ودفن من الغد على شَفِيرِ الحَنْدَقِ ، بقرب تربة الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه ، ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة .

(تنبيه) يجوز في « فائقة » النصب على الحال من فاعل تقتضى ، والرفع خبراً لمبتدأ محذوف ، والجذر نعتاً لألفية ، على حد « وهذا كتاب أنزلناه مبارك » في النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة ، والغالب العكس ، وأوجه بعضهم

(وهو) أى : ابن معطى (سابق) الباء للسببية ، أى : بسبب سبقه إياى (حائز تفضيلاً) على (مستوجب) على (ثنائى الجيلاً) عليه ؛ لما يستحقه السلف من ثناء الخلف . و « ثنائى » مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو الياء ، والجميل : إما صفة للمصدر ، أو معمول له (والله يقضى) أى : يحكم (بهبات) جمع هبة ، وهى : العطية ، أى : عطيات (وافره) أى : تامة (لى وله فى درجات الآخرة) الدرجات قال فى الصحاح : وهى الطبقات من المراتب ، وقال أبو عبيدة : الدرج إلى أعلى ، والدرك إلى أسفل ، والمراد مراتب السعادة فى الدار الآخرة ، ولفظ الجملة خبر ومعناه الطلب .

(تنبيه) وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة ، وإن كان الأفصح وافرات ؛ لأن هبات جمع قلة ، والأفصح فى جمع القلة مما لا يعقل وفى جمع العاقل مطلقاً المطابقة ، نحو : « الأجذاع انكسرن ، ومنكسرات ، والمهندات والمهندات انطلقن ، ومنطلقات » والأفصح فى جمع السكرة مما لا يعقل الأفراد نحو : « الجذوع انكسرت ، ومنكسرة » .

خاتمة : بدأ بنفسه لحديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه » رواه أبو داود ، وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام : « رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ » وعن موسى عليه السلام : « رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي » وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى :

وَاللَّهُ يَقْضِي بِالرَّحْمَةِ وَالرَّحْمَةُ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الْأُمَّةِ

لما عرفت ، ولأن التسميع مطلوب .

الكلام وما يتألف منه

الأصل «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» اختصر للوضوح (كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أي: صوت مشتمل على بعض الحروف: تحقيقاً كزيد، أو تقديراً كالضمير المستتر (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها (كاستقم) فإنه لفظ مفيد بالوضع؛ فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام: كالخط، والرمز، والإشارة، وبالمفيد المفرد، نحو: زيد، والركب الإضافي، نحو: غلام زيد، والركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة: كالنار حارة، وغير المستقل كجملة الشرط، نحو: إن قام زيد، وغير المقصود، كالصادر من الساهي والنائم.

(تنبيهات) الأول: اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول، أي: الملفوظ به، كالخلاق بمعنى الخلق.

الثاني: يجوز في قوله «كاستقم» أن يكون تمثيلاً، وهو الظاهر؛ فإنه اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام، ولم يذكر التركيب والقصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما، لكنه في التسهيل صرح بهما وزاد فقال: «الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته» فزاد «لذاته» قال: لإخراج نحو «قام أبوه» من قولك «جاءني الذي قام أبوه» وهذا الصنيع أولى؛ لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام، ومن ثم جعل الشارح قوله «كاستقم» تكميلاً للحد.

الثالث: إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات؛ إذ به يقع التعاطف.

الرابع: إنما قال «وما يتألف منه» ولم يقل «وما يتركب» لأن التأليف - كما قيل - أخص؛ إذ هو تركيب وزيادة، وهي وقوع الألفاظ بين الجزئين.

(واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم: مبتدأ خبره ما قبله، أي: الكلم الذي يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحدته إلى ثلاثة أنواع: نوع الاسم، ونوع الفعل،

ونوع الحرف ؛ فهو من تقسيم الكلِّ إلى جزئياته ، لأنَّ المَقْسِمَ — وهو الكلمة — صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة ، أعني الاسم والفعل والحرف ، وليس الكلم منقسماً إليها باعتبار ذاته ؛ لأنه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه ؛ لأنَّ الكلم ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة ، بل هو مَقُول على كل ثلاث كلمات فصاعداً ، ولا من تقسيم الكلِّ إلى جزئياته ، وهو ظاهر .

ودليلُ محصار الكلمة في الثلاثة : أن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أولاً ، والثاني الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف ، الأول الاسم ، والثاني الفعل ، والنحويون مجمعون على هذا ، إلا مَنْ لا يعتد بخلافه . وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألّف الكلام من الكلم بأنه « ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة » لا مطلق الضم ، وأقل ما يكون منه ذلك اسمان ، نحو : « ذا زيد » ، و « هيهات نجد » أو فعل واسم ، نحو : « استقم » ، و « قام زيد » بشهادة الاستقراء ولا نقض بالنداء ؛ فإنه من الثاني .

﴿ تنبيه ﴾ ثم في قوله « ثم حرف » بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام ، ويكفي في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيبُ الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طَرَفًا .

واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار ، وقيل : جمع ، وقيل : اسم جمع ، وعلى الأول فالمختار أنه اسم جنس جمعي ؛ لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر ، سواء اتحد نوعها أو لم يتحد ، أفادت أم لم تفد ، وقيل : لا يقال إلا على ما فوق عشرة ، وقيل : إفرادي ، أي : يقال على الكثير والقليل كماء وتراب ، وعلى الثاني فقليل : جمع كثرة ، وقيل : جمع قِلَّة ، ويجري هذا الخلاف في كل ما يفرق بينه وبين واحدة بالتاء ، وعلى المختار يجوز في ضميره التأنيثُ ملاحظةً للجمعية ، والتذكيرُ على الأصل ، وهو الأكثر ، نحو : « إليه يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ » « يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ » وقد

أنه ابن معطى فى ألفيته فقال : « واحدها كلمة » وذكره الناظم فقال : (واحده كلمة)
ونظير كلم وكلمة من المصنوعات : لبن ولبنة ، ومن الخلقوات : نبق ونبقة ، فاسم الجنس
الجمعى هو : الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا ، بأن يكون واحده بالتاء غالبا ،
والاحتراز : « غالبا » عما جاء منه على العكس من ذلك ، أى : يكون بالتاء دالا على
الجمعية وإذا تجرد منها يكون للواحد ، نحو : كرم وكثمة ، وقد يفرق بينه وبين واحده
بالياء ، نحو : روم ورومى ، وزنج وزنجى .

وحدّ الكلمة : قول مفرد ، وتطلق فى الإصطلاح مجازا على أحد جزئى العلم
الركب ، نحو « امرئ القيس » فجمعوهما كلمة حقيقية ، وكل منهما كلمة مجازا ، وفيها ثلاث
لغات : كلمة على وزن نَبِقة ، وتجمع على كَلِمٍ كَنَبِيق ، وكلمة على وزن سِدْرَة ، وتجمع على
كَلِمٍ كَسِدْر ، وكلمة على وزن نَمْرَة ، وتجمع على كَلِمٍ كَنَمْر ، وهذه اللغات فى كل ما كان
على وزن فَعِل كَكَبِد وكَتِف ؛ فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لَفْة رابِعة ، وهى
إتباع فائه لعينه فى الكسر ، اسما كان نحو فَيَخِد ، أو فعلا نحو شَيِد .

(والقول) وهو - على الصحيح - لَفْظٌ دال على معنى (عم) الكلام والكلم
والكلمة ، عموما مطلقا ؛ فكل كَلَامٍ أو كَلِمٍ أو كلمة قول ، ولا عكس : أما كونه أعم
من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره ، والكلام مختص بالمفيد ، وأما كونه أعم من
الكلم فلانطلاقه على المفرد ، وعلى المركب من كلمتين ، وعلى المركب من أكثر ،
والكلم مختص بهذا الثالث ، وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب
والمفرد ، وهى مختصة بالمفرد ؛ وقيل : القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ؛ فيكون
مرادفاً للكلام ، وقيل : هو عبارة عن المركب خاصة : مفيدا كان أو غير مفيد ؛ فيكون
أعم مطلقا من الكلام والكلم ، ومباينا للكلمة .

وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه ؛ فالكلام أعم من
جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة ، والكلم بالعكس ؛ فيجتمعان فى الصدق فى نحو
« زيد أبوه قائم » وينفرد الكلام فى نحو « قام زيد » وينفرد الكلم فى نحو « إن قام زيد » .

(تنبيه) قد عرفت أن القول - على الصحيح - أخص من اللفظ مطلقاً ؛ فكان من حقه أن يأخذه جنساً في تعريف الكلام كما فعل في الكافية ؛ لأنه أقرب من اللفظ ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية ، واللفظ ليس كذلك .

(وكلمة بها كلام قد يؤم) أى : يُقصد . كلمة : مبتدأ خبره الجملة بعده ، قال المكودي : « وجاز الابتداء بكلمة للتنويع ؛ لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم ، وإلى كونها يقصد بها الكلام » انتهى . ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن المقصود اللفظ وهو معرفة ، أى : هذا اللفظ - وهو لفظ كلمة - يطلق لغة على الجمل المفيدة . قال تعالى : (كلا إنها كلمة هو قائلها) إشارة إلى : « رَبِّ ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت » وقال عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

٣ - ألا كل شيء ما خلا الله باطل

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه ، كتسميتهم ربيثة القوم عيناً ، والبيت من الشعر قافية ، وقد يسمون القصيدة قافية ؛ لاشتغالها عليها ، وهو مجاز مهمل في عرف النحاة .

(تنبيه) قد في قوله « قد يؤم » للتقليل ، ومراده التقليل النسبي ، أى : استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد ، لا قليل في نفسه ؛ فإنه كثير .

وهذا شروع في العلامات التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه ، وبدأ بالاسم لشرفه فقال : (بالجر) ويرادفه الخفض ، قال في شرح الكافية : وهو أولى من التعبير بحرف الجر ؛ لتناوله الجر بالحرف والإضافة (والتثوين) وهو في الأصل : مصدر نَوْنْتُ ، أى : أدخلت نونا ، ثم غلب حتى صار اسماً لنون تلحق الآخر

لفظاً لاخطاً لنير توكيد ؛ فقيّد « لاخطاً » فصلٌ مخرج للنون في نحو « ضيفن » اسم للطفلي ، وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلاً ، والنون اللاحقة للقوافي المطلقة — أى : التى آخرها حرف مدّ — عوضاً عن مدة الإطلاق ، فى لغة تميم وقيس ، كقوله :
 ٤ - أَقِلِّي اللّوْثَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنُ وَقُولِي - إِنْ أَصَبْتُ - أَقْدَ أَصَابَنُ
 الأصل المتأبى ، وأصابا . وقوله :

٥ - أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُنْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنُ
 الأصل : قدى ، ويسمى « تنوين الترّم » على حذف مضاف ، أى : قطع الترّم ؛ لأن الترّم مدّ الصوت بمدة تجانس الروى ، ومخرج أيضاً للنون اللاحقة للقوافي المقيدة - وهى التى رويها ساكن غير مد - كقوله :

٦ - أَحَارُ بْنُ عَمْرِو كَأْنِي خَيْرُنْ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُنْ
 الأصل : خمر ، ويأتمر . وقوله :

٧ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَفِنِ

الأصل المخترق . وقوله :

٨ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ قَعِيْرًا مُّعْجِمًا قَالَتْ وَإِنْ
 فإن هاتين النونين زيدتا فى الوقف ، كما زيدت نون « ضيفن » فى الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة ؛ لثبوتهما مع أل ، وفى الفعل والحرف ، وفى الخط والوقف ، وحذفهما فى الوصل ، ويسمى « التنوين الغالى » ، زاده الأخفش وسماه بذلك ؛ لأن الغلو الزيادة ، وهو زيادة على الوزن ، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غالياً لقلته ، وقد عرفت أن إطلاق أسم التنوين على هذين مجاز ، فلا يردان على الناظم . وقيد « لنير توكيد » فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة فى اللفظ دون الخط ، نحو « لَنَسْفَعًا » .

وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين ، وهى أربعة :

الأول : تنوين الأمكنية ، ويقال : تنوين التمكن ، وتنوين التمكن : كرجل

وقاضٍ ، سمي بذلك لأنه لحق الأسم ليدل على شدة تمسكه في باب الاسمية ، أى : أنه لم يُشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

والثانى : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير ، تقول : سيبويه — بغير تنوين — إذا أردت معينا ، وإيه — بغير تنوين — إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ؛ فإذا أردت غير معين قلت : سيبويه وإيه ، بالتنوين .

والثالث : تنوين التعويض ، ويقال له « تنوينُ العِوضِ » بإضافة بيانية ، وبه عبر في اللفظ ، وهو أولى ، وهو إما عوض عن حرف ، وذلك تنوين نحو جَوَارٍ وَعَوَاشٍ عوضا عن الياء المحذوفة في الرفع والجر . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وسيأتى الكلام على ذلك في باب مالا ينصرف مبسوطة ، إن شاء الله تعالى ، وإما عوض عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لإذ في نحو : « يومئذٍ » و « حينئذٍ » فإنه عوض عن الجملة التي تضاف « إذ » إليها ، فإن الأصل يَوْمَ إذْ كَانَ كَذَا ، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكُسِرَتْ « إذ » لالتقاء الساكنين ، كما كسرت « صة » و « مة » عند تنوينهما . وزعم الأخفش أن « إذ » مجرورة بالإضافة ، وأن كسرتها كسرة إعراب ، وردّ بملازمتها للبناء ؛ لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائما إلى الجملة ، وبأنها كسرت حيث لاشئ . يقتضى الجر في قوله :

٩ — نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أَمْ عَمِرُوا بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

قيل : ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة ، وهو تنوين « كل » و « بعض » عوضاً عما يضافان إليه ، ذكره الناظم .

والرابع : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو « مسلمات » مما جمع بألف وتاء ، سمي بذلك لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو « مسلمين » ، وليس بتنوين الأمكنية ، خلافا للرَّبْعِيّ ؛ لثبوته فيما لا ينصرف منه ، وهو ما سمي به مؤنث : كأذرعَاتِ

لقرية ، ولا تنوين تنكير لثبوته مع العربات ، ولا تنوين عوض وهو ظاهر ، وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها .

(والندا) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها ، فلا يرد نحو : «يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ» ، و

بَارُبِّ سَارِ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا — ١٠

« أَلَا يَا اسْجُدُوا » في قراءة الكسائي ، لتخلف الدعاء عن « يا » ؛ فإنها لمجرد التنبيه ، وقيل : إنها للدعاء والمنادي محذوف تقديره : يا هؤلاء ، وهو مقيس في الأمر كالأية ، وفي الدعاء ، كقوله :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارْحَمِي عَلَى الْبَلِي — ١١

(وأل) معرفة كانت : كالفرس ، والغلام ، أو زائدة : كالحارث ، و « طِبْتُ النَّفْسَ » . ويقال فيها « أم » في لغة طيء ، ومنه « ليس من أمرٍ انصِيَامٌ في امْتَقَرٍ » وسيأتي الكلام على الموصولة ، وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل ، نحو : « أَنْ فَعَلْتَ » بمعنى هل فعلت ، حكاة قطرب ، وإنما لم يستثنها لندرتها (ومسند) أي : محكوم به من اسم أو فعل أو جملة ، نحو : « أَنْتَ قَائِمٌ » ، و « قَتَ » ، و « إِنَّا نَحْنُ نَزَلْنَا الذِّكْرَ » .

﴿ تنبيه ﴾ حل الشارح لفظ « مسند » في النظم على إسناد ؛ فقال : ومسند أي إسناد إليه ، فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتماداً على التوقيف ، ولا حاجة إلى هذا التكلف ؛ فإن تركه على ظاهره كافٍ ، أي : من علامات اسمية الكلمة أن يُوجَدَ معها مسند فتكون هي مسنداً إليها ، ولا يسند إلا إلى الاسم . وأما « تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » فنسب : منسبك مع « أَنْ » المحذوفة بمصدر ، والأصل « أَنْ تَسْمَعُ » أي : سماعتك ، فحذفت أَنْ ، وحسن حذفها وجودها في « أَنْ تَرَاهُ » ، وقد روى « أَنْ تَسْمَعُ » على الأصل . وأما قولهم : « زَعَمُوا مَطِيئَةَ الْكَذِبِ » فعلى إرادة اللفظ ، مثل « مِنْ حَرْفٍ جَرَّ » ، و « ضَرَبَ فَعْلٌ مَاضٍ » فكل من « زَعَمُوا » ، ومن ، وضرب « اسمٌ للفظ مبتدأ ، وما بعده خبر .

(للاسم تمييز) عن قسيميه (حصل) تمييز : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وللإسم خبر ، وبالجر : متعلق بحصل . وقدم معمول الصفة على الموصوف للمنفوع اختيارا للضرورة ، وسهلها كونه جارا ومجرورا ، وإنما ميزت هذه الجملة الاسم لأنها خواص له : أما الجر فلأن المجرور مخبر عنه في المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم ؛ وأما التنوين فلأن معانيه الأربعة لا تتأني في غير الاسم ؛ وأما النداء فلأن النداء مفعول به والمفعول به لا يكون إلا اسما ؛ وأما « أل » فلأن أصل معناها التعريف ، وهو لا يكون إلا للاسم ؛ وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسما .

﴿ تنبيه ﴾ لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل . بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها .

(بتا) الفاعل : متكلمنا كان نحو : (فَعَلْتُ) بضم التاء ، أو مخاطبا نحو : « تَبَارَكَتْ يَا اللَّهُ » بفتحها ، أو مخاطبة نحو : « قُمْتُ يَا هَند » بكسرها (و) تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو : (أَنْتِ) هند . والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو : « قَالَتْ أُمَّة » ينقل ضمة المهزلة إلى التاء ، و « قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ » بكسر التاء لالتقاء الساكنين ، و « قَالَتَا » بفتحها لذلك ، أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل ، بل إن كانت حركتها إعرابا اختصت بالاسم ، نحو : فاطمة ، وقائمة ، وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل ، بل تكون في الاسم نحو « لا حول ولا قوة إلا بالله » وفي الفعل نحو « هند تقوم » وفي الحرف نحو « رُبَّتْ » و « ثُمَّتْ » .

وبهاتين العلامتين — وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة — رُدُّ على من زعم من البصريين كالفارسي حرفية « ليس » وعلى من زعم من الكوفيين حرفية « عسى » ، وبالثانية رُدُّ على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية « نعم » و « بئس » .

﴿ تنبيه ﴾ اشترك التاءان في لحاق « ليس ، وعسى » وانفردت الساكنة بـ « نِعَم » وبئس » وانفردت تاء الفاعل بـ « تَبَارَكَ » هكذا مشى عليه الناظم ، فإنه قال في شرح

الكافية : وقد انفردت - يعني تاء التأنيث - بلحاقها «نعم» و «بس» كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها «تبارك» وفي شرح الآجرومية للشهاب البجائي أن تبارك تقبل التامين، تقول : «تباركت يا الله» ، و «تباركت أسماء الله» .

(ويا أفعلى) يعني ياء المخاطبة ، ويشترك في لحاقها الأمر والمضارع ، نحو : «قومي يا هند» ، و «أنت يا هند تقومين» (ونون) التوكيد : ثقيلة كانت أو خفيفة ، نحو : (أقبلن) ونحو : «انفسعا» وقد اجتمعتا حكاية في قوله : «ليسجنن وليكونا» ، وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله :

١٢ - أَشَاهِرُنْ بَعْدَنَا الشُّيُوفَا

وقوله :

١٣ - أَقَاتِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

فشاذ (فعل ينجلى) مبتدأ وخبر ، وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس ، مثل قولهم «ثمرة خير من جرادة» ، وبتا : متعلق بـ «ينجلى» ، أى : يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به ؛ فلا توجد مع غيره إلا في شذوذ كما تقدم .

﴿تنبيه﴾ قولهم في علامات الاسم والفعل «يعرف بكذا وكذا» هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع ، أى : كل واحد علامة بمفرده ، لا جزء علامة .

(سواهما) أى : سوى قابلي العلامات التسع المذكورة (الحرف) ؛ لما علم من انحصار أنواع الكلمة في الثلاثة ، أى : علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال .

ثم الحرف على ثلاثة أنواع : مشترك (كهل) فإنك تقول : هل زيد قائم ، وهل تعد ؟ (و) مختص بالأسماء ، نحو : (فى ، و) مختص بالأفعال ، نحو : (لم) .

﴿تنبيهان﴾ الأول : إنما عُدَّتْ «هل» من المشترك نظراً إلى ما عَرَضَ لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين ، نحو : «هل أتم شاكرون» و «هل يستطيع ربك»

به الناظم ؛ فما أشار إليه هو التحقيق ، وَمَنْ أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد ، انتهى .

(و) كالشبه (المعنوي) وهو : أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف ، لا بمعنى أنه حَلَّ محلاً هو للحرف ؛ كتضمن الظرف معنى في ، والتمييز معنى مِنْ ، بل بمعنى أنه خَلَفَ حرفاً في معناه ، أى : أدَّى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم ، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (في متى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو : متى تقوم ؟ وللشروط نحو : متى تَقُمْ أَقُمْ ، فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الأول ومعنى إن في الثاني ، وكلاهما موجود . أو غير موجود (و) ذلك كما (في هنا) أى : أسماء الإشارة ؛ فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقه أن يَصْمُوه فما فعلوا ؛ لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدي بالحرف كالخطاب والتنبيه .

(و كناية عن الفعل) في العمل (بلا تأثر) بالعوامل ، ويسمى الشبه الاستعالي ، وذلك موجود في أسماء الأفعال ؛ فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها ، بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتى ، فأشبهت ليت ولعل ، مثلاً ، ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل ؟ والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل ، ولكنه يتأثر بالعوامل : كالمصدر النائب عن فعله ؛ فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف

(و كافتقار أصلاً) ويسمى الشبه الافتقاري ، وهو : أن يفتقر الاسم إلى الجلة افتقاراً مؤصلاً - أى : لازماً - كالحرف ، كما في إذ وإذا حيث والوصلات الاسمية ؛ أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان ، أو إلى جملة كز افتقاراً غير مؤصل - أى : غير لازم - كافتقار المضاف في نحو « هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقهم » إلى الجلة بعده ؛ فلا يبنى ؛ لأن افتقار يوم إلى الجلة بعده ليس لذاته ، وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها ، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألا ترى أن يوماً في غير هذا التركيب لا يفتقر إليها ؟ نحو : هذا يومٌ مباركٌ ، ومثله النكرة الموصوفة بالجلة ؛ فإنها

مفتقرة إليها لكن افتقارا غير مؤصل ؛ لأنه ليس لذات التكررة ، وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها ، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته ، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار .

(تنبيهان) الأول : إنما أعربت أي الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان والذان والتان لضعف الشبه بما عارضه في « أي » من لزوم الإضافة ، وفي البواقي من وجود صورة التثنية ، وهما من خواص الأسماء ، وإنما بنيت أي الموصولة وهي مضافة لفظاً إذا كان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً نحو « ثم لنترعن من كل شيعة أيهم أشد » قرئ بضم « أي » بناء ، وبنصبها ؛ لأنها لما حذف صدر صلتها نزل ما هي مضافة إليه منزله ، فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء ؛ فنلاحظ ذلك بنى ، ومن لاحظ الحقيقة أعرب ، فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً ؛ لقيام التنوين مقامه ، كما في « كل » ، وزعم ابن الطراوة أن « أيهم » مقطوعة عن الإضافة ؛ لذلك بنيت ، وأن « هم أشد » مبتدأ وخبر ، ورد برسم المصحف الضمير متصلاً ، والإجماع على أنها إذا لم تُصَف كانت معربة ، وإنما بنى « الذين » وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سنن الجموع ؛ لأنه أخص من الذى ، وشأن الجمع أن يكون أعم من مفردة ، ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة ، وقيل : هو على هذه اللغة بنى جىء به على صورة المعرب ، ومن أعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذى وذات ، وفى صاحب وصاحبة .

الثانى : عدّ فى شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه الإلهالى ، ومثّل له بفوائح الشور ، والمراد الأسماء مطلقاً قبل التركيب ، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى كونها لا عاملة ولا معولة ، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة ، أى : لا معربة ولا مبنية ، وبعضهم إلى أنها معربة حكماً ، ولأجل سكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه .

(ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف) الشبه المذكور ، وهذا على قسمين :

صحيح يظهر إعرابه (كَأَرْض ، و) معتلّ يقدر إعرابه نحو (سَمَا) بالقصر — لغة في الاسم ، وفيه عشر لغات منقولة عن العرب : اسمٌ ، وَسِمٌ ، وَسَمًا ، مثلثة ، والمباشرة سَمَاءٌ ، وقد جمعتها في قولي :

لَغَاتُ الْأَسْمِ قَدْ حَوَّاهَا الْخَضَرُ فِي يَبْتِ شِعْرِ وَهُوَ هَذَا الشَّعْرُ
اسْمٌ ، وَحَذَفُ هَمْزِهِ ، وَالْقَصْرُ مُثَلَّثَاتٍ ، مَعَ سَمَاءٍ — عَشْرُ

(تنبيه) بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه ، وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية ، وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي ، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة ، بخلاف علة الإعراب ؛ فقدم علة البناء لبيان أفراد معلولها .

(وفعل أسرو) فعل (مضى بنيا) على الأصل في الأفعال : الأول على ما يُجْزَمُ به مضارعه من سكون أو حذف ، والثاني على الفتح : لفظاً كضَرَبَ ، أو تقديرًا كَرَمَى ، وبنى على الحركة لمشابهة المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً وشرطاً ، وبنى على الفتح لخفته . وأما نحو « ضَرَبْتُ » ، و « انْطَلَقْنَا » ، و « اسْتَبَقْنَا » فالسكون فيه عارض أَوْجِبُهُ كراهتهم توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأن الفاعل كجزء من فعله ، وكذلك ضمة « ضَرَبُوا » عارضة أوجبها مناسبة الواو .

(تنبيه) بناء الماضي مُجْمَعٌ عليه ، وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة ، وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصلُ قَمِ لَتَقُمْ ؛ فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة ، قال في المعنى : وبقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى لفته أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو النهي ، وقد ذلَّ عليه بالحرف ، انتهى .

(وأعرَبوا مضارعاً) بطريق الحمل على الاسم ؛ لمشابهة إياه : في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل : في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد . وقال النازم في التسهيل : يجوز شبه ماوجب له ، يعني من قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة لولا الإعراب لالتبست . وأشار

بقوله «بجواز» إلى أن سبب الإعراب واجب للأسم وجازر للمضارع ؛ لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ؛ لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه ، كما في نحو : « لا تَعْنَ بالجفاء وتمدح عمرا » فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ، ويغني عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ؛ فيقال : « لا تعن بالجفاء ومدح عمرو » ، و « لا تعن بالجفاء مادحا عمرا » ، و « لا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو » ومن ثم كان الاسم أصلا والمضارع فرعا ، خلافا للكوفيين ؛ فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء ، قالوا : لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع ، كما في نحو : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » كما تقدم . وأجيب بأن اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم .

وإنما يعرب المضارع (إن عَرِبَ من نون توکید مباشر) له ، نحو : « لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونَا » (ومن نون إناث كَبُرُ عَنْ) من قولك : « النسوة رُعنَ » أي : يحقن (مَنْ قُنَ) فإن لم يعرَ منهما لم يعرب ؛ لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله من البناء ؛ فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر ، ومع الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها ؛ لأنها مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة ، كما قاله في شرح الكافية ، والاحتراز بـ « المباشر » عن غير المباشر ، وهو الذي فصلَ بين الفعل وبينه فاصلٌ : ملفوظ به كألف الاثنين ، أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة ، نحو : « هل تضربان يا زيدان ، وهل تضربن يا زيدون ، وهل تضربن يا هند » ، الأصل تضربان ، وتضربون ، وتضربين ، حذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لقوات المقصود منها بحذفها ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ، ولم تحذف الألف لثلاثي التبتس بفعل الواحد ، وسيأتي الكلام على

لا نظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل ، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو « هل زيداً أكرمته » كما سيحىء في بابها ، ووجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ في « هل زيد قام » التقدير : هل قام زيد قام ؛ وذلك لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها تسكت عنه ذاهلةً ، وإن رآته في حيزها حذت إليه لسابق الأفة فلم ترض حينئذ إلا بمعاقفته .

الثاني : حق الحرف المشترك الإهمال ، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل ، وإنما عملت ما ولا وإن النافيات - مع عدم الاختصاص - لعارض الحل على ليس ، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتى ، وإنما لم تعملها التنبيه وأل المعرفة - مع اختصاصهما بالأسماء - ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة - مع اختصاصهن بالأفعال - لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، وإنما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر في موضعه ، وإنما عملت « لن » النصب دون الجزم حملاً على « لا » النافية للجنس لأنها بمعناها ؛ على أن بعضهم جزم بها كما سيأتى .

ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة : مضارع ، وماض ، وأمر ؛ أخذ في تمييز كل منها عن أخويه مبتدئاً بالمضارع لشرفه بمضارعه الاسم - أى : بمشابهته - كما سيأتى بيانه ، فقال : (فعل مضارع بلى) أى : يتبع (لم) النافية ، أى : يُنقى بها (كَيْشَم) بفتح الشين مضارع شيمت الطيب ونحوه بالكسر ، من باب علم يعلم ، هذه اللفظة الفصحى ، وجاء أيضاً من باب نصر ينصر ، حكى هذه اللفظة الفراء وابن الأعرابي ويعقوب وغيرهم ، ولا عبرة بتخطئة ابن درُستويه العامة في النطق بها (وماضى الأفعال بالتاء) المذكورة ، أى : تاء فعلت وأنت (ميز) لاختصاص كل منهما به ، ومز : أمر من مازَه يميزه ، يقال : ميزته فامتاز ، وميزته فتميز (وسم) أى : علم (بالنون) المذكورة ، أى : نون التوكيد (فعل الأمر إن أمر) أى : طَلَب (فُهم) من اللفظ ، أى علامة فعل الأمر (٢ - الأش. ونون)

مجموع شيئين : إفهام الكلمة الأمر اللغوي وهو الطلب ، وقبولها نون التوكيد ؛ فالدور مُتَّفَعٍ ، فإن قبلت الكلمة النون ولم تُفهم الأمر فهي مضارع نحو : « هل تَفْعَلْنَ » أو فعل تعجب نحو : « أحسننْ يزيد » فإن أُخِصَ لفظه لفظ الأمر ، وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه .

(والأمر) أى : اللفظ الدال على الطلب (إن لم يك للنون محل فيه) فليس بفعل أمر ؛ بل (هو اسم) : إما مصدر نحو :

فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ - ١٤

أى : انْدَلْ ، وإما اسم فعل أمر (نحوصته) فإن معناه اسكت (وَحَيَّهَلْ) معناه أقبل ، أو قَدَم ، أو عجل ، ولا محل للنون فيهما .

(تنبيهات) الأول : كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون ، كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم : كأَوْه بمعنى أتوجع ، وَأَفٍ بمعنى أتضجر ، وينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء : كُهِيات بمعنى بَعَدَ ، وَشَتَان بمعنى افترق ؛ فهذه أيضاً أسماء أفعال ؛ فكان الأولى أن يقول :

وَمَا يَرَى كَالْفِعْلِ مَعْنَى وَانْخَزَلَ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ نَحْوَصَهُ وَحَيَّهَلْ

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ، ولعله إنما اقتصر فى ذلك على فعل الأمر لسكثرة مجىء اسم الفعل بمعنى الأمر ، وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه .

الثانى : إنما يكون انتفاء قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كان للذات ، فإن كان لعارض فلا ، وذلك كما فى أَفْعَلْ فى التعجب ، وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء ، وحبذا فى المدح ؛ فإنها لا تقبل إحدى التائين مع أنها أفعال ماضية ؛ لأن عدم قبولها التاء عارض ، نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فإنها غير قابلة للتاء لذاتها .

الثالث : إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف

علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها ، أى : يلزم من وجودها الوجود ، ولا يلزم من عدمها العدم ؛ لكونها مساوية لللازم ؛ فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر ، بخلاف الاسم وقبول النداء ، فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له ، وهى أخص منه ؛ إذ يقال : كل قابل للنداء اسم ، ولا عكس ، وهذا هو الأصل فى العلامة .

المعرب والمبني

المعرب والمبني : اسماء مفعول مشتقان من الإعراب والبناء ؛ فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء ، فالإعراب فى اللغة : مصدر أعربَ ، أى : أبان ، أى : أظهر ، أو أجالَ ، أو حسنَ ، أو غيرَ ، أو أزالَ عَرَبَ الشيء وهو فساده ، أو تكلم بالعربية ، أو أعطى العربونَ ، أو ولد له ولد عربى اللون ، أو تكلم بالفُحشِ ، أو لم يلحن فى الكلام ، أو صار له خيل عَرَابَ ، أو تحبب إلى غيره ، ومنه العروبةُ المتحبة إلى زوجها وأما فى الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما أنه لفظى ، واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين ، وعرفه فى التسهيل بقوله : ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلام وكثيرون ، وهو ظاهر مذهب سيبويه . وعرفوه بأنه : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا ، والمذهب الأول أقرب إلى الصواب ؛ لأن المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول ليس إعراباً ؛ لأن العوامل لم تختلف بعد ، وليس كذلك .

والبناء فى اللغة : وَضَعَ شَيْءَ عَلَى شَيْءٍ عَلَى صفة يراد بها الثبوت ، وأما فى الاصطلاح فقال فى التسهيل : ما جرى به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين ؛ فعلى هذا هو لفظى . وقيل :

هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هذا هو معنى ،
والناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة .

(والاسمُ منه) أى : بعضه (معرب) على الأصل فيه ، ويسمى متمكنا ،
(و) منه ، أى : وبعضه الآخرُ (مبنى) على خلاف الأصل فيه ، ويسمى غير
متمكن ، ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم ، ويعلم ذلك من
قوله : «ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف» . وبناءؤه (لشبه من الحروف مُدْنِي)
أى : مقرب لقوته ، يعنى أن علة بناء الاسم منعصرة في مشابهته الحرف شيئا قويا
يقربه منه ، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف ، وهو الذى عارضه شئ من خواص الاسم
(كالشبه الوضعى) وهو : أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع
الحروف ، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفين هجاء كما (فى اسمي)
قولك (جئتنا) وهما التاء ، ونا ؛ إذ الأول على حرف والثانى على حرفين ،
فشابه الأول الحرف الأحادي كباء الجر ، وشابه الثانى الحرف الثنائى كعن .
والأصل فى وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفين هجاء ، وما وضع
على أكثر فعلى خلاف الأصل ، وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً ، فوضع
على أقل منها فقد شابه الحرف فى وضعه واستحق البناء ؛ وأعرب نحو « يد » و « دم »
لأنهما ثلاثيان وضعا .

(تنبيه) قال الشاطبي : « نا » فى قوله « جئتنا » موضوعة على حرفين ثانيهما
حرف لين وضعا أوليا كما ولا ؛ فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود ، نص
عليه سيبويه والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس
ذلك من وضع الحرف المختص به ، ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل
لبناء « كم » ، و « من » بأنهما موضوعان على حرفين فأشبهاهل وبل ، ثم قال : فعلى
الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثلثي الحرفين حرف لين على حد ما مثل

الأجناس ، وقيل : عما يستقبح ذكره ، وقيل : عن الفرج خاصة ؛ فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جرًا ؛ وهذا الإعراب متعين في الأول منها - وهو ذو - ولهذا بدأ به ، وفي الثاني منها - وهو الفم - في حالة عدم الميم ، ولهذا ثنى به ، وغير متعين في الثلاثة التي تليهما - وهى أب ، وأخ ، وحم - لكنه الأنهر والأحسن فيها (وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ) وهو هن (أَحْسَنُ) من الإنعام ، وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ، ولذلك أخره . والنقص : أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين ، وهى النون ، وفي الحديث « مَنْ تَعَزَّى بِعِزِّهِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضَوْهُ بِهَنْ أَيْبِهِ وَلَا تَكُنُوا » وقلعة الإنعام فى « هَنْ » أنكر الفراء جوازه ، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإِنْعَامَ عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْنِهِ) وهما أخ وحم (يَنْذُرُ) أى : يقل النقص ، ومنه قوله :

١٥ - بِأَيْبِهِ أَقْتَدَى عَدَى فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ قَسَا ظَلَمَ

(وَمَقْصُرُهَا) أى فصر أب وأخ وحم (مَنْ نَقَصْنَاهُ أَشْهَرُ) قصرها : مبتدأ ، وأشهر : خبره ، ومن نقصن : متعلق بأشهر ، وهو من تقديم من على أفعل التفضيل ، وهو قليل ، كما ستعرفه . والمراد أن استعمال أب وأخ وحم مقصورة - أى : بالألف مطلقاً - أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة - أى : محذوفة اللامات - معرفة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة . ومن المقصر قوله :

١٦ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْجِدِّ غَايَتَاهَا

وفي الليل « مُكَرَّهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ » . وحاصل ما ذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات : أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن فى هن لغتين : النقص وهو الأشهر ، والإنعام وهو قليل ؛ وزاد فى التسهيل فى أب التشديد ، فيكون فيه أربع لغات ؛ وفى أخ التشديد وأخوًا - بإسكان الخاء - فيكون فيه خمس لغات ، وفى

حم نحواً كَقَرُوْ، وَخَمَّناً كَقَرُوْ، وَخَمَّناً كَقَرُوْ، وَخَمَّناً كَقَرُوْ؛ فيكون فيه ست لغات.

(تنبيه) مذهب سيبويه أن «ذو» بمعنى صاحب وَزَنُهَا فَعَلٌ — بالتحريك — ولا مائها ياء، ومذهب الخليل أن وَزَنُهَا فَعَلٌ — بالإسكان — ولا مائها واو؛ فهي من باب قُوَّة، وأصله ذَوُوْ، وقال ابن كيسان: نَحْتَمِلُ الْوَزْنَيْنِ جَمِيعاً. و«فوك» وزنه عند الخليل وسيبويه فَعَلٌ — بفتح الفاء وسكون العين — وأصله قُوَّةٌ لامه هاء، وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعِلَ، بضم الفاء. وأبٌ وَأَخٌ وَحَمٌ وَهَنٌ: وَزَنُهَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فَعَلٌ — بالتحريك — ولا مائها واوات؛ بدليل تشنيتها بالواو، وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية؛ لأن أمهات المرأة يَحْمُونَهَا، وهو مردود بقولهم في التنبيه: سَحَوَانٌ، وفي إحدى لغاته: سَحَوٌ، وذهب الفراء إلى أن وزن أبٌ وَأَخٌ وَحَمٌ فَعِلٌ بالإسكان، ورد بسامع قصرها، وبجمعها على أفعال. وأما «هَنٌ» فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم: هَنَةٌ وَهَنَوَاتٌ، وقد استدل بذلك بعضُ شراح الجزولية، واعترضه ابن إياز بأن فتحة النون في هَنَةٍ يحتمل أن تكون لهاء التأنيث، وفي هَنَوَاتٍ لكونه مثل جَفَنَاتٍ، فتح لأجل جمعه بالآلف والتاء، وإن كانت العين ساكنة في الواحد، وقد حكى بعضهم في جمعه أهْنَاءٌ، فيه يستدل على أن وزنه فَعِلٌ بالتحريك.

(وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ) بِالْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ فِي الْكَلِمَاتِ السَّتِ (أَنْ يُضْفَنَ لَاَ لَلْيَاءِ))، مع ما هن عليه من الأفراد والتكبير (كَجَاءَ أَخُو أَبِيكَ ذَا اغْتِيلاً) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد، مكبر، مضاف، وإضافته لغير الياء، وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء؛ فإن غير الياء: إما ظاهر أو مضمّر؛ والظاهر إما معرفة أو نكرة، والاحترار بالإضافة عما إذا لم تُصَفْ؛ فإنها تكون مَنْقُوصَةً معرفة بالحركات الظاهرة، نحو: جاء أبٌ، ورأيت أخاً، وسهرت بحم. وكلها تفرد إلا «ذو» فإنها ملازمة للإضافة. وإذا أفرد فوك عَوْضٌ من عينه — وهى الواو — ميمٌ، وقد ثبت الميم مع الإضافة، كقوله:

١٧ -- يُضْبَحُ ظَلَمَانَ وَفِي الْبَحْرِ قَهْ

ولا يختص بالضرورة ، خلافاً لأبي علي ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِغِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » والاحتراز بقوله « لا ليا » عما إذا أضيفت للياء ؛ فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء . وكلها تضاف للياء إلا ذو ، فإنها لا تضاف لمضمر ، وإنما تضاف لأسم جنس ظاهر غير صفة ، وما خالف ذلك فهو نادر . وبكونها مفردة عما إذا كانت مُثَنَّاةً أو مجموعة جمع سلامة ؛ فإنها تعرب إعرابها وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة . وبكونها مكبرة عما إذا صغرت فإنها تعرب أيضاً بالحركات الظاهرة

واعلم أن ما ذكره الناظم - من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف - هو مذهب طائفة من النحويين : منهم الزجاجي ، وقطرب ، والزيادي ، من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، في أحد قوليهِ . قال في شرح التسهيل : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف . ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف ، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت « قام أبو زيد » فأصله أبُو زيد فاستنقلت الضمة على الواو فحذفت . وإذا قلت « رأيتُ أبا زيد » فأصله أبُو زيد ، فقلت : تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً . وقيل : ذهبت حركة الباء ثم حركت إتباعاً لحركة الواو ، ثم انقلب الواو ألفاً . قيل : وهذا أولى ؛ ليتوافق النصب مع الرفع والجرف في الإتيان ، وإذا قلت « مررت بأبي زيد » فأصله بأبو زيد ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبو زيد ، فاستنقلت الكسرة على الواو فحذفت ، كما حذفت الضمة ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان . وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح ، وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء وهما أقواها

﴿ تنبيه ﴾ إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثني والمجموع على

حدّه بها ؛ وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والجمع بالأحرف للفرق بينهما وبين
الفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطّبعُ ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثني
والجمع لم ينفرد منه لسابق الألف . وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثني لفظا
ومعنى : أما لفظا فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان ،
وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر ؛ فالأب يستلزم ابنا ، والأخ يستلزم أخا ،
وكذا البواقي ، وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من
المناسبة الظاهرة

(بِالْأَلِفِ ارْفَعَ الْمُثْنِي) نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ . وَالمُثْنِي : اسْمٌ نَابَ عَنْ اثْنَيْنِ اتَّفَقَا
فِي الْوِزْنِ وَالْحُرُوفِ بِزِيَادَةِ أَغْنَتْ عَنِ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ ؛ فـ «اسم ناب عن اثنين»
يشمل المثني الحقيقي كالزَيْدَيْنِ ، وَغَيْرِهِ كَالْقَمَرَيْنِ وَاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ ، وَكِلَا وَكِلْتَا ،
وَالْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ لِلْإِثْنَيْنِ كَزَوْجٍ وَشَفْعٍ ؛ فَخَرَجَ بِالْقَيْدِ الْأَوَّلِ نَحْوَ الْعَمْرَيْنِ فِي عَمْرٍو
وَعُمَرُ ، وَبِالثَّانِي نَحْوَ الْعُمَرَيْنِ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرُ ، وَبِالثَّالِثِ كِلَا وَكِلْتَا وَاثْنَانِ
وَاثْنَتَانِ ؛ إِذْ لَمْ يَسْمَعْ كِلْ ، وَلَا كِلْتْ ، وَلَا اِثْنٌ ، وَلَا اِثْنَةٌ ، وَلَا اِثْنَتٌ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

١٨ -- فِي كِلْتَا رَجُلَيْهَا سَلَامٌ وَاحِدَةٌ

فَإِنَّمَا أَرَادَ « كِلْتَا » حَذْفَ الْأَلِفِ لِلضَّرُورَةِ ؛ فَهَذِهِ الْمَخْرَجَاتُ مُدْحَقَاتٌ بِالمُثْنِي فِي
إِعْرَابِهِ ، وَلَيْسَتْ مِنْهُ (وَكِلَا * إِذَا بَمَضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا) الْأَلِفُ لِلْإِطْلَاقِ : أَيْ وَارْفَعَ
بِالْأَلِفِ « كِلَا » إِذَا وَصَلَ بِمَضْمَرٍ حَالِ كَوْنِهِ مُضَافًا إِلَى ذَلِكَ الْمَضْمَرِ ، حَمَلًا عَلَى الْمُثْنِي
الْحَقِيقِيِّ ، وَ (كِلْتَا كَذَا) أَيْ : كِكِلَا فِي ذَلِكَ . تَقُولُ : « جَاءَنِي الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا
وَالْمَرَأَتَانِ كِلْتَاهُمَا » فَإِنْ أَضِيفَا إِلَى ظَاهِرِ أَعْرَابِ بَحْرَكَاتٍ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ رَفْعًا وَنَصْبًا
وَجَرًّا ، وَبَعْضُهُمْ يَعْرِبُهُمَا إِعْرَابَ الْمُثْنِي فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَيْضًا ، وَبَعْضُهُمْ يَعْرِبُهُمَا إِعْرَابَ
الْمَقْصُورِ مُطْلَقًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

ذلك في موضعه مستوفى ، فهذا ونحوه معرب ، والضابط : أن ما كان رفعه بالضمّة إذا أكد بالنون بنى لتركيبه معها ، وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يُبنَ لعدم تركبه معها ؛ لأن العرب لم تتركب ثلاثة أشياء .

﴿ تنبيه ﴾ ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور ، وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً ، وطائفة إلى الإعراب مطلقاً ، وأما نون الإناث فقال في شرح التسهيل : إن اتصل بها مبنى بلا خلاف ، وليس كما قال ؛ فقد ذهب قوم — منهم ابن درّستويه ، وابن طلحة ، والسهيلي — إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرّض فيه من الشبه بالماضي .

(وكل حرف مستحق للبناء) الذي به بالإجماع ؛ إذ ليس فيه مقتضى الإعراب ؛ لأنه لا يَعتَوِرُهُ من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب .

(والأصل في المبنى) أَسْمًا كان أو فعلاً أو حرفاً (أن يسكن) أى : السكون ؛ خلفته وثقل الحركة ، والمبنى ثقيل ، فلو حرك اجتمع ثقلان (ومنه) أى : من المبنى ما حرك لعارض يقتضى تحريكه ، والحركُ (ذو فتح وذو كسر) ذو (ضم) فذو الفتح (كأبْن) وضرب ورُبْ ، وذو الكسر نحو : (أُمس) وجَبِر ، وذو الضم نحو : (حَيْثُ) ومُنْدُ (والسّاكن) نحو : (كَمْ) واضرب وهَلْ ؛ فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل ، وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون ، وأما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف ، لا الفعل ؛ لثقلهما وثقل الفعل وبنى «أين» شبهه بالحرف في المعنى ، وهو الهمزة إن كان استفهاماً ، و «إن» إن كان شرطاً . وبنى «أمس» عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف ؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة ، وبنى «حيث» للائتنار اللازم إلى جملة ، وبنى «كم» للشبه الوضعى ، أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة ، والخبرية معنى رُبّ التى للتكثير .

﴿ تنبيه ﴾ ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد : لم بنى ؟ وما بنى منها

على الحركة فيه ثلاثة أسئلة : لم بنى ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه ، وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولما كانت الحركة كذا ؟

وأسباب البناء على الحركة خمسة : التقاء الساكنين كآبن ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عُرْضَةً لأن يبتدأ بها كباء الجر ، أو لها أصل في التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضى فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصله وحالاً وخبراً كما تقدم .

وأسباب البناء على الفتح : طلب الخفة كآئِنَ ، ومجاورة الألف كآبَان ، وكونها حركة الأصل نحو « يامُضَارَ » ترخيم مُضَارَ ، اسم مفعول ، والفرق بين معنيين بأداة واحدة ، نحو : « يالزَيْدُ لِعَمْرٍو » ، والإنباع نحو : كَيْفَ ، بُنيت على الفتح إنباعاً لحركة الكاف ؛ لأن الياء بينهما ساكنة ، والساكن حاجز غير حصين .

وأسباب البناء على الكسر : التقاء الساكنين كأمس ، ومجانسة العمل كباء الجر ، والحمْلُ على المقابل كلام الأمر : كَسِرَتْ حملاً على لام الجر ؛ فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم ، والإشعار بالتأنيث ، نحو : أَنْتِ ، وكونها حركة الأصل ، نحو : « يامُضَارِ » ترخيم مضار ، اسم فاعل ، والفرق بين أداتين ، كلام الجر ؛ كسرت فرقائنها وبين لام الابتداء في نحو : لموتى عبد ، والإنباع نحو : ذِهْ وَتِهْ - بالكسر - في الإشارة للدوثة .

وأسباب البناء على الضم : أن لا يكون للكلمة حال الإعراب ، نحو « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » بالضم ، ومشابهة الغايات ، نحو : « يالزَيْدُ » فإنه أشبه قبلُ وبعْدُ ، قيل : من جهة أنه يكون متمكناً في حالة أخرى ، وقيل : من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب ، وقال السيرافي : من جهة أنه إذا نُكِرَ أو أُضِيفَ أعرب ، ومن هذا

« حَيْثُ » فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد ، من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافة ، وكونها حركة الأصل نحو : « يَتَحَاجُّ » ترخيم تحاجج ، مصدر تحاجج ، إذا سعى به ، وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها ، كَنَحْنُ ، ونظيرتها هُوَ ، وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها ، نحو : « اخشَوْا القومَ » ونظيرتها « قُلْ اذْعُوا » والإتياع : كَمُنْذُ .

وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ، وبسمى أيضا وقفاً .

وهذا شروع في ذكر ألقاب الإعراب ، وهي أيضا أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، وعن اللزاني أن الجزم ليس بإعراب ؛ فمن هذه الأربعة ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ، وما هو مختص بقبيل منهما ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (والرفع والنصب أَجْمَعَانِ إِعْرَابًا ، لاسم وفعل) ؛ فالاسم نحو : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، والفعل (نحو) : أَقُومُ ، و (لَنْ أَهَابَا) ، وإلى الثاني أشار بقوله : (وَالْإِسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ) أى : فلا يوجد في الفعل . قال في التسهيل : لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه ، بخلاف الرفع والنصب (كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) أى : بالجزم : لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر ، قاله في التسهيل .

واعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون ، والأصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبْ بِفَتْحٍ ، وَجَرِّ كَسْرًا : كَذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ بِسُرٍّ) فذكر : مبتدأ ، وهو مرفوع بالضم ، والاسم الكريم مضاف إليه ، وهو مجرور بالكسر ، وعبدّه : مفعول به ، وهو منصوب بالفتح . ثم أشار إلى ما بقى وهو الجزم بقوله (وَاجْزِمِ بِتَسْكِينٍ) نحو : لَمْ يَقُمْ .

﴿ تنبيه ﴾ لا متافاة بين جَمَل هذه الأشياء إعرابًا وجعلها علامات إعراب ؛

إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثراً جَلَبه العامل ، وعلامات إعراب من حيث الخصوص .

(وَعَبِيرُ مَاذِكْر) من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتي ، فرع عما ذكر (يَنْتُوبُ) عنه ؛ فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ؛ وعن السكون حذف الحرف : فلترفع أربع علامات ، ولتنصب خمس علامات ، وللجر ثلاث علامات ، وللجزم علامتان ؛ فهذه أربع عشرة علامة : منها أربعة أصول ، وعشرة فروع لها تنوب عنها .

فالإعراب بالفرع النائب (نَحْوُ جَاءَ أَخُو بَنِي تَمْرٍ) فأخو : فاعل ، والواو فيه نائبة عن الضمة ، وبني : مضاف إليه ، والياء فيه نائبة عن الكسرة ، وعلى هذا الحدو .

واعلم أن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة ، وفي الفعل إما حرف وإما حذف ؛ فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع : الأسماء الستة ، والمثنى ، والمجموع على حده ؛ فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق للمثنى والمجموع ، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه ، فقال : (وَارْفَعِ يَوَاوِيَّ وَأَنْصِبِ بِالْأَلِفِ * وَاجْرُرْ بِيَاءَ) أى : نيابة عن الحركات الثلاث (مَاءَ) أى : الذى (مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفْ) لك بعدد (مِنْ ذَلِكَ) أى : من الذى أصفه لك (ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا) أى : أظهر ، لادو الموصولة الطائية ، فإن الأشهر فيها البناء عند طي (وَالْقَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا) أى : انفصل ، فإن لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة عليها وفيه حينئذ عشر لغات : نَقَصُهُ ، وَقَصَرُهُ ، وَتَضْعِيفُهُ - مثلث الفاء فيهن - والعاشرة إتباع فائه لميمه ، وَفُضِّحَاهُنَّ فَتَحَ فَاءَهُ مَقْصُوصًا ، وَ(أَبُ) وَ(أَخُ) وَ(حَمُّ كَذَاكَ) مما أصفه (وَهَنُ) وهى كلمة يُكْنَى بها عن أسماء

١٩ - نِمَ الْفَتَى عَدَّتْ إِلَيْهِ مَعِطِي فِي حِينَ جَدَّ بِنَا لِلْسِيرِ كَلَانَا

(تنبيه) كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناها منى ، ولذلك أُجِيزَ في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى ، واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا في قوله :

٢٠ - كَلَاهَا حِينَ جَدَّ الْجُرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا وَكَلَا أَفْنِيهَا رَايَا

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن ، قال تعالى : « كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَاهَا » ولم يقل آتَتَا ، فلما كان لكلا وكلتا حظ من الأفراد وحظ من التثنية أُجْزِيََا في إعرابهما مُجْزَى المفرد تارة ومُجْزَى التثنية تارة ، وخص إعرابهما مُجْزَى التثنية بحالة الإضافة إلى المضر ؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضر فرع الإضافة إلى الظاهر ؛ لأن الظاهر أصل المضر ، فجعل القرع مع القرع ، والأصل مع الأصل ؛ مراعاة للنسبة .

(أَتْنَانٍ وَاتْنَتَانِ) — بالثلاثة — اسمان من أسماء التثنية ، وليسا بمنين حقيقة ، كما سبق (كَأَبْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ) — بالوحدة — اللذين هما مثنيان حقيقة (يَجْزِيَانِ) مطلقا ؛ فيرسمان بالألف ، ومثل اثنتين تَنْتَانِ في لغة تميم .

(وَتَخَلَّفُ الْيَافِي) هذه الألفاظ (تجميعها) أى : التثنية وما ألحق به (الألف * جرأ ونَصَبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ) اليا : فاعل تخلف ، قصره للضرورة ، والألف : مفعول به ، وجرا ونصبا : نصب على الحال من الجرور بى ، أى : مجرورة ومنصوبة ، وسبب فتح ما قبل الياء الإشمار بأنها خَلَفَ عن الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا .

وحاصل ما قاله أن التثنية وما ألحق به يرفع بالألف ، ويمجر وينصب بالياء المفتوح

ما قبلها .

(تنبيهان) الأول : في التثنية وما ألحق به لغة أخرى ، وهى لزوم الألف رفعاً

ونصباً وجراً؛ وهى لغة بنى الحارث بن كعب وقبائل أخر، وأنكرها المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة.

قال الشاعر :

٢١ - فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمًّا

وجعل منه : « إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ » و « لَا وَثْرَانِ فِي كَيْلَةٍ » .

الثانى : لو سمي بالمتنى فى إعرابه وجهان : أحدهما إعرابه قبل التسمية ، والثانى يحمل كـِثْرَانٍ ؛ فيلزم الألف ويمنع الصرف ، وقيدته فى التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف ، فإن جاوزها كاشفياً بين لم يجز إعرابه بالحركات .

(وَأَرْقَعَ يَوَاوِ) نيابة عن الضمة ، (وَبَيَّأَ اجْرُزَ وَأَنْصَبَ) نيابة عن الكسرة والفتحة (سَأَلِمَ جَمْعَ عَامِرٍ وَ) جمع (مُذْنِبٍ) وهما عامرون ومذنبون ، ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم ؛ لسلامة بناء واحده ، ويقال له : جمع السلامة لمذكر ، والجمع على حد المتنى ؛ لأن كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة .

وأشار بقوله (وَشَبَّهَ ذَيْنِ) إلى أن الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة :

فالأسم ما كان كاسم : علماً ، لمذكر ، عاقل ، خالياً من تاء التأنيث ، ومن التركيب ، ومن الإعراب بحرفين ؛ فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم ، كرجل ، أو علما لمؤنث ، كزئب ، أو لنبر عاقل ، كلاجق ، علم فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كطلحة ، أو التركيب المزجى ، كمديكرب ، وأجازه بعضهم ، أو الإسنادى ، كبرق تحرء ، بالاتفاق ، أو الإعراب بحرفين ، كالزيدين أو الزيدتين علماً .

والصفة ما كان كذنب : صفة ، لمذكر ، عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب أفعل فاعلاً ، ولا من باب فعلان قتل ، ولا مما يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث ؛ فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث ، كخائض ، أو لمذكر غير

عاقِل ، كسابق ، صفة فرس ، أو فيه تاء التأنيث ، كَمَلَامَة ونَسَابَة ، أو كان من باب أَفْعَلَ فعلاء ، كأحمر ، وشذ قوله :

٢٢ — فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءَ بَنِي تَمِيمٍ حَلَالِ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ

أو من باب فَعْلَان فَعْلَى ، كسُكْرَان ؛ فإن مؤنثه مَسْكْرَى ، أو يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث ، كصَبُور وجَرِيح ، فإنه يقال فيه : رَجُلٌ صَبُورٌ وجَرِيحٌ ، وامرأة صَبُورٌ وجَرِيحٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أجاز الكوفيون أن يجمع نحو « طَلْحَة » هذا الجمع .

الثاني : يستثنى مما فيه التاء ما جعل علماً من الثلاثي المعروض من فائه تاء التأنيث ، نحو « عِدَّة » أو من لامه نحو « ثَبَّة » ؛ فإنه يجوز جمعه هذا الجمع .

الثالث : يقوم مقام الصفة التصغير ؛ فنحو « رُجَيْل » يقال فيه : رُجَيْلُونَ .

الرابع : لم يشترط الكوفيون الشرط الأخير ، مستدلين بقوله :

٢٣ — مِمَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ وَمِمَّا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ

فالعانس : من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، ولا حُجَّةَ لهم في البيت لشذوده .

(وَبِهِ) أى : وبالجمع السالم المذكور (عِشْرُونَ وَبَابُهُ) إلى التسمين (الْحَقِّ) في الإعراب بالحرفين ، وليس يجمع ، وإلا لزم صحة انطلاق « ثلاثين » مثلاً على تسعة ، و « عشرين » على ثلاثين ، وهو باطل (وَ) الحق به أيضاً (الْأَهْلُونَ) لأنه وإن كان جمعا لأهل فأهل ليس بعلم ولا صفة ، والحق به (أُولُو) لأنه اسم جمع لا جمع (وَ) الحق به أيضاً (عَالَمُونَ) لأنه : إما أن لا يكون جمعا لِعَالَمٍ ؛ لأنه أخص منه ؛ إذ لا يقال إلا على العقلاء ، والعالم يُقال على كل ما سوى الله ، ويجب كون الجمع أَعْمَ من مفردة ، أو يكون جمعا له باعتبار تغليب مَنْ يعقل ؛ فهو جمع لغير علم ولا صفة ،

والحق به (عَلْيُونَا) لأنه ليس بجمع ، وإنما هو اسم لأعلى الجنة (وَأَرْضُونَ) - بفتح الراء - جمع أرض - بسكونها - (شَذُّ) قياساً ؛ لأنه جمع تكسير ، ومفرده مؤنث بديل «أَرِيضَةٌ» ، وغير عاقل ، وكذلك (السُّنُونَا) - بكسر السين - جمع سَنَةٍ - بفتحها - (وَبَابُهُ) كذلك شذ قياساً ، والمراد بيبابه : كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعُوِضَتْ منها هاء التانيث ولم تُكْسَرْ ؛ فهذا الباب اطرده فيه الجمع بالواو والنون رفعاً ، وبالياء والنون جراً ونصباً ، نحو «عِضَةٌ وَعِضِينَ» ، و «عِزَّةٌ وَعِزِينَ» ، و «إِرَّةٌ وَإِرِينَ» ، و «ثُبَّةٌ وَثُبِينَ» ، و «قُلَّةٌ وَقُلِينَ» قال الله تعالى : «كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ» «الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ» «عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ» وأصل سَنَةٍ سَنَوٌ أو سَنَهٌ ؛ لقولهم في الجمع : سَنَوَاتٌ ، وَسَنَهَاتٌ ، وفي الفعل سَأْنَيْتُ وَسَأْنَيْتُ ، وأصل سَأْنَيْتُ سَأَنَوْتُ ؛ قلبوا الواو ياء حين جاوزت - متطرفة - ثلاثة أحرف ، وأصل عِضَةٍ عِضَوٌ من العَضْوِ واحد الأعضاء ، أى : أن الكفار جعلوا القرآن أعضاءً ، أى : مُفَرَّقاً ، يقال : عَضَيْتُهُ وَعَضَوْتُهُ تَفْضِيَةً ، أى : فَرَّقْتُهُ تَفْرِيقَةً ، قال ذو الرمة :

٢٤ - وَلَيْسَ دِينُ اللَّهِ بِالْمَعْقَى

أى : بالمفروق ، لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه ، أو عَضَهُ ، من القَضَةِ ، وهو البهتان ، والقَضَةُ أيضاً : السُّخْرُ في لغة قريش ، قال الشاعر :

٢٥ - أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِثَا تِ فِي عُقْدِ الْمَاضِيهِ الْمُفْضِيهِ

وأصل عِزَّة - وهي الفرقة من الناس - عِزْوٌ ، وأصل إِرَّة - وهي موضع النار - إِرَى ، وأصل ثُبَّة - وهي الجماعة - ثُبُوٌ ، وقيل : ثُبَى ، من ثَبِتَ ، أى : جمعت ، والأول أقوى وعليه الأكثر ؛ لأن ما حذف من اللامات أكثره واو ، وأصل قُلَّة - وهي عودان يلعب بهما الصبيان - قُلَوٌ .

ولا يجوز ذلك في نحو «تمرة» لعدم الحذف ، وشذ «إِضُون» جمع أضَاة كفَنَاءة ،

وهى الندير ، و «حَرُون» جمع حَرَّة ، و «إحرون» جمع إحرة ، والإحرة والحرة : الأرض ذات الحجارة السود ، و «إَوْرُون» جمع إَوْرَة ، وهى البطة ، ولا فى نحو «عِدَّة» وزِنَة لأن المحذوف الفاء ، وشذ «رِقُون» فى جمع رِقَّة ، وهى الفضة ، و «لِدُون» فى جمع لِدَّة ، وهى التَّزْبُ ، و «حِشُون» فى جمع حِشَّة ، وهى الأرض الموحشة ، ولا فى نحو «يَد» و«دَم» لعدم التمييز ، وشذ «أَبُون» ، وأخُون ولا فى نحو «اسم» وأخت ، لأن الموضع غير الماء ؛ إذ هو فى الأول المهمزة ، وفى الثانى التاء ، وشذ «بَنُون» فى جمع ابن ، وهو مثل اسم ، ولا فى نحو «شاة» ، وشَفَّة ؛ لأنها كسرا على شِيَاءٍ وشِفَاءٍ ، وشذ «طُيُون» فى جمع طُيَّة ، وهى حدة السهم والسيف ؛ فإنهم كسروه على طُي ، بالضم ، وأظب ، ومع ذلك جموه على طُيِّين .

﴿تنبيه﴾ ما كان من باب سَنَة - مفتوح الفاء - كسرت فاؤه فى الجمع ، نحو سِنِين وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الأفصح ، نحو «مِثِين» وحكى مُثُون وَسُنُون وعُزُون - بالضم - وما كان مضموم الفاء فبقي وجهان : الكسر ، والضم ، نحو «كُيِّين» و«قُيِّين» .

(وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرُدُّ ذَا الْبَابِ) فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، كقوله :

٣٦ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ؛ فَإِنْ سِينِيَّةَ لَعِينَ بِنَا شِيَاءَ وَشَيْئَنَا مُرْدَا

وفى الحديث «اللهم اجعلها عليهم سِينِيَا كَسِينِيَا يُوْسُفَ» فى إحدى الروايتين (وهو) أى : مجىء الجمع مثل حين (عِنْدَ قَوْمٍ) من النحاة منهم القراء (بَطَرْدُ) فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه ، وخرجوا عليه قوله :

٢٧ - رَبِّ حَتَّى عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ صَارِيَيْنَ الْقَبَابِ

وقوله :

٢٨ - وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

والصحيح أنه لا يطرد ، بل يقتصر فيه على السماع .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قد عرفت أن إعراب الثني والمجموع على حَدِّه مخالف للقياس من وجهين : الأول من حيث الإعراب بالحروف ، والثاني : من حيث إن رفع الثني ليس بالواو ، ونصبه ليس بالالف ، وكذا نصب المجموع .

أما العلة في مخالفتها القياس في الوجه الأول فلأن الثني والمجموع فرعان عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة ، وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد - وهي الأسماء الستة - بالحروف ، فلو لم يجعل إعرابها بالحروف ازم أن يكون للفرع مزية على الأصل ، ولأنهما لما كانا في آخرهما حروف - وهي علامة التثنية والجمع - تصلح أن تكون إعرابا بقلب بعضها إلى بعض ، فجعل إعرابها بالحروف ؛ لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة .

وأما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة ، وإعراب ستة : ثلاثة للثني ، وثلاثة للمجموع ؛ فلو جعل إعرابها بها على حد إعراب الأسماء الستة لانتبس للثني بالمجموع في نحو « رأيت زيدا » ، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا إعراب ، فوزعت عليهما ، وأعطى الثني الألف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل : اسما في نحو « اضربا » ، وحرفا في نحو « ضربا أخواك » ، وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية في الفعل : اسما في نحو « اضربوا » ، وحرفا في نحو « أكلوني البراغيث » ، وجرا بالياء على الأصل ، وحمل النصب على الجر فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجردون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الخلق ، والكسر من وسط القم ، والضم من الشفتين .

الثاني : ما أفهمه النظم وصرح به في شرح التسهيل من أن إعراب المثني والمجموع على حذو بالحروف - هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ، ونسب إلى الزجاج والزجاجي ، قيل : وهو مذهب الكوفيين ، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف .

(وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ) في إعرابه (فَأَنْتَحَ) طلباً للخفة من ثقل الجمع ، وفرقا بينه وبين نون المثني (وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ) من العرب ، قال في شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لفة ، وجزم به في شرح الكافية ، وما ورد منه قوله :

٢٩ - عَرَفْنَا جَمْعاً وَبَنَى أَبْيَرُ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ
وقوله :

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ *

(وَنُونٌ مَا تُثْنَى وَالْمُلْحَقُ بِهِ) وهو اثنان واثنان وثنتان (يَكْسِرُ ذَلِكَ) النون (اسْتَقْمَلُوهُ) فكسروه كثيراً على الأصل في التقاء الساكنين ، وفتحوه قليلاً بعد الياء (فَأَنْتَبِهْ) لذلك . وهذه اللفة حكاهما الكسائي والفراء ، كقوله :

٣٠ - عَلَى أَخَوَذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَظَةٌ وَتَغِيْبُ

وقيل : لا تختص هذه اللفة بالياء ، بل تكون مع الألف أيضاً ، وهو ظاهر كلام الناظم ، وبه صرح السيرافي ، كقوله :

٣١ - أَعْرِفْ مِنْهَا الْجِدَّ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وحكى الشيباني ضمها مع الألف ، كقول بعض العرب « هُمَا خَلِيلَانُ » .
وقوله :

٣٢ - يَا أَبَتَا أَرْقَنِ الْقِدَانُ فَالْقَوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ

﴿ تنبيه ﴾ قيل : لحقت النون المثني والمجموع عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات

ومن دخول التنوين ، وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التوحيص بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام - وإن كان التنوين يحذف معهما - نظراً إلى التوحيص بها عن الحركة أيضاً .

وقيل : لحقت لدفع توم الإضافة في نحو « جاءني خليلان موسى وعيسى » و « مرت بينين كرام » ، ودفع توم الأفراد في نحو « جاءني هذان » و « مرت بالمهتدين » ، وكسرت مع المثني على الأصل في التاء الساكنين لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة في الجمع طلباً للفرق ، وجعلت فتحة طلباً للخفة ، وقد مر ذلك ، وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارفاً لتخلفه في نحو « المصطفين » .

ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ في بيان ما نابت فيه حركة عن حركة ، وهو شيان : ما جمع بألف وتاء ، وما لا ينصرف ، وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره ، والثاني فيه حمل الجر على غيره ، والأول أكثر ؛ فقال : (وَمَا بَتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا) الباء : متعلقة بجمع ، أي : ما كان جمعا بسبب ملاسته للألف والتاء ، أي : كان لهما مدخل في الدلالة على جمعيته (يَكْسَرُ في الجر وفي النصب مَعَا) كسراً عرابياً ، خلافاً للأخفش في زعمه أنه مبني في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجرى على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، في حمل نصبه على جره ، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً ، وهشام فيما حذف لامه ، ومنه قول بعض العرب : « سمعت لِقَاتَهُمْ » وحمل هذا القول مالم يرد إليه المحذوف ، فإن رُدَّ إليه نُصِبَ بالكسرة : كَسَوَات ، وَعِصَوَات .

(تنبيه) : وإنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ؛ ليتناول ما كان منه لمذكر : كحُكَّامَاتٍ ومُتَرَادِفَاتٍ ، ومالم يَسَلِّمْ فيه بناء الواحد ، نحو : « بنات وأخوات » ولا يرد عليه نحو « أبنات وقصات » لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية .

(كَذَا أَوْلَاتٌ) وهو اسم جمع لا واحداً من لفظه ، يعرب هذا الإعراب إلحاقاً له بالجمع للذكور ، قال تعالى : « وَإِنْ كُنْ أَوْلَاتٍ حَلِيٍّ » (وَالَّذِي اسْمُهَا قَدْ جُعِلَ) من الجمع (كَأَذْرِعَاتٍ) اسم قرية بالشام ، وذالها معجمة ، أصله جمع أَذْرِعَةٍ التي هي جمع ذراع (فيه ذَا) الإعراب (أَيْضاً قِيلَ) على اللغة الفُصْحَى ، ومن العرب من يمنعه التنوين ويحمره وينصبه بالكسرة ، ومنهم من يحمله كَارْطَاةً عَلَمًا ؛ فلا ينوّنه ، ويحمره وينصبه بالفتحة ، وإذا وقف عليه قلب التاء هاء ؛ وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

٣٣ - تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَتْرَبٍ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

والوجه الثالث ممنوع عند البصريين ، جائز عند الكوفيين .

(تنبيه) قد تقدم بيان حكم إعراب المتنى إذا سمي به ، وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه : الأول كإعرابه قبل التسمية به ، والثاني أن يكون كعَسَلِينَ ، في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة ، والثالث : أن يجري مجرى عَرَبُونَ ، في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة ، والرابع : أن يجري مجرى هَارُونَ ، في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعامة وشبه المعجمة ، والخامس : أن تلزمه الواو وفتح النون ، ذكره السيرافي ، وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله ، وشرط جعله كعَسَلِينَ وما بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف ، فإن تجاوزها كاشفها بين تعيين الوجه الأول ، قاله في التسهيل .

(وَجَرَّهَ بِالْفَتْحَةِ) نيابةً عن الكسرة (مَالًا يَنْصَرِفُ) ، وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كساجد وصَحْرَاء ، كما سيأتي في بابه ؛ لأنه شابه الفعل ففعل ، فلم يدخله التنوين ؛ لأنه علامة الأخف عليهم والأكسب عندهم ، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين ؛ لتأخيرها في اختصاصها بالأسماء ؛ ولتعاقبها على معنى واحد في باب راقودٍ خَلَا وراقودٍ خَلَّ ، فلما منعوه الكسرة عوضوه منها بالفتحة

نحو: « فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا » وهذا (مَا لَمْ يُصَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ « أَلِ » رَدِفَ)
أى : تبع ، فإن أضيف أو تبع « أَلِ » ضعف شبه الفعل ، فرجع إلى أصله من
الجر بالكسرة ، نحو : « فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ » ، « وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ »
ولا فَرَقَ فِي « أَلِ » بين المعرفة كما مثل ، وللوصولة ، نحو : « كَالْأَعْيَى
وَالْأَصَمِّ » وقوله :

٣٤- وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَنْ تَهَوَّاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ
بناء على أن « أَلِ » تُوصَلُ بالصفة المشبهة ، وفيه ماسياني ، والزائدة
كقوله :

٣٥- رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْبَزِيدِ مُبَارَكًا

ومثل أَلِ « أَمِ » فى لغة طىء ، كقوله :

٣٦- أَنْ نِثْمَتَ مِنْ تَجْدٍ بَرِيْقًا نَالِقًا تَبِيتُ بَلِيلُ أَمَا رَمَدٍ أَعْتَادَ أَوْ لَقَا

(تبيينان) الأول : « ما » الأولى موصولة ، والثانية حرفية ، وهى ظرفية مصدرية
أى : مُدَّةٌ كونه غير مُضَافٍ ولا تابع لآل .

الثانى : ظاهر كلامه أن مالا ينصرف إذا أضيف أو تبع « أَلِ » يكون باقيا على
منه من الصرف ، وهو اختيار جماعة ، وذهب جماعة - منهم المبرد ، والسيوطى ، وابن
السراج - إلى أنه يكون منصرفا مطلقا ، وهو الأقوى ، واختار الناظم فى نُكَّته على
مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فنصرف ، نحو بِأَحَدِكُمْ ، وإن بقيت العلتان
فلا ، نحو بِأَحْسَنِكُمْ .

ولما فرغ من مواضع النيابة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال :

(وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ) أى : من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أسما أو
حرفاً (النوناً حرفاً) الأصل علامة رفع ، فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، يدل على
ذلك ما بعده ، والتقدير : اجعل النونَ علامةَ الرفع لنحو يَفْعَلَانِ ، (وَ) لنحو (تَدْعِيَنِ)

من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع أسما أو حرفاً ؛ فالأمثلة خمسة على اللغتين ، وهى : يَفْعَلَان ، وَتَفْعَلَان ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ؛ وَتَفْعَلِينَ ، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة ، (وَحَذَفُهَا) أى : النون (لِلجَزْمِ وَالتَّنْصِيبِ سَمَةً) أى : علامة ، نيابة عن السكون فى الأول ، وعن الفتحة فى الثانى (كَلِمَ تَكُونِي تَكُونِي مَظْلَمَةً) الأصل تكونين وترومين ، فحذفت النون للجازم فى الأول وهو « لم » ، وللناصب فى الثانى وهو « أن » للضمة بعد لام الجحود .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : قدم الحذف للجزم لأنه الأصل ، والحذف للنصب محمول عليه ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل .

الثانى : إنما ثبتت النون مع الناصب فى قوله تعالى : « إَلَّا أَنْ يَفْعُونا » لأنه ليس من هذه الأمثلة ؛ إذ الواو فيه لام الفعل ، والنون ضمير النسوة ، والفعل معها مبنى ، مثل : « يَتَرَبَّصْنَ » ووزنه يَفْعُلْنَ ، بخلاف « الرجال يَفْعُونَ » ؛ فإنه من هذه الأمثلة ؛ إذ واوه ضمير الفاعل ، ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب ، نحو : « وَأَنْ تَفْعُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » ووزنه تَفْعُوا ، وأصله تَفْعُوا .

ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القَبِيلَيْن شرع فى بيان إعراب المعتل منهما ، وبدأ بالاسم فقال :

(وَاسْمٌ مُتَعَلِّقٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا) أى : الاسم المعرب الذى حرفُ إعرابه ألف لينة لازمة (كَالْمُصْطَفَى) ومُؤَسَّى والمُعْصَى ، أو ياء لازمة قبلها كسرة ، كالدَّاعِي (وَالْمَرْتَبَى مَكَارِمًا)

﴿ تنبيه ﴾ إنما سمى كل من هذين الأسمين متعلقاً لأن آخره حرف علة ، أو لأن الأول يُعْلَى آخره بالقلب ؛ إما عن ياء ، نحو الْفَتَى ، أو عن واو ، نحو الْمُصْطَفَى ، والثانى يعمل آخره بالحذف .

فخرج بالمعرب نحو مَتَى وَالَّذِي ، وبذكر الألف في الأول المنقوص ، نحو
الْمَرْتَقِي ، وبذكر الينة الميموز ، نحو الخطأ ، وبذكر الياء في الثاني للقصور ، نحو
الْفَتَى ، وبذكر اللزوم فيها نحو « رأيت أخاك » ، و « جاء الزيدان » في الأول ،
و « مررت بأخيك وغلاميك وَيَنِيكَ » في الثاني ، وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو
ظَلِي وَكَرْمِي

(فَالأَوَّلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الإعرابُ فِيهِ قُدْرًا * جِيْمُهُ) على الألف ؛
لتعذر تحريكها (وَهُوَ الَّذِي قَدْ قَصِرَا) أى : سمي مقصوراً ، والقصر : الحبس ، ومنه
« حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ » أى : محبوسات على بُعوثهن ، وسمى بذلك
لأنه محبوس عن المد ، أو عن ظهور الإعراب ؛ (وَالثَّانِ) وهو ما كان كالمرتقي (مَنْقُوصٌ)
سمى بذلك لحذف لامه للتثوين ، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات ، (وَنَصْبُهُ
ظَهَرَ) على الياء خلفه ، نحو : « رَأَيْتُ الْمَرْتَقِي » ، و « وَمُرَّتَقِيَا » و « أَجِيبُوا دَاعِيَ
اللَّهِ » « وَدَاعِيَا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ » (وَرَفَعُهُ يُنَوِي) على الياء ولا يظهر ، نحو : « يَوْمَ
يَدْعُو الدَّاعِي » « وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ » فعلمة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة
أو المحذوفة ، و (كَذَا أَيْضًا يُجَزَّ) بكسر منوى ، نحو « أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِي » ،
« وَأَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ » وإنما لم يظهر الرفع والجر استقلالاً ، لا تمذراً ، لإمكانهما ،
قال جرير :

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي — ٣٧

وقال الآخر :

٣٨ - لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي مَتَى أَنْتَ جَائِي وَلَكِنَّ أَفْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ
(تنبيه) من العرب من يسكن الياء في النصب أيضاً ، قال الشاعر :

٣٩ - وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنه حل حالة النصب
على حالتي الرفع والجر .

(وَأَيُّ فِعْلٍ) كان (آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ) نحو يَحْشَى (أَوْ وَآوُ) نحو يَدْعُو (أَوْ يَأَى) نحو يَرْمِي (فَمَقْتَلًا عُرِفَ) أَيْ : شَرَطَ ، وهو مبتدأ مضاف ، و « فِعْلٍ » مضاف إليه ، وكان بعده مقدرة ، وهى إما شَائِئَةٌ ، و « آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ » جملة من مبتدأ وخبر خبرها ، مفسرة للضمير المستتر فيها ، أو ناقصة ، و « آخِرُ » اسمها ، و « أَلِفٌ » خبرها ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، و « عُرِفَ » جواب الشرط ، وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على « فِعْلٍ » وخبر المبتدأ جملة الشرط ، وقيل : هى وجلة الجواب معاً ، وقيل : جملة الجواب فقط ، و « مَقْتَلًا » حال منه مقدم على عامله ؛ والمعنى : أى فعل كان آخره حرفاً من الأحرف المذكورة فإنه يسمى مقتلاً (فَالْأَلِفُ أَنْوَ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ) وهو الرفع والنصب ، نحو « زَيْدٌ يَسْتَمِي » و « وَلَنْ يَحْشَى » لتعذر الحركة على الألف ، والألف : نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (وَأَبْدٍ) أَيْ : أظهر (نَصَبَ مَا) آخره واو (كَيْدَعُو) أو ياء نحو (يَرْمِي) خلفه النصب ، وأما قوله :
 ٤٠ - أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبِ

وقوله :

٤١ - مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُذْنِي عَلَى شَحْطٍ مِنْ دَارُهُ الْحَزْنُ يَمُنُّ دَارُهُ صَوْلُ
 فضرورة .

(وَالرَّفْعُ فِيهِمَا) أَيْ : الواوِىَّ واليائى (أَنْوَ) لثقله عليهما (وَاحْذِفْ جَازِمًا * ثَلَاثَهُنَّ) وأبقى الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه (تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا) نحو « لَمْ يَحْشَ » و « لَمْ يَفْزُ » و « لَمْ يَرْمِ » فالرفع : نصب بالفعولية لأنو ، وفيهما : متعلق به ، واحذف : عطف على انو ، وفى كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله ، وجازما : حال من فاعل احذف ، وثلاثهن : مفعول به ، إما لا حذف والضمير فى « ثلاثهن » لأحرف العلة الثلاثة ومعمول الحال محذوف ، وهى الأفعال الثلاثة المعلقة ، والتقدير : احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال الثلاثة المذكورة ، أو يكون معمولاً للحال ، والضمير للأفعال

ومعمول الفعل محذوف ، وهو الأحرف الثلاثة ، والتقدير : احذف أحرف العلة حال كونك جازما الأفعال ثلاثهن ، وتقض : مجزوم جواب احذف ، وحكما : مفعول به إن كان تقض بمعنى تؤدي ، ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم .

(خاتمة) قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله :

٤٢ - وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَانَ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

وقوله :

٤٣ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنِي بِمَا لَاقَتْ لَبُوبُ بْنُ زِلَادٍ

وقوله :

٤٤ - هَجَوْتُ زَبَانَ نُمٍّ حِثُّ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

ف قيل : ضرورة ، وقيل : بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في « تَر » فنشأت ألف ، والكسرة في « يَأْتِيكَ » فنشأت ياء ، والضممة في « تَهْجُو » فنشأت واو ، وأما « سَنَقَرْتُكَ فَلَا تَنْتَسِي » فلا نافية لا ناهية ، أي : فَلَسْتُ تَنْتَسِي .

النكرة والمعرفة

(نكرة قابل أل مؤثرا) فيه التعريف : كرجل ، وفرس ، وشمس ، وقر (أو واقع موقعهما قد ذكرا) أي : ما يقبل أل ، وذلك كذى ، بمعنى صاحب ، و « مَن » و « مَا » في الشرط والاستفهام ، خلافا لابن كيسان في الاستفهاميتين ؛ فإنهما عنده معرفتان ؛ فهذه لا تقبل « أل » لكنها تقع موقع ما يقبلها ؛ إذ الأولى تقع موقع صاحب ، و « مَن » و « مَا » يتمان موقع إنسان وشيء ، ولا يؤثر خلوها من تضمن معنى الشرط والاستفهام ؛ فإن ذلك طارئ على « مَن » و « مَا » ؛ إذ لم يوضع في الأصل له ، ومن ذلك أيضا « مَن » و « مَا » نكرتين موصوفتين ، كما في « مررت بمن معجب لك » و « بما معجب لك » فإنهما لا يقبلان أل ، لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء ، وكلاهما

يقبل آل ، وكذلك « صه » و « مه » بالتثوين ، لا يقبلان آل ، لكنهما يقعان موقع ما يقبلها ، وهو سكوتا وانكافا ، وما أشبه ذلك ، ونكرة : مبتدأ ، والسوغة قصد الجنس ، وقابل آل : خبر ، ومؤثرا : حال من المضاف إليه ، وهو « آل » ، وشرط جواز ذلك موجود ، وهو اقتضاء المضاف العمل في الحال وصاحبها ، واحتراز بمؤثرا عما يدخله « آل » من الأعلام لضرورة أو لَمَحَ وَصَفٍ ، على ما سيأتي بيانه ؛ فإنها لا تؤثر فيه تعريفاً ؛ فليس بنكرة .

(تنبيه) قدم النكرة لأنها الأصل ؛ إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له ، والمستقل أولى بالأصالة ، وأيضاً فالشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة ، كالآدمي إذا ولد فإنه يسمى إنساناً أو مولوداً أو موجوداً ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم : العلم ، واللقب ، والسكنية . وأنكر النكرات : مذكور ، ثم موجود ، ثم مُحدث ، ثم جوهر ، ثم جنس ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل ، ثم عالم ؛ فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه ، فتقول : كل عالم رجل ، ولا عكس ، وهكذا كل رجل إنسان ، إلى آخره .

(وَغَيْرُهُ) أى : غير ما يقبل « آل » المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (مفرقة) ؛ إذ لا واسطة ، واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة ، قال في شرح التسهيل : مَنْ تعرض لحد المعرفة عَجَزَ عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

وأَنواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة : للضمير (كَهُمْ ، وَ) اسم الإشارة نحو (ذِي ، وَ) العلم نحو (هَندَ ، وَ) المضاف إلى معرفة نحو (ابْنِي ، وَ) المحلى بآل نحو (الفَلامَ ، وَ) الموصول نحو (الَّذِي) ، وزاد في شرح الكافية المتأدى المقصود كذا رَجُلُ ، واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ، ونقله في شرحه عن نص سيبويه ، وذهب قوم إلى أنه معرفة بآل مقدرة ، وزاد ابن كيسان « مَنْ » ، و « ما » الاستفهاميتين كما تقدم .

ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق
النظم رتبها في التثريب على ما ستره ، فأعرفها المضر على الأصح ، ثم العلم ، ثم اسم
الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المحلى ، وقيل : هما في مرتبة واحدة ، وقيل : المحلى أعرف
من الموصول ، وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه ، مطلقاً عند الناظم ، وعند
الأكثر أن المضاف إلى المضر في رتبة العلم ، وأعرف الضائر ضمير التكلم ، ثم مخاطب ،
ثم الغائب السالم عن الإبهام ، وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم .

(فما) وضع (الذي غيبة) تقدم ذكره : لفظاً ، أو معنى ، أو حكماً ، على ماسياتي
في آخر باب الفاعل ، (أز) لذي (حضور) : متكلم ، أو مخاطب (كأنت) وأنا
(وهو) وفروعها (سم) في اصطلاح البصريين (بالضمير) والمضر ، وسماء الكوفيون
كنايةً ومكنياً .

﴿ تنبيه ﴾ رفع إبهام دخول اسم الإشارة في ذى الحضور بالتمثيل .

(وَذُو اتَّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ) به ، (وَلَا يَلِي إِلَّا) الاستثنائية (اخْتِياراً أبداً)
وقد يليها اضطراراً ، كقوله :

٤٥ — وَمَا نَبَأِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كَدِيَارُ

وذلك (كألياء والكاف من) قولك (ابني أكرمك * وألياء وألها) من
قولك (سلياً ما ملك) فالأول — وهو الياء — ضمير متكلم مجرور ، والثاني — وهو
الكاف — ضمير مخاطب منصوب ، والثالث — وهو الياء — ضمير مخاطبة مرفوع ،
والرابع — وهو الهاء — ضمير الغائب منصوب ، وهي ضمائر متصلة : لا تتأني البداءة
بها ، ولا تقع بعد إلا .

(وَكُلُّ مُضْمَرٍ) متصلاً كان أو منفصلاً (لَهُ الْبَيِّنَاتُ يَجِبُ) باتفاق النحاة ، واختلف
في سبب بنائه ؛ فقيل : لمشابهة الحرف في المعنى ؛ لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم
أو الخطاب أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف .

وذكر في التسهيل لبنائها أربعة أسباب :

الأول : مشابهة الحرف في الوضع ؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين ، وحمل الباقي على الأكثر .

والثاني : مشابهته في الافتقار ؛ لأن للضمير لا تتم دلالة على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

والثالث : مشابهته له في الجود ؛ فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني .

قال الشارح : وأمل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ؛ ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب ، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال : (وَلَقَدْ مَّا جَرَّ كَلَفَظَ مَا نُصِبَ) نحو : « إنه » ، و « له » ، و « رأيتك » ، و « مرت بك » (لِرَفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّ نَا) الدال على التكلم المشارك أو المعظم نفسه (صَلَحَ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَأَعْرِفُ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمُنْحَ) فنّا في « بِنَا » في موضع جر بالياء ، وفي « فَإِنَّا » في موضع نصب يان ، وفي « نِلْنَا » في موضع رفع بالفاعلية ، وأما الياء و « هُم » فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر ، لكن لا يُشبهان « نا » من كل وجه ؛ فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطبة ، نحو اضربني ، وفي حالة الجر والنصب للتكلم نحو لي ، وإني ، و « هم » تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى واحد ؛ إلا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي الجر والنصب ضمير متصل ، (وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ) أي : المخاطب ؛ فالغائب (كَقَامَا) وقاما ، وقمن ، (وَ) المخاطب نحو (اعلما) واعلموا ، واعلمن .

(تنبيه) رفع توهم شمول قوله « وَغَيْرِهِ » للتكلم بالتمثيل .

ولما كان الضمير المتصل على نوعين : بارز - وهو ما له وجود في اللفظ - ومستتر - وهو ما ليس كذلك - وقدم الكلام على الأول شرع في بيان الثاني بقوله : (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) أى : لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَتِرُ) وجوباً ، أو جوازاً ؛ فالأول هو الذى لا يتخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كَأَفْعَلْ) يا زيد ، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أَوْفِقْ) ، أو بنون المتكلم للشارك أو المعظم نفسه مثل (نَقْتَبِطْ) ، أو ببناء المخاطب نحو (إِذْ تَشْكُرْ) أو بفعل استثناء كخَلَا وَعَدَا ولا يكون فى نحو « قاموا ما خلاً زيداً » ، و « ما عدا عمراً » ، و « لا يكون بكرأ » ، أو بأفعل التمجيد نحو « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » أو بأفعل التفضيل ، نحو « هُمُ أَحْسَنُ أَتَانَا » أو باسم فعل ليس بمعنى المضى : ك « نَزَالَ » ، و « مَهْ » ، و « أَفَّ » ، و « أَوْهَ » والثانى : هو الذى يتخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة .

قال فى التوضيح : هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر ؛ إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ؛ فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زَيْدٌ قَامَ أبوه » أو « مَا قَامَ إِلَّا هُوَ » فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كأقوم ، وإلى ما يرفعهما كقام ، انتهى .

(تنبيه) إنما خص ضميرُ الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره ، فإن وجد فى اللفظ فذاك ، وإلا فهو موجود فى النية والتقدير ، بخلاف ضميرِ النصب والجر ؛ فإنهما فضلة ، ولا داعى إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ .

(وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا) للمتكلم ، و (هُوَ) للغائب ، (وَأَنْتَ) للمخاطب ، (وَالْفَرْوُغُ) عليها واضحة (لَا تَشْتَبِهْ) عليك .

(وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جِيلًا * إِيَّائِي) وفروعه ، (وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا) .

فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع : مرفوع متصل ، ومرفوع منصل ومنصوب متصل ، ومنصوب منفصل ، ومجرور ، ولا يكون إلا متصلاً .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب البصريين أن ألف « أنا » زائدة ، والأسم هو الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين - واختاره الناظم - أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل : فُضَحَاهُنَّ إثبات ألفه وَقَفَا وحذفها وَضَلَا ، والثانية إثباتها وصلاً ووقفاً ، وهى لغة تميم ، والثالثة « هَنَّا » بإبدال همزته هاء ، والرابعة « آن » بمدة بعد الهمزة ، قال الناظم : من قال « آن » فإنه قَلَبَ « أنا » كما قال بعض العرب : « رَاء » فى « رَأَى » والخامسة « أن » كَعَنَ ، حكاهما قطرب .

وأما « هو » فذهب البصريين أنه يحملته ضمير ، وكذلك « هِىَ » وأما « ها » و « هم » و « هُنَّ » فكذلك عند أبى على ، وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفى التسهيل ، وقيل : غير ذلك .

وأما « أنت » فالضمير عند البصريين « أَنْتَ » ، والناء حرف خطاب كالأسم لفظاً وتصرفاً .

وأما « إِيَّائِى » فذهب سيبويه إلى أن « إِيَّأ » هو الضمير . ولواحقه - وهى الياء من إياى ، والكاف من إياك ، والهاء من إياه - حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة ، وذهب الخليل إلى أنها ضمائر ، واختاره الناظم .

(وَفِى اخْتِيَارٍ لَا يَجِئُ) الضمير (الْمُتَفَصِّلُ * إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِئُ) الضمير (الْمُتَصِّلُ) ؛ لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل ، فلا عدول عنه إلا حيث لم يأت الاتصال ؛ لضرورة نظم ، كقوله :
٤٦ - وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ
وقوله :

٤٧ - بِالْبَإِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْإِزْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَابِ

الأصل «إلا يزيدونهم» و «قد ضمنهم» ، أو تقدم الضمير على عامله ، نحو «إياك تعبد» أو كونه محصوراً بإلا أو إنما ، نحو «أمر ألا تعبدوا إلا إياه» ونحو قوله :

٤٨ - أنا الذي ألد الخبي الدمار ، وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

لأن المعنى «لا يدافع إلا أنا» ، أو كون العامل محذوفاً أو معنوياً ، نحو «إياك والشر» و «أنا زيد» ؛ لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوي .

(وصل أو أفصل هاء سلتيه وما أشبهه) أى : وما أشبه هاء سلتيه ، من كل ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ، والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء ، سواء كان فعلاً نحو «سلتنيه» ، و «سلتني إياه» ، و «الدرم أعطيتك» ، و «أعطيتك إياه» والاتصال حينئذ أرفع ، قال تعالى : «فسيكفيكم الله» ، «أنزل مكموها» ، «إن يسألكموها» ، «إذ يريكم الله في منامك قليلاً ولو أراكم كثيراً» ومن الفصل «إن الله ملككم إياهم» ، ولو شاء تملككم إياكم» أو اسما ، نحو «الدرم أنا مغطيك» ، و «مغطيك إياه» والاتصال حينئذ أرفع ؛ ومن الاتصال قوله :

٤٩ - لئن كان حُبك لي كاذباً لقد كان حُبك حقاً بقينا

وقوله :

٥٠ - ومنمكمها بشيء يستطاع

و (في) هاء (كنته) وبابه (الخلف) الآتي ذكره (انتقى) أى : انتسب ، و (كذلك) في هاء (خلقتني) وما أشبهه ، من كل ثانى ضميرين أولهما أخص ، وغير مرفوع ، والعامل فيهما ناسخ للابتداء ، (واتصالاً • اختار) في البابين ؛ لأنه الأصل ، ومن الاتصال في باب كان قوله صلى الله عليه وسلم

في ابن صيَّار: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»
وقول الشاعر :

٥١ - فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَدَتُهُ أُمُّهُ يَلْبِاسُهَا
وأما الاتصال في باب « خَالَ » فلشابهة خِلْتَنِيهِ وَظَنَنْتُكَه بِأَلْتَنِيهِ وَأَعْطَيْتُكَه ،
وهو ظاهر ، ومنه قوله :

٥٢ - بُلِّغْتُ صُنْعَ أَمْرِي بِرَّ إِخَالُكَهْ إِذْ لَمْ تَنْزَلْ لِإِكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِئًا
وأما (غَيْرِي) سيويوه والأكثرُ فإنه (اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ) فهما ؛ لأن
الضمير في البابين خَبَرٌ فِي الْأَصْلِ ، وحق الخبر الانفصال ، وكلاهما مسموع ، فن
الأول قوله :

٥٣ - لَيْنَ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
ومن الثاني قوله :

٥٤ - أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِثْتُ أَرْجَاهُ صَدْرِكَ بِالْأَضْفَانِ وَالْإِخْنِ
(تنبيه) وافق الناظم في التسهيل سيويوه على اختيار الانفصال في باب « خلتني »
قال : لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وقد حَجَزَهُ عن الفعل منصوب آخر ، بخلاف هاء
« كنته » فإنه خبر مبتدأ في الأصل ، ولكنه شبه بهاء « ضربته » في أنه لم يحجزه
إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرُّمَّانِيِّ
وابن الطَّرَاوَةِ .

(وَقَدْ أَمَّا الْأَخْصَ) من الضميرين في الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما ،
وجوبا (في) حال (اتَّصَالَ) فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب على
ضمير الغائب كما في « سَلَّمْنِي » ، و « وَأَعْطَيْتُكَه » ، و « كنته » ، و « خلتني » ،
و « ظننتك » ، و « وَحَسِبْتُكَ » ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف ، ولا الهاء
ولا الكاف على الياء في الاتصال ، (وَقَدْ مَنَّ مَا شِئْتَ) من الأخص وغير الأخص
(في انفِصَالِ) نحو « سَلَّمْنِي إِيَّاهُ » و « سَلَّمَهُ إِيَّايَ » ، و « اللّهم أعطيتك إياه »

و « أعطيتك إياك » ، و « الصديق كنت إياه » ، و « كان إياي » وهكذا إلى آخره ،
ومنه « إن الله ملككم إياهم ، ولو شاء لملكهم إياكم » .

(تنبيه) حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبراً
لكان أو إحدى أخواتها ، أو ثانی ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ؛ فخرج مثل
الكاف من نحو « أكرمك » ودخل مثل الهاء من نحو قوله :
* وَمَنْعُكُمَا بِشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ *

فإن الهاء ثانی ضميرين أولهما — وهو الكاف — أخص ، وغير مرفوع ؛ لأنه
محروور بإضافة المصدر إليه .

(وفي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ) وهو أن لا يكون فيهما أخص ، بأن يكونا معاً ضميرين تكلم
أو خطاب أو غيبة (الزَّم فَضْلاً) نحو « سألني إياي » ، و « أعطيتك إياك » ، و « خلته
إياه » ولا يجوز « سألني » ، ولا « أعطيتك » ، ولا « خلته » (وَقَدْ يُبَيِّحُ
الغَيْبُ) أي : كونها للغيبة (فِيهِ) أي : في الاتحاد (وَضْلاً) : من ذلك ما رواه
الكسائي من قول بعض العرب : هم أحسنُ الناسِ وجوهاً وأنضَرُ هُمُومًا ، وقوله :

٥٥ — لَوَجَّهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ

أَنَا لَهُمُ أَهٌ قَفَوُ أَكْرَمَ وَالِدٍ

وقوله :

٥٦ — وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لِضْفَمَةٍ لِضْفَمِيهَا يَقْرَعُ الْعَظَمَ نَابِهَا

وشرط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاها ، كما في هذه الشواهد ، قال : فإن اتفقا
في الغيبة ، وفي التذكير أو التأنيث ، وفي الأفراد أو التثنية أو الجمع ، ولم يكن الأول
مرفوعاً — وجب ككون الثاني بلفظ الانفصال ، نحو : « فأعطاه إياه » ولو قال
« فأعطاهوه » بالاتصال لم يحز ؛ لما في ذلك من استتقال توالى التائين مع إيهام كون
الثاني تأكيداً للأول ، وكذا لو اتفقا في الأفراد والتأنيث نحو « أعطاه إياها » أو في

التثنية أو الجمع نحو « أَعْطَاهُمَا إِيَّاهُمَا » ، أو « أَعْطَاهُم إِيَّاهُم » ، أو « أَعْطَاهُن إِيَّاهُن »
 فالأصل في هذا وأمثاله ممتنع . هذه عبارته في بعض كتبه ، ثم قال : فإن اختلفا وتعارفت
 الهاءان نحو : « أَعْطَاهُمَا » ، و « أَعْطَاهَا » ازداد الانفصال حسناً وَجُودَةً ؛ لأن
 فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء ؛ إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو في نحو « أَعْطَاهُمَا »
 وبالألف في نحو « أَعْطَاهَا » بخلاف « أَنْصَرُهُمَا » و « أَنَا لَهُمَا » وشبهه .

﴿ تنبيه ﴾ قد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور
 بأن قوله « وَصَلَا » — بلفظ التكثير — على معنى نوع من الوصل ؛ بل
 بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في القية مطلقاً ، بل بقيد ، وهو الاختلاف
 في اللفظ .

(وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ) دون غيرها من المضمرات (مَعَ الْفِعْلِ) مطلقاً (الْزِمَ * نُونُ
 وَقَايَةِ) مكسورة نحو : « دعاني » ، و « يكرمني » ، و « أَعْطَانِي » ، و « قام القوم
 ما خلاني » ، و « ما عداني » ، و « حاشاني » إن قدرتهن أفعالا ؛ و « ما أحسنني
 إن اتقيتُ الله » ، و « عليه رجلاً لَيْسَنِي » وندر « لَيْسَنِي » بغير نون كما أشار إليه
 بقوله : (وَلَيْسَنِي قَدْ نُظِمَ) أى في قوله :

— ٥٧ — * إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَنِي *

وَجَوَزَ الكوفيون « ما أَحْسَنِي » بناء على ما عندهم من أنه اسم لافعل ؛ وأما نحو
 « تَأْمُرُونِي » فالصحيح أن الحذوفة نون الرفع :

﴿ تنبيه ﴾ مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر ، قال
 الناظم : بل لأنها تقي الفعل اللبس في « أَكْرَمَنِي » في الأمر ، فلولا النون لالتبس
 ياء المتكلم بياء مخاطبة ، وأمر المذكور بأمر المؤنثة ؛ ففعل الأمر أحقُّ بها من غيره ، ثم
 حل الماضي والمضارع على الأمر .

(وَلَيْتَنِي) بثبوت نون الوقاية (فَشَأْ) حملاً على الفعل؛ لمشابتها له مع عدم المعارضِ (وَلَيْتِي) بحذفها (نَدَرَا) ومنه قوله:

٥٨ - * كُمْنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي *

وهو ضرورة، وقال الفراء: يجوز «ليتي» و«ليتي» وظاهره الجواز في الاختيار (وَمَعَ لَعَلٍّ أَعْكِسَ) هذا الحكم؛ فالأكثر «لَعَلِّي» بلانون، والأقل «لَعَلِّي» ومنه قوله:

٥٩ - قُلْتُ أَعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعَلِّي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبِيضَ مَاجِدٍ

ومع قلته هو أكثر من «ليتي» نَبَّهَ على ذلك في الكافية، وإنما ضعفت «لعل» عن أخواتها لأنها تستعمل جارة، نحو:

٦٠ - * لَعَلَّ أَيْ الْمِفْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

وفي بعض لغاتها لَعَنَّ - بالنون - فيجتمع ثلاث نونات.

(وَكُنْ مُحَيَّرًا فِي) أخوات ليت ولعل (الْبَاقِيَاتِ) على السواء، فنقول: «إني وإنتي، وكأني وكأنتي، ولكني ولكني» فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة، وحذفها لكراهة توالي الأمثال.

(وَاضْطَرَّارًا خَفَقًا * مِثْلِي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا) من العرب، فقال:

٦١ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِثِّي

وهو في غاية النادرة، والكثير «مِثِّي» و«عَنِّي» بثبوت نون الوقاية، وإنما لحقت نون الوقاية مِنْ وَعَن لفظ البناء على السكون.

(وَفِي لَدُنِّي) بالتشديد (لَدُنِّي) بالتخفيف (قُلْ) أي: لَدُنِّي - بغير نون الوقاية -

قُلْ فِي لَدُنِّي - بثبوتها - ومنه قراءة نافع «قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا» بتخفيف النون وضم الدال، وقرأ الجمهور بالتشديد.

(وَفِي * قَدْ نِي وَقَطْنِي) بمعنى حسبي (الحذف) للنون (أَيْضاً قَدْ نِي) قليلاً ،

ومنه قوله جامعاً بين اللغتين في قدني :

٦٢ - * قَدْ نِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيثِينَ قَدْ نِي *

وفي الحديث « قَطَّ قَطَّ بِعِزَّتِكَ » يروي بسكون الطاء ، وبكسرها مع الياء ودونها ، ويروي « قَطْنِي قَطْنِي » بنون الوقاية ، و « قَطَّ قَطَّ » بالتثنية ، والنون أشهر ومنه قوله :

٦٣ - امْتَلَأَ الْخَوْضُ وَقَالَ : قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

وكون « قد » ، و « قط » بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه ، وذهب الكوفيون إلى أن مَنْ جعلهما بمعنى حسب قال : « قَدْ نِي » ، و « قَطْنِي » بغير نون كما تقول : حسبي ، ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أ كَتَفَنِي قال : « قدني » ، و « قَطْنِي » بالنون ، كغيرهما من أسماء الأفعال .

(خاتمة) وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المرب في قوله صلى الله عليه وسلم لليهود « فهل أنتم صَادِقُونِي » وقول الشاعر :

٦٤ - وَلَيْسَ بِمُعِينِي فِي النَّاسِ مِمَّتَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَى صَدِيقٍ

وقوله :

٦٥ - وَلَيْسَ الْمُوَافِقِي لِزُفَرٍ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أُمْلًا

للتنبية على أصلي متروك ؛ وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقبحا خفاء الإعراب ، فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الأسماء المربة المشابهة للفعل .

ومما لحفته هذه النون من الأسماء المربة المشابهة للفعل أفْعَلُ التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم « غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوُفِي عَلَيْكُمْ » مشابهة أفْعَلُ التفضيل لفعل التعجب ، نحو : « مَا أَحْسَنَنِي إِنْ اتَّقَيْتُ اللَّهَ » والله أعلم .

العلم

(اسمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى) به (مُطْلَقًا * عَلَمُهُ) أى : علم ذلك المسمى ؛ فاسمٌ : مبتدأ ، و « يعين المسمى » : جملة فى موضع رفع صفة له ، ومطلقاً : حال من فاعل يعين ، وهو الضمير المستتر ، وعَلَمُهُ : خبر ؛ ويجوز أن يكون « عَلَمُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، و « اسم يعين المسمى » خبراً مقدماً ، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً ؛ لكون المبتدأ ملتبساً بضميره ، والتقدير : عَلِمَ الْمُسَمَّى اسماً يعين المسمى مطلقاً ، أى : مجرداً عن القرائن الخارجية . فخرج بقوله « يعين المسمى » المفكرات ، وبقوله : « مطلقاً » بقية المعارف ؛ فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم ؛ إما لفظية كآل والصلة ، أو معنوية كالخضور والغيبة .

ثم العلم على نوعين : جنسى وسيأتى ، وشخصى ومُسَمَّاه العاقل وغيره ، مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَجَعْفَرٍ) لرجل (وَخَرِيقًا) لامرأة ، وهى أخت طَرْفَةَ بن العبد لأمه (وَقَرْنٍ) لقبيلة ينسب إليها أُوَيْسُ القرنى (وَعَدَنٍ) لبلد (وَلَا حِقٍ) لفرس (وَشَذَقَمٍ) لجل (وَهَيْلَةَ) لشاة (وَوَأَشِقٍ) لكلب .

(وَأَسْمَاءُ) العلم ، والمراد به هنا : ما ليس بكنية ولا بلقب (وَ) أى (كُنْيَةً) وهى : ما صُدِّرَ بِأَبٍ أو أُمٍّ : كَأَبِي بَكْرٍ ، وَأُمِّ هَانِئٍ (وَ) أى (لَقَبًا) وهو : ما أشعرَ برفعة مُسَمَّاه أو ضَمَنَتْه : كزَيْنِ العابدين ، وَبَطَّةٍ (وَأَخْرَجَ ذَا) أى : آخر اللقب (إِنْ سِوَاهُ) يعنى الاسم (صَحْبًا) تقول : جاء زَيْنُ العابدين ، ولا يجوز : جاء زَيْنُ العابدين زَيْنُ ؛ لأن اللقب فى الأغلب منقول من غير الإنسان كبطلة ، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول ، وذلك مأمون بتأخيرهِ ، وقد ندر تقديمه فى قوله :

وقوله :

٦٧ - بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا

يَبْطَنُ شِرْيَانِ يَعْنِي حَوْلَهُ الذَّنْبُ

(تنبيه) لا ترتب بين الكنية وغيرها ؛ فمن تقديمها على الاسم قوله :

٦٨ - أَفْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ

ومن تقديم الاسم عليها قوله :

٦٩ - وَمَا أَفْسَرَ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ

سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لَيْسَ مُدِيرِ أَبِي عَمْرٍو

وكذلك يفعل بها مع اللقب . ٥١

وقد رفع توم دخول الكنية في قوله « سواء » بقوله : (وَإِنْ يَكُونَا) أى : الاسم واللقب (مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ) الاسم إلى اللقب (حَتَّى) إن لم يمنع من الإضافة مانع على ما سيأتى بيانه ، هذا ما ذهب إليه جمهور البصريين ، نحو « هذا سعيدٌ كُرْزٌ » يتأولون الأول بالمشي ، والثانى بالاسم ، وذهب الكوفيون إلى جواز اتباع الثانى للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان ، نحو « هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ » ، و « رأيت سعيداً كُرْزاً » ، و « مرتت بسعيدٍ كُرْزٍ » والقطع : إلى النصب بإضمار فعل ، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ ، نحو « مرتت بسعيدٍ كُرْزاً ، وكُرْزٌ » أى : أعنى كُرْزاً ، وهو كُرْز .

(وَإِلَّا) أى : وإن لم يكونا مفردين - بأن كانا مركبين ، نحو « عبد الله أنف الناقة » ، أو الاسم ، نحو « عبد الله بطة » ، أو اللقب ، نحو « زَيْدٌ أَنْفُ الناقة » - امتنعت الإضافة للطول ، وحينئذ (اتَّبَعَ الَّذِي رَدِفَ) وهو اللقب للاسم في الإعراب : بياناً ، أو بدلاً ، ولك القطع على ما تقدم ، وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع كأل ، نحو « الْخَارِثُ كُرْزٌ » .

(وَمِنْهُ) أى : بعض العلم (مَقْشُولٌ) عن شيء سبق استعماله فيه قبل العملية ،

وذلك المنقول عنه مصدر (كَفَضْلِي وَ) اسم عين مثل (أَسَدٌ) واسم فاعل كحارث ، واسم مفعول كسعود ، وصفة مشبهة كسعيد ، وفعل ماض ككشمر - علم فرس - قال الشاعر :

٧٠ - أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ
وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمْرًا
وفعل مضارع كيشكر ، قال الشاعر :
٧١ - وَبَشْكُرُ اللَّهِ لَا يَشْكُرُهُ

وجملة وستأني ، (وَ) بعضه الآخر (دُوَارُ تَجَالٍ) ؛ إذ لا واسطة على المشهور ، وذهب بعضهم إلى أن الذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل ، وعن سيديويه أن الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مرتجلة ، والمرتل هو : ما استعمل من أول الأمر علماء (كَسَعَادَ) علم امرأة (وَأَدَدَ) علم رجل (وَ) من المنقول ما أصله الذي نقل عنه (جُمْلَةً) فعلية والفاعل ظاهر : كعَبْرَ تَحْرُهُ ، وشَابَ قَرْنَاهَا ؛ أو ضمير بارز : كأطريقًا - علم مفارقة - قال الشاعر :

٧٢ - عَلَى أَطْرِقًا بَالِيَاتٍ الْخِيَامِ

أو مستتر : كيزيد ، في قوله :

٧٣ - نُبِّئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَمْ تُدِيدُ

ومنه إصميت - علم مفارقة - قال الشاعر :

٧٤ - أَشَلَى سُلُوقِيَّةَ بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بِيَوْخَسٍ إِصْمِيتَ فِي أَصْلَاجِهَا أَوْدُ
(تنبيه) حكم العلم المركب تركيب إسناد - وهو المنقول من جملة - أن يحكى أصله ،

ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ، لكنه بمقتضى القياس جائز اه
(وَ) من العلم (مَا يَمْزِجُ رُكْبًا) وهو : كل اسمين جملا اسمًا واحدًا ، منزلا ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث مما قبلها ، نحو : بَعْلَبَكْ ، وَحَضَرَ مَوْتَ ، وَهَدَى كَرِبَ ،

وَسَيَبَوِّهْ، و (ذَا) المركبُ تركيبَ مزَجٍ (إِنْ بَغْيَرِ « وَبِهِ » نَمَ) أَيْ : مُخْتَمِ (أَعْرَبًا) إعراب مالا ينصرف على الجزء الثاني ، والجزء الأول يبنى على الفتح ، مالم يكن آخره ياء كعدي كرب ، فيبنى على السكون ، وقد يبنى ماتم بغير « وَبِهِ » على الفتح تشبيهاً بِخَمْسَةِ عَشَرَ ، وقد يضاف صدره إلى مجزئه ، والأول هو الأشهر ؛ أما المركب للزجى المختوم بويه كسيبويه وعمرؤيه ، فإنه مبنى على الكسر ؛ لما سلف ، وقد يعرب غير منصرف كالختوم بغير « وَبِهِ » .

(وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ) وهو : كل اسمين جملاً اسماً واحداً ، مُنْزَلاً ثانيهما من الأول منزلة التوين ، وهو على ضربين : غير كنية (كَمَبْدِ شَمْسٍ ، وَ) كنية، مثل (أَبِي قُحَافَةٍ) وإعرابه إعراب غيره من المتضايين .

(وَوَضَعُوا لِبَمَضِ الْأَجْنَاسِ) التى لا تُولَفُ غالباً كالسَّبَّاحِ والوحوش والأحناس (عَلَمٌ) عوضاً عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعى إليه ، وهذا هو النوع الثانى من نوعى العلم ، وهو (كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا) ؛ فلا يُضَافُ ، ولا يدخل عليه حرف التعريف ، ولا ينعت بالنكرة ، وابتدأ به ، وتنصب النكرة بعده على الحال ، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث فى « أَسَامَةٌ » ، و « مُعَالَةٌ » ووزن الفعل فى « بَنَاتِ أَوْبَرَ » ، و « ابْنِ آوَى » والزيادة فى « سُبْحَانَ » علم التسبيح ، و « كَيْتَانِ » علم على العدر .

وعَلَمٌ : مفعول بوضعوا ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وَلَفْظًا : تمييز ، أَيْ : العلم الجنسى كالعالم الشخصى من حيث اللفظ .

(وَهُوَ) من جهة المعنى (عَلَمٌ) وشاع فى أمته ؛ فلا يختص به واحد دون آخر ، ولا كذلك علم الشخص ؛ لما عرفت ، وهذا معنى ما ذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن « أَسَامَةٌ » ونحوه نكرة معنى معرفة لفظاً ، وأنه فى الشيعاء كَأَسَدٍ . وهو مذهب قوم من النحاة ، لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس

في الأحكام اللفظية تؤخذ بالفرق بينهما في المعنى أيضا ، وفي كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق ؛ فإن كلامه في هذا حاصله أن هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن ، ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه ، فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام ، فلا يبعد أن يوضع له علم .

قال بعضهم : والفرق بين « أسد » و « أسامة » أن « أسدا » موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه ، و « أسامة » موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن ؛ فإذا أطلقت « أسدا » على واحد أطلقت على أصل وضعه ، وإذا أطلقت « أسامة » على واحد فإنما أردت الحقيقة ، ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمنا ، لا باعتبار أصل الوضع ، قال الأندلسي شارح الجزولية : وهي مسألة مشككة .

(مِنْ ذَلِكَ) الموضوع علما للجنس (أُمُّ عَرِيْطٍ) وَشَبَوَةٌ (لِلْمَقْرَبِ * وَهَكَذَا ثَمَالَةٌ) وَأَبُو الْحَصَنِ (لِلثَّمَلِ) ، وَأَسَامَةُ وَأَبُو الْحَارِثِ لِلأَسَدِ ، وَذُو أَلَّةٍ وَأَبُو جَمْدَةَ لِلذَّبِ ، (وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ) عِلْمٌ (لِلْمَبْرَةِ) بِمَعْنَى الْبَرِّ ، وَ (كَذَا فَجَارٍ) بِالْكَسْرِ كَحَذَائِمِ (عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ) بِمَعْنَى الْفَجُورِ ، وَهُوَ : الْمِيلُ عَنِ الْحَقِّ ، وَقَدْ جَعَلَهُمَا الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ :

٧٥ — إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ

ومثله « كَيْسَان » علم القدر ، ومنه قوله :

٧٦ — إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَأَنْتَ كَهُوْلُهُمْ

إِلَى الْقَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الرُّدِّ

وكذا « أُمُّ قَشْعَمٍ » للموت ، و « أُمُّ صَبُورٍ » للأمر الشديد

فقد عرفت أن العلم الجنسى يكون للذوات والمعاني ، ويكون اسما وكنية

(خاتمة) قد جاء علم الجنس لما يؤلف ، كقولهم للمجهول العين والنسب : « هَيْيَانِ »

ابن بَيَّانٍ « وَلِلْفَرَسِ : « أَبُو الْمَضَاءِ » ، وَلِلْأَحَقِّ : « أَبُو الدَّغَفَاءِ » ، وَهُوَ قَلِيلٌ

اسم الإشارة

اسم الإشارة : ما وضع لمشارٍ إليه ، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاءً بمحض أفرادها بالمد ، وهى ستة ؛ لأنه : إما مذكر أو مؤنث ، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع (بِذَا) مقصورا (لِمَفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ) ، وقد يقال « ذاء » - بهمزة مكسورة بعد الألف - و « ذاته » - بهاء مكسورة بعد الهمزة - و (بِذَى وَذَهْ) وتَهْ - بسكون الهاء ، وبكسرها أيضاً : ياشباع ، وباختلاس فيهما - و (تَى) و (تَا) وذات (حَلَى الأُنثَى) المفردة (اقْتَصِرْ) فلا يُشار بهذه العشرة لغيرها ، كما حكاها فى التسهيل (وَذَانِ) و (تَانِ لِمُتَنَتَى الْمَرْتَفِعِ) : الأول لمذكّره ، والثانى لمؤنثه (وَفَى سِوَاهُ) أى : سوى المرتفع ، وهو الجرور والمنصب (ذَيْنِ) و (تَيْنِ) بالياء (اذْ كُرْ تُطْعِمُ) ، وأما « إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ » فمؤول (وَبِأُولَى أَشِيرُ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا) أى : مذكرا كان أو مؤنثا (وَالْمَذْ أُولَى) فيه من القصر ؛ لأنه لغة الحجاز ، وبه جاء التنزيل ؛ قال الله تعالى : « هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ » ، والقصر لغة تميم

﴿ تنبيه ﴾ استعمال « أولاء » فى غير العاقل قليل ، ومنه قوله :

٧٧ - ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللّٰوِى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلِيكَ الْآيَّامِ

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريبا (وَلَدَى الْبُعْدِ) وهى المرتبة الثانية من مرتبتى المشار إليه على رأى الناظم (انْطَقًا) مع اسم الإشارة (بِالسَّكَافِ حَرْفًا) ألف « انْطَقًا » مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، وحرفاً : حال من السكاف ، أى : انطقن بالسكاف محكوماً عليه بالحرفية ، وهو اتفاق ، ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو فى نحو « غلامك » ولحق السكاف للدلالة على الخطاب ، وعلى حال الخطاب : من كونه مذكراً أو مؤنثاً ، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، فهذه ستة أحوال تضرب فى أحوال المشار إليه - وهى ستة كما تقدم - فذلك ستة وثلاثون ، يجمعها هذان الجدولان :

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب	السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذَلِكَ	الرجلُ	يا رجلُ	كيف	تِيكَ	المرأةُ	يا رجلُ
كيف	ذَانِكَ	الرجلانِ	يا رجلُ	كيف	تَانِكَ	المرأتانِ	يا رجلُ
كيف	أُولَئِكَ	الرجالُ	يا رجلُ	كيف	أُولَئِكَ	النساء	يا رجلُ
كيف	ذَاكُمَا	الرجلُ	يا رجلانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا رجلانِ
كيف	ذَانِكُمَا	الرجلانِ	يا رجلانِ	كيف	تَانِكُمَا	المرأتانِ	يا رجلانِ
كيف	أُولَئِكُمَا	الرجالُ	يا رجلانِ	كيف	أُولَئِكُمَا	النساء	يا رجلانِ
كيف	ذَاكُمْ	الرجلُ	يا رجالُ	كيف	تِيكُمْ	المرأةُ	يا رجالُ
كيف	ذَانِكُمْ	الرجلانِ	يا رجالُ	كيف	تَانِكُمْ	المرأتانِ	يا رجالُ
كيف	أُولَئِكُمْ	الرجالُ	يا رجالُ	كيف	أُولَئِكُمْ	النساء	يا رجالُ
كيف	ذَاكِ	الرجلُ	يا امرأةُ	كيف	تِيكِ	المرأةُ	يا امرأةُ
كيف	ذَانِكِ	الرجلانِ	يا امرأةُ	كيف	تَانِكِ	المرأتانِ	يا امرأةُ
كيف	أُولَئِكِ	الرجالُ	يا امرأةُ	كيف	أُولَئِكِ	النساء	يا امرأةُ
كيف	ذَاكُمَا	الرجلُ	يا امرأتانِ	كيف	تِيكُمَا	المرأةُ	يا امرأتانِ
كيف	ذَانِكُمَا	الرجلانِ	يا امرأتانِ	كيف	تَانِكُمَا	المرأتانِ	يا امرأتانِ
كيف	أُولَئِكُمَا	الرجالُ	يا امرأتانِ	كيف	أُولَئِكُمَا	النساء	يا امرأتانِ
كيف	ذَاكُنَّ	الرجلُ	يا نساء	كيف	تِيكُنَّ	المرأةُ	يا نساء
كيف	ذَانِكُنَّ	الرجلانِ	يا نساء	كيف	تَانِكُنَّ	المرأتانِ	يا نساء
كيف	أُولَئِكُنَّ	الرجالُ	يا نساء	كيف	أُولَئِكُنَّ	النساء	يا نساء

وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما : أنك تنظر لأحوال المخاطب الستة فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار إليه الستة ، مبتدئاً منها بالمفرد بقسميه ، ثم بالثنى كذلك ، ثم بالجمع كذلك ، وابتدئ بالمخاطب المذكور للمفرد ، ثم بالثنى ، ثم بالجمع ، ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ، ثم بالثنى ، ثم بالجمع .

وإنما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لأنها لو كانت اسماً لكان اسم الإشارة مضافاً ، واللازم باطل ؛ لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال .

وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة (دُون لَامٍ) كما رأيت ، وهى لغة تميم (أَوْ مَعَهُ) وهى لغة الحجاز ، ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة ، بل مع المفرد مطلقاً نحو « ذَلِكَ » ، و « تِلْكَ » ، ومع « أُولَى » مقصوراً نحو « أُولَئِكَ » ، و « أُولَئِكَ » . وأما الثنى مطلقاً ، و « أُولَءِ » الممدود ؛ فلا تدخل معها اللام (وَاللَّامُ إِن قَدَّمْتَ هَا) التنبيه فهى (مُتَمَنِّعَةٌ) عند الكل ؛ فلا يجوز اتفاقاً « هَذَاكَ » ولا « هَاتِلِكَ » ولا « هَؤُلَاكَ » ؛ كراهة كثرة الزوائد .

(تنبيه) أفهم كلامه أن « هَا » التنبيه تدخل على الجرد من الكاف نحو « هَذَا » و « هَذِهِ » ، و « هَذَانِ » ، و « هَاتَانِ » ، و « هَؤُلَاءِ » وعلى المصاحب لها وحدها ، نحو « هَذَاكَ » ، و « هَاتِيكَ » ، و « هَذَانِكَ » ، و « هَاتَانِكَ » ، و « هَؤُلَاكَ » . لكن هذا الثانى قليل ، ومنه قول طرفة :

٧٨ - رَأَيْتُ بَنِي عَبْرَاءَ لَا يَنْكِرُونَنِي * وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَدِيدِ

(وَبِهِنَّ) المجردة من « هَا » التنبيه (أَوْ هَهُنَا) المسبوبة بها (أَشِيرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ) أى : قريبه ، نحو « إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ » (وَبِهِ الْكَافُ صِلَاً فِي الْبُعْدِ) نحو : هُنَاكَ ، وَهَاهُنَاكَ ، (أَوْ بِشَمِّ قَهْ) أى : أَنْطِقُ فِي الْبُعْدِ بِشَمٍّ ، نحو « وَأَرْفَعْنَا ثُمَّ الْآخَرِينَ » (أَوْ هَهُنَا) بالفتح والتشديد (أَوْ بِهِنَّالِكَ) أى : بزيادة اللام مع (ه - الأسمونى ١)

الكاف (أَنْطَقْنَ) على لغة الحجاز، كما تقول «ذلك» نحو «هَئِلكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ» ولا يجوز «هاهناك» كما لا يجوز «هذا لك» على اللفتين (أَوْ هَئِنا) بالكسر والتشديد، قال الشاعر:

٧٩ — هَئِنا وَهَئِنا وَمِنْ هَئِنا لَمَنْ يَها * ذَاتَ الشَّمالِ وَالْأَيْمانِ هَيْنُومُ

تروى الأولى بالفتح، والثانية بالكسر، والثالثة بالضم، بتشديد النون في الثلاث، وكلها بمعنى، وهو الإشارة إلى المكان، لكن الأولى وليكن للبعيد، والأخيرة للقريب، وربما جاءت للزمان، ومنه قوله:

٨٠ — حَتَّ نَوَارٍ وَلَآتَ هَئِنا حَتَّ * وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نَوَارٍ أَجَنَّتْ

(خاتمة) يفصل بين «ها» التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المثار إليه، نحو: «ها أنا ذا، وها نحنُ ذانِ، وها نحنُ أولاء، وها أنا ذِي، وها نحنُ تانِ، وها نحنُ أولاء، وها أنتَ ذا، وها أنا ذانِ، وها أنتمُ أولاء، وها أنتِ ذِي، وها أنا تانِ، وها أنثنِ أولاء، وها هوَ ذا، وها هما ذانِ، وها همُ أولاء، وها هيَ تانِ، وها هما تانِ، وها هنُ أولاء» وبغيره قليلا، نحو:

٨١ — هَا إِنْ ذِي عِذْرَةٍ [إِنْ لَا تَسْكُنُ نَفَقَتِ

فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُحَايِفُ النَكَدِ]

وقد تماد بعد الفصل توكيدا، نحو: «ها أنتمُ هؤلاء» والله أعلم.

الموصول

(مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ) ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة، كذا حدّه في التسهيل، فخرج بقيد «الأسماء» الموصول الحرفي، وسيأتي ذكره آخر الباب، وبقوله «أبدا» النكرة الموصوفة بجملة؛ فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط، وبقوله «إلى عائد» حيثُ وإذا وإذا؛ فإنها تفتقر أبدا إلى جملة، لكن لا تفتقر إلى عائد، وقوله «أو خلفه» لإدخال نحو قوله:

٨٢ - سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا * [وَأَغْرَضْتُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا]

وقوله :

٨٣ - [فَيَارَبَّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] * وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

مما ورد فيه الربط بالظاهر . وأراد بالموولة الظرف والمجرور والصفة الصريحة ،

على ما سيأتي بيانه .

وهذا الموصل على نوعين : نص ، ومُشْتَرَك ؛ فالنص ثمانية : (الَّذِي) المفرد المذكور ، عاقلا كان أو غيره ، و (الْأُنْثَى) المفردة لها (الِتي) عاقلة كانت أو غيرها . وفيهما ست لغات : إثبات الياء ، وحذفها مع بقاء الكسرة ، وحذفها مع إسكان الذال أو التاء ، وتشديدها مكسورة أو مضمومة ، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (والياء) منهما (إِذَا مَا مُنْيَا لَا تُثْبِتِ * بَلْ مَا تَلِيهِ) الياء ، وهو الذال من الذي ، والتاء من الِتي (أُولَ الْعِلَامَةِ) الدالة على التثنية ، وهي الألف في حالة الرفع ، والياء في حالتي الجر والنصب ؛ تقول «الَّذَانِ» ، و«الَّتَانِ» ، و«الَّذَيْنِ» ، و«الَّتَيْنِ» وكان القياس «الَّذِيَانِ» ، و«الَّتِيَانِ» ، و«الَّذِيَيْنِ» ، و«الَّتِيَيْنِ» بإثبات الياء ، كما يقال «الشَّجِيَانِ» ، و«الشَّجِيَيْنِ» في ثنية «الشَّجِي» وما أشبهه ، إلا أن الذي والِتي لم يكن لياهما حَظٌّ في التحريك لبنائهما ، فاجتمعت ساكنة مع العلامة ؛ فحذفت لالتقاء الساكنين (وَالنُّونُ) من مثني الذي والِتي (إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ) على مُشَدِّدِهَا ، وهو في الرفع مُتَّفَقٌ على جوازه ، وقد قرئ «وَالَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ» وأما في النصب فنعمه البصري ، وأجازه الكوفي ، وهو الصحيح ؛ فقد قرئ في السبع : «رَبَّنَا أَرْزَنَا الَّذِينَ أَضْلَانَا» (وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ) ثنية ذا وتا (شُدُّدًا أَيْضًا) مع الألف باتفاق ، ومع الياء على الصحيح ، وقد قرئ «فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ» إحدَى ابْنَتَي هَاتَيْنِ بالتشديد فيهما (وَتَعْوِيضُ بِذَلِكَ) التشديد من المحذوف ، وهو الياء من الذي والِتي ، والألف من ذا وتا (قَصِدًا) على الأصح ؛ وهذا التشديد المذكور لغة نعيم وقيس ، وألف «شُدَا» ، «قَصِدَا» للاطلاق ، انتهى حكم ثنية الذي والِتي .

وأما (تَجْمَعُ الذِّى) فشيآن : الأول (الآلى) مقصوراً ، وقد يمد ، قال الشاعر :

٨٤ - وَتُنْبِلِ الْآلَى يَسْتَلِثُمُونَ عَلَى الْآلَى

تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْعِ كَالْحَدَامِ الْقُنْبُلِ

وقال الآخر :

٨٥ - أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِّ الْآلَاءَ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْمًا صِفَالَمَا

والكثير استعماله فى جمع مَنْ يعقل ، ويستعمل فى غيره قليلا ، وقد يستعمل أيضا جمعا لثى ، كافى قوله فى البيت الأول « عَلَى الْآلَى تَرَاهُنَّ » .

وقوله :

٨٦ - مَحَا حُبَّهَا حُبَّ الْآلَى كُنْ قَبْلَهَا [وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ]

والثانى (الَّذِينَ) بالياء (مُطْلَقًا) أى : رفعوا ونصبوا وجرا (وَبَعْضُهُمْ) وهم هُذَيْل أو عقيل (يَالْوَاوِ رَفَعًا نَطْقًا) قال :

٨٧ - نَحْنُ الدُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ التُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَا حَا

(تنبيه) من المعلوم أن «الآلى» اسم جمع ، لاجمع ، فإطلاق الجمع عليه مجاز ، وأما «الَّذِينَ» فإنه خاص بالمقلاء ، و «الذى» عام فى العاقل وغيره ، فهما كالعالم والعالمين . ١٠٥

(بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ) بإثبات الياء وحذفها فيهما (الَّتِي قَدْ جُمِعَا) التى : مبتدأ ، و «قد جمع» خبره ، و «بِاللَّاتِ» متعلق بجمع ، أى : التى قد جمع باللاتى واللاتى ، نحو «وَاللَّاتِ يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ» «وَاللَّاتِ يَتَشَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ» وقد تقدم أنها تجمع على «الآلى» وتجمع أيضا على «اللواتى» بإثبات الياء وحذفها ، وعلى «اللواء» ممدوداً ومقصوراً ، وعلى «اللاء» بالقصر ، و «اللاءات» مبنيا على الكسر ، أو معربا بإعراب أولات ؛ وليست هذه بجموع حقيقة ، وإنما هى أسماء جموع .

(وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ تَزَرَّأُ وَقَعًا) اللاء : مبتدأ ، و «وقع» خبره ، و «كالذين»

متعلق به ، و « نَزَرًا » أى : قليلا ، حال من فاعل « وقع » ، وهو الضمير المستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والمعنى أن اللأى وقع جمعا للأذى قليلا ، كما وقع الألى جمعا للذى كما تقدم ؛ ومن هذا قوله :

٨٨ - فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا الْآلَاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَ
والمشترك ستة : مَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ ، وَذُو ، وَذَا ، وَأَيُّ ، على ماسياتى شرحه ، وقد أشار إليه بقوله : (وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي) أى فى الموصولية (مَا ذُكِرَ) من الموصولات (وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهُرٍ) بهذا .

فأما « مَنْ » فالأصل استعمالها فى العالم ، وتستعمل فى غيره لعارض تشبيه به ، كقوله :

٨٩ - أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ
لَقَلَّ إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ ؟
وقوله :

٩٠ - أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي
وَهَلْ يَعِينُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي ؟
أو تغليبه عليه فى اختلاط ، نحو « وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ » أو اقترانه به فى عموم فصل يمين ، نحو « فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَاطِنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » ؛ لا قترانه بالعاقل فى « كل دابة » ، وتكون بالفظ واحد للذكر والمؤنث مفردا كان أو منثى أو مجموعا ، والأكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ، نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ » « وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ » ويجوز اعتبار المعنى نحو « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » ومنه قوله :

٩١ - تَمْشِ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَأْذِئُ - يَصْطَلِحِ بَيْنَ

وأما « مَا » فإنها لغير العالم ، نحو « مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ » وتستعمل فى غيره قليلا ، إذا اختلط به ، نحو « يُسَبِّحُ اللَّهُ مَا فِى السَّمَوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ » ، وتستعمل أيضا فى صفات العالم ، نحو : « فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » ، وحكى أبو زيد « سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ » ، و « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا لَنَا » وقيل : بل هى فيها لدوات مَنْ يعقل ، وتستعمل فى المبهم أمره ، كقولك — وقد رأيت شبحاً من بعيد — : أنظر إلى مَا أرى ، وتكون بلفظ واحد كَمَنْ .

(تنبيه) تقع « مَنْ » ، و « مَا » موصولتين كما مر ، واستفهاميتين ، نحو مَنْ عِنْدَكَ ؟ وَمَا عِنْدَكَ ؟ وشرطيتين ، نحو : « مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ » ، و « مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يُوفِّ إِلَيْكُمْ » وتكررتين موصوفتين ، كقوله :
 ٩٢ — أَلَا رُبَّ مَنْ تَغَشَّاهُ لَكَ نَاصِحٌ .

[وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ]

وقوله :

٩٣ — رُبَّ مَنْ أَنْصَجَتْ غَيْظًا قَلْبُهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمْ

وقوله :

٩٤ — لِمَا نَافِعٍ يَسْمَى اللَّيْبُ ؛ فَلَا تَكُنْ

إِشْيَاءَ يَبْعِيدُ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا

وقوله :

٩٥ — رُبَّ مَا تَكَرَّرَ الثُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

ومن ذلك فيهما قولهم : « مَرَرْتُ بِمَنْ مُجِيبٌ لَكَ » ، و « بِمَا مُجِيبٌ لَكَ » ، ويكونان أيضا تكررتين تامتين : أما « مَنْ » فعلى رأى أبى على ، زعم أنها فى قوله :
 ٩٦ — [وَنِعْمَ مَزَكَا مِنْ ضَاقَتِ مَذَاهِبِهِ] وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِى سِرٍّ وَإِعْلَانٍ
 تمييزٌ ، والفاعل مستتر ، و « هُوَ » هو الخصوص بالمدح . وقال غيره : مَنْ موصول

فاعل ، وقوله : « هو » مبتدأ خبره هو آخر محذوف ، على حَدِّ قوله * شعري شعري * .

وأما « ما » فعلی رأى البصريين إلا الأخفش في نحو « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ إذ المعنى شيء حَسَنَ زَيْدًا ، على ما سياتي بيانه في بابه ، وفي باب نعم وبنس ، عند كثير من النحويين المتأخرين : منهم الزمخشري ، نحو « غَسَلَتْهُ غُسْلًا نَعِيمًا » أى : نعم شيئًا ؛ فما : نَصَبٌ على التمييز .

وأما « أل » فللما قبل وغيره ، وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور ، وذهب اللآزني إلى أنها حرف موصول ، والأخفش إلى أنها حرف تعريف .
والدليل على أسميتها أشياء :

الأول : عود الضمير عليها في نحو « قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبُّهُ » ، وقال اللآزني : عائد على موصوف محذوف ، وردُّ بأن لحذف الموصوف مَظَان لا يحذف في غيرها إلا للضرورة وليس هذا منها .

الثاني : استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف ، نحو : « جاء الكريم » ؛ فلو لا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف .

الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المفعول ؛ فلو لا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحقَّ منه بدونها .

الرابع : دخولها على الفعل في نحو :

٩٧ — مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ [وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ]
وَالْمَعْرِفَةُ مَخْتَصَةٌ بِالْأَسْمِ .

واستدل على حرفيتها بأن العامل يَتَخَطَّأُهَا ، نحو : « مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ » فالجور « ضارب » ولا موضع لأل ، ولو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب .

قال الشلوين : الدليل على أن الألف واللام حرف قولك : « جاء القائم » فلو كانت اسمًا لكانت فاعلا ، واستحق « قائم » البناء ؛ لأنه على هذا التقدير مُهْمَلٌ ؛ لأنه صلة ، والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول .

وأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عَمَلُ عاملِ الموصول في آخر الصلة ؛ لأن نِسْبَتَهَا منه نسبة مجزئ المركب منه ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة ، والجلُّ لا تتأثر بالعوامل ، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل ؛ لعدم المانع . انتهى .

ويلزم في ضمير « أل » اعتبارُ المعنى ، نحو : « الضارب » ، و « الضاربة » ، و « الضارِبِينَ » ، و « الضارِبَاتِ » .

وأما « ذو » فإنها للماقل وغيره ؛ قال الشاعر :

٩٨ - ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلِي يَرْمِي وَرَأْيِي بِأُمْسِهِمْ وَأُمْسِلَهُ

وقال الآخر :

٩٩ - فَقَوْلًا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَانِيَّ

وقال الآخر :

١٠٠ - قَائِمًا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَقْبِيَّتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وقال الآخر :

١٠١ - فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبَنِي ذُو حَقَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

والمشهور فيها البناء ، وأن تكون بلفظ واحد ، كما في الشواهد ، وبعضهم يعربها

إعراب « ذى » بمعنى صاحب ، وقد روى بالوجهين قوله :

* فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

(وَكَالْتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ) أى : عند طيى (ذَاتُ) أى : بعض طيى الحق بذو

تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم ، حكى الفراء : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ ،
وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمِكُمُ اللَّهُ بِهِ » (وَمَوْضِعُ اللَّائِي أُنَى ذَوَاتُ) جمعاً لذات ،
قال الراجز :

١٠٢ - جَمَعْتَهَا مِنْ أَيْتُنِي مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَانِقِ

(تنبيه) ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللآتي يقال « ذو »
على الأصل ؛ وأطلق ابن عصفور القول في ثنية ذو وذات وجمعها ، قال
الناظم : وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم : ذات وذوات بمعنى التي واللآتي ،
فأضربت عنه لذلك ، لكن نقل المروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن
عصفور .

(وَمِثْلُ مَا) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد
(ذَا) إذا وقعت (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأصح ،
وهذا (إِذَا لَمْ تُلْغَ) (ذَا) (فِي الْكَلَامِ) والمراد بإلغائها أن تجعل مع ما أو مَنْ اسماً
واحداً مستهما به ؛ ويظهر أثر الأمرين في البديل من اسم الاستفهام وفي الجواب ، فتقول
عند جعلك « ذَا » موصولاً : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرٌ أَمْ شَرٌّ ؟ » بالرفع على
البديلية من « مَا » لأنه مبتدأ ، و « ذَا » وصلته خبر ، ومثله « مَنْ ذَا كَرَّمْتَ ؟ أَزِيدُ
أَمْ غَمْرُو ؟ » قال الشاعر :

١٠٣ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ أُتَحِبُّ فَيَقْفَى أَمْ ضَالَّ وَبَاطِلُ

وتقول عند جعلها اسماً واحداً : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ أَخَيْرًا أَمْ شَرًّا ؟ » ، و « مَنْ
ذَا كَرَّمْتَ ؟ أَزِيدًا أَمْ غَمْرًا ؟ » بالنصب على البديلية من « مَاذَا » أو « مَنْ ذَا » ؛
لأنه منصوب بالمفعولية مقدم ، وكذا تفعل في الجواب ، نحو « وَبَسَّأَلُونَاكَ مَاذَا
يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ » قرأ أبو عمرو برفع « العفو » على جعل « ذَا » موصولاً ، والباقون
بالنصب على جعلها ملغاة ، كما في قوله تعالى : « مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا خَيْرًا »

فإن لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يحز أن تكون موصولة ، وأجازه الكوفيون ، تمسكا بقوله :

١٠٤ - عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوَتْ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ

وخرّج على أن « هَذَا طَلِيقٌ » جملة اسمية ، و « تَحْمِيلَيْنِ » حال ، أى : وهذا طليق محولا .

(تنبيه) يشترط لاستعمال « ذا » موصولة - مع ما سبق - أن لا تكون مُشَاراً بها ، نحو « ما ذا التواني ؟ » ، و « ماذا الوقوف ؟ » ، وسكت عنه لوضوحه .

(وكلّهما) أى : كل الموصولات (يَلْزَمُ) أن تكون (بَعْدَهُ صِلَةٌ) تُعَرِّفُهُ ويتم بها معناه : إما ملفوظة ، نحو « جاء الذى أكرمه » ، أو منوية كقوله :

١٠٥ - نَحْنُ الْآلِى فَاَجْمَعْ جُحُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا

أى : نحن الآلى عرّفوا بالشجاعة ، بدلالة المقام .

وأفهم بقوله « بعده » أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ، وأما نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ففيه : متعلق بمحذوف دلت عليه صلة آل ، لا بصلتها ، والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

ويشترط فى الصلة أن تكون معهودة ، أو مُنَزَّلَةٌ منزلة المعهودة ، وإلا لم تصالح للتعريف ؛ فالمعهودة نحو : « جاء الذى قام أبوه » ، والمنزلة منزلة المعهودة هى الواقعة فى معرض التهويل والتفخيم نحو « فَفَشَّيْتَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشَّيْتَهُمْ » « فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى » وأن تكون (عَلَى صَمِيرٍ لَا تَقِي) بالموصول ، أى : مطابق له فى الأفراد والتذكير وفروعها (مُشْتَمِلَةٌ) ليحصل الربط بينهما ، وهذا الصمير هو العائد على الموصول ، أو بما خلفه اسم ظاهر ، كقوله :

سَعَادُ الْآلِى أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا [وَإِعْرَاضَهَا عَنْكَ اشْتَمَرُّ وَزَادَا]

وقوله :

[فَيَارَبُّ أَنْتَ اللَّهُ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ] وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

كما سبقت الإشارة إليه ، وهو شاذ فلا يقاس عليه .

﴿ تنبيه ﴾ الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد ، وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر ، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه ؛ وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس ؛ فإن لزم لبس نحو «أَعْطِ مَنْ سَأَلَكَ لَا مَنْ سَأَلَكَ» وجبت مراعاة المعنى .

(وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا) من ظرف ومجرور تامين (الَّذِي وَصِلَ بِهِ) الموصول (كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كَفَلٌ) فعندى : ظرف تام صلة مَنْ ، و «ابنه كفَل» : جملة اسمية صلة الذي . وإنما كان الظرف والمجرور التامان شديهيْن بالجملة لأنهما يعطيان معناها ؛ لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول ، تقديره : الذي استقرَّ عندك ، والذي استقر في الدار ؛ وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما ، وهو الظرف والمجرور الناقضان ، نحو «جاء الذي اليوم» و «الذي بك» فإنه لا يجوز لعدم القائدة .

﴿ تنبيه ﴾ من شرط الجملة الموصول بها - مع ماسبق - أن تكون خبرية لفظاً ومعنى فلا يجوز «جاءني الذي اضربه» ، أو «ليته قائم» ، أو «رَحِمَهُ اللَّهُ» خلافاً للكتاني في الكل ، ولما زنى في الأخيرة ، وأما قوله :

١٠٦ - وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا

وقوله :

١٠٧ - وَمَا ذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَّحِدُوا سِرْوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لَكَ عَاشِقُ

فخرج على إضمار قول في الأول ، أي : قبل التي أقول فيها لعلي أروورها ، وأن «ماذا» في الثاني أَسْمٌ واحد ، وليست «ذا» موصولة ؛ لموافقة عسى لعل في المعنى

وأن تكون غير تعجبية ؛ فلا يجوز « جاء الذي ما أحسنه » ، وإن كانت عندهم خبرية ، وأجازه بعضهم ، وهو مذهب ابن خروف ؛ قياسا على جواز النعت بها وأن لا تستدعى كلاما سابقا ؛ فلا يجوز « جاء الذي لسكنه قائم »

(وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ) أى خالصة الوصفية (صِلَةٌ أَلْ) الموصولة ، والمراد بها هاهنا : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة للمبالغة ، وفي الصفة المشبهة خلاف ، وَجْهُ المنع أنها لا تزول بالفعل ؛ لأنها للثبوت ، ومن ثم كانت « أَلْ » الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ، وخرج بالصريحة الصفة التي غلبت عليها الاسمية نحو « أبطح ، وأجرع ، وصاحب » فأل في مثلها حرف تعريف لا موصولة ، والصفة الصريحة مع « أَلْ » اسم لفظا فعل معنى ، ومن ثم حسن عطف الفعل عليها ، نحو : « قَالَهُمْ خَيْرَاتٍ صُبْحًا فَأَرْزَنَ بِهِ نَفْعًا » « إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا » وإنما لم يؤت بها فعلا كراهة أن يدخلوا الفعل على ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم ؛ فراعوا الحَقْنِ (وَكَوْنَهَا) أى : صلة أَلْ (بِمَعْرَبِ الْأَفْعَالِ) وهو المضارع (قَلَّ) من ذلك قوله :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّزَوَّى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة ، ومذهب النازم جوازه اختيارا ، وفاقا لبعض الكوفيين ، وقد سمع منه أبيات

(تنبيه) شذ وصل « أَلْ » بالجملة الاسمية ، كقوله :

١٠٨ — مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

وبالظرف ، كقوله :

١٠٩ — مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى اللَّعْنَةِ فَهُوَ حَرِيٌّ بِعِيشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ

و (أَيْ) تستعمل موصولة ، خلافا لأحمد بن يحيى في قوله : إنها لا تستعمل إلا شرطا أو استفهاما ؛ وتكون بلفظ واحد في الإفراد والتذكير وفروعهما (كَأَنَّ) وقال

أبو موسى : إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء ، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها (وَأَعْرَبَتْ) دون أخواتها (مَا لَمْ تُصَفْ * وَصَدْرُ وَضِلْهَا ضَمِيرٌ) انْحَذَفُ) فإن أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم ، نحو « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » التقدير : أيهم هو أشد ، وإن لم تضاف ، أو لم يحذف — نحو : أى قائم ، وأى هو قائم ، وأيهم هو قائم — أعربت ، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها في المبنيات (وَبَعْضُهُمْ) أى : بعض النحاة ، وهو الخليل ويونس ومن وافقهما (أَعْرَبَ) أَيًّا (مُطْلَقًا) أى : وإن أضيفت وحذف صدر صلتها ، وتأولوا الآية : أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر ، والتقدير : ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد ، وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً ، لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل ؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، واخْتِجَّ عليهما بقوله :

١١٠ — إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

بضم أى ؛ لأن حروف الجر لا يضم بينها وبين معمولها قول ، ولا تعلق ، وبهذا يبطل قول مَنْ زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة ، بل مرفوعة أو منصوبة ، ذكر هذا الشرط ابن إياز ، وقال : نص عليه النقيب^(١) فى الأمالى ؛ ويحتمل أن يريد بقوله « وبعضهم — إلى آخره » أن بعض العرب يعربها فى الصور الأربع ، وقد قرئ شاذاً « أَيُّهُمْ أَشَدُّ » بالنصب على هذه اللغة .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : لا تضاف « أى » لنكرة ، خلافاً لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم ، كما فى الآية والبيت ؛ ومثل الكسائى : لم لا يجوز « أَعْجَبَنِي أَيُّهُمْ قَامَ » ؟ فقال : أى كذا خلقت .

الثانى : تكون « أى » موصولة كما عرف ، وشرطاً ، نحو « أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ، واستفهاماً ، نحو « فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ؟ » ، ووَصْلَةً لنداء

(١) النقيب : هو الشريف رضى ، كان نقيب الأشراف العلويين ، وله كتاب مشهور

باسم « الأمالى » طبع مراراً .

ما فيه «أل»، ونمنا لنكرة دالا على الكمال، نحو: مررتُ برجلٍ أي رجُلٍ؛ وتقع حالا بعد المعرفة، نحو: هذا زيدٌ أي رجلٍ، ومنه قوله:

١١١ - فَأَوْمِيتْ إِيْمَاءَ خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فِإِنَّ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيْمًا فَتَقِي

(وَفِي ذَا الْحَذَفِ) المذكور في صلة «أى» — وهو حذف المائد إذا كان مبتدأ — (أَيْمًا غَيْرُ أَيْ) من الموصولات (يَقْتَفِي) غَيْرُ أَيْ: مبتدأ، ويقتفى: خبره، وأيا: مفعول مقدم، وأصل التركيب: غَيْرُ أَيْ من الموصولات يقتفى أيا، أى: يتبعها في جواز حذف صدر الصلة (إِنْ يُسْتَظَلَّ وَصَلٌ) نحو: مَا أَنَا بِالَّذِي قَاتِلٌ لَكَ سُوءًا، أى: بالذى هو قاتل لك، ومنه «وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ» أى: هو فى السماء إِلَهٌ (وَإِنْ لَمْ يُسْتَظَلَّ) الوصل (فَالْحَذَفُ نَزْرٌ) لا يقاس عليه، وأجازه الكوفيون، ومنه قراءة يحيى بن يعمر «تماماً على الذى أحسن» وقراءة مالك بن دينار وابن السكّك «مَا بَعْوَضَ» بالرفع، وقوله:

١١٢ - لَا تَنْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيتَ إِلَّا نَفْسُ الْإِلَى لِلشَّرِّ نَاوُونَا

وقوله:

١١٣ - مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَاسَفَةٍ وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

(وَأَبْوًا أَنْ يُخْتَزَلَ) المائد المذكور، أى: يقطع ويحذف (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي) بعد حذفه (لَوْ ضَلَّ مُكْمِلٌ) بأن كان ذلك الباقي بعد حذفه جملة أو شبهها؛ لأنه — والحالة هذه — لا يذرى أهلك محذوف أم لا؛ لعدم ما يدل عليه، ولا فرق فى ذلك بين صلة أى وغيرها؛ فلا يجوز «جاءنى الذى يضرب»، أو «أبوه قائم»، أو «عندك» أو «فى الدار»، على أن المراد «هو يضرب» أو «هو أبوه قائم» أو «هو عندك» أو «هو فى الدار»، ولا «يعجبنى أيهم يضرب» أو «أبوه قائم» أو «عندك» أو «فى الدار» كذلك؛ أما إذا كان الباقي غير صالح للوصل: بأن كان مفردا، أو خاليا عن المائد — نحو: «أيهم أشد» «وهو الذى فى السماء إله» — جاز كما عرفت؛ للعلم بالحنوف.

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر غير الناطم لحذف العائد للبتدأ شروطاً آخر :

(أحدها) أن لا يكون معطوفاً ، نحو « جاء الذى زيد وهو فاضلان »

(ثانيها) أن لا يكون معطوفاً عليه ، نحو « جاء الذى هو وزير قائمان »

نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين ، لكن أجاز القراء وابن السراج فى هذا المثال حذفه .

(ثالثها) أن لا يكون بعد لولا ، نحو « جاء الذى لولا هو لأكرمتهك » .

الثانى : أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعاً غير مبتدأ لا يجوز حذفه ؛ فلا يجوز

« جاء اللذان قام » ولا « اللذان جن » .

(والحذف عندهم) أى : عند النحاة ، أو العرب (كثير منجلى * فى عائد

متصل إن انتصب * بفعل) تام (أو وصف) هو غير صلة أل ؛ فالفعل (كمن ترجو

يهب) أى : ترجوه ، و « أهذا الذى بعث الله رسولا » أى : بعته ، و « بما عملت

أيدينا » أى : عملته . والوصف كقوله :

١١٤ - ما الله موليك فضل فأحدهنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر

أى : الذى الله موليك فضل ، وخرج عن ذلك نحو « جاء الذى إياه أكرمت » ،

و « جاء الذى إنه فاضل » ، و « جاء الذى كأنه زيد » ، و الضاربها زيد هند « فلا

يجوز حذف العائد فى هذه الأمثلة ، وشذ قوله :

١١٥ - ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو أتيح له صفو بلا كدر

وقوله :

١١٦ - فى المقرب البغى أهل البغى ما ينهى أمراً حازماً أن يسأنا

وقوله :

١١٧ - أخ مخلص وافر صبور محافظ على الوعد الذى كان مالك

أى : كأنه مالك

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : في عبارته أمور (الأول) ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمَنْصُوب بالفعل ، وليس كذلك ، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف فيه ، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف (الثاني) ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة « أل » والذي هو صلتها ، وبمذهب الجمهور أن منصوب صلة « أل » لا يجوز حذفه ، وعبرة التسهيل : وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام (الثالث) شرطُ جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط ، قاله ابن عصفور ، فإن لم يكن متعينا لم يحز حذفه ، نحو « جاء الذي ضربته في داره » (الرابع) إنما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هي عادته

الثاني : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف : أجازوه الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة ، وانفقوا على محيئ الحال منه إذا كانت متأخرة عنه ، نحو : هذه التي عانتُ مجردة ، أى : عانتها مجردة ، فإن كانت الحال متقدمة — نحو هذه التي مجردة عانت — فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام .

وهذا شروع في حكم حذف العائد المجرور ، وهو على نوعين : مجرور بالإضافة ، ومجرور بالحرف ، وبدأ بالأول فقال : (كَذَلِكَ) أى : مثل حذف العائد المنصوب المذكور في جوازه وكثرته (حَذَفُ مَا يَوْصَفُ) عامل (حُفْضًا * كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ) فقل (أَمْرٍ مِنْ قَضَا) قال تعالى : « فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » أى : قاضيه ، ومنه قوله :

١١٨ - وَيَصْفُرُّ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَحَنَتْ يَمِينِي بِإِذْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا

أى : طالِبُهُ .

أما المجرور بإضافة غير وصف — نحو « جاء الذي وَجْهُهُ حَسَنٌ » — أو بإضافة وَصْفٍ غير عاملٍ — نحو « جاء الذي أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ » — فلا يجوز حذفه .

(تنبيه) إنما لم يقيد الوصف بكونه عاملاً اكتفاء بإرشاد اللثال إليه .

و (كذا) يجوز حذف المائد (الذی جر) وليس عمدة ؛ ولا محصوراً (بما الموصول جر) من الحروف ، مع اتحاد متعلقي الحرفين : لفظاً ، ومعنى (كمر بالذی مررت فهو بر) أى : مررت به ، ومنه « وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ » أى : منه ، وقوله :

١١٩ - لَا تَرَكْنِي إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتُ أَبْنَاءَ يَعْقُزُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

أى : ركنت إليه ، وقوله :

١٢٠ - لَقَدْ كُنْتُ تَخْفِي حُبَّ سَمَرَاءَ حَقِيقَةً فَبُخَّ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَأْمَحُ

أى : بأمح به . وخرج عن ذلك نحو : جاء الذى مررت به ، ومررت بالذى مر به ، ومررت بالذى ما مررت إلا به ، ورغبت فى الذى رَغِبْتَ عنه ، وحلت فى الذى حلت به ، ومررت بالذى مررت به - تعنى بإحدى الباءين السببية والأخرى الإلصاق - وزهدت فى الذى رغبت فيه ، وسررت بالذى فرحت به ، ووقفت على الذى وقفت عليه - تعنى بأحد الفعلين الوقف والآخر الوقوف - فلا يجوز حذف المائد فى هذه الأمثلة ، وأما قول حاتم :

١٢١ - وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

أى : فيه ، وقول الآخر :

١٢٢ - وَإِنْ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلَقَمٌ

أى : عليه - فشاذان .

وحكم الموصوف بالموصول فى ذلك حكم الموصول ، كما فى قوله :

لَا تَرَكْنِي إِلَى الْأَمْرِ رَكَنْتُ [أَبْنَاءَ يَعْقُزُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ]

وقد أعطى الناظم ما أشرتُ إليه من القيود بالتمثيل .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حذف العائد المنصوب هو الأصل ، وحلّ الجرور عليه ؛ لأن كلا منهما فضلة ، واختلف في المحذوف من الجار والجرور أولاً ؛ فقال السكّاني : حُذِفَ الجار أولاً ثم حذف العائد ، وقال غيره : حُذِفَ معاً ، وجوز سيبويه والأخفش الأمرين اهـ .

الثاني : قد يحذف ما علم من موصول غير « أل » ، ومن صلة غيرها ؛ فالأول كقوله :

١٢٣ — أَمِنْ يَهْجُورُ سَوْلاً أَفْهٍ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاهُ

والثاني كقوله

نَحْنُ الْأَلَى فَأَجْعُ جُجُو عَكَ ثُمَّ وَجْهَهُمْ إِلَيْنَا

وقد تقدم هذا الثاني .

﴿ خاتمة ﴾ للوصل الحرفي : كل حرف أوّل مع صلته بمصدر ، وذلك ستة : أنْ ، وأن ، وما ، وكى ، ولو ، والذي ، نحو « أَوَلَمْ يَكْفِيهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا » ، « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ » ، « بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ » ، « لِكَيْلَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ » « يَوْذُ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ » ، « وَخُضُّمٌ كَالَّذِي خَاصُوا » .

المعرف بأداة التعريف

(أن) بجملتها (حَرَفُ تَعْرِيفٍ) كما هو مذهب الخليل وسيبويه ، على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه (أَوِ اللَّامُ فَقَطْ) كما هو مذهب بعض النحاة ، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه (فَنَمَطٌ عَرَفَتْ قُلُوبُهُ فِيهِ : النَّمَطُ) فالمهزة على الأول — عند الأول — همزة قطع أصلية ، وَصِلَتْ لِسَكْرَةِ الاستعمال ، وعند الثاني زائدة مُقَدِّمَةٌ بها في الوضع ، وعلى الثاني همزة وصل زائدة لامتدّخل لها في التعريف ، وقول الأول أقرب ، لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة ، وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ،

وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ مَكْسُورَةٌ وَإِنْ فَتَحَتْ فَلِمَا رَضِيَ كَهَمْزَةِ « اِيْمَنُ اللهُ » فَإِنَّهَا إِنَّمَا فَتِحَتْ لِثَلَاثِ بَلَدَاتٍ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ دُونَ حَاجِزِ حَصِينٍ ، وَلِلْوَقْفِ عَلَيْهَا فِي التَّذْكَرِ ، وَإِعَادَتِهَا بِكُلِّهَا حَيْثُ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ ؛ كَقَوْلِهِ :

١٢٤ — يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخِيرَا الْ مَنَزِلَ الدَّارِسِ عَنْ حَتَّى حِلَالٍ
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَنِّي بِمَذْكَالٍ مَطَرُ مَفْنَاهُ وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ
وكقوله :

١٢٥ — دَعُودًا ، وَبَجَلْ ذَا ، وَالْحَقْنَابِذَا الْ بِالشَّخْصِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلٍّ
ودليلُ الثَّانِي شَيْثَان :

الأول : هو أن المعرفةَ يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ، ألا ترى أن العاملَ يتخطأه ، ولو أنه على حرفين لما تخطأه ؟ وأن قولك « رجل » و « الرجل » في قافيتين لا يمد إبطاءً ، ولو أنه ثُنَانِي لقام بنفسه .

الثاني : أن التعريف ضدُّ التنكير ، وعَلِمَ التنكير حرفَ أَحَادِي ، وهو التثوين فليكن مقابله كذلك .

وفيها نظر ؛ وذلك لأن العاملَ يَتَخَطَّى « ها » التثنية في قولك : « مررت بهذا » وهو على حرفين ، وأيضاً فهو لا يقوم بنفسه ، و « لا » الجنسية من علامات التنكير وهي على حرفين ، فهلاً حمل المعرفة عليها ؟

واعلم أن اسم الجنس الداخِل عليه أداة التعريف قد يُشار به إلى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن ، من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الأفراد ، نحو : « الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ » فالأداة في هذا لتعريف الجنس ، ومدخولها في معنى عِلْمِ الجنس .

وقد يشار به إلى حِصَّةٍ مما صدق عليه من الأفراد معينة في الخارج ، لتقدم ذكرها في اللفظ صريحاً أو كنايةً ، نحو « وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى » فالذَّكَرُ تقدم ذكره في

اللفظ مَكْنِيًّا عنه بما في قولها « نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا » فإن ذلك كان خاصًا بالذكور ، والأشئ تقدم ذكرها صريحًا في قولها « رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ، أو لحضور معناها في عِلْمِ المخاطب ، نحو « إِذْ هُمَا فِي الْقَارِ » ، أو حِسِّه ، نحو « الْقِرْطَاسُ » لمن فَوْقَ سَهْمَا ، فالأداة لتعريف العهد الخارجى ، ومدخولها في معنى علم الشخص .

وقد يشار به إلى حصة غير معيّنة في الخارج ، بل في الذهن ، نحو قولك « ادْخُلِ الشُّوقَ » حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ، ومنه « وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّئْبُ » والأداة فيه لتعريف العهد الذهنى ، ومدخولها في معنى النكرة ، ولهذا نمت بالجملة في قوله :

١٢٦ - وَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْثِمْ يَسُبُّنِي * [فَمَضَيْتُ نُمْتُ قُلْتُ لَا يَعْزِيبُنِي]

وقد يشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول : إما حقيقة ، نحو « إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَبِي خُسْرٍ » أو مجازاً ، نحو « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا وَآدَبًا » فالأداة في الأول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه ، وفي الثانى لاستغراق خصائصه مبالغةً ، ومدخول الأداة في ذلك في معنى نكرة دَخَلَ عليها « كل » .

(وَقَدْ تَزَادُ) أَلْ كَايزَاد غيرها من الحروف ؛ فتصحب مُعَرَّفًا بغيرها ، وبقايا على تنكيره ، ونحو (لازماً) ، وغير لازم ؛ فاللازم فى ألفاظ محفوظة ، وهى الأعلام التى قارنت « أَلْ » وضعها (كَاللَّاتِ) وَالْعَزْمَى ، على صَمَتَيْنِ ، وَالسَّمَوَاتِ ، وَالْيَسْعِ ، على رجلين (وَ) الإشارة ، نحو (الْآنَ) للزمن الحاضر ، بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها ؛ فإنه جعل فى التسهيل ذلك علة بنائه ، وهو قول الزجَّاج ، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف ؛ ولذلك بُنِيَ ، لكونه رده فى شرح التسهيل ، أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ مِمَّ الْآلَتِ) وبقية الموصولات مما فيه « أَلْ » ، بناء على أن الموصول يتعرفُ بصلته ،

وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه ، نحو « الذى » ، وإلا فبنيتها نحو « من » و « ما » إلا « أيّا » فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا لا تكون « أل » زائدة .

وغير اللازم على ضربين : اضطرارى ، وغيره ، وقد أشار إلى الأول بقوله :
(وَلَا اضْطِرَّارِ) أى : فى الشعر (كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ) فى قوله :

١٢٧ — وَلَقَدْ جَعَلْتُكَ أَكْثَمًا وَعَسَافًا وَلَقَدْ تَهَيَّئْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

أراد « بنات أوبر » ؛ لأنه علم على ضرب من الكثرة ردى ، كما نص عليه سيبويه ، وزعم للبرد أن « بنات أوبر » ليس بلم ، قال عنده غير زائدة ، بل معرفة ، و (كذا) من الاضطرارى زيادتها فى التمييز ، نحو : (وَطَبِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي) فى قوله :

١٢٨ — رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
أراد « طَبِيتَ نَفْسًا » ؛ لأن التمييز واجب التوكيد ، خلافاً للكوفيين .

وأشار إلى الثانى بقوله : (وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ) أى : المنقولة (عَزَيْمٍ دَخَلَا * لِمَحْ) ماقد كان ذلك البعض (عَنْهُ نُقْلًا) مما يقبل أل : من مصدر (كَالْفَضْلِ ، وَ) صفة ، مثل (الْحَارِثِ ، وَ) اسم عين ، مثل (الثَّقَمَانِ) وهو فى الأصل اسم من أسماء الدم ؛ وأنهم قوله « وبعض الأعلام » أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك وهو كذلك ؛ فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف ؛ إذ الباب سماعى ؛ وخرج عن ذلك غير المنقول : كَسَمَادَ ، وَأَدَدَ ، والمنقول عما لا يقبل أل : كيزيد ، وبشكر ، فأما قوله :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْبَزْزِيزِ مُبَارَكًا [شَدِيدًا بِأَهْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلَةً]

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد ، ثم قوله « للمح » إن أراد أن جواز دخول « أل » على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل — أى : ينتقل النظر من العلمية

إلى الأصل فيدخل «أل» - (فَذِكْرُ) أَل (ذَا) حينئذ (وَحَذَفُهُ سِيَّانٍ)؛ إذ لا فائدة مقترنة على ذكره ، وإن أراد أن دخول «أل» سببٌ للمح الأصل فليسا بسببين ؛ لما يقترب على ذكره من الفائدة ، وهو لمح الأصل ، نعم هما سِيَّانٍ من حيث عدم إفادة التعريف ، فليحمل كلامه عليه ، قال الخليل : دخلت «أل» في الحارث والقماس والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشيء بعينه

﴿ تنبيه ﴾ في تمثيله بالتعمان نظر ؛ لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله ، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة ، والتي للمح الأصل ليست لازمة

(وَقَدْ بَصِيرُ عَلَمًا) على بعض مسمياته (بِالْقَلْبَةِ) عليه (مُضَافٌ) : كابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وابن مسعود ؛ فإنه غلب على العبادة حتى صار علما عليهم دون مَنْ عداهم من إخوانهم (أَوْ مَضْحُوبُ أَل) العهدية : (كَالْعَقْبَةِ) والمدينة ، والكتاب ، والعصق ، والنجم : لعقبه أيلة ، ومدينة طيبة ، وكتاب سيويه ، وخويلد ابن ثفيل ، والثريّا (وَحَذَفَ أَل ذِي) الأخيرة (إِنْ تَنَادَ) مدخولها (أَوْ تُضِيفُ * أَوْجِبْ) ؛ لأن أصلها المعرفة ، فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلي اللازم أبدا ، كما هي في نحو اليَسْع ، كما تقدم ، فنقول «يَا صَمِقُ» و«يَا أَخْطَلُ» ، و«هذه عَقْبَةُ أَيْلَةٍ» ، و«مدينة طائِسَةُ» ومنه :

١٢٩ - [أَلْ أَبْلَغَ بَنِي خَلْفٍ رَسُولًا] * أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكَمْ هَجَانِي

والأخطل : مَنْ يهجو ويُفجس ، وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون غيره ، وتقول : «أَشْشَى تَغْلِبَ» ، و«نَابَغَةُ ذُبْيَانٍ» (وَفِي غَيْرِهِمَا) أى : في غير النداء والإضافة (قَدْ تَنْحَذِفُ) مع «هَذَا عَيُّوقُ طَالِمًا» ، و«هَذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ»

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : المضاف في أعلام القلبة كابن عباس لا يُنزع عن الإضافة ببناء ولا غيره ؛ إذ لا يعرض في استعماله ما يدعو إلى ذلك

الثاني : كما يعرض في العلم بالعلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق ، كذلك يعرض في العلم الأصلي ، ومنه قوله :

١٣٠ - عَلَا زَيْدٌ نَابِوْمَ النَّقَارِ أَسْ زَيْدُكُمْ بِأَبْيَضَ مَا ضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ

وقوله :

١٣١ - بِاللَّهِ يَا ظَبْيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُمْ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

(خاتمة) عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد ، فإذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرفت الآخر ، وهو المضاف إليه ؛ فيصير الأول مضافا إلى معرفة ؛ فنقول :

« ثَلَاثَةُ الْأَنْوَابِ » ، و « مِائَةُ الدَّرْهِمِ » ، و « أَلْفُ الدِّيْنَارِ » ؛ ومنه قوله :

١٣٢ - مَا زَالَ مُدُّ عَقَدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ قَسَمًا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وقوله :

١٣٣ - وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْقَنَا ثَلَاثُ الْأَثَافِ وَالْذِّبَارُ الْبَلَاغُ

وأجاز الكوفيون « الثَلَاثَةُ الْأَنْوَابِ » تشبيها بـ « الْحَسَنُ الْوَجْهِ » ؛ قال الزمخشري : « وذلك بمنزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء » .

وإذا كان العدد مركبا لحقت حرف التعريف بالأول ، تقول : « الْأَحَدُ عَشَرَ دِرْهَمًا » ، و « الْإِثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً » ولم تلحقه بالثاني ؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم ؛ وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون ؛ فقالوا « الْأَحَدُ الْعَشَرَ دِرْهَمًا » ، و « الْإِثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً » ؛ لأنهما في الحقيقة اسمان ، والعطف مراد فيهما ، ولذلك بنيا ، ويدل عليه إجازتهم « ثَلَاثَةُ عَشَرَ » و « أَرْبَعَةُ عَشَرَ » ، وتاء التأنيث لا تقع حشا ؛ فلو لملاحظة العطف لما جاز ذلك ؛ ولا يجوز « الْأَحَدُ الْعَشَرَ الدَّرْهِمِ » ؛ لأن التمييز واجب التنكير ، نعم يجوز عند الكوفي ، وقد استعمل ذلك بعض الكتاب

وإذا كان معطوفا عرفت الاسمين مما ، تقول : « الْأَحَدُ وَالْعِشْرُونَ دِرْهَمًا » ؛ لأن حرف العطف فصل بينهما .

واعلم أن في تعريف المضاف قد يكون المرفع إلى جانب الأول كما تقدم ، وقد يكون بينهما اسم واحد ، نحو « خَمْسَاةِ أَلْفٍ » ، وقد يكون بينهما اسمان ، نحو « خَمْسَاةِ أَلْفِ الدِّينَارِ » وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء ، نحو « خَمْسَاةِ أَلْفِ دِينَارِ الرَّجُلِ » وقد يكون بينهما أربعة أسماء ، نحو « خَمْسَاةِ أَلْفِ دِينَارِ غُلَامِ الرَّجُلِ » ، وعلى هذا ، ولو قلت « عِشْرُونَ أَلْفَ رَجُلٍ » امتنع تعريف المضاف إليه ؛ لأن المضاف منصوب على التمييز ؛ فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه ، والتمييز واجب التنكير ، نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ، ولو قلت « خَمْسَةُ أَلْفِ دِينَارٍ » جاز تعريف المضاف إليه ، نحو « خَمْسَةُ أَلْفِ الدِّينَارِ » ، وكذلك حكم المائة ؛ لأن ميزها يجوز تعريفه كما عرفت ، ولا تعرف الآلاف لإضافتها ، والله أعلم

الابتداء

للمبتدأ : هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة : مُخْبَرًا عنه ، أو وصفاً رافعاً مستغنى به .

فلاسم يشمل الصريح ، والمؤول ، نحو « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » و « تَسْمَعُ بِالْمَعْيُودِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »

والعاري عن العامل اللفظية يُخْرِجُ لنحو الفاعل واسم كان .

وغير الزائدة لإدخال نحو : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ »

وَمُخْبَرًا عنه أو وصفاً إلى آخره يُخْرِجُ لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب .

ورافعاً مستغنى به يشمل الفاعل نحو « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » ، ونائبه نحو « أَمَضْرُوبُ

الْقَبْدَانِ » وخرج به نحو « أَقَامَ » من قولك : « أَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ فإن مرفوعه

غير مستغنى به

و « أو » في التعريف للتنويع ، لا للترديد ، أي : المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبرٌ ،

ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَيْرٌ) أى : له (إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَدَرٍ) وإلى الثانى بقوله : (وَأَوَّلٌ) أى : من الجزمين (مُبْتَدَأُ وَالثَّانِى) منهما (فَاعِلٌ أَغْنَى) عن الخبر (فِى) نحو (أَسَارِ ذَانِ) الرجلان ، ومنه قوله :

١٣٤ — أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلِمَى أَمْ نَوَوَا طَعْمَنَا * [إِنْ يَطْعَمُونَا فَمَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطْنَا] وقوله :

١٣٤ — أَمُنَجِرٌ أَنْتُمْ وَغَدَا وَتَقْتُ بِهِ أَمْ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهْجَ عُرْقُوبٍ : (وقِسْ) على هذا ما أشبهه ، من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به . ثم لا فرق فى الوصف بين أن يكون اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ، ولا فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة ، أو بهل ، أو كيف ، أو مَنْ ، أو ما ، ولا فى المرفوع بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً .

(وَكَاسْتَفْهَمَ) فى ذلك (التَّنْفِى) الصالح لمباشرة الاسم : حرفاً كان ، وهو ما ، ولا ، وإن ، أو اسماً ، وهو غير ، أو فعلاً ، وهو لَيْسَ ، إلا أن الوصف بعد « ليس » يرتفع على أنه اسمها ، والفاعل يغنى عن خبرها ؛ وكذا ما الحجازية ؛ وبعد « غير » يجر بالإضافة ، و « غير » هى المبتدأ ، وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ؛ ومن التنفى بما قوله :

١٣٦ — خَلِيلٌ مَا وَافٍ بَعْدِي أَنَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطَعُ ومن التنفى بغير قوله :

١٣٧ — غَيْرُ لَاءٍ عِدَاكَ فَاطِرِحِ اللَّهُمَّ ، وَلَا تَعْتَرِزْ بِعَارِضِ سَلَمٍ وقوله :

١٣٨ — غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقَضِ بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

(وَقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى أو استفهام ،
(نَحْوُ فَأَنْزَلَ أَوَّلُو الرُّشْدِ) ، وهو قليل جداً ، خلافاً للأخفش والكوفيين ،
ولا حجة في قوله :

١٣٩ - خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْكِيَا مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، على حدّ : « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ
ظَهِيرٌ » ، وقوله :

١٤٠ - * هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ *

(وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ) مؤخر (وَذَا الْوَصْفُ) المذكور (خَبَرٌ) عنه مقدم (إِنْ
فِي سِوَى الْإِفْرَادِ) - وهو التثنية والجمع - (طَبَقًا اسْتَقَرَّ) أى : استقر الوصف
مطابقاً للرفع بعده ، نحو : « أَقَامَانَ الزَّيْدَانِ » ، و « أَقَامُونَ الزَّيْدُونَ » ولا يجوز
أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلاً أغنى عن الخبر ، إلا على لغة :
« أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، فإن تطابقاً في الإفراد جاز الأمران ، نحو « أَقَامَ زَيْدٌ » ،
و « مَا ذَاهِبَةٌ هَذِهِ » .

(وَرَفَعُوا) أى : العرب (مُبْتَدَأٌ بِالْإِبْتِدَاءِ) وهو : الاهتمام بالاسم وجعله مقدماً
ليسند إليه ؛ فهو أمر معنوي (كَذَاكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ) وَحْدَهُ ، قال سيبويه : فأما
الذي بُنِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ هُوَ هُوَ فَإِنَّ الْمُبْنَى عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ بِهِ ، كما ارتفع هو بالابتداء . وقيل :
رافع الجزئين هو الابتداء ؛ لأنه اقتضاهما ، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في « كَأَنَّ » لا
اقتضى مُشَبَّهًا ومُشَبَّهًا به كانت عاملة فيهما . وَضَعَفَ بَأَنْ أَقْوَى الْعَوَامِلَ لَا يَعْمَلُ رَفَعِينَ
بِدُونِ إِتْبَاعٍ ، فالأولى أن لا يعمل ذلك . وذهب للبرد إلى أن الابتداء رافع
للمبتدأ ، وهما واقفان للخبر ، وهو قول بما لا نظير له . وذهب الكوفيون إلى أنهما
مترافقان ، وهذا الخلاف لَفِظِي .

(وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ اللَّتَمُ الْفَائِدَةُ) مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، بدلالة المقام والتمثيل

بقوله : (كَأَنَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ) ؛ فلا يَرِدُ الفاعل ونحوه .
(وَمُقَرَّدًا يَأْتِي) الخبر ، وهو الأصل . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ، كبرِّ ،
وشاهدة (وَيَأْتِي جُمْلَةً) وهي فعل مع فاعله ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، و « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » ،
أو مبتدأ مع خبره ، نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ قَامَ » .

ويشترط في الجملة أن تكون (حَاوِيَةٌ مَعْنَى) المبتدأ (الَّتِي سَيَقْتِ) خبراً (لَهُ)
ليحصل الرِّبْطُ .

وذلك بأن يكون فيها ضميره : لفظاً كما مَثَل ، أونية ، نحو « السَّمْنُ مَنَوَانٍ يَدِرْزَمِ »
أى : مَنَوَانٍ منه ، أو خلف عن ضميره ، كقولها « زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ ، وَالرَّيْحُ
رَيْحُ زَرْنَبٍ » ، قيل : أل عوض عن الضمير ، والأصل : مَسُّهُ مَسُّ أَرْنَبٍ وَرَيْحُهُ
رَيْحُ زَرْنَبٍ ، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين ، وجعلوا منه « وَأَمَّا مَنْ
خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ » أى : مأواه ،
والصحيح أن الضمير محذوف ، أى المسُّ له أو منه ، وهى المأوى له ، وإلا لزم جواز
نحو « زَيْدٌ الْأَبُ قَامَ » وهو فاسد .

أو كان فيها إشارة إليه ، نحو « وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ » .

أو إعادته بلفظه ، نحو « الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ » قال أبو الحسن : أو بمعناه ، نحو :
« زَيْدٌ جَاءَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » إذا كان « أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » كنية له .

أو كان فيها عُمُومٌ يشملُه ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » وقوله :

١٤١ - فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ * [وَلَسَكِنَّ سَيَرًا فِي عِوَاضِ الْمَوَازِبِ]

كذا قالوه ، وفيه نظر ؛ لاستلزامه جواز « زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ » ، و « خَالِدٌ لَا رَجُلَ
فِي الدَّارِ » ، وهو غير جائز ؛ فالأولى أن يُخْرِجَ المثال على ما قاله أبو الحسن بناءً على محنته ،
وعلى أن « أَل » في فاعل « نِعَمَ » للمهد لا للجنس .

أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها : إما معطوفة بالفاء ، نحو « زَيْدٌ
مَاتَ عَمْرُو فَوْرَثَهُ » وقوله :

١٤٢ - وَإِنْسَانٌ عَنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ نَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرَقُ

قال هشام : أو الواو ، نحو « زَيْدٌ مَاتَ هِنْدٌ وَوَرِثَهَا » . وإما شرطاً مدلولاً على جوابه بالخبر ، نحو « زيد يقوم عمرو إن قام » .

(وَإِنْ تَكُنْ) الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا) عن الرابط (كُنْتُ لِي اللَّهِ حَسْبِي وَكَفَى) فنطقي : مبتدأ ، وجمله « الله حسي » خبر عنه ، ولا رابط فيها ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى ؛ والمراد بالنطق النطوق ، ومنه قوله تعالى : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

(وَ) الخبر (الْمُرَادُ الْجَامِدُ) منه (فَارِغٌ) من ضمير المبتدأ ، خلافاً للكوفيين ، (وَإِنْ * بُشْتَقِ) المفرد ، بمعنى يُصَاغ من المصدر ليدل على مُتَّصِفٍ به ، كما صرح به في شرح التسهيل (فَهَوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ) فيه يرجع إلى المبتدأ ؛ والمشتق بالمعنى المذكور هو : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور ؛ فهي من الجوامد ، وهو اصطلاح .

(تنبيهان) الأول : في معنى المشتق ما أول به ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » أي : شجاع ، و « عَمْرُو تَمِيمٍ » أي : مُنْتَسِبٌ إلى تميم ، و « بَكْرٌ ذُو مَالٍ » أي : صاحب مال ؛ ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ .

الثاني : يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستقراً أو منفصلاً ، ولا يجوز أن يكون بارزاً متصلاً ، فالف « قَائِمَانِ » وواو « قَائِمُونَ » من قولك : « الزيدان قَائِمَانِ » ، و « الزيدون قَائِمُونَ » ليستا بضميرين كما هما في « يَقُومَانِ » و « يَقُومُونَ » ، بل حرفاً ثنية وجمع وعلامة إعراب .

(وَأَبْرَزْنَهُ) أي : الضمير المذكور (مُطْلَقاً) أي : وإن أُمِّنَ اللبس (حَيْثُ

تَلَا) الخبرُ (مَا) أى: مبتدأ (لَيْسَ مَعْنَاهُ) أى: معنى الخبر (له) أى: لذلك المبتدأ (مُحْصَلًا) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضرارية زيد ومضروبية عمرو: «زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ» فضاربُهُ: خبر عن عمرو، ومعناه - وهو الضاربية - لزيد، ويبرز الضمير علم ذلك، ولو استقر آذن التركيب بعكس المعنى، ومثال ما أمن فيه اللبس «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» و«هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ» فيجب الإبراز أيضاً؛ لجرى الخبر على غير من هو له، وقال الكوفيون: لا يجب الإبراز حينئذ، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب، واستدلوا لذلك بقوله:

١٤٣ - قَوِيٌّ ذُرّاً الْجَدِ بَأَنُوهَا وَقَدْ عَلِمْتَ يَكُنْ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ

(تنبيهان) الأول: من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهراً نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ» فالهاء في «أبوه» هو الضمير الذي كان مستكنّاً في «قائم»، ولا ضمير فيه حينئذ؛ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهراً ومضمراً.

الثاني: قد عرفت أنه لا يجب الإبراز في «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبَتُهُ» ولا «هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبُهَا» ولا «زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ» تريد الإخبار بضرارية عمرو؛ لجرى الخبر على مَنْ هُوَ له، بل يتعين الاستتار في هذا الأخير؛ لما يلزم على الإبراز من إيهام ضاربية زيد.

(وأخبروا بظرف) نحو «زَيْدٌ عِنْدَكَ» (أو بحرف جرّ) مع مجروره، نحو: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ» (ناوين) متعلقهما؛ إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوباً، وانتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور، وزعم السيرافي أنه حذف معه، ولا ضمير في واحد منهما، وهو مردود بقوله:

١٤٤ - فَإِنْ نَبَيْتُ جُنَائِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ فَإِنْ فَوَّادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ

والمتعلق النوى إما من قبيل المفرد، وهو ما في (مَعْنَى كَأَنَّ) نحو ثابت ومستقر (أو) الجملة، وهو ما في معنى (اسْتَقَرَّ) وَثَبَتَ، والختار عند الناظم الأول.

قال في شرح الكافية : وكونه اسم فاعل أولى لوجهين :

أحدهما : أن تقدير اسم الفاعل لا يجوز إلى تقدير آخر ؛ لأنه وافى بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع ، وتقدير الفعل يجوز إلى تقدير اسم فاعل ؛ إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر ، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا في اسم الفاعل .

الثاني : أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً ، وقدرَ تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل ، وبعد «أما» و «إذا» الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل ، نحو «أما عندك فزيد» ، و «خرجت فإذا في الباب زيد» ؛ لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى مالا احتمال فيه ؛ ليجرى الباب على سبيل واحد .

ثم قال : وهذا الذي دللت على أوليته هو مذهب سيبويه ، والآخر مذهب الأخفش ، هذا كلامه .

ولك أن تقول : ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه ؛ لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل ، وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما وإذا إنما هو لخصوص المحل ، كما أن وجوب كونه فعلاً في نحو «جاء الذي في الدار» ، و «كل رجل في الدار فله درهم» كذلك ؛ لوجوب كون الصلة وصفة الفكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة ، على أن ابن جني سأل أبا الفتح الزعفراني : هل يجوز «إذا زيداً ضربته» ؟ قال : نعم ، فقال ابن جني : يلزمك إبطال «إذا» الفجائية الفعل ، ولا يليها إلا الأسماء ، فقال : لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ؛ ويقال مثله في أما ؛ فالخضور ظهور الفعل بعدها ، لا تقديره بعدها ؛ لأنهم يقتضون في المقدرات مالا يقتضون في الملفوظات ، سألنا أنه لا يليهما الفعل ظاهراً ولا مقدراً ، لكن لا نسلم

أنه وليهما فيما نحن فيه ؛ إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ ، فيكون التقدير : أما في الدار فزيد استقر ، وخرجت فإذا في الباب زيد حصل .

لا يقال : إن الفعل وإن قدر متأخراً فهو في نية التقديم ؛ إذ رتبة العامل قبل للممول .

لأنا نقول : هذا الممول ليس في مركزه ؛ لكونه خبراً مقدماً .

وكون التعلق فعلاً هو مذهب أكثر البصريين ، ونُسِبَ لسيبويه أيضاً .

﴿ تنبيه ﴾ إنما يجب حذف التعلق المذكور حيث كان استقراراً عاماً ، كما تقدم ، فإن كان استقراراً خاصاً نحو « زيدٌ جالسٌ عندك » أو « نائمٌ في الدار » وجب ذكره ؛ لعدم دلالتها عليه عند الحذف حينئذ .

(وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَرّاً * عَنْ جُثَّةٍ) فلا يقال : « زيدٌ اليوم » ؛ لعدم الفائدة (وَإِنْ يُفِيدُ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فَأَخْبَرَا) كما في قولهم : « الهلالُ الليلة » ، و « الرطبُ شهرى ربيع » ، و « اليومُ خيرٌ ، وغداً أحرُّ » وقوله :

١٤٥ — أَكُلُّ عَامٍ تَنَمُّ نَحْوُونَهُ * [يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ]

أى : طلوعُ الهلالِ ، ووجودُ الرطبِ ، وشربُ خيرٍ ، وإخرازُ نَمَمٍ ؛ فالإخبار حينئذٍ باسم الزمان إنما هو عن معنى لا جُثَّة .

هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم — منهم الناطق في تسميله — إلى عدم تقدير مضاف ، نظراً إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى ؛ لحدوثها وقتاً بعد وقت ، وهذا الذى يقتضيه إطلاقه .

(وَلَا يَجُوزُ الْإِبْدَاءُ بِالنِّكْرَةِ * مَا لَمْ تُفَيْدْ) كما هو الغالب ، فإن أفادت جاز الابتداء بها ، ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة ،

ورأى المتأخرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدى إلى مواضع الفائدة فتنبهوها : فمن مُقِلِّ مُجِلِّ ، ومن مُكثِرٍ مُورِدٍ مالا يصح ، أو مُعَدِّدٍ لأُمُورٍ مُتداخِلَةٍ .

والذى يظهر انحصار مقصود ما ذكره في الذى سيذكر ، وذلك خمسة عشر أصرا :

الأول : أن يكون الخبر مختصاً : ظرفاً ، أو مجروراً ، أو جملةً ، ويتقدم عليها (كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٍ) و « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » و « قَصْدَكَ غَلَامُهُ إِنْسَانٌ » قيل : ولادخل للتقديم في التسويغ ، وإنما هو لما في التأخير من توم الوصف .

فإن فات الاختصاصُ نحو « عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ » ، و « لِإِنْسَانٍ ثَوْبٌ » امتنع ؛ لعدم الفائدة .

الثاني : أن تكون عامة : إما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام ، نحو « مَنْ يَقُمْ أَكْرَمُهُ » ، و « مَا تَفْعَلُ أَفْعَلُ » ، ونحو « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ، و « مَا عِنْدَكَ ؟ » أو بغيرها ، وهي الواقعة في سياق استفهام أو نفي ، نحو « أَلِلَّهِ مَعَ اللَّهِ ؟ » (وَهَلْ فَتَى فَيْكُمْ ، فَمَا خِلْ لَنَا) و « مَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنْ اللَّهِ » .

الثالث : أن تخصص بوصف : إما لفظاً ، نحو : « وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ » (وَرَجُلٌ مِنَ السِّكْرَامِ عِنْدَنَا) ، أو تقديرًا ، نحو « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » أى : وطائفة من غيركم ، بدليل ما قبله ، وقولهم « السَّمَنُ مَنَوَانٍ يَدِرْهُمْ » أى : منه ، ومنه قولهم « شَرُّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ » أى : شر عظيم ، أو معنى ، نحو « رُجَيْلٌ عِنْدَنَا » ؛ لأنه في معنى رجل صغير ، ومنه « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » ؛ لأن معناه شيء عظيم حسن زيداً .

فإن كان الوصف غير مُخصَّصٍ لم يجز ، نحو « رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ جَاءَنِي » ؛ لعدم الفائدة .

الرابع : أن تكون عاملة : إما رفعاً ، نحو « قَائِمُ الزَّيْدَانِ » إذا جَوَّزناه ،

أو نصبا، نحو «أَمَرْتُ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةً وَنَهَيْتُ عَنْ مُذْكَرٍ صَدَقَةً» (وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ)، و«أَفْضَلُ مِنْكَ عِنْدَنَا»؛ إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف، أو جراً، نحو «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ»، (وَعَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ) و«مِثْلَكَ لَا يَنْجُلُ» و«غَيْرُكَ لَا يَجُودُ».

الخامس: العطف، بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به، نحو «طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ»، أى: أَمَلٌ من غيرهما، ونحو «قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى».

السادس: أن يراد بها الحقيقة، نحو «رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ أَمْرَأَةٍ» ومنه «تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ».

السابع: أن تكون فى معنى الفعل، وهذا شامل لما يراد بها الدعاء، نحو «سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ» و«وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ» ولما يراد بها التعجب، نحو «تَجَبَّبَ لِزَيْدٍ»، وقوله:

١٤٦- عَجَبٌ لِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فَيْكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

ولنحو «قَامَ الزَيْدَانِ» عند من جوزه؛ فيكون فيه مُسَوِّغَانِ، كما فى نحو «وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيزٌ» قد بَانَ أَن منعه عند الجمهور ليس لعدم السوغ، بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه، وهو الاعتماد.

الثامن: أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خَوَارِقِ العادة، نحو «بَقَرَةٌ تَكَلَّمَتْ».

التاسع: أن تقع فى أول الجملة الحالية؛ سواء ذات الواو وذات الضمير، كقوله:

١٤٧- سَرِينَا وَتَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَذَبَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

وكقوله:

١٤٨- أَلَذُّنْبٌ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي

العاشر: أن تقع بعد «إذا» المفاجأة، نحو «خرجت فإذا أسد بالباب» وقوله:

(٧ - الأشموني ١)

١٤٩- حَسِبْتُكَ فِي الْوَعْدَى مِرْدَى حُرُوبٍ إِذَا خَوَّرَ لَدَيْكَ قُلْتُ سُخْفًا^(١)
بناء على أن « إذا » حرف كما يقول الناظم تبعاً للأخفش ، لا ظرف مكان كما
يقول ابن عصفور تبعاً للمبرد ، ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعاً للزجاج .
الحادى عشر : أن تقع بعد « لولا » كقوله :
١٥٠- لَوْلَا اضْطِبارُ الْأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ * [لَمَّا اسْتَمَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّغَنِ]
الثانى عشر : أن تقع بعد لام الابتداء ، نحو « لَرَجُلٌ قَائِمٌ » .
الثالث عشر : أن تقع جواباً ، نحو « رَجُلٌ » في جواب « مَنْ عِنْدَكَ ؟ » ،
التقدير : رجل عندى .

الرابع عشر : أن تقع بعد « كم » الخبرية ، كقوله :
١٥١- كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٍ قَدْ حَلَبَتْ قَلْبَ عِشَارِي
الخامس عشر : أن تكون مبهمه ، كقوله :
١٥٢- مَرُسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَافِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنبًا
(وَلْيَقْسِنِ) عَلَى مَا قِيلَ (مَا لَمْ يُقَلْ) ؛ والضابطُ حصولُ الفائدة .
(وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا) عن المبتدآت ؛ لأن الخبر يشبه الصفة من
حيث إنه موافق في الإعراب لما هو له ، دالٌّ على الحقيقة أو على شيء من سببِيهِ ؛
ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ)
في ذلك ، نحو « تَحِيَّيْ أَنَا » و « مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ » ، فإن حصل في التقديم ضرر
فلعارض كما ستعرفه .

إذا تقرر ذلك (فَأَمْنَعُهُ) أى : تقديم الخبر (حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ) يعنى المبتدأ
والخبر (عُرْفًا وَنُكْرًا) أى : في التعريف والتشكيك (عَادِمَتِ بَيَانٍ) أى : قرينة تبين
المراد ، نحو « صديقى زَيْدٌ » ، و « أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّى » ؛ لأجل خوف اللبس ،
فإن لم يستويا نحو « رَجُلٌ صَالِحٌ حَاضِرٌ » أو استويا وَاجِدَتِ بَيَانٍ - أى : قرينة
(١) وقع في جميع نسخ الكتاب « بردى حروب » وهو تصحيف ، وللمردى في الأصل
حجر يقذف به ، وقالوا « فلان مردى حروب » إذا كان شجاعاً يقذف بنفسه فيها .

تبين المراد — نحو « أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ » جاز التقديم ، فتقول : « حاضِرُ رَجُلٍ صَالِحٍ » و « أَبُو حَنِيفَةَ أَبُو يُوسُفَ » ؛ لالَمِ بِخَبَرِيَةِ الْمَقْدَمِ ، ومنه قوله :

١٥٣ — بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْبَاعِدِ

أى : بنو أبنائنا مثل بنينا .

و (كَذَا) يمتنع التقديم (إِذَا مَا الْفِعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة ، وهو الذى فاعله ليس محسوساً بل مستتراً (كَانَ الْخَبَرُ) لايهام تقديمه — والحالة هذه — فاعلية المبتدأ ؛ فلا يقال فى نحو « زَيْدٌ قَامَ » : قَامَ زَيْدٌ ، على أن زيدا مبتدأ ، بل فاعل ، فإن كان الخبر ليس فعلا فى الحسِّ : بأن يكون له فاعل محسوس — من ضمير بارز ، أو اسم ظاهر ، نحو « الزيدان قاما » ، و « الزيدون قاموا » ، و « زيد قام أبوه » — جاز التقديم فتقول : « قَامَا الزَّيْدَانِ » ، و « قَامُوا الزَّيْدُونَ » ، و « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » ؛ لِلْأَمْنِ مِنَ الْمَحْذُورِ الْمَذْكُورِ ، إلّا على لغة أكلوني البراغيث ، وليس ذلك مانا من تقديم الخبر ؛ لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة ، والحل على الأكثر راجع ، قاله فى شرح التسهيل .

وأصل التركيب : كذا إذا ما الخبر كان فعلا ؛ لأن الخبر هو المحدث عنه فلا يحسن جملة حديثنا ، لكنه قلب العبارة لضرورة النظم ، ويعود الضمير على أقرب مذكور فى قوله (أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِرًا) أى : وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرا نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » « إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ » ؛ إذ لو قدم الخبر — والحالة هذه — لَا نَمَكَّسَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ ، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ .

فإن قلت : المحذور منتفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا .

قلت : هو كذلك ، إلا أنهم ألزموه التأخير حلا على المحصور بإنما ، وأما قوله :

١٥٤ — [فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى * عَلَيْهِمْ] وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ

فشاذ .

وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ ، نحو « لَزَيْدٌ قائمٌ » كما أشار إليه بقوله : (أَوْ كَانَ) أى : الخبر (مُسْتَدَأٌ لِذِي لَامٍ أُبْتَدَأَ) ؛ لاستحقاق لام الابتداء الصِّدْرَ ، وأما قوله :

١٥٥ - خَالِي لَأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ بَيْنَ الْعَلَاءِ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ

فشاذ ، أو مؤول ؛ ف قيل : اللام زائدة ، وقيل : اللام داخلة على مبتدأ محذوف ، أى : لهو أنت ، وقيل : أصله لخالي أنت ، أخرت اللام للضرورة .

(أَوْ) مستندا لمبتدأ (لَأَزِيْمُ الصِّدْرِ) كاسم الاستفهام ، والشرط ، والتعجب ، و « كَمْ » الخبرية (كَمَنْ لِي مُنْجِدًا) ، و « مَنْ يَمُ أَحْسَنُ إِلَيْهِ » ، و « مَا أَحْسَنَ زيدا » و « كَمْ عَبِيدٌ لَزَيْدٍ » ومنه قوله :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي

وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما ، نحو « غُلَامٌ مَنْ عِنْدَكَ ؟ » و « غُلَامٌ مَنْ يَقُمُ أَقْمُ مَعَهُ »

فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر .

(تنبيه) يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالقاء ، نحو « الذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ » قاله فى شرح الكافية .

وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر (وَنَحْوُ : « عِنْدِي دِرْهَمٌ » و « لِي وَطَرٌ ») و « قَصْدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ » (مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ) رفعا لإيهام كونه نعتا فى مقام الاحتمال ؛ إذ لو قلت : درهم عندي ، ووطر لى ، ورجلٌ قصدك غلامه ؛ احتمل أن يكون التابع خيرا للمبتدأ وأن يكون نعتا له ؛ لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمنثلها آكد من حاجتها إلى الخبر ، ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها ، نحو « وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ » .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضَرُّ مِمَّا) أى : من المبتدأ الذى (بِهِ) أى : بالخبر (عَنْهُ) أى : عن ذلك المبتدأ (مُبِينًا يُخْبِرُ) . والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، نحو « عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا » وقوله :

١٥٦- أَهَابَكَ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَكِنْ مِلَّ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

فلا يجوز « مثلها زبدا على الثمرة » ولا « حبيبها مله عين » ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وقد عرفت أن قوله « عاد عليه » هو على حذف مضاف ، أى : عاد على مُلَاسِهِ .

و (كَذَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ) بأن يكون اسم استفهام ، أو مضافا إليه (كَأَنَّ مِنْ عِلَّتِهِ نَصِيرًا) و « صَبِيحَةَ أَى يَوْمٍ سَقَرَك » .

(وَخَبَرَ) المبتدأ (الْمَخْصُورِ) فيه بإلّا أو يائما (قَدَّمَ أَبَدًا) على المبتدأ (كَأَنَّا) إلّا اتَّبَاعُ أَحْمَدَ) ، و « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » ؛ لما سَلَفَ .

(تنبيه) كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ « أَنْ » وصلتها ، نحو « عِنْدَى أَنْكَ فَاضِلٌ » ؛ إذ لو قدم المبتدأ لا لبست أن المفتوحة بالمكسورة ، وأن المؤكدة بالتي هي لغة فى لعل ؛ ولهذا يجوز ذلك بعد « أَمَا » كقوله :

١٥٧- عِنْدَى أَصْطَبَارٌ وَأَمَّا نَبِيٌّ جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدَّ كَادَ يَنْبِرُنِي

لأن « إن » المكسورة و « لعل » لا يدخلان هنا . اهـ

(وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ) من الجزمين بالقريظة (جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ زَيْدٌ) من غير ذكر الخبر (بَعْدَ) ما يقال لك : (مَنْ عِنْدَ كَمَا ؟) والتقدير : زَيْدٌ عِنْدَنَا ،

وإن شئت صرّختُ به . ولو كان الجواب به نكرة نحو « رجل » قدر الخبر أيضا بعده . قال في شرح التسهيل : ولا يجوز أن يكون التقدير « عندي رجل » إلا على ضعف .

(وفي جواب كيف زيد؟ قل دنف) بغير ذكر المبتدأ (فزيد) المبتدأ (استغنى عنه) لفظا (إذ) قد (عرف) بقرينة السؤال ، والتقدير : هو دنف ، وإن شئت صرحت به .

وقد يحذف الجزاءان معا إذا خلا محل مفرد ، كقوله تعالى : « وَاللَّيْلِ لَمْ يَحْضَنْ » أى : فمدّتهن ثلاثة أشهر ، لحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد ، وهو « كذلك » ؛ لدلالة الجملة التي قبلها — وهى « فمدّتهن ثلاثة أشهر » — عليها .

وأعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف ، ومنه ما سبيله الوجوب ، وهذا شروع فى بيانه (وبعد لولا) الامتناعية (غالباً) أى : فى غالب أحوالها ، وهو كون الامتناع معلقاً بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حذف الخبر * حتم) نحو « وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ » أى : ولولا دفع الله الناس موجود ، حذف « موجود » وجوباً ؛ للعلم به وسد جوابها مسدده ، أما إذا كان الامتناع معلقاً على الوجود المقيد — وهو غير الغالب عليها — فإن لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره ، نحو « وَلَوْلَا زَيْدٌ سَأَلْنَا مَا سَلِمَ » وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام : « وَلَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَفَرٍ لَبَنَيْتُ الْكَفْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » ، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو « وَلَوْلَا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوُهُ مَا سَلِمَ » وجعل منه قول للمرى :

١٥٨ - يُذِيبُ الرُّغْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْفِئْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالَا

وأعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرماني ، وابن الشجري ، والشاويين ، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد « لولا » واجب الحذف مطلقاً ، بناء على أنه لا يكون

إلا كونا مطلقا ، وإذا أريد الكون المقيد جمل مبتدأ ؛ فنقول : لولا مُسألة زيد إيانا ما سلم ، أى : موجودة ، وأما الحديث فروى بالمعنى ، ولحنوا المعنى .

(وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا) الْحَكْمُ ، وهو حذف الخبر وجوبا (اسْتَقَرَّ) نحو « لَمَعْرَكَ لَا فَعْلَنَ » ، و « آيَمُنُ اللَّهُ لَا قَوْمَنَّ » أى : لمعرك قَسَمِي ، وآيَمِنُ اللَّهُ يَمِينِي ، وحذف الخبر وجوبا ؛ للعلم به وسد جواب القسم مَسَدَهُ .

فإن كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه ، نحو « عَهْدُ اللَّهِ لَا فَعْلَانِ » ، و « عَهْدُ اللَّهِ عَلَى لَا فَعْلَانِ » .

(تنبيه) اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول ، وزاد وَلَدَهُ المثال الثاني ، وتبعه عليه في التوضيح ، وفيه نظر ؛ إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر ؛ لجواز كون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : قَسَمِي آيَمُنُ اللَّهُ ، بخلاف المثال الأول ؛ لمكان لام الابتداء .

(وَ) كَذَا يَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ الْوَاقِعِ (بَعْدَ) مَدْخُولِ (وَآيَ عَيْتَ مَفْهُومٍ مَعَ) وهى الواو المسماة بواو المصاحبة (كَمِثْلِ) قَوْلِكَ : (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ) و « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » تقديره مقرونان ، إلا أنه لا يذكر ؛ للعلم به وسد العطف مَسَدَهُ .

فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصا كما فى نحو « زيد وعمر مجتمعان » لم يجب الحذف ، قال الشاعر :

١٥٩ - تَمَنُّوْا إِلَى الْمَوْتِ الَّذِى يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ أَمْرِى وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » مستغن عن تقدير خبر ؛ لأن معناه مع ضيعته ، فسما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها فى حصول الفائدة كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها .

(وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا) أى : ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبراً (عَنِ) المبتدأ (الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمِرَ) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مصدرًا عاملاً فى اسم ، مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به ؛ فالأول (كَفَرَنِي الْعَبْدَ مُسِينًا ، وَ) الثانى مثل (أَتَمَّ تَبْيِينِ الْحَقِّ مَنُوطًا بِالْحِكْمِ) إذا جمل « مَنُوطًا » جارياً على الحق لا على المبتدأ ، والثالث نحو « أُخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا » ، والتقدير : إذا كان ، أو إذا كان مسيناً ومَنُوطاً وقائماً ؛ فسيناً ومَنُوطاً وقائماً : نصب على الحال من الضمير فى « كان » ، وحذفت جملة « كان » التى هى الخبر للعلم بها وسدَّ الحال مَسَدَّهَا ، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبراً لمباينتها المبتدأ ؛ إذ الضرب مثلاً لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة .

فإن قلت : جمل هذا المنصوب حالاً مبنى على أن « كان » تامة ، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها ؛ لأن حذف الناقصة أكثر ؟
فالجواب أنه منع من ذلك أمران :

أحدهما : أنا لم رَرِ العرب استعملت فى هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر ، فحكنا بأنها أحوال ؛ إذ لو كانت أخباراً لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة .

الثانى : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » وقول الشاعر :

١٦٠ — خَيْرُ أَقْرَبِي مِنَ الْوَلِيِّ حَلِيفَ رِضَا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ

فإن قلت : فما المحوج إلى إضمار « كان » لتكون عاملة فى الحال ؟ وما المانع أن يعمل فيها المصدر ؟

فالجواب أنه لو كان العامل فى الحال هو المصدر لكانت من صلتة ؛ فلا تسدُّ

مسدّ خبره ؛ فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ؛ ليصح عمل المصدر في الحال ، فيكون التقدير
ضربى العبد مسيئاً موجود ، وهو رأى كوفي .

وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذى الحال ،
والتقدير : ضربى العبد ضربه مسيئاً ، واختاره في التسهيل .

وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعاً ، وأجازه سيويه ، ومنه قوله :

١٦١ - وَرَأَى عَيْفَى الْفَتَى أَبَا كَا يُعْطَى الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَاكَ
أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مبايسته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبراً ؛
فلا يجوز « ضَرْبِي زَيْدًا شَدِيدًا » وشذ قولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى : حكمك لك
مُثْبِتًا ، كما شذ « زَيْدٌ قَاتِمًا » و « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ جَالِسًا » فيما حكاه الأخفش ،
أى : ثبت قاتماً وجالسا .

ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف « إِذْ كَانَ » أو « إِذَا كَانَ » ؛ لما عرفت من
أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة .

﴿ تنبيه ﴾ لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ ، وعدّها في غير هذا
الكتاب أربعة

الأول : ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع ؛ في معرض مدح ، أو ذم ، أو ترحم
الثاني : ما أخبر عنه بمخصوص « نِعَمَ » و « بئسَ » المؤخر ، نحو « نِعَمَ
الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « بئسَ الرَّجُلُ عُمرُو » إذا قدر المخصوص خبراً ، فإن كان مقدما
نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » فهو مبتدأ لا غير .

وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب .

الثالث : ما حكاه الفارسي من قولهم « في ذمتي لأفعلن » التقدير : في ذمتي عهد
أو ميثاق .

الرابع : ما أخبر عنه بمصدر مرفوع ، جرى به بدلا من اللفظ بفعله ، نحو « سَمِعَ
وطاعةً » أى : أمرى سماع وطاعة ، ومنه قوله :

١٦٢- وَقَالَتْ: حَنَانُ، مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا؟ أَدُونَسِبِ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ؟

أى : أمرى حنان : أى رَحْمَةً ، وقول الراجز :

١٦٣- شَكَأَ إِلَى جَمَلٍ طُولَ الشَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

أى : أمرنا صبر جميل

(وَأَخْبِرُوا بِأَنْسَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا * عَنْ) مبتدأ (وَاحِدٍ) ؛ لأن الخبر حكم ،

ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بمحكمين فأكثر

ثم تعدد الخبر على ضربين :

الأول : تعدد فى اللفظ والمعنى (كَهُمْ سُرَاةٌ شُعْرًا) ونحو «وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ»

ذو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ فَعَالَ لِمَا يَرِيدُ» ، وقوله :

١٦٤- مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتَّى مُقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشَتَّى

وقوله :

١٦٥- يَنْتَامُ بِإِخْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقَى بِأُخْرَى الْأَعَادَى فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه .

والثانى : تعدد فى اللفظ دون المعنى ، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن

المبتدأ ، نحو « هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ » أى : مُرٌّ ، و « هذا أَعْسَرُ بَسَرٌ » أى : أَضْبَطُ ،

وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف ، خلافاً لأبى على .

هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية ، وزاد ولده فى شرحه

نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف ، وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له : إما حقيقة ، نحو

« بنوك كاتب وصائع وقيّه » ، وقوله :

١٦٦- يَدَاكَ يَدٌ خَيْرٌهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَانِظَةٌ

وإما حكماً كقوله تعالى : « اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ

بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ » .

واعترضه في التوضيح فنع أن يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم « حلوحامض » في معنى الخبر الواحد ؛ بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ ، وأن نحو قوله :

يَذَاكَ يَدُّ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

في قوة مبتدئين لكل منهما خبر ، وأن نحو « أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ » الثاني تابع لا خبر .

قلت : وفي هذا الاعتراض نظر :

أما ما قاله في الأول فليس بشيء ؛ إذ لم يصادم كلام الشارح ، بل هو عينه ؛ لأنه إنما جملة متعدداً في اللفظ دون المعنى ، وذكر له ضابطاً بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، كما قدمته ، فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر ؟

وأما الثاني فهو أن كون « يَذَاكَ » ونحوه في قوة مبتدئين لا ينافي كونه محسب اللفظ مبتدأ واحداً ؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحداً أو متعدداً إنما هو إلى لفظه ، لا إلى معناه ، وهو واضح لا خفاء فيه .

وأما قوله في الثالث « إن الثاني يكون تابعا لا خيرا » فإننا نقول : لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خيرا ؛ إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه ، خبر من حيث عطفه على خبر ؛ إذ المعطوف على الخبر خبر ، كما أن المعطوف على الصلة صلة ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، وغير ذلك ، وهو أيضا ظاهر .

(خاتمة) حق خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه فاء ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف ؛ إلا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء ؛ إما وجوبا ، وذلك بعد « أما » نحو « وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ »

وأما قوله :

أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ [وَلَكِنَّ سَيَرًا فِي عِرَاضِ الْعَوَاكِبِ]

فضرورة ، وإما جوازا ، وذلك : إما موصول بفعل لا حَرْفَ شرط معه ، أو بظرف ، وإما موصوف بهما ، أو مضاف إلى أحدهما ، وإما موصوف بالموصول المذكور ؛ بشرط قصد العموم ، واستقبال معنى الصلة أو الصفة ، نحو « الذي يأتيني — أوفى الدار — فَلَهُ دِرْهَمٌ » ، و « رَجُلٌ يَسْأَلُنِي — أوفى المسجد — فَلَهُ بَرٌّ » ، و « كُلُّ الَّذِي تَفْعَلُ فَلَكَ أَوْ عَلَيْكَ » ، و « كل رجل يَتَّقِي اللَّهَ فَسَعِيدٌ » ، و « السُّمِّيُّ الَّذِي تَسْأَلُهُ فَسَتَلْقَاهُ » .

فلو عدم العموم لم تدخل الفاء ؛ لانتفاء شبه الشرط ، وكذا لو عدم الاستقبال ، أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط .

وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ، إن لم يكن « إِنَّ » أو « أَنَّ » أو « لَكِنَّ » بإجماع المحققين ، فإن كان الناسخ « إِنَّ » ، و « أَنَّ » و « لَكِنَّ » جاز بقاء الفاء ، نص على ذلك في « إِنَّ » و « أَنَّ » سيبويه ، وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » . « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » . « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » . « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ فِيهِ حُمْسُهُ » . « قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تُقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَائِكُمْ » ومثل ذلك مع « لَكِنَّ » قول الشاعر :

١٦٧ — بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءَ ، وَقَدْ يُظَنُّ أُنْتَى فِي مَكْرِي بِهِمْ فَرَعُ

كلا، وَلَكِنْ مَا أَبْدِيَهُ مِنْ فَرْقٍ فَكَيْ يُغْرُوا فَيُغْرِيَهُمْ فِي الطَّمَعِ

وقول الآخر :

١٦٨ — فَوَاللَّهِ مَا قَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنْ مَا يُغْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وروى عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد «إِنَّ» ، وهذا عجيب ؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة ، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط ، نحو «زَيْدٌ قَقَائِمٌ» فإذا دخلت «إِنَّ» على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر «زَيْدٌ» وشبهه ، وثبت هذا عن الأخفش مستبعد والله أعلم .

كان وأخواتها

(تَرَفَّعَ كَأَنَّ الْمُتَبَدِّأَ) إذا دَخَلَتْ عليه ، ويسمى (أُسْمَاءً) لها ، وقال الكوفيون : هو باقى على رفعه الأول (وَالْخَبَرُ * تَنْصِبُهُ) باتفاق ، ويسمى خبرها (كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ) فمعر : اسم كان ، وسيدا : خبرها .

و (كَكَانَ) فى ذلك (غَلَّ) ومعناها اتصاف الخبر عنه بالخبر نهارا ، و (بَاتَ) ومعناها اتصافه به ليلا ، و (أَضْحَى) ومعناها اتصافه به فى الضحى ، و (أَصْبَحَ) ومعناها اتصافه به فى الصباح ، و (أَمْسَى) ومعناها اتصافه به فى المساء (وَصَارَ) ومعناها التحول من صفة إلى صفة ، و (لَيْسَ) ومعناها النفي ، وهى عند الإطلاق لنفى الحال ، وعند التقييد بزمن بحسبه ، و (زَالَ) ماضى بَرَّأْلُ ، و (بَرَّحَ) و (فَنِيَ) ، وَانْفَكَ) ومعنى الأربعة ملازمة الخبر المُخْبَر عنه على ما يقتضيه الحال ، نحو « مَا زَالَ زَيْدٌ ضَاحِكًا » و « مَا بَرَّحَ عُمَرُ وَارْتَقَى الْعَيْنَيْنِ » .

وكل هذه الأفعال - ماعدا الأربعة الأخيرة - تعمل بلا شرط ، (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ) الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها (لِشِبْهِ نَفْيٍ) والمراد به النهى والدعاء (أَوْ لِنَفْيِ مُتَّبِعِهِ) سواء كان النفي لفظا ، نحو « مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا » « وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ » و « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ » وقوله :

١٦٩ - لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غَفَى وَأَعْتَزَّازِ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعٌ

أو تقديرًا ، نحو : « تَاللّٰهِ تَفْتَوُ تَذْ كُرُ يُؤُسَفَ » ، وقوله :

١٧٠ - قُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَرْحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَمُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

ولا يحذف النافي معها قياسًا ، إلا في القسم كما رأيت ، وشذ قوله :

١٧١ - وَأَرْحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَظِمًا مُجِيدًا

أى : لا أرح ؛ ومثال النهى قوله :

١٧٢ - صَاحَ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكَرَ الْمَوْتِ تِ فَتَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

ومثال الدعاء قوله :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ حَيٍّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجَرَ عَائِكَ الْقَطْرُ

(ومثل كَانَ) في العمل للذكور (دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا) المصدرية الظرفية (كَأَعْطِ

مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِرْهَمًا) أى : مدة دوامك مصيبًا .

(تنبيه) مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة ،

وهي : آضَ ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحار ، وارتدَّ ، ونحول ، وغدا ،

وراح ، كقوله :

١٧٣ - وَبِالْمَخْضِ حَتَّى آضَ جَعْدًا عَفْظَنَظًا

إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الْفَعْلِ غَارِبُهُ

وفي الحديث « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا » وقوله :

١٧٤ - وَكَانَ مُضِلٌّ مِنْ هُدَيْتِ رُشْدِهِ فَفَهِ مُمْرٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا

وفي الحديث « فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا » ومن كلام العرب : ارْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى

قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ، وقال بعضهم :

١٧٥ - وَمَا لِلرَّءِ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْوِهِ بِحُورٍ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ

وقال الله تعالى : « أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا » وقال امرؤ القيس :

١٧٦- « وَبُدِّلَتْ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نِعْمَى تَحُولُنْ أَبُوسًا »

وفي الحديث « لَرَزَقْتُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْرُ تَقْدُورُ خَاصًّا وَتَرُوحُ بِطَانًا » وحكى
سيبويه عن بعضهم : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، بالنصب والرفع ، بمعنى ما صارت ؛ فالنصب
على أن « ما » استفهامية مبتدأ ، وفي « جاءت » ضمير يعود إلى « ما » ، وأدخل
التأنيث على « ما » لأنها هي الحاجة ، وذلك الضمير هو اسم جاءت ، وحاجتك :
خبر ، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ، وعلى الرفع « حاجتك » اسم جاءت ،
و « ما » خبرها .

وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا ، نحو « وَفُتِحَتْ
السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا » وقوله :

١٧٧- « بَقِيَّتُهُ قَفَرٌ وَاللَّطِيءُ كَانَتْهَا قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُبَوِّضُهَا »

ونحو « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ » وقوله :

١٧٨- « ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ قَالُوا بَرِّ الْعَصَا وَاللَّيْلُ بَرٌّ »
وقوله :

١٧٩- « فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ »
وقوله :

١٨٠- « أَمْسَتْ خَلَاءٌ وَأَمْسَى أَهْلُهَا اخْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيَّهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ »

قال في شرح الكافية : وزعم الزمخشري أن « بات » ترد أيضا بمعنى صار ،
ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه .

(وَغَيْرُ مَاضٍ) وهو المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، والمصدر (مِثْلُهُ)

أى : مثل الماضى (قد عملا) العمل المذكور (إن كان غير الماض منه استعمالاً)
يعنى أن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضى منه عمل الماضى، وهى فى ذلك على
ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال ، وهو « ليس » باتفاق ، و « دام » على الصحيح ؛
وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وهو « زال » وأخواتها ؛ فإنه لا يستعمل منها الأمر
ولا المصدر ؛ وقسم يتصرف تصرفاً تاماً ، وهو بأقبا ، فالمضارع نحو « وَلَمْ أَكُ بَقِيَّةً »
والأمر نحو « قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً » والمصدر كقوله :

١٨١- بِبَذْلِ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِتَاءَ عَلَيْكَ بَسِيرُ

واسم الفاعل كقوله :

١٨٢- وَمَا كُلُّ مَنْ يَبْذَى الْبَشَاشَةَ كَاثِناً أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُنْقِهِ لَكَ مُنْجِداً

وقوله :

١٨٣- قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَانِلاً أَحْبَبْتُ حَتَّى يُفْمِضَ الْجَفْنَ مُفْمِضُ

(وَفِي جَمِيعِهَا) أى : جميع هذه الأفعال ، حتى « ليس » و « ما دام » (تَوْشُطُ
الْخَبْرَ) بينها وبين الاسم (أَجِزْ) إجماعاً ، نحو « وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ »
وقراءة حمزة وحفص « لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا » بنصب البر ، وقوله :

١٨٤- سَلِي، إِنْ جَهِلْتَ، النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ

فَلَيْسَ سِوَاهُ عَالِمٌ وَجَاهِلٌ

وقوله :

١٨٥- لَا طِيبَ لِلْفَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةً لَدَاتُهُ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

(تنبيهان) الأول : منع ابن مقطر تَوْشُطَ خبر « ما دام » وهو وَهْمٌ ؛
إذ لم يقل به غيره ، ونقل صاحب الإرشاد خلافاً فى جواز توسط خبر « ليس » ،
والصواب ما ذكرته .

الثاني : محل جواز توسط الخبر مالم يمرض ما يوجب ذلك ، أو يمنعه ؛ فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو « كَانَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ بَقْلُهُمَا » ، و « لَيْسَ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ أَهْلُهَا » ؛ لما عرفت ، ومن المانع خوف اللبس ، نحو « كَانَ صَاحِبِي عَدُوِّي » واقتران الخبر بإلا ، نحو « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ التَّيْنَتِ إِلَّا مُكَاءٌ » وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم ، نحو « كَانَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ مُبْفَضًا » ؛ لما عرفت أيضا

(وَكُلُّ) أى : كل العرب ، أو النحاة (سَبَقَهُ) أى : سبق الخبر (دَامَ حَظْرُ) أى مَنَعَ ، سَبَقَ : مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله ، و « دَامَ » في موضع النصب بالمفعولية ؛ والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر « دَامَ » عليها ، وهذا تحت صورتان ؛ الأولى : أن يتقدم على « ما » ، ودعوى الإجماع على منعها مسلبة ، والأخرى : أن يتقدم على « دَامَ » وحدها ، ويتأخر عن « ما » ، وفي دعوى الإجماع على منعها نظر ؛ لأن المنع معطل بعلتين : إحداهما عدم تصرفها ، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق ؛ بدليل اختلافهم في ليس ، مع الإجماع على عدم تصرفها ، والأخرى أن « ما » موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته ، وهذا أيضا مختلف فيه . وقد أجاز كثير الفصّل بين الموصول الحرفي وصلته ؛ إذا كان غير عامل ، كما المصدريّة ، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه ، أشعر بذلك قوله : (كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٌ مَا النَّافِيَةُ) أى : كما منعوا أن يسبق الخبر « ما » المصدريّة كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فَجِيءَ بِهَا مَتَلَوَّةً لَا تَأْتِيَةُ) أى : متبوعة لا تامة ؛ لأن لها الصدر ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال ، أولا كـكان ؛ فلا تقول « قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ » ، ولا « قَائِدًا مَا زَالَ عَمْرُو » ، قال في شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين ؛ لأن « ما » عندهم لا يلزم تصديرها ، ووافق ابن كيسان البصريين في « ما كان » ونحوه ، وخالفهم في « ما زال » ونحوه ؛ لأن نفيها بإيجاب

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير « ما » يجوز التقديم ، نحو « قَائِمًا لَمْ يَرَكَ زَيْدٌ » و « قَاعِدًا لَمْ يَكُنْ عَمْرُو » قال في شرح الكافية : عند الجميع ، واستدل له بقول الشاعر :

١٨٦ - وَرَجَّ الْفَتَى لَخَيْرٍ مَا لَنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

أراد : لا يزال يَزِيدُ على السن خَيْرًا ؛ قدم معمول الخبر - وهو « خَيْرًا » - على الخبر - وهو « يَزِيدُ » - مع النفي بلا ، وتقديم معمول يؤذَنُ بجواز تقديم العامل غالباً ، لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن الفراء ، قلت : ومن شواهد الصريحة قوله :

١٨٧ - مَهْ عَازِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا يَمْنَلُ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ تَمَسُّ الضُّحَى

الثاني : أفهم أيضاً جَوَازَ تَوْسُطِ الْخَبَرِ بَيْنَ « ما » والنفي بها ، نحو « مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ » و « مَا قَاعِدًا زَالَ عَمْرُو » ومنه بعضهم ، والصحيح الجواز .

الثالث : قوله « كَذَاكَ » يوم أن هذا النعم جمع عليه ؛ لأنه شبهه بالجمع عليه ، وإنما أراد التشبيه في أصل النعم دون وصفه ؛ لما عرفت من الخلاف

(وَمَنْعُ سَبْقِ خَيْرٍ لَيْسَ اصْطَفَى) منع : مصدر رفع بالابتداء ، مضاف إلى مفعوله - وهو سبق - والفاعل محذوف ، وسبق : مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خير ، وليس : في محل نصب بالمفعولية ، واصْطَفَى : جملة في موضع رفع خبر المبتدأ . والتقدير : مَنْعٌ مِّنْ مَنْعٍ أَنْ يَسْبِقَ الْخَبَرُ لَيْسَ اصْطَفَى ، أى : اختير

وهو رأى الكوفيين ، والبرد ، والسيرافي ، والزجاج ، وابن السراج ، والجرجاني ، وأبي علي في الحليات ، وأكثر المتأخرين ؛ لضعفها بعدم التصرف ، وشبهها بما النافية . وحجة مَنْ أَجَازَ قَوْلَهُ تَعَالَى : « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ » ؛ لما علم من أن تقديم معمول يؤذَنُ بجواز تقديم العامل ، وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف ، والظروف يتوسع فيها ، وأيضاً فَإِنَّ « عسى » لا يتقدم خبرها إجماعاً ؛ لعدم تصرفها مع

عدم الاختلاف في فعليتها ؛ فليس أولى بذلك ؛ لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها .

﴿ تنبيه ﴾ خبر في كلامه منون ليس مضافاً إلى ليس ، كما عرفت ، وإلا توالى خمس حركات ، وذلك ممنوع

(وَدُو تَمَام) من أفعال هذا الباب ، أى : التامُّ منها (مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي) أى : يستغنى بمرفوعه عن منصوبه ، كما هو الأصلُ في الأفعال ، وهذا المرفوع فاعل صريح (وَمَا سِوَاهُ) أى : ما سوى المكتفى بمرفوعه (نَاقِصٌ) ؛ لافتقاره إلى المنصوب (وَالنَّقْصُ فِي قِيَةٍ) و (لَيْسَ) و (زَالَ) ماضى يزال التى هى من أفعال الباب (دَائِمًا قُيَ) ، فلا تستعمل هذه الثلاثة تامةً بجمال ، وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصاً وتاماً ، نحو « مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ » أى : حَدَثَ « وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ » أى : حَضَرَ ؛ وتأنى كان بمعنى كَفَلَ ، وبمعنى غَزَلَ ، يقال : كَانَ فُلَانٌ الصَّبِيَّ ، إذا كَفَلَهُ ، وَكَانَ الصُّوفُ ، إذا غَزَلَهُ ؛ ونحو « فَسَبَّحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ » أى : حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصَّبَاحِ « خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ » أى : مَا بَقِيَتْ ، وكقوله :

١٨٨ — وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ كَلْبَةً كَلْبَةً ذِي الْعَارِ الْأَزْمَدِ

وقالوا : بَاتَ بِالْقَوْمِ ، أى : نَزَلَ بِهِمْ لَيْلاً ، ونحو « ظَلَّ الْيَوْمُ » ، أى : دَامَ ظَلُهُ ، « وَأَضْحَيْنَا » : أى دَخَلْنَا فِي الضُّحَى ، ومنه قوله :

١٨٩ — [وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنْتِ حَسَنُ الْقِرَى] إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

أى : بَقِيَ جَلِيدُهَا حَتَّى أَضْحَى ، أى : دَخَلَ فِي الضُّحَى ، وَيُقَالُ « صَارَ فُلَانٌ الشَّيْءَ » بِمَعْنَى ضَمُّهُ إِلَيْهِ ، وَ« صَرَتْ إِلَى زَيْدٍ » تَحَوَّلَتْ إِلَيْهِ . وَقَالُوا « بَرَحَ الْخَفَاءُ » وَ« انْفَلَّتْ الشَّيْءُ » بِمَعْنَى انْفِصَالِ ، وَبِمَعْنَى خُلَصَ

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إِنَّمَا قِيدَتْ زَالَ بِمَاضِي يَزَالُ لِلإِحْتِرَازِ عَنْ مَاضِي يَزِيلُ ؛ فَإِنَّهُ

فعل تام متعد معناه مَازَ ، يقولون : زِلْ ضَانِكَ عن معرك ، أى : مِرْ بِمَعْضَاهَا من بعض ، ومصدره الزَّيْلُ ، ومن ماضى يَزُولُ ؛ فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا » ومصدره الزَّوَالُ

الثانى : إذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قَاتِمًا » جاز أن تكون كان ناقصة ؛ فقاما خبرها ، وأن تكون تامة ؛ فيكون حالا من فاعلها ، وإذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ » وجب أن تكون ناقصة ؛ لامتناع وقوع الحال معرفة

(وَلَا يَلِيَّ الْعَامِلَ) أى : كان وأخواتها (مَعْمُولُ الْخَبَرِ) مطلقا عند جمهور البصريين ، سواء تقدم الخبر على الاسم ، نحو : كَانَ طَعَامُكَ آكِلًا زَيْدٌ ، خلافا لابن السراج والفارسي وابن عصفور ، أم لم يتقدم ، نحو : كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلًا ، وأجازه الكوفيون مطلقا ، تمسكا بقوله :

١٩٠ - قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوْدًا

وخرُج على زيادة كان ، أو إضمار اسم مراد به الشأن ، أو راجع إلى « ما » ، وعليهن فطية مبتدأ ، وقيل : ضرورة ، وهذا التأويل متعين فى قوله :

١٩١ - بَاتَتْ فَوَادِي ذَاتُ الْخَلَالِ سَالِبَةً

فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

وقوله :

١٩٢ - لَيْتَن كَانَ سَلَمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُنْزِيًا

لَقَدْ هَوَّنَ الشَّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

لظهور نصب الخبر . وأصل تركيب النظم : ولا يلى معمولُ الخبر العامل ، فقدم للمعمول - وهو العامل - وآخر الفاعل - وهو معمولُ الخبر - لمراعاة النظم ، وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله : (إِلَّا إِذَا ظَرَفَا أَتَى) أى : معمولُ الخبر (أَوْ حَرْفَ جَزْ) مع مجرووه ؛ فإنه حينئذ يلى العامل اتفاقا ، نحو « كَانَ عِنْدَكَ - أَوْ فِي

الدَّارِ - زَيْدٌ جَالِسًا، أَوْ جَالِسًا زَيْدٌ ؛ للتوسع في الظرف والمجرور
(وَمُضْمَرُ الشَّانِ أَيْمًا أَنْوَ) في العامل (إِنْ وَقَعَ) شئ من كلامهم (مَوْهَمٌ)
جواز (مَا اسْتَبَانَ) لك (أَنَّهُ امْتَنَعَ) ، كما تقدم بيانه في قوله * فنافذ هَذَا جُون ...
اليث * وقوله:

١٩٣ - فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ
وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُنْقِي الْمَسَاكِينُ

في رواية «تلقى» بالتاء اللثام من فوق ، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر،
وقال الجمهور : التقدير ليس هو ، أى الشأن؛ وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث
أمكن تقديره ، ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن في «كان» قوله :

١٩٤ - إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ
وَأَخَرٌ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

(وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوٍ) أى : بين شيئين ، وأكثر ما يكون ذلك بين
«مَا» وفعل التمجيب (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ) و «ما كان أحسن زيدا» ،
وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله :

١٩٥ - فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْمُتْلِيَا الَّتِي وَجِبَتْ
كُلُّهُنَّ هُنَاكَ بِسْمِي كَانَ مَشْكُورٍ

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

١٩٦ - فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمٍ
وَحَبِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

ورُدَّ ذلك عليه ؛ لكونها رافعة للضمير ، وليس ذلك مانعا من زيادتها ، كما
لم يمنع من إلقاء ظن عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل .

وبين العاطف والمطوف عليه ، كقوله :

١٩٧ - فِي بُلَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِحُورُهَا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ

وبين «نِثْم» وفعالها ، كقوله :

١٩٨- وَلَكِنَّتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَرْوُهَا وَلَنْفَعَمَ كَانَ شَيْبَةً لِّلْمُحْتَالِ
ومن زيادتها بين جزءي الجملة قولُ بعض العرب : « وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ
أَنْثَرِشْبِ السَّكَمَةِ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يَوْجَدْ كَانَ مِثْلَهُمْ » .

نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور ، كقوله :

١٩٩- سَرَّاءُ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ السُّومَةِ الْعِرَابِ
(تنبيهات) الأول : أفهم كلامه أنها لا تزداد بلفظ المضارع ، وهو كذلك ؛ إلا ما ندر
من قول أم عقيل :

٢٠٠- أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبَّ شَمَالُ بَلِيلُ
الثاني : أفهم قوله « في حشو » أنها لا تزداد في غيره ، وهو كذلك ، خلافاً للفراء في
إجازته زيادتها آخرأ .

الثالث : أفهم أيضاً تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزداد ، وهو كذلك
إلا ما شذ من قولهم : « مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا » ، روى ذلك الكوفيون .
وأجاز أبو علي زيادة « أصبح ، وأمسى » في قوله :

٢٠١- عَدُوٌّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ
وقوله :

٢٠٢- أَعَادِلْ قَوْلِي مَا هَوَيْتِ فَأَوْبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي
وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب ، إذا لم ينقص المعنى .

(وَيَحْذِفُونَهَا) أي كان ؛ إما وحدها ، أو مع الاسم ، وهو الأكثر (وَيُبْقُونَ
الْخَيْرَ) على حاله (وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ) الشرطيتين (كَثِيرًا ذَا) الحكم (اشْتَهَرَ) من
ذلك « الْمَرْءُ يَجْزِي بِعَمَلِهِ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » .
وقوله :

٢٠٣- قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدَقَا وَإِنْ كَذَبَا [فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا]

وقوله :

٢٠٤ - حَدَّثَتْ عَلَى بُطُونِ ضَنْةَ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وفي الحديث : « التَّمِيسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » ، وقال الشاعر :

٢٠٥ - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ دُوَيْبِيَّ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

(تنبيهان) الأول : قد تحذف « كان » مع خبرها ويبقى الاسم ، من ذلك مع « إن » « التَّوَهُُّ بِجَزَى » بعمله إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌّ فشرٌّ برضهما ، أى : إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان فى عمله شر فجزاؤه شر ، وفى هذه للسألة أربعة أوجه مشهورة : هذان ، والثالث نصبهما ، على تقدير : إن كان عمله خيراً فهو يُجْزَى خيراً ، والرابع : عكس الأول ، أى : رفع الأول ونصب الثانى ، وهذا الرابع أضعفها ، والأول أرجعها ، وما بينهما متوسطان ، ومنه مع لو « أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ نَمْرٌ » ، جَوَزَ فِيهِ سَيُوبِهِ رفع « نمر » على تقدير : ولو يكون عندنا نمر .

الثانى : قلّ حذف « كان » مع غير « إن » و « لو » كقوله :

٢٠٦ - مِنْ لَدُنْ شَوْلَا قَالِي إِنْ لَأَلَّهَا

قدره سيوبه : مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ شَوْلَا .

(وَبَعْدَ أَنْ) المصدرية (تَعْوِضُ « مَا » عَنْهَا) أى : عن « كان » (أَرُتَكِبْتُ) فتحذف « كان » لذلك وجوباً ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض (كَمِثْلِ أُمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ) فأن : مصدرية ، وما : عوض عن كان ، وأنت : اسمها ، وبرّا : خبرها ، والأصل : لِأَنَّ كُنْتَ بَرًّا ، فحذفت لام التعليل ؛ لِأَنَّ حَذْفَهَا مَعَ « أَنْ » مَطْرُودٌ ، ثُمَّ حَذَفَتْ « كَانُ » فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهَا ، ثُمَّ عَوِضَ عَنْهَا « مَا » وَأَدْغَمَتْ فِيهَا النُّونَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٢٠٧ - أَبَا حُرَاشَةَ أُمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

(تنبيه) حذف « كان » مع معموليها بعد « إن » فى قولهم : « أَفْعَلْ هَذَا »

إِمَالًا أَي : إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ ، فَمَا : عَوْضٌ عَنْ « كَانَ » ، وَلَا : نَاقِصَةٌ لِلْخَبَرِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٢٠٨ - أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جِمَالًا
• أَوْ قَلَّةٌ مِنْ غَنَمٍ إِمَالًا •

التضدير : إِنْ كُنْتَ لَا تَجِدِينَ غَيْرَهَا .

(وَمِنْ مُضَارِعِ لِكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُنْجَزِمٌ) بالسكون ، لم يتصل به ضمير نصب ، وقد وليه متحرك (تُحَذَفُ نُونٌ) هي لام الفعل تخفيفًا (وَهُوَ حَذَفٌ) جَائِزٌ (مَا التَّزِمُ) نحو « وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً » في القراءتين ، بخلاف نحو « مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ » ، « وَتَكُونُ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ » ، « وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ » ، إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ ، « لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْغِرَ لَهُمْ » وخالف في هذا الأخير يونس ، فأجاز الحذف حينئذ ، تمسكا بقوله :

٢٠٩ - فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتْ الْمَرْأَةُ جَنِبَهُ ضَيْغَمٌ

وحمل على الضرورة ، قال الناطم : وبقوله أقول : إذ لا ضرورة ، لإمكان أن يقال : فَإِنْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ أَخْفَتِ وَسَامَةً ، وقد قرئ شاذًا « لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا »

(خاتمة) إذا دخل على غير « زَالَ » وأخواتها من أفعال هذا الباب نافية فالنفي هو الخبر ، نحو « مَا كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا » ، فَإِنْ قَصِدَ الْإِيجَابُ قَرْنَ الْخَبَرِ بِإِلَّا ، نحو : « مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا » ، فَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ مِنَ الْكَلِمَاتِ الْمُلَازِمَةِ لِلنَّفْيِ نَحْوُ « يَمِيجُ » لم يجوز أن يقرن بإلَّا ؛ فلا يقال في « مَا كَانَ زَيْدٌ يَمِيجُ بِالْذَّوَاءِ » : « مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا يَمِيجُ » ، ومعنى يَمِيجُ : يَنْتَفِعُ ، وَحُكْمُ « لَيْسَ » حُكْمُ « مَا كَانَ » فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ .

وأما « مَا زَالَ » وأخواتها فنفيها إيجاب ؛ فلا يقرن خبرها بإلَّا ، كما لا يقرن بها

خبر « كان » الخالية من نفي ؛ لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر ، وما أروهم خلاف ذلك فمؤول كقوله :

٢١٠ - حَرَّاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخُتْفِ أَوْ نَزَمِي بِهَا بِلْدًا قَفْرًا

أى : ما تنفصل عن الإتيان إلا فى حال إناختها على الخسف إلى أن نزمى بها بلدة قفراً ، فتفك هنا : تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها « عَلَى الْخُتْفِ » ، ومناخة : منصوب على الحال ، أى : لا تفك على الخسف إلا فى حال إناختها ، واقفه أعلم .

فصل فى ما ولا ولاوات وإن المشبهات بليس

إنما شبهت هذه بليس فى العمل لمشابهتها إياها فى المعنى ، وإنما أفردت عن باب « كان » لأنها حروف وتلك أفعال .

(إِنْ عَمَلٌ لَيْسَ أَعْمَلَتْ مَا) النافية ، نحو « مَا هَذَا بَشَرًا » و « مَا هُنَّ أَهْلَانِهِمْ » وهذه لغة الحجازيين ، وأهلها بنو تميم ، وهو القياس ؛ لعدم اختصاصها بالأسماء ، ولإعمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله : (دُونَ إِنْ » مَعَ بَقَا النَّفْيِ ، وَتَرْتِيبُ زُكْنِ) أى : علم ؛ فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها ، نحو : مَا إِنْ زَيْدٌ قَامَ ، فإ : حرف نفي مهمل ، وَإِنْ : زائدة ، وزيد : مبتدأ ، وقام : خبره ، ومنه قوله :

٢١١ - بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

وأما رواية يعقوب بن السكيت « ذَهَبًا » بالنصب فمخرجة على أن « إِنْ » نافية مؤكدة لما ، لا زائدة ؛ وكذا إذا انتقض النفي ياءً ، نحو : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » فأما قوله :

٢١٢ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَتَّجِنُونَا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

فشاذ، أو مؤول؛ وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها، نحو «مَا قَامَ زَيْدٌ»
ومنه قوله :

٢١٣- وَمَا خَذَلُ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعَدَا وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمْ فَهُمْ هُمُ
وأما قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ
فشاذ، وقيل : غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يذر أن من
شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر، وقيل : مؤول .
(تنبيهان) الأول : قال في التسهيل : « وقد نعمل متوسطاً خبرها ، وموجباً بالآ
وفاً لسبويه في الأول ، وليونس في الثاني » .

الثاني : اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ، ولو كان ظرفاً أو مجروراً ، قال
في شرح الكافية : « من النحويين مَنْ يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو
مجروراً ، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور » .

(وَتَبَقَّ حَرْفُ جَرٍّ) مع مجروره (أَوْ ظَرْفٍ) مدخول « مَا » مع بقاء العمل
(كَأَنِّي أَنْتَ مَعْنِي) و « مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ قَائِمًا » (أَجَازَ الْعُلَمَاءُ) سبق : مصدر نصب
بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله ، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر « ما » على اسمها
إذا كان ظرفاً أو مجروراً كما مثل ، ومنه قوله :

٢١٤- بِأَهْبَةِ حَزَمٍ لَدُوْا إِنْ كُنْتَ آمِنًا فَمَا كُلَّ حِينَ مَنِ تُوَالِي مُوَالِيَا
فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل ، نحو « مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلٌ » ومنه قوله :

٢١٥- وَقَالُوا: تَعْرِفُهَا النَّازِلَ مِنْ مَنَى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنَى أَنَا عَارِفٌ
وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه

(وَرَفَعَ مَقْطُوفٍ بِلسِكْنٍ أَوْ بِبَلٍّ مِنْ بَعْدِ) خبر (مَنُصُوبٍ بِمَا) المجازية
(الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ) رفع : مصدر نصب بالمفعولية لا لزم ، مضاف إلى مفعوله ، والفاعل

محذوف ، والتقدير : الزم رفعك معطوفاً بلسكن أو بيل إلى آخره ، وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدر ، ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر « ما » ؛ لأنه موجب ، وهي لا تعمل في الموجب ، تقول : « مَا زَيْدٌ قَاتِمًا بَلْ قَاعِدٌ » و « مَا عَمْرُو شُجَاعًا لَكِنْ كَرِيمٌ » أى : بل هو قاعد ، ولكن هو كريم ؛ فإن كان العطف بحرف لا يوجب ، كالواو والفاء ، جاز الرفع والنصب ، نحو « مَا زَيْدٌ قَاتِمًا وَلَا قَاعِدًا ، وَلَا قَاعِدٌ » ، والأرجح النصب .

(تنبيه) قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً مجاز ؛ إذ ليس بمعطوف وإنما هو خبر مبتدأ مقدر ، وبل ولكن حرفا ابتداء .

(وَبَعْدَ مَا) النافية (وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ) الزائدة (اِخْتَبَرْتُ) كثيراً ، نحو « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٌ » « أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » (وَبَعْدَ لَا) النافية (وَنَفِي كَانَ) وبقية النواصب (قَدْ يُجَرَّ) قليلا ، من ذلك قوله :

٢١٦ - فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَنْ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وقوله :

٢١٧ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله :

٢١٨ - دَعَانِي أَخِي وَالتَّخِيلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِعُدَدٍ

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه إياه ، كقوله :

٢١٩ - يَقُولُ إِذَا أَقُولِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ :

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمٍ

وندر في غير ذلك ؛ كخبر إن ولكن وليت ، في قوله :

٢٢٠ - فَإِنْ تَنَأَ عَنْهَا حِقْبَةٌ لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أُخْدِثَتْ بِالْمَجْرَبِ

وقوله :

٢٢١ - وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ قُتِلَ بِهِيْنِ وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

وقوله :

* أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ الَّذِيذَ بَدَأْنَاهُ *

على إحدى الروايتين ؛ وإنما دخلت في خبر « أَنْ » في قوله تعالى : « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغْنَى بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ » لأنه في معنى أوليس الله بقادر .

(تنبيهات) الأول : لا فرق في دخول الباء في خبر « ما » بين أن تكون حجازية أو تميمية ، كما اقتضاه إطلاقه ، وصرح به في غير هذا الكتاب ، وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية ، وتبعه على ذلك الزمخشري ، وهو مردود ؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم ، وهو موجود في أشعارهم ؛ فلا التفات إلى من منع ذلك .

الثاني : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول إن ، وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب ، ومنه قوله :

٢٢٢ - لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ يَوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قَوَاهُ

الثالث : اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في « لا » بين العاملة عمل « لَيْسَ » كما تقدم والعاملة عمل « إِنَّ » نحو قولهم : « لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بِمَدَّةِ النَّارِ » أي : لا خير خير .

(في النكيرات أُنْعِمْتَ كَلَيْسَ لَا) النافية ؛ بشرط بقاء النفي والترتيب على ما مر ، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز ، دون تميم ، ومنه قوله :

٢٢٣ - تَمَزَّ فَلَاشَى عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

(تنبيهات) الأول : ذكر ابن الشَّجَرِيّ أنها أعلت في معرفة ، وأنشد للناطقة الجفدي :

٢٢٤ - وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَأَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا ، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُقَرَّاحِيَا

وتردد رأى الناظم في هذا البيت ؛ فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله في شرح الكافية فقال : « يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال ، تقديره : لا أرى باغيا ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة ، منها قولهم : « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أي حكمت لك مسمطاً ، أي : مُثَبَّتًا ، فجعل مُسَمَّطًا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل ، فإن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى « هذا لفظه .

الثاني : اقتضى كلامه مُساواة « لا » لليس في كثرة العمل ، وليس كذلك ، بل عملها عمل « ليس » قليل ، حتى منعه القراء ومن وافقه ، وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب .

الثالث : الغالب على خبر « لا » أن يكون محذوفاً ، حتى قيل إن ذلك لازم كقوله :

٢٢٥ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

أي لا بَرَّاحٌ لي ، والصحيح جواز ذكره ، كما تقدم .

(وَقَدْ تَلَى لَاتَ وَإِنْ ذَا الْقَمَلَا) المذكور ؛ أما « لَات » فأثبت سيبويه والجمهور

عملها ، ونقل منعه عن الأخفش .

وأما « إِنْ » فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه جمهور البصريين ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، والصحيح الإعمال ، فقد سمع ثراً ونظماً ؛ فمن النثر قولهم : « إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ » ، وجعل

منه ابن جني قراءة سعيد بن جبير « إِن الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ »
على أن « إِن » نافية رفعت « الَّذِينَ » ونصبت « عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ » خبراً ونعتاً ؛
والمعنى : ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الانصاف بالعقل ،
فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين ، فكيف حالكم في عبادة
من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك ؟ ومن النظم قوله :

٢٢٦ - إِن هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ الْجَانِينِ
وقوله :

٢٢٧ - إِن الرِّهَ مَيْتًا بِإِقْضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يَنْبَغِي عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا
وقد عرفت أنه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين .

(وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى) أسم (حِين) أى : زمان (عَمَل) بل لا تعمل إلا في
أسماء الأحيان نحو حين ، وساعة ، وأوان ، قال تعالى : « وَلَاتِ حِينٍ مَّنَاصِ »
وقال الشاعر :

٢٢٨ - نَدِمَ الْبُعَاةَ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنَدِمٍ [وَالْبَنَى مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ]
وقال الآخر :

٢٢٩ - طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينُ بَقَاءِ
أى : وليس الأوان أَوَانَ صلح ، فَحَذَفَ المضاف إليه « أوان » منوى
الثبوت ؛ وَبُنِيَ كما فعل بقبلُ وبعدُ ، إِلَّا أَنْ أَوَانًا لشبهه بِنَزَالِ وزنا بنى على الكسر
ونون اضطراراً ، وأما قوله :

٢٣٠ - لَمْ يَنْسَ عَلَيْكَ لِلَّهِ مِنْ خَائِفٍ يَنْبَغِي جَوَارِكَ حِينِ لَاتٍ مُجِيرُ
فارْتِفَاعِ « مُجِيرُ » على الابتداء ، أو الفاعلية ، أى : لات بِمَحْضِ مجير ، أولات
له مجير ، و « لات » مهمله لعدم دخولها على الزمان .

(تنبيه) للنحويين في « لَات » الواقع بعدها « هُنَا » كقوله :
حَسَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هُنَا حَسَّتْ [وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَسَتْ]

مذهبان (أحدهما) : أن «لَات» مُهْمَلَةٌ لا اسم لها ولا خبر ، و «هَئَا» في موضع نصب على الظرفية ؛ لأنه إشارة إلى المكان ، و «حَتَّ» مع «أَنْ» مقدَّرة قبلها في موضع رفع بالابتداء ، والتقدير : حَتَّ نَوَارِ ولَات هُنَالِكَ حَنِينٌ ؛ وهذا توجيه الفارسي ؛ (والثاني) : أن تكون «هَئَا» اسم «لَات» ، و «حَتَّ» خبرها على حذف مضاف ، والتقدير : وليس الوقتُ وقتَ حنين ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لأن فيه إخراج «هَئَا» عن الظرفية ، وهي من الظروف التي لا تنصرف ؛ وفيه أيضاً إعمال «لَات» في معرفة ، وإنما تعمل في نكرة .

واختصت «لَات» بأنها لا يذكر معها معمولاً لها معاً ، بل لا بدَّ من حذف أحدهما (وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ) منها ، وهو الاسم (فَشَا) فتقدير «وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ» ولَات الحِينَ حِينَ مَنَاصٍ ، أى : وليس الوقتُ وقتَ فرار ، لحذف الأسمِ وبقي الخبر (وَالْمَكْسُ قُلٌّ) جَدًّا ، قرأ بعضهم شذوذاً «وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ» برفع حين على أنه اسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولَات حِينَ مَنَاصٍ لم ، أى : كأننا لم .

(خاتمة) أصل «لَات» لا النافية زيدت عليها تاء التانيث ، كما في «رُبَّتْ» ، و «نُمَّتْ» قيل : لِيَقْوَى شبهها بالفعل ، وقيل : للمبالغة في النفي ، كما في نحو علامة ونسابة ، للمبالغة ، وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين ؛ بدليل «رُبَّتْ» و «نُمَّتْ» فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها وقيل : أصلها لَيْسَ ، قلبت الياء ألفاً والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين :

الأول : أن فيه جمعاً بين إعلالين ، وهو مرفوض في كلامهم لم يجيء منه إلا مائة وشأه ، ألا ترى أنهم لم يدغموا في «يطد» و «يتد» فراراً من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللام ؟

والثاني : أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل . والله أعلم

أفعال المقاربة

أعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل : أفعال المقاربة ، وهي ثلاثة : كاد ، وكرّب ، وأوشك ، وُضِعَتْ للدلالة على قرب الخبر ، وأفعال الرجاء ، وهي أيضاً ثلاثة : عسى ، وحرى ، وأخْلَوْقَ ، وضعت للدلالة على رجاء الخبر ، وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر ، وهي : أَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَجَمَلَ ، وَعَلِقَ ؛ فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب

(كَان) في العمل (كَادَ وَعَسَى لَكِنَّ نَذْرٌ * غَيْرُ) جملة فعل (مُضَارِعٍ لَهُذَيْنِ) وأخواتهما من أفعال الباب (خَبَرٌ) فلذلك افتقرا بيايين ، وغيرُ جملةٍ للضارع : للفرد ، كقوله :

٢٣١- قَابَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آتِيَا [وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِيرُ]

وقوله :

٢٣٢- [أَكْثَرْتَ فِي الْقَذْلِ مُلْحَادًا] لَا تُكْثِرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَادِقًا

وأما « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالشَّوْقِ » فانه خبر محذوف ، أى : يَمْسَحُ مَسْحًا . والجملة الاسمية كقوله :

٢٣٣- وَقَدْ جَمَلْتُ قُلُوبَ بَنِي زِيَادٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَمَهَا قَرِيبُ

وجهة الماضي ؛ كقول ابن عباس رضى الله عنهما : « فَجَمَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا »

(وَكَوْنُهُ) أى : كَوْنُ الضَّارِعِ الْوَاقِعِ خَبْرًا (بِدُونِ أَنْ) المصدرية (بَعْدَ عَسَى تَرَزُّ) أى : قليل ، ومنه قوله :

٢٣٤ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُنْسِيتُ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

(وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا) فاقترانه بأن بعدها قليل ، كقوله :

٢٣٥ - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيطَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رِيْقَةً وَبُرُودَ

وقوله :

٢٣٦ - أَتَيْتُمْ قَبُولَ السَّلَامِ مِنَّا فَكِدْتُمْ

لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا الشُّيُوفَ عَنِ السَّلِ

وأنشد سيبويه :

٢٣٧ - فَلَمْ أَرْ مِنْهَا حُبَاسَةً وَاجِدٍ فَتَهَنَّتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ

وقال : أراد بَعْدَ مَا كَدْتُ أَنْ أَفْعَلَهُ ، فحذف « أَنْ » وأبقى عملها ، وفيه إشعار

باطراد اقتران خبر كاد بأن ؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرده ثبوته .

(وَكَعَسَى) في العمل والدلالة على الرجاء (حَرَى ، وَلَكِنْ جُمْلًا * خَبَرَهَا

حَتَّى بَأْنٍ مُتَّصِلًا) نحو « حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ، ولا يجوز حَرَى زَيْدٌ يَقُومُ

(وَأَلْزَمُوا أَخْلَوْلَتِي « أَنْ » وَمِثْلَ حَرَى) فقالوا : « أَخْلَوْلَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ » ،

ولم يقولوا : أَخْلَوْلَتِ تَمَطَّرَ (وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا « أَنْ » نَزَرَا) أى : قل ، والكثير

الاقتران بها ، كقوله :

٢٣٨ - وَلَوْ سَأَلَ النَّاسُ الثَّرَابَ لَا وَشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَمُوا

ومن التجرّد قوله :

٢٣٩ - يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا) بفتح الراء ، ونقل كسرهما أيضًا ، يعنى أن إثبات

« أَنْ » بعدها قليل ؛ ومنه قوله :

٢٤٠ - قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورَا لَمَّا رَأَيْتَ يَهَيَّسَا مَشُورَا

(٩ - الأسموني ١)

وقوله :

٢٤١- سَقَاهَا ذَوُ الْأَخْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّلَامِ وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعًا

والكثيرُ التجردُ ، ولم يذكر سيويوه غيره ، ومنه قوله :

٢٤٢- كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضُوبٌ

(وَتَرَكُ « أَنْ » مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبًا) لما بينهما من المنافاة ؛ لأن أفعال الشرع للحال ، و« أَنْ » للاستقبال (كَأَنَّمَا السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَلِقَ) زَبْدٌ يَمْدُو ، بكسر الفاء وفتحها ، وطبق بالباء أيضاً ، و(كَذَا جَعَلْتُ) أَتَكَلَّمُ (وَأَخَذْتُ) أَقْرَأُ (وَعَلَيْ) زِيد يَسْمَعُ ؛ ومنه قوله :

٢٤٣- أَرَأَيْكَ عَلِمْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا وَظَلَمُ الْجَارِ إِذْ لَالَ الْمُجِيرِ

(تنبيهات) الأول : عَدَّ النَّاظِمُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ مِنْ أَعْمَالِ الْمَشْرُوعِ هَبَ وَقَامَ ، نَحْوُ « هَبْ زَيْدٌ يَفْعَلُ » ، و« قَامَ بَكْرٌ يُنْشِدُ » .

الثاني : إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى خَبَرِ هَذَا الْبَابِ جَازَ حَذْفُهُ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ : « مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ ، وَمَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ » .

الثالث : يَجِبُ فِي الْمَضَارِعِ الْوَاقِعِ خَبَرُ الْأَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ - غَيْرِ عَمَى - أَنْ يَكُونَ رَافِعًا لَظْمِيرِ الْأَسْمِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

٢٤٤- وَأَشَقِيهِ حَتَّى كَادَ يَمَّا أَبْثُهُ تُكَلِّمُنِي أَخْجَارُهُ وَمَلَاعِيْبُهُ

وقوله :

٢٤٥- وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُنْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمِيلِ

فَأَخْجَارُهُ وَثَوْبِي : بَدَلَانِ مِنْ أَتَمَّتْ كَادَ وَجَعَلَ ، وَأَمَّا « عَمَى » فَإِنَّهُ يَحْزُوزُ فِي الْمَضَارِعِ بِمَدِّهَا خَاصَّةً أَنْ يَرْفَعَ النَّبِيَّ ؛ كَقَوْلِهِ :

٢٤٦- وَمَاذَا عَمَى الْحُجَّاجُ يُبْلَغُ جَهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

رَوَى بَنَصَبُ « جَهْدُهُ » وَرَفَعَهُ ، وَلَا يَحْزُوزُ أَنْ يَرْفَعَ ظَاهِرًا غَيْرَ سَبَبِيٍّ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ
فَإِنْ فِي « يَكُونُ » ضمير الاسم ، والجملة بعده خبر كان .

(وَأَسْتَعْمَلُوا مَضَارِعًا لِأَوْشَكَ) كما رأيت ، وهو أكثر استعمالاً من ماضيها
(وَكَاذَ لَا غَيْرُ) أى : دون غيرها من أفعال الباب ؛ فإنه ملازم لصيغة للماضي ،
(وَزَادُوا مُوشِكًا) اسم فاعل من أوشك مُعْمَلًا عمله كقولهم :

٢٤٧- فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَيْسِ وَخُوشًا يَبَابًا
وقوله :

٢٤٨- فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا وَتَعُدُّ دُونَ غَايِرَةِ الْعَوَادِي
وهو نادر .

(تنبيهان) الأول : أثبت جماعة اسم الفاعل من كاذ وكرب ، وأنشدوا على
الأول قوله :

٢٤٩- أَمُوتْ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَاثِدٌ
وعلى الثانى قوله :

٢٥٠- أُبَيِّنُ إِنْ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَأَعْجَلِ

والصواب أن الذى فى البيت الأول كابد - بالباء الموحدة - كما جزم به ابن السكيت
فى شرح ديوان كثيّر ، اسم فاعل من المكابدة غير جارٍ على فعله ؛ إذ القياس مُكَابِدَ .
قال ابن سيده : كابدَه مُكَابِدَةٌ وَكَبَادٌ : قاساه ، والاسم كابد كالسكاهل والغارب ، وأن
كارباً فى البيت الثانى اسم فاعل من كَرَبَ التامة ، نحو قولهم : كَرَبَ الشَّتَاءُ ، أى :
قرب ، كما جزم به الجوهرى وغيره .

الثانى : حكى الأَخْشَطَقُ يَطْفِقُ - كضرب يضرب - وَطْفِقَ يَطْفِقُ - كعلم
يعلم - وسمع أيضاً : إِنْ النِّجِيرَ لَيَهْرُمُ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ نَجَةً .

(بَعْدَ عَسَى) و (أَخْلَوْتُ) و (أَوْشَكَ قَدْ بَرِدَ * غِنَى بِأَنْ يَفْعَلَ) أَيْ :
يستغنى بِأَنْ والمضارع (عَنِ ثَانٍ) من معموليها (فُقِدَ) وتسمى حينئذ تامة ، نحو « وَعَسَى
أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا » و « أَخْلَوْتُ أَنْ يَأْتِيَ » و « أَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ » فَإِنَّ المضارعُ
في تأويل أسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذى هو الخبر .

وهذا إذا لم يكن بعد أَنْ والمضارع اسم ظاهر ، فإن كان نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ
زَيْدٌ » فذهب الشاويين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بيقوم ، و « أَنْ
يَقُومَ » فاعل عسى ، وهى تامة لا خبر لها ، وذهب المبرد والسيوطى والفارسى إلى تجويز
ذلك ، وتجويز وجه آخر ، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بعسى أسما لها ، وأن
المضارع فى موضع نصب خبراً لها متقدماً على الاسم ، وفاعل المضارع ضمير يعود على
الاسم الظاهر ، وجاز عوده عليه متأخراً لتقدمه فى النية ، وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية
والجمع والتأنيث ؛ فتقول على رأيه : عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدُونَ ،
وَعَسَى أَنْ يَقُومَ الْمَهْدَتَاتُ ، وَعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، بِتَأْنِيثِ « تَطْلُعَ » وتذكيره ،
وعلى رأيهم يجوز ذلك ، ويجوز : عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ ، وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا
الزَّيْدُونَ ، وَعَسَى أَنْ يَقُمْنَ الْمَهْدَتَاتُ ، وَعَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ؛ بِتَأْنِيثِ « تَطْلُعَ »
قط ، وهكذا أَوْشَكَ وَأَخْلَوْتُ .

﴿ تنبيه ﴾ يتعين الوجه الأول فى نحو « عَسَى أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ؛ فلا يجوز
أن يكون « زَيْدٌ » أسم « عَسَى » لثلاث يلزم الفصل بين صلة « أَنْ » ومعمولها وهو
« عَمْرًا » بأجنبى ، وهو « زَيْدٌ » ، ونظيره قوله تعالى : « عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ
مَقَامًا مَحْمُودًا » .

(وَجَرَّدَنَ عَسَى) واختبها أَخْلَوْتُ وَأَوْشَكَ من الضمير ، واجعلها مسندة
إلى « أَنْ يَفْعَلَ » كامر (أَوْ أَرْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا) يكون اسمها ، و « أَنْ يَفْعَلَ »
خبرها (إِذَا أَسْمُ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ) ويظهر أثر ذلك فى التثنية والجمع والتأنيث ؛

فتقول على الأول : الزَيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، والزَيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا ، وهندُ عَسَى أَنْ تَقُومَ ، والمهندَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا ، والمهندَاتِ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ ، وهكذا أَخْلَوْتُ وَأَوْشَكَ ، هذه لغة الحجاز ؛ وتقول على الثاني : الزَيْدَانِ عَسِيَا ، والزَيْدُونَ عَسُوا ، وهند عَسَتْ ، والمهندَانِ عَسَتَا ، والمهندَاتِ عَسَيْنَ ، وهكذا أَخْلَوْتُ وَأَوْشَكَ ؛ وهذه لغة تميم .

(تنبيهان) الأول : ما سوى « عسى » ، وَأَخْلَوْتُ ، وَأَوْشَكَ « من أفعال الباب يجب فيه الإضمار ، تقول : الزيدان أَخَذَا يَكْتُبَانِ ، وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ؛ ولا يجوز : أَخَذَ يَكْتُبَانِ ، وَطَفِقَ يَخْصِفَانِ .

الثاني : اختلف فيما يتصل بِعَسَى من الكاف وأخواتها نحو « عَسَاكَ ، وَعَسَاهُ » فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملا على « لعل » ، كما حُمِلَتْ « لعل » على « عَسَى » في اقتران خبرها بأن ؛ كما في الحديث : « فَلَعَلَّ بَفَضْكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ » وذهب المبرد والفارسي إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه من رفع الأسم ونصب الخبر ، لكن الذي كان أسما جعل خبراً ، والذي كان خبراً جعل أسما ، وذهب الأخفش إلى أن « عَسَى » على ما كانت عليه ، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع ، كما ناب عنه في قوله :

٢٥١ - يَا أَبْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكََا وَطَالَمَا عَنَيْنَنَا إِلَيْكََا

وكا ناب ضميرُ الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد ، نحو « رَأَيْتُكَ أَنْتَ » و « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ » وهذا ما اختاره الناظم ؛ قال : ولو كان الضمير لِلشَّارِ إِلَيْهِ في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل :

٢٥٢ - [تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا] * يَا أَبَتَا عَلَاكَ أَوْ عَسَاكََا

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه ،

انتهى ؛ وفيه نظر .

(وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزَى فِي السَّيْنِ مِنْ) «عَمَى» إذا اتصل بها تاء الضمير أو ثبوته كافي (نَحْوِ عَسَيْتُ) وَعَسَيْنَا ، وَعَسَيْنَ (وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ زَكْنَ) انتقا — بالهاتف — مصدر انتقى الشيء ، أى : اختاره ، وزَكْنَ : عُلِمَ ؛ أى : اختيَارُ الْفَتْحِ عُلِمَ ؛ لأنه الأصل ، وعليه أكثر القراء في قوله تعالى : «فَهَلْ عَسَيْتُمْ» ، وقرأ نافع بالكسر .

(خاتمة) قال في شرح الكافية : قد اشتهر القول بأن «كَادَ» إثباتها نفي ، ونفيها إثبات ، حتى جعل هذا المعنى لفرأ :

أَتَحْوِي هَذَا الْقَضِيَّ مَا هِيَ لَفْظَةً جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمُ وَتَمُودُ
إِذَا اسْتَعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ وَإِنْ أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومراد هذا القائل «كَادَ» ؛ ومن زعم هذا فليس بمصيب ، بل حكم «كَادَ» حكم سائر الأفعال ، وأن معناها منفي* إذا صحبها حرف نفي ، وثابت إذا لم يصحبها ، فإذا قال قائل : «كَادَ زَيْدٌ يَبْكِي» فعناه قارب زيد البكاء ، فقاربة البكاء ثابتة ، ونفس البكاء منتف ، وإذا قال : «لَمْ يَكْدُ يَبْكِي» فعناه لم يقارب البكاء ، فقاربة البكاء منتفية ، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ؛ ولهذا كان قول ذي الرمة :

٢٥٣ - إِذَا غَبَرَ النَّأْيُ الْحَبِيبُ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

صحيحاً بليغاً ؛ لأن معناه إذا تغير حُبُّ كل محب لم يقارب حبي التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه ؛ فهذا أبلغ من أن يقول : لم يبرح ؛ لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح ، بخلاف الخبر عنه بنفى مقاربة البراح ، وكذا قوله تعالى : «إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا» هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال : لم يرها ؛ لأن من لم يَرَ قَدْ يَقَارِبُ الرُّؤْيَا ، بخلاف من لم يقارب ، وأما قوله تعالى : «فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْقَهُونَ» فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير

وقت الآخر ؛ والتقدير : فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مُقَارِبِينَ له ، وهذا واضح ، والله أعلم .

إن وأخواتها

(لَإِنْ) و (أَنْ) و (لَيْتَ) و (لَكِنْ) و (لَعَلَّ) و (كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلٍ) : فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها .

(كَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كَفٌّ ، وَلَكِنْ أَبْنَةُ ذُو ضِغْنٍ)

أى : حَقْدٍ ؛ وقس الباقي ؛ هذه اللفظة المشهورة ، وحكى قوم - منهم ابن سيده - أن قوماً من العرب تنصب بها الجزمين معاً ، من ذلك قوله :

٢٥٤ - إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَنَاتِ ، وَلَتَكُنْ

خُطَاكَ خِفَافًا ؛ إِنَّ حُرَّاسَنَا أَشَدَّ

وقوله :

٢٥٥ - [قَدْ طَرَقَتْ لَيْلِي بَلِيلٌ هَاجِعًا] * يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَارِ وَاجِعًا

وقوله :

٢٥٦ - كَأَنَّ أذُنِي إِذَا تَشَوَّاهُ قَادِمَةٌ أَوْ قَلْبًا مُحَرِّقًا

(تنبيهات) الأول : لم يذكر الناظم في تسهيله أن الفتحة ، نظراً إلى كونها فرع للكسورة ، وهو صنيع سيئويه حيث قال : « هذا باب الحروف الخمسة » .

الثاني : أشار بقوله « عَكْسُ مَا لِكَانَ » إلى ما لهذه الأحرف من الشبه بكان ، في لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوساً ؛ ليكونا معهن كفعول قدّم وفاعل آخر ؛ تنبيهاً على الفرعية ؛ ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضلات ، فأعطيا إعرابيهما .

الثالث : معنى « إِنَّ » و « أَنْ » التوكيد ، و « لَكِنْ » الاستدراك والتوكيد ،

وليست مركبة على الأصح ، وقال القراء : أصلها « لكن أن » فطرحتم الهمزة للتخفيف ونون « لكن » للساكنين ، كقوله :

٢٥٧ - وَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ وَلَا أَكْ أَسْقِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

وقال الكوفيون : مركبة من « لا » و « إن » ، والكاف الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفاً ؛ ومعنى « لَيْتَ » التمني في الممكن والمستحيل ، لافي الواجب ؛ فلا يقال : ليت غداً يحى ، وأما قوله تعالى : « فَتَمَنُّوا الْمَوْتَ » مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته ، وهو الأكثر ؛ و « لعل » الترجي في المحبوب ، نحو « لعل الله يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا » والإشفاق في المكروه ، نحو « فَلَمَّا لَكَ تَارِكُ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ » ؛ وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية ، وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام ؛ فالتعليل نحو « لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ » والاستفهام نحو « وَمَا يَذْرِيكَ لَعَلَّهُ بَرَّ كَيْ ؟ » وتابع في الأول الأخفش ، وفي الثاني الكوفيين ، وتختص « لعل » بالممكن ، وليست مركبة على الأصح ؛ وفيها عشر لغات مشهورة ؛ و « كَانَ » التشبيه ، وهي مركبة - على الصحيح ، وقيل : بإجماع - من كاف التشبيه و « أن » فأصل « كَانَ زَيْدًا أَسَدًا » إن زيدا كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماماً به ففتحت همزة « أن » لدخول الجار .

(وَرَأَى ذَا التَّزْيِيبِ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوباً (إِلَّا فِي) الموضع الَّذِي يَكُونُ الْخَبْرُ فِيهِ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا (كَلَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَدْيِ) للتوسع في الظروف والمجرورات . قال في العمدة : ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم ، كما يقدر الخبر وهو غير ظرف .

(تنبيهان) الأول : حكم معمول خبرها حكم خبرها ؛ فلا يجوز تقديمه ؛ إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو « إِنْ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ » و « إِنْ فِيكَ عَمْرٌ رَاغِبٌ » ؛ ومنه قوله :

٢٥٨ - فَلَا تَلَحْنِي فِيهَا فَإِنَّ حُبَّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَاءُهُ

وقد صرّح به في غير هذا الكتاب ، ومنعه بعضهم .

الثاني : محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً في غير نحو « إِنَّ عِنْدَ زَيْدٍ أَخَاهُ » ، و « لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا » ؛ لما سلف .

(وَهَمَزَ إِنَّ افْتَحَ) وجوبا (لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا) مع معموليها الزوما ؛ بأن وقعت في محل فاعل ، نحو « أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا » أو مفعول غير محكي بالقول ، نحو « وَلَا تَخَافُونَ أَتَّكُمُ أَشْرَكْتُمْ » أو نائب عن الفاعل ، نحو « قُلْ أُوْحِيَ إِلَىَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ » أو مبتدأ ، نحو « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً » أو خبر عن أسم معنى ، غير قول ، ولا صادق عليه خبرها ، نحو « اِغْتِقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ » ؛ بخلاف « قَوْلِي إِنَّكَ فَاضِلٌ » و « وَاعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ » ، أو مجرور بالحرف ، نحو « ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ » أو الإضافة ، نحو « مِثْلُ مَا أَتَّكُمُ تَنْطِفُونَ » أو معطوف على شيء من ذلك ، نحو « أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنَّى فَضَّلْتُكُمْ » أو مبدل منه ، نحو « وَإِذْ بَعَدُكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ » .

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « لِسَدِّ مَصْدَرٍ » ولم يقل لسد مفرد ؛ لأنه قد يسد المفرد مسداً ويجب الكسر ، نحو : « ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ » .

(وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسِرِ) على الأصل (فَأَكْسِرُ فِي الْأَبْنِدَا) إما حقيقة نحو « إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ » أو حكماً كالواقعة بعد « أَلَا » الاستفتاحية ، نحو « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ » والواقعة بعد « حَيْثُ » نحو « أَجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ » والواقعة خبراً عن أسم الذات ، نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ » والواقعة بعد « إِذْ » نحو « جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا غَائِبٌ » (وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ) نحو « مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لَتَنُوءُ » ؛ بخلاف حشو الصلة نحو « جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » و « لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ تَجَمًّا » ؛ إذ التقدير :

ما ثبت أن في السماء نجماً (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكَمِّلَةً) يعنى وقعت جواباً له ، سواء مع اللام أو دونها ، نحو « وَالْمَقْصَرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ أَفْنَى خُسْرٍ » « حَمَّ وَالْكِتَابِ لِلْبَيْنِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ » (أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ) نحو « قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ » فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح ، ومن ثم روى بالوجهين قوله :

٢٥٩ — أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُتَمِّعٌ * [وَقَدْ اسْتَبَحْتَ دَمَ أُخْرَى مُسْتَسْلِمٍ]

(أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ) إمام الواو (كَرُزْنُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ) « كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ » وقوله :

٢٦٠ — مَا أُعْطِيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَخَاجِزِي كَرَمِي

أو بدونه ، نحو : « إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » (وَكَسَرُوا) أيضاً (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ) قلبي (عَلَقًا) عنها (بِالْلامِ كاعلمَ إِنَّهُ لَذُو نَفْسٍ) و « اللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ » وأنشد سيبويه :

٢٦١ — أَلَمْ تَرَ إِنِّي وَأَبْنَى أَسْوَدَ لَيْلَةٍ لَفَسَّرِي إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

(وَبَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ) فعل (قَسَمَ) ظاهر (لَا لَامَ بَعْدَهُ يَوْجَهَيْنِ نَمِي) أى نسب ؛ نظراً للموجب كل منهما ، لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل ؛ فمن الأول قوله :

٢٦٢ — وَكَنتَ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْفَقَا وَاللَّهَارِمِ

يروى بالكسر على معنى فإذا هو عبدُ الْفَقَا ، وبالفتح على معنى فإذا الْعُبُودِيَّةُ ؛ أى حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسدُ ، قال الناطم : « وَالْكَسْرُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخُوجُ إِلَى تَقْدِيرٍ » ؛ لكن ذهب قوم إلى أن إذا هي الخبر ، والتقدير فإذا العبودية أى فى الحضرة العبودية ، وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضاً ؛ فيستوى الوجهان ، ومن الثانى قوله :

٢٦٣ — أَوْ تَخْلِينِي بِرَبِّكَ الْغَلِيَّ إِنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الْغَصِيِّ

يروى بالكسر على جعلها جواباً للقسم ، وبالفتح على جعلها مفعولاً بواسطة نزع

الخلاص ، أى : على أنى ، والتقييد بكون القسم فعل ظاهر للاحتراز عما مرّ قريباً في
للكسورة ، وبقوله « لا لَامَ بَعْدَهُ » عما بعده اللام من ذلك ، حيث يتمين فيه
الكسر ، نحو « وَتَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ » و « أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَنْفُسُوهَا بِاللَّهِ
جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ » .

وقد اتضح لك أن مَنْ فتح « أن » لم يجعلها جواب القسم ؛ لأن الفتح متوقف على
كون المحل مغنياً فيه المصدر عن « أن » وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ؛ فإنه
لا يكون إلا جملة .

و يجوز الوجهان أيضاً (مَعَ تِلْوَافٍ الْجَزَاءِ) نحو « فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » جواب
« مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ » قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ،
أى : فهو غفور رحيم ، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف ، أى :
فجزاؤه الغفران ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أى : فالغفران جزاؤه ، والكسر أحسن
في القياس ، قال الناظم : « وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِءِ الْفَتْحُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَسْبُوقاً
بِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ » .

(وَذَا) الحكم أيضاً (يَطْرُدُ) فى (كل موضع وقعت « إن ») فيه خبر قول ،
وكان خبرها قولاً ، والقائل واحد ، كما فى (نحو خَيْرُ الْقَوْلِ أَنِ أَحَدُ) الله ، فالفتح
على معنى خَيْرُ الْقَوْلِ حَدُّ اللَّهِ ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك
قلت : خَيْرُ الْقَوْلِ هَذَا اللفظ ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متمين ، نحو « عَمَلِي
أَنِ أَحَدُ اللَّهِ » ، أو القول الثانى ، أو لم يتحد القائل ؛ فالكسر نحو « قَوْلِي إِلَى مُؤْمِنٍ »
و « قَوْلِي إِنْ زَيْدًا يَحْمَدُ اللَّهَ » .

(تنبيه) سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان :

الأول : أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو « إِنْ لَكَ أَنْ
لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى » قرأ نافع وأبو بكر بالكسر ،

إما على الاستئناف ، أو العطف على جملة « إن » الأولى ، والباقون بالفتح عطفا على « أن لا تجوع » .

الثاني : أن تقع بعد « حتى » ؛ فتكسر بعد الابتدائية ، نحو « مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى لَمْ يَرْجُوهُ » وتفتح بعد الجارة والعاطفة ، نحو « عَرَفْتَ أُمُورَكَ حَتَّى أَنْتَ فَاضِلٌ » .

الثالث : أن تقع بعد « أما » نحو « أَمَّا إِنَّكَ فَاضِلٌ » فتكسر إن كانت « أما » استفتاحية بمنزلة ألا ، وتفتح إن كانت بمعنى « حَقًّا » كما تقول « حَقًّا أَنْتَ ذَاهِبٌ » ومنه قوله :

٢٦٤ - أَحَقًّا أَنْ جِئْتَنَا اسْتَقْلُوا * [فَنَيْتُنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقُ]

أى : أفى حق هذا الأمر .

الرابع : أن تقع بعد « لَا جَرَمَ » نحو « لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ » فالفتح عند سبويه على أن « جَرَمَ » فعل ، و « أَنَّ » وصلتها فاعل ، أى : وجب أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لَا جَرَمَ » بمنزلة لا رَجُلَ ، ومعناه لأبَدَ ، و « مِنْ » بعدها مقدرة ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة الميم فيقول : لَا جَرَمَ لَا تَيْبُكَ .

(وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبْرُ) جوازا (لَمْ ابْتَدَأْ نَحْوُ إِنْى لَوَزَرَ) أى : ملجأ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام ؛ لأن لها الصدر ، لكن لما كانت للتأكيد و « إن » للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فزحلوا اللام إلى الخبر .

(تنبيه) اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير « إن » للكسورة ، وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ؛ فمن ذلك قراءة بعض السلف « إِلَّا أَتَهُمْ لِيَأْ كُلُونَ الْعَطَمَ » بفتح المهمزة ، وأجازه اللبرد ، وما حكاه الكوفيون من قوله :

٢٦٥ -

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

ومنه قوله :

٢٦٦ - أُمُّ الْخَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرِّقْبَةِ

وقوله :

٢٦٧ - [تَرَوْا عَجَالِي قَالُوا : كَيْفَ صَاحِبُكُمْ؟] فَقَالَ مَنْ سُئِلُوا : أُمْسَى لَعَجُودًا

وقوله :

٢٦٨ - وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتَهَا لَكَالِهَاتِمِ الْمُقْعَى بِكُلِّ مَرَادٍ

وقوله :

٢٦٩ - أُمْسَى أَبَانُ ذِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَعْلَاجِ سُودَانٍ

(وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيًا) ذى : إشارة ، واللام : نصب بالمفعولية ، و « ما » من قوله « ما قد نفيا » في موضع رفع بالفاعلية : أى لا تدخل هذه اللام على منفى ، إلا ما ندر من قوله :

٢٧٠ - وَأَعْلَمُ إِنْ تَسْلِيًا وَتَرَكََا لِلْأَمْتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاهِ

(وَلَا) يليها أيضا (مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيًا) ماضٍ ، متصرف ، غير مقرون بقد ؛ فلا يقال : إن زيدا لرَضِي ، وأجازه الكسائي وهشام ، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه ، متصرفا كان نحو « إن زيدا لَيَرْضَى » أو غير متصرف نحو « إن زيدا لَيَذُرُ الشَّرَّ » وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضى إذا كان غير متصرف نحو « إن زيدا لَنِعْمَ الرَّجُلُ ، أَوْ لَعَسَى أَنْ يَقُومَ » وهو مذهب الأخفش والقراء ؛ لأن الفعل الجامد كالاسم ، والمنقول عن سيبويه أنه لا يميز ذلك ، فإن اقترن الماضى المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه ، كما أشار إليه بقوله :

(وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ، كَإِنْ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)

لأن « قد » تقرب الماضى من الحال فأشبهه حينئذ المضارع ؛ وليس جواز ذلك مخصوصا

بتقدير اللام للقسم ، خلافا لصاحب الترشيع ، وقد تقدم أن الكسائي وهشاما يجيزان « إن زَيْدًا لَرَضِيَّ » وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قد ، واللام عندهما لام الأبتداء ، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط ، ولو دخل على « إن » والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام ، نحو « عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَرَضِيَّ » .

(وَتَضَحَّبُ) هذه اللام ، أعنى لام الابتداء أيضا (الوَاسِطَةُ) بين اسم « إن » وخبرها (مَقْمُولٌ اَلْخَبَرُ) بشرط كون الخبر صالحا لها ، نحو « إن زَيْدًا لَعَمْرًا ضَارِبٌ » فإن لم يكن الخبر صالحا لها لم يجز دخولها على معموله التوسط ، نحو « إن زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ » ؛ لأن دخولها على المصool فرع دخولها على الخبر ، وبشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالا ، فإن كان حالا لم يجز دخولها عليه ؛ فلا يجوز « إن زَيْدًا لَرَأَيْكَ مُنْطَلِقٌ » واقتضى كلامه أنها لا تصحب المصool المتأخر ، فلا يجوز « إن زَيْدًا ضَارِبٌ لَعَمْرًا » (وَ) تصحب أيضا (الفَصْلُ) وهو الضمير للمسمى عمادا نحو « إن هَذَا لَهُوَ الْفَصَصُ الْحَقُّ » إذا لم يعرب « هُوَ » مبتدا .

(وَ) تصحب (اَنَّمَا) لِأَنَّ (حَلَّ قَبْلَهُ اَلْخَبَرُ) نحو « إن عندك لبراء » « وَإن لَكَ لَأَجْرًا » وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله ، نحو « إن فِي الدَّارِ لَزَيْدًا قَائِمٌ » .

(تَنْبِيهُ) إذا دخلت اللام على الفَصْلِ أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ؛ فلا يجوز « إن زَيْدًا لَهُوَ لَقَائِمٌ » ولا « إن لَنِي الدَّارِ لَزَيْدًا » ولا « إن فِي الدَّارِ لَزَيْدًا بَلَّالٌ » .

(وَوَضِلَّ مَا) الزائدة (بِذِي اَلْحُرُوفِ مُبْطِلٌ * اَعْمَالُهَا) ؛ لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء ، وتهيئها للدخول على الفعل ؛ فوجب إهمالها لذلك ، نحو « اِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَأَنَّمَا خَالِدٌ أَسَدٌ ، وَلَسَكُنَّا عَمْرُوجِبَانِ ، وَلَعَلَّمَا بَكْرٌ عَالِمٌ » (وَقَدْ يُبَيِّنُ اَلْعَمَلُ) ويجعل « مَا » مُلَفَّاةً ، وذلك مسموع في « لَيْتَ » ؛ لبقاء اختصاصها ، كقوله :

٢٧١ - قَالَتْ أَلَا لَيْتِنَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَاتِنَا أَوْ نَصِفُهُ فَقَدْ

يروى بنصب « الحَمَام » على الإعمال ، ورفع على الإهمال ، وأما البواق فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازها فيها قياساً ، ووافقهم الناظم ؛ ولذلك أطلق في قوله « وَقَدْ يُبْقَى الْقَمَلُ » ؛ ومذهب سيبويه النع ؛ لما سبق من أن « مَا » أزال اختصاصها بالأسماء وهيئاتها للدخول على الفعل ، نحو « قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ » « كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ » وقوله :

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتَكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنَّا يُفْقَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وقوله :

٢٧٢ - أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

بخلاف « ليت » فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء ؛ ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في « ليتنا » ؛ وهو يشكك على قوله في شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع .

(وَجَائِزٌ) بالإجماع (رَفَعْتُ مَعْطُوفًا عَلَى « مَنْصُوبٍ ») المكسورة (بَمَدٍّ أَنْ تَسْتَكْمِلَا) خبرها نحو « إِنَّ زَيْدًا آكَلَ طَعَامَكَ وَخَمَرُوا » ومنه نحو :

٢٧٣ - فَمَنْ يَكُ لَمْ يَنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبَ

وليس معطوفاً حينئذ على محل الاسم — مثل « مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا اسْرَأَةٌ » بالرفع — لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ ، بل إما مبتدأ خبره محذوف ، والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء ، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصلاً ، كما في المثال والبيت ، فإن لم يكن فاصلاً — نحو « إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ وَعَمْرُو » — تعين الوجه الأول ، وقد أشعر قوله « وَجَائِزٌ » أن النصب هو الأصل والأرجح .

أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال « إِنَّ » خبرها تعين النصب ،

وأجاز الكسائى الرفع مطلقا ؛ تمسكا بظاهر قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ » وقراءة بعضهم : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ » برفع ملائكته ، وقوله :

٢٧٤ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالتَّيْنَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعْرِبُ

وخرج ذلك على التقديم والتأخير ، أو حذف الخبر من الأول كقوله :

٢٧٥ - خَلِيلِي ، هَلْ طِبُّ؟ فَإِنِّي وَأَنْتَا - وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى - دَنِفَانِ

ويتعين الأول فى قوله * فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعْرِبُ * لأجل اللام فى الخبر ، والثانى فى « وَمَلَائِكَتُهُ » لأجل الواو فى « يُصَلُّونَ » إلا أن قدرت للتعظيم ، مثلها فى « رَبِّ ارْجُمُونِ » ووافق القراء الكسائى فيما خفى فيه إعراب المعطوف عليه ، نحو « إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ ، وَإِنْ هَذَا وَعَمْرُو عَالِمَانِ » ؛ تمسكا ببعض ما سبق ، قال سيبويه : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ؛ وإنك وزيد ذاهبان .

(وَأُلْحَقْتُ بِإِنْ) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لَكِنْ) باتفاق ، كقوله :

٢٧٦ - وَمَا قَصَّرْتُ فِي التَّسَامِي خُثُولَةً وَلَكِنْ عَمَى الطَّيْبُ الْأَضْلُ وَالْخَالُ

(وَأَنَّ) المفتوحة على الصحيح ؛ إذا كان موضعها موضع الجملة : بأن تقدمها علم أو معناه نحو « وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » (مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) حيث لا يجوز فى المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب : تقدم المعطوف ، أو تأخر ؛ لزوال معنى الابتداء معها ، وأجاز القراء الرفع معها أيضا ، متقدما ومتأخرا بشرطه السابق ، وهو خفاء الإعراب .

(وَحُفِّتْ إِنْ) المكسورة (فَقَلَّ الْقَمَلُ) وكثر الإهمال ؛ لزوال اختصاصها حينئذ ، نحو « وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » وجاز إعمالها استصحابا للأصل ،

نحو « وَإِنْ كَلَّا لَمَّا كَيُوفِّيهِمْ » (وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ) لتفرق بينها وبين « إِنْ » النافية ، ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال ؛ لعدم اللبس .

﴿ تنبيه ﴾ مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء ، وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا » فعلى الأول يجب كسر إن ، وعلى الثاني يجب فتحها .
(وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا) أى : عن اللام (إِنْ بَدَأَ) أى : ظهر (مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُقْتَمِدًا) على قرينة : إما لفظية ، كقوله :

٢٧٧ — إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ * [وَإِنْ هُوَ لَمْ يَغْدِمْ خِلَافَ مُعَانِدٍ] أو معنوية ، كقوله :

٢٧٨ — أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيرِ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

(وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا) للابتداء ، وهو كان وكاد وظن وأخواتها (فَلَا * تُنْفِيهِ) أى : لا تنجده (غَالِبًا إِنْ ذِي) الخففة من الثقيلة (مُوصَلًا) ؛ وإن كان ناسخا وجدته مُوصَلًا بها كثيرا ، نحو « وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ » « وَإِنْ تَنْظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ » وأكثر منه كونه ماضيا ، نحو « وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً » « إِنْ كِدْتَ لَتُزْدِينَ » « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومن النادر قوله :

٢٧٩ — شَلَّتْ بِمِيتِكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا * [حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ]

ولا يقاس عليه نحو : إِنْ قَامَ لَنَا ، وَإِنْ قَعَدَ لَزِيدٌ ، خلافا للأخفش والكوفيين ، وأنذر منه كونه لا ناسخا ولا ماضيا ، كقولهم : إِنْ بَرَيْتَكَ لَنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينِكَ لَهِيَةٍ .

(وَإِنْ تُخَفِّفْ أَنْ) للفتوحة (فَأَسْمَهَا) الذي هو ضمير الشأن (اسْتَكَنَّ) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا، ونوى وجوده، لا أنها تحمَلتُه؛ لأنها حرف، وأيضا فهو ضمير نصب، وخيار النصب لا تَسْتَكَنَّ، وأما بُرُوزُ اسمها وهو غير ضمير الشأن في قوله:

٢٨٠ - قُلُوا أَنْكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَجْزَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

وقوله:

٢٨١ - بِأَنَّكَ رَاسِعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فضرورة.

(وَلْتَجِبْ أَجْمَلُ جُمْلَةٍ مِنْ بَعْدِ أَنْ) نحو «علت أن زيد قائم» فإن: مخففة من النقلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، و«زيد قائم» جملة في موضع رفع خبرها. ﴿تنبيه﴾ أن الفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأن لفظها كلفظ عَصَّ مقصودا به الماضي أو الأمر، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر، كجِدَّ؛ فلذلك أوزرت أن الفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف، وذلك بأن جعل اسمها محذوفا؛ لتكون بذلك عاملة كالا عاملة، وما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص، فضممت بالتخفيف، وبطل عملها؛ بخلاف الفتوحة.

(وَإِنْ يَكُنْ) صدرُ الجملة الواقعة خبر «أن» للفتوحة المخففة (قَلَّا وَلَمْ يَكُنْ) ذلك الفعل (دُعَا) وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَمَنِّعًا، فَأَلْأَحْسَنُ (حِينَئِذٍ) (الْفَصْلُ) بين «أن» وبينه (يَقْدُ) نحو «وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا» وقوله:

٢٨٢ - شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَأَنَّ

وَأَنَّكَ تَمُحُّ — وَمَا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ

(أَوْ تَقِي) بلا، أولن، أولم، نحو «وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً» «أَيَحْسَبُ

أَنْ لَّنْ يَتَّقِدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ « أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ » (أَوْ) حرف (تَنْفِيسٍ) نحو « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ » وقوله :

٢٨٣ - وَأَعْلَمُ فَعِلِمُ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا (أَوْ لَوْ) نحو « وَأَنْ لَوْ أَسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ » (وَقَلِيلٌ) في كتب النحاة (ذِكْرُ لَوْ) وإن كان كثيرا في لسان العرب ، وأشار بقوله « فالأحسن الفصل » إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل ، كقوله :

٢٨٤ - عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ وقوله :

٢٨٥ - إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْسَقَهُ إِنْ أُمِنْتَ مِنَ الرَّزَّاحِ وَتَجَمَّوْتَ مِنْ عَرَضِ الْمُنُو نِ مِنَ الْعَشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ أَنْ تَهْطِطِينَ بِلَادَ قَوْ رِمَ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية ، أو فعلية فعلها جامدٌ ، أو دعاء ؛ فلا تحتاج إلى فاصل ، كما هو مفهوم الشرط من كلامه ، نحو « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » « وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا » . (وُخِفَّتْ كَأَنَّ أَيْضًا) حملا على أن المفتوحة (فَدَوَى * مَنْصُوبُهَا) وهو ضمير الشأن كثيرا (وَتَأَيَّنَا أَيْضًا رَوَى) وهو غير ضمير الشأن قليلا كمنسوب أن ؛ فمن الأول قوله :

٢٨٦ - وَصَدِرَ مُشْرِقِ النَّخْرِ كَانَ نَدْيَاهُ حَنَّانٍ وقوله :

٢٨٧ - وَيَوْمًا تُوَفِّيْنَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَانَ ظَلِيمَةً تَعْمَلُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ على رواية من رفع فيها ، وعلى رواية النصب هما من الثاني ، وقد عرفت أنه

لا يلزم في خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة ، كما في «أَنْ» ، بل يجوز أن يكون جملة كما في البيت الأول ، وأن يكون مفردا كما في الثاني .

﴿ تنبيه ﴾ إذا كان خبر «كأن» المخففة جملة اسمية لم يحتاج إلى فاصل ، كما في البيت الأول ، وإن كانت فعلية فصلت بقدر أولم ، نحو «كأن لم تُغنِ بالأمس» وكقوله :

٢٨٨- لَا يَهْوُلُنْكَ أَصْطِلَاءُ لَطَى الْحَرْبِ فَخَذُّوْهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

﴿ خاتمة ﴾ لا يجوز تخفيف «لمل» على اختلاف لغاتها ، وأما «لكن» فتخفف فهمل وجوبا ، نحو «ولسكن الله قتلهم» وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذ قياسا ، وحكى عن يونس أنه حكاه عن العرب ، والله أعلم .

لا التي لنقي الجنس

اعلم أنه إذا قصدَ بلا نقي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التخصيص يستلزم وجود «من» لفظاً أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء المنكرات ؛ فوجب للأعند ذلك القصد عمل فيها يليها ، وذلك العمل : إما رفع ، وإما نصب ، وإما جر ؛ فلم يكن جرّاً ثلثاً يُعتقد أنه بمن للنوعية ؛ فإنها في حكم الموجودة ؛ لظهورها في بعض الأحيان كقوله :

٢٨٩- فَقَامَ يَدُودُ النَّاسِ عَنْهَا سَيْفُهُ وَقَالَ: أَلَا لَأَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

ولم يكن رفعاً ؛ ثلثاً يُعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب ؛ ولأن في ذلك إلحاقاً للملابس لمشابهتها إياها في التوكيد ؛ فإن «لا» لتوكيد النفي ، و«إن» لتوكيد الإثبات ، ولفظ «لا» مساو للفظ «إن» إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن ، فلما ناسبتها حملت عليها في العمل ، وقد أشار إلى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال :

(عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِلْأَنفَى نَكْرَةً * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ) نحو « لا غلامَ رجلٍ قائمٌ »
(أو مُكْرَرَةً) نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » وهو مع المفردة على سبيل الوجوب،
ومع المكررة على سبيل الجواز، كما ستره .

﴿ تنبيه ﴾ شروط إعمال « لا » العمل المذكور على ما أفهمه كلامه نصريحا
وتلويحا سبعة : أن تكون نافية ، وأن يكون منفيها الجنس ، وأن يكون نفيه نصا ،
وأن لا يدخل عليها جارٌ ، وأن يكون أسما نكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون
خبرها أيضا نكرة .

فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وشذَّ إعمالُ الزائدة في قوله :

٢٩٠ - لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانِ لَا ذُنُوبَ لَهَا إِذَنْ لِلَّامِ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

وإن كانت لنفي الوحدة أو لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل « ليس »
كما مر ، وإن دخل عليها جار خفض النكرة ، نحو « جِئْتُ بِلَا زَادٍ ، وَغَضِبْتُ مِنْ
لَا شَيْءٍ » وشذَّ « جِئْتُ بِلَا شَيْءٍ » بالفتح ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت
ووجب تكرارها ، نحو « لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عُمَرُو ، وَلَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا أَمْرَأَةٌ »
وأما نحو « قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا » و

٢٩١ - لَا مَيْتَمَ الْإِيْلَةَ لِلْعَطِي * [وَلَا فَتَى مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرٍ]

وقوله :

٢٩٢ - [أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ] * نَكِيدُنْ وَلَا أُمِّيَّةَ فِي الْبِلَادِ

فقول . وعدمُ التكرار في قوله :

٢٩٣ - أَشَاءُ مَا شِئْتُ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَنْتِ شَائِيَّةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي

ضرورة ٥١ .

واعلم أن اسم « لا » على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشبه بالمضاف - وهو ما بعده
شيء من تمام معناه ، ويسمى مَطْوُولا وَمُطْوُولا ، أى : ممدوداً - ومفرد ، وهو ما سواها

(فَانْصِبْ بِهَا مَضَافًا) نحو « لا صاحبَ برمةٍ موتٌ » (أو مُضَارَعَةً) أي: مُشَابِهَةً ،
نحو « لا طالعاً جليلاً ظاهرًا » (وَبَعْدَ ذَلِكَ) المنصوب (الْخَبَرُ أَذْكَرُ) حال كونك (رَافِعَةً)
حتمًا ؛ وأما الرافع له فقال الشعوبين : لاختلاف في أن « لا » هي الرافعة له عند عدم
تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم المفرد فذهب الأخفش أنها أيضًا هي الرافعة له ، وقال في
التسهيل : إنه الأصح ، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ، ولم
تعمل إلا في الاسم .

(تنبيه) أفهم قوله « وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ أَذْكَرُ » أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها
وهو ظاهر .

(وَرَكِبَ) الاسم (الْمُفْرَدَ) - وهو ما ليس مضافًا ، ولا مشبهًا به - مع « لا »
تركيب خمسة عشرَ (فَاتِّمَامًا) له من غير تنوين ، وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح ،
وإنما بنى - والحالة هذه - لتضمنه حرف الجر ؛ لأن قولنا « لا رجل في الدار » مبنى
على جواب سؤال سائل : محقق ، أو مقدر ، سأل فقال : هل من رجل في الدار ؟ وكان
من الواجب أن يقال : لا من رجل في الدار ؛ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال ؛ إلا أنه
لما جرى ذكر « من » في السؤال استغنى عنه في الجواب ، فحذف ، ف قيل : لا رجل في
لدار ؛ فتضمن « من » ، فبنى لذلك ، وبنى على الحركة إيدانًا بعروض البناء ، وعلى
الفتح نطفته ، هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد
(كَلَّا حَوْلَ وَلَا) قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وجمع التكسير مثل « لا غلمان لك » أما المثنى والجمع
جمع سلامة لمذكر فينبيان على ما ينصبان به ، وهو الياء ، كقوله :

٢٩٤ - تَعَزَّ فَلَا الْغَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَعَا وَلَكِنْ لَوْ رَادِ الْمَنُونِ تَتَابَعُ

وقوله :

٢٩٥ - يُخَشِّرُ النَّاسَ لَا يَنْبِغُ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُؤْنُ

وذهب المبرد إلى أنهما معربان .

وأما جمع السلامة لمؤنث فينفي على ما ينصب به - وهو الكسر - ويجوز أيضاً فتحه ، وأوجه ابن عصفور ، وقال الناظم : الفتح أولى ، وقد روى بالوجهين قوله :

٢٩٦ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي جَدُّ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذٌ وَلَا لَذَاتٌ لِلشَّيْبِ

وقوله :

٢٩٧ - لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بِاسِلَةٍ تَقَى النُّونَ لَدَى اسْتِغَاءِ آجَالِ
(والثاني) وهو المعطوف مع تكرر « لا » - كقوة من « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ »
(اجتملاً مرفوعاً) كقوله :

٢٩٨ - [هَذَا وَجَدْتُ كُمُ الصَّغَارُ بِمَيْنِهِ] * لَا أُمٌّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ
(أو منصوباً) كقوله :

٢٩٩ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ * [اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ]
(أو مرفوعاً) كالأول ، نحو « لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ » في قراءة
أبي عمرو وابن كثير .

فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطف على محل « لا » مع اسمها ؛ فإن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفي ، أو بالابتداء وليس للأعمال فيه ، أو أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس .

وأما النصب فبالعطف على محل اسم « لا » ، وتكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، كما مر .

(وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْ لَا) إما بالابتداء أو على إعمال « لا » عمل ليس فالثاني وهو المعطوف (لَا تَنْصِبًا) ؛ لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظاً أو محلاً ، وهو حينئذ مفقود ، بل يتعين إما رفعه ، كقوله :

٣٠٠ - فَأَهَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُمْلِنَةً : لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَلُّ

وإما بناؤه على الفتح ، كقوله

٣٠١ - فَلَا لَفَوْ وَلَا تَأْنِيمَ فِيهَا وَمَا فَأْهَوْا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

فحاصل ما يجوز في نحو « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » خمسة أوجه : فتحهما ، وفتح الأول مع نصب الثاني ، وفتح الأول مع رفع الثاني ، ورفعها ، ورفع الأول مع فتح الثاني .

(تنبيهان) الأول : أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً جاز في المعطوف أيضاً الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو « لَا غِلَامَ رَجُلٍ وَلَا أَمْرَأَةً ، وَلَا أَمْرَأَةً ، وَلَا أَمْرَأَةً » .

الثاني : محل جواز الأوجه الثلاثة في المعطوف إذا كان صالحاً لعمل « لا » ؛ فإن لم يكن صالحاً تعين رفعه ، نحو « لَا أَمْرَأَةً فِيهَا وَلَا زَيْدٌ » ، و « لَا غِلَامَ رَجُلٍ فِيهَا وَلَا عَمْرُو » .

(وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَنْ يَلِي) منعوته أجزأ فيه الأوجه الثلاثة (فافتتح) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول « لا » مثل « خَمْسَةَ عَشَرَ » نحو « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا » (أَوْ انْصَبَنَ) مراعاة لخل اسم « لا » ، نحو « لَا رَجُلٌ ظَرِيفًا فِيهَا » (أَوْ ازْفَعَ تَعْدِيلِ) مراعاة لخل « لا » مع المنعوت ، نحو « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا » .

(وَعَبَّرَ مَا يَلِي) منعوته (وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ) - وهو المضاف ، والمشبه به - (لَا تَنْبِي) لتعذر موجب البناء بالطول (وَانْصَبَنَ) نحو « لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفًا » و « لَا رَجُلٌ صَاحِبُ بَرٍّ فِيهَا » و « لَا رَجُلٌ طَالِمًا جَبَلًا ظَاهِرٌ » (أَوْ الرُّفْعَ أَقْصَدِ) نحو « لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفٌ » ، و « لَا رَجُلٌ صَاحِبُ بَرٍّ فِيهَا » ، و « لَا رَجُلٌ طَالِمٌ جَبَلًا ظَاهِرٌ » ؛ وكذا يمتنع البناء ، ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو « لَا غِلَامَ سَفَرٍ مَاهِرًا - أَوْ مَاهِرٌ - فِيهَا » وقد يتناوله قوله « وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ » .

(وَالْعُطْفُ إِن لَّمْ تَتَكَرَّرْ « لَا ») معه (أَحْكَمًا * لَهُ بِمَا لَلَمْتُ ذِي الْفَضْلِ
أَتَمَّتِي) من جواز النصب والرفع دون البناء ، كقوله :

٣٠٢ — فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ [إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ أُرْتَدَى وَتَارَرَا]

بنصب ابن ، ويجوز رفعه ، ويمتنع بناؤه على الفتح ، وأما ما حكاه الأخفش من نحو
« لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ » بالفتح ؛ فشاذ ، وما ذكره في معطوف يصلح لعمل « لَا » ؛
فإن لم يصلح تعين رفعه ، نحو « لَا رَجُلٌ وَهِنْدٌ فِيهَا »

(تنبيه) حكم البديل الصالح لعمل « لَا » حُكْمُ النعتِ المفعولِ ، نحو « لَا أَحَدٌ
رَجُلًا وَأَمْرَأَةً فِيهَا » ، و « لَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ؛ فإن لم يصلح له تعين الرفع ،
نحو « لَا أَحَدٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو فِيهَا » .

(وَأَعْطِ لَا) هذه (مع همزة استفهام ما تستحق) من الأحكام (دون الاستفهام)
على ما سبق بيانه .

وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار ، كقوله :

٣٠٣ — أَلَا طِعَانٌ أَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِنْ تَجَشَّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ

وقوله :

٣٠٤ — أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشِيبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ

وبقل ذلك إذا كان مجرد استفهام عن النفي ، حتى توهم الشلوين أنه غير واقع ،
كقوله :

٣٠٥ — أَلَا أَضْطِجَارٌ لِسُلَى أَمْ لَهَا جِلْدٌ إِذَا أُلَاقِيَ الَّذِي لَأَقَاهُ أُنْثَالِي

أما إذا قصد بالاستفهام التمني - وهو كثير - كقوله :

٣٠٦ — أَلَا عُمَرُ وَلِيٌّ مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبُ مَا أُنْثَاتُ يَدُ الْعَقَلَاتِ

ف عند الخليل وسيبويه أن « أَلَا » هذه بمنزلة « أَتَمَّتِي » فلا خبر لها ، وبمنزلة
« لَيْتَ » فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازني

والبرد ، ولا حجة لهما في البيت ؛ إذ لا يتمين كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً أو صفة ، و « رَجُوعُهُ » فاعلاً ، بل يجوز كون « مُسْتَطَاعٌ » خبراً مقدماً ، و « رَجُوعُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، والجملة صفة ثانية ، ولا خبر هناك .

(تنبيه) تأتي « أَلَا » لجرد التنبيه ، وهي الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين ، نحو « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ » « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ » ؛ وَلِلْمَرَضِ وَالتَّحْضِيضِ ؛ فتختص بالفعلية ، نحو « أَلَا نَحْبِثُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ » « أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » وقوله :

٣٠٧ - أَلَا رَجُلًا جَرَّاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

وليست الأولى مركبة على الأظهر ، وفي الأخيرتين خلاف ، وكلامه في الكافية يُشعر بالتركيب .

(وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ) جوازاً عند الحجازيين ، ولزوماً عند التميميين والطائيين (إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سَقُوطِهِ ظَهَرَ) بقرينة ، نحو « وَلَوْ تَرَى إِذْ فِرْعَوْنُ فَلَا فُتُورَ » « قَالُوا لَا خَيْرَ » ؛ فَإِنْ خَفِيَ الْمُرَادُ وَجِبَ ذِكْرُهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ ، ولا فرق بين الظرف وغيره ، قال حاتم ^(١) :

٣٠٨ - وَرَدَّ جَانِبُهُمْ حَرَفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَضْبُوحٌ

(تنبيه) نَدَّرَ في هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر ؛ من ذلك قولهم : لَا عَلَيْكَ ، يُرِيدُونَ : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ .

(خاتمة) إذا اتصل بلا خبر ، أو نعت ، أو حال ؛ وجب تكرارها ، نحو « لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ » « تَوْقُدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ » وجاء زَيْدٌ لَا خَائِفًا وَلَا أَسِيفًا ؛ وأما قوله :

٣٠٩ - وَأَنْتَ أَمْرٌ مِمَّا خُلِقْتَ لِنُفْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ

(١) الصواب أنه لرجل من بني النبيت بن قاصد ، في قصة ذكرناها في شرحنا المطول

وقوله :

٣١٠- بَكَتْ جَزَعًا وَأُسْرَجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَابُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

وقوله :

٣١١- قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِمُضَيِّبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخُلْدَانِ وَالْمَكْرِ

فضرورة ، والله أعلم .

ظن وأخواتها

هذه الأفعال تدخل - بعد استيفاء فاعلها - على المبتدأ والخبر؛ فتتصبها مفعولين، وهي على نوعين : أفعال قلوب، سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب، وأفعال تصيير، وقد أشار إلى الأول بقوله : (انصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءِي أَيْ أَيْدِي) بمعنى المبتدأ والخبر (أَيْدِي) بفعل القلب (رَأَى) بمعنى علم ، وهو الكثير ، كقوله :

٣١٢- رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرُهُمْ جُنُودًا

وبمعنى ظن وهو قليل ، وقد اجتمع في قوله تعالى : « لَأَنْتُمْ بِرَأُونَهُ بَعِيدًا وَرَأَاهُ قَرِيبًا » أى : يظنونه ونعلمه ، فإن كانت بصرية ، أو من الرأى ، أو بمعنى أصاب رأته ؛ تعدت إلى واحد ، وأما الحلية فستأتى ، و (خَالَ) بمعنى ظن ، كقوله :

٣١٣- إِخَالَكَ إِنْ لَمْ تَنْفُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى

يَسُومُكَ مَا لَا يَسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

وبمعنى علم ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٤- دَعَانِي الْغَوَايِ عَمَّهْنَ ، وَخِلْتَنِي لِي أَسْمَ فَلَا أَدْعِي بِهِ وَهَوَ أَوَّلُ

فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلم فهي لازمة ؛ و (عَلِمْتُ) بمعنى تيقنت ،

كقوله :

٣١٥- عَلِمْتُكَ الْبَازِلَ الْمَعْرُوفَ ، فَأَنْبَمَنْتُ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ

وقوله :

٣١٦ - عَلِمْتُكَ مَنَّاكَ ؛ فَلَسْتُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ وَلَوْ ظَنَّمَا غَرَّكَ عَارِيَا

وبمعنى ظننت ، وهو قليل ، نحو « فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ » فإن كانت من قولهم « عَلِمَ الرجل » إذا انشقت شفته العليا فهو أعلم ؛ فهي لازمة ؛ وأما التى بمعنى عرف فستأتى . و (وَجَدَا) بمعنى علم ، نحو « وَإِنْ وَجَدْنَا كَثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومصدرها الوجود ؛ فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد ، ومصدرها الوجدان ، وإن كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهي لازمة ؛ و (ظَنَّ) بمعنى الرجحان ، كقوله :

٣١٧ - ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّ لَقَى الْحَرْبِ صَالِيَا
فَفَرَدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدَا

وبمعنى اليقين ، وهو قليل ، نحو « يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ » وأما التى بمعنى اتهم فستأتى ؛ و (حَسِبْتُ) بمعنى ظننت ، كقوله تعالى : « يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّقْوَى » وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ » وبمعنى تيقنت ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٨ - سَبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبَاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

وفى مضارعها لفتان : فتح السين ، وهو القياس ، وكسرها ، وهو الأكثر فى الاستعمال ، ومصدرها الحسبان - بكسر الحاء - وَالْمَحْسَبَةُ وَالْمَحْسَبَةُ ، فإن كانت بمعنى صار أحسب - أى : ذا شقرة أو حمرة وبياض كالبرص - فهي لازمة (وَزَعَمْتُ مَعَ عَدٍّ) بمعنى الرجحان ؛ فالأول كقوله :

٣١٩ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبِيَا

ومصدرها الزعم . قال السيرافى : هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا ، وقال الجرجاني : هو قول مع علم ، وقال ابن الأنبارى : إنه يستعمل فى القول من غير صحة . ويقوى هذا قولهم : زَعَمَ مَطِيَّةُ الْكَذِبِ ، أى : هذه اللفظة مركب الكذب .

فإن كانت بمعنى تَكْفَّلَ أو رَأَسَ تعدت لواحد : تارة بنفسها ، وتارة بالحرف ، وإن كانت بمعنى سَمِنَ أو هَزَلَ فهي لازمة .

(تنبيه) الأكثر تمدى زَعَمَ إلى « أَنْ » وصلتها ، نحو « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا » وقوله :

٣٢٠ - وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ لَا يَتَغَيَّرُ ؟

والثاني كقوله :

٣٢١ - فَلَا تَمْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ

فإن كانت بمعنى حَسَبَ تعدت لواحد . و (حَجَا) بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٢ - قَدْ كُنْتُ أُحْجُوا أَبَا عَمْرٍ وَأَخَافُكَ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلْمَاتُ

فإن كانت بمعنى غلب في الحاجة ، أو قَصَدَ ، أو رَدَّ ؛ تعدت إلى واحد ، وإن

كانت بمعنى أقام أو تَحَلَّى فهي لازمة . و (دَرَى) بمعنى علم ، كقوله :

٣٢٣ - دَرَيْتُ الْوَفَى الْمَهْدِيَا عُرُوفًا غَتِيظُ فَإِنْ اغْتَبَا طَا بِالْوَفَاءِ حَيْدُ

والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء ، تقول : دَرَيْتُ بكذا ؛ فإن دخلت عليه

همزة النقل تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء ، نحو « قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ

عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَا كُمْ بِهِ » وتكون بمعنى حَتَلَ - أي خَدَعَ - فتتمدى لواحد ،

نحو دَرَيْتُ الصيد ، أي : حَتَلْتُهُ (وَجَعَلَ اللَّذْكَ كَأَعْتَقَدَ) في المعنى ، نحو « وَجَعَلُوا

لِلْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا » ؛ فإن كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت

إلى واحد ، نحو « وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ » وتقول : جعلت للعامل كذا ، والتي بمعنى

أنشأ قد مضى الكلام عليها في بابها . وأما التي بمعنى صَيَّرَ فستأتي (وَهَبَ) بلفظ الأمر

بمعنى ظن ، كقوله :

٣٢٤ - فَقُلْتُ : أَجِرْنِي يَا خَالِدُ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

أي : اعتقدني ، و (تَعَلَّمَ) بمعنى اعلم ، كقوله :

٣٢٥ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

والكثير المشهور استعمالها في « أن » وصلتها ، كقوله :

٣٢٦ - قُلْتُ : تَعَلَّمَ أَنْ لِلصَّيْدِ غَرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ

وقوله :

٣٢٧ - تَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُذْرِكِي وَأَنْ وَعِيداً مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ

وفي حديث الدَّجَّالِ « تَعَلَّمُوا أَنْ رَبِّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ » أي : اعلّموا .

فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدّت لواحد .

فقد بان لك أن أفعال القلوب للذكورة على أربعة أنواع :

الأول : ما يفيد في الخبر يقينا ، وهو ثلاثة : وَجَدَ ، وَتَعَلَّمَ ، وَدَرَى .

الثاني : ما يفيد فيه رجحانا ، وهو خمسة : جَعَلَ ، وَحَجَا ، وَعَدَّ ، وَزَعَمَ ، وَهَبَ

الثالث : ما يرد للأمرين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان : رَأَى ، وَعَلِمَ .

الرابع : ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظَنَ ، وَخَالَ ، وَحَسِبَ .

وتنبيه :

﴿ تنبيه ﴾ إنما قال « أَعْنِي رَأَى - إِلَى آخِرِهِ » إيدانا بأن أفعال القلوب ليست كلها

تنصب مفعولين ؛ إذ منها مالا ينصب إلا مفعولا واحداً ، نحو عَرَفَ وَفَهِمَ ، ومنها لازم

نحو جَبَنَ وَحَزَنَ .

وهذا شروع في النوع الثاني من أفعال الباب وهي أفعال التَّضْيِيرِ (وَالَّتِي كَصَيَّرَا)

من الأفعال في الدلالة على التحويل ، نحو جَعَلَ ، وَاتَّخَذَ ، وَتَخَذَ ، وَوَهَبَ ، وَتَرَكَ ،

وَرَدَّ (أَيْضاً بِهَا انْصَبَ) بعد أن تستوفي فاعلها (مُبْتَدَأً وَخَبَرًا) نحو :

٣٢٨ - [وَلَمَّيْتُ بِهِمْ طَائِرَ أَبَا بَيْلٍ] * فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَمَصْفٍ مَا كُونُ

ونحو « فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْشُوراً » ، ونحو « وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا » وكقوله :

٣٢٩ - تَخَذْتُ غُرَارَ إِبْرَاهِيمَ دَلِيلًا [وَفَرَّوْا فِي الْحِجَازِ لِيُفْجِرُونِي]

وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم : وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، ونحو « وَتَرَ كُنَّا بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ » ، وقوله :

٣٣٠ - وَرَبَيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَ كُنْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَأُسْتَقْنِي عَنِ السَّخِّ شَارِبُهُ
ونحو « لَوْ يَرَدُّوَنَسْكَم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا » وقوله :

٣٣١ - فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُدًى

(وَخُصَّ بِالْتَّمْلِيقِ) ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً (وَالْإِلْفَاءُ) وهو إبطاله لفظاً ومحلاً ، (مَا) ذكر (مِّن قَبْلِ هَبَ) من أفعال القلوب ، وهو أَحَدَ عَشَرَ فعلاً ، وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيها دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول ؛ لأن مُتَنَاوَلَهَا في الحقيقة ليس هو الأشخاص ، وإنما متناولها الأحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين فهي ضميعة العمل ؛ بخلاف أفعال التصيير ، وإنما لم يدخل التمليق والإلقاء هَبَ وتَمَلَّمَ - وإن كانا قليبين - لضعف شبههما بأفعال القلوب ، من حيث لزوم صيغة الأمر ، كما أشار إليه بقوله : (وَالْأَمْرَ هَبَ قَدْ أَلْزَمَا ، كَذَا تَمَلَّمَ) الزما : ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هَبَ نائب عن الفاعل ، والآف للاطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ ، وهو هَبَ .

(وَلَقَبَرِ الْمَاضِ) وهو : المضارع ، والأمر ، وأسم الفاعل ، وأسم المفعول ، والمصدر (مِّن سِوَاهُمَا) أى : سوى هَبَ وتَمَلَّمَ ، من أفعال الباب (أَجْعَلُ كُلَّ مَالِهِ) أى : للماضى (زُكِّنَ) أى : علم ، من الأحكام ، من نصب مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو « أَطْلُ زَيْدًا قَائِمًا ، وبهذا طُلَّ زَيْدًا قَائِمًا ، وأنا طُلَّانُ زَيْدًا قَائِمًا ، ومررتُ برجل مَظْلُونٍ أَبُوهُ قَائِمًا ، وأعجبني ظَنُّكَ زَيْدًا قَائِمًا » ومن جواز الإساءة فى القليبي وتعليقه على ما استراه .

(وَجَوَزَ الْإِلْفَاءُ لَافِي) حال (الْإِبْتِدَاءُ) بالفعل ، بل فى حال توسطه أو تأخره ، وَصَدَّقَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ صُورٍ :

الأولى : أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلغاء والإعمال حينئذ سواء ، كقوله :

٣٣٢ - شَجَاكَ أَظُنُّ رَنْعُ الظَّاعِنِينَ [فَلَمْ تَغْبَأْ بِمَذَلِ الْعَاذِلِينَ]

يروى برفع « رَنْع » على أنه فاعل شجاك : أى أَحَزَنَكَ ، وأظن : لغو ، ونصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاك : المفعول الثانى مقدم .

الثانية : أن يتأخر عنهما ، والإلغاء حينئذ أرجح ، كقوله :

٣٣٣ - آتِ الْمَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلَا يَرْهَبُكُمْ مِنَ لَظَى الْخُرُوبِ أَضْطِرَامٌ

الثالثة : أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به ، بل يتقدم عليه شئ ، نحو : متى ظننت زيدا قائما ، والإعمال حينئذ أرجح ، وقيل : واجب .

ولا يجوز إلغاء المتقدم ، خلافاً للكوفيين والأخفش (وأَنُو ضَمِيرُ الشَّانِ) ؛ ليكون هو المفعول الأول ، والجزآن جملة فى موضع المفعول الثانى ، (أُو) (أَنُو) (لَاَمَ أَبْتَدَا) لتسكون المسألة من باب التعليق (فى مَوْهَمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ) كقوله :

٣٣٤ - أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتِهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

وقوله :

٣٣٥ - كَذَلِكَ أَدَّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِي رَأَيْتُ مَلَائِكَةَ الشَّيْءِ الْأَدَبِ

ففى الأول التقدير : إخاله ، ورأيت : أى الشان ، وعلى الثانى للملاك ، وَلَدَيْنَا ، فالفعل عامل على التقديرين .

نعم يجوز أن يكون ما فى البيتين من باب الإلغاء ؛ لتقدم « ما » فى الأول و « إني » فى الثانى على الفعل ، لكن الأرجح خلافه ، كما عرفت ؛ فالحل على ما سبق أولى .

(وَالنَّزِيمُ التَّعْلِيلُ) عن العمل فى اللفظ ، إذا وقع الفعل قبل شئ له الصدر ، كما إذا وقع (قَبْلَ نَفْيِ مَا) النافية ، نحو « لَقَدْ عَلِمْتُ مَا هُوَ لَا يَنْطِقُونَ » (وَإِنْ ، وَلَا) النافيتين فى جواب قَسَمٍ ملفوظ أو مقدر ، نحو « عَلِمْتُ وَاللَّهِ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَلِمْتُ وَاللَّهِ لَا زَيْدٌ فِى الدَّارِ وَلَا عَمْرُو ، وَعَلِمْتُ لَا زَيْدٌ فِى الدَّارِ »

ولا عمرو . و (لَمْ أَبْدَأْهُ أَوْ) لَمْ جَوَابِ (قَسَمَ كَذَا) نحو « وَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ » وكقوله :

٣٣٦ - وَقَدْ عَلِمْتُ لثَاتَيْنِ مَنِّيَّ إِنَّ الثَّنَائَا لَا تَطْلِشُ سِهَامَهَا

(وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا) الْحَكَمِ (لَهُ أَنْحَسَمَ) سواء كان بالحرف ، نحو « وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تَوْعَدُونَ » أَمْ بِالْأَسْمِ ، سواء كان الاسم مبتدأ نحو « لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزَنَيْنِ أَخْصَى » و « لِنَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا » أَمْ خَبراً نحو « عَلِمْتُ مَتَى السَّفَرُ » أَمْ مضافاً إليه المبتدأ نحو « عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ » أَمْ فَضْلَةً ، نحو « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » فَأَيُّ : نصب على المصدر بما بعده : أَي يَنْقَلِبُونَ مُنْقَلَبًا أَيُّ أَتْقَالِبٍ ، وليس منصوباً بما قبله ؛ لأن الاستفهام له المصدر ؛ فلا يعمل فيه ما قبله

(تنبيهات) الأول : إذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف - نحو علمت زَيْدًا مَنْ هُوَ - جاز نصبه ، وهو الأجود ؛ لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضاً رفعه ؛ لأنه المستفهم عنه في المعنى ، وهذا شبيه بقولهم : إِنْ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ ، فَأَحَدًا هَذَا لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَ نَفِيٍّ ، وَهَذَا قَدْ وَقَعَ قَبْلَ النَّفْيِ ؛ لِأَنَّهُ وَالضَّمِيرُ فِي « لَا يَقُولُ » شَيْءٌ وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى .

الثاني : من المعلقَاتِ أيضاً لَعَلَّ ، نحو « وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ » ذكر ذلك أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّذَكُّرَةِ ، وَ« لَوْ » الشَّرْطِيَّةُ ؛ كَقَوْلِهِ :

٣٣٧ - وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفَرُ

وَإِنَّ الَّتِي فِي خَبَرِهَا الْإِلَامُ ، نَحْوُ « عَلِمْتُ إِنْ زَيْدًا لِقَائِي » ذَكَرَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُغَارِبَةِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَعْلُقَ إِنَّمَا هُوَ الْإِلَامُ لَا إِنْ ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْخَلْبَازِ حَكِيَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّهُ يَحْجُوزُ « عَلِمْتُ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ » بِالْكَسْرِ مَعَ عَدَمِ الْإِلَامِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ ، فَهَلْ هَذَا الْمَعْلُقُ إِنْ .

الثالث : قد عرفت أن الإلغاء سبيله عند وجود سببه الجواز ، والتعليق سبيله الوجوب ، وأن للثنى لأعمله ألبته ، والملق عامل في المحل ، حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله :

٣٣٨ - وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبَكْيُ
وَلَا مُوجِمَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ
يروى بنصب «موجِمات» بالكسرة عطفا على محل قوله «ما البكي» .

ووجه تسميته تعليقا أن العامل ملقى في اللفظ عامل في المحل ؛ فهو عامل لا عامل ، فسمى ملقاً ، أخذاً من المرأة الملقاة التي لا [هي] زوجة ولا مطلقة ؛ ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة في [وضع] هذا اللقب لهذا المعنى .

الرابع : قد ألحق بأفعال القلوب في التعليق أفعال غيرها نحو « فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا » « فَسْتَبْصِرْ وَيُبْصِرُونَ بِأَيْسَرُ الْفِتُونُ » « أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِنَّةٍ » « يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ » « وَيَسْتَنْبِشُونَكَ أَحَقُّ هُوَ » ؛ ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم : أَمَا تَرَى أَيُّ بَرَقٍ هَهُنَا
(لِعِلْمِ عِرْقَانِ وَظَنِّ نَهْمَةٍ تَعْدِيَةٍ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٍ)

نحو « وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا » أى : لا تعرفون ، وتقول « سُرِقَ مَالِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا » أى اتهمته ، واسم المفعول منه مَظْنُونٌ وَظَنَيْنِ ، قال الله تعالى : « وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِّينٍ » : أى بمتهم .

وقد نبهت على استعمال بقية أفعال القلوب في غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كما رأيت ؛ وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل ؛ إذ غيرها لا ينصب للمفعولين إلا إذا كان بمعناها ، وأيضاً فغيرها عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالباً ، بخلافها .

(وَلَرَأَى) التي مصدرها (الرؤيا) وهي الحلية (أنتم) أى : انسب (مَا لَطِياً *
طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ أَنْتَمَي) أى : انتسب ، « ما » : موصول صلته « انتمى »
في موضع نصب مفعول لأنتم ، و « طَالِبَ » حال من عِلْمَ ، و « لرأى » متعلق بأنتم ،
و « لعلما » متعلق بأنتمى ، وكذلك « من قبل » . والتقدير : انسب لرأى التي مصدرها
الرؤيا الذي انتسب لعلم متعدية إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث
الإدراك بالحس الباطن ، قال الشاعر :

٣٣٩ — أَبُو حَنْسٍ يُورِّقُنِي وَطَلَقَ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةٌ أَنَالَا

أَرَاهُمْ رُقَقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأُنْخَزَلَ أَنْخَزَلَا

إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يَذْرِكْ بِلَالَا

فهم من « أراهم » مفعول أول ، و « رققتى » مفعول ثان .

وإنما قيد بقوله : « طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ » ؛ لئلا يعتقد أنه أحال على
عِلْمِ العرفانية .

فإن قلت : ليس في قوله « الرؤيا » نص على المراد ؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدراً
لرأى مطلقاً حلية كانت أو يقظية .

قلت : الغالب والشهور كونها مصدراً للحلية .

(وَلَا يُجْزِ هُنَا) في هذا الباب (بِلَا دَلِيلٍ * سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ)
وبسمى اقتصاراً ؛ أما الثانى فبالإجماع ، وفي الأول — وهو حذفهما معاً اقتصاراً —
خلاف ؛ فمن سيويه والأخفش النع مطلقاً ، كما هو ظاهر إطلاق النظم ، وعن
الأكثرين الجواز مطلقاً ، تمسكاً بنحو « أُعِنْدُهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى » أى : يعلم
« وَظَلَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوَاءِ » وقولهم : مَنْ يَسْمَعُ بِحُلٍّ ؛ وعن الأعم الجواز في أفعال الظن
دون أفعال العلم .

أما حذفهما لدليل - ويسمى اختصاراً - فجازز إجماعاً ، نحو « أَيْنَ شَرِّكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ » ، وقوله :

٣٤٠ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةٍ سَنَفَرُّ نَرَىٰ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَنَحْسَبُ
في حذف أحدهما اختصاراً خلاف ؛ فمنه ابن ملسكون ، وأجازه الجمهور .

من ذلك - والحذوف الأول - قوله تعالى : « وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ » في قراءة (يحسبن) بالياء آخر الحروف ، أى :
ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً .

ومنه - والحذوف الثاني - قوله :

٣٤١ - وَلَقَدْ نَزَّلَ فَلَا تَغْنَىٰ فَيَرَهُ مَنَىٰ بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْمُسْكِرِ
أى : فلا تغنى غيره واقماً منى .

(وَكَتَفُنْ) عملاً ومعنى (أجتعل) جوازاً (تَقُولُ) مضارع « قال » للبدوء
بجاء الخطاب ؛ فانصب به مفعولين (إِنْ وَلِيَّ مُسْتَقْتَمًا بِهِ) من حرف أو اسم
(وَلَمْ يَنْفَصِلِ) عنه (بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ) وهو الجار والمجرور (أَوْ عَمَلٍ)
أى : مفعول (وَإِنْ بِيَعُضِ ذِي) للذكورات (فَصَلَّتْ يُحْتَمَلُ) ؛ فمن ذلك حيث
لا فصل قوله :

٣٤٢ - عَلَامَ تَقُولُ الرَّمِيحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَمْ إِذَا التَّخِيلُ كَرَّتِ
وقوله :

٣٤٣ - مَتَى تَقُولُ الْقَائِصَ الرِّوَايَا يُدْنِينَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
ومنه مع الفصل بالظرف قوله :

٣٤٤ - أَبْتَدَ بَعْدَ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مُحْتَوَمًا
ومنه مع الفصل بالمفعول قوله :

٣٤٥ - أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلَيْنَا

فإن فُيِدَ شرط من هذه الأربعة تمين رُفِعَ الجزئين على الحكاية ، نحو « قال زيد عمرو مُنْطَلِق ، ويقول زيد عمرو مُنْطَلِق ، وأنت تقول زيد مُنْطَلِق ، وأنت تقول زيد مُنْطَلِق » .

(تنبيه) زاد السَّهْلَى شرطاً آخر ، وهو ألاَّ يتعدى باللام ، نحو « أَتَقُولُ لزيد عمرو مُنْطَلِق » وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً ، وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال . هذا كله في غير لغة سُلَيْم .

(وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَطَنْ مُطْلَقاً) أى : ولو مع فقد الشروط المذكورة (عِنْدَ سُلَيْمٍ)
نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقاً) وقوله :

٣٤٦ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَقَرْتُ أَهْلَ إِسْرَائِيلَ

(تنبيه) على هذه اللفظة تفتح أن بعد « قُلْتُ » وشبهه ، ومنه قوله :

٣٤٧ — إِذَا قُلْتُ أَنِّي آتٍ بِأَهْلِ بَلَدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْمَجْرُ

(خاتمة) قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ، وإلا فهو وفروعه مما يتعدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد ، وهو على نوعين : مفرد في معنى الجملة ، نحو قُلْتُ شِعْراً ، وخطبة ، وحديثاً ؛ ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، نحو « يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ » أى : يُطْلَقُ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ ، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم ، خلافاً لمن منع هذا النوع . ومن أجاز به ابن خروف والزحشرى . وإنما جملة فتعكى به ، فتكون في موضع مفعوله ، والله أعلم .

أَعْلَمَ وَأَرَى

(إِلَى ثَلَاثَةِ) من الفاعيل (رَأَى وَعَلِمَا) الْمُتَعَدِّيَيْنِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ (عَدَّوْا إِذَا) دخلت عليهما همزة النقل ، و (صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا) ؛ لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي فيتعدي بها إلى مفعول كان فاعلاً قبل ؛ فيصير متعدياً إن كان لازماً ،

نحو « جَلَسَ زَيْدٌ ، وَأَجَلَسْتُ زَيْدًا » ويزاد مفعولا إن كان متعديا ، نحو « لَيْسَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَالْبَيْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، وَرَأَيْتُ الْحَقَّ غَالِبًا ، وَأَرَانِي اللَّهَ الْحَقَّ غَالِبًا ، وَعَلِمْتُ الصَّدَقَ نَافِعًا ، وَأَعْلَمَنِي اللَّهُ الصَّدَقَ نَافِعًا »

(وَمَا حَقَّقَ) لِمَفْعُولِي عَلِمْتُ (وَرَأَيْتُ مِنَ الْأَحْكَامِ مُطْلَقًا * لِلثَّانِي وَالثَّالِثِ) من مفاعيل أعلم وأرى (أَيْضًا حَقَّقًا) ؛ فيجوز حذفهما معا اختصارا لإجماعا ، وفي حذف أحدهما اختصارا ماسبق ، ويتمتع حذف أحدهما اختصارا لإجماعا ، وفي حذفهما معا اختصارا الخلف السابق ، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو « عَمَرُوا أَهْلًا زَيْدًا قَائِمًا » ومنه « الْبِرَّةُ أَغْلَنَّا اللَّهَ مَعَ الْأَكْبَرِ » ، وقوله :

٣٤٨ - وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمِنَعَ عَاصِمٍ وَأَرَأْفُ مُسْتَكْنَى وَأَتَمَحُ وَاهِبٍ
وكذلك يُتَلَقَّى الفعل عنهما ، نحو « أَهْلْتُ زَيْدًا لَعَمْرُو قَائِمًا ، وَأَرَيْتُ خَالِدًا لَبَكْرًا مُنْطَلِقًا » ؛ وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ، ولا إلغاؤه ، ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا .

(وَأِنْ تَعَدَّى) أَيْ : رَأَى وَعَلِمَ (لِوَاحِدٍ بِلا هَمْزٍ) بَأَنَّ كَانَتْ رَأَى بَصَرِيَّةً وَعَلِمَ حِرْقَانِيَّةً (فَلَا تُنْتَبِهُ) أَيْ : بِالْهَمْزِ (تَوْصِلًا) ؛ لِمَا عَرَفْتُ ، فَقَوْلُ : أَرَيْتُ زَيْدًا الْمَلالَ ، وَأَهْلْتُهُ الْخَيْرَ .

(وَالثَّانِي مِنْهُمَا) أَيْ : مِنْ هَذَيْنِ الْمَفْعُولَيْنِ (كَثَانِي أَتَى) مَفْعُولِي (كَسَا) وَيَأْتِيهِ مِنْ كُلِّ فَصْلٍ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا لِلْبَدَأِ وَالْخَبَرِ ، نَحْوُ : كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، وَأَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا (فَهُوَ) أَيْ الثَّانِي مِنْ هَذَيْنِ الْمَفْعُولَيْنِ (بِهِ) أَيْ : بِالثَّانِي مِنْ مَفْعُولِي بَابِ كَسَا (فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَيْنِ) أَيْ : ذُو اقْتِدَاءٍ ؛ فَيَمْتَنِعُ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ ، وَيَمْتَنِعُ الْإِلْغَاءُ .

نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ؛ فَإِنَّ «أَعْلَمَ وَأَرَى» هَذَيْنِ يُتَلَقَّانِ عَنِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ أَعْلَمَ قَلْبِيَّةٌ وَأَرَى وَإِنْ كَانَتْ بَصَرِيَّةً فَهِيَ مُلْحَقَةٌ بِالْقَلْبِيَّةِ فِي ذَلِكَ ، وَمِنْ تَعْلِيْقِ أَرَى

عن الثاني قوله تعالى : « رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّبُ لِلنَّاسِ » .

(وَكَاذِبِي السَّابِقِ) المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نَبَأًا) و(أَخْبَرًا) و(حَدَّثَ) و(أَنْبَأَ) ، و(كَذَّالَهُ خَيْرًا) لتضمنها معناه ، كقوله :

٣٤٩- تُبَيِّنُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كَانِيهَا يُهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْغَارِ

وكقوله :

٣٥٠- وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَفْعًا وَغَابَ بِفُتُكِ يَوْمًا أَنْ تُعَوِّدَنِي

وكقوله :

٣٥١- أَوْ مَتَّعْتُمْ مَا نُسْأَلُونَ فَنَحْنُ حُدُثْنُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

وكقوله :

٣٥٢- وَأَنْبِئْتُ قَبِيحًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وكقوله :

٣٥٣- وَخَبَّرْتُ سَوْدَاءَ الْفَتِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهَا أَعُوذَهَا

(تنبيه) دخول همزة النقل وصَوَّغُ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما ؛ فدخلت همزة النقل على الفعل يجعله متعديا إلى مفعول لم يكن متعديا إليه بدونها ، وصَوَّغُهُ للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا إليه قبل الصَوَّغُ ؛ فالذي لا يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى ثلاثة إذا صُفِّتَ للمفعول صار متعديا إلى اثنين ، وذو الاثنين يصير متعديا إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير مُتَعَدٍّ ؛ فإن كان المصوغ للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظن ، وإن كان من باب ظن لحق بباب كان ، وكالمصوغ للمفعول في ذلك للطاوع ، اهـ

(خاتمة) أجاز الأخفش أن يعامل غير عِلْمٍ ورَأَى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملةً في النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه : أَظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا ، وكذلك أَحْسَبْتُ ، وَأَخْلَتُ ، وَأَزْعَمْتُ . ومذهبه في ذلك ضئيف ؛ لأن التعدى بالهمزة

فَرَعَ المتعدي بالتجرد ، وليس في الأفعال متعدٍ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة . وكان مقتضى هذا ألا ينقل علم ورأى إلى ثلاثة ، لكن وَرَدَ السماعُ بنقلهما قبل ، ووجب ألا يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع . ولو ساغ القياسُ على أعلم وأرى لجاز أن يقال : ألبست زيدا عمرا ثوبا ، وهذا لا يجوز إجماعا . والله أعلم .

الفاعل

(الْفَاعِلُ) في عُرْف النحاة : هو الاسم (الَّذِي) أسند إليه فعل تام أَصْلُهُ الصيغة أو مؤول به (كَمَرَفُوعِي) الفعل والصيغة من قولك : (أَي * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى) فكل من زيد والفتى فاعل ؛ لأنه أسند إليه فعل تام أَصْلُ الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثاني جامد ، و « وَجْهَهُ » فاعل ؛ لأنه أسند إليه مؤول بالفعل المذكور وهو « مُنِيرًا » .

فالذي أسند إليه فعل يشمل الاسم المريح ، كما مثل ، والمؤول به ، نحو « أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ » والتقييد بالفعل يُخْرِجُ المبتدأ ، وبالتمام نحو اسم كان ، وبأصل الصيغة النائب عن الفاعل ، وذاك « أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ » لإدخال الفاعل المسند إليه صفة ، كما مثل ، أو مصدر ، أو اسم فعل ، أو ظرف ، أو شبهه .

﴿ تنبيه ﴾ للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض ، وسيذكر الباقي :

الأول : الرفع ، وقد يُجَرُّ لفظه بإضافة المصدر ، نحو : « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ » أو اسمه ، نحو : « مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ » ، أو بمن أو الباء الزائدين ، نحو « أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ » ، ونحو « وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » وقوله :

إِلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ -

وَيُقَضَّى حِينَئِذٍ بِالرَّفْعِ عَلَى مَحَلِّهِ ، حَتَّى يَجُوزَ فِي تَابِعِهِ الْجُرْهُ حَمَلًا عَلَى الْإِلْفِظِ وَالرَّفْعُ حَمَلًا عَلَى الْمَحَلِّ ، نَحْوُ « مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ كَرِيمٍ ، وَكَرِيمٌ ، وَمَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٍ ، وَلَا امْرَأَةٌ » ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَعْلُوفُ مَعْرِفَةً تَمَيَّنَ رَفْعُهُ ، نَحْوُ « مَا جَاءَنِي مِنْ عَبْدِ وَلَا زَيْدٌ » لِأَنَّهُ شَرْطُ جَرِّ الْفَاعِلِ عَيْنُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ شَبْهِهِ .

الثاني : كونه عمدة ، لا يجوز حذفه ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ وَفَاعِلَهُ كَجَزَائِ كَلِمَةٍ لَا يَسْتَفْنِي بِأَحَدِهَا عَنِ الْآخَرِ ، وَأَجَازُ الْكَسَائِي حَذْفُهُ تَمَسُّكَ بِنَحْوِ قَوْلِهِ :

٣٥٤- فَإِنْ كَانَ لَا يَرُضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالُكَ رَاضِيًا

وَأَوَّلُهُ الْجَهْمُورُ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ فَإِنْ كَانَ هُوَ : أَيُّ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَامَةِ .

الثالث : وجوب تأخيرهِ عن رافعه ، فَإِنْ وُجِدَ مَا ظَاهَرَهُ تَقَدُّمُ الْفَاعِلِ وَجِبَ تَقْدِيرُ الْفَاعِلِ ضَمِيرًا مُسْتَرًّا ، وَكَوْنُ الْقَدَمِ إِمَّا مُبْتَدَأً كَمَا فِي نَحْوِ زَيْدٌ قَامَ ، وَإِمَّا فَاعِلًا مَحذُوفٍ الْفِعْلُ كَمَا فِي نَحْوِ « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ، وَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ فِي نَحْوِ « أَبْشَرُ يَهُودُونَنَا » وَ « أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » ، وَالْأَرْجَحُ الْفَاعِلِيَّةُ ؛ لِمَا سَيَأْنِي فِي بَابِ الْإِسْتِغَالِ ، وَإِلَى هَذَا الثَّلَاثِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ :

(وَبَعْدَ قِيلِ) أَيُّ وَشَبْهِهِ (فَاعِلٍ) « فَاعِلٌ » : مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ فِي الظَّرْفِ قَبْلَهُ : أَيُّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ بَعْدَ الْفِعْلِ (فَإِنْ ظَهَرَ) فِي الْإِلْفِظِ نَحْوُ « قَامَ زَيْدٌ » وَ « الزَّيْدَانِ قَامَا » (فَهَوَ) ذَاكَ (وَإِلَّا) أَيُّ : وَإِلَّا يَظْهَرُ فِي الْإِلْفِظِ (فَضْمِيرٌ) أَيُّ : هُوَ ضَمِيرٌ (اسْتَتَرَ) نَحْوُ قَمٍ ، وَزَيْدٌ قَامَ ، وَهِنْدٌ قَامَتْ ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ وَفَاعِلَهُ كَجَزَائِ كَلِمَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ عِزِّ الْكَلِمَةِ عَلَى صَدْرِهَا ، وَأَجَازُ الْكُوفِيُّونَ تَقَدُّمُ الْفَاعِلِ مَعَ بَقَاءِ فَاعِلِيَّتِهِ ، تَمَسُّكَ بِقَوْلِ الزُّبَّاءِ :

٣٥٥- مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَيُدَا أَجْنَدَلَا يَحْمِلُنَ أَمْ حَدِيدًا

وَأَوَّلُهُ الْبَصَرِيُّونَ عَلَى أَنَّ « مَشْيُهَا » مُبْتَدَأُ مَحذُوفٍ الْخَبَرُ ، وَالتَّقْدِيرُ مَشْيُهَا يَكُونُ

أو يوجد وثيداً ، وقيل : ضرورة ، وقد روى مُثَلَّثًا : الرفعُ على ما ذكرنا ، والنصبُ على المصدر : أى تَمْشِي مَشْيَهَا ؛ والخفض بدل اشتمال من الجمال .

(وَجَرَّدَ الْفِعْلَ) من علامة التثنية والجمع (إِذَا مَا أُسْنِدَا * لِأَمْنَيْنِ) كَفَازَ الشَّهِيدَانِ ، وَيَفُوزُ الشَّهِيدَانِ (أَوْ جَمَعَ كَفَازَ الشَّهَدَا) وَيَفُوزُ الشَّهَدَاءُ ، وَفَازَتِ الْهِنْدَاتُ ، وَتَفُوزُ الْهِنْدَاتُ ؛ هذه اللفظة المشهورة .

(وَقَدْ يُقَالُ) على لغة قليلة (سَعِدَا) الزُّيْدَانِ ، وَيَسْعَدَانِ الزُّيْدَانِ ، (وَسَعِدُوا) الْقَمَرُونَ ، وَيَسْعَدُونَ الْقَمَرُونَ ، وَسَعِدْنَ الْهِنْدَاتُ ، وَيَسْعَدْنَ الْهِنْدَاتُ ؛ ومن ذلك قوله :

٣٥٦ - تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ
وقوله :

٣٥٧ - نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَاتَتْ عَطَايَاكَ يَا أَبْنَّ عَبْدِ الْمَرْزُوقِ
وقوله :

٣٥٨ - نَصَرُوا قَوْمِي فَأَعَزَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا
وقوله :

٣٥٩ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي فَكُلُّهُمْ يَنْقِذُ
وقوله :

٣٦٠ - أَيْبُنَ الْغَوَايِ الشَّيْبَ لَأَحَبِّ مَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

ويعبر عن هذه اللفظة بلفظة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وعليه حل النازم قوله عليه الصلاة والسلام : « يَتَمَقَّبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ، أخرجه مالك في الموطأ . ثم قال : لكنني أقول في حديث مالك : إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديثٌ مُخْتَصَرٌ رَوَاهُ الْبَزَّازُ مُطَوَّلًا مَجْرَدًا ؛ قال : « إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَمَقَّبُونَ فِيكُمْ » .

وحكى بعض النحويين أنها لغة طي^١ ، وبعضهم أنها لغة أردشنة^٢ .
(وَالْفِعْلُ) على هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف ، بل هو (لِلظَّاهِرِ بِمَدٍّ مُسْنَدٌ) . وهذه أحرف دالة على ثنية الفاعل وجمعه ، كما دلت التاء في « قَامَتْ هِنْدٌ » على تأنيث الفاعل .

ومن النحويين مَنْ يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ومنهم من يحملة على إبدال الظاهر من المضمَر ، وكلا الحلين غير ممتنع فيما سَمِعَ مِنْ غير أصحاب هذه اللغة ؛ ولا يجوز حَمْلُ جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يحملون هذه الأحرف علاماتٍ للثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أن مِنْ العرب مَنْ يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين ، والواو في فعل جمع المذكر ، والنون في فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفاً ، وقد لزمت للدلالة على الثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث ؛ لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوبُ الإبدال أو التقديم والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين ؛ واللزام باطل اتفاقاً .

(وَبَرَعَ الْفَاعِلُ فِعْلٌ أَضْمَرَا) أى : حذف من اللفظ ؛ إما جوازاً كما إذا أُجِيبَ به استفهامٌ مُحَقَّقٌ (كَيْتَلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ) إذا جعل التقدير : قرأ زَيْدٌ ، ومنه « وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ » أى : خَلَقَهُنَّ اللَّهُ ، أو مقدر ، كقراءة ابن عامر وشعبة « يَسْبِيحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ » وقراءة ابن كثير « كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ » وقراءة بعضهم « زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ » .
وقوله :

٣٦١- لِيُنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ تُلْصُومِي وَمُخْتَبِطٌ يَمَّا تُطْبِخُ الطَّوَامِحُ

بيناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رَفْعٌ بالفاعلية لأفعالٍ محذوفة ، كأنه

قيل : مَنْ يُسَبِّحُ ، وَمَنْ يُوحِي ، وَمَنْ زَيَّنَهُ ، وَمَنْ يَبْكِيهِ ؛ فقيل : يُسَبِّحُ رجالٌ ،
وَيُوحِي اللهُ ، وزَيَّنَهُ شركاؤهم ، وبَبْكِيهِ ضارع .

وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخباراً مبتدآتٍ محذوفةٍ ؛ لاعتضاد التقدير
الأول بما رجحه ؛ أما الآية الأولى فثبتته فيما يشبهها ، وهو « وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ » ، وفيما هو على طريقتها ، وهو :
« قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ » ، « قَالَتْ
مَنْ أَنْبَأُكَ هَذَا قَالَ نَبَايَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ » ، وأما البواقى فالرواية الأخرى ، وهي
رواية البناء للفاعل .

نعم في غير ما ذكر يكون المحل على التاني أولى ؛ لأن المبتدأ عينُ الخبر ؛ فالمحذوف
عينُ الثابت ؛ فيكون المحذوف كلاً حذَفَ ، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل .
أو أجيبَ به نقي ، كقوله :

٣٦٢ - تَجَلَدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَغْرُ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
أى : بل عَرَاهُ أَعْظَمُ الْوَجْدِ .
أو استلزمه فعلٌ قبله ، كقوله :

٣٦٣ - أَشَقَى الْإِلَهِ عُدُوتِ الْوَادِي وَجَ— وَفَهُ كُلُّ مُلْتِ غَادِي
• كُلُّ أَحْشَى حَالِكِ السَّوَادِ •
أى : سقاها كُلُّ أَحْشَى .

وإما وجوباً ، كما إذا فُسِّرَ بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه ،
نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وهَلَّا زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ؛ أى : وإن
استجارك أحد استجارك ، وهَلَّا لَابَسَ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، إلا أنه لا يتكلم به ؛ لأن الفعل
الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر ؛ فلا يجمع بينهما .

(وتأه تأنيثٌ تلي الماضي إذا كان لائتى) ؛ لتدل على تأنيث الفاعل ، وكان

حقها ألا تلحقه ؛ لأن معناها في الفاعل ، إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة ، وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي (كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى) ، والمجازي كَطَلَعَتِ الشَّمْسُ .

(وَإِنَّمَا تَلَزِمُ) هذه التاء من الأفعال (فَعِلَ) فاعل (مُضْمَرٌ * مُتَّصِلٌ) سواء عَادَ على مؤنث حقيقي : كَهِنْدُ قَامَتْ ، وَالْمِهْنَدَانِ قَامَتَا ، أم مجازي : كَالشَّمْسُ طَلَعَتْ ، وَالتَّمِينَانِ نَظَرَتَا (أَوْ) فعل فاعل ظاهر متصل (مِنْهُمْ ذَاتَ حِرٍّ) أى : فَرَجٌ ، وهو المؤنث الحقيقي : كَقَامَتْ هِنْدٌ ، وَقَامَتِ الْمِهْنَدَانِ ، وَقَامَتِ الْمِهْنَدَاتُ ؛ فيمتنع : هند قام ، والمهندان قاما ، والشمسُ طَلَعَتْ ، والتمينان نظرا ، وقام هند ، وقام المهندان ، وقام المهندات .

وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم في الضمر المنفصل ، نحو « هِنْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هِيَ ، وَمَا قَامَ إِلَّا أَنْتِ » ولا في الظاهر المجازي التأنيث ، نحو « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » ولا في الجمع غير ما ذكر ، على ما سيأتى بيانه .

(تنبيهان) : الأول : يَضْمَفُ إِنْ بَاتُ التاء مع الضمر المنفصل .

الثاني : تساوى هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والتائيتين .

(وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث (تَرَكَ التَّاءَ) كما (فِي *) نحو أَنَّى الْفَاضِي يَنْتُ الْوَاقِفِ) .
وقوله :

٣٦٤ - لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيطَلُ أُمُّ سُوهُ [عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ]

وقوله :

٣٦٥ - إِنَّ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكَ وَاحِدَةً

بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَفْرُورٌ

والأجود الإثبات .

(وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا) على الإثبات (كَازَ كَأَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْمَلَأِ)
إذ معناه ما زكا أحد إلا فتاة ابن الملا ، ويجوز « ما زكت » نظراً إلى اللفظ ؛ وخصه
الجمهور بالشعر ، كقوله :

٣٦٦ - مَا بَرِئْتُ مِنْ رَبِيبَةٍ وَذَمٌّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ
وقوله :

٣٦٧ - [طَوَى النَّخْرُ وَالْأَجْرَارُ مَا فِي غُرُوضِهَا]
فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ
قال الناظم : والصحيح جوازه في النثر أيضاً وقد قرئ « فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى
إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ » « إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَنِيعَةٌ وَاحِدَةٌ » .
(وَالْحَذْفُ قَدْ بَيَّنَّا) مع الظاهر الحقيقي التائيث (بِلَا فَضْلٍ) شذوذاً ؛ حكى
سيبويه « قَالَ فَلَانَةٌ » .

(وَمَعَ * ضَمِيرِ ذِي) التائيث (الْمَجَازِ) الحذف (فِي شِمْرِ وَقَعَ) أيضاً ،
كقوله :

٣٦٨ - فَإِنَّمَا تَرَبَّنِي وَلِي لِمَةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
وقوله :

٣٦٩ - فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أُنْقَلَتْ إِنْ بَقَالَهَا
(وَالْتَأَهُ مَعَ تَجْمَعُ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ) والسالم من مؤنث كما مر (كَالْتَأَهُ
مَعَ) الْمُؤَنَّثِ الْمَجَازِيِّ ، وهو : ما ليس له فرج حقيقي ، مثل (إِخْدَى اللَّيْنِ) أعنى
لَيْنَةً ؛ فكما تقول : سَقَطَتِ اللَّيْنَةُ ، وَسَقَطَ اللَّيْنَةُ ، تقول : قَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ
الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ ، وَقَامَ الْهُنُودُ ، وَقَامَتِ الطَّلَحَاتُ ، وَقَامَ الطَّلَحَاتُ ؛

فأثبت التاء لتأوله بالجماعة ، وحذفها لتأوله بالجمع ، وكذا تفعل باسم الجمع كَنِسْوَةٍ ، ومنه « وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الدِّينَةِ » .

(تنبيه) حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان ، إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبَت التذكير في نحو « قَامَ الزَّيْدُونَ » والتأنيث في نحو « قَامَتِ الْهِنْدَاتُ » .

وخالف الكوفيون ؛ فجوزوا فيهما الوجهين ، وواقفهم في الثاني أبو علي الفارسي ؛ واحتجوا بقوله : « آمَنَتِ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ^(١) » . « إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ » ، وقوله : ٣٧٠ - قَبَسَ بَنَاتِي شَجَوْهُنَّ وَرَزَوَجَنِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَى نُمْ تَصَدَّعُوا وأجيب بأن البنين والبنات لم يَسَلَّمْ فيهما نظم الواحد ، وبأن التذكير في « جَاءَكَ » للفصل ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات ، أو لأن ال مُقدَّرة باللاتي ، وهو اسم جمع .

(وَالْحَذَفُ فِي « نِعِمَّ الْفَتَاةُ ») و « بَشَّ الْفَتَاةُ » (اسْتَحْسَنُوا) أي : رأوه حسناً ؛ (لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ) فالسند إليه الجنس ، وأل في الفتاة جنسية ، خلافاً لمن زعم أنها عَهْدِيَّة ، ومع كون الحذف حسناً ، الإثبات أحسن منه .

(وَالْأَضْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ) بالفعل ؛ لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة ؟ (وَالْأَضْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ) عنه بالفاعل ؛ لأنه فَضْلَةٌ .

(وَقَدْ يُجَاهُ بِخِلَافِ الْأَضْلِ) فيتقدم المفعول على الفاعل ؛ إما جوازاً ، وإما وجوباً ، وقد يمتنع ذلك ، كما سيأتي .

(١) ومثل ذلك قول الحماسي ، وهو قريظ بن أنيف أحد بني العنبر :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيانا

(وَقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفَاعِلِ) وِفَاعِيلِهِ ، وهو أيضاً على ثلاثة أوجه : جائر ، نحو «فَرِيقًا هَدَى» وواجب ، نحو «مَنْ أَكْرَمْتَ؟» وممتنع ، ويمتنعه ما أوجب تأخره أو توشطه ، على ما سيأتى بيانه .

(وَأَخَّرَ الْمَفْعُولُ) عن الفاعل وجوباً (إِنْ لَبَسَ حُذِرَ) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة ؛ إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة ؛ كما فى نحو «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، وَأَكْرَمَ أَبْنَى أَخِي» ؛ فَإِنْ أُمِنَ اللَّبَسُ لوجود قرينة جاز التقديم ، نحو «ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى ، وَأَضَنَّتْ سَعْدَى الْحَمَى» .

(تنبيه) ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره ، وتظافر عليه نصوص المتأخرين .

ونازع فى ذلك ابن الحاج فى نقده على ابن عصفور ؛ فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه ، محتجاً بأن العرب تميز تصنيف عمر وعمرى على عمر ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز «ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً ، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف فى أنه يجوز فى نحو «فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ» أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس .

قلت : وما قاله ابن الحاج ضيف ؛ لأنه لو قُدِّمَ للمفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ - بحسب الظاهر - بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل ؛ فيعظم الضرر وبشدة الخطر ، بخلاف ما احتج به ؛ فإن الأسر فيه لا يؤدي إلى مثل ذلك ، وهو ظاهر .

(أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ) أى : وأخِّر المفعول عن الفاعل أيضاً وجوباً إن وَقَعَ الْفَاعِلُ ضَمِيراً (غَيْرَ مُنْهَضِرٍ) نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا .

(وَمَا يَلَاءُ أَوْ يَأْتِمُنْهُمُ) من فاعل أو مفعول ، ظاهراً كان أو مضمراً (أَخَّرَ) عن غير المحصور منهما ؛ فالفاعل المحصور نحو «مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ» ،

أو «إِلَّا أَنَا» ، و «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرَأُ زَيْدٌ» ، أو «أَنَا» والمفعول المحصور نحو «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرَأَ» ، و «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا عَمْرَأَ» ، و «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرَأَ» ، و «إِنَّمَا ضَرَبْتُ عَمْرَأَ» .

(وقد يَسْبِقُ) المحصورُ ، فاعلا كان أو مفعولا ، غَيْرَ المحصور (إِنْ قَعَدَ ظَهْرُ) بأن كان المحصر يالاً وتقدمت مع المحصور بها ، نحو «مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرَأَ» ، و «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرَأُ زَيْدٌ» ، ومن الأول قوله :

٣٧١ - فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةُ أَنَاهُ الدِّيَارِ وَشَامِهَا^(١)
وقوله :

٣٧٢ - مَا عَابَ إِلَّا لَتِيمٌ فَقَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا فَطُ إِلَّا جُبًّا بَقَلَا
ومن الثاني قوله :

٣٧٣ - تَزَوَّدْتُ مِنْ تَلِيٍّ بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا
وقوله :

٣٧٤ - وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فَوَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ تَلِيٍّ بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ

فإن لم يظهر القصد — بأن كان المحصر يالاً ، أو يالاً ولم تتقدم مع المحصور — امتنع تقديمه ؛ لانعكاس المعنى حينئذ ، وذلك واضح .

(تنبيه) : الذي أجاز تقديم المحصور يالاً مطلقا هو الكسائي ، محتجا بما سبق ، وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقا ، واختاره الجزولي والشاويين ، تحملا للإلّا على إنما ، وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور ، وأجازوا تقديم المفعول المحصور ؛ لأنه في نية التأخير .

(١) عشية : نصب على الظرفية منون ، وآناه : مرفوع على أنه فاعل هيجت وهو جمع نوى بعد تقديم همزته على النون ككثر وآبار ورثم وآرام ورأى وآراء ، والواو في «وشامها» حرف عطف ، والشام : جمع شامة وهي العلامة معطوف على آناه ، يقول : لا يعلم غير الله ما أثارته في وقت العشية مخلقات أحبائنا من النوى والعلامات الدالة عليهم ، ولا تلتفت إلى غير ذلك مما قاله أرباب الحواشي .

(وَشَاعَ) في لسان العرب تقديمُ المفعول الملتبسِ بضميرِ الفاعلِ عليه (نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ) وقوله :

٣٧٥ - جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر في اللفظ ؛ إلا أنه متقدم في الرتبة .

(وَشَدَّ) في كلامهم تقديمُ الفاعلِ الملتبسِ بضميرِ المفعولِ عليه (نَحْوُ زَانَ تَوْرُهُ الشَّجَرُ) ؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . قال الناظم : والنحويون - إلا أبا الفتح - يحكمون بمنع هذا ، والصحيحُ جوازُه ؛ واستدلَّ على ذلك بالسمع ، وأنشد على ذلك آياتاً منها قوله :

٣٧٦ - وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقوله :

٣٧٧ - وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الرِّءَا رَاجِيًا جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

وقوله :

٣٧٨ - جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْفِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ

وقوله :

٣٧٩ - كَسَّاحِلُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودْدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرِّ الْمَجْدِ

وقوله :

٣٨٠ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاطِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلُ

وذكر لجوازه وجهاً من القياس ، ومن أجاز ذلك - قبله وقبل أبي الفتح - الأحفش من البصريين والطوال من الكوفيين .

وتأول المانعون بعض هذه الآيات بما هو خلاف ظاهرها .

وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر ، وهو الحق والإنصاف ؛ لأن ذلك

إنما ورد في الشعر

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل

بالمفعول المتأخر نحو « مَرَبَّ أَبُوهَا غُلَامَ هِنْدَ » امتنعت المسألة إجماعاً ، كما امتنع « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » وقيل : فيه خلاف .

واختلف في نحو « مَرَبَّ أَبَاهَا غُلَامُ هِنْدٍ » فمنه قوم ، وأجازه آخرون ، وهو الصحيح ؛ لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كانت كمؤدیه على ما رتبته التقديم .

الثاني : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظٍ - ويسمى متقدماً محكماً - كذلك يعود على متقدم معنًى دون لفظٍ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو « أَدَّبَ وَلَدَكَ فِي الصَّغَرِ يَنْفَعُهُ فِي الْكِبَرِ » أى : التأديبُ ، ومنه : « اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » أى : العدل .

الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة - سوى ما تقدم - في ستة مواضع :
أحدها : الضمير المرفوع يَنْعَمُ وبئس ، نحو « نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ » و « بئسَ رَجُلًا عَمْرُو » بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف ، أو خبر لمبتدأ محذوف .

الثاني : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ؛ كقوله :

٣٨١ - جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ إِلَّا خِلَاءَ إِيَّانِي لَقَرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

على ما سيأتى في بابه .

الثالث : أن يكون مُخْبِراً عنه فيفسره خبره ، نحو : « إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا »

الرابع : ضمير الشأن والقصة ، نحو : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » « فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا »

الخامس : أن يُجَرَّ بِرُبٍّ ، وحكمه حُكْمُ ضمير نعم وبئس : في وجوب كون مفسره تمييزاً ، وكونه مفرداً ، كقوله :

٣٨٢ - رَبَّةٌ فَنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

ولكنه يلزم أيضاً التذكير ، فيقال : « رُبَّةُ أَمْرَأَةٍ » لارُبَّها ، ويقال : « نِعْمَتِ أَمْرَأَةٌ هُنْدٌ » .

السادس : أن يكون مُبْدَلاً منه الظاهرُ المُفسَّرُ له ، كضَرْبَتُهُ زَيْداً ، قال ابن عصفور : أجازهُ الأَخْضَش ، ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز إجماع . انتهى .

(خاتمة) : قد يشتبه الفاعل بالمفعول ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً ، وطريقُ معرفة ذلك : أن تجمل في موضع التام ، إن كان مرفوعاً ضميراً للتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميراً للنصب ، وتُبدَلُ من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله ، وإلا فهي فاسدة ؛ فلا يجوز « أُعْجِبَ زَيْدٌ مَا كَرِهَ عَمْرُو » إن أوقعت « ما » على ما لا يعقل ؛ لأنه لا يجوز : أُعْجِبْتُ الثوبَ ، ويجوز نصب زيد ؛ لأنه يجوز : أُعْجِبَنِي الثوبُ ، فإن أوقعت « ما » على أنواع من يعقل جاز رضة ؛ لأنه يجوز : أُعْجِبْتُ النساءَ ؛ وتقول « أمكن للمسافر السفرُ » بنصب للمسافر ؛ لأنك تقول : أمكنني السفرُ ، ولا تقول : أمكنتُ السفرَ ، والله أعلم .

النائب عن الفاعل

(يَنْتَوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ) حُذِفَ لفرض : إما لفظي ؛ كالإيجاز ، وتصحيح النظم ؛ أو معنوي ؛ كالعلم به ، والجلل ، والإبهام ، والتعظيم ، والتحقير ، والخوف منه ، أو عليه ، وسيأتي أنه ينتوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به ، لكن هو الأصل في النيابة عنه (فيما له) من الأحكام ؛ كالرفع ، والمُعْدِيَّة ، ووجوب التأخير ، وغير ذلك (كَنَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ) خفي : نائب عن الفاعل المحذوف ؛ إذ الأصل نالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ ،

نعم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة (فأول الفعل) الذي تنبيه للمفعول (أضْمَنْ) مطلقاً (وَ) الحرف (المتصل بالآخر) منه (اكْسِرَ في مِضَى كَوْصِل) ودُخِرَجَ (وَأَجْعَلَهُ) أى المتصل بالآخر (مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحاً كَيْفَتَحَى المَقُولِ فيه) عند البناء للمفعول (يُنْتَحَى وَ) الحرف (الثاني التالي تَا المُطَاوَعِ) وشبهها من كل تاء مزيدة (كالأولِ أَجْعَلُهُ بلا مُتَارَعَةٍ) تقول : تُدْخِرَجُ الشَّيْءَ ، وتُؤَوَّلُ عن الأمر ، ياتباع الثاني للأول في الضم .

(وَثَالِثُ) الفعل (الذي) بدى . (بهَمْزِ الوَصْلِ * كالأولِ أَجْعَلَنُ كاستُحْلِي) الشرابُ ، واستُخْرِجَ المالُ ، فتتبع الثالث أيضاً للأول في الضم .

(وَأَكْسِرَ أَوْ أَثْمِمَ فَا) فعل (ثَلَاثِيَّ أَعِلُّ * عَيْنًا) واوياً كان أو يائياً ، قد قرئ : « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَيْ مَاءَكَ وَيَا سَمَاءَ أَقْلِمِي وَغِيضَ الْمَاءِ » بهما ، والإشمام هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد بسى رَوْماً (وَضَمَّ جَا) في بعض اللغات (كَبُوعَ) وَحُوكَ (فَاحْتَمِلَ) كقوله :

٣٨٣ - لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ

وكقوله :

٣٨٤ - حُوكْتُ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تَحَاكَ تَغْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكُ

(تنبيه) : أشار بقوله « فاحتمل » إلى ضمف هذه اللفظة بالنسبة لفتحين الأوليين ، وتغزى لبني قحس وبني دؤير .

(وَإِنْ بِشَكْلٍ) من هذه الأشكال (خِيفَ لَبَسَ يُجْتَنِبُ) ذلك الشكل ويُعدل إلى شكل آخر لا لبس فيه ؛ فإذا أسند الفعل الثلاثي المتل المين - بعد بثائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب ؛ فإن كان يائياً كباع من التبع اجتنب كسره وُعْدِلَ إلى الضم أو الإشمام ؛ لئلا يلبس بفعل الفاعل ، نحو : بَعْتُ الْعَبْدَ ، فإنه بالكسر ليس إلا ،

وإن كان واويا كَسَامَ من السَّوْمِ اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو شُئْتُ الْعَبْدَ ، فإنه بالضم ليس إلا .

(تنبيه) : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به في شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقا ، ولم يلتفت للاباس ؛ لحصوله في نحو مُخْتَارَ وتَضَارَ ، نعم الاجتناب أولى وأرجح .

(وَمَا لِبَاعٍ) ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمام (قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ) وَرَدَّ من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم ، لكن الأنصح هنا الضم ، حتى قال بعضهم : لا يجوز غيره ، والصحيح الجواز ؛ فقد قرأ علقمة « رِدَّتْ إِلَيْنَا » « وَأَوْ رِدُّوا » .

(وَمَا لِفَاتِبَاعٍ) ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابتٌ (لِمَا الْعَيْنُ تَلِي * فِي) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل ، نحو (اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشَبِهَ يَنْجَلِي) ؛ فتقول : اخْتَوَرَ وانْقَوَدَ ، واختير وانقيد ، بضم التاء والقاف ، وكسرهما ، والإشمام ، وتحرك الهمة بحر كتهما .

(وَقَابِلٌ) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ * أَوْ) مجرور (حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرٍّ) أى : حقيق ، ومالا فلا ، فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص نحو صِيَمَ رَمَضَانُ ، وَجَلَسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ ، « فَإِذَا تُفْعِلُ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً » ؛ بخلاف اللازم منهما ، نحو عِنْدَ وَإِذَا وَسُبْحَانَ وَمَعَادٍ ؛ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخفش جُلِسَ عِنْدَكَ ، وبخلاف المبهم نحو صِيَمَ زَمَانٌ ، وَجَلَسَ مَكَانٌ ، وسير سيرٌ ؛ لعدم الفائدة ؛ فامتناع سير على إضمار السير أحق ، خلافا لمن أجازاه .
فأما قوله :

٣٨٥ - وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُغْتَلَلُ يَسُوكَ وَإِنْ يُكْشَفَ غَرَامُكَ تَدْرَبُ
فعماء ويعتل هو : أى الاعتلال للمهود ، أو اعتلال عليك ، فحذف « عليك » ؛

لدلالة عليك الأول عليه ، كما هو شأن الصفات المختصة ، وبذلك يُوجَّهُ « وَحِيلَ بَيْنَهُمْ » وقوله :

٣٨٦ - فَيَاكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا
وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُوهُ هُوَ نَائِلُهُ

والقابلُ للنياحة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال ، كـ « وَحِيلَ » ومنذ ورُبَّ وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ، ولا دَلَّ على تعليل كاللام والباء ، وَمِنْ إذا جاءت للتعليل ، فأما قوله :

٣٨٧ - يُغْضَى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك ، على ما مر ، لا قوله « من مهابته » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية في نحو « خرج زيد بتيابه » لا تقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذي تنوب عنه كذلك ، وكذلك للمبني إذا كان معه مِنْ ، كقولك : طِبْتَ مِنْ نَفْسٍ ؛ فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً ، وفي هذا الثاني نظر ؛ فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل مِنْ على المميز المنتصب عن تمام الكلام .

الثاني : ذهب ابن دُرُستُوَيْهٍ وَالشَّهْبِيلِيُّ وتلميذه الرُّنْدِيُّ إلى أن النائب في نحو « مَرَّ بِزَيْدٍ » ضمير المصدر ، لا المجرور ؛ لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يتقدم نحو « كَانَ عَنْهُ مَسْتَوْلًا » ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو « مَرَّ بِزَيْدٍ » .

ولنا « سير بزيدي سيرا » وأنه إنما يراعى محل يظهر في الفصيح ، نحو لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا ، بالنصب ، بخلاف مررتُ بزيدي الفاضل ، بالنصب ، ومَرَّ بِزَيْدٍ الفاضل ، بالرفع ؛ لأنك تقول : لَسْتُ قَائِمًا ، ولا تقول في الفصيح : مررتُ زيدياً ، ولا مَرَّ زَيْدٌ ؟

على أن ابن جني أجاز أن يتبع على محله بالرفع ؛ والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان وهو المكلف ؛ وامتناع الابتداء لعدم التجرد ؛ وقد أجازوا النيابة في نحو « لم يضرب من أحد » مع امتناع من أحد لم يضرب ؛ وقالوا في « كفى بالله شهيداً » : إن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند .

الثالث : مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور ، لا الحرف ، ولا المجموع ؛ فكلام الناظم على حذف مضاف ؛ لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب المجموع .

(وَلَا يَنْبُؤُ بِغَضٍ هَذِي) المذكورات ، أعني الظرف والمصدر والمجرور (إن وَجِدْ * فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) بل يتعين إنابته ، وهذا مذهب سيبويه ومن تابعه ؛ وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً (وَقَدْ يَرِدُ) ذلك ، كقراءة أبي جعفر « لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » .
وقوله :

٣٨٨ - لَمْ يُعْنَ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا وَلَا شَقَى ذَا الْقِيِّ الْأَذُوهُدَى
وقوله :

٣٨٩ - وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ
وواقعهم الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب ، كما في البيتين .

(تنبيه) : إذا قد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء ، قيل : ولا أولوية لواحد منها ؛ وقيل : المصدر أولى ؛ وقيل : المجرور ؛ وقال أبو حيان : ظرف المكان .

(وَبَاتَّفَاقٌ قَدْ يَنْبُؤُ) المفعول (الثَّانِي مِنْ * بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُهُ مِنْ) نحو : كَسَى زَيْدًا جُبَّةً ، وَأَعْطَى عَمْرًا دِرْهَمًا ، بِخِلَافِ مَا لَمْ يُوْمَنْ التَّبَاسُهُ ، نَحْوُ أَعْطَيْتُ

زَيْدًا عَمْرًا ؛ فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه : أُعْطِيَ زَيْدًا عَمْرًا ، بل يتعين فيه إنابة الأول ؛ لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذًا .

﴿ تنبيه ﴾ : فيما ذكره من الاتفاق نظر ؛ فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ؛ حكى ذلك عن الكوفيين ؛ وقيل بالمنع مطلقا ؛ وقوله « قد ينوب » الإشارة بقدر إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول ، أو أنها للتحقيق . اهـ

(فِي بَابِ ظَنَّ وَ) باب (أَرَى الْمَنْعُ) من إقامة المفعول الثاني (أَشْتَهَرُ) عن النحاة ، وإِن أَمِنَ اللبس ؛ فلا يجوز عندهم ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا ، وَلَا أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسَرَّجًا (وَلَا أَرَى مَنَعًا) من ذلك (إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ) كما في المثالين ، وفاقا لابن طلحة وابن عصفور في الأول ، ولقوم في الثاني ، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقا ؛ فيقال في « ظننت زيدا عمرا ، وأعلمت بكرأ خالدا منطلقا » : ظَنَّ زَيْدًا عَمْرًا ، وَأُعْلِمَ بَكْرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا ؛ ولا يجوز : ظَنَّ زَيْدًا عَمْرًا ، وَلَا أُعْلِمَ بَكْرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا ؛ لما سلف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول بشرط لإنابة المفعول الثاني — مع ما ذكره — ألا يكون جملة ؛ فإن كل جملة امتنعت إنابته اتفاقا .

الثاني : أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز إنابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة ، وقد صرح به في شرح الكافية ؛ وأما الثالث في باب أرى فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضرأوى وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته ؛ والحق أن الخلاف موجود ؛ فقد أجازوه بعضهم حيث لا لبس ، وهو مقتضى كلام التسهيل ، نحو أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسَرَّجًا .

الثالث : احتج مَنْ منع إنابة الثاني في باب ظَنَّ مطلقا باللباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين ، وبعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن كان الثاني نكرة ، نحو ظَنَّ قَائِمًا زَيْدًا ؛ لأن الغالب كونه مشتقا .

واحتج مَنْ منع إنابته مطلقاً في باب أعلم — وهم قوم منهم الخضر اوى والأبدى وابن عصفور — بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر شبهاً بمفعولى أعطى ، وبأن السماع إنما جاء بإنابة الأول ، كقوله :

٣٩٠ - وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَثِيماً صَمِيمُهَا

الرابع : حكى ابن السراج أن قوماً يميزون إنابة خبر كان المفرد ، وهو فاسد ؛ لعدم الفائدة ، ولا استلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مُقَدَّر ؛ وأجاز الكسائى نيابة التمييز ، فأجاز فى « امتلأت الدار رجالاً » : اُمتلئ رجالاً ، وإلى ذلك أشار فى الكافية بقوله :

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنْوِبُ الْخَلْبُ بِبَابِ كَانَ مُفْرَداً لَا يُنْصَرُ
وَنَابِ تَمْيِيزٍ لَدَى الْكِسَائِى لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَّاسِ نَابِى اهـ

وأعلم أنه كما لا يرفعُ رافعُ الفاعل إلا فاعلاً واحداً كذلك لا يرفعُ رافعُ النائب عنه إلا نائباً واحداً (وما سوى ذلك) النائب مِمَّا عَلَقًا * بالرافع (له) النصبُ لَهُ مُحَقَّقًا) إما لفظاً إن لم يكن جاراً ومجروراً ، أو محلاً إن يَكُنْهُ .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى الكافية :

وَرَفَعُ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَلْتَمِسُ مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَّافِلًا تَقَسُّ

أى : قد هَلَلَهُمْ ظهورُ المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوبُ السَّمارَ ، وقوله :

٣٩١ - مِثْلُ الْقَتَاذِ هَذَا جَوْنٌ قَدْ بَلَمْتُ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَمْتُ سَوَاتِيهِمْ هَجَرٌ

ولا يهأس على ذلك ، انتهى .

﴿ خانمة ﴾ : إذا قلت « زيد فى رِزْقِ عمرو عشرون ديناراً » تَعَيَّنَ رَفْعُ « عشرين » على النيابة ؛ فإن قَدِّمْتَ « عمراً » فقلت « عمرو زيد فى رِزْقِهِ عشرون » جاز رفع العشرين ونصبه ؛ وعلى الرفع فالفعلُ خَالٍ من الضمير ؛ فيجب

توحيده مع المثني والجمع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى
الابتداء ، وعلى النصب فالفعل مُتَحَمِّلٌ للضمير ؛ فيبرز في التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر
الجار والمجرور .

اشتغال العامل عن الممول

(إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فَعَلًا شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْحَلُّ)
أى حقيقة باب الاشتغال : أن يسبق اسمٌ عاملاً مشتغلاً عنه بضميره ، أو ملابسه ،
لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً ؛ فيضمر للاسم السابق عند نصبه عاملاً
مناسب للعامل الظاهر مفسر به ، على ما سيأتى بيانه .

فالضمير فى « عنه » وفى « لفظه » للاسم السابق ، والباء فى « بنصب » بمعنى
عن ، وهو بدل اشتغال من ضمير « عنه » بإعادة العامل ، والألف واللام فى « الحل »
بدل من الضمير ؛ والتقدير : إِنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فَعَلًا عَنْ نَصْبٍ لَفْظِ ذَلِكَ
الاسم السابق : أى نحو زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، أو محله ، نحو هَذَا ضَرَبْتُهُ .

(فَالسَّابِقُ أَضْمَرُ) إما وجوباً ، وإما جوازاً : راجحاً ، أو مرجوحاً ، أو مستوياً ،
إلا أن يعترض ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (يَقُولُ أَضْمَرًا * حَتَّى) أى : إضماراً
حتماً : أى واجباً ، أو هو حال من الضمير فى « أضمَر » : أى محتوماً ، وذلك لأن الفعل
الظاهر كالبدل من اللفظ به ؛ فلا يجمع بينهما (مُوَافِقٍ) ذلك الفعل المضمر (إِمَّا قَدْ
أُظْهِرًا) إما لفظاً ومعنى . كما فى نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » إذ تقديره : ضربت زَيْدًا
ضربته ، وإما معنى دون لفظ ، كما فى نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » إذ تقديره : جاوزت
زَيْدًا مررت به .

(تنبيه) : يشترط فى الفعل المفسر ألا يُفَصَلَ بينه وبين الاسم السابق ؛ فلو قلت :
« زَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُهُ » لم يحز ؛ للفصل بأنت .

(والتَّصْبُ حَتَمَ إِنْ تَلَا) أى : تبع الاسمُ (السَّابِقُ مَا) أى : شيئاً (يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ) وذلك كأدوات الشرط (كَبَانَ وَحَيْنًا) وأدوات التَّخْصِيسِ ، وأدوات الاستفهام غير الممزة ؛ نحو إِنْ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ ، وَحَيْنًا عَمْرًا لَقِيْتَهُ فَأَهْنَأَهُ ، وَهَلَّا يَكْرًا ضَرَبْتَهُ ، وَإِنْ زَيْدًا وَجَدْتَهُ ؟

ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ ؛ لأنه لو رُفِعَ والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل ؛ نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمَر مطاوع للظاهر ، كقوله :

٣٩٢ - لَا يَجْزَى إِنْ مُنِفِسٌ أَهْلَكَتُهُ فَإِذَا هَلَكْتَ فَبَعْدَ ذَلِكَ فَاجْزَى

في رواية « مُنِفِسٌ » بالرفع ؛ وقوله :

٣٩٣ - فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْقَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

التقدير : إِنْ هَلَكَ مُنِفِسٌ أَهْلَكَتَهُ ، وَإِنْ لَمْ تَنْتَفِعْ بِمِلْكِكَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ .

(تنبيه) : لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام ، إلا في الشر ، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل ؛ إلا إذا كانت أداة الشرط « إذا » مطلقاً ، أو « إِنْ » والفعل ماضٍ ؛ فيقع في الكلام ؛ فتسوية النازل بين إِنْ وَحَيْنًا مردودة .

(وَإِنْ تَلَا) الاسم (السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ) يَخْتَصُّ كَذَا الفجائية وَلَيْتَمَا (فَالرَّفْعُ التَّزْمَةُ أَبَدًا) على الابتداء ، وتخرج للسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر ، نحو : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، وَلَيْتَمَا بِشَرِّ زُرْتُهُ ؛ فلو نصبت زَيْدًا وبشراً لم يجز ، لأن إذا المفاجأة وليت القرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل .

وعما يختص بالابتداء أيضاً واو الحال في نحو « خَرَجْتُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » ؛ فلا يجوز « وَزَيْدًا يَضْرِبُهُ عَمْرُو » بنصب زيد .

و (كَذَا) التزم رفع الاسم السابق (إِذَا الْفِعْلُ) المشتغل عنه (تَلَا) أى : تبع (مَا) أى : شيئاً (لَمْ يَرِدْ • مَا قَبِلْ مَقْمُولاً لِيَا بَعْدُ وَجِدْ) كأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتخصيص ، ولأيم الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، وللوصول ، وللوصف ، تقول : زيد إن زُرْتَهُ يُكْرِمَكَ ، وَهَلْ رَأَيْتَهُ ؟ وَهَلَا كَلِمَتُهُ ، وهكذا إلى آخرها ، بالرفع ، ولا يجوز النصب ؛ لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيها قبلها ، فلا يفسر عاملاً فيه ؛ لأنه بدل من اللفظ به .

(وَأُخْتِيرَ نَصَبٌ) أى : رُجِّعَ على الرفع فى ثلاثة أحوال :

الأول : أن يقع اسم الاشتغال (قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ) - وهو : الأمر ، والنهى ، والدعاء - نحو : زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، أَوْ لِيَضْرِبْهُ عَمْرُو ، أَوْ لَا تُهِنَّهُ ، وَاللَّهُمَّ عَبْدَكَ أَرْحَمُهُ ، أَوْ لَا تُؤَاخِذْهُ ، وَبِكُرٍّ أَغْفَرَ اللَّهُ لَهُ

وإنما وجب الرفع فى نحو « زَيْدًا أَحْسِنَ بِهِ » لأن الضمير فى محل رفع ، وإنما اتفق السبعة عليه فى نحو « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَأَجْلِدُوا » لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتَلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي ، ثم استأنف الحكم ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ، ولذا قال فى قوله :

٣٩٤- وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَأَنْكِحْ فَتَاتَهُمْ [وَأَكْرُمَةً الْحَيَيْنِ خِلْوًا كَاهِيًا]

إن التقدير : هَذِهِ خَوْلَانُ ، وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب فى الشرط ، فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

وقال ابن السَّيِّدِ وابنُ بَابِشَادٍ : يختار الرفع فى الصوم كالآية ، والنصب فى الخصوص كزَيْدًا أَضْرِبْهُ .

(و) الثانى : أن يقع (بَعْدَ مَا يَبْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ) أى : بعد ما الغالب عليه أن يليه فعلٌ ، فَيَبْلَاؤُهُ : مصدر مضاف إلى المفعول الثانى ، والفعل : مفعول أول ؛ لأنه

الفاعل في المعنى ، والذي يليه الفعل غالباً أشياء : منها همزة الاستفهام ، نحو « أَبَشَرَ
مِنَّا وَاحِدًا نَنْبِعُهُ » فَإِنْ فَصَلْتَ الهمزة فاختار الرفع ، نحو « أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ » ، إلا
في نحو « كُلَّ يَوْمٍ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ » ؛ لأن الفصل بالظرف كلا فصل . وقال ابن الطراوة :
إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع ، نحو « أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرُو » وَحَكَمَ بِشذوذ
النصب في قوله :

٣٩٥ - أَتَمَلَبَةِ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَّاحًا عَدَاتَ بِهِمْ طَهِيَّةً وَانْخِشَابًا

ومنها النفي بما أولاً أو إن ، نحو « مَا زَيْدٌ رَأَيْتُهُ » ، ولا عمراً كالمثمة ، وإن بـ كراً
ضَرَبْتَهُ ، وقيل : ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع ، وقال ابن الباذش وابن خروف :
يستويان .

ومنها « حيث » المجردة من « ما » نحو « اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ » .

(و) الثالث : أن يقع (بَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلِ عَلَى * مَفْعُولٍ فَعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْلاً)
سواء كان ذلك المفعول منصوباً ، نحو « لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا كَلِمَتَهُ » ، أو مرفوعاً ، نحو « قَامَ
زَيْدٌ وَعَمْرًا أكرمته » .

وإنما رجح النصب طلباً للمناسبة بين الجملتين ؛ لأنَّ مَنْ نَصَبَ فَقَدْ عَطَفَ
فَعْلِيَّةً عَلَى فَعْلِيَّةٍ ، وَمَنْ رَفَعَ فَقَدْ عَطَفَ اسْمِيَّةً عَلَى فَعْلِيَّةٍ ، وَتَنَاسَبُ الْمُتَعَاظِفِينَ أَحْسَنُ
مِنْ تَخَالُفِهِمَا .

واحترز بقوله « بلا فصل » من نحو « قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فَأكرمته » ، فإن الرفع
فيه أجود ؛ لأنَّ الكلام بعد « أمَّا » مستأنف مقطوع عما قبله ؛ وبقوله « فعل مستقر »
أولاً « من العطف على جملة ذات وجهين ، وستأتي .

(تنبيهان) : الأول : تجوز النظم في قوله « عَلَى مَفْعُولٍ فَعْلٍ » ؛ إذ العطف
حقيقة إنما هو عَلَى الجملة الفعلية ، كما عرفت .

الثاني : لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا .

أحدها : أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيهه بالعاطف على الجملة الفعلية ، نحو أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ ، وَمَا قَامَ بِكَرٍّ لَكِنَّ عَمْرًا ضَرَبْتُهُ ، فحتى ولكن حرفا ابتداء أشبهها بالعاطفين ، فلو قلت : أَكْرَمْتُ خَالِدًا حَتَّى زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ ، وَمَا قَامَ بِكَرٍّ لَكِنَّ عَمْرًا ضَرَبْتُهُ ، تعين الرفع ؛ لعدم المشابهة ؛ إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل وبعض ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفي وشبهه .

ثانيها : أن يجاب به استفهام منصوب ، كزَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ أَوْ مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ومثل المنصوب للمضاف إليه ، نحو غُلَامَ زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : غُلَامَ أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟

ثالثها : أن يكون رَفْعُهُ يوم وصفا مُخْلَاً بالمقصود ، ويكون نصبه نصًّا في المقصود ، كما في « إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ » ؛ إذ النصب نصٌّ في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بِقَدَرٍ ، وهو المقصود ، وفي الرفع إيهامُ كون الفعل وصفاً مخصصاً ، و « بِقَدَرٍ » هو الخبر ، وليس المقصود ؛ لإيهامه وجود شيء لا بِقَدَرٍ ؛ لكونه غير مخلوق ، ولم يعتبر سببويه مثل هذا الإيهام مرجعاً للنصب ، وقال : النصب في الآية مثله في « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » قال : وهو عربي كثير ، وقد قرئ بالرفع ، لكن على أن « خَلَقْنَاهُ » في موضع الخبر للمبتدأ ، والجملة خبر إن ، و « بِقَدَرٍ » حال ، وإنما كان النصب نصا في المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً ؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ؛ ومن ثمَّ وجب الرفع في قوله تعالى : « كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ » في الزُّبُرِ .

(وَإِنْ تَلَّا الْمَعْطُوفُ) جملة ذات وجهين غير تعجيبيه : بأن تلا (فِعْلاً مُخْتَبِراً *) مع معموله (عَنْ أَسْمٍ) غير ما التعجيبيه (فاعْطِفْنِ مُخْتَبِراً) في اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء ، بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء ، نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ فِي دَارِهِ » أو « فَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ » برفع عمرو

ونصبه : فالرفع مراعاة للكبرى ، والنصب مراعاة للصغرى ؛ ولا ترجيح ؛ لأن في كل منهما مشاكلة ، بخلاف « ما أحسن زيداً وعرواً كرمته عنده » ؛ فإنه لا أثر للعطف فيه ، فإن لم يكن في الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فلا أخفش والسيراف يمنان النصب ، والفارسي وجاعة — منهم الناظم — يجيزونه ، وقال هشام : الواو كالفاء ، وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

(تنبيه) : شبه العاطف في هذا أيضاً كالماطف ، وشبه الفعل كالفعل ؛ فالأول نحو « أَنَا ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَمَرَأَ ضَرْبَتُهُ » ، والثاني نحو « هَذَا ضَارِبُ زَيْدًا وَعَمَرَأَ يُكْرِمُهُ » برفع عمرو ونصبه على المواء فيهما .

(والرفع في غير الذي مر) أنه يجب منه النصب ، أو يمتنع ، أو يكون راجحاً . أو مساوياً (رَجَحَ) على النصب ؛ لسلامة الرفع من الإضرار الذي هو خلاف الأصل ، فرفع « زيد » بالابتداء في قولك « زيد ضربته » أرجح من نصبه بإضرار فعل ، ونصبه عربي جيد ، خلافاً لمن منعه ، وأنشد ابن الشجري على جوازه قوله :

٣٩٦ — فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا فِكْسٍ وَكَلْ
ومنه قراءة بعضهم « جَنَاتٍ عَدَنٍ يَدْخُلُونَهَا » بنصب جنات .

ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فَمَا أُبَيِّحْ) لك فيما يرد عليك من الكلام أن تَرُدَّهُ إليه وتُخَرِّجْه عليه (أَفْعَلْ ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَيِّحْ) لك فيه ذلك .

(وفصل مشغول) من ضمير الاسم السابق (بِمَحَرَفٍ جَرٍّ) مطلقاً (أَوْ بِإِضَافَةٍ) وإن تابعت ، أو بهما معاً (كَوَضَلِ يَجْرِي) في جميع ما تقدم ؛ فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر ؛ فيجب النصب في نحو « إِنَّ زَيْدًا مَرَزَتْ بِهِ ، أَوْ بَقْلَامَهُ ، أَوْ حُبِسَتْ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى غَلَامِهِ ، أَوْ أَكْرَمَتْ أَخَاهُ ، أَوْ غُلَامَ أَخِيهِ ؛ أَكْرَمْتُكَ » كما يجب في نحو « إِنَّ زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ » ؛ ويمتنع النصب ويتمين الرفع في نحو « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ مَرٌّ بِهِ ، أَوْ بَقْلَامَهُ ، أَوْ حُبِسَ عَلَيْهِ ،

أو على غلامه ، أو يضرب أخاه ، أو غُلامَ أخيه ؛ عَمَرُو ، كما وجب الرفع في نحو « فإذا زيد يضربه عمرو » ؛ وقس على ذلك بقية الأمثلة .

(تنبيه) : النصب في نحو « زَيْدًا ضربه » أحسن منه في نحو « زيدا ضربت أخاه » وفي نحو « زيدا ضربت أخاه » أحسن منه في نحو « زيدا مررت بأخيه » .

(وَسَوِّفِي ذَا الْبَابِ وَضَفَا ذَا عَمَلٍ) وهو اسمُ الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بِالْفِعْلِ) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو « أزيداً أنت ضاربه » ، أو مُكْرِمٌ أخاه ، أو مَارٌّ بِهِ ، أو مُحْبِسٌ عليه « تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول : أزيداً تضربه » ، أو تُكْرِمُ أخاه ، أو تَمُرُّ به ، أو تُحْبِسُ عليه .

وإنما امتنع « زيدا أنت تضر به » بخلاف « أنت ضاربه » لاحتياج الوصف إلى ما يُعْتَمَدُ عليه ؛ بخلاف الفعل .

فإن كان الوصف غير عامل لم يُجْزَ أَنْ يُقَسَّرَ عاملاً ؛ فلا يجوز « أزيداً أنت ضاربه » - أو مُحْبِسٌ عليه - أمْس .

وإنما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير (إِنْ لَمْ يَكُ مَا نَعْنِي حَصَلَ) بمنعه من ذلك ؛ كوقوعه صلة لأل ؛ لامتناع عمل الصلة فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ؛ ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة ؛ فلا يجوز « زيدا أنا الضاربه » ، ولا « وَجْهَ الأب زَيْدٌ حَسَنٌ » .

(تنبيه) : يتمين الرفع في « زَيْدٌ ظَلَيْكٌ » ، و « زَيْدٌ ضَرْبًا إِنَاءً » ؛ لأنها غيرُ صفة ؛ نعم يجوز النصب عند مَنْ يُجْوزُ تقديم مفعول اسم الفعل ، وهو الكسائي ، ومفعول المصدر الذي لا يتعطل بحرف مصدرى ، وهو المبرد والسيرائي .

(وَعَلَقَةٌ) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ) سَبْقِي لَهُ جَارٍ (١٣ - الأشموني ١)

على متبوع أجنبي منه ، وهو الشاغل : نعمًا ، أو عطف نَسَقٍ بالواو ، أو عطف بيان (كَمُفْلَقَةٍ بِنَفْسِ الْأَسْمِ) السببي (الوَاقِعِ) شاغلًا ؛ فكما تقول « زَيْدًا أكرمته أخاه » أو « مُحِبُّهُ » فتكون الملقَّةُ بين زيد وأكرمته عَمَلُهُ في سببيه كذلك تقول « زَيْدًا أكرمته رَجُلًا مُحِبُّهُ » ، أو « أكرمته عَمْرًا وَأَخَاهُ » أو « عَمْرًا أَخَاهُ » ؛ فتكون الملقَّةُ عَمَلُهُ في متبوع سببيه المذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بالملقَّة الضمير الراجع إلى الاسم السابق ؛ فتكون الباء بمعنى في ، أى : إنَّ وجودَ الضمير في تابع الشاغل كافٍ في الرِّبْطِ كما يكفي وجوده في نفس الشاغل ، وإن كان الأصل أن يكون متصلًا بالعامل ، أو منفصلًا عنه بحرف جر ، ونحوه .

(تنبيه) : لو جعلت « أَخَاهُ » من قولك « زَيْدًا أكرمته عَمْرًا أَخَاهُ » بدلًا امتنعت المسألة : نَصَبْتِ ، أو رفعت ؛ لأنَّ البذل في نية تكرير العامل ؛ فتخلو الأولى عن الرابط ؛ نعم يجوز ذلك إن قلنا : إن العامل في البذل هو العامل في اللبذل منه ؛ وكذا تمتنع إذا كان المطف بغير الواو ؛ لإفادة الواو معنى الجمع ، بخلاف غيرها من حروف المطف .

(خاتمة) : إذا رَفَعَ فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابقٍ نحو « أَرَيْدُ قَامَ » أو « غَضِبَ عليه » ، أو ملابسًا لضميره نحو « أَرَيْدُ قَامَ أبوه » ؛ فقد يكون ذلك الاسم السابق واجبَ الرفع بالابتداء ؛ كخَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ ، وليتَمَّا عَمَرُو قَعْدًا ؛ إذا قدرت « ما » كَافَّةً ، أو بالفاعلية ، نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ، وَهَلَا زَيْدٌ قَامَ ؛ وقد يكون راجعًا الابتدائية على الفاعلية ، نحو زَيْدٌ قَامَ ؛ وذلك عند المبرد ومتابعيه ، وغيرهم يوجب ابتدائية ؛ لعدم تَقَدُّم طلب الفعل ، وقد يكون راجعًا الفاعلية على الابتدائية ، نحو زَيْدٌ لَيَقُمُ ، ونحو قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَعْدًا ، ونحو « أَبَشَرُ يَهُدُونَنَا » و « أَنْتُمْ تَحْلُقُونَهُ » ؛ وقد يستويان ، نحو زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو قَعْدًا عِنْدَهُ ؛ والله أعلم .

تمدى الفعل ولزومه

(عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمَتَدِيِّ) إلى مفعول به فأكثر - وَيُسَمَّى أَيْضاً وَاقِعاً ؛ لوقوعه على المفعول به ، وَجَاوِزاً ؛ لجاوزته الفاعل إلى المفعول به - أمران ؛ الأول : صحة (أنّ تَصِلَ * هـ) ضمير راجع إلى (غَيْرِ مُصَدِّرٍ بِهِ) ، والثاني : أن يُصَاغَ مِنْهُ اسمُ مَفْعُولٍ تام ، وذلك (نَحْوُ عَمِلَ) فَإِنَّكَ تَقُولُ مِنْهُ : ائْخِزْ عَمَلَهُ زَيْدٌ ؛ فهو معمول ، بخلاف نَحْوِ خَرَجَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ مِنْهُ زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو ، وَلَا هُوَ نَخْرُوجُ ، بَلْ نَخْرُوجُ بِهِ ، أو إِلَيْهِ ؛ فَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْحَرْفِ .

والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فَإِنَّهَا تَتَّصِلُ بِاللَّازِمِ وَالْمَتَدِيِّ ، نَحْوُ الْخُرُوجِ خَرَجَهُ زَيْدٌ ، وَالضَّرْبِ ضَرَبَهُ عَمْرُو .

(تنبيه) : هذه المساء تَتَّصِلُ بِكَانَ وَأَخَوَاتِهَا ؛ والمعروف أنها واسطة : أى لا متمدية ولا لازمة ، ولعله جعلها من المَتَدِيِّ نظراً إلى شبهها به ، وربما أطلق على خبرها المفعول .

(فَأَنْصِبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبِ) ذلك المفعول (عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَذَبَّرْتُ الْكِتَابَ) فَإِنْ نَابَ عَنْهُ رَفَعَتْهُ بِهِ كَمَا سَلَفَ .

(وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمَتَدِيِّ) غير المتدى : مبتدأ ، ولازم : خبره ، أى : ما سوى المتدى هو اللازم ؛ إذ لا واسطة ، ويسمى قاصراً أيضاً ؛ لقصوره على الفاعل ، وَغَيْرُ وَاقِعٍ ، وغير مجاوز ؛ لذلك .

(وَحَسَنٌ * لَزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا) وهى الطبايع ؛ والمراد بأفعال السجاياء : ما دلّ على معنى قائم بالفاعل لازم له (كَتَبْنَاهُمْ) - بكسر الهاء - الرجل ؛ إذا كثّر أكله ، وَشَجِعَ ، وَجَبَنَ ، وَحَسَنَ ، وَقَبِيحَ ، وَطَالَ ، وَقَصُرَ ، وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ .

(و) كذا (ما وازن (أَفْعَلَّ) نحو : أَفْشَرَّ ، وَاشْمَأَزَّ ، وَاطْمَأَنَّ ، وَمَا لَحِقَ بِهِ ،
وهو أَفْوَعَلٌ ، نحو أَكُوْهَدَ الْفَرْخُ ، إِذَا ارْتَمَدَ .

(و) كَذَا (الْمُضَاهِي) أى : للشابه فى الوزن : افْعَمَلَلْ ، نحو اخْرَنْجِمَ ، يقال :
اخْرَنْجَمَتِ الْإِبِلُ : أى اجتمعت ، وما لَحِقَ بِهِ ، وهو وزنَان : أَفْعَمَلَلْ - بزيادة
إحدى اللامين - نحو (أَفْعَمَسَسَا) يقال : أَفْعَمَسَسَ الْبَعِيرُ ؛ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْإِقْيَادِ ،
وَأَفْعَمَلَى ، نحو : اخْرَنْبَى الدِّيكُ ؛ إِذَا انْتَفَشَ لِلْقِتَالِ ، وَأَسْلَنْقَى الرَّجُلُ ؛ إِذَا نَامَ عَلَى
ظَهْرِهِ ؛ وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ التَّمَدَّى ، نحو : أَسْرَنْدَى ، وَأَغْرَنْدَى : أى علا وَرَكِبَ ،
فى قول الزاجز :

٣٩٧ - قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ بِسَرَنْدِينِي أَذْفَعُهُ عَنِّي وَيَغْرَنْدِينِي

(تنبيه) : يجوز فى « أَفْعَمَسَسَ » أن يكون مفعولاً للمضاهى ، والأولى
أن يكون فاعلاً له ، والمفعول محذوف : أى والمضاهيه أَفْعَمَسَسَ ؛ لما عرفت أنه
مُلْحَقٌ بِأَحْرَجِمَ .

(و) كذلك حُتِمَ أيضاً لزوم (ما أَفْعَضَى) من الأفعال (نَظَافَةٌ أَوْ دَنَسًا)
نحو : نَظَفَ ، وَطَهَّرَ ، وَوَضَّوْ ، وَدَنَسَ ، وَنَجَسَ ، وَقَذَرَ (أَوْ عَرَضًا) وهو :
ما ليس حركة جسيم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه ، كَمَرَضَ ، وَكَبِلَ ،
وَنَشِطَ ، وَفَرَحَ ، وَحَزِنَ ، وَنَهِمَ ؛ إِذَا شَبِعَ (أَوْ طَاوَعَ الْمَعْدَى * لِوَاحِدٍ كَمَدَّةُ
فَأَمْتَدَا) وَدَخَرَجْتُ الشَّيْءَ فَتَدَخَّرَجَ : أَمَّا مَطَاوَعُ التَّمَدَّى لِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ
مَتَمَدَّ ؛ كَأَمْرٍ .

(وَعَدَّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ) نحو ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، بمعنى أَذْهَبْتُهُ ، وَعَجِبْتُ مِنْهُ ،
وَعَضِبْتُ عَلَيْهِ (وَأِنْ حُذِفَ) حرف الجر (قَالَ نَضَبُ الْمُنَجَّرِ) وجوباً ، وشذ إبقاؤه
على جره ، فى قوله :

٣٩٨ - [إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ] أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

أى : إلى كليب .

وحيث حذف الجار في غير أن وأن فإنما يحذف (نقلاً) لاقياساً مطرداً ، وذلك على نوعين :

الأول : وارد في السمة ، نحو شَكَرْتُهُ ، وَنَصَحْتُهُ ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ .

والثاني : مخصوص بالضرورة ؛ كقوله :

٣٩٩ — آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ * [وَالْحَبُّ بِأَكْثَرِهِ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ]

وقوله :

٤٠٠ — [لَدُنَّ يَهْزُ الْكَفَّ يَفْسِلُ مَتْنُهُ * فِيهِ] كَأَ عَسَلَ الطَّرِيقِ الثَّغْلَبُ

أى : على حَبِّ العراق ، وفي الطريق .

(و) حذفه (في أن وأن يَطْرُدُ) قياساً (مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ ، كَمَجِبَتْ أَنْ يَدُؤَا) « أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ » « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » أى : مِنْ أَنْ يَدُؤَا : أى يُعْطُوا الدِّيَّةَ ، وَمِنْ أَنْ جَاءَكُمْ ، وَبِأَنَّهُ .

فإن خيف اللبسُ امتنع الحذف ، كما في « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ ، أَوْ عَنْ أَنْ تَفْعَلَ » لإشكال المراد بعد الحذف .

وأما قوله تعالى : « وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » فيجوز أن يكون الحذف فيه لقريئة كانت ، أو أن الحذف لأجل الإيهام ؛ ليرتدع من يرغب فيهنّ للجانن ، ومن يرغب عنهنّ لدمامتهنّ وقَرِهْنِ : وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين .

(تنبيهان) : الأول : إنما اطْرَدَ حذفُ حرف الجر مع أن وأن لطلولهما بالصلة .

الثاني : اختلفوا في محلها بعد الحذف ؛ فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلها

جر ؛ تشكاً بقوله :

٤٠١ — وَتَزُرُّنَّ نِسَاءَ الَّذِينَ كَفَرْتُمْ فِي الْمَدِينَةِ ، وَلَا تَدْخُلْنَ فِيهَا ، إِنَّمَا مَطْلَبُهُ

يجر « دَيْنِ » ، وذهب سيويوه والفراء إلى أنهما في موضع نصب ، وهو الأقيس .
ومثل أنْ وأنْ في حذف حرف الجر قياساً كي المصدرية نحو « جِئْتُكَ كَيْ تَقُومَ »
أى لكى تقوم .

(وَالْأَصْلُ) في ترتيب مفعولى الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر
(سَبَقُ فاعِلٍ) : أى أن يسبق الفاعل (مَعْنَى) منهما المفعول معنى (كَمَنْ * مِنْ)
قولك : (أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَ كَمْ نَسَجَ الْيَمَنُ) فإن « مَنْ » هو اللابس ؛ فهو الفاعل في
المعنى ، و « نَسَجَ الْيَمَنُ » هو الملبوس ؛ فهو المفعول في المعنى .

ويحوز العدول عن هذا الأصل ؛ فيتقدم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في
المعنى ، فيقال : أَلْبَسَنَ نَسَجَ الْيَمَنِ مَنْ زَارَ كَمْ .

(وَ) قد (يَلْزَمُ الْأَصْلُ) المذكور (لِوُجُوبِ عَرَا) أى : وُجِدَ ،
وذلك كخوف اللبس ، نحو « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا » وكون الثانى محصوراً ،
كما أُعْطِيتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا ، أو ظاهراً والأول ضمير متصل ، نحو « إِنَّا
أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ » .

(وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ) لما وجد (حَتْمًا قَدْ يُرَى) أى : قد يرى واجباً ، وذلك
كما إذا كان الفاعل في المعنى محصوراً ، نحو : مَا أُعْطِيتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا ،
أو ظاهراً والثانى ضميراً متصلاً ، نحو الدَّرْهَمُ أُعْطِيتُهُ زَيْدًا ، أو مُلْتَبَسًا بضمير الثانى ،
نحو أَشْكَنْتُ الدَّارَ بَابِنِهَا ؛ فلو كان الثانى مُلْتَبَسًا بضمير الأول كما في نحو : أُعْطِيتُ
زَيْدًا مَالَهُ ؛ جاز وجاز ؛ على ما عرف في باب الفاعل .

(تنبيه) : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين حكم الفاعل في المعنى مع المفعول
في المعنى في هذه الأمور الثلاثة ؛ لجواز تقديمه في نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا قائماً ، ووجوبه
في نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وامتناعه في نحو : ظَنَنْتُ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا .
(وَحَذَفَ فَضْلَةً) وهى المفعول من غير باب ظَنَّ (أَجِزْ) : اختصاراً ، أو اقتصاراً

(إِنْ لَمْ يَضُرْ) حذفها، كما هو الأصل، ويكون ذلك لغرض: إما لفظي؛ كتناسب الفواصل نحو «مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى»، ونحو «إِلَّا تَذَكَّرَ لِيَنْ يَخْشَى»، وكالإيجاز في نحو «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا» وإما معنوي؛ كاحتقاره في نحو «كَتَبَ اللَّهُ لِلْأَغْلِبِينَ» أي: الكافرين، أو أستهجانه؛ كقول عائشة رضي الله عنها: مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنِّي، أي: العورة.

فإن ضَرَّ الحذف امتنع، وذلك (كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً) لسؤال سائل: كَضَرَبْتُ زَيْدًا، لمن قال: مَنْ ضَرَبْتَ؟ (أَوْ حَصِرَ) نحو: مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَإِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا، أو حذف عامله، نحو: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ.

(تنبيه): قوله «يَضُرُّ» هو بكسر الضاد مضارع ضَارَّ يَضِيرُ ضَيْرًا، بمعنى: ضَرَّ يَضُرُّ ضُرًّا، قال الله تعالى: «لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا»، أي: لم يضركم.

(وَيُحَذَفُ النَّاصِبُ) أي: ناصبُ الفضلة (إِنْ عَلِمَا) بالقرينة، وإذا حذف هـ يكون حذفه جائزاً، نحو «قَالُوا خَيْرًا»، (وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا) كما في باب الاشتغال، والنداء، والتحذير، والإغراء، بشرطه، وما كان مثلاً، نحو «السِّكَلَابَ عَلَى الْبَقَرِ» أي: أُرْسِلِ السِّكَلَابَ، أو أَجْرِي مُجْرَى للثل، نحو «أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ».

(خاتمة): بصير التعدى لازماً أو في حكم اللازم بخمسة أشياء:

الأول: التضمين لمعنى لازم؛ والتضمين: إشرابُ اللفظ معنى لفظ آخر وإعطائه حكمه؛ لتصير الكلمة تؤدي مؤدَى كلمتين؛ نحو «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ» أي: يَخْرُجُونَ، «وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ» أي: تَنْبُ «أَذَاعُوا بِهِ» أي: تَحَدَّثُوا «وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي» أي: بارك لي.

ومنه قول الفرزدق :

٤٠٢ - كَيْفَ تَرَانِي قَالَابَا مِجَنِّي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي
أى : صَرَفَهُ بِالْقَتْلِ ؛ وقول الآخر :

٤٠٣ - * ضَمِنْتَ رِزْقِي عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا *
أى : تَكَفَّلْتَ ، وهو كثير جداً .

الثاني : التحويلُ إلى فعلٍ - بالضم - لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرَبَ
الرَّجُلُ ، وفَهَّمُ ، بمعنى ما أَضْرَبَهُ وَأَفْهَمَهُ .
الثالث : مطاوعته المتعدى لواحد ، كما مر .

الرابع : الضمُّ عن العمل : إما بالتأخير ، نحو « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ »
« الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » ، أو بكونه فرعاً في العمل ، نحو : « مُصَدِّقًا لِمَا
بَيْنَ يَدَيْهِ » « فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ » .
الخامس : الضرورة ، كقوله :

٤٠٤ - تَبَلَّتْ قُرَادَكُ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً تَسْقِي الضَّحِيحَ بِيَارِدِ بَسَامِ
ويعير اللازم متعدياً بسبعة أشياء :
الأول : همزة النقل ، كما أسلفته .

الثاني : تَضْيِيفُ الْعَيْنِ ، نحو : فَرَحَ زَيْدٌ ، وَفَرَحَتْ زَيْدًا .
وقد اجتمعا في قوله تعالى : « نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ
وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ » .

الثالث : المُفَاعَلَةُ ، تقول في « جَلَسَ زَيْدٌ ، وَشَى ، وَسَارَ » : جَالَسْتُ زَيْدًا ،
وَمَاشَيْتُهُ ، وَسَايرْتُهُ .

الرابع : اسْتَفْعَلَ لِلطَّلَبِ أَوْ النِّسْبَةِ لِلشَّيْءِ ، كَاسْتَخْرَجْتَ الْمَالَ ، وَاسْتَحْسَنْتُ زَيْدًا ،
وَاسْتَقْبَحْتَ الظُّلْمَ ، وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو اسْتَكْتَبْتَهُ الْكِتَابَ ،
وَاسْتَفْغَرْتُ اللَّهَ الذَّنْبَ ، ومنه قوله :

- ٤٠٥ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ أَحْصِيهِ * [رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ أَلُوجُهُ وَالْعَمَلُ]
 وإنما جاز «استغفرتُ الله من الذنب» لتضمنه معنى استتبت : أى طلبت التوبة.
 الخامس : صَوَّغَ الفعل على فَعَلْتُ بِالْفَتْحِ أَفْعَلُ بِالضَمِّ لإفادة الغلبة ، تقول :
 كَرَمْتُ زَيْدًا أَكْرُمُهُ : أى غلبته فى الكرم .
 السادس : التضمين ، نحو : « وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النَّكَّاحِ » أى : لا تَتَفَوُّوا ؛ لِأَنَّ
 عَزَمَ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِعَلَى ، تقول : عَزَمْتُ عَلَى كَذَا ، لَا عَزَمْتُ كَذَا ، وَمِنْهُ رَحِبْتُمْكُمْ
 الطَّاعَةُ ، وَطَلَعَ بِشْرُ الْيَمَنِ ؛ أى : وسعتكم ، وبلغ اليمين .
 السابع : إسقاط الجار توسعاً ، نحو « أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ » أى : عن أمره « وَاقْعُدُوا
 لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ » أى : عليه ، وقوله :
 * كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ *

أى فى الطريق .

وليس انتصابها على الظرفية ، خلافاً للفارسية فى الأول وابن الطراوة فى الثانى ؛
 لعدم الإبهام ، والله أعلم .

التنازع فى العمل

- (إِنْ عَامِلَانِ) فَأَكْثَرُ (اِقْتِضَايَا) أى : طَلَبَا (فِي اسْمِ عَمَلٍ) مُتَّفَقًا أَوْ مُخْتَلَفًا
 (قَبْلُ) أى : حال كونهما قَبْلَ ذَلِكَ الاسمِ (فَلَوْ أَحَدٌ مِنْهُمَا الْعَمَلُ) فِيهِ اتِّفَاقًا .
 والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :
 ٤٠٦ - [فَإِنَّ إِلَى آتِنَ النَّجَّاءُ بِبَغْلَتِي] * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ [أَحْبِسِ أَحْبِسِ]
 إذ الثانى تأكيد ، وإلا فسد اللفظ ؛ إذ حقه حينئذ أن يقول : أَتَاكَ أَتَوَكَ ، أَوْ أَتَوَكَ
 أَتَاكَ ؛ ومن نحو :
 ٤٠٧ - [وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْقَى لِأَذَى مَعِيشَةٍ] كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فإن الثاني لم يطلب « قليل » ، وإلا فسد المعنى ؛ إذ المراد كفاً قليل من المال ، ولم أطلب المثلث .

وبكونهما قبل من نحو « زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ » لأن كل واحد منهما أَخَذَ مطلوبه ، أعنى ضمير الاسم السابق ؛ فلا تنازع .

هكذا مثل النازم وغيره وَعَلُّوا ؛ وفي كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فلنقصور العلة ؛ لأن ذلك يقتضى ألا يتنع تقديم مطلوبهما إذا طلبا نصباً .

و « عاملان » في كلامه رَفَعَ بفعل مضمر يفسره « اقتضيا » ، و « عَمَلٌ » مفعول به ، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

(تنبيهات) : الأول : مراده بالعاملين فِعْلَانِ متصرفان ، أو اسمان يُشَبَّهَانِهما ، أو اسم وفعل كذلك ؛ فالأول نحو « آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا » والثاني كقوله :
٤٠٨ — عُدِدَتْ مُعِينًا مُفِينًا مَنْ أَجَرْتَهُ [قَلَمٌ أَتَّخِذُ إِلَّا فِتْنَاكَ مَوْنِيلاً]
والثالث نحو « هَاؤُمُ أَقْرَبُ وَكِتَابِيَّةٍ » وقوله :

٤٠٩ — لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمَفِيرَةِ أَنَّنِي
لَقِيتُ وَلَمْ أُنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَاً

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره ؛ وعن اللبرد إجازته في فعلی التعجب ، نحو مَا أَحْسَنَ وَأَجَلَّ زَيْدًا ، وَأَخْسِنَ بِهِ وَأَجَلَّ بِعَمْرٍو ، واختاره في التسهيل .

الثاني : قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين ، وقد يتعدد المتنازع فيه ؛ من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُسَكِّرُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » ؛ وقول الشاعر :

٤١٠ — طَلَبْتُ فَلَمْ أَذْرِكْ بِوَجْهِهِ فَلَيَّنْتَنِي
فَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبٍ

الثالث : اشترط في التسهيل في المتنازع فيه أن يكون غير سبى مرفوع ، فنحو
« زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ أَخُوهُ » وقوله :

٤١١ — [قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَ غَرِيمَةٍ]
وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمَةً

محول على أن السبى مبتدأ ، والعاملان قبْلَه خَبَرَانِ عنه ، أو غير ذلك مما يمكن ،
بخلاف السبى المنصوب ، كما مر ، ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين ، وأجاز
بعضهم في البيت التنازع .

(وَالثَّانِ) من المتنازعين (أَوْلَى) بالعمل من الأول (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ)
لقربه ، (وَاخْتَارَ عَكْسًا) من هذا ، وهو أن الأول أَوْلَى لسبقه ، (غَيْرُهُمْ
ذَا أَمْرَةٍ) أى : غيرُ البصريين ، وهم الكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز
إعمال كل منهما .

﴿ تنبيه ﴾ : سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على
جواز إعمال كل منهما ؛ ومن إعمال الأول قوله :

٤١٢ — كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِبْ فَاشْكُرْ لَهُ
أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَتَأْمِرُ

ومن إعمال الثالث قوله :

٤١٣ — جِئْتُ نِمْ حَالِفٍ وَقِفْ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ
لَيَمَنَّ أَجَارُوا ذَوُو عِزَّةٍ بِلَا هَوْنٍ

(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلِ) منها ، وهو الذى لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه

في المعنى (في ضَمِيرِ مَا • تَفَارَعَاهُ وَالتَّزِمَ) في ذلك (مَا التَزِمَا) من مطابقة الضمير الظاهر ، ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة ؛ وسواء في ذلك كان الأول هو المهلل (كَيْحُسَيْنَ وَيُسَى ابْنَا كَا) أم الثاني (وَ) ذلك نحو (قَدْ بَقِيَ وَاعْتَدَيَا عَبْدَا كَا) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه ، والأول منعه السكفوني ؛ لأنهم يمتنعون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب ؛ فذهب السكفاني ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول — والحالة هذه — للدلالة عليه ، تمسكا بظاهر قوله :

٤١٤ — تَمَقَّقَ بِالْأَرْطَى إِيَّاهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَدَتْ تَبْلَهُمْ وَكَلِبٌ

وقال القراء : إن اتفق العاملان في طلب الرفع فالعمل لهما ، ولا إضمار ، نحو : يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَا كَا ؛ وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا ، نحو ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ ، والمتمد ما عليه البصريون ، وهو ما سَبَقَ ؛ لأن العمدة يمتنع حذفها ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب ، نحو رُبُّهُ رَجُلًا ، وَنِعَمَ رَجُلًا ، وقد سمع أيضا في هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، ومنه قوله :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ ؛ إِنَّنِي لِنَعِيرِ جَبِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْلٍ
وقوله :

٤١٥ — هَوَيْتُ وَهَوَيْتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شَبْتُ فَأَنْصَرَفْتُ عَنْهُنَّ آمَالِي
وقوله :

٤١٦ — وَكُنَّا مُدْمَاءَ كَأَنَّ مُتُونَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْمَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

ولا حُجَّةَ فيما تمسك به المانع ؛ لاحتمال إفراد ضمير الجمع ؛ وقد أجاز ذلك البصريون في الأحوال كلها ، تقول : ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ ، كأنك قلت : ضَرَبْتُ مِنْ ، على ما لا يخفى .

(وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْلًا * بِمَضْمَرٍ لِّغَيْرِ رَفْعٍ) وهو النصب لفظاً أو محلاً (أَوْهَلًا) أى : جُعِلَ أَهْلًا (بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ) فى الأصل ؛ لأنه حينئذ فضلة ؛ فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر ، فتقول : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي عَمْرُو ، وَلَا يَجُوزُ ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَلَا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي عَمْرُو ؛ وأما قوله :

٤١٧ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَبُرْضِيكَ صَاحِبٌ

[جِهَاراً فَكُنْ فِي الْقَنْبِ أَخْفَظُ لِلْوَدِّ]

فضرورة .

(وَأُخِّرَتْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ) ؛ لأنه منصوبٌ فلا يضر قبل الذكر ، وعمدةٌ فى الأصل فلا يحذف ، فتقول : كُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ قَائِماً إِيَّاهُ ، وَظَنَنْتِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِماً إِيَّاهُ .

أما امتناع الإضمار مقدماً فادعى الشارحُ الاتفاقَ عليه ، وفى دعواه نظر ؛ فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب ؛ أحدها جوازُه كالرفوع ، وفى كلام والده فى الكافية وشرحها مَئِيلٌ إلى جوازِ إضمارِ المنصوب مطلقاً مقدماً ، واحتج له ، وهو أيضاً ظاهر كلام التسهيل .

وأما الحذف فنعمه البصريون ، وأجازه الكوفيون ؛ لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب ؛ لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثانى المهمل ، نحو ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ ؛ لدخوله تحت قوله : « وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا » تَنَازَعَاهُ » ولم يخرجْه ، ومنه قوله :

٤١٨ - إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِمُؤَدَّاءَ كَثَرٍ تَنْخُلُ فَاسْتَا كَتَّ بِهِ عُودُ إِسْجِلِ

وأنه يجوز حذفه لفهوم قوله : « وَالْزِمَ مَا التَزِمَا » وهذا لم يلتزم ذكره ؛ لأنه فضله ، ومنه قوله :

٤١٩ - بِمُكَاطِ يَمْشِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمْحُوا شِعَاعَهُ
وَحَصَّ بِمَضْمَنِهِمْ حَذْفَهُ بِالضَّرُورَةِ كَالْيَتِيمِ ؛ لِأَنَّهُ فِي حَذْفِهِ تَهْنِئَةٌ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعَةٌ عَنْهُ
لَمِيرِ مَعَارِضٍ .

الثاني : كلامه هنا يخالف للتسهيل من وجهين : (الأول) جَزَمَهُ بِحَذْفِ الْفَضْلَةِ
مِنَ الْأَوَّلِ لِلْمَهْمَلِ ، (والثاني) جَزَمَهُ بِتَأْخِيرِ الْخَبَرِ ، وَلَمْ يَجْزَمْ بِهِمَا فِي التَّسْمِيلِ ، بَلْ
أَجَازَ التَّقْدِيمَ .

الثالث : يُشْتَرَطُ لِحَذْفِ الْفَضْلَةِ مِنَ الْأَوَّلِ الْمَهْمَلِ أَمْنُ الْبَسِّ ؛ فَإِنْ خِيفَ الْبَسُّ وَجِبَ
التَّأْخِيرُ ، نَحْوُ اسْتَمَعْتُ وَاسْتَعَانَ عَلَى زَيْدٍ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَعَ الْحَذْفِ لَا يَعْلَمُ هَلِ الْمَحْذُوفُ
مُسْتَعَانَ بِهِ أَوْ عَلَيْهِ .

الرابع : قوله « غَيْرَ خَيْرٍ » يَوْمَ أَنْ ضَمِيرُ التَّنَازُعِ فِيهِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ فِي
بَابِ ظَنٍّ يَجِبُ حَذْفُهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ فِي امْتِنَاعِ الْحَذْفِ ، وَلِزُجْمِ
التَّأْخِيرِ ، نَحْوُ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقَةً وَظَنَنْتُ مُنْطَلِقًا هِنْدُ إِيَّاهَا ، فَإِيَّاهَا : مَفْعُولُ أَوَّلِ الظَّنِّ
وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ ، وَفِي حَذْفِهِ مَا سَبَقَ ؛ وَلِلذَلِكَ قَالَ الشَّارِحُ : لَوْ قَالَ بَدَلَهُ :
وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكُ مَفْعُولَ حَسَبٍ وَإِنْ يَسْكُنُ ذَلِكَ فَأَخِرْهُ تُعَيَّبُ
لِاخْتِلَافٍ مِنْ ذَلِكَ التَّوْمِ .

لكن قال المرادى : قوله « مفعول حسب » يوم أن غير مفعول حسب يجب
حذفه وإن كان خبراً ، وليس كذلك ؛ لأن خبر كان لا يحذف أيضاً ، بل يؤخر كـ مفعول
حسب ، نحو : زَيْدٌ كَانَ وَكُنْتُ قَائِمًا إِيَّاهُ ، وَهَذَا مُنْذَرَجٌ تَحْتَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ :
« غَيْرَ خَيْرٍ » ، وَلَوْ قَالَ :

بَلْ حَذْفُهُ إِنْ كَانَ فَضْلَةً حَنِيمٍ وَغَيْرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدِ التَّرْجَمُ
لَأَجَادَ .

قلت : وعلى هذا أيضاً من المواخذة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أمنّ
اللبس كما أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

وَإِخْذِفْهُ لَا إِنْ خِيفَ لِبَسٌ أَوْ بَرَى لِمَعْدَةِ فَجِيءَ بِهِ مُؤَخَّرًا

الخامس : قاس المازني وجاعة التعدّي إلى ثلاثة على التعدّي إلى اثنين ، وعليه
مشى في التسهيل ؛ فتقول على هذا عند إعمال الأول : أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُهُ إِيَّاهُ زَيْدٌ
عَمْرًا قَائِمًا ، ويختار إعمال الثاني ، نحو أَعْلَمَنِي وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا إِيَّاهُ ،
وَأَعْلَمْتُ وَأَعْلَمَنِي زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا إِيَّاهُ

(وَأُظْهِرُ أَنْ يَكُنَّ ضَمِيرٌ خَبَرًا) أى : فى الأصل (لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَا)
أى : فى الأفراد والتذكير وفروعهما ؛ لتعذر الحذف بكونه عمدة والإضرار بعدم المطابقة ،
فتعين الإظهار ، ونخرج المسألة من هذا الباب (نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخًا • زَيْدًا وَعَمْرًا
أَخَوَيْنِ فى الرَّخَا) على إعمال الأول ، فزَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ : مَفْعُولَا أَظُنُّ ، وَأَخًا :
ثانى مفعولى يُظَنُّنِي ، وجيء به مظهرًا لتعذر إضماره ؛ لأنه لو أضرر فلما أن يُضْمَرَ مفردًا
مراعاة للمخبر عنه فى الأصل وهو الياء من يظنناني ؛ فيخالف مفسره — وهو أخوين —
فى التثنية ، وإما أن يُدْنَى مراعاة للمفسر ؛ فيخالف المخبر عنه ، وكلاهما ممتنع عند
البصريين ، وكذا الحكم لو أعلمت الثانى ، نحو يَظَنُّنَانِي وَأُظُنُّ الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ
أَخًا ، وأجاز الكوفيون الإضرار على وَفْقِ المخبر عنه ، نحو أَظُنُّ وَيُظَنُّنَانِي إِيَّاهُ
الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ، عند إعمال الأول وإعمال الثانى ، وأجازوا أيضاً الحذف ، نحو أَظُنُّ
وَيُظَنُّنَانِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ

(تنبيه) : وجه كون هذه المسألة من هذ الباب هو أن الأصل : أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي
الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ؛ فتنازع العاملان « الزيدين » ؛ فالأول يطلبه مفعولا ، والثانى يطلبه
فاعلا ، فأعملنا الأول ؛ فنصبنا به الاسمين ، واضمرنا فى الثانى ضمير الزيدين ، وهو
الأنف ، وبقي علينا المفعول الثانى يحتاج إلى إضماره ؛ فرأيناه متمذراً لما مرّ ، فمدلنا به

إلى الإظهار ، وقلنا « أخا » فوافق الخبر عنه ، ولم نضره مخالفته لأخوين ؛ لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

(خاتمة) : لا يتأتى التنازع في التمييز ، وكذا الحال ، خلافاً لابن مُعْطٍ ، وكذا نحو مَا قَامَ وَقَعْدَ إِلَّا زَيْدٌ ، وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ، ويجوز فيما عدا ذلك من الممولات ؛ والله تعالى أعلم .

المفعول المطلق

زاد في شرح الكافية في الترجمة « وهو المصدر » . وذلك تفسير للشئ بما هو أعم منه مطلقاً ؛ كتفسير الإنسان بأنه الحيوان ؛ إذ المصدر أعم مطلقاً من المفعول المطلق ؛ لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً ، وفاعلاً ، ومفعولاً به ، وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرأ ؛ نظراً إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خَلَفَ عنه في ذلك وأنه الأصل .

وأعلم أن الفاعيل خمسة : مفعول به ، وقد تقدم في باب تعدى الفعل ولزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه .
وهذا أول الكلام على هذه الأربعة :

فالمفعول المطلق « مَا لَيْسَ خَبْرًا مِنْ مَصْدَرٍ مُفِيدٍ توكيدَ عامله ، أو بيانَ نوعِهِ ، أو عَدَدَهُ » .

فـ « مَا لَيْسَ خَبْرًا » مُخْرِجٌ لنحو المصدر المبيِّن للنوع في قولك : ضَرَبْتُكَ ضَرْبَ أَلِيمٍ .

و « مِنْ مَصْدَرٍ » مُخْرِجٌ لنحو الحال المؤكدة ، نحو « وَلِيَّ مُذِيرٍ » .
و « مُفِيدٍ توكيدَ عامله — إلى آخره » مُخْرِجٌ لنحو المصدر المؤكد في قولك : أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ ، وَلِسُوقٍ مع عامله لغير المعاني الثلاثة ، نحو : عَرَفْتُ قِيَامَكَ ، وَمُذْخِلِ

لأنواع المفعول المطلق : ما كان منها منصوباً لكونه فضلة ، نحو ضَرَبْتُ ضَرْباً ، أو ضَرْباً شديداً ، أو ضَرْبَتَيْنِ ، أو مرفوعاً لكونه نائباً عن الفاعل ، نحو غَضِبَ غَضَبٌ شديداً .

وإنما سمي مفعولاً مطلقاً لأنَّ حَمْلَ المفعول عليه لا يُحْتَاجُ إلى صِلَةٍ ؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات ؛ فإنها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إلتصاق الفعل به ، أو وقوعه لأجله ، أو فيه ، أو معه ؛ فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر ، بخلافه ، وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع ، وتقديمُ المفعول به لم يكن على سبيل القصد ، بل على سبيل الاستطراد والتبعية .

ولما كان المفعولُ المطلقُ هو المصدرُ مع ضميمته شئ آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر ؛ لأن معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه ؛ فقال : (المصدرُ : أَسْمُ مَا سَوَى الزَّمانِ مِنَ مَدْلُولِي الْفِعْلِ) أى : اسمُ الحَدَثِ ؛ لأن الفعل يدلُّ على الحدث والزمان فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كأَمْرٍ مِنْ) مدلولى (أَمِنْ) وَضَرْبٍ مِنْ مدلولى ضَرْبٍ .

(بِمِثْلِهِ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ) نحو « فَإِنْ جَمَعْتُمْ جَزَأَوْكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً » وَيُخْرِجُنِي إِيمَانُكَ تَصَدِيقاً « وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً » وَالذَّارِيَاتِ ذَرْواً » .

(وَكَوْنُهُ) أى المصدر (أصلاً) في الاشتقاق (لِذَيْنِ) أى : للفعل والوصف (اِنتِخِبَ) أى : اِخْتِيَرَ ، وهو مذهب البصريين ، وخالف بعضهم ؛ فجعل الوصف مشتقاً من الفعل ؛ فهو فرع الفرع ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما ، وزعم ابن طلمجة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ؛ ليس أحدهما مشتقاً من الآخر . والصحيحُ مذهبُ البصريين ؛ لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، (١٤ - الأشمونى ١)

والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة ؛ إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة .

(تَوَكَّدَ أَوْ تَوَعَّاهُ) المصدرُ الْمَسْقُوفُ مفعولاً مطلقاً (أَوْ عَدَدَ) أى : لا يخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة ؛ فالْمَوْكَّدُ (كَسِرَتْ) سَيَرًا ، وبسمى الهم ، ومبين العدد - وبسمى المعدود - كَسِرَتْ (سَيَرَتَيْنِ) و « دُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً » ومبين النوع كسرت (سَيَرٌ ذِي رَشَدٍ) أو سَيَرًا شديدًا ، أو السَيَرُ الَّذِي تَعَرَّفَهُ ، وبسمى المختص ؛ هكذا فسرهم بعضهم ؛ والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فَعَلَ في التسهيل ؛ فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ، ومختص ، والمختص على قسمين : معدود ، وغير معدود .

(وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ) أى : عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق (مَا عَلَيْهِ) أى : ما على المصدر (دَلَّ) وذلك ستة عشر شيئًا ؛ فينوب عن المصدر المبين [للنوع] ثلاثة عشر شيئًا :

الأول : كَلَيْتَهُ (كَجَدَّ كَلَّ الْجَدَّ) ومنه « فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ » وقوله :

٤٢٠ - [وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَ مَا] يَطْلُنَانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

الثاني : بَقَضِيَّتُهُ ، نحو : ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ .

الثالث : نوعه ، نحو : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ .

الرابع : صفته ، نحو : سِرَتْ أَحْسَنَ السَّيْرِ ، وَأَيَّ سَيْرٍ .

الخامس : هَيْئَتُهُ ، نحو : يَمُوتُ الْكَافِرُ مَيِّتَةً سُوءَ .

السادس : مُرَادِفُهُ ، نَحْوُ قَمْتُ الْوُقُوفِ (وَافْرَجَ الْجُدْلَانِ) ومنه قوله :

٤٢١ - يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالْتَمَرُ حَبًّا مَالَهُ مَزِيدٌ

السابع : ضَمِيرُهُ ، نحو عَبْدَ اللَّهِ أَظَنَّهُ ^(١) جالسا ؛ ومنه « لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنْ

الْعَالَمِينَ » .

(١) هذا إذا جعلت « عبد الله » منصوبا على أنه مفعول أول لأظن ، والضمير في « أظنه » عائدا على الظن المفهوم من الفعل ؛ و « جالسا » مفعولا ثانيا .

الثامن : المشار به إليه ، نحو ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ .

التاسع : وَقْتُهُ ، كقولهِ :

٤٢٢ - أَلَمْ تَفْتَحْ مِنْ عَيْنِكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا [وَيْتٌ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسْتَمِدًّا]

أى : اغْنِاضَ لَيْلَةِ أَرْمَدَا ، وهو عكس « قَعَلْتُهُ طُلُوعَ الشَّمْسِ » ، إلا أنه

قليل .

العاشر : « ما » الاستفهامية ، نحو مَا تَضْرِبُ زَيْدًا .

الحادى عشر : « ما » الشرطية ، نحو : مَا شِئْتَ فَأَجْلِسْ .

الثاني عشر : آتَهُ ، نحو : ضَرَبْتُهُ سَوْطًا ، وهو يَقْطُرُ فِي آتَةِ الْفِعْلِ دُونَ

غيرها ، فلا يجوز : ضَرَبْتُهُ خَشَبَةً .

الثالث عشر : عَدَدَهُ ، نحو : « فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً » .

وزاد بعض المتأخرين اسمَ المصدرِ الْعَلَمَ ، نحو بَرَبْرَةً ، وَفَجَّرَ فَجَارٍ .

وفى شرح التسهيل أن اسمَ المصدرِ لا يستعمل مؤكدًا ولا مبینًا .

وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء :

الأول : مُرَادِفُهُ ، نحو : شَنِئْتُهُ بُغْضًا ، وَحَبَبْتُهُ مَقَّةً ، وَفَرَحْتُ جَدًّا .

الثاني : مُلَاقِيهِ فِي الْإِشْتِقَاقِ ، نحو : « وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ،

« وَتَبْتُلُ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا » ؛ وَالْأَصْلُ إِنْبَاتًا وَتَبْتُلًا .

الثالث : اسمَ مصدرِ غسیرِ علم ، نحو تَوَضَّأَ وَضُوءًا ، وَاغْتَسَلَ غُسْلًا ،

وَأَعْطَى عَطَاءً .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَوَكُّدِهِ فَوَحْدًا أَبَدًا) ؛ لِأَنَّهُ بِمِثَرَةِ تَكْرِيرٍ

الْفِعْلِ ، وَالْفِعْلُ لَا يُدْنَى وَلَا يَجْمَعُ (وَنَّ وَاجْعَ غَيْرُهُ) أَى : غَيْرَ الْمُؤَكَّدِ ، وَهُوَ

الْمُبِينُ (وَأَفْرِدَا) لِصَلَاحِيتهِ لِذَلِكَ ؛ أَمَّا الْعَدْدِيُّ فَبِاتِّفَاقٍ ، نَحْوُ ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً .

وَضَرْبَتَيْنِ ، وَضَرْبَاتٍ . وَخْتَلَفَ فِي التَّوَعُّيِّ ؛ فَالْمَشْهُورُ الْجَوَازُ نَظَرًا إِلَى أَنْوَاعِهِ

نحو: سِرْتُ سَيْرَتِي زَيْدَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ ؛ وظاهرُ مذهب سيبويه للنعم ، واختاره
الشلوبين .

(وَحَذَفُ عَامِلٍ) المصدر (الْمَوْكِدِ امْتَنَعْتَ) ؛ لأنه إنما جرى به التقوية عامله
وتقرير معناه ، والحذف ينافي ذلك ، ونازع في ذلك الشارح (وَقِي) حذف عامل (سِوَاهُ
إِدْلِيلٍ مُنْتَسِعٍ) عند الجميع ، كأن يقال : ما ضربت ؛ فتقول : بلى ضَرْبًا مَوْثَلًا ،
أو بلى ضَرْبَتَيْنِ ، وكقولك لمن قدم من سفر : قَدُومًا مُبَارَكًا ، ولئن أراد الحُجْ
أو فرغ منه : حَجًّا مَبْرُورًا ؛ لحذف العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز ؛ لدلالة
القرينة عليه ، وليس بواجب .

(وَالْحَذَفُ حَتْمٌ) أى : واجب (مَعَ) مصدر (آتِ بَدَلًا * مِنْ فِعْلِهِ) ؛
لأنه لا يجوز الجمع بين البديل والمبدل منه .

وهو على نوعين : واقع في الطلب ، وواقع في الخبر .

فالأول : هو الواقع أسرا أو نهيا (كَذَلَا الَّذِ كَانَدُلَا) في قوله :

عَلَى حِينِ أَلْهِى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلَا ، زُرَيْقُ ، الْمَالِ نَدَلْنَا النَّعَالِ

فَنَدَلَا : بَدَلٌ من اللفظ باندل ، والأصل : أندل يا زريقُ المال : أى اختطفه ،
يقال : نَدَلُ الشيء ؛ إذا اختطفه ، ومنه : « فَضْرَبَ الرُّقَابِ » أى : فاضربوا الرقاب ؛
وتقول « قِيَامًا لَا قُودًا » أى قم ولا تقعد .

كذا أطلق الناظم ، وخص ابن عصفور الوجوب بال تكرار ، كقوله :

٤٢٣ - فَصَبْرًا فِي جَهَالِ اللَّوْثِ صَبْرًا [فَمَا تَنِيلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ]

أو دعاء نحو : سَقِيَا وَرَعِيَا ، وَجَدْعَا وَكِيَا ، أو مقرونا باستفهام أو بيعى ، نحو أَتَوَانِيَا
وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ ؟ وقوله :

٤٢٤ - أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا أَلُوْمَا لَا أَبَالِكَ وَاغْتَرَابَا

والثاني : ما دل على عامله قرينة وكثير استعماله ، كقولهم عند تذكر النعمة : **حَسْبًا** و**شُكْرًا لَا كُفْرًا** ، وعند تذكر الشدة : **صَبْرًا لَا جَزَعًا** ، وعند ظهور معجب : **عَجَبًا** ، وعند الامتثال : **سَمَاعًا وَمَطَاعَةً** ، وعند خطاب مرضى عنه : **أَفْعَلُ ذَلِكَ وَكَرَامَةً وَمَسْرَةً** ، وعند خطاب مغضوب عليه : **لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا** ، ولا **فَعَلْتُ ذَلِكَ وَرَغْمًا وَهَوَانًا** .

(وَمَا) سيق من المصادر (لِتَفْصِيلٍ) أى : لتفصيل عاقبة ما قبله (كِبَائِمَانَا) من قوله تعالى : « فَشَدُّوا الوُثَاقَ فَبَائِمَانَا بَمَدٍّ وَإِمَا فِدَاءٌ » (عَامِلُهُ يُحذفُ حَيْثُ عَنَّا) أى حيث عَرَضَ ؛ لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير فإما نمنون وإما تفادون .

(كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَقِيرٍ وَرَدَّ) كلٌ منها (نَائِبٌ قِطْلٍ لِأَسْمٍ عَيْنٍ أَسْتَنْدَ) نحو : **أَنْتَ سَيِّئٌ سَيِّئًا** ، وإِنَّمَا **أَنْتَ سَيِّئٌ** ، وما **أَنْتَ إِلَّا سَيِّئٌ** ؛ فالتكرار عوض من اللفظ بالقيل ، والحَصْرُ ينوب مَنَابَ التكرير ، فلم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار ، نحو **أَنْتَ سَيِّئٌ** ، وأَنْتَ **تَسِيرُ سَيِّئًا** . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو : **أَمْرُكَ سَيِّئٌ سَيِّئٌ** ، فيجب أن يرفع على الخبرية هنا ؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين ؛ لأنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية ؛ إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً ، كقوله :

٤٢٥ - [تَرْزَعُ مَا رَتَمْتَ حَتَّى إِذَا أَذْكَرْتَ] فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْبَارٌ

أى : ذاتُ إقبالٍ وإذبارٍ .

(وَمِنْهُ) أى : ومن الواجب حذفُ عاملِهِ (مَا يَدْعُوهُ مُوٌّ كَذَا) وهو إما مؤكد (لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَأُ) من النوعين - وهو المؤكد لنفسه - هو الواقع بعد جملة هى نَصٌّ فى معناه ، وصحى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة ؛ فكأنه نَفْسُهَا (نَحْوُهُ عَلَى

أَلْفٌ عُرْفًا) أى : اعترافا ، ألا ترى أن « له على ألف » هو نفس الاعتراف (وَالثَّانِ) — وهو المؤكد لغيره — هو الواقع بعد جملة تحتل غيره فتصير به نصا ، وسمى بذلك لأنه أثر في الجملة ، فكأنه غيرها ؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه (كَأَنِّي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا) فحقا : رفع ما احتمله « أنت ابني » من إرادة المجاز .

و (كَذَلِكَ) مما يلتزم إضمار ناصبه المصدرُ المشرعُ بالحدوث (ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كَلِي بُكَاءُ ذَاتِ عُضَلَةٍ) أى : بمنوعة من النكاح ، ولزَيْدٍ ضَرْبٌ ضَرْبُ الْمُلُوكِ ، وَلَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ؛ فالمنصوب في هذه الأمثلة قد استوفى للشروط السبعة ، بخلاف ما في نحو : لَزَيْدٍ يَدٌ يَدُ أَسَدٍ ؛ لعدم كونه مصدرا ، ونحو : لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْحُكَمَاءِ ؛ لعدم الإضمار بالحدوث ، ونحو : لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حَسَنٍ ؛ لعدم التشبيه ، ونحو : صَوْتُ زَيْدٍ صَوْتِ حِمَارٍ ؛ لعدم تقدم جملة ، ونحو : لَهُ ضَرْبٌ صَوْتِ حِمَارٍ ؛ لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو : عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ ؛ لعدم احتوائها على صاحبه ؛ فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها ؛ وقد ينتصب في هذا الأخير ، لكن على الحال .

وبخلاف ما في نحو : أَنَا أَبْيَكِي بُكَاءَ ذَاتِ عُضَلَةٍ ، وَزَيْدٌ يَضْرِبُ ضَرْبَ الْمُلُوكِ ، حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور في الجملة قبله ، لا بمحذوف ؛ لصلاحيه للذكور للعمل فيه .

وإنما لم يصلح المصدر المشتلة عليه الجملة — في نحو : لِي بُكَاءٌ ، وَلَزَيْدٍ ضَرْبٌ — للعمل ؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل ، أو مقدرا بالحرف المصدرى والفعل ، وهذا ليس واحدا منهما .

(تنبيه) : مثل « لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » قوله :

٤٢٦ — مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنكِبٌ مِنْهُ وَخَرَفُ السَّاقِ ، طَيِّ الْمَحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزلة « لَهُ طَيٌّ » ؛ قاله سيبويه .

﴿ خاتمة ﴾ : المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله على ضربين :

الأول : مَالَهُ قُتِلَ ، وهو ما مر .

والثاني : مالا فعل له أصلا ، كَبَلَهُ ؛ إذا استعمل مضافا ، كقوله :

٤٢٧ - تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَهُ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

في رواية خَفَضَ « الْأَكْفُ » قَبْلَهُ حينئذ : منصوبٌ منصوبٌ « صَرَبَ الرِقَابَ » ،
والعامل فيه فعل من معناه ، وهو اترك ؛ لأن « بَلَهُ الشَّيْءَ » بمعنى ترك الشَّيْءَ ؛ فهو
على حد النصب في نحو : شَنِئْتُهُ بُغْضًا ، وأَحْبَبْتُهُ مِقَّةً .

وبحوز أن ينصب ما بعد بَلَهُ ؛ فيكون اسمَ فعلٍ بمعنى اترك ، وهي إحدى
الروايتين في البيت ، وسيأتى في بابه .

ومثل « بَلَهُ » المضاف : وَبَلَهُ ، وَوَيْحَهُ ، وَوَيْسَهُ ، وَوَيْبَهُ ، وهي كنايةات
عن الويل ، وَوَيْلٌ : كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثرت حتى صارت كالمتعجب ،
يقولها الإنسان لمن يُحِبُّ ولمن يُبْغِضُ ، ونصبه بتقدير : أَلْزَمَهُ اللهُ ، وهو قليل ،
ولذلك لم يتعرض له هنا .

المفعول له

ويسمى المفعول لاجله ، ومن أجله .

وقدَّمه على المفعول فيه لأنه أَدْخَلَ منه في المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق ،
بكونه مصدراً ، كما أشار إلى ذلك بقوله : (يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ لِلصَّدْرِ) أى : القلبِ
(إِنْ * أَبَانَ تَغْلِيلاً) أى : أفهم كونه عِلَّةً للحدث ، ويشترط كونه من غير لفظ
الفعل (كَجَدَّ شُكْرًا) أى : لأجل الشكر ؛ فلو كان من لفظ الفعل كَحِيلَ كَحِيلًا
كان انتصابه على المصدرية (وَدِنْ) طَاعَةً (وَهُوَ) أى : المفعول له (بِمَا يَفْعَلُ
فِيهِ مُتَّحِدٌ * وَقْتًا وَقَاعِلًا) الجملة حالية ، و « وَقْتًا وَقَاعِلًا » نَصْبٌ بنزع الخافض ،

أى : يشترط لنصب المفعول له — مع كونه مصدرا قلبيا سيق للتعليل — أن يتحد مع عامله في الوقت وفي الفاعل .

فالشروط حينئذ خمسة : كونه مصدرا ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ السَّمْنُ وَالْعَسَلُ ، قاله الجمهور ، وأجاز يونس « أَمَا الْقَمِيْدَ قَدْ وَ عَبِيْدَ » بمعنى مَهْمَا يَذْكُرُ شَخْصًا لِأَجْلِ سَبِيْدٍ فَالْمَذْكُورُ ذُو عَبِيْدٍ ، وأنكره سيويه ؛ وكونه قلبيا ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ ، وَلَا قِتْلًا لِلْكَافِرِ ، وأجاز الفارسي « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ » أى لتضرب زيدا ؛ وكونه علة ؛ فلا يجوز : أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ إِحْسَانًا إِلَيْكَ ؛ لأن الشئ لا يمل بنفسه ؛ وكونه متحدا مع المعلن به في الوقت ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ أَمْسٍ طَمَعًا غَدًا في معروفك ؛ ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ ؛ بل يكفي عدم ظهور المنافاة ، وفي الفاعل ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ بِحَبَبَتِكَ إِيَّايَ ؛ خلافاً لابن خروف .

(تنبيه) : قد يكون الاتحاد في الفاعل تقديرية ، كقوله تعالى : « يُرِيكُمْ الْأَبْرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا » لأن معنى يريكم يحملكم تَرَوْنَ ١٥ .

(وَإِنْ شَرَطُ) من الشروط المذكورة ، ما عدا قصد التعليل (فُقِدَ * فَاجْرُزُهُ بِالْخَرْفِ) الدال على التعليل ، وهو اللام أو ما يقوم مقامها ؛ وفي بعض النسخ « باللام » أى : أو ما يقوم مقامها ؛ ففقد الأول — وهو كونه مصدرا — نحو « وَالْأَرْضُ وَمَنْعَمًا لِلْأَنْفَامِ » والثاني — وهو كونه قلبيا — نحو « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ » بخلاف « خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ » ، والثالث — وهو الاتحاد في الوقت — نحو قوله :

٤٢٨ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا [لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضَّلِ]

والرابع — وهو الاتحاد في الفاعل — نحو :

٤٢٩ - وَإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِدِرْكَائِكَ هِرَّةٌ [كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ]

وقد اتفق الاتحادان في « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ » ؛ (وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ) جرؤه باللام أو ما يقوم مقامها (مَعَ) وجود (الشُّرُوطِ) المذكورة (كَلِزْهَدٍ ذَا قَنَعٍ ؛

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا (أى : اللام (المَجْرُودُ) من أَل والإضافة ، كهذا المثال ، حتى قال الجزولى : إنه ممنوع ، والحق جوازه ؛ ومنه قوله :

٤٣٠ - مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرَ [وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ]
(وَالْعَكْسُ فِي مَضْحُوبٍ أَنْ) وهو أن جَرَّه باللام كثيرٌ ونَصَبه قليلٌ (وَأَنشَدُوا)
شاهداً لجوازه قولَ الرازي :

٤٣١ - (لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْمَيْتَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ)

(تنبيهان) : الأول : أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء ، نحو
جِئْتُكَ أَبْتِغَاءَ انْخِرٍ ، وَلِأَبْتِغَاءِ انْخِرٍ .

الثاني : أفهم أيضاً جواز تقديم المفعول له على عامله ، منصوباً كان أو مجروراً ،
كَرُهُدًا ذَا قَنَعٍ ، وَلِزُهُدٍ ذَا قَنَعٍ .

(خاتمة) : إذا دخلت « أَل » على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تَعَرَّفَ بِال
أو بالإضافة ، خلافاً للرِيشِيِّ والجَزْمِيِّ والمبرد في قولهم : إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن
أَل فيه زائدة ، وإضافته غير مخففة .

المفعول فيه

وهو المسمى ظرفاً

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق ؛ بكونه مستلزماً له في الواقع ؛
إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل إليه بنمسه ، لا بواسطة حرف
ملفوظ ، بخلافه .

(الظَرْفُ) لغة الوعاء ، واصطلاحاً (وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ) أى : اسم وقت أو اسم مكان
(ضَمَّنًا) معنى (فى) دون لفظها (بِاطْرَافٍ ، كَهُنَّا أُنْكَثُ أَرْمَنًا) فهنا : اسم مكان ، وأزمننا :
اسم زمان ، وهما مُضَمَّنَانِ معنى « فى » ؛ لأنهما مذكوران للواقع فيهما ، وهو الْمُسْكُتُ .

والاحترار بقيد « ضُمَّنَا فِي » من نحو « يَخَافُونَ يَوْمًا » ، ونحو « اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ » ؛ فإنهما ليسا على معنى في ، فانتصابهما على المفعول به ، وناصب « حَيْثُ » يَعْلَمُ محذوفاً ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب للمفعول به إجماعاً .

و « بمعنى في دون انقطاعها » من نحو : سِرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَجَلَسْتُ فِي مَكَانِكَ ؛ فإنه لا يسمى ظرفاً في الاصطلاح ، على الأرجح

و « باطراد » من نحو « دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ » مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص ؛ فإنه غير ظرف ؛ إذ لا يطرده نصبه مع سائر الأفعال ، فلا يقال : نمت البيت ، ولا قرأت الدار ؛ فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ؛ هذا مذهب الفارسي والناظم ، ونسبه لسيبويه ، وقيل : منصوب على المفعول به حقيقة ، وإن نحو دَخَلَ متعدي بنفسه ، وهو مذهب الأخفش ، وقيل : على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم ، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور ؛ وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد « باطراد » ؛ وعلى الأول يحتاج إليه ، خلافاً للشارح .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تضمَّنُ الاسم معنى الحرف على نوعين : (الأول) : يفتضى البناء ، وهو أن يَخْلَفَ الاسمُ الحرفَ على معناه وَيُطْرَحَ غير منظور إليه ، كما سبق في تضمَّنَ متى معنى الهمزة وإن الشرطية ، (والثاني) لا يفتضى البناء ، وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه ؛ لكون الأصل في الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثاني .

الثاني : الألف في « ضُمَّنَا » يجوز أن تكون للاطلاق ، وأن تكون ضمير التثنية بناء على أن « أو » على بابها ، وهو الأظهر ، أو بمعنى الواو ، وهو الأحسن ؛ لأن كل واحد منهما ظرف ، لا أحدهما . اهـ

(فأنصبه بالواقع فيه) من قِبل وشبهه (مُظْهِراً * كان) الواقع فيه ، نحو :

جَلَسْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَكَ ، وَأَنَا سَاطِرٌ غَدَا خَلْفَ الرُّكْبِ (وَالْأَيُّ) : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا ، بَلْ كَانَ مَحْذُوفًا مِنَ اللفظ : جَوَازًا ، أَوْ جَوَابًا (فَأَنَوِيهِ مُقَدَّرًا) .

فَالْجَوَازُ نَحْوُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لِمَنْ قَالَ : مَتَى قَدِمْتَ ؟ وَفَرَسَخَيْنِ ، لِمَنْ قَالَ : كَمْ سِيرْتَ ؟

وَالْجَوَابُ فِيهَا إِذَا وَقَعَ خَيْرًا ، نَحْوُ : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، أَوْ صِلَةٌ ، نَحْوُ : رَأَيْتُ الَّذِي مَعَكَ ، أَوْ حَالًا ، نَحْوُ : رَأَيْتُ أَهْلَ اللَّيْلِ بَيْنَ السَّحَابِ ، أَوْ صِفَةً ، نَحْوُ : رَأَيْتُ طَائِرًا فَوْقَ غُصْنٍ ، أَوْ مُشْتَفَا عَنْهُ ، نَحْوُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِيرْتُ فِيهِ ، أَوْ مَسْمُوعًا بِالْحَذَفِ لِأَعْيُنٍ كَقَوْلِهِمْ : حِينَئِذٍ الْآنَ ، أَيْ : كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ وَاسْمِعِ الْآنَ .

(تَنْبِيْهَانِ) : الْأَوَّلُ : الْعَامِلُ الْمُقَدَّرُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، سِوَى الصَّلَةِ ، اسْتَقَرَّ أَوْ مُسْتَقَرٌّ ، وَأَمَّا الصَّلَةُ فَيَتَعَيَّنُ فِيهَا تَقْدِيرُ اسْتَقَرَّ ؛ لِأَنَّ الصَّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جَمَلَةً ، كَمَا عُرِفَ .

الثَّانِي : الضَّمِيرُ فِي «فَأَنْصِبُهُ» لِلظَّرْفِ ، وَهُوَ اسْمُ الزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ ، وَفِي «فِيهِ» لِمَدْلُولِهِ ، وَهُوَ نَفْسُ الزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ ؛ وَأَرَادَ بِالْوَاقِعِ دَلِيلَهُ مِنْ فِعْلٍ وَشَبْهِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ هُوَ نَفْسُ الْحَدَثِ ، وَلَيْسَ هُوَ النَّاصِبُ ، وَالْأَصْلُ فَاَنْصِبْهُ بِدَلِيلِ الْوَاقِعِ فِي مَدْلُولِهِ ، فَتَوْسُّعٌ بِحَذْفِ الْمُضَافِ مِنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ؛ لَوْضُوحِ الْمَقَامِ . انْتَهَى .

(وَكُلُّهُ) اسْمٌ (وَقْتٍ قَابِلٌ ذَلِكَ) النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، مُبْتَهَمًا كَانَ أَوْ مَخْتَصًّا . وَالْمُرَادُ بِالْمُبْهَمِ مَا دَلَّ عَلَى زَمَنِ غَيْرِ مُقَدَّرٍ ، كَحَيْنٍ وَمُدَّةٍ وَوَقْتٍ ، تَقُولُ : سِيرْتُ حِينَئِذٍ ، وَمُدَّةً ، وَوَقْتًا .

وَبِالْمَخْتَصِّ مَا دَلَّ عَلَى مُقَدَّرٍ : مَعْلُومًا كَانَ ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْعَلَمِيَّةِ ، كَصُمْتُ رَمَضَانَ ، وَاعْتَكَفْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ بَالٍ ، كَسِيرْتُ الْيَوْمَ ، وَأَقَمْتُ السَّامَ ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ ، كَجِئْتُ زَمَانَ الشِّتَاءِ ، وَيَوْمَ قُدُومِ زَيْدٍ ؛ أَوْ غَيْرَ مَعْلُومٍ ؛ وَهُوَ النَّكْرَةُ ، نَحْوُ : سِيرْتُ يَوْمًا ، أَوْ يَوْمَيْنِ ، أَوْ أُسْبُوعًا ، أَوْ وَقْتًا طَوِيلًا .

(وَمَا يَقْبَلُهُ الْإِسْكَانُ إِلَّا) في حالتين :

الأولى : أن يكون (مُتَبَهًا) لا مختصًا ؛ والمراد هنا بالاختصاص ماله صورة وحدود محصورة ، نحو : الدار ، والمسجد ، والبلد ، وباللهم ما ليس كذلك (نحو الجِهَاتِ الستة ، وهي : أمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها في الشياخ ؛ كَنَاحِيَّة ، ومكان ، وجانب (و) نحو : (الْمَقَادِيرِ) كفرَسَخ ، وَبَرِيد ، وغُلُوَّة ، تقول : جَلَسْتُ أَمَامَكَ ، وَنَاحِيَّةَ الْمَسْجِدِ ، ومِيزَتُ فَرَسَخًا

(و) الثانية : (مَا صِغَ مِنْ) مادة (فَعَلَ) العامل فيه (كَمَرَّحِي مِنْ) مادة (رَمَى) تقول : رَمَيْتُ مَرْمِي زَيْدٍ ، وَذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو ، وَقَعَدْتُ مَقْعَدَ بَكْرٍ ، ومنه : « وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّعْرِ »

(وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا) الْمَصُوغِ مِنْ مادة الفعل (مَقِيسًا أَنْ يَقَعَ * ظَرْفًا) لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ (أَي : لِمَا اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي أَصْلِ مَادَنِهِ ، كَمَا مُثِّلَ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هُوَ مِنْ مَزْجَرِ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطُ الثَّرْيَا ، وَعَمْرُو مِنْ مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ ، وَمَقْعَدُ الْإِزَارِ ، ونحوه ؛ فشاذا ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ هُوَ مِنْ مَسْتَقَرِّ مَزْجَرِ الْكَلْبِ ، فَعَامِلُهُ الْإِسْتِقْرَارُ ، وَلَيْسَ بِمَا اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي أَصْلِهِ ، وَلَوْ أَعْمِلُ فِي الْمَزْجَرِ زَجْرَ ، وَفِي الْمَنَاطِ نَاطَ ، وَفِي الْمَقْعَدِ قَعَدَ ؛ لَمْ يَكُنْ شَاذًا .

(تنبيهان) : الأول ؛ ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل اللبهم ، وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه من المختص ، وهو مانص عليه غيره ، وأما النوع الذي قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من اللبهم ، كما هو ظاهر كلام الناظم ، وصححه بعضهم ؛ وقال الشاويين : ليس داخلًا تحت اللبهم ، وصحح بعضهم أنه شبيه باللبهم ، لا مبهم .

الثاني : إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية لبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء

المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ، ويدل على المكان بالالتزام فقط ؛ فلم يمتد إلى كل أسمائه ، بل يمتد إلى المبهم منها ؛ لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل ؛ لقوة الدلالة عليه حينئذ .

(وَمَا يُرَى) من أسماء الزمان أو المكان (ظَرْفًا) تارة (وَغَيْرَ ظَرْفٍ) أخرى (فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الظَّرْفِ) النحوي ؛ كيوم ، ومكان ، تقول : سرتُ يَوْمَ الجمعة ، وجلست مكانك ؛ فهما ظرفان ، وتقول : اليَوْمَ مُبَارَكٌ ، وَمَكَانُكَ طَاهِرٌ ، وَأَعْجَبَنِي اليَوْمَ وَمَكَانُكَ ، وَشَهِدْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأُحْبَبْتُ مَكَانَ زَيْدٍ ؛ فهما في ذلك غير ظرفين ؛ لوقوع كل منهما في الأول مبتدأ ، وفي الثاني فاعلا ، وفي الثالث مفعولا به ، وكذا ما أشبهها .

(وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ) منهما هو (الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبَهَهَا مِنَ الْكَلِمِ)
أى : غير المتصرف — وهو الملازم للظرفية — على نوعين :

أما لا يخرج عنها أصلا ، كقَطْعٌ وَعَوْضٌ ، تقول : مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ ، وَلَا أَفْعَلُهُ عَوْضٌ . وما يخرج عنها إلى شبهها ، وهو الجر بالحرَف ، نحو : قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدُ .

فيقضى عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ؛ إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ لأن الظرف والجار والمجرور سَيَّانٍ في التعلق بالاستقرار والوقوع خبراً وصلة وحالاً وصفة .

ثم الظرف المتصرف منه مُنْصَرَفٌ ، نحو : يَوْمٌ وَشَهْرٌ وَحَوْلٌ ، ومنه غير مُنْصَرَفٍ وهو غَدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ ، علمين لهذين الوقتين : قُصْدُ بهما التعيين ، أو لم يقصد . قال في شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد في شرح الجبل لابن عصفور « ضَحْوَةٌ » فقال : إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف .

والظرف غير المتصرف منه مُنْصَرَفٌ وغير مُنْصَرَفٌ ؛ فالمنصرف نحو سَحَرَ وَلَيْلَ وَنَهَارٌ وَعِشَاءٌ وَعَتَمَةٌ وَمَسَاءٌ وَعَشِيَّةٌ ، غير مقصود بها كلها التعيين ، وغير المنصرف نحو سَحَرَ مقصوداً به التعيين ؛ ومن العرب من لا يصرف عَشِيَّةً في التعيين .

(وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ) ظرف (مَكَانٍ مَصْدَرٌ) فينتصب انتصابه ، نحو : جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ : أى مكان قريبه ؛ ولا يقاس على ذلك ؛ لقلته ، فلا يقال : آتَيْكَ جُلُوسَ زَيْدٍ ، تريد مكان جلوسه . (وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ) فيقاس عليه ؛ وشرطه إفهامُ تعيين وقتٍ أو مقدار ، نحو : كَانَ ذَلِكَ خُفُوقَ النُّجُومِ ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَأَنْتَظَرْتُهُ نَحَرَ جَزُورٍ ، وَحَلَبَ نَاقَةٍ ؛ والأصل وَقْتُ خُفُوقِ النُّجُومِ ، ووقت طلوع الشمس ، ومقدار نحر جزور ، ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(تنبيه) : قد يحذف أيضاً المصدر الذى كان الزمان مضافاً إليه ؛ فينوب ما كان هذا المصدر مضافاً إليه : من اسم عين ، نحو لَا أَكَلُهُ الْقَارِظَيْنِ ، وَلَا آتَيْهِ الْفَرَقْدَيْنِ ، والأصل مُدَّةَ غَيْبَةِ الْقَارِظَيْنِ ، ومُدَّةَ بقاء الفرقدين . ١٥

(خاتمة) : مما ينوب عن الظرف أيضاً : صفته ، وعدده ، وكلّيته أو جزئيته ، نحو : جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ مَكَانٍ ، وَسِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ثَلَاثِينَ بَرِيدًا ، وَمَشَيْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ جَمِيعَ الْبَرِيدِ ، أَوْ كُلَّ الْيَوْمِ كُلَّ الْبَرِيدِ ، وَنِصْفَ الْيَوْمِ نِصْفَ الْبَرِيدِ ، أَوْ بَعْضَ الْيَوْمِ بَعْضَ الْبَرِيدِ .

المفعول معه

(يَنْصَبُ) الاسمُ الفُضْلَةُ (تَالِي الْوَاوِ) التى بمعنى مَعَ التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مَفْعُولًا مَعَهُ) كما (فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُسَرِّعَةً) وَأَنَا سَأُرُّ وَالنَّيْلَ ، وَأَعْجِبْنِي سَيْرُكَ وَالنَّيْلَ ؛ فالطريق والنيل : نصب بالمفعول معه .

وخرج بالاسم نحو : لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَاشْرَبِ اللَّبَنَ ، ونحو : سِرْتُ وَالشَّمَشُ طَالِقَةٌ ؛ فَإِنْ تَأَى الْوَاوُ فِي الْأَوَّلِ فَعِلٌ ، وَفِي الثَّانِي جَمَلَةٌ .

وَبِالْفَضَلَةِ نَحْوُ : اشْتَرَكْتَ زَيْدًا وَعَمْرُو .

وَبِالْوَاوِ نَحْوُ : جِئْتُ مَعَ عَمْرٍو .

وَبِكُونِهَا بِمَعْنَى « مَعَ » نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ .

وَبِكُونِهَا تَالِيَةً لِلْجَمَلَةِ نَحْوُ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيئَتُهُ ؛ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ النِّصْبُ

خِلَافًا لِلضَّيْمِيِّ .

وَبِكُونِ الْجَمَلَةِ ذَاتِ فِعْلٍ أَوْ أَسْمٍ بِشَبْهِهِ نَحْوُ : هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ ؛ فَلَا يَتَكَلَّمُ بِهِ ،

خِلَافًا لِأَبِي عَلَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا ؟ » وَ « كَيْفَ أَنْتَ وَقَصَّةٌ مِنْ تَرْيِدٍ ؟ » وَمَا أَشْبَهَهُ

فَسَيَأْتِي بَيَانُهُ .

(بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ * ذَا النِّصْبِ) ذَا النِّصْبِ : رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، خَبَرُهُ

فِي الْمَجْرُورِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ بِمَا ، وَسَبَقَ : صِلَةٌ مَا ، وَمِنْ الْفِعْلِ : مُتَعَلِّقٌ بِسَبَقَ ، أَيْ :

نَصْبُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ إِنَّمَا هُوَ بِمَا تَقْدُمُ فِي الْجَمَلَةِ قَبْلَهُ مِنْ فِعْلٍ وَشَبْهِهِ (لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ

الْأَخْتَصُّ) خِلَافًا لِلْجُرْجَانِي فِي دَعْوَاهُ أَنْ النَّصْبَ بِالْوَاوِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ادَّعَى

لَوَجِبَ انْتِصَالُ الضَّمِيرِ بِهَا ؛ فَكُلٌّ يَقَالُ : جَلَسْتُ وَكَ ، كَمَا يَتَّصِلُ بِغَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ

الْعَامِلَةِ بِحَوْثِ إِنَّكَ وَلَكَ ، وَذَلِكَ مِمَّنْغِ بِاتِّفَاقٍ ، وَأَيْضًا فَهِيَ حِينَئِذٍ حَرْفٌ مُخْتَصٌّ بِالْأَسْمِ

غَيْرِ مَنْزِلِ مَنْزِلَةِ الْجُزْءِ ؛ فَهِيَ أَلَا يَصِلُ إِلَّا إِلَى حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَلَا بِالْخِلَافِ خِلَافًا

لِلْكُوفِيِّينَ . وَإِنَّمَا قِيلَ « غَيْرِ مَنْزِلِ مَنْزِلَةِ الْجُزْءِ » لِلْإِحْتِرَازِ مِنْ لَامِ التَّعْرِيفِ ؛ فَإِنَّهَا

اِخْتَصَّتْ بِالْأَسْمِ ، وَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ ؛ لِكُونِهَا كَالْجُزْءِ مِنْهُ ؛ بِدَائِلِ تَحْطِئُ الْعَامِلِ لَهَا ؛ وَتَتَأَوَّلُ

إِطْلَاقَ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ كَمَا مِثْلُ ، وَالْقَدَّرَ كَقَوْلِهِ :

٤٣٢ - قَالَا لَكَ وَالتَّلَدُّدُ حَوْنٌ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ نِهَامَةٌ بِالرَّجَالِ

أَيْ : مَا تَصْنَعُ وَالتَّلَدُّدُ ، وَمِنْ أَعْمَالِ شَبْهِ الْفِعْلِ قَوْلُهُ :

٤٣٣ - [إِذَا كَانَتْ الْمَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْقَمَصَا] فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

وقوله :

٤٣٤ - قَهْذِي وَإِيَّاهُمْ فَإِنْ أَلْقَ بِنَفْسِهِمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ الْمَسْرَهْدِ

وقوله :

٤٣٥ - لَا تَحْبِسَنَّكَ أَمْوَإِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا وَدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرًّا بِالْأَسْرِ بِالْأَلَا : نصب على المفعول معه ، والعامل فيه مَطْوِيًّا ، لا هذا ، خلافاً لأبي علي في تجويزه الأمرين .

(تنبيه) : أفهم بقوله « سبق » أن المفعول معه لا يتقدم على عامله ، وهو اتفاق ؛ فلا يجوز : والطَّرِيقَ سِرَّتْ ، وفي تقدمه على مصاحبه خلاف ، والصحيح المنع ، وأجاز ذلك ابنُ جني ، تمسكاً بقوله :

٤٣٦ - جَعَلَتْ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَعِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

وقوله :

٤٣٧ - أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسَّوَاءَ اللَّقْبَا

على رواية مَنْ نصب السَّوَاءَ واللقب ، يعني أن المراد في الأول جمعت غيبة ونعيمة مع فحش ، وفي الثاني ولا ألقبه اللقب مع السَّوَاءَ ؛ لأن من اللقب ما يكون لغير سَّوَاءَ .

ولا حجة له فيما ؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قُدِّمَتْ هِيَ ومعلولها ، وذلك في البيت الأول ظاهر ، وأما في الثاني فلي أن يكون أصله : ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوء ، ثم حُذِفَ ناصِبُ السوء .

(وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ) الاسم على اللمية (بِفَعْلٍ كَوْنٍ مُضْمَرٍ)

وجوبا (بَعْضُ الْعَرَبِ) فقالوا : ما أنت وزيدا ، ومنه قوله :

٤٣٨ - مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ [يُبْرَحُ بِالذِّكْرِ الضَّائِبِ]

وقالوا : كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ تَرِيدٍ ، والأصل : ما تكون وزَيْدًا ، وكيف تكون وقَصْعَةً ؛ فاسم كان مُسْتَكْرِنٌ ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعلُ من اللفظ انفصل الضمير .

(تنبيهان) : الأول : من ذلك أيضا :

٤٣٩ - أَرْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالَ أَنْ تَمِيلَ بِمَيْلَا
فَالْجَمَاعَةُ : نصب على المية بفعل كون مضمير ، والتقدير : أزمان كان قومي والجماعة
كذا قدره سيويه .

الثاني : في قوله « بَعْضُ الْعَرَبِ » إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره
الرفع بالمطف .

(وَالْمُطْفُ إِنْ يُمَكِّنْ بِلا ضَمَفٍ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أَحَقُّ)
وَأَرْجَحُ من النصب على المية ، كما في نحو : جاء زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَجِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ
و« اشْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » برفع ما بعد الواو على المطف ؛ لأنه الأصل ، وقد
أمكن بلا ضمف ، ويمحوز النصب على المية في مثله (وَالنَّصْبُ) على المية (مُخْتَارٌ
إِلَى ضَمَفِ النَّسْقِ) : إما من جهة المعنى ، كما في نحو قولهم : لَوْ تَرَكَتِ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا
لَرَضَعَهَا ، فإن المطف فيه ممكن على تقدير : لو تركت الناقة تَرَأْمُ فصيلها وترك فصيلها
يرضعها لَرَضَعَهَا ؛ لكن فيه تكلف وتكثير عبارة ؛ فهو ضعيف ؛ فالوجه النصب على
معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ؛ ونحو قوله :

٤٤٠ - إِذَا انْجَبَيْتَكَ الذَّهْرَ حَالَ مِنْ أَمْرِي فِدَعُهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَالْآيَالِيَا

وقوله :

٤٤١ - فَكُونُوا أَنْسَمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ السَّكَلَبَتَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ
لأن في المطف تعشقا في الأول وتوهينا للمعنى في الثاني ، وفي النصب على المية سلامة
منهما ، فكان أولى .

وإنما من جهة اللفظ ، كما في نحو : جِئْتُ زَيْدًا ، وَاذْهَبْ وَعَمْرًا ؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفضل ، ولا فضل ؛ فالوجه النصب ؛ لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة .

(وَالنَّصْبُ) على المية (إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعُطْفُ) لما منع معنوى أو لفظي (يَجِبُ) فالمانع المعنوى كما في « سِرْتُ وَالنَّيْلُ ، وَمَشَيْتُ وَالْحَائِطُ ، وَمَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ » مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه ، والمانع اللفظي كما في نحو « مَالَتْ زَيْدًا ، وَمَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا » لأن العطف على الضمير المجزور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور ؛ فيتعين النصب على المية . هذا حيث أمكن النصب على المية كما رأيت ، فأما إذا امتنع مع امتناع العطف ، وهو رابع الأقسام ، وذلك كما في نحو قوله :

٤٤٢ — عَلَفْتَهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا [حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً غَيْثَاهَا]

وقوله :

٤٤٣ — إِذَا مَا الْقَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَجْنَ الْخَوَاجِبَ وَالْمَيُونَا

فإن العطف ممتنع ؛ لانتفاء المشاركة ، والنصب على المية ممتنع ؛ لانتفاء المصاحبة في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني ؛ فأول العامل المذكور يعامل يصح انصبابه عليهما ، فأول عَلَفْتَهَا بِأَنْفَتَهَا ، وَزَجَجْنَ بِزَيْنٍ ، كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي . (أَوْ افْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ) مُلَاقَمٌ لما بعد الواو ناصب له (نصب) أى : وَسَقَيْتَهَا مَاءً ، وَكَحَلْنَ الْمَيُونِ ، وإلى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما .

(تنبيه) : بقي من الأقسام قسم خامس ، وهو تعين العطف وامتناع النصب على المية ، نحو : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، وَاشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ ، انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي ، وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة . وهو ما اقتضاه إيراد الناظم ، وهو الصحيح ، والله تعالى أعلم .

الاستثناء

الاستثناء هو : الإخراج يالاً أو إحدى أخواتها لِمَا كان داخلاً أو مُنْزَلاً منزلة الداخل .

فالإخراج : جنس .

ويالاً إلى آخره : يُخْرِجُ التخصيص ونحوه .

و « ما كان داخلاً » يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرًا ؛ وهو المفرغ .

والنفيد الأخير لإدخال المنقطع ، على ما ستراه .

(مَا أَسْتَفْذَتِ الْأَمْعُ) كلام (تمام) أي : غير مُفْرَغٍ : مُوجِبًا كان أو غير

موجب (يَنْتَصِبُ) إِلَّا أَنَّ الانصباب مع الموجب متعتم اتفاقاً : سواء كان المستثنى

مُتَّصِلًا ، وهو ما كان بعضاً من المستثنى منه ، أو منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك ، وسواء

كان متقدماً على المستثنى منه ، أو متأخراً عنه ؛ تقول : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَخَرَجَ

الْقَوْمُ إِلَّا بَعِيرًا ، وَقَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ ، وَخَرَجَ إِلَّا بَعِيرًا الْقَوْمُ ، وهكذا تقول مع

عامل النصب والجر .

﴿ تنبيه ﴾ : ناصبُ المستثنى هو إلا ، لا ما قبلها بواسطة ولا مُسْتَقِلًّا ، ولا « أَسْتَفْذَتِ »

مضمرًا ، خلافاً لراعي ذلك ، على ما أشعر به كلامه ، وسرح باختياره في غير هذا

الكتاب ، وقال : إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني ، ومشى عليه ولده ؛ لأنه

حرف مختص بالأسماء غير مُنْزَلٍ منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل ؛ فيجب

في « إلا » أن تكون عاملة ، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ؛ فتلنى : وجوا

إن كان التفرغ محققاً ، نحو مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وجوازاً إن كان مقدراً ، نحو مَا قَامَ

أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ؛ فإنه قد تقدير ما قام إلا زيد ؛ لأن أحد مُبْدَلٌ منه ، والمبدل منه في حكم الطَّرْحِ ، وإنما لم تعمل الجر لأنَّ عملَ الجر بحروفِ تَضْيِيفٍ معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها ؛ و «إِلَّا» ليست كذلك ؛ فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً ، بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها ، وإنما لم يجر اتصال الضمير بها لأن الانفصال مُلْتَزَمٌ في التفرغ المحقق والمقدر ، فالترزم مع عدم التفرغ ليجري البابُ على سَنَنِ واحداه .

(وَبَعْدَ نَفْيٍ) ولو معنى دون لفظ (أو كُنْفَي) وهو النفي والاستفهام المؤول بالنفي وهو الإنكارى (انتخب) أى اختير (إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) لما قبل إلا فى إعرابه ؛ فثاله بعد النفي لفظاً ومعنى «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ» ، وما رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا . وما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ» ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ قوله :

٤٤٤ — وبالصريمة مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْىُ وَالْوَيْدُ

فإن «تَغَيَّرَ» بمعنى لم يَبْقَ على حاله . ومثاله شبه النفي «لا يَقُمُ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ» وهل قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ « وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ »

(تنبيهات) : الأول المستثنى عند البصريين - والحالة هذه - بَدَلٌ بعض من المستثنى منه ، وعند الكوفيين عطفُ نَسَقٍ ، قال أبو الجاس مُعلب : كيف يكون بدلاً وهو مُوجِبٌ ومتبوعه مَنفَى ؟ وأجاب السيرافى بأنه بدلٌ منه فى عمل العامل فيه ، وتَحَالَفُهُمَا فى النفي والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأنَّ سبيلَ البدل أن يُجْعَلَ الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه ، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيًا وإيجابًا ، نحو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا لَيْبِيبٍ»

الثانى ، إذا تَعَدَّرَ البَدَلُ على اللفظ أبدل على الموضع ، نحو «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ» ، وَلَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ ، وما زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْنَى بِهِ» برفع ما بعد «إِلَّا» فيهن ، ونحو «لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْئًا» لأنَّ مِنْ

والباء لا يَرَادُاف في الإيجاب ، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده ، كما تقدم في موضعه .

الثالث : أنهم قوله « انْتُخِبَ » أن النصب جائز ، وقد قرئ في السبع « مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ » « وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ » بالنصب اهـ .

(وانصِب) والحالة هذه - أعنى وقوع المستثنى بعد نفي أو شبهه - (مَا انْقَطَعَ) تقول : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِجَارًا ، وَمَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حِجَارًا ؛ هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها قراءة السبعة « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ » (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ) كالتصل ؛ فيُجِيزُونَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِجَارًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا حِجَارًا ، ومنه قوله :

٤٤٥ — وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَتَامِيُّ وَالْأَيْبِيُّ

وقوله :

٤٤٦ — عَشِيَّةٌ لَا تُفْنِي الرَّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا لِلشَّرَفِ الْمُصَمِّمِ

وقوله :

٤٤٧ — سَوَيْتُ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَاهُمْ لَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّانُ وَعَامِلُهُ

(تنبيه) : شرط جواز الإبدال عندم — والحالة هذه — أن يكون العامل يُسَكَّن نسلطه على المستثنى ، كما في الأمثلة والشواهد ، فإن لم يمكن نسلطه وجب النصب اتفاقاً ، نحو « مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَصَ » ، وما نفع زيدٌ إِلَّا مَا ضَرَّ ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ، ولا نفع الضرر ؛ وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندم النصب اهـ .

(وَغَيْرُ نَصْبٍ) مستثنى (سَابِقٍ) على المستثنى منه (فِي الثَّمَنِ قَدْ • يَأْتِي) هل •

قوله : بأن يُفَرِّغ العامل له ويجعل المستثنى تابعا له ، كقوله :

٤٤٨ — لَا تَهُمُّ بِرَجُوعٍ مِنْهُ شَفَاعَةٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

قال سيويه : وحديثي يؤنس أن قوماً يوثق بعريتهم يقولون : مالى إلا أبوك فأصر .

(تنبيه) : المستثنى منه حينئذ بدل كل من المستثنى ، وقد كان المستثنى بدل بعض منه ؛ ونظيره في أن المتبوع آخر فصار تابعا : ما مررت بمثلك أحدا ه .

(ولكن نصبه) على الاستثناء (اختزان ورد) ؛ لأنه الفصح الشائع ، ومنه قوله :

٤٤٩ — وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحَدٍ شَيْعَةٍ وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ
بنصب آل ومذهب الأول .

واحتز بقوله « في النفي » عن الإيجاب ؛ فإنه يضمن النصب ، كما تقدم .

(تنبيه) : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان :

أحدهما : لا يكثرث بالصفة ، بل يكون البدل مختارا ، كما يكون إذا لم تذكر
الصفة ، وذلك كما في نحو « ما فيها أحد إلا أبوك صالح » كأنك لم تذكر صالحا ،
وهذا رأى سيويه .

والثاني : ألا يكثرث بتقديم الموصوف ، بل يُقدَّر المستثنى مقدما بالكلية على
المستثنى منه ؛ فيكون نصبه راجعا ، وهو اختيار المبرد والملازني .

قال في الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبدل مستويان ؛ لأن لكل
مرجعا فكافئا ه .

(وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقُ إِلَّا) مِنْ ذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ (لِمَا * بَعْدُ) أَيْ : لِمَا بَعْدَ إِلَّا ،
وهو الاستثناء من غير التمام ، قسيم قوله أولا « مَا اسْتَشْنَيْتُ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ »
(يَكُنْ كَمَا لَوْ أَلَّا عَدِمَا) فَأَجْرُ مَا بَعْدَهَا عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ حَالُ مَا قَبْلَهَا مِنْ إِعْرَابٍ
ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعدنفي أو شبهه ؛ فالنفي نحو « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ »
« وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ » ، وشبهه النفي نحو « وَلَا تَقُولُوا عَلَى

«إِلَّا الْحَقُّ» ، «وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» «فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ» .

ولا يقع ذلك في إيجاب ؛ فلا يجوز : قامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وأما «وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ نُورَهُ» فمحمول على المعنى : أى لا يُرِيدُ .

(تنبيهات) : الأول : الضمير في «يكن» يجوز أن يكون عائداً على «سابق» : أى يكون السابق في طلبه لما بعد إِلَّا كما لو عُدِمَ إِلَّا ، وأن يعود على «ما» من قوله «لما بعد» : أى يكون ما بعد إِلَّا في تسلط ما قبل إِلَّا عليه كما لو عُدِمَ إِلَّا .

الثاني : يصح التفرغ لجميع المعصولات ؛ إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز «ما ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا» وأما «إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا» فتأول .

الثالث : قوله «سابق» أحسن من قوله في التسهيل «عامل» ؛ لأن السابق يكون عاملاً وغير عامل ، كما في الأمثلة ١٥ .

(وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ) - وهى التى يصح طَرَحُهَا والاستثناء عنها ؛ لتكون ما بعدها تابعاً لما بعد إِلَّا قبلها ؛ بدلاً منه ، وذلك إن توافقاً فى المعنى ؛ ومعطوفاً عليه إن اختلفا فيه - فالأول (كَلَّا * تَمَرُّزْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا التَّلَا) فالعَلَا : بدل كل من الْفَتَى ، وإلا الثانية زائدة لجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى الملا ، والثانى نحو «قامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا عَمْرًا» فعمراً ، عطف على زيد ، وإلا الثانية لغو ؛ والتقدير : قامَ القوم إلا زَيْدًا وعمراً .

ومن هذا قوله :

٥٥٠ - وَمَا اللَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ نَمَّ غِيَارُهَا

أى : وَطُلُوعُ الشَّمْسِ .

وقد اجتمع البدل والعطف فى قوله :

٤٥١ - مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

أى : إلا عمله رَسِيمُهُ وَرَمَلُهُ ، فرسيه : بدل ، ورمله : معطوف ، وإلا القرونة بكل منهما مؤكدة .

(وَأِنْ تُكَرَّرْ لَا لِيَتَوَكَّدَ) بل لقصد استثناء بعد استثناء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ذلك مع تفرغ ، أولاً

(فَمَعَ * تَفْرِيعُ التَّائِيْدِ بِالْقَائِلِ) المفرغ (دَعْ) أى : أتركه باقياً (فِي وَاحِدٍ مِمَّا يَلَا اسْتِثْنَى * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ) أى : سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل (مُغْنِ) فنقول « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » ، وما مررت إلا بزید إلا عمراً إلا بكراً ، ولا يتمين لإشغال العامل واحد بمينه ، بل أيها أشغلت به جاز ، والأول أولى .

(وَدُونُ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِيمِ) على المستثنى منه (نَصْبُ الْجَمِيعِ) على الاستثناء (أَحْكُمُ بِهِ وَالْتَزِمُ) نحو « قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ » ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ » (وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرِ) عنه ؛ أما فى الإيجاب فمطلقاً ، نحو « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » ، وأما فى غير الإيجاب فكذلك (وَأَمَّا لَكِنْ) (جِئْتُ بِوَاحِدٍ * مِنْهَا) ممر بآ بما يقتضيه الحال (كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ) عليه ؛ ففى الاتصال تبدل واحداً على الراجع وتنصب ما سواه (كَلِمَ يَفْعُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلَى) (إِلَّا بَكْرًا ، فَعَلَى : بدل من الواو ؛ فإنه لا يتمين للإبدال واحد ؛ لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون امرؤ هو البذل ، وعلى : منصوب ووقف عليه بالسكون على أنه ربيعة ؛ وفى الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى ، نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا إِلَّا فَرَسًا إِلَّا جَمَلًا » ، ويجوز الإبدال على لغة تميم .

(وَأَحْكُمُهَا) أى : حكم هذه المستثنيات سوى الأول (فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ)

فإن كان مُخْرَجًا لوروده على مُوجِبٍ فهي مخرجة ، وإن كان مُدْخَلًا لوروده على غير مُوجِبٍ فهي أيضًا مدخلة .

(تنبيه) : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت ، أما إذا أمكن ذلك - كما في نحو « لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا » - فقليل : الحكم كذلك ، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد ، والصحيح أن كل عدد مستثنى من مَتْلُوٍّ ؛ فعلى الأول يكون مُقَرًّا بثلاثة ، وعلى الثاني بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية ، وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية ، أو تسقط آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقي مما قبله ، وهكذا ؛ فما بقي فهو المراد .

(وَاسْتثنى مجرورًا بغير مُعَرِّبٍ * بِمَا لُستثنى بإلا نسبًا) مجرورًا : مفعول باستثنى ، وبغير : متعلق باستثنى ، ومعرِّبًا : حال من غير ، وبما : متعلق بغير ، وما : موصول صلته نسب ، ولستثنى : متعلق بنسب ، وإلا : متعلق بـلستثنى .

والنبي أن غيرا يستثنى بها مجرورًا بإضافتها إليه ، وتكون هي معرفة بما نسب للـلستثنى إلا من الإعراب فيما تقدم ؛ فيجب نصبها في نحو « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَمَا نَفَعَ هَذَا الْمَالَ غَيْرَ الضَّرَرِ » عند الجميع ، وفي نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حَارٍ » عند غير تميم ، وفي نحو « مَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ » عند الأكثر ، ويترجح في هذا المثال عند قوم ، وفي نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حَارٍ » عند تميم ، وبضمف في نحو « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ » ويمتنع في نحو « مَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ » .

(تنبيهات) : الأول : أصل غير أن يوصف بها إما فكرة نحو « صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ » أو شبهها ، نحو « غَيْرَ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ » فإن « الَّذِينَ » جنس ، لا قوم بأعيانهم ، وأيضًا فهي إذا وقعت بين ضدين ضُفِّفَ إيهامها ؛ فلما ضُمَّتْ معنى إلا حُلَّتْ عليها في الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها فيُوصَفُ بها ، بشرط أن يكون الموصوف

جماً أو شبهه ، وأن يكون نكرة أو شبهها ؛ فالجمع نحو « لَوْ كَانَ فِيهَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » وَشَبَّهُ الْجَمْعُ كَقَوْلِهِ :

٤٥٢- لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيْرُهُ وَقَعُ الْخَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الَّذِي كَرُّه
فَالصَّارِمُ : صفة لغيري ، ومثالُ شبه النكرة قوله :

٤٥٣- أُنِيخْتَ فَأَلْقَتْ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بَقَائُهَا
فَالْأَصْوَاتُ : شبهه بالنكرة ؛ لأن تعريفه بآل الجنسية .
لكن تفارق « إلا » هذه غيراً من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذفُ موصوفها ؛ فلا يقال : جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ ، ويقال :
جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ ، ونظيرها في ذلك الحَمْلُ والظُرُوفُ ؛ فإنها تقع صفاتٍ ولا يجوز أن
تنوب عن موصوفاتها .

ثانيهما : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ؛ فيجوز : عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلَّا
دَانِقٌ ؛ لأنه يجوز إلا دانقاً ، ويمتنع إلا جيِّدٌ ؛ لأنه يمتنع إلا جيِّداً ، ويجوز : عِنْدِي دَرَمٌ
غَيْرُ جَيِّدٍ .

هكذا قال جماعات ، وقد يقال : إنه مخالف لقولهم في « لَوْ كَانَ فِيهَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » ومن أمثلة سيبويه : لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَغَلِبْنَا .

وشرط ابن الحاجب في وقوع « إلا » صفةً تعذر الاستثناء ، وجعل من
الشاذ قوله :

٤٥٤- وَكُلُّ أُنْحٍ يُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَمَمَرٌ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

الثاني : انتصاب « غير » في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة ،
واختاره ابن عصفور ، وعلى الحال عند الفارسي ، واختاره الناطم ، وعلى التشبيه بظرف
المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذش .

الثالث : يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قَامَ الْقَوْمُ
غَيْرَ زَيْدٍ وَغَيْرِ ، وَغَيْرًا ؛ فالجر على اللفظ ، والنصب على المعنى ؛ لان معنى « غَيْرَ
زَيْدٍ » إِلَّا زَيْدًا ، وتقول : مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ وَغَيْرُ ، بالجر والرفع ؛ لأنه على معنى
إِلَّا زَيْدٌ . وظاهر كلام سيويه أنه من المطف على المحل ، وذهب الشاويين إلى أنه
من باب التوهم .

(وَالْيَسْوَى) بالكسر و (سَوَى) بالضم مقصورتين و (سَوَاء) بالفتح والد
(أَجْمَلًا • عَلَى الْأَصَحِّ مَا لَفِيزٌ جَمَلًا) من الأحكام فيما سبق ؛ لأنها مثلها ؛
لأمرين ؛ أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قَامُوا سِوَاكَ وَقَامُوا
غَيْرَكَ واحدٌ ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ؛ والثاني
أن مَنْ حَكَمَ بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب شرًا
ونظمًا خلاف ذلك ؛ فن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام :
« دَعَوْتُ رَبِّي إِلَّا يَسْلُطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » ، وقوله صلى الله
عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ إِلَّا كَالشَّفَرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوَرِ الْأَسْوَدِ »
وقول الشاعر :

٤٥٥ — وَلَا يَنْطِقُ النَّعْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

وقوله :

٤٥٦ — وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ لَوْتَ مَخِطَهُ مُعَلَّلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

وبالإضافة قوله :

٤٥٧ — فَإِنِّي وَالَّذِي يَحْيِي لَهُ النَّاسُ بِجِدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَتَقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

٤٥٨ — وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بَانِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

ومرفوعة بالناسخ قوله :

٤٥٩ - أَتَزَكُّ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ ١٩ إِنْ إِذَا لَصَبُورُ

وبالفاعلية قوله :

٤٦٠ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْمَدْوَا نِ دِيْنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

وحكى الفراء « أَتَانِي سِوَاكَ » . ومنصوبة بإن قوله :

٤٦١ - لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالنِّى لِمُوْمَلٍ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم ، وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية

وغيره .

ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة ؛ لأنها يوصل بها للوصول نحو « جَاءَ الَّذِى سِوَاكَ » قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا فى الشعر ، وقال الرماني والمكبرى : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثيراً قليلاً ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة ؛ لأن كثيراً من ذلك أوبقصة لا يخرج الطرف عن الزوم ، وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل اهـ .

(تنبيهات) الأول : حكى الفاسى فى شرح الشاطبية فى سِوَى لغة رابعة ، وهى للذمع الكسر .

الثانى : أفهم كلامه أنه يجوز فى المطفوف على المستثنى بها اعتبار المعنى ، كما جاز فى غير ، ويساعده قوله فى التسهيل : تساويها مطلقاً سِوَى ، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى فى المطف على مجرور غير .

الثالث : تفارق سوى غيراً فى أمرين :

أحدهما : أن المستثنى بنفى قد يحذف إذا فهم المعنى ، نحو « لَيْسَ غَيْرُ » بالضم ، وبالفتح ، وبالتنوين ، بخلاف سوى .

ثانيهما : أن سوى تقع صلة للوصول فى فصيح الكلام ، كما سلف ، بخلاف غير .

الرابع : تأتي سَوَاءَ بمعنى وَسَطٍ ، وبمعنى تام ، فتعد فيهما مع الفتح ، نحو « فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ » وَهَذَا دِرْهَمٌ سَوَاءٌ ، وتأتي بمعنى مُسْتَوٍ ؛ فتعصر مع الكسر ، نحو : « مَكَانًا سَوِيًّا » وتعد مع الفتح ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْقَدَمُ » ويخبر بها حينئذ عن الواحد فافوقه ، نحو « لَيْسُوا سَوَاءً » لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء اهـ .

(وَاسْتَنْتَنَ نَاصِبًا) للمستثنى (بَلَيْسَ وَخَلَا * وَبَعْدًا وَبَيَّكُونُ بَعْدَ لَا) النافية ، نحو « قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلَا عَمْرًا ، وَعَدَا بَكْرًا ، وَلَا يَكُونُ خَالِدًا » .

أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب ؛ لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير قاموا ليس زيدا : ليس هو أى بَعْضُهُمْ ؛ فهو نظير « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً » بعد « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » وقيل : عائد على أسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ليس هو : أى القائم ، وقيل : عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والتقدير ليس هو : أى ليس فعلُهُم فعل زيدا ، فغذف المضاف ، ويضف هذين عدم الاطراد ؛ لأنه قد لا يكون هناك فعل ، كما فى نحو : الْقَوْمُ إِخْوَتُكَ لَيْسَ زَيْدًا .

وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين ؛ لوقوعهما موقع إلّا ، وانتصابُ للمستثنى بهما على المفعولية ، وفاعلهما ضمير مستتر ، وفى مَرَجِيهِ الخلافُ المذكور .

(تنبيهان) : الأول ، قيل : موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال ، وقيل : مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور .

الثانى : لا تستعمل « يكون » فى الاستثناء مع غير « لا » من أدوات النفي اهـ . (وَأَجْرُ زَيْتَانٍ يَكُونُ) وهما خلا وعدا (إِنْ تُرِيدَ) الجر فإنه جائز وإن كان قليلا ، فمن الجر بخلا قوله :

٤٦٢ - خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

ومن الجر بعداً قوله :

٤٦٣ - أَبَجْنَا حَيِّهُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشُّمَّاءَ وَالطُّفْلَ الصَّغِيرَ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لم يحفظ سيبويه الجر بعداً ، قيل : ولا بخلا ، وليس كذلك . بل ذكر الجر بخلا .

الثاني : قيل يَتَعَلَّقَانِ حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر ، وقيل : موضعهما نصب عن تمام الكلام ، وهو الصواب ؛ لعدم اطراد الأول ، ولأنهما لا يُمدَّيانَ الأفعالَ إلى الأسماء : أى لا يوصلان معناها إليها ، بل يزيلان معناها عنها ، فأشبهها في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنهما بمنزلة إلّا ، وهى غير متعلقة اهـ .

(وَبِمَدَامَا) المصدرية (انصب) حتما ؛ لأنهما تَمَيَّنَا بها لِفِعْلِيَّةٍ ، كقوله :

* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ *

وقوله :

٤٦٤ - نَمَلُ الدَّامِي مَا عَدَانِي ؛ فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ

وموضع الموصول وصلته نصبٌ بالاتفاق ، فقال السيراني : على الحال ، وهذا مُشْكَلٌ ؛ لتصریحهم في غير هذا الموضع بأن المصدر للوول لا يقع حالا ، كما يقع المصدر الصريح في نحو : أَرْسَلَهَا الْعِمْرَاكَ ، وقيل : على الظرف ، و « ما » وَفْتِيَّةٌ ثابتة هي وصلتها عن الوقت ؛ فالمعنى على الأول : قاموا مُجَاوِزِينَ زَيْدًا ، وعلى الثاني قاموا وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِمْ زَيْدًا ، وقال ابن خروف : على الاستثناء كاتصواب غير في « قاموا غير زيد » .

(وَأَنْجِرَاذُ) بهما حينئذ (فَدَّ يَرِدُ) أجاز ذلك الجُرْمِيُّ وَالرَّيْمِيُّ وَالْكِسَائِيُّ وَالْفَارَسِيُّ ، لكن على تقدير « ما » زائدة لا مصدرية ؛ فإن قالوه بالقياس ففساد ؛ لأن

« ما » لا تراد قبل الجار ، بل بعده ، نحو « عَمَّا قَلِيلٍ » « فِيمَا رَحْمَةٍ » ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُجْتَنَّبُ به .

(وَحَيْثُ جَرَّاهُمَا حَرْفَانِ) بالاتفاق (كَمَا هُمَا) إِنْ نَصَبَا فَمِلَانِ) بالاتفاق ، وسواء في الحائنين اقترنا بما أو تجردا عنها .

(وَكَحَلَا) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حَاشَا) تقول : قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ ، وَحَاشَا زَيْدًا ؛ فإذا جَرَّتْ كانت حرف جر ، وفيما تتعلق به ما سبق في خلا ، وإذا نَصَبَتْ كانت فعلاً ، والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا .

(تنبيهان) : الأول : الجر بحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيبويه وأثر البصريين حرفيتها ، ولم يميزوا النصب ؛ لكن الصحيح جوازه ؛ فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأخفش وابن خروف ، وأجازه المازني والمبرد والزجاج ، ومنه قوله :

٤٦٥ — حَاشَا قُرَيْشًا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالْدِّينِ

وقوله : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانِ وَأَبَا الْأَصْنَعِ ؛ وقوله :

٤٦٦ — حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنْ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِسُكْمَةٍ قَدِمَ

قال المرزوقي : في رواية الضبي « حاشا أبا ثوبان » بالنصب .

الثاني : الذي ذهب إليه الفراء أنها فعل ؛ لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحل على إلا ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اهـ .

(وَلَا تَصْحَبُ مَا) فلا يجوز : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، وأما قوله :

٤٦٧ — رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَلَا

فشاذ . (وَقِيلَ) في حاشا (حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا) وهل هاتان اللفتان في حاشا

الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها ، والثاني ظاهر كلامه في التسهيل ، وهو الأقرب .

﴿ تنبيه ﴾ : حاشا على ثلاثة أوجه :

الأول : تكون استثنائية ، وقد تقدم الكلام عليها .

والثاني : تكون تنزيهية ، نحو « حاشَ لله » وليست حرفا ؛ قال في التسهيل : بلا خلاف ، بل هي عند اللبرد وابن جني والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحدف ، ولإدخالهم إيها على الحرف ؛ وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى في الآية جَانِبَ يُوسُفَ الْمُعْصِيَةِ لِأَجْلِ اللَّهِ ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل في « حاشَ لله مَا هَذَا بَشَرًا » والصحيح أنها أسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ؛ بدليل قراءة ابن مسعود « حاشَ الله » بالإضافة ، كما ذُكِرَ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ، وقراءة أبي السمال « حاشا لله » بالتثنية ، أى : تنزيها لله ، كما يقال : رَعِيَا لَزِيدٍ ، والوجه في قراءة من ترك التثنية أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى .

الثالث : أنها تكون فعلا متعديا متصرفا ، تقول : حَاشَيْتُهُ ؛ بمعنى استثنيت ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاءَ ، فَاطِمَةُ » ما : نافية ، والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة ، وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشى الاستثنائية ، بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم ؛ فاستدل به على أنه قد يقال : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، ويرده أن في معجم الطبراني « ما حاشى فاطمة ولا غيرها » ودليل تصرفه قوله :

٤٦٨ — وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُ وَلَا أَحَاشِيٍّ مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

وتوهم اللبرد أن هذا مضارع حاشى الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف ، كما مر ، ٥١ .

﴿ خاتمة ﴾ : جرت عادة النحويين أن يذكروا « لَا سِيَّامًا » مع أدوات الاستثناء ؛ مع أن الذي بعدها مُنْتَبَهٌ على أَوَّلِيَّتِهِ بما نُسِبَ لما قبلها .
ويحوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقاً ، والنصب — أيضاً — إذا كان نكرة ، وقد روى بهن قوله :

٤٦٩ — [أَلَا رَبُّ يَوْمٍ ضَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا]

وَلَا سِيَّامًا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

والجر أَرْجَحُهَا ، وهو على الإضافة ، و « ما » زائدة بينهما ، مثلها في « أَيَّامًا أَلَّجَلَيْنِ » والرفع على أنه خير اضمر محذوف ، و « ما » موصولة ، أو نكرة موصوفة بالجملة ؛ والتقدير : ولا مثل الذي هو يَوْمٌ ؛ أو ولا مثل شَيْءٍ هو يوم ؛ ويضمه في نحو « ولا سيما زيد » حذفُ العائد الرفع مع عدم الطول ؛ وإطلاق « ما » على مَنْ يعقل ؛ وعلى الوجهين فتحة « سَيَّ » إعراب لأنه مضاف ؛ والنصبُ على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو : « وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا » ، و « ما » كافة عن الإضافة ، والفتحة بناءً مثلها في : لَا رَجُلٍ .

وأما انتصاب المعرفة نحو « ولا سيما زيدا » فمنه الجمهور ^(١) .

وتشديد يائها ، ودخول « لا » عليها ، ودخول الواو على « لا » — واجب .
قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله « ولا سيما يوم » فهو مخطئ ؛ وذكر غيره أنها قد تخفف ؛ وقد تحذف الواو ؛ كقوله :

٤٧٠ — فَهَ بِالْمَقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لَا سِيَّامًا عَقْدٌ وَقَالَ بِهِ مِنْ أَكْثَرِ الْقُرْبِ ^(٢)

وهي عند الفارسي نصبٌ على الحال ؛ وعند غيره اسم للالتبرئة ، وهو المختار ؛ والله أعلم .

(١) ويحوز نصبه على التمييز ، عند الكوفيين الذين يحوزون مجيء التمييز معرفة .

(٢) فه : أمر من الوفاء ، ماضيه ومضارعه وفي بني — مثل وعى يى — ووقاه به مبتدأ خبره الجار والمجرور وهو « من أعظم » ، وجعلتهما صفة لعقد .

الحال

(الحال) يُذَكَّرُ ويؤنث ، ومن التانيث قوله :

إِذَا أُعْجِبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِي فَدَعُهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَالْيَاكِيلَا

وسياق الاستعلالان في النظم .

وهو في اصطلاح النحاة :

(وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُنْهَمٌ فِي حَالٍ كَفَرَدَا أَذْهَبُ)

فالوصف : جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو التمهقرى في قولك : رَجَعْتُ التَّمْهَقْرَى ؛ فإنه ليس بوصف ؛ إذ المراد بالوصف : مَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ لِيَدُلَّ عَلَى مُنْصَبٍ ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة للبالغة ، وأفضل التفضيل .

وفضلة : يخرج العمدة ، كالمبتدا في نحو : أَقَامَ الزَّيْدَانِ ، والخبر في نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ .

ومنتصب : يخرج النعت ؛ لأنه ليس بلازم النصب .

ومنهم في حال كذا : يخرج التمييز في نحو : هَـ ذَرَّةٌ فَارِسًا .

(تنبيهان) : الأول : المراد بالفضلة ما يُسْتَفْتَى عنه من حيث هو هو ، وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسدداً عمدة : كضربى العبد مسياً ، أو لتوقف المعنى عليه ، كقوله :

٤٧١ — إِنَّمَا التَّيْتُ مَنْ يَبْعِشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

الثاني : الأولى أن يكون قوله « كَفَرَدَا أَذْهَبُ » تنبيهاً للتعريف ؛ لأن فيه خللين : الأول أن في قوله « منتصب » تعريفاً للشيء بحكمه ، والثاني أنه لم يقيد منتصب بالزوم ، وإن كان مراداً ؛ ليخرج النعت المنسوب : كرايت رجلاً راكباً ؛ فإنه يُفْهَمُ

في حال ركوبه ، وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد ؛ فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت .

(وَكَوْنُهُ) أى : الحال (مُنْتَقِلًا) عن صاحبه غير ملازم له (مُشْتَقًّا) من المصدر ليدل على منتصف (يَنْفِلِبْ ، لَكِنْ لَيْسَ) ذلك (مُسْتَحَقًّا) له .

فقد جاء غير منتقل ؛ كما في الحال المؤكدة ، نحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، « يَوْمَ أُبْمِتُ حَيًّا » والمشعر عالمها بتجدد صاحبها ، نحو « وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا » وقولهم : خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَّافَةَ يَدَيْنِهَا أُطُولُ مِنْ رِجْلَيْهَا ، وقوله :

٤٧٢ - وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاهِ

وغيرها ، نحو : دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيْعًا ، « فَأَمَّا بِالْقِسْطِ » .

وجاء جامدا (وَيَكْتُرُ الْجُمُودُ فِي) الحال الدالة على (سَعْرِ) أو مُفَاعَلَة ، أو تشبيه ، أو تَرْتِيب (وَفِي) كل (مُبْدِئٍ تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلُفٍ * كِبْمَةٍ) البر (مُدًّا بَكْدًا) أى : مُسَمَّرًا ، وبه (يَدًّا يَبْدًا) أى مُقَابَضَةً (وَكَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا : أَيْ كَأَسَدٍ) أى : مُشَبَّهًا لِأَسَدٍ ، وادخلوا رَجُلًا رَجُلًا : أى مترتين .

(تنبيهان) : الأول : قد ظهر أن قوله « وفي مبدئ تأول بلا تكلف » من عطف العام على الخاص ؛ إذ ما قبله من ذلك ، خلافا لما في التوضيح .

الثاني : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشق في ست مسائل ؛ وهى : أن تكون موصوفة ، نحو « قُرَأْنَا عَرَبِيًّا » « فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا » ونسبها حالا مَوْطَئَةً .

أو دالة على عدد ، نحو « فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّي أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » .

أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل ، نحو : هَذَا بُنْمَرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا .

أو تكون نوعا لصاحبها ، نحو : هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا .

أو فَرْعًا له ، نحو : هَذَا حَيْدُكَ خَاتَمًا ، « وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا » .

أو أصلاً له ، نحو : هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا ، و « أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا » .
وجعل الشارح هذا كله من الزول بالاشتق ، وهو ظاهر كلام والده في شرح
الكافية ، وفيه تكلف ، اهـ .

(وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَفْنًى ، كَوَحْدِكَ اجْتِهَدْ)
وَكَلَّمَتْهُ فَاهٌ إِلَى فِي ، وَأَرْسَلَهَا الْمِرَاكَ ، وَجَاءُوا الْجَمَاءَ التَّغِيرَ ؛ فَوَحْدَكَ وَفَاهُ
وَالْمِرَاكَ وَالْجَمَاءَ : أحوال ؛ وهى معرفة لفظاً ، لكنها مؤولة بنكرة . والتقدير :
اجتهد منفرداً ، وكلته مشافهة ، وَأَرْسَلَهَا معتركة ، وجاءوا جميعاً .
وإنما التزم تنكيره لثلاثتهم كونه نعتاً ؛ لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه
معرفة .

وأجاز يونس والبنداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل ؛ فأجازوا : جاء زيدُ
الراكب .

وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً ،
نحو : عَبْدُ اللَّهِ الْمُحْسِنُ أَفْضَلُ مِنْهُ الْمُسَى ؛ فالحسن والمسى : حالان ، وصح مجيئها
بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ؛
فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ؛ فلا يجوز : جاء زيدُ
الراكب ؛ إذ لا يصح جاء زيد إن ركب .

(تنبيه) : إذا قلت « رَأَيْتُ زَيْدًا وَخَدَهُ » فذهب سيبويه أن « وَخَدَهُ »
حال من الفاعل ، وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول ، وقال ابن طلحة : يتعين
كونه حالاً من المفعول ؛ لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيدا وحدى ،
وصحة « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَخَدَهُ » — وبه مثل سيبويه — تدل على أنه حال من
الفاعل ، وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر في الغالب إنعاشية أحوالاً
من الفاعل .

وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية ؛ لقول بعض العرب : زَيْدٌ وَحْدَهُ ،
والتقدير زيد مَوْضِعَ التَّفْرِيدِ .

(وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَفْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعَ)

وجاء زَيْدٌ رَكْضًا ، وَقَتَلْتُهُ صَبْرًا ، وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف : أى
بَاغِتًا وراكضًا وَمَصْبُورًا : أى محبوبًا .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه
مخدوف ، والتقدير : طلع زيدٌ بِنَفْتٍ بَفْتَةٍ ، وجاء يَرَكُضُ رَكْضًا ، وقتلته يَصْبِرُ
صَبْرًا ؛ فالحال عندهما الجملة لا المصدر .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهباً إليه ، لكن الناصب
عندهم الفعل المذكور لتأويله بفعل من لفظ المصدر ؛ فطلع زيد بفتة عندهم فى تأويل :
بَفَتَ زَيْدٌ بَفْتَةً ، وجاء ركضا فى تأويل : رَكَضَ رَكْضًا . وقتلته صبراً فى تأويل :
صَبَّرْتُهُ صَبْرًا .

وقيل : هى مصادر على حذف مصادر ، والتقدير : طلع زيد طُلُوعَ بَفْتَةٍ ، وجاء
محىء رَكْضٍ ، وقتلته قَتْلَ صَبْرٍ .

وقيل : هى مصادر على حذف مضاف ، والتقدير : طلع ذا بَفْتَةٍ ، وجاء ذا رَكْضٍ ،
وقتلته ذا صَبْرٍ .

(تنبيهان) : الأول مع كون المصدر مسكراً يقع جالاً بكثرة هو عندهم مقصور
على السماع .

وقاسه المبرد ؛ ف قيل : مطلقاً ، وقيل : فيما هو نوعٌ من عامله ، نحو : جاء زيد
مُسْرَعَةً ، وهو المشهور عنه .

وقاسه الناظم وابنه فى ثلاثة :

الأول : قولهم « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » ؛ فيجوز : أنت الرجل أدبًا ونُبْلًا ،
وللعنى السكامل في حالِ علمه وأدبٍ ونُبْلٍ ، وفي الارتشاف « يحتمل عندي أن
يكون تمييزاً » .

الثاني : نحو « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا » ، قال في الارتشاف : « الأظهر أن
يكون تمييزاً » .

الثالث : نحو « أَمَا عِلْمًا فَعَالَمٌ » ؛ تقول ذلك لمن وَصَفَ عندك شخصاً بعلم
وغيره مُنْكَرًا عليه وصفه بغير العلم ، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط
المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع به ، والتقدير : مهما يذكُرُ إنسانٌ في حالِ
علمٍ فالذكور عالم . ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير
للسكن فيهِ ، وهى على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يَكُنْ من شيء فالذكور
عالم في حال علم .

فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها - نحو : أَمَا عِلْمًا فَهُوَ ذُو عِلْمٍ - تَعَيَّنَ
الوجه الأول .

فلو كان المصدر التالى لأما معرفًا بأل فهو عند سيبويه مفعول له .

وذهب الأخفش إلى أن المنكر والعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق .

وذهب الكوفيون - على ما نقله ابن هشام - إلى أن القسمين مفعول به بفعل
مقدر ، والتقدير : مهما تذكُرُ علمًا - أو العلم - فالذى وُصِفَ عالم .

قال في شرح التسهيل : « وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد
عليه في الجواب » .

الثاني : أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليلاً ، وهو كذلك ، وذلك
ضربان : علم جنس ، نحو قولهم : جاءت الخليلُ بدَّادٍ ، ومُعرَّفٌ بأل ، نحو : أُرْسَلَهَا
المرآة ، والصحيح أنه على التأويل بمتبذدة ومعتكة ، كما سر .

(وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ) ؛ لأنه كالمبتدأ في المعنى ؛ فحقه أن يكون معرفة .
(إِنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال ، فإن تأخر كان ذلك مُسَوِّغًا لجهته نكرة ، نحو :
فيها قائما رجُلٌ ، وقوله :

٤٧٣ - لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلُ * [يَأْوَحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ]

وقوله :

٤٧٤ - وَبِالْجَنَمِ مِنِّي بَيِّنَاتٌ لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدُ
(أَوْ يُخَصِّنُ) : إما بوصف ، كقراءة بعضهم : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ
اللَّهِ مُصَدِّقًا » ، وقوله :

٤٧٥ - نَجِيتُ يَارَبَّ نُوْجًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكِ مَآخِرٍ فِي النَّيْمِ مَشْجُونًا
وإما بإضافة ، نحو : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ » ، وإما بمصول ، نحو :
عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخِيكَ شَدِيدًا .

(أَوْ يَبِينُ) أى : يظهر الحال (مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ) أى : مشابه
وهو النعى والاستفهام ؛ فالنفي نحو : « وَمَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ
مَفْلُومٌ » ، وقوله :

٤٧٦ - مَا حُمِّ مِنْ مَوْتٍ حَمَى وَأَقْبَا [وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا]
والنعي (كَلَّا * يَنْبَغُ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا) وقوله :

٤٧٧ - لَا يَزُكُّنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِلْحَامِ
والاستفهام كقوله :

٤٧٨ - يَا صَاحِبَ هَلْ حُمِّ عَيْشٍ بَاقِيًا أَتَرَى لِنَفْسِكَ الْمُدَّ ذَرَفِي إِيمَادَهَا الْأَمَلَا
واحتراز بقوله « غَالِبًا » مما ورد فيه صاحبُ الحال نكرة من غير مُسَوِّغٍ ،
من ذلك قولهم : مَرَزْتُ بِمَاءٍ فِعْدَةَ رَجُلٍ ، وقولهم : عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضًا .

وأجاز سيويه : فيها رَجُلٌ قائماً . وفي الحديث « وَصَلَى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا »
وذلك قليل .

﴿ تنبيه ﴾ : زاد في التسهيل من السوغات ثلاثة :

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، نحو « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ
وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا » ؛ لأن الواو ترفع تَوْهَمَ التعتية .

ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل ، نحو : هذا خاتم حديدًا .

ثالثها : أن تشترك الفكرة مع معرفة في الحال ، نحو : هؤلاء ناسٌ
وَعَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقِينَ .

(وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِمَحْرَفٍ جُرَّ قَدْ « أَبَوَا ») سَبَقَ : مفعول مقدم لأبَوَا ، وهو مصدر
مضاف إلى فاعله ، والموصول في موضع النصب على المفعولية .

أى : مَنَعَ أَكْثَرُ النحويين تقدُّمَ الحال على صاحبها الجرور بالحرف ؛ فلا يُجْزَوْنَ
في نحو مررت بهندير جالسةً : مررت جالسةً بهندير .

وَعَلَّوْا مَنَعَ ذَلِكَ بِأَن تَعْلُقَ الْعَامِلُ بِالْحَالِ ثَانٍ لِمَعْلَقِهِ بِصَاحِبِهِ ؛ فَحَقُّهُ إِذَا
تَعَدَّى لِمَعْلَقِهِ بِوَاسِطَةٍ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِتِلْكَ الْوَاسِطَةِ ، لَكِنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ
أَنَّ الْقَوْلَ لَا يَتَعَدَّى بِمَحْرَفِ الْجَرِّ إِلَى شَيْئَيْنِ ؛ فَعَمَلُوا عَوْضًا مِنَ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْوَاسِطَةِ
الْتِزَامَ التَّأْخِيرِ .

قال الناظم : (وَلَا أَمْتَمُهُ) أى : بل أجزئه ، وَفَاقًا لِأَبِي عَلَى وَابْنِ كَيْسَانَ وَابْنِ
بَرْهَانَ ؛ لِأَنَّ الْجُرُورَ بِالْحَرْفِ مَفْعُولٌ بِهِ فِي الْمَعْنَى ؛ فَلَا يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ حَالِهِ عَلَيْهِ ، كَالَا يَمْتَنِعُ
تَقْدِيمُ حَالِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَأَيْضًا (فَقَدْ دُرِدَ) السَّاعَ بِهِ ؛ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ
إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) .

وقول الشاعر :

٤٧٩- تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بِمَدَّ بَيْنِكُمْ يَذْكُرَاكُمْ حَتَّى كَانَتْكُمْ عِنْدِي

وقوله :

٤٨٠ - لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ يَنْ صَادِيًا إِلَى حَيِّبًا إِنَّهَا لَحَيِّبُ

وقوله :

٤٨١ - غَافِلًا تَغْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْفَرْقِ قَدْ دَعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ

وقوله :

٤٨٢ - فَإِنْ نَكَ أَدْوَادُ أَصْبَنَ وَنِسْوَةٍ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَانًا بِقَتْلِ حَبَالٍ (١)

وقوله :

٤٨٣ - مَشْفُوفَةٌ بِكَ قَدْ شَفِغْتُ، وَإِنَّمَا حُمُ الْفِرَاقِ قَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

وقوله :

٤٨٤ - إِذَا لَرَّهْ أَعْيَنَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَطَلَبَهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر، وحمل الآية على أن «كافة» حال من الكاف، والتاء للبالغة للتأنيث؛ وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على النعم. ﴿تنبيهات﴾ : الأول : فصل الكوفيين فقالوا : إن كان الجورر ضميراً نحو : مَرَزْتُ ضَاحِكَةً بِهَا ، أو كانت الحال فعلاً ، نحو : تَضَحَّكَ مَرَزْتُ بِهِنْدٍ - جاز ، وإلا أمتنع .

الثاني : محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد ؛ فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً ، نحو : ما جاء رَاكِبًا مِنْ رَجُلٍ .

الثالث : بقي من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران :

الأول : أن يكون مجروراً بالإضافة ، نحو : عَرَفْتُ قِيَامَ زَيْدٍ مُسْرِعًا ، وأعجبني وَجْهُ هِنْدٍ مُسْفِرَةً ؛ فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال : واقعة بعد المضاف ؛ لثلاث يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع

(١) فرغاً - بفتح الفاء أو سرها مع سكون الراء - أي باطلا هدرًا لم يطلب به ، وحبال - بكسر الحاء ، بزنة كتاب - ابن أخي الشاعر ، والشاعر هو طليحة بن خويلد الأسدي الذي كان قد تنبأ .

للوصل ؛ فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الوصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

وهذا في الإضافة المحضة ، كما رأيت . أما غير المحضة - نحو : هذا شاربُ السويق مَلَّتُونَا الْآنَ أو غداً - فيجوز ، قاله في شرح التسهيل ؛ لكن في كلام ولده - وتابعه عليه صاحب التوضيح - ما يقتضى التسوية في النع .

الأمر الثاني : أن تكون الحال محصورة ، نحو « وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ » .

الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها ، كما رأيت ، كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه ، وذلك كما إذا كان محصوراً ، نحو : مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ .

(وَلَا تُجْزِ حَالًا مِنَ الْمَاضِي لَهُ) ؛ لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك بأباه (إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمَاضِي عَمَلَهُ) أى : عمل الحال ، وهو نصبه ، نحو « إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا » ، وقوله :

٤٨٥ - تَقُولُ أَتَقِي إِنْ انْطَلَقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوَغِ يَوْمًا تَارِكِي لِأَبَائِي - ونحو : هذا شاربُ السويقِ مَلَّتُونَا ، وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية .

(أَوْ كَانَ) المضاف (جُزء مَالَهُ أَضِيقًا) نحو : « وَتَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا » ، « أَيْحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا » .

(أَوْ مِثْلُ جُزْئِهِ فَلَا تَحْيِفًا) وللمراد بمثل جزئه : ما يصح الاستغناء به عنه ، نحو « ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا » .

وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود للشرط المذكور ؛ أما في الأولى فواضح ، وأما في الأخيرتين فلأن العامل في الحال عامل

في صاحبها حكماً ؛ إذ المضاف — والحالة هذه — في قوة الساقط ؛ لصحة الاستثناء عنه بصاحب الحال ، وهو المضاف إليه .

(تنبيه) : ادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضَرَبْتُ غُلَامَ هِنْدِ جَالِسَةً ، وتابعه على ذلك ولده في شرحه ، وفيما ادعياه نظر ؛ فإن مذهب الفارسي الجواز ، ومن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشَّجَرِيَّ في أماليه .

(والحال) مع عامله على ثلاثة أوجه : واجب التقديم عليه ، وواجب التأخير عنه ، وجائزها ، كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر .

فالحال (إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا * أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ) الفعل (الْمَصْرُفًا) وهي :

ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقيل علامات الفرعية ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم للمفعول ، والصفة المشبهة (فَجَاءَتْ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له ، وهذا هو الأصل ، فالصفة (كَمُسْرِعًا * ذَا رَاحِلٍ) ومُجَرِّدًا زَيْدٌ مَضْرُوبٌ ، و * هَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ ^(١) * ؛ فتحملين في موضع نصب على الحال ، وعاملها طليق ، وهو صفة مشبهة (وَ) الفعل نحو : (مُخْلِصًا زَيْدًا دَعَا) و * خُشْعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ * وقولهم : شَيْءٌ تَوُوبٌ الْخَلْبَةُ ^(٢) .

والاحتراز بقوله « صرفا » و « أشبهت المصرفا » مما كان العامل فيه فعلا جامدا ، نحو : مَا أَحْسَنَتْهُ مُثْبَلًا ، أو صفة تشبه الجامد ، وهو : اسم التفضيل ، نحو : هُوَ أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيبًا ، أو اسم فعل ، نحو : نَزَالِ مُسْرِعًا ، أو عاملا معنويا ، وهو : ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله : (وَغَائِلٌ صُنَّ مَقْنَى الْفِعْلِ لَا * حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَمْلَأَ * كُنْتُكَ) و (لَيْتَ وَكَانَ)

(١) انظر الشاهد رقم ١٠٤ في باب الاسم للوصول .

(٢) المثل رقم ١٩١٤ في مجمع الأمثال للبيداني .

والظرف والمجرور الخبر بهما ؛ تقول : تِلْكَ هِنْدٌ مُجَرَّدَةٌ ، وَلَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا
أَخُوكَ ، وَكَأَنَّ زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدٌ ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ - أَوْ فِي الدَّارِ - جَالِسًا ، وهكذا
جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه ، كحرف التنبيه والترجى والاستفهام المقصود
به التعميم ، نحو :

٤٨٦ - [بَأَنْتَ لَتَحْزُنُنَا عَفَاةً] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

و «أما» ، نحو أَمَّا عَلِيٌّ فَعَالِمٌ ؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك .
وهذا هو القسم الثاني .

(وَنَدَّرُ) تقديمها على عاملها الظرف والمجرور الخبر بهما (نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَعِيرًا) عندك
(أَوْ فِي هَجَرٍ) فإما ورد من ذلك مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه .

هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك القراء والأخفش مطلقاً ، وأجازوه
الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمَر ، نحو : أَنْتَ قَائِمٌ فِي الدَّارِ . وقيل :
يجوز بقوة إن كان الحال ظرفاً أو حرف جر ، وَيَضَعُفُ إِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا ، وهو
مذهبه في التسهيل .

واستدل المجيز بقراءة من قرأ «وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ» «مَا فِي بُطُونِ
هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا» بنصب مطويات وخالصة ، وبقوله :

٤٨٧ - رَهْطَانِ كُوزٍ يُخْفِي أَذْرَاعَهُمْ فِيهِمْ ، وَرَهْطُ رَيْبَعَةَ بْنِ حُذَارٍ

وقوله :

٤٨٨ - بِنَاعَادَعُوفٍ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَدْمَ وَلَا يَنْصُرَا
وتأول ذلك اللانع .

«تنبيهات» : الأول : محلُّ الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف
إذا توسطت كما رأيت ، فإن تقدم على الجملة - نحو : قَائِمًا زَيْدٌ فِي الدَّارِ - امتنعت
السألة إجماعاً ، قاله في شرح الكافية ، لَكِنْ أَجَازَ الْأَخْفَشُ فِي قَوْلِهِمْ : فِدَاءُ
لَكَ أَبِي وَأُمِّي ؛ أَنْ يَكُونَ «فِدَاءُ» حَالًا ، وَالْعَامِلُ فِيهِ «لَكَ» وَهُوَ يَقْتَضِي

جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن برّهان فيما إذا كانت الحال ظرفاً ، نحو « هُنَاكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ » فهناك : ظرف في موضع الحال ، والولاية : مبتدأ ، والله : الخبر .

الثاني : أفهم كلامه جواز نحو « فِي الدَّارِ قَائِمًا زَيْدٌ » وهو اتفاق .

الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ، ككونه مصدرًا مقدراً بالحرف المصدرى ، نحو : سَرَرَنِي ذَهَابُكَ غَازِيًا ، أو فِعْلًا مَقْرُونًا بِلَامِ أِبْتِدَاءٍ أو قِسْمٍ ، نحو : لِأَضْيُرُّ مُحْتَسِبًا ، وَلَأَقُومَنَّ طَائِمًا ، أو صِلَةً لَّالٍ أو حَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ ، نحو : أَنْتَ الْمُصَلَّى قَدْ ، وَلَكَ أَنْ تَقْنَقَلَ قَاعِدًا ، قال الناطم وولده : أو نَفْعًا ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرَجُهَا ، قال في المنى : وهو وم منها ؛ فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلاً بين النعت ومنعوته ، فتقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَكْسُورًا سَرَجُهَا ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ .

الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث ، وهى الحال الواجبة التقديم ، وذلك نحو : كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟

(وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ * عَمْرٍو مُعَانًا) وَبَكْرًا قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا — مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين مختلفى المعنى أو مُتَّحِدِيهِ مُفَضَّلٍ أَحَدُهُمَا فِي حَالِهِ عَلَى الْآخَرِ فِي أُخْرَى — (مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ) عَلَى أَنْ اسْمَ التَّضْيِيلِ عَامِلٌ فِي الْحَالَيْنِ ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَنَى مِمَّا تَقْدِمُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ هُنَا لِأَنَّ اسْمَ التَّضْيِيلِ — وَإِنْ انْحَطَّ دَرَجَةً عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ بِمَدَمِّ قَبُولِهِ عِلَامَاتِ الْقَرْعِيَّةِ — فَلَهُ مَزِيَّةٌ عَلَى الْعَامِلِ الْجَامِدِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَا فِي الْجَامِدِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَيَقْوَاهُ بِتَضَمُّنِ حُرُوفِ الْفِعْلِ وَوُزْنِهِ ، فَجُمِلَ مُوَافِقًا لِلْعَامِلِ الْجَامِدِ فِي امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَتَوَسَّطْ بَيْنَ حَالَيْنِ ، نَحْوُ : هُوَ أَكْفَىهُمْ نَاصِرًا ، وَجُمِلَ مُوَافِقًا لِاسْمِ الْفَاعِلِ فِي جَوَازِ التَّقْدِيمِ عَلَيْهِ إِذَا تَوَسَّطَ بَيْنَ حَالَيْنِ .

وأعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور ، وزعم السيرافي أن
للمنصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمر مع إذ في المضي وإذا في الاستقبال .
وفيه تكلف إضمار ستة أشياء ، وبمقدار تسليمه يلزم إعمال أفضل في إذ وإذا فيكون واقفاً
في مثل ما قرأ منه .

(تنبيه) : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفضل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول :
زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا أَحْسَنُ مِنْهُ ، ولا زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَائِمًا قَاعِدًا .

(والحال) لشبهها بالخبر والنعت (قَدْ يَجِيءُ ذَا تَمَدُّدٍ لِإِفْرَادِ قَاعِلٍ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ)
فالأولى نحو : جاء زَيْدٌ رَاكِبًا ضَا حِكًا ، وقوله :

٤٨٩ - عَلَى إِذَا مَا حِثُّ لَيْلٍ بِخَفِيَّةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفضل التفضيل ، نحو : هذا بُشْرًا
أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا ، ونقل النع عن الفارسي وجماعة ؛ فالثاني عندهم نعت للأول ، أو
من الضمير فيه .

والثانية قد يكون بجمع نحو « وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ » ونحو « وَسَخَّرَ
لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالتَّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ » . وقد يكون بتفريق ،
نحو : لَقِيتُ هِنْدًا مُضْعِدًا مُنْحَدِرَةً ، وقوله :

٤٩٠ - لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْحَدِرَةً فَاصْبُوا مَعَنَا

فبعد ظهور المعنى يرد كل حال إلى ما يليق به ، كما في المثال والبيت ، وعند عدم الظهور
يُجْمَلُ أولُ الحالين لثاني الاسمين ، وثانيتها للأول ، نحو : لَقِيتُ زَيْدًا مُضْعِدًا مُنْحَدِرًا ؛
فصعدا : حال من زيد ، ومنحدرا : حال من التاء .

(تنبيه) : الظاهر أن قَدْ في قوله « قَدْ يَجِيءُ » للتحقيق ، لا للتقليل .

(وعاملُ الحالِ بها قَدْ أَكْثَرُ) أي : الحال على ضربين :

مؤسَّسة ، وتسمى مُبَيَّنَةً ، وهى التى لا يُستَفاد معناها بدونها ، كجاء زَيْدٌ رَاكِبًا .
ومؤكدَة ، وهى التى يُستَفاد معناها بدونها ، وهى على ثلاثة أضرب :
مؤكدَة لعاملها ، وهى : كلُّ وصفٍ وافقَ عامله : إما معنى دون لفظ ، كما (فى
نَحْوٍ لَا تَفْتِى فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا) « ثُمَّ وَلَيْسْتُمْ مُذَرِّينَ » أو معنى ولفظًا ، نحو :
« وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا » ، وقوله :

٤٩١ - أَصْبَحَ مُصِيبًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالزَّمَّ تَوْقَى خَلَطَ الْجَدُّ بِاللَّعِبِ

ومؤكدَة لصاحبها ، نحو : « لَأَمِنْ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا » .

ومؤكدَة لمضمون جملة ، وقد أشار إليها بقوله : (وَإِنْ تَوَكَّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ *
عَامِلُهَا) أى : عامل الحال ، وجوبا (وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) عن الجملة ، وجوبا أيضا ،
ويشترط فى الجملة : أن تكون معقودة من اسمين ، معرفتين ، جامدين ، نحو : زَيْدٌ
أَخُوكَ عَطُوفًا ، وقوله :

٤٩٢ - أَنَا أَبْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفَابِهَا نَسِيٌّ وَهَلْ يَدَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

والتقدير أخفُّ عَطُوفًا ، وأحقُّ مَعْرُوفًا .

(تنبيه) : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط ؛ فتعريفُ جزأى الجملة من
تسميتها مؤكدة ؛ لأنه لا يؤكد إلا ما قد عُرِفَ ، وجودُهما من كون الحال مؤكدة
للجملة ؛ لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقا أو فى حكمه كان عاملا فى الحال ؛ فكانت
مؤكدَة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل فى شرح التسهيل قولهم : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ،
وهو الحقُّ بَيِّنًا ، من قبيل للتؤكدَة لعاملها ، وهى موافقة له معنى دون لفظ ؛ لأن
الأب والحق صالحان للعمل ، ووجوبُ تأخير الحال من كونها تأكيدًا ، ووجوبُ إضمار
عاملها من جزمه بالإضمار .

(ومَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً) ، كما تسمى موضع الخبر والنعت ، وإن كان الأصل
فيها الإفراد ، ولذلك ثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون خبرية ، وغلط من قال في قوله :

٤٩٣ - أَطْلُبُ وَلَا تَضْجَرُ مِنْ مَطْلَبٍ [فَاقَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ]
إن « لا » ناهية والواو لحال ، والصواب أنها عاطفة مثل : « وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا » .

الثاني : أن تكون غير مُصَدَّرَةٍ بِعَلَمٍ اسْتِقْبَالٍ ، وغلط من أعرب « سَيَهْدِينِ » من قوله تعالى : « إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ » حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتى (كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوِرُ رَحْلِهِ)
مثال لما استكملت الشروط .

(وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَتْ • حَوَتْ ضَمِيرًا) يربطها (وَمِنَ الْوَائِ خَلَتْ)
وجوبا ؛ لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقدم الأمير تقاد الجنايب
بَيْنَ يَدَيْهِ ، ولا يجوز جاء ويضحك ، وقدم وتقاد

(وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأٍ لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنَّ مُسْتَدَا)
أى : إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مثبتت تلت الواو
حل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف ، من ذلك قولهم : قُمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ ، أى :
وأنا أصك ، وقوله :

٤٩٤ - فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْلَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنَهُمْ مَالِيَا
وقوله :

٤٩٥ - عُلِقَتْهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا [زَعَمَا لَعَمْرُؤُا بَيْكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ]
أى : وأنا أرهنهم ماليا ، وأنا أقتل قومها . وقيل : الواو عاطفة ، لا حالية ، والفعل
بعدها مؤوَّل بالماضى

(تنبيهان) : الأول : تمتنع الواو في سبع مسائل :

الأولى : ما سبق

الثانية : الواقعة بعد عاطف ، نحو : « فَجَاءَهَا بِأُسْنَانِيَّتَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ »

الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : هو الحق لا شك فيه « ذَلِكَ الْكِتَابُ

لَا رَيْبَ فِيهِ » .

الرابعة : الماضى التالى إلا ، نحو : ما تكلم زيد إلا قال خيرا ، ومنه « إِلَّا كَانُوا

بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ »

الخامسة : الماضى المتلو بأو ، نحو : لأضربنه ذهب أومكث ، ومنه قوله :

٤٩٦ — كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدْلًا وَلَا تَشْجَعْ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخِيلًا

السادسة : المضارع المنفى بلا ، نحو : « وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ » ، « مَا لِي لَا أَرَى

الْهُدَاهِدَ » ، وقوله :

٤٩٧ — وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أَحْجَبُ

فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ ، على الأصح ، كقراءة ابن ذكوان « فَاسْتَقِيمَا

وَلَا تَتَّبِعَانِ » ^(١) وقوله :

٤٩٨ — [أَقَادُوا مِن دَمِي وَتَوَعَّدُونِي] وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنِي الْوَعِيدُ

وقوله :

٤٩٩ — أَكْسَبَتْهُ أَلْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِابْنِ

نصر على ذلك فى التسهيل ، وفى كلام ولده خلافة .

السابعة : المضارع المنفى بما ، كقوله :

٥٠٠ — عَهْدُكَ مَا تَصْنُبُ وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَأَلَاكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُعْتِمًا

الثانى : تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقد ، نحو : « وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي

رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ » ، ذكره فى التسهيل .

(١) هذه القراءة بتخفيف النون على أنها نون الرفع ؛ فلا : نافية لانهية ، والتقدير :

وَأَتَيْنَا لَا تَتَّبِعَانِ .

(وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدْ مَأْ (يُجُوزُ رَبُّهَا) (يُؤَاوِي) وتسمى هذه الواو واو الحال ، وواو الابتداء ، وقدرها سبويه والأقدمون ياذ ، ولا يريدون أنها بمعناها ؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل أنها وما بعدها قيدٌ للعامل السابق . (أَوْ يَمْضُرُ) يرجع إلى صاحب الحال . (أَوْ يَهْمَا) معا ؛ وسوى ما قدم هو : الجملة الاسمية ، وجملة الماضي ، مُشَبَّهَتَيْنِ كانتا أو منفيتين ، وجملة المضارع المنفى ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه ، وهو : الاسمية الواقعة بعد عاطف ، والمؤكد ، وجملة الماضي التالى إلا ، والمتلو بأو ، والمضارع المنفى بلا ، أو بما ، على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم ، أو كما ، وأما المنفى بلم فلا يمكن هنا ، وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِقَةٌ ، ومنه : « أَتَيْنَ أَكْلَهُ الدُّنْبُ وَخَنُ عُصْبَةٌ » جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا بِنَفْسِكُمْ لِبَقْضِ عَذَابٍ » : أى مُتَعَادِينَ ، وقوله :

٥٠١ - نَمَّ رَاخُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ [يُلْعِفُونَ الْأَرْضَ هُذَابَ الْأُرْزُرِ]

وقوله :

٥٠٢ - وَلَوْ لَا جَفَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالَهُ لَمْ يُمِزْقِ .
وَجَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « فَلَا تَجْمَعُوا لَهُ أَثَدًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ »
وهكذا النفى . وأمثله مع جملة الماضي غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ،
ومنه قوله :

٥٠٣ - نَجَمَتْ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ [مِنْ أُنْبَى أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ]

جاء زيد قد علته سكينته ، ومنه : « أَوْجَاهُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ » ، « وَجَاهُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَنْبُكُونَ قَالُوا » أى : قائلين ، وقوله :

٥٠٤ - وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْمَوَاطِلُ
جاء زيد وقد علته سكينته ، ومنه : « وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ

أُخْرِجْنَا ، « الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا » .

وهكذا النفي . وأمثله مع المضارع النفي بلم أو لما : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ عَمْرُو ، ومنه قوله :

٥٥٥ - وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أُمُوتَ وَلَمْ يَكُنْ

لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَتِي ضَمْنَمٍ

جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَضْحَكْ ، ومنه قوله :

٥٥٦ - كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَهْنِ فِي كُلِّ مَنَزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمِ

جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ ، ومنه : « أَوْ قَالَ أَوْحَى إِلَى وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ » وقوله :

٥٥٧ - سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرْدِ إِسْقَاطُهُ [فَتَنَّاوَلْتَهُ وَأَتَقْنَا بِالْيَدِ]

وهكذا النفي بلم ؛ ومنه : « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ » .

(تنبيهات) : الأول : مذهب البصريين - إلا الأخفش - لزوم « قد » مع

الماضي المثبت مطلقا ظاهرة أو مقدرة ، والمختار - وفاقا للكوفيين والأخفش - لزومها

مع المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا ،

تمسكا بظاهر ما سبق ؛ إذ الأصل عدم التقدير ، لا سيما مع السكنة ، نعم في ذلك

أربع صور مرتبة في السكنة هي : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ،

ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه ، وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة ،

وهو خلاف ما في التسهيل .

الثاني : تمتنع « قد » مع الماضي الممتنع ربطه بالواو ، وهو : تالى إلا ، والمتلو بأو ،

وندر قوله :

٥٥٨ - مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلَفْ حَاجَةٌ

لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

الثالث : قد يُحذف الرابط لفظاً فينوي ، نحو : مَرَزْتُ بِالْبَرِّ قَفِيرٌ بِدِرْهِمٍ :

أى منه ، وقوله :

٥٠٩ - نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ [وَرَفِيقُهُ بِالْقَيْبِ مَا يَدْرِي]

أى : والماء غامره .

الرابع : الأكثر فى الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ، ثم الواو وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير - مع قلته - بنادر ، خلافا لفقراء والزخشرى ؛ لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية فى ذلك - على ما يظهر - جملة المضارع المنفى الجائز فيها الأوجه الثلاثة .

الخامس : كما يقع الحال جملة يقع أيضاً ظرفا ، نحو : رأيت الهلال بين السحاب ، وجارا ومجرورا ، نحو : « فخرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ » ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا . وأما « فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ » فليس « مستقرا » فيه هو المتعلق لأنه كون خاص ؛ إذ معناه عدم التحرك ، وذلك مطلق الوجود .

(وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمِلَ وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُطِّلَ)

أى : مُنِيعَ .

يعنى أنه قد يحذف عامل الحال : جوازا ؛ لدليل حالى ، نحو : رَأَيْدَا ، للقاصد سفرا ، ومأجورا ، للقادم من حج ، أو مقالى ، نحو : « بَلَى قَادِرِينَ » ، « فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَلًا أَوْ زُرْكَبَاتًا » أى : تسافر ، ورجعت ، ونجمها ، وصلوا .

ووجوبا : قياسا فى أربع صور ؛ نحو : ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمًا ، ونحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، وقد مَضَتْ ، والى بُيْنٍ فيها ازدياد أو نقص بتدرج ، نحو : تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا ، وَاشْتَرِ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا ، وما ذكر لتوبيخ ، نحو : أَقَامُوا وَقَدْ قَمَدَ النَّاسُ ، وَأَتَمِّمِيَا مَرَّةً وَقَيْسِيَا أُخْرَى : أى أتوجد ، وأنتحول ، وسماعى غير ذلك ، نحو : هَبْنَا لَكَ ، أى ثبت لك الخير هبنا ، أو هنأك هبنا .

(تنبيه) : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولا أغنى عنه المقول ، نحو « وَالْمَلَائِكَةُ يَذْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » أى : قائلين ذلك ، « وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا

تَقَبَّلَ مِنَّا ، أَيْ : قَاتِلَيْنِ ذَلِكَ .

(خاتمة) تنقسم الحال باعتبارات :

الأول ، باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له ، إلى المنتقلة — وهو الغالب —
واللازمة .

والثاني ، باعتبار قصدِها لذاتها وعدمه ، إلى المقصودة — وهو الغالب —
واللوظية ، وهي الجمادة الموصوفة .

والثالث ، باعتبار التبيين والتوكيد ، إلى المبيّنة — وهو الغالب ، ونسبى المؤسسة —
والمؤكدة ، وهي التي يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام .

والرابع ، باعتبار جرّكانها على مَنْ هِيَ لَهُ وغيره ، إلى الحقيقية — وهو الغالب —
والسببية ، نحو : مَرَزَتْ بِالدار قائماً سكانها .

والخامس ، باعتبار الزمان ، إلى مُقَارَنَة لعاملها — وهو الغالب — ومُقَدَّرَة ، وهي
للسببية ، نحو : مَرَزَتْ رَجُلٌ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غَدَاً ، أَيْ : مقدراً ذلك ، ومنه :
« أَذْخَلُوهَا خَالِدِينَ » « لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ
وَمُقَصِّرِينَ » أَيْ : ناوين ذلك ، قيل وماضيّة ، ومثل لها في المعنى بجاء زيد أمس و
رَاكِبًا ، وسماها تحكيّة ، وفيه نظر .

التمييز

يقال : تمييز ومُمَيِّز ، وتبيين ومُبَيِّن ، وتفسير ومُفَسِّر .

وهو في الاصطلاح (أَسْمٌ ، بِمَعْنَى مِنْ ، مُبَيِّنٌ ، نَكِيرَةٌ) .

فاسم : جنس ، وبمعنى من : مُخْرِجٌ لما ليس بمعنى من ؛ كالحال فإنه بمعنى في ،
ومُبَيِّنٌ : مخرج لاسم « لا » التبرئة ، ونحو « ذَنْبًا » من قوله :

اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّيَهُ [رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ] ونكرة : مخرج لنحو الحسن وجهه .

ثم ما استكمل هذه القيود (يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ) من المبهمات .
وللبهم المفتقر للتمييز نوعان : جملة ، ومفرد دال على مقدار .

فتمييز الجملة : رَفَعُ إِبْهَامٍ ما تضمنته من نسبة عامل — فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل — إلى معموله من فاعل أو مفعول ، نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، « وَاشْتَمَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا » ، والتمييز في مثله مُحْوَلٌ عن الفاعل ، والأصل : طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ ، وَاشْتَمَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، ونحو : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » والتمييز فيه مُحْوَلٌ عن المفعول ، والأصل : غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ ، وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ ، وتقول : حَبِثْتُ مِنْ طِيبِ زَيْدٍ نَفْعًا ، وزَيْدٌ طِيبٌ نَفْسًا ، وَسَرَّعَانَ ذَا إِهَالَةٍ^(١)

وناصب التمييز في هذا النوع — عند سيويوه والمبرد والملازمي ومن وافقهم — هو العامل الذي تضمنته الجملة ، لا نفس الجملة ، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في آخر الباب ، ونص عليه في غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة ، واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين . ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين ؛ فلا اعتراض ؛ لأنه يصح أن يقال : إنه فُسِّرَ العامل ؛ لأنه رفع إبهام نسبته إلى معموله ، وإنه فسر الجملة ؛ لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة .

وأما تمييز للفرد فإنه : رَفَعُ إِبْهَامٍ ما دل عليه من مقدار مِسَاحِيٍّ أو كِنْيَةٍ أو وَرْنِيٍّ .

(كَثِيرٍ أَرْضًا وَفَقِيرٍ بُرًّا وَمَنْوِيٍّ عَسَلًا وَتَمْرًا)

وناصب التمييز في هذا النوع مميزه بلا خلاف .

(١) انظر المثل رقم ١٧٩٨ في مجمع الأمثال للميداني (١ / ٣٣٦ بتحقيقنا) .

(وَبَعْدَ ذِي) المقدرات الثلاث (وَنَحْوَهَا) مما أجزته العرب نحوها في الافتقار إلى مميز ، وهي الأوعية المراد بها المقدار : كذَنُوبُ مَاءٍ ، وَحُبُّ عَسَلٍ . وَنَحْيِ سَمْنًا ، وَرَأْفُودٍ خَلًّا ، وما حمل على ذلك من نحو : لَنَا مِثْلُهَا إِبِلًا ، وَغَيْرُهَا شَاءً ، وما كان فرعاً للتمييز ، نحو : خَاتَمٌ حَدِيدًا ، وَبَابٌ سَاجًا ، وَجَبَّةٌ خَزًّا (أَجْرُزُهُ إِذَا * أَضَقَّتْهَا) إليه (كَمَدُّ حِنْطَةٍ غَدًا) وشَبْرُ أَرْضٍ ، وَمَنَوا تَمْرٍ ، وَذَنُوبُ مَاءٍ ، وَحُبُّ عَسَلٍ ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ ، وَبَابٌ سَاجٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : النصب في نحو « ذَنُوبُ مَاءٍ » و « حُبُّ عَسَلٍ » أولى من الجر ؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك .

الثاني : إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات ؛ لأن له باباً يذكره فيه ، ولافراد تمييزها بأحكام : منها جواز الوجهين المذكورين ، وتمييز العدد إما واجب النصب كمِثْرَيْنِ درهماً ، أو واجب الجر بالإضافة ككائتَيِ درهمٍ ؛ ومنها جواز الجر بمن كما سيأتي ؛ ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزاً له ، نحو : عَشْرِينَ مَدًّا بُرًّا ، وَثَلَاثِينَ رِطْلًا عَسَلًا ، وَأَرْبَعِينَ شَبْرًا أَرْضًا .

(وَالنَّصْبُ) للتمييز (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) من هذه المقدرات لغير التمييز (وَجَبَّ * إِنْ كَانَ) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه (مِثْلُ) « فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ (مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) » ما في السماء قَدَرُ رَاحَةٍ سَحَابًا ؛ إذ لا يصح ملء ذهب ، ولا قدر سحاب ، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز ، وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : هو أشجع الناسِ رَجُلًا ، وهو أشجع رَجُلٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز ، هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد ؛ وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثل . انتهى .

(وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصِبَ) على التمييز (بِأَفْعَلًا * مُفَضَّلًا) له على غيره ، والفاعل في المعنى هو السَّبِيحُ ، وعلامته : أن يصلح للفاعلية عند جمل أَفْعَلٍ فِعْلًا (كَأَنَّتْ أَعْلَى مُنْزِلًا) وَأَكْثَرُ مَالًا ؛ إذ يصح أن يقال : أَنْتَ عَلَا مُنْزِلَكَ وَكَثُرَ مَالُكَ ، أما ما ليس فاعلاً في المعنى — وهو ما أَفْعَلُ التفضيلِ بِنَفْسِهِ ، وعلامته : أن يصح أن يوضع مَوْضِعَ أَفْعَلٍ بَعْضُهُ ، ويضاف إلى جَمْعٍ قائم مقامه ، نحو : زَيْدٌ أَفْضَلُ قَعِيهِ ؛ فإنه يصح فيه أن يقال : زَيْدٌ بَقِضُ الْفَقَاهِ — فهذا النوع يجب جره بالإضافة ، إلا أن يكون أَفْعَلُ التفضيل مضافاً إلى غيره ؛ فينصب ، نحو : زَيْدٌ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا .

(وَبَعْدَ كُلِّ مَا أَفْتَقَى تَعَجُّبًا * مَبِيزٌ كَمَا كَرَّمَ بِأَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (أَبَا) وَمَا أَكْرَمَهُ أَبَا ، وَاللَّهُ ذَرُّهُ فَارِسًا ، وَحَسْبُكَ بِهِ كَافِلًا ، وَكَفَى بِاللَّهِ عِلْمًا ، وَ :

[بَانَتْ لِيَحْزُنُنَا عَفَاةَ] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

(وَأَجْرُزٍ مِنْ) لفظاً كلٌّ تمييز صالح لمباشرتها ، (إِنْ شِئْتَ) ؛ لأنها فيه مَعْنَى ؛ كما أن كُلَّ ظرف فيه معنى في ، وبعضه صالح لمباشرتها ، وكلٌّ تمييز فإنه صالح لمباشرة مِنْ (غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ * وَالْفَاعِلِ) في (الْمَعْنَى) الحَوَلِ عن الفاعل في الصناعة : (كَطَبَ نَفْسًا تُفَدِّ) إِذْ أَصْلُهُ لَتَطْبُ نَفْسُكَ ؛ فهذان لا يصلحان لمباشرتها ، فلا يقال : عِنْدِي عَشْرُونَ مِنْ عَبْدٍ ، وَلَا طَالِبٌ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ ، وَمِنْهُ نَحْوُ : أَنْتَ أَعْلَى مُنْزِلًا ؛ وَيَجُوزُ فِيهَا سِوَاهُمَا ، نَحْوُ : عِنْدِي قَعِيْزٌ مِنْ بُرٍّ ، وَشَيْءٌ مِنْ أَرْضٍ ، وَمَتَوَّانٌ مِنْ عَسَلٍ ، وَمَا أَحْسَنَهُ مِنْ رَجُلٍ .

(تَنْبِيهَاتٌ) : الأول : كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَنَى — مع ما استثناءه — التمييز الحَوَلِ عن المفعول ، نَحْوُ : عَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا ، وَ«فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا» ، وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا ؛ فإنه يمتنع فيه الجر بمن .

الثاني : تقييد الفاعل في المعنى بكونه محوًلاً عن الفاعل في الصناعة لإخراج نحو :
 اللَّهُ دَرَّهُ فَارِسًا ، و

٥١٠ - [تَقُولُ أَبْنَتِي حِينَ جَدَّ الرَّحِيلُ أَبْرَحْتَ رَبًّا] وَأَبْرَحْتَ جَارًا
 فإنهما وإن كانا فاعلين متقَيَّ - إذ للمعنى عَظُمْتَ فَارِسًا وَعَظُمْتَ جَارًا - إلا أنهما
 غير محوَّلين ؛ فيجوز دخول مِنْ عليهما ، ومن ذلك : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، يجوز فيه : نعم
 مِنْ رجل ، ومنه قوله :

٥١١ - [تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَمْدِلْ سِوَاهُ] فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ نَهَامِي

الثالث : أشار بقوله « إن شئت » إلى أن ذلك جائز ، لا واجب .
 الرابع : اختلف في معنى « مِنْ » هذه ؛ فقيل للتبويض ؛ وقال الشاويين : يجوز
 أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه ، كما زيدت في نحو « ما جاني من
 رجلٍ » قال : إلا أن المشهور من مذاهب النحاة - ما عدا الأخفش - أنها لا تزداد إلا
 في غير الإيجاب ؛ قال في الارتشاف : ويدل لذلك - يعني الزيادة - العطف بالنصب على
 موضعها ؛ قال الخطيئة :

٥١٢ - طَافَتْ أُمَامَةُ بِأَرَاكِزَانِ آوِنَةٍ يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَائِمِ مَا وَمُنْتَقَبًا

بنصب « منتقبا » على محل « قوام » .

الخامس : إذا قلت « عندى عشرون من الرجال » لا يكون ذلك من جر تمييز العدد
 بمن ، بل هو تركيب آخر ؛ لأن تمييز العدد شرطه الإفراد ، وأيضاً فهو مُعَرَّفٌ .
 (وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدْ مَطْلَقًا) : أى ولو فعلاً متصرفاً ، وفاقاً لسيبويه والقراء
 وأكثر البصريين والكوفيين ؛ لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه
 فاعلاً في الأصل وقد حُوِّلَ الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ؛ فلا يُغَيَّرُ عما كان يستحقه
 من وجوب التأخير ؛ لما فيه من الإخلال بالأصل ، أما غير المتصرف فبالإجماع ،
 وأما قوله :

٥١٣ - وَنَارُنَا لَمْ يَرْ نَارًا مِثْلَهَا [قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعَكُمْ كُلَّهَا]

فضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، ونارا : مفعول ثان .
(وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبِقًا) هو مبنى للمفعول ، وَنَزَرًا : حال من الضمير
المستتر فيه النائب عن الفاعل ، أى : بحسب عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقا
بالتمييز نزر : أى قليل ؛ من ذلك قوله :

٥١٤ - أَنْفَسًا تَطِيبُ بِذَيْلِ الثَّمَنِ وَدَاعِي الثَّمُونِ يُنَادِي جِهَارًا

وقوله :

٥١٥ - [أَتَهَجَّرُ كَثَلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا] وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وقوله :

٥١٦ - ضَيِّفْتُ حَزْمِي فِي إِبِمَادِي الْأَمَلَا وَمَا أُرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي أَشْتَقَلَا
وأجاز السكاسى والملازى والبرد والجرمى القياس عليه ؛ محتجين بما ذكر ، وقياساعلى
غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، وواقفهم الناظم فى غير هذا الكتاب .

(تنبيهان) : الأول : مما استدلل به الناظم على الجواز قوله :

٥١٧ - رَدَدْتُ مِثْلَ السَّيْرِ نَهْدِ مُقَاصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبَا

وقوله :

٥١٨ - إِذَا التَّرْمُ عَيْنَا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُتْرِيَا وَلَمْ يُعْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُدْمَمَا
وهو - وهو منه ؛ لأن « عِطْفَاهُ » و « التَّرْمُ » مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ،
والنائب للتمييز هو المحذوف .

الثانى : أجمعوا على منع التقديم فى نحو « كَفَى يَزِيدُ رَجُلًا » لأن كفى وإن
كان فعلا متصرفا إلا أنه فى معنى غير المتصرف ، وهو فعل التعجب ؛ لأن معناه
مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا .

(خاتمة) يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور ، ويفترقان فى سبعة أمور :

فأما أمور الاتفاق فإنهما : اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للابهام

وأما أمور الافتراق فالأول : أن الحال تنجي جملة وظرفاً مجروراً ، كما مر ، والتمييز لا يكون إلا اسماً . الثاني : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، كما عرفت في أول باب الحال ، ولا كذلك التمييز . الثالث : أن الحال مبيّنة للهيئات والتمييز للذوات . الرابع : أن الحال متعدّد ، كما عرفت ، بخلاف التمييز . الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح . السادس : أن حقّ الحال الاشتقاق وحقّ التمييز الجود ، وقد يتعاكسان ؛ فتأتي الحال جامدة « كَذَا مَالٌ ذَهَبٌ » ، ويأتي التمييز مشتقاً نحو « لله دره فارسا » ، وقد مر . السابع : الحال تأتي مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز ، فأما قوله تعالى : « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » فشها : مؤكدة لما فهم من عدة الشهور ، وأما بالنسبة إلى عامله - وهو اثنا عشر - فبين ، وأما إجازة المبرد ومن وافقه « نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ » فمردودة .

وأما قوله :

٥١٩ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادٍ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

فالصحيح أن « زَادًا » معمول « تَزَوَّدَ » : إما مفعول مطلق إن أريد به التزوّد ، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يُتَزَوَّدُ به من أفعال البرّ ، وعليهما « مِثْلَ » نعمت له تقدم فصار حالا .

وأما قوله :

٥٢٠ - نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُلَوْ بِذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِعْمَاءِ « فَفَتَاةٌ » حالٌ مُؤَكَّدَةٌ ، والله أعلم

تم - بحمد الله تعالى وتوفيقه - الجزء الأول من شرح الأثمنوني على ألفية ابن مالك ، المسمى « منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك » ويليّه - إن شاء الله - الجزء الثاني ، مفتتحاً بباب « حروف الجر » نسأله سبحانه المعونة والتسديد

فهرس الجزء الأول من شرح الأشموني

الموضوع	ص	الموضوع	ص
تلحق نون التوكيد اسم الفاعل شذوذا	١٦	الخطبة	٣
الحرف، وأنواعه	١٦	الكلام على لفظ « آل » وأصله	٥
علامات الأفعال التي تميز كل نوع	١٧	وما يضاف إليه	٥
منها عن أخويه		الفرق بين وعد وأوعد عند الإطلاق	٦
المعرب والمبني		الكلام وما يتألف منه	٨
تعريفهما	١٩	أقوال العلماء فيما يفرق بينه وبين	٩
سبب بناء الاسم ، وأنواع مشابهة	٢٠	واحد بالتاء	٩
الاسم الحرف		تطابق « الكلمة » ويراد بها الكلام	١٠
المبني من الأفعال	٢٣	علامات الاسم : التنوين	١١
سبب إعراب المضارع الحالي من	٢٣	تنوين الترنم	١٢
التونين وبناء المباشر لإحداهما		التنوين العالي	١٢
كل الحروف مبنية ، وسبب ذلك	٢٥	تنوين التمكن	١٢
الأسباب الموجبة للبناء على الحركة	٢٦	تنوين التنكير	١٣
عامة ، وعلى كل حركة بخصوصها		تنوين التعويض	١٣
إعراب الأسماء الستة	٢٨	تنوين المقابلة	١٣
إعراب اللتي وما يلحق به	٣٢	من علامات الاسم : النداء	١٤
كلا وكلتا يعود الضمير عليهما مفردا	٣٢	قد يحذف الناصبي فتدخل « يا »	١٤
أو متنى		على الفعل أو الحرف ، ولذلك مواضع	
إعراب جمع المذكر السالم ، ولغات	٣٤	ينقاس فيها	
العرب فيه		من علامات الاسم دخول « أل »	١٤
حركة نون جمع المذكر السالم ،	٣٩	عليه معرفة أو غير معرفة	
واللغات فيها		علامات الفعل : تاء الفاعل ، وتاء	١٥
حركة نون اللتي ، واللغات فيها	٣٩	التأنيث الساكنة	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٠	إعراب جمع المؤنث السالم وما ألحق به	٥٨	ينقسم إلى اسم ولقب وكنية
٤١	إعراب الاسم الذي لا ينصرف	٥٩	مرتبة كل واحد من هذه الأقسام
٤٢	إعراب الأفعال الخمسة		الثلاثة مع أخويه
٤٣	إعراب المقصور والمقوص من الأسماء	٥٩	إذا اجتمع اثنان من هذه الأنواع
	ولغات العرب فيهما		فكيف تعربهما ؟
٤٥	إعراب المعتل من الأفعال	—	ينقسم العلم إلى منقول ومرتل
٤٦	قد يثبت حرف العلة في آخر الفعل	٦١	علم الجنس
	مع دخول الجازم ، وشواهد ذلك		اسم الإشارة
	النكرة والمعرفة		تعريفه ، ألفاظه ، ومواقعها
٤٦	تعريف النكرة	٦٣	مراتب للشار إليه
٤٧	النكرة أصل للمعرفة	٦٥	ما يشار به إلى المكان قريباً أو بعيداً
٤٧	الضمير : تعريفه ، المتصل منه	٦٦	يفصل بين ها التنبية واسم الإشارة
٤٨	أسباب بناء الضمير		بالضمير أو بغيره
٥٠	المستتر نوعان : واجب ، وجائز		الموصول
٥١	لا يقع الانفصال حيث يمكن المجيء بالمتصل	٦٦	تعريفه
٥٢	يجوز الاتصال والانفصال في موضعين	٦٧	الموصول نوعان : نص ، ومشترك
٥٣	إذا وصلت ضميرين وجب تقديم الأخص ؛ فإن فصلت أحدهما	—	ألفاظ النص
	كنت محيراً	٦٩	المشترك ستة ألفاظ : من
٥٤	إذا اتحدت رتبة الضميرين لزمك الفصل ، إلا أن يكونا للغيبية	٧٠	ما
٥٥	نون الوقاية قبل ياء التكلم لازمة في مواضع ، وممتعة في مواضع	—	المعاني التي ترد لها «من» و «ما»
	العلم	٧١	«أل» الموصولة وخلاف العلماء فيها
٥٨	تعريفه	٧٢	« ذو » الموصولة ، وشواهداها ،
			والخلاف في بناءها
		٧٢	« ذات » تجيء موصولة بمعنى التي ،
			وتأتى «ذوات» بمعنى اللاتي

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الابتداء وأنواعه	٨٨	« ذا » تقع موصولة بشرطين عند البصريين	٧٣
الوصف الراجع لمكتفى به	٨٩	حذف الصلة وإبقاء الموصول	٧٤
لم يشترط الكوفيون اعتماد الوصف	٩٠	شروط جملة الصلة	٧٥
العامل في الابتداء والخبر	٩٠	صلة «أل» لا تكون إلا صفة صريحة	٧٦
تعريف الخبر وأنواعه	٩٠	«أى» الموصولة ، وخلاف العلماء في بنائها	٧٦
يشترط في الجملة اشتغالها على رابط	٩١	للعاني التي ترد لها «أى»	٧٧
يجب إبراز الضمير إن كان معنى الخبر المشتق لغير مبتدئه	٩٢	حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول	٧٨
يقع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً	٩٣	حذف الموصول وإبقاء صلته	٨٢
يستتر في الظرف ضمير متعلقه المحذوف	٩٣	الموصول الحرفي	٨٢
لا يخبر بالزمان عن الذات ما لم يفد	٩٥	المعرف بأداة التعريف	
لا يبتدأ بالنكرة إلا إذا أفادت	٩٥	الخلاف بين سيبويه والخليل في أداة التعريف ماهى، وأدلة المذهبين	٨٢
الأصل في الخبر التأخر وقد يتقدم	٩٨	أنواع «أل» والدليل على أن مصحوب «أل» الجنسية في قوة النكرة	٨٣
المواضع التي يجب فيها تأخيرها	٩٨	«أل» الزائدة وأنواعها ، ومواضع كل نوع	٨٤
المواضع التي يجب فيها تقديمه	١٠٠	تعريف العدد	٨٧
يجوز حذف ما علم من مبتدأ أو خبر	١٠٢		
المواضع التي يجب فيها حذف الخبر	١٠٢		
المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ	١٠٥		
تعدد الخبر ، وأنواعه	١٠٦		
اقتران الخبر بالقاء	١٠٧		
كان وأخواتها		باب الابتداء	
أقسام هذه الأفعال ، ومعانيها ، وشروطها	١٠٩	تعريف المبتدأ ، وبيان ما يخرج بقيود التعريف	٨٨
ما بمعنى صار ويعمل عمله	١١٠		

م	الموضوع	م	الموضوع
١١١	يعمل غير الماضي عمله إن كان مستعملا	١٣٠	يجوز حذف خبرهن لدليل
١١٢	توسط أخبارهن	١٣٠	لا يرفع خبرهن إلا ضمير الممثلة
١١٣	تقدم أخبارهن	١٣٠	خبر «عسى» يرفع السببي
١١٥	ما يجيء تاما من هذه الأفعال ، ومعنى تامه	١٣١	ما يتصرف منها
١١٦	لا يلي أحدها معمول خبرها	١٣٢	ما يجيء منها تاما
١١٧	إذا ورد ما ظاهره ذلك وجب تأويله	١٣٣	إذا اتصل بعنى ضمير نصب فهي
١١٧	زيادة «كان» وشروطها ومواضعها		حرف مثل لعل عند سيويه
١١٨	زيادة «أسى» و «أصبح»	١٣٤	«كاد» نفيا نفى وإثباتها إثبات
١١٨	حذف «كان» وأنواعه ، وشروطه		إن وأخواتها
١٢٠	حذف نون المضارع من «كان»	١٣٥	عملها ، وبيان أنها قد تنصب الجزء من
١٢٠	اقتران «إلا» بخبرهن	١٣٥	معاني هذه الحروف
	ماولا ولات وإن النافيات	١٣٦	لا يليها خبرها ولا معموله إلا أن يكون
١٢١	«ما» وشروط إعمالها		ظرفا أو جارا ومجرورا
١٢٢	تقديم معمول خبرها على معمولها جاز	١٣٧	مواضع فتح همزة «إن» وكسرها
١٢٢	العطف على خبر «ما»	١٤٠	اقتران خبر إن باللام
١٢٣	زيادة الباء في الخبر	١٤٢	تتصل بهن «ما» فتبطل عملهن ، وربما بقي
١٢٤	«لا» وشروط إعمالها	١٤٣	العطف على أمثلهن
١٢٥	يقلب حذف خبر «لا» وليس بواجب	١٤٤	تخفف «إن» المكسورة فيقل عملها
١٢٥	«لات» و «إن» وشروط إعمالها	١٤٦	تخفف «أن» المفتوحة فتعمل ، وشروط عملها
١٢٦	مذاهب النخاة في «لات» إذا ذكر بعدها «هنا»	١٤٧	تخفف «كان»
	أفعال المقاربة	١٤٨	لا تخفف لعل ، وتخفف «لكن» فتعمل
١٢٨	أقسامها ، وعدد كل قسم ، ومعناه		
—	لا يكون خبرهن مفردا إلا شاذا		
١٢٨	اقتران خبرهن بأن على أنواع		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٩	غير الماضي من هذه الأفعال له حكم الماضي منها	١٤٨	لا التي لنفي الجنس اختصاص بالأسماء، وعملها فيها، والسر في ذلك
—	الإلقاء جائز عند البصريين إذا توسط العامل بين العمولين أو تأخر عنهما جميعا	١٤٩	شروط إعمال لا النافية للجنس
—	لا يجوز إلقاء العامل المتقدم	١٤٩	اسم لا على ثلاثة أضرب : مضاف، ومشبه بالمضاف، ومفرد
١٩٥	التعليق لازم قبل كلمات مخصوصة	١٥٠	حكم اسم لا المفرد
١٦٢	أُلحق بأفعال القلوب في التعليق غيرها	١٥٠	حكم العطف على اسم لامع تكرار لا
١٦٣	رأى الرؤيا مثل علم	١٥٢	حكم نعت اسم لا
١٦٣	حذف معمولى هذه الأفعال أو أحدهما لدليل أو لغيره	١٥٣	حكم العطف على اسم لا من غير تكرار لا
١٦٤	قد يجرى القول مجرى الظن فينصب مفعولين ، ولذلك شروط عند عامة العرب	—	حكم البدل من اسم لا
١٦٥	يجرى القول مجرى الظن عند سليم بغير شروط	—	إذا دخلت همزة الاستفهام على لا لم يتغير حكم لا
أعلم وأرى وأخواتهما		—	إذا قصد النفي بالألف لعلما، فيها مذهبان
١٦٥	عملها	١٥٤	تأتي ألامتنية وللعرض وللتنقيص
١٦٦	حكم ثانى مفعولاتها وثالثها كحكم مفعولى ظن	—	كثر حذف خبر لا النافية للجنس، وبنو تميم لا يجوزون ذكره
١٦٧	دخول الهمزة على الفعل وبنائه المجهول متقابلا	—	يشتر حذف اسم لا النافية للجنس
ذهب الأخفش إلى أنه يجوز أن يعامل غير رأى وعلم من أفعال القلوب معاملاتهما بإدخال همزة النقل عليها		—	يجب تكرار لا إذا دخلت على خبر أو نعت أو حال
		ظن وأخواتها	
		١٥٥	عملها ، وأنواعها ، وألفاظها مع ذكر ما يرد له كل لفظ من المعاني
		—	أفعال القلوب تفصيلا
		١٥٨	أفعال التصيير تفصيلا

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٧٨	كثير تقديم المفعول المتصل بضمير الفاعل عليه	١٦٨	الفاعل
١٧٨	يرى جمهور النحاة أنه لا يجوز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول عليه ، وأجازه جماعة منهم ابن جنى	١٦٨	تمريه
١٨٠	قد يشبهه الفاعل بالمفعول ، وطريق معرفة ذلك	—	أحكامه ، أولها الرفع ، وقد يحجر بالإضافة أو بالحرف الزائد
	الثائب عن الفاعل	١٦٩	ثانها أنه لا يجوز حذفه ، خلافا للسكاني
١٨٨	ذكر الأغراض التي يحذف الفاعل من أجلها	١٦٩	ثالثها أنه لا يجوز تقديمه على الفعل خلافا للكوفيين
١٨١	الأعمال التي تسلمها في الفعل إذا أسندته لثائب الفاعل	١٧٠	رابعها أن الفعل يجب تجزيه من علامة التثنية والجمع ، إلا عند قوم من العرب منهم طي
١٨٢	أنواع الثائب عن الفاعل ، وشروط نيابة كل واحد منها مع بيان اختلافات العلماء في مواضع الاختلاف منها	١٧١	يجوز حذف الفعل للدليل
١٨٤	إذا وجد الفعل به في الكلام لم تجز نيابة غيره إلا شذوذا	١٧٢	قد يجب حذف الفعل
١٨٤	إذا كان الفعل ينصب مفعولين فأيهما أحق بالنيابة ؟ وذكر اختلاف العلماء	١٧٢	حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا وبيان للواضع التي يجب فيها التأنيث والتي يجوز فيها
١٨٦	قد رفضون المفعول به وينصبون الفاعل	١٧٥	إذا كان الفاعل جمع مذكر سالما وجب تذكير الفعل ، وإذا كان جمع مؤنث سالما وجب تأنيث الفعل ، وأجاز الكوفيون الوجهين فهما
	اشتغال العامل عن المفعول	١٧٥	الأصل في الفاعل أن يحىء بعد الفعل متصلا به ، وقد يفصل المفعول بينهما ، وقد يتقدم المفعول على الفعل ، وقد يجب الفصل بالمفعول كما قد يجب تقديم المفعول ، وقد يعتنعان ، وبيان مواضع كل نوع من ذلك ، مع ذكر اختلاف العلماء في بعض المواضع
١٨٧	ضابط باب الاشتغال		
—	أحوال الاسم التقدم		
١٨٨	المواضع التي يجب فيها نصب الاسم التقدم		
	(١٨ الأشموني - ١)		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
حذف حرف الجر على نوعين : جائز ، وضرورة	١٩٧	المواضع التي يجب فيها رفع الاسم المتقدم	١٨٨
يطرد حذف حرف الجر قبل أن وأن	١٩٧	المواضع التي يرجع فيها نصب الاسم المتقدم	١٨٩
اختلف العلماء في موضع المصدر المؤول بعد حذف حرف الجر	١٩٧	المواضع التي يجوز فيها نصب الاسم المتقدم أو رفعه ، بغير رجحان لأحد الوجهين	١٩١
الأصل في ترتيب المفعولات أن يتقدم الفاعل في المعنى ، وتجزو مخالفة هذا الأصل	١٩٨	المواضع التي يرجع فيها رفع الاسم المتقدم	١٩٢
قد يعرض ما يوجب مراعاة هذا الأصل وقد يعرض ما يوجب مخالفة هذا الأصل	١٩٨	الفصل بحرف الجر أو بالمتضاف كلا فصل	١٩٢
يجوز حذف الفضلة وهو المفعول القي ليس أصله مبتدأ ولا خبر الدليل	١٩٨	الوصف العامل في هذا الباب في حكم الفعل	١٩٣
يتمتع حذف الفضلة الواقعة في جواب استفهام ، والمحصور	١٩٩	— العلقة الحاصلة بين الفعل والاسم المتقدم كالحاصلة بين الفعل وتابع الاسم إن كان نعتا أو عطف بيان أو منسوقا بالواو	—
يجوز حذف ناصب الفضلة ، ويجب حذف الناصب في عدة أبواب	١٩٩	تعدى الفعل ولزومه	١٩٥
— يصير المتعدى لازما بواحد من خمسة أشياء	—	علامة الفعل المتعدى	١٩٥
يصير اللازم متعديا بسبعة أشياء	٢٠٠	— علامة الفعل اللازم ، وذكر معان وأوزان لا يكون الفعل معها إلا لازما	—
التنازع في العمل		اللازم يتعدى إلى المفعول به بحرف الجر ، فإن حذف حرف الجر انتصب الاسم على نزع الخافض	١٩٦
ضابط التنازع	٢٠١		
قد يكون العاملان فعلين متصرفين ، وقد يكونان اسمين يشبهانهما ، وقد يكونان فعلا واسما	٢٠٢		
قد يقع التنازع بين أكثر من عاملين	٢٠٢		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٠٣	إذا تنازع ثلاثة عوامل فأبها أولى بالإعمال	٢١٢	لا يجوز حذف العامل في المصدر المؤكد
٢٠٣	إذا أعملت أحد العاملين في لفظ المفعول فأعمل المهيمل منهما في ضميره	٢١٢	خالف ابن الناظم أباه في ذلك
	وبيان اختلاف العلماء في الإضمار مع العامل الأول ، والاحتجاج للمذهب البصريين	٢١٢	يجب حذف العامل في المفعول المطلق في مواضع
٢٠٥	إذا أعملت العامل الثاني في لفظ المفعول المتأخر فلا تضمر مع الأول إلا ضمير الرفع ، وقد يضم المضمون مع الأول ضرورة	٢١٥	المصدر الآتي بدلا من اللفظ بالفعل على ضربين
٢٠٥	إذا أعملت العامل الأول في لفظ المفعول أضمرت ألبتة مع الثاني ضميره مرفوعا كان أو منصوبا ، وقد يحذف المنصوب وللعلماء فيه خلاف	٢١٥	تعريفه
٢٠٧	وضع الظاهر موضع المضمير في هذا الباب	—	شروطه
٢٠٨	لا يتأني التنازع في التمييز ولا في الحال المفعول المطلق	٢١٦	إذا فقد أحد الشروط وجب جرحه بحرف دال على التعليل
٢٠٨	أنواع المفاعيل	٢١٦	يجوز الجر مع استيفاء الشروط المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفا
	تعريف المفعول المطلق	٢١٧	تعريف الظرف
٢٠٩	وجه تسميته	٢١٨	تضمن الاسم معنى الحرف على ضربين
٢٠٩	العامل فيه فعل أو وصف	٢١٨	الناصب للظرف إما مذكور وإما محذوف
٢١٠	أنواع المفعول المطلق	٢١٩	كل ظروف الزمان قابلة للنصب على الظرفية مبهمة كانت أو مخخصة
—	بيان ما ينوب عن المصدر في المفعولية المطلقة	—	تعريف المبهمة من ظرف الزمان
٢١١	المصدر المؤكد واجب الإفراد ، ويجوز تشبيه المبين للنوع وجمعه	—	تعريف المختص من ظرف الزمان
		٢٢٠	لا يقبل النصب على الظرفية من ظرف المكان إلا المبهمة والذي صيغ من ماد الفعل العامل فيه
		٢٢١	تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف ، وبيان كل نوع منهما

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٢٧	الظرف المنصرف ينقسم إلى منصرف ومنوع من الصرف ، وتقسيم غير المنصرف إليهما	٢٢٧	المستثنى بالأمن كلام تام واجب النصب إذا كان موجبا
٢٢٢	قد ينوب المصدر عن ظرف المكان ، وينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيرا	٢٢٨	إذا كان الكلام منفيا وهو تام يختار الإتيان في التصل والنصب في النقطع سواء كان النفي لفظا أو معنى
—	نيابة اسم العين عن الظرف	—	اختلاف النحاة في نوع التابع فقال البصريون : هو بدل ، وقال الكوفيون هو عطف نسق ، وإلا بمعنى الواو
—	ذكر ما ينوب عن الظرف سوى ما تقدم	٢٢٩	يجوز عند تميم الإبدال في النقطع
	المفعول معه	—	يشترط لجواز الإبدال عديم إمكان تسلط العامل على المستثنى
٢٢٢	تحديد المفعول معه	—	قد يقع في الشعر غير نصب للمستثنى التقدم على المستثنى منه ، ونحو ربه
٢٢٣	العامل فيه	٢٣٠	المختار أنه يجب نصب المستثنى التقدم
٢٢٤	قد يكون الفعل العامل فيه محذوفا	—	إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه فقيه مذهبان
—	شواهد إعمال شبه الفعل	—	الاستثناء المفرغ وحكمه
—	لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل اتفاقا ، واختلفوا في تقديمه على مصاحبه	٢٣١	إذا كانت إلا مؤكدة وجب إلغاؤها وإعانتكون كذلك إذا كان ما بعدها معطوفا أو بدلا مما قبلها
—	حذف العامل بعد ككيف أو ما الاستفهاميتين أو بعد الزمن	٢٣٢	حكم تكرار إلا لغير التوكيد
٢٢٥	إذا أمكن العطف بغير ضعف فهو أحق من النصب على المفعول معه وإذا ضعف العطف اختير النصب	٢٣٢	حكم المستثنيات المتكررة من حيث المعنى
٢٢٦	إذا لم يحز العطف وجب النصب	٢٣٣	أصل غير أن تكون صفة وقد حملت على إلا في الاستثناء ، وقد تعمل إلا عليها في الوصف بها ، وشروط ذلك
—	قد يمنع العطف ويمنع النصب	٢٣٥	يجوز في تابع المستثنى بغير مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى
٢٢٧	اختلف العلماء في النصب على المفعول معه أصماعى أم قياسي		
	الإستثناء		
٢٢٧	تعريف الاستثناء		

ص	الوضوع	ص	الوضوع
٢٤٣	جاءت الحال جامدة غير مؤولة بالمشق في ست مسائل	٢٣٥	سوى ، والخلاف في خروجها عن الظرفية
٢٤٤	الأصل في الحال التنكير ، وقد جاءت معرفة لفظا	٢٣٦	تفارق سوى غير في أمرين
—	للعلماء خلاف في جواز مجيء الحال معرفة نحو قولك : رأيت زيدا وحده	٢٣٧	تأتي سواء لمعان أخرى
٢٤٥	جاء الحال مصدرا منكرا فأوله سيويه عشتق ، وذهب للبرد إلى أنه منصوب على الصدرية	—	الستثنى بليس وخلا وعدا ولا يكون مجيء منصوبا
—	اختلاف العلماء في جواز القياس على ما جاء من الحال مصدرا منكرا	—	يجوز جر الستثنى بعدا وخلا
٢٤٦	مجيء الحال مصدرا معرفا قليل ، وهو على نوعين	٢٣٨	إذا تقدمت ما الصدرية على خلا وعدا لم يجز في الستثنى بهما إلا النسب
٢٤٧	الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، وقد يجيء نكرة بمسوغ ، ويان مسوغات ذلك	٢٣٨	قد تكون ما زائدة فيجر ما بعدها
—	قد جاء صاحب الحال نكرة بغير مسوغ	٢٣٩	الستثنى محاشا كالستثنى بخلا ، ولم يحفظ سيويه فيه إلا الجر
٢٤٨	منع أكثر التحوين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف	—	لا تدخل «ما» على حاشا إلا شذوذا
—	الشواهد التي استند إليها من جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وتخرج كل واحد منها تفصيلا	٢٤٠	تأتي حاشا على ثلاثة أوجه
٢٤٩	ذكر بقية الأسباب التي توجب تأخير الحال عن صاحبها	٢٤١	حكم الاسم الواقع بعد «لاسيا»
		—	التصرف في «لاسيا» بحذف لا ، أو بتخفيف يائها ، أو حذف الواو قبلها
		الحال	
		٢٤٢	معنى الحال في اصطلاح النحاة
		—	للرأد بالفضلة في باب الحال
		٢٤٣	يغلب مجيء الحال منتقلا ، وقد جاء ملازما
		—	الأصل في الحال أن يكون مشتقا ، وقد جاء جامدا
		—	للمواضع التي كثر فيها مجيء الحال جامدا مؤولا بالمشق

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٥٨	ذكر للواضع التي يجوز فيها ربط جملة الحال بالواو وحدها، أو بالضمير وحده أو بهما جميعا	٢٥٠	قد يجب تقديم الحال على صاحبها ، وبيان مواضع ذلك
٢٥٩	قد يحذف رابط الحال لفظا فينوي	—	لا يجوز أن يكون صاحب الحال مضافا إليه إلا بواحد من ثلاثة أمور
٢٦٠	الأكثر ربط الجملة الاسمية الواقعة حالا بالواو والضمير معا ، وبعده الربط بالضمير وحده ، وبعده الربط بالواو وحدها	٢٥١	الحال مع عامله على ثلاثة أوجه : أولها أن يجوز تقديمه عليه وتأخيره عنه
—	يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا	٢٥٢	اختلاف العلماء في تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور
—	يتعين حذف عامل الحال قياسا في أربع مسائل	٢٥٣	وثالثها: أن يتمتع تقدم الحال على عاملها
—	تحذف الحال للقرينة	—	إذا كان العامل في الحال أقبل تفضيل
٢٦١	خاتمة في ذكر تقسيمات الحال باعتبارات مختلفة	—	وقد عمل في حال أخرى وجب أن يتقدم أحدهما عليه ، استثناء من عدم جواز تقديم الحال على عامله الشبيه بالجامد
التمييز		٢٥٤	لشبه الحال بالخبر والنعت جاز أن يكون متعددا ، وتفصيل أحوال ذلك
٢٦١	تعريفه ، وشرح التعريف	—	الحال على ضربين: مؤسسة، ومؤكدة
٢٦٢	للهم المحتاج للتمييز نوعان : مفرد ، وجملة	—	وللؤكدة على ثلاثة أنواع
—	تمييز الجملة	٢٥٥	تقع الحال جملة بثلاثة شروط
—	ناصب تمييز الجملة ، وبيان اختلاف العلماء فيه	٢٥٦	إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها مضارع مثبت وجب ربطها بالضمير ، ويؤول ما ورد على خلاف ذلك
—	تمييز المفرد	٢٥٦	يتمتع ربط جملة الحال بالواو في سبع مسائل
٢٦٣	يجوز جر التمييز بعد المقدرات	٢٥٧	إذا اقترن المضارع المثبت الواقع حالا بقدر وجب ربط الجملة الحالية بالواو
—	ينصب التمييز بعد اللقدر المضاف إذا لم يصح الاستغناء عن المضاف إليه		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٦٥	أوجب سيويه وأكثر البصريين تأخير التمييز عن العامل فيه مطلقا ، وأجاز غيرهم تقديمه على العامل المتصرف	٢٦٤	إذا كان التمييز فاعلا في المعنى وجب نصبه بعد أفعل التفضيل
٢٦٦	خاتمة في ذكر ما يتفق فيه الحال والتمييز وما يفرقان فيه	—	يقع التمييز بعد كل ما اقتضى تعجبا
		—	يجوز جر التمييز بمن إذا صلح لمباشرتها ويمتنع ذلك في تمييز العدد ، والفاعل في المعنى ، والمحول
		٢٦٥	اختلاف العلماء في معنى « من » التي يجربها التمييز

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ،
ولا عدوان إلا على الظالمين .

شرح الأئمة

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك » إلى ألفية ابن مالك »

حققه

محمد محي الدين أبو عبد الله

الجزء الثاني

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى { صفر الحير ١٣٧٥ هـ
أكتوبر ١٩٥٥ م

[جميع حق الطبع محفوظ لمحققه]

حروف الجر

(هَآكَ حُرُوفُ الْجَرِّ ، وَهِيَ) عشرون حرفاً (مِنْ) و (إِلَى) و (حَتَّى)
و (خَلَا) و (حَاشَا) و (عَدَا) و (فِي) و (عَنْ) و (عَلَى) و (مُذْ) و (مُنْذُ)
و (رَبِّ) و (اللَّامُ) و (كُنْ) ؛ وَ (وَآوُ وَتَا * وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَّى) كلها
مشتركة في جر الاسم على التفصيل الآتي :

وقد تقدم الكلامُ على خَلَا وَحَاشَا وَعَدَا في الاستثناء .

وقلَّ مَنْ ذَكَرَ « كى » و « لعل » و « متى » في حروف الجر ؛ لِغَرَابَةِ
الجر بهنَّ .

أما كى فتجرُّ ثلاثةَ أشياء ؛ الأول « ما » الاستفهامية المستفهم بها عن عِلَّةِ الشئ ،
نحو كَيْتَهُ ؟ بمعنى لِمَ ؟ والثانى « ما » المصدرية مع صِلَتِهَا ، كقوله :

٥٢١ - [إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا]

بُرَادُ الْفَتَى كَيْبَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أى للضُرِّ والذْفَعِ ، قاله الأخفش ، وقيل : ما كافَّةً . الثالث « أَنْ » المصدرية
وصِلَتِهَا ، نحو « جِئْتُ كَيْ أَكْرِمَ زَيْدًا » إِذَا قَدَّرْتَ « أَنْ » بعدها ؛ فَأَنْ وَالْفِعْلُ
في تأويل مصدر مجرور بها ، ويدل على أَنَّ أَنْ تُضَمُّ بعدها ظُهورُهَا في الضرورة ،
كقوله :

٥٢٢ - فَقَالَتْ : أَكُلِ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَا نَحْنُ

لِسَانَكَ كَيْبَا أَنْ تَقْرُ وَتَخْذَعَا ؟

والأولى أن تقدّر « كى » مصدرية فتقدّر اللامُ قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو
« لِكَيْلَا تَأْسَوْا » .

وأما «لَمَلٌ» فالجرُّ بها لفةٌ عُقِيلٌ ثابتةُ الأول ومُحذوفَةٌ مفتوحةُ الآخر ومكسورةُ،
ومنه قوله :

٥٢٣ - لَمَلٌ اللهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَكُمْ شَرِيحُ

وقوله :

* لَمَلٌ أَيْ الْمَفْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

وأما «مَتَى» فالجرُّ بها لفةٌ هُذَيْلٌ ، وهى بمعنى مِنَ الابتدائية ، تُسمع من كلامهم
أَخْرَجَهَا مَتَى كُمُ ، أى من كُمُ ، وقوله :

٥٢٤ - شَرِيبِنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ

مَتَى لُجَجٍ خَضِرٍ لَهْنٌ نَثِيجُ

وأما الأربعةُ عشر الباقيةُ فسيأتى الكلامُ عليها .

(تنبيهان) الأول : إنما بدئُ بمن لأنها أقوى حروف الجر ؛ ولذلك دخلت على
ما لم يدخل عليه غيرها ، نحو « مِنْ عِنْدِكَ » .

الثانى : عدَّ بعضهم من حروف الجر « ها » التنبيه ، وهمة الاستفهام إذا جملت
عوضاً من حرف الجر فى القسم ، قال فى التسهيل : وليس الجر فى التمويض بالموض ،
خلافاً للأخفش ومن وافقه . وذهب الزجاج والزمخشري إلى أن « أَيْمَنْ » فى القسم
حرف جر ، وشذَّأ فى ذلك . وعدَّ بعضهم منها الميم المثلثة فى القسم نحو « بِمِ اللَّهِ » وجمله
فى التسهيل بقيةُ « أَيْمَنْ » قال : وليست بدلاً من الواو ولا أصلها « من » خلافاً لمن
زعم ذلك . وذكر القراء أن لات قد تجر الزمان ، وقرئ « وَلَاتَ حِينَ مَفَاصٍ » .
وزعم الأخفش أن « بَلَّةً » حرف جر بمعنى مِنْ . والصحيح أنها اسمٌ ،
وذهب سيبويه إلى أن « لولا » حرف جر إذا وَلِيَتْها ضميرٌ متصل ، نحو « لولاى ،
ولولاك ، ولولاءُ » فالضائر مجرورة بها عند سيبويه . وزعم الأخفش أنها فى موضع
رفع بالابتداء ، وموضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ، كما لا تعمل

لولا في الظاهر . وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب ، وهو محجوج
بثبوت ذلك عنهم كقوله :

٥٢٥ - أَتَطْمِيعُ فِينَا مِنْ أَرَاقِ دِمَاءِنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَخْسَابِنَا حَسَنٌ
وقوله :

٥٢٦ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُخِتَ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَتَةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

اتمى

(بِالظَّاهِرِ أَخْصَصَ مُنْذُ) و (مُذْ وَحَتَّى * وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالْثَاءَ) وَكُنْ
وَلَعَلَّ وَمَتَى ، وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة ، وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر ،
على ما سيأتى بيانه .

(وَأَخْصَصَ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقَتًا) وأما قولهم : ما رأيته مُنْذُ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ ، فتقديره :
منذ زَمَنِ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ ، أى : منذ زمن خَلَقَ اللَّهُ إِيَّاهُ .

(تَنْبِيهِ) : يشترط في مجرورها - مع كونه وقتا - أن يكون مُعَيَّنًا ، لا مُنْهَبًا ،
ماضياً أو حاضراً ، لا مستقبلاً ، تقول : ما رأيته مذ يَوْمِ الجمعة ، أو مُذْ يَوْمِنَا ، ولا تقول :
مذ يَوْمِ ، ولا أراه مُذْ غَدٍ ، وكذا في منذ . اهـ

(وَ) اخْصَصَ (بِرُبِّ * مُنْكَرًا) نحو : رَبِّ رَجُلٍ ، ولا يجوز رب الرجل
(وَالثَاءُ لِلَّهِ وَرَبُّ) مضافا للكسبة أولياء التكلم ، نحو : « وَتَاللَّهِ لَا كِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ »
وَتَرَبُّ الْكُتَيْبَةِ ، وَتَرَبُّي لِأَفْعَلَنَ ، وَتَدَرُّ : تَالَتْخَيْنِ ، وَتَحْيَا تِكَ .
(وَمَا رَوَّاهُ مِنْ نَحْوِ رَبُّهُ فَقَيَّ) وقوله :

٥٢٧ - [وَاهِرَأْبَتْ وَشَيْكَأَ صَدْعَ أَغْظِيهِ] وَرَبُّهُ عَطِيَاءُ أَهْدَتْ مِنْ عَطِيَةِ
(تَزَرُّ) أى : قليل

(تنبيه) : يلزم هذا الضميرُ الجُرُورُ بها : الأفراد ، والتذكير ، والتفسيرَ بتمييز
بـ «هـ» مطابق للمعنى ؛ فيقال : رُبُّهُ رَجُلًا ، ورُبُّهُ امْرَأَةً . قال الشاعر :

رُبُّهُ فَتَيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُوْرِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل .

(كَذَا كَمَا وَنَحْوُهُ أُنَى) أى : قد جَرَتْ الكافُ ضميرَ النية قليلاً ،
كقوله :

٥٢٨ - وَأَمَّ أَوْ عَلَيَّ كَمَا أَوْ أَقْرَبًا [ذَاتَ التَّيْمِينِ غَيْرَ مَا أَنْ يَنْفَكُبَا]

وقوله :

٥٢٩ - وَلَا تَرَى بَقْلًا وَلَا حَلَالِيلاً كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

وهذا يختص بالضرورة .

(تنبيه) : قوله « ونحوه » يحتمل ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون إشارة إلى
بقية ضمائر النية المتصلة كما في قوله كهُ ولا كهن ؛ الثاني : أن يكون إشارة إلى بقية
الضمائر مطلقاً ، وقد شذ دخول الكاف على ضمير التكلم والمخاطب ، كقوله :

٥٣٠ - وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَرَتْ لَمْ تَكُنْ كَيَّ [حِينَ تَدْعُو الْكِمَاءَ فِيهَا تَزَالِ]

وكقول الحسن : أَنَا كَلَّ وَأَنْتَ كَيَّ . وأما دخولها على ضمير الرفع - نحو :
ما أنا كهو ، وما أنا كَأَنْتَ ، وما أنت كَأَنَا - وعلى ضمير النصب - نحو ما أنا كِيَاكَ ،
وما أنت كِيَايَ - فجعله في التسهيل أقل من دخولها على ضمير النية المتصل .
قال المرادى : وفيه نظر ، بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ ، والثالث : أن يكون
إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر ، أى : أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير
قابل ، كقوله :

٥٣١ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَاسٌ قَتَى حَتَّكَ يَابْنَ أَبِي زِيَادٍ

وقوله :

٥٣٢ - أَنتَ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تَرْجِي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَحْبِبُ

اتمى

وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف :

(بَعْضٌ وَبَيِّنٌ وَابْتَدَىءٌ فِي الْأَمْكِنَةِ بَيْنَ) أى : تَأْتِي مِنْ لَمَانٍ ، وَجَمَلْتُهَا عَشْرَةَ ،

اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى :

الأول : التبعض ، نحو : « حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » وعلامتها : أن يصح أن تخلفها بعض ، ولهذا قرئ « بَعْضٌ مِمَّا تُحِبُّونَ » .

الثاني : بيان الجنس ، نحو : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ » وعلامتها : أن يصح أن يخلفها اسم موصول .

الثالث : ابتداء الغاية في الأمكنة باتفاق ، نحو : « مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » . (وَقَدْ تَأْتَى لِبَدْءِ) الغاية في (الْأَزْمَنَةِ) أيضا ، خلافاً لكثير البصريين ، نحو : « لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ » وقوله :

٥٣٣ - تَحْبِزْنَ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمٍ حَلِيئَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّئَ كُلُّ التَّجَارِبِ

الرابع : التنصيص على الموم أو تأكيد التنصيص عليه ، وهى الزائدة ، ولها شرطان : أن يسبقها نفى أو شبهه وهو النفي والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله ، (وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشَبْهِهِ فَجَرٌّ * نَكْرَةٌ) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ (كَمَا لِبَايَغٍ مِنْ مَقَرٍّ) أو فاعلا ، نحو : لَا يَقُمُ مِنْ أَحَدٍ ، أو مفعولا به ، نحو : « هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ » ؟ والتي لتنصيص الموم هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى ، والتي لتأكيد كيد هى التى مع نكرة تختص به كأحَدٍ وَدَيَّارٍ . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه ، وجعلوها زائدة في نحو قولهم : قَدْ كَانَ

مِنْ مَطَرٍ . وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الشَّرْطَيْنِ مَعًا ؛ فَأَجَازَ زِيَادَتَهَا فِي الْإِجَابِ جَارَةً لِمَعْرِفَةٍ ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى : « يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » .
الخامس : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى بَدَلٍ ، نَحْوُ : « أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنْ الْآخِرَةِ ؟ » وَقَوْلُهُ :

٥٣٤ - أَخَذُوا الْمُخَاسِرَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً

ظُلْمًا ، وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا
السادس : الظرفية ، نَحْوُ : « مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ » « إِذَا نُوْدِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » . السابع : التعليل ، نَحْوُ : « بِمَا خَطَايَاهُمْ أَغْرَقُوا » وَقَوْلُهُ :
يُنْفِضِي حَيَاءً وَيُنْفِضِي مِنْ مَهَابَتِهِ [فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ]
الثامن : موافقة عَنْ ، نَحْوُ : « يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَمَلَةٍ مِنْ هَذَا » . التاسع :
موافقة الباء ، نَحْوُ : « يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ » . العاشر : موافقة عَلَى ، نَحْوُ :
« وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا » .

(لِلْإِتِّمَاعِ حَتَّى وَلَا مَوْءَاظَ) أَيْ : تَكُونُ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ لَانْتِهَاءِ النَّيِّبِ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَ « إِلَى » أَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ حَتَّى ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : سِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى نِصْفِيَّ ، وَلَا يَجُوزُ حَتَّى نِصْفَهَا ؛ لِأَنَّ مَجْرُورَ « حَتَّى » يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ آخِرًا أَوْ مُتَصِلًا بِالْآخِرِ ، نَحْوُ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، وَنَحْوُ : « سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » ، وَاسْتِعْمَالُ اللَّامِ لِلانْتِهَاءِ قَلِيلٌ ، نَحْوُ : « كُلُّ يَحْيَى لِأَجَلٍ مُسَمًّى » .
وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَّةِ مَعَانِيهَا فِي هَذَا الْبَابِ ، وَعَلَى بَقِيَّةِ أَحْكَامِ « حَتَّى » فِي بَابِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ .

وَأَمَّا « إِلَى » فَلَهَا ثَمَانِيَّةُ مَعَانٍ : الْأَوَّلُ : انْتِهَاءُ النَّيِّبِ مُطْلَقًا ، كَمَا تَقَدَّمَ ، الثَّانِي : الْمَصَاحِبَةُ ، نَحْوُ : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » . الثَّلَاثُ : التَّبْيِينُ ، وَهِيَ الْمُبَيِّنَةُ لِتَفَاعُلِيَّةِ مَجْرُورِهَا بَعْدَ مَا يَفِيدُ حُبًّا أَوْ بُغْضًا : مِنْ فِعْلِ تَعَجَّبَ ، أَوْ اسْمِ تَفْضِيلٍ ، نَحْوُ : « رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ » . الرَّابِعُ : مُوَافَقَةُ اللَّامِ ، نَحْوُ : « وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ »

وقيل : لانهاء الغاية ، أى : مُنْتَهَى إِلَيْكَ . الخامس : موافقة فى ، نحو : « لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٥٣٥ - فَلَا تَتْرُكُنِي بِالْوَعْدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مُطْلَبٌ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

السادس : موافقة من ، كقوله :

٥٣٦ - تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا

أُبْسَقَى فَلَا يَرَوَى إِلَى ابْنِ أُخْرَا

السابع : موافقة عند ، كقوله :

٥٣٧ - أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ

أَشْهَى إِلَى مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

الثامن : التوكيد ، وهى الزائدة ، أثبت ذلك القراء مستدلاً بقراءة بعضهم : « أَفْتَدَّةً

مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ » بفتح الواو ، وَخُرُجَتْ عَلَى تَضْمِينِ تَهْوَى معنى تميل .
(تنبيه) : إن دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى دُخُولِ مَا بَعْدَ إِلَى وَحْتَى ، نَحْوُ : قَرَأْتُ الْقُرْآنَ

مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

٥٣٨ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَتَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى تَمْلِئَهُ الْقَاهَا

أو على عدم دخوله ، نحو : « ثُمَّ أَيْتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » ونحو قوله :

٥٣٩ - سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أُمَكَّنَ عُزْرِيَّتْ

لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخُسَيْرُ مُحْدُودًا

عَمَلُهَا ، وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ فِي « حَتَّى » الدُّخُولُ ، وَفِي « إِلَى » عَدَمُهُ مُطْلَقًا حَمَلًا عَلَى الْغَالِبِ فِيهِمَا عِنْدَ الْقَرِينَةِ ، وَزَعَمَ الشَّيْخُ شَهَابُ الدِّينِ الْقُرَائِيُّ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ دُخُولِ مَا بَعْدَ « حَتَّى » ، وَلَيْسَ كَذَا ذَكَرَ . بَلِ الْخِلَافُ مَشْهُورٌ ، وَإِنَّمَا الْإِتِّفَاقُ فِي « حَتَّى » الْعَاطِفَةِ لَا الْخَافِضَةِ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْعَاطِفَةَ بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ . اهـ

(وَمِنْ وَبَآءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا) أى : تَأْتِي مِنَ الْوَابِاءِ بِمَعْنَى بَدَلٍ ؛ أَمَا « مِنْ » فَقَدْ

سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ فِيهَا ، وَأَمَا الْوَابِاءُ فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا قَرِيبًا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

(وَاللَّامُ لِلْفَيْكِ وَشَبْهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَمْلِيلٍ قُفِي)

وَزَيْدٌ) أى : تَأْنِى اللام الجارة لمعان جعلتها أَحَد وعشرون معنى : الأول : انتهاء الغاية ، وقد مر . الثانى : الملك ، نحو : الْمَالُ لِرَيْدٍ . الثالث : شِبْهُ الْمَلِك ، نحو : الْجُلَّاءُ لِلدَّابَّةِ ، ويعبَّر عنها بلام الاستحقاق أَيْضًا ، لكنه غاير بينهما فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعة بين معنى وذاتٍ ، نحو : الْحَدُّ قُدِّ ، وَ « وَبِلِ الْهَاطِفَيْنِ » وقد عبَّر عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعدية ، ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى : « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا » لكنه قال فى شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التملك ، قال فى المعنى : والأولى عندى أن يُمَثَّل للتعدية بما أَضْرَبَ زَيْدًا لِمَمَرٍ ، وما أَحَبُّهُ لِبَكْرٍ . الخامس : التعليل ، نحو : « لِيَتَحَكَّمُ بَيْنَ النَّاسِ » وقوله : وَإِنِّي لَتَعْمُرُونِي إِذْ ذَكَرْتُكَ هَزْءٌ كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ السادس : الزائدة ، وهى إما لجرد التوكيد كقوله :

٥٤٠ - وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَتْرِبِ

مَلِكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ

وإما لتقوية عاملٍ ضَمَفَ : بالتأخير ، أو بكونه فرعا عن غيره ، نحو : « لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » ونحو : « مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ » « فَعَالٍ لِمَا يَرِيدُ » هذا ما ذكره الناظم فى هذا الكتاب . السابع : التملك ، نحو : وَهَبْتُ لِرَيْدٍ دِينَارًا . الثامن : شبه التملك ، نحو : « جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا » . التاسع : النسب ، نحو : لِرَيْدٍ أَبٌ ، ولَعْمُرٍ وَعَمٌ . العاشر : القسم والتعجب معا ، كقوله :

٥٤١ - اللَّهُ يَنْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرَةٍ بِهِ الظِّبْيَانُ وَالْأَسُ

ونحو : اللَّهُ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ ، ونختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجب الجرد عن القسم ، ويستعمل فى النداء كقولهم : يَا لَمَاءِ وَالْعُسْبِ ، إذا تعجبوا من كثرتهم ، وقوله :

٥٤٢ - فَيَاكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نُجُومُهُ بِكُلِّ مُعَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ يَدُ بِلٍ

وفي غيره ، كقولهم : اللَّهُ دَرَّةُ فَارِسًا ، وَلِلَّهِ أَنْتَ ، وقوله :

٥٤٣ - شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَأَفْتِقَارٌ وَتَرْوَةٌ

فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الثاني عشر : الصبرورة ، نحو : « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لَيْسَ كُونُ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا »

وتسمى لام العاقبة ولام التآل . الثالث عشر : التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع ،

نحو : قُلْتُ لَهُ كَذًا ، وجعله الشارح مثالا للام التعدية . الرابع عشر : التبيين ،

على ما سبق في إلی . الخامس عشر : موافقة على في الاستملاء الحقيقي ، نحو : « وَيَخْرُونَ

لِلْأَذْقَانِ » وقوله :

٥٤٤ - [ضَمِنْتُ إِلَيْهِ بِالسَّانِ قَبِيصَهُ] فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

والجأزي ، نحو : « وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا » واشترط ليهم الولاء ، وأنكره النحاس .

السادس عشر : موافقة بعد ، نحو : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِأُلُوكِ الشَّمْسِ » . السابع عشر :

موافقة عند ، نحو : كَتَبْتُهُ لِنَفْسٍ خَلَوْنَ ، وَجَعَلَ مِنْهُ ابْنُ جَنَى قِرَاءَةَ الْجُحْدَرَى :

« بَلْ كَذَّبُوا بِآلِئِ لَمَّا جَاءَهُمْ » بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة

في ، نحو : « وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، « لَا يُجْلِبُهَا لَوْ قِيمَ

إِلَّا هُوَ » ، وقولهم : مَضَى لِسَبِيلِهِ ؛ التاسع عشر : موافقة من ، كقوله :

٥٤٥ - لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفَكَ رَاغِمٌ

وَمَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

اللتسم عشرين : موافقة عن ، نحو : « قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا » ،

وقوله :

٥٤٦ - كَهَرَايِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لَوَجْهَيْهَا حَسَدًا وَبُغْضًا : إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

الحادى والعشرون موافقة مع ، كقوله :

٥٤٧ - فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِنَاعٍ لَمْ نَبْتَ كَلِمَةً مِمَّا

(... وَالظَّرْفِيَّةَ أَسْتَبِينَ بِيَا وَفِي ، وَقَدْ مُبَيَّنَانِ السَّبَبَا)

(بِالْبَا أَسْتَعْمِنَ وَعَدَّ عَوْضُ الْأَصِقِ وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطَلِقِ)

أى : تأتى كل واحدة من الباء وفي لسان ، أما « فى » فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين ؛ الأول : الظرفية حقيقة ومجازاً ، نحو : زَبَدٌ فِي الْمَسْجِدِ ، ونحو « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » . الثانى : السببية ، نحو « لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ » وفى الحديث : دَخَلَتْ أُمُّ رَأَةَ النَّارِ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ، وتسمى التعليلية أيضاً . الثالث : للمصاحبة ، نحو « قَالَ أَذْخُلُوا فِي أُمَمٍ » . الرابع : الاستعلاء ، نحو « لَا صَلْبَنَّاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ » ، وقوله :

٥٤٨ - بَطَلٌ كَانَ ثِيَابُهُ فِي سَرَحَةٍ يُحْدَى نِعَالُ السَّبْتِ أَيْسَ يَقْوَمُ

الخامس : المقايضة ، نحو : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » . السادس : موافقة إلى ، نحو : « فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » . السابع : موافقة من ، كقوله :

٥٤٩ - أَلَا عِمَ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَمَعَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْمَصْرِ الْخَالِي

وَهَلْ يَمَعَنَّ مَنْ كَانَ أَحَدَثُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَخْوَالِ

أى : من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء ، كقوله :

٥٥٠ - وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ مِنَّا قَوَارِسُ

بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى

التاسع : التعويض ، وهى الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة ، كقولك : ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتُ ، تريد ضربت مَنْ رَغِبْتُ فِيهِ . أجاز ذلك الناظم قياساً على قوله :

٥٥١ - وَلَا يُوَاتِيكَ فَيَأْتَابُ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَأَنْظُرْ بِمَنْ تَتَّقُ

أى : فانظر مَنْ تَتَّقُ بِهِ . العاشر : التوكيد ، وهى الزائدة لغير تعويض ، أجاز ذلك القامسى فى الضرورة ، كقوله :

٥٥٢ - أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ بَرَنْدَجَا

وأجازه بعضهم في قوله تعالى : « وَقَالَ أَرُكْبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ » .

وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البدل ، نحو مَا يَسْرُفُنِي بِهَا حُرُّ النَّعَمِ ، وقوله :

٥٥٣ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

الثاني : الظرفية ، نحو « وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ » ، و « تَجَنَّبْنَاهُمْ لِيَسْخَرُوا » .
الثالث : السببية ، نحو « فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ » . الرابع : التعليل ، نحو « فَيُظْلَمُ »
مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ » . الخامس : الاستعانة ،
نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ » . السادس : التعدية ، وتسمى بـاء النقل ، وهي المقابلة للهمزة
في تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تمضي الفعل القاصِر ، نحو « ذَهَبْتُ زَيْدٌ »
بمعنى أذهبته ، ومنه « ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ » وقرئ : « أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ » . السابع :
التويض ، نحو « بِنْتُ هَذَا بِأَلْفٍ » وتسمى بـاء المقابلة أيضا . الثامن : الإلصاق حقيقة
ومجازا ، نحو « أَمْسَكْتُ زَيْدٌ » ونحو : مَرَزْتُ بِهِ ، وهذا المعنى لا يفارقها ؛ ولهذا
اقتصر عليه سيبويه . التاسع : المصاحبة ، نحو « أَهْبِطْ بِسَلَامٍ » أي : معه . العاشر :
التبويض ، نحو « عَيْنَا بِشَرِّبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ » وقوله :

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتَ مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهُنَّ نَثِيجُ

الحادي عشر : المجاوزة كمن ، نحو « فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا » بدليل « يَسْأَلُونَ عَنْ »
أَنْبِيَائِكُمْ » ، وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله * وَمِثْلُ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطَقِي *
هذا ما ذكره في هذا الكتاب . الثاني عشر : موافقة على ، نحو « مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ »
بِقِنْطَارٍ » بدليل « هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ » .
الثالث عشر : القسم ، وهي أصل حروفه ؛ ولذلك خُصَّتْ بذكر الفعل معها ، نحو :
أُقْسِمُ بِاللَّهِ ، والدخول على الضمير ، نحو : بِكَ لَا فَعَلَنْ . الرابع عشر : موافقة إلى ،

نحو « وَقَدْ أَحْسَنَ بِي » أى : إلى ، وقيل : ضمن أحسن معنى لطف . الخامس عشر : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا » « وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » بِحَسْبِكَ دَرَجَتُهُمْ ، لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ .

(عَلَى لِلِاسْتِغْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ) أى : نجيء عَلَى الحرفية لمان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة: الأول : الاستعلاء وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقة ومجازاً ، نحو « وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ » ونحو « فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » . والثانى : الظرفية كفى ، نحو « عَلَى حِينٍ غَفَلَةٍ » . الثالث : المجاوزة كمن ، كقوله :

٥٥٤ - إِذَا رَضِيتُ عَلَى بَنُو قُسَيْرٍ لَمَمَرُ اللَّهُ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

الرابع : التميل كاللام ، نحو « وَلَتُسَكَّرُوا اللَّهُ عَلَى مَا هَذَاكُمْ » ، وقوله :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُفْقِلُ عَاتِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْمَنَ إِذَا التَّخِيلُ كَرَّتْ

الخامس : المصاحبة كعم ، نحو : « وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ » « وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ » . السادس : موافقة من ، نحو « إِذَا أَكْتَأُوا عَلَى النَّاسِ يَتَوَفَّوْنَ » . السابع : موافقة الباء ، نحو « حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ » ، وقد قرأ أبى بالباء . الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٥٥ - إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَفْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

أى : من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض ، وهو قليل ، كقوله :

٥٥٦ - أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ الْعِضَاءِ تَرَوْقُ

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب ، كقوله :

٥٥٧ - بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يَشْفَ مَا بَنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وَدٍ

(بَعْدَ نَجَاوَزًا عَنِّي مَن قَدْ فَطِنَ . وَقَدْ نَجَى) عن (مَوْضِعَ بَعْدُ وَ) موضع (طَى) *
كَمَا طَى مَوْضِعَ عَن قَدْ جُمِلًا) كما رأيت .

وجملة معاني عن عشرة أيضاً ، اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة . الأول : المَجَاوِزَةُ ،
وهي الأصل فيها ؛ ولم يذكر البصريون سواء ، نحو : سَافَرْتُ عَنِ الْبَلَدِ ، وَرَغِبْتُ
عَنْ كَذَا . الثاني : الِتَّمَدِيدُ - وهو المشار إليه بقوله : وَقَدْ نَجَى مَوْضِعَ بَعْدُ - نحو :
« عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ » « لَتَرَكُنَّ بَطِيخًا عَن طَبَقِي » أي : حالا بعد حال
الثالث : الاستعلاء كملى ، نحو : « فَإِنَّمَا يَبْتَدِلُ عَن نَفْسِهِ » وقوله :

٥٥٨ - لَأَمَّا ابْنُ عَمَّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسْبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي

الرابع : التعليل ، نحو : « وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ » « وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ
إِبْرَاهِيمَ لَأبيه إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ » الخامس : الظرفية ، كقوله :

٥٥٩ - وَأَسِرَّةً أُلْحَى حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ تَحْلِ الرِّبَاعَةِ وَإِنِّي

السادس : موافقة من ، نحو : « وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » « أُولَئِكَ
الَّذِينَ يَقْبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَأْعَمِلًا » . السابع : موافقة الباء ، نحو : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ
الْهَوَى » . والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن :
الاستعانة ، قاله الناظم ، ومثل له بنحو : رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ ؛ لأنهم يقولون : رَمَيْتُ
بِالْقَوْسِ ، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي الرمية .
التاسع : البدل ، نحو : « وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا » ، وفي الحديث :
صُومِي عَنْ أَمْلِكِ . العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٦٠ - أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسُ أُنَاهَا حَامِيهَا فَمَلَأَ الْيَمِينَ جَنَّتِيكَ تَدْفَعُ

(شَبَّةٌ بِكَافٍ وَبِهَا التَّمْلِيلُ قَدْ بُعِنَى ، وَزَائِدًا لِنَوْكِيدٍ وَرَدَ)

أي : نجي الكاف لمعانٍ ، وجعلتها أربعة ، واقتصر منها في النظم على ثلاثة : الأول :

التشبيه ، وهو الأصل فيها ، نحو : زَيْدٌ كَالْأَسَدِ . الثاني : التعليل ، نحو : « وَأَذْكُرُّوهُ كَمَا هَذَا كُمْ » أى : لهدايتكم ، وعبارته هنا وفى التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، ولكنه قال فى شرح السكافية : ودلائها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : « لَيْسَ كَمَثَلِهِ شَيْءٌ » أى : ليس شئ مثله ، وقوله :

٥٦١ - [قُبَّ مِنَ التَّمَذَّاهِ حُقْبٌ فِي سَوْقٍ] لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقِ

أى : فيها المَقَقُ ، أى : الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ قال : كخَيْرٍ ، أى : على خير ، وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله : وقد توافق على .

(وَأُسْتَعْمِلَ) الكاف (أَسْمًا) بمعنى مثل ، كما فى قوله :

٥٦٢ - بَضَحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ [تَحْتَ عَرَانِينَ أَنْوْفٍ شَمٍّ]

أى : عَنْ وَمِثْلِ الْبَرْدِ ، وقوله :

٥٦٣ - بِكَالْقُوَّةِ الشَّوَاءُ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوَّلَعٍ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْقَنْعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة ، وأجازه كثيرون - منهم الفارسي والناظم - فى الاختيار .

(وَكَذَا عَنْ وَحَلَى) استعمال اسمين : الأول بمعنى جَانِبٍ ، والثانى بمعنى فَوْقَ

(مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَحَلًا) فى قوله :

٥٦٤ - وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَأُمَامِي

وكقوله :

٥٦٥ - غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ أَمٍّ ظَمُؤُهَا تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضِ زِيْرَاءَ مَجْهَلٍ

(وَمُذْ وَمُذْ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين : فهما (أَسْمَانِ حَيْثُ رَفَعًا) اسمًا

مفردًا ، (أَوْ أُولِيَا) جملةً ، كما إذا أوليا (أَلْفَعْلَ) مع فاعله ، وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ، أو المبتدأ مع خبره .

فالأول نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ، أَوْ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وهما حينئذ مبتدآن وما بعدها خبر، والتقدير: أَمَدُ انقطاع الرؤية يومان، وأَوَّلُ انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وقد أشعر بذلك قوله « حَيْثُ رَفَعَا » وقيل بالعكس، والمعنى بينى وبين الرؤية يومان، وقيل: ظرفان وما بعدها فاعل بفعل محذوف، أى: مذ كان - أو مُذْ مَضَى - يومان، وإليه ذهب أكثر الكوفيين، واختاره السهيلي والناظم في التسهيل.

والثانى (كجئْتُ مُذْ دَعَا)، وقوله:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ [فَسَمَا فَأَذْرَكَ خِصَّةَ الْأَشْبَارِ]

وقوله:

٥٦٦ - وَمَا زِلْتُ أَبْنَى الْخَيْمَ مُذْ أَنَا بِإِفْعٍ [وَلِيدًا وَكَلَامًا جِينَ شَيْتَ وَأَمْرًا]

والشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة، وقيل: إلى زمان مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن؛ فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة ليكون هو الخبر.

(وَإِنْ يَجْرَأُ) فهما حرفا جرٍّ، ثم إن كان ذلك (فِي مُضَى فَكَمِنْ * هُمَا) فى المعنى، نحو: ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَمُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أى: من يوم الجمعة (وَفِي الْحُضُورِ مَقَى فِي اسْتَبْنِ) بهما، نحو ما رأيته مَذْ يَوْمِنَا، أَوْ مُنْذُ يَوْمِنَا: أى فى يومنا. هذا مع المعرفة كما رأيت، فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى مَنْ وإلى معاً كما فى المعداد، نحو: ما رأيته مَذْ - أَوْ مُنْذُ - يومين، وكونهما إذا جرّاً حرفى جرٍّ هو ما ذهب إليه الأكثرون، وقيل: هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما.

(تنبيهات): الأول: أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح

جر منذ الماضى على رفعه، كقوله:

٥٦٧ - [فَمَا نَبَيْكَ مِنْ ذِكْرِى حَبِيبٍ وَعِزِّ قَانِ]

وَرَبِّعَ عَفَّتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانَ

وعلى ترجيح رفع مَذْ للماضى على جره؛ فإن القليل فيها قوله:

٥٦٨ - لَيْنِ الدَّيَّارِ بِقِنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَّجَ وَمُذْ دَهَرَ
(٢ الأشموني - ٢)

الثاني : أصل مذ منذ ؛ بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من مُذ عند ملاقاته الساكن نحو مُذَ اليوم، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مُذَ زَمَنٍ طَوِيلٍ ، فيضم مع عدم الساكن ؛ وقال ابن ملكون : هما أصلان ؛ لأنه لا يتصَرَّفُ في الحرف وشبهه ، ويردُّه تخفيفهم أنْ كَانَ وَلَكِنْ وَرُبَّ ، وقال اللقي : إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ ، أو حرفاً فهي أصل .

الثالث : بقي من الحروف رُبَّ ، وهي للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً ؛ فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « يَا رَبُّ كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : يَا رَبُّ صَائِمٌ لَنَ بَصُومَةٍ ، وَقَائِمٌ لَنَ بَقُومَةٍ ، والثاني كقوله :

٥٦٩ - أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

(وَبَعْدَ مَنْ وَعَنَ وَبَاءَ زَيْدٌ مَا فَلَمْ يَبْقَ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا)
لعدم إزالتها الاختصاص ، نحو : « مِمَّا خَطَايَاهُمْ أَغْرَقُوا » « عَمَّا قَلِيلٍ » « فِيمَا رَحْمَةٍ مِنْ اللَّهِ » .

(وَزَيْدٌ بَعْدَ رَبِّ وَالْكَافِ فَكَفَّ) عن الجر غالباً ، وحينئذ يدخلان على الجمل ، كقوله :

٥٧٠ - رُبَّمَا الْجَمِيلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَّا جِيجُ بَيْنَتَيْنِ الْمِهَارُ
وكقوله :

٥٧١ - [فَإِنَّ الْخَمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَابَا] كَمَا الْخَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي نَمِيمِ
(وَقَدْ تَلِيهِنَّمَا وَجَرٌ لَمْ يُكْفَ) ، كقوله :

٥٧٢ - رَبِّمَا ضَرَبَتْ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاهُ
وكفوله :

٥٧٣ - وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ يَجْرُومُ عَلَيْهِ وَجَارِمُ
(تنبيه) : الغالب على رَبِّ المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضٍ ، كقوله :

٥٧٤ - رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَالَمٍ [تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ]
وقد تدخل على مضارع نُزِّلَ منزلته لتحقيق وقوعه ، نحو : « رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ
كَفَرُوا » ونادر دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ [وَعَنَّا جِيجُ بَيْنَهُنَّ لِلْمَهَارُ]
حتى قال الفارسي : يجب أن تقدر « ما » اسماً مجروراً بمعنى شيء ، والجميل :
خبيراً لضمير محذوف ، والجملة صفة ما ، أي : رب شيء هو الجميل المؤبل .
(وَحُذِفَتْ رَبٌّ) لفظاً (فَجَرَّتْ) منوية (بِمَدِّ بَلٍّ * وَالْقَا) ، لكن على
قلة ، كقوله :

٥٧٥ - بَلِّ بَلَدٍ مِلْدُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ لَا بُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ
وقوله :

٥٧٦ - * بَلِّ بَلَدٍ ذِي صُمْدٍ وَأَصْبَابِ *

وقوله :

٥٧٧ - فِثْلِكَ حُبْلِي قَدْ طَرَأْتُ وَمُرْضِعِ
[فَأَلَيْتُهُمَا عَنْ ذِي تَمَامٍ مُحْصُولِ]

وقوله :

٥٧٨ - فَحُورٍ قَدْ كُتِبَتْ بِهِنَّ عَيْنِ [نَوَاعِمِ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ]
(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ) ، بكثرة ، كقوله :

٥٧٩ - وَلَيْلِ كَمَوِجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

[عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي]

(تنبيهان) : الأول : قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف ، كقوله :

٥٨٠ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

وهو نادر . وقال في التسهيل : تجر رب محذوفة : بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلاً ، ومع التجرّد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية ، أى : كثير بالنسبة إلى بل .

الثانى : قال فى التسهيل : وليس الجر بالفاء وبل ، باتفاق ، وحكى ابن عصفور أيضاً الاتفاق ، لكن فى الارتشاف : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل ؛ لنيابتهما مناب رب ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها ، والصحيح أن الجر رب المضرة ، وهو مذهب البصريين .

(وَقَدْ يَجْرُ بِسَوَى رَبٍّ) من الحروف (لَدَى * حَذْفِ) وهذا بعضه يرى غير مطرد يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وذلك كقول رؤبة - وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ - قال : خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ ، التقدير : على خير ، وقوله :

[إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟] أَشَارَتْ كَلْبِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِغِ

وقوله :

٥٨١ - [وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفَتْهَةِ] حَتَّى تَبْدُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ

أى : إلى كليب ، وإلى الأعلام .

(وَبَعْضُهُ يَرَى مُطَرِدًا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعاً :

الأول : لفظ الجلالة فى القسم دون عوض ، نحو : اللَّهُ لَا فَعْلَانِ .

الثانى : بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : بِكُمْ دِرْهَمٌ اشْتَرَيْتَ ،

أى : من درهم ، خلافاً للزجاج فى تقديره الجر بالإضافة كما يأتى فى بابها .

الثالث : في جواب ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : زَيْدٌ ، في جواب :
بِمَنْ مَرَرْتُ .

الرابع : في المطفوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل ، نحو « وَفِي خَلْقِكُمْ
وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » أى : وفي اختلاف
الليل ، وقوله :

٥٨٢ - أَخْلَقَ بِذِي الصَّنِيرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ
وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا
أى : ومُذْمِنِ .

الخامس : في المطفوف عليه بحرف منفصل بلا ، كقوله :

٥٨٣ - مَا لِحُبِّ جَلَدٍ أَنْ يُهْجَرَ وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٍ فَيَجْبُرَا

السادس : في المطفوف عليه بحرف منفصل بلو ، كقوله :

٥٨٤ - مَتَى عُدْتُمْ بِنَا وَلَوْ فَتَقَرُّ مِنَّا كَفَيْتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهْنًا

السابع : في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أَرَيْدُ ابْنَ عَمْرٍو ؟
استفهاما لمن قال : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ .

الثامن : في المقرون بهلا بعده ، نحو هَلَا دِينَارٍ ، لمن قال : حِثُّ بُدْرَهم .

التاسع : في المقرون بإن بعده ، نحو : أَمُرُّ بِأَيِّهمْ أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٍو ، وجعل
سببويه إضمار هذه الباء بعد إن أسهل من إضمار رَبِّ بعد الواو ، فلم بذلك اطراحه .

العاشر : في المقرون بفاء الجزاء بعده ، حكى يونس : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ
إِلَّا صَالِحٍ فَطَالِحٍ ، أى : إلاً أَمُرُّ بِصَالِحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ ، والذي حكاه سببويه
إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا ، وَإِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا ، وَقَدَّرَهُ : إِلَّا يَكُنْ صَالِحًا فَهُوَ طَالِحٌ ، وَإِلَّا يَكُنْ
صَالِحًا يَكُنْ طَالِحًا .

الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كنى وصلتها ، ولهذا تسمع النحويين يميزون في نحو : جئتُ كنى تكررني ، أن تكون كى تعليلية وأن مضمره بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها .

الثانى عشر : مع أن وأن ، نحو كجيتُ أنك قائم ، وأن قمت ، على ما ذهب إليه الخليل والكسائى ، وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه .

الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار ، أجاز سيويه فى قوله :

٥٨٥- بَدَأَ إِلَى أَنَّى لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
الخفض فى « سابق » على توهم وجود الباء فى « مُدْرِكُ » ولم يحزه جماعة من النحاة ، ومنه قوله :

٥٨٦- أَحَقُّ عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا وَلَا هَاطِطًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ
وَلَا سَالِكٍ وَخَدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِيبٌ
وقوله :

٥٨٧- مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا
وقوله :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى وَلَا دَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

(تنبيه) لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره فى الاختيار ، وقد يفصل بينهما فى الاضطرار : بظرف ، أو مجرور ، كقوله :

٥٨٨- إِنْ عَمْرَأَ لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرٍو [إِنْ عَمْرَأَ مُكْتَرُ الْأَخْرَانِ]
وقوله :

٥٨٩- وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النَّزُولُ سَبِيلٌ

وندر الفصل بينهما فى النثر بالقسم ، نحو : اشترىته بوالله درهم .

﴿ خاتمة ﴾ : يجب أن يكون للجار والظرف متعلق ، وهو : فعل ، أو ما يشبهه ، أو مؤوّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ، نحو : « أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمُنْضُوبِ عَلَيْهِمْ » وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ « أى : وهو المستى بهذا الاسم » مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ « أى : انتفى ذلك بنعمة ربك .

فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا في اللفظ قُدِّرَ الكونُ المطلق متعلقا ، كما تقدم في الخبر والصلة .

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف :

الأول : الزائد ، كالباء وَمِنْ ، في نحو « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً » و « هَلْ مِنْ خَالِقِ غَيْرِ اللَّهِ » .

الثاني : لعل في لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية .

الثالث : لَوْلَا فيمن قال : لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ ، على قول سيبويه إن «لولا» جارة ؛ فإنها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء .

الرابع : رَبِّ في نحو : رَبِّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ ، أو لَقِيتُهُ ؛ لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضا على حد : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَيُقَدَّرُ الناصب بعد المجرور ، لا قبل الجار ؛ لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت في المثالين لإقادة التوكيد أو التقليل ، لا لتعمدية عامل . هذا قول الرماني وابن طاهر ، وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر مُعَدَّة ، فإن قالوا إنها عَدَّت الفعل المذكور خطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني ، وإن قالوا عَدَّتْ محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير مالا حاجة إليه ، ولم يلفظ به في وقت .

الخامس : حرف الاستثناء ، وهو خلا وَعَدَا وَخَاشَا ، إذا خَفَضْنَ ؛ لما سبق

في باب الاستثناء ، والله تعالى أعلم .

الإضافة

(نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ) وَهِيَ نُونُ اللَّتْنِي وَالْمَجْمُوعِ عَلَى حَدِّهِ وَمَا الْحَقَّ بِهِمَا (أَوْ تَنْوِينًا) ظَاهِرًا أَوْ مُقَدَّرًا (يَمَّا تُضَيَّفُ أَخَذَفَ) كـ « نَبَتْ يَدَا أَبِي كَلْبٍ » ، و

٥٩٠- [كَأَنَّ خُضْيِيهَ مِنَ التَّدَلُّلِ ظَرْفُ مَجْزُوزٍ] فِيهِ نِنْتَا حَذَلْ

وَكَالْمَقِيصِ الصَّلَاةِ ، وَهَذِهِ عَشْرُو زَيْدٍ ، وَ (كَطُورِ سَيْنَا) « وَمَقَاتِحُ الْغَيْبِ » ، أما النون التي تليها علامة الإعراب فإنها لا تحذف ، نحو : بَسَاتِينَ زَيْدٍ ، و « شَيَاطِينَ الْإِنْسِ » .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف تاء التانيث للإضافة عند أمن اللبس ، كقوله :

٥٩١- [إِنْ انْطَلَيْطَ أَجَدُّوا التَّيْنَ فَأَنْجَرَدُوا]

وَأَخْلَفُواكَ عِدَّةَ الْأَمْرِ الَّتِي وَعَدُوا

أى : عِدَّةُ الْأَمْرِ ، وقراءة بعضهم : « لِأَعْدُوا لَهُ عِدَّةٌ » أى : عِدَّتُهُ ، وجعل القراء منه : « وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ » « وَإِقَامُ الصَّلَاةِ » بناء على أنه لا يقال دون إضافة في الإقامة : إقام ، ولا في الغلبة : غلب ، انتهى .

(وَالثَّانِي) من المتضايين - وهو المضاف إليه - (أَجْرُ) بالمضاف وفاقا لسيبويه ، لا بالحرف النوى خلافا للزجاج (وَأَنُو) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (فِي إِذَا * لَمْ يَصْلُحْ) ثُمَّ (أَلَا ذَاكَ) المعنى ؛ فانو معنى « مِنْ » فيما إذا كان المضاف بفضا من المضاف إليه مع حجة إطلاق اسمه عليه ، كثوب خز ، وخاتم فضة ، التقدير : ثوب من خز ، وخاتم من فضة . ألا ترى أن الثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال : هذا الثوب خز ، وهذا الخاتم فضة . وانو معنى « فِي » إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف ، نحو « مَكْرُ اللَّيْلِ » أى : فى الليل (وَاللَّامُ خُذًا * لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ) ؛ إذ هى الأصل ، نحو : ثوب زَيْدٍ ، وَخَصِيرُ الْمَسْجِدِ ، وَيَوْمُ الْخَمِيسِ ، وَيَدُ زَيْدٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تمذو أن تكون بمعنى اللام أو من ، وموهم الإضافة بمعنى « في » محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعاً .

الثاني : اختلف في إضافة الأعداد إلى العدودات ؛ فذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من ، واختاره في شرحي التسهيل والكافية ، فقال - بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه - : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى العدودات والمقادير إلى المقدرات ، وقد اتفقا - فيما إذا أضيف عدد إلى عدد نحو ثلثائة - على أنها بمعنى من . انتهى .

(وَأَخْصَصْ أَوْلاً) من للتضايين (أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا) يعني أن المضاف يتخصص بالثاني إن كان نكرة ، نحو : غلام رجُلٍ ، ويتعرف به إن كان معرفة ، نحو : غلام زيد .

(وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يُفْعَلُ) أى : الفعل المضارع ، بأن يكون (وصفاً) بمعنى الحال أو الاستقبال : اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُفْعَلُ) بالإضافة ؛ لأنه في قوة النقص (كَرُبَّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمْلِ * مَرْوَعُ الْقَلْبِ قَلِيلُ الْحَيْلِ) فراجي : اسم فاعل ، وماروع : اسم مفعول ، وعظيم وقليل : صفتان مشبهتان ، وكل منها مضاف إلى معرفة ، ومع ذلك فهو باقٍ على تنكيره ؛ بدليل دخول رُبِّ ، ومثله قوله :

٥٩٢ - يَارُبَّ غَاطِبِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِزْمَانَا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة به ، نحو : « هَذَا بَالِغُ الْكَمَةِ » واتصافه على الحال ، نحو : « تَأْتِي عِظَمُهُ » وقوله :

٥٩٣ - فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْقَوَادِمِ بَطْنًا سَهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْمَوْجَلِ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك ضَارِبُ زَيْدٍ ضَارِبُ زَيْدًا ؛
فالاختصاص موجود قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح :
أما التخفيف فبمحذوف التنوين الظاهر كافي «ضَارِبُ زَيْدٍ ، وضَارِبُ عَمْرٍو ، وحَسَنُ الْوَجْهِ»
أو المقدر كافي «ضَوَارِبُ زَيْدٍ ، وحَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ» أو نونِ التثنية كافي ضَارِبًا زَيْدٍ ،
والجمع كافي ضَارِبُو زَيْدٍ ، وأما رفع القبح في حَسَنُ الْوَجْهِ فإن في رفع الوجه قُبْحَ خلو
الصفة عن ضمير الموصوف ، وفي نصبه قُبْحَ إجراء وصف القاصر مُجَرِّى وَصْفِ الْمُتَعَدِّ ؛
وفي الجر تَحْلُصُ مِنْهُمَا ، ومن ثم امتنع الْحَسَنُ وَجْهَهُ : أى بالجر ؛ لانتفاء قبح الرفع :
أى على الفاعل ؛ لوجود الضمير ، ونحو : الْحَسَنُ وَجْهَهُ : أى بالجر أيضا ؛ لانتفاء قبح
النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز .

(وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ) ، وغيرُ مُحَضَّةٍ ، وبجَازِيَةٍ ؛ لأن فائدتها راجعة
إلى اللفظ فقط : بتخفيف ، أو تحسين ، وهى فى تقدير الانفصال (وَتِلْكَ) الإضافة الأولى
اسمها (مُحَضَّةٌ ، وَمَعْنَوِيَّةٌ) وحقيقية ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال ، وفائدتها راجعة
إلى المعنى ، كما رأيت ، وذلك هو الغرض الأصلى من الإضافة .

(تنبيهات) : الأول : ذهب ابن بَرَهَانَ وابن الطَّارَوَةُ إلى أن إضافة
المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غيرُ مُحَضَّةٍ ، والصحيح أنها محضة ؛ لورود السماع بنعته
بالمعرفة ، كقوله :

٥٩٤ - إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدُ أَرَانِي عَازِرًا فَيْكَ مِنْ عَهْدَتُ عَدُولَا

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غيرُ مُحَضَّةٍ ، والصحيح
أنها محضة ، نص عليه سيبويه ؛ لأنه يُنْعَتُ بالمعرفة .

الثانى : ظاهر كلامه أنحصار الإضافة فى هذين النوعين ، وهو المعروف ،
لكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثا ، وهى المشبَّهَةُ بِالْمُحَضَّةِ ، وحَصَرَ ذلك فى
سبع إضافات :

الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو : مَسْجِدُ الْجَامِعِ ، ومذهب الفارسي أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة .

الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو « شَهْرُ رَمَضان » .

الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو سَحَقُ عِمَامَةٍ .

الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، كقوله :

عَلَا زَيْدًا يَوْمَ النِّقَارِ زَيْدُكُمْ [بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي]

أى : عَلَا زَيْدٌ صَاحِبُنَا رَأْسَ زَيْدٍ صَاحِبِكُمْ ، غُذِفَ الصَّفَتَيْنِ وَجَعَلَ الْمَوْصُوفُ

خَلْفًا عَنْهُمَا فِي الْإِضَافَةِ .

الخامسة : إضافة المؤكّد إلى المؤكّد ، وأكثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي أَسْمَاءِ الزَّمَانِ ، نحو :

يَوْمٌ مِثْلُ وَحِينٌ وَعَامٌ ، وقد يكون في غيرها كقوله :

٥٩٥ - قُلْتُ أَنْجُوا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ إِنَّهُ سَبْرُ ضِيكَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبَةٌ

السادسة : إضافة المُلغى إلى المعتبر ، كقوله :

٥٩٦ - إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ أَسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَ [وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ]

السابعة : إضافة المعتبر إلى الملغى ، نحو : أَضْرَبُ أَيُّهُمْ أَسَاءً ، وقوله :

٥٩٧ - أَقَامَ بِبَغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقُ مَبْرَحٍ

الثالث : أهمل هنا عما لا يتعرف بالإضافة شيئين :

أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، نحو : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِي ، وم

ناقاة وفصيلها ، وفعل ذلك جَهْدُهُ وَطَاقَتُهُ ؛ لِأَنَّ رَبَّ وَمَا لَا يَجْرَانِ الْمَعَارِفَ ، وَالْحَالُ

لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً .

ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثل وغير وشبهه . قال في شرح

الكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزِيلُ إبهامه إِلَّا بِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنِ الْإِضَافَةِ ،

كوقوع « غير » بين ضدين ، كقول القائل : رَأَيْتُ الصَّعْبَ غَيْرَ الْهَيِّنِ ، وَمَرَرْتُ

بالكريم غير البَخِيل، وكقوله تعالى: «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» وكقول أبي طالب:

٥٩٨ - يَارَبُّ إِمَّا تُخْرِجُنِي طَالِبِي فِي مَقْتَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَاتِبِ
فَلَيْسَ كُنُ الْمَغْلُوبَ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلَيْسَ كُنُ الْمَسْلُوبَ غَيْرَ السَّالِبِ

فبوقوع غير بين الضدين يرتفع إيهامه؛ لأن جهة المغايرة تَتَمَيَّنُ، بخلاف خلوها من ذلك، كقولك: مررت برجل غيرك، وكذا «مثل» إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمائلة خاصة؛ فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إيهامه، فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمائلة خاصة تعرّف، هذا كلامه.

وقال أيضا في شرح التسهيل: وقد يُعْفَى بغير ومثل مُغَايِرَةٌ خاصة ومُؤَاثَلَةٌ خاصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في «غير» إذا وقع بين متضادّين، وهذا الذي قاله في «غير» هو مذهب ابن السراج والسيرافي، ويُسَكِّلُ عليه نحو: «صالحاً غير الذي كنا نفعل» فإنها وقعت بين ضدين ولم تعرف بالإضافة لأنها وصف المنكرة. اهـ (وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ) أي: المشابه يَفْعَلُ (مُفْتَقَرٌ * إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَفْدِ الشَّعْرُ) وقوله:

٥٩٩ - [أَبَانَا بِهِمْ قَتْلَى، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ شِفَاءً] وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمُ

(أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسَ الْجَانِي)

وقوله:

٦٠٠ - لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَفْقِيَةَ الْعِدَى [بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلَاسِرٍ وَأُلْقَتِلِ] أَوْ بِمَا أَضِيفَ إِلَى ضَمِيرِ الثَّانِي، كقوله:

٦٠١ - الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوَهُ [وَيْ، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا]

ومنع المبرد هذه.

(وَكُونَهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مَتْنًى أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ)

أى : وكون آل ، أى : وجودها ، فى الوصف المضاف كافٍ فى اغتقاره وقوعه معنى
أوجماً اتَّبَعَ سَبِيلَ الْمُتَى ، وهو جمع المذكر السالم ، كقوله :

٦٠٢ - إِنْ يُغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوِطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّى لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بَقِى
وقوله :

٦٠٣ - الشَّامِئِ عِرْضِى وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا [وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْفَهُمَا دَمِ]
وكقوله :

٦٠٤ - [الْعَارِفُو الْحَقِّ لِلدَّلِّ بِهِ] وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٍ مَا وَهَبُوا

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وَصَلُ آل بهذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك
فيه مضافاً إلى المعارف مطلقاً ، نحو : الضارب زَيْدٍ ، والضارب هَذَا ، بخلاف :
الضارب رَجُلٍ . وقال اللبرد والرَّمَانِيُّ فى « الضاربك » و « ضاربك » : موضع
الضمير خفض ، وقال الأخفش وهشام : نصب ، وعند سيبويه الضمير كالظاهر ؛ فهو
منصوب فى « الضاربك » مخفوض فى « ضاربك » ، ويجوز فى « الضاربك »
و « الضاربوك » الوجهان ؛ لأنه يجوز : الضارباً زيداً ، والضاربو عمراً ، وتحذف
النون فى النصب كما تحذف فى الإضافة ، ومنه قوله :

٦٠٥ - الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفْ
وقوله :

الْعَارِفُو الْحَقِّ لِلدَّلِّ بِهِ وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٍ مَا وَهَبُوا

فى رواية من نصب « الحق » و « كثير » . نعم ، الأحسن عند حذف النون
الجر بالإضافة ؛ لأنه المهود ، والنصب ليس بضعيف ؛ لأن الوصف صلة ؛ فهو فى
قوة الفعل فُطِّلَ معه التخفيف ، واحتترز بقوله « سَبِيلُهُ اتَّبَعَ » عن جمع التكسير
وجمع المؤنث السالم .

(تنبيه) : قوله « أن وقع » هو بفتح « أن » وموضعه رفعٌ على أنه فاعل كافٍ على ما تبين أولاً ، وقال الشارح : هو مبتدأ ثان ، وكاف : خبره ، والجملة خبر الأول ، يعنى كونها . وقال المسكودى : فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل ، والتقدير : وجود آل فى الوصف كافٍ لوقوعه مثنى أو مجموعاً على حده ، ويجوز فى هـز « أن » الكسر ، وقد جاء كذلك فى بعض النسخ .

(وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ) مِنَ الْمُتَضَائِفِينَ ، وهو المضاف إليه ، (أَوَّلًا) منهما وهو المضاف (ثَانِيًا) أو تذكيراً (أَنْ كَانَ) الأول (لِحَذْفِ مُوَهَّلًا) أى : صالحاً للحذف والاستثناء عنه بالثانى ؛ فن الأول « يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ » . وقوله :

٦٠٦ - جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً [فَتَرَكَ كُلَّ حَذِيقَةٍ كَالَّذِي هَمَّ]
وقولهم : قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، وقراءة بعضهم : « تَلْتَمِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ » .
وقوله :

٦٠٧ - طُولُ اللَّيَالِي أَمْرَعَتْ فِي نَقْصِي [طَوْنٌ طَوْنِي وَطَوْنٌ عَرَضِي]
وقوله :

٦٠٨ - [وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ] كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاقَةِ مِنَ الدَّمِ
وقوله :

٦٠٩ - أَنَّى الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَمْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمْ تَرَكُ الْجَمِيلِ جَمِيلُ
وقوله :

٦١٠ - مَشَيْنَ كَمَا أَهْتَزَّتْ رِيحَ تَسْفَهَتِ
أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ

ومن الثانى قوله :

٦١١ - إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْنِ هَوَى وَعَقْلٌ عَامِي الْهَوَى يَرْدَادُ تَنَوُّرًا

وقوله :

٦١٢- رُوِيَةُ الْفِكْرِ مَا يُؤْوِلُ لَهُ الْأَنْسَرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

ويحتمله « إنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ » ولا يجوز : قَامَتْ غَلامٌ هندية ، ولا قَامَ امْرَأَةٌ زيدٌ ؛ لانتفاء الشرط المذكور .

(تنبيه) أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النسبي : أى قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك ، لا أنه قليل في نفسه ؛ فإنه كثير كما صرح به في شرح الكافية نعم الثانى قليل

(وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ مَعْنَى) كالمرادف مع مرادفه ، والموصوف مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيره فى المعنى ؛ فلا يقال : قَمَحٌ بُرٌّ ، ولا رَجُلٌ فَاضِلٌ ، ولا فَاضِلٌ رَجُلٌ (وَأَوَّلُ مُوْهَمَا إِذَا وَرَدَ) أى : إذا جاء من كلام العرب ما يؤوم جواز ذلك وجب تأويله ؛ فما أُوْهِم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم : جَاءَنِي سَمِيدٌ كُرْزٍ ، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثانى الاسم ، أى : جَاءَنِي مُسَمًّى هَذَا الْاسْمَ ؛ ومما أُوْهِم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم : حَبَّةُ الْحَقَاءِ ، وَصَلَاةُ الْأُولَى ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وتأويله أن يقدر موصوف ، أى : حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَقَاءِ ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى ، وَمَسْجِدُ الْمَسْكَانِ الْجَامِعِ ؛ ومما أُوْهِم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جَرْدٌ قَطِيفَةٌ ، وَسَخَقٌ عِمَامَةٌ ، وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها : أى شئٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة ، وشئٌ سَخَقٌ من جنس العمامة .

(تنبيه) : أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطراوة وغيره ، ونقله فى النهاية عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك نحو : « وَلَدَارُ الْآخِرَةِ » و « حَقُّ الْيَقِينِ » و « حَبْلُ الْوَرِيدِ » و « حَبُّ الْحَصِيدِ » وظاهر التسهيل وشرحه موافقة .

(وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ) تمتنعُ إضافته : كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير « أَيْ » من الموصولات ومن أسماء الشرط ومن أسماء الاستفهام ، وبعضها (يُضَافُ أَبَدًا) فلا يستعمل مفرداً بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذي يضاف أبداً (قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا) أَيْ : يأتي مفرداً في اللفظ فقط ، وهو مضاف في المعنى ، نحو : كُلُّ ، وبعض ، وأَيْ ، قال الله تعالى : « وَكُلٌّ فِي فَלَکٍ یَسْجُونِ » « فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » « أَيَّامًا تَدْعُوا » .

﴿ تنبيه ﴾ : أشعر قوله « وبعض الأسماء » ، وقوله « وبعض ذَا قد يأت لفظاً مفرداً » أن الأصل والغالب في الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد ، وأن الأصل في كل ملازم للإضافة أن لا ينقطع عنها في اللفظ .

وأعلم أن اللازم للإضافة على نوعين : ما يختص بالإضافة إلى الجمل ، وسيأتي ، وما يختص بالمفردات ، وهو على ثلاثة أنواع : ما يضاف للظاهر والمضمر ، وذلك نحو كَلَّا ، وَكَلَّمَا ، وَعِنْدَ ، وَلَدَى ، وَسَوَى ، وَقُصَارَى الشَّيْءِ ، وَحَادَاهُ ، بمعنى غايته ، وما يختص بالظاهر ، وذلك نحو : أُولَى ، وَأُولَاتِ ، وَذِي ، وَذَاتِ ، وما يختص بالمضمر ، وإليه الإشارة بقوله ، (وَبَعْضُ مَا يضاف حَتَّى) أَيْ وجوباً (أُمْتَنَعُ * إِيْلَاؤُهُ أَسْمَاءُ ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ) وهذا النوع على قسمين ، قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْدِ) نحو وَجِئْتُ وَحْدِي ، وَجِئْتُ وَحْدَكَ ، وَجَاءَ وَحْدَهُ ، وقسم يختص بضمير المخاطب ، نحو (لَبِّي، وَدَوَالِي) و (سَمْعِي) وَحَتَانِي ، وَهَذَا ذِي ، تقول : لَبَّيْكَ ، بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، من أَلَبَّ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ ، وَدَوَالِيكَ ، بمعنى تداوُلًا لك بعد تَدَاوُلٍ ، وَسَمْعِيكَ ، بمعنى إسعادًا لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لَبَّيْكَ ، وَحَتَانِيكَ ، بمعنى تحنُّنًا عليك بعد تحنن ، وَهَذَا ذِيكَ - بذالين معجمتين - بمعنى إسراعًا لك بعد إسراع (وَشَذُّ إِيْلَاؤِ يَدِي لِلْبَيِّ) في قوله :

٦١٣ - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَتَبَيَّ فِتْنِي يَدِي مِسُورٍ

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله :

٦١٤ -

* أَقَلْتُ لَبِيَّكَ لِمَنْ يَدْعُونِي *

(تنبيه) : مذهبُ سيبويه أن لبيك وأخواته مصادرُ مثناةً لفظاً ومعناها التكثير،
وأما تنصّبُ على المصدرية بموامل محذوفة من الفاظها، إلا هذا ذيك ولبيك فمن معناها
وجوز سيبويه في هذا ذيك في قوله :

٦١٥ - مَرَبَا هَذَا ذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا [يُنْضِي إِلَى عَاصِيِ الرُّوقِ النَّخْضَا]
وفي « دَوَالِيكَ » في قوله :

٦١٦ - إِذَا شَقَّ بَرْدٌ شَقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ
دَوَالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرُ لَابِسٍ

الحالية بتقدير نفعله مُدَاوِلِينَ وهَادِّينَ ، أى : مسرعين ، وهو ضعيف ؛ للتعريف ،
ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً . وجوز الأعم في
هذا ذيك في البيت الوصفية ، وهو مردود بما ذكر ، ولأنه معرفة و« ضرباً » نكرة ،
وذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد مقصور أصله لَبِيْتُ أَقَلْتُ أَلْفَهُ ياءً للإضافة إلى
الضمير كما في عَلِيٍّ وَإِلَى وَلَدِي ، وردّ عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر
في قوله :

* فَلَئِنْ يَدَى مِسُورٍ *

وقول ابن الناجم إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهم ، وزعم الأعم أن الكاف
حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في « ذَلِكَ » . ورد عليه بقولهم : لَبِيَّهُ ،
وَلَبِيَّ يَدَى مِسُورٍ ، وبحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها في ذَلِكَ ، وبأنها لا تلحق
الأسماء التي لاتشبه الحرف ، اهـ .

النوع الثاني من اللازم للإضافة — وهو ما يختص بالجل — على قسمين : ما يختص
بنوع من الجل ، وسيأتى ، وما لا يختص ، وإليه الإشارة بقوله : (وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى
(٣ - الأسمون ٢)

الْجَمْلُ * حَيْثُ وَإِذْ) فشمِل إطلاقه الجملَ الجملةَ الاسميةَ والفعليةَ ؛ فالاسمية نحو :
جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، « وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ » والفعلية نحو جلستُ حيث
جلستَ ، وأجلسن حيث أجلسُ ، « وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا » « وَإِذْ يَمْكُرُ
بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا » ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ ، وأما نحو قوله :

٦١٧- أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِمًا [نَحْمًا يَضِي كَالشَّهَابِ سَاطِعًا]

وقوله :

٦١٨- [وَنَظَمْنَهُمْ حَيْثُ الْكَلْبُ بِمَدَّصَرِيهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي] حَيْثُ لِيَ الْقَمَائِمِ
فشاذ لا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي .

(تنبيه) : قولهم « إِذْ ذَاكَ » ليس من الإضافة إلى المفرد ، بل إلى الجملة الاسمية ،
والتقدير : إِذْ ذَاكَ كَذَلِكَ ، أو إِذْ كَانَ ذَاكَ .

(وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ إِذْ) أى : وإن ينون إِذْ يحتمل إفرادها لفظاً ،
وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها ، كما فى نحو : يَوْمَئِذٍ ، وَحِينَئِذٍ ،
ويكون التنوين عوضاً من لفظ الجملة المضاف إليها ، كما تقدم بيانه فى أول
الكتاب ، وأما نحو :

... .. وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

فنادر .

(وَمَا كَذَا مَقَى) فى كونه ظرفاً مبهماً ماضياً ، نحو : حين ، ووقت ، وزمان ،
ويوم ، إذا أريد بها الماضى (كَذَا) فى الإضافة إلى ما تضاف إليه إِذْ ، لكن (أَضِفْ)
هذه (جَوَازاً) لما سبق أن إِذْ تضاف إليه وجوباً (نَحْوُ حِينَ جَانِبُ) وجاءَ زَيْدٌ
يَوْمَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٌ ، ونحو حين مجيئك نبذ ، وجاءَ زَيْدٌ يَوْمَ إِمْرَةِ الْحَجَّاجِ ، فتضاف
للمفرد ، فإن كان الظرف للبهيم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة إِذْ ، بل يعامل معاملة إِذَا ،
فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية كما سيأتى ، وأما « يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ
يُقْتَنُونَ » وقوله :

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَأَذُو شَفَاعَةٍ بِمَنْ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

فما نزل المستقبل فيه منزلة الماضي لتحقيق وقوعه . هذا مذهب سيويوه ، وأجاز ذلك الناعلم على قلة ؛ تمسكا بظاهر ما سبق . وأما غير المبهم - وهو المحدود - فلا يضاف إلى جملة ، وذلك نحو شهرٍ وحولٍ ، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا .

(وَأَبْنِ أَوْ أَعْرِبْ مَا كَادَ إِذْ قَدْ أُجْرِيَا) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازاً : أما الإعراب فعلى الأصل ، وأما البناء فمحملاً على إذ (وَأَخْتَرْنَا مَثَلًا فَعَلٍ بُنْيَا) أي : أن الأرجح والختار فيما تلاه فعل مبني البناء للتناسب كقوله :

٦١٩ - عَلَى حِينٍ عَانَبْتُ لِلشَّيْبِ عَلَى الصَّبَا [فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْنَحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ]

وقوله :

٦٢٠ - [لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلُمًا] عَلَى حِينٍ يَسْتَضِيهِنَّ كُلَّ حَلِيمٍ
(وَقَبْلَ فَعَلٍ مُعَرَّبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ * أَعْرِبْ) نحو : « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » .

وكقوله :

٦٢١ - أَلَمْ تَقُلْ يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أُنْثَى كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ

ولم يجر البصريون حينئذ غير الإعراب ، وأجاز السكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسي والناظم ، ولذلك قال : (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا) أي : لن يُغْلَطَ ، واحتجوا لذلك بقراءة نافع : « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ » بالفتح ، وقد روى بهما قوله :

... .. عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ

وقوله :

٦٢٢ - تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمِي - عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانَ
(وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظرفية (إضافة إلى * جَلِ الْأَفْعَالِ) خاصة ، نظراً إلى ما تضمنته من معنى الشرط غالباً (كَهْنُ إِذَا أَعْتَلَى) « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ » فإذا ظرف فيه معنى

الشرط مضاف إلى الجملة بعده ، والعامل فيه جوابه على المشهور . وأما نحو : « إِذَا السَّمَاءُ
أُنشَقَّتْ » فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وقوله :

٦٢٣ — إِذَا بَاهِلِيٌ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَلِكَ الْمُدْرَعُ

فعل إضمار كان الثانية كما أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله :

٦٢٤ — [وَنُبِئْتُ لَيْلَى أُرْسِلَتْ بِشَفَاعَةِ إِبْلِ] فَمَلَأَ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

هذا مذهب سيويه ، وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية ، بمسكا بظاهر ما سبق ، واختاره في شرح التسهيل ، والاحتراز بقولي « غالباً » عن نحو : « وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ » « وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ » فإذا فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولا شرطية فيها ، وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

(تنبيه) مثل إذا هذه كما الظرفية ؛ فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى الفعلية ، نحو : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » وأما قوله :

٦٢٥ — أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بَوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » لأن « وَهَاشِمٍ » في البيت فعل بمعنى سقط ، وشِم امرٌ من قولك : شِمْتُهُ ، إِذَا نَظَرْتُ إِلَيْهِ ، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شِمْتُهُ .

(لِمَفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعْرِفٍ بِلَا * تَفَرُّقٍ أَضِيفَ كَلْتَا وَكَلَا) أى : مما يلزم الإضافة كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها التعريف ؛ فلا يجوز كلا رجلين ، ولا كلتا امرأتين ، خلافاً للكوفيين في إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة بنحو : كَلَا رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ قَائِمَانِ ، وَحِكَي كَلْتَا جَارِيَتَيْنِ عِنْدَكَ مَقْطُوعَةٌ يَدَاهُ : أى تاركة للفرل ، الثانى الدلالة على اثنين : إما بالنص ، نحو : كَلَاهُمَا ، و « كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ » أو بالاشتراك ، كقوله :

٦٢٦ — كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ [وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَقَانِيَا]

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

٦٢٧ — إِنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ مَدَى وَكَلَّا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

لأن « ذا » مشتقة في المعنى مثلها في قوله تعالى : « لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ » أى : وكلا ما ذكر ، وبين ما ذكر .

الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله « بلا تفرق » ؛ فلا يجوز كلا زيد وعمرو ، وأما قوله :

٦٢٨ — كَلَّا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَصُودًا فِي النَّاتِبَاتِ وَالنَّامِ الْمِلَاتِ

وقوله :

٦٢٩ — كَلَّا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلُ

لَدَى الْمُنَى وَالْأَمْنِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

فمن الضرورات النادرة .

(وَلَا تُضِيفُ لِلْفَرْدِ مَعْرِفَ * أَيًا) المفردة ، مطلقاً ؛ لأنها بمعنى بعض (وَإِنْ كَرِهَتْهَا) بالعطف (فَأَضِيفِ) إليه ، كقوله :

٦٣٠ — فَلَمِنَ لَقِينِكَ خَالَتَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ وَأَيْلِكَ قَارِسُ الْأَخْرَابِ

وقوله :

٦٣١ — أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّيَ وَأَيْكُمْ غَدَاةَ التَّقَيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

لأن المعنى حينئذ أينما (أَوْ تَتَوَّ) بالمفرد المعرفة بالجمع : بأن تنوى (الْأَجْزَا) نحو : أى زَيْدٌ أَحْسَنُ ؟ يعنى أى أجزاءه أَحْسَنُ (وَأَخْصَصْنِ بِالْمَعْرِفَةِ * مَوْصُولَةٌ أَيًا) أَيًا : مفعول بأخصص ، وبالمعرفة : متعلق به ، وموصولة : حال من أى متقدم عليها ، أى : تختص أى الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه ، وهو المفرد ، نحو : امْرُؤٌ بِأَيِّ الرَّجُلَيْنِ هُوَ أَكْرَمُ ، وَأَيُّ الرَّجَالِ هُوَ أَفْضَلُ ، و « أَيُّهُمْ أَشَدُّ » ولا تضاف لتكرة خلافاً لابن عصفور (وَبِالْمَعْرِفَةِ) من الموصولة (الصَّفَةِ) وهى

للمعوت بها ، والواقعة حالا ؛ فلا تضاف إلا إلى نكرة كررت بفارس أى فارس ،
وبزيد أى فتى ، ومنه قوله :

[فَأَوْمِنْتُ إِيمَاءَ خَفِيًّا لِحَبِيرٍ] فَاللَّهُ عَيْنًا حَبِيرٌ أَيَّمَا فَتَى

(وإن تكن) أى (شرطاً أو استغناءً * فمطلقاً كمثل بها الكلاماً) لى: تضاف
إلى النكرة والمعرفة مطلقاً سوى ما سبق منعه ، وهو المفرد للمعرفة ، نحو : أى رجل
يأتى فله درهم « أَيْمَاءُ الْأَجَائِينَ قُضِيَتْ » « أَيْمٌ يَأْتِيَنِي بِعَرِشِهَا » « فَبِأَيِّ حَدِيثٍ »
فظهر أن لأى ثلاثة أحوال .

(تنبيه) : إذا كانت أى نعتاً أو حالا - وهى المراد بالصفة فى كلامه - فعلى ملازمة
الإضافة لفظاً ومعنى ، وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استغناءً فعلى ملازمة لها معنى
لا لفظاً ، وهو ظاهر .

(وَالزُّمُوْا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرٌ) ما بعده بالإضافة : لفظاً إن كان عربياً ، وبحال إن
كان مبنياً أو جملة ؛ فالأول نحو : « مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ » وقوله :

٦٣٢ - تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظُهُوْرِى مِنْ لَدُنِ الظُّمْرِ إِلَى الْمُصْبَرِ

والثانى نحو : « وَعَلَمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عَلَمًا » « لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ » ، والثالث
كقوله :

٦٣٣ - وَتَذَكَّرُ نَعْمَاءُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعٍ [إِلَى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَيْبَضُ كَالنَّسْرِ]
وقوله :

٦٣٤ - صَرِيحُ غَوَّانٍ رَاقِهْنٍ وَرُقْنَةٍ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُوْدُ الدَّوَائِبِ

ولم يُضَفْ من ظروف المكان إلى الجملة إلا لَدُنْ وَحَيْثُ ، وقال ابن
برهان : حيثُ قطع ، هذا هو الأصل الشائع فى لسان العرب (وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ
نَدْرٌ) كما فى قوله :

٦٣٥ - فَازَالَ مَهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِرُؤُوبِ

فَلَدُنْ حِينَئِذٍ مَنْقُطَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَغُدُوَّةٌ بَعْدَهَا نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ؛ لَشَبِّهِ لَدُنْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فِي ثُبُوتِ نَوْنِهَا تَارَةً وَحَذْفِهَا أُخْرَى ، لَكِنْ يَضَعُفُهُ سَمَاعُ النَّصْبِ بِهَا مَحْذُوفَةٌ النُّونَ ، أَوْ خَيْرًا لَكَانَ مَحْذُوفَةٌ مَعَ اسْمِهَا : أَيْ لَدُنْ كَانَتْ السَّاعَةُ غُدُوَّةً ، وَيَجُوزُ جَرُّ غُدُوَّةٍ بِالْإِضَافَةِ عَلَى الْأَصْلِ ؛ فَلَوْ عَطَفْتَ عَلَى «غُدُوَّةٍ» الْمَنْصُوبَةِ جَارَ جَرِّ الْمَعْلُوفِ مَرَاعَاةً لِلأَصْلِ ، وَجَازَ نَصْبُهُ مَرَاعَاةً لِلْفَرْقِ ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ ، وَاسْتَعْمَدَ النَّاطِقُ نَصْبَ الْمَعْلُوفِ ، وَقَالَ : إِنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَحَكَى الْكُوفِيُّونَ رَفَعَ « غُدُوَّةٍ » بَعْدَ لَدُنْ ؛ فَقِيلَ : هُوَ بِكَانَ تَامَةً مَحْذُوفَةٌ . وَالتَّقْدِيرُ : لَدُنْ كَانَتْ غُدُوَّةٌ ، وَقِيلَ : خَبِرَ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَدُنْ وَقْتُ هُوَ غُدُوَّةٌ ، وَقِيلَ : عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْفَاعِلِ ، قَالَ سَيَبَوِيه : وَلَا يَنْتَصِبُ بَعْدَ لَدُنْ مِنَ الْأَسْمَاءِ غَيْرُ غُدُوَّةٍ .

﴿ تَنْبِيْهُ ﴾ : لَدُنْ بِمَعْنَى عِنْدَ ، إِلَّا أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِسِتَّةِ أُمُورٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهَا مِلَازِمَةٌ لِمَبْدَأِ الْفَاعِيَّاتِ ، وَمِنْ ثَمَّ يَتَعَاقَبَانِ فِي نَحْوِ : جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ ، وَمِنْ لَدُنْهِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : « آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » بِخِلَافِ : جَلَسْتُ عِنْدَهُ ؛ فَلَا يَجُوزُ : جَلَسْتُ لَدُنْهِ ؛ لِأَدَمِّ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ هُنَا .

ثَانِيهَا : أَنَّ الْغَالِبَ اسْتِعْمَالُهَا بِمَجْرُورَةٍ بِمَنْ .

ثَالِثُهَا : أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ ، إِلَّا فِي لَفْظِ قَيْسٍ ، وَبَلَقْتُهُمْ قَرِيءٌ « مِنْ لَدُنْهِ » .

رَابِعُهَا : أَنَّهُ يَجُوزُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْجَمْلِ ، كَمَا سَبَقَ .

خَامِسُهَا : جَوَازُ إِفْرَادِهَا قَبْلَ « غُدُوَّةٍ » عَلَى مَا مَرَّ .

سَادِسُهَا : أَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فَضْلَةً ، تَقُولُ : السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ الْبَصْرَةِ ، وَلَا تَقُولُ : مِنْ

لَدُنِ الْبَصْرَةِ .

وَأَمَّا «لَدَى» فَهِيَ مِثْلُ عِنْدَ مَطْلَقًا ، إِلَّا أَنَّ جَرَّهَا مِمْتَنِعٌ ، بِخِلَافِ جَرِّ عِنْدَ ، وَأَيْضًا

«عِنْدَ» أَمْسَكُنْ مِنْهَا مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ الْأَوَّلُ : أَنَّهَا تَكُونُ ظَرْفًا لِلْأَعْيَانِ وَالْمَعَانِي ، تَقُولُ :

هَذَا الْقَوْلُ عِنْدِي صَوَابٌ ، وَعِنْدَ فُلَانٍ عِلْمٌ بِهِ ، وَيَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِي لَدَى ، قَالَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ

في أماليه . الثاني : أنك تقول : عِنْدِي مَالٌ ، وإن كان غائباً عنك ، ولا تقول : لَدَيَّ مَالٌ ، إلا إذا كان حاضراً ، قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري . وزعم المعري أنه لا فرق بين لَدَى وَعِنْدَ ، وقول غيره أولى .

(و) أَلْزَمُوا إِضَافَةَ (مَعَ) وَهِيَ اسْمُ لِمَكَانِ الْإِصْطِحَابِ ، أَوْ وَقْتِهِ ، وَالْمَشْهُورُ فِيهَا فَتْحُ الْعَيْنِ . وَهُوَ فَتْحُ إِعْرَابٍ ، وَ (مَعَ) بِالْبِنَاءِ عَلَى السُّكُونِ (فِيهَا قَلِيلٌ) كَقَوْلِهِ : ٦٣٦ - فَرَيْشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مِنْكُمْ وَإِنْ كَأَنْتَ زِيَارُكُمْ إِمَامًا وَزَعَمَ سَبِيوِيهِ أَنَّ تَسْكِينَ الْعَيْنِ ضَرُورَةٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هِيَ لَفْظٌ رَبِيعَةٌ وَغَنَمٌ ؛ فَإِنَّهَا مَبْنِيَةٌ عِنْدَهُمْ عَلَى السُّكُونِ ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ السَّاكِنَةَ الْعَيْنَ حَرْفٌ ، وَادَّعَى الْعَجَّاسُ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ فَاسِدٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى اسْمِيَّتِهَا كَمَا أَشْعَرُ بِهِ كَلَامُ الْفَاضِلِ . هَذَا حُكْمُهَا إِذَا انْصَلَّ بِهَا مَتَحَرِّكٌ (وَنُقِلَ) فِيهَا (فَتَحَ وَكَسَرَ السُّكُونُ يَتَّصِلُ) بِهَا ، نَحْوُ : مَعَ الْقَوْمِ ؛ فَالْفَتْحُ طَلِبًا لِلخَفَةِ ، وَالْكَسَرُ عَلَى الْأَصْلِ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

(تنبيه) : تفرد « مع » مردودة اللام ، فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جَمِيعًا ، نَحْوُ : جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعًا ، وَنَسْتَعْمَلُ لِلْجَمْعِ كَمَا نَسْتَعْمَلُ لِلْإِنْتِزَاعِ ، كَقَوْلِهِ : ٦٣٧ - وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا [فَعُدُّوا قُلُوبِي بِهِمْ مُسْتَقَرًّا] وقوله :

٦٣٨ - [يَذْكُرُنَ ذَا الْبَيْتِ الْخَزِينِ بِبَيْتِهِ] إِذَا حُتَّتِ الْأُولَى جَعَلْنَ لَهَا مَعًا وَقَدْ تَرَادَفَ « عِنْدَ » فَتَجَرَّعْنِ ، حَكَى سَبِيوِيهِ : ذَهَبْتُ مِنْ مَعِهِ ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ : « هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي » .

(وَاضْمٌ بِنَاءٌ غَيْرٌ أَنْ عَدِمَتْ مَا * لَهُ أُضِيفَ) لَفْظًا (نَائِيًا مَا عُدِمَا) مَعْنَى ، أَيْ : مِنَ السَّكَلَاتِ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ غَيْرُ ، وَهُوَ اسْمٌ دَالٌ عَلَى مَخَالَفَةِ مَا قَبْلَهُ لِحَقِيقَةِ مَا بَعْدَهُ ، وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ « لَيْسَ » وَعُلِمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ - كَقَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُهَا - جَازَ حَذْفُهُ لَفْظًا فَيُضَمُّ « غَيْرُ » بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، ثُمَّ اخْتَلَفَ حِينَئِذٍ : فَقَالَ الْمُبَرِّدُ ضَمًّا بِنَاءً ؛

لأنها كَقَبِيلِ في الإيهام ، فهي اسمٌ أو حَبِيرٌ ، وهذا ما اختاره الفاضل ، على ما أفهمه كلامه . وقال الأَخفش : إعراب ؛ لأنها اسم كَكُلٍّ وبَعْضٍ ، لا ظرف كَقَبِيلٍ وبعد ؛ فهي اسم لا خبر ، وجَوَزَها ابنُ خروف ، ويجوز قليلا الفتحُ مع تنوينٍ ودونه ؛ فهي خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : . يجوز أيضا على قلة الفتحُ بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال في التوضيح : فهي خبر ، والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر ؛ لأن المضافة لفظا تَصْمٌ وتَفْتَحُ ، فإن صُمَّتْ تعينت للاسمية ، وإن فتحت لا تتعين للخبرية ؛ لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبني .

الثاني : قالت طائفة كثيرة : لا يجوز الحذف بعد غير « ليس » من ألقاظ الجحد ؛ فلا يقال قبضت عشرة لا غَيْرُ ، وهم محجوجون ، قال في القاموس : وقولهم « لا غَيْرُ لحن » غَيْرُ جيد ؛ لأن « لا غير » مسموعٌ في قول الشاعر :

٦٣٩ - جَوَابًا بِهِ تَنْجُو أَعْتَمِدَ فَوَرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ نَسْأَلُ

وقد احتج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت ، وكان قولهم « لحن » مأخوذ من قول السيرافي : الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد « ليس » ، ولو كان مكان « ليس » غيرها من ألقاظ الجحد لم يحز الحذف ، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع . اه كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس .

والفتحة في « لا غَيْرُ » فتحة بناء ، كالفتحة في لا رَجُلٌ ، قلته في شرح الأبواب عن الكوفيين . وبناء : مصدرٌ نَصَبٌ على الحال ، أي : بانيا ، وغَيْرًا : مفعول باصْطَمُ . (قَبْلُ كَغَيْرُ) و (بَعْدُ) و (حَسْبُ) و (أَوَّلُ * وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ) السَّتْ (أيضًا ، وَعَلُ) في أنها ملازمةٌ للإضافة ، وتُقطَعُ عنها لفظًا دون معنى ؛ فبنيت على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب : في الاستغناء بها عما بعدها ، مع ما فيها من شبه الحرف في الجود والافتقار ، نحو : « لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » في قراءة الجماعة ، ونحو :

قَبِضْتُ عَشْرَةَ غَسْبُ ، أَيْ : غَسْبِي ذَلِكَ ، وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ : أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلُ ، بِالضَّمِّ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٦٤٠ - [لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجِلُ] عَلَى أَيْنَا تَعْدُو لَلْنَيْيَةِ أَوَّلُ

وَتَقُولُ : سِرْتُ مَعَ الْقَوْمِ وَدُونُ ، أَيْ : وَدُونِهِمْ ، وَجَاءَ الْقَوْمُ وَزَيْدٌ خَلْفُ - أَوْ أَمَامُ ، أَيْ : خَلْفَهُمْ أَوْ أَمَامَهُمْ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٦٤١ - لَمَنْ إِلَاهُ تَعْلَةً بَنَ مُسَافِرٌ لَعْنَا بِشْنٍ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامُ

وَقَوْلُهُ :

٦٤٢ - أَقْبَ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ [مُعَاوِدٍ كَرَّةً أَذِيرُ أَقْبِلِ]

أَمَّا إِذَا نَوِيَ ثَبُوتَ لَفْظِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَإِنَّهَا تَعْرِبُ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ، كَمَا لَوْ تَلَفَّظَ بِهِ ، كَقَوْلِهِ :

٦٤٣ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً [فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ]

أَيْ : وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ، وَقَرِءْ : « فِى الْأَمْرِ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ » بِالْجَرِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ، أَيْ : مِنْ قَبْلِ الْفَلَبِ وَمِنْ بَعْدِهِ . وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ : أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ ، بِالْجَرِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ أَيْضًا .

فَإِنْ قَطَعْتَ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى - أَيْ : لَمْ يُنَوِّ لَفْظُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَلَا مَعْنَاهُ - أَعْرَبْتَ مَنُونَةً وَنُصِبْتَ ، مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا جَارٌ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

(وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نَكَّرُوا قَبْلًا وَمِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذَكَرُوا)

كَقَوْلِهِ :

٦٤٤ - فَسَاعَى لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

وَكَقَوْلِهِ :

٦٤٥ - [وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ شَنْوَةِ] فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ

وكقوله :

٦٤٦- [مِكرَةً مِقرَةً مُقْبِلٍ مُذِيرٍ مَعًا] كَجُلُودٍ صَخِرَ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِيٍّ

وكقراءة بعضهم : « مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ » بالجر والتنوين ، وحكى أبو علي : ابتداءً
بِذَا مِنْ أَوَّلٍ ، بالنصب ممنوعاً من الصرف للوزن والوصف .

(تنبيهات) : الأول : اقتضى كلامه أن « حَسَبُ » مع الإضافة - أى لفظاً ،
أو نوى معناها ، أو لفظها - معرفة ، ونكرة إذا قطعت عن الإضافة : أى لفظاً ومعنى ؛
إذ هي بمعنى كافيك اسم فاعلٍ مراداً به الحال ؛ فتستعمل استعمال الصفات النكرة ؛
فتمكون نعتاً لنكرة : كَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ ، وحالاً لمعرفة ، كهذا
عبدُ الله حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة ، نحو : « حَسْبُهُمْ
جَهَنَّمُ » « فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ » بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، وهذا يراد على مَنْ زَعَمَ أنها اسمُ
فعلٍ ؛ فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال . وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها
إشراؤها معنى دالاً على النفي ، ويتجدد لها ملازمته للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء
على الضم ، تقول : رَأَيْتُ رَجُلًا حَسْبُ ، ورأيت زَيْدًا حَسْبُ . قال الجوهري :
كَأَنَّكَ قُلْتَ حَسْبِي أَوْ حَسْبِكَ فَأَضْمَرْتَ ذَلِكَ وَلَمْ تَنْوِن . اهـ . وتقول في الابتداء :
قَبِضْتُ عَشْرَةَ غَسْبُ ، أى : غسبي ذلك .

الثاني : اقتضى كلامه أيضاً أن « عَلٌ » تجوز إضافتها ، وأنه يجوز أن تنصب على
الظرفية أو الحالية . وتوافق « قَوْقُ » في معناها ، وتخالقها في أمرين : أنها لا تستعمل
إلا مجرورة بمن ، وأنها لا تستعمل مضافة ؛ فلا يقال : أَخَذْتُهُ مِنْ عَلِ السَّطْحِ ،
كما يقال : مِنْ عَالِيهِ ، وَمِنْ قَوْقِهِ . وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابنُ
مالك . وأما قوله :

٦٤٧- يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلَمُكَ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَالِهِ

فألهاء فيه للسكت ؛ بدليل أنه مبني ، ولا وَجَهَ لبنائه لو كان مضافاً . انتهى .

الثالث : قال في شرح السكاكية : وقد ذهبَ بعضُ العلماء إلى أن قبلاً - في قوله « وَكُنْتُ قَبْلًا » - معرفة بنية الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنه جَمَلَ ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه ؛ فمومل « قبل » مع التنوين - لكونه عوضاً من المضاف إليه - بما يُعاملُ به مع المضاف إليه ، كما فعل بكلّ حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً ، وهذا القول عندى حسن .

(وما بلى المضاف) وهو المضاف إليه (تَبَأَى خَلَقًا * عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ) غالباً (إِذَا مَا حُذِفَا) لقيام قرينة تدل عليه ، نحو « وَجَاءَ رَبُّكَ » أى : أمر ربك « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ » أى : أهل القرية .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : كما قام المضاف إليه مقامُ المضاف في الإعراب يقوم مقامه في التذكير كقوله :

٦٤٨ - يَسْتَوُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ

بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

بَرَدَى : مؤنث ، فكان حقه أن يقول « تُصَفِّقُ » بالتاء ، لكنه أراد ماء بَرَدَى وفي التأنيث كقوله :

٦٤٩ - مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةٍ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْضَانِهَا نَفِجَةٌ

أى : رائحة المسك ؛ وفي حكمه ، نحو : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي » أى : استعمال هذين « وَتِلْكَ الْقَرْيَةُ أَهْلَكَ كُنَاهُمْ » أى : أهل القرى ، وفي الحالية ، نحو « تَفَرَّقُوا أَيَادَى سَبَا » أى مثل أيادى سبا ؛ لأن الحال لا تكون معرفة .

الثاني : قد يكون الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ، ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب ، نحو « وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ » أى : وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم و « تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْتَشَى عَلَيْهِ مِنَ الثَّمَرِ »

أى : كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت . ومنه قوله :
 ٦٥٠ - فَأَذْرَكَ إِرْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلَمَهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةِ إَصْبَعَا
 أى : ذا مسافة أصبع .

(وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أُبْقُوا) وهو المضاف إليه (كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ)
 وهو المضاف (لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ * مُمَّاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ)
 سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا ، كقوله :

٦٥١ - أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسَبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوْقَدُ بِالْأَيْسَلِ نَارًا
 أى : وكل نار ، وقوله :

٦٥٢ - وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى
 وَلَا الشَّرُّ يَأْتِيهِ أَمْرٌ وَهُوَ طَائِعٌ

أى : ولا مثل الشر ؛ لثلاث يلزم المعطف على معمولي عاملين مختلفين : بأن تجعل قوله
 « نارٍ » بالجر معطوفا على « امرى » والعامل فيه « كل » و « ناراً » الثانى معطوفا
 على « امرأ » والعامل فيه « تحسبين » .

(تنبيه) : الجر والحالة هذه مقيس ، وليس ذلك مشروطا بتقدم نفي أو استفهام
 كما ظن بعضهم ، والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه ، كالجر بدون عطف
 فى قوله : رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِمَ عَدِيَّ ، أى : أَحَدَ تَيْمِمَ عَدِيَّ ، ومع العاطف المفصول
 بغير لا ، كقراءة ابن جاز « تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَآفَهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ » أى : عَرَضُ
 الْآخِرَةِ ، كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثواب الآخرة ، أو عمل الآخرة ،
 وبه قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للإيضاح ، وعلى هذا فالحذوف ليس مماثلا لما عليه قد
 عطف ، بل مقابلا له . اهـ

(وَيُحَذَفُ الثَّانِي) وهو المضاف إليه وَيُنَوَّى ثَبُوتُ لَفْظِهِ (فَيَبْقَى الْأَوَّلُ)
 وهو المضاف (كَمَا هَلِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) فلا يُنَوَّى . ولا تُرَدُّ إِلَيْهِ النُّونُ إِنْ كَانَ مَثْنً

أو مجموعاً ، لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا (بِشَرَطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ
الَّذِي لَهُ أَضْفَتَ الْأَوَّلَا) ؛ لأن بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به ، وذلك
كقولهم : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجَلَ مَنْ قَالَهَا ، الأصل : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجَلَ
مَنْ قَالَهَا ؛ فمحذوف ما أضيف إليه « يد » وهو « مَنْ قَالَهَا » ؛ لدلالة ما أضيف إليه « رَجَلَ »
عليه ، وكقولهم :

٦٥٣ - يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَسْرَهُ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ

أى : بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد . وقوله :

٦٥٤ - سَقَى الْأَرْضَ بِنِجْمٍ سَهْلٍ وَحَزَنَهَا

[فَنِيَطَتْ عُسْرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالْفَرْعِ]

أى : سَهَّلَهَا وَحَزَنَهَا ، وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور ، كما سر من نحو قوله :

وَمِنْ قَبْلُ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً

وقد قرئ : شَدُوذًا « فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ » أى فلا خوف شيء عليهم .

(تنبيهان) : الأول : ما ذكره الفاضل هو مذهب المبرد ، وذهب سيبويه إلى أن
الأصل في قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجَلَ مَنْ قَالَهَا : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجَلَ مَنْ قَالَهَا ،
فمحذوف ما أضيف إليه « رَجَلَ » فصار : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرَجَلَ ، ثم أفصح
« رَجَلَ » بين المضاف الذى هو « يد » والمضاف إليه الذى هو « مَنْ قَالَهَا » .
قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى « مَنْ قَالَهَا » ولا حذف
في الكلام .

الثاني : قد يُفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل
المحذوف ، وهو عكس الأول ، كقول أبي زَرَّةَ الْأَسْلَمَى رضى الله تعالى عنه : « غَزَوْنَا
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ وَثَمَانِي » - بفتح الياء دون تنوين -
والأصل : [وَ] ثَمَانِي غَزَوَاتٍ ، هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخارى .

(فَصَلَ مُضَافٍ شَبِيهَ فَقُلٍ مَا نَصَبَ * مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ) فصل : مفعول بأجز مقدم ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله . وشَبِيهَ فَقُلٍ : نعت للمضاف ، وما نَصَبَ : موصول وصلته ، في موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول المحذوف : أَيْ نَصَبَهُ ، ومفعولاً أَوْ ظَرْفًا : حالان من « ما » أو من الضمير المحذوف ، وتقدير البيت : أَجْزَ أَنْ يَفْصَلَ الْمُضَافَ مَنْصُوبُهُ حَالٌ كَوْنُهُ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا .

والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايين ما هو جائز في السعة ، خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً .

فالجائز في السعة ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل : إما مفعوله ، كقراءة ابن عاصم « قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شَرَّ كَأْسِهِمْ » ، وقول الشاعر :

٦٥٥ - [عَتَوْا إِذْ أُجْبِنَاهُمْ إِلَى السَّلِيمِ رَأْفَةً]

فَسَفَنَاهُمْ سَوَاقِ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ

وقوله :

٦٥٦ - [وَحَلَقَ التَّمَادِي كَالْتَّةِ — وَانْسِ]

فَدَاسَهُمْ دَوَسَ الْخَصِيدِ الدَّائِسِ

وقوله :

٦٥٧ - فَرَجَجْتُهَا بِمِرْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

وإما ظَرْفُهُ ، كقول بعضهم : تَرَكْتُ يَوْمًا نَفْسِيكَ وَهَوَاهَا سَتَى لَهَا فِي رَدَاهَا .

الثانية : أن يكون المضافُ وَصْفًا والمضاف إليه : إما مفعوله الأول والفاصلُ مفعوله

الثاني ، كقراءة بعضهم : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ » وقول الشاعر :

٦٥٨ - [مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالْغَفَى] وَسِوَاكَ مَا يَنْعُ فَضْلُهُ الْمُحْتَاجِ

أو ظَرْفُهُ ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي » ، وقوله :

٦٥٩- [فَرَشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِدْحَتِي] كَمَا حَتَّ يَوْمَ مَا صَخَّرُوهُ بِمَسِيلٍ

وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك .

الثالثة : أن يكون الفاصل القسم ، وقد أشار إليه بقوله : (وَلَمْ يُعَبِّ فَضْلُ يَمِينِ) نحو : هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ ، حكى ذلك السكاكيني ، وحكى أبو عبيدة : إِنْ الشَّاةُ لَتَجْتَرَّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللَّهُ رَبَّهَا .

(تنبيه) زاد في الكافية الفصل يائما ، كقوله :

٦٦٠- هُمَا خَطُّنَا إِنَّمَا إِسَارٍ وَمِثْنَةٌ وَإِنَّمَا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْخُرِّ أَجْدَرُ . ١ هـ

وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله :

(وَاضْطَرَّارًا وَحِدًا) أى : الفصل ، والألف للإطلاق (بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَمْتٍ أَوْ

نِدَا) أى : الأولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبي ، والمراد به معمول غير المضاف : فاعلا

كان كقوله :

٦٦١- أُنْجِبَ أَيَّامٌ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

أى : أُنْجِبَ والداه به أيام إذ نَجَلَاهُ ، أو مفعولا ، كقوله :

٦٦٢- نَسَقِي امْتِيحًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا

[كَمَا تَضْمِنُ مَاءَ الْمَرْزَنَةِ الرَّصَفُ]

أى : نَسَقِي ندى ريقتها المسواك ، أو ظرفا ، كقوله :

٦٦٣- كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

الثانية : الفصل بنمت المضاف ، كقوله :

٦٦٤- وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَخْلِقَنَّ بَيِّينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

أى : بَيِّينِ مُقْسِمِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ ، وقوله :

[نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفُهُ] مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

أى : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح .

الثالثة : الفصل بالنداء ، كقوله :

٦٦٥ - كَأَنَّ بَرْدُونَ زَيْدٍ يَا أَبَا عَصَامِ زَيْدٌ حَارٌّ دُقِّ بِاللَّجَامِ

أى : كأن بردون زيد يا أبا عصام . وقوله :

٦٦٦ - وَفَاقُ كَعْبٍ يُجَيِّرُ مُنْقَذَ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَأُخْلَدٍ فِي سَقَرَا

أى : وفاق بجير يا كعب .

(تنبيه) : من المختص بالضرورة أيضاً الفصلُ بفاعل المضارع ، كقوله :

٦٦٧ - نَرَى أَشْهُمَا لِلْمَوْتِ تُضَيِّى وَلَا تُنْبِئِي

وَلَا تَرْعَوِي عَنْ قَضِ أُنْهَ وَأَوْنَا الْعَزْمِ

وقوله :

٦٦٨ - مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبٍّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبَّ

والأمر فى هذا أسهل منه فى الفاعل الأجنبى ، كما فى قوله :

* أَنْجَبَ أَبَايَ وَالِدَاهُ بِهِ ... البيت *

ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله :

٦٦٩ - [فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحْلَ شَيْءَ] فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ

بدليل أنه يروى أيضاً بنصب مطر ورفعته ، والتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، أو هى .

ومنه الفصل بالفعل الملتقى ، كقوله :

٦٧٠ - بِأَيِّ تَرَاهُمُ الْأَرْضِينَ حَلُّوا [أَلَدَّ بَرَّانَ أَمْ عَسَفُوا الْكَفَّارَا]

أى : بأى الأرضين ، زاده فى التسهيل ؛ وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله ، كقوله :

٦٧١ - مُعَاوِدُ جُرْأَةِ وَقْتِ الْهَوَادِي أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ

أراد معاود وقت الهوادية . وحكى ابن الأنبارى : هذا غلامٌ إن شاء الله

أخيك ، ففصل بيان شاء الله . ٥١

(خاتمة) قال في شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكامل بما أضيف إليه تكملاً للموصول بصلته ، والصلة لا تعمل في الموصول ، ولا فيما قبله ، وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، ولا فيما قبله ؛ فلا يجوز في نحو « أنا مثل ضارب زيداً » أن يتقدم « زيداً » على « مثل » ، وإن كان المضاف غيراً وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ، كما يتقدم معمول النفي بلا ، فأجازوا « أنا زيداً غير ضارب » كما يقال : أنا زيداً لا أضرب ، ومنه قوله :

٦٧٢ - إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

فقدم « عندي » وهو معمول « مكفور » مع إضافة « غير » إليه ؛ لأنها دالة على نفي ، فكأنه قال : لعندي لا يكفر ، ومنه قوله تعالى : « عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ » فإن لم يقصد بغير نفي لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ؛ فلا يجوز في قولك « قاموا غير ضارب زيداً » قاموا زيداً غير ضارب ؛ لعدم قصد النفي بغير . هذا كلامه . والله أعلم .

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفرد به بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله ، أشار إلى ذلك بقوله : (آخِرَ مَا أَضِيفَ لِأَيَّا كُسِرَ) أي : وجوباً (إِذَا * لَمْ يَكْ مُقْتَلًا) : منقوصاً ، أو مقصوراً (كَرَامٍ وَقَذَى * أَوْ يَكْ) مثني أو مجموعاً على حدّه (كَابُنَيْنٍ وَزَيْدَيْنِ ؛ قَذَى) الأربعة (جَمِيمَهَا) آخرها واجب السكون ، و (أَلْيَا بَعْدُ) أي : بَعْدَهَا (فَتَحَهَا) اِحْتَدَى) أي اتبع . (وَتُدْغَمُ أَلْيَا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حدّه في حالتها جرهما ونصبهما (فِيهِ) أي : في الياء المذكورة ، يعنى ياء المتكلم (وَ) كذا (الْوَاوُ) من المجموع حال رفعه ؛ فتقول : هذا رامي ، ورأيت رامي ، ومررت برامي ، ورأيت ابني وزيدي

وَمَرَزْتُ بَابِي وَزَيْدِي ، وَهُوَ لَاءٌ زَيْدِي ، والأصل في الثني والمجموع المنصوبين أو المجرورين ، ابْنَيْنِ لِي ، وَزَيْدَيْنِ لِي ، فحذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدمجت الياء في الياء . والأصل في الجمع المرفوع : زَيْدُورِي ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « أَوْ تُخْرِجِيَّ مُنَّ » وقول الشاعر :

٦٧٣ - أَوْذَى بَنِي وَأَعْقُبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرِّقَادِ وَعَبْرَةً لَا تُقَدِّعُ

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموماً كما رأيت ، وإليه أشار بقوله : (وَإِنْ * مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمُّ فَكَسْرُهُ يَهْنُ) فإن لم ينضمَّ بل انفتح بقى على فتحه ، نحو مُصْطَفَوْنَ ؛ فنقول : جاء مُصْطَفَى (وَأَلْفًا سَلَمَ) من الانقلاب ، سواء كانت للتثنية نحو يَدَايَ ، أو للمحمول على التثنية نحو ثِنْتَايَ ، بالانفاق ، أو آخر المقصور نحو عَصَايَ ، على المشهور (وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ * هَذِيلٍ انْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنَ) نحو عَصَى ، ومنه قوله :

٦٧٤ - سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخُرُّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش ، وقرأ الحسن « يَا بُشْرَى » .

(تنبيهان) : الأول : يستثنى مما تقدم ألف لدى وظى الاسمية ؛ فإن الجمع اتفقوا على قلبها ياء ، ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عام في كل ضمير ، نحو لَدَيْهِ وَعَلَيْهِ ، وَلَدَيْنَا وَعَلَيْنَا .

الثاني : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره ، وهو ما سوى الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح ، نحو غُلَامِي وَفَرَسِي ، والعل الجارى مجراه نحو ظَبْيِي وَدَلْوِي ، وجمع التكسير نحو رِجَالِي وَهُنُودِي ، وجمع السلامة لمؤنث نحو مُسْلِمَاتِي . واختلف في الأصل منهما ؛ فقيل : الإسكان ، وقيل : الفتح . وُجِّعَ بينهما بأن الإسكان أصل أول ؛ إذ هو الأصل في كل مبنى ، والفتح أصل ثان ؛ إذ هو

الأصل فيما هو على حرف واحد . وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها ، وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفاً ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها ؛ فالأول كقوله :

٦٧٥ - خَلِيلُ أَمَلِكُ مَنِيٍّ لَدَى كَسَبَتْ بَدَى، وَمَالِي فِيمَا يَفْتَنِي طَمَعُ

والثاني كقوله :

٦٧٦ - أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ نَمَّ آوَى إِلَى أُمَّا وَيُزَوِّنِي النَّقِيعُ

أراد إلى أمي ، والثالث كقوله :

٦٧٧ - وَلَسْتُ بِمُذْرِكٍ مَا فَاتَ مَنِيٍّ بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَأْنِي

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصح الشائع فيها الفتح ، كما مر ، وكسرها لفة قليلة حكاه أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة « مَا أَنَا بِمُضَرِّخٍ وَمَا أَنْتُمْ بِمُضَرِّخِي » . وكسرها ياء « عَصَايَ » الحسن وأبو عمرو في شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

﴿ خاتمة ﴾ في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب :

أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور .
والثاني : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره في التسهيل .

والثالث : أنه مبني ، وإليه ذهب الجرجاني وابن الحشاش .

والرابع : أنه لا معرب ولا مبني ، وإليه ذهب ابن جني .

وكلا هذين المذهبين يبين الضعف . والله أعلم .

إعمال المصدر

(بِفِعْلِهِ الْمُصَدَّرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ) تمدُّياً ولزوماً ؛ فإن كان فعله المشتق منه لازماً

فهو لازم ، وإن كان متعديا فهو متعدي إلى ما يتعدى إليه : بنفسه ، أو بحرف جر .
 ﴿ تنبيه ﴾ : يُخالف المصدرُ فعله في أمرين ؛ الأول : أن في رفعه النائب عن الفاعل
 خلافاً ، ومذهبُ البصريين جوازُه ، وإليه ذهب في التسهيل ؛ الثاني : أن فاعل المصدر
 يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل ، وإذا حُذف لا يتحمل ضميره ، خلافاً لبعضهم .

واعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه (مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَنْ)
 لكن إعمالُ الأول أكثر ، نحو « وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ » والثاني أَقْبَسُ ، نحو
 « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا » وقوله :

٦٧٨ — بِضَرْبِ الشُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ

[أَرْزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْقَيْلِ]

وإعمالُ الثالث قليلٌ ، كقوله :

٦٧٩ — ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ [يَحَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ]

وقوله :

لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي كَرَرْتُ فَلَمْ أَتَكَلَّ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَاً

وقوله :

٦٨٠ — فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرُوةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب .

﴿ تنبيه ﴾ : لا خلاف في إعمال المضاف ، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف ،
 والثاني أجازهُ البصريون ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ فهو
 عندهم بفعل مضمر . وأما الثالث فأجازهُ سيبويه ومن وافقه ، ومنعه الكوفيون
 وبعضُ البصريين .

(إن كان فعلٌ مَعَ « أن » أَوْ « ما » يَحُلُّ * مَحَلَّهُ) أى : المصدرُ إنما يعملُ في

موضعين ؛ الأول : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو « ضَرَبَا زَيْدًا » وقوله :
 [طَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُ أُمُورِهِمْ] فَنَدَلَا زُرَيْقُ أَلَمَالِ نَدَلِ التَّمَالِبِ
 وقوله :

٦٨١ - يَا قَابِلِ التَّوْبِ غُفْرَانَا مَا نَمَّ قَدْ اسْتَفْتَهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلٌ

فزيداً والمال وما تم : نصبٌ بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح . والثاني :
 أن يصحَّ تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى : بأن يكون مُقَدَّرًا بأن والفعل ،
 أو بما والفعل ، وهو المراد هنا ، فيقدَّر بأن إذا أريد المضى أو الاستقبال ، نحو :
 عَجَبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا - أَمْسَ ، أو غَدًا ، والتقدير : مِنْ أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا أَمْسَ ،
 أو مِنْ أَنْ تَضْرِبَهُ غَدًا ، ويُقدَّر بما إذا أريد الحال ، نحو : عَجَبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا
 الآن ، أى مما تَضْرِبُهُ .

(تنبيهات) : الأول : ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين « أن » المحففة نحو :
 عَلِمْتُ ضَرْبَكَ زَيْدًا ، فالتقدير : عَلِمْتُ أَنْ قَدْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ، فأن محففة لأنها واقعة
 بعد عِلْمٍ ، والموضع غير صالح للمصدرية .

الثاني : ظاهرُ قوله « إِنْ كَانَ » أن ذلك شرطٌ لازم ، وقد جعله في التسهيل
 غالباً . وقال في شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً في عمله ، ولكن
 الغالب أن يكون كذلك ، ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب : « سَمِعْتُ أَذَى
 أَخَاكَ يَقُولُ ذَلِكَ » .

الثالث : لإعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب ؛ أحدها : أن يكون
 مُظْهِراً ، فلو أضمر لم يعمل خلافاً للكوفيين ، وأجاز ابنُ جنى في الخصائص والزماني
 إعماله في الجورود ، وقياسه في الظرف . ثانيها : أن يكون مُكَبَّرًا ، فلو صَغُرَ لم يعمل .
 ثالثها : أن يكون غير محدودٍ ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل ، أما قوله :

٦٨٢ - يُحَايِي بِهِ الْجُلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَّيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ^(١)
فشاذ . رابعها : أن يكون غَيْرُ مَنَعُوتٍ قَبْلَ تَمَامِ عَمَلِهِ ، فلا يَجُوزُ أُعْجِبَنِي ضَرْبُكَ
الْمَبْرَحُ زَيْدًا ؛ لأنَّ معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يُفَصَّلُ بينهما ، فإن ورد
ما يَوْمَ ذَلِكَ قَدَّرَ فَعْلٌ بَعْدَ النِّعْتِ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعَمَلُ الْمَتَأَخَّرُ ، فلو نَعَتَ بَعْدَ تَمَامِهِ لَمْ يَمْنَعِ ،
وَالأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ « غَيْرُ مَتَّبُوعٍ » بِذَلِكَ « غَيْرُ مَنَعُوتٍ » ؛ لأنَّ حُكْمَ سَائِرِ التَّوَابِعِ
حُكْمُ النِّعْتِ فِي ذَلِكَ . خامسها : أن يكون مُفَرَّدًا ، وأما قوله :

٦٨٣ - قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَارَدَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَاءَ
فشاذ .

وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل
بل لأنه أصلُ الفعلِ ، بخلاف اسمِ الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع ، فاشترط كونه
حالاً أو مستقبلاً ؛ لأنهما مدلولو المضارع .

* * *

(وَلَا سِمَ مُصْدَرٍ عَمَلٌ) واسمُ للمصدر هو : ما سَاوَى المصدرَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهِ
وَحَالْفُهُ مَحْلُومٌ — لفظاً وتقديراً دونِ عَوَضٍ — مِنْ بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِ ، كَذَا عَرَفَهُ
فِي التَّسْهِيلِ ؛ فخرج نحوُ « قِتَالٍ » فإنه خَلَا مِنْ أَلْفٍ قَاتَلٍ لَفْظاً لَا تَقْدِيرًا ، وَلِذَلِكَ
نُطِقَ بِهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ نَحْوُ : قَاتِلٍ قِتَالًا ، وَضَارِبٍ ضِرَابًا ؛ لِسُكُنِهَا انْقِلَابَ يَاءٍ
لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، وَنَحْوُ « عِدَّةٍ » فإنه خَلَا مِنْ وَاوٍ وَعَدَدٍ لَفْظاً وَتَقْدِيرًا ، وَلَكِنْ
عَوَّضَ مِنْهَا التَّاءَ ؛ فَهِيَ مُصْدِرَانِ لَا اسْمَا مُصْدَرٍ ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ وَالْكَلَامِ مِنْ قَوْلِكَ
تَوَضَّأَ وَضُوءًا وَتَكَلَّمَ كَلَامًا فَإِنَّهُمَا اسْمَا مُصْدَرٍ ، لَا مُصْدِرَانِ ؛ نَحْلُوهُمَا لَفْظاً وَتَقْدِيرًا مِنْ
بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِمَا ، وَحَقُّ الْمَصْدَرِ أَنْ يَتَضَمَّنَ حُرُوفَ فِعْلِهِ بِمِثَالِ نَحْوِ تَوَضَّأَ تَوَضُّوًا
أَوْ زِيَادَةِ نَحْوِ أَعْلَمَ إِعْلَامًا .

(١) كَذَا ، وصواب الرواية « عَايِي بِهَا » والضمير يعود إلى داوية قفر ، أى صحراء
واسعة موحشة ، والباء بمعنى في ، ولا تلتصفت إلى غير هذا مما قاله أرباب الحواشي .

ثم أعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : علم ، نحو : بَسَّارٍ وَفَجَّارٍ وَبَرَّةٌ ، وهذا لا يعمل اتفاقاً ، وذى ميم مزيده لغير مفاعلة كالْمُضْرِبِ وَالْحَمْدَةُ ، وهذا كالمصدر اتفاقاً ، ومنه قوله :

٦٨٤ - أَظْلَمُ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ تَحِيَّةً ظُلُمٌ
والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مُضَارَبَةٍ من قولك ضَارَبَ مُضَارَبَةً فَإِنِهَا مصدر ، وغيرُ هذين - وهو مراد الناظم - فيه خلاف ، فمنه البصريون ، وأجازه الكوفيون والبغداديون ، ومنه قوله :

٦٨٥ - أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَانِكَ الْمِائَةِ الرَّثَاغَا
وقوله :

٦٨٦ - بِبِشْرَتِكَ الْكَرَامِ تُعَدُّ مِنْهُمْ [فَلَا تَرَيْنَ لِقَابِهِمُ الْوَفَاءَ]
وقوله :

٦٨٧ - قَالُوا : كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُضَنِّفَةٌ
بِشْفِيكَ ؟ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا
وقوله :

٦٨٨ - لِأَنَّ نَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنَانًا مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ
وقول عائشة رضى الله عنها : « مِنْ قُبُلَةِ الرَّجُلِ زَوْجَتُهُ الْوُضُوهُ » .
(تنبيه) : إعمال اسم المصدر قليل ، وقال الصيمرى : إعماله شاذ ، وقد أشار الناظم إلى قلته بتفكير « عَمَلٌ » .

(وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أَضِيفَ لَهُ كَدَلٌ يَنْصَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلُهُ)

أعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال :

الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله ، نحو « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ » .
الثانى : عكسه ، نحو أَعْجَبَنِي شُرْبُ الْعَسَلِ زَيْدٌ .

ومنه قوله :

٦٨٩ - [أَفَنِي تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ]
قَرَعُ الْقَوَاقِبِزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ

وقوله :

٦٩٠ - [تَنَفِّي يَدَاهَا الْحَمَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ] تَنَفَّى الدَّرَاهِمِ تَنَفَادَ الصَّيَارِفِ
وليس مخصوصا بالضرورة ، خلافا لبعضهم ، ففي الحديث « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ
أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى : وأن يحج البيت المستطيع ؛ لكنه قليل .
الثالث : أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول ، نحو « وَمَا كَانَ أَسْتَفْقَارُ
إِبْرَاهِيمَ » « رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِي » .

الرابع : عكسه ، نحو « لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ »
الخامس : أن يُضاف إلى ظرف فيرفع وينصب كالمثنون ، نحو : أَعْجَبَنِي
انتظار يوم الجمعة زيدٌ عمراً .

(تنبيه) : قوله « كَلَّ بِنَصْبٍ .. إلى آخره » يعنى : إن أردت ؛ لما عرفت
من أنه غير لازم .

(وَجَرٌّ مَا يَنْبَغُ مَا جَرَّ) مراعاة للفظه وهو الأحسن (وَمَنْ * رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ
لِلْحَلِّ فَحَسَنٌ) فالضاف إليه المصدرُ إن كان فاعلا فحله رفع ، وإن كان مفعولا
فحله نصب إن قدر بأن وفعل الفاعل ، ورفع إن قُدِّرَ بأن وفعل المفعول ؛
فتقول : عجبتُ من ضرب زيدٍ الظريفِ ، بالجَرِّ ، وإن شئت قلت « الظريفُ »
بالرفع ، ومنه قوله :

٦٩١ - حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَاغِ وَهَاجَهَا
مَلَبَّ الْمَعْقَبِ حَقَّهُ الْظُلُومُ
رفع « المظالم » على الإيتباع لحل المعقَّب .

وقوله :

٦٩٢ - إِلَاكَ الْغُفْرَةُ الْغُفْرَانِ سَالِكُهَا
مَشَى الْهَلُوكُ عَلَيْهَا الْخَيْمِلُ الْفُضْلُ

الْفَضْلُ : اللابسةُ ثوبَ الخلود ، وهو نعتٌ لله لُوكِ على الموضع لأنها فاعل المَشْيِ ،
وتقول : عَجِبْتُ مِنْ أَكْلِ الْخُبْزِ وَاللَّحْمِ ، فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله :
٦٩٣ - قَدْ كُنْتُ دَايِمْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَالْيَأْسِ
ولو قلت « وَاللَّحْمُ » بالرفع جاز على معنى من أن أَكَلَ الْخُبْزُ وَاللَّحْمُ

﴿ تنبيه ﴾ : ظاهر كلامه جواز الإتيان على المحل في جميع التوابع ، وهو مذهب
الكوفيين وطائفة من البصريين ، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه
لا يجوز الإتيان على المحل ، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد
والنعت ، والظاهر الجواز ؛ لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

﴿ خاتمة ﴾ : قد تقدمت الإشارة إلى أن المصدر المقتدر بالحرف المصدرى والفعل
مع معموله كالوصول مع صلته ؛ فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة
على الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وأنه إن
ورد ما يوم ذلك أول ؛ فما يومه التقدم قوله :

٦٩٤ - وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ

ليست اللام من قوله « للذلة » متعلقة بإذعان المذكور ، بل بمحذوف قبلها
يدل عليه المذكور ، والتقدير : وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان ، وهذا
التقدير نظير ما في نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ، ومما يومه الفصل بأجنبي
قوله تعالى : « إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ » فليس « يوم » منصوبا
برجعه كما زعم الزحشرى ، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين المصدر ومعموله ، والإخبار
عن الموصول قبل تمام صلته ، والوجه الجيد أن يُقَدَّرَ ليوم ناصب ، والتقدير يَرْجِعُهُ
يوم تبلى السرائر ، ومنه أيضاً قوله :

٦٩٥ - مَنْ لِدَمِّ دَاغٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا تَمْنُنْ فَتُلْفَى بِلَا حَمْدٍ وَلَا مَالٍ

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمنّ ليكون التقدير المنّ بالعطاء داعٍ للذم - وإن كان المعنى عليه - لفساد الإعراب ؛ لأنه يستلزم المحذورين المذكورين ، فالخُلص من ذلك تعلقُ الباء بمحذوف ، كأنه قيل : المنّ للذم داعٍ المنّ بالعطاء ؛ فالمن الثاني بدل من المن الأول ، فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلاً عليه .

أما المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله فالأصح أنه مُساوٍ لاسم الفاعل في تحمّل الضمير وجوّاز تقديم المنصوب به والجرور بحرف يتعلّق به عليه ؛ لأنه ليس بمنزلة للوصول ولا معموله بمنزلة صلته ، والله أعلم .

إعمال اسم الفاعل

(كَفَيْهِ اِسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ) واسمُ الفاعل هو : الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي ، كذا عرفه في التسهيل .

فالصفة : جنس ، والدالة على فاعل : لإخراج اسم المفعول وما بمعناه ، وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها : لإخراج الجارية على الماضي نحو فَرِحَ ، وغير الجارية نحو كَرَّمَ ، وفي التذكير والتأنيث : لإخراج نحو أَهَيْفَ فإنه لا يجرى على المضارع إلا في التذكير ، ولمعناه أو معنى الماضي : لإخراج نحو ضَامِرٍ الكشّح من الصفة المشبهة

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدى وال لزوم (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَقُولٍ) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه إنما عَمِلَ حَالاً على المضارع ، وهو كذلك (وَوَلِي) مَا يُقَرَّبُهُ من الفعلية : بأن ولي (اسْتَفْهَمَا) ملفوظاً به نحو : أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا ؟ وقوله :

أَمْنَحِزْ أَنْتُمْ وَعَدَا وَنَقْتُ بِهِ [أَمْ أَقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا مَنَاجِرَ عُرْقُوبٍ]

أو مُقدِّراً نحو: **مُهَيِّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا** أم **مُكْرِمُهُ** ؟ (أو **حَرْفَ نِدَا**) نحو: **يَا طَالِمًا جَبَلًا** ،
والصواب أن النداء ليس من ذلك ، **والمسوغ** إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر ،
والتقدير: **يَا رَجُلًا طَالِمًا جَبَلًا** (أو **نَفِيًّا**) نحو: **مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا** (أو **جَاصِفَةً**) إما
لذكور نحو: **مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِدٍ بَعِيرًا** ، ومنه الحال نحو: **جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا** ،
أو محذوف ، وسيأتي (أو **مُسْتَفْدًا**) لابتداء أو لما أضله المبتدأ ، نحو: **زَيْدٌ مُكْرِمٌ**
عَمْرًا ، وإن **زَيْدًا مُكْرِمًا عَمْرًا** .

فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل ، بأن كان بمعنى الماضي خلافاً للكسائي ،
ولا حجة له في « **وَكَلَبَهُمْ بِأَسِطَ ذِرَاعَيْهِ** » فإنه على حكاية الحال ، والمعنى **يَنْسُطُ**
ذراعيه ، بدليل ما قبله وهو « **وَنَقَلَهُمْ** » ، ولم يقل **وَقَلَبْنَاهُمْ** ، أو لم يعتمد على شيء
مما سبق خلافاً للكوفيين والأخفش ؛ فلا يجوز: **ضَارِبٌ زَيْدًا أَمْسَ** .

(تنبيهان) : الأول : هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة إلى المفعول به ،
وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر ، وبه قال ابن جني والشلوبين ،
وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، واختاره ابن عصفور ، وأما المضمَر
فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف
المنع ، وهو بعيد .

الثاني : من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً : أن لا يكون مُصَغَّرًا ،
ولا موصوفاً ، خلافاً للكسائي فيهما ؛ لأنهما يختصان بالاسم فيبيندان الوصف عن
الفعلية ، ولا حجة له في قول بعضهم : **أُظُنِّي مُرْتَحِلًا وَسُورًا فَرَسَحًا** ؛ لأن فرسحاً
ظرف يكتفى برأحة الفعل . وقال بعض المتأخرين : إن لم يحفظ له مُكَبَّرٌ جاز كما
في قوله :

٦٩٦ - [**فَمَا طَمَعُ رَاحٍ فِي الرُّجَاجِ مُدَامَةً**]

تَرَقَّرَقُ فِي الْأَيْدِي كَمَيْتٍ عَصِيرُهَا

حيث رُفِعَ عَصِيرُهَا بِكُمَيْتٍ ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ أَيْضًا عَلَى إِعْمَالِ الْمُوصُوفِ فِي قَوْلِهِ :

٦٩٧ - إِذَا فَأَقْدُ خُطْبَاهُ فَرَخَيْنِ رَجَمَتْ ذَكَرَتْ سَائِيهِ فِي الْخَلِيطِ الزَّائِلِ

إِذْ « فَرَخَيْنِ » نَصَبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ يَفْسِرُهُ فَاقِدٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَقَدَتِ فَرَخَيْنِ ؛ لِأَن فَاقِدٌ لَيْسَ جَارِيًا عَلَى فِعْلِهِ فِي التَّأْنِيثِ فَلَا يَعْمَلُ ؛ إِذْ لَا يُقَالُ : هَذِهِ امْرَأَةٌ مَرْضُوعٌ وَلَدَهَا لِأَنَّهُ بِمَعْنَى النِّسْبِ ، قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْمِيلِ : وَوَافَقَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْكَسَائِيَّ فِي إِعْمَالِ الْمُوصُوفِ قَبْلَ الصِّفَةِ ، لِأَنَّهُ ضَمِنَهُ يَحْصُلُ بَعْدَهَا لَا قَبْلَهَا ، وَنَقَلَ غَيْرُهُ أَنَّ مَذْهَبَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ هُوَ هَذَا التَّفْصِيلُ ، وَأَنَّ مَذْهَبَ الْكَسَائِيَّ وَبَاقِي الْكُوفِيِّينَ إِجَازَةٌ ذَلِكَ مُطْلَقًا

(وَقَدْ يَكُونُ) اسْمُ الْفَاعِلِ (نَعَتْ مَحْذُوفٍ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْقَمَلَ الَّذِي وَصِفَ) مع النعوت المملووظ به ، نحو « مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ » أى صنف مختلف ألوانه .
وقوله :

٦٩٨ - كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا [فَلَمْ يَغْرِهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ]

أى كَوَعِلٍ نَاطِحٍ ، وَمِنْهُ « يَاطَالُمَا جَبِلًا » ، أى يَارَجُلَا طَالُمَا جَبِلًا .

(تَنْبِيهِ) : الِاسْتِفْهَامُ لِلْمَقْدَرِ أَيْضًا كَالْمَلْفُوظِ ، نَحْوُ : مُهَيَّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمُهُ ؟
أى : أُمْهِينُ .

(وَإِنْ يَكُنْ) اسْمُ الْفَاعِلِ (صِلَةٌ أَلْ فِي الْمَضَى * وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى) قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : بَلَا خِلَافَ ، وَتَبِعَهُ وَلَدُهُ ، لَسَكَنَهُ حِكْمَى الْخِلَافَ فِي التَّسْمِيلِ فَقَالَ : وَلَيْسَ نَصَبٌ مَا بَعْدَ الْمَقْرُونِ بِأَلٍ مَخْصُوصًا بِالْمَضَى خِلَافًا لِلْعَارِضِ وَمَنْ وَاقَعَهُ ، وَلَا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ ، وَلَا بِفِعْلِ مَضْمَرٍ خِلَافًا لِقَوْمٍ ، عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ « قَدْ ارْتَضَى » يُشْعِرُ بِذَلِكَ . وَالحَاصِلُ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ ، الشُّهُورُ أَنَّهُ يَعْمَلُ مُطْلَقًا لَوْقُوعِهِ مَوْقِعًا يَجِبُ تَأْوِيلُهُ بِالْفِعْلِ .

(فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فِي كَثَرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بِدِيلٍ)

أى : كثيراً ما يُحوَّل اسمُ الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير (فَيَسْتَحِقُّ مَا) كان (لَهُ مِنْ عَمَلٍ) قبل التحويل ، بالشروط المذكورة كقوله :

٦٩٩- أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا [وَلَيْسَ بِوَلَّاحٍ الْخَوَالِفِ أَغْفَلًا]

وحكى سيبويه : « أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ » وكقول بعض العرب : إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا ، حكاه أيضاً سيبويه ، وكقوله :

٧٠٠- ضُرُوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا
[إِذَا عَ—دُمُوزَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ]

وكقوله :

٧٠١- عَشِيَّةٌ سُمْدَى لَوْتَرَاءِ زِرَاهِبٍ بِدُومَةٍ تَجْرُدُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلِي دِينُهُ وَاهْتِاجٌ لِلشُّوقِ ؛ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

(وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَقَعِلٍ) كقوله :

٧٠٢- فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبَذْرَا
وكقوله :

٧٠٣- أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عِرْضِي [جِعَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ]
وقوله :

٧٠٤- حَذِرُ أُمُورًا لَا تَصِيرُ ، وَأَمِنْ مَالَيْسَ مُنْجِيَةٍ مِنَ الْأَقْدَارِ

أشده سيبويه ، والقَدْحُ فيه من وضع الحاسدين ، ومما استدلَّ به سيبويه أيضاً على إعمال فَعِلٍ قولُ لبيد :

٧٠٥- أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِصَادَةٌ تَمَحَّجُ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَمَّا وَكُلُومُ

(تنبيه) : أفهم قوله « عن فاعل بديل » أن هذه الأمثلة لا تُبنى من غير الثلاثي ، وهو كذلك ، إلا ما نذر ، وقال في التسهيل : ورُبَّما بنى فَعَالٌ وَمِفْعَالٌ وَقَعِيلٌ وفَعُولٌ من أَفْعَلَ ، يشير إلى قولهم دَرَاكَ وَمَسَّارٌ من أدرك وأسار إذا أبقى في الكأس بقية ، ومِفْعَطَاءٌ ومِهْوَانٌ من أعطى وأهان ، وَسَمِيعٌ وَنَذِيرٌ من أسمع وأذير ، وزَهْوَقٌ من أزهق ، اهـ .

(وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ) وهو المثنى والمجموع (مِثْلُهُ جَمِيلٌ) أى جُمْلٌ مثل المفرد (فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْوَطِ حَتَّى نَعْمَلْ) فن إعمال المثنى قوله :
وَالشَّائِمَى عِرْضَى وَلَمْ أَشْتُمَّهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقُهُمَا دَمِي
ومن إعمال المجموع قوله :

٧٠٦ — ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفِرَ ذُنُوبُهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ
وقوله :

٧٠٧ — [وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرِّثِيمِ] أَوَالِقَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحِمَى
وقوله :

٧٠٨ — مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدٌ حُبِكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرُهُمْ هَبِلٌ

ومنه « وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ » .

(وَأَنْصَبَ بِذِي الْأَعْمَالِ تِلْوًا وَاحْفَظَ) بالإضافة ، وقد قرئ بالوجهين « إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ » (وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ) أى ما سوى التِّلْوِ (مُقْتَضَى) نحو « وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا » على تقدير حكاية الحال « إِنْى جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً » وهذا مُعْطَى زَيْدٍ دِرْهَمًا ، وَمُعْطَى بَسْكَرٍ عَمْرًا قَانِمًا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يتمين في تلو غير العامل الجرء بالإضافة ، كما أفهمه كلامه ، وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً ، نحو هذا مُعْطَى زَيْدٍ أَمْسٍ دِرْهَمًا ، ومُعْطَى بَكْرٍ أَمْسٍ خَالِدًا قَائِمًا ، والناصب لغير التلو في هذين المثالين ونحوهما فعلٌ مَضْمَرٌ . وأجاز السيرافي النصب باسم الفاعل ؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهةً بمصحوب الألف واللام وبالمنون ، ويُقَوَّى ما ذهب إليه قولهم : هو ظانٌ زَيْدٍ أَمْسٍ قَائِمًا ، فقائمًا يتمين نصبه بظان ؛ لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليهِ وثاني مفعولى ظان ، وذلك ممتنع ؛ إذ لا يجوز الاقتصارُ على أحد مفعولى ظن ، وأيضاً فهو مقتضى له فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات ، ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول مَنَعَتْ الإضافة إلى الثاني فتعين النصب للضرورة .

الثاني : ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر ، أما المضمَر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو : هذا مُكْرِمُكَ ، وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالماء من نحو « الدَّرْهَمُ زَيْدٌ مُعْطِيكَه » وقد سبق بيانه في باب الإضافة .

الثالث : فهم من تقديمه النصب أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لأنه الأصل ، وقال الكسائي : هما سواء ، وقيل : الإضافة أولى للخِفة .

(وَأَجْرُزُ أَوْ انْصَبَ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ) بإضافة الوصف العامل إليه (كَمَبْتَنِي جَاهٍ وَمَالٍ) ومالٍ (مَنْ نَهَضَ) فالجر مراعاة للفظ جَاهٍ ، والنصب مراعاة لخلقه ، ومنه قوله :

٧٠٩ - هَلْ أَنْتَ بَاعَتْ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ

فعبد : نصب عطفاً على محل « دينار » وهو اسم رجل . قال الناظم : ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه ، وإن كان التقدير قول سيبويه ، وعلى قوله :

فهل يُقَدَّرُ فعلٌ لأنه الأصل في العمل أو وصفٌ مُنَوَّنٌ لأجل المطابقة ؟ قولان ، ولو جر « عبد رب » لجاز .

فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للنصب نحو « وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا » إذا لم يرد حكاية الحال ، أى وجعل الشمس والقمر حسابًا .

(وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ) من الشروط (يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ) وهو : مادل على الحدث ومفعوله (بِلا تَقَاضٍ) فإن كان بأل عمل مطلقاً ، وإلا اشترط الاعتماد ، وأن يكون للحال أو الاستقبال ، فإذا استوفى ذلك (فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي * مَعْنَاهُ) وعمله : فإن كان مُتَعَدِّياً لواحد رفعه بالنيابة ، وإن كان متعدياً لاثنتين أو ثلاثة رفع واحداً بالنيابة ونصب ما سواه ؛ فالأول نحو : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوهُ ، فزيد : مبتدأ ، وحروب : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة . والثاني (كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي) فالمعطى : مبتدأ ، وأل فيه موصول صلته مُعْطَى ، وفيه ضمير يعود إلى أل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الأول ، وكفاً : للمفعول الثاني ، ويكتفى : خبر المبتدأ . والثالث نحو : زَيْدٌ مُعَلِّمٌ أَبُوهُ عَمْرَأَ قَائِمًا ، فزيد : مبتدأ ، ومعلم : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة وهو المفعول الأول ، وعمرأ : للمفعول الثاني ، وقائماً : الثالث .

(وَقَدْ يُضَافُ ذَا) أى اسمُ للمفعول (إلى اسمٍ مُرْتَفِعٍ) به (مَعْنَى) بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كَمَحْمُودٍ لِلْقَاصِدِ الْوَرَعِ) أصله : الورعُ محمودٌ مقاصدُهُ ، فقاصده : رفع بمحمودة على النيابة ، فقول إلى « الورع محمود القاصد » بالنصب على ما ذكر ، ثم حُوِّلَ إلى « محمود المقاصد » بالجر .

(تنبيه) : اقتضى كلامه شيئين ؛ الأول : انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بمواز الإضافة إلى مرفوعه ، كما أشار إليه بقوله « وقد يضاف ذا » ، وفى ذلك تفصيل ؛

وهو أنه إذا كان اسمُ الفاعل غيرَ متمددٍ وقصد ثبوتُ معناه عوملَ مُعاملةً الصفة المشبهة، وساعتِ إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : زَيْدٌ قَائِمُ الْأَبِ - برفع الأب ونصبه وجره - على حَدِّ حَسَنِ الْوَجْهِ ، وإن كان متمدًّا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمنِ التَّسْوِيفِ وفاقا للفارسي ، والجمهورُ على المنع ، وفَصَّلَ قومٌ فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلاَّ فَلَا ؛ وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع ، والسمعُ يوافقه ، كقولهِ :

٧٠٩ - مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ غَلَامًا وَإِنْ ظَلِمًا وَلَا الْكَرِيمُ يَمْنَعُ وَإِنْ حُرِمًا

وإن كان متمدًّا لأكْثَرٍ لم يجر إلحاقه بالصفة المشابهة . قال بعضهم : بلا خلاف .

الثاني : اختصاصُ ذلك باسم المفعول القاصر ، وهو المَصْغُوعُ من المتمدِّى لواحد . كما أشار إليه تمثيله وصَرَّحَ به في غير هذا الكتاب ، وفي المتمدِّى ما سبق في اسم الفاعل المتمدِّى .

(خاتمة) : إنما يجوز إلحاقُ اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصلي ، وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مَفْعُول ، ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول ، فإن حُوِّلَ عن ذلك إلى فَعِيلٍ ونحوه مما سيأتي بيانه لم يَجُزْ ؛ فلا يقال : مَرَزْتُ رَجُلًا كَحِيلِ عَيْنِهِ ، ولا قَتَلْتُ أَبِيهِ ، وقد أجازهُ ابنُ عصفور ، ويحتاج إلى السماع . والله أعلم .

أبنية المصادر

(فَعْلٌ) بفتح الفاء وإسكان العين (قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمَدَى * مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ) سواء كان مفتوح العين (كَرَدَ رَدًّا) وأَكَلَ أَكْلًا وَضَرَبَ ضَرْبًا ، أو مكسورهما كَقَهْمَ قَهْمًا وَأَمِنَ أَمْنًا وَشَرِبَ شَرْبًا وَلَقِمَ لَقْمًا . والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد

شئ. ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيسُ مع وجود السماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش .

(تنبيه) : اشترط في التسهيل لكون فعلٍ قياساً في مصدر فعلٍ المكسور العين أن يفهم عملاً بالضم كالمثالين الأخيرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش ، بل أطلقا كما هنا .

(وفعل) المكسور العين (اللّازِمُ بآبُه فعلٌ) بفتح الفاء والعين - قياساً ، سواء كان صحيحاً أو مُفتلاً أو مضاعفاً (كَفَرَّحَ وَكَجَوَّى وَكَشَلَّ) مصادر فَرَحَ زَيْدٌ ، وَجَوَّى عَمْرُو ، وَشَلَّتْ يَدُهُ وَالْأَصْلُ شَلَّتْ .

ويستثنى من ذلك ما دلّ على لَوْنٍ فإن الغالب على مصدره الفُعْلَة ، نحو سَمِرَ سُمْرَةً ، وَشَبَّ شُبْنَةً ، وَكَبَبَ كَبَبَةً ، والسكبة : لونٌ بين الزرقة والحمرة .

واستثنى في التوضيح ما دلّ على حِرْفَةٍ أو وَلَايَةٍ ، قال : فقياسه الفِعَالَة ، ومثّل للثاني فقال كَوَلَّى عليهم وَلَايَةً ، ولم يمثل للأول ، وفيما قاله نظر ؛ فإن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين ، وأما وَلَّى عليهم وَلَايَةً فإدِرٌّ .

(وَقَلَّ) المفتوح العين (اللّازِمُ مِثْلَ قَمَدًا * لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَافٍ) محتملاً كان (كَمَدًا) غَدُوًّا ، وسما سُمُوًّا ، أو صحيحاً كَقَمَدَ فُعُودًا وَجَلَسَ جُلُوسًا (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا) بكسر الفاء (أَوْ قَلَلَانَا) بفتح الفاء والعين (فَادِرٌ أَوْ فُعَالًا) بضم الفاء ، أو فَعِيلًا .

(فَأَوَّلٌ) من هذه الأربعة - وهو فعال بكسر الفاء - (لِذِي امْتِنَاعٍ) أى مقيسٌ فيما دلّ على امتناع (كَأَبَى) إِبَاءً ، وَفَرَّ نَفَارًا ، وَجَمَعَ جَاهَاً ، وَشَرَدَ شِرَادًا ، وَابْنٌ إِبَاقًا .

(والثَّانِ) منها - وهو فَعْلَانٌ ، بتحريك العين - (لِذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا) نحو جَالِ جَوْلَانًا ، وَطَافَ طَوَفَانًا ، وَغَلَّتِ الْغِدْرُ غَلَيَانًا .

(لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لِمَصَوْتٍ) أى : يَطْرُدُ الثالث - وهو فُعَالٌ ، بضم الفاء - فى نوعين ؛ الأول : مادلٌ عَلَى داءِ أى مرض ، نحو سَمَلَ سُمَالًا ، وَزَكَمَ زُكَامًا ، وَمَشَى بِطَنُهُ مَشَاءً ، والثانى : مادلٌ عَلَى صوت ، نحو مَرَّخَ صُرَاخًا ، وَنَبَّحَ نُبَاحًا ، وَعَوَى عَوَاءً .

(وَسَمِلٌ * سَيَرًا وَصَوْتًا) الوزنُ الرابعُ وهو (الفَعِيلُ كَصَهْلٌ) صَهِيلًا ، وَهَقٌّ نَهِيْقًا ، وَرَحَلَ رَحِيلًا ، وَذَمَلَ ذَمِيلًا .

{ تنبيهان } : الأول : قد يجتمع فَعِيلٌ وفُعَالٌ ، نحو نَمَبَ الْغُرَابُ نَعِيْبًا وَنُعَابًا ، وَنَعَى الرَّاعِي نَعِيْقًا وَنُعَاقًا ، وَأَزَّتِ الْقِدْرُ أَزِيْرًا وَأَزَازَا . وقد ينفرد فَعِيلٌ ، نحو صَهَلَ الْفَرَسُ صَهِيلًا وَصَحَدَ الْعُرْدُ صَحِيْدًا . وقد ينفرد فُعَالٌ ، نحو بَغَمَ الطَّيْرُ بَغَامًا ، وَضَبَحَ الثَّعْلَبُ ضَبَاحًا ، كما انفرد الأول فى السير والثانى فى الداء .

الثانى : يُسْتَنْتَى أيضًا منه ما دلَّ على خِرَافَةٍ أَوْ وِلَايَةٍ فَإِنَّ الْغَالِبَ فى مَصْدَرِهِ فِعَالَةٌ ، نحو تَجَرَّ تِجَارَةً ، وَخَاطَ خِيَاطَةً ، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، وَأَمَرَ إِمَارَةً . وذكر ابنُ عَصْفُورٍ أَنَّهُ مَقِيْسٌ فى الْوِلَايَاتِ وَالْمَصْنَاعِ .

(فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا) بضم العين قياسًا (كَسَهَلَ الْأَمْرُ) سُهُولَةً ، وَعَذَبَ الشَّيْءُ عَذُوبَةً ، وَمَلَحَ مَلُوحَةً (وَزَيْدٌ جَزُلًا) جَزَالَةً ، وَفَصَحَ فَصَاحَةً ، وَظَرَفَ ظَرَافَةً .

(وَمَا أُنِى) من أبنية مصادر الثلاثى (مُخَالَفًا لِمَا مَضَى * فَبَابُهُ النُّقْلُ) لا التقياس (كَسُخِطَ وَرَضِيَ) بضم السين وكسر الراء ، وَحَزِنَ وَبُغِلَ - بضم أولهما - مما قياسه فَعْلٌ بفتحيتين ، وَكَبُحُوْدٌ وَشُكُوْرٌ وَرُكُوْبٌ - بضميتين - مما قياسه فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين ، وَكَمُوْتٌ وَفُوْزٌ وَمَشَى - بفتح الفاء وسكون العين - مما قياسه فُعُولٌ بضميتين ، وَكَمِظَمٌ وَكَبِيرٌ مما قياسه فُعُولَةٌ ، وَكَحْشَنٌ وَقُبْحٌ مما قياسه فَعَالَةٌ .

{ تنبيهه } : ذكر الزَّجَاجُ وابنُ عَصْفُورٍ أَنَّ الْفَعْلَ كَالْحَشَنِ قِيَاسٌ

في مصدر فَعَلَ بضم العين كحَسَن ، وهو خلاف ما قاله سيبويه .

(وَعَبْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقَاسٍ * مَصْدَرُهُ) أى : لا بد لكل فعل غير ثلاثى من مصدر مقيس ؛ قياسُ فَعَلَ بالتشديد إذا كان صحيح اللام التفعيلُ (كَقُدُسِ التَّقْدِيسِ) وتحذف ياءه ويعوض عنها التاء فيصير وزنه تَفْعَلَةٌ : قليلاً في نحو جَرَّبَ تَجْرِبَةً ، وغالباً في ما لاهمه همزة نحو جَرَّأ تَجْرِئَةً ، ووطأ تَوَطَّأَةً ، وتبأ تَنْبِئَةً ، وجاء أيضاً على الأصل ، ووجوباً في المتل نحو غَطَّاه تَغْطِيَةً (وَزَكَّاه تَزْكِيَةً) وهى تُنْزَى دَلَّوْهَا تَنْزِيَةً . وأما قوله :

٧١١ - * بَأْتَتْ تُنْزَى دَلَّوْهَا تَنْزِيًّا *

[كما تُنْزَى شَهْلَةٌ صَبِيًّا]

فضرورة وأشار بقوله :

(وَأَجَلًا إِمَّالَ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا)
(وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً نِمَ أَقِيمَ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا ذَا التَّائِزِ)
(وَمَا يَلِي الْآخِرُ مَدَّ وَافْتَحَا مَعَ كَسَرِ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا)
(يَهْمَزُ وَصَلِ كاصطفاي)

إلى أن قياس أفعل إذا كان صحيح العين الإفعال ، نحو أَجَلَ إِمَّالًا ، وأَكْرَمَ إِكْرَامًا ، وأَحْسَنَ إِحْسَانًا ، وإن كان معتلاً فكذلك ، ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فقلب ألفاً ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء ، كما فى أَقَامَ إِقَامَةً وَأَعَانَ إِعَانَةً وَأَبَانَ إِبَانَةً ، والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله « وغالباً ذا التائز » وقد تحذف نحو « وَإِقَامِ الصَّلَاةِ » ، ومنه ما حكاه الأخفش من قولهم : أَرَاهُ إِرَاءً ، وأَجَابَ إِجَابًا .

وقياس ما أوله همزة وصل أن يُكْسَرَ تِلَوْنَانِيه : أى ثالثه ، وأن يُعَدَّ مفتوحاً

ما يليه الآخر : أى ما قبل آخره ، كما أشار إليه بقوله « وما يلى الآخر - إلخ » أى : وما يليه الآخر ، نحو اصطفاى اصطفاً ، وانطلق انطلاقا ، واستخرج استخراجا .

فإن كان استفعّل معتل العين فعّل به ما فعل بمصدر أفعل المعتل العين ، نحو استعاذ استعاذه ، واستقام استقامه .

ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعل ، نحو اطأير وأطير أصاهما تطأير وتطير فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزداد قبل آخره ألف .

وقياس ما كان على تفعلل التفعّل ، نحو : تجمل تجملا ، وتعلم تعلمًا ، وتكرم تكرمًا (وضّم ما * يرفع) أى : يقع رابعا (فى أمثال قدّ تلمنا) صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها ، سواء كان من باب تفعلل كما مر ، أو من باب تفاعل نحو تقاتل تقاتلا وتخاصما تخاصما ، أو من باب تفعلل نحو تلمس تلمسا وتخرج تخرجًا ، أو ملحقا به نحو تبيطّر تبيطرا وتجلّبب تجلببا . فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء نحو تدلّى تدليا وتدانى تدانيا وتسلقى تسلقيا .

(فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ إِفْعَلَلًا) وما ألحق به نحو دَخَرَج دِخْرَاجًا ودَخَرَجَةٌ ، وحوّقل حيّقالا وحوّقلة ، ومعنى حوّقل : كبر وضعف عن الجماع (واجمل مقيسا) من فِعْلَالٍ وفَعْلَلَةٍ (ثانيا لا أولا) وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر كلام التسهيل .

(تنبيه) : يجوز فى المضاعف من فِعْلَالٍ نحو الزّزال والفلقال فتح أوله وكسرُه وليس فى العربية فِعْلَالٍ بالفتح إلا فى المضاعف ، والكسر هو الأصل ، وإنما فتح تشبيها بالفعّال كما جاء فى التّفعلال التّبيان والتّلقا بالكسر . والتّفعلال كله بالفتح إلا هذين ، على أنهما عند سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر . وذهب الكسائى والفراء وصاحب الكشف إلى أن الزّزال بالكسر المصدر والفتح الاسم ، وكذلك الفعّاق

بالفتح الذى يتعقّب وبالكسر المصدر، والوسواسُ بالفتح اسم لما وسوسَ به الشيطان وبالكسر المصدر، وأجاز قوم أن يكونا مصدرين .

(لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْفَاعِلِ) نحو خَاصَمَ خِصَامًا وَمُخَاصَمَةً، وَعَاقَبَ عِقَابًا وَمُعَاقَبَةً، لكن يمتنع الْفِعَالُ ويتعين الْفَاعِلُ فيما فاوّه ياء، نحو يَاسِرٌ مِيسَرَةٌ وَيَاسِنٌ مِيسَانَةٌ، وشذ يَاسِمَةٌ يَوْمًا، لَامِيسَانَةٌ .

(وَعَبَّرَ مَأْمَرُ السَّمَاعِ عَادَلَةً) أى كان له عَدِيلًا؛ فلا يُقَدِّمُ عليه إلا بسمع، نحو كَذَّبَ كَذَّبًا، وَهِيَ تَنْزَى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا، وَأَجَابَ إِجَابًا، وَتَحَمَّلَ تَحِمْلًا، وَاطْمَأَنَّ طَمَأْنِينَةً، وَتَرَامَوْا رِمِيًّا، وَفَهَقَرَ فَهْقَرَى، وَقَرَفَصَ قَرَفَصًا، وَقَاتَلَ قِتَالًا .
 ﴿تَنْبِيهِ﴾ : يحىء المصدرُ على زنة اسم المفعول : فى الثلاثى قليلا ، نحو جَلَدَ جَلْدًا وَمَجْلُودًا . وقوله :

٧١٢ [حَتَّى إِذَا] لَمْ يَنْزُكُوا الْعِظَامِ لَحْمًا وَلَا لِفُؤَادِهِ مَقْفُولًا

وفى غيره كثيرا . ومنه قوله :

٧١٣ — [وَقَدْ دُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ]

* وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرَّةِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ *

أى عند التَّجْرِيبِ ، وقوله :

٧١٤ — أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا [وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ السَّكْرِ]

أى قِتَالًا . وقوله :

أَظْلُمُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ نَحْيَةَ ظُلْمِ

أى إصَابَتِكُمْ ، وربما جاء فى الثلاثى بلفظ اسم الفاعل نحو فُلِسَجَ فَالِجًا .

وقوله :

٧١٥ — كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ [وَلَيْسَ لِحَبِيبَا إِذْ طَالَ شَافٍ]

أى كفاية ، ونحو « فَأَهْلِكُوا بِالطَّاعِيَةِ » أى بالطغيان « فَبَلَّ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ » أى بقاء .

(وَفَعَلْتُ) بالفتح (لمرة كَجَلَسْتُ) وَمَشَيْتُهُ وَضَرَبْتُ (وَفَعَلْتُ) بالكسر (لِمَيْشَةٍ كَجَلَسْتُ) وَمَشَيْتُهُ وَضَرَبْتُ .

(تنبيه) : محل ما ذكر إذا لم يكن المصدر العام على فعلة بالفتح نحو رَحْمَةٍ ، أو فعلة بالكسر نحو ذِرْبَةٍ ، فإن كان كذلك فلا يُدَلُّ على المرة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف ، نحو رَحْمَةٍ واحدة وذِرْبَةٍ عظيمة .

(فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ) نحو انْطَلَقَ انْطِلَاقَةً ، واستخرج استخرَاجَةً . فإن كان بناء مصدره العام على التاء دُلَّ على المرة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة (وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْخُمْرَةِ) من اخْتَمَرَ ، والعِصَّةُ من تَعَمَّمَ ، والنَّقَبَةُ من انْتَقَبَ .

(خاتمة) : بُصَّغَ من الثلاثي مَفْعَلٌ ؛ ففتح عينه مُرَاداً به المصدرُ أو الزمانُ أو المكانُ : إِنْ اعْتَلَّتْ لَامُهُ مطلقاً نحو مَرَمَى وَمَرَزَى وَمَوَقَّى ، أو صحت ولم تُكسر عينُ مضارعه نحو مَقْتَلٌ وَمَذْهَبٌ ، فإن كسرت فتحت في المراد به المصدرُ نحو مَضْرَبٌ ، وكُسِرَتْ في المراد به الزمانُ أو المكانُ نحو مَضْرِبٌ ، وتكسر مطلقاً عند غير طائيٍّ فيما صحت لَامُهُ وفاؤه واوٌ نحو مَوْرِدٌ وَمَوْقِفٌ وَمَوْئِلٌ ، وشَدَّ من جميع ذلك ألفاظٌ معروفةٌ ذكرها في التسهيل .

ويعامل غير الثلاثي معاملةً الثلاثي في ذلك ؛ فَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ بَنَى مِنْهُ اسْمَ مَفْعُولٍ وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر كما مرَّ أو الزمان أو المكان ، ومنه « بِسْمِ اللَّهِ نُحْجِرُهَا وَمُرْسَاهَا » « وَمَرَقْنَاهُمْ كُلَّ مِرْقَةٍ » .
وقوله :

٧١٦ -- الْحَمْدُ لِلَّهِ نُمْنَانَا وَمُصْبِحَتَنَا [بِالْخَيْرِ صَبَّحَتَا رَبِّي وَمَسَانَا]

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

(كَفَاعِلٍ صُغِرَ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ يَمْكُونُ) (لَازِمًا) (كَعْدًا)

الوادي — بمجمعتين مفتوح العين — بمعنى سأل؛ فيقال: غذا الماء فهو غاذ، وذهب زيد فهو ذاهب، وسلم فهو سالم، وفريه الفرس فهو فاريه، أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب، وركب فهو راكب.

(وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعْلَتُ) بضم العين كطهر فهو طاهر، ونعم فهو ناعم، وفره فهو فاره (و) في (فعل) بكسرهما (غير ممدى) نحو سلم فهو سالم (بل قياسه) أى قياس فعل اللازم المكسور العين (فعل) بفتح الفاء وكسر العين في الأعراض (وأفعل) في الألوان والخلق، و (فعلان) فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن، (نحو أثير) ويطير وفريح (ونحو صديان) وربان وعطشان (ونحو الأجهري) والأحر، وما شذ فيه مريض وكهل.

(وفعل) بفتح الفاء وسكون العين (أولى وفعل) بفعل مضموم العين (كالضخم) والشهم (والجليل) والظريف (والفعل) لهذه الضخم وشهم (و) (جمل) وظرف (وأفعل فيه قایل وفعل) بفتحتين، وفعل بالفتح، وفعل بالضم، وفعل بضميتين، وفعل بكسر الفاء أو ضمها، وفعل، وفعل، وفعل بكسرتين: كحرس فهو أحرش، وخطب فهو أخطب إذا^(١) انحر إلى الكدرة، ونحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن، ونحو جبن فهو جبان، وشجع فهو شجاع، ونحو جنب فهو جنب، ونحو غمر فهو غمر أى شجاع ماكر، ونحو غمر فهو غمر: أى لم يجرب الأمور، ونحو وضو فهو وضاء أى وضى، ونحو حصرت فهي حصور: أى ضاق تجرى لبنها، ونحو خشن فهو خشن.

﴿ تنبيه ﴾: جميع هذه الصفات صفات مشبهة، إلا فاعلا كضارب وقائم فإنه اسم

(١) ضبط في كتب النحو بالحاء والطاء المعجمتين، ولم أجده في كتب اللغة أصلا وللوجود في كتب اللغة «خطب خطبة فهو أخطب» إذا كان أحمر إلى الكدرة، ولكن فعله كفرج.

فاعل إلا إذا أُضيفَ إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت كظاهر القلب ، وشاحط الدار أى بعيدها ، فهو صفة مُشَبَّهة أيضاً .

(وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَفْنَى فَعْلٌ) أى وقد يُسْتَقْنَى عن وزن فاعل من فَعَلَ بالفتح بغيره : كشيخ وأشب وطيّب وعَفِيف .

(وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اُسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ)
(مَنْعَ كَسْرِ مَتَلَوْ الْأَخِيرَ مُطْلَقًا وَضَمَّ مِصِمٍ زَائِدٌ قَدْ سَبَقًا)
أى : يأتى اسمُ الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه ، بشرط الإتيان بـمِمْ مضمومة مكان حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الأخير مطلقاً : أى سواء كان مكسوراً فى المضارع كمنطلقٍ ومستخرجٍ ، أو مفتوحاً كمتعلمٍ ومُتَدَخِرٍ .

(وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ) أى من هذا (مَا كَانَ انْكَسَرَ) وهو ما قبل الأخير (صَارَ اِسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرِ) والمستخرج .
(وَفِي اِسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِ اِطْرَادُ زِنَةِ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ)
يقصد ، فإنه مقصود ، وآتٍ من ضرب مضروب ، ومن مرٍّ تمرُّورٌ به ، ومنه مَبِيعٌ ومَقُولٌ ومرمى ، إلا أنها غيرت .
(تنبيه) : مراده بالثلاثى التصرف .

(وَنَابَ ثَقْلًا عَنْهُ) أى عن مفعول (ذُو فَعِيلٍ) مستوياً فيه المذكرُ والمؤنثُ (نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ قَتَى كَحِيلٍ) أو جَرِيحٍ أَوْ قَتِيلٍ .

(تنبيه) : مراده أنه ينوب عنه فى الدلالة على معناه فقط . قال فى التسهيل : وينوبُ فى الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة : فَعِلٌ كَذَبِحٍ ، وَقَلٌّ كَقَنْصٍ ، وقُملَةٌ كغرفة^(١) ، وبكثرة فَعِيلٌ . انتهى

(١) ومنه (إلا من اغترف غرفة بيده) قرأ عثمان بضم الغين ، وقرأ غيره بفتحها ؛ ومثل الغرفة : الحسوة ، والأكلة ، والضفة .

﴿ خاتمة ﴾ : قال الشارح : وعجى فَعِيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ، وعلى كثرته لم يُقَس عليه بإجماع ، وفي التسميل : ليس مقيساً خلافاً لبعضهم ، فنص على الخلاف . وفي شرحه : وجعله بعضهم مقيساً فيما ليس له فَعِيل بمعنى فاعل ، نحو قَدَّرَ وَرَجِمَ ؛ لقولهم : قَدِيرٌ ، وَرَجِيمٌ . والله أعلم .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ)

أى : تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جرِّ فاعلها بإضافتها إليه ؛ فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك ؛ لأنه إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها ، وانطلق عليه اسمها ، وإن كان متعدياً فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه ، فلا استحسان . ﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما قيّد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد

تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلاً إلا من جهة المعنى .

الثانى : وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل : أنها تدل على حَدَثٍ وَمَنْ قَامَ بِهِ ، وأنها تُوْنَتْ وتثنى وتجمع ، ولذلك حُملت عليه فى العمل .

وعاب الشارح التعريف المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما غيرها ؛ لأن العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة ، وعرفها بقوله « مَا صِيغَ لغير تفضيل من قَلْبٍ لازِم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث » .

وقد يقال : إن العلم باستحسان الإضافة موقوف على المعنى ، لا على العلم بكونها صفة مشبهة ؛ فلا دَوْرَ ، أو أن قوله « المشبهة اسم الفاعل » مبتدأ وقوله « صفة استحسِنَ إلى آخره » خبر ، وقوله (وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِلْحَاضِرِ) إلى آخره : عَطْفٌ عليه لتام التعريف : أى وما تتميز به الصفة المشبهة أيضاً عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياساً إلا من قَلْبٍ لازِم كطاهرٍ من طَهْرٍ ، وَجَمِيلٍ مِنْ جَمَلٍ ، وَحَسَنٍ مِنْ حَسَنٍ ، وَأَمَارَجِيمٍ وَعَلِيمٍ وَنَحْوُهَا فمقصود على السماع ، بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائم ، ومن التمدى

كضارب ، وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل ، بخلافه كما عرفت ، وأنها لا تلزم الجري على المضارع ، بخلافه ، بل قد تكون جارية عليه (كظاهر القلب) وضاً مِر البطن ، ومُسْتَقِيم الحال ، ومُعْتَدِل القامة ، وقد لا تكون ، وهو الغالب في البنية من الثلاثي ، كحَسَن الوجْه ، و (جَمِيل الظَّاهِر) وسَبَط العظام ، وأَسْوَد الشعر .

(وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعْدَى) لواحد (لَهَا) أى ثابت لها (عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حَدَّاهُ) له في بابه : من وجوب الاعتماد على ما ذكر .

(تنبيه) : ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها ؛ لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت ، والثبوت من ضرورته الحال ، فصارت هنا أجود من قوله في الكافية :

وَالْإِعْتِيَادُ وَاقْتِصَاءُ الْحَالِ شَرْطَانِ فِي تَصْحِيحِ ذَا الْإِعْمَالِ . اهـ
(وَسَبَقُ مَا تَقَمَّلُ فِيهِ مُجْتَنِبٌ) بخلاف اسم الفاعل أيضاً ، ومن ثمَّ صَحَّ النصبُ في نحو « زيد أنا ضاربه » ، وامتنع في نحو « وجه الأب زيد حَسَنُهُ » (وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ) أى : ويجب في معمولها أن يكون سببياً ، أى مُتَصِلًا بضمير الموصوف : لفظاً نحو « حَسَنَ وَجْهِهِ » ، أو معنى نحو « حَسَنَ الْوَجْهِ » أى منه . وقيل : أَلْ خَلْفُ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل كما عرفت .
(تنبيهات) : الأول : قولُ الشارح إن جواز نحو « زَيْدٌ بِكَ فَرَحٌ » مُبْطَلٌ لمعوم قوله « إن الممول لا يكون إلا سببياً مؤخراً » مردود ؛ لأن المراد بالممول ما عملها فيه بحق الشبه ، وعملها في الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معنى الفعل .
الثاني : ذكر في التسهيل أن معمولَ الصفة المشبهة يكون ضميراً بارزاً متصلاً

كقوله :

٧١٧ - حَسَنَ الْوَجْهِ طَلَقَهُ أَنْتَ فِي السُّدْسِ وَفِي الْحَرْبِ كَالْحِمْ مَكْفِيهِ

فلم أن مراده بالسببي ما عدا الأجنبي ؛ فإنها لا تعمل فيه .

الثالث : يتنوع السببي إلى اثني عشر نوعا ؛ فيكون موصولا ، كقوله :

٧١٨ - أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقُ خُصُورُهَا

وَنِيَرَاتُ مَا التَّقَتْ عَلَيْهِ الْمَازِرُ

وموصوفاً بشبهه ، كقوله :

٧١٩ - أَرُورُ امْرَأَةٍ جَمًّا نَوَالٌ أَعْدَهُ لِمَنْ أُمُّهُ مُسْتَكْفِيًا أَرْمَةِ الدَّهْرِ

والشاهد في « جَمًّا نَوَالٌ » ، ومضافاً إلى أحدهما ، كقوله :

٧٢٠ - فَمَجَّتْهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنَزِلَةً وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا التَّانَتْ بِهِ الْأَزُرُ

ونحو « رَأَيْتُ رَجُلًا دَقِيقًا سِنَانُ رُمَحٍ يَطْمَنُ بِهِ » ، ومقرونا بأل نحو « حَسَنَ الْوَجْهِ » ومجردا نحو « حَسَنَ وَجْهِ » ، ومضافاً إلى أحدهما نحو « حَسَنَ وَجْهِ الْأَب » ، و « حَسَنَ وَجْهِ أَبِي » ، ومضافاً إلى ضمير الموصوف نحو « حَسَنَ وَجْهِ » ، ومضافاً إلى مضاف إلى ضميره نحو « حَسَنَ وَجْهِ أَبِي » ، ومضافاً إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو « مَرَزْتُ بِأَمْرَأَةٍ حَسَنَ وَجْهِ جَارِيَتَهَا جَبِيلَةً أَنْفَهُ » ذكره في التسهيل ، ومضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ الْوَجْهِ جَمِيلٌ خَالَهَا » ذكره في شرح التسهيل ، وجعل منه قوله :

٧٢١ - سَبَقَنِي الْفَتَاةُ الْبَيْضَةُ الْمَتَجَرِّدُ السَّاطِعِيفَةُ كَشْحُهُ ، وَمَا خِلْتُ أَنْ أُسْبِي

(فَارْفَعْ بِهَا) أى : بالصفة المشبهة (وَانْصِبْ وَجْراً مَعَ أَنْ وَدُونَ أَنْ مَضْحُوبٌ أَنْ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا) أى : بالصفة المشبهة (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا تَجْرُزُ بِهَا مَعَ أَنْ سَمَاءً) أى : اسماً (مِنْ أَنْ خَلَا ، وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا لَمْ يَحُلْ قَبْلَهُ بِالْجَوَازِ وَسَمَاءً) أى لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية ، قال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة ، والنصب : على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والخفض بالإضافة ، والصفة

مع كل من الثلاثة إما نكرة ، أو معرفة ، وهذه الستة في أحوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث ، فلك اثنتان وسبعون صورة :

المتنع منها ما نزم منه إضافة ما فيه أل إلى الخالي منها ومن الإضافة لتاليها أو ضمير تاليها كما صرح بهذا في التسميل ، وذلك تسع صور وهي : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، الحسن وجهه ، الحسن وجه أبيه ، الحسن ماتحت نقابه ، الحسن كل ماتحت نقابه ، الحسن نوال أعداءه ، الحسن ستان رمح يطن به ، الحسن وجه جاريتهما الجميل أنفه . وليس منه « الحسن الوجهة الجميل خالها » بجر خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجهة . نعم هو ضعيف ؛ لأن البرد يتمه كما عرفت في باب الإضافة .

وما سوى ذلك فجائر ، كما أشار إليه بقوله : « وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمًا » : أى علم ، لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قبيح ، وضعيف ، وحسن .

فالقبيح : رفع الصفة — مجردة كانت أو مع أل — المجرد من الضمير والمضاف إلى المجرد منه ، وذلك ثمان صور هي : الحسن وجه ، الحسن وجه أب ، حسن وجه ، حسن وجه أب ، الحسن الوجه ، الحسن وجه الأب ، حسن الوجه ، حسن وجه الأب ، والأربع الأولى أقبح من الثانية لما يرى من أن أل خلفت عن الضمير ، وإنما جاز ذلك — على قبحه — لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ ؛ لأن معنى « حسن وجه » حسن وجه له أو منه ، ودليل الجواز قوله :

٧٢٢ — يَهْنَةُ مُنِيَّتْ شَهْمِ قَلْبُ مُعْجَزِ لَأَذَى كَهَامِ يَنْذُبُو

فهو نظير حسن وجه ، والجواز لهذه الصورة مجوز لنظرها ؛ إذ لا فرق .

والضعيف : نصب الصفة للنكرة المعارف مطلقاً ، وجرها بإياها سوى المرف بآل والمضاف إلى المرف بها ، وجر المرفونة بآل المضاف إلى ضمير المقرون بها ، وذلك خمس عشرة صورة ، هي : حسن الوجه ، حسن وجه الأب ، حسن وجهه ،

حَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ ، حَسَنٌ مَا تَحْتَنَقَابِهِ ، حَسَنٌ كُلُّ مَا تَحْتَنَقَابِهِ ، حَسَنُ وَجْهِ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةُ أَنْفِهِ ، حَسَنُ الْوَجْنَةِ جَمِيلٌ خَالِهَا ، وَحَسَنُ وَجْهِهِ ، حَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ ، حَسَنٌ مَا تَحْتَنَقَابِهِ ، حَسَنٌ كُلُّ مَا تَحْتَنَقَابِهِ ، حَسَنُ وَجْهِ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةُ أَنْفِهِ ، حَسَنُ الْوَجْنَةِ جَمِيلٌ خَالِهَا ، وَالْحَسَنُ الْوَجْنَةُ الْجَمِيلُ خَالِهَا . وَيَدُلُّ لِلْجَوَازِ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي قَوْلُهُ :

٧٢٣ - وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهَرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

فِي رَوَايَةِ نَصَبِ « الظَّهَرَ » . وَفِي بَقِيَةِ الْمَنْصُوبَاتِ قَوْلُهُ :

٧٢٤ - أُنْقِطَتْ إِيَّيْ مِنْ نَعْمَاتِهَا كَوْمَ الدُّرَى وَادِقَةَ سُرَاتِهَا

إِذَا لَا فَرْقَ ، وَفِي الْمَجْرُورَاتِ سِوَى الْأَخِيرِ قَوْلُهُ :

٧٢٥ - أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كَمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

وَالْجُرْءُ عِنْدَ سَبْيُوهِ فِي هَذَا النَّوعِ مِنَ الصَّرُورَاتِ ، وَمَنْعَهُ الْمَبْرَدُ مَطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ إِضَافَةَ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ، وَأَجَاوَزَ الْكَوْفِيُّونَ فِي السَّعَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، فِي حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ « صِفَرٌ وَشَاحِيهَا » وَفِي حَدِيثِ الدَّجَالِ « أَعْوَرَ عَيْنَيْهِ الْيُمْنَى » وَفِي صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « شُنُنُ أَصَابِعِهِ » وَيَدُلُّ لِلْأَخِيرِ قَوْلُهُ :

* سَبَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَيْضَةُ . . . الْبَيْتَ *

فِي رَوَايَةِ جَرٍ « كَشَحَهُ » :

وَأَمَّا الْحَسَنُ فَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ . وَجَمَلَتُهُ أَرْبَعُونَ صُورَةً ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى حَسَنٍ وَأَحْسَنٍ ؛ فَمَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ أَحْسَنُ مِمَّا فِيهِ ضَمِيرَانِ .

وَقَدْ وَضَعْتُ لِذَلِكَ جَدُولًا تَتَعَرَّفُ مِنْهُ أَمْثَلَتُهُ وَأَحْكَامُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ بِسَهُولَةٍ ، مُشِيرًا إِلَى مَا لِبَعْضِهَا مِنْ دَلِيلٍ بِإِشَارَةِ هِنْدِيَّةٍ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا أَشْرْتُ إِلَى كَثْرَتِهِ بِكَافٍ عَرَبِيَّةٍ ، جَامِعًا فِي ذَلِكَ بَيْنَ كُلِّ مُتَنَاسِبِينَ بِإِشَارَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهُوَ هَذَا :

- (١) لَا حَقَّ بَطْنِي بِقَرَأَ سَمِينٍ لَا خَطِلَ الرَّجْعِ وَلَا قُرُونِ
- (٢) * أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ *
- (٣) هَيْفَاهُ مُقِيلَةٌ عَجْزَاهُ مُذِيرَةٌ مَمْخُوطَةٌ جُدَاتُ شَنْبَاهُ أُنْيَابًا
- (٤) * بِهَيْمَةٍ مُنِيَتْ شَهْمٌ قَلْبُ *
- (٥) مُعَيَّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عِدَادُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ
- (٦) * أَزُورُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالٌ أَعْدَهُ *
- (٧) سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَصَّةُ الْمُتَجَرَّدُ اللَّطِيفَةُ كَشَحُهُ ، وَمَا خِلْتُ أَنْ أَشْبَاهُ
- (٨) فَمَا قَوِي بِثَغْلَبَةِ بْنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا
- (٩) * الْحَزْنُ بَابًا وَالْمَقُورُ كَلْبًا *
- (١٠) * تَابِعْدِيزِيدَ الْعَزِيزِ مَنْ قَصَدَهُ *

وطريقة معرفة هذا الجدول : أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ، ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة ، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بأل ، وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمسُ بيوت مكتوب في أول بيت منها الجر ، وفي الثاني النصب ، وفي الثالث الرفع ، وفي الرابع السبي ، وفي الخامس الصفة ، ووُحِّلَ كلُّ بيتٍ من هذه الأبيات باثني عشر مربعا ؛ فالربعات الموصولة بالآخرين منها الصفة ومعهولها السبي المنتسم إلى اثني عشر قسما كما تقدم ، والربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم للمول السبي الذي في مربعاته كلها ، وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع ، فما قابله منها « ممتنع » فهو ممتنع ، وما قابله « حسن » فهو حسن ، وهكذا . ثم ما يحرس هذه الأحكام إشارة هندية ، فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول ،

فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم . وقوله « جامعاً بين كل متناسبين » إلخ : أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصورة ستة فى الجر ، وخسة فى النصب ، وأربعة فى الرفع .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تقدم أن معمول الصفة يكون ضميراً ، وعملها فيه جرّ بالإضافة إن باشرته وخلصت من أل ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ الْوَجْهِ جَمِيلٍ » ، ونصب إن فصلت أو قرئت بآل ؛ فالأول نحو « هُمْ أَحْسَنُ وَجُوهًا وَأَنْفَرُهُمُوهَا » ، والثانى نحو « الْحَسَنُ الْوَجْهِ الْجَمِيلُ » .

الثانى : إنما تأتى مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت ، فإن كانت الصفة مُثْنَاءً أو مجموعة على حَدِّ الثنى جازت إضافتها مطلقاً كما سبق فى باب الإضافة ، اهـ .

﴿ خاتمة ﴾ : قال فى الكافية :

وَضُمِّنَ الْجَامِدُ مَقَى الْوَصْفِ وَاسْتَفْعِلَ اسْتِعْمَالُهُ بِضَمِّ
كَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ ، وَكَذَا فَرَّاشَةُ الْحِلْمِ ، فَرَّاعٌ لِلْأَخَذِ

أى : مِنْ تَضْمِينِ الْجَامِدِ مَعْنَى الشَّقِّ وَإِعْطَائِهِ حُكْمَ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ قَوْلُهُ :

٧٢٦ - فَرَّاشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْقَذَابِ ، وَإِنْ
تَطَلَّبَ نَدَاءٌ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ

وقوله :

٧٢٧ - فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمُقَدَّى لَا بُدَّ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

ضَمِّنَ « فَرَّاشَةُ الْحِلْمِ » مَعْنَى طَائِشٍ ، وَ« فِرْعَوْنُ » مَعْنَى أَلِيمٍ ، وَ« غِرْبَالُ » مَعْنَى مُتَقَبٍّ ، فَأُضْرِفَتْ بِزُرَاهَا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى « هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى » ، وَلَوْ رَفَعَ بِهَا أَوْ نَصَبَ جَازٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

التمعجب

(بِأَفْعَلٍ أَنْطِقَ بَعْدَ مَا تَمَجَّبَ - أَوْ جِيَءَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيًّا)

أى : يُدْكَلُ عَلَى التَّعْجِبِ - وَهُوَ : اسْتِعْظَامُ فِعْلِ فَاعِلٍ ظَاهِرٍ لِلزِّيَةِ - بِأَلْفَاظٍ كَثِيرَةٍ نَحْوُ « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَفْوَاحًا فَأَخْبِيَ كَمْ » « سُبْحَانَ اللَّهِ الْمُؤْمِنُونَ لَا يَنْجُسُ » فِيهِ ذَرُّهُ فَارِسًا ! لِلَّهِ أَنْتَ ! .

[بَأَنْتَ لِنَحْزُنُنَا عَفَاةً] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

وقوله :

٧٢٨ - وَاهَا لِسَلَمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا * [هِيَ الْمُتَى لَوْ أَنَّهَا نَلَنَاهَا]

والمبَّوَّبُ لَهُ فِي كِتَابِ الْعَرَبِيَّةِ صَيِّفَتَانِ : مَا أَفْعَلَهُ ، وَأَفْعِلَ بِهِ ؛ لِأَطْرَادِهِمَا فِيهِ .

فَأَمَّا الصَّيْفَةُ الْأُولَى فِ « مَا » فِيهَا اسْمُ إِجْمَاعٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي أَفْعَلٍ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهَا ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ ؛ لِأَنَّهَا مَجْرُودَةٌ لِلْإِسْنَادِ إِلَيْهَا ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا ؛ فَقَالَ سَيَبُويه : هِيَ نَكْرَةٌ تَامَةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ ، وَأَبْتَدَى بِهَا لِنَتَضَمُّنِهَا مَعْنَى التَّعْجِبِ ، وَمَا بَعْدَهَا خَبَرٌ فَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ وَابْنُ دُرُسْتُوَيْه : هِيَ اسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَنَقَلَهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ عَنِ السَّكُوفِيِّينَ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : هِيَ مَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي ، وَمَا بَعْدَهَا صِلَةٌ فَلَا مَوْضِعَ لَهُ ، أَوْ نَكْرَةٌ نَاقِصَةٌ ، وَمَا بَعْدَهَا صِفَةٌ فَمَحَلُّهُ رَفْعٌ ، وَعَلَى هَذَيْنِ فَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا : أَيْ شَيْءٌ عَظِيمٌ . وَاخْتَلَفُوا فِي « أَفْعَلٍ » فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ وَالسَّكْسَانِيُّ : فِعْلٌ لِلزِّيَةِ مَعَ بَاءِ التَّكْثِيرِ نُونُ الْوَقَايَةِ ، نَحْوُ مَا أَفْقَرَنِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ ، فَفَتْحَتُهُ بِنَاءٌ كَالْفَتْحَةِ فِي زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ، وَمَا بَعْدَهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَقَالَ بَقِيَّةُ السَّكُوفِيِّينَ : اسْمٌ لِحَيْثُهُ مَصْغَرٌ فِي قَوْلِهِ :

٧٢٩ - يَا مَآ أَمِيلُحْ غِرْ لَا نَا شَدَنَ لَنَا [مِنْ هُوَلِيَّا نَكْنُ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ]

فَفَتْحَتُهُ إِعْرَابٌ ، كَالْفَتْحَةِ فِي زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُخَالَفَةٌ الْخَبَرِ لِلْمُبْتَدَأِ تَقْتَضِي

عندهم نصيبه ، وأحسن إنما هو في المعنى وصف يزيد لا ضمير ما ، و«زيداً» عندهم مُشَبَّه
بالمفعول به .

وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فِعْلِيَّة «أَفْعِلْ» ، ثم اختلفوا ؛ فقال البصريون :
أَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ ومعناه الخبر ، وهو في الأصل ماضٍ على صيغة أَفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا
كَأَخَذَ الْبَيْعُ إِذَا صَارَ ذَا غَدَّةٍ ، ثم غيّرت الصيغة ، فقُبِّحَ إسناد صيغة الأمر إلى الاسم
الظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل ؛ ليصير على صورة المفعول به كأمْرُ زَيْدٍ ، ولذلك
التزمت ، بخلافها في نحو «كفى بالله شهيدا» فيجوز تركها كقوله :

٧٣٠ - [عُذْرَةٌ وَدَّعَ أَنْ تَجْهَزْتَ غَادِيًا] كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا

وإنما تحذف مع أن وأن كقوله :

٧٣١ - [وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا] وَأَخِيبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمَقَدَّمَا

لاطراد حذف الجار معهما كما عُرِفَ ، وقال الفراء والزجاج والزحشرى
وابن كيسان وخروف : لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعدي ، ثم قال
ابن كيسان : الضمير للحسن ، وقال غيره : للمخاطب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام
جَرَى مجرى المثل .

(وَتَلَوْا أَفْعَلَ أَنْصَبَتْهُ) أى : حَتَّى لَمَّا عَرَفْتَ (كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا
وَأَصْدَقَ بِهِمَا) .

(تنبيه) : شرط للنصب بعد «أَفْعَلَ» والمجرور بعد «أَفْعِلْ» أن يكون
مختصا بتحصيل به الفائدة كما أرشد إليه تمثله ؛ فلا يجوز «مَا أَحْسَنَ رَجُلًا»
ولا «أَحْسَنَ رَجُلٌ» . ٥١ .

(وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبَتْ أَسْتَبِيحُ) منصوباً كان أو مجروراً (إِنْ كَانَ عِنْدَ
الْحَذَفِ مَقْنَاهُ يَصِيحُ) أى : يَتَضَيِّحُ ؛ فالأول كقوله :

٧٣٢ - جَزَى اللَّهُ عَنَّا وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَيْبَةً خَيْرًا ، مَا أَعْفَ وَأَكْرَمًا

أى : ما أعفهم وأكرمهم ، والثانى - وشرطه أن يكون أفعل معطوفاً على آخره
مذكور معه مثل ذلك المحذوف ، ذكره فى شرح الكافية - نحو « أسمع بهم
وأبصر » أى بهم . وأما قوله :

٧٣٣ - فذلك إن يلقى المنيعة يلقها
حميداً ، وإن يستغن يوماً فأجدير

أى به - فشاذ .

{ تنبيه } : إنما جاز حذف المجرور بعد أفعل - مع كونه فاعلاً - لأن لزومه للجر
كسأه صورة الفضلة ؛ فجاز فيه ما يجوز فيها .
وزهب قوم -- منهم الفارسي -- إلى أنه لم يحذف ، وأنه اشتتر فى الفعل حين
حذفت الباء .

وردد وجهين ؛ أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ فى التثنية والجمع ، والآخر : أن من
الضمائر ما لا يقبل الاستتار كئنا من « أكرم بنا » .

(وفى كلا الفئلتين) المذكورين (قدماً لزماً) منع تصرف بحكم حتماً)
ليكون بحيث على طريقة واحدة أدل على ما يراد به ؛ فالأول فى الماضى كتبارك وعسى
والثانى فى الأمر كتعلم بمعنى اعلم . وقيل : إن علة جودها تضمينها معنى الحرف الذى
كان حقه أن يوضع للتمجيب فلم يوضع .

(وصنفها من ذى ثلاث صرفاً قابل فضل تم غير ذى انتفاً)
(وغير ذى وصنف بضاهى أشهلاً وغير سالك سبيل فعلاً)

أى : لا يُبنى هذان الفعلان إلا مما استكمل ثمانية شروط :
 الأول : أن يكون فعلاً ؛ فلا يُبنيان من الجلف والحمار ؛ فلا يقال : ما أجلفه وما
 أحمّره ، وشذ « ما أذرّعها » أى : ما أخفّ يدها فى الغزل ، بنوّه من قولهم : امرأة
 ذراع . نعم ادعى ابن القطّاع أنه مُصحح « ذرّعت المرأة » خفت يدها فى الغزل ، وعلى
 هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل للمفعول .

الثانى : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يُبنيان من دَحْرَجَ وضاربَ واستخرجَ ، إلا أفعَلَ
 ففعل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهزمة لغير النقل نحو :
 ما أظلمَ هذا الليل ، وما أقرّ هذا المكان ، وشذَّ على هذين القولين : ما أعطاهُ للدّرام ،
 وما أولاهُ المعروف ، وعلى الثلاثة : ما أتقاهُ ، وما أملاه للقرينة ؛ لأنهما من اتقى
 وامتلأت ، وما أخصره ؛ لأنه من اختصّر ، وفيه شذوذ آخر سيأتى .

الثالث : أن يكون مُتصِرفاً ؛ فلا يُبنيان من نِمَ ونِمَسَ ، وشذَّ ما أعساهُ ،
 وأعسى به .

الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبنيان من فَنَى وماتَ .

الخامس : أن يكون تامّاً ؛ فلا يُبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد ،
 وأما قولهم « ما أصبح أبرّدها » ، و « ما أمسى أذفأها » فإن التعجب فيه داخل على
 ابرد وأدفاً ، وأصبح وأمسى زائدتان .

السادس : أن يكون مُثَبَّتاً ؛ فلا يُبنيان من مَنَى ، سواء أكان ملازماً للفنى نحو
 « ما عَاجَ بالدواء » أى ما انتفع به ، أم غير ملازم كما قام .

السابع : أن لا يكون اسمُ فاعله على أَفْعَلَ فعلاً ؛ فلا يُبنيان من عَرَجَ وشهل
 وخَضِرَ الزرعُ .

الثامن : أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبنيان من نحو ضَرَبَ ، وشذَّ « ما أخصره »

من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة فعل نحو غنيتُ بِحاجتك وزهيَ علينا ؛ فيجيز « ما أغناه بِحاجتك » و « ما أزهأه علينا » . قال في التسهيل : وقد يُبتنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس .

(تنبيهان) : الأول : بقى شرطٌ تاسعٌ لم يذكروه هنا ، وهو : أن لا يُستغنى عنه بالمفعول من غيره ، نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيله ، استغناء بما أكثر قائلته . قال في التسهيل : وقد يُغنى في التمجيب فعل عن فعل مستوفٍ للشرط ، كما يُغنى في غيره ، أى نحو ترك فإنه أغنى عن ودع ، وعد في شرحه من ذلك « سكر » و « قعد » و « جلس » ضدّى قام ، و « قال » من القائلة ، وزاد غيره « قام » و « غضب » و « نام » . وعن ذكر السبعة ابنُ عصفور ، وعد « نام » فيها غير صحيح ؛ لأن سيويه حكى ما أنومه .

الثانى : عدّ بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلاً أو نحوياً ، أى يُقدّر رده إلى ذلك لأنه فعل غريزة فيصير لازماً ثم تلحقه همزة النقل ، وبعضهم أن يكون واقفاً ، وبعضهم أن يكون دائماً ، والصحيح عدمُ اشتراط ذلك .

(وأشدّ أو أشدّ أو شبههما) يخلف ما بعض الشروط عدماً من الأفعال (ومصدر) الفعل (التاميم) بعض الشروط صريحاً كان أو مؤولاً (بعد) أى : بعدما أفعل (ينتصب) وبعد أفعل جرّه بالتأنيب (فقول في التمجيب من الزائد على ثلاثة وما الوصف منه على أفعل : ما أشدّ أو أعظم دحر جته أو أنطلاقه أو حرته ، أو أشدّ أو أعظم بها ، وكذا النفي والمبني للمفعول ، إلا أن مصدرهما يكون مؤولاً لا صريحاً ، نحو : ما أكثر أن لا يقوم ، وما أعظم ما ضرب ، وأشدّ بهما .

وأما الفعل الناقصُ فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول، وإلا فمن الثاني، تقول: ما أشدَّ كونهُ جَمِيلاً، أو ما أَكْثَرَ ما كانَ مُحْسِنًا، أو أَشَدَّ أو أَكْثَرَ بذلك .
وأما الجامدُ والذي لا يتفاوت معناه فلا يُتَمَجَّبُ منهما البتة .

(وَبِالْثُدُورِ أَحْكَمَ لِفَيْرٍ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقْسِ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَمْرٌ)

أى : حقُّ ما جاء عن العرب من قَمَلَى التعجب مبنياً مما لم يستكمل الشروط أن يُحفظ ولا يُقَاس عليه لندوره : من ذلك قولهم « مَا أَخْصَرُهُ » من اخْتُصِرَ ، وهو خاسى مبنى للمفعول ، وقولهم « مَا أَهْوَجَه » و « مَا أَحْمَقَه » و « مَا أَرْعَنَه » ، وهى من فَعَلَ فهو أَفْعَل ، كأنهم حلوها على « مَا أَجْهَلَه » ، وقولهم « مَا أَغْشَاهُ » و « أَغْشَى بِهِ » ، وقولهم « أَتَمِنَ بِهِ » أى أَحْتَقِقْ بِهِ ، بَنُوهُ من قولهم « هُوَ قَيْنٌ بِكَذَا » أى حَقِيقٌ بِهِ ، ولا فعل له . وقالوا « مَا أَجَنَّهُ » و « مَا أَوْلَمَهُ » ، من جُنَّ وَوُلِعَ ، وهما مبنيان للمفعول ، وغير ذلك .

(وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ أَنْ يُقَدَّمَ * مَعْمُولُهُ) عليه (وَوُصِّلَهُ بِهِ الزَّمَا، وَفَصَّلَهُ) منه (بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ) متعلقين بفعل التعجب (مُسْتَعْمَلٌ، وَالْخَلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ) فلا تقول « مَا زَيْدًا أَحْسَنَ » ، ولا « زَيْدٌ أَحْسَنَ » وإن قيل إن « زَيْدٌ » مفعول به ، وكذلك لا تقول : ما أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا ، ولا أَحْسَنَ لَوْلَا بُخْلُهُ زَيْدٌ ، واختلفوا فى الفصل بالظرف والجرور المتعلقين بالفعل ، والصحيحُ الجوازُ ؛ كقولهم : ما أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وما أَفْجَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ، وقوله:

٧٣٤ - خَلِيلِي مَا أُخْرِى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى

صَبُورًا، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وقوله :

٧٣٥- [أَقِيمُ بَدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا] وَأُخِرَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أُنْخَوِلَا
فإن كان الظرفُ والمجرور غيرَ متعلقين بفعل التمجيب امتنع الفصلُ بهما . قال في
شرح التسهيل : بلا خلاف ؛ فلا يجوز « ما أَحْسَنَ بِمَعْرِفِ آسَرًا » ولا « ما أَحْسَنَ
عِنْدَكَ جَالِسًا » ولا « أَحْسَنَ فِي الدَّارِ عِنْدَكَ بِجَالِسٍ » .

(تنبيهات) : الأول : قال في شرح الكافية : لا خِلَافَ في منع تقديم
المتعجب منه على فعل التمجيب ، ولا في منع الفصلِ بينهما بتغير ظرف وجار ومجرور ،
وتَبَعُهُ الشارح في نفي أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور ، قال : كالحال والمُنَادَى ،
لكن قد أجاز الجزئيُّ من البصريين وهشامٌ من الكوفيين الفصلَ بالحال ، نحو :
« ما أَحْسَنَ مَجْرَدَةً هِنْدًا » وقد وَرَدَ في الكلام النصيح ما يدلُّ على جواز الفصل
بالنداء ، وذلك كقول علي كرم الله وجهه : « أَعَزُّ عَلَيَّ أَبَا الْيَقْظَانِ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحًا
مُجَدَّلًا » . قال في شرح التسهيل : وهذا مصححٌ للفصل بالنداء ، وأجاز الجزئيُّ الفصل
بالمصدر ، نحو « ما أَحْسَنَ إِحْسَانًا زَيْدًا » ومنه الجمهور ؛ لمنهم أن يكون له مصدر ،
وأجاز ابنُ كَيْسَانَ الفصل بلولا ومضحوبها ، نحو « ما أَحْسَنَ لَوْلَا يُخْلَهُ زَيْدًا » ،
ولا حُجَّةٌ له على ذلك .

الثاني : قد سبق في باب كان أنها تزداد كثيراً بين « ما » وفعل التمجيب نحو « ما كان
أَحْسَنَ زَيْدًا » ومنه قوله ^(١) :

٧٣٦- مَا كَانَ أَسَمَدٌ مِّنْ أَجَابِكَ آخِذَا

بِهَذَاكَ مَجْتَلِيًا هَوَى وَعِنَادًا

ونظيره في الكثرة وقوعُ « ما كان » بعد فعل التمجيب ، نحو : « ما أَحْسَنَ
مَا كَانَ زَيْدٌ » ، فإما : مصدرية ، وكان : تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية ، فإن قصد
الاستقبالُ جيء بـ يكون .

(١) ومثله قول الآخر :

لله در أنو شروان من رجل ما كان أعرفه بالدون والسفل

الثالث : يُجَرُّ ما تعلق بفعل التعجب ، من غير ما ذكر ، يالي إن كان فاعلا ، نحو « ما أَحَبَّ زَيْدًا إلى عمرو » وإلا فبالياء إن كانا من مُفْهِمٍ عَلَمًا أو جَهْلًا نحو « ما أَغْرَفَ زَيْدًا يَمْتَرُو » ، و « ما أَجْهَلَ خَالِدًا بِبَكْرِ » ، وباللام إن كانا من مُتَعَدٍّ غَيْرِهِ ، نحو « ما أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » وإن كانا من مُتَعَدٍّ بِحَرْفٍ جَرَّ فَيَا كان يتعدى به ، نحو « ما أَغْصَبَنِي عَلَى زَيْدٍ » ويقال في التعجب من كَسَا زَيْدٌ الْفُقَرَاءَ الثِّيَابَ ، وَظَنَّ عَمْرٌو بَشْرًا صَدِيقًا : « مَا أَكْثَى زَيْدًا لِلْفُقَرَاءِ الثِّيَابَ » ، وَ « مَا أَظَنَّ عَمْرٌو لِبَشَرٍ صَدِيقًا » . وانتصاب الآخر بمدلول عليه بأفعل ، لا به ، خلافا للكوفيين .

(خاتمة) : همزة أفعل في التعجب لتعدي ما عديم التعدي : في الأصل ، نحو « ما أَظْرَفَ زَيْدًا » أو الحال نحو « ما أَضْرَبَ زَيْدًا » ، وهمزة أفعل للصيرورة ، ويجب تصحيح عينها إن كانا مُفْتَتِلَيْنَا ، نحو « ما أَطْوَلَ زَيْدًا ، وَأَطْوَلَ بِهِ » ، ويجب فكُ أفعل المضعف ، نحو « أَشَدُّ بِحُمُرَةِ زَيْدٍ » ، وشذ تصغيرُ أفعل مقصوراً على السامع ، كقوله :

يَا مَ أَمْتِلِحْ غِرْلَانَا شَدْنُ لَنَا مِنْ هَوَلِيَّا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمِيرِ
وطرده ابنُ كيسان ، وقاس عليه أفعل نحو « أَحْسِنَ زَيْدٌ » . والله أعلم .

نعم وبئس وما جرى مجراها

(فعلان غير مُتَصَرِّفَيْن * نِعَمَ وَبِئْسَ) عند البصريين والكسائي ؛ بدليل « فِيهَا وَنِمَتْ » ، واسمان عند الكوفيين ؛ بدليل « مَا هِيَ بِنِعَمِ الْوَلَدِ » و « نِعَمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْتِ الْمَيِّتِ » ، وقوله :

٧٣٧ - صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بِأَكْرَبِ بِنِعَمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَآخِرِ

وقال الأولون : هو مثل قوله :

٧٣٨ — عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ [وَلَا تُخَالِطُ إِلَيَّانِ جَانِبُهُ]

وسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، وأصلهما فعل ، وقد يراد أن كذلك ، أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها ، أو بكسرها . وكذلك كل ذي عَيْنٍ حَلَقِيَّةٍ من فعل ، فعلاً كان كشهد ، أو اسماً كفخذ ، وقد يقال في بئس بئس (رَافِعَانِ ائْتَيْنِ) على الفاعلية (مُقَارِنِ أُنْ) نحو « نِعَمَ الْعَبْدُ » و « بئس الشَّرابُ » (أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا * قَارَنَهَا كَنِعَمَ عُفَى الْكُرْمَا) « وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ » « فَبئسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ » أو مضافين لِمَا قارنها كقوله :

٧٣٩ — فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مُكَذِّبٍ

زُهَيْرٌ حُسَامًا مُفْرَدًا مِنْ حَمَائِلِ

وإنما لم يُنبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني ، وقد نبّه عليه التسهيل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اشتراط كون الظاهر معرفاً بأل ، أو مضافاً إلى المَعْرِفِ بها ، أو إلى المضاف إلى المَعْرِفِ بها - هو الطالب ، وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل كقوله :

٧٤٠ — فَنِعَمَ أَخُو الْمَيْتَجَا وَنِعَمَ شَبَابُهَا

والصحيح أنه لا يُقَاس عليه لقلته . وأجاز الفراء أن يكون مضافاً إلى نكرة ، كقوله :

٧٤١ — فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا مِإْلَاحَ لَهُمْ

وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج ، وخصه عامة الناس بالضرورة ،

وزعم صاحبُ البسيط أنه لم يَرِدْ نكرةٌ غيرَ مضافةٍ، وليس كذلك، بل ورد لـكنه أقلُّ من المضاف نحو «نعم غلامٌ أنتَ» و[قوله]:

٧٤٢ - [نِيفُ القُرْطِ غِراءُ الثَّنايا وَرِيدُ للنِّساءِ] وَنِعَمَ رَيْمُ

وقد جاء ما ظاهرُهُ أن الفاعل عَمَ أو مُضافٌ إلى عَمَ، كقول بعض القبادلة: بِئْسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا، وقوله عليه الصلاة والسلام «نعم عبدُ الله هذا» وقوله:

٧٤٣ - بِئْسَ قَوْمُ اللَّهِ قَوْمٌ طَرِقُوا فَفَرَّوْا جَارَهُمْ لَحْمًا وَحِرَ

وكان الذي سهَّل ذلك كونه مضافاً في اللفظ إلى ما فيه أل، وإن لم تكن مُعرَّفة، وأجاز المبردُ والقاسميُّ إسنادَ «نعم» و«بئس» إلى الذي، نحو «نعم الذي آمنَ زيدٌ»، كما يُسندان إلى ما فيه أل الجنسية. وَمَنَعَ ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس؛ لأن كل ما كان فاعلاً لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسراً للضمير المستتر فيها إذا تَرَعَّتْ منه، و«الذي» ليس كذلك. قال في شرح التسهيل: ولا ينبغي أن يُمنَعَ؛ لأن «الذي» جعل بمنزلة الفاعل، ولذلك أُطرد الوصف به.

الثاني: ذهب الأَكثَرُونَ إلى أن «أل» في فاعل نعم وبئس جنسية، نعم اختلفوا فقيل: حقيقة؛ فإذا قلت «نعم الرجل زيد» فالجنس كله ممدوح، وزيد مُندرج تحت الجنس لأنه فرْدٌ من أفراده، ولهُؤلاء في تقريره قولان؛ أحدهما: أنه لما كان الفَرَضُ المبالغة في إثبات المدح للمدح جعل المدح للجنس الذي هو منهم؛ إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعلُهُ للجنس حتى لا يُتَوَهَّم كونه طارئاً على الخصوص، والثاني: أنه لما قصدوا المبالغة عدَّوْا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غيرَ مدح زيد، فكانه قيل ممدوحٌ جنسه لأجله. وقيل: مجازاً؛ فإذا قلت «نعم الرجل زيد» جعلت زيدا جميعَ الجنس مبالغة، ولم تقصد غيرَ مدح زيد، وذهب قومٌ إلى أنها

عَهْدِيَّة ، ثم اختلفوا فقيل : المهود ذهني كما إذا قيل « اشترِ أَعْمَم » ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدّم ، وأراد بذلك أن يقع إيهامٌ ثم يأتي التفسير بعده تفخيماً للأمر . وقيل : المهود هو الشخص المدوح ؛ فإذا قلت « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ » فكأنك قلت : زيد نعم هو ، واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ، ولو كان عبارة عن الجنس لم يسع فيه ذلك ، وقد أجيب عن ذلك — على القول بأنها للاستغراق — بأن المعنى أن هذا الخصوص يَفْضُلُ أفراد هذا الجنس إذا مِيزُوا رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا رَجُلًا ، وعلى القول بأنها للجنس مجازاً بأن كل واحدٍ من الشخصين كأنه على حَدِّهِ جنس ؛ فاجتمع جنسان فتنيا .

الثالث : لا يجوز إتباعُ فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي . قال في شرح التسهيل : باتفاق ، وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع ، وأما النعت فمنه الجمهور ، وأجازه أبو الفتح في قوله :

٧٤٤ — لَعَمْرِي وَمَا عَمِرِي عَلَى يَهْيَيْنِ لَيْئِسَ الْفَقَى الْمَدْعُو بِاللَّيْلِ حَاتِمُ

قال في شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغي أن يُمنَعَ على الإطلاق ، بل يُمنَعُ إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد . وأما إذا تَوَوَّلَ بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعمته حينئذ ؛ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت ، وعلى هذا يُحمَلُ قولُ الشاعر :

٧٤٥ — نِعَمَ الْفَقَى الْمُرِيءُ أَنْتَ إِذَا هُمُ

[حَصَرُوا لَدَى الْحُجُرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ]

وَحَمَلُ أَبُو عَلِيٍّ وَأَبْنُ السَّرَّاجِ مِثْلَ هَذَا عَلَى الْبَدَلِ ، وَأَبَيَّا النِّعْتَ ، وَلَا حِجَّةَ لَهَا . وَأَمَّا الْبَدَلُ وَالْعَطْفُ فَظَاهِرُ سَكْوَتِهِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ عَنْهَا جَوَازُهَا ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ مِنْهَا إِلَّا مَا تُبَاشِرُهُ نَعْمَ .

(وَيَرْفَعَانِ) أيضا على الفاعلية (مُضَمَّرًا) مبهما (يُفَسِّرُهُ • مُخَيَّرٌ كَنِعْمَ قَوْمًا مَفْسَّرُهُ) وقوله :

٧٤٦- نِعْمَ امْرَأَةٌ هَرَمٌ لَمْ تَمُرْ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَابِجٍ بِهَا وَزَرًا
وقوله :

٧٤٧- لَنِعْمَ مَوْلًى لِّلْمَوَالِ إِذَا حُذِرَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَنَى وَاسْتَيْلَاهِ ذِي الْإِحَنِ
وقوله :

٧٤٨- نِعْمَ امْرَأَتَيْنِ حَاتِمٌ وَكَمْبٌ كِلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ
ونحو « بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا » وقوله :

٧٤٩- تَقُولُ عِرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةٍ بئسَ امْرَأٌ وَإِنِّي بئسَ التَّمَرَّةُ
ففي كل من « نعم » و « بئس » ضميرٌ هو الفاعل .
ولهذا الضمير أحكام :

الأول : أنه لا يبرز في ثنية ولا جمع ، استثناءً بثنية تميزه وجهه ، وأجاز ذلك قومٌ من الكوفيين ، وحكاها الكسائي عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مَرَزْتُ بِقَوْمٍ نِعْمُوا قَوْمًا ، وهذا نادر .

الثاني : أنه لا يُتَّبَعُ ، وأما نحو « نِعْمَ هُمُ قَوْمًا أَنْتُمْ » فشاذ .

الثالث : أنه إذا فُسِّرَ بِمَوْثِقِ لِحْفَتِهِ تَاهُ التَّائِيثِ ، نحو « نِعِمَّتِ امْرَأَةٌ هِنْدٌ » ، هكذا مثله في شرح التسهيل . وقال ابن أبي الربيع : لا تلحق ، وإنما يقال « نعم امرأة هند » استثناءً بِتَأْيِيثِ الْمَفْسَّرِ ، ونَصَّ خُطَابُ عَلَى جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ ، ويؤيد الأول قوله : « فَبِهَا وَنِعِمَّتْ » .

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعل « نعم » الظاهر يُرَادُ بِهِ الشَّخْصُ إِلَى أَنْ الْمَضْمَرُ كَذَلِكَ ؛ وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الظَّاهِرَ يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ فَذَهَبَ أَكْثَرُهُمْ إِلَى أَنَّ

المُضْمَر كذلك ، وذهب بعضهم إلى أن المضمر للشخص ، قال : لأن المضمر على التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شخصاً .

ولمفسر هذا الضمير شروط :

الأول : أن يكون مؤخراً عنه ؛ فلا يجوز تقديمه على نعم وبش .

الثاني : أن يتقدم على المخصوص ؛ فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين ، وأما قولهم « نِعَمْ زَيْدٌ رَجُلًا » فنادر .

الثالث : أن يكون مطابقاً للمخصوص في الأفراد وضديته ، والتذكير وضده .

الرابع : أن يكون قابلاً لال ؛ فلا يفسر بمثل وغير وأى وأفضل التفضيل ؛ لأنه خلف من فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لها .

الخامس : أن يكون نكرة عامة ؛ فلو قلت « نِعَمْ شَمْساً هذه الشمس » لم يجوز ؛ لأن الشمس مُفْرَدَةٌ في الوجود ؛ فلو قلت « نِعَمْ شَمْساً شمسُ هَذَا الْيَوْمِ » لجاز ، ذكره ابن عصفور ، وفيه نظر .

السادس : لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه ، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ، ونص بعض المغاربة على شذوذ « فِيهَا وَنِعِمَّتْ » ، وقال في التسهيل : لازم غالباً ؛ استظهاراً على نحو « فِيهَا وَنِعِمَّتْ » ، ومن أجاز حذفه ابن عصفور .

(تنبيه) : ما ذكر من أن فاعل « نعم » يكون ضميراً مستتراً فيها هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائي إلى أن الاسم رفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم ، والنكرة عنده منصوبة على الحال ، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال : « نِعَمْ زَيْدٌ رَجُلًا » وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كتول الكسائي ، إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً ، والأصل في قوله « نِعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ » نعم الرجلُ زيدٌ ، ثم نقل الفعل إلى الاسم المدحج فقيل « نِعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ » ، ويقبح عنده تأخيره لأنه

وقع مَوْقِعَ الرجل للرفوع وأُفادَ إفادَتَه . والصحيحُ ما ذهب إليه الجمهورُ؛ لوجهين :
أحدهما : قولهم « نِمَّ رَجُلًا أَنْتَ » ، و« نِمَّ رَجُلًا هُوَ » ؛ فلو كان فاعلا لاتصل
بالفعل . الثاني : قولهم « نِمَّ رَجُلًا كَانَ زَيْدٌ » فاعملوا فيه الناسخ .

(وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَقَاعِلٍ ظَهَرَ * فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ) أى عن النحاة (قَدْ اشْتَهَرَ)
فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والناظم وولده ، وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا ،
فن النظم قوله :

نِمَّ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَدَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نَطَقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ
وقوله :

٧٥٠ - وَالْتَفَلِّييُونَ بِنِسِّ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًا ، وَأُمُّهُمْ زَلًا ، مِنْطَبِقُ
وقوله :

[تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا] فَنِعِمَّ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادًا
ومن النثر ما حكى من كلامهم : نِمَّ الْقَتِيلُ قَتِيلًا أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَغْلِبَ ،
وقد جاء التمييزُ حيث لا إبهامَ يرفعه لجرد التوكيد كقوله :

٧٥١ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا
ومنه سيبويه والسيرافي مطلقا ، وتأولا ما سمع ، وقيل : إن أفاد معنى زائداً جاز ،
والأفلا ، كقوله :

[تَحَيَّرَهُ فَلَمْ يَمْدِلْ سِوَاهُ] فَنِعِمَّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ نَهَائِي

وقوله :

٧٥٢ - وَقَائِلَةٌ نِمَّ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى [إِذَا الْمَرْضِعُ الْمَوْجَاهُ جَالَ بَرِيْمَاهَا]
أى من مُنْقَتَّةٍ : أى كريم ، وفى الأثر « نِمَّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَفَا فِرَاشًا »

وَلَمْ يَفْنِشْ لَنَا كَفَنًا مُنْذُ أَتَانَا . وَصَحَّحَهُ ابْنُ عُصْفُور .

(وَمَا) في موضع نصب (مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ فَاعِلٌ) فهي في موضع رفع ، وقيل : إنها المخصوص ، وقيل : كافة (فِي نَحْوِ نَحْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) «بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ» .

فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال :
الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاجي والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين .
والثاني : أنها نكرة غير موصوفة ، والفعل بعدها صفة للمخصوص محذوف : أى شيء .

والثالث : أنها تمييز ، والمخصوص «ما» أخرى موصولة محذوفة ، والفعل صلة لما للموصولة المحذوفة ، ونُقِلَ عن الكسائي .

وأما القائلون بأنها المفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال :
الأول : أنها اسم معرفة تام أى غير مفتقر إلى صلة ، والفعل صفة للمخصوص محذوف ، والتقدير : نعم الشيء شيء فعلت ، وقال به قوم منهم ابن خروف ، ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي .

والثاني : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونُقِلَ عن الفارسي .
والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ، ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي .

والرابع : أنها مصدرية ولا حذف ، والتقدير : نعم ففعلك ، وإن كان لا يحسن في الكلام نَحْمَ ففعلك حتى يقال : نَحْمَ الْفِعْلُ ففعلك ، كما تقول : أظن أن تقوم ، ولا تقول : أظن قيامك .

والخامس : أنها نكرة موصوفة في موضع رفع ، والمخصوص محذوف .

وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا : إنها موصولة ، والفاعل مستتر ، و« ما » أخرى محذوفة هي التمييز ، والأصل : نعم ما ماصنعت ، والتقدير : نعم شيئاً الذي صنفته ، هذا قول الفراء .

وأما القائلون بأنها كافة فقالوا : إنها كفت نعم كما كفت قلّ وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية .

(تنبيهات) : الأول في « ما » إذا وليها اسمٌ — نحو « فنعماً هي » — ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص .

وثانيها : أنها معرفة تامة وهي الفاعل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي ، وهو قول الفراء .

وثالثها : أن « ما » مركبة مع الفعل ، ولا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقال به قوم ، وأجازه الفراء .

الثاني : الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة ، والأول من الخمسة ؛ لاقتصاره عليهما في شرح الكافية .

الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به ، وهو أن « ما » مميز ، وكذا عبارته في الكافية ، وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل . ونقله عن سيبويه والكسائي .

(وَيَذْكُرُ الْمُتَخَصُّصُ) بالمدح أو الذم (بَعْدُ) أى : بعد فاعل نعم ونس ، نحو نعم الرجل أبو بكرٍ ، ونس الرجل أبو كلب ، وفي إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه : أن يكون (مُبْتَدَأً) والجملة قبله خبر (أو) يكون (خَبَرُ اسْمٍ) مبتدأ محذوف (لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا . والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه . قال ابن الباذش : لا يميز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ ، وأجاز

الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصنميري ، وذكر في شرح التسهيل أن سيبويه أجازهم ، وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور . قال في شرح التسهيل : وهو غير صحيح ؛ لأن هذا الحذف لازم ، ولم نجد خيراً يلزم حذفه إلا ونحله مشغول بشيء يسد مسدده . وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ، ورد بأنه لازم ، وليس البديل بلازم ، ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم .

(وَإِنْ يُقَدَّم مُشْعِرٌ بِهِ) أى بالمخصوص (كُنْتُ) عن ذكره (كَأَلِمْتُ نِعَمَ الْمُتَّقِينَ وَالْمُتَّقِينَ) فالعلم : مبتدأ قولاً واحداً ، والجملة بعده خبره ، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَاحِباً نِعَمَ الْعَبْدِ » . وقوله :

٧٥٣ - إِنْ أَبْنَى عَبْدٌ اللَّهِ نِعْمَ أَخُو النَّدَى وَأَبْنَى الْقَشِيرَةِ

وقوله :

٧٥٤ - إِذَا أُرْسَلْتَنِي عِنْدَ تَعْذِيرٍ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعَمَ أُمَارِسُ

(تنبيهان) : الأول : توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص ، بل مُشْعِرٌ به ، وهو خلاف ما صرح به في التسهيل . الثاني : حق المخصوص أمران : أن يكون مختصاً ، وأن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس ، فإن بابينه أوّل نحو « بئسَ مثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا » أى : مثل الذين كذبوا . ٥١ .

(وَاجْعَلْ كَيْدَ) معنى وحكما (سَاءَ) تقول : ساء الرجل أبو جهل ، وساء حطب النار أبو لهب ، وفي التزويل « وَسَاءَتْ مُرْتَقَاً » و « سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ » (وَاجْعَلْ قَوْلًا) بضم العين (مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَنِيمٍ) وبئس (مُسْجَلًا) أى : مطلقاً ، يقال : أسجلت الشيء ، إذا أمكنت من الانتفاع به مطلقاً ، أى يكون له ما لمأ : من عدم التصرف ، وإفادة المدح أو الذم ، واقتضاء فاعل كفاعلهما ، فيكون ظاهراً

مُصَاحِبًا لَّآلٍ ، أَوْ مُضَافًا إِلَى مَصَاحِبِهَا ، أَوْ ضَمِيرًا مَفْسُورًا بِتَمْيِيزٍ ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مَا هُوَ عَلَى فَعْلٍ أَصَالَةٍ نَحْوِ ظَرُفِ الرَّجُلِ زَيْدٌ ، وَخَبَتْ غَلَامُ الْقَوْمِ عَمَرُو ، وَمَا حَوَّلَ إِلَيْهِ نَحْوُ ضَرَبَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَفَهْمَ رَجُلًا خَالِدٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مِنْ هَذَا النُّوعِ « سَاءَ » فَإِنْ أَصْلُهُ سَوَاءً بِالْفَتْحِ فَحَوَّلَ إِلَى فَعْلٍ بِالضَّمِّ فَصَارَ قَاصِرًا ، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى بئس ؛ فَصَارَ جَامِدًا قَاصِرًا مُحْكَمًا لَهُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِنَّمَا أَفْرَدَهُ بِالذِّكْرِ لِنَقْلِهِ التَّحْوِيلَ فِيهِ .

الثاني : إِنَّمَا يُصَاغُ فَعْلٌ مِنَ الثَّلَاثِ لِقَصْدِ الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِلتَّعْجِبِ مِنْهُ مُضْمِنًا مَعْنَاهُ ، نَعَى عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَصْفُورٍ ، وَحَكَاهُ عَنِ الْأَخْفَشِ .

الثالث : يَجُوزُ فِي فَاعِلِ فَعْلٍ الْمَذْكُورِ الْجَرْءُ الْبَاهِءُ ، وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنْ آلٍ ، وَإِضَارُهُ عَلَى وَفْقِ مَا قَبْلَهُ ، نَحْوُ :

٧٥٥ - حَبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ يَلَامٌ
وَفَهْمَ زَيْدٌ ، وَالزَّيْدُونَ كَرُمُوا رِجَالًا ، نَظَرًا لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّعْجِبِ .

الرابع : مَثَلُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ وَتَبْعِهِ وَلَدِهِ فِي شَرْحِهِ بِقَوْلِ الرَّجُلِ ، وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ الْعَرَبَ شَذَذَتْ فِي ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ فَلَمْ تَحْوِلْهَا إِلَى فَعْلٍ ، بَلْ اسْتَعْمَلَتْهَا اسْتِعْمَالَ نَمٍ وَبئسَ مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلٍ ، وَهِيَ : عِلِمٌ ، وَجَهْلٌ ، وَسَمِيعٌ . انْتَهَى .

(وَمِثْلُ نَفَمَ) فِي الْمَعْنَى حَبَّ مِنْ (حَبَّذَا) وَتَزِيدُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا تُشْعِرُ بِأَنَّ الْمَدْرُوحَ مَحْبُوبٌ وَقَرِيبٌ مِنَ النَّفْسِ . قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : وَالصَّحِيحُ أَنَّ حَبَّ فَعْلٌ يُقْصَدُ بِهِ الْحُبَّةُ وَالْمَدْحُ ، وَجُعِلَ فَاعِلُهُ « ذَا » لِيُذِلَّ عَلَى الْحَاضِرِ فِي الْقَلْبِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (الْفَاعِلُ ذَا) أَيْ : فَاعِلُ حَبَّ هُوَ لَفْظُ « ذَا » عَلَى الْخِتَارِ وَظَاهِرِ مَذْهَبِ سَيَبُويَه . قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ - بَعْدَهُ أَنْ مِثْلَ مُحَبَّبًا زَيْدٌ - : حَبَّ فَعْلٌ وَذَا فَاعِلُهَا ، وَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ حَبَّذَا ، هَذَا قَوْلُ سَيَبُويَه ، وَأَخْطَأَ عَلَيْهِ مَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذَلِكَ .

﴿ تنبيه ﴾ : في قوله : « الفاعل ذا » تمرّض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ، ولهم فيه مذهبان : قيل : غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل : غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر ، وهو مذهب اللبرد وابن السراج ، ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه ، وأجاز بعضهم كون « حبذا » خبرا مقدما .

(وَأِنْ تَرَدَّدَمَا قُلْ لَا حَبْذًا) زَيْدٌ ؛ فهي بمعنى بئس . ومنه قوله :

٧٥٦ - أَلَا حَبْذًا أَهْلُ الْمَلَأَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرْتُ مِثِّي فَلَا حَبْذًا هِيَا

(وَأَوَّلِ ذَا الْمَخْصُوصِ) أى : اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعا لـذا لا يتقدم بحال . قال في شرح التسهيل : أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب ، قال ابن بابشاذ : وسبب ذلك توهم كون المراد من « زيد حبذا » زيد حب هذا ، قال في شرح التسهيل : وتوهم هذا بعيد ؛ فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله ، بل المنع من أجل إجراء « حبذا » مجرى المثل .

ويجب في « ذا » أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير (أيا كان) المخصوص : أى أى شيء كان ، مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو منثى أو مجموعا (لَا * تَمْدِيلُ بِذَا) عن الإفراد والتذكير (فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا) والأمثال لا تُغَيَّرُ ؛ فنقول : حَبْذًا زَيْدٌ ، وَحَبْذًا الزَّيْدَانِ ، وَحَبْذًا الزَّيْدُونَ ، وَحَبْذًا هِنْدٌ ، وَحَبْذًا الْهِنْدَانِ ، وَحَبْذًا الْهِنْدَاتُ ، ولا يجوز « حَبَّ ذَانِ الزَّيْدَانِ ، ولا حَبَّ هَوَلاءِ الزَّيْدُونَ ، ولا حَبَّ ذِي هِنْدٍ ، ولا حَبَّ تَانِ الْهِنْدَانِ ، ولا حَبَّ أولاءِ الهنديات » . قال ابن كيسان : إنما لم يختلف « ذا » لأنه إشارة أبدأ إلى مُذَكَّرٍ محذوف ، والتقدير في حبذا هند : حبذا حُسْنُ هِنْدٍ ، وكذا باقى الأمثلة ، ورد بأنه دعوى بلا بينة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما يحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول مَنْ جعل

« ذا » فاعلا ، وأما على القول بالتركيب فلا .

الثاني : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد « حبذا » ، وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف ، وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصص نعم ، هذا على القول بأن « ذا » فاعل ، وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه .

الثالث : يُحذف المخصوص في هذا الباب للعلم به كما في باب نعم ، كقوله :
٧٥٧ - أَلَا حَبْدًا لَوْلَا الْحَيَاءُ ، وَرُبَّمَا مَفْنَحْتُ الْهُوَى مَا لَيْسَ بِالْمُقَارِبِ
 أى : ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء ، وسأذكر ما يفارق فيه مخصص حبذا مخصص نعم آخرًا ، اه .

(وَمَا سِوَى ذَا أَرْفَعُ بِحَبِّ أَوْ فَجَرُ * بِالْبَاءِ) نحو حَبِّ زَيْدٍ رَجُلًا ، وَحَبِّ بِهِ رَجُلًا (وَدُونَ ذَا انْفِصَامُ الْهَاءِ) من حَبِّ بالنقل من حركة العين (كَثُرَ) وَيُنَشَّدُ بالوجهين قوله :

٧٥٨ - [قَتَلْتُ أَفْتَلُوها عَنْفَكُمُ بِمَزَاجِهَا] وَحَبِّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ
 أما مع « ذا » فيجب فتح الهاء .

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح السكاكية : وهذا التحويل مُطْرَدٌ في كل فعل مقصود به المدح . وقال في التسهيل : وكذا في كل فعل خلقى الفاء مراداً به مدح أو تعجب .

الثاني : قوله « كثر » لا يدل على أنه أكثر من الفتح . قال الشارح : وأكثر ما نجى « حَبِّ » مع غير « ذا » مضمومة الهاء ، وقد لا تضم حاؤها ، كقوله :
٧٥٩ - [بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَيْبٌ ذُنَا غَيْرُهُ شَقِينَا]
 * فَحَبْدًا رَبًّا وَحَبِّ دِينًا *

انتهى .

(خاتمة) : يُفَارِقُ مخصص حبذا مخصص نعم من أوجه :
 الأول : أن مخصص حبذا لا يتقدم ، بخلاف مخصص نعم ، وقد سبق بيانه .

الثاني : أنه لا تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص نعم .

الثالث : أن إعرابه خَبَرٌ مبتدأ محذوفِ أسْمَلُ منه في باب « نعم » ؛ لأن ضمفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهي لا تدخل عليه هنا ، قاله في شرح التسهيل .

الرابع : أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده ، نحو : حَبَذَا رَجُلًا زَيْدٌ ، وَحَبَذَا زَيْدٌ رَجُلًا ، قال في شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير ، واستعماله كثير ، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر ، وذلك بخلاف المحصوص بنعم ؛ فإن تأخير التمييز عنه نادر كاسبق . والله أعلم .

أفعل التفضيل

وهو اسم ؛ لدخول علامات الأسماء عليه ، وهو ممتنع من الضَرْف ؛ لزوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أَفْعَلٍ ، إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من « خَيْرَ » و« شَرَّ » لكثرة الاستعمال ، وقد يُعَامَلُ مُعَامَلَتَهُمَا في ذلك « أَحَبَّ » كقوله :

٧٦٠ - [وَزَادَنِي كَلْفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَّمَتْ]

وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنْعَا

وقد يستعمل خير وشَرٌّ على الأصل كقراءة بعضهم « مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ » .

ونحو :

٧٦١ - * بِلَالٍ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ *

(صُغِ مِنْ) كلِّ (مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجِبِ) اسمًا مُوَازِنًا (أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ)

قياسًا مُطَرَدًا ، نحو « هو أَضْرَبُ ، وَأَعْلَمُ ، وَأَفْضَلُ » ، كما يقال : ما أَضْرَبَهُ

وَأَعْلَمَهُ وَأَفْضَلَهُ . (وَأَبَ) هنا (الْأَذَائِي) هناك ؛ لكونه لم يَشْكُلِ الشروط للذكورة ثمة .

وَشَدَّ بَنَؤُهُ مِنْ وَصَفٍ لَا فِعْلَ لَهُ ، كَهُو أَقْمَنُ بِهِ : أَيْ أَحَقُّ ، وَالْعَيْنُ مِنْ شِطَاطٍ . هَكَذَا قَالَ النَّاظِمُ وَابْنُ السَّرَاجِ ، لَكِنْ حَكَى ابْنُ الْقَطَّاعِ لَعَصَ بِالْفَتْحِ إِذَا اسْتَرَّ ، وَمِنْهُ أُحِصٌ ، بِثَلَاثَةِ اللَّامِ ، وَحَكَى غَيْرُهُ لَعَصَهُ إِذَا أَخَذَهُ بِخَفِيَّةٍ ، وَمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ : كَهَذَا الْكَلَامِ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَفِي أَفْعَلِ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ ، وَبِمَعْنَى هُوَ أَعْطَاكُمْ لِلدَّرَامِ وَأَوْ لَاهِمُ الْمَعْرُوفِ ، وَهَذَا الْمَكَانُ أَقْفَرُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَمِنْ فِعْلِ الْمَقْعُولِ كَهُو أَزْهَى مِنْ دِيكَ ، وَأَشْفَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْتَيْنِ ، وَأَعْنَى بِحَاجَتِكَ ، وَفِيهِ مَا تَقْدِّمُ عَنْ التَّسْهِيلِ فِي فِعْلِ التَّعْجِبِ .

(وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجِبٍ وَصِلَ * لِتَأْنِيهِ) مِنْ أَشَدَّ وَمَا جَرَى بِجَرَاهِ (بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ) عِنْدَ مَا يَنْعِي صَوْنَهُ مِنَ الْقَعْلِ ، لَكِنْ « أَشَدَّ » وَنَحْوُهُ فِي التَّعْجِبِ فِعْلٌ ، وَهَذَا اسْمٌ ، وَيُنْصَبُ هُنَا مُصَدَّرُ الْفِعْلِ الْمُتَوَصَّلِ إِلَيْهِ تَعْيِيراً ، فَضُولُ : زَيْدٌ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجاً مِنْ عَمْرٍو ، وَأَقْوَى بَيَاضاً ، وَأَفْجَعُ مَوْتاً .

(وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلَهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جُرْدَا)

مِنْ « أَلِ » وَالْإِضَافَةُ ، جَارَةٌ لِلْفَضُولِ ، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي « أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفْراً » أَيْ مِنْكَ ، أَمَّا الْمُضَافُ وَالْقُرُونُ بِأَلٍ فَيَمْتَنِعُ وَصْلُهُمَا بِمَنْ .

(تَنْبِيهَاتٌ) : الْأَوَّلُ : اخْتَلَفَ فِي مَعْنَى « مِنْ » هَذِهِ ؛ فَذَهَبَ الْبَرْدُ وَمَنْ وَاقَهُ إِلَى أَنَّهَا لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ سَبِيؤُهُ ، لَكِنْ أَشَارَ إِلَى أَنَّهَا تُفِيدُ مَعَ ذَلِكَ مَعْنَى التَّبَعِيضِ فَقَالَ فِي « هُوَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ » : فَضْلُهُ عَلَى بَعْضٍ وَلَمْ يَعْمَمْ ، وَذَهَبَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ إِلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى الْمَجَاوِزَةِ ، وَكَأَنَّ الْقَائِلَ : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » قَالَ : جَاوَزَ زَيْدٌ عَمْرًا فِي الْفَضْلِ ، قَالَ : وَلَوْ كَانَ الْبَتْدَاءُ مَقْصُوداً لَجَازَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا « إِلَى » . قَالَ : وَيُبْطِلُ

كونها لتبعض أمران؛ أحدهما : عدم صلاحية بفض موضعها ، والآخر : كونُ الحُرور بها عامًا ، نحو « الله أعظم من كل عظيم » .

والظاهر - كما قال المرادى - ما ذهب إليه للبرد ، وما ردُّ به الناظم ليس بلازم ؛ لأن الانتهاء قد يُترك الإخبار به ؛ لكونه لا يعلم ، أو لكونه لا يُقصد الإخبار به ، ويكون ذلك أبلغ في التفضيل ؛ إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء .

الثاني : أكثر ما تحذف « من » ويجرورها إذا كان « أفعل » خبراً كآلية ، ويقول إذا كان حالاً ، كقوله :

٧٦٢ - * دَنَوْتَ وَقَدْ خِئْلَكَ كَالْبَذْرِ أَجَلًا *

[فَظَلَّ فَوْءَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا]

أى دنوتَ أَجَلَ من البدر .

أو صفة ، كقوله :

٧٦٣ - تَرَوْحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدًا يَجْنَتِي بَارِدِ ظَلِيلِ

أى : تروحي وَأَنْى مكاناً أَجْدَرَ من غيره بأن تقيلي فيه .

الثالث : قوله : « صِلْهُ » يقتضى أنه لا يُفصل بين أفعل وبين مِنْ ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفصلُ بينهما بمعمول أفعل ؛ وقد فصل بينهما يَلَوُ وما اتسل بها ، كقوله :

٧٦٤ - وَلَفُوكِ اطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى تَخْمَرِ

ولا يجوز بغير ذلك .

الرابع : إذا بُنى أفعلُ التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين « من » الداخلة على المفضول : مُقَدِّمَةً أو مُؤَخَّرَةً ، نحو « زيد أقرب من عمرو من كل خير ؛ وأقرب من كل خير من عمرو » .

الخامس : قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة ،
فأما قوله :

٧٦٥ - نَحْنُ بَغْرَسِ الْوَدِيِّ أَغْلُنَا مَنَا بِرَكْنِ الْجِيَادِ فِي الشَّدَفِ

وقوله :

٧٦٦ - وَلَسْتُ بِأَلَا كَثَرِ مِنْهُمْ حَصَى [وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ فِكَاتِرٍ]

فقولان .

(وَإِنْ لَمِنَسْكَوْرٍ يُصَفِّ) أَفْعَلُ التفضيل (أَوْ جُرِّدَا) من أل والإضافة (أَلْزِمَ)
تَذَكِّراً وَأَنْ يُؤَحِّدَا) فنقول : زيد أفضل رجُلٍ ، وأفضل من عمرو ، وهند أفضل
امرأة ، وأفضل من دَعْدٍ ، والزيدان أفضل رجُلَيْنِ ، وأفضل من بكر ، والزيدون
أفضل رجَالٍ ، وأفضل من خالدٍ ، والمهندان أفضل أُمَّرَأَتَيْنِ ، وأفضل من دَعْدٍ ،
والمهندات أفضل نِسْوَةٍ ، وأفضل من دَعْدٍ ، ولا تجوز المطابقة ، ومن ثم قيل في آخره :
إنه معذول عن آخر ، وفي قول بن هاني :

٧٦٧ - كَأَنَّ صُفْرِي وَكُتْرِي مِنْ فِقَاقِمَها

[حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ]

إنه لحن .

(تنبيه) : يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه للموصوف ، كما رأيت ، وأما
« وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ » فتقديره : أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ بِهِ .

(وَتَلَوُا أَلَّ طَبِيقٍ) لما قبله من مبتدأ أو موصوف ، نحو « زيدٌ الأفضَلُ » ، وهند
الْفُضْلَى ، والزيدان الأَفْضَلَانِ ، والزيدون الأَفْضَلُونَ ، والمهندان الفُضْلَيَانِ ، والمهندات
الفُضْلَيَاتُ ، أو الفُضْلُ » وكذلك « سررت بزيد الأفضَلِ » ، وبهند الفُضْلَى » إلى آخره .
ولا يؤتى معه بمن كما سبق .

(وَمَا لِمَعْرِفَةٍ * أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ) منقولين (عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ) هما المطابقة وعدمها (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ) بِأَفْعَلٍ (مَعْنَى مِنْ) أَى التفضيل عَلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَحْدَهُ فتقول على المطابقة «الزبدانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، والزبدونِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَأَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَهَيْدٌ فَضَّلَى النِّسَاءَ، والهندانِ فَضَّلِيَا النِّسَاءَ، والهنداتِ فَضَّلُ النِّسَاءَ وَفَضَّلِيَا النِّسَاءَ». ومنه: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْبَةٍ أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا» وعلى عدم المطابقة: «الزبدانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، والزبدونِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ» وهكذا إلى آخره. ومنه: «وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ» وهذا هو الغالب، وابنُ السَّرَّاجِ يوجبُه، فَإِنْ قَدَّرَ «أَكْبَرَ» مفعولا ثانياً، و«مجرميها» مفعولا أولَ لزمه المطابقة في المجرّد، وقد اجتمع الاستعْمالان في قوله صلى الله عليه وسلم: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا».

(وَإِنْ * لَمْ تَنْوِ) بِأَفْعَلٍ مَعْنَى مِنْ، بَأَن لَمْ تَنْوِ بِهِ الْمَقَاصِلَةَ أَصْلًا، أَوْ تَنْوِيهَا لِأَعْلَى الْمَضَافِ إِلَيْهِ وَحْدَهُ، بَلْ عَلَيْهِ وَعَلَى كُلِّ مَا سِوَاهُ (فَهُوَ طَبِيقُ مَا بِهِ قَرْنٌ) وَجْهًا وَاحِدًا، كَقَوْلِهِمْ: «النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ» أَى: عَادِلَا، وَنَحْوُ «مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْضَلُ قُرَيْشٍ» أَى: أَفْضَلُ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ قُرَيْشٍ.

وإضافة هذين النوعين للمجرّد التخصيص، ولذلك جازت إضافة أَفْعَلٍ فِيهِمَا إِلَى مَا لَيْسَ هُوَ بَعْضُهُ، بِخِلَافِ الْمَنْوِيّ فِيهِ مَعْنَى مِنْ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْضُ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ؛ فَلِذَلِكَ يَجُوزُ «يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ» إِنْ قَصِدَ الْأَحْسَنَ مِنْ بَيْنِهِمْ، أَوْ قَصِدَ حَسَنَهُمْ، وَيَمْتَنِعُ إِنْ قَصِدَ أَحْسَنَ مِنْهُمْ.

(تَنْبِيهِ) يَرَدُّ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ عَارِيًّا عَنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ، نَحْوُ «رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ»، «وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ» وَقَوْلُهُ:

وإن مُدَّتْ الأَيْدِي إلى الزاد لم أكن بأَعْجَلِهِمْ ؛ إذ أَجَشَعُ الْقَوْمُ أَعْجَلُ وقوله :

٧٦٨ - إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَانَهُ أَعَزُّ وَأَطْلُوْ وقوله :

٧٦٩ - [أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكَفٍّ؟] فَشَرُّكُمْ كَمَا تَخِيْرُكُمْ الْفِدَاءُ

وقاسه للمبرد ، وقال في التسهيل : والأصح قَصْرُهُ على السماع ، وحكى ابن الأبناري عن أبي عُبَيْدَةَ القولَ بـ ورود أفضل التفضيل مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه ، قال : ولم يُسَلِّمْ له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفضل التفضيل من التفضيل ، وتأولوا ما استدل به .

قال في شرح التسهيل : والذي سَمِعَ منه ، فالشهور فيه التزام الأفراد والتذكير ، وقد يَجْمَعُ إذا كان ماضو له جمعاً ، كقوله :

٧٧٠ - إذا غابَ عَنْكُمْ أسودُ العين كنتم

ككراماً ، وأنتم ما أقامَ الأئم

قال : وإذا صحَّ جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث ؛ فيكون قول ابن هاني : * كأن صغرى وكبرى من فقامها * صحيحاً ، اهـ .

(وَإِنْ تَسْكُنْ يَتْلُو مِنْ) الجارة (مُسْتَفْهِمًا * فَلَهُمَا) أى : لينَ ومجروها المستفهم به (كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا) على أفضل التفضيل ، لا على جملة الكلام كما فعل المصنف ؛ إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، ولا قائل به (كَيْشَلْ : يَمْنُ أَنْتَ خَيْرٌ ؟) وَمِنْ أَيْهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؟ وَمِنْ كَمْ دَرَاهِكُ أَكْثَرُ ؟ وَمِنْ غَلَامِ أَيْهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ ؟ لأن الاستفهام له الصَّدْرُ .

(وَلَدَى * إِنْخَابٍ) أى : وعند عدم الاستفهام (التَّقْدِيمُ نَزْراً وَجِدّاً)

كقوله :

٧٧١ - فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّخْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وقوله :

٧٧٢ - وَلَا غَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيحَهَا قَطُوفٌ ، وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُمْ أَكْسَلُ

وقوله :

٧٧٣ - إِذَا سَابَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَمِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّمِينَةِ أُمْلَحُ

(وَرَفَعَهُ الظَّاهِرُ تَرَزُّ) أى : أفعلُ التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة ، ولا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلا قليلاً ، حكى سيبويه : مررتُ برجلٍ أكرمُ منه أبوه ، وذلك لأنه ضعيفُ الشبهة باسم الفاعل ، من قبيل أنه في حال تجريدِهِ لا يؤنث ولا يُنثنى ولا يُجمع ، وهذا إذا لم يماقِبْ فعلاً ، أى : لم يَحْسُنْ أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه (وَمَوَى * عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا) رَفَعَهُ الظَّاهِرُ (ثَبَتًا) وذلك إذا سبقه نفيٌ ، وكان مرفوعه أجنبيًا ، مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين ، نحو : ما رأيتُ رجلًا أَحْسَنَ في عَيْنِهِ السَّكْحُلُ منه في عينِ زيدٍ ؛ فإنه يجوز أن يقال : ما رأيتُ رجلًا يَحْسُنُ في عينِهِ السَّكْحُلُ كحسنة في عينِ زيدٍ ؛ لأن أفعل التفضيل إنما قَصَرَ عن رَفَعِ الظَّاهِرِ لأنه ليس له فعلٌ بمعناه ، وفي هذا المثال يَصَحُّ أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه ، كما رأيتُ ، وأيضاً فلم يُجْعَلِ المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتدأ ؛ فيلزم الفصلُ بين أفعل وَمِنْ بَأْجَنِى .

والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين : أولهما للوصوف ، وثانيهما للظاهر ، كما رأيتُ ، وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل مِنْ : إما على الاسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذى المحل ؛ فنقول : مِنْ كُخْلِ عَيْنِ زَيْدٍ ، أو مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ ، أو مِنْ زَيْدٍ ، فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء ، نحو : ما رأيتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا السَّكْحُلُ ، وقالوا : ما أَحَدٌ أَحْسَنَ بِهِ الْجَلِيلُ مِنْ زَيْدٍ ،

والأصل ما أحد أحسن به الجليل من حسن الجليل بزيد ، ثم أضيف الجليل إلى زيد للابسته إياه ، ثم حذف المضاف الأول ، ثم الثاني ، ومثله قوله عليه الصلاة والسلام : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ » والأصل : من محبة الصوم في أيام العشر ، ثم من محبة صوم أيام العشر ، ثم من صوم أيام العشر ، ثم من أيام العشر ، وقول الناظم :

(كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ)

والأصل : مِنْ وِلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِيقِ ، ففعل به ما ذكر .

(تنبيهات) : الأول : إنما امتنع نحو « رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل » منه في عين زيد ، ونحو « ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه » ، وإن كان أفضل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبر في أفراد رفع أفضل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بُني منه مُفيداً فائدته ، وهو في هذين المثالين ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : « رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسه في عين زيد » ، أو « يحسن في عينه الكحل كحلا في عين زيد » بمعنى يفوقه في الحسن ، فأتت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الفريزة في الثاني ، وكذا القول في « ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسه » إذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حسن حيث نفوت الدلالة على التفضيل ، أو قلت : « ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه » ، فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بُني منه أحسن ، ففادت الدلالة على الفريزة المستفادة من أفضل التفضيل ، ولو رُمّت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع .

الثاني : قال في شرح التسهيل : لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفضل إلا بعد نفى ، ولا بأس باستعماله بعد نفى أو استفهام فيه معنى النفي ، كقوله :

لَا يَكُنْ غَيْرُكَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ ، وَهَلْ فِي النَّاسِ رَجُلٌ أَحَقُّ بِهِ الْحَمْدُ مِنْهُ بِمَحْسَنٍ لَا يَمُنُّ .

الثالث : قال في شرح الكافية : أجمعوا على أنه لا ينصب للمفعول به ، فإن وُجد ما يوم جواز ذلك جُمِلَ نصبُهُ بفعل مقدر يُفَسِّرُهُ أَفْعَلُ ، نحو « اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْمَلُ رِسَالَاتِهِ » فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو في موضع نصب بفعل مُقَدَّرٍ يدل عليه أعلم ، ومنه قوله :

٧٧٤ - [أَكْرَهُ وَأَخْجَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ]

وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل ، انتهى .

خاتمة في تَعْدِيَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ بِحُرُوفِ الْجَرِّ

قال في شرح الكافية : وجهُ القول في ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان من متعدِّدٍ بنفسه دالًّا على حُبٍّ أو بُغْضٍ عُدِّيٌّ بِاللَّامِ إِلَى مَا هُوَ مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى ، وَيَأْتِي إِلَى مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، نحو « الْمُؤْمِنُ أَحَبُّ لِّلَّهِ مِنْ نَفْسِهِ ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ غَيْرِهِ » ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مُتَعَدِّدٍ بِنَفْسِهِ دالًّا عَلَى عِلْمٍ عُدِّيٍّ بِالْبَاءِ ، نحو « زَيْدٌ أَعْرَفُ بِي » و « أَنَا أَذْرَى بِهِ » وَإِنْ كَانَ مِنْ مُتَعَدِّدٍ بِنَفْسِهِ غَيْرَ مَا تَقْدُمُ عُدِّيٌّ بِاللَّامِ ، نحو « هُوَ أَطْلَبُ لِلنَّارِ ، وَأَنْفَعُ لِلْجَارِ » ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مُتَعَدِّدٍ بِحَرْفٍ جَرِّ عُدِّيٌّ بِهِ ، لَا بغيره ، نحو « هُوَ أَزْهَدُ فِي الدُّنْيَا ، وَأَسْرَعُ إِلَى الْخَيْرِ ، وَأَبْعَدُ مِنَ الْإِنِّمِ ، وَأَحْرَصُ عَلَى الْحَمْدِ ، وَأَجْدَرُ بِالْحِلْمِ ، وَأَخْيَدُ عَنْ اتِّخَانَا » .

ولفعل التمجيب من هذا الاستعمال ما لأفعل ، نحو « مَا أَحَبُّ الْمُؤْمِنُ لِّلَّهِ ، وَمَا أَحَبُّهُ إِلَى اللَّهِ ، وَمَا أَعْرَفُهُ بِنَفْسِهِ ، وَأَقْطَعُهُ لِلْعَوَائِقِ ، وَأَغْضَاهُ لَطَرْفِهِ ، وَأَزْهَدُهُ فِي الدُّنْيَا ، وَأَسْرَعُهُ إِلَى الْخَيْرِ ، وَأَخْرَصَهُ عَلَيْهِ ، وَأَجْدَرَهُ بِهِ » اهـ .

وقد سبق بعض ذلك في بابهِ ، والله تعالى أعلم .

النعته

(يَنْبَغُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأُولَى نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَظْفٌ وَبَدَلٌ)
وتسمى لأجل ذلك التوابع .

فالتابع هو : المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر .
فخرج بالحاصل والمتجدد خبرُ المبتدأ ، والفعولُ الثاني ، وحالُ المنصوب ، وبغير
خبر « حَامِضٌ » من قولك : « هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ » .

(تنبيهات) : الأول : سيأتى أن التوكيدَ والبديلَ وعطفَ النسقِ تتبعُ غيرَ
الاسم ، ، وإنما خص الأسماء بالذِّكر لكونها الأصل في ذلك .

الثاني : في قوله « الأول » إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه ، وأجاز
صاحبُ البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنتين أو جماعة ، وقد تقدم أحدُ
الموصوفين ؛ فنقول : قام زيدُ العاقلانِ وعُمرُو ؛ ومنه قوله :

٧٧٥ — وَلَسْتُ مُقَرَّراً لِرَجَالٍ ظُلَامَةٌ أَبَى ذَاكَ عَمَى الْأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا
وأجاز الكوفيون تقديمَ المعطوف بشروطٍ تُذكر في موضعها .

الثالث : اختلف في العامل في التابع ؛ فذهب الجمهورُ إلى أن العامل فيه هو العامل
في المتبوع ، واختاره الناطم ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

الرابع : لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع ، قال في التسهيل : ويبدأ - عند اجتماع
التوابع - بالنعته ، ثم بعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبديل ، ثم بالنسق ، أى فيقال :
جاء الرجل الفاضلُ أبو بكر نفسه أخوك وزيدٌ .

الخامس : قدّم في التسهيل باب التوكيد على باب النعته ، وكذا فعل ابن السراج
وأبو علي والزحشرى ، وهو حسن ؛ لأن التوكيد بمعنى الأول ، والنعته على خلاف
معناه ؛ لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله ، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول

فقط ، وقدم في الكافية النعمة كما هنا ، وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والجرجاني ، نظراً لما سبق في التنبيه الرابع .

(فالنَّعْتُ) في عُرفِ النِّعَةِ (تَابِعٌ مُتِمٌّ مَاسِقٌ) أَي مُكْمَلُ التَّبَوُّعِ (بَوْنِهِ)
أَي : بَوْنُ التَّبَوُّعِ : أَي علامته (أَوْ وَسْمٌ مَا بِهِ اعْتَلَقَ) .

فالتابع : جنس يشمل جميع التوابع المذكورة .

وَمُتِمٌّ مَاسِقٌ : مَخْرَجٌ لِلْبَدَلِ وَالنَّسَقِ .

وَبَوْنُهُ أَوْ وَسْمٌ مَا بِهِ اعْتَلَقَ : مَخْرَجٌ لِعَظْفِ الْبَيَانِ وَالتَّوَكِيدِ ؛ لِأَنَّهُمَا شَارَكََا
النِّعْتَ فِي إِحْتِمَامِ مَا سَبَقَ ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ تُكْمَلُ دَلَالَتُهُ وَتَرْفَعُ اشْتِرَاكُهُ وَاحْتِمَالُهُ ، إِلَّا أَنَّ
النِّعْتَ يُوصَلُ إِلَى ذَلِكَ بِدَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَى فِي النِّعَوَاتِ أَوْ فِي مَتَعَلَقِهِ ، وَالتَّوَكِيدِ وَالْبَيَانِ
لَيْسَا كَذَلِكَ

والمراد بالتمم المفيد ما يطلبه التبوع بحسب المقام : من توضيح نحو « جاءني زيد
التاجر » أو « التاجر أبوه » ، أو تخصيص نحو « جاءني رجل تاجر » أو « تاجر أبوه »
أو تعميم ، نحو « يَرْزُقُ اللَّهُ عِبَادَهُ الطَّائِعِينَ وَالْعَاصِينَ السَّاعِيَةَ أَقْدَامُهُمُ وَالسَّاكِنَةَ
أَجْسَامُهُمُ » ، أو مديح نحو « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الْجَزِيلِ عَطَاؤُهُ » ، أو ذمّ نحو
« أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا) أَوْ رَحْمَةٍ
نحو « اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمُسْكِنُ الْمُسْكِرُ قَلْبُهُ » ، أو توكيد نحو « أَمْسِ الدَّابِرُ الْمُنْقَضَى
أَمْدُهُ لَا يَمُودُ » أَوْ إِسْهَامٍ نحو « تَصَدَّقْتُ بِصَدَقَةٍ كَثِيرَةٍ » أَوْ قَلِيلَةٍ نَافِعٍ ثَوَابِهَا
أَوْ شَانِعٍ احْتِسَابِهَا » أَوْ تَفْصِيلٍ نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَرَبِيٍّ وَعَجَمِيٍّ كَرِيمٍ أَبُوَاهُمَا
نَسِيمٌ أَحَدُهُمَا .

ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتاً حقيقياً ، والثاني سببياً .

(وَلْيُفْطَ) النِّعْتَ مُطْلَقاً (فِي التَّمْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا) أَي : الِذِي (لِمَا تَلَا)

وهو المنعوت (كَمُرُزُ بَقْوَمٍ كَرَمًا) وبقوم كرماء آباؤهم ، و بالقوم الكرماء ، و بالقوم الكرماء آباؤهم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من وجوب التسمية في التعريف والتذكير هو مذهب الجمهور ، وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خُصِّصَت بالمعرفة ، وجعل «الأوليان» صفة لآخران في قوله تعالى : (فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ) وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة ، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف ، كقوله :

٧٧٦ — أَيْبَتُ كَأَنِّي سَأَوَّرْتَنِي ضَيْلَةً مِّنَ الرُّقْشِ فِي أُنْيَابِهَا الشَّمُّ نَاقِعٌ
والصحيح مذهب الجمهور ، وما أومر خلاف ذلك مؤولٌ .

الثاني : استثنى الشارح من المعارف المعرفة بلام الجنس ، قال : فإنه لقرب مسافتهم النكرة يجوز نعتها بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ بِسُبْنِي فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَمْنِينِي

إن « بسني » صفة لآخال ؛ لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ، ومنه قوله تعالى : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) وقولهم : « ما ينبغي للرجل مثلك — أو خير منك — أن يفعل كذا » .

الثالث : لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص نحو : رَجُلٌ فَصِيحٌ ، و غلامٌ يافعٌ وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين ، بل مساوياً ، أو أعم . وقال الشاذليين والفراء : ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح . وقال بعض المتأخرين : توصف كل معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة ، إهـ .

(وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا) : أي يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمها بحجوى الفعل

المواقع موقعه ؛ فإن كان جارياً على الذي هو له رَفَعَ ضميرَ النعموت وطابقه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، تقول : مررت برجلَيْنِ حَسَنَيْنِ ، وامرأةً حَسَنَةً ، كما تقول : مررت برجلَيْنِ حَسَنًا وامرأةً حَسَنَت . وإن كان جارياً على ما هو لشيء من سَبْمِيٍّ فإن لم يرفع السبب فهو كالجارى على ما هو له في مطابقة النعموت ؛ لأنه مثله في رَفَعِهِ ضميرَ النعموت ، نحو : مررت بامرأةٍ حَسَنَةِ الوجهِ أو حَسَنَةِ وجهها ، وبرجلَيْنِ كَرِيمَيِ الأبِ ، أو كَرِيمَيْنِ أبَا ، وبرجلَيْنِ حَسَنِي الوجهِ أو حَسَنِي وجوهها ، وإن رفع السبب كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل ؛ فيقال : مررت برجلَيْنِ حَسَنَةٍ وجوههُم ، وبامرأةٍ حَسَنٍ وجهها ، كما يقال : حَسَنَتُ وجوههم ، وحَسَنَ وجهها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجوز في الوصف المسند إلى السبب المجموع الأفراد والتكسير ، فيقال : مررت برجلٍ كريمٍ آباؤه ، وكرايم آباؤه .

الثاني : قد يُعَامَلُ الوصفُ الرافعُ ضميرَ النعموتِ معاملةً رافعِ السببِ ، إذا كان معناه له ؛ فيقال : مررتُ برجلٍ حَسَنَةِ العينِ ، كما يقال : حَسَنَتُ عينه ، حكى ذلك الفراء ، وهو ضعيف ، وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه .

الثالث : أنهم قوله « كالفعل » جواز ثنية الوصف الرافع للسبب وجهه الجمع للذكر السالم على لغة « أكلوني البراغيث » ؛ فيقال : مررت برجلٍ كَرِيمَيْنِ آبَاؤه ، وجاءني رجلٌ حَسَنُونَ غُلَامُهُ .

الرابع : ما ذكره من مُطَابَقَةِ النعمة للنعموت مشروط بأن لا يمنع منها مانع ، كافي صُبُورٍ وجَرِيحٍ وأَفْعَلٍ من ، اهـ .

(وَأَنْعَتَ بِمُسْتَقَى) والمرادُ به : ما دلَّ عَلَى حَدَثٍ وصاحبه ، وذلك اسمُ الفاعلِ كضاربٍ وقائمٍ ، واسمُ المفعولِ كضروبٍ ومُهمَّانٍ ، والصفة المشبهة (كَصَمْبٍ وَذَرِبٍ) وأَفْعَلٍ

التفضيل كأقوى وأكرم ، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة ؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى للذكور ، وهو اصطلاح .

(وشبهه) أى شبه المشتق ، والمراد به : ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من أسماء الإشارة غير المسكانية (وذى) بمعنى صاحب ، والموصولة ، وفروعها (والمنسب) تقول : مررت بزيد هذا ، وذى المال ، وذو قاتم ، والقرينى ؛ فمنها : الحاضر ، وصاحب المال ، والقائم ، والمنسوب إلى قرين .

(وَنَمَتُوا بِحِمْلَةٍ) بثلاثة شروط : شرط فى المنعوت ، وهو أن يكون (مُسَكَّرًا) إما لفظاً ومعنى نحو « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » أو معنى لا لفظاً ، وهو المعروف بالجنسية ، كقوله :

• وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّهِ نِسْبَتِي •

وشرطان فى الجملة ؛ أحدهما : أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ؛ إما ملفوظ كما تقدم ، أو مقدير كقوله تعالى « وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا » أى : لا تجزى فيه ، أو بدل منه ، كقوله :

٧٧٧ - كَأَنَّ خَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجَسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ النَّارَ مُطِيفُ
أى : أخطأ غارها ، فال بدل من الضمير ، وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله :
(فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيْتُهُ خَيْرًا) .

والثانى : أن تكون خبرية ، أى محتملة للصدق والكذب ، وإليه الإشارة بقوله :
(وَأَمْنَعُ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا يجوز : مررت برجل أضرته ، أو لآسنته ، ولا يبدل بمتكك ، قاصداً إنشاء البيع .

(وَإِنْ أَتَتْ) الجملة الطليعية فى كلامهم (فَاقُولُ أَضْمِرُ نَصْبِ) كقوله :
٧٧٨ - [حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ] • جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ •
أى جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام .

﴿تنبيهان﴾: الأول: ذَكَرَ في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية.
الثاني: فهم من قوله «فأعطيت ما أعطيته خبراً» أنها لا تقترب بالواو، بخلاف
الحالية؛ فذلك لم يقل ما أعطيته حالاً.

(وَنَمَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا) وكان حقّه أن لا ينعت به؛ لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك
قصداً للمبالغة، أو توسعاً بحذف مضاف (فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذَكُّرَ كِبَرًا) تنبيهاً على
ذلك؛ فقالوا: رَجُلٌ عَدْلٌ، وَرِضًا، وَزَوْزٌ، وَاسْرَأةٌ عَدْلٌ وَرِضًا وَزَوْزٌ، وَرَجُلَانِ
عَدْلٌ وَرِضًا وَزَوْزٌ، وكذا في الجمع: أى هونفس العدل، أو ذوعدل، وهو عند السكوفيين
على التأويل بالاشتق: أى عادل ومرضى وزائر.

﴿تنبيهان﴾ الأول: وقوع المصدر نعتاً - وإن كان كثيراً - لا يطرُد، كما لا يطرُد
وقوعه حالاً، وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً.

الثاني: أطلق المصدرَ، وهو مُقَيَّدُ بَأَن لا يكون في أوله ميم زائدة كَمَزَارٍ وَمَسِيرٍ؛
فإنه لا يُنْعَتُ به، لا باطراد ولا بغيره.

(وَنَمَتْ غَيْرٌ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاظِفًا فَرَقَهُ، لَا إِذَا ائْتَلَفَ)
مثالُ المختلف: «مررت برجلين كريم وبخيل» ومثالُ المؤتلف: «مررت برجلين
كريمين» أو «بخیلين».

وبستنى من الأول اسمُ الإشارة؛ فلا يجوز تفريق نعته؛ فلا يقال: «مررت
بهذين الطويل والقصير»، نصٌّ على ذلك سيبويه وغيره: كالزَّيَادَى وَالزَّجَاجَ والمبرد،
قال الزَّيَادَى: وقد يجوز ذلك على البذل أو عطف البيان.

﴿تنبيهات﴾: الأول: قيل: يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظاً مجموع
معنى، كقوله:

٧٧٩ - فَوَافَيْنَاهُم مِّنْذًا بِحَسَبِ كَاشِدِ النَّابِ مُرْدَانٍ وَشَيْبِ

وفيه نظر .

الثاني : قال في الارتشاف : والاختيارُ في «مررت برجلين كريم وبخيل» القطعُ .

الثالث : قال في التسهيل : يُقَلَّبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوبا ، وعند

التفصيل اختيارا .

(وَنَمَتَ مَعْمُولَانِ) عاملين (وَحِيدَي مَعْنَى * وَعَمَلٍ أَتَيْتُغ بِغَيْرِ اسْتِغْنَا) أى : أتبع مطلقا ، نحو «جاء زيد وأتى عمرو الماقلان» ، و «هذا زيد وذلك خالد الكريمان» و «رأيت زيدا وأبصرت عمرا الظرفين» . وَخَصَّصَ بِهِمُ جَوَازَ الْإِتْبَاعِ بِكَوْنِ الْمُتَبَوِّعِينَ فَاعِلِي فَعْلَيْنِ أَوْ خَبْرِي مَبْتَدَأَيْنِ ، فَإِنْ اِخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا - وَجِبَ الْقَطْعُ بِالرَّفْعِ عَلَى إِضْمَارِ مَبْتَدَأٍ ، أَوْ بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ ، نَحْوُ : «جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان» أو «الفاضلين» ، ونحو «جاء زيد ومضى بكر الكريمان» أو «الكريمين» ، ونحو «هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظرفان» أو «الظرفين» ، ولا يجوز الإتيان في ذلك ؛ لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعمالين من شأن كل واحد منهما أن يستقل .

(تنبيهان) : الأول : إذا كان عاملُ الممولين واحداً ففيه ثلاث صور ؛ الأولى : أن يتحد العمل والنسبة نحو «قام زيد وعمرو الماقلان» ، وهذه يجوز فيها الإتيان والقطع في أماكنه من غير إشكال . الثانية : أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى الممولين من جهة المعنى ، نحو «ضرب زيد عمرا الكريمان» ، ويجب في هذه القطع قطعا . الثالثة : أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى ، نحو «خاصم زيد عمرا الكريمان» ؛ فالقطع في هذه واجب عند البصريين ، وأجاز الفراء وابن سَمْدَانَ الْإِتْبَاعَ ، والنصُّ عن الفراء أنه إذا أتبع غُلْبَ المرفوع ؛ فتقول : «خاصم زيد عمرا الكريمان» ، ونص ابن سَمْدَانَ عَلَى جَوَازِ إِتْبَاعِ أَيْ شَتَّ ؛ لِأَنَّ كِلَا مَنَّهُمَا مُخَاصِمٌ وَمُخَاصَمٌ ، وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ ، قِيلَ : بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ «ضارب زيد

هنا العاقلة « برفع العاقلة نعتا لهند ، لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو « ضارب زيد عمرًا » ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، قال : ولو أتبع منصوبهما برفع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ، ومنه قول الراجز :

٧٨٠ — قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَقْمَوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَمَا
فنصب « الأقموان » وهو بدل من « الحيات » وهو مرفوع لفظًا ؛ لأن كل شيئين نسألما فهما فاعلان مفعولان ، وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سألما الحيات منه القدم وسألت القدم الأقموان .

الثاني : قوله « أتبع » يوهم وجوب الإتياع ، وليس كذلك ؛ لأن القطع في ذلك منصوب على جوازه .

(وَإِنْ نُفُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ) أى : تَبِعَتْ منعتاً (مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ) بأن كان لا يعرف إلا بذلك جميعها (أَتَبِعَتْ) كلها ؛ لتزيلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد ، وذلك كقولك : « مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب » إذا كان هذا الموصوف بشاركه في اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب .

(وَأَقْطَعُ) الجميع (أَوْ أَتَبِعُ) الجميع ، أو أقطع البعض وأتبع البعض (إِنْ يَكُنْ) المنعوت (مُعَيَّنًا بِدُونِهَا) كلها كما في قول خزينق :

٧٨١ — لَا يَبْهَمِدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْفِدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

فيجوز رفع « النازلين » و « الطيبين » على الإتياع لقوى ، أو على القطع بإضمارهم ، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما .

(أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُقْلِنًا) : أى إذا كان المنعوت مفتقرا إلى بعض النعوت دون بعض وجب إتياع المفتقر إليه ، وجاز فيا سواء القطع والإتياع ، هكذا في شرح الكافية .

(تنبيهات) : الأول : إذا قطع بعض النعوت دون بعض قُدِّمَ الْمُتَّبِعُ عَلَى الْمُقَطَّوعِ ولا يُمْكَسُ ، وفيه خلاف . قال ابن أبي الزَّيْع : الصحيح المنع . وقال صاحب البسيط : الصحيح الجواز . ولو فرق بين الحالة الثانية - وهي الاستغناء عن الجميع - فيجوز ، والحالة الثالثة - وهي الافتقار إلى البعض دون البعض - فلا يجوز ؛ لكان مذهبا .

الثاني : إذا كان النعوت نكرة تعين في الأول من نعوت الإتياع ، وجاز في الباقي القطع ، كقوله :

٧٨٢ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطِّلَ وَشُعْنَا مَرَّاضِيَعٍ مِثْلَ السَّمَالِي

الثالث : يستثنى من إطلاقه النعت للزَّكْدُ نحو « إلهَيْنِ اثْنَيْنِ » والمَلَزَمُ نحو : « الشَّعْرَى الْمُبُور » ، والجاري على مُشَارٍ به نحو « هذا العالم » فلا يجوز القطع في هذه (وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ) النعت عن التسمية (مُضْمَرًا * مُبْدَأًا أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ) أى لا يجوز إظهارها .

وهذا إذا كان النعت لجرد مدح أو ذم أو ترحم ، نحو « الحمد لله الجيد » بالرفع بإظهاره ، ونحو « وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةُ الْخَطْبِ » بالنصب بإظهار أذم ، أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارها ؛ فنقول : مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول : هو التاجر ، وأعني التاجر .

(وَمَا مِنْ النَّمُوتِ وَالنَّمْتِ عُقْلٌ) أى علم (يجوز حذفه) ، ويكثر ذلك في النعوت (وَفِي النَّمْتِ يَقْلُ) فالأول شرطه إما كون النعت صالحا لمباشرة العامل ، نحو « أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ » أى دروعا سابغات ، أو كون النعوت بعض اسم مخفوض عن أوفى ، كقولهم : مِنْطَاقَيْنِ وَمِنْطَاقًا ، أى منافرقتين و منطقتين ، ومنافرتين ، وكقوله :

٧٨٣ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهِمَا لَمْ تَيْسَمْ بِفَضْلِهِمَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ

أصله : لو قلت ما في قومها أحدٌ يفضلها لم تأثم ؛ فحذف الموصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم ، وأبدل الهمزة ياء ، وقَدَّم جواب «لو» فاصلاً بين الخبر المقدم — وهو الجار والجرور — والابتداء المؤخر ، وهو «أحد» المحذوف .

فإن لم يَصْلُحْ ، ولم يكن النعوت بعض ما قبله مِنْ مجرورٍ مِنْ أَوْ فِي ؛ اِمْتَنَعَ ذلك : أى إقامة الجملة وشبهها مقامه ، إلا فى الضرورة كقوله :

٧٨٤ - [لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ لِلزُّورَانِ وَالْخَصَى]

لَكُمْ قَبْضَةٌ مِنْ بَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَقْرَبًا

وقوله :

٧٨٥ - [مَالًا عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٌ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرِ]

تَرْمِي بِكَفَى كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

وقوله :

٧٨٦ - كَأَنَّكَ مِنْ جَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَفِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ

والثاني : كقوله تعالى : «يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا» أى كل سفينة صالحة .

وقوله :

٧٨٧ - [وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَاتَ نَذْرٍ] فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعْ

أى : شيئاً طائلاً

وقوله :

٧٨٨ - وَرُبَّ أَسِيلَةٍ أَخَذْتَنِي بِكَبْرٍ مُهْمَمَةٍ لَهَا فَرْخٌ وَجِيْدٌ

أى : فرخٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ .

(تنبيهات) : الأول : قد يلى النعت «لا» أو «إما» فيجب تكررها

مَقْرُوءَيْنِ بِالْوَاوِ ، نحو : «سهرت برجل لا كريم ولا شجاع» ، ونحو : «أثنتى برجلٍ إما كريمٍ وإما شجاع» .

الثاني : يجوز عطفُ بعضِ النعوتِ المختلفةِ المعاني على بعض ، نحو « سررت بزيد العالم والشجاع والكريم » .

الثالث : إذا صلحَ النعتُ لمباشرةِ العاملِ جاز تقديمه مُبدلاً منه النعوتُ ، نحو « إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ الله » .

الرابع : إذا نُعتَ بمفرد وظرف وجملة قدم للفرد ، وأخرت الجملة ، غالباً ، نحو « وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ » وقد تُقدِّمُ الجملة ، نحو « وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ » « فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ - الآية » .

(خاتمة) : من الأسماء ما يُنعتُ ويُنتَعُ به كاسم الإشارة ، نحو : « سررت بزيد هذا » « وبهذا العالم » ونعتُهُ مصحوبُ آل خاصة ؛ فإن كان جامداً مُختصاً - نحو : « بهذا الرجل » - فهو عطفُ بيانٍ على الأصح ، ومنها ما لا يُنعتُ ولا يُنتَعُ به ، كالضمير مطلقاً ، خلافاً للكسائي في نعت ذِي الغيبة تمسكاً بما سُمِعَ من نحو « صلى الله عليه الرفوف الرحيم » وغيره يجعله بدلاً ، ومنها ما يُنعتُ ولا يُنتَعُ به ، كالعالم ، ومنها ما يُنتَعُ به ولا يُنعتُ ، كأيّ ، نحو « مَرَزَتْ بِفَارِسٍ أَيْ فَارِسٍ » ، ولا يقال : جاءني أيُّ فارس ، والله أعلم .

التوكيد

هو في الأصل مصدر ، ويُسمَّى به التابع المخصوص ، ويقال : أكَّدْتُ أكيداً ، وَوَكَّدْتُ توكيداً ، وهو بالواو أكثر .

وهو على نوعين : لفظي وسيأتي ، وَمَعْنَوِي ، وهو : التابعُ الرافعُ احتمالَ إرادة غير الظاهر ، وله ألفاظ أشار إليها بقوله :

(بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأُسْمُ أَكْثَرُ مَعَ صَمِيرٍ طَابَقَ الْمَوْكِدَا)
 أى : فى الأفراد والتذكير وفُرُوْعُهُمَا ؛ فتقول : « جاء زيد نفسه ، أو عينه ، أو نفسه
 عينه » فتجمع بينهما ، والمراد حقيقة ، وتقول : « جاءت هند نفسها ، أو عينها » وهكذا ،
 ويجوز جرهما بياء زائدة ؛ فتقول : جاء زيد بنفسه وهند بعينها .

(واجمعهما) أى النفس والعين (بأفعل إن تبيها * ما ليس واحداً تكن متبهماً)
 فتقول : « قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما ، وقام الزيدون أنفسهم
 أو أعينهم ، والهندات أنفسهن أو أعينهن » ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على
 نفوس ويون ، ولا على أعيان ؛ فعبارة هنا أحسن من قوله فى التسهيل : « جمع قلة »
 فإن عينا تجمع جمع قلة على أعيان ، ولا يؤكد به .

(تنبيه) : ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكداً بهما غير الواحد .
 — وهو المثنى والمجموع — غير مجموعين على أفعل هو كذلك فى المجموع .
 وأما المثنى فقال الشارح — بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار — : ويجوز فيه
 أيضاً الأفراد ، والثنية .

قال أبو حيان : وهم فى ذلك ؛ إذ لم يقل أحد من النحويين به .
 وفيما قاله أبو حيان نظر ؛ فقد قال ابن إياز فى شرح الفصول : ولو قلت :
 « نفساًهما » لجاز ؛ فصرح بجواز الثنية .

وقد صرح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع ،
 والأفراد ، والثنية ، والمختار الجمع ، نحو : « قَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا » ويطرأ على الأفراد
 على الثنية عند الناظم ، وعند غيره بالعكس ، وكلاهما مسموع كقوله :

٧٨٩ — حَامَّةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي

[سَقَاكَ مِنَ الْمَرْءِ الْوَادِي مَطِيرُهَا]

وكقوله:

٧٩٠ - وَمَهْمَتَيْنِ قَدْ قَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظَهَرَا مِثْلُ ظُهُورِ الثَّرَيْنِ

(وَكَلَّا أَذْكَرُ فِي) التوكيد المَسْقُودُ لِقَصْدِ (الشُّمُولِ) والإحاطة بأبواب التبعوع،
(وَكَلَّا) و(كَتَا) و(جَمِيعًا)؛ فلا يؤكد بهن إلا ماله أجزاله بصبح وقوع بعضها
موقعه؛ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، نحو «جاء الجيش كله»،
أَوْ جَمِيعُهُ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا، أَوْ جَمِيعُهَا، وَالرُّجَالُ كُلُّهُمْ، أَوْ جَمِيعُهُمْ، وَالْمِهْنَدَاتُ
كُلُّهُنَّ، أَوْ جَمِيعُهُنَّ، وَالزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَالْمِهْنَدَانِ كِلَتَاهُمَا؛ لجواز أن يكون
الأصل: جاء بعض الجيش، أو القبيلة، أو الرجال، أو المهندات، أو أحد الزيدين،
أو إحدى المهندتين.

ولا يجوز «جاءني زيدٌ كله» ولا «جميعه»، وكذا لا يجوز «اختصم
الزيدان كلاهما» ولا «المهندان كِلَتَاهُمَا»؛ لامتناع التقدير المذكور.

وأشار بقوله: (بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا) إلى أنه لا بد من اتصال ضمير التبعوع
بهذه الألفاظ؛ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت، ولا يجوز حذف الضمير
استثناء بنية الإضافة، خلافًا للفراء والزحشرى، ولا حجة في «خَلَقَ لَكُمْ
مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا» ولا قراءة بعضهم: «إِنَّا كُلًّا فِيهَا» على أن المعنى جميعه
وكلنا، بل «جميعًا» حال «وَكُلًّا» بدل من اسم «إن» أو حال من الضمير المرفوع
في «فيها».

وذكر في التسهيل أنه قد بُسِّطَ عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر
للتوكيد بكل، وجعل منه قول كثير:

٧٩١ - [كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أَجَزَى بِذِكْرِكُمْ] يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

(وَأَسْتَقْمَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ) في الدلالة عَلَى الشُّمُولِ اسْمًا مُوَازِنًا (فَاعِلًا مِنْ عَمَّ فِي التَّوَكِيدِ) فَقَالُوا : « جَاءَ الْجَيْشُ عَامَّتُهُ ، وَالْقَبِيلَةُ عَامَّتُهَا ، وَالزَّيْدُونَ عَامَّتُهُمْ ، وَالْمِنْدَاتُ عَامَّتُهُنَّ » ، وَعَدَّ هَذَا اللَّفْظَ (مِثْلَ النَّافِلَةِ) أَيْ : الزَّائِدَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ النُّحَوِيُّونَ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ فَإِنْ أَكْثَرَهُمْ أَغْفَلَهُ ، لَكِنْ ذَكَرَهُ سَيُوبَةُ ، وَهُوَ مِنْ أَجْلِهِمْ ؛ فَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ نَافِلَةً عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ؛ فَلَعَلَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ التَّاءَ فِيهِ مِثْلُهَا فِي « النَّافِلَةِ » أَيْ تَصْلُحُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذَكَّرِ ؛ فَتَقُولُ : « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ عَامَّتَهُ » . كَمَا قَالَ تَمَالَى : « وَيَقُوبُ نَافِلَةً » .

(تنبيه) : خالف في « عَامَّة » اللبرّدُ ، وَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ بِمَعْنَى أَكْثَرِهِمْ .

(وَبَدَّ كُلٌّ أَكْدُوا بِأَجْمَاءَ جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جَمْعَاءُ)

قَالُوا : « جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ ، وَالزَّيْدُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، وَالْمِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمُعُ »

(وَدُونُ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمُعُ)

الْمَذْكُورَاتِ ، نَحْوُ « لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ » « لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ » وَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا سَبَقَ .

وَقَدْ يَتَّبِعُ أَجْمَعُ وَأَخَوَاتُهُ ، بِأَكْتَعٍ وَكْتَمَاءَ وَأَكْتَمِينَ وَكْتَعُ ، وَقَدْ يَتَّبِعُ أَكْتَعُ وَأَخَوَاتُهُ بِأَبْصَعٍ وَبَضْمَاءَ وَأَبْصَعِينَ وَبُصْعَ ؛ فَيَقَالُ : « جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ كَتَمَاءَ بَضْمَاءَ ، وَالْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَمُونَ أَبْصَمُونَ ، وَالْمِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمُعُ كُتْعُ بُصْعُ » .

وَزَادَ الْكُوفِيُّونَ بَعْدَ أَبْصَعٍ وَأَخَوَاتُهُ أَبْتَعُ وَبَتْمَاءَ وَأَبْتَمِينَ وَبُتْعَ .

قَالَ الشَّارِحُ : وَلَا يَحُوزُ أَنْ يُتَعَدَّى هَذَا التَّرْتِيبُ ، وَشَدَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ « أَجْمَعُ

أَبْصَحَ ، ، وأشد منه قول الآخر « جَمَعَ بُتَع » ، وربما أُدَّ بِأَكْتَعَ وأَكْتَمِينَ غير مسبوقين بأَجَمَعَ وأَجَمِينَ ، ومنه قول الراجز :

٧٩٢ - يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمًا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتَنِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَمْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا

وفي هذا الرجز أمور : أفراد أكتع عن أجمع ، وتوكيد التكررة المحدودة ، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل ، والفصلُ بين المؤكد والمؤكد ، ومثله في التنزيل : « وَلَا يَحْزَنُ وَيَرْضَيْنِ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زعم الفراء أن « أجمعين » تفيد اتحاد الوقت ، والصحيح أنها ككل في إفادة العموم مطلقاً ؛ بدليل قوله تعالى : « لَا غَوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ » .

الثاني : إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للعتبوع ، وليس الثاني تأكيداً للتأكيد .

الثالث : لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطعُ إلى الرفع ، ولا إلى النصب .

الرابع : لا يجوز عطف بعضها على بعض ؛ فلا يقال : « قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَغَيْثُهُ » ، ولا « جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ » ، وأجازه بعضهم ، وهو قول ابن الطراوة .

الخامس : قال في التسهيل : وأجْرِي في التوكيد مجْرَى كلِّ ما أقاد معناه من الضَّرْعِ وَالزَّرْعِ ، وَالسَّهْلِ وَالْجَبَلِ ، وَالْيَدِ وَالرَّجْلِ ، وَالْبَطْنِ وَالظَّهْرِ ، يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِمْ : مُطَرْنَا الضَّرْعَ وَالزَّرْعَ ، وَمُطَرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَدَ وَالرَّجْلَ ، وَضَرَبْتُهُ الْبَطْنَ وَالظَّهْرَ .

السادس : ألفاظ التوكيد معارف ، أما ما أُضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع

وتواجه في تعريفه قولان ؛ أحدهما : أنه بنية الإضافة ، ونُسب لسيبويه ، والآخر بالعلية عُلّق على معنى الإحاطة .

(وإن يُفْعَلْ تَوَكِّدٌ مَنْكُورٌ) بواسطة كونه محدوداً ، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (قِيلَ) وفاقاً للكوفيين والأخفش ؛ تقول « اعْتَسَكْتُ شَهْرًا كُلَّهُ » ، ومنه قوله :

٧٩٣ - [لِكِنَّهُ شَأْنُهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ]

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ

وقوله :

* تَحْدِثِي الدَّلْفَاءَ حَوْلًا أَكْتَمًا *

وقوله :

٧٩٤ - [إِنَّا إِذَا خُطِّفْنَا قَمَقَمًا] * قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

(وَعَنْ نُحَاةٍ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمَلٌ) أى عَمَّ الفَيْدَ وَغَيْرَ الْفَيْدِ ، ولا يجوز « صُنْتُ زَمَنًا كُلَّهُ » ولا « شَهْرًا نَفْسَهُ » .

(وَأَغْنَى بَيْكَلْنَا فِي مُشْنَى وَكَلَّا * عَنْ) تنثية (وَزَنَ فَعَلَاءَ وَوَزَنَ أَفْعَلًا) كما استغنى بثنية « مِشْنَى » عن ثنية « سَوَاءَ » ؛ فلا يجوز « جَاءَ الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ » ولا « الْمِنْذَانِ أَجْمَعَاوَانِ » ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياساً معترفين بعدم السماع .

(تنبيهان) : الأول : المشهور أن « كَلَّا » للذكر « وَكَلْنَا » للمؤنث ، قال في التسهيل : وقد يُسْتَعْنَى بكليهما عن كليهما ، أشار بذلك إلى قوله :

٧٩٥ - يَمُتْ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كَلَيْهِمَا

[إِلَيْكَ ، وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ]

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حلا على المعنى للضرورة ؛ كأنه قال :
بقرني الشخصين .

الثاني : ذكر في التسهيل أيضاً أنه قد يُستغنى عن كليهما وكليهما بكليهما ؛
فيقال على هذا : « جَاءَ الزَّيْدَانِ كُلُّهُمَا » « وَالْمُهَنْدَانِ كُلُّهُمَا » .

(وَإِنْ تَوَكَّدَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ) مستتراً كان أو بارزاً (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ)
الضمير (الْمُتَّصِلِ) حتماً (عَنَيْتُ) المتصل (ذَا الرَّفْعِ) نحو : « قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ ،
أَوْ عَيْنُكَ ، وَقُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ، أَوْ أَعْيُنُكُمْ » ؛ فلا يجوز : قُمْ نَفْسُكَ ،
ولا قوموا أعينكم ، بخلاف « قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ » فيمتنع الضمير ، وبخلاف
« ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ ، وَمَرَزْتُ بِهِمْ أَعْيُنَهُمْ » فالضمير جائز ، لا واجب .

(تنبيه) : ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو
ما صرح به في شرح الكافية ، ونص عليه غيره ، وعبارة التسهيل تقتضي عدم
الوجوب . ١٠ هـ .

(وَأُكِّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا) أى بما سوى النفس والعين (وَالْقَيْدُ) المذكور (لَنْ
يُلْتَزَمَا) فقالوا : « قوموا كلكم ، وجاءوا كلهم » من غير فصل بالضمير المنفصل ،
ولوقلت : « قوموا أنتم كلكم ، وجاءوا هم كلهم » لكان حسناً

(وَمَا مِنَ التَّوَكُّدِ لَفْظِيٌّ يَجِبُ * مُكْرَرًا) ما : مبتدا موصول ، ولفظي : خبر
مبتدا محذوف هو العائد ، والمبتدا مع خبره صلة « ما » ، وجاز حذف صدر الصلة
- وهو العائد - للطول بالجاء والجور ، وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير
المستتر في الخبر ؛ إذ هو في تأويل المشتق ، و « مكرراً » : حال من فاعل « يجي »
المستتر ، وجملة « يجي » خبر الموصول : أى النوع الثاني من نوعي التوكيد ، وهو
التوكيد اللفظي ، هو : إعادة اللفظ أو تقويته بموافقته معنى ، كذا عرّفه في التسهيل ،

فالأول يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف ، والمركب غير الجملة ، والجملة ، نحو :
« جاء زيد زيد » ، و « نسكاحها باطل باطل باطل » ، وقوله :

٧٩٦ - فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءُ ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

ونحو : « قام قام زيد » ، ونحو : « نَعَمْ نَعَمْ » ، وكقوله :

٧٩٧ - [فَتِلْكَ وَلَاةُ الشُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ] فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءِ الْمُطَوَّلِ

والجملة (كَقَوْلِكَ أَذْرُجِي أَذْرُجِي) وقوله :

٧٩٨ - [لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ] لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

والثاني كقوله :

٧٩٩ - أَنْتَ بِالتَّخِيرِ حَقِيقٌ قَنْ

وقوله :

٨٠٠ - وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ
أَجَلَ جَسِيرٍ إِنْ كَانَتْ أَيْبَحَتْ دَعَايِرُهُ

وقوله :

٨٠١ - [فَرَتْ يَهُودُ وَأَسَلَتْ جِبْرَانَهَا] صَمَّى لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامَ

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

(تنبيه) : الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل ، وكثيراً ما يفتقرن بحافظ

نحو : « كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ » الآية ، ونحو : « أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى » ونحو : « وَمَا

أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ » ، ثُمَّ مَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ » الآية ، ويأتي بدونه ، نحو قوله عليه

الصلاة والسلام « وَاللَّهِ لَا غَزْوَنُ قُرَيْشًا » ثلاث مرّات ، ويجب الترك عند إيهام

التعدد ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، ضَرَبْتُ زَيْدًا ، ولو قيل : « ثُمَّ ضَرَبْتُ زَيْدًا »

لَوُفَّهِمْ أَنْ الضَّرْبَ تَكَرَّرَ مِنْكَ مَرَّتَيْنِ تَرَاخَتْ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْآخَرَى ، والفرض أنه

لم يَقَعْ مِنْكَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً .

(وَلَا تُعِدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ الْاَلْفِظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ)
 فنقول : قُتِلَ قُتِلْتُ ، وَعَجِبْتُ مِنْكَ ؛ لِأَن إِعَادَتَهُ مَجْرُودًا تَخْرُجُهُ
 عَنِ الْاِتِّصَالِ .

(كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصِلُ بِهِ جَوَابُ كُنْتُمْ وَكَيْلَى)
 وَأَجَلَ ، وَجَعَلَ ، وَإِى ، وَلَا ؛ لَكُونِهَا كَالْجُزْءِ مِنْ مَصْحُوبِهَا .
 فَيُعَادُ مَعَ الْمُؤَكَّدِ مَا اتَّصَلَ بِالْمُؤَكَّدِ إِنْ كَانَ مَضْمُرًا ، نَحْوُ : « أَعِيدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا
 مُثِّمٌ وَكُنْتُمْ تَرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ » وَيُعَادُ هُوَ أَوْ ضَمِيرُهُ إِنْ كَانَ ظَاهِرًا ،
 نَحْوُ : « إِنْ زَيْدًا إِنْ زَيْدًا فَاضِلٌ » أَوْ « إِنْ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ » وَهُوَ الْأَوَّلَى ،
 وَلَا بُدَّ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ كَمَا رَأَيْتَ .

وَشَذَّاتُهَا ، كَقَوْلِهِ :

٨٠٢ — إِنْ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مِنْ أَجَارِهِ قَدْ ضَيَّا
 وَأَسْتَهْلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٨٠٣ — حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَعْنَاقَهُمَا مُشَدَّدَاتُ بَقَرْنِ

وقوله :

٨٠٤ — لَيْتَ شِعْرِي هَلْ نُمُّ هَلْ آتَيْنَهُمْ
 [أَمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَلِكَ الْحِمَامُ]

وقوله :

٨٠٥ — لَا يَنْبِيكَ الْاَنَسَى تَأْسِيًا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَقِيمًا

لِلْفَصْلِ فِي الْأَوَّلَيْنِ بِالْعَاطِفِ ، وَفِي الثَّالِثِ بِالْوَقْفِ .

وَأَشَدُّ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٨٠٦ — فَلَا وَاللَّهِ لَا يُبْلَى لِمَا بِي وَلَا لِلَّهِ بِهِنَّ أَبَدًا دَوَاهِ

لكون الحرف المؤكد ، وهو اللام ، موضوعاً على حرف واحد .
وأستهل من هذا قوله :

٨٠٧ — فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُهُ عَنْ يَمَانِهِ

[أَصْبَحَ فِي عُلُوِّ الْهَوَىٰ أَمْ تَصَوَّبًا ؟]

لأن المؤكد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء ؛ لأنها
أصح الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناه ؛ فتقول : نَعَمْ
نَعَمْ ، وَبَلَىٰ بَلَىٰ ، وَلَا لَا ، ومنه قوله :

٨٠٨ — لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنَّةٍ ؛ إِنِّي أَخَذْتُ عَلَىٰ مَوَاتِقًا وَعُهُودًا

(وَمُضْمَرُ الرِّدْعِ الَّذِي قَدْ انفصل أكد به كل ضمير اتصل)

نحو : قُمْ أَنْتَ ، وَرَأَيْتُكَ أَنْتَ ، وَمررتُ بك أَنْتَ ، وَزَيْدٌ جَاءَ هُوَ ،
وَرَأَيْتِي أَنَا .

(تنبيه) : إذا اتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو : «رَأَيْتُكَ إِنَّاكَ»
فذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب السكوفيين أنه تأكيد ، قال المصنف : وقولهم عندي
أصح ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المنفصل كنسبة المرفوع المنفصل من
المرفوع المتصل في نحو : « قُمْتَ أَنْتَ » والمرفوع تأكيد بإجماع .

(خاتمة) : في مسائل منتورة ؛ الأولى : لا يُحذف المؤكد ويُقام المؤكد مقامه ،
على الأصح ، وأجاز الخليل نحو : « مررت بزيد وأنا في أخوه أنفُسُهُمَا » وقدره : هما
صاحباه أنفسهما .

الثانية : لا يُفصل بين المؤكد والمؤكد بإِما ، على الأصح ، وأجاز القراء : « مررت
بالقوم إِمَّا أَجْمَعِينَ وَإِمَّا بَعْضَهُمْ » .

الثالثة : لا يَلِيَّ العاملَ شَيْءٌ من ألفاظ التوكيد ، وهو على حاله في التوكيد ، إلا « جياً وعامةً » مطلقاً ؛ فتقول : القَوْمُ قَامَ جَمِيعُهُمْ ، وعَامَّتُهُمْ ، ورَأَيْتُ جَمِيعَهُمْ وعَامَّتَتَهُمْ ، ومررت بجميعِهِمْ وعَامَّتَتِهِمْ ، وإلا « كلاً ، وكلاً ، وكلتاً » : مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة ؛ فالأول نحو : « القَوْمُ كُلُّهُمْ قَامَ ، والرجلان كلاهما قَامَ ، والمرأتان كلتاهما قَامَتَا » ، والثاني كقوله :

٨٠٩ - يَمِيدُ إِذَا وَالَتْ عَلَيْهِ دِلَاوُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلٌ

وقوله : كِلَيْهِمَا وَتَمَرًا ، أى أعطيني كليهما ، وأما قوله :

٨١٠ - فَلَمَّا تَبَيَّنَا الْهَدَى كَانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتَّقَى

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا .

الرابعة : يلزم تابعة « كل » بمعنى كامل ، وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقاً نعمتاً لا توكيداً ، نحو : « رَأَيْتُ الرَّجُلَ كُلَّ الرَّجُلِ ، وأكلت شاة كل شاة » ،

الخامسة : يلزم اعتبار المعنى في خبر « كل » مضافاً إلى نسكرة ، نحو : « كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » ، « كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ » ولا يلزم مضافاً إلى معرفة ؛ فتقول « كُلُّهُمْ ذَاهِبٌ » ، وذاهبون « والله أعلم .

المطف

(الْمُطْفُفُ إمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ وَالْعَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ)

وهو عطف البيان .

(قَدْ ذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ)

فتابع : جنس يشمل جميع التوابع ، وشبه الصفة : مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد ، وحقيقة القصد إلى آخره : لإخراج النعت ، أى أنه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببِهِ (فَأَوْلَىٰ لَّيْنُهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ)

وهو المتبوع (ما مِنْ وفاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي) وذلك أربعة من عشرة : أَوْجُهُ
الإعراب الثلاثة ، والإفراد ، والتذكير ، والتثنية ، وفروعهم . وأما قول الزمخشري :
إِنْ « مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ » عطفُ بيانٍ على « آيَاتُ سِينَتِ » فمخالفٌ لإجماعهم .
وقوله وقول الجرجاني : يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه
في « يا هذا ذا الْجُمُئَةِ » : إِنْ ذَا الْجُمُئَةِ عطفُ بيانٍ ، مع أن الإشارة أوضح من
المضاف إلى ذى الأداة .

وإذا كان له مع متبوعه ما للنعته مع منعمته (فَقَدْ يَكُونَانِ مُتَكَرِّرَيْنِ ، كَمَا
يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ) ؛ لأن النكرة تقبلُ التخصيصَ بالجامد ، كما تقبل المعرفة التوضيحَ
به ، نحو : لَدَيْتُ قَوًّا جَيِّبَةً .

هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جنى والزمخشري وابن عصفور ، وجوزوا
أن يكون منه : « أَوْ كَفَّارَةٌ سَأَامَ مَسَارِكِينَ » فيمن نَوَّنَ كَفَّارَةً ، ونحو : « مِنْ مَّاءٍ
صَدِيدٍ » .

وذهب غير هؤلاء إلى المنع ، وأوجبوا فيما سَبَقَ البدلية ، ويخصون عطف
البيان بالمعارف .

قال ابن عصفور : و إليه ذهب أكثر النحويين ، وزعم الشوليين أنه مذهب
البصريين .

قال الناظم : ولم أجد هذا النقل من غير جهته .

وقال الشارح : ليس قولُ مَنْ مَنَعَ بشيء .

وقيل : يختص عطفُ البيان بالعَلَمِ اسماً أو كنيةً أو لقباً .

(وَصَالِحًا لِبَدَلِيَةِ بُرْسَى * فِي غَيْرِ) ما يمتنع فيه إحلاله محلَّ الأول ، كما في نحو :

(يَا غُلَامُ يَعْزَرَا) وقوله :

٨١١- أَيْأَ أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَتَوَفَّلَا
[أُعِيدُ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا]

(ونحو بَشِيرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ) في قوله :

٨١٢- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشِيرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا

فبشِيرٍ : عطف بيان من البكرى (وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ) منه (بِالْمَرْفُوعِ) ؛ لامتناع
« أَنَا الضَّارِبُ زَيْدٍ » نعم القراء يُجِيزُهُ ، فيُجِيزُ الإبدال .

(تنبيه) : يتعين أيضاً العطف ، ويمتنع الإبدال في نحو : « هَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا
أَخَاهَا » و « زَيْدٌ جَاءَ الرَّجُلُ أَخُوهُ » ؛ لأنَّ البذل في التقدير من جملة أخرى فيفوت
الرَّبطُ من الأولى ، بخلاف العطف .

(خاتمة) : يفارقُ عطفُ البيانِ البَدَلُ في ثمان مسائل :

الأولى : أن العطف لا يكون مُضْمَرًا ولا تَابِعًا لمضمر ؛ لأنه في الجوامد نظيرُ
النَّعْتِ في المشتق ، وأما قول الزمخشري : إن « أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ » بيانٌ للهَاءِ وَ
« إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ » فردود .

الثانية : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتفكيكه ، كما مر .

الثالثة : أنه لا يكون جملة ، بخلاف البذل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتي .

الرابعة : أنه لا يكون تابعاً لجملة ، بخلاف البذل .

الخامسة : أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل ، بخلاف البذل .

السادسة : أنه لا يكون بلفظ الأول ، بخلاف البذل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه
الذي ستعرفه في موضعه ، هكذا قال الناطم وابنه ، وفيه نظر .

السابعة : أنه ليس في نية إحلاله محلَّ الأول ، بخلاف البذل .

الثامنة : أنه ليس في التقدير من جملة أخرى ، بخلاف البذل .

وقد مرّ قريباً ما يَنْبَغِي على هاتين ، وسيأتي بيان ما يختص بالبدل في بابِه إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

عطف النسق

(تَالِي بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ) فتالي - أي تابع - جنسٌ يشمل جميع التوابع ، و « بحرف » يُخْرِج ما عدا عطف النسق منها ، و « مُتَّبِع » يخرج نحو : « مَرَرْتُ بِمَضَنَفَرٍ أَيْ أُسْدٍ » ، فإن أُسْداً تابع بحرف ، وليس معطوفاً عطف نسق ، بل بيان ؛ لأن أي ليست بحرف مُتَّبِع ، على الصحيح ، بل حرف تفسير ، وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتي ذكرها (كَاخْضُصْنَ بُوذِرَ وَتَنَاءَ مَنْ صَدَقَ) فتناء : تابع لود بالواو ، وهي حرف مُتَّبِع .

(فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً يَوَاوِ) و (نَمَ) و (فَا) و (حَقِ) و (أَمَ) و (أَوْ) فهذه الستة تُشْرِكُ بين التابع والمتبوع لفظاً ومعنى ، وهذا معنى قوله : مطلقاً (كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا) وهذا ظاهر في الأربعة الأول ، وأما أم وأو فقال المصنف : أكثر النحويين على أنهما يشركان في اللفظ ، لا في المعنى ، والصحيح أنهما يشركان لفظاً ومعنى ، مالم يقتضيا إضراباً ؛ لأن القائل « أَرِيدُ فِي الْمَذَارِ أُمَّ نَحَرُّو » عالم بأن الذي في الدار أحد المذكورين ، وغير عالم بتعيينه ، فالذي بعد « أم » مُسَاوٍ للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتقائه ، وحصولُ المساواة إنما هو بأم ، وكذلك « أو » مُشَرِّكٌ لما قبلها وما بعدها فيما يُجَاءُ بها لأجله ، من شك أو غيره ، أما إذا اقتضيا إضراباً فإنهما يشركان في اللفظ فقط ، وإِنَّمَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَلِيلٌ .

(وَأَنْبَغَتْ لَفْظاً فَحَسِبُ) أي فقط - بقية حروف العطف ، وهي : (بل ، ولا) و (لَكِنْ ، كَلَمْ يَمْدُ أَمْرٌ وَلَكِنْ طَلَا) و « قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو » و « مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » والطلا : الولد من ذوات الظلْفِ .

(تنبيه) اختلف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا ، وهي : حتى ، وأم ، ولكن .
أما « حتى » فذهب الكوفيون أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار .

وأما « أم » فذكر النحاس فيها خلافاً ، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى المزمة ؛ فإذا قلت : « أقام زيد أم عمرو » فالمعنى : عمرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهامية .

وأما « لكن » فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين ، والثاني : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو ، والواو مع ذلك زائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش ؛ لأنها قالا : إنها عاطفة ، ولما مثلاً للعطف بها مثلاً بالواو ، والثالث : أن العطف بها ، وأنت غير في الإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كيسان .

وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك ، وليست بعاطفة ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد .

ووافق الناجم هنا الأكثرين ، ووافق في التسهيل يونس ؛ فقال فيه : وليس منها لكن به وفقاً ليونس اهـ .

(فَأَعْطِفْ يَوَاوِي لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَلِّقًا)

فالأول نحو : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ » والثاني نحو : « كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ » والثالث نحو : « فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ » وهذا معنى قولهم : الواو لمطلق الجمع .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب ، وحكى عن قطرب وثعلب والربيعي ،

وبذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريتهم وَكُوفِيهِمْ على أن الواو لا ترتب غير صحيح .

﴿ تنبيه ﴾ : قال في التسهيل : وتنفرد الواو بكون مُتَّبِعِهَا في الحكم محتملاً للمعية برُجْحَانٍ ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة .

(وَأَخْصَصْ بِهَا) أى بالواو (عَطَفَ الَّذِي لَا يُفْنِي * مُتَّبِعُهُ) أى لا يكتفى الكلامُ به (كَأَصْطَفَ هَذَا وَأَبْنَى) وَ « نَخَاصَمَ زَيْدٌ وَعَمَرُو ، وَ » جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَلَا يَجُوزُ فِيهَا غَيْرُ الْوَائِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ :

٨١٣ - [قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسْقَطِ الْوَاوِ] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ

فالتقدير بين أما كن الدخول فأما كن حَوْمِل ؛ فهو بمثابة : « اختصم الزيدون فالعمرون » .

(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ) أى بلا مُهْلَةٍ ، وهو المبرع عنه بالتعقيب ، نحو : « أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ » وكثيراً ما تقتضى أيضاً التسبب إن كان المَطُوفُ جُمْلَةً ، نحو : « فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ » .

وَأَمَّا نَحْوُ : « أَهْلًا كُنَّا هَا فَجَاءَهَا بِأُسْتَا » ونحو : « تَوَضَّأَ فَنَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الحديث ؛ فاللعنى : أردنا إهلاكمَا ، وأراد الوضوء .

وَأَمَّا نَحْوُ : « فَجَعَلَهُ غُثَاءً » أى جافاً هَشِيماً « أَخْوَى » أى أَسْوَدَ ؛ فالتقدير : فضت مدة فجعله غُثَاءً ، أو أن الفاء نابت عن ثم ، كما جاء عكسه ، وسيأتي .

(وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ) أى بِمُهْلَةٍ وَتَرَائِخٍ ، نحو : « فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ » وقد توضع موضع الفاء كقوله :

٨١٤ -- كَهَزَ الرُّؤْدَيْنِي تَحْتَ الْمَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

وأما نحو : « هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا » ، « ذَلِكَ وَمَا أُنْزِلَ بِهَ لَكُمْ تَنْتَفُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا » . وقوله :

٨١٥ - إِنْ مِنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ .

ف قيل : ثم فيه لترتيب الإخبار ، لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغني ما صنعتَ اليوم ، ثم ما صنعتَ أمسِ أعجبُ ، أى : ثم أخبرك أن الذى صنعتَه أمسِ أعجبُ ، وقيل : إن ثم بمعنى الواو ، وقيل غير ذلك ، وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه الشؤدد من قبل الأب ، والأب من قبل الإبن .

(تنبيه) : زعم الأخفش والكوفيون أن « ثم » تقع زائدة ؛ فلا تكون عاطفة البتة ، وحلوا على ذلك قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ، وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ ، وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا » . جعلوا : « تَابَ عَلَيْهِمْ » هو الجواب ، وثم زائدة ، وقول زهير :

٨١٦ - أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوَى

فَثُمَّ إِذَا أُمْسَيْتُ أُمْسَيْتُ غَادِيَا

وخرَّجَتِ الآية على تقدير الجواب ، والبيت على زيادة الفاء .

(وَأَخْصَصْنِ بِنَاءَ عَطْفَ مَا لَيْسَ) صالحاً لجملة (صِلَةٍ) لِيَخْلُوهُ مِنَ الْعَائِدِ (وَلِي) الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ) نحو : « اللذان يقومان فيفْقَصُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ » وعكسه ، نحو « الَّذِي يَقُومُ أَخَوَاكَ فَيَفْقَصُ هُوَ زَيْدٌ » ؛ فكان الأولى أن يقول كما في التسهيل : وتنفرد الفاء بتسوية الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين ، من صلة أو صفة أو خبر ؛ ليشمل مسألتي الصلة المذكورتين ، والصفة نحو : « مَرَزْتُ بِمَرَأَةٍ تَضْحَكُ قَبِيصِي »

زَيْدٌ « وَبِأَمْرٍ أَيْ يَضْحَكُ زَيْدٌ فَتَبَسَّكِي » ، والخبر نحو : « زَيْدٌ يَقُومُ فَتَقْعُدُ هِنْدٌ » ،
« وَزَيْدٌ تَقْعُدُ هِنْدٌ فَيَقُومُ » ، ومن هذا قوله :

وَإِنْسَانٌ غَنِيٌّ يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَحْمُ فَيَفْرُقُ

وبشمل أيضاً مسألتي الحال ولم يذكره ، نحو : جاء زيد يضحك فتبكي هند ،
وجاء زيد تبكي هند فيضحك ؛ فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها ،
وذلك لما فيها من معنى السببية .

(بَعْضًا بِحَتَّى أَعْطَفَ عَلَى كَيْلٍ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا)

أى : للعطف بحتى شرطان :

١. الأول : أن يكون المظوف بعضاً من المظوف عليه ، أو كعضه ، كما قاله
في التسهيل ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتُهَا ، وَأَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا ،
ولا يجوز « حَتَّى وَلَدَهَا » وأما قوله .

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَتَّى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى تَمْلَأَهُ الْقَنَاقَا

فلى تأويل ألقى ما يُثْقَلُ حَتَّى تَمْلَأَهُ .

والثاني : أن يكون غايةً في زيادةٍ أو نقصٍ ، نحو : مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ ،
وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمَشَاءِ ، وقد اجتمعا في قوله :

٨١٧ - قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَلَيْنَا الْأَصَاغِرَا

(تنبيهات) : الأول : بقى شرطان آخران ؛ أحدهما : أن يكون المظوف ظاهراً ،
لا مضراً ، كما هو شرط في مجرورها إذا كانت جارة ؛ فلا يجوز « قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا » ،
ذكره ابن هشام الحضراوى ، قال فى المفتى : ولم أقف عليه لغيره .

ثانيهما : أن يكون مفرداً ، لا جملة ، وهذا يؤخذ من كلامه ؛ لأنه لا بد أن يكون
جزءاً مما قبلها أو كجزء منه ، كما تقدم ، ولا يأتى ذلك إلا فى المفردات ، هذا هو
الصحيح ، وزعم ابن السِّدِّى فى قول امرئ القيس :

٨١٨ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيئَهُمْ

وَحَتَّى الْجَيْبِ أَدْمًا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

فيمين رفع « تكل » : إن جملة « تكل مطيئهم » معطوفة بحتى على « سَرَيْتُ بِهِمْ » .

الثانى : حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزحوى ، قال الشاعر :

٨١٩ - رِجَالِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَالُؤًا

حَتَّى كُلُّ أَمْرِ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَ

الثالث : إذا عطف بحتى على مجرور ، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ؛ ليقع الفرق بين العاطفة والجار ، وقال ابن الخباز : تلزم إعادته للفرق ، وقيد الناظم بأن لا يتعين كونها للعطف ، نحو : اعتكفت في الشهر حتى في آخره ، فإن تعين العطف لم تلزم الإعادة ، نحو : عجت من القوم حتى بينهم ، وقوله :

٨٢٠ - جُودٌ يُمْنَاكَ فَاضٍ فِي الْخَلْقِ حَتَّى

بِأَنْسِ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينًا

الرابع : حيث جاز الجر والمطف فالجر أحسن ، إلا في باب « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و « ضربته » تأكيد ، أو ابتدائية وضربه تفسير . وقد روى بهما قوله :

* حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا *

وبالرفع أيضاً على أن حتى ابتدائية و « نعله » مبتدأ و « ألقاها » خبره ، اهـ .

(وَأَمَّا بِهَا أَعْطِفْ إِثْرَ هَمَزِ التَّنْوِيَةِ) وهى الهمزة الداخلة على جملة فى محل المصدر

وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين ، وهو ألاكثر نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ
أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ » الآية ، واسميتين كقوله :

٨٢١ - وَلَسْتُ أَبَالِي بِعَذِّ قَدِي مَالِكًا

أَمْوَنَى نَاهُ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ ؟

ومختلفتين نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ » الآية . وإذا عادت
بين جلتين في التسوية قليل : لا يجوز أن يُذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز « سواء
على أَرِيدُ قَامُ » أَمْ عَزَّوْ مُنْطَلِقُ » فهذا لا يقوله العرب ، وأجازه الأخفش قياساً
على الفعلية ، وقد عادت بين مفرد وجهلة في قوله :

٨٢٢ - سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْغَفَرُ أَمْ يَتَّ لَيْلَةً

بَاهِلِ الْقَبَابِ مِنْ عُثَيْرِ بْنِ عَامِرٍ

(أو بعد) هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ أَيْ مُغْنِيَةٌ (وهي الهمزة التي يُطلب بها وبأم التعمين ،
وتقع بين مفردين غالباً ، ويتوسط بينهما ما لا يُسأل عنه ، نحو : « أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ
السَّمَاءُ بَنَاهَا ؟ » أو يتأخر عنها ، نحو : « وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تَوْعَدُونَ »
وبين فعليتين ، كقوله :

٨٢٣ - [وَفُتُّ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرْقِي]

فَقُلْتُ أَهَى سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمٌ ؟

إذا أُرْجِحَ أن « هَى » فاعلٌ بفعل محذوف ، واسميتين ، كقوله :

٨٢٤ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ ، أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَيْقَرٍ ؟

الأصل : أشعيثٌ ، محذفت الهمزة والتنوين منها

(تنبيهان) : الأول : نسمي « أَمْ » في هذين الحالين مُتَّصِلَةً ؛ لأن ما قبلها

وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر ، ونسى أيضاً مُعادلة ؛ لمادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول ، والاستفهام في النوع الثاني .

ويفترق النوعان من أربعة أوجه ؛ أولها وثانيها : أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ؛ لأنَّ المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأنَّ الكلام معها قابلٌ للتصديق والتكذيب ؛ لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأنَّ الاستفهام معها على حقيقته .
والثالث والرابع : أنَّ أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقعُ إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل للفردين .

الثاني : قد بان لك أنَّ همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعةً بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد : ما أبالي ، وما أدرى ، وليت شعري ، ونحوهن .

(وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ) المذكورة (إِنْ * كَانَ خَفَا اللَّفْظُ بِمَحْذِفِهَا أَمِنْ) كقراءة ابن محيَّصين « سَوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ » وكأمر من قوله :
* شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ *

وهو في الشعر كثير ، ومال في شرح الكافية إلى كونه مطرداً .

(وَبِأَنْفِطَاجٍ وَيَمْنَعْنِي بَلٌّ وَفَتْ) أى : تأنى أم منقطعة بمعنى بل (إِنْ تَكُ مِمَّا قُبِدْتُ بِهِ) وهو : أنَّ تكون مسبوقة بإحدى الهمزتين لفظاً أو تقديرًا (خَلَّتْ) ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب ، وكثيراً ما تقتضى مع ذلك استفهاماً : إما حقيقياً ، نحو : « إِنَّمَا لِأَبْلِ أَمْ شَاءَ » أى : بل أمي شاء ؟ وإمّا قدرباً بعدها مبتدأً محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً ، نحو : « أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ » أى : بل أله البنات ، وقد لا تقتضيه البتة ، نحو : « أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ؟ » أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام ، ونحو : « لَا رَبَّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ أَفْقَرَاءُ ؟ » ، وقوله :

٨٢٥ - فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي النَّأَمِ ضَجِيعَتِي هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةِ أَمْ جَهَنَّمِ

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

(تنبيه) حضر « أم » في التصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة . وقال في قوله تعالى : « أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ » : إن التقدير : « أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَنَا خَيْرٌ » والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤبة :

٨٢٦ — يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجِي مِنَ الْهَرَمِ

أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ

(خَيْرٌ) و (أَيْح) و (قَسَمَ بِأَزْ وَأُنْهِم * وَأَشْكُكْ) ؛ فالتخيير والإباحة يكونان بعد الطلب مانوطاً أو مقدراً ، وما سواهما فبعد الخبر ؛ فالتخيير نحو : تزوج زينب أو أختها ؛ والإباحة نحو : جالس العلماء أو الزهاد ، والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير ، وجوازه في الإباحة ؛ والتقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ؛ والإيهام نحو : « أَنَا هَذَا أَمْ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا » وجمل منه نحو : « وَإِنَّا أَوْ لِيَاكُم لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » والشك نحو : « لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ » (وإضرابٌ رَيباً أيضاً عي) أى : نسب إلى العرب في قول الكوفيين وأبي علي وابن برهان وابن جني مطلقاً ، تمسكا بقوله :

٨٢٧ — كَانُوا نَمَانِينَ أَوْ زَادُوا نَمَانِيَّةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

وقراءة أبي السَّمال « أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا » بسكون الواو ، ونسبه ابن عصفور لسبويه ، لكن بشرطين : تقدم نى أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو : ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو ، ولا يقيم زيدٌ أو لا يقيم عمرو ، ويؤيده أنه قال فى : « وَلَا تَطْعُ مِنْهُمْ آتِمًا أَوْ كَفُورًا » : ولو قلت « أَوْ لَا تَطْعُ كَفُورًا » اقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضراباً عن النهى الأول ، ونهياً عن الثانى فقط .

(وَرَيبًا عَاقَبَتْ) أو (الْوَاوُ) أى : جاءت بمعناها (إِذَا * لَمْ يَلْفِ ذُو النُّطْقِ لَبْسٌ مَنَقَدًا) أى : إِذَا أَمِنَ اللبس ، كقوله :

٨٢٨ - قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيحَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْزِهٍ أَوْ سَافِعٍ
وقوله :

٨٢٩ - فَظَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضَجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ
وقول الراجز :

٨٣٠ - إِنْ يَبَا أ كَتَلَ أَوْ رَزَامَا خُوَيْرِ بَيْنِ يَنْفَقَانِ أَلْهَامَا
وقوله :

٨٣١ - وَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَابِلُ
وجعل منه « وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ » أى : ويزيدون ، هذا
مذهب الأخفش والجرجى وجماعة من السكوفيين .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل مطلقاً ، وذكر في
التسهيل أن أو تعاقب الواو في الإباحة كثيراً ، وفي عطف المصاحبة والمؤكد قليلاً ؛
فالإباحة كما تقدم ، والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ
أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ » والمؤكد نحو : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِنَّمَا » .
الثانى : التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشئتين أو الأشياء ، وهو الذى يقوله
المتقدمون ، وقد تخرجُ إلى معنى بل والواو ، وأما بقية المعانى فستفادة من غيرها .

الثالث : زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو فى ثلاثة مواضع :
أحدها : فى التقسيم ، كقولك : الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، وقوله :
[وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ] كما الناس يَجْرُمُونَ عَلَيْهِ وَجَارِمُ
ومَن ذكر ذلك النَّاظِم فى التحفة وشرح السكافية . قال فى المعنى : والصَّوَابُ
أنها فى ذلك على معناها الأصلية ؛ إذ الأنواع مجتمعة فى الدخول تحت الجنس .

ثانيها : الإباحة ، قاله الزمخشري ، وزعم أنه يُقال « جَالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ »
أى أحدهما ، وأنه لهذا قيل « تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ » بعد ذكر ثلاثة وسبعة ؛ لثلاثتهم

إرادة الإباحة ، قال في اللغى أيضاً : والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجاسة كل منها ، وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو .

ثالثها : التخيير ، قاله بعضهم في قوله :

٨٣٢ - وَقَالُوا : نَأْتُ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكْيَ

قُلْتُ : الْبُكْيُ أَشْنَى إِذَا لِفَلَيْسَ

أى : أو البكى ؛ إذ لا يجمع بين الصبر والبكى ، ويحتمل أن يكون الأصل « من الصبر والبكى » أى أحدهما ، ثم حذف من ، كما في قوله تعالى « وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ » ويؤيده أن أبا على الفارسي رواه عن ، اه .

(وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِنَّمَا الثَّانِيَةُ * فِي نَحْوِ) تَزُوجِ (إِنَّمَا ذِي وَإِنَّمَا الثَّانِيَةُ) وَ«جَاءَنِي إِنَّمَا زَيْدٌ وَإِنَّمَا عَمْرُو» .

(تنبيهات) : الأول : ظاهر كلامه أنها تأتي للمعاني السبعة المذكورة في أو ، وليس كذلك ؛ فإنها لا تأتي بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل ، والمُذْرُله أن ورود « أو » لهدذين المعنيين قليل ويختلف فيه ؛ فالإحالة إنما هي على المعاني المتفق عليها ، ولم يذكر الإباحة في التسهيل ، لكنها بمقتضى القياس جائزة .

الثاني : ظاهره أيضاً أنها مثل « أو » في العطف والمعنى ، وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين ، وقال أبو على وابننا كَيْسَانُ وَبَرَهَانُ : هي مثلها في المعنى فقط ، ووافقهم الناطم ، وهو الصحيح ، ويؤيده قولهم : إنها مجامعة للواو لزوماً ، والعاطف لا يدخل على العاطف ، وأما قوله :

٨٣٣ - يَا لَيْتِمَا أُمْنَا شَأَتْ نَعَامَتَهَا أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارٍ

فشاذ . وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء ، وفتح همزتها لغة تميم ، وبها روى البيت المذكور .

وقد يقال : إن قوله « في القصد » إشارة إلى ذلك : أي أنها مثلها في القصد : أي للعنى ، لا مطلقا ، سيما أنه لم يمدّها في الحروف أول الباب .
وقد قل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة ، وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها .

الثالث : مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها ، وذلك غالب ، لا لازم ؛ فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغنى عنها ، نحو « إِنَّمَا أَنْ تَتَكَلَّمْ بِحَيْرٍ وَإِلَّا فَانْكُتْ » وقراءة أبيّ « وَإِنَّا أَوْ إِنَّا كَمْ لِنَمَّا عَلَى هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » وقوله :

٨٣٤ - فَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَنَى مِنْ تَمِيْنِي
وَإِلَّا فَأَطْرَحْنِي وَأَتَّخِذَنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِيَنِي
وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله :

٨٣٥ - تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِنَّمَا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا
أي إما بدار ، والقراء بقيس هذا ؛ فيجيز « زيد يقوم وإما يقعد » كما يجوز « أو يقعد » .

الرابع : ليس من أقسام إمّا التي في قوله « فَإِنَّمَا تَرَبَّنْ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا » بل هذه « إن » الشرطية و « ما » الزائدة .

(وَأَوَّلَ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا) نحو « ما قام زيدٌ لكن عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمرا »

﴿ تنبيه ﴾ : يشترط لكونها عاطفة - مع ذلك - أن يكون معطوفها مفردا ، وأن لا تقترن بالواو كما مثل ، وقد سبق ما في هذا الثاني .

وهي حرف ابتداء إن سُبِقَتْ بإيجاب ، نحو « قام زيد لكن عمرو لم يقم » ، ولا يجوز « لكن عمرو ^(١) » خلافا للكوفيين ، أو تلتها جملة كقوله :

(١) إنما يمتنع هذا المثال إذا جعل « عمرو » معطوفا بل لكن ، فأما إذا جعل مبتدأ خبره محذوف فإنه يجوز .

٨٣٦ - **إِنْ أَبْنَىٰ وَرَقَاءَ لَا تَحْشَىٰ بَوَادِرُهُ** **لَكِنَّ وَقَائِمُهُ فِي الْخُرْبِ نُنْتَظَرُ**
 أو **تَلَتْ** واوا ، نحو « **وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ** » أى ولكن كان رسول الله ،
 وليس المنصوب معطوفاً بالواو ؛ لأن متعاطى الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب
 (**وَلَا نِدَاءٌ** أو **أَمْرٌ** أو **إِثْبَاتٌ** تَلَا) « لا » مبتدأ خبره « **تَلَا** » ، ونداء وما بعده :
 مفعول بتلا ، وفي « **تلا** » ضمير هو فاعله يرجع إلى « لا » ، والتقدير : لا تلا نداءً
 أو أمراً أو إثباتاً .

أى للمطف بلا شرطان ؛ أحدهما : أفراد معطوفها ، والثاني أن تسبق بأمر أو إثبات
 اتفاقاً ، نحو « **اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا** ، وجاءني زيد لا عمرو » ، أو **بنداء** خلافاً لابن
 سَمْدَانِ نحو « **يَا ابْنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمِي** » ، قال السهيلي : وأن لا يصدق أحد متعاطفها
 على الآخر ؛ فلا يجوز « **جاءني زيد لا رجل** » وعكسه ، ويجوز « **جاءني رجل**
لا امرأة » . وقال الزجاجي : وأن لا يكون للمطوف عليه معمول فعل ماضٍ ؛
 فلا يجوز « **جاءني زيد لا عمرو** » ، ويرده قوله :

٨٣٧ - **كَأَنَّ دِتَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ عِقَابٌ تَنُوفِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ**

(تنبيهات) : الأول : في معنى الأمر الدتاء والتحصيض .

الثاني : أجاز الفراء المطف بها على اسم « **لعل** » كما يعطف بها على اسم « **إن** »
 نحو « **لعل زيداً لا عمراً قائم** » .

الثالث : فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها ، إما قصر أفراد كقولك :
زيدٌ كاتب لا شاعر ، رداً على من يعتقد أنه كاتب وشاعر ، وإما قصر قلب كقولك :
زيد عالم لا جاهل ، رداً على من يعتقد أنه جاهل .

الرابع : أنه قد يحذف للمطوف عليه بلا ، نحو « **أَعْطَيْتَكَ لَا تَنْظُمُ** » أى لتمدل

لا تَنْظُمُ

(وَبَلِّغْهُمْ كَلِمَ الْوَعْدِ) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضيده لما بعدها (بَعْدَ مَضْعُوعِيْنَهَا) أي مصحوبين لكن ، وهما النفي والنهي (كَلِمَ أَوْ كُنْ فِي مَرْبَعِ بَلِّغْ نَيْهَا) المربع : منزل الربيع ، والتهباء : الأرض التي لا يهتدى بها ، ونحو « لا تُضْرِبْ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا » (وَأَقْرَبُ بِهَا لِثَانِ حُكْمِ الْأَوَّلِ) فيصير كالمسكوت عنه (فِي انْقِلَابِ الْمُثْبِتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ) كقام زيد بل عمرو ، وثيقم زيد بل عمرو ، وأجاز للبرد وعبد الوارث ذلك مع النفي والنهي ؛ فتكون ناقلة لمعناها إلى ما بعدها ، وعلى ذلك فيصح « ما زيد قائماً بل قاعداً ، وبِلِ قاعد » ويختلف المعنى . قال الناظم : وما جَوَزَاهُ مَخَالَفَ لاسْتِمَالِ الْعَرَبِ ، وَمَنْعِ الْكَافِيُونَ أَنْ يَعْطَفَ بِهَا بَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ وَشَبْهِهِ ، وَمَنْعُهُمْ ذَلِكَ مَعَ سَعَةِ رَوَايَتِهِمْ دَلِيلٌ عَلَى قِلَّتِهِ ، وَلَا يَدُلُّ لَكُونِهَا عَاطِفَةً مِنْ إِفْرَادِ مَعْطُوفِهَا كَمَا رَأَيْتَ ، فَإِنْ تَلَاهَا جَلَّةٌ كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ لَا عَاطِفَةً ، عَلَى الصَّحِيحِ ، وَتَفِيدُ حِينَئِذٍ إِضْرَابًا عَمَّا قَبْلُهَا : إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِبْطَالِ نَحْوُ « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ، سُبْحَانَهُ ! بَلِ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ » أَوْ بَلِّغْ عِبَادَ ، وَنَحْوُ « أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ، بَلِ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ » وَإِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِنْتِقَالِ مِنْ غَرَضٍ إِلَى آخَرٍ ، نَحْوُ « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلِ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا » وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ، بَلِ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا » وَادْعَى النَّاطِلُ فِي شَرْحِ السَّكَافِيَةِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، وَالصَّوَابُ مَا تَقْدِمُ .

(تَنْبِيْهَانِ) : الأول : لا يُعْطَفُ بِلِ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ ؛ فَلَا يَقَالُ : أَضْرَبْتَ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا ، وَلَا نَحْوَهُ .

الثاني : تَزَادَ قَبْلُهَا « لَا » لَتَوْكِيدِ الْإِضْرَابِ عَنْ جَعْلِ الْحُكْمِ لِلْأَوَّلِ بَعْدَ الْإِيجَابِ ، كَقَوْلِهِ :

٨٣٨- وَجْهَكَ الْبَذْرُ، لَا بِلِ الشَّمْسُ، لَوْ لَمْ يُفَضَّ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أَقُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي ، وليس بشيء . كَقَوْلِهِ :

٨٣٩ - وَمَا هَجَرْتُكَ ، لَا بَلْ زَادَنِي شَغَفًا
هَجَرْتُ وَبَعْدُ تَرَائِخٌ لَا إِلَى أَجَلٍ

(وَأِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ) مستتراً كان أو بارزاً (عَطَفْتُ فَأَفْصِلُ بِالضَمِيرِ الْمُنْفَصِلِ) نحو: «لقد كنتم أنتم وآباؤكم» (أَوْ فَأَفْصِلِ مَا) إما بين العاطف والمعطوف عليه، وإما بين العاطف والمعطوف، كالنظم به في نحو: «يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ» و«لَا» في نحو: «ما أشرَكنا ولا آباؤنا»، وقد اجتمع الفصلان في «مَا لَمْ تَقْلُوا أَنْتُمْ وَلَا آباؤُكُمْ» (وَبِلَا فَصْلٍ يَرُدُّ * فِي النِّظْمِ فَاشْيَا وَضَعْفُهُ اعْتَقِدَ) من ذلك قوله:

٨٤٠ - وَرَجَا الْأَخْيَاطُ مِنْ سَفَاهَةٍ رَأْيِهِ
مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبْ لَهُ لَيْتَئَالَا
وقوله:

٨٤١ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ نَهَادَى
كَيْعَاجِ الْفَلَا تَمَسَّ مِنْ رَمَلَا
وهو على ضعفه جائز في السعة، نص عليه الناظم؛ لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب «مَرَزْتُ رَجُلٍ سَوَاءً وَالْعَدَمُ» برفع «العدم» عطفاً على الضمير المستتر في «سواء» لأنه مؤول بمشتق: أي مُسْتَوٍ هو والعدم، وليس بينهما فصل.

(وَعَوْدٌ خَافِضٌ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِأَزْمَا قَدْ جُمِلَا) في غير الضرورة، وعليه جمهور البصريين، نحو: «فقال لها وللأرض» وعليها وعلى الفلک» «قالوا نعبد إلهك وإله آبائك» قال الناظم: (وَلَيْسَ) عَوْدٌ انخافض (عندى لازماً) وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين (إِذْ قَدْ أَتَى * فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا)؛ فمن النظم قوله:

٨٤٢ - [فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا]

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ حَسْبٍ

وقوله :

٨٤٣ - [تَعْلُقُ فِي مِثْلِ السَّوَارَى سَيُوفُنَا]

وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَفِّ غُوطٌ نَفَافٌ

وهو كثير فى الشعر ، ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما « تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ » وحكاية قطرب « مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَقَرَّيْهِ » قيل : ومنه « وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَّرَ بِهِ الْمَسْجِدُ الْحَرَامِ » ؛ إذ ليس المطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

(تنبيهان) : الأول : فى المسألة مذهب ثالث ، وهو أنه إذا أكَدَّ الضميرُ جاز نحو « مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٍ » ، وهو مذهب الجرمى والزيادى ، وحاصل كلام الفراء ؛ فإنه أجاز « سررت به نفسه وزيد » ، وسررت بهم كلهم وزيد .

الثانى : أفهم كلامه جوازَ المطف على الضمير المنفصل مطلقاً ، وعلى المتصل المنصوب بلا شرط ، نحو « أَنَا وَزَيْدٌ قَاعَانِ ، وَإِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » ونحو « جِئْنَاكَ وَالْأَوَّلِينَ » .

(وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ ؛ إِذَا لَا لَبَسَ) هو قيد فيهما : أى تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل ، مثاله فى الفاء « أَنْ اضْرِبْ بِمِصْرَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ » أى فَضْرَبَ فَانْفَجَرَتْ ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلناه ومثاله فى الواو قوله :

٨٤٤ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا

أَبُو حَجْرٍ إِلَّا لَيْسَ إِلَّا قَلَائِلُ

أى بين الخير وبينى ، وقولهم « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ » أى والناقة ، ومنه « سَرَايِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ » أى والبرد .

(تنبيهان) : الأول « أم » تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ، ومنه قوله :

٨٤٥ - [دَعَايَ إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِلَى لَأْمُرِهِ
سَمِيعٌ] فَمَا أَذْرَى أَرْشُدُ طَلَابَهَا

أى أم غي . وإنما لم يذكرها هنا أقلته فيها .

الثانى : قد يحذف العاطف وحده ، ومنه قوله :

٨٤٦ - كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ نَمًا
يَنْفِرُ مِنَ الْوُدِّ فِي قُودَادِ الْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أُمسيت . وفى الحديث « تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع برء من صاع تمره » وحكى أبو عثمان عن أبى زيد أنه سمع « أَكَلْتُ خَبْزًا لِحَامَتَمْرًا » أراد خبزاً ولحماً وتمراً ، ولا يكون ذلك إلا فى الواو وأو .

(وَهَى) أى الواو (انْفَرَدَتْ) من بين حروف العطف (يَقْطِفُ هَامِلٌ مُزَال) أى محذوف (قَدْ بَقِيَ * مَعْمُولُهُ) مرفوعاً كان نحو « اسكن أنت وزوجك الجنة » أى وليسكن زوجك ، أو منصوباً نحو « الذين تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » أى وَأَلْفَوْا الْإِيمَانَ ، أو مجروراً نحو « مَا كُلُّ يَبْيَضَاءَ شَعْمَةً ، وَلَا سُودَاءَ تَمْرَةٍ » أى وَلَا كُلُّ سُودَاءٍ ؛ وإنما لم يجعل العطفُ فيهن على الموجود (دَفَعًا لَوْهَمِ اتَّبَعِي) أى حَذِرْ ، وهو أنه يلزم فى الأول رفعُ فعلِ الأمرِ للاسم الظاهر ، وفى الثانى كون الإيمان مُتَبَوَّأً ، وإنما يتبَوَّأُ المنزل ، وفى الثالث العطفُ على معمولتى عاملين ، ولا يجوز فى الثانى أن يكون الإيمان مفعولاً معه ؛ لعدم الفائدة فى تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو أمر معلوم .

(وَءَفَّ مَتَّبِعُ) أى معطوف عليه (بَدَا) أى ظهر (هُنَا) أى فى هذا الموضع وهو المعطف بالواو والفاء ؛ لأن الكلام فيهما (استتبع) كقول بعضهم : « وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا » جوابا لمن قال له : مرحبا بك ، والتقدير : ومرحبا بك وأهلا ، ونحو « أفنضرب عنكم الذكرا صفحا » أى أنهم لمكنم فنضرب ، ونحو « أفلم يرؤا إلى ما بين أيديهم » أى أعنوا فلم يروا ، وأما حذفه مع أوفى قوله :

٨٤٧- فَمَنْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدِكَ قَبْلَنَا [يُوسُفُ أَوْلَادَ الْمِثَارِ وَيَفْصِلُ]

أى : فهل لك من أخ أو من واليد ، فنادر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : ويُفنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا .

الثانى : قال فيه أيضا : وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة ، وقال فى الكافية :

وَمُتَّبِعٍ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَدِّمُ مُوسَطًا إِنْ يُلتَزِمُ مَا يَلْزَمُ

وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة ، قال فى شرحها : قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يُخْرِجْهُ التَّقديمُ إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ، ولذا قلت « مُوسَطًا إِنْ يُلْتَزَمُ مَا يَلْزَمُ » فلا يجوز « وعمرو زيد قائمان » لتصدر المعطوف وفوات توشطه ، ولا « ما أحسنَ وعمراً زيدا » ولا « ما وعمراً أحسنَ زيدا » لعدم تصرف العامل ، ومثال التقديم الجائز قولُ ذى الرمة :

٨٤٨- كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَخْتَبَ لَاحِمًا وَرَمَى السَّفَا أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ

جَنُوبٍ دَوَّتْ عَنْهَا النَّهْأَى وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ رُبَابِ السَّفِيرِ خِيَامُ

أراد لاحما جنوبٌ ورَمَى السَّفَا ، ومنه قول الآخر :

٨٤٩- وَأَنْتَ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْمَنْزَى الْقَارِظُ الدَّهْرُ جَائِيَا

أراد لا أَظُنُّ قَضَاءَهُ جَائِيَا هو ولا المنزى .

(وَعَطَفْتُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ) بشرط اتحاد زمانيهما ، سواء اتحد نوعهما نحو « لنحبي به بلدة مئيتا ونسقيه » ، « وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم » أم اختلفا ، نحو قوله تعالى : « يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ » « تبارك الذي إن شاء جَمَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرَى » الآية .

(وَاعْطِفَ عَلَى أَشْمِ شَيْئِهِ فَقُلِ فَقَلًا) ، نحو « صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ » ، « فَأَلْمِغِيرَاتٍ صُبْحًا فَأَثَرُنَ » لاتحاد جنس المتعاطفين في التساويل ؛ إذ المطفوف في المثال الأول في تأويل المطفوف عليه ، وفي الثاني بالعكس (وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا) كقوله :

٨٥٠ - [يَارُبَّ يُبْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ] أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِحَ

وقوله :

٨٥١ - [بَاتَ يُعْشِيهَا بِعَضْبٍ بَارٍ] يَقْصِدُ فِي أَسْوَفِهَا وَجَارٍ

وجعل منه الناظم « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمَخْرَجَ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ » وقدر الزخشرى عطف مخرج على « فالق » ، وجعل ابن الناظم تبعاً لأصله المطفوف في البيتين في تأويل المطفوف عليه ، والذي يظهر عكسه ؛ لأن المطفوف عليه وقع نعتاً ، والأصل فيه أن يكون اسماً .

(خاتمة) في مسائل متفرقة ؛ الأولى : يشترط لصحة العطف صلاحية المطفوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ؛ فالأول نحو قام زيد وعمره ، والثاني نحو قام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح قام أنا ، ولكن يصلح قت ، والتاء بمعنى أنا ، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل بلامه وجعل من عطف الجمل ، وذلك كالمطفوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو تاء الخطاب ، أو بفعل الأمر ، نحو « أقوم أنا وزيد ، وتقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد » « واسكن أنت

وزوجك الجنة « أى : وليسكن زوجك ، وكذلك باقيها ، وكذلك المضارع المفتوح
بتاء التأنيث ، نحو « لا تُضَار والدَةُ بولدها ولا مولودُ له بولده » قال ذلك
الناظم ، قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوصُ
النحويين والمعرّيين من أن (زوجك) معطوف على الضمير المستكن في (أسكن)
المؤكد بآنت .

الثانية : لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه ؛
لصحة قام زيد وأنا ، وامتناع قام أنا وزيد .

الثالثة : لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف ؛ لصحة اختصم زيد وعمرو ،
وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو .

الرابعة : في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف ، منعه البيانون والناظم
في شرح باب المفعول م م من كتاب التسهيل ، وابن عصفور في شرح الإيضاح ،
ونقله عن الأكثرين ، وأجازه الصَّفَّارُ تلميذُ ابن عصفور وجاعةً ، مستدلين
بنحو « وبشر الذين آمنوا » في سورة البقرة « وبشر المؤمنين » في سورة الصف ،
قال أبو حيان : وأجاز سيبويه « جاءني زيد ومن عمرو الماقلان » على أن يكون
الماقلان خبراً لحذف ، ويؤيده قوله :

٨٥٢- وَإِنْ شِفَائِي عِزَّةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُمُولٍ ؟

وقوله :

٨٥٣- تَنَاقَى غَزَا عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحَلْ أَمَاقِيكَ الْحَسَانَ بِأَيْمِدِ

الخامسة : في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال ؛ أحدها
الجواز مطلقاً ، وهو المفهوم من قول النحويين في نحو « قام زيد وعمرو أكرمه » :
إن نصب عمرو أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما ، والثاني المنع مطلقاً ،
والثالث لأبي على يجوز في الواو فقط .

السادسة : في العطف على مَمْمُولِي عاملين ، أجموعاً على جواز العطف على مَمْمُولِي عامل واحد ، نحو إنَّ زيدا ذاهب وعمرًا جالس ، وعلى معمولات عامل واحد ، نحو أعلمَ زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا ، وأبو بكر خالدًا سميدًا منطلقًا ، وعلى مَنع العطف على معمول أكثر من عاملين ، نحو إنَّ زيدا ضارب أبوه لعمره ، وأخاك غلامه بكرٍ ، وأما معمولاً عاملين فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال الناظم : هو ممتنع إجماعاً ، نحو كان آكلًا طعامك عمرٌو وتمزك بكرٌ ، وليس كذلك ، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة ، قيل : منهم الأخفش ، وإن كان أحدهما جاراً ، فإن كان مؤخرًا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ، أو وعمرٌو الحجرة ، فنقل الهدوي أنه ممتنع إجماعاً ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدماً نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ، أو وعمرٌو الحجرة ؛ فالشهور عن سيبويه النع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازة ، وبه قال الكسائي والفرّاء والزجاج ، وفصل قوم منهم الأعمى فقالوا : إن ولي المحفوض العاطف جاز ، وإلا امتنع . والله أعلم .

البدل

(التابعُ المقصودُ بالحكم بلا واسطةٍ هو المسمى) في اصطلاح البصريين (بدلاً) ، وأما الكوفيون فقال الأخفش : يسمونه بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير .

فالتابع : جنس ، والمقصود بالحكم : يخرج النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق سوى المعطوف بـل ولكن بعد الإثبات ، وبلا واسطة : يخرج المعطوف بهما بعده .

(مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِلَ)

أى يحىء البدل على أربعة أنواع :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء عما يطابق معناه ، نحو « أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ » وسماه الناظم البديل المطابق ؛ لوقوعه في اسم الله تعالى ، نحو « إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ » في قراءة الجر ، وإنما يطلق « كل » عَلَى ذِي أَجْزَاء ، وذلك عمتنع هنا .

والثاني : بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلا كان ذلك الجزء أو مُساويا أو أكثر ، نحو « أَكَلْتُ الرِّغِيفَ ثَلَاثَةً أَوْ نِصْفَهُ أَوْ ثَلَاثِينَ » ، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للبديل منه مذکور كالأمثلة المذكورة ، وكقوله تعالى « نِمُّوْا وَصَبُّوا كَثِيرًا مِنْهُمْ » أو مقدر نحو « وَفِيهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى منهم .

والثالث : بدل الاشتغال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال ، كأنه بغير زيد علمه ، أو حُسْنُهُ ، أو كَلَامُهُ ، وسُرِّقَ زيد ثوبه ، أو فَرَسُهُ ، وأمره في الضمير كأمير بدل البعض ؛ فنال المذكور ما تقدم من الأمثلة ، ومثله قوله تعالى « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ » ، ومثال المقدّر قوله تعالى « قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارَ » أى النار فيه ، وقيل : الأصل ناره ، ثم نابت ال عن الضمير .

والرابع : البديل المباين ، وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله :

(وَذَا لِلأُضْرَابِ أَغْزَىٰ أَنْ قَصِدًا صَحِيبُ)

وَدُونَ قَصْدٍ كَلَطَ بِهِ سُلَيْبُ

أى تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون البديل منه قَصِدٌ أولا ؛ لأن البديل لا بد أن يكون مقصودا كما عرفت في حَدِّ البديل ؛ فالمبديل منه إن لم يكن مقصودا البتة وإنما سَبَقَ اللسانُ إليه فهو بدل التلَطُّ ، أى بدل سببه التلَطُّ ؛ لأنه بدل عن اللفظ الذى هو غلط ، لا أنه نفسه غلط ، وإن كان مقصودا ؛ فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبديل

نسيان، أى بدل شيء ذكر نسيانا، وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما؛ فسَمُّوا النوعين بدل غلط، وإن كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب، ويسمى أيضاً بدل البداء.

ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله:

(كَزُرُهُ خَالِهاً، وَقَبْلَهُ الْبَدَأَ واغْرِفَهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلًا مُدَى)

فخالها: بدل كل من كل، واليد: بدل بعض، وحقه: بدل اشتغال، ومُدَى: يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة، وذلك باختلاف التقادير؛ فإن النَبْلَ اسمُ جمعٍ للسهم، والمُدَى: جمع مُدْيَةٍ وهى السكين؛ فإن كان التكلم إنما أراد الأمر بأخذ المُدَى فسبق لسانه إلى النبل فبدل غلط، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المُدَى فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول ثم أضرَبَ عنه إلى الأمر بأخذ المُدَى وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء، والأحسن أن يؤتى فيهن بيل

(تنبيهات): الأول: زاد بعضهم بدل كل من بعض، كقوله^(١):

٨٥٤ - كَأَنى غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٍ وَنَقَاهُ الْجَهْورُ، وَتَأَوَّلُوا الْبَيْتَ^(٢).

(١) مثله قول الشاعر:

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلُوحَاتِ

(٢) من وجوه التأويل التي تأولوا بها البيت أن اليوم ليس اسماً للوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، ولكنه اسم للوقت مطلقاً طال أو قصر، نظير قولهم «إنما ادخرتك لهذا اليوم» يريدون لهذا الوقت، وهى هذا يكون إبدال «يوم» من «غداة اللين» من نوع بدل الكل من الكل، فافهم هذا

الثاني : رد السهيل رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتغال إلى بدل الكل ، فقال : العربُ تتكلم بالعام وتريد الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فإذا قلت : « أكلت الرغيفَ ثلثه » إنما تريد أكلت بعضَ الرغيف ، ثم يثبت ذلك البعض ، وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم .

الثالث : اختلف في المشتغل في بدل الاشتغال ؛ فقيل : هو الأول ، وقيل : الثاني ، وقيل : العامل ، وكلامه هنا يحتمل الأولين ، وذهب في التسهيل إلى الأول .

الرابع : رد المبرد وغيره بدل الغلط ، وقال : لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا ، وزعم قوم منهم ابن السكيت أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة :

٨٥٥ — لَمَيَّاهُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَمَسَ [وَفِي الثَّنَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبٌ]

فاللَّس : بدل غلط ؛ لأن الحُوَّةَ السوداء ، واللَّسُ : سواد يشوبه حمرة ، وذكر بيتين آخرين ، ولا حاجة له فيما ذكره ؛ لإمكان تأويله .

الخامس : قد فهم من كون البدل تابعا أنه يُوافق متبوعه في الإعراب ، وأما موافقته إياه في الأفراد والتذكير والتذكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا ، وفيه تفصيل ؛ أما التنكير وفروعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما ، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو « إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ الله » في قراءة الجر ، والنكرة من النكرة نحو « إن للفقيرِ مَقَارًا حَدَاتِقَ وَأَعْنَابًا » والمعرفة من النكرة نحو « وإِنَّكَ أَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ » والنكرة من المعرفة نحو « لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ » وأما الأفراد والتذكير وأضدادهما فإن كان بدل كلِّ وافق متبوعه فيها مالم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرًا نحو « مَقَارًا حَدَاتِقَ » أو قصد التفصيل كقوله :

٨٥٦ — وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلِي صَحِيحَةٌ

وَرَجُلِي رَمَى فِيهِ — الزَّيْمَانُ فَشَلَّتْ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها .

(وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ) متكلما كان أو مخاطبا (الظَّاهِرُ لَا * تُبَدِّلُهُ) أى يجوز
إبدالُ الظاهر من الظاهر ، ومن ضمير الغائب كما ذكره فى أمثله ، ولا يجوز أن يُبدَلَ
الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلَا) أى إلا إذا كان البدلُ
بدل كل فيه معنى الإحاطة نحو « تَكُونُ لَنَا عِيْدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا » وقوله :
٨٥٧ - فَمَا بَرَحْتَ أَفْدَانُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثِينَ حَتَّى أَزِيرُوا الثَّمَانِيَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فذهاب ؛ أحدها : النع ، وهو مذهب جمهور
البصريين ، والثانى : الجواز ، وهو قول الأخفش والكوفيين ، والثالث : أنه يجوز
فى الاستثناء ، نحو ما ضربتكم إلا زيدا ، وهو قول قطرب (أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا) أى
كان بدل بعض ، نحو « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله
واليوم الآخر » وقوله :

٨٥٨ - أَوْعَدَنِي بِالسَّجَنِ وَالْأَذَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَنْتُهُ لِلنَّاسِ
(أَوْ) اقتضى (اشْتِمَالًا) أى كان بدل اشتمال (كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ أُسْتِمَالًا)

وقوله :

٨٥٩ - بَلَقْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَّاوُنَا وَإِنَّا لَنَزْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

(تنبيه) : قال فى التسهيل : ولا يُبدَلُ مضر من مضر ، ولا من ظاهر ،
وما أوم ذلك جعل توكيدا إن لم يقد إضرابا ، اه .

(وَبَدَلُ) المبدل منه (الْمُضَمَّن) معنى (الْمَمَز) المستفهم به (بَلِي هَمْزًا) مستفهما

به وجوباً (كَمَنْ ذَا اسْتَعِيدَ أَمْ عَلَى) وكم مائة أعشرون أم ثلاثون ؟ وما صنعت
أخيراً أم شراً ؟ وكيف جئت أراك يا أم ماشيا ؟

(تنبيه) : نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط ، نحو مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ غَمِرَ
أَقَمَ مَعَهُ ، وَمَا تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا أَوْ شَرًّا تُجْزِيهِ ، وَمَتَى تُسَافِرُ إِنْ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا
أَسَافِرُ مَعَكَ .

(وَيُبْدِلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) بدل كلٍّ من كل ، قال في البسيط : باتفاق ،
كقوله :

٨٦٠ - مَتَى تَأْتِينَا نُؤَلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبُ

وبدل اشتغال على الصحيح (كَمَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا بَسْتَعِينْ بِنَا يُعِينْ) ومنه « وَمَنْ يَفْعَلْ
ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ » وقوله :

٨٦١ - إِنْ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا تُؤَخِّدَ كَرَاهَا أَوْ تَجِيَّ طَائِمًا

ولا يبدل بدل بعض ، وأما بدل الغلط فقال في البسيط : جوزه سيويه وجماعة
من النحويين ، والقياس يقتضيه .

(تنبيه) : تبدل الجملة من الجملة نحو « أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ
وَبَنِينَ » وقوله :

٨٦٢ - أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا
[وَإِلَّا فَسَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا]

وأجاز ابن جني والزمخشري والناظم إبدالها من المفرد ، كقوله :

٨٦٣ - إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل «كيف يلتقيان» من حاجة وأخرى ، أى إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تَمَذَّرُ التَّضَامُها . وجعل منه الناظم نحو «عرفت زيدا أبو من هو» .

(خاتمة) في مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه ؛ الأولى : قد يتعد البدل والبدل منه لفظاً إذا كان مع الثانى زيادةً بيان ، كقراءة يعقوب «وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها» بنصب كل الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو .

الثانية : الكثير كون البدل معتمداً عليه ، وقد يكون فى حكم المُلغى ، كقوله :
 ٨٦٤ - إنَّ الشُّيُوفَ غَمُّوْهَا وَرَوَّاحَهَا تَرَكَتْ هَوَازِينَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ
 الثالثة : قد يستغنى فى الصلّة بالبدل عن لفظ البدل منه ، نحو «أحسن إلى الذى صَحِبْتَ زيدا^(١)» أى صحبته زيدا .

الرابعة : ما فصل به مذكور وكان وافياً به يجوز فيه البدل والقطع ، نحو مررت برجالٍ قصيرٍ وطويلٍ ورَبْعَةٍ ، وإن كان غير وافرٍ تعين قَطْعُهُ إن لم يُنَوَّعْ معطوف محذوف ، نحو مررت برجالٍ طويلٍ وقصيرٍ ، فإن نُويَّ معطوف محذوف فن الأول نحو «اجتنبوا الموبقات الشرك باللهِ والسُّحْرَ» بالنصب ، التقدير : وأخواتهما ؛ لثبوتها فى حديث آخر . والله تعالى أعلم .

النَّداء

فيه ثلاث لغات ، أشهرها كسر النون مع المد ، ثم مع القصر ، ثم ضمها مع المد واشتقاقه من نَدَى الصوت وهو بُعْده ، يقال : فلان أُنْدَى صَوْتًا^(٢) من فلان ، إذا كان أبعدَ صَوْتًا منه .

(١) يجوز فى «زيد» الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والنصب على أنه بدل من الضمير للقدر ، والجذر على أنه بدل من «الذى»
 (٢) ومنه قول الشاعر:

قللت ادعى وأدعو ؛ إن أُنْدَى لصوت أن يسادى داعيان
 (١١ - الأشمونى ٢)

(وَالْمُنَادَى النَّاءُ) أى البعيد (أَوْ) من هو (كالتناء) لنوم أو سهو أو ارتفاع محل أو انخفاضه ، كنداء البعد لربه وعكسه من حروف النداء (يا • أئى) بالسكون ، وقد ندم همزتها (وَأَ ، كذا أياً ثم هياً) وأعمها يا ؛ فإنها تدخل فى كل نداء ، وتنعين فى الله تعالى (وَالْهَمْزُ) المقصور (لِلدَّائِي) أى القريب ، نحو أَرَيْدُ أَقِيلُ (وَوَا لِمَنْ نُدِبُ) وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه ، نحو وَاوَلَدَاهُ ، وَاَرَأْسَاهُ (أَوْ يَا) نحو يَا وَلَدَاهُ يَا رَأْسَاهُ (وَعَبْرُ وَا) وهو يا (لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبُ) أى لا تستعمل يا فى الندبة إلا عند أمن اللبس كقوله :

٨٦٥ — حُلَّتْ أَنْزَارٌ عَظِيماً فَاصْطَلَبْتَ لَهُ

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَأَ

فإن خيف اللبس تمينت وا

(تنبيهان) : الأول : من حروف نداء البعيد أى بعد الهمزة وسكون الياء ، وقد عدها فى التسهيل ؛ جملة الحروف حينئذ ثمانية .

الثانى : ذهب للبرد إلى أن أياً وهياً للبعيد ، وأئى والهمز للقريب ، وبالحال . وذهب ابن برهان إلى أن أياً وهياً للبعيد ، والهمزة للقريب ، وأئى للمتوسط ، وبالأجمع . وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يحوز توكيدا ، وعلى منع العكس .

(وَعَبْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَاءَ مُسْتَعَانَا قَدْ يُعْرَى) من حروف النداء لفظاً (فاعلاً) ، نحو «يوسفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا» «سَتَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ» «أَنْ أَدُوا إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ» ونحو خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ أَقِيلُ ، ونحو مَنْ لَا يَزَالُ يُحْسِنُ أَحْسَنَ إِلَى .

أما اللندوب والمستغاث والمضمر فلا يحوز ذلك فيها ؛ لأن الأولين يُطْلَبُ فيهما مدُّ الصوت والهدف يُتَافَاهُ ، وتنفويت الدلالة على النداء مع المضمر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول عدّ في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة ، والمتمجّب منه ، ولفظه : ولا يلزم الحرف إلا مع الله ، والمضمر ، والمستغاث ، والمتمجّب منه ، والمندوب ، وعد في التوضيح المنادى البعيد ، وهو ظاهر .

الثاني : أفهم كلامه جواز نداء المضمر ، والصحيحُ منه مطلقا ، وشذ نحو يا إياك قد كُفيتك ، وقوله :

٨٦٦ - يَا أَبَجْرُ ابْنَ أَبَجْرٍ يَا أَتْنَا [أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُفْتَا]

(وذاك) أى التقرّى من الحروف (فى اسم الجنس والمشار له قلّ ومن يَمْنَعُهُ) فيها أصلا ورأسا (فأنصُرْ عَادِلَةً) بالذال المعجمة أى لأمه على ذلك ، فقد سُمع فى كل منهما مالا يمكن ردّ جميعه ؛ فن ذلك فى اسم الجنس قولهم : أطرق كرا ، وافتد مخنوق ، وأصيح ليل ، وفى الحديث « ثَوْبِي حَجَرٌ » وفى اسم الإشارة قوله :

٨٦٧ - إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي :

يُمِثِّلُكَ ، هَذَا ، لَوْعَةً وَغَرَامَ

وقوله :

٨٦٨ - إِنَّ الْأَوَّلَى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ

هَذَا الْعَتِصِم تَلَقَّ مِنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا^(١)

وقوله :

٨٦٩ - ذَا اِرْهَوْا فَلَئِنْ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَابِ نَسَبِيلِ

(١) الأولى : اسم إن ، وخبرها قوله قومي ، ولهم : يتعلق بوصفوا ، وهذا : منادى بحرف نداء محذوف ، وهو محل الاستشهاد ، وبهم : يتعلق باعتصم .

وجعل منه قوله تعالى « ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنْفُسُكُمْ » وكلاهما عند الكوفيين
مقيس مطرد ، ومذهب البصريين المنعُ فيهما ، وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ،
ولحنوا التنبي في قوله :

٨٧٠ - هَذِي بَرَزْتَ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِيصًا

[ثُمَّ أَنْفَنِيَتْ وَمَا شَفَيْتِ نَيْسِيَا]

والإنصافُ القياسُ على اسم الجنس ؛ لكثرة نظاما ونثرا ، وقصرُ اسم الإشارة
على المصاح ؛ إذ لم يرد إلا في الشعر ، وقد صرَّح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين
في اسم الجنس ؛ فقال : وقولهم في هذا أصح .

(تنبيه) : أطلق هنا اسم الجنس ، وقبده في التسهيل بالمبنى للدعاء ؛ إذ هو محل
الخلافا ، فأما اسمُ الجنس للفرد غير المعين كقول الأعمى « يَا رَجُلًا خذ يدي » فنصَّ
في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه .

فالخاص أن الحرف يلزم في سبعة مواضع : المندوب ، والمستغاث ، والتعجب منه ،
والمنادى البعيد ، والمضمر ، ولفظ الجلالة ، واسم الجنس غير المعين ، وفي اسم الإشارة
واسم الجنس المعين ما عرفت .

(وَأَبْنِ لِلْعَرَفِ الْمُنَادَى الْمُرَدًّا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا)

أى إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران التعريفُ والإفرادُ فإنه يُبنى على ما يرفع به
لو كان معربا ، سواء كان ذلك التعريفُ سابقا على النداء نحو يا زيد ، أو عارضا فيه
بسبب التقصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو يا رجلُ أقبل ، تريد رجلا معينا ،
والمراد بالفرد هنا أن لا يكون مضافا ولا شبيها به كما في باب لا ؛ فيدخل في ذلك المركبُ
أزجى والمثنى والمجموع ، نحو يا مقدي كَرِبُ ، ويا زَيْدَانِ ، ويا زَيْدُونِ ، ويا هندانِ ،
ويا رجُلَانِ ، ويا مسلمون ، وفي نحو يا موسى ويا قاضى ضمة مقدرة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول قال في التسهيل : ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال ، وحكاة في شرحه عن الفراء ، وأيده بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده « يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ » وجعل منه قوله :

٨٧١ - أَدَارًا بِحَزْوَى هِجَتِ لِمَتَيْنِ عَمِيرَةٍ

[فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ]

الثاني : ما أطلقه هنا قيده في التسهيل بقوله : غير مجرور باللام ؛ للاحتراز من نحو يا زيد امعرو ، ونحو يا ألاء والمُشَبِّ ؛ فإن كلا منهما مفرد معرف وهو معرب .
الثالث : إذا ناديت أنتى عَشْرَ وانتقى عشرة قلت : يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف ، وإنما بنى على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت . وقال الكوفيون : يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة ، بالياء ، إجراء لهما مجرى المضاف .

(وَأَنْتِ أَنْضَمَامٌ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا) كسيبويه وحذام في لغة الحجاز ، وخمسة عشر (وَلِيُجْعَلَ يُجْعَرَى ذِي بِنَاءٍ جُدْدًا) ويظهر أثر ذلك في تابعه ؛ فتقول : ياسيبويه العالم ، برفع العالم ونصبه ، كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل ، والمهكي كالمبني ، تقول : يا تَأْبَطَ شَرًّا الْمَقْدَامُ وَالْمَقْدَامُ .

(وَالْمُفْرَدَ الْمُنْكَوَرُ وَالْمُضَافَا وَشِبْهُهُ أَنْصَبُ عَادِمًا خِلَافًا)

أى يجب نصب المنادى حتماً في ثلاثة أحوال ؛ الأول : النكرة غير المنصودة كقول الواعظ : يا غافلاً والموت يطلبه ، وقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي ، وقوله :

٨٧٢ - أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلَتَيْنِ [نَدَامَايَ مِنْ تَجَرُّانَ أَنْ لَا تَلْقَا]

وعن المازني أنه أحال وجود هذا النوع .

الثاني : المضاف ، سواء كانت الإضافة مخفضة نحو « رَبَّنَا أَغْرِزْ لَنَا » أو غير مخفضة نحو يا حسن الوجه ، وعن ثعلب إجازة الفهم في غير المحضة .

الثالث : الشبيه بالمضاف ، وهو : ما اتصلَ به شيء من تمام معناه ، نحو يا حسنة وجهه ، ويا طالما حبلاً ، ويا رفيقاً بالعباد ، ويا ثلاثة وثلاثين ، فيمن سميت بذلك ، ويمتنع في هذا إدخال يا على ثلاثين ، خلافاً لبعضهم ، وإن ناديت جماعة هذه عدتها فإن كانت غير معينة نصبتها أيضاً ، وإن كانت معينة ضمت الأولى وعرفت الثانية بال ونصبتها أو رفسته ، إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمّه وتجريده من ال . ومنع ابن خروف إعادة يا ، وتغييره في إلحاق ال مردود .

(تنبيه) : انتصابُ المنادى لفظاً أو محلاً عند سيويوه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعلُ المقدر ، فأصل « يا زيد » عنده أدعو زيداً ؛ فحذف الفعل حذفاً لازماً ، اكثرة الاستعمال ، وبندالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته . وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لصدقه مدّ الفعل ؛ فعلى المذهبين « يا زيد » جملةٌ ، وليس المنادى أحدَ جزأيه ؛ فنشد سيويوه جزأها أى الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرفُ النداء مدّ مدّ أحدَ جزأى الجملة أى الفعل ، والفاعل مقدر ، والمفعول ههنا على المذهبين واجبُ الذكر لفظاً أو تقديرًا ؛ إذ لانداء بدون المنادى .

(وَنَحْوُ زَيْدٍ ضَمٌّ وَافْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ أَرَيْدُ بْنُ سَمِيدٍ لَا تَنْ)

أى إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً بـن متصل به مضاف إلى علم ، نحو : يا زيدُ بنَ سعيدٍ ، جاز فيه الضم والفتح ، والمختارُ عند البصريين غير المبرد الفتح ، ومنه قوله :

٨٧٣ - يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

(تنبيه) : شرط جواز الأمرين كونُ الابن صفةً كاهو الظاهر ؛ فلو جمل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعين الضم ، وكلامه لا يوفى بذلك ، وإن كان مراده .

(وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمٌ قَدْ حَتَمًا)

الضم : مبتدأ خبره قد حتماً ، وإن لم يَلِ : شرط جوابه محذوف ، والتقدير : فالضم متحتم أى واجب ، ويجوز أن يكون قد حتم جوابه ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ ، واستغنى بالضمير الذى فى حتم رابطاً ؛ لأن جملة الشرط والجواب يُستغنى فيهما بضمير واحد لتزلهما منزلة الجملة الواحدة ، وعلى هذا فلا حذف .

ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة ، كما فى نحو يارجلُ ابنُ عمرو ، ويازيدُ الفاضلُ ابنُ عمرو ، ويازيدُ الفاضل ؛ لاتقاء عطية المتأدى فى الأولى ، واتصال الابن به فى الثانية ، والوصف به فى الثالثة . ولم يشترط هذا الكوفيون كقولهم :

٨٧٤ - فَمَا كَفَبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى

يَا جُودَ مِنْكَ يَا عَمَرَ الْجَوَادَا

بفتح عُمَرَ ، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدرُ البيت . ونحو «يازيد ابن أخينا» لعدم إضافة ابن إلى عَلَم ، وهو مراد عجز البيت .

(تنبيهات) : الأول : لا إشكال أن فتحة «ابن» فتحة إعراب إذا ضم موصوفه ، وأما إذا فُتِحَ فكذلك عند الجمهور ، وقال عبد القاهر : هى حركة بناء ؛ لأنك رَكَبْتَهُ معه .

الثانى : حكم «ابنة» فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحويا «هند بنت زيد» خلافاً لبعضهم ، ولا أثر للوصف بينت هنا ؛ فنحو «يا هند بنت عمرو» واجب الضم .

الثالث : يلحق بالقلم «يا فلانُ بنُ فلان» ، ويا ضُلُ بنُ ضُلُ ، ويا سيدُ بنَ سيد » ذكره فى التسهيل ، وهو مذهب الكوفيين ، ومذهب البصريين فى مثله مما ليس بعلم التزام الضم .

الرابع : قال في التسهيل : وربما ضم الابن إتباعاً ، يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من « يازيدُ بنُ عمرو » بالضم إتباعاً لضمه الدال .

الخامس : قال فيه أيضاً : ويجوز فتح ذى الضمة في النداء بوجوب في غيره حذف تنوينه لفظاً ، وألف « ابن » في الحالتين خطأ ، وإن نون فلا ضرورة .

السادس : اشترط في التسهيل لذلك كون النادى ذا ضمة ظاهرة ، وعبارته : ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة إتباعاً ، وكلامه هنا يحتمله ، فنحو « يا عيسى ابن مريم » يتعين فيه تقديرُ الضم ؛ إذ لا فائدة في تقدير الفتح ، وفيه خلاف ، ١٠ .

(وَأَضْمُ أَوْ انْصَبَ مَا اضْطَرَّ أَرَأَيْتُمْ) مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا
فقد ورد السماعُ بهما ، فن الضم قوله :

٨٧٥ - سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا [وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ]

وقوله :

٨٧٦ - لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا

مَكَانَ يَا جَعْلُ حَيْثُ يَا رَجُلُ

ومن النصب قوله :

أَعْبُدْ حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا [أَلَوْ مَا لَا أَبَاكَ وَأَغْرَابَا]

وقوله :

٨٧٧ - ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ :

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

واختار الخليلُ وسيبويه الضم ، وأبو عمرو وعيسى ويونس والجزمي والمبرد النصب ، ووافق الناظم والأعلم الأولين في العلم والآخرين في اسم الجنس .

(وَيَا اضْطَرَّ اِرْخُسُ جَمْعُ يَا وَال) في نحو قوله :

٨٧٨ - عَبَّاسُ يَا أَلَمَّكَ الْمُتَوَجُّعُ وَالَّذِي
عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْمَلَأَ عَذَابُ

وقوله :

٨٧٩ - فَيَا الْمَلَأَمَانَ الْأَذَانَ قَرَأَا إِنَّا كَمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا

ولا يجوز ذلك في الاختيار ، خلافاً للبغداديين في ذلك (إلامع الله) فيجوز إجماعاً ؛
للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه ، فنقول : يَا اللَّهُ ، يَا ثَبَاتِ الْأَقْبِينَ ، وَيَا اللَّهُ ، بِحَذْفِهَا ،
وَيَا اللَّهُ ، بِحَذْفِ الثَّانِيَةِ فَقَطْ (و) إلامع (تَحْكِي الْجَمَلِ) نحو « يَا الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ » فيمن
سمى بذلك ، نص على ذلك سيبويه ، وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل
نحو الذي والتي ، وصوّبه الناظم . وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به ، نحو « يَا الْأَسَدُ
شِدَّةَ أَقْبِيلٍ » وهو مذهب ابن سَعْدَانَ . قال في شرح التسهيل : وهو قياس صحيح ؛
لأن تقديره يَا مِثْلَ الْأَسَدِ أَقْبِيلٍ ، ومذهب الجمهور للنعم .

(والأكثر) في نداء اسم الله تعالى أَنْ يُحَذَفَ حَرْفُ النِّدَاءِ وَيُقَالُ (اللَّهُمَّ
بِالتَّوْبِيعِ) أَيْ بِتَوْبِيعِ اللَّيْمِ الْمَشْدُودِ عَنْ حَرْفِ النِّدَاءِ (وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ)
أَيْ شَذَّ الْجَمْعُ بَيْنَ يَا وَاللَّيْمِ فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ :

٨٨٠ - إِنْ إِذَا مَا حَدَّثُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

(تنبيهات) : الأول : مذهب الكوفيين أَنْ اللَّيْمَ فِي « اللَّهُمَّ » بَقِيَّةُ جُمْلَةٍ
مَحْذُوفَةٍ وَهِيَ « أَمَّا بِخَيْرٍ » ، وَلَيْسَتْ عَرْضًا عَنْ حَرْفِ النِّدَاءِ ؛ وَلِذَلِكَ أَجَازُوا الْجَمْعَ
بَيْنَهُمَا فِي الْاِخْتِيَارِ .

الثاني : قد تحذف أل من اللَّهُمَّ ، كَقَوْلِهِ :

٨٨١ - لَا أَمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ

[فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ بِأَتَيْكَ بِحَج]

وهو كثير في الشر .

الثالث : قال في النهاية : نستعمل « اللهم » على ثلاثة أنحاء ؛ أحدها : النداء المحض نحو اللهم أئبنا . ثانيها : أن يذكرها الجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع كأن يقول لك القائل : أزيد قائم ؟ فتقول له : اللهم نعم ، أو اللهم لا . ثالثها : أن تستعمل دليلاً على النذرة وقلة وقوع المذكور ، نحو قولك : أنا أزورك اللهم إذا لم تدني ، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء قليل .

فصل

(تَابِعَ) المنادى (ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ * الزِّمَّةُ نَصْبًا) مراعاةً للحل المنادى نعمًا كان (كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ) أو بيانًا نحو يازيدُ هائِدَ الْكَلْبِ ، أو تأكيدًا نحو يازيد نفسه ، ويا تميمُ كلهم أو كلكم .

(تنبيهان) : الأول : أجاز السكاسي والقراء وابن الأنباري الرفع في نحو « يازيدُ صَاحِبُنَا » ، والصحيح المنع ؛ لأن إضافته مخففة ، وأجازه القراء في نحو « ياتميمُ كلهم » وقد سمع ، وهو محمول عند الجمهور على القطع ، أي كلهم يدعى .

الثاني : شمل قوله « ذِي الضَّمِّ » التَّمَّ ، والنكرة المقصودة ، والمبنى قبل النداء ؛ لأنه يقدر ضمه كما مر .

(وَمَا سِوَاهُ) أي ماسوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين - وهما الإضافة والمحل من أَلْ - وذلك شيان : المضاف للقرون بآل ، والمفرد (اِرْفَعْ أَوْ انْصِبْ) تقول « يَازِيدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ وَالْحَسَنُ الْوَجْهَ » ، ويازيد الحسنُ والحسن ، ويا غلامِ بِشْرُ وبِشْرًا ، ويا تميم أجمعون وأجمعين » ؛ فانصب إبتاعاً للمحل ، والرفع إبتاعاً للفظ ؛ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة .

(تنبيهان) : الأول : شمل كلامه أولاً وثانياً التوابع الخمسة ، ومراده التمت والتوكيد وعطف البيان ، وسيأتي الكلام على البدل وعطف النسق .

الثاني : ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء .

(وَاجْتَمَاعاً * كَمْثَقِلَتْ) بالنداء (نَسَقاً) خالياً عن أل (وَبَدَلًا) تقول « يَارِيدُ بِشْرُ » بالضم ، وكذلك « يَارِيدُ وَبِشْرُ » ، وتقول : « يَارِيدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » وكذلك « يَارِيدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ » وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب ؛ لأن البدل في نية تكرار العامل ، والماعطف كالنائب عن العامل .

(تنبيه) : أجاز المازني والكوفيون « يَارِيدُ وَعَمْرَأُ ، وَيَا عَبْدَ اللَّهِ وَبَكْرًا » . (وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَنْ مَا نَسَقًا * فَبِهِ وَجْهَانِ) الرفع والنصب (وَرَفَعَ يُفْتَنِي) أى يُخَنَّرُ ، وفقاً للخليل وسيبويه والمازني ؛ لما فيه من مشاكلة الحركة ، ولحكاية سيبويه أنه أكثر . وأما قراءة السبعة « يَا جِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالْقَطِيرُ » بالنصب فللمعطف على « فَضْلًا » من « وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا » واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجزمى النصب ؛ لأن ما فيه أل لم يبل حرف النداء فلا يحمل كلفظ ما عليه وتمسكاً بظاهر الآية ؛ إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب ، وقال المبرد : إن كانت أل مرفوعة فالنصب ، وإلا فالرفع ؛ لأن المرفع يشبه المضاف .

(تنبيه) : هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار ، والوجهان يُجْمَعُ على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو « يَارَجُلُ وَالْقَلَامُ » فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع .

(وأبها مَصْحُوبٌ أَنْ بَعْدُ صِفَةٌ * يلزم بالرفع لَدَى ذِي التَّمَرَّةِ) يجوز في ضبط هذا اليت أن يكون « مَصْحُوبٌ » منصوباً ، فأبها : مبتدأ ، ويلزم : خبره ، ومصحوب : مفعول مقدم يلزم ، وصفة : نصب على الحال .

من مصحوب آل ، وبالرفع في موضع الحال من مصحوب آل ، وبعد : في موضع الحال ، مبنى على الضم لحذف المضاف إليه ، وهو ضمير يعود إلى أى ، والتقدير : وأياها يلزم مصحوب آل حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعدها ، ويجوز أن يكون « مصحوب » مرفوعاً على أنه مبتدأ ، ويكون خبره « يلزم » والجملة خبر أيها ، والمائد على المبتدأ محذوف : أى يلزمها ، ويجوز أن يكون « صفة » هو الخبر . والمراد إذا نُودِيَتْ أى^١ فهي مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها ها التنبية مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة ، وتوث لتأنيث صفتها نحو « يا أيها الإنسان » « يا أيها النفس » ويلزم تابعها الرفع . وأجاز المازني نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة . قال الزجاج : لم يحز هذا المذهب أحد قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، وعلّة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأى^٢ وُصِّلَ إلى ندائه ، وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج ؛ فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ، ونسب إليه في شرح الكافية مواقة المازني ، وتبعه ولده ، وإلى التعريض بمذهب المازني الإشارة بقوله « لدى ذى المعرفة » ، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقاً ، وقد قيل : عطف بيان ، قال ابن السّيد : وهو الظاهر . وقيل : إن كان مشتقاً فهو نعت ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان ، وهذا أحسن .

(تنبيهات) : الأول : يشترط أن تكون آل في تابع أى جنسية كما ذكره في التسهيل ؛ فإذا قلت « يا أيها الرجل » فالجنسية ، وصارت بعد للحضور ، كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة ، وأجاز الفراء والجرى إتباع أى بمصحوب آل التي ألحقت الصفة نحو « يا أيها الخارث » ، والمنع مذهب الجمهور ، ويتمين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازوه .

الثاني : ذهب الأخفش في أحد أقواله إلى أن المرفوع بعد أى خبرٌ لمبتدأ

محذوف ، وأى موصولة بالجملة ، وردَّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور مبتدأ بل كان أولى ، ولجاز وصلها بالفعلية والظرف .

الثالث : ذهب الكوفيون وابن كَيْسَانَ إلى أنَّ «ها» دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة ؛ فإذا قلت «يا أيها الرجل» تريد يا أيهذا الرجل ، ثم حذف «ذا» اكتفاء بها .

الرابع : يجوز أن توصف صفة أى ، ولا تكون إلا مرفوعة ، مفردة كانت أو مضافة ، كقوله :

٨٨٢ - يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزُّيْ لَا تُوعِدْنِي حَيَّةً بِالتَّنَكُّزِ

(وأيهذا الذي وردَّ) أيهذا : مبتدأ ، وأيها الذي : عطف عليه ، وسقط العاطف لضرورة ، وورد : جملة خبر ، ووحد الفاعل إما لكون الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : لفظ أيهذا وأيها الذي ورد ، أو هو من باب .

٨٨٣ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ [وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ]

أى : ورد أيضاً وصف أى في النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل ، كقوله :

٨٨٤ - أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الرَّجْدُ نَفْسُهُ

لِشَوْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْقَاصِرُ

ومحو «يا أيها الذي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ» (ووصف أى بسوى هذا) الذى ذكر (برد) فلا يقال : يا أيها زيد ، ولا يا أيها صاحب عمرو .

(تنبيهان) : الأول : يشترط لوصف «أى» باسم الإشارة خلوّه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه ، وفاقا للسيرافي ، وخلافا لابن كَيْسَانَ ؛ فإنه أجاز «يا أيها ذاك الرجل» .

الثاني : لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون ممنوعاً بذي أن ، وفقاً لابن عصفور والناظم ، كقوله :

٨٨٥ - أَيُّهَذَا كَلَّا زَادَ كَمَا وَدَعَانِي وَاعِلًا فِيمَنْ وَغَلَّ

واشترط ذلك غيرهما .

• (وَدُوْا إِشَارَةٌ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ) في لزومها ، ولزوم رفعها ، ولزوم كونها بآل ، على ما مر ، نحو « يَا ذَا الرَّجُلِ » و « يَا ذَا الَّذِي قَامَ » هذا (إِنْ كَانَ تَرْكُهَا) أى : ترك الصِّفَةِ (يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ) : أى بأن تكون هى مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها لجرد الوضلة إلى نداءها ، كقولك لقائم بين قوم جُلُوسٍ : يَا هَذَا الْقَائِمُ ، أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قدرت الوقوف عليه ؛ فلا يلزم شيء من ذلك ، ويجوز فى صفته حينئذٍ ما يجوز فى صفة غيره من المناديات المبنية على الضم .

(فِي نَحْوِ) يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ (١) وقوله :

٨٨٦ - يَا تَيْمُ تَيْمُ عَدِي لَا أَبَالَكُمْ [لَا يُلْفِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عَمْرٍ]

وقوله :

٨٨٧ - يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذَّبِيلِ [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ]

(يَنْتَصِبُ * نَأْنِ) حمًا (وَضُمُّ وَافْتَحُ أَوْ لَا تُصِيبُ) فَإِنْ صَمَّمْتَهُ فَلأنه منادى مفرد معرفة ، وانتصابُ الثانى حينئذٍ ؛ لأنه منادى مضاف أو تركيد أو عطف بيان أو بدل أو بإضمار أعنى ، وأجاز السيرافى أن يكون نعتا ، وتناول فيه الاشتقاق ، وإن

(١) وردت هذه العبارة فى بيت قد قيل فى سعد بن معاذ وسعد بن عباد الأنصارين ، وهو :

يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزَرَجِيِّنَ الْفُطَارِفَ

فتحته ثلثة مذاهب : أحدها - وهو مذهب سيوييه - أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني ، والثاني مُقَحَّم بين المضاف والمضاف إليه ، وعلى هذا قال بعضهم : يكون نصب الثاني على التوكيد ، وثانيها - وهو مذهب المبرد - أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثاني مضاف إلى الآخر ، ونسبه على الأوجه الخمسة ، وثالثها : أن الاسمين رُكِّبَا تركيبَ خمسةَ عشرَ ؛ ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ، ومجموعهما منادى مضاف ، وهذا مذهب الأعمى .

(تنبيهات) : الأول : صرح في الكافية بأن الضم أمثلُ الوجهين .

الثاني : مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علماً ، بل اسمُ الجنسِ نحو « يَا رَجُلُ رَجُلٍ قَوْمٍ » ، والوصفُ نحو « يَا صَاحِبُ صَاحِبِ زَيْدٍ » كالعلم فيما تقدم ، وخالف الكوفيون في اسم الجنس ؛ فنعموا فعَّيْهِ ، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا متوناً ، نحو « يَا صَاحِباً صَاحِبِ زَيْدٍ » .

الثالث : إذا كان الثاني غيرَ مضاف نحو « يَا زَيْدَ زَيْدٍ » جاز ضمُّه بدلاً ، ورفعه ونسبه عطف بيانٍ على اللفظ أو المحل .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

(وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ) آخِرُهُ (إِنْ يُصَفِّ لِيَا) المتكلم (كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيًا) والأفصحُ والأكثرُ من هذه الأمثلة الأول وهو حذف الياء وإلا اكتفاء بالكسرة نحو « يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ » ثم الثاني وهو ثبوته ساكنة نحو « يَا هِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ » والخامس وهو ثبوته مفتوحة نحو « يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا » وهذا هو الأصل ، ثم الرابع وهو قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفاً نحو « يَا حَسْرَتَا »

وأما المثال الثالث - وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة - فأجازه الأخفش والمازني والفارسي ، كقوله :

وَلَسْتُ بِرَاجِمٍ مَا قَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَائِي

أصله بقولي : يَا لَهْفًا ، ونقل عن الأكرمين المنع . قال في شرح الكافية : وذكروا أيضاً وجهاً سادساً ، وهو الاكتفاء عن الإضافة بينها ، وجعل الاسم مضموماً كالنصادي الفرد ، ومنه قراءة بعض القراء « رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ » وحكى يونس عن بعض العرب « يَا أُمَّ لَا تَفْعَلِي » وبعض العرب يقولون : « يَا رَبِّ اغْفِرْ لِي » ، و « يَا قَوْمُ لَا تَفْعَلُوا »

أما المثل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو « يَا فَتَايَ ، وَيَا قَاضِي » (تنبيهان) : الأول : ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص ، كما أشعر به تمثيله ، أما الوصف المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير ، وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو « يَا مُكْرِمِي ، وَيَا ضَارِي » .

الثاني : قال في شرح الكافية : إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كـبَقِيَ قيل : يَا بُقِيَ أو يَا بُقِيَ لا غير ؛ فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين ، وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه ، والفتح على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفاً ثم التزم حذفها لأنها بدل مستقل ، الثاني : أن ثانية ياءى بُقِيَ حذفت ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت في يَدَيَّ ونحوه ، اه . وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلى ياء المتكلم .

(وَفَتَحْ أَوْ كَسِّرْ وَحَذَفْ أَلِفًا) والألف تخفيفاً لكثرة الاستعمال (اسْتَمَرَّ) (في قولهم) (يَا أَبْنَ أُمٍّ) (وَيَا ابْنَةَ أُمٍّ) ، و (يَا ابْنَ عَمٍّ) (وَيَا ابْنَةَ عَمٍّ) (لا مَعَرَّةً) أما الفتح ففيه قولان ؛ أحدهما : أن الأصل أُمَّا وَعَمَّا بقلب الياء ألفاً ؛ فحذفت الألف وبقيت

الفتحة دليلاً عليها ، والثاني أنهما جملاً اسماً واحداً مركباً وبنى على الفتح ، والأول قول الكسائي والقراء وأبي عبيدة وحكى عن الأخفش ، والثاني قيل : هو مذهب سيويه والبصريين ، وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزىء فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب ، قال في الارتشاف : وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العربُ بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحد عشر إذا أضافوه إليها ، وأما إثبات الياء والألف في قوله :
٨٨٨ — يا ابن أمي ويا شقيق نفسي [أنت خلفتي لدهر شديد]

وقوله :

٨٨٩ — يا ابنة عمي لا تلومي وأهجي

فضرورة . أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو « يا ابن أخي » و « يا ابن خالي » فالياء فيه ثابتة لا غير ، ولهذا قال « في يا ابن أم » يا ابن عم ، ولم يقل في نحو ما ابن أم يا ابن عم .

(تنبيه) : نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح ، وقد قرئ « قال يا ابن أم » بالوجهين .

(وفي النداء) قولهم يا (أبت) ويا (أمت) بالتاء (عرض) والأصل يا أبي ويا أمي (واكسر أو افتح ، ومن ألتا التاء عوض) ومن ثم لا يكادان يجتمعان ، ويجوز فتح التاء وهو الأقيس ، وكسرها وهو الأكثر ، وبالفتح قرأ ابن عامر ، وبالكسر قرأ غيره من السبعة .

(تنبيهات) : الأول : فهم من كلامه فوائد : الأولى : أن تعريض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون إلا في النداء ، الثانية أن ذلك يختص بالأب والأم ، الثالثة أن التعويض فيهما ليس بلازم ؛ فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة ، فهم ذلك من قوله « عرض » ، الزاوية منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها ، وبين التاء والألف ؛ لأن الألف بدل من الياء ، وأما قوله :

٨٩٠- يَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَمِيشِ مَا دُمْتَ عَاشَا
فضرورة ، وكذا قوله :

[تَقُولُ بِنْتِي قَدْ آتَى أَنَا كَا] يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا^(١)

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء ؛ لذهاب صورة الموض عنه ، وقال في شرح
الكافية: الألف فيه هي الألف التي يُوَصَّلُ بها آخِرُ المنادى إذا كان بعيداً أو مستغائباً به
أو مندوباً ، وليست بدلا من ياء المتكلم ، وجوز الشارحُ الأمرين .

الثاني: اختلف في جواز ضم التاء في يَا أَبْتُ وَيَا أُمْتُ ، فأجازه القراء وأبو جعفر
النحاس، ومنعه الزجاج، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب مَنْ يقول : يَا أَبْتُ وَيَا أُمْتُ ،
بالضم ، وعلى هذا فيكون في ندائهما عشرُ لغاتٍ : الست السابقة في نحو يَا عَبْدُ ،
وهذه الأربعة ، أعنى تثليث التاء ، والجمع بينها وبين الألف في نحو « يَا أَبَتَا » على ما مر .
الثالث: يجوز إبدال هذه التاء هاء ، وهو يدل على أنها تاء التأنيث ، قال في التسهيل :
وجعلها هاء في الخط والوقف جائز ، وقد قرئ بالوجهين في السبع ، ورسمت في
المصحف بالتاء .

أسماء لازمة النداء

(وَقُلْ بَعْضُ مَا يَخْتَصُّ بِالنِّدَا) أى لا يستعمل في غير النداء ، ويقال للمؤنثة : يَا فُلَّةُ
واختلف فيهما ؛ فذهب سيبويه أنهما كنيانان عن نكرتين ؛ فقلُ كناية عن رجل ،
وفُلَّةُ كناية عن امرأة ، ومذهبُ الكوفيين أن أصلها فلان وفلانة فرحاً ، وردة الناظم
بأنه لو كان مرجحاً ل قيل فيه « فُلَاةٌ » ولما قيل في التأنيث فُلَّةُ ، وذهب الشلوبين وابن
عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن القلم نحو زيد وهند بمعنى فلان
وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده ، قال الناظم في شرح التسهيل وغيره : إن يَأْقُلُ

(١) ومثله قول الراجز الآخر (الشاهد رقم ٣٢) :

يَا أَبَتَا أَرْقَى الْقَدَانِ فَالنُّومُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانِ

بمعنى يا فلان ويا فُلانة بمعنى يا فلانة ، قال : وهما الأصل ؛ فلا يستعملان مَنقوصَيْن في غير نداء إلا في ضرورة ، فقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن القلم ، وأن أصلها فلان وفلانة ، وخالفهم في الترخيم ، ورده بالوجهين السابقين ، و (لَوْثَمَانُ) بالهمز وضم اللام ، ومَلَامٌ ومَلَامَانُ بمعنى عظيم القوم ، و (نَوْمَانُ) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كَذَا) أى مما يختص بالنداء .

(تنبيهان) : الأول : الأكثر في بناء مَفْعَلَان نحو مَلَامَان أن يأتى في الهمزة ، وقد جاء في المدح نحو يامَكْرَمَان ، حكاية سيبويه والأخفش ، ويا مَطْيِيكَان ، وزعم ابن السكيت أنه يختص بالهم ، وأن مَكْرَمَان تصحيف مَكْدَبَان ، وليس بشيء .

الثاني : قال في شرح الكافية : إن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع ، وتبنيها عليه ، وهو صحيح في غير مَفْعَلَان ؛ فإن فيه خلافاً أجاز بعضهم القياس عليه ، فتقول : يا مَحْبَبَتَان ، وفي الأتني يا مَحْبَبَانَة .

(وَأَطْرَدَا فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزَنُّ) يافْعَالٍ نحو (يَا خَبَابُ) يالْكَاعِ يافَسَاقِ ، أما قوله :

٨٩١ - أَطُوفُ مَا أَطُوفُ نَمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَمِيدَتُهُ لَكَاعِ

فضرورة (وَالْأُنْثَى هَكَذَا) أى : واسم فعل الأمر مُطَرِد (مِنَ الثَّلَاثِ) عند سيبويه نحو نَزَالِي وَتَرَكَ مِنْ نَزَلٍ وَتَرَكَ .

(تنبيهان) : الأول : أهل النظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط ؛ الأول : أن يكون مجرداً ، فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سُمِعَ نحو دَرَاكٍ من أدرك ، الثاني أن يكون تاماً ، فلا يبنى من ناقص ، الثالث أن يكون متصرفاً ، الرابع أن يكون كاملاً التصرف فلا يبنى من يَدْعُ وَيَذَرُ .

الثاني : ادعى سيبويه سماعه من غير الثلثي شذوذاً كَقَرَّ قَارٍ مِنْ «قَرَّ قَرَّ» في قوله :

٨٩٢- [حَتَّى إِذَا كَانَ عَلَى مُطَارٍ يُمْنَاهُ وَالْيُسْرَى عَلَى الثُّنَارِ]

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارٍ *

وعرعار من «عرعر» في قوله :

٨٩٣- [مُتَكَنِّفِي جَنَّتِي عُمَاظَ كَابِهِيمَا] يَدُّوْ وَلِيدَهُمْ بِهَا عَرَّعَارٍ

وقاس عليه الأخفش ، ورد البرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي ، وذهب إلى أن قَرْقَارٍ وعَرَّعَارٍ حكاية صوت ، وحكاة عن الماضي ، وحكى الماضي عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله ، والصحيح ما قاله سيبويه ؛ لأنه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الأول نحو غاق غاق ، فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظ الثاني علم أنه محمول على عرعر وقرقر .

(وَشَاعَ فِي سَبِّ الذِّكُورِ) (فَعْلٌ) نحو قولهم يَا فُسْقُ يَا لُكْعُ يَا غُدْرُ يَا حُبْتُ (وَلَا تَقْسِنَ) عليه، بل طريقه السماع ، واختار ابن عصفور كونه قياسا ، ونسب لسيبويه . (وَجَرٌّ فِي الشُّعْرِ فُلٌ) قال الرازي :

٨٩٤- [تَدَافَعَ الشَّيْبُ وَلَمْ تَقْتُلْ] فِي جَلَّةِ أُنْسِكَ فَلَانَا عَنْ فُلٍ

والصواب أن أصل هذا فلان ، وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

٨٩٥- دَرَسَ النَّاسُ بِمَتَالِيعِ قَابَانَ [فَتَقَادَمَتْ بِالْجَنَسِ وَالْثَوْبَانِ]

أي دَرَسَ المنازل ، وليس هو فل المختص بالنداء ؛ إذ معناها مختلف على الصحيح ، كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ، ومادتهما مختلفتان ؛ فالمختص مادته ف ل ي فلو صفرته قلت فُلِي ، وهذا مادته ف ل ن فلو صفرته قلت فُلَيْنِ ، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف .

(خاتمة) يقال في نداء المجهول والمجهولة : يَا هُنَّ وَيَا هَذَ ، وفي التثنية والجمع يَا هُنَّانَ وَيَا هُنَّتَانِ ، وَيَا هُنُونٍ وَيَا هُنَاتٍ ، وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر الندوب نحو يَا هِنَاهُ وَيَا هِنْتَاهُ ، بضم الهاء وكسرها ، وفي التثنية والجمع يَا هِنَانِيَهْ ، وَيَا هِنَّتَانِيَهْ وَيَا هِنُونَاهُ ، وَيَا هِنَاتُوهُ ، والله أعلم .

الاستغاثه

(إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمُ مُنَادَى) أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (خِفْضًا) غالباً (بِاللَّامِ مَفْتُوحًا) حال من اللام (كَيَا لَمُرْتَضَى) وقول عمر رضى الله عنه : يَا لِلَّهِ ، فخفضه للتنصيص على الاستغاثه ، وفتح اللام لوقوعه موقع المضمّر لكونه منادى ، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله ، وإعنا أعرب - مع كونه منادى مفردا معرفة - لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبهًا بالمضاف .

وقد فهم من النظم فوائد ؛ الأولى : أن « استغاث » متعدّ بنفسه لقوله « إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمُ » والنحويون يقولون مستغاث به ، قال الله تعالى : « إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ » وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين ، الثانية : أن المستغاث معرب مطلقا ، الثالثة : أنه يجوز اقترانه بأل ، وإن كان منادى ؛ لأن حرف النداء لم يباشرها ، فهم ذلك من تمثيله ، وهو مجمع عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأولى : يختص المستغاث من حروف النداء بيا ، يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعد « إن كررت يا » .

الثاني : ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم ، فأما معها فتكسر نحو « يَا لِي » وقد أجاز أبو الفتح^(١) في قوله :

٨٩٦ - فَيَا شَوْقُ مَا أَتَقَى ، وَيَا لِي مِنَ النَّوَى
وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى ، وَيَا قَلْبُ مَا أَضْبَى

(١) أبو الفتح هو ابن جنى ، والبيت لأبي الطيب المتنبي . وابن جنى من شرح ديوان المتنبي وتوفّر عليه .

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه ، والصحيح وفقاً لابن عصفور أن « يالى » حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف ؛ بناء على ما سيأتى من أن العامل فى المستغاث فعل النداء المضر ؛ فيصير التقدير يا أدعولى ، وذلك غير جائز فى غير « ظننت » وما حمل عليها .

الثالث : اختلف فى اللام الداخلة على المستغاث ؛ فقيل : هى بقية آل ، والأصل يا آل زيد ، فزيد : مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين ، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ، ثم اختلفوا ؛ فقيل : زائدة لا تتعلق بشئ ، وهو اختيار ابن خروف ، وقيل : ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما يتعلق به قولان ؛ أحدهما : بالفعل المحذوف وهو مذهب سيويوه واختاره ابن عصفور ، والثانى : تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى .

الرابع : إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو « يَا زَيْدُ الشُّجَاعُ الْمَظْلُومُ » ، وفى النهاية : لا يبعد نصب الصفة حملاً على الموضع .

(وَافْتَحَ) اللام (مَعَ) المستغاث (الْمَعْطُوفِ) أَنْ كَرَّرْتَ يَا) كقوله :

٨٩٧ - يَا لَقَوِي وَيَا لَأَمْنَالِ قَوْمِي لِأَنَّا سِرَّ عُتُوهُمْ فِي ازْدِيَادِ

(وَفِي سِوَى ذَلِكَ) التكرار (بِالْكَسْرِ أَتْنِيَا) على الأصل لأمن الأبنس نحو :

٨٩٨ - [يَبْكِيكَ نَاهُ بَيْمِدُ الدَّارِ مُقَرَّبٌ]

يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِمَجَبٍ

(تنبيهات) : الأول : يجوز مع المعطوف المذكور إثبات اللام وحذفها ، وقد

اجتمعا فى قوله :

٨٩٩ - يَا لَمَطَانَا وَيَا لَرَبَّاحِ وَأَيُّ الْخُشْرِجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

الثانى : علم بما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل ،

وهو ظاهر : الأسماء الظاهرة ، وأما المضر ففتتح معه إلا مع الياء نحو « يَا زَيْدُ لَكَ »

وإذا قلت « يالك » احتمل الأمرين ، وقد قيل فى قوله :

فَيَاكَ مِنْ لَيْلٍ [كَأَنَّ جُحُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلِ شَدَّتْ بِيذْ بِلٍ]
 إن اللام فيه للاستغاثه .

الثالث : فيما تتعلق به لَامُ المستغاث من أجله خلاف ؛ قليل : بحرف النداء ،
 وقليل : بفعل محذوف ، أى أدعوك لزيد ، وقليل : بحال محذوفة أى مدعوا لزيد .

الرابع : قد يُجْرَى المستغاثُ من أجله بمن كقوله :

٩٠٠ — يَا لَرَجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ
 لَا يَنْزَحُ السَّفَهُ الْمُرْدَى لَهُمْ دِينَا

(وَلَا مَآ اسْتُنِفِثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ) فكما تقول « يا لزيد » تقول أيضاً : يَا زَيْدَا ،
 ومنه قوله :

٩٠١ — يَا زَيْدَا لَأَمِلَ نَيْلَ عِزٍّ وَغَفَى بَمَدٍّ فَاقَقِرْ وَهَوَانٍ

ولا يجوز الجمعُ بينهما ؛ فلا تقول يا لزيدَا ، وقد يخلو منهما كقوله :

٩٠٢ — أَلَا يَا قَوْمِ لِمُعْجَبِ الْعَجِيبِ [وَلَفَعْلَاتٍ تَمْرِضُ لِلْأَرِيبِ]

(ومثله في ذلك) (اسمُ ذُو تَعْجَبٍ أَلِفٌ) بلا فرق ، كقولهم : يا لءاء ، وبِاللَّدَوَاهِي
 إذا تعجبوا من كثرتها ، ويقال : يَا لِّلْعَجَبِ ، ويا عَجَبَا لزيد ، ويا عَجَبَ لَهُ .

(تنبيه) : جاء عن العرب في نحو « يا للمعجب » فتح اللام باعتبار استغاثته ،
 وكسرهما باعتبار الاستغاثه من أجله ، وكون المستغاث محذوفا .

(خاتمة) في مسائل متفرقة ؛ الأولى : إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه
 حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت .

الثانية : قد يُحذف المستغاث فيلى « يا » المستغاث من أجله ؛ لكونه غير صالح لأن يكون
 مستغاثا ، كقوله :

٩٠٣ - يَا لَأَنَاسِ أَبَوَا إِلَّا مُنَابَرَةً عَلَى التَّوَّغُّلِ فِي بَغْيِ وَمُذْوَانِ
أى بالقوى لأناس

الثالثة : قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله ، نحو « يَا لَزَيْدٍ لَزِيدٍ » أى أدعوك
لتنصف من نفسك ، والله أعلم .

الندبة

(مَا مُنَادَى) من الأحكام (أَجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ) وهو المتفجعُ عليه لفقده حقيقة
كقوله :

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَاهُ

أو لتنزيله منزلة المفقود ، كقول عمر وقد أخبر بجذب أصحاب بعض العرب « وأعمراه
وأعمراه » أو المتوجع له نحو :

٩٠٤ - فَوَا كَيْدًا مِنْ حُبٍّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي [وَمِنْ عِبَرَاتٍ مَا لَنْهَنُ فَنَاهُ]

والتوجع منه نحو « وامصبيته » فيضم فى نحو « وازيد » وينصب فى نحو « وأمير
للمؤمنين » ، و « واضارباً عمراً » وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله :

٩٠٥ - وَاقْفَمَسَا وَأَيْنَ مِنِّي قَقْمَسُ [أَلَيْلِي بِأَخْذِهَا كَرَّوْسُ]

ولا يندب إلا القلم ونحوه ، كالمضاف إضافة توضيح المندوب كما يوضح الاسم العلم
مُسَمَّاهُ (وَمَا نُسَكَّرُ لَمْ يُنْدَبْ) فلا يقال « وارجلاه » خلافاً للرياشى فى إجازته ندبة
اسم الجنس المفرد ، وندر « واجبله » (وَلَا) يندب (مَا أَتَاهَا) وذلك اسم الإشارة
والموصول بما لا يميّنه ؛ فلا يقال « واهذاه » ولا « وامن ذهباه » ؛ لأن غرض الندبة
هو الإعلام بعظمة المصائب - مفقود فى هذه الثلاثة (وَيُنْدَبُ التَّوَصُّلُ بِالَّذِي اشتهر)

اشتهاراً بعينه ويرفع عنه الإبهام (كَبِيرٌ زَمَزَمَ يَلِي وَآمَنَ حَقَرٌ) في قولهم « وآمَنَ حَقَرٌ بِرُ زَمَزَمَاء » فإنه بمنزلة واعْبَدَ المطلباء .

(وَمُنْتَهَى المندوب) مطلقاً (صِلُهُ) جوازاً لا وجوباً (بِالْأَلِفِ) المسماة ألف النُدْبَةِ ؛ فتقول في المفرد وَازِيدًا ، ومنه قوله :

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا

وفي المضاف « واغلام زِيدًا ، واعبد الملكا » ، وفي المشبه به « واثلاثة وثلاثينا » وفي الصلة « وآمَنَ حَقَرٌ بِرُ زَمَزَمَاء » ، وفي المركب « وامْتَدَى كَرَبًا » وفي المحكي « واقَامَ زِيدًا » فيمن اسمه قام زيد ، وأجاز بونس وَضَلَ ألف النُدْبَةِ بآخر النصفة نحو : « وازِيدُ الظَّرْفِ » ، وبعضه قول بعض العرب « وَاجْجُجْتِ الشَّامِيَّتَيْنَا » وهذه الألف (تَمَلُّوْهَا) وهو منتهى المندوب (إِنْ كَانَ) ألفاً (مِثْلَهَا حُذِفَ) لأجلها ، نحو « وامُوسَا » ، وأجاز السكوفيون قلبه ياء قياساً فقالوا وامُوسِيًا (كَذَاكَ) يحذف لأجل الف النُدْبَةِ (تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ) المندوب (مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) مما مر كما رأيت (نِلْتَ الأَمَلِ) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت ، والتنوين لا حَظَّ له في الحركة ، هذا مذهب سيبويه والبصريين . وأجاز السكوفيون فيه مع الحذف وجين : فتحة فتقول « واعْلَامَ زِيدَنَاه » وكسره مع قلب الألف ياء فتقول « واعْلَامَ زِيدَنِيهِ » قال المصنف : وما رأوه حسن لو عَصَدَهُ سَاع ، السكن السماع فيه لم يثبت . وقال ابن عصفور : أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون : « واعْلَامَ زِيدَنَاه » ، وزعموا أنه سُمِعَ ، انتهى . وأجاز الفراء وجها ثالثا ، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء ؛ فتقول : واعْلَامَ زِيدَنِيهِ .

(والشكل حَتَّى أَوَّلِهِ) حرفاً (مُجَانِسًا) فأول الكسرياء ، والضم واوا (إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَقْعِهِمْ لَا يَسَا) دفعا للبس ؛ فتقول في نُدْبَةِ غلام مضافا إلى ضمير المخاطبة :

وَأَغْلَا مَكِيهِ . وفي نذبه مضافاً إلى ضمير الغائب : وَأَغْلَا مَهُوهُ ؛ إذ لو قلت «وَأَغْلَا مَكَاهُ»
لا لبس بالذكر ، ولو قلت « وَأَغْلَا مَهَاهُ » لا لبس بالغائبة . قال في شرح الكافية :
وهذا الإتيان - يعنى والحالة هذه - متفق على التزامه ، فإن كان الفتح لا يلبس عدل
بغيره إليه ، وبقيت ألف النذبة بحالها ، فتقول في رَقَاشٍ : وَارْقَاشَاهُ ، وفي عبد الملك :
وَاعْبُدَ الْمَلِكَاهُ ، وفيمن اسمه قام الرجل : وَأَقَامَ الرَّجُلَاهُ ، وهذا مذهب أكثر
البصريين ، وأجاز الكوفيون الإتيان نحو : وَارْقَاشِيهِ ، وَاعْبُدَ الْمَلِكِيهِ ،
وَأَقَامَ الرَّجُلُوهُ .

(تنبيه) : أجاز الكوفيون أيضاً الإتيان في اللثى ، نحو وَارِثَانِيهِ ، واختاره
في التسهيل .

(وَوَاقِفًا زِدْ) في آخر المندوب (هَاءٌ سَكَنَتْ) بعد اللد (إِنْ تَرِدْ * وَإِنْ تَشَأْ)
عدم الزيادة (فالذَّ ، وَالْهَالَا تَرِدْ) بل اجمله كالمندوب الخالي عن النذبة ، وقد مر بيان
الأوجه الثلاثة . وأهم قوله « وواقفا » أن هذه الهاء لا تثبت وصلًا ، وربما ثبتت في
الضرورة مضومة ومكسورة ، وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين ، ومنه قوله :
٩٠٦ - أَلَا يَاعْمُرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُوتَ الرَّبِيزَاهُ

(وَقَائِلٌ) في نذبة المضاف الياء (وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَاهُمَا) مَنْ فِي النَّذَا الْيَاذَا سُكُونُ أَبْدَى)
فقال : يَاعْبُدِي ، وأما من قال « يَاعْبُدِ » بالكسر ، أو «يَا عُبْدَ» بالفتح ، أو «يَاعْبُدُ»
بالضم ، أو «يَا عُبْدَا» بالألف [قد] اقتصر على الثاني . ومن قال «يَاعْبُدِي» بإثبات الياء
مفتوحة اقتصر على الأول .

(تنبيه) : فتح الياء في ذى الوجهين المذكورين مذهب سيبويه ، وحذفها
مذهب المبرد .

(خاتمة) : إذا نُدِبَ مضافٌ إلى مضاف إلى الياء لَزِمَتِ الياء ؛ لأن المضاف
إليها غير مندوب ، نحو وَأَوَّلَدَ عَبْدِيَا . والله أعلم .

الترخيم

(تَرْخِيَاءُ أَحْذِفْ آخِرَ الْمُفَادَى) الترخيم في اللغة : تَرْخِيقُ الصوت وتَلْيِينُهُ ،
يقال : صوت رَخِيم ، أى سَهْلٌ لِينٌ . ومنه قوله :

٩٠٧ - لَمَّا بَشَّرَ مِنْهُ الْخَرِيرُ ، وَمَنْطِقُ

رَخِيمُ الْخَوَاشِي ، لَا هُرَاةَ وَلَا نَزْرُ

أى رقيق الخواشي ، وأما في الاصطلاح فهو : حَذْفُ بعضِ الكلمة على وَجْهِ
مُخْصَصٍ .

وهو على نوعين : ترخيم التصغير ، كقولهم فى أسود : سُوَيْدٌ ، وسيأتى فى بابهِ ،
وترخيم النداء ، وهو مقصود الباب ، وهو حذف آخر المنادى (كَيْسَاءُ فَيَمِنْ دَعَا سَعَادَا)
وإنما توسع فى ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يَأْنَسُ
بالتغيير؛ فهو تَرْخِيقٌ .

(تنبيه) : أجاز الشارحُ فى نصب ترخيمًا ثلاثة أوجه : أن يكون مفعولاً له ،
أو مصدرًا فى موضع الحال ، أو ظرفًا على حذف مضاف ، وأجاز المرادى وجهاً
رابعاً ، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً ، وناسبه الحذفُ لأنه يَلَاقِيهِ فى الحذفِ .
وأجاز للسكودي وجهاً خامساً ، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف ، أى
رَخَّمَ تَرْخِيَاءً .

(وَجَوَزَتْهُ) أى جَوَزَ الترخيم (مُطْلَقًا فى كُلِّ مَا أَتَتْ بِهَا) أى سواء كان
علماً أو غير علم ، ثلاثياً أو زائداً على الثلاثى ، كقوله :

٩٠٨ - أَفَاطِمُ مَهْلًا بِمَضَى هَذَا التَّدْلِيلِ

[وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرَمْتُ صَرْمِي فَأَجْلِي]

وكفوه :

٩٠٩ - جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي [سَبْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي]
ونحو « يَا شَأْ أَدْجَنِي » أى أقيسى بالمكان ، يقال : دَجَنَ بِالْمَكَانِ يَدْجُنُ دُجُونًا ،
أى أقام به .

(تنبيهات) : الأول : قيد فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمتأدى المبني ، لإخراج
النكرة غير المقصودة والمضاف ؛ فلا يجوز الترقيم فى نحو قول الأعمى « يَا جَارِيَّةُ
خُذِي بِيَدِي » لغير معينة ، ولا فى نحو « يَا طَلْحَةَ الْخَلِيرِ » وأما قوله :
٩١٠ - * يَا عَلْقَمَ الْخَلِيرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا *
فنادر .

الثانى : شرط المبرد فى ترقيم المؤنث بالماء الطلية ؛ فنعى ترقيم النكرة المقصودة ،
والصحيح جوازه كما تقدم .

الثالث : منع ابن عصفور ترقيم « صلعة بن قلعة » لأنه كناية عن المجهول
الذى لا يعرف ، وإطلاق النحاة بخلافه ، وليس كونه كناية عن المجهول بمنع ؛ لأنه
علم جنس .

الرابع : إذا وقف على الرخم بحذف الماء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ؛ فتقول
فى الرخم « يَا طَلْحَةَ » ؛ فقليل : هى هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل :
هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة ، وإليه ذهب المصنف . قال فى التسهيل :
ولا يستغنى غالباً فى الوقف على الرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألفٍ منها ، وأشار
بالتعويض إلى قوله :

٩١١ - قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

[وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا]

فجعل ألف الإطلاق عوضاً عن الماء ، ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز

إلا في الضرورة ، وأشار بقوله « غالباً » إلى أن بعض العرب يقف بلاهاء ولا عوض ، حكى سيبويه « يا حَرَمَل » بالوقف ، بغير هاء ، قال أبو حيان : أطلقوا في لحاق هذه الهاء ، ونقول : إن كان الترخيم على لغة مَنْ لا ينتظر لم تلحق ، هذا كلامه ، وهو واضح .

الخامس : اختلف النحاة في قوله :

٩١٢ - كَلَيْمٍ لِمَهْمٍ يَا أُمَيَّةَ نَاصِبٍ [وَآئِلٍ أَقَاسِيهِ يَطِيءُ السَّكْوَاكِبِ]

بفتح أميمة من غير تنوين ؛ فقال قوم : ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ؛ ف قيل : هو معرب نُصِبَ على أصل المنادى ، ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقيل : بنى على الفتح لأن منهم مَنْ يَبْنِي المنادى المفرد على الفتح لأنها حركة نُشَأ كل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظيرُ « لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ » وأنشد هذا القائلُ :

٩١٣ - * يَارِيحَ مَنْ تَحَوَّ الشَّمَالِ هُبِي * *

بالفتح ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير يا أُمَيَّةُ ثم أقحم التاء غير معتد بها ، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح ، وهو ما قبل هاء التأنيت المحذوفة للنونية ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل : فتحت إتباعاً للحركة ما قبلها ، وهو اختيار المصنف .

(وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا بِحَذْفِهَا) أى بحذف الهاء (وَفَرَّهْ بِمَدِّ) أى لا تحذف منه شيئاً بعد حذف الهاء ، ولو كان ليناسا كنا زائداً مكلاً أربعة فصاعداً ؛ فنقول في عَقْنَبَاءَ « يَا عَقْنَبَاءَ » بالأنف ، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانياً على لغة مَنْ لا يراعى المحذوف ، ومنه قوله :

٩١٤ - أَحَارُ بْنُ بَذْرِ قَدْ وَلِيَتْ وَلَايَةَ

[فَكُنْ جُرْذًا فِيهَا تَحُونُ وَتَسْرِقُ]

يريد أحارثة ، وقوله :

٩١٥ - يَا أَزْطُ إِنَّكَ فَأَعِـلْ مَا قُلْتَهُ

[وَالْتَرَهُ يَسْتَحْيِي إِذْ لَمْ يَصْدُقِ]

أراد يا أظطاه :

(وَاحْظَلًا) أى امنع (تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْمَا قَدْ خَلَا إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ)

أى فأكثر (العلم * دون إضافة و) دون (إشناد ميم) فهذه أربعة شروط :

الأول : أن يكون رباعياً فصاعداً ؛ فلا يجوز ترخيم الثلاثى سواء سكنَ وسَطُهُ نحو زيد أو تحرك نحو حَكَمَ ، هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الفراء والأخفش ترخيم الحرك الوسط ، وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور : لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً ، وقال فى الكافية : ولم يرخِّمْ نحو بَكَرَ أَحَدٌ ، والصحيح ثبوت الخلاف فيه ؛ حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه ، ومن نقل الخلاف فيه أبو البقاء المكي وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام [الخضراوى]

الثانى : أن يكون غلماً ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة للقصودة نحو يا غَضَنَفَ فى غَضَنَفَرٍ قياساً على قولهم : أطرق كَرًا ، وبأصاح .

الثالث : أن لا يكون ذا إضافة ، خلافاً للكوفيين فى إجازتهم ترخيم المضاف إليه ، كقوله :

٩١٦ - خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَأَذْكُرُوا

[أَوْاصِرَنَا ، وَالرَّحْمُ بِالْعَيْبِ تُذَكِّرُ]

وهو عند البصريين نادر ، وأندَرُ منه حذف المضاف إليه بأمره كقوله :

٩١٧ - يَا عَيْدَ هَلْ تَذَكِّرُنِي سَاعَةً

[فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِدًا لِقَنِيصٍ]

يريد يا عَيْدَ هَندِرٍ ، يخاطب عبد هَندِ اللَّخْمِيَّ ، وذلك علم له ، وتقدم أن ترخيم

المضاف نادر أيضاً ، كما في نحو « يا علقم الخير » .

الرابع : أن لا يكون ذا إسناد ؛ فلا يجوز ترخيم « بَرَقَ نَحْرُهُ » ، وتأنطُ شراً ، وسيأتي الكلام عليه .

(تنبيه) : أهل المصنف من شروط الترخيم مطلقاً ثلاثة ؛ الأول : أن لا يكون مختصاً بالنداء ، فلا يرخم نحو قلُ وفلة . الثاني : أن لا يكون مندوباً . الثالث : أن لا يكون مستغاثاً ، وأما قوله :

٩١٨ - كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَقِيمَ اللهُ قُلْنَا يَا لَمَالٍ
فضرورة أوشاذ ، وأجاز ابنُ خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله :
٩١٩ - أَعَامَ لَكَ بَنَ صَفْصَمَةَ بَنَ سَعْدٍ

[تَمْنَانِي لَيَقْتُلَنِي لَقِيْطُ]

والصحيحُ مامر .

(وَمَعَ) حذف الحرف (الآخر) في الترخيم (احذف) الحرف (الذي تلا) أي الذي تلاه الآخر ، وهو ما قبل الآخر ، ولكن بشروط أربعة ؛ الأول وإليه أشار بقوله (إن زيدا) أي : إن كان ما قبل الآخر زائداً ، فإن كان أصلياً لم يحذف ، نحو « مُخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ » علمين لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة ؛ فتقول : يا مُخْتَاراً وَيَا مُنْقَاداً . الثاني : أن يكون (ليناً) أي حَرْفَ لين ، وهو الألف والواو والياء ، فإن كان صحيحاً لم يحذف سواء كان متحركاً نحو سَمَرْجَلٍ أو ساكناً نحو قَمَطَرٍ ؛ فتقول ياسَمَرْجُجٌ ، ويَا قِمَطُ ، خلافاً للفراء في قَطَرٍ فإنه يميز بإقِمَ يحذف حرفين . الثالث : أن يكون (ساكناً) فإن كان متحركاً لم يحذف ، نحو هَبِيْخٌ وَقَنَوْرٌ ؛ فتقول : يَاهَبِيْ وَيَا قَنَوْرَ . والرابع : أن يكون (مكلاً أربعة فصاعداً) فإن كان ثالثاً لم يحذف ، خلافاً للفراء ، كما في نحو ثَمُودَ وَعِمَادَ وَسَمِيدَ ؛ فتقول : يَا ثَمُو وَيَاعِمَا وَيَاسَمِي .

فالمتكامل الشروط نحو أسماءَ وَمَرْوَانَ وَمَنْصُورَ وَشَمْلَالَ وَقِنْدِيلَ علماً ؛ فتقول فيها : يَا أَسْمَ وَيَا مَرْوُ ، وَيَا مَنْصُ ، وَيَا شَمْلُ ، وَيَا قِنْدِيلُ ، ومنه قوله :

٩٢٠ - يَا أَنُمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ
[إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلَقَى وَمُنْتَظَرُ]

وقوله :

٩٢١ - يَا مَرُؤُ إِنِّي بِمِطَاطِي مَحْبُوسَةٌ [تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَنَاسِ]

(وَالْخُلْفُ فِي «وَاوٍ وَيَاءٍ» استكلا الشروط المتقدمة لكن (يَهْمَا فَتَحُ قَفِي) نحو «فِرْعَوْنُ وَغُرْنَبِيقُ» علما ؛ فذهب الجَرْمِيُّ والقراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة ، فيقال : يَا فِرْعَوُ وَيَا غُرْنَ ، قال في شرح الكافية : وغيرهما لا يميز ذلك ، بل يقول يَا غُرْنِي وَيَا فِرْعَوُ .

(تنبيه) : يقال في ترخيم «مُصْطَفَوْنَ وَمُصْطَفَيْنَ» علمين : يا مُصْطَفَ ، قولا واحدا ، كما نبه عليه في شرح الكافية ؛ لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة لأن أصله مُصْطَفَيُّونَ وَمُصْطَفَيَّيْنِ ، وإليه أشار في التسهيل بقوله : مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة .

(وَالْعَجَزُ اخْذِفَ مِنْ مَرُكَّبٍ) تركيب مَرْج نحو بَقْلَبِكَ وَسَيَبُوبِي ؛ فتقول : يَا بَقْلَ ، وَيَا سَيَبَ ، وكذا تفعل في المركب العددي ؛ فتقول في خمسة عشر علما : يَا خَمْسَةَ ، ومنع القراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره وَيَ ، وذهب القراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ؛ فتقول : يَا سَيَبُوبِي وقال ابن كيسان : لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب ، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين قلت «يَا بَقْلَبَ ، وَيَا خَصْرَمَ» لم أَرِ بِهِ بَأْسًا ، والنقول أن العرب لم ترخم المركب ، وإنما أجازوه النحويون قياسا .

(تنبيه) : إذا رخت «اثنا عشر ، واثننا عشرة» علمين حذفت العجز مع الألف قبله ، فتقول «يَا اثنَ ، وَيَا اثنَتَ» كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا ، نص على ذلك سيبويه ، وعلته أن عجزها بمنزلة النون ، ولذلك أعربا .

(وَقَلَّ تَرْخِيمٌ) علم مركب تركيب إسناد وهو المنقول من (جُمْلَةٌ) نحو «تَأْبِطَ شَرًّا» و بَرَقَ نَحْرُهُ « (وَذَا عَمْرُو) وهو سيبويه (نَقَلَ) أى نقل ذلك عن العرب ، قال المصنف : أكثرُ النحويين لا يميزون ترخيم المركب المضمن إسنادا كَتَأْبِطَ شَرًّا ، وهو جائز ؛ لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب ، فقال : تقول في النسب إلى تأبِطَ شَرًّا تَأْبِطِي لأن من العرب من يقول يا تَأْبِطَ ، ومنع ترخيمه في باب الترخيم ، فَعُلِمَ بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل ، وقال الشارح : فلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة .

(تنبيه) : عمرو اسمُ سيبويه ، وسيبويه لقبه ، وكنيته أبو بشر .
(وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حَذَفَ) ما: مفعول نويت ، أى إذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للتخيم (فَأَبَاقِي) من المرخم (اسْتَقْمِلَ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ) قبل الحذف ، وتسمى هذه لغة مَنْ يَنْوِي ، ولغة مَنْ يَنْتَظِرُ ، فتقول : يَا حَارِ بِالْكَسْرِ ، وَيَا جَعْفَ بِالْفَتْحِ ، وَيَا مَنْصُ بِالضَمِّ ، وَيَا قِمِطُ بِالْكَوْنِ ، في ترخيم حَارِثٍ وَجَعْفَرٍ وَمَنْصُورٍ وَقِمِطٍ .

(تنبيهان) : الأول : منع السكوفيون ترخيم نحو قطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة ، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير ، وقد تقدم مذهب القراء فيه .
الثاني : يستثنى من قوله «بما فيه أَلِفٌ» مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب ؛ الأولى : ما كان مُدْغَمًا في المحذوف وهو بعد أَلِفٍ ، فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بها نحو مُضَارٌّ وَمُحَاجٌّ ؛ فتقول فيهما : يَا مُضَارَّ وَيَا مُحَاجَّ ، بالكسر إن كانا اسمي فاعل ، وبالفتح إن كانا اسمي مفعول ، ونحو تَحَاجٌّ تقول فيه : يَا تَحَاجُّ بِالضَمِّ ، لأن أصله تَحَاجُّجٌ ، وإن كان أصلُ السكون حركته بالفتح ، نحو أَسْحَارٌ اسمٌ بَقْلَةٌ^(١) ، فإن وزنه أفعال بمثلين أولهما ساكن لاحظ له في الحركة ، فإذا سمى به ورخم على هذه اللغة قيل : يَا أَسْحَارَ ، بالفتح ، فتحركة بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء ، وظاهر كلام

(١) الأَسْحَارُ والإِسْحَارُ — بفتح الهمزة أو كسرها ، وتشديد الراء فيهما — بقل تسمن عليه الإبل وغيرها ، واحدته بهاء ، وبعضهم يقول «سحار» بكسر السين وتخفيف الراء .
(١٣ - الأسمون ٢)

الناظم في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة، واختلف النقل عن سيبويه؛ فقال السيرافي: يحتم الفتح، وقال الشلوبين: يختاره ويميز الكسر، ونقل ابن عصفور عن القراء أنه يكسر على أصل النقاء الساكنين، وهو مذهب الزجاج، ونقل بعضهم عنه أيضاً أنه يحذف كل ما كن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك؛ فعلى هذا يقال: يا أسح. الثانية: ما حذف لأجل واو الجمع، كما إذا سُئِيَ بنحو قاضون ومُصْطَفَوْنَ من جوع معتل اللام؛ فإنه يقال في ترخيمه: يا قاضى ويا مُصْطَفَى، برد الياء في الأول والألف في الثانى؛ لزوال سبب الحذف، هذا مذهب الأكثرين، وعليه مشى في الكافية وشرحها، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد.

(وَاجْمَعُهُ) أى اجمل الباقي من المرخم (إِنْ لَمْ يُنَوَّحْ مَحْذُوفٌ كَمَا • لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تَمَّا) أى كالاسم التام للموضوع على تلك الصيغة؛ فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخره فى الوضع؛ فنقول: يا حَارَّ، ويا جَمَفُ، ويا مَنصُ، ويا قِمَطُ، بالضم فى الجميع، كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء.

(تَنْبِيْهَانِ) : الأول: لو كان ما قبل المحذوف معتلاً قدرت فيه الضمة على هذه اللغة، فنقول فى ناجية «يَانَاجِي» بالإسكان وهو علامة تقدير الضم، ولو كان مضموما قدرت ضمًا غير ضمه الأول نحو نَحَاجُ وَمَنْصُ.

الثانى: يجوز فى نحو يا حَارُّ بْنُ زَيْدٍ على هذه اللغة ضمُّ الراء وفتحها كما جاز ذلك فى نحو يا بَكْرُ بْنُ زَيْدٍ.

(قُلْ عَلَى) الوجه (الأول) وهو مذهب مَنْ ينتظر (فى) ترخيم (ثَمُودِيَا • ثَمُو) بإبقاء الواو؛ لأنها محكوم لها بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النظير (وَ) قل (يَا ثَمِي عَلَى) الوجه (الثانى يِيَا) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة، كما تقول فى

جمع جَزَوْ ودَلَوْ : الأَجْرِي والأَذَلِي ، وإلَّا لَزِمَ عَدَمُ النَظِيرِ ؛ إذ ليس في العربية اسمٌ
معرَّبٌ آخره واو لازمة قبلها ضمة ؛ فخرج بالاسم الفعلُ نحو يَدْعُوهُ ، وبالمعرَّب المبنى
نحو هُوَ وذو الطائِيَةِ ، وبذكر الضمِّ نحو دَلَوْ وعَزَوْ ، وباللِزْمِ نحو هذا أبوك . وقل في
ترخيم نحو صَمَّيَان ولِرَوَّان على الأول : يا صَمَّى ويا كَرَّو ، بفتح الياء والواو لما سبق ،
وعلى الثاني : يا صَمَّاو يا كَرَّا ، بقلبهما ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع القوي
سيأتي بيانه كما فعلُ بَرَمِي ودَعَا . وقل في ترخيم سِقَايَةِ وَعِلَاوَةِ على الأول : يا سِقَايَ
ويا عِلَاوَ ، بفتح الياء والواو ، وعلى الثاني : يا سِقَاءَ ويا عِلَاءَ ، بقلبهما همزة لتطرفهما
بعد ألف زائدة ، كما فعلُ بَرِشَاءَ وَكِسَاءَ . وقل في ترخيم لَاتٍ مُسَمَّى به على الأول :
يَا لَآ ، وعلى الثاني : يالَاءَ ، بتضعيف الألف ؛ لأنه لا يُعْلَمُ له ثالث يرد إليه . وقل في
ترخيم ذات على الأولى : يَا ذَا ، وعلى الثاني : يا ذوا ، برد المحذوف . وقل في ترخيم
سُقَيْرِجٍ تصغيرَ سَفَرَجَلٍ على الأول : يا سُقَيْرِ ، وعلى الثاني : يا سُقَيْرُ ، عند الأكثرين ،
وقال الأخفش : يا سُقَيْرِلُ ، برد اللام المحذوفة لأجل التصغير ، وفروعُ هذا الباب
كثيرة جدًا ، وفيما ذكرناه كفاية .

(والتَّزِيمُ الأوَّلُ فِي) موضعين ؛ الأول : ما يُؤْمَرُ بتقديرٍ تمامه تذكير مؤنث
(كَمُسَلِمَةٍ) وَحَارِثَةٍ وَحَفْصَةٍ ، فنقول فيه : يا مُسْلِمَ ويا حَارِثَ ويا حَفْصَ ، بالفتح ؛
لثلاث يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه ، والثاني : ما يلزم بتقدير تمامه عدم النَظِيرِ كَطَيْلَسَانَ
في لغة من كسر اللام مسمى به ؛ فنقول فيه : يا طَيْلَسَ بالفتح على نية المحذوف ،
ولا يجوز الضم ؛ لأنه ليس في الكلام قَبِيلٌ صحيح العين إلا ما ندر من نحو صَيِّقِلَ
اسم امرأة وعذاب بَيْئَسَ في قراءة بعضهم ، ولا قَبِيلَ معتلها ، بل التزم في الصحيح
الفتحُ كَصَيِّقَمَ وفي المعتل الكسر كَصَيِّدٍ وَصَيِّبٍ وَهَيِّنَ ، وَكَحَبَلِيَّاتٍ وَحَبْلَوَى
وَحِرَاوَى ؛ فنقول فيها : يا حَبْلَى ويا حَبْلَوَ ويا حَمْرَاوَ بفتح الياء والواو ، على نية المحذوف ،
ولا يجوز القلب على نية الاستقلال ؛ لما يلزم عليه من عدم النَظِيرِ وهو كَوْنُ أَلْفٍ قُبْلَى
وهمزة فَعْلَاءَ مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتأنيث .

(تنبيه) : ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ، ولم يذكره هنا لأنه لأجل أنه مختلف فيه ؛ فاعتبره الأخفش والملازني والمبرد ، وذهب السيرافي وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام .
(وَجَوَزَ الْوَجْهَيْنِ فِي) ماهو (كَمَسَلَةٍ) بفتح الأول اسم رجل ؛ لعدم المحذورين للمذكورين ؛ فنقول : يَا مَسْلَمُ بفتح الميم وضما .

(تنبيه) : الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول ، وهو أن يُنَوَّى المحذوف كما نص عليه في التسهيل ، وعبارته : تقديرُ ثبوتِ المحذوف للتخيم أعرفُ من تقدير التمام بدونه .

(وَلَا ضِطْرَارَ رَخَّوْا دُونَ نِدَا مَا لِلْنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحَدًا)
أى : ويجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة ؛ الأول : الاضطرار إليه ؛ فلا يجوز ذلك في السمة . الثاني : أن يصلح الاسم للنداء نحو أحد ؛ فلا يجوز في نحو الغلام ، ومن ثمَّ خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قوله :
* أَوْ الْفَأَمْسَكَةُ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي *

كما ذكره ابن جني في المختص ، والأصل الحتم ، فحذف الألف والميم الأخيرة لاهل وجه الترخيم لما ذكرناه ، ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية .
الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بناء التأنيت ، ولا تشترط المدية ولا التأنيت بالتاء عينا ، كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ، ومنه قوله :

— ٩٢٢ — * لَيْسَ حَىٰ عَلَى الْمَمُونِ بِخَالٍ * ^(١)

أى بخاله

(١) المحفوظ في هذا ، وهو الوجود في شعر عبيد بن الأبرص ، رواية هذا البيت :

ليس رسم على الدفين يبال فلوى ذروة فجنى ذبال ولا شاهد فيه

(تنبيه) : اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللتين ، وهو على لغة التمام

إجماع ، فقلوه :

٩٢٣ - لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

طَرِيفُ بْنُ مَالٍ تَيْسَلَةُ الْجُوعِ وَاتْلَصَرَ

أراد ابن مالك ؛ غذف الكاف وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه

شيء ، ولهذا نونه .

وأما على لغة مَنْ ينتظر فأجازه سيبويه ومنعه اللبرد ، ويدل للجواز قوله :

٩٢٤ - أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا

وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِيَةٌ أَمَامَا

هكذا رواه سيبويه ، ورواه اللبرد :

* وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكَ يَا أَمَامَا *

قال في شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقرير الروابيتين ، ولا تدفع إحداها

بالأخرى ، واستشهد سيبويه أيضاً بقوله :

٩٢٥ - إِنَّ أَبْنَ حَارِثَ إِنَّ أَشَقَّ لِرُؤْيَيْهِ

أَوْ أَمْتَدَحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

(خاتمة) : قال في التسهيل : ولا يُرَخِّمُ في غيرها - يعنى في غير الضرورة -

منادى عار من الشروط إلا ما شذمن «يا صَاحِر» وأطرق كراه على الأشهر ؛ إذ الأصل

صاحب وكرّوان ، فرخامع عدم العملية شذوذا ، وأشار بالأشهر إلى خلاف اللبرد فإنه

زعم أنه ليس مرخا ، وأن ذكر الكروان يقال له كرا . والله أعلم .

الاختصاص

(الاختصاصُ) : قَصْرُ الحِكم على بعض أفراد اللذ كور، وهو خبر (كِنْدَاء) أى جاء على صورة النداء لفظاً توشيحاً ، كما جاء الخبر على صورة الأمر ، والأمر على صورة الخبر ، والخبر على صورة الاستفهام ، والاستفهام على صورة الخبر ، ولكنه يفارق النداء فى ثمانية أحكام :

الأول : أنه يكون (دُونَ يَا) وأخواتها لفظاً ونية .

الثانى : أنه لا يَقَعُ فى أوّل الكلام ، بل فى أثنائه ، وقد أشار إليه بقوله : (كَأَيْهَا الفَقَى يَأْتِرُ أَرْجُونِيَا) .

والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعنىاً .

والرابع والخامس : أنه يقل كونه علماً ، وأنه ينصب مع كونه مفرداً .

والسادس : أنه يكون بأل قياساً ، كما سيأتى أمثلة ذلك .

السابع : أن أياً توصف فى النداء باسم الإشارة ، وهما لا توصف به .

الثامن : أن للمازى أجاز نصب تابع أى فى النداء ، ولم يحكوا هنا خلافاً وجوب رضى ، وفى الارتشاف : لاختلاف فى تابعها أنه مرفوع .

وأعلم أن المخصوص - وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير مخصصه أو يشارك فيه - على أربعة أنواع :

الأول : أن يكون أيها وأيتها ؛ فلهما حكمهما فى النداء وهو الضم ، ويلزمهما الوصف باسم - على بأل لازم الرفع نحو أنا أفضل كذا أيها الرجل ، واللهم اغفر لنا أيها المصيبة .

والثانى : أن يكون معرفاً بأل ، وإليه الإشارة بقوله :

(وَقَدْ يَرَى ذَا دُونَ أَيْ تِلْوَ أَنْ كَيْشِلِ نَحْنُ الثَّرْبِ أَسْحَى مِنْ بَذَلِ)

بالدال المعجمة ، أى أعطى .

والثالث : أن يكون مُعَرَّفًا بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلم « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ » وقوله :

٩٢٦ - نَحْنُ بَنِي صَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ

[تَنبِيْ أُنْبَى عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الْأَمَلِ]

قال سيوريه : وأكرر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافا وأهل البيت وآل فلان .

والرابع : أن يكون علما ، وهو قليل ، ومنه قوله :

٩٢٧ - بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ

ولا يدخل في هذا الباب نكرة ، ولا اسم إشارة .

(تنبيه) : لا يقع المختص مبنيا على الغم إلا بلفظ أيها وأيتها ، وأما غيرهما فنصوب ونائبه فعل واجب الحذف ، تقديره أخص ، واختلف في موضع أيها وأيتها ؛ فذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضا ، وذهب الأخفش إلى أنه منادى ، ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه : كُلُّ النَّاسِ أَقْبَقُ مِنْكَ يَا عَمْرُ ، وذهب السدي إلى أن أيًا في الاختصاص مُعَرَّبة ، وزعم أنها تحتل وجهين : أن تكون خبرا مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنا أفعل كذا ، هو أيها الرجل ، أى الخصوص به ، وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : أيها الرجل المخصوص أنا للذكور .

(خاتمة) : الأكثر في المختص أن يلى ضمير متكلم كما رأيت ، وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم : بِكَ اللَّهُ تَرْجُو الْفَضْلَ ، وَسُبْحَانَكَ اللَّهُ الْعَظِيمُ ، ولا يكون بعد ضمير غائب .

التحذير والإغراء

التحذير : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحذره .
والإغراء : تنبيهه على أمر محمود ليفعله .

وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره كالمندى ، على تفصيل يأتي .

اعلم أن التحذير على نوعين ، الأول : أن يكون بإياك ونحوه ، الثاني : بدونه .
فالأول يجب ستر عامله مطلقا ، كما أشار إليه بقوله (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ) أى نحو إياك ، كإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن (نَصَبٌ * مُحَذَّرٌ بِنَاءٌ) أى بعامل (اسْتِثْنَاءٌ وَجَبَ) لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جملوه بدلا من اللفظ بالفعل ، والأصل أحذر تلاقى نفسك والشر ، ثم حذف الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل (وَدُونَ عَظْفٍ ذَا) الحكم أى النصب بعامل مستتر وجوبا (لِإِيَّاكَ أَنْسَبُ) سواء وجد تكرار كقوله :

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْبِرَّاءَ ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا ، وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

أم لم يوجد نحو إياك من الأسد ، والأصل : باعد نفسك من الأسد ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف ، وقيل : التقدير أحذرَكَ من الأسد ، فنحو « إياك الأسد » ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور ، وجاز على الثاني وهو رأى الشارح ^(١) ، وظاهر كلام التيسيل ويمضه البيت ، ولا خلاف في جواز « إياك أن تفعل » لصلاحيته لتقدير من ، قال في التيسيل : ولا يحذف معنى العاطف بعد إيا إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمن ، وتقديرها مع أن تفعل كافٍ .

(١) جاز على الثاني لأن تقدير العامل « أحذر » وهو ينصب المفعول الثاني بنفسه تارة وبواسطة « من » تارة أخرى ، بخلاف « باعد » فإنه لا ينصب الثاني إلا بواسطة « من » أو بالضمين

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما قدمته من التقدير في « إياك والشر » هو ما اختاره في شرح التسهيل ، وقال : إنه أقلُّ نكلفاً ، وقيل : الأصل أنتي نفسك أن تدنوني الشر والشر أن يدنوني منك ، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير ، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور ، وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمّر ؛ فهو عندهما من قبيل عطف الجمل .

الثاني : حكم الضمير في هذا الباب مؤكداً أو معطوفاً عليه حكمه في غيره ، نحو « إياك نفسك أن تفعل ، وإياك أنت نفسك أن تفعل ، وإياك وزيداً أن تفعل ، وإياك أنت وزيد أن تفعل » .

(وَمَا سِوَاهُ) أي ما سوى ما يابياً وهو النوع الثاني من نوعي التحذير (سَتَرُ فِعْلِهِ) لَنْ يَلْزَمَا * إِلَّا مَعَ الْقَطْفِ) سواء ذكر المحذر نحو « مَازِ رَأْسَكَ وَالسِّيفِ » ، أي يا مازن في رأسك واحذر السيف ، أم لم يذكر نحو « نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا » (أَوِ التَّكْرَارِ) كذلك (كَالضَّيْقِمْ الضَّيْقَمَ) أي الأسد الأسدَ (يَأْذَا السَّارِي) ونحو « رَأْسَكَ رَأْسَكَ » حملوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز سَتَرُ العامل وإظهاره ، تقول « نَفْسَكَ الشَّرَّ » أي جَذَبَ نفسك الشر ، وإن شئت أظهرت ، وتقول « الْأَسَدَ » أي احذر الأسد ، وإن شئت أظهرت ، ومنه قوله :

٩٢٨ — خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ [وَابْرُزْ بِبَرَزَةٍ حَبِثُ اضْطَرَك الْقَدْرُ]

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر ، وقال الجزولي :

يَقْبَحُ وَلَا يَمْتَنِعُ .

الثاني : شمل قوله « إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ » الصُّورَ الأربعة المتقدمة ، وكلامه في السكافية يشعر بأن الأخيرة منها هي « رَأْسَكَ رَأْسَكَ » يجوز فيها إظهار العامل ، فإنه قال :

وَنَحْنُ رَأْسُكَ كَيْبَاكَ جُمْلَ إِذَا الَّذِي يُحَذِّرُ مَقْطُوفًا وَصِلَ

وقد صرح ولده بما تقدم .

الثالث : العطف في هذا الباب لا يكون إلا بالواو ، وكون ما بعدها مفعولا معه جائز ؛ فإذا قلت « إياك وزيدا أنت تفعل كذا » صح أن تكون الواو واو مع .

(وشذذ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو « إياي » في قول عمر رضي الله عنه : « لَتَذَكَّ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرَّمَاخُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ وَالْأَصْلُ : إياي باعدوا عن حذف الأرب ، وابعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرب . ثم حذف من الأول المحذور ، ومن الثاني المحذر ، ومثل إياي إيانا (وَإِيَّاهُ) وما أشبهه من ضمائر التثنية للنفصلة (أَشَدَّ) من إياي ، كما في قول بعضهم « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ » والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشوَاب ، وفيه شذوذان : محيى التحذير فيه للغائب ، وإضافة إيا إلى ظاهر وهو الشَّوَابُّ ، ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله (وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ أَنْتَبَذَ) أى من قاس على إِيَّايَ وَإِيَّاهُ وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب ، اهـ .

(تنبيه) : ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على « إياي ، وإيانا » فإنه قال : ينصب محذر إياي وإيانا معطوفا عليه المحذور ، فلم يصرح بشذوذ ، وهو خلاف ما هنا

(وَكَتَحْذِرْ بِلَا إِيَّاهُ اجْتِمَاعًا مُغَرَّرِي بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلَا)

من الأحكام ؛ فلا يلزم سترُ عامله إلا مع العطف كقوله « المروءة والنجدة » بتقدير الزم ، أو التكرار كقوله :

٩٢٩ - أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنْ مَنْ لَا أَخَالَهُ

كساع إلى الهيجاء بغير سلاح

وَإِنْ ابْنُ عَمِّ الْمَرْءِ فَأَعْلَمَ جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَارِي بِغَيْرِ جَنَاحٍ؟

أى أزم أخاك ، ويجوز إظهار المامل فى نحو « الصلاة جامعة » ؛ إذ الصلاة نصبٌ على الإغراء بتقدير اخصروا ، وجامعة : حال ؛ فلو صرحت باحضروا جاز .

(تنبيه) : قد يرفع المكرر فى الإغراء والتحذير ، كقوله :

٩٣٠ - إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُذِيرٌ وَأَشْبَا تُحْمِزُ وَمِنْهُمْ السَّاقُ
يَلْدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ

وقال الفراء فى قوله تعالى : « نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا » نصب الناقة على التحذير ، وكل تحذير نهر نصب ، ولو رفع على إضمار هذه لجاز ؛ فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير ، اهـ .

(خاتمة) : قال فى التسهيل : ألحق بالتحذير والإغراء فى التزام إضمار الناصب مثل وشبهه نحو « كليهما وتمرا » ، و « أمرا ونفسه » ، و « الكلاب على البقر » و « أخشفا وسوء كيلة » ، و « من أنت زيداً » ، و « كل شيء ولا هذا » ، أو « ولا شتية حر » ، و « هذا ولا زعماتك » ، و « إن نأت فأهل الليل وأهل النهار » و « مزحبا وأهلا وسهلا » ، و « عذيرك » و « ديار الأحباب » ، يا ضمار : أعطني ، ودغ ، وأزىل ، وأتبيع ، وتذكر ، واضنغ ، ولا ترتكب ، ولا أتوم ، وتجد ، وأصبت ، وأيت ، ووطئت ، وأخضرت ، وأذكر .

ثم قال : وربما قيل « كلاهما وتمرا ، وكل شيء ولا شتية حر » ، ومن أنت زيد ، أى كلاهما لى وزدى ، وكل شيء أمم^(١) ولا ترتكب ، ومن أنت كلامك زيد أو ذكرك^(٢) . والله أعلم .

(١) أمم — بفتح الهمزة والميم كبطل — أى هين سهل يسير

(٢) ذكرك : هو من إطلاق المصدر مراداه اسم المفعول : أى الذى تذكره وتحدث

عنه وتكلم فيه هو زيد

أسماء الأفعال والأصوات

(مَا نَابَ نَنْ قُلِي) في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كَشْتَانِ وَصَّةٌ • هُوَ اسْمٌ قُلِي ، وَكَذَا أَوْهٌ وَمَهْ)

فما ناب عن فعل : جنس يشمل اسمَ الفعل وعينه مما ينوب عن الفعل ، والقيد الأول - وهو ولم يتأثر بالعوامل - فَعْلٌ يخرج المصدرَ الواقعَ بدلا من اللفظ بالفعل واسمَ الفاعل ونحوهما ، والقيد الثاني - وهو ولم يكن فضلة - لإخراج الحروف ؛ فقد بَانَ لك أن قوله كَشْتَانِ تنسيم للحد ، فَشْتَانِ : ينوب عن افتراق ، وَصَّةٌ : ينوب عن اسكت ، وَأَوْهٌ : عن أتوجع ، وَمَهْ : عن انكف . وكلها لا تتأثر بالعوامل ، وليست فضلات لاستقلالها .

(تنبيهان) : الأول : كونُ هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين ، وقال بعض البصريين : إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة ، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان ، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه ، وقيل : إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل ، لكن بالوضع لا بأصل الصيغة ، وقيل : مدلولها المصادر ، وقيل : ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باقي على اسميته كزُيْدَ زَيْدًا ، ودُونَكَ زَيْدًا ، وما عداه قُلِ كُنْزَالٍ وَصَّةٌ ، وقيل : هي قسم برأسه بسمي خالفة الفعل .

الثاني : ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف ، ونسبه بعضهم إلى الجمهور ، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان ،

وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء ، وأغناها حرفاً مفعلاً عن الخبر
كما أغنى في نحو « أقام الزيدان » .

(وَمَا يَمْنَى أَفْعَلَ كَامِينَ كَثُرَ) ما : موصول مبتدأ ، وما بعده صلته ، وكثر : خبره ، اى ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير ، من ذلك « آمين » بمعنى استجب ، و « صه » بمعنى اسكت ، و « مه » بمعنى انكف ، و « تيمّد وتيدخ » بمعنى اتميل ، و « هيت ، وهيا » بمعنى أسرع ، و « وُيها » بمعنى أغر ، و « إيه » بمعنى امس فى حديثك ، و « حَيَّلَ » بمعنى انت اواقبل او عَجَّلَ ، ومنه باب « نَزَالِ » وقد مر أنه مقيس من الثلاثى ، وأن « قَرَفَار » بمعنى قرقر ، و « عَرَّهَارِ » بمعنى عرعر شاذ .

(تنبيه) : فى آمين لغتان : آمين بالقصر على وزن فَعِيل ، وآمين بالمد على وزن فاعيل ، كلتاها مسموعة ؛ فمن الأولى قوله :

٩٣١ - تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلَ وَإِنْ أُمِرَ
أَمِينٌ فَرَادَ اللَّهُ مَا يَنْفَعُنَا بَعْدًا
ومن الثانية قوله :

۹۳۲- [يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا] وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَ

وعلى هذه اللغة قيل : إنه مجيئ مُعَرَّبٌ ؛ لأنه ليس في كلام العرب فاعيل ، وقيل : أصله أَمِهَنَ بالقصر فأشيعت فتحة الميم فتولدت الألف كما في قوله :
 ٩٣٣ - أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ [يَا نَاقَتِي مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ]
 قال ابن الجار : وهذا أولى .

(وَعَبْرُهُ كَوْنِي وَهَيْبَاتِ تَزُورُ) أَيْ غَيْرُ مَا هُوَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِمَعْنَى فِعْلِ الْأَمْرِ
 قُلْ ، وَذَلِكَ مَا هُوَ بِمَعْنَى الْمَاضِي كَشَتَّانَ بِمَعْنَى افْتَرَقَ ، وَهَيْبَاتَ بِمَعْنَى بَعْدَ ، وَمَا هُوَ
 بِمَعْنَى الْمَضَارِعِ كَأَوْهَ بِمَعْنَى أَتَوَجَّعَ ، وَأَفَّ بِمَعْنَى أَتَضَجَّرُ ، وَوَى وَوَا وَوَاهَا بِمَعْنَى أَعْجَبَ ،
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَى كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ » أَيْ أَحْبَبَ لِعَدَمِ فَلَاحِ الْكَافِرِينَ ،
 وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٩٣٤ - وَأَبَايَ أَنْتَ وَفُوكِ الْأَنْثَبُ
[كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَى الزَّرْنَبِ]

وقول الآخر :

• وَأَهَا إِسْلَمِي نُمُّ وَأَهَا وَأَهَا •

(تنبيهان) : الأول تلحق وي كاف الخطاب كقوله :

٩٣٥ - وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأُ سَفَمَهَا

قِيلُ الْفَوَارِسِ وَبِكَ عَنَقَرَأَقْدِمُ

قيل : والآية المذكورة وقوله تعالى « وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ » من ذلك ، وذهب أبو عمرو بن القلاء إلى أن الأصل وي لك ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال : ويك اعلم أن ، وقال قطرب : قبلها لام مضمر ، والتقدير ويك لأن ، والصحيح الأول .

قال سيبويه : سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وي مفصولة من كان ، ويدل على ما قاله قول الشاعر :

٩٣٦ - وَيَ كَانَ مَن يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يَحْ

حَبٌ ، وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعْشُ عَيْشَ ضُرٍّ

الثاني : ما ذكره في هيهات هو المشهور ، وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد ، وأنها في موضع رفع في قوله تعالى « هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ » وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن ، وبنى لإبهامه وتأويله عنده « في البعد »^(١) ويفتح الحجازيون تاء هيهات ، ويقفون بالهاء ، ويكسرها تيم ، ويقفون بالتاء ، وبعضهم يضمها ، وإذا ضمت فذهب أبي على أنها تكتب بالتاء ، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء ، وحكى الصفاني فيها ستاً وثلاثين لغة : هيهاء ، وأيهاء ، وهيهات ، وأيهات ، وهيهان ، وأيهان ،

(١) يعني أن معنى هيهات عند المبرد : في البعد . وهيهات - على هذا - خبر مقدم ، واللام زائدة ، وما : مبتدأ مؤخر ، والتقدير : ما توعدون مستقر في البعد

وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورة ، وكل واحدة منونة وغير منونة ؛ فذلك ست وثلاثون . وحكى غيره هيباك وأيباك وأيهاء^(١) وهيهاء وهيهاء ، اه .

(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءِ عَلَيَّكَ * وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِيَّاكَ) الفعل : مبتدأ ، ومن أسمائه عليك : جملة اسمية في موضع الخبر ، ودونك أيضاً : مبتدأ ، خبره هكذا ، يعنى أن اسم الفعل على ضربين ؛ أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك كشتان وصة ، والثانى : ما نُقِلَ عن غيره ، وهو نوعان ؛ الأول منقول عن ظرف أو جار ومجرور ، نحو عَلَيَّكَ بمعنى الزم ، ومنه « عَلَيَّكُمْ أَنْفُسُكُمْ » أى الزموا شأن أنفسكم ، ودونك زيدا : بمعنى خذّه ، وَمَسَكَانَكَ : بمعنى أنبت ، وَأَمَامَكَ : بمعنى تقدم ، ووزاءك : بمعنى تأخر ، وإليك : بمعنى تنحّ .

(تنبيهات) : الأول قال فى شرح الكافية : ولا يُقَاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي ، أى فإنه لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع .

الثانى : قال فيه أيضاً : لا يُسْتَمَل هذا النوع أيضاً إلا متصلاً بضمير المخاطب ، وشذ قولهم : عَلَيْهِ رَجُلًا [لَيْسَنِي] بمعنى ليلزم ، وعلى الشيء : بمعنى أولئجه ، وإلى : بمعنى أتنحى ، وكلامه فى التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ .

الثالث : قال فيه أيضاً : اختلف فى الضمير المتصل بهذه الكلمات ؛ فوضعه رفع عند القراء ، ونصب عند الكسائي ، وجر عند البصريين وهو الصحيح ؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء « عَلَى عَبْدِ اللَّهِ زَيْدًا » بجر عبد الله ، فتبين أن الضمير مجرور الموضع ، لا مرفوعه ولا منصوبه ، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ؛ فذلك فى التوكيد أن تقول « عَلَيْكُمْ كَلْبُكُمْ »

(١) أى يهاء سكت ساكنة فى آخره ؛ فقارقت « أيها » المذكورة فى اللغات التى سكتها الصغاني من وجهين ؛ لأن هاء تلك منقلبة عن تاء التأنيث ، ولأنها متحركة .

زيداً » بالجر تأكيداً للوجود الجور وبالرفع تأكيداً للسكن المرفوع .
 والنوع الثاني : منقول من مصدر ، وهو على قسمين : مصدر استعمل فعله ، ومصدر
 أهل فعله . وإلى هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله (كَذَا رُوِيَ بَلَهَ نَاصِبِينَ) أى
 ناصبين ما بعدها ، نحو « رُوِيَ زَيْدًا ، وَبَلَهَ عَمْرًا » فاما رويد زيداً فأصله أروى
 زيداً إرواداً ، بمعنى أهله إمهالا ، ثم صفروا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مقام
 فعله ، واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا « رُوِيَ زَيْدٌ » وتارة منوناً ناصبا
 للمفعول ، فقالوا « رُوِيَ زَيْدًا » ثم إنهم نقلوه وسموا به فعله ، فقالوا « رُوِيَ
 زَيْدًا » ومنه قوله :

٩٣٧ — رُوِيَ عَلِيًّا جَدًّا مَائِدِيٍّ أُمِّهِمُ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ وَدُّهُمْ مُتَابِينَ^(١)
 أنشده سيبويه . والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنياً ، والدليل على بنيه
 عدم تنوينه . وأما بَلَهَ فهو فى الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدَغَ وترك ، فقيل فيه
 « بَلَهَ زَيْدٌ » بالإضافة إلى مفعوله ، كما يقال ترك زيدا ، ثم قيل « بَلَهَ زَيْدًا » بنصب المفعول
 وبناء بله على أنه اسم فعل ، ومنه قوله :

* بَلَهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ *

بنصب الأكف ، وأشار إلى استعمالها الأصل بقوله : (وَيَقْمَلَانِ انْتَفَضَ مَصْدَرَيْنِ) أى
 معر بين بالنصب ذالَّينِ على الطلب أيضاً ، لكن لا على أنهما اسماء فعل ، بل على أن كلا منهما
 بدل من اللفظ بفعله نحو رُوِيَ زَيْدٌ وَبَلَهَ عَمْرًا ، أى إمهال زيد وترك عمرو ، وقدرى
 قوله « بَلَهَ الْأَكْفُ » بالجر على الإضافة ؛ فرويد : تضاف إلى المفعول كما مر ، وإلى الفاعل
 نحو رُوِيَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وأما « بَلَهَ » فإضافتها إلى المفعول كما مر ، وقال أبو علي : إلى الفاعل ، ويجوز
 فيها حينئذ القلب ، نحو بَلَهَ زَيْدٌ ، رواه أبو زيد ، ويجوز فيها حينئذ التنوين ونصب ما بعدها ،
 (٢) رواه ابن كيسان « ولكن بعضهم متباين » وفسره أنه ذاهب إلى التبيين ، ووقع
 فى نسخ الشرح « بعضهم متباين » واعتقد أنه تصحيف لما رواه ابن كيسان .

وهو الأصل في المصدر المضاف ، نحو رُوَيْدًا زَيْدًا وَبَلَهَا عَمْرًا . ومنع اللبرد النصب برويد ؛ لكونه مصغراً .

(تنبيهات) : الأول : الضمير في « يعملان » عائد على رُوَيْد وَبَلَه في اللفظ لا في المعنى ؛ فإن رويد وبله إذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى .

الثاني : إذا قلت « رويدك وبله الفتي » احتمل أن يكونا اسمي فعل ؛ ففتحتهما فتحة بناء والكاف من « رويدك » حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب مثلها في « ذلك » ، وأن يكونا مصدرين فتحتهما فتحة إعراب ، وحينئذ فالكاف في « رويدك » تحتل الوجهين : أن تكون فاعلاً ، وأن تكون مفعولاً .

الثالث : تخرج رويد وبله عن الطلب ؛ فأما بله فتكون اسماً بمعنى كيف ؛ فيكون ما بعدها مرفوعاً ، وقد روى « بَلَهَ الْأَكْفُ » بالرفع أيضاً ، ومن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن ، وأنكر أبو علي الرفع بعدها ، وفي الحديث « يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَغْدَدْتُ لِمِيعَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أَذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْرًا مِنْ بَلَهٍ مَا أَطْلَقْتُمْ عَلَيْهِ » فوقعت معربة مجرورة بمن ، وخارجة عن المعاني المذكورة ، وفسرها بعضهم بغير ، وهو ظاهر ، وبهذا يتقوى مَنْ يَعْمَدُهَا مِنْ أَلْفَاظِ الاستثناء ، وهو مذهب لبعض الكوفيين . وأما رُوَيْدَ فتكون حالا نحو « سَارُوا رُوَيْدًا » فقيل : هو حال من الفاعل أي مُرَوِّدِينَ ، وقيل : من ضمير المصدر المحذوف أي سَارُوهُ أَي السَّيْرَ رُوَيْدًا ، وتكون نعتاً لمصدر إما مذكور نحو سَارُوا سَيْرًا رُوَيْدًا ، أو محذوف نحو سَارُوا رُوَيْدًا ، أي سَيْرًا رُوَيْدًا .

(وَمَا لِيَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ * لَهَا) ما : مبتدأ موصول صلته لما ، وما من لما : موصول أيضاً صلته تَنْوِبُ ، وعنه ومن عمل : متعلقان بتنوب ، ولها : خبر للبتداء ، (١٤ - الأسموني ٢)

والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما ، والعائد على ما الثانية الهاء من عنه .

يعني أن العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر لها ، أي لهذه الأسماء ؛ فترفع الفاعل ظاهراً في نحو « هَيَمَاتٌ تَجِدُ وَشَتَانٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، لأنك تقول : بَعُدَتْ نَجْدٌ ، وافترق زَيْدٌ وَعَمْرُو ، ومضمرأ في نحو زَالَ . وينصب منها المفعول ما ناب عن متعد ، نحو « دَرَاكَ زَيْدًا » لأنك تقول : أَذْرِكَ زَيْدًا ، ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ، ومن ثم عدى حَبَلٌ بنفسه لما ناب عن انت في نحو « حَبَلٌ لِّلزَيْدِ » وبالباء لما ناب عن عَجَلٌ في نحو « إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ غِيلاً بِعُمَرَ » أي فَعَجَلُوا بِذِكْرِ عَمْرٍ ، وبلى لما ناب عن أَقْبَلَ في نحو « حَبَلٌ عَلَى كَذَا » .

(تنبيهات) : الأول : قال في التسهيل : وَحُكْمُهَا - يعني أسماء الأفعال - غالباً في التمدي وال لزوم حكم الأفعال ، واحتز بقوله « غالباً » عن آمين ؛ فإنها نابت عن متعد ولا يحفظ لها مفعول .

الثاني : مذهب الناظم جواز إعمال اسم الفعل مضمرأ ، قال في شرح الكافية : إن إضمار اسم الفعل مقدماً لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه .

الثالث : قال في التسهيل : ولا علامة للمضمر المرتفع بها ، يعني بأسماء الأفعال . ثم قال : و بروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على^(١) فعليته ، يعني كافي هَاتِ وَتَمَالَ ، فإن بعض النحويين غلطاً فمدّها من أسماء الأفعال ، وليساً منها ، بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما ، كقولك الآن « هَاتِي وَتَمَالِي » ، وللأثنين « هَاتِيَا وَتَمَالِيَا » ، وللجماعتين « هَاتُوا وَتَمَالُوا » ، وهَاتِينَ وَتَمَالِينَ » ، وهكذا حكم هَلُمَّ عند بني تميم ، فإهم يقولون : هَلُم ، وهَلُمِّي ، وهَلُمَّا ،

(١) يريد أنك تقول في اسم الفعل « صه » بألف واحد للفرد واثنين والجمع ، ولا بروز له ضميراً ، فإذا برز الضمير مع كلمة تشبه اسم الفعل في عدم التصرف فليست هذه الكلمة اسم فعل ، بل هي فعل مثل هَاتِ وَتَمَالِ .

وَهَلُّوا، وَهَلُمُنَّ « فهِىَ عِنْدَهُمْ فَعْلٌ لَا اسْمَ فَعْلٍ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يُوَكِّدُونَهَا بِالنُّونِ نَحْوَ هَلُمُنَّ ».

قال سيبويه : وقد تدخل الخفيفة والثقيلة، بمعنى على هلم ، قال : لأنها عندهم بمنزلة رُدُّ ، ورُدَّا ، ورُدِّي ، ورُدُّوا ، وأزْدُدَنَّ . وقد استعمل لها مضارعاً من قيل له : هلمُّ ، فقال : لا أهلمُّ ، وأما أهل الحجاز فيقولون « هلمُّ » في الأحوال كلها ، كغيرها من أسماء الأفعال ، وقال الله تعالى « قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ » والقائلين لاخوانهم هلمُّ إلينا « وهى عند الحجازيين بمعنى احضر ، وتأتى عندهم بمعنى أقبل .

(وَأَخْرَجَ مَا لَزَى) الأسماء (فِيهِ الْقَمَلُ) وجوباً ؛ فلا يجوز « زَيْدًا دَرَاكٌ » خلافاً للكسائي ، قال الناظم : ولا حجة له في قول الراجز :

٩٣٨ - يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَ
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

لصحة تقدير « دَلَوِي » مبتدأ أو مفعولاً بدُونَكَ مضمرأ ، ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ، ويأتى هذا التأويلُ الثانى في قوله تعالى « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » .

(تنبيهات) : الأول : ادعى الناظمُ وولده أنه لم يخالف في هذه المسألة سوى الكسائي ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين .

الثانى : توهم المكدوى أن « لَدَى » اسمٌ موصول فقال : والظاهر أن ما فى قوله « مَا لَدَى فِيهِ الْعَمَلُ » زائدة ، ولا يجوز أن تكون موصولة ؛ لأن لَدَى بعدها موصولة ، وليس كذلك ، بل ما موصولة ، ولَدَى : جار ومجرور فى موضع رفع خبر مقدم ، والعمل : مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة ما .

الثالث : ليس فى قوله « الْعَمَلُ » مع قوله « عَمَلٌ » إبطاء ؛ لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ، وقد وقع ذلك للناظم فى مواضع من هذا الكتاب .

(وَاحْكُم بَيْنَهُم بِالَّذِي يُنَوِّنُ * مِنْهَا) أى من أسماء الأفعال (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ) أى سوى النون (بَيِّنُ) قال الناظم فى شرح الكافية : لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ؛ فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير التكررة منها استعماله منونا . ولما كان من الأسماء المحضة ما يلزمه التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارات ، وما يلزم التنكير كأحدٍ وغريب ودَّيَّار، وما يُعرَّف وقتا وينكر وقتا كرجل وقرس، جعلوا هذه الأسماء كذلك ، فالزموا بعضها التعريف كنزال وبله وأمين ، وألزموا بعضها التنكير كواهاً وويهاً ، واستعملوا بعضها بوجهين فنون مقصودا تنكيهه وجرده مقصودا تعريفه ، كعَصَةٍ وَصَهٍ وَأَفٍ وَأَفٍّ ، انتهى .

(تنبيه) : ما ذكره الناظم هو المشهور ، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف - مانون منها ومالم ينون - تعريف علم الجنس .

(وَمَا يَهْ خُوطِبَ مَالًا بِمَقْلٍ مِنْ مُشْبِهٍ أَسْمِ الْفِعْلِ صَوْنًا يُجْمَلُ)
(* كَذَا الَّذِي أُجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ *)

أى : أسماء الأصوات : ما وضع لخطاب مالا يعقل ، أو ما هو فى حكم مالا يعقل من صفات آدميين ، أو لحكاية الأصوات ، كذا فى شرح الكافية ؛ فالنوع الأول إما زجر كبهلاً للخيول ، ومنه قوله :

٩٣٩ - [أَعِزَّتِي دَاءَ بِأَمْلِكٍ مِثْلُهُ] وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يَقَالُ لَهُ هَلَا
وَعَدَسٌ لِلْبُغْلِ ، ومنه قوله :

* عَدَسٌ مَالِيبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ *

وكُحٍّ للطفل ، وفى الحديث « كُحٍّ كُحٍّ فإِذَا مِنْ الصَّاقَةِ » وهَيْدٌ ، وهَادٌ ، وَدَّةٌ ، وَجَهٌ ، وَعَاهٍ ، وَعِيَهٍ ، لِلْأَبْلِ . وَعَاجٍ ، وَهَيْجٍ ، وَحَلٍ ، لِلنَّاقَةِ . وَإِسٌّ ، وَهِسٌّ ، وَهَيْجٌ ، وَقَاجٌ ، لِلْفَنَمِ ، وَهَجَاً وَهَجٍ لِلْكَلْبِ ، وَسَعٌ لِلضَّأْنِ . وَوَحٌ لِلْبَقَرَةِ ، وَعَزٌّ وَعَزِيرٌ لِلْعَنْزِ ،

وَحَرَّ لِلْحِمَارِ ، وَجَاءَ لِلشَّيْخِ ، وَإِمَادَعْلَا كَأَوَّ لِلْفَرَسِ ، وَدَوَّهَ لِلرَّيْحِ ، وَعَوَّهَ لِلجَمْحَشِ ،
وَبُسْنَ لِلْقَمَمِ . وَجَوَّتْ وَجِيَّ لِلْإِبِلِ الْمُرْدَّةِ ، وَتَوَّ ، وَتَأْتَلْتِيسُ الْمَرْيَ ، وَتَنَخَّ خَفِيفًا
وَمَشْدَدًا لِلْبَعِيرِ الْمَنَافِخِ ، وَهَدَعَ لَصَفَارِ الْإِبِلِ الْمَسْكَنَةِ ، وَسَأَوْتُشُوَ لِلْحِمَارِ الْمُرْدِ ، وَدَجَّ
لِلدَّجَاجِ ، وَقُوسٌ لِلسَّكْبِ . والنوع الثاني كَفَأَى لِلغُرَابِ . وَمَاءٌ - بِالْإِمَالَةِ - لِلْعَلْبِيَّةِ .
وَشَيْبَ لَشَرْبِ الْإِبِلِ ، وَعَظِيطٌ لِلْمَتَلَاعِبِينَ ، وَطَيْخٌ لِلضَّاحِكِ ، وَطَاقٍ لِلضَّرْبِ ،
وَطَقٌ لَوْقِعِ الْحَجَارَةِ ، وَقَبٌ لَوْقِعِ السِّيفِ ، وَخَاقٍ بَاقٍ لِلنَّكَاحِ ، وَقَاشٍ مَاشٍ
لِلْقَمَاشِ

(تنبيه) قوله « من مشبه اسم الفعل » كذا عبر به أيضا في الكافية ، ولم يذكر
في شرحها ما احتقر به عنه . قال ابن هشام في التوضيح : وهو احتراز من نحو قوله :
٩٤٠ - يَادَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسَّنْدِ [أَفَوْتُ وَطَالَ عَلَمُهَا سَالِفُ الْأَمَدِ]
وقوله :

٩٤١ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلَى
[يَصْنُجُ ، وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ]

انتهى .

(وَالزَّمَّ بِنَاءَ النَّوْعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال
والأصوات ، وهو ما صرح به في شرح الكافية ، ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات ،
وهو أولى ؛ لأنه قد تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب .
وعلة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة ؛ فهي أحق
بالبناء من أسماء الأفعال .

(تنبيه) : هذه الأصوات لا ضمير فيها ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فهي من قبيل
المفردات ، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات .

(خاتمة) : قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن ، كقوله :

٩٤٢ - قَدْ أَقْبَاتِ عَزَّةٌ مِنْ عِرَاقِهَا مُاصِدَةً السَّرْجِ بِخَاقٍ بِاقِهَا
أى يَفْرَجِهَا ، وقوله :

٩٤٣ - [وَلَوْ تَرَى إِذْ جُئْتِي مِنْ طَاقٍ] وَلَمَّا مَشَى جَنَاحُ غَاقٍ
أى غَرَابٍ ، ومنه قولُ ذى الرمة :

٩٤٤ - تَدَاعَفْنَ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَتَلَمٍّ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ
وقوله أيضا :

٩٤٥ - لَا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا يُحَوِّنُهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ (١)
فالشَّيْب : صوتُ شربِ الإبل ، والماء : صوتُ الظبية كما مر ، ا هـ . والله أعلم .

نونا التوكيد

(لِلفِعْلِ تَوَكِيدٌ بِنَوْنَيْنِ هُمَا) الثَقِيلَةُ وَالْخَفِيفَةُ (كَنَوْنِي أَذْهَبَ وَأَقْصَدَ هُمَا)
وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « لَيْسَ جَنَّةٌ وَلَيْسَ كُونًا » وقد تقدم أول الكتاب
أن قوله :

* أَقَاتِلْ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا * ضرورة

(تنبيه) : ذهب البصريون إلى أن كلا منهما أصل ؛ لتخالف بعض أحكامهما ،
وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة ، وقيل : بالعكس ، وذكر الخليل أن
التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة .

(يُوَكِّدَانِ أَفْعَلُ) أى فَعَلَ الأمر مطلقا ، نحو : اضْرِبْ زَيْدًا ، ومثله
الدعاء . كقوله :

(١) ينعش : يرفع ، وبابه نفع . ويحونه : يتعهد ويتفقد . وداع : مناد ، ومبغوم :
ذو بغام . وهو صوت لا يفصح به .

٩٤٦- [فَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا] وَأَنْزَلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا
(وَيَقْعَل) أى المضارع بالشرط الآتى ذكره ، ولا يؤكدان الماضى مطلقا ،
وأما قوله :

٩٤٧- دَامَنَ سَمْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتَبَيِّئًا [لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِعَصْبَائِهِ جَانِحًا]

فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال ، وإنما يؤكدُ ههنا المضارعُ حال كونه
(آتِيًا * ذَا طَلَبٍ) بَأَن يَأْتِي أَمْرًا ، مَحْوُ لِيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، أَوْ نَهْيًا ، مَحْوُ « وَلَا تَحْسَبَنَّ
اللَّهُ غَافِلًا » أَوْ عَرْضًا ، مَحْوُ « أَلَا تَنْزِلُنَّ عِنْدَنَا » أَوْ تَحْضِيضًا ، كقولهِ :

٩٤٨- هَلَّا تَمُنُّنَ بَوَعْدِ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ كَمَا عَاهَدْتِكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ
أَوْ تَمْنِيَا ، كقولهِ :

٩٤٩- فَلَيْتَكَ يَوْمَ أَلْمَلْتَنِي تَرِيَنِي لِيَكِيَ تَعْلَمِي أَنِّي أَمْرٌ وَبِكَ هَائِمٌ
أَوْ اسْتَفْهَامًا ، كقولهِ :

٩٥٠- وَهَلْ يَمْنَعُنِي أَرْثِيَادِي الْيَلَا دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي
وقوله :

٩٥١- [قَالَتْ فَطَيِّمَةٌ : حَلَّ شَعْرُكَ مَذَحَهُ]
أَفَبِمَذِّ كُنْدَةٍ تَمَذَحُنَّ قَبِيْرًا
وقوله :

٩٥٢- فَأَقْبِلْ حَيَّ رَهْطِي وَرَهْطُكَ نَبْتَحِثْ
مَسَاعِيَنَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا
أَوْ دَعَاءً ، كقولهِ :

لَا يَبْمَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْمَدَابَةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مَفْعَرَةٍ وَالْعَلِيُّونَ مَعَاوِدَ الْأُزْرِ

(أو) آتيا (شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا) إِمَّا : في موضع النصب مفعول به لتاليا ، أى شرطًا تاما إن الشرطية المؤكدة بما ، نحو « وَإِمَّا تَخَافَنَّ » « فَإِمَّا تَذْهَبَنَّ » « فَإِمَّا تَرَيْنَّ » واحترز من الواقع شرطًا بغير إِمَّا فإن توكيده قليل كما سيأتى .
(أو) آتيا (مُشْتَبَهًا فِي) جواب (قَسَمَ مُسْتَقْبَلًا) غير مفصول من لايه بفاصل ، نحو « وَتَأْتِيهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَانَكُمْ » وقوله :

٩٥٣ - فَمَنْ يَكُ لَمْ يَنْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ

فَأَيُّ وَرَبِّ الرَّافِعَاتِ لَأَنَارًا
ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيًا نحو « تَأْتِيهِ تَفْتَوُ تَذْ كُرُّ يُوسُفَ » إذ التقدير لا تفتو ، وأما قوله :

٩٥٤ - تَأْتِيهِ لَأَيُّمَدَنَّ الْمَرْءُ مُحْتَنِيًا فِعْلَ الْكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسْبًا

فشاذ أو ضرورة ، أو كان حالًا كقراءة ابن كثير « لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٩٥٥ - يَمِينًا لَأَنْفِضُ كُلَّ أَمْرِي بُرْخَرَفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

وقوله :

٩٥٦ - أَيْنَ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ يَبُوتُكُمْ

لَيْتَمَ لَمْ رَبِّي أَنْ بَنَيْتِي وَاسِعُ

أو كان مفصولًا من اللام ، مثل « وَلَئِنْ مَثُمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ » ونحو « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى »

(تنبيهان) : الأول : التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة ، كما نص عليه في التسهيل ، وهو مذهب البصريين ، فلا بد من اللام والنون ، فإن خلا منهما قدر قبل حرف النفي ، فإذا قلت « والله يقوم زيد » كان المعنى نفي القيام عنه ، وأجاز الكوفيون تعاقبهما ، وقد ورد في الشعر ، وحكى سيبويه والله لأضربه . وأما

التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقاً . واختلفوا فيه بعد إِمَّا فذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أَحْسَنُ ، ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك ، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين ، وهو الصحيح ، وقد كثر في الشعر بحيثه غير مؤكد ، من ذلك قوله :

٩٥٧ - يَا صَاحِبَ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ
فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخَلَّانِ مِنْ شَيْئِي

وقوله :

فَإِمَّا تَرِنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقوله :

٩٥٨ - فَإِمَّا تَرِنِي كَابِنَةَ الرَّمْلِ صَاحِبَا عَلَى رِفْقَةٍ أَحَقَى وَلَا أَتَنَعَلُ

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إِمَّا ، وزعموا أن حذفها ضرورة .

الثاني : منع البصريون نحو « وَاللهُ لَيَفْعَلُ زَيْدُ الْآنَ » استغناء عنه بالجملة الاسمية للصدرة بالمؤكد كقولك « وَاللهُ إِنَّ زَيْدًا لَيَفْعَلُ الْآنَ » وأجازه السكوفيون ، ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير « لَأَقْسِمُ » والبيتين ، اهـ .

(وَقُلْ) التوكيد (بَعْدَمَا) الزائدة التي لم تسبق بيان ، من ذلك قولهم « بَعَيْنِ مَا أَرَبْنَاكَ ، وَبِجَهْدِ مَا نَبْلُغَنَّ ، وَحَيْثُمَا تَكُونَنَّ أَتَيْكَ ، وَمَتَى مَا تَقْعُدَنَّ أَقْعُدْ »

وقوله :

٩٥٩ - إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ

وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْفُبْتَنُ شَكِيرُهَا

وقوله :

٩٦٠ - قَوْلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدُنَّكَ وَارِثُ [إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَعْنَمًا]

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مراد الناظم أن التوكيد بعد « ما » المذكورة قليل بالنسبة إلى ما تقدم ، لا قليل مطلقا ؛ فإنه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب ، بل ظاهر كلامه أطراده ، وإنما كان كثيرا من قِبَلِ « أن » « ما » لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم ، فعاملوا الفعل بعد ما معاملته بعد اللام ، نص على ذلك سيبويه ، كما حكاه في شرح الكافية .

الثاني : كلامه يشمل « ما » الواقعة بعد رُبَّ ، وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ ، وعلى ذلك بأن الفعل بعدها ماضى المعنى ، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة ، وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة ، وهو ما يشعر به كلام سيبويه ، فإنه حكى « رُبَّمَا يَقُولُونَ ذَلِكَ » ومنه قوله :

رُبَّمَا أُؤْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنْ ثَوْرِ شِمَالَاتِ

انتهى .

(وَلَمْ) أى وَقْلَ التوكيد بعد لم ، كقوله :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّه مُعَمَّمًا

﴿ تنبيه ﴾ : نص سيبويه على أنه ضرورة ، لأن الفعل بعدها ماضى المعنى كالواقع بعد ربما . قال في شرح الكافية : وهو بعد رُبَّمَا أَحْسَنُ .

(وَبَعْدَ لَا) أى وَقْلَ التوكيد بعد « لا » النافية . قال في شرح الكافية : وقد يؤكد بإحدى النونين المضارعُ المنفى بلا تشبيها بالنهى كقوله تعالى : « وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً » وقد زعم قوم أن هذا نهى ، وليس بصحيح ومثله قول الشاعر :

٩٦١ - فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا لَهَا تَلَحُّظُهَا وَلَا الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحْوَلُ

إلا أن توكيد « نصيين » أحسن ؛ لاتصاله بلا ؛ فهو بذلك أشبه بالنهى كقوله تعالى :

« لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ » بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا، فبمَدَّ شَبَّهَ بالنهي ومع ذلك فقد سوغت «لا» توكيده، وإن كانت منفصلة؛ فتوكيد «تصيين» لانصاله أحق وأولى، هذا كلامه بحروفه.

(تنبيهان) : الأول : ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني ، والجمهور على المنع . ولهم في الآية تأويلات ؛ ف قيل : لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة « فتنه » فتكون نظير :

* جَاهُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ *

وقيل : لا ناهية ، وتم الكلام عند قوله « فتنه » ، ثم ابتداء نَهَى الظالم عن التعرض للظلم فتصبيهم الفتنه خاصة ، فأخرج النهي عن إسناده للفتنة ؛ فهو نهي محمول ، كما قالوا : لَا أَرَيْتَكَ هَهُنَا ، وهذا تخرج الزجاج والمبرد والقراء ، وقال الأخفش الصغير : « لا تصيين » هو على معنى الدعاء ، وقيل : جواب قسم ، والجملة موجبة ، والأصل لَتَصِييَنَّ كقراءة ابن مسعود وغيره ، ثم أشبعت اللام ، وهو ضعيف ؛ لأن الإشباع بابه الشعر ، وقيل : جواب قسم ، ولا : نافية ، ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله :

* تَاللَّهِ لَا يُحَمَّدَنَّ الْمَرْءُ مُحْتَدِيًا فِعْلَ الْكِرَامِ *

وقال القراء : الجملة جواب الأمر ، نحو قولك : انزل عن الدابة لا تطرحنك ، ولا نافية ، ومن منع النون بعد لا النافية منع « انزل عن الدابة لا تطرحنك » .
الثاني : إذا قلنا بما رآه الناظم ، فهل يطرد التوكيد بعد لا ؟ كلامه يشعر بالاطراد مطلقا ، لكن نص غيره على أنه بعد لفصولة ضرورة .

(وغير إماما من طوائب الجزاء) أى وَقْلٌ بعد غير «إماما» الشرطية من طوائب الجزاء ، وذلك يشمل «إن» المجردة عن «ما» وغيرها ، ويشمل الشرط والجزاء ؛ فن توكيد الشرط بعد غير إماما قوله :

٩٦٢ - مَنْ تَقَفَّنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبِي [أبداً ، وَقَتْلُ بَنِي فَتَيْبَةَ شَأْنِي]

ومن توكيد الجزاء قوله :

٩٦٣ - فَمَهْمَا تَشَامِنُهُ فَرَارَةٌ تُعْطِيكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارَةٌ تَمُتُّمَا

وقوله :

٩٦٤ - تَبَيَّنَتْ الْخِيزَرَانِي فِي الْوَعْيِ حَدِيثًا، مَتَى مَا يَأْتِيكَ الْخِيزَرَانِي^(١)

(تنبيهان) : الأول : مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار ، وبه صرح في التسهيل ، قال : وقد تابع جواب الشرط اختياراً ، وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط إطلاقاً وجواب الشرط مطلقاً ضرورة .

الثاني : جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر ، وهو في غاية الندرة ، ولذلك لم يتعرض له ، ومنه قوله :

٩٦٥ - لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَشْهُورَةً وَدُعِيَتْ

وأشد من هذا توكيد أفعل في التمجيد ، كقوله :

٩٦٦ - وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرَيْتَةٌ

فَأَخْرَجَهُ مِنْ طُولِ قَفَرٍ وَأَخْرَجَا^(٢)

(١) هكذا وقع البيت في عامة أصول هذا الكتاب ، وصواب إنشاده « تبين نبات الخيزراني في التري » يريد أنهم حديثو عهد بثروة .

(٢) يقع لفظ « غضي » بالعين للهمزة أوله في كثير من كتب النحو ، ولكن صوابه « غضي » بالهمزة المعجمة كما نص عليه جميع أهل اللغة ؛ واختلف هؤلاء في آخره فمنهم من جعله بياء موحدة ومنهم من جعله بياء مشاة ؛ ومعناه عند الجميع المائة من الإبل ؛ والصريعة : تصغير صرمة - بالسكون - وهي الطائفة من الإبل نحو الثلاثين .

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلافا معنى ، وأشد من هذا قوله :

* أَقَاتِلْنِ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا

(وَأَخِرَ الْمَوْكِدِ افْتِخْ) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر ، ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كأَبْرَزَا) إذ أصله أَبْرَزَنْ بالنون الخفيفة ، فأبدلت ألفا في الوقف كما سيأتي ، واضربن ، أو معتلا نحو اخشين وارمين واغزون ، أمرا كما مثل أو مضارعا نحو هل تَبْرُزَنْ وهل تَرْمِينَ . هذه لغة جميع العرب سوى فَرَازة ؛ فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلى كسرة نحو تَرْمِي فتقول هل تَرْمِينَ يَا زَيْدُ ، ومنه قوله :

٩٦٧ - [لَا تُتَبِعِينَ لَوَعَةَ إِرْيَى وَلَا هَلَمَّا]

وَلَا تُقَاسِنَ بَعْدِي الهم وَالْجَزَعَا^(١)

هذا إذا كان الفعل مسندا لغير الألف والواو والياء ، فإن كان مسندا إليهن فحكه ما أشار إليه بقوله : (وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ) أي بما جانس ذلك المضمر (مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا) فيجانس الألف الفتح ، والواو الضم ، والياء الكسر (وَالْمُضْمَرُ) المسند إليه الفعل (أَخَذَ فَنَّهُ) لأجل انتقاء الساكنين مُتَّبِعِيَا حَرَكَتِهِ دَالَّةٌ عَلَيْهِ (إِلَّا الْأَلِفُ) أَتَتْهَا خَلْفَتُهَا ، تقول : يا قوم هل تُضْرِبُونَ بضم الباء ، ويأهند هل تُضْرِبُونَ بكسرها ، فأصلُ يا قوم هل تضربون ، فحذفت نون الرفع لكثرة الأمثال فصار تضربون ، فحذفت الواو لانتقاء الساكنين . وأصل يا هند هل تضربين : هل تضربين فُصِّلَ بِهِ مَا ذَكَرَ . وتقول : يا زَيْدَانِ هل تضربان ، فأصلُ تضربان : تضربان . فحذفت نون الرفع لما ذكر ، ولم تحذف الألف خلفها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ، ولم تحرك لأنها لا تقبل الحركة ، وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية في زيادتها آخرها بعد ألف .

(١) الاستشهاد بهذا البيت غير مستقيم ؛ لأن « تقاسن » مسند إلى ياء المخاطبة . وهي محذوفة للتخلص من انتقاء الساكنين ، كما حذفت في « هل ترمين يا هند » والعرس . الاستشهاد لحذف الياء التي لام الكلمة لأجل نون التوكيد ، على لغة فَرَازة .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحا ، فإن كان معطلا نظرت : إن كان بالواو والياء
فكالصحيح ، تقول : يا قوم هل تَفْزَنُ ، وهل تَرْمُنُ ، بضم ما قبل النون ، ويا هند هل
تَفْزَنُ وهل تَرْمِنُ ، بكسره ، فتحذف مع نون الرفع الواو والياء ، وتقول هل تَفْزُوانُ
وتَرْمِيانُ ، فتبقى الألف .

فإن قلت : هذا ليس كالصحيح ؛ لأنه حذف آخره ، وجعلت الحركة المجانسة على
ما قبل الآخر بخلاف الصحيح .

قلت : حذف آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء ، لا لتوكيده ، فهو مساوٍ
لصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد ، ولذلك لم يتعرض له الناظم .

وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر ، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله
(وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ فَاخْتَلَتْهُ) أى الألف (مِنْهُ) أى من الفعل
(رَافِعاً) حال من الفعل : أى حال كون الفعل رافعا (غَيْرَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ) أى بأن
رفع الألف أو النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (ياء) مفعول ثان لأجمل ، أى
أجمل الألف حينئذ ياء ، نحو هل تَخْشِيَانُ وَتَرْضَيَانُ يازيدان ، وهل تَخْشِيَانِ
وَتَرْضَيَانِ يانسوة . ويا زيد هل تَخْشِيَنَ وَتَرْضَيَنَ وهل يَخْشِيَنَ وَيَرْضَيَنَ زيد ،
والأمر في ذلك كالمضارع (كاشَمَيْنَ سَمِيَا) يازيدُ ، وكذا بقية الأمثلة .

(تنبيه) : إنما وجب جمل الألف ياء لأن كلامه في الفعل المؤكد بالنون ، وهو
المضارع والأمر ، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء : غير مبدلة كيشقى ،
أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى ؛ لأنها من الرضوان .

(وأخذت) أى الألف (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) أى الياء والواو ، وتبقى الفتحة
قبلها دليلا عليه (وَفِي * وَآوٍ وَيَاشَكُلُ مُحَاسِنِ قَفِي) أى تبع ، يعنى أن الواو بعد
حذف الألف تضم والياء تسكر ، وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذف لأن قبلهما حركة

غير مجانسة ، أعنى فتحة الألف المحذوفة ، فلو حذفنا لم يبق ما يدل عليهما (نَحْوُ اخْشَيْنَ يَاهِنْدُ) وهل تَرْضَيْنَ يَاهِنْدُ (بالكسر ، ويا * قَوْمُ اخْشَوْنَ) وهل تَرْضَوْنَ (وَاَضْمُ) الواو (وَقِسْ) على ذلك (مُسَوِّياً) .

(تنبيهان) : الأول : أجاز السكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها ، نحو اخْشَيْنَ ياهند ، فتقول اخْشَيْنَ ، وحكى الفراء أنها لغة طلي .

الثاني : فرض المصنف الكلام على الضمير ، وحُكِمُ الألف والواو اللذين هما علامة - أى بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث - لحكم الضمير ، وهذا واضح .

(وَلَمْ تَقْعْ) أى النون (خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفِ) أى سواء كانت الألف اسما ، بأن كان الفعل مسنداً إليها ، أو حرفاً بأن كان الفعل مسنداً إلى ظاهر على لغة أكلوني البراغيث ، أو كانت التالية لنون جماعة النساء ، وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس ، وخلافا ليونس والسكوفيين ؛ لأن فيه التقاء الساكنين على غير حَدِّهِ (لَكِنْ) تقع (شَدِيدَةً ، وَكَثْرُهَا) لالتقاء الساكنين (أَلِفٌ) لأنه على حَدِّهِ ، إذ الأول حرف لين والثاني مدغم . ويمضد ما ذهب إليه يونس والسكوفيون قراءة بعضهم « فَدَمَّرَانِهِمْ تَدْمِيرَا » حكاه ابن جني ، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان « وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِي لَا يَعْلَمُونَ » .

(تنبيهان) : الأول : ذكر الناظم أن مَنْ أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها ، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين ، وظاهر كلام سيبويه - وبه صرح الفارسي في الحجة - أن يونس يبقى النون ساكنة ، ونظر ذلك بقراءة نافع « نَحْيَايْ » .

الثاني : هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو « اضْرِبْ بَانَ نَمَان » ؟ قال الشيخ أبو حيان : نعم بعضهم على النعم ، ويمكن أن يقال : يجوز ، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك .

(وَالْفَا زِدْ قَبْلَهَا) أى زِدْ قبل نون التوكيد (مَوْكِدًا * فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاءِ
أَسْنَدًا) لثلاث تنوالى الأمثال ؛ فنقول : هل تَضْرِبُ بَنَانًا يَا نِسْوَةٌ ، بنون مشددة مكسورة ،
وفى جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم ، ولا يجوز ترك الألف ؛ فلا نقول هل
تَضْرِبُ بَنَنًا يَا نِسْوَةٌ .

(وَاحْذَرِ خَفِيفَةً لِمَا كُنِ رَدَفٌ) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة
لأمرين :

الأول : أن يليها ساكن نحو « اضْرِبِ الرَّجُلَ » تريد اضْرِبْ بَنَنَ ، ومنه قوله :

٩٦٨ - لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَّاكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ

لأنها لمسلم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد ؛ فحذفت لالتقاء الساكنين ،
وإذا يليها ساكن وهى بعد ألف على مذهب الجيز فقال يونس : إنها تبدل همزة وتفتح ،
فنقول اضْرِبْ بَاءَ الْغُلَامِ ، واضْرِبْ بَاءَ الْغُلَامِ ، قال سيبويه : وهذا لم تقله العرب ، والقياسُ
اضْرِبِ الْغُلَامَ ، واضْرِبْ بَنَنَ الْغُلَامِ ، يعنى يحذف الألف والنون .

والثانى : أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة ، وإلى ذلك أشار بقوله (وَبَعْدَ
غَيْرِ فِتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ) فنقول : يَا هَؤُلَاءِ اخْرُجُوا ، وَيَا هَؤُلَاءِ اخْرُجِي ، تريد
اَخْرُجْنِ واخْرُجِي ، أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتى .

(وَارْدُودٌ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ مَا) أى الذى (مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَدِمًا)
فنقول فى « اضْرِبْ يَا قَوْمَ ، واضْرِبْ يَا هَندَ » إذا وقعت عليهما : اضْرِبُوا ، واضْرِبِي ،
رَدَّ واو الضمير ويائه كما مر ، ونقول فى « هل تَضْرِبُ بَنَنَ ، وهل تَضْرِبِينَ » إذا وقعت
عليهما : هل تَضْرِبُونَ وهل تَضْرِبِينَ ، برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف .
(وَابْدَلْنَاهَا بَعْدَ فِتْحٍ أَلِفًا * وَقَفًا) أى واقفا ، ويحتمل أن يكون مفعولا له ، أى
لأجل الوقف ، وذلك لشبهها بالتنوين (كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنٍ قِفًا) ومنه « لَنَسْفَعًا »
« وَلَيَكُونَنَّ » وقوله :

٩٦٩ - [فَبَايَكَ وَالْمُنَجَّاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا]

وَلَا تَعْبُدُ الشَّيْطَانَ وَآلِهَهُ فَاغْبُذَا

وقوله :

٩٧٠ - فَمَنْ يَكْ لَمْ يَنْتَازِ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ

فَأَتَى وَرَبَّ الرَّاقِصَاتِ لَا نَارًا

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف ، كقوله :

٩٧١ - اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا [ضَرْبُكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ]

وقوله :

٩٧٢ - [خِلَافًا لِقَوْلِي مِنْ فَيَالَةَ رَأْيِهِ]

كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَافَ تَذْكَرًا

وحمل على ذلك قراءة من قرأ « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ » ^(١)

﴿ خاتمة ﴾ : أجاز يونسُ للواوِف إبدالَ الخفيفةِ ياءَ أو واوًا في نحو أَخْشَيْنَ وَأَخْشَوْنَ ، فَتَقُولُ : أَخْشِي ، وَأَخْشَوْا ، وَغَيْرُهُ يَقُولُ : أَخْشَى وَأَخْشَا ، وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ إِبْدَالُهَا وَآوًا بَعْدَ ضَمَّةٍ وَيَاءَ بَعْدَ كَسْرَةٍ مُطْلَقًا ، وَكَلَامُ سَبْيُوهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ يُونُسَ إِنَّمَا قَالَ بِذَلِكَ فِي الْمُعْتَلِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ : وَأَمَّا يُونُسُ فَيَقُولُ : أَخْشَوْا وَأَخْشِي ، يَزِيدُ الْوَائِي وَالْيَاءَ بَدَلًا مِنَ النُّونِ الْخَفِيفَةِ مِنْ أَجْلِ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ ، وَهُوَ مَا نَقَلَهُ النَّازِلِيُّ فِي التَّسْهِيلِ ، وَإِذَا وَقَفَ عَلَى الْمُؤَكَّدِ بِالْخَفِيفَةِ بَعْدَ الْأَلْفِ عَلَى مَذْهَبِ يُونُسَ وَالْكَوْفِيِّينَ أَبْدَلَتْ أَلْفًا ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سَبْيُوهِ وَمَنْ وَافَقَهُ . ثُمَّ قِيلَ : يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَلْفَيْنِ فَيَمْدُ بِمَقْدَارِهَا ، وَقِيلَ : بَلْ يَنْبَغِي أَنْ تُحْذَرُ إِحْدَاهُمَا وَيَقْدَرُ بَقَاءُ الْمُبْدَلَةِ مِنَ النُّونِ ، وَحُذِفَ الْأَوَّلَى .

(١) وهذا أقرب من قول بعض النحاة : إن نصب « نَشْرَحْ » بلم ، كما جزم بلن ، وإنه من باب تَمَارُضِ الْحُرُوفِ ، وَقِيَامُ بَعْضِهَا فِي الْعَمَلِ مَقَامَ بَعْضٍ .

وفي الغرة : إذا وقفت على ضربان على مذهب يونس زِدْتَ ألفاً عوض النون ، فاجتمع ألفان ؛ فهزئت الثانية فقلت اضرباً اهـ . وقياسه في اضرباناً اضرباناً . والله أعلم .

مالا ينصرف

قد مر في أول الكتاب أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً بمنصرفاً ، وإنما يخرج منه عن أصله شبهة بالفعل أو بالحرف ، فإن شابه الحرف بلا معانيد بُنِيَ ، وإن شابه الله بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية مُنِعَ الصرف .

ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف ، فقال :

(الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أُنِيَ مُبَيَّنًّا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ امْتِكَنًا)

فقوله « تنوين » جنس يشمل أنواع التنوين ، وقد تقدمت أول الكتاب ، وقوله « أُنِيَ مَبَيَّنًّا » إلخ مخرج لما سوى المبرع عنه بالصرف ، والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن - أي زائداً في التمكن - بقاؤه على أصله ، أي أنه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف .

(تنبيهات) : الأول : ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب

المحققين ، وقيل : الصرف هو الجر والتنوين معاً

الثاني : تخصيص تنوين النكبين بالصرف هو المشهور ، وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التكبير والمؤن والمقابلة .

الثالث : يستثنى من كلامه نحو « مُسَلِّمَاتٍ » فإنه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور ؛ إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب .

الرابع : اختلف في اشتقاق المنصرف ، فقيل : من الصَّريف ، وهو الصوت ؛ لأن في آخره التنوين وهو صوت ، قال النابغة :

٩٧٣ — [مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ اللَّحْمِ بَارِئُهَا]

لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفٌ الْقَوِيُّ بِالْمَسَدِ

أى صوتٌ صوت البكرة بالحبل ، وقيل : من الانصراف فى جهاتِ الحركات ، وقيل : من الانصراف وهو الرجوع ؛ فكأنه انصرف عن شبه الفعل ، وقال فى شرح الكافية : سُمى منصرفاً لانقياده إلى ما بصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره ، اهـ .

وأعلم أن المعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجعُ إحداهما اللفظ ومرجعُ الأخرى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين ، وذلك لأن فى الفعل فرعية على الاسم فى اللفظ ، وهى اشتقاقه من المصدر ، وفرعية فى المعنى وهى احتياجه إليه ؛ لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسماً ، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يُحمل عليه فى الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعتان كالى الفعل ، ومن ثمَّ حُرِفَ من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد المنكسر كَرَجُلٌ وفَرَسٌ لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين ، وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدَرَبهم وما تعددت فرعيتته من جهة اللفظ كأَجْبَالٍ ، أو من جهة المعنى كخائض وطامشٍ ؛ لأنه لم يَصِرْ بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ، ولم يصرف نحو أحد لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجعُ إحداهما اللفظ وهى وزن الفعل ، ومرجعُ الأخرى المعنى وهو التعريف ، فلما كل شبهه بالفعل ثَقُلَ ثَقُلَ الفعل فلم يدخله التنوين ، وكان فى موضع الجر مفتوحاً

والمللُ المانعة من الصرف تسعٌ يجمعها قوله :

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَقْرِفَةٌ وَعُجْجَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ وَوُزْنُ فَعْلٍ ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ

المعنوية منها العلمية والوصفية ، وباقيها لفظي ؛ فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء :
العَدْلُ كَمَشْنَى وَثَلَاثَ ، وَوُزْنُ الْفَعْلِ كَأَحْرَ ، وزيادة الألف والنون كَسُكْرَان . ويمنع

مع العملية هذه الثلاثة كَمَرَّ وَيَزِيدَ وَمَرَّوَان ، وأربعة أخرى ، وهي : الْمُجَمَّة كَلِإِبْرَاهِيم ، والتَّائِيثُ كَطَلْحَةَ وَزَيْنَب ، والتركيبُ كَمَعْدَى كَرِب ، وألفُ الإلحاق كَأَرْطَلِي ، وسنرى ذلك كله مفصلاً .

وجميعُ مالا ينصرف اثنا عشر نوعاً : خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير ، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير .

ولما شرع في بيان الموانع بدأ بما يمنع في الحالتين ؛ لأنه أَمْسَكُنْ في المنع ، فقال :

(قَالِيفُ التَّائِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ)

أي ألف التائيث مقصورة كانت أو مدودة - وهو المراد بقوله « مطلقاً » - تمنع صَرَفَ ما هي فيه كيفما وقع ، أي سواء وقع نكرة كذِكْرِي وصَحْرَاء ، أم معرفة كَرَضَوِي وزَكْرِيَاء ، مفرداً كَأَمْر ، أو جمعا كجَزْحِي وَأَصْدِقَاء ، اسماً كَأَمْر ، أم صفة كَحَبْلِي وَحَمْرَاء .

وإنما استقلت بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين ، وذلك لأنها لازمة لما هي فيه ، بخلاف التاء فإنها في الغالب مُقَدَّرَةُ الانفصال ؛ ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التائيث ، وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء . وإنما قلت « في الغالب » لأن من المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير ، كَهَمْزَةٍ ؛ فإن التاء ملازمة له استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها لكان هَمْزٌ كَحَطَمَ ، لكن حَطَمَ مستعمل وهَمْزٌ غير مستعمل . ومن المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحَذَرِيَّةٌ وَعَرْقُوتَةٌ ، فلو قدر سقوط تاء حَذَرِيَّةٍ وتاء عَرْقُوتَةٍ لزم وجدان مالا نظير له ؛ إذ ليس في كلام العرب فِعْلِيٌّ وَلَا فَعْلُوٌّ ، إلا أن وجود التاء هكذا قليل ، فلا اعتداد به ، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ، ولذلك عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلي ، فقليل في قرقرى : قَرَقِيرٌ ،

كما قيل في سَفَرَجَل : سَفَرَج ، وعملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب ، فقيل في زُجَاجَة : زُجِجَة .

(فرعان) الأول : إذا سميت بكلفا من قولك « قامت كلتا جارتيك » منعت الصرف لأن ألفها للتأنيث ، وإن سميت بها من قولك « رأيت كلتيهما » أو كلتي المراتين « في لغة كنانة صرفت ؛ لأن ألفها حينئذ متقلبة فليست للتأنيث

الثاني : إذا رخت حُبْلَوِيَّ على لغة الاستقلال عند من أجازوه فقلت يا حُبْلَى^(١) نعم سميت به صرفت لما ذكرت في كلتا .

(وزائدا فعْلَان) رفع بالعطف على الضمير في مَنَعَ ، أي ومنَعَ صرف الاسم أيضاً زائدا فعْلَان ، وهما الألف والنون (في وَصَفٍ سَلِمَ * مِنْ أَنْ يَرَى بِنَاءً تَأْنِيثِ خُتْمٍ) إما لأن مؤنثه فعلى كسكران ، وَغَضَبَان ، وَتَذَمُّان من الندم ، وهذا متفق على منع صرفه ، وإما لأنه لا مؤنث له ، نحو أَحْيَان لأكبير اللحية ؛ وهذا فيه خلاف ، والصحيح منع صرفه أيضاً ؛ لأنه وإن لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا ؛ لأنها لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعْلَانة ؛ لأن باب فعْلَان فعلى أوسع من باب فعْلَان فعْلَانة ، والتقدير في حكم الوجود ، بدليل الإجماع على منع صرف أَكْثَرٍ وَأَدْرَعَ أنه لا مؤنث له ، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحر ، لكن حمله على أحر أولى لكثرة نظائره .

واحترز من فعْلَان الذي مؤنثه فعْلَانة فإنه مصروف ، نحو تَذَمُّان من التذمة وتَذَمَّانَةٌ وَسَيِّفَان وَسَيِّفَانَةٌ ، وقد جمع المصنف ما جاء على فعْلَان ومؤنثه فعْلَانة في قوله :

أَجِزْ فَمَلَى لَفَعْلَانَا إِذَا اسْتَقْثَمْتِ حَبْلَانَا

(١) حذف ياء النسب للشدة للترخيم ، ثم قلبت او او ألهما لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وإنما صرفت لأن الألف ليست للتأنيث . بل هي متقلبة عن الراو كما عرفت

وَدَخْنَانَا وَسَخْنَانَا وَسَيْفَانَا وَصَخْنَانَا
وَصَوْجَانَا وَعَلَانَا وَقَشُونَانَا وَمَصَانَانَا^(١)
وَمَوْتَانَا وَنَذَمَانَا وَأَتْبَعُهُنَّ نَصْرَانَا

واستدرك عليه لفظان، وهما تَخَصُّصَان لفة في تَخَصُّصَان، واليَاكُن في « كبش اليَاكُن » أى كبير الألية ، فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله :

وَرَزِدَ فِيهِنَّ تَخَصُّصَانَا عَلَى لُفَّةٍ وَأَلْيَانَا

فالْحَبْلَان : السكير البطن ، وقيل : الممتلئ غيظا ، والدَخْنَان : اليوم المظلم ،
والسَخْنَان : اليوم الحار ، والسَيْفَان : الرجل الطويل ، والصَّخْنَان : اليوم الذى لا غَيْمَ فيه ، والعَصَوَجَان^(١) : البعير اليابس الظهر ، والعَلَان : السكير النسيان ، وقيل :
الرجل الحقيق ، والقَشُونَان : الدقيق الساقين ، والمَصَان : اللثيم ، والمَوْتَان : البليد الميت
القلب ، والنَذَمَان : المُتَأَدِم ، أما نَدَمَان من الندم فغير مصروف ؛ إذ مؤثته نَدَمَى وقد
مر ، والنَّصْرَان : واحد النصارى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما منع نحو سَكْرَان من الصرف لتحقيق الفرعيتين
فيه : أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهى فرع عن الجود ؛ لأن الصفة تحتاج إلى
وصوفٍ ينسب معناها إليه ، والجامد لا يحتاج إلى ذلك . وأما فرعية اللفظ فلأن فيه
الزيادتين المضارعَتَيْن لِأَنَّ التَّأْنِيثَ فى نحو سَمْرَاء فى أنهما فى بناء يخص المذكر ،
كما أن أُنَى سَمْرَاء فى بناء يخص المؤنث ، وأنهما لا تلحقهما التاء ؛ فلا يقال :
سَكْرَانَة ، كما لا يقال : حِرَاءَة ، مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف ،
والثانى حرف يعبر به عن التكلم فى أفعل وتَفَعَّل ، فلما اجتمع فى نحو سَكْرَان
المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف ، وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة
- مع أن فى الصفة فرعية فى المعنى كما سبق ، وفرعية فى اللفظ وهى الاشتقاق من

(١) الصَّوْجَان : فاؤه صاد مهملة أو ضاد معجمة ، ولامه جيم على الحالين

المصدر - لضعف فرعية اللفظ في الصفة ؛ لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمىة والتذكير ، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف ، والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في « رَجُلٌ عَدْلٌ ، وَدِرْهَمٌ صَرَبُ الْأَمِيرِ » ، فلم يكن اشتقاقها من المصدر مُبْعِدًا لها عن معناه ، فكان كالمفقود ، فلم يؤثر . ومن ثم كان نحو « عالم ، وشريف » مصروفًا مع تحقق ذلك فيه ، وكذا إنما صرف نحو « نَدَمَانٌ » مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر ، وتلحقه التاء في المؤنث نحو « نَدَمَانَةٌ » فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول في لزومها في حالتي التذكير والتأنيث وقبول علامته ، فلم يعتد بها ، ويشهد لذلك أن قوما من العرب - وهم بنو أسد - يصرفون كل صفة على قَفلان ؛ لأنهم يؤنثونه بالتاء ، ويستفنون فيه بقَفْلَانَةٍ عن قَفْلَى ؛ فيقولون : سكرانة ، وغضبانة ، وعَطْشَانَةٌ ؛ فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حَمْرَاءَ ، فلم تمنع من الصرف .

الثاني : فهم من قوله « زائدا قَفْلَانٌ » أنهما لا يمنعان في غيره من الأوزان ، كقَفْلَانٍ بضم الفاء نحو خُفَصَانٍ ؛ لعدم شبههما في غيره بألفى التأنيث .

الثالث : ما تقدم - من أن المنع بزائدي قَفْلَانٍ لشبههما بألفى التأنيث في نحو حَمْرَاءَ - هو مذهب سيبويه ، وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مُبْدَلَةً من ألف التأنيث . ومذهب الكوفيين أنهما منعًا لكونهما زائديتين لا يقبلان الهاء ، لا للتشبيه بألفى التأنيث .

(وَوَصَفَ أَصْلِيٌّ وَوَزَنُ أَفْعَلًا * ممنوع) بالنصب على الحال من وزن أَفْعَلًا ، أى حال كونه ممنوع (تَأْنِيثٌ بِنَاءٌ كَأَشْهَلًا) أى ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الأصلي ووزن أَفْعَلٍ ، بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء ، إما لأن مؤنثه قَفْلَاءٌ كأَشْهَلٍ ،

أَوْفَعْلَى كَأَفْضَلْ ، أولأته لا مؤنث له كأَ كُزَمَرٍ وَأَدَرَ ؛ فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل ؛ فإن وزن الفعل به أولى ؛ لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل ، دون الاسم ، فكان ذلك أصلا في الفعل ؛ لأن مازيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى ، فإن أنث بالتاء انصرف ، نحو أرمل ، بمعنى فقير ، فإن مؤنثه أرملة ؛ لضعف شبهه بلفظ المضارع ؛ لأن تاء التأنيث لا تلحقه ، وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحر ؛ لأنه صفة وعلى وزنه . نعم قولهم « عام أرمل » غير مصروف ؛ لأن يعقوب حكى فيه « سنة رملاء » واحتز بالأصلي عن العارض ؛ فإنه لا يعتد به كما سيأتى .

(تنبيهان) : الأول : مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل ، وأبائر وهو القاطع لرحه ، وأدابر وهو الذى لا يقبل نصحا ، فإن مؤنثها أرملة وأبائرة وأدائرة : أما أرمل فواضح ، وأما أبائر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما ؛ إذ لم يدخل في كلام الناظم ؛ فإنه علق المنع على وزن أفعل ، وإنما ذكرهما في شرح الكافية لأنه علق المنع على وزن أصلي في الفعل ، أى الفعل به أولى ، ولم يخصه بأفعل ، ولغظه فيها :

وَوَصَفَ أَصْلِي وَوَزَنَ أَصْلًا فِي الْفِعْلِ تَأْنِي بِهِ لَنْ تَوْصَلَ
ولهذا اجتز أيضا من يَمْلٍ ومؤنثة يَمْلَةٌ ، وهو الجمل السريع

الثانى : الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذى هو به أولى ، لا على وزن أفعل ، ولا الفعل مجردا ؛ ليشمل نحو أحمير وأفيضل من المصغر ؛ فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور ، نحو أبيضير . ولا يرد نحو بطل وجدل وتدس ، فإن كل واحد منها وإن كان أصلا في الوصفية ، وعلى وزن فعل ، لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم ؛ فلا اعتداد به ، اهـ

(وَالْفِعْلُ عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ « كَأَرْبَعٍ ») فى نحو « مررت بنسوة أربع » فإنه

اسم من أسماء العدد، لسكن العرب وصفت به، فهو منصرف نظرا للأصل، ولا نظر لما عرض له من الوصفية. وأيضاً فهو يقبل التاء، فهو أحق بالصرف من أرمل؛ لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية، وكذلك أرنب من قولهم «رَجُلٌ أَرْنَبٌ» أى ذليل؛ فانه منصرف لعروض الوصفية، إذ أصله الأرنب المعروف (وعارض الاسمية) أى وألغ عارض الاسمية على الوصف؛ فتسكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلي، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الاسمية.

(فَالْأَدَهْمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ * فِي الْأَصْلِ وَصْفًا أَنْصِرَافُهُ مُنْعٌ)

نظرا إلى الأصل، وطرحا لما عرض من الاسمية.

(تنبيه): مثل أدهم في ذلك أسود للحية العظيمة، وأرقم لحية فيها نقط كالرقم،

نظرا إلى الأصل وطرحا لما عرض من الاسمية.

(وَأَجْدَلٌ) للصقر (وَأَخِيلٌ) لطائر ذى نُقَطَ كَالْخَيْلَانِ يقال له الشَّقْرَاقُ (وَأَفْعَى) للحية (مَضْرُوفَةٌ) لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع، ولا أثر لما يُلَمَّحُ في أَجْدَلٍ من الجدَل وهو الشدة، ولا في أَخِيلٍ من الخيُول وهو كثرة الخيلان، ولا في أَفْعَى من الإيذاء؛ لعروضه عليهن (وَقَدْ يَنْتَنُ الْمَنَعَا) من الصرف؛ لذلك، وهو في أَفْعَى أبعدُ منه في أَجْدَلٍ وَأَخِيلٍ؛ لأنهما من الجدَل ومن الخيُول كما مر. وأما أَفْعَى فلا مادة لها في الاشتقاق، لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة.

وبما استعمل فيه أَجْدَلٌ وَأَخِيلٌ غير مصروفين قوله:

٩٧٤ - كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ

فِرَاحُ الْقَطَا لَاقَيْنِ أَجْدَلَ بَارِيَا

وقول الآخر :

٩٧٥ - ذَرِينِي وَعَلِيَّ بِالْأُمُورِ وَشَيْئِي

فَمَا مَلَأْتُ يَوْمًا عَلَيْكَ أَخِيلاً

وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأقعى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في أبطح وأجرع وأبرق؛ فصرّفها بعض العرب ، واللغة المشهورة منعتها من الصرف ؛ لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات ، فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرنب وأكلب^(١) حين أجرياً يجزى الصفات ، إلا أن الصرف لكونه الأصل ربما رجع إليه بسبب ضعف ، بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل ، فلا يصار إليه إلا بسبب قوى .

(وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَآخَرَ) منع : مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عدل ، والمفعول محذوف وهو « الصرف » ، ومعتبر : خبره ، وفي لفظ : متعلق به .

أى مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف ، وذلك في موضعين ؛ أحدهما : الممدول في الممدى إلى مفعّل نحو مَثْنَى ، أو فَعَالٍ نحو ثَلَاثَ . والثانى : فى آخرَ المقابل لآخرين أما الممدول فى العدد فالمانعُ له عند سبويه والجمهور العدل والوصف ، فأحاد ومَوْحَد معدولان عن وَاحِدٍ وَاحِدٍ ، وثنَاءَ وَمَثْنَى : معدولان عن اثنتين اثنتين ، وكذلك سائرهما . وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات ، إما نَمَتًا نحو « أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ » وإما حالاً نحو قوله تعالى « فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ » وإما خبراً نحو « صَلَاةُ الْإِيلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر لقصده التأكيد ، لا لإفادة التكرير ، ولا تدخلها آل ، قال فى الارشاف : وإضافتها قليلة

(١) ظاهر صنيع الشارح أن « أكلب » مثل أرنب فى كونه اسم جنس فى الأصل ، ثم وصف به ، والشهور أن أكلب وصف من الكلب - بالتحريك - فلا يكون كآرنب ، ولعل الكلمة مصحفة عن أجدل مثلاً

وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى ، أما في اللفظ فظاهر ، وأما في المعنى فلا تكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف .

ورُدَّ بأنه لو كان المانع من صرف « أَحَادَ » مثلاً عدله عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد أمرين : إما منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع ، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر ، واللازم مقتف باتفاق ، وأيضاً كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ؛ ليسكل بذلك الشبّه بالفعل ، ولا يتأتى ذلك في « أَحَادَ » إلا أن تكون فرعيتها في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار ، وفي المعنى بلزومه الوصفية ، وكذا القول في أخواته .

وأما آخر فهو جمع آخرى أشئ آخر بفتح الخاء بمعنى مقابر ، فللمانع له أيضاً العدل والوصف ، أما الوصف فظاهر ، وأما العدل فقال أكثر النحويين : إنه معدول عن الألف واللام ؛ لأنه من باب أفضل التفضيل ، فحقه أن لا يجمع إلا مقروناً بأل ، والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكور بدون تغير معناه ، وذلك أن آخر من باب أفضل التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة ، فعُدل في تجرده منها واستعماله لغير الواحد المذكور عن لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى ؛ فقيل : عِنْدِي رَجُلَانِ آخِرَانِ ، ورجال آخرون ، وامرأة أخرى ، ونساء آخر ؛ فكل من هذه الأمثلة هفوة معدولة عن آخر ، إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في « آخر » لأنه معرب بالحركات ، بخلاف « آخِرَانِ وآخرون » وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما ، بخلاف « أخرى » فإن فيها أيضاً ألف التأنيث ؛ فلذلك خص « آخر » بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه ، وإحالة منع الصرف عليه ؛ فظهر أن المانع من صرف « آخر » كونه صفة معدولة عن آخر مراداً به جمع المؤنث ؛ لأن حقه أن يستغنى فيه بأفضل

عن قُصْل ؛ لتجرده من ال ، كما يستغنى بأَكْبَرَ عن كَبَر في قولهم « رأيتها مع نساء أَكْبَرَ منها » .

(تنبيهان) : الأول : قد يكون « آخر » جمع أخرى بمعنى آخره فيصرف ؛ لانتفاء المدل ؛ لأن مذكورها آخر بالكسر ، بدليل « وأن عَليّه النشأة الأخرى » « ثم الله يُنشئ النشأة الآخرة » فليست من باب أفضل التفضيل . والفرق بين أخرى أنى آخر وأخرى بمعنى آخره أن تلك لا تدل على الانتهاء ، ويعطف عليها مثلها من جنسها ، نحو جهات « امرأة أخرى وأخرى » وأما أخرى بمعنى آخره فتدل على الانتهاء ولا يُعطف عليها مثلها من جنس واحد ، وهي المقابلة لأولى في قوله تعالى « قَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ » إذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يمتز عن هذه كما فعل في الكافية فقال :

وَمَنَعَ الوَصْفُ وَعَدَلَ آخرًا مُقَابِلًا لِأَخْرَيْنَ فَاحْصُرَا

الثاني : إذا سمي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة - وهي : ذو الزائدتين ، وذو الوزن ،

وذو المدل - بقي على منع الصرف ؛ لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلقتها العلية .

(وَوَزَنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهَمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا)

بعض ما وازن مَثْنَى وَثَلَاثَ من ألقاظ العدد المدول من واحد إلى أربع ؛ فهو مثلهما

في امتناع الصرف للمدل والوصف ، تقول « سررت بقوم مَوْحِدًا وأحاد ، ومثنى وثناء

ومثلث وثلث ، ومربّع وربّاع » وهذه الألقاظ الثمانية متفق عليها ، ولهذا اقتصر عليها .

قال في شرح الكافية : وروى عن بعض العرب « مَحْمَسٌ وَعُشَارٌ وَمَعَشَرٌ » ولم يرد غير

ذلك ، وظاهر كلامه في التسهيل أنه سمع فيها خُحَاسٌ أيضًا . واختلف فيما لم يسمع على

ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنه يُقاس على ما سمع ، وهو مذهب السكوفيين والزجاج ، ووافقهم

الناظم في بعض نسخ التسهيل ، وخالفهم في بعضها ، الثاني : لا يقاس ، بل يقتصر على

المسوع ، وهو مذهب جمهور البصريين ، الثالث : أنه يقاس على فَعَالٍ لكثرة ،

لا على مَفْعَل .

قال الشيخ أبو حيان : والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة ، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

(تنبيه) : قال في التسهيل : ولا يجوز صرفها ، بمعنى آخر مقابل آخرين ، وفأل ومفعل في العدد مذهبها مذهب الأسماء ، خلافاً للفراء ، ولا مسمى بها ، خلافاً لأبي علي وابن برهان ، ولا منكرة بعد التسمية بها ، خلافاً لبعضهم ، اهـ .
أما المسألة الأولى فالمعنى أن الفراء أجاز « ادخلوا ثلاث ثلاث ، وثلاثاً ثلاثاً » . وخالفه غيره وهو الصحيح ، وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها .

(وَكُنْ لِيَجْمَعَ مُشَبِّهٌ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ يَجْمَعُ كَافِلًا)

كافلاً : خبر كن ، وجمع : متعلق بكافلاً وكذا لجمع ، ومفاعل : مفعول بمشبه .
يعنى أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعيل أو مفاعيل ، أى فى كون أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أو سطلها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال ؛ فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية ، وفرعية المعنى بالدلالة على الجممية ؛ فاستحق منع الصرف ، ووجه خروجه عن صيغ الأحاد العربية أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعدافر أو ألفه عوض من إحدى ياهى النسب ، إما تحقيقاً كبنان وشامر ؛ فإن أصلهما يميني وشامي ، فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف ، أو تقديرا ، نحو تهام وتمان ؛ فإن آلهما موجودة قبل ، وكأنهم نسبوا إلى قمل أو قمل ، ثم حذفوا إحدى الياءين رضوا عنها الألف ، أو ما يلى الألف غير مكسور بالأصالة ، بل إما مفتوح كبيراً كاه .

أو مضموم كَدَّارَكْ ، أو عارض الكسر لأجل الاعتلال كَتَدَانٍ وَتَوَانٍ ، ومن ثمَّ صرف نحو عِبَالٍ جمع عِبَالَةٍ ؛ لأن الساكن الذى يلى الألف فيه لاحظ له فى الحركة ، والعبالة : النقل ، يقال ألقى عِبَالَتَهُ ، أى ثقله ، أو يكون ثانى الثلاثة متحرك الوسط كطَوَاعِيَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ ، ومن ثم صرف نحو مَلَايِكَةٍ وَصَيَارِفَةٍ ، أو هو الثالث عارضان للنسب منوئى بهما الانفصال ، وضابطه : أن لا يسبقا الألف فى الوجود ، سواء كانا مسبوقين بها كَرَبَاحِيٍّ وَظَفَّارِيٍّ ، أو غير منفكين كحَوَارِيٍّ وهو الناصر ، وحوالى وهو المحتال ، بخلاف نحو قَمَارِيٍّ وَبَحَّانِيٍّ ؛ فإنه بمنزلة مصابيح .

وقد ظهر من هذا أن زنة مفاعل ومفاعيل ليست إلا لجمع أو منقول من جمع كما سيأتى .

وقد دخل بذكر التقدير نحو دَوَابٍّ فإنه غير منصرف ؛ لأن أصله دَوَابِبٌ ، فهو على وزن مفاعل تقديرا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا فرق فى منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميما نحو مَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ ، أو لم يكن نحو دَرَاهِمَ وَدَنَائِيرَ .

الثانى : اشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور ، قال فى الارشاف : وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك ، فأجاز فى تكسير هَبَيٍّ^(١) أن يقال هَبَايَ بالإدغام ، أى ممنوعا من الصرف ، قال : وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها .

الثالث : انفقوا على أن إحدى العلتين هي الجمع ، واختلفوا فى العلة الثانية ؛ فقال أبو على : هي خروجه عن صيغ الأحاد ، وهذا رأى هو الراجح ، وهو معنى قولهم : إن هذه الجمعية قائمة مقام علتين .

وقال قوم : العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا ؛ فالتحقيق نحو أ كَالِبٍ

(١) الهى — بفتح الهاء والباء جميعا وتشديد آخره — الصبى الصغير ، والأشئ هبة

وَأَرَاهُطُ ؛ إِذَا جُمِعَ أَكْثَرُ وَأَرَاهُطُ ، وَالتَّضْدِيرُ نَحْوَ مَسَاجِدَ وَمَتَابِرَ ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ جَمْعًا مِنْ أَوَّلِ وَهَلَّةٍ لَكِنَّهُ بَزْنَةُ ذَلِكَ الْمَكْرَرِ ، أَعْنَى أَكْثَرُ وَأَرَاهُطُ ، فَكَأَنَّهُ أَيْضًا جُمِعَ جَمْعٌ ، وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ الْحَاجِبِ .

وَاسْتَضْعَفَ تَعْلِيلَ أَبِي عَلِيٍّ بِأَنَّ أَفْعَالًَ وَأَفْعَلًا نَحْوَ أَفْرَاسٍ وَأَفْلَسٍ جَمْعَانِ ، وَلَا نَظِيرَ لَهَا فِي الْآحَادِ ، وَهِيَ مَصْرُوفَانِ .

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

الأول : أَنَّ أَفْعَالًَ وَأَفْعَلًا يَجْمَعَانِ نَحْوَ أَكَالِبٍ وَأَنْعَامٍ فِي أَكْثَرٍ وَأَنْعَامٍ ، وَأَمَّا مَفَاعِلُ وَمَفَاعِيلُ فَلَا يَجْمَعَانِ ؛ فَقَدْ جَرَى أَفْعَالٌ وَأَفْعَلٌ بِجَرَى الْآحَادِ فِي جَوَازِ الْجَمْعِ ، وَقَدْ نَصَّ الزَّخَّشِيُّ عَلَى أَنَّهُ مَقِيسٌ فِيهِمَا .

الثاني : أَنَّهُمَا يُصَغَّرَانِ عَلَى لَفْظِهِمَا كَالْآحَادِ ، نَحْوَ أَكَيْلِبٍ وَأَنْيَعَامٍ ، وَأَمَّا مَفَاعِلُ وَمَفَاعِيلُ فَإِنَّهُمَا إِذَا صَغُرَا رُدَّآ إِلَى الْوَاحِدِ ، أَوْ إِلَى جَمْعِ الْقَلَّةِ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَصْغُرَانِ .

الثالث : أَنَّ كِلَا مِنْ أَفْعَالٍ وَأَفْعَلٍ لَهُ نَظِيرٌ مِنَ الْآحَادِ يُوَازِنُهُ فِي الْمِثْقَةِ وَهَذِهِ الْحُرُوفُ ، فَأَفْعَالُ نَظِيرُهُ فِي فَتْحِ أَوَّلِهِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ رَابِعَةً تَفْعَالُ نَحْوَ تَجَوَّالٍ وَتَطَوَّافٍ وَفَاعَالُ نَحْوَ سَابَاطٍ وَخَاتَامٍ وَفَعْلَالُ نَحْوَ صَلَاصَالٍ وَخَزَعَالٍ ، وَأَفْعَلُ نَظِيرُهُ فِي فَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ ثَلَاثِهِ تَفْعُلُ نَحْوَ تَتَفَّلُ وَتَبْضُبُ ، وَمَفْعُلُ نَحْوَ مَسْكُرُمٍ وَمَنْهَكُ .

عَلَى أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ لَوْ سُئِلَ عَنْ مِثَالِهَا لَمَا أَمَكَّنَهُ أَنْ يَمْلَأَ صَرْفَهُ إِلَّا بِأَنَّ لَهُ فِي الْآحَادِ نَظِيرًا نَحْوَ طَوَاعِيَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ .

(وَدَا أَعْتِلَالٌ مِنْهُ كَأَلْجَوَارِي رَفَمًا وَجَرًّا أَخْرَجَهُ كَسَارِي)

يَعْنَى مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ الْمُوَازِنِ مَفَاعِلُ مِمَّتِلَافُهُ حَالَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا : أَنْ يَكُونَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسَرَةً نَحْوَ جَوَارٍ وَغَوَاشٍ ، وَالْأُخْرَى أَنْ تَقْلُبَ يَأُوهُ أَلْفًا نَحْوَ عَذَارَى وَمَذَارَى ؛ فَالْأَوَّلُ يَجْرَى فِي رَفْعِهِ وَجَرُّهُ بِجَرَى قَاضٍ وَسَارٍ فِي حَذْفِ يَأُوهُ وَثَبُوتِ تَنَوُّبِهِ ، نَحْوُ « وَمِنْ »

فوقهم غَوَاشٍ « وَالْقَجَرِ وَلِيَالٍ هَشِيرٍ » وفي النصب مجرى دراهم في سلامة آخره
وظهور فتحته نحو « سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي » .

والثاني يقدر إعرابه ولا ينون بحال، ولا خلاف في ذلك، وهذا خرج من كلامه بقوله
« كالجواري » .

• ﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف في تنوين جَوَارٍ ونحوه ؛ فذهب سيبويه إلى أنه
تنوين عوض عن الياء المحذوفة ، لا تنوين صرف ، وذهب للمبرد والزجاج إلى أنه
عوض عن حركة الياء ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وذهب الأخفش إلى أنه
تنوين صرف ؛ لأن الياء لما حذفته تخفيفا زالت صيغة مقاعل ، وبقي اللفظ كجَنَاح
فانصرف ، والصحيح مذهب سيبويه ، وأما جملة عوضا عن الحركة فضعيف ؛ لأنه
لو كان عوضا عن الحركة لكان التعميض عن حركة الألف في نحو مُوسَى وَعِيسَى
أولى ؛ لأن حاجة التنوين أشد من حاجة المتعسر ، ولألحق مع الألف
واللام كما ألحق معهما تنوين الترم ، واللازم منتفٍ فيهما ، فكذا للزوم ، وأما كونه
للصرف فضعيف أيضا ؛ إذ المحذوف في قوة الوجود ، وإلا لكان آخر ما بقي حرف
إعراب ، واللازم كما لا يخفى منتفٍ .

فإن قلت : إذا جعل عوضا عن الياء ، فما سبب حذفها أولا ؟

قلت : قال في شرح الكافية : لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا وبكتفي
بالكسرة التي قبلها ، وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل ؛ التزموا فيه من الحذف
ما كان جائزا في الأدنى ثقلا ؛ ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر ؛ إذ ليس بعد الجواز
إلا الزوم ، انتهى .

واعلم أن ما تقدم عن المبرد - من أن التنوين عوض عن الحركة - هو المشهور
عنه ، كما نقل الناطم في شرح الكافية ، وقال الشارح : ذهب المبرد إلى أن
فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا ، بدليل الرجوع إليه في الشعر ، وحكموا له في جَوَارٍ
ونحوه بحكم الوجود ، وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجاء لثوهم التقاء الساكنين ،

ثم عَوَّضُوا عما حُذِفَ التنوين ، وهو بعيد ؛ لأن الحذف للملاقة شاكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ، ولا يحسن ارتكاب مثله .

الثانى : ما ذكر من تنوين جَوَّارٍ ونحوه فى الرفع والجزم متفق عليه ، نص على ذلك الناظم وغيره . وما ذكره أبو على - من أن يونس ومن واقفه ذهبوا إلى أنه لا ينون ، ولا تحذف ياءه ، وأنه يجر بفتحة ظاهرة - وهم ، وإنما قالوا ذلك فى القلم وسيأتى بيانه .

الثالث : إذا قلت « مررتُ بجَوَّارٍ » فعلمةُ جره فتحة مقدرة على الياء ؛ لأنه غير منصرف ، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها ثابتة عن الكسرة ، فاستثقت لثباتها عن المستقل ، وقد ظهر أن قوله « كسار » إنما هو فى اللفظ فقط ، دون التقدير ؛ لأن « سَارٍ » جَرُّه بكسرة مقدرة ، وتنوينه تنوينُ النكبين لا العوض ؛ لأنه منصرف ، وقد تقدم أول الكتاب .

(وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ أَفْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ)

اعلم أن سَرَاوِيلَ اسمٌ مفرد أعجمى جاء على وزن مَفَاعِيلَ ، فنح من الصرف أشبهه بالجمع فى الصيغة للمعتبة ؛ لما عرفت أن بناء مَفَاعِلَ ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع ؛ فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما ، وذلك بأن لا تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءى النسب ، ولا كسرة ما بلى ألفه عارضةً ، ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ، ولم يوجد ذلك فى مفرد عربى كما مر ، ولما وجد فى مفرد أعجمى - وهو سَرَاوِيلَ - لم يمكن إلا منعه من الصرف وجهاً واحداً ، خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه ، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله « شبه اقتضى عموم المنع » أى عموم منع الصرف فى جميع الاستعمال ، خلافاً لمن زعم غير ذلك .

ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي ، وأنه في التقدير جمع سرّوالة سمي به المفرد . وردّ بأن سرّوالة لم يُسمَعْ ، وأما قوله :

٩٧٦ — عَلَيْهِ مِنَ الْأَوْثَامِ سِرْوَالَةٌ [فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطَفٍ]

فمصنوع لاحجة فيه . وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سرّوالة ، ويرد هذا القول أمران ؛ أحدهما : أن سرّوالة لغة في سراويل ، لأنها بمعناه ، فليس جمعاً لها ، كما ذكره في شرح الكافية ، والآخر أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس ، وإنما ثبت في الأعلام .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال في شرح الكافية : وينبغي أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث ؛ فلو سمي به مذكراً ثم صغر ل قيل فيه سُرَيْيْلٌ غير مصروف للتأنيث والتعريف ، ولولا التأنيث لصُرف كما يصرف سَرَّاحِيلُ إذا صغر ف قيل « سُرَيْجِيل » لزوال صيغة منتهى التكسير .

الثاني : شدّ منعُ صرفِ ثَمَانٍ تشبيهاً له بجوارٍ ، نظراً لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض في الحقيقة ، قال في شرح الكافية : ولقد شبه ثمانيا بجوارٍ مَنْ قال :

٩٧٧ — يَحْذُو ثَمَانِي مَوْلَاً بِلِقَاحِهَا

حَتَّى تَهْمَنْ بِزَيْفَةِ الْإِرْتَاكِ

والمعروف فيه الصرف لما تقدم ، وقيل : هما لفتان .

(وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِنَا لِحَقْ * بِهِ فَلَا نَصْرَافُ مَذْمُوعٌ) يعني أن ما سمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل فحقه منعُ الصرف ، سواء كان منقولاً عن جمع محقق كمساجد اسم رجل ، أو مما لحق به من لفظ أعجمي مثل سَرَّاوِيل وسَرَّاحِيل ، أو لفظ ارتجل

للعلمية مثل هَوَازِن . قال الشارح : والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها ، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني ، دون الأول ، ٥١ .

قال المرادى : قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية ، وعن الأخفش القولان ، والصحيح قول سيبويه ؛ لأنهم منعوا سراًويل من الصرف ، وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح ، ٥١ .

(وَالْعَلَمُ امْتَنَعَ صَرْفَهُ مُرَكَّباً * تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوِ مَعْدِي كَرَبٍ) قد تقدم أن مالا ينصرف على ضربين ؛ أحدهما : مالا ينصرف في تعريف ولا تنكير ، والثاني : مالا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير ، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول . وهذا شروع في الثاني ، وهو سبعة أقسام كما مر .

الأول : المركب تركيب المزج نحو بَمَلِكٍ وَخَضِرَمَوْتَ وَمَعْدِي كَرَبٍ ؛ لاجتماع فرعوية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب ، والمراد بتركيب المزج : أن يَجْمَلَ الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد ، بل يبرز عَجْزُهُ من الصدر منزلة تاء التانيث ، ولذلك ألزم فيه فتح آخر الصدر ، إلا إذا كان معطلا فإنه يسكن نحو مَعْدِي كَرَبٍ ؛ لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التانيث ، فحملوا المزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معدى كرب ونحوه ، وإن كان مثلها قبل تاء التانيث يفتح نحو رَامِيَةٍ وَعَادِيَةٍ ، وقد يضاف أول جزأى المركب إلى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معدى كرب ونحوه تشبيهاً بِيَاءِ دَرْدَنِيسٍ ، فيقال : رأيت مَعْدِي كَرَبٍ ، ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الإفراد تشبيهاً بالألف ؛ فالنزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جازماً

في الإفراد، ويعامل الجزء الثاني معاملة لو كان منفرداً ؛ فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر أمتنع صرفه كهُرْمَز من رَام هُرْمَز ؛ لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة ، فيجر بالفتحة ، ويعرب الأول بما تقتضيه العوازل ، نحو جاء رَام هُرْمَز ، ورأيت رَام هُرْمَز ، ومررت برَام هُرْمَز . ويقال في حضرموت : هذه حَضْرُ مَوْتِ ، ورأيت حَضْرُ مَوْتِ ومررت بحَضْرُ مَوْتِ ؛ لأن موتاً ليس فيه مع التعريف سبب ثان ، وكذلك كَرَب في اللفظة المشهورة ، وبعض العرب لا يصرفه حينئذ ، فيقول في الإضافة : هذا مَعْدِي كَرَب ، فيجمله مؤنثاً ، وقد بيننا معاً على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيهاً بخمسة عشر ، وأنكر بعضهم هذه اللفظة ، وقد نقلها الأتنيات ، وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أخرج بقوله « معدى كرا با » ما ختم بَوَيْه ؛ لأنه مبني على الأشهر ، ويجوز أن يكون لجرد التمثيل ، وكلامه على عمومته ليدخل على لفة مَنْ يعربه ، ولا يرد على لفة مَنْ بناء ؛ لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات ، وقد تقدم ذكره في باب العلم .

الثاني : احتز بقوله « تركيب مَزَج » عن تركيبي الإضافة والإسناد ، وقد تقدم حكمهما في باب العلم .

وأما تركيب العدَد نحو خَمْسَةَ عَشَرَ ففتحتم البناء عند البصريين ؛ وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه ، وسيأتي في بابه ، فإن سمي به فنيه ثلاثة أوجه : أن يُقَرَّ على حاله ، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وأن يُضَاف صدره إلى عجزه .

وأما تركيب الأحوال والظروف نحو « شَفَرًا بَعَرًا ، وَبَيْتَ بَيْتَ ، وَصَبَاحَ مَسَاءَ » إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب . هذا رأى سيويوه . وقيل : يجوز فيه التركيب والبناء .

(كَذَاكَ حَاوَى زَائِدَتِي فَعَلَانَا كَفَطَقَانْ وَكَأَصْبَهَانَا)

يعنى أن زائدتى فَعَلَانْ يمتنعان مع العملية فى وزن فَعَلَانْ وفى غيره نحو خَدَانْ وَعُثْمَانْ
وَعُثْرَانْ وَعَطَقَانْ وَأَصْبَهَانْ ، وقد نبه على التعميم بالتمثيل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : علامة زيادة الألف والنون سقوطهما فى بعض التصاريف
كسقوطهما فى ردَّ « نِسْيَانْ وَكُفْرَانْ » إلى نسي وكفر ، فإن كانا فيما لا يتصرف فعلامة الزيادة
أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا ، فإن كان قبلهما حرفان ثانیهما مُضَعَفٌ فلك
اعتباران : إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان ، وإن قدرت زيادة
التضعيف فالنون أصلية ، مثال ذلك حَسَّانْ : إن جُعِلَ من الحِيسْ فوزنه فَعَلَانْ ، وحكمه
أن لا ينصرف ، وهو ألاكثر فيه ، ومن شعره :

٩٧٨ - مَا هَاجَ حَسَّانَ رُسُومُ الْمَدَامِ

وَمَطَّعُنُ الْحَيِّ وَمَتَبَيَّ الْخِيَامِ

وإن جعل من الحُسْنِ فوزنه فَعَالٌ ، وحكمه أن ينصرف ، وشَيْطَانْ : إن جعل من
شَاطَ بِشَيْطُ إِذَا احترق امتنع صَرَفُهُ ، وإن جعل من شَطَّنَ انصرف ، ولو سميت بُرْمَانْ
فذهب سيوبه والخليل إلى المنع ؛ لكثرة زيادة النون فى نحو ذلك ، وذهب الأخفش
إلى صرفه ؛ لأن فَعَالًا فى النبات أكثر ، ويؤيده قول بعضهم : أَرْضٌ مَرْمَتَةٌ^(١)

الثانى : إذا أبدل من النون الزائدة لامٌ منع الصرف ، إعطاءً للبدل حكم البدل ،
مثال ذلك أَصِيلَالٌ فإن أصله أَصِيلَانٌ ؛ فلو سمي به منع ، ولو أبدل من حرف
أصلى تونٌ صُرِفَ ، بعكس أَصِيلَالٍ ، ومثال ذلك حِنَّانٌ فى حِنَاءٍ ، أبدلت
همزته نونا .

(١) مرمئة : أى كثيرة الرمان ، ومثله مذبة ومسيمة ومبطخة ؛ ووزنها مفعلة ؛
فجىء بهذه الصيغة من هذه الكلمة دليل على أن النون فيها أصلية .

الثالث : ذهب الفراء إلى منع الصرف العلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية ، تشبيها لها بالزائدة ، نحو سِنَان و بَيَان ، والصحيحُ صَرَفُ ذلك .

(كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرْطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ اِزْتِنَاقِي)
 (فَوْقَ الثَّلَاثِ ، اَوْ كَجُورٍ ، اَوْ سَقَرٍ اَوْ زَيْدٍ اِسْمٌ اِمْرَاَةٌ لَا اِسْمٌ ذَكَرٌ)
 (وَجِهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقُ وَهَجْمَةُ كِهْنَدٌ ، وَالْمَنَعُ اَحَقُّ)

فما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء افظا أو تقديرًا ، أما لفظا فنحو فاطمة ، وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ، ولزوم علامة التأنيث في لفظه ، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة ، فالتاء فيه بمنزلة الألف في حُبْلَى وصَحْرَاء ، فأثرت في منع الصرف ، بخلافها في الصفة ، وأما تقديرًا ففي المؤنث المسمى في الحال ، كسُعَاد وزَيْنَب ، أو في الأصل كعَتَاقِ اِسْمَ رَجُلٍ ، أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها .

إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء افظا ممنوع من الصرف مطلقا ، أى سواء كان مؤنثا في المعنى أم لا ، زائدا على ثلاثة أحرف أم لا ، ساكن الوسط أم لا ، إلى غير ذلك مما سياتى ، نحو عائشة وطلحة وهبة ، وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، نحو زَيْنَب وسُعَاد ؛ لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث ، أو محرك الوسط كسَقَر وَلَطَى ؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع ، خلافا لابن الأنباري ، فإنه جملة ذوا وجهين . وما ذكره في البسيط من أن سَقَر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك ، أو يكون أجهما كجُور وبَاء اِسْمِيْ بِلْدَيْنِ ؛ لأن العُجْمَةَ لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتم المنع ؛ وحكى بعضهم فيه خلافا ؛ فقيل : إنه كِهْنَد في جواز الوجهين ، أو منقولاً من مذكر نحو « زيد » إذا سمي به امرأة ؛ لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادِل خفة اللفظ ، هذا مذهب سيديويه والجمهور .

وذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين ، واختلف النقل عن بونس .
وأشار بقوله « وجهان في العادم تذكيرا - إلى آخر البيت » إلى أن الثلاثي
الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولا من مذكر كهند ودغد يجوز فيه الصرف
ومنعه ، والمنع أحق ؛ فمن صرّفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومت أحد السبيين ،
ومن منع نظر إلى وجود السبيين ولم يعتبر الخفة ، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله :
٩٧٩ - لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعْدُ ، وَلَمْ تَسْقِ دَعْدُ فِي الْمَلَبِ

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور ، وقال
أبو علي : الصرف أفصح ، قال ابن هشام : وهو غلط جلي ، وذهب الزجاج - قيل
والأخفش - إلى أنه متعتم المنع . قلل الزجاج : لأن السكون لا يغير حكما أوجه
اجتماع علتين يمنعان الصرف ، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه ،
نحو « قيد » لأنهم لا يرددون^(١) اسم البلدة على غيرها ؛ فلم يكن في الكلام ،
بخلاف هند .

الثاني : لا فرق بين ما سكونه أصلي كهند ، أو عارض بعد التسمية كغخذ ،
أو الإعلال كدّار .

الثالث : قال في شرح السكاكية : وإذا سميت امرأة ببدٍ ونحوه مما هو على حرفين
جاز فيه ما جاز في هند ، ذكر ذلك سيبويه ، هذا لفظه ، وظاهره جواز الوجهين وأن
الأجود المنع ، وبه صرح في التسهيل ؛ فقول صاحب البسيط في بدٍ « صرفت بلا خلاف »
ليس بصحيح .

الرابع : إذا صغر نحو هند وبدي تحتم منعه ؛ لظهور التاء ، نحو هندية وبديّة ،

(١) مراده بقوله « لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها » أن الاشتراك اللفظي في
أسماء البلدان قليل ؛ فهم لا يطلقون اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادرا ، بخلاف الأناسي ،
فإن الاشتراك في أسمائهم كثير .

فإن صغر بغير تاء نحو حَرَبٍ - وهى ألقاظ مسموعة - انصرف .

الخامس : إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء ، فإن كان ثلاثياً صُرِفَ مطلقاً ، خلافاً للقراء ، وتعلب ؛ إذ ذهبوا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فَخِذْ أم سكن نحو حَرَبٍ ، ولابن خروف في المتحرك الوسط - وإن كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو سَعَادٍ ، أو تقديراً كاللفظ نحو جَيْلٍ مخفف جَيْالٍ اسم للضبع بالنقل - منع من الصرف .

السادس : إذا سمي رجل بِنْتٍ أو أُخْتٍ صُرِفَ عند سيبويه وأكثر النحويين ؛ لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء جِبْتٍ وسُحْتٍ ، قال ابن السراج : وَمِنْ أَهْبَابِنَا مَنْ قَالَ إِنَّ تَاءَ بِنْتٍ وَأُخْتٍ لِلتَّأْنِيثِ وَإِنْ كَانَ الْاسْمُ مَبْنِيًّا عَلَيْهَا فَيَمْنَعُونَهَا مِنَ الصَّرْفِ فِي الْمَرْفَعَةِ ، ونقله بعضهم عن القراء . قلت : وقياسُ قولِ سيبويه أنه إذا سمي بهما مؤنث أن يكون على الوجهين في هند .

السابع : كان الأولى أن يقول « بتاء » بدل قوله « بهاء » ؛ فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء ، والهاء بدل عندهم عنها في الوقف ، وقد غير بالتاء في باب التأنيث فقال « عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ » ، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت ، وكذا فعل في التسهيل .

الثامن : مراده بالعار في قوله « وشرط منع العار » العارى من التاء لفظاً ، وإلا فما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مقدرة .

(وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ أُمْتَنَعُ)

أى بما لا ينصرف ما فيه قرعِيَّةُ المعنى بالعلمية وقرعِيَّةُ اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية ، لكن بشرطين : أى يكون مجمىً التعريف ، أى يكون علماً فى لغتهم ، وأن

يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ، فإن كان الاسم عجمي^١ الوضع غير عجمي التعريف انصرف كاجام إذا سمي به رجل ؛ لأنه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له ، فألحق بالأمثلة العربية ، وذهب قوم منهم الشوبين وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداء كبندار ، وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علما في لغة العجم ، وكذا ينصرف العلم في العجمة إذا لم يزد على الثلاثة ، بأن يكون على ثلاثة أحرف ؛ لضعف فرعية اللفظ فيه لجيئه على أصل ما تُبنى عليه الأحاد العربية ، ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط ، والمتحرك نحو شتر وأمك .

قال في شرح السكاكية : قولوا واحدا في لغة جميع العرب ، ولا التفات إلى مَنْ جملة ذا وجهين مع السكون ، ومتعتم المنع مع الحركة ؛ لأن العجمة سبب ضعيف ، فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة ، قال : ومن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الفرعية ، اهـ .

قلت : الذي جعل ساكن الوسط على الوجهين هو عيسى بن عمر ، وتبعه ابن قتيبة والجرجاني .

ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقا ، وهو الصحيح ، الثاني : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف ، وفيما سكن وسطه وجهان ، الثالث : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف ، وما سكن وسطه ينصرف ، وبه جزم ابن الحاجب .

(تنبيهات) : الأول : قوله « زِيد » هو مصدر زاد يزيدُ زَيْدًا وزيادة وزيداناً .

الثاني : المراد بالعجى ما يُقَلّ من لسان غير العرب ، ولا يختص بلغة القُمرس .
الثالث : إذا كان الأعجى رباعياً وأحسد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء .

الرابع : تُعرَف عَجَمَةُ الاسم بوجوه : أحدها : نقل الأئمة ، ثانيها : خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم ، ثالثها : عُرُوهُ من حروف الدَّلَاقَةِ وهو خماسى أو رباعى ، فإن كان فى الرباعى السين فقد يكون عربياً نحو عَسَجَد ، وهو قليل . وحروف الدلالة ستة يجمعها قولك « مر بنفل » . رابعها : أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قَبْجَ وَجَقْ ، والصاد والجيم نحو صَوَّبَلْجَان ، والكاف والجيم نحو اسكرجة ، وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو تَرْجِس ، والزأى بعد الدال نحو مَهْتَدِر .

(كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبٍ كَأَنَّهُ قِيلَ)

أى مما يمنع الصرف مع العملية وزن الفعل ، بشرط أن يكون مختصاً به أو غالباً فيه .

والمراد بالمختص : ما لا يوجد فى غير فعلٍ إلا فى نادر أو علمٍ أو أعجمى ، كصفة الماضى المفتوح بناء المطاوعة كَتَعَلَّمَ ، أو بهززة وصل كأنطلق ، وما سوى أفعلُ ونَفَعْلُ ونَفَعْلُ ونَفَعْلُ من أوزان المضارع ، وما سلت صيغته من مَصْوَغٍ لما لم يُسَمَّ فاعله وبناء فعلٍ وما صيغ للأمر من غير فاعلٍ والثلاثى ، نحو انطلق ودَخِرْجُ ، فإذا سُمى بهما مجردين عن الصمير قيل هذا انطلق ودَخِرْجُ ، ورأيت انطلق ودَخِرْجُ ، وسررت بانطلق ودَخِرْجُ ، وهكذا كل وزن من الأوزان المبينة على أنها تختص بالفعل ، والاحتراز بالنادر من نحو دُئِلَ لدُوَيْتَةٍ ، وَيَنْجَلِبُ إِخْرَزَةٌ وَتَبَشَّرَ لَطَارٌ ، وبالعلم

من نحو خَضَمَ بالمعجمتين لرجل ، وَتَجَرَّ لفرس ، وبالأعجمي من بَقِمَ وإستبرق ، فلا يمنع وجدان هذه الأسماء اختصاص أوزانها بالفعل ؛ لأن النادر والمعجمي لأحكامهما ، ولأن العلم منقول من فعل ، فلا اختصاص باقي .

والمراد بالغالب : ما كان الفعلُ بهِ أولى ، إما لكثرته فيه كإئتمِدَ وإصْبَغَ وأُظْلِمَ فإن أوزانها ثقلُ في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي ، وإما لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كأفْكَلَ وأَكْثَبَ ؛ فإن نظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال ، لكن الممزة من أفعل وأفعل تدل على معنى في الفعل نحو أذهب وأكتب ، ولا تدل على معنى في الاسم ، فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلاً للمفتتح بأحدهما من الأسماء .

وقد يجتمع الأمران نحو بَرِمَ وَتَنَضَّبَ ؛ فإنهما كإئتمِدَ في كونه على وزن يكثر في الأفعال ويقل في الأسماء ، وكأفْكَلَ في كونه مفتتحاً بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم .

{ تنبيهات } : الأول : قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال : «أو ما أصله الفعل» كما فعل في الكافية «أو ما هو به أولى» كما في شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب .

الثاني : قد فهم من قوله «يخص الفعل أو غالب» أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف ، نحو ضَرَبَ ودَخَرَج ، خلافاً لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه ، تمسكاً بقوله :

٩٨٠ - أَنَا أَنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشُّنَابَا [مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي]

ولا حجة فيه ؛ لأنه محمول على إرادة «أنا ابن رَجُلٍ جَلَا الأمور وجَرَّبَهَا» فـ«جَلَا» جملة من فعل وفاعل ؛ فهو محكي لا ممنوع من الصرف ، كقوله :

نُبِّشْتُ أَخْوَالِي بِنِي يَزِيدُ [ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ]

والذي يدل على ذلك إجماع العرب على صرف كَفَسَبِ اسم رجل مع أنه منقول من « كَفَسَبَ » إذا أسرع . وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يُحْكِي مُسَمًى به وإن كان غير مسندٍ إلى ضمير ، متمسكا بهذا البيت .

وقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى ، قال : الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تُجَرِّه في المعرفة نحو رجل اسمه « ضَرَبَ » فإن هذا اللفظ وإن كان أسما للعَسل الأبيض هو أشهرُ في الفعل ، وإن غلب في الاسم فأَجْرِهِ في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بِمَجْجَرٍ لأنه يكون فعلاً تقول « حَجَرَ عليه القاضي » ونكته أشهرُ في الاسم .

الثالث : يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان ؛ أحدهما : أن يكون لازما ، الثاني : أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ؛ فخرج بالاول نحو امرئ فإنه لو سمي به انصرف وإن كان في النصب شيئا بالأمر من عَلِمَ ، وفي الجر شيئا بالأمر من ضرب ، وفي الرفع شيئا بالأمر من خَرَجَ ؛ لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تنزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة . وخرج بالثاني نحو « رُدَّ » ، وقيل « فإن أصلهما رُودَ وقول » ، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاها إلى مشابهة بُرِدَ وفِيلٍ ، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي ، ولو سميت رجلا بألْبَب بالضم جمع لُبٍّ لم تصرفه ؛ لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل ، وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لأنه باين الفعل بالفك . وشمل قولنا « إلى مثال هو للاسم » قسمين ؛ أحدهما : ما خرج إلى مثال غير نادر ، ولا إشكال في صرفه نحو « رُدَّ » ، وقيل « والآخر ما خرج إلى مثال نادر ، نحو « انْطَلَقَ » إذا سكت لأمه ، فإنه خرج إلى مثال انْقَطَعَ^(١) ، وهو نادر ، وهذا فيه خلاف ، وجوز فيه ابن خروف

(١) الإقْعَل — بوزن جرد حل — الرجل الذي يبس جلده على عظمه ، وتقول : فَعَلَ الرجل — على وزن فرح — فهو فَعَل مثل شهم وفَعَل مثل فرح

الصرف والمنع ، وقد فهم من ذلك أن مادخله الإعلال ولم يخرج به إلى وزن الاسم نحو
يزيد امتنع صرفه .

الرابع : اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضُرب بسكون العين
محققاً من ضُرب المجهول ؛ فذهب سيبويه [إلى] أنه كالسكون اللازم فينصرف ، وهو اختيار
المصنف ، وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف ، فلو خفف قبل
التسمية انصرف قولاً واحداً .

(وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ قَائِسٍ بِنَصْرِفٍ)

أى ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية؛ لشبهها بألف التانيث من وجهين؛
الأول : أنها زائدة ليست مُبدلة من شيء ، بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء ، والثاني .
أنها تقع في مثال صالح لألف التانيث نحو أرطى فإنه على مثال سكرى ، وعزى فهو على
مثال ذكرى ، بخلاف الممدودة نحو علباء ، وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يلحقه به كحامي
امم رجل فإنه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهاء بيل في الوزن والامتناع من الألف
واللام ، وكحمدون عند أبي علي ، حيث يمنع صرفه للتعريف والمعجمة . يرى أن
تخدون وشبهه من الأعلام المزيد في آخرها وأو بمذمة ونون لغير تجمية لا يوجد في
استعمال عربي مجبول على العربية ، بل في استعمال محمى حقيقة أو حكماً ، فالحق بما
منع صرفه للتعريف والمعجمة المحضة .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كان ينبغي أن يقيد الألف بالمقصورة صريحاً أو بالمثل أو بهما
كما فعل في السكافية فقال :

وَأَلِفُ الْإِلْحَاقِ مَقْصُوراً مَنَعَتْ كَمَا قَيَّ أَنْ ذَا عَلَيْهِ وَقَعَ

الثاني : حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العملية نحو قَبَّعْتَرَى ، ذكره بعضهم .

(وَالْعَلَمُ أَمْتَعُ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا كَعَمَلِ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَعَمَلَا)
(وَلَعْدَلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرُ إِذَا بِهِ التَّمْيِينُ قَصْدًا يُقْتَبَرُ)

أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء :

أحدها : فَعْلُ في التوكيد ، وهو جَمَعَ وَكْتَعُ وَبُصْعُ وَبُتْعُ ؛ فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية . هذا ما مشى عليه في شرح الكافية ، وهو ظاهر مذهب سيويو ، واختاره ابن عصفور . وقيل : بالعلمية ، وهو ظاهر كلامه هنا ، وردّه في شرح الكافية وأبطله ، وقال في التسهيل : يشبه العلمية أو الوصفية .

قال أبوحيان : وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جَمَعَ لا أعرفه فيه سَلَقًا . ومعدولة عن فَعْلَاوَاتٍ فإن مفرداتها جَمَعَاءُ وَكْتَعَاءُ وَبُصْعَاءُ وَبُتْعَاءُ ، وإنما قياسُ فَعْلَاءٍ إذا كان اسماً أن يجمع على فَعْلَاوَاتٍ كَصَحْرَاءَ وَصَحْرَاوَاتٍ ؛ لأن مذكره جمع بالواو والنون ، فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، وهذا اختيار الناظم . وقيل : معدولة عن فَعْلٍ لأن قياسَ أَفْعَلٍ فَعْلَاءَ ، أن يُجْمَعَ مذكره ومؤنثه على فَعْلٍ نحو حُرِّ في أَحْمَرٍ وَحَمْرَاءَ وهو قول الأخفش والسيوطي ، واختاره ابن عصفور . وقيل : إنه معدول عن فَعْلَالِي كَصَحْرَاءَ وَصَحَارِي ، والصحيح الأول : لأن فَعْلَاءَ لا يجمع على فَعْلٍ إلا إذا كان مؤنثاً لأفْعَلٍ صفةً كَحَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ ، ولا على فَعْلَالِي إلا إذا كان اسماً محضاً لا مذكر له كَصَحْرَاءَ ، وَجَمَعَاءَ ليس كذلك .

الثاني : علم المذكر المعدول إلى فَعْلٍ ، نحو عَمَرُ وَزُفَرُ وَزُحَلٌ وَمُصَرٌّ وَفَعْلٌ وَهَبِلٌ

وَجَسَمٌ وَقَمٌ وَجَحٌّ وَقَرْحٌ وَذَلْفٌ ؛ فَمَمَرٌ : معدول عن عامر ، وَزُقَرٌ : معدول عن زافرٍ وكذا باقيها . قيل : وبعضها عن أَفْعَلَ وهو نُعَلٌ . وطريقُ العلم بمَدَل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع ، وإنما جعل هذا النوع معدولا لأمرين ؛ أحدهما : أنه لو لم يقدر عَدْلُهُ لزم ترتيب المنع على علة واحدة ؛ إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية ، والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل ؛ فجعل عُمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا ، وكذا باقيها ، وذكر بعضهم إحداهما فائدتين ؛ إحداهما لفظية وهي التخفيف ، والآخرى معنوية وهي تضييق العلمية ؛ إذ لو قيل « عامر » لتوهم أنه صفة .

فإن وَرَدَ فَعَلٌ مصروفاً وهو عَلِمَ علمنا أنه ليس بمعدول ، وذلك نحو أَدَّى ، وهو عند سيبويه من الودِّ فممرته عن واو ، وعند غيره من الأد وهو العظيم فممرته أصلية .

فإن وجد في فَعَلٍ مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طَوَّى فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو تَقَلَّ اسم أعجمي فالمانع له المعجمة والعلمية عند مَنْ يرى منع الثلاثي للمعجمة ؛ إذ لا وجه لتسكف تقدير العدل مع إمكان غيره .

ويلتحق بهذا النوع ما جعلَ علما من المعدول إلى فَعَلٍ في النداء كعُدَّ وفُتق ، فحكمه حكم عُمر .

قال المصنف : هو أحق من عُمر بمنع الصرف ؛ لأن عَدْلَهُ محقق ، وعدل عُمر متقدر ، اه . وهو مذهب سيبويه . وذهب الأخفش وتبعه ابن السكيت إلى صرفه .

الثالث : سَحَرَ إذا أريد به سَحَرُ يومٍ بعينه ؛ فالأصل أن يعرف بآل أو بالإضافة فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف ، نحو جئتُ يوم الجمعة سَحَرَ ، والمانع له من الصرف العدل والتعريف ، أما العدل فنم اللفظ بآل فإنه كان الأصل أن يعرف بها ، وأما التعريف فقليل ؛ بالعلمية ؛ لأنه جعل علما لهذا الوقت .

وهذا ما صرح به في التسهيل . وقيل : بشبه العلمية ؛ لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالقلم وهو اختيار ابن عصفور ، وقوله هنا « والتعريف » يرمي إليه ؛ إذ لم يقل والعلمية ، وذهب صدر الأفاضل - وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي - إلى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف .

قال في شرح الكافية : وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن ما ادّعاه ممكن وما ادّعيناه ممكن ، لكن ما ادّعيناه أولى ؛ لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه ، لأن المنوع الصرف باقٍ على الإعراب ، بخلاف ما ادّعاه ؛ فإنه خروج عن الأصل بكل وجه .

الثاني : أنه لو كان مبنيًا لكان غيرُ الفتح أولى به ؛ لأنه في موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب ، كما اجتنبت في قَبْلُ وبعْدُ والمنادى المبني الثالث : أنه لو كان مبنيًا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين في قوله : عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الشَّيْبَ عَلَى الصَّبَا [فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ] لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا ، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع ، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرائية ، وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف .

فلو نكر سَحَرُ وجب التصرف والانصراف ، كقوله تعالى « نَجِينَاهُمْ بِسَحَرٍ نِعْمَةٌ مِنْ عِنْدِنَا » اهـ .

وذهب السهيلي إلى أنه معرب ، وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة ، وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب ، وإنما حذف تنوينه لنية ال ، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور .

﴿ تنبيه ﴾ نظير سَحَرٍ في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم ؛ فإن منهم من يُعْرَبُهُ في الرفع غير منصرف ، وبينه على الكسر في النصب والجر ، ومنهم من يُعْرَبُهُ إعرابًا ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث ، خلافاً لمن أنكر ذلك ، وغير بني تميم ينونونه

على الكسر . وحكى ابن أبي الربيع أن بنى نعيم يُعَرِّبونه إعراب مالا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط . وزعم الزجاج أن من العرب مَنْ يبنيه على الفتح ، واستشهد بقول الراجز :

٩٨١ - إِنِّي رَأَيْتُ عَجَبًا مِذْ أَمْسَا [عَجَازًا مِثْلَ التَّغَالِي خَمْسًا]

قال في شرح التسهيل : ومُدَّعَاهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في « أَمْسَا » فتحُ إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقد غلط فيما ذهب إليه ، واستحق أن لا يُعَوَّلَ عليه . اهـ ، ويدل للإعراب قوله :

٩٨٢ - اهْتَصِمَ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنْ بَأْسٍ وَتَنَاسَّ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

وأجاز الخليل في « لقيته أَمْسٍ » أن يكون التقدير بالأَمْسِ ، فحذف الماء وأل فتكون الكسرة كسرة إعراب . قال في شرح الكافية : ولا خلاف في إعراب أَمْسٍ إذا أضيف ، أو لَفِظَ مَعَهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، أو نَكَرَ ، أو صُغِّرَ ، أو كُسِّرَ .

(وَأُتِيَ عَلَى الْكُسْرِ فَعَالَ عَلَمًا * مُؤَنَّثًا) أى مطلقا في لغة المجازيين ؛ لشبهه بِنَزَالٍ وَزَنًا وتعريفا وتأنينا وعدلا . وقيل : لتضمنه معنى هاء التأنيث ، قاله الربيع . وقيل : لتوالى العَالُ ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء ، قاله المبرد ، والأول هو المشهور ، تقول : هذه حَدَايَ وَوَبَارٍ ، ورأيت حَدَايِمَ وَوَبَارٍ ، ومررت بِحَدَايِمَ وَوَبَارٍ . ومنه قوله :

٩٨٣ - إِذَا قَالَتْ حَدَايِمُ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَايِمُ

(وَهُوَ نَظِيرٌ جُشَمًا) وَعُمَرُ وَزُفَرُ (عِنْدَ نَعِيم) أى ممنوع الصرف للملمية والمعدل عن فاعلة ، وهذا رأى سيبويه .

وقال المبرد : للملمية والتأنيث المعنوي كزئيب ، وهو أقوى على مالا ينحى .
(١٧ - الأشمون ٢)

وهذا فيما ليس آخره راء ، فأما نحو وَبَارٍ وَظَفَارٍ وَسَفَارٍ فَأَ كَثُرُهم يبينه على الكسر كأهل الحجاز ؛ لأن لغتهم الإمالة ، فإذا كسروا توصلوا إليها ، ولو منعوه الصرف لامتنع .

وقد جمع الأشعري بين اللغتين في قوله :

٩٨٤ - وَتَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَمَلَكَتْ جَهْرَةٌ وَبَارُ

(تنبيهان) : الأول : أفهم قوله « مؤثا » أن حَذَامٍ وبابه لو سمي به مذكر لم يُثَنَّ ، وهو كذلك ، بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤثا لإرادتك به ما عدل عنه ، فلما زال العدلُ زال التأنيث بزواله .

الثاني : فعَالٍ يكون معدولا وغير معدول ؛ فالمعدول إما عَمَّ مؤنث كحَذَامٍ وتقدم حكمه ، وإما أَسْرَ نحو نَزَالٍ ، وإما مصدر نحو حَمَادٍ ، وإما حال نحو :

٩٨٥ - [وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْهَلْقِي شَرْبَةً]
وَأَتْلُو تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام ، نحو حَلَاقٍ للنية ، وإما صفة ملازمة للنداء ، نحو فَسَاقٍ ؛ فهذه خمسة أنواع كلها مبينة على الكسر معدولة عن مؤنث ، فإن سمي ببعضها مذكر فهو كمنَاقٍ ، وقد يجعل كصَبَاحٍ^(١) ، وإن سمي به مؤنث فهو كحَذَامٍ ، ولا يجوز النداء خلافا لابن بابشاذ ، وغير المعدول يكون اسما كجَنَاحٍ ، ومصدرا

(١) قوله كمنَاقٍ يريد أنه معرب ممنوع من الصرف ، وقوله كصَبَاحٍ يريد أنه معرب مصروف ، وقوله فيما بعد كحَذَامٍ يريد أنه مبني على الكسر عند أهل الحجاز ومعرب غير منصرف عند بني نعيم ، كما تقدم بيانه .

نحو ذَهَابٌ ، وصفة نحو جَوَادٌ ، وجنسا نحو سَحَابٌ ، فلو سمي بشيء من هذه مذ كَرِ انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثا كَمَنَاقٍ .

(وَأَضْرَفَ مَا نُفَكَّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّمْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا)

وذلك الأنواع السبعة المتأخرة ، وهي : ما امتنع للعلمية والتركيب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو التأنيث بغير الألف ، أو المعجزة ، أو وزن الفعل ، أو ألف الإلحاق ، أو العدل . تقول : ربَّ مَعْدَى كَرِبٍ وَعِمْرَانٍ وَفَاطِمَةَ وَزَيْنَبٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَأَحَدَ وَأَرْطَى وَعُمِرَ لِقَيْتُهُمْ ؛ لذهاب أحد السببين وهو العلمية .

وأما الخمسة المتقدمة - وهي ما امتنع لألف التأنيث ، أو للوصف والزيادتين ، أو للوصف ووزن الفعل ، أو للوصف والعدل ، أو للجمع للشبه مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ - فإنها لا تُصَرَفُ نكرةً ؛ فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضاً ، أما ما فيه ألف التأنيث فلائها كافية في منع الصرف ، ووجم من قال في « حَوَاءَ » امتنع للتأنيث والعلمية ، وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فَمَلَانِ ، أو وزن أفعِل فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين ، أو للعلمية ووزن أفعِل ، وأما ما فيه الوصف والعدل - وذلك آخَرُ وفَعَالٌ ومَفْعَلٌ نحو أَحَدَ وَمَوْحَدَ - فذهب سيبويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل .

قال في شرح السكاكية : وكلُّ معدولٍ سمي به فعدله باقي ، إلا سَحَرَ وَأَمِسَ في لغة بني تميم ، فإن عِلَّاهُ يزول بالتسمية فيصرفان ، بخلاف غيرها من المعدولات ؛ فإن عدله بالتسمية باقي ؛ فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عدداً كان أو غيره ، هذا هو مذهب سيبويه ، ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ وقوله ما لم يَقُلْ ، وإلى هذا أشرت بقولي :

وَعَدْلٌ غَيْرُ سَحَرٍ وَأَمْسِي فِي تَسْمِيَةِ تَعَرُّضٍ غَيْرُ مُنْتَفِي

وذهب الأخفش وأبو علي وابن بزهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به ، وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى . هذا كلامه بلفظه . وأما الجمع المشبه مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ فقد تقدم الكلام على التسمية به .

وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضاً ، أما ذو ألف التانيث فللألف . وأما ذو الوصف مع زيادتي فَمَعْلَانِ أو مع وزن أَفْعَلٍ أو مع العدل إلى فُعَالٍ أو مَفْعَلٍ فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه اللال . هذا مذهب سيبويه ، وخالف الأخفش في باب سَكَرَانِ فصرفه وأما باب أَتَحَرَ ففيه أربعة مذاهب : الأول : منع الصرف ، وهو الصحيح ، والثاني : الصرف ، وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه ، ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط ، قال في شرح الكافية : وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذِكْرُ موافقته أولى لأنها آخر قوليه . والثالث : إن سمي بأحر رجل أَتَحَرَ لم ينصرف بعد التنكير ، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف ، وهو مذهب القراء وابن الأنباري . والرابع : أنه يجوز صرفه وترك صرفه ، قاله الفارسي في بعض كتبه .

وأما المعدول إلى فُعَالٍ أو مَفْعَلٍ فن صرف أَتَحَرَ بعد التسمية صرفه ، وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية .

(تنبيه) : إذا سمي بأفعل التفضيل مجرداً من « مِنْ » ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع ، كما قاله في شرح الكافية . قال : لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة ، فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة « مِنْ » لفظاً أو تقديرًا ، اهـ . فإذا سمي به مع « مِنْ » ثم نكر امتنع صرفه قولاً واحداً ، وكلام الكافية وشرحها يقتضي إجراء الخلاف في نحو أحر فيه .

(وَمَا يَسْكُونُ مِنْهُ مَنُوعٌ وَفِي إِعْرَابِهِ تَمَجُّجٌ جَوَارِيَةٌ)

يعني أن ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من الأنواع السبعة

التي إحدى عليهما العلمية، أو من الأنواع الخمسة التي قبلها - فإنه يُجرى مجرى جَوَارٍ وغَوَّاشٍ، وقد تقدم أن نحو جَوَارٍ يلحقه التنوين رفعا وجرا؛ فلا وجه لما سئل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة؛ لأن حكم المنقوص فيهما واحد؛ فمثاله في غير التعريف أعني تصغير أعني، فإنه غير منصرف للوصف والوزن، ويلحقه التنوين رفعا وجرا، نحو «هذا أعني»، و«سررتُ بأعني»، ورأيتُ أعني» والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جَوَارٍ، وهذا لا خلاف فيه. ومثاله في التعريف «قاضٍ» اسم امرأة؛ فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية، و«يُعَمِّلُ» تصغير يُعَمِّلُ «ويزم» مسمى به؛ فإنه غير منصرف للوزن والعلمية. والتنوين فيهما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة، وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي إلى أن نحو «قاضٍ» اسم امرأة و«يُعَمِّلُ» و«يزم» يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة؛ فيقولون «هذا يُعَمِّلُ»، و«يزم»، وقاضٍ، ورأيتُ يُعَمِّلُ، ويزمى، وقاضٍ، ومررتُ بِمُعَمِّلٍ ويزمى وقاضٍ» واحتجوا بقوله.

٩٨٦ - قَدْ عَجِبْتَ مِنِّي وَمِنْ يُعَمِّلِيَا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمولٌ على الضرورة كقوله:

٩٨٧ - [فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجُوتَهُ] وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

(وَلَا ضَطْرَّارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ * ذُو الْمَنَعِ)

بلا خلاف، مثالُ الضرورة قوله:

٩٨٨ - وَتَوَّمَّ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُصْبِزِقٍ

فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

وقوله:

٩٨٩ - وَأَتَاهَا أَحْمِيرٌ كَأَخَى السَّهْمِ

مَرَّ بِهِنَّ سَبَّحَ فَقَالَ: كُونِي عَقِيرًا

وقوله :

٩٩٠ - تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَلَمَاتٍ
[تَحْمَلُنَ بِالْعَلَمِيَاءِ مِنْ قَوْنٍ^(١) جُرْئِمٍ]

وهو كثير ، نعم اختلف في نوعين ؛ أحدهما : ما فيه ألف التأنيث المقصورة ، فنع
بعضهم صرفه للضرورة ، قال : لأنه لا فائدة فيه ؛ إذ يزيد بقدر ما ينقص ، ورد بقوله :

٩٩١ - أَمْسَمُ مَا مَلَكَتْ فَجَاعِلُ
جُزْءًا لآخِرَتِي وَدُنْيَا تَنْفَعُ

أنشده ابن الأعرابي بتوين دُنْيَا . وثانيهما : « أَفْعَلُ مِنْ » منع الكوفيون صرفه
للضرورة ، قالوا : لأن حذف تنوينه لأجل « من » فلا يجمع بينهما ، ومذهب البصريين
جوازه ؛ لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كالتحمر لا « من » بدليل صرف « خَيْرِ
منه ، وشر منه » لزوال الوزن .

ومثال الصرف للتناسيب قراءة نافع والكسائي « سَلَا سِلَاً وَأَغْلَا سَعِيْرًا »
« قَوَارِيراً قَوَارِيراً » وقراءة الأعشى بن مهران « وَلَا يَفُوْنَا وَيَعُوْنَا وَنَسْرًا » .
(تنبيه) : أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختياراً ، وزعم قوم
أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة ، قال الأخفش : وكان هذه لغة الشعراء ؛ لأنهم
اضطروا إليه في الشعر ، فحرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .
(وَالْتَهَرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ) أي للضرورة ، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش

(١) هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، وقد وقع الشاهد صدر بيت لامرئ
القيس ، وعجزه :

* سَوَالِكُ نَقَبِ بَيْنِ حَزْمِي شَعْبِيبُ *

كما وقع صدر بيت لسحيم بن وثيل عبد بن الحجاج ، وصدره :

* تَحْمَلُنَ مِنْ جَنِي شُرُورِي غَوَادِيَا *

والفارسي ، وأباه سائر البصريين ، والصحيح الجواز ، واختاره الناظم لثبوت سماعه ، من ذلك قوله :

٩٩٢- وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِصٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

وقوله :

٩٩٣- وَقَائِلَةٌ مَا بَالَ دَوَسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ؟

وقوله :

٩٩٤- طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ
بِشَيْبٍ غَائِلَةُ الثَّفُوسِ غَدُورُ

وأبيات آخر .

﴿ تنبيه ﴾ : فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية فأجاز منعه لوجود إحدى الملتين ، وبين ما ليس كذلك فصّره ، ويؤيده أن ذلك لم يُسمع إلا في العلم ، وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى ^(١) منع صرف المنصرف اختيارا .

﴿ خاتمة ﴾ : قال في شرح الكافية : مالا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام : ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ، وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا ، وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا ، وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا .

فالأول نحو بَمَلِكٍ وَطَلْحَةٍ وَزَيْنَبَ وَخُرَاءَ وَسَكْرَانَ وَإِسْحَاقَ وَأَحْمَرَ وَيَزِيدَ ، مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير .

والثاني نحو عُمَرُ وَشَمْرٌ وَسِرْحَانٌ وَعَلْقَى وَجَنَادِلُ أَعْلَامًا مما يزول بتصغيره سبب المنع ؛ فإن تصغيرها عُمَيْرٌ وَشُمَيْرٌ ^(٢) وَسُرَيْحِينٌ وَعُلَيْقٌ وَجُنَيْدِلُ بزوال مثال العدل ووزن

(١) كذا : وأحمد بن يحيى هو ثعلب نفسه (٢) وقع في عامة نسخ الكتب « شمير » .

الفعل وألغى سرحان وعلق وصيغة منتهى التكسير .

والثالث نحو تَحْلِيْ وَتَوَسُّطٍ وَتَرْتُبُ وَنَهَيْطُ أعلاما مما يتكلم فيه بالتصغير سبب المنع ، فإن تصغيرها تَحْلِيْ وَتَوَسُّطُ وَتَرْتُبُ وَنَهَيْطُ على وزن مضارع يَهْطَرُ ، فالتصغير كَمَلْ لها سبب المنع فنعت من الصرف فيه ، دون التكبير ؛ فلو جىء فى التصغير بياء مَعْوِضَةٌ مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل .

والرابع نحو هِنْدٌ وَهَنْدَةٌ ، فلك فيه مكبرا وجهان ، وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف ، والله أعلم .

قد تم - بحول الله تعالى ومعوته - الجزء الثانى من شرح أبى الحسن الأشعري
على ألفية ابن مالك ، وبليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث
مفتتحا بباب « إعراب الفعل » نسأله جل جلالته أن
يعين على إتمامه بحمده وفضله

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك » ، إلى ألفية ابن مالك »

حققه

محمد محيي الدين أبو عبد الله محمد

الجزء الثالث

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى } صفر الحير ١٣٧٥ هـ
أكتوبر ١٩٥٥ م

إعراب الفعل

(أَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَشَقَّدُ)

يعنى أنه يجب رفع المضارع حينئذٍ ، والرفع له التجرد المذكور ، كما ذهب إليه خذائق الكوفيين منهم الفراء ، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي ، واختار المصنف الأول ، قال فى شرح السكاكية : لسلامته من النقص ، بخلاف الثانى ؛ فإنه يقتضى بنحو هَلَّا تَفْعَلُ ، وجعلت أفعل ، ومالك لا تَفْعَلُ ، ورأيت الذى تَفْعَلُ ؛ فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها^(١) ، فلم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع ، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرد . ١٠٥ .

ورد الأول بأن التجرد عدى والرفع وجودى ، والعدى لا يكون علّة للوجودى .

وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدى ؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مُخْلِصًا عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمال الشيء والجبى . به على صفة ما ليس بعدى .

(تنبيه) : إنما لم يقيد للمضارع هنا بالذى لم تبأشره نونٌ نو كيدر ولا نونٌ إناثير اكتفاءً بتقديم ذلك فى باب الإعراب .

(وَبَلَنٍ أَنْصَبُهُ وَكَئٍ) أى : الأدوات التى تنصب المضارع أربعٌ ، وهى : لن ، وكى ، وأن ، وإذن ، وسيأتى الكلام على الأخيرتين .

فأما «لن» فعرف نفي تختص بالمضارع ، وتُخْلِصُهُ للاستقبال ، وتنصبه كما تنصب

(١) أما المثال الأول فلأن حروف التحضيض لا يقع بعدها إلا الفعل ، وأما المثال الثانى فلأن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا فعلاً مضارعاً ، وأما المثال الثالث فلأن السماع لم يرد بموقع الاسم بعد «مالك» وأما المثال الرابع فلأن الصلة لا تكون إلا جملة .

«لا» الاسم، نحو «لَنْ أَضْرِبَ»، وَلَنْ أَقُومَ» فتتنى ما أثبت بحرف التنفيس، ولا تُفيد تأكيد النفي ولا تأكيد كيد خلافاً للزحشرى الأول في أَمُودَجِه والثاني في كَشَّافِه، وليس أصلها «لا» فأبدلت الألف نونا خلافاً للفراء، ولا «لَا أَنْ» فحذفت الهيرة تخفيفاً، والألف لساكنين، خلافاً للخليل والكسائي.

(تنبيهات): الأول: الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو «زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ» وبه استدلَّ سيبويه على بساطتها^(١)، ومنع ذلك الأخفش الصغير. الثاني: تأتي «لَنْ» للدعاء كما أنت «لا» كذلك، وفقاً لجامعة منهم ابن السراج وابن عصفور، من ذلك قوله:

٩٩٥ - لَنْ تَرَالُوا كَذَلِكَ نُمَّ لَا زِلْ

تُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

وأما «فَلَنْ» كَوْنِ ظَهيراً الْمُجْرِمِينَ» فقيل: ليس منه؛ لأن فعل الدعاء لَا يُسْتَدُّ إِلَى التَّكْلِمِ، بل إلى الخطاب أو الغائب، ويردُّه قوله «نم لا زِلْتُ لَكُمْ». الثالث: زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله:

٩٩٦ - [أَيَادِي سَبَا يَاعِزَّ مَا كُنْتُ بِمَذْكُومٍ]

فَلَنْ يَحْمِلَ لِعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنَظَرُ^(٢)

وقوله:

٩٩٧ - لَنْ يَحْيِيَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ

حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْخَلْقَةَ

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة.

وأما «كُنْ» فلي ثلاثة أوجه:

- (١) لأنها لو كانت مركبة من «لا» و«أَنْ» الصدرية لبقى لها حكم «أَنْ» للصدرية، و«أَنْ» الصدرية لا يتقدم معمول معمولها عليها خلافاً للفراء.
- (٢) أيادي سبأ: متفرقا متبديدا، و«ما» مصدرية ظرفية، ويروى «فلم يحل».

أحدها : أن تكون أنما مختصراً من « كيف » كقوله :

٩٩٨ - كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُثَبِّرُونَ
فَتَلَاكُمْ وَلَظَى الْمُهَيَّجَاءُ تَضْطَرُّمُ

والثاني : أن تكون بمنزلة لام التعليل بمعنى وعلا ، وهي الداخلة على « ما » الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة : كَيْمَهُ ؟ بمعنى لِمَهُ ، وعلى ما المصدرية كما في قوله :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرْ ؛ فَإِنَّمَا بُرَجِي الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ
وقيل : ما كَأَنَّ ، وعلى « أن » المصدرية مُضَمَّة نحو « جئت كي تكريمي »
إذا قدرت النصب بأن ، ولا يجوز إظهار « أن » بعدها ، وأما قوله :

[فَقَاتَ : أَكَلَ النَّاسَ أَصْبَحْتَ مَا نَحَا
لَيْسَ أَتَكَ] كَيْمَا أَنْ تَقْرَ وَتَحْدَعَا

فضرورة .

الثالث : أن تكون بمنزلة « أن » المصدرية بمعنى وعلا وهو مراد الناظم ، ويتمين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما في نحو « لِكَيْلَا تَأْسَوْا » ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها ، فإن وقع بعدها « أن » كقوله :

٩٩٩ - أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرَّتِي
[فَتَقْرُ كَهَا شَنًّا بَبِيدَاءَ بَلْقَعِ]

احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ، ويترجح هذا الثاني بأمور : الأول : أن أن أم الباب ، فلو جملت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة ؛ فيلزم تقديم الفرع على الأصل ، الثاني : أن ما كان أصلاً في بابه لا يكون مؤكداً لغيره ، الثالث : أن أن لاصقت الفعل فترجح أن تكون هي العاملة ، ويجوز

الأمران في نحو جِئْتُ كَيْ تَفْعَلْ « كَيْ لَا يَكُونُ دَوْلَةً » فإن جعلت جارة كانت « أن » مقدرة بعدها ، وإن جعلت ناصبةً كانت اللامُ مقدرة قبلها .

(تنبيهات) : الأول : ما سبق من أن « كَيْ » تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيويو وجهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائماً ، وتأولوا « كَيْنَهُ » على تقدير كَيْ تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج ما الاستهائية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، وما يرد قولهم قوله :

١٠٠٠ - فَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ لِيَصْرَ ضَوْهَا

[وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهُوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلُهُ]

وقوله :

١٠٠١ - كَيْ لَتَقْضِي دُقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ

لأن لامَ الجر لا تصل بين الفعل وناصبه ، وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائماً ، وقل من الأخفش .

الثاني : أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها ، نحو « جِئْتُ النَّحْوُ كَيْ أَتَعْلَمَ » ومنعه الجمهور .

الثالث : إذا فصل بين « كَيْ » والفعل لم يبطل عملها ، خلافاً للكسائي ، نحو « جِئْتُ كَيْ فَيْكَ أَرْغَبَ » والكسائي يميزه بالرفع لا بالنصب . قيل : والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار .

الرابع : زعم الفارسي أن أصل « كما » في قوله :

١٠٠٢ - وَطَرَفَكَ إِنَّمَا جِئْنَا فَاحْبِسْهُ

كَمَا بِحَسْبُوا أَنْ هَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

« كما » فحذفت الياء ونصب بها ، وذهب للصف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ، ودخلها معنى التعليل فنصبت ، وذلك قليل ، وقد جاء الفعل بعدها مرفوعاً في قوله :

١٠٠٣ - لَا تَشْتِمِ النَّاسَ كَمَا لَا تَشْتِمُ

الخامس : إذا قيل « جئت لـتكرمني » فالنصب بأن مضمرة ، وجوز أبو سعيد كون المصدر كي ، والأول أولى ؛ لأن أن أمكن في عمل النصب من غيرها ؛ فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة .

و (كذا بأن) أى من نواصب المضارع « أن » المصدرية ، نحو « وَأَنْ تَصُومُوا » والذى أطلع أن يغير لي خطيبتى « (لَا تَقْدِرْ) أى ونحوه من أفعال لليقين ؛ فإنها لا تنصب ؛ لأنها حينئذٍ المحققة من الثبوت ، واسمها ضمير الشأن ، نحو « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ » « أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ » أى أنه سيكون ، وأنه لا يرجع ، وأما قراءة بعضهم « أَنْ لَا يَرْجِعُ » بالنصب ، وقوله :

١٠٠٤ - نَرْضَى عَنْ أَفٍّ إِنْ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أَفٍّ لَا يَدَانِنَنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

فما شذ ، نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ، ولذلك أجاز سيويه « مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ » بالنصب ، قال : لأنه كلامٌ خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك « أَسِيرُ عَلَيْكَ أَنْ تَقُومَ » قيل : يجوز بلا تأويل ، ذهب إليه الفراء وابن الأنبارى ، والجمهور على النعم .

(وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنِّ) ، ونحوه من أفعال الرُجحان (فأنصب بها) المضارع ان شئت ، بناء على أنها الناصبة له (وَالرَّفْعُ صَحِّحٌ وَاعْتَقِدْ) حينئذ (تَخْفِيفُهَا مِنْ أَنْ) الثقيلة (فَهُوَ مُطَرَّد) وقد قرئ بالوجهين « وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً » قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع « تكون » والياقون بنصبه . نعم النصب هو الأرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ، ولهذا انفقوا عليه في قوله تعالى « أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُبْتَلُوا »

(تنبيهات) : الأول : أجرى سيويبه والأخفش « أن » بعد الخوف مجراها بعد العلم ، لتيقن المخوف ، نحو « خِفْتُ أَنْ لَا تَفْعَلَ » ، « خَشِيتُ أَنْ تَقُومَ » ومنه قوله :

١٠٠٥ - [وَلَا تَذَرْنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي] أَخَافُ إِذَا مَاتُ أَنْ لَا أَدُوقَهَا
ومنع ذلك القراء .

الثاني : أجاز القراء تقديم معمول معمولها عليها ، مستشهدا بقوله :

١٠٠٦ - رَبِيتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَدَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْقَصَا أَنْ أُجْلِدَا

قال في التسهيل : ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضر .

الثالث : أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ، نحو

« أُرِيدُ أَنْ عِنْدَكَ أَقْمَدَ » ، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرابا ، كقوله :

١٠٠٧ - لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا

أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ^(١)

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد .

الرابع : أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح

من ضبة ، وأنشدوا :

١٠٠٨ - إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلِنَا :

تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ

وقوله :

١٠٠٩ - أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتَرُكَهَا ثِقَلًا عَلَى كَمَا هِيَ

(١) أصل السلام في هذا البيت : لن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلا ، فصل بين

« لن » ومنصوبها - وهو « أدع » - بقوله « ما رأيت أبا يزيد مقاتلا » ثم أدغم نون

« لن » في ميم « ما » الصدرية الظرفية .

وفي هذا نظر ؛ لأن عطف المنصوب - وهو « ففتركا » - عليه يدل على أنه سكن للضرورة ، لا مجزوم .

الخامس : تأتي « أن » مفسرة ، وزائدة ، فلا تنصب المضارع .

فالمفسرة هي المسبوقة ملة فيها معنى القول دون حروفه ، نحو « فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ

أَنْ أَصْنَعْ الْفَلَكَ » ، « وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَنُوا » .

والزائدة هي التالية للمأ ، نحو « فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ » ، والواقعة بين الكاف

ومجرورها ، كقوله :

[وَيَوْمَآ تُوَافِينَا بِنُوحِهِ مُقَسَّمٍ] كَانَ ظَلِيمَةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

في رواية الجر ، وبين القسم « ولو » كقوله :

١٠١٠ - فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ الْفَقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

وأجاز الأخفش إعمال الزائدة ، واستدل بالسمع كقوله تعالى « وَمَالَنَا آلًا تُقَاتِلَ »

وبالقياس على حرف الجر الزائد ، ولا حجة في ذلك ؛ لأنها في الآية مصدرية ؛ فقيل :

دخلت بعد « مَالَنَا » لتأوله بما متعنا ، وفيه نظر ؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور

في المفعول ، ولأن الأصل أن لا تكون لازادة ، والصواب قول بعضهم : إن الأصل

ومالنا في أن لا تُقاتل .

والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باقي مع الزيادة ، بخلافها ؛ فإنها قد

وليها الاسم في البيت الأول والحرف في الثاني .

(وَبَعْضُهُمْ) أى بعض العرب (أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى * مَا اخْتِيَا) أى المصدرية

(حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا) أى واجباً ، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن ، كقراءة

أبن مُحَيِّصٍ « لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةَ » وقوله :

١٠١١ - أَنْ تَقْرَأَ آيَةَ عَلَى أَشْيَاءٍ وَيَحْكُمَا

مِنِ السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشِيرَا أَحَدًا

هذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة .
(تنبيه) ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس .

(وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلَا
أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ) أى شروطُ النصب بِإِذْنِ ثلاثة :
الأول : أن يكون الفعل مستقبلاً ؛ فيجب الرفعُ في « إِذَا تَصَدَّقَ » جواباً لمن قال :
أنا أحبك .

الثاني : أن تكون مُصَدَّرَةٌ ؛ فإن تأخرت نحوه أكرمك إِذَا « أهملت ، وكذا
إن وقعت حشواً كقوله :

١٠١٢ — لَتَيْنِ عَادِلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكْنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا
فأما قوله :

١٠١٣ — لَا تَغْرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيراً إِنْ إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا
فضرورة ، أو الخبر محذوف ، أى إني لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف إِذْنُ أَهْلِكَ ،
فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتي .

الثالث : أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم ؛ فيجب الرفعُ في نحو « إِذْنُ
أنا أكرمك » ويفتقر الفصلُ بالقسم كقوله :

١٠١٤ — إِذْنُ وَأَقَرُّ تَرْمِيهِمْ بِمَحْرَبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ
وأجاز ابن بابشاذ الفصلَ بالنداء والنداء ، وابنُ عصفور الفصلَ بالظرف ،
والصحيح المنع ؛ إذ لم يُسَمَّعْ شيء من ذلك .

وأجاز الكسائي وهشامُ الفصلَ بمعمول الفعل ، والاختيار حينئذ عند الكسائي
النصبُ وعند هشام الرفعُ .

(وَأَنْصَبْ وَارْفَعَا * إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ) بالواو والفاء (وَقَمَا) وقد قرئ
شاذاً «وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا خَلْقَكَ» «فَإِذَا لَا يَوُتُوا النَّاسَ نَقِيرًا» على الإعمال. نعم الغالبُ
الرفعُ على الإهمال ، وبه قرأ السبعة .

(تنبيهات) : الأول : أطلق العطف ، والتحقيق أنه إذا كان العطف على ماله
محلّ النيت ، فإذا قيل «إِنْ تَزُرُّنِي أَرْزُكَ وَإِذَنْ أُخْسِنُ إِلَيْكَ» فإن قدرت العطف
على الجواب جرمت وأهملت إذن لوقوعها حشواً ، أو على المجلتين معا جاز الرفع والنصب
وقيل : يتعين النصب ؛ لأن ما بعدها مستأنفٌ ، أو لأن المعطوف على الأول أول ،
ومثل ذلك «زَيْدٌ يَقُومُ وَإِذَنْ أُخْسِنُ إِلَيْهِ» إِنْ عَطَفْتَ عَلَى الْفِعْلِ رَفَعْتَ ، أو على
الاسمية فالذهبان .

الثاني : الصحيحُ الذي عليه الجمهور أن «إِذَنْ» حَرْفٌ . وذهب بعض الكوفيين
إلى أنها اسم ، والأصل في «إِذَنْ أَوْ كَرَمَكَ» إِذَا جِئْتَنِي أَوْ كَرَمَكَ ، ثم حذفت الجملة ،
وعوض عنها التنوين ، وأضمرت أَنْ ، وعلى الأول فالصحيحُ أنها بسيطةٌ ، لا مركبة من
«إِذ» و«أَنْ» ، وعلى البساطة فالصحيحُ أنها الناصبة ، لا أَنْ مضمرة بعدها كما
أنهمه كلامه .

الثالث : معناها عند سيبويه الجوابُ والجزاء ، فقال الشاويين : في كل موضع ،
وقال الفارسي : في الأكثر ، وقد تتمحض للجواب ؛ بدليل أنه يقال «أحبك» فتقول
«إِذَنْ أَطْلُكَ صَادِقًا» إِذْ لَا مُجَازَاةَ هُنَا .

الرابع : اختلف في لفظها عند الوقف عليها ، والصحيح أن نونَهَا تبدل ألفاً ،
تشبيهاً لما بتنوين النصب . وقيل : يوقف بالنون ؛ لأنها كُنُونٌ لَنْ ، وَأَنْ ، روى
ذلك عن المازني والمبرد ، وينبئ على هذا الخلاف خلافُ في كتابتها ، والجمهور يكتبونها
بالألف ، وكذا رسمت في المصاحف ، والمازني والمبرد بالنون ، وعن الفراء إن عملت
كتبت بالألف ، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إِذَا ، وتبعه ابن خروف .

الخامس: حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلقيها مع استيفاء الشروط، وهي ائمة نادرة، ولسكنها القياس؛ لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكترون حملا على ظن، لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأها، كما حلت «ما» على ليس، لأنها مثلها في نفى الحال، اهـ.

(وَيَنْبَغُ لَوْلَا مَجَرَّ النَّزْمِ * إظهار أن ناصبة) نحو «لئلا يكون للناس عليكم حجة» «لئلا يعلم أهل الكتاب» لا في الآية الأولى نافية، وفي الثانية مؤكدة زائدة (وإن عديم لا فإن أعمل مظهرا أو مضمرا) لا: في موضع الرفع بـ «وإن: في موضع النصب بأعمل»، ومظهرا ومضمرا: نصب على الحال، إما من أن إن كانا اسمي مفعول، أو من فاعل أعمل المستتر إن كانا اسمي فاعل.

أي يجوز إظهار أن وإضمارها بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفى، ولم يقترن الفعل بلا؛ فالإضمار نحو «وأمرنا لنسلم رب العالمين»، والإظهار نحو «وأمرت لأن أكون أول المسلمين» فإن سبقها كون ناقص ماضٍ منفى وجب إضمار أن بعدها، وهذا أشار إليه بقوله: (وبعد تنفى كان حتماً اضمرا) أي نحو «وما كان الله ليظلمهم»، «لم يكن الله ليغفر لهم»، ونسى هذه اللام لام الجحود، وسماها النعاس لام التنفى، وهو الصواب، والتي قبلها لام كي؛ لأنها للسبب كما أن كي للسبب.

وحاصل كلامه أن لأن بعد لام الجر ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بلا، ووجوب إضمارها بعد تنفى كان، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك. ولا يجب الإضمار بعد كان التامة؛ لأن اللام بعدها ليست لام الجحود، وإنما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند إطلاق «كان» لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو. ودخل في قوله «تنفى كان» نحو «لم يكن» أي المضارع المنفى لم كما رأيت؛ لأن لم تنفى المضارع،

وقد فهم من النظم قَصْرُ ذلك على كان ، خلافاً لمن أجازها حتى أخواتها قياساً ، ولمن أجازها في ظننت .

(تنبيهات) : الأول : ما ذكره - من أن اللام التي يُنصبُ الفعلُ بعدها هي لام الجر ، والنصب بأن مضمرة - هو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها ، ومذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن ، والخلاف في اللامين ، أعني لام الجحود ، ولام كي .

الثاني : اختلف في الفعل الواقع بعد اللام ؛ فذهب الكوفيون إلى أنه خبر « كان » واللام للتوكيد . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف ، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وقدروه « ما كان زيد مُريداً ليفعل » ، وإما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم ، وما بعدها في تأويل مصدر ، وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر ، إلا أن الناصب عنده أن مضمرة ؛ فهو قول ثالث . قال الشيخ أبو حيان : ليس بقول بصرى ولا كوفى ، ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة ، وبه صرح الشارح ، لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل : سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها ، لا لأنها زائدة ؛ إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرًا أو هائمًا أو مستعدًا لأن يفعل .

الثالث : قد تحذف « كان » قبل لام الجحود كقوله :

١٠١٥ - فَمَا جَمْعٌ لِيَنْفَلِبَ جَمْعٌ قَوْمِي

مُقَاوَمَةٌ وَلَا قَرْدٌ لِقَسْرِ

أى فما كان جمع ، ومنه قول أبي الدرداء في الركتين بعد العصر « ما أتانا لأدعهم »

الرابع : أطلق الثاني ، ومراده ما ينفي الماضي ، وذلك ما ولم دون « لن » لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك « لا » لأن نفي غير المستقبل بها قليل ، وأما ما فإنها وإن

« كانت تنفى الماضى لكن تدل على اتصال فيه بالحال ، وأما إن نفى بمعنى « ما » وإطلاقه بشملها ، وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى « وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِيَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ » فى قراءة غير السكاكى أنها لامُ الجحود ، لكن يبعده أن الفصل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق ، والنفى يظهر أنها لام كي وأن إن شرطية ، أى وعند الله جزاء مكرهم ، وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدة ممددا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة فى عظمتها بالجبال ، كما يقال : أنا أشجعُ من فلان ، وإن كان ممدداً للنوازل .

الخامس : أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود ، وإظهار « أن » مستدلاً بقوله تعالى « وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى » والصحيح المنع ، ولا حجة فى الآية ؛ لأن « أن يُفْتَرَى » فى تأويل مصدر هو الخبر .

(كَذَلِكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلَحُ فِي مَوْضِعٍ حَتَّى أَرَأَى أَنْ خَفَى)

« أن » مبتدأ ، وخفى : خبره ، وكذلك وبعد : متعلقان بخفى ، وحتى : فاعل يصلح ، وإلا : عطف عليه .

أى : كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صلح فى موضعها حتى نحو « لأزمنك أو تقضيتى حتى » وقوله :

١٠١٦ - لَأَسْتَنْهِنَ الصَّعْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمُنَى

فَأَ أَنَّهُ أَذَتْ الْأَمَالَ إِلَّا لِصَائِرِ

أولاً كفولك « لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ » ، وقوله :

١٠١٧ - وَكَنتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ

كَتَمْتُ كَمُوبَهُمْ أَوْ نَسْتَفِيأَ

ويحتمل الوجهين قوله :

١٠١٨ - فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنُكَ ، إِنَّمَا

نَحَارِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنَمُذَرَا

واحترز بقوله « إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا » من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين ؛ فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبا جاز إظهار أن ، كقوله :

١٠٢٠ - وَلَوْلَا رِجَالٌ مِّن رِّزَامِ أَعِزَّةٍ وَآلُ سَبِيعٍ أَوْ أَسْوَدٌ عَقَبَا

(تنبيهات) : الأول : قال في شرح الكافية : وتقديرُ إلّا وَحَتَّى في موضع « أو » تقديرٌ لحظّ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل « أو » مصدر ، وبعدها « أن » ناصبة للفعل ، وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدّر قبلها ، فتقدير « لانتظرنه أو يقدم » لَيْسَ كَوْنٌ أَنْتَظَرُ أَوْ قَدُومٌ ، وتقدير « لأقتل الكافر أو يسلم » لَيْسَ كَوْنٌ قَتْلُهُ أَوْ إِسْلَامُهُ ، وكذا العمل في غيرها .

الثاني : ذهب الكسائي إلى أنه « أو » المذكورة ناصبة بنفسها ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخافعة ، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها ؛ لأن « أو » حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مضمرا مقدرا على مصدر متوهم ، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها .

الثالث : قوله « إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا » أحسن من قوله في التسهيل : بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن ؛ لأن حتى معنيين كلاهما يصح هنا ؛ الأول : الغاية مثل إلى ، والثاني التحليل مثل كي ، فيشمل كلامه هنا نحو « لأرضين الله أو يغير لي » بخلاف كلام التسهيل ؛ لأن المعنى حتى يغير لي ، بمعنى كي يغير لي . وقد بان لك أن قول الشارح « يريد حتى بمعنى إلى ، لا التي بمعنى كي » لا وجه له ، وكلتا العبارتين خير من قول الشارح « بعد أو بمعنى إلى أو إلا » فإنه يؤرم أن « أو » ترادف الحرفين ، وليس كذلك ، بل هي أو العاطفة كما مر .

(وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ * حَتَّى) أى واجب ، والغالب في حتى حيث أن

تكون للغاية نحو « أَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِدِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ » وعلامتها أن يصلح في موضعها إلى ، وقد تكون للتعليل (كَجُذْ حَتَّىٰ تَسْرُدَ ذَا حَرْنَ) وعلامتها أن يصلح في موضعها كي ، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن كقوله :

١٠٢١ - لَيْسَ الْمَطَاهُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً

حَتَّىٰ تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

وهذا المعنى على غرَابته ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم « والله لا أفعل إلا أَنْ تفعل » : المعنى حتى أن تفعل . وصرح به ابن هشام الخطري ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في « وَمَا يُعْلَمَانِ مِنْ أَحَدِهِ حَتَّىٰ يَقُولَا » والظاهر في هذه الآية خلافه ، وأن المراد معنى الغاية . نعم هو ظاهر في قوله :

١٠٢٢ - وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بِاطِلَالٍ حَتَّىٰ أُبِيرَ مَا لِكَأَ وَكَاهِلًا

لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسبباً عنه .

(تنبيه) : ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها ، وأجازوا إظهار أن بعدها توكيدا ، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود .

(وَيَتْلُو حَتَّىٰ حَالًا أَوْ مَوْءًى وَلَا * بِهِ) أى بالحال (اَرْفَعَنْ) حتما (وَأَنْصِبِ لِلْمُسْتَقْبَلِ) أى لا ينصب الفعلُ بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا ، ثم إن كان استقباله حقيقيا - بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم - فالنصب واجب ، نحو « لَأَسِيرَنَّ حَتَّىٰ أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ » وكالآية السابقة ، وإن كان غير حقيقى - بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة - فالنصب جائز ، لا واجب ، نحو « وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ » فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا ، فالرفع - وبه قرأ نافع - على تأويله بالحال ، والنصب - وبه قرأ غيره - على تأويله بالمستقبل ؛ فالأول يقدر

اتصاف الخبر عنه - وهو الرسول والذين آمنوا معه - بالدخول في القول ، فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال ، والثاني يقدّرُ اتصافه بالعزم عليه ، فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال .

ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون حالا ، إما حقيقة نحو « سرتُ حتى أدخلُها » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، والرفع حينئذ واجب ، أو تأويلا نحو « حتى يقول الرسول » في قراءة نافع ، والرفع حينئذ جائز كما مر .

الثاني : أن يكون مسبباً عما قبلها ؛ فيمتنع الرفع في نحو « لأسيرن حتى تطلع الشمس » وما سرت حتى أدخلها ، وأيسرت حتى تدخلها ؟ لا تنفاه السببية ؛ أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق ، ويجوز الرفع في « أيهم سار حتى يدخلها ؟ ومتى سرت حتى تدخلها ؟ » لأن السير محقق ، وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان . وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي ، على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأمريه ، لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عُرِضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منعه إذا كان النفي مُسلطاً على السبب خاصة ، وكل أحد يمنع ذلك .

الثالث : أن يكون فضلة ؛ فيجب النصب في نحو « سئري حتى أدخلها » وكذا في « كان سئري أمس حتى أدخلها » إن قدرت كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً ٥١ .

(تنبيهات) : الأول : تجيء حتى في الكلام على ثلاثة أضرب : جارة ، وعاطفة ،

وقد مرّنا ، وابتدائية ، أى حرف تُبتدأ بعده الجمل ، أى تستأنف ، فتدخل على الجمل
الاسمية كقوله :

١٠٢٣ - فَمَا زَالَتِ الْفِتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا
بِدِرَجَلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجَلَةٍ أَشْكَلُ
وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله :

١٠٢٤ - يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ
[لَا يَنَالُونَ مَعَ السَّوَادِ لِلْقَبِيلِ]

وقرأه نافع « حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ » وعلى الفعلية التى فعلها ماضٍ ، نحو « حَتَّى عَفَوْا »
وَقَالُوا » وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ، ونوزع فى ذلك .

الثانى : إذا كان الفعلُ حالاً أو مؤولاً به حتى ابتدائية ، وإذا كان مستقبلاً
أو مؤولاً به فهى الجارة وأن مُضْمَرَةً بعدها كما تقدم .

الثالث : علامة كونه حالاً أو مؤولاً به صلاحية جمل الفاء فى موضع حتى ،
ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسبباً عما قبلها ، انتهى .

(وَبَعْدَ فَاجْأَابِ نَفَى أَوْ طَلَبِ مُحْضِينَ أَنْ ، وَسَتْرُهَا حَتْمٌ ، نَصَبٌ)
أَنْ : مبتدأ ، وَنَصَبٌ : خبرها ، وَسَتْرُهَا حَتْمٌ : مبتدأ وخبر ، فى موضع الحال من
فاعل نَصَبٍ ، وبعد : متعلق بنصب .

يعنى أَنْ أَنْ تَنْصِبُ الفعلَ مضمرّةً بعد فاء جواب نفى ، نحو « لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ
فَيَمُوتُوا » أو جواب طلب ، وهو إما أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض
أو تمنٍّ ؛ فالأمر نحو قوله :

١٠٢٥ - يَا نَاقَ سِيرِي عَنَّا فَيَسِيعَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَلَنَقْرِبَهَا

والنهي نحو « لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِمَذَابٍ » وقوله :

١٠٢٦ - لَا يَخْذَعْنَكَ مَا تَوَرَّوْا وَإِنْ قَدِمَتْ

زَيَّارَتُهُ فَيَحِيقُ الْحُزْنَ وَالنَّدَمَ^(١)

والدعاء نحو « رَبَّنَا اطْمِئِنَّ عَلَى أَمْوَالِنَا وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ » وقوله :

١٠٢٧ - رَبِّ وَقَفِّنِي فَلَا أُعْدِلَ عَنِّي سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

وقوله :

١٠٢٨ - فَيَا رَبَّ عَجَّلْ مَا أَوْمَلُ مِنْهُمْ

فَيَذْفَأُ مَقْرُورٌ، وَيَشْبَعُ مُرْمِلٌ

والاستفهام نحو « فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا » وقوله :

١٠٢٩ - هَلْ تَمْرُقُونَ لِبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ

تُقَضَى فَيَرْتَدَّ بَقِصُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

والعرض نحو قوله :

١٠٣٠ - يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَذُنُّوْا فَيُخْبِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِمَا

والتخفيف نحو « لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُونُ مِنَ

الصَّالِحِينَ » وقوله :

(١) الترات في قوله « قدمت زيارته » بتأمين إحداهما في أوله والثانية في آخره ، وهو

جمع ترة - بوزن عدة وصفة وزنة - وهي الحقد ، والإحنة والعداوة والثأر ، وللتأثور :
الذي قد آثرت نفسك عليه ، وربما كان تصحيف موتور

١٠٣١ - لَوْلَا تَمْوِجِينَ يَا سَلَمَى عَلَى دَنْفٍ

فَتُخَيِّدِي نَارَ وَجْدٍ كَادُ يُفْنِيهِ

والنحو نحو « يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً » . وقوله :

١٠٣٢ - يَا لَيْتَ أُمُّ خُلَيْدٍ وَاَعَدَّتْ قَوَّتْ

وَدَامَ لِي وَلَهَا عُمرٌ فَنَصَّ طَلْحِبًا

واحترز بقاء الجواب عن الفاء التي لجرد التقطع نحو « ما تأتينا فتحدثنا » بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا ؛ فيكون الفعلان مقصوداً فنيهما ، وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا ، على إضمار مبتدأ ؛ فيكون المقصود نفي الأول وإثبات الثاني ، وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى ما تأتينا محدثاً ؛ فيكون المقصود نفي اجتماعهما ، أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا ؛ فيكون المقصود نفي الشأني لانتفاء الأول .

واحترز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض ، وهو المنتقض بإلاً والتلو بنفي ، نحو « ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا » ونحو « ما تزال تأتينا فتحدثنا » . ومن الطلب الذي ليس بمحض ، وهو الطلب باسم الفعل ، أو بالمصدر ^(١) ، أو بما لفظه خبر نحو « صه فأكرمك » و « حسبك الحديث فينام الناس » ، ونحو « سكوناً فينام الناس » ونحو « رزقني الله مالاً فأفقته في الخير » فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب ، وسيأتي التبيين على خلاف في بعض ذلك .

(تنبيهات) : الأول : مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض « ما قامَ فياً كلُّ إلا طمأنه » . قال : ومنه قول الشاعر :

١٠٣٣ وَمَا قَامَ مَنَاقِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلَّتِي هِيَ أَعْرَفُ ^(٢)

(١) قال ابن هشام : لحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب ما يعمده .

(٢) الندي — يوزن غنى وطى — مجلس القوم ومكان حديثهم

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك ، واعترضها المرادى ، وقال : إن النفي إذا انتقض بإلّا بعد الفاء جاز النصب ، نص على ذلك سيوييه ، وعلى النصب أنشد :

« فَيَنْطَلِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرِفُ »

الثاني : قد تضمن « أن » بعد الفاء الواقعة بين مجزومتى أداة شرط ، أو بعدها ، أو بعد حصر يائما اختياراً ، نحو « إِنْ تَأْتِنِي فَتُحْسِنَ إِلَى أَكَافِنَكَ » ونحو « مَتَى زُرْتَنِي أَحْسِنَ إِلَيْكَ فَأَكْرِمَكَ » ونحو « إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » في قراءة من نصب ، وبعد الحصر يالاً والخبر المثبت الخلال من الشرط اضطراراً ، نحو « مَا أَنتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » ، ونحو قوله :

١٠٣٤ - سَأَتْرُكَ مَنَزِلِي لِبَنِي نَعِيمٍ
وَأُلْغَى بِالْحِجَازِ فَأَشْرَقَ قَرِيْبًا

الثالث : يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه ، نحو « كَأَنَّكَ وَالِ عَلَيْنَا فَتَشْتَمُنَا » ، أى ما أنت والِ علينا ، ذكره في التسهيل ، وقال في شرح الكافية : إن غيراً قد تفيد نفيّاً فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح ؛ فيقال « غير قائم الزيدان فتكرّمهما » أشار إلى ذلك ابن السراج . ثم قال : ولا يجوز هذا عندي ، قلت : وهو عندي جائز ، والله أعلم . هذا كلامه بحروفه .

الرابع : ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالخالفة ، وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو ، والصحيح مذهب البصريين ؛ لأنّ الفاء عاطفة فلا عمل لها ، لكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم ، والتقدير في نحو « مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » ما يكون منك إتيان فتحدث ، وكذا يُقدَّر في جميع المواضع .

الخامس : شَرَطَ في التسهيل في نصب جواب الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل احتراراً من نحو « لِمَ ضَرَبْتَ زَيْداً فيجازيك » لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سَبْكُ مصدر مستقبل منه ، وهو مذهب أبي علي ، ولم يشترط ذلك المغاربة . وحكى ابن كَيْسَانَ « أَبْنَى ذَهَبَ زَيْدٌ فَتَبَعَهُ ؟ » بالنصب ، مع أن الفعل في ذلك محقق الوقوع ، وإذا لم يمكن سَبْكُ مصدر مستقبل من الجملة سَبْكُناه من لازمها ؛ فالتقدير : ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا .

(وَالْوَاوُ كَالْفَا) في جميع ما تقدم (إِنْ تُفِذْ مَفْهُومٌ مَعَ) أى يقصد بها المصاحبة (كَلَّا تَسْكُنُ جَلْدًا وَتُظْهِرُ الْجَزْعَ) أى لا تجمع بين هذين ، وقد سمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء .

الأول : النعى ، نحو « وَلَسَّا نَعْلَمُ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ »

الثانى : الأمر ، نحو قوله :

١٠٣٥ — قُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو ؛ إِنْ أُنْدَى

لِصَوْتٍ أَنْ يَنْادِيَ دَاعِيَانِ

الثالث : النعى ، نحو قوله :

١٠٣٦ — لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِنِّهُ

عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

الرابع : الاستفهام ، نحو قوله :

١٠٣٧ — أَتَيْتُ رَجُلَانِ الْجَفُونَ مِنَ الْكُرَى

وَأَتَيْتُ مِنْكَ بِبَيْلَةِ الْمَسُوعِ

وقوله :

١٠٣٨ - أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَبِكُونٍ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمْ التَّسْوِدةُ وَالْإِخَاءُ

الخامس : التمني نحو « يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ » في قراءة حمزة وحفص ، وقيس الباقى .

قال ابن السراج : الواو ينصب ما بعدها في غير اللوجب من حيث انتصب ما بعد
الفاء ، وإنما يكون كذلك إذا لم تُرَدَّ الاشتراك بين الفعل والفعل ، وأردت عطف الفعل
على مصدر الفعل الذى قبلها كما كان فى الفاء وأضمرت أن ، وتكون الواو فى هذا بمعنى
مع قطع .

ولا بد مع هذا الذى ذكره من رعاية أن لا يكون الفعل بعد الواو مبنياً على مبتدأ
محذوف ؛ لأنه متى كان كذلك وجب رفعه ، ومن ثم جاز فى ما بعد الواو من نحو « لَأَتَأْكُلَ
السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّيْنُ » ثلاثة أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين فى النعى ،
والنصب على النهى عن الجمع ، والرفع على ذلك المعنى . ولكن على تقدير وأنت
تشرب اللبن .

(تنبيه) الخلاف فى الواو كاخلاف فى الفاء ، وقد تقدم .

(وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتِمَادِ) جزماً : مفعول به مقدم ، أى اعتمد الجزم (إن
تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قَصِدَ) أى انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند
سقوطها ، بشرط أن يُقصد الجزاء ، وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله :

قَفَانِيكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ [يَسْقُطِ الْوَاوُ بَيْنَ الدَّخُولِ غُومَلِ]

وكذا بقية الأمثلة ، أما النفى فلا يجزم جوابه ؛ لأنه يقتضى تحقق عدم الوقوع كما

يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع ؛ فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الإيجاب ، ولذلك قال «وبعد غير النفي» واحتراز بقوله «والجزء قد قصد» عما إذا لم يقصد الجزء فإنه لا يجزم بل يرفع : إما مقصوداً به الوصف نحو «لَيْتَ لِي مَا لَا أَتَّقِي مِنْهُ» أو الحال ، أو الاستئناف ويحتملها قوله تعالى «فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا» وقوله :

١٠٣٩ - كَرُّوا إِلَى حَرِّ نَيْكُم تَعْمُرُونَهُمَا
كَأَنَّكُمْ إِلَى أَوْطَانِهِمُ الْبَقَرُ

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح الكافية : الجزم عند التعرّي من الغاء جازم بإجماع .

الثاني : اختلف في جازم الفعل حينئذ ؛ فقيل : إن لفظ الطلب ضمّن معنى حرف الشرط فجزم ، وإليه ذهب ابن خروف ، واختاره المصنف ، ونسبه إلى الخليل وسيبويه . وقيل : إن الأمر والنهي وباقيها ثابت عن الشرط ، أى حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل ممّا بها فجزمت ، وهو مذهب الفارسي والسيرواني وابن عصفور . وقيل : الجزم بشرط مقدّر دلّ عليه الطلب ، وإليه ذهب أكثر التأخرين ، وقيل : الجزم بلام مقدرة ؛ فإذا قيل «أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا» فمعناه لَتُصِيبُ خَيْرًا ، وهو ضعيف ، ولا يطرد إلا بتجاوز وتكلف ، واختار القول الثالث ، لا ما ذهب إليه المصنف ؛ لأن الشرط لا بدّ له من فعل ، ولا جازم أن يكون هو الطلب بنفسه ، ولا مضمناً له مع معنى حرف الشرط ؛ لما فيه من زيادة مخالفة الأصل ، ولا مقدراً بعده ، لا امتناع إظهاره بدون حرف الشرط ، بخلاف إظهاره معه ؛ ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة ، وذلك لا يوجد له نظير ، انتهى .

(وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ) فَيَا مَرَأَةَ أَنْ بَصَحَ (أَنْ تَضَعِ • إِنَّ) الشرطية

(قَبْلَ لَا) النافية (دُونَ تَخَالَفَ) في المعنى (يَقَعُ) ومن ثم جاز « لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ نَسْلَ » ، وامتنع « لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلْبُ » بالجزم ، خلافاً للكسائي .

أما قولُ الصحابي « يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تُشْرِفْ بِصَبِيكَ سَهْمَ » وقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثَّوَمِ » فجزمه على الإبدال من فعل النعى ، لا على الجواب ، على أن الرواية للشهورة في الثاني « يُؤْذِنَا » بثبوت الياء .

(تنبيهان) : الأول : قال في شرح الكافية : لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي ، وقال المرادي : وقد نسب ذلك إلى الكوفيين .

الثاني : شرطُ الجزم بعد الأمر صحة وضع إن تَقَمَّلَ ، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع إن لَا تَقَمَّلَ ، فيمتنع الجزم في نحو « أَحْسِنْ إِلَى الْأَحْسَنِ إِلَيْكَ » فإنه لا يجوز « إِنْ تُحْسِنْ إِلَى الْأَحْسَنِ إِلَيْكَ » لكونه غير مناسب ، وكلام التسهيل يوم إجراء خلاف الكسائي فيه ، انتهى .

(وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ يَغْيِرُ أَقْعَلَ) بأن كان بلفظ الخطير ، أو باسمِ قتل ، أو باسم غيره (فَلَا • تَنْصِبْ جَوَابَهُ) مع الله كما تقدم (وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا) عند حذفها ، قال في شرح الكافية : بإجماع ، وذلك نحو قوله تعالى « تَوَامِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » ، يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم وقوله : اتَّقَى اللَّهُ أَمْرُهُ قَعْلَ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ ، وقوله

١٠٤٠ - [وَقَوْلِي كَلِمًا جَسَّاتٌ وَجَاشَتْ]

مَكَانَكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وقولهم : حَسْبُكَ الْحَدِيثُ بَيْنَ النَّاسِ ؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى آمَنُوا وَلِيتَّقَى وَأَثْبَتِي وَكَفَّفَ .

(تنبيهان) : الأول : أجاز الكسائي النصب بعد القاء الجواب بها اسمُ فعل أمر

نحو صة ، أو خبر بمعنى الأمر نحو حَسْبُكَ ، وذكر في شرح الكافية أن الكسائي
انفردَ بجزاز ذلك ، ولكن أجازَه ابن عصفور في جواب نَزَالٍ ونحوه من اسم الفعل
المُشْتَق ، وحكاؤه ابن هشام عن ابن جني ، فالذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك .
الثاني: أجاز الكسائي أيضاً نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالظهير ، نحو غَفَرَ اللَّهُ
لزيد فَيَدْخِلُهُ الجنة .

(وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصْبٌ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ)
وفقاً للقراء ؛ لثبوت ذلك سماعاً كقراءة حَفْصٍ عن عاصم « لعلِّي أَبْلُغُ الْأَسْتَبَابَ
أَسْتَبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ » وكذلك « لعله يَزْكِي أَوْ يَذْكُرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرُ » ، وقول
الراجز أنشدَه القراء :

١٠٤١ - عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا

تَدُلُّنَا اللَّهُمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

• فَتَقْرِجُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا •

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب ، وتأولوا ذلك بما فيه بُعْدُ ،
وقول أبي موسى : وقد أَشْرَبَهَا معنى ليت مَنْ قَرَأَ « فَأَطْلِعَ » نصبا يقتضى تفصيلاً^(١) .
• (تنبيه) : القياسُ جوازُ جزم جواب الترجي إذا سقطت الفاء عند مَنْ أجاز
النصب ، وذكر في الارتشاف أنه قد سُمِعَ الجزم بعد الترجي ، وهو يدل على صحة ما ذهب
إليه القراء اهـ .

(وَإِنْ عَلَى أَسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطِيفٌ يَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْخَذِفٌ)

فعل : رفع بالنيابة بفعل مضر بفسره الفعل بعده ، وَيَنْصِبُهُ : جواب الشرط ، وأنـ .
(١) يريد بالتفصيل أن الرجاء إذا أشرب معنى التمني نصب الفعل التالي للفاء في
جوابه ، وإن لم يشرب معنى التمني لم ينصب .

بالفتح: فاعلُ ينصبه ، وثابتا : حال من أنْ ، ومنحذف : عَطَفَ عليه ، وقف عليه بالسكون للضرورة .

أى يُنْصَبُ الفعلُ بأن مضرةً جـوازاً في مواضع ، وهى خمسة ، كما ينصب بها مضرةً وجوباً فى خمسة مواضع وقد مرت ؛ فالأول من مواضع الجواز : بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ما يرض منى ولم يقترن الفعل بلا ، وقد سبقَ فى قوله « وإن عُدِمَ لا فأنْ أعمل مظهراً أو مضمرًا » والأربعة الباقية هى المرادة بهذا البيت ، وهى أنْ تمطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة : الواو ، وأو ، والفاء ، ومم ، نحو قول :

١٠٤٢ — لَبَسْتُ عَبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ونحو « أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا » فى قراءة غير نافع بالنصب عطفاً على وَخِيًا ، ونحو قوله :

١٠٤٣ — لَوْ لَا تَوَقَّعُ مُتَمَرَّةً فَارِضِيَّةً مَا كُنْتُ أَوْزَارًا بَا عَلَى تَرَبٍّ^(١)

وكفوله :

١٠٤٤ — إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أُعْفِيهِ

كَالتَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

والاحتراز بالخالص من الاسم الذى فى تأويل الفعل ، نحو « الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ » والذباب « فيغضب : واجب الرفع ؛ لأن الطائر فى تأويل الذى يطير ، ومن المطف على المصدر المتوهم ؛ فإنه يجب فيه إضمار أنْ كما مر .

(١) إترابا : أراد غنى وميسرة ، وترب — بفتح التاء والراء ، جميعا — مصدر « ترب الرجل » بوزن فرح — أى لصقت يده بالتراب من الفقر ؟ ولا تلتفت إلى غير ذلك من التفسير ، والمعنى لولا أنني أتوقع أن يقصدنى ويتوجه نحوى من يترض لسؤال الناس من غير أن ينطق وأنتى أحب أن أرضيه ما كنت أؤثر التنى على الفقر .

خوفنا وطمعنا» قال : فيريكم صلة لأن حذف وبقى بربكم مرفوعا ، وهذا هو القياس ؛ لأن الحرف عامل ضعيف ، فإذا حذف بطل عمله ، هذا كلامه ، وهذا الذي قاله مذهب أبي الحسن ، أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه ، وجعل منه قوله تعالى : « قل أفقيروا الله تأمروني أعبد » ، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقا ، فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل : وهو الصحيح .

الرابع : ما ذكره من أن حذف أن والنصب في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه لما استعرفه في قوله في باب الجواز « والفعل من بعد الجزأ إن يقتضيان إلخ » اهـ .

عوامل الجزم

(بَلَا وَلَا مِ طَائِبًا ضَعُ جَزَمًا * فِي الْفِعْلِ) طالبا : حال من فاعل ضَعُ المستتر ، وجزما : مفعول به .

أى نجزم لا واللام الطليبتان الفعل المضارع ، أما « لا » فتكون النهي ، نحو « لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ » والدعاء نحو « لَا تَوَاخِذْنَا » وأما اللام فتكون للأمر نحو « لِيُنْفِقْ » والدعاء نحو « لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُكَ » وقد دخل تحت الطلب الأمر والنهي والدعاء ، والاحتراز به عن غير الطليبتين ، مثل لا النافية والزايدة ، واللام التي ينتصب بعدها المضارع ، وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فعلى المتكلم ، وهو كذلك في لا ، ونذكر قوله :

١٠٤٥ - لَا أَعْرِفَنَّ زَرْبًا حُورًا مَدَامِعُهَا

مُرَدَّاتٍ عَلَى أَغْفَابِ أَكْوَارٍ

وقوله :

١٠٤٦ - إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعْدُ

لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَاضِمُ

نعم إن كان للفعول جاز بكثرة نحو «لَا أَخْرَجَ» و «لَا تَخْرُجَ» لأن النهي غير المتكلم،
وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبين للفاعل جاز في السمة ، لكنه قليل ، ومنه :
« قَوْمُوا فَلَا عَلَ لَكُمْ » « وَأَنْتَحِلْ خَطَايَاكُمْ » وأقل منه جزمها فعل الفاعل
المخاطب كقراءة أبي وأنس « فَبِذَلِكَ فَلَمَفَزُوا » وقوله عليه السلام : « لِنَأْخُذُوا
مَصَافِكُمْ » والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر .

(تنبيهات) : الأول : زعم بعضهم أن أصل « لا » الطلية لام الأمر زيدت
عليها ألف فافتحت ، وزعم بعضهم أنها لا النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضرة
قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ ، وهما ضيفان .

الثاني : لَا يُفَصَّلُ بَيْنَ لَا وَمَحْزُومِهَا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

١٠٤٧ - وَقَالُوا أَخَانَا لَا تَخْشَعْ نَظْلِمَ

عَزِيزٍ ، وَلَا ذَاقَ قَوْمِكَ نَظْلِمَ^(١)

فضرورة ، وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو « لَا الْيَوْمَ تَضْرِبَ » .
الثالث : حركة اللام الطلية الكسر ، وفتحها لغة ، ويجوز تسكينها بعد الواو
والفاء ونم ، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها ، وليس بضعيف بعد نم ،
ولا قليل ، ولا ضرورة ، خلافا لمن زعم ذلك .

الرابع : تحذف لام الأمر ويَبْقَى عملها ، وذلك على ثلاثة أطرب : كثير مُطْرَد ،
وهو حذفها بعد أمر بقول نحو « قُلْ لِمِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ » وقليل جاز
في الاختيار ، وهو حذفها بعد قول غير أمر ، كقوله :

(١) لا : ناهية ، ونظلم : محزوم بها ، و « حق قومك » مركب إضافي مفعول به
لنظلم تقدم عليه ، و « ذا » اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل الكلام : ولا
نظلم حق قومك يا هذا ولا تأبه بنير هذا التحقيق

١٠٤٨ - قُلْتُ لِإِيَّائِي لَدَيْهِ دَارُهَا :

تَنْذَنُ فَإِنِّي تَحْمُوهَا وَجَارُهَا

قال المصنف : وليس مضطرا ؛ لتمكنه من أن يقول ائذن ، قال : وليس لقائل أن يقول : هذا من تسكين المتحرك ، على أن يكون الفعل مستحقا للرفع ، فسكن اضطرارا ؛ لأن الراجز لو قصّد الرفع لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء ، فكان يقول « تأذن إني » . وقليل مخصوص بالاضطرار ، وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه ، كقوله :

١٠٤٩ - مُحَمَّدٌ تَفْدٍ نَفْسِكَ كُلِّ نَفْسٍ

إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا

وقوله :

١٠٥٠ - فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي .

وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

انتهى .

و (هَكَذَا يَلَمْ وَلَمَّا) أى لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطليبتين ، نحو « لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ » ونحو « وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ » « وَلَمَّا يَأْتِكُمُ الْمَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ » ويشتركان فى الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي ، والجزم ، وقلب معنى الفعل للنفي ، وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو « وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ » وجواز انقطاع نفي منفيها عن الحال ، بخلاف لما فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق ، كقوله :

١٠٥١ - فَإِنْ كُنْتُ مَا كُولا فَكُنْ خَبْرًا آكِلًا

وَلَا قَادِرَ كُنِي وَلَمَّا أَمْرِي

ومن ثم جاز « لم يكن ثم كان » وامتنع « لما يكن ثم كان » ، والفصل بينهما وبين مجزومها اضطرابا ، كقوله :

١٠٢٥ - فَذَلِكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ أَمْتَرَيْنَا

تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الرَّاهِ

وقوله :

١٠٥٣ - فَأَضَحَّتْ مَقَانِيهَا فَقَاراً رُسُومَهَا

كَأَنَّ لَمْ يَوْى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تَوْهَلِ

وأنها قد تُلْقَى فلا يجزم بها . قال في التسهيل : حملا على لا ، وفي شرح الكافية : حملا على ما ، وهو أحسن ؛ لأن ما تنفى الماضي كثيرا ، بخلاف لا ، وأشد الأخص على إهمالها قوله :

١٠٥٤ - تَوَلَّى قَوَارِسُ مِنْ ذُهْلِ وَأَسْرُهُمْ

يَوْمَ الصَّلْتِ قَاءَ لَمْ يُوَفِّتَ بِالْجَارِ

وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم ، وتنفرد لما يجواز حذف مجزومها والوقف عليها في الاختيار كقوله :

١٠٥٥ - فَجِئْتُ قَبْرَهُمْ بَدَأَ وَلِما

فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِئْنِي

أى ولما أكن بدأ قبل ذلك ، أى سيذا ، ونقول : قاربت المدينة ولما ، أى ولما أدخلها ، وهو أحسن ما خرج عليه قراءة من قرأ « وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا ^(١) » ولا يجوز ذلك في لم ، وأما قوله :

١٠٥٦ - أَخْفِظْ وَدَيْمَتَكَ الَّتِي أَسْتُوْدِعْتَهَا

يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

(١) قال ابن الحاجب : لا هذه جازمة حذف مجزومها ، والتقدير : وإن كلالا لم يهملوا ، وقال ابن هشام : الأولى أن يكون التقدير : وإن كلالا يوفوا أعمالهم ، أى أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها .

فضرورة ، وبكون متفهما يكون قريباً من الحال ، ولا يشترط ذلك في معنى « لم » تقول :
لم يكن زيد في العام الماضي مقبلاً ، ولا يجوز « لما يكن » .

وقال المصنف : كون معنى لما يكون قريباً من الحال غالب لا لازم
وبكون متفهما يتوقع ثبوته بخلاف معنى لم ، ألا ترى أن معنى « بل لما يذوقوا عذاب »
أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع . قال الزجاج في « ولما »
يدخل الإيمان في قولكم : ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا
فيما بعد ، انتهى .

وهذا بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه ،
مثال التوقع « مالى قت ولم تقم » أو « ولما تقم » . ومثال عدم التوقع أن تقول
ابتداء : لم يقم ، أو لما يقم .

(تنبيهات) : الأول : قال في التمهيل : ومنها لم ، ولما أختها ، يعنى من الجوازم ،
فقد لما بقوله « أختها » احترازاً من لما بمعنى إلا ، ومن لما التى هى حرف وجود
لوجود وكذلك فعل الشارح ، فقال : احتزرت بقولى أختها من لما الحينية ، ومن لما
بمعنى إلا ، هذا كلامه . وإنما لم يقيدها هنا بذلك ، وكذلك فعل فى الكافية ، لأن
هاتين لا يليهما المضارع ؛ لأن التى بمعنى إلا لا تدخل إلا على جملة اسمية نحو « إن كل
نفس لما عليها حافظ » فى قراءة من شدد الميم ، أو على الماضى لفظاً لا معنى نحو :
« أنشدك الله لما فعلت » أى إلا فعلت ، والمعنى ما أهلك إلا فذلك ، والتى هى
حرف وجود لوجود لا يليها إلا ماضٍ لفظاً ومعنى ، نحو « ولما جاء أمرنا نجّينا هوداً »
وأما قوله :

أقول لعبد الله : لما سبأؤنا ونحن يواذى عبد شمس وهاشم

فقد تقدم الكلام عليه فى باب الإضافة ، وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب
ابن السراج وتبعه الفارسي ، وتبعهما ابن جنى ، وتبعهم جماعة ، أى أنها ظرف بمعنى حين ،
(٢ - الأندلس ٢)

وقال المصنف : بمعنى إذ ، وهو أحسن ، لأنها مختصة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة ، وعند ابن خروف أنها حرف .

الثاني : حكى الأحياني عن بعض العرب أنه ينصب بلم ، وقال في شرح الكافية : زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة ، اغترارا بقراءة بعض السلف « ألم نشرح لك صدرك » بفتح الحاء ، ويقول الراجز :

١٠٥٧ - فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُّ

أَيُّوَمَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قَسْدِرْ

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت ، هذا كلامه . وفيه شذوذان : توكيد للنفي بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين .

الثالث : الجمهور على أن لما مركبة من لم وما ، وقيل : بسيطة .

الرابع : تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيران ألم وألما باقيتين على علمهما ، نحو « ألم نشرح » ، « ألم يحذرك يتيا » ونحو قوله :

[عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ الشَّيْبَ عَلَى الصَّبَا]

وقلت : أَلْمَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ؟^(١)

ولما فرغ مما يحزم فعلا واحداً انتقل إلى ما يحزم فعلين فقال : (وَاجْزِمْ بَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا) أي متى أيان أين إذ ما وحينما أني) فهذه إحدى عشرة أداة كلها تحزم فعلين ، نحو « وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُمَاسِكُمْ بِهِ اللَّهُ » ، « وَإِلَّا يَنْزِعْكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَمِذْ بِاللَّهِ » ونحو « مَنْ يَمَلِّ سَوْأُ يُجْزَمَ بِهِ » ونحو « وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَدُلَّهُ اللَّهُ » .

وقوله :

١٠٥٨ - أَرَى الْمُعْمَرِينَ كُنُزًا نَاقِصًا كُلٌّ لِيَنفَقَ

وَمَا تَنقُصُ الْأَيَّامُ وَاللَّهُ مُرٌّ يَنْفَدُ

ونحو « وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنُشْجَرَنَّا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ »

وقوله :

١٠٥٩ - وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

ونحو « أَيُّهَا تَذَعُّوا فَلَهُ الْأَتَمَاءُ الْحَسَنَى » ، وقوله :

١٠٦٠ - [لَا نَمُكِّنْ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ]

فِي أَيِّ تَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يُمِيلُ

وقوله :

١٠٦١ - مَتَى تَأْتِيهِ تَعَثُّو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوَوِّدٍ

وقوله :

١٠٦٢ - مَتَى مَا تَلْقَانِي فَرْدَيْنِ تَرَجُفُ

رَوَافِ الْيَتِيمِ وَتَسْمَعُ طَارًا

ونحو قوله :

١٠٦٣ - أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمِنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا

لَمْ تُذَكِّرِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِيرًا

وقوله :

١٠٦٤- [إِذَا النُّجُجَةُ الْأَذْمَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ]

فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ

ومحوقوله :

١٠٦٥- أَيْنَ تَصْرِفُ بِنَا الْعُدَاهُ تَجِدُنَا

تَصْرِفُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِ

ومحوقوله تعالى : « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ » وقوله :

١٠٦٦- صَدَّةٌ نَابِقَةٌ فِي حَاضِرٍ

أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ

ومحوقوله

١٠٦٧- وَإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ

بِهِ تُكَلِّفُ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

ومحوقوله :

١٠٦٨- حَيْنَمَا نَسْتَقِيمُ يُقَدِّرُ لَكَ إِلَهٌ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

ومحوقوله :

١٠٦٩- خَلِيلِي أَنِّي تَانِيَايَ تَانِيَا

أَخَا غَنِيَةٍ مَا يُرْضِيكَ لَا يُجَاوِلُ

(وَحَرْفُ إِذَا مَا) أى إِذَا مَا حَرْفُ (كَلْبَانٍ) معنى وفقًا لسيبويه ، لا ظرف

زمان زِيدَ عَلَيْهَا مَا كَاذِبٌ إِلَيْهِ الْمَبْدُ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ ، وابن السراج والفارسي (وَوَبَاقِي

الْأَدَوَاتِ أَيْهَا) ، أَمَا مَنْ وَمَا وَمَتَى وَأَيُّ وَأَيَّانَ وَأَيْنَ وَأَيْنِ وَحَيْنًا فَبِاتِّفَاقٍ ، وَأَمَا مِنْهَا

فَعَلِ الْأَصَحُّ

وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف ؛ فغير الظرف مَنْ وَمَا وَمَنْهَا ، فَمَنْ لتعميم
أولى العلم ، وما لتعميم ما تدلّ عليه وهي موصولة^(١) ، وكلتا هما مبنية في أزمان الربط ،
ومَنْهَا بمعنى ما ولا تخرج عن الأسمية ، خلافاً لمن زعم أنها تكون حرفاً ، ولا عن
الشرطية خلافاً لمن زعم أنها تكون استفهاماً ، ولا تخرج بإضافة ولا بحرف جر ، بخلاف
مَنْ وما ، وذكر في الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يرّدان ظرفيّ زمانٍ . وقال في
شرح الكافية : جميع النحويين يحملون ما ومهما مثل مَنْ في لزوم التجرد عن الظرفية
مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب ، وأنشد أبياتاً ؛ منها في
ما قول الفرزدق :

١٠٧٠ - وَمَا نَحْيَ لَا أَزْهَبَ وَإِنْ كُنْتُ جَارِمًا
وَلَوْ عَدَّ أَغْدَانِي ظَنِّي لَمْ يَدْخُلَا^(٢)

وقول ابن الزبير :

١٠٧١ - فَمَا نَحْيَ لَا نَسْأَمُ حَيَاةً ، وَإِنْ تَمَتْ
فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَا التَّيْسِ أَجْمَا

وفي مهما قول حاتم :

١٠٧٢ - وَإِنَّكَ مَهْمَا تُنْطِ بِطَنِكَ سُوءَهُ
وَفَرَجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الدَّمِ أَجْمَا

وقول طرفة الفخري :

١٠٧٣ - تُبَيِّنْتُ أَنَّ أَبَا شَيْتَمٍ يَدْعِي
مَهْمَا يَبْشُرُ بِسَمْعٍ يَمَا لَمْ يَسْمَعْ

(١) هذه الجملة حار من الضمير المستتر في « تدلّ » أي هي لتعميم مدلولها في حال
موصوليتها.

(٢) الدخول - بفتح الدال المعجمة وسكون الحاء المهملة - الثأر ، وخطأ ضبط هذه
الكلمة بدال مهملة وخاء معجمة وتفسيره بالقدر والحديدة .

قال ابنه : ولا أرى في هذه الآيات حجة ؛ لأنه يصح تقديرها بالمصدر ، اهـ .
وأصل مهما « ما ما » الأولى شرطية ، والثانية زائدة ، فنقل اجتماعهما فأبدلت
الف الأولى هاء . هذا مذهب البصريين . ومذهب السكوفيين أصلها « مة » بمعنى
اكفف زيدت عليها ما ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازه سيبويه وقيل :
إنها بسيطة

وأما أى فهي عامة في ذوى العلم وغيرهم ، وهى بحسب ما تضاف إليه ، فإن أضيفت
إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان ،
وإن أضيفت إلى غيرها فهي غير ظرف .

وأما الظرف فيقسم إلى زمانى ومكانى ؛ فالزمانى : متى ، وأيان ، وهما لتعميم
الأزمنة ، وكسر همزة أيان لغة سليم ، وقرئ بها شاذاً ، والمكانى : أين وأنى ،
وحيناً ، وهى لتعميم الأماكن .

(تنبيهات) : الأول : هذه الأدوات في لحاق « ما » على ثلاثة أضرب ، ضرب
لا يجره إلا مقترناً بها ، وهو حيث وإذ ، كما اقتضاه صنيعه ، وأجاز القراء الجزم بهما بدون
ها . وضرب لا يلحقه ما ، وهو منّ وآوَمَهْمَا وأنى ، وأجازه السكوفيون في منّ وأنى .
وضرب يجوز فيه الأمران ، وهو إن وإى ومَتَّى وأين وأيان ، ومنع بعضهم فى أيان ،
والصحيح الجواز .

الثانى : ذكر فى الكافية والتسهيل أن « إن » قد تهمل حملاً على لَوْ ، كقراءة طلحة
« فَإِذَا تَرَبَّيْتُ » بياء ساكنة ونون مفتوحة ، وأن متى قد تهمل حملاً على إذا ، ومثّل
بالحديث « إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ » ، وإنه متى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسَمِعُ النَّاسَ وفى
الارتشاف : ولا تهمل حملاً على إذا ، خلافاً لمن زعم ذلك ، يعنى متى .

الثالث : لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولَوْ .

أما إذا فالمشهور أنه لا يحزم بها إلا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما ، خلافا لزاعم ذلك ، وقد صرح بذلك في الكافية فقال :

وَشَاعَ جَزْمٌ إِذَا حَمَلَ عَلَى مَتَى ، وَذَا فِي النَّثْرِ لَنْ يُسْتَقْمَلَا

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزم إذا حملا على متى ؛ فن ذلك إنشاد سيبويه :

١٠٧٤ - تَرَفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

نَارًا إِذَا تَحَدَّثَ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ

وكإشياء الفراء :

١٠٧٥ - اسْتَقْنِ مَا اغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْفَقِ

وَإِذَا تُصِيبُكَ خَصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ

لكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة ، وهو ما صرح به في التوضيح فقال : هو في النثر نادر ، وفي الشعر كثير ، وحمل منه قوله عليه الصلاة والسلام امل وفاطمة رضي الله عنهما « إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تَكْبِيرًا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ » الحديث

وأما كيف فيجوزى بها معنى لا عملا ، خلافا للكوفيين ، فإنهم أجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ، ووافقهم 'قطرب' . وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما .

وأما لو ذهب قوم منهم ابن الشجري إلى أنها يحزم بها في الشعر ، وعليه مشي المصنف في التوضيح ، ورد ذلك في الكافية فقال :

وَجَوَزَ الْجَزْمَ بِهَا فِي الشَّعْرِ دُو حُجَّةٍ ضَمَفَهَا مَنْ يَذَرِي

وتأول في شرحه قوله :

١٠٧٦ - لَوْ بَشَأَ طَائَرُهَا دُوَّ مَيْمَةٍ [لَاحِقُ الْأَطَالِ نَهْدٌ دُوَّ خُصَل]

وقوله :

١٠٧٧ - تَامَتْ فَوَادُكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتَ

إِخْدَى نِسَاءَ بَنِي ذَهْلٍ بَنِي شَيْبَانَا

ووقع له في التسهيل كلامان ، أحدهما يقتضى المنع مطلقا ، والثانى ظاهره موافقة ابن الشجرى .

(فَمَلَيْنِ يَفْتَضِينَ) أى تطلب هذه الأدوات فعلين (شَرَطُ قُدَمَاءُ يَتَلَوُ الْجَزَاءُ) أى يتبعه الجزاء (وَجَوَابًا وَسَيَا) أى علم ، يعنى سعى الجزاء جواباً أيضاً . وإنما قال «فملين» ولم يقل جملتين للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين ، وإن كان ذلك لا يلزم فى الجزاء ، وأهم قوله «يتلو الجزاء» أنه لا يتقدم ، وإن تقدم على أداة الشرط شبيهه بالجواب فهو دليل عليه ، وليس إياه . هذا مذهب جمهور البصريين ، ومذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه ، والصحيح الأول ، وأهم قوله «يفتضين» أن أداة للشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معاً لاقتضاها لهما ، أما الشرط ففعل الاتفاق على أن الأداة جازمة له ، وأما الجزاء ففيه أقوال ، قيل : هى الجازمة له أيضاً كما اقتضاء كلامه ، قيل : وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافى إلى سيبويه ، وقيل : الجزم بفعل الشرط ، وهو مذهب الأخفش ، واختاره فى التسهيل ، وقيل : بالأداة والفعل معاً ، ونسب إلى سيبويه والخليل ، وقيل : بالجوار ، وهو مذهب الكوفيين .

(وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ * تُلْفِيهِمَا) أى تجردهما (أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ)

هذا ماضٍ وهذا مضارع ؛ فمثال كونهما مضارعين - وهو الأصل - نحو « وَإِنْ تَمُودُوا نَمُدْ » وماضيين نحو « وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا » وماضيا فمضارعا

نحو « مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ » وعكسه قليل ، وخصه الجمهور بالضرورة ، ومذهب الفقهاء والمصنف جوازه في الاختيار ، وهو الصحيح ؛ لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاخْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ » ومن قول عائشة رضي الله عنها : « إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَنَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقًى » ومنه « إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ » ؛ لأن تابع الجواب جواب ، وقوله :

١٠٧٨ - مَنْ يَكْذِبُنِي بِشَيْءٍ كُنْتُ مِنْهُ

كَالشَّجَا بَيْنَ خَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقوله :

١٠٧٩ - إِنْ تَصَرُّعُوا مَوْتًا وَصَلَاكُمْ ، وَإِنْ تَصَلُّوا

مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا

وقوله :

١٠٨٠ - إِنْ يَسْتَمِعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا

مَنَى ، وَمَا يَسْتَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية .

(وَبَعْدَ مَا ضَرَفْتُمْ الْجَزَا حَسَنَ) كقوله :

١٠٨١ - وَإِنْ أَنَاءُ خَلِيلٍ يَوْمَ مَسْقَبَةٍ

بَقُولُ : لَا غَائِبُ مَالِي وَلَا حَرَمُ

وقوله :

١٠٨٢ - وَلَا بِالَّذِي إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ

بَقُولُ - وَيُخْنِفِي الصَّبْرُ - إِلَى الْجَزَعِ

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا ، وذهب السكوفيون

وللمبرد إلى أنه على تقدير الفاء ، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ، ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضُمَّتْ من العمل في الجواب .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مثل الماضي في ذلك المضارع المنفي يلم ، تقول : « إن لم تَقُمْ أقوم » وقد يشمل كلامه .

الثاني : ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم ، والصواب عكسه ، كما أشعر به كلامه . وقال في شرح الكافية : الجزم مختار ، والرفع جائز كثير .

(وَرَفَعَهُ) أى رفعُ الجزاء (بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهْنِ) أى ضَعْفٍ ، من ذلك قوله :

١٠٨٣ - يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ بُضِرْخَ أَخُوكَ تُضِرْخَ

وقوله :

١٠٨٤ - قُلْتُ: تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْرِكَ؛ إِنِّهَا
مُطَلَّعَةٌ مِنْ بَآئِنِهَا لَا يَضِيرُهَا

وقراءة طلحة بن سليمان « أَيْنَمَا تَكُونُوا يُذَرِكُكُمْ الْمَوْتُ » وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة ، وهو مقتضى كلامه أيضا في شرح الكافية ، وفي بعض نسخ النسيبيل ، وصرح في بعضها بأنه ضرورة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ فإنه قال : وقد جاء في الشعر ، وقد عرفت أن قوله « بعد مضارع » ليس على إطلاقه ، بل محله في غير المنفي لم كما سبق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع ؛ فذهب المبرد إلى أنه على حذف للفاء مطلقا ، وفصل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه

نحو « إنك » في البيت فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير ، وبين أن لا يكون
 فالأولى أن يكون على حذف الفاء ، وجوز العكس . وقيل : إن كانت الأداة اسم ،
 شرط فعل إضمار الفاء ، وإلا فعلى التقديم والتأخير

الذي : قال ابن الأنباري : يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل
 « إن » كقولهم : « طامأك إن تزرنا نأكل » تقديره : طامأك نأكل
 إن تزرنا .

الثالث : ظاهره كلامه موافقة المبرد ؛ لتسميته المرفوع جزاء ، ويحتمل أن يكون
 تمام جزاء باعتبار الأصل وهو الجزم ، وإن لم يكن جزاء إذا رفع .

(وَأَفْرُنْ بِفَا حَتْمًا) أي وجوباً (جَوَابًا لَوْ جُمِلَ » شرطاً لإن أو غيرها) من
 أدوات الشرط (لَمْ يَنْجَعِلْ) وذلك الجملة الاسمية نحو « وإن يمسسك بخبر فهو
 على كل شيء قدير » والطلبية نحو « إن كنتم تحبون الله فأطيعوا ما يأمركم الله »
 ونحو « ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخف ظلماً ولا هضماً » في رواية
 ابن كثير ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : « وإن يخذلکم فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ
 بَعْدِهِ » والتي فاعلها جامد نحو « إن ترني أنا أقل منك مالا وولداً فسحقني » أو
 مقرون بقدر نحو « إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل » أو تنفيس نحو « وإن
 خفيتم عيلاً فسوف يغيبكم الله » أو لن نحو « وما تفعلوا من خير
 فلن نسكروه » أو مانحو « فإن توليتم فما سألتكم من أجر » وقد تحذف
 للضرورة كقوله :

١٠٨٥ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ بِشَكْرُهَا

[لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ عِنْدَ اللَّهِ وَالنَّاسِ]

وقوله :

١٠٨٦ - وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْفَادُ لَأَنِّي وَالْعَصَبُ

سَيَلْفِي عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

قال الشارح : أوندور ، ومثل للندور بما أخرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن ميمون « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِغَ بِهَا » وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار ، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ وقوله :

١٠٨٧ - [بَنِي تُعَلِّ لَا تَنْكُمُوا الْقَنْزَ شُرَبِيهَا]

بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْفَكُجِ الْقَنْزَ ظَالِمٌ^(١)

وإنما وجب قرنُ الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطاً ليعلم الارتباط ؛ فإن ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحقُّ بأن لا يصلح مع الانفصال ؛ فإذا قرن بالفاء علم الارتباط .

أما إذا كان الجواب صالحاً لجملة شرطاً كما هو الأصل لم يحتاج إلى فاء يفتقر إليها ، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها ، أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أول .

قال الشارح : ويجوز اقترانه بها ، فإن كان مضارعاً رفع ، وذلك نحو قوله تعالى : « إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلِ فَصَدَقْتُ » وقوله : « وَمَنْ جَاءَ السَّبْتَةَ فَسَكَبَتْ » ، وقوله « فَمَنْ يُؤْمِنُ رَبَّهُ فَلَا يَحَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا » هذا كلامه

وهو . مترض من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن قوله « ويجوز اقترانه بها » يقتضى

(١) نكح - من باب فتح - أى منع ، وتفسيره مجردها لا يلتزم مع صدر البيت .

ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء ، والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدأ محذوف ، والجواب جملة اسمية ، قال في شرح الكافية : فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل ، وينبئ أن يكون الفعل خبر مبتدأ ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجرم الفعل إن كان مضارعاً ؛ لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها ، فلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به . الثاني : ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقاً ، وليس كذلك ، بل الماضي المنصرف المجرد على ثلاثة أضرب ، ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد ، نحو « إن قام زيد قام عمرو » ، وضرب يجب اقترانه بالفاء ، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى ، نحو « إن كان قميصة قد من قبل فصدقت » وقد مره مقدرة ، وضرب يجوز اقترانه بالفاء ، وهو ما كان مستقبلاً معنى وقصد به وعد أو وعيد ، نحو « ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار » . قال في شرح الكافية : لأنه إذا كان وعداً أو وعيداً حسن أن يقدر ماضى المعنى ؛ فعومل معاملة الماضي حقيقة ، وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية . الثالث : أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى : « فصدقت » وليس كذلك ، بل هو مثال الواجب كما مر .

(تنبيه) : هذه الفاء السبب الكائنة في نحو « يقوم زيد فيقوم عمرو » ، وتعينت هنا للربط لا للتشريك ، وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة ؛ فلم تخرج عن العطف ، وهو بعيد .

(وتختلف الفاء إذا المفاجأة) في الربط ، إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفي ولم يدخل عليها إن (كأن تجدد إذا لنا مكافأه) « وإن نصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » لأنها مثلها في عدم الابتداء بها ،

فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط ، فأما نحو « إن عصى زيدٌ فويلٌ له » ونحو « إن قامَ زيدٌ فما عَمرو قائمٌ » ونحو « إن قامَ زيدٌ فإنَّ عمراً قائمٌ » فيتمين فيها الفاء .

وقد أفهم كلامه أن الربط بإذا نفسها ، لا بالفاء مقدرة قبلها ، خلافاً لمن زعمه ، وأنها ليست أصلاً في ذلك ، بل واقعة موقع الفاء ، وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب

(تنبيهان) : الأول : أعطى القيودَ المشروطة في الجملة بالمثال ، لكنه لا يعطى اشتراطها ؛ فكان ينبغي أن يبينه .

الثاني : ظهر كلامه أن « إذا » يُرَبِّطُ بها بعد « إن » وغيرها من أدوات الشرط وفي بعض نسخ التسهيل « وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء » فخصه بإن ، وهو ما يؤذن به تمثله ، قال أبو حيان : ومَوْرِدُ السامعِ إن ، وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو « فإذا أصابَ به مَنْ بَشَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَنْشِرُونَ » .

(وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (إن يَقْتَرِنُ • بالفا أو الواو بِتَنْلِيشِ قَمِنْ) أى حقيق ؛ فالجزمُ بالمعطف ، والرفع على الاستثناء ، والنصب بأن مضمره وجوبا وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عامر « يُعَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ قَتْمُفِرٌ » بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقرئ بهن « مَنْ يُضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ » « وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوَاتَوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنَكَرٌ » وقد روى بهن « نأخذ » من قوله :

١٠٨٨ - فَإِنْ يَهْلِكِ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكِ

رَجْعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِي نَابٍ عَيْشٍ
أَجَبُ الظَّهِيرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

وإنما جاز النصب بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام . أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء ثم فإنه يتمتع النصب ، ويجوز الجزاء والرفع فإن توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ، ويجوز النصب ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

(وَجَزَمُ أَوْ نَصَبُ لِفِعْلٍ إِفْرَاقًا • أَوْ وَارِ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتِفَاءً)
فالجزم نحو « إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ » وهو الأشهر ، ومن شواهد النصب قوله :

١٠٨٩ - وَمَنْ يَقْرِبَ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ
[وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا]

ولا يجوز الرفع ، لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء ، وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو ، فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن « وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ » وزاد بعضهم أو (وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابِ قَدْ عَلِمَ) أى بقرينة نحو « فَإِنْ أُسْتَظَنَّتْ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ » الآية ، أى فاضل وهذا كثير ، ويجب ذلك إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى ، نحو « وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتى (وَالْعَكْسُ) وهو أن يغنى الجواب عن الشرط (قَدْ يَأْتِي) قليلا (إِنْ التَّمْنَى فِيمَ) أى دل الدليل على المندوف ، كقوله :
١٠٩٠ - فَطَلَقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَمَلُّ مَفْرَقَكَ الْخَسَامُ

أى وإلا تطأها يغفل . وقوله :

١٠٩١ - مَتَى تُؤَاخِذُوا قَسْرًا بِظَنَّةٍ عَامِرٍ
وَلَا يَنْجُو إِلَّا فِي الصَّفَادِ بَرِيدُ

أراد متى تُثَقِّفُوا تُؤَاخِذُوا

(تنبيهات) : الأول : أشار بقدر إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية ، لكنه في بعض نسخ التسهيل سَوَّى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفى بلا تالية إن كما في البيت الأول ، وهو واضح ، فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة .

الثاني : قال في التسهيل : وَيُحَذِّقَان بعد إن في الضرورة ، يعني الشرط والجزاء ، كقوله :

١٠٩٢ - قَالَتْ بَنَاتُ الْمَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ
كَانَ فَقِيرًا مُقَدِّمًا قَالَتْ وَإِنْ

التقدير : وإن كان فقيرا معدا رضىته ؟ وكلامه في شرح الكافية يؤذن بمجازه في الاختيار على قلة ، وكذا كلام الشارح ، ولا يجوز ذلك - أعني حذف الجزئين معا - مع غير إن .

الثالث : إنما يكون حذف الشرط قليلا إذا حذف وحده كله ، فإن حذف مع الأداة فهو كثير ، من ذلك قوله تعالى : « فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ » تقديره : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم ، وقوله تعالى : « فَأَلَّلهُ هُوَ الْوَلَى » تقديره : إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه ، وقوله تعالى : « يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِمةً فَإِيبَايَ فَأَعْبُدُونِ » أصله : فإن لم يأت أن تُخْلِصُوا العبادة لى في أرض

فأبى في غيرها فاعبدون ، وكذا إن حُذِفَ بمضِ الشرطِ ، نحو « وإن أَحَدًا مِنَ
المشركين استجاركَ » ونحو « إن خَيْرًا خَيْرٌ » .

(وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ) غير امتناعي (وَقَسَمَ * جَوَابَ مَا أُخْرِتَ)
أى منهما ؛ استغناء بجواب المتقدم (فَهُوَ) أى الحذف (مُلْتَزَمٌ) لجواب القسم يكون
مؤكدًا باللام أو إن أو منفيًا ، وجواب الشرط مقرون بالقاء أو مجزوم ؛ فنال تقدم
الشرط « إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللَّهِ أَكْرَمُهُ » ، وَإِنْ يَقُمْ وَاللَّهِ فَلَنْ أَقُومَ » ، ومثال تقدم
القسم « وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَأَقُومَنَّ » ، وَاللَّهِ إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ إِنْ عَمَرَ لَيَقُومُ ، أو يَقُومُ ،
وَاللَّهِ إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ مَا يَقُومُ عَمْرُو » وأما الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فإنه يثمين
الاستغناء بجوابه ، تقدم القسم أو تأخر ، كقوله :

١٠٩٣ - فَأَقْسِمُ لَوْ أَنَدَى النَّدَى سَوَادُهُ

لَمَّا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمَسَالَاتِ عَامِرُ^(١)

وكقوله :

١٠٩٤ - وَاللَّهِ لَوْ لَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا

[وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَيْنَا]

نص على ذلك في الكافية والتسهيل ، وهو الصحيح ، وذهب ابن عصفور إلى أن
الجواب في ذلك للقسم ؛ لتقدمه ، ولزوم كونه ماضياً ، لأنه مُقْنٍ عن جواب لو. ولولا ،
وجوابها لا يكون إلا ماضياً ، وقوله في باب القسم في التسهيل : « وَتُصَدَّرُ - يعنى
جملة الجواب - في الشرط الامتناعي بلو أو لولا » يقتضى أن لو ولولا وما دخلتا عليه
جواب القسم ، وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب
القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا ، والمذرله في عدم التنبيه هنا على لو ولولا

(١) أندى : أى أحضر ، والندى : أصلها مجلس القوم ، وسواد الرجل : شخصه ،

والمسالات : بجوانب اللجة ، يعنى لو حضر الممدوح لما جرأت عامر على مسح لحامه .

(٤ - الأشموني ٣)

أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي ، والمغاربة لا يسمون « لولا » شرطاً ولا لو إلا إذا كانت بمعنى إن .

وهذا الذي ذكره إذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعي والقسم ذو خبر ، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقاً ، وحذف جواب القسم ، تقدم أو تأخر ، كما أشار إلى ذلك بقوله :

(وَإِنْ تَوَلَّيَا وَقَبِلُ ذُو خَيْرٍ فَالْشَّرْطُ رَجْعٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ)

وذلك نحو « زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ وَاللهُ يُكْرِمُكَ ، وَزَيْدٌ وَاللهُ إِنْ يَقُمْ يُكْرِمُكَ ، وَإِنْ زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ وَاللهُ يُكْرِمُكَ ، وَإِنْ زَيْدٌ وَاللهُ إِنْ يَقُمْ يُكْرِمُكَ » ، وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لأن سقوطه محل بمعنى الجملة التي هو منها ، بخلاف القسم ؛ فإنه مسوق لجرد التوكيد .

والرأى بذي الخبر ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم كان ونحوه .

وأفهم قوله « رَجْعٌ » أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم ؛ فتقول « زَيْدٌ وَاللهُ إِنْ قَامَ - أَوْ إِنْ لَمْ يَقُمْ - لَأُكْرِمَنَّه » وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره ، لكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم ، وليس في كلام سيبويه ما يدل على التحتم .

(وَرُبَّمَا رُجْعٌ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَيْرٍ مُقَدِّمٌ)

كما ذهب إليه الفراء ؛ تمسكاً بقوله :

١٠٩٥ - كَأَنَّ مُنِيَّتَ بِنَا عَنْ غَيْبِ مَعْرَكَةٍ

لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَقِلُ

وقوله :

١٠٩٦ - لَنْ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا

أَصُمٌ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا

ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جمل اللام زائدة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضى اللفظ ، أو مضارعاً مجزوماً بلم ، نحو « وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ » ونحو « لَنْ لَمْ تَنْتَهَ لِأَرْجُحَنَّكَ » ولا يجوز أنت ظالم إن تفعل ، ولا والله إن تقوم لأقومن ، وأما قوله :

١٠٩٧ - [يُبْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَانِهِ]

وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدٌ

وقوله :

١٠٩٨ - لَنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ

لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

فضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء .

الثاني : إذا تأخر القسم وقُرُنَ بالقاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حينئذ هي الجواب ، وأجاز ابن السراج أن تنوى القاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها ؛ فأجاز « إِنْ تَقُمْ بِعِلْمِ اللَّهِ لِأَرْوَرَكَ » على تقدير فيعلم الله ، ولم يذكر شاهداً ، وينبغي أن لا يجوز ذلك ؛ لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عنه الجذور إلا في الضرورة .

الثالث : لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين ، فنذكره مختصراً .

إذا توالى شرطان دون عطف ؛ فالجواب لأولهما ، والثاني مُقَيَّدُ للأول كتنقيده
بحالٍ واقعةٍ موقَّعةٍ ، كقوله :

١٠٩٩ - إِنْ تَسْتَغْفِرُوا لَنَا إِنْ تَدْعُرُوا تَحِيدُوا

مِنْهَا مَعَاقِلَ عِزِّ زَانِهَا كَرَمُ

ولين توالياً بعطفٍ فالجوابُ لهما معاً ، كذا قاله المصنف في شرح الكافية ، ومثّل له
بقوله تعالى : « وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ » الآية . وقال غيره : إن
توالى للشرطان بعطفٍ بالواو فالجواب لهما نحو « إِنْ تَأْتِي وَإِنْ تُخْسِنُ إِلَى أَخْسِنَ
إِلَيْكَ » أو بأو فالجواب لأحدهما نحو « إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَوْ إِنْ جَاءَتْ هِنْدٌ فَأَكْرَمْنَاهُ ،
أَوْ فَأَكْرَمْنَاهَا » أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثاني ، والثاني وجوابه جواب الأول ،
وعلى هذا فإطلاقُ المصنفِ محمول على العطف بالواو .

فصل لو

اعلم أن « لو » تأتي على خمسة أقسام :

الأول : أن تكون للعرضِ نحو « لَوْ تَنَزَّلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَبْرًا »
ذكره في التسهيل .

الثاني : أن تكون للتقليلِ نحو « تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظُلْفٍ مُخْرَقٍ » ذكره ابن هشام
الأنصاري وغيره .

الثالث : أن تكون للتمني ، نحو « لَوْ تَأْتَيْنَا فَتُحَدِّثُنَا » قيل : ومنه « لَوْ أَنَّ
لَنَا كَرَّةً » ولهذا نصب « فنكون » في جوابها ، واختلف في لو هذه فقال ابن الصائغ
وابن هشام انطُضَرَاوِي : هي قسم برأسها ، لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ،

ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب لَيْتَ ، وقال بعضهم : هي لو الشرطية
أشربت معنى التمني ؛ بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء
وجواب باللام ، كقوله :

١١٠٠ - فَلَوْ بُنِيَ الْقُبُورُ عَنْ كُلِّبِ

فِيخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيْ زِيرِ

يَوْمَ السُّمْنَنِ لَقَرَّ عَيْنًا

وَكَيفَ لِقَاءَ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ ١٢

وقال المصنف : هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني ، وذلك أنه أورد قول
الزحشرى : وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيت فتحدثني ، فقال : إن أراد
أن الأصل وددت لو يأتيني فيحدثني ، غذف فعل التمني لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت
في الإشعار بمعنى التمني ، فكان لها جواب كجوابها ؛ فصحيح ، أو أنها حرف وضع
للتمني كليت فمنوع ؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني ، كما لا يجمع بينه
وبين ليت . وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية : وتنفي عن التمني ، فينصب بعدها
الفعل مقرونا بالفاء ، وقال في شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

١١٠١ - سَرَيْنَا إِلَيْهِمْ فِي جُجُوعٍ كَأَنَّهَا

جِبَالٌ شَرُورَى لَوْ تَعَانَ فَعْتَنَهَا

قال : فلك في « تنهدا » أن تقول : نصب لأنه جواب تمنٍّ إنشائي كجواب
ليت ؛ لأن الأصل وددنا لو تعان ، غذف فعل التمني لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت
في الإشعار بمعنى التمني دَرَن لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندى
هو المختار ، ولك أن تقول : ليس هذا من باب الجواب بالفاء ، بل من باب العطف
على المصدر ؛ لأن لو والفعل في تأويل مصدر ، هذا كلامه ، ونص على أن لو

في قوله تعالى : « لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ » مصدرية ، واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين ؛ أحدهما : أن التقدير لَوْنَبَتَ أَنْ ، والآخر أن تكون من باب التوكيد .

الرابع : أن تكون مصدرية بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بد وء أو يود نحو « وَذُوا لَوْ تَذِينَ فَيَذَهُونَ » « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُمَرُّ » بمن وقوعها بدوئهما قول قتيبة :

۱۱۰۲- مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُمَّمَا

مَنْ الْفَسِيحِ وَهُوَ الْمَفِظُ الْمُحْتَقُ

وقول الأعشى :

۱۱۰۳- وَرَبِّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلْ أَمْرِهِمْ

مِنَ التَّائِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا

وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية ، ومن ذكرها القراء وأبو علي ، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء ، وتبعهم المصنف ، وعلامتها أن يصلح في موضعها أن ، ويشهد للمُتَّبِعِينَ قراءةً بعضهم « وَذُوا لَوْ تَذَهْنُ فَيَذَهْنُوا » بحذف النون ، فمطف يدهنوا بالنصب على تذهن لما كان معناه أن تذهن ، وبشكل عليهم دخولها على أن في نحو « وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا » وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدّر بعدها تقديره تود لو ثبت أن بينها وبينه ، كما أجاب به المصنف في « لو أن لنا كرة » على رايه كما سبق . وأما جوابه الثاني - وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد « فِجَاجًا سُيْلًا » - فقيه نظر ؛ لأن توكيد المصدر قبل مجيء صلتها شاذ ، كقراءة زيد بن علي « والذين من قبلهم » بفتح الميم .

الخامس : أن تكون شرطية ، وهي المرادة بهذا الفصل ، وهي على قسمين ؛ امتناعية ، وهي للتعليل في الماضي ، وبمعنى إن ، وهي للتعليل في المستقبل ، فأشار للقسم الأول بقوله : (لَوْ حَرَفُ شَرْطِي فِي مُضِيِّ) يعني أن لو حرف يدل على تعليل فعل بفعل فيما مضى ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه ؛ إذ لو قُدِّر حصوله لكان الجواب كذلك ، ولم تكن للتعليل في الماضي ، بل للإيجاب ، فتخرج عن معناها ، وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير ؛ لأنه قد يكون ثابتا منع امتناع الشرط ، نعم الأكثر كونه ممتنعا .

وحاصله أنها تقتضي امتناع شرطها دائما ، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه نحو « وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا » وكقولك : لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا ، وإلا لم يلزم ، نحو : لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا ومنه : نعم المرء ضئيل لو لم يخف الله لم يعصه .

فقد بان لك أن قولهم « لو حرف امتناع لامتناع » فاسد ؛ لاقتضائه كون الجواب ممتنعا في كل موضع ؛ وليس كذلك ، ولهذا قال في شرح الكافية : العبارة الجيدة في لو أن يقال : حرف يدل على امتناع تالي يلزم لثبوته ثبوت تاليه ؛ قيام زيد من قولك « لو قام زيد لقام عمرو » محكوما بانتفائه فيما مضى ، وكونه مستلزما لثبوته لثبوت قيام عمرو ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له ؟ لا يتعرض لذلك ، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين ، اه . وعبارة سيويوه : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وهي إنما تدل على الامتناع الناشئ عن فقد السبب ، لا على مطلق الامتناع ، على أنه مراد العبارة الأولى ، أي أن جواب لو ممتنع لامتناع سببه ، وقد يكون ثابتا لثبوت سبب غيره .

وأشار إلى القسم الثانى بقوله : (وَيَقُلْ * إِيْلَاوَهَا مُسْتَقْبَلًا لِسِكْنِ قُبُلِ)
أى يقل إيلاء لو فعلاً مستقبلاً المعنى ، وما كان من حقها أن يليها ، لكن
ورد السامع به ؛ فوجب قبوله ، وهى حينئذ بمعنى إن كما تقدم ، إلا أنها لا تجزم ،
من ذلك قوله :

١١٠٤ - وَلَوْ تَلَقَّيْ أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا
وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبُ
لَطْلُ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَّةً
إِصْوَتِ صَدَى لَيْسَى لَيْسَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ

وقوله :

١١٠٥ - لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا
خَاقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

وإذا وليها حينئذ ماضٍ أول بالمستقبل ، نحو « وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا »
الآية ، وقوله :

١١٠٦ - وَلَوْ أَنَّ لَيْسَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَمَتْ
قَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَاخُ

وإن تلاها مضارع تخلص للاستقبال ، كما أن إن الشرطية كذلك ، وأنكر
ابن الحاج فى نقده على الْمُتَقَرَّبِ محمىء لو للتعليل فى المستقبل ، وكذلك أنكره الشارح ،
وتأول ما احتجوا به من نحو « وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا » الآية ، وقوله :
* ولو أن لَيْسَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَمَتْ * وقال : لا حجة فيه ؛ لصحة تحلله على المضى ،
وما قاله لا يمكن فى جميع المواضع المحتج بها ؛ فما لا يمكن ذلك فيه — وصرح
كثير من النحويين بأن لو فيه بمعنى إن — قوله تعالى : « وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ

لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ » ، « لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ »
 « قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ » « وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ »
 « وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ » « وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ » ، ونحو « أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ
 عَلَى فَرَسٍ » ، وقوله :

١١٠٧ - قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَذُّوا مَا زَرَهُمْ

دُونَ النَّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ

(وَهِيَ فِي الْأَخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَأَنَّ) أَيْ : لَوْ مِثْلُ إِنْ الشَّرْطِيَّةِ فِي أَنَّهَا لَا يَلِيهَا
 إِلَّا فِعْلٌ أَوْ مَعْمُولٌ فَعَلٌ مُضْمَرٌ يَفْسِرُهُ فِعْلٌ ظَاهِرٌ بَعْدَ الْأَسْمِ ، كَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ :
 لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ ، وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ : لَا يَلِيهَا فَعْلٌ مُضْمَرٌ ، إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ،
 كَقَوْلِهِ :

١١٠٨ - أَخْلَايَ لَوْ غَيْرَ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ

عَقَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَقْتَبٌ

أَوْ نَادِرٌ كَلَامٌ كَقَوْلِ حَاتِمٍ : لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ
 بِالضَّرُورَةِ وَالنَّادِرِ ، بَلْ يَكُونُ فِي فَصِيحِ السَّكَلَامِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى « لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ
 خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي » حَذَفَ الْفِعْلُ فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

١١٠٩ - لَوْ يَغْيِرُ الْمَاءُ حَلْقِي شَرِقٌ

كُنْتُ كَالْعَصَانِ بِالْمَاءِ اغْتِصَارِي

فَقِيلَ : عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَأَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ وَلَيْتَهَا شَذُوذًا ، وَقَالَ ابْنُ خُرُوفٍ : هُوَ عَلَى
 إِضْمَارِ « كَانَ » الشَّائِئَةِ ، وَقَالَ الْفَارَسِيُّ : هُوَ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَالْأَصْلُ لَوْ شَرِقَ حَلْقِي هُوَ
 شَرِقٌ ، فَحَذَفَ الْفِعْلُ أَوَّلًا وَلِلْبَدَأِ آخَرًا .

ثم نبه على ما تفارق فيه لو إن الشرطية فقال (لَكِنْ لَوْ أَنَّ بَهَا قَدْ تَقَرَّنَ) أى
نختص لو بمباشرة أن نحو «ولو أنهم آمنوا» «ولو أنهم صبروا» «ولو أنا كتبنا عليهم»
«ولو أنهم قتلوا ما يعطون به» وقوله :

وَلَوْ أَنَّ مَا اسْتَعَى لِأَذْنِي مَعِيشَةٍ

[كفاي ، ولم أطلب ، قليل من المال]

وهو كثير ، وموضعها عند الجميع رفع ؛ فقال سيبويه وجهور البصريين : بالابتداء ،
ولا تحتاج إلى خبر ؛ لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه ، وقيل : الخبر محذوف ،
فقيل : يقدر مقدما ، أى ولو ثابت إيمانهم ، على حد « وآية لهم أنا حملنا » ،
وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، ويشهد له أنه يأتى مؤخرا بعد أما ،
كقوله :

عِنْدِي اضْطِبَّارٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ

يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدَّ كَادَ يَبْرِينِي

وذلك لأن لعل لا تقع هنا ؛ فلا تشبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل ،
فالأولى حينئذ أن يُقدَّر الخبر مؤخرا على الأصل ، أى ولو إيمانهم ثابت ، وقال
الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري : فاعل ثبتَ مقدر كما قال الجميع فى ما وصلتها
فى « لا أكله ما أن فى السماء نجما » ، ومن ثم قال الزمخشري : يجب أن يكون خبر
أن فعلا ، ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ، وردّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى
« وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَاحٌ » وقالوا : إنما ذلك فى الخبر المشتق لا الجامد
كأذى فى الآية ، وفى قوله :

١١١٧ — مَا أَطْيَبَ الْقَمِيشَ لَوْ أَنَّ الْفَقَى حَجَرَ

تَنْبُو الْخَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلُومٌ

وقوله :

١١١١ - وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لَخَسِبْتُهَا
مُسَوِّمَةً تَدْعُو عُبَيْدًا وَأَزْمَنًا

ورّد المصنف قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله :

١١١٢ - لَوْ أَنَّ حَيًّا مُذْرِكُ الْفَلَاحِ
أَذْرَكُهُ مُلَايِبُ الرِّمَاحِ

وقوله :

١١١٣ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْجَتِ مِنِّي مُعَلَّقٌ
يَعُودُ نَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عَوْدُهَا

وقوله :

١١١٤ - وَلَوْ أَنَّ حَيًّا فَانَتْ الْمَسَوْتُ فَاتُهُ
أَخُو الْخَرْبِ فَوْقَ الْقَارِحِ الْقَدَوَانِ

* * *

(وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفًا إِلَى الْمَعْنَى نَحْوُ لَوْ بَقِيَ كَفَى)

أى لَوْ وَفَى كَفَى ، ومنه قوله :

١١١٥ - لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ حَدِيثَهَا
خَرُّوا لِعِزَّةِ رُكَّعًا وَسُجُودًا

وهذا في الامتناعية ، وأما التي بمعنى إن فقد تقدم أنها تصرف الماضي إلى المستقبل ،
وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل اللغى .

(تنبيهان) : الأول : لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ، ولو أريد بها معنى إن

الشرطية ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن
الشجري كقوله :

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْقَةٍ [لَأَحِقُ الْأَحَالِ نَهْدُ ذُو خُصَلٍ]

وقوله :

تَأَمَّتْ فَوَادَكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعَتْ

إِخْدَى نِسَاءَ بَنِي ذَهْلٍ بَنِي شَيْبَانَا

وخرج على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفا ، كقراءة أبي عمرو « وينصركم »
و « يشركم » و « يامرکم » والأول على لغة من يقول شَيْشَا بِالْأَلْفِ ثُمَّ أَبْدَلَتْ هَمْزَةً سَاكِنَةً
كَقِيلِ الْعَالَمِ وَالْخَائِمِ .

الثاني : جواب لو إما ماضٍ بمعنى نحو « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَقْصِهِ » أو وضعا
وهو إما مثبت فاقرانه باللام نحو « لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا » أكثر من تركها نحو
« لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا » وإما منفي بما فالأمر بالعكس ، نحو « وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ
مَا فَعَلْنَاهُ » ونحو قوله :

١١١٦ - وَلَوْ نَفَعْنِي الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا

وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ الْيَسَارِ

وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخاري « لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحُدٍ
ذَهَبًا مَا بَسُرْتُ أَنْ لَا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ » فهو على حذف « كَانَ »
أى ما كان يسرنى ، قيل : وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو « وَلَوْ أَهْمُ آمَنُوا وَاتَّقُوا لِمَثُوبَةٍ
مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ » وقيل : الجملة مستأنفة ، أو جواب لقسم مقدر ، و « لو » في الوجهين
للتنقي فلا جواب لها .

أما ، ولولا ، ولوما

(أَمَّا كَهَنِمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) أى أَمَّا — بالفتح والتشديد — حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد .

أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو « فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ « الآيَة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وَفَا ، لِيَتْلُو تِلْوَهَا وَجُوبًا أَلِفًا) فا : مبتدأ خبره أَلِفٌ ، وتلوه : متملق بألف ، ومعنى تلوتال ، ووجوبا : حال من الضمير فى ألف .

وأشار بقوله :

(وَحَذَفُ ذِي الْفَأَقْلِ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُيِّدًا)

أى طرح ، إلى أنه لا تحذف هذه الفاء إلا إذا دخلت على قول قد طرح استثناء عنه بالمقول ، فيجب حذفها معه نحو « فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ » أى : يقال لهم أكفرتم ، ولا تحذف فى غير ذلك إلا فى ضرورة ، كقوله :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

وَلَكِنْ سَيَرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَازِبِ

أو ندور ، نحو ما خرّج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم . « أما بعد ما بَالُ رِجَالٍ » ، وقول عائشة : أما الذين جَمَعُوا بين الحج والعمره طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا .

وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم فى آية البقرة ، ومنه : « أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ » « وأما الغلام » « وأما الجِدَارُ » الآيات ، وقد يترك تكرارها استثناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يُذكر بعدها

في موضع ذلك القسم ؛ فالأول نحو : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ ، وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ، فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسُيِّدْهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ » أى وأما الذين كفروا بالله فلم يَكُنْ كذا وكذا . والثاني نحو : « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ » أى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلمون معناه إلى ربهم . ويبدل على ذلك قوله تعالى : « وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا » أى كلٌّ من المتشابه والمُحْكَم من عند الله ، والإيمان بهما واجب ، فكأنه قيل : وأما الراسخون في العلم فيقولون ، وعلى هذا فالوقوف على « إله الله » وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها .

وقد تأنى لغير تفصيل نحو « أما زيد فمنطلق » .

وأما التوكيد فقلَّ مَنْ ذَكَرَهُ ، وقد أحكم الزمخشري شرحه فإنه قال : فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضلاً توكيداً ، تقول « زيد ذاهب » ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة قلت « أما زيد فذهاب » ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مُدْغِلٌ بفائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنه في معنى الشرط ، انتهى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من قوله « أما كهما بك » لا يريد به أن معنى أما كمنى مهما وشرطها ؛ لأن أما حرف ، فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل ؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لهما ، وهي قائمة مقامهما ؛ لتضمنها معنى الشرط .

الثاني : يؤخذ من قوله « لتلو تلوها » أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد ؛ فلو قلت « أما زيد طعامة فلا تأكل » لم يجز ، كما نص عليه غيره .

الثالث : لا يُفصلُ بين «أما» والفاء بحملة تامة ، إلا إن كانت دعاء ، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو «أما اليوم رَحِمَكَ اللهُ فالأمر كذا» .

الرابع : يُفصلُ بين أما والفاء بواحد من أمور ستة ؛ أحدها : المبتدأ كآليات السابقة ، ثانيها : الخبر ، نحو «أما في الدار فزيد» . ثالثها : جملة الشرط ، نحو «فأما إن كَانَ من الْمُقَرَّرَيْنِ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ» الآيات . رابعها : اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب ، نحو «فأما اليتيمَ فَلَا تَقَهَّرْ» الآيات . خامسها : اسم كذلك معمول المحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو «أما زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ» وقراءة بعضهم «وَأَمَّا نُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ» بالنصب ، ويجب تقدير العامل بعد الفاء ، وقبل ما دخلت عليه ؛ لأن أما نائبة عن الفعل فكأنها فعل ، والفعل لا يلي الفعل . سادسها : ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذي ثابت عنه أو للفعل المحذوف ، نحو «أما النِيَوْمَ فَإِنِّي ذَاهِبٌ» ، وأما في الدار فَإِن زَيْدًا جَالِسٌ» ولا يكون العامل ما بعد إن ؛ لأن خبر إن لا يتقدم عليها فكذلك معموله . هذا قول سيبويه والمازني والجمهور ، وخالفهم اللبرد وابن دُرُشْتَوِيهِ والقراء والمصنف .

الخامس : يُسمع «أما العبيدَ فَدَوَّ عَبِيدٌ» ، بالنصب ، «وأما قُرَيْشًا فَأَنَا أَفْضَلُهُا» وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يُقدَّرَ مهما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالحل ؛ إذ التقدير هنا مهما ذكَّرت ، وعلى ذلك فيخرج «أما العِلْمَ فَعَالِمٌ» ، وأما علما فعالم ، فهو أحسن مما قيل ؛ إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان مُعَرِّفاً وحال إن كان منكرًا ، وفيه دليل أيضاً على أن أما ليست العاملة ؛ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به .

السادس : ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى «أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» ، ولا التي في قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ [فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّعُفُ]

بل هي فيها كلمتان ، والتي في الآية « أم » النقطعة وما الاستفهامية أدغمت الهم في الهم ، والتي في البيت هي « أن » للصدرية وما الزيدة ، وقد سبق الكلام عليها في باب كان .

السابع : قد تبدل ميم أما الأولى ياء ؛ استغفالا للتضعيف ، كقوله :

١١١٧ - رَأَتْ رَجُلًا أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ

فَيَضْحَى ، وَأَيْمًا بِالْعِشَى فَيَنْخَسِرُ

(لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزِمَانِ الْإِبْتِدَاءَ إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقْدًا)

أى : للولا ولوما استعمالان ؛ أحدهما : أن يدلّا على امتناع شيء لوجود غيره ، وهذا ما أراد به بقوله « إذا امتناعا بوجود عقدا » أى إذا ربطّا امتناع شيء بوجود غيره ولازمّا بينهما ، ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملزماً فيه حذف خبره غالبا ، وقد مر بيان ذلك في باب المبتدأ ، وجوابا كجواب لو مُصَدَّرًا بماضٍ أو مضارع مجزوم بلم ، فإن كان الماضي مُشَبَّهًا قرن باللام غالبا ، نحو « لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ » ونحو قوله :

١١١٨ - لَوْلَا الْإِصَاحَةُ لِلْوُشَاةِ لَكُنَّا لِي

مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي الرِّضَاءِ رَجَاءً

وإن كان منفيا تجرّد منها غالبا ، نحو « وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا » وقوله :

وَاللَّهُ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا [وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا]

وقوله :

١١١٩ - * لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ نَأَى مَا ضَمَّ صَاحِبُهُ *

وقد يقترن بها المنفى كقوله :

١١٢٠ - لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الظَّالِمِينَ لَمَّا
أَبْقَتْ نَوَاهُمْ لَنَا رُوحًا وَلَا جَدًّا

وقد يخلو منها المثبت كقوله :

١١٢١ - لَوْلَا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَهَرًا
[وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلِّسْلِمْ إِنْ جَنَحُوا]

وقوله :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِغْتَ كَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنْفُذِ النِّيقِ مُنْهَوَى

وإذا دلَّ على الجواب دليلٌ جاز حذفه ، نحو « ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته
وأن الله توابٌ حكيمٌ » .

والاستعمالُ الثاني أن يَدُلَّ على التخصيض ؛ فيختصان بالجلِ الفعلية ، ويشاركما
في ذلك هلاً وألاً الموازنة لها وألاً بالتخفيف ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وَبِهِمَا التَّخْضِيسُ مِرْ ، وَهَلَا أَلَا ، أَلَا ، وَأَوَّلِيْنَهُمَا الْفِعْلَا)

أى : المضارع أو ما فى تأويله ، نحو « لولا تستغفرون الله » ونحو « لولا أنزل
علينا الملائكة » ونحو « لو ما تأتينا بالملائكة » ونحو قوله : هلا نُسلم - أو ألا نُسلم ،
أو ألا نُسلم - فتدخل الجنة ، ونحو « ألا تُفَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » :

والعَرَضُ كالتخصيض ، إلا أن العَرَضَ طلب بلين ، والتخصيض طلب بحث

(وَقَدْ يَلِيهَا) أى قد يلي هذه الأدوات (اسمٌ بفعلٍ مضمَرٍ * عَلَّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ).

فالأول نحو قولك : هَلَا زَيْدًا تَضْرِبُهُ ، فزَيْدًا : علق بفعل مضمَر ، بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر . والثانى نحو قولك : هَلَا زَيْدًا تَضْرِبُ ، فزَيْدًا : علق بالفعل الظاهر الذى بعده ؛ لأنه مُفْرَغٌ لَهُ .

(تنبيهات) : الأول : ترد هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم ؛ فتختص بالماضى أو ما فى تأويله ظاهراً أو مضمراً ، نحو « لَوْلَا جَاؤَا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ » ، « فَلَوْلَا نَصَرَهمَ الَّذِينَ آتَوْنَاهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً » ، ونحو قوله :

١١٢٢ - تَمْدُونَ عَقَرَ النَّبِيِّ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُفْنَعَا

أى لولا تمدون الكمى ، بمعنى لولا عددتم ؛ لأن المراد توبيخهم على ترك عدّه فى الماضى ، وإنما قال تَمْدُون على حكاية الحال ، ونحو قوله :

١١٢٣ - أَتَيْتَ بِمَبْدِ اللَّهِ فِي الْقِدِّ مُوْتَقَا
فَهَلَّا سَمِيداً ذَا الْحَيَانَةِ وَالْقَدْرِ

أى فهلاً أسرّت سميذاً .

الثانى : قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر ؛ فيقدر المضمر « كان » الشانية كقوله

وَنُبِثْتُ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةِ إِلَى فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أى : فهلا كان الشأن نفس ايلي شفيعها .

الثالث : المشهور أن حروف التحضيض أربعة ، وهى : لولا ، ولوما ، وهلا ، وألاً

بالتشديد ، ولهذا لم يذكر في التسهيل والكافية سواهن ، وأما « الأ » بالتخفيف فهي حرف عَرَض ، فذكره لها مع حروف التحضيض بمحتمل أن يريد أنها قد تأتي للتحضيض ، وبمحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معنائهن ، ويؤيده قوله في شرح الكافية : وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل « الأ » المقصود بها العرض ، نحو : ألا تزورنا .

خاتمة — أضلُّ لولا ولوما لو ركب مع لا وما ، وهلا مركبة من هل ولا ، والآ يجوز أن تكون هلا فأبدل من الماء همزة ، وقد يلي الفعل لولا غير مفهومة تحضضا كقوله :

١١٢٤ — أَنْتَ الْمُبَارَكُ وَالْمُتِمُّونُ سِيرَتُهُ

لَوْلَا تُقَوِّمُ دَرَجَةَ الْقَوْمِ لَأَخْتَلَفُوا

فتقول بلولم ، أي لولم تقوم ، أو تحمل المختصة بالأسماء ، والفعل صلة لأن مقدرة على حد « تَسْمَعُ بالمعدي » والله تعالى أعلم .

الإخبار بالذی والألف واللام

الباء في قوله « بالذی » لسببية ، لا لتمدية ؛ لدخولها على الخبر عنه ؛ لأن « الذی » يحمل في هذا الباب مبتدأ ، لا خبرا ، كما ستقف عليه ؛ فهو في الحقيقة مخبر عنه ، فإذا قيل : أخبر عن زيد من « قام زيد » فالمنى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذی .

وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفون مسائل التمرين في القواعد التصريفية ، وبعضهم يسمي هذا الباب « باب السبك »

قال الشارح : وكثيرا ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص ، أو تقوى الحكم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحن ، انتهى .

والكلام في هذا الباب في أمرين ؛ الأول في حقيقة ما يُخبر عنه ، والثاني في شروطه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

(مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ عَنْ الَّذِي مُبْتَدَأُ قَبْلُ اسْتَقَرَّ)

ما : موصولة مبتدأ ، و « خبر » خبرها ، و « مبتدأ » حال من الذي الثاني ، و « الذي » الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة ؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما ، لا أنهما رصه لان ، والتقدير : ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ - أعني الذي - هو خبر عن لفظ الذي حال كونه مبتدأ استقر أولا .

(حَمَا سِوَاهُمَا) أى ما سوى الذى وخبره (فَوَسَّطُهُ صِلَةٌ * عَائِدُهَا) وهو ضمير الموصول (خَلْفَ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرها .

(نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا ، فَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرًا لِلْأَخْذِ)

أى إذا قيل لك : أخبر عن زيد من « ضربت زيدا » قلت « الذى ضربته زيد » ؛ فتصدّر الجملة بالذى مبتدأ ، وتؤخر زيدا - وهو الخبر عنه - فتجعله خبرا عن الذى ، وتجعل ما بينهما صلة الذى ، وتجعل في موضع زيد الذى أخرته ضميرا عائدا على الموصول .

ولو قيل لك : أخبر عن التاء من هذا المثال ، قلت « الذى ضرب زيدا أنا » ؛ ففعلت به ما ذكر ، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال .

وإن قيل : أخبر عن زيد من قولك « زيد أبوك » قلت « الذي هو أبوك زيد »
أو عن أبوك قلت « الذي هو زيد أبوك » .

(وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبَرَ مُرَاعِيًا وَفَاقَ لِمُثَبَّتِ)

وهو ما قيل لك : أخبر عنه ، في الثانية والجمع والتأنيث ، كما تراعى وفاقه
في الأفراد والتذكير .

فإذا قيل لك : أخبر عن الزيدَيْنِ من نحو « بلغَ الزيدانِ العميرينَ رسالةً » قلت :
« اللذانِ بلغَ العميرينَ رسالةً الزيدانِ » .

أو عن العميرين قلت « الَّذِينَ بَلَّغَهُمُ الزيدانِ رسالةً العمرون » .

أو عن الرسالة قلت « الَّتِي بَلَّغَهَا الزيدانِ العميرينَ رسالةً » .

فتقدم الضمير ، وتصله ؛ لأنه إذا أمكن الوصلُ لم يجز العدولُ إلى الفصلِ ،
وحينئذٍ يجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

ثم أشار إلى الثاني — وهو ما في شروط المخبر عنه — بقوله :

(قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا)

(كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعَ مَا رَعَوْا)

أعلم أن الإخبار إن كان بالذی ، أو أحدِ فروعه ؛ اشترط للمخبر عنه
تسعة أمور :

الأول : قبوله التأخير ؛ فلا يخبر عن « أَيْهَم » من قولك « أَيْهَمُ في الدار »
لأنك تقول حينئذٍ « الذي هو في الدار أَيْهَم » فيخرج الاستفهام عما له من وجوب
الصدرية ، وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط و « كم » الخبرية و « ما »
التمجيبة وضمير الشأن ؛ فلا يخبر عن شيء منها ؛ لما ذكرته .

وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير ، وذلك لأن الضمير المتصل يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ، ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما مر .

الثاني : قبوله التعريف ؛ فلا يخبر عن الحال والتمييز ؛ لأنها ملازمان للتكثير ، فلا يصح جعل المضمير مكانهما ؛ لأنه ملازمٌ للتعريف ، وهذا القيد لم يذكره في التسهيل .

الثالث : قبول الاستغناء عنه بأجنبي ؛ فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي ، ضميراً كان أو ظاهراً ، فالضمير كالماء من نحو « زيد ضربته » لأنه لا يستغنى عنه بأجنبي كمرو وبكر ، فلو أخبرت عنها قلت : الذي زيد ضربته هو ، فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً ، فقصانه وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبدأ الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائد ، وانخرمت قاعدة الباب ، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط ، والظاهر كاسم الإشارة في نحو « ولباسُ الثَّقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ » ، وغيره مما حصل به الربط ؛ فإنه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق ، وكالأسماء الواقعة في الأمثال نحو « الكلاب » في قولهم : « الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ » ؛ فلا يجوز أن تقول « التي هي على البقر الكلاب » ؛ لأن الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبي ؛ لأن الأمثال لا تُغَيَّرُ .

الرابع : قبوله الاستغناء عنه بالضمير ؛ فلا يخبر عن الاسم المحرور بحتى أو بمذ أو بمند ، لأنهن لا يَجُوزْنَ إلا الظاهر ، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام الخبر عنه كما تقدم ؛ ففي نحو قولك : « سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرِو الْكَرِيمِ » يجوز الإخبار عن زيد ، فيمتنع عن الباقي ؛ لأن الضمير لا يختلفن : أما الأب

فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القُرْبُ فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره ، وأما « عمرو » و « الكريم » فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ، نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معا ، أو عن العامل والمعمول معا ، أو عن الموصوف وصفته معا ؛ جاز لصحة الاستغناء حينئذ بالضمير عن المخبر عنه .

فتقول في الإخبار عن المضاف مع المضاف إليه : « الذي سَرَّه قُرْبٌ من عمرو الكريم أبو زيد » .

وعن العامل مع المعمول « الذي سَرَّ أبا زيد قُرْبٌ من عمرو الكريم » .

وعن الموصوف مع صفته « الذي سَرَّ أبا زيد قُرْبٌ منه عمرو الكريم » .

الخامس : جواز استعماله مرفوعا ؛ فلا يخبر عن لازم النصب كسُبْحَانَ وَعِنْدَ .

السادس : جواز وروده في الإثبات ؛ فلا يخبر عن أَحَدٍ وَدَيَّارٍ وَغَرِيبٍ ؛ لثلاث يخرج عما زمه من الاستعمال في النفي .

السابع : أن يكون في جملة خبرية ؛ فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية ؛ لأن الجملة بعد الإخبار تُجْمَلُ صلةً ، والطلبية لا تكون صلة .

الثامن : أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين ، نحو زيد من قولك : « قام زيد وقعد عمرو » ، وإلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلة على الذي اشتقَرَّ أنه الصلة بغير الفاء ، فإن كانتا غير مستقلتين — بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجمليتي الشرط والجزاء ، وكما لو كان العطف بالفاء ، أو كان في الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه — جاز الإخبار ؛ لاتقاء المحذور المذكور ؛ ففي نحو « إن قام زيد قام عمرو » تقول في الإخبار عن زيد « الذي إن قام قام عمرو زيد » وعن عمرو « الذي إن قام زيد قام عمرو » .

وفي نحو « قام زيد فقم عمرو » نقول في الإخبار عن زيد : « الذي قام فقم عمرو زيد » ، وعن عمرو : « الذي قام زيد فقم عمرو » لأن ما في الفاء من معنى السببية نزل الجلتين منزلة الشرط والجزاء .

وفي نحو « قام زيد وقمده عنده عمرو » نقول في الإخبار عن زيد : « الذي قام وقمده عنده عمرو زيد » ، وعن عمرو : « الذي قام زيد وقمده عنده عمرو » .

وفي نحو « ضربني وضربت زيدا » ونحو « أكرمني وأكرمت عمرو » نقول في الإخبار عن زيد : « الذي ضربني وضربته زيد » ، وعن عمرو : « الذي أكرمني وأكرمته عمرو » .

التاسع : إن كَانَ الاسم استفادة ؛ فلا يُخْبَرُ عن اسم ليس تحته معنى ، كثنواني الأعلام نحو بكر من أبي بكر ؛ إذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شيء .

(تنبيهات) : الأول : الشرط الرابع في كلامه مُعْنَى عن اشتراط الثاني ؛ لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار ، وقد نبه في شرح السكافية على أنه ذكره زيادة في البيان .

الثاني : أو في قوله « أو بمضمر » بمعنى الواو ؛ لما بَانَ لك أن الشروط المذكورة في النظم أربعة ، وأن الثالث والرابع لا يفتي أحدهما عن الآخر ، وقد عطف في السكافية ثلاثة شروط بأو فقال :

وَشَرَطُ الْأَسْمِ مُخْبِرًا عَنْهُ هُنَا

جَوَازُ تَأْخِيرِ وَرَفْعِ وَغَنَى

عَنْهُ بِأَجْنَاسٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ

أَوْ مُثَبَّتِ أَوْ عَادِمِ التَّنْصِيرِ

مع عَدَّه كلامها في الشرح شرطاً مستقلاً .

الثالث : سَكَت في الكافية أيضاً عن الثلاثة الأخيرة ، وقد ذكرها في التسهيل .

(وَأَخْبَرُوا هُنَا بَأَنَّ) أى الموصولة (عَنْ بَعْضِ مَا * يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ) أى يشترط لجواز الإخبار عن أَل ثلاثة شروطٍ زيادةً على ما سبق في الذى وفروعه .

الأول : أن يكون الخبرُ عنه من جملة تقدم فيها الفعل ، وهى الفعلية ، وإلى هذا الإشارة بقوله « فيه الفعل قد تقدما » .

الثانى : أن يكون ذلك الفعل متصرفاً .

الثالث : أن يكون مُثَبَّتاً .

فلا يخبر عن زيد من قولك « زيد أخوك » ، ولا من قولك « عسى زيد أن يقوم » ، ولا من قولك « ما قام زيد » .

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : (إِنْ صَحَّ صَوِّغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَنَّ) إذ لا يصح صوغ صلةٍ لَأَل من الجامد ، ولا من المنفى .

ثم مثَّل لما يصح ذلك منه بقوله : (كَصَوِّغَ وَاقٍ مِنْ وَاقٍ اللَّهُ الْبَطْلَ) فإن أخبرت عن الفاعل قلت « الواقي البطل الله » ، أو عن المفعول قلت « الواقي الله البطل » ، ولا يجوز لك أن تحذف الماء ؛ لأن عائد الألف واللام لا يحذف ، إلا في الضرورة كقوله :

مَا الْمُسْتَفِيزُ الْهَوَى بِمَجْمُودٍ عَاقِبَةٍ

[وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوَةٌ بِلاَ كَدَرٍ]

(وَأِنْ يَكُنْ مَارَقَعَتْ ضِلَّةُ أَلْـ «ضَمِيرَ غَيْرِهَا» أَيْ غَيْرَ أَلْـ (أَيِّنَ وَانْفَصَلَ)،
وَأِنْ رَفَعَتْ ضَمِيرَ أَلْـ وَجِبَ اسْتِقَارُهُ .

ففى نحو قولك : « بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الزَّيْدَيْنِ رِسَالَةً » إِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ التَّاءِ
قُلْتَ « الْمُبْلَغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الزَّيْدَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » كَانَ فِي الْمُبْلَغِ ضَمِيرٌ مُسْتَقَرٌّ ؛ لِأَنَّهُ
فِي الْمَعْنَى لِأَلْـ ، لِأَنَّهُ خَلَفَ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَأَلِ الْمُتَكَلِّمِ ، لِأَنَّهُ خَبَّرَهَا ضَمِيرُ
الْمُتَكَلِّمِ ، وَلِلْبَتْدَاءِ نَفْسُ الْخَبَرِ ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ بَقِيَةِ أَهْمَاءِ الْمَثَالِ وَجَبَ
إِبْرَازُ الضَّمِيرِ وَانْفِصَالُهُ ؛ لِحَرِيانِ رَافِعِهِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ ، تَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ
الْأَخَوَيْنِ : « الْمُبْلَغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الزَّيْدَيْنِ رِسَالَةُ أَخَوَاكَ » ، وَعَنِ الزَّيْدَيْنِ : « الْمُبْلَغُ
أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةُ الزَّيْدُونِ » وَعَنِ الرِّسَالَةِ « الْمُبْلَغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى
الزَّيْدَيْنِ رِسَالَةً » ؛ فَالْمُبْلَغُ خَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ ؛ لِأَنَّهُ فَعْلُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَ«أَلْـ»
فِيهِنَّ لَغَوِيَّةٌ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لِأَنَّهَا نَفْسُ الْخَبَرِ الَّذِي أَخْبَرَتْهُ ، فَأَنَا : فَاعِلُ الْمُبْلَغِ ، وَضَمِيرُ الْغَنِيَةِ
هُوَ الْعَائِدُ ، وَكَذَا تَفْعَلُ مَعَ ضَمِيرِ الْغَنِيَةِ ؛ فَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ
الْفَاعِلُ مِنْ نَحْوِ « زَيْدٌ ضَرَبَ جَارِيَتَهُ » : « زَيْدٌ الضَّارِبُ جَارِيَتَهُ هُوَ » ،
فَفِي الضَّارِبِ ضَمِيرُ أَلْـ مُسْتَقَرٌّ لِحَرِيانِهِ عَلَى مَا هُوَ لَهُ ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الْجَارِيَةِ
قُلْتَ « زَيْدٌ الضَّارِبُ هُوَ جَارِيَتَهُ » ؛ فَلَا ضَمِيرَ فِي الضَّارِبِ ، بَلْ فَاعِلُهُ الضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ
لِحَرِيانِهِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ .

﴿ خَاتَمَةٌ ﴾ : يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْ اسْمٍ كَانَ بِأَلْ وَغَيْرِهَا ؛ فَتَقُولُ فِي نَحْوِ « كَانَ زَيْدٌ
أَخَاكَ » : « الْكَائُنُ — أَوِ الَّذِي كَانَ — أَخَاكَ زَيْدٌ » ، وَأَمَّا الْخَبَرُ فَفِيهِ خِلَافٌ ،
وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ ، نَحْوُ الْكَائِنَةُ — أَوِ الَّذِي كَانَهُ زَيْدٌ — أَخَاكَ » ، وَإِنْ شِئْتَ
جَمَاعَتَهُ مُنْفَصِلًا ، قُلْتَ « الْكَائِنُ — أَوِ الَّذِي كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ — أَخَاكَ » ،
وَعَنِ الْغُرُفِ الْمُتَصَرِّفِ ؛ فَيُجَاءُ مَعَ الضَّمِيرِ الَّذِي يَخْلُفُهُ بَقِيٌّ ؛ كَقَوْلِكَ مُخْبِرًا عَنْ

يوم الجمعة من « صُنْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » : « الَّذِي صُنْتُ فِيهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ » ، فإن
توسمت في الظرف وجعلته مفعولا به على المجاز جئت بخلفه مجرداً من في ، فتقول ،
« الَّذِي صُنْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » .

واعلم أن باب الإخبار طويلٌ الدَّلِيلُ ، فليُكْتَفَ بما تقدم ، والله أعلم .

العدد

(ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُوبٌ لِلْعَشْرَةِ * فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ * فِي الضَّمِّ) وهو
ما آحاده مؤنثة ولو مجازاً (جَرَّدُ) من التاء ، نحو « سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَائِنَةَ
أَيَّامٍ » هذا إذا ذكر المعداد ، فإن قصد ولم يذكر في اللفظ فالقصر أن يكون كما لو
ذكر ؛ فتقول : « صُنْتُ خَمْسَةَ » تريد أياماً ، و « سِرْتُ خَمْسًا » تريد ليالي ،
ويجوز أن تحذف التاء في المذكر ، ومنه : « وَأَتَّبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَالٍ » أما
إذا لم يُقْصَد معداد ، وإنما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء ، نحو :
« ثَلَاثَةٌ نِصْفُ سِتَةٍ » ولا تنصرف ؛ لأنها أعلام ، خلافاً لبعضهم ، وأما
إدخال أل عليها في قولهم « الثَّلَاثَةُ نِصْفُ السِتَّةِ » فكدخلوها على بعض
الأعلام كقولهم إلهة ، وهو اسم من أسماء الشمس حين قالوا : الإلهة ،
وكذلك قولهم : شَمُوبٌ ، والشَّمُوبُ ، الغنية ، وهذه لم يشملها كلامه ،
وشمل الأولين .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من قوله « ما آحاده » أن المعتبر تذكير الواحد
وتأنيته ، لا تذكير الجمع وتأنيته ؛ فيقال « ثَلَاثَةُ حَمَامَاتٍ » خلافاً للبغداديين ،
فإنهم يقولون : « ثَلَاثُ حَمَامَاتٍ » فيعتبرون لفظ الجمع . وقال الكسائي : تقول
مررت بثلاث حَمَامَاتٍ ، ورأيت ثلاث سِجِلَاتٍ ، بغير هاء ، وإن كان الواحد مذكراً ،
وقاس عليه ما كان مثله ، ولم يقل به الفراء .

الثاني : اعتبار التأنيث في واحدٍ المعداد إن كان اسماً قبلفظه ، تقول « ثَلَاثَةٌ أَشْخَصٍ » قاصدٌ نسوةً ، و « ثَلَاثَ أَعْيُنٍ » قاصدٌ رجالاً ؛ لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث . هذا ما لم يتصل بالكلام ما يُقَوِّى المعنى ، أو يكثر فيه قصد المعنى ، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى .
فلأول كقوله :

١١٢٥ - [فَكَانَ يَحْتَقِ دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَيْتِ]
ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَأَعْيَانٍ وَمُقَصِّرُ
وقوله :

١١٢٦ - وَإِنْ كَلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ
وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ

وجعل منه في شرح الكافية « وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا » قال :
فبذكر أم ترجع حكم التأنيث ، لكنه جعل أسباطاً في شرح التسهيل بدلا من اثنتي عشرة ،
وهو الوجه كما سيأتي .
والثاني كقوله :

١١٢٧ - ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ
[لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى حِيَالِي]

فإن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان .

وإن كان صفةً فيموصوفها للنوى ، لا بها ، نحو : « قُلَّةُ عَشْرِ أَمْثَالِهَا »
أى عشر حسنات ، وتقول : « ثَلَاثَةُ رَبْعَاتٍ » إذا قصدت رجلاً ،
وكذا تقول : « ثَلَاثَةُ دَوَابٍ » إذا قصدت ذكوراً ؛ لأن الدابة صفة
في الأصل .

الثالث : إنما تكون العبرة في التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع ، أما مع اسمي الجنس والجمع فالعبرة بمجالهما ؛ فيعطى المدد عكس ما يستحقه ضميرهما ؛ فنقول : « ثلاثة من القوم ، وأربعة من الغنم » بالناء ؛ لأنك تقول : قوم كثيرون ، وغنم كثير ، بالتذكير ، و « ثلاث من البط » بترك الناء ؛ لأنك تقول : بط كثيرة ، بالتأنيث ؛ و « ثلاثة من البقر » أو « ثلاث » لأن في البقر لفتين : التذكير ، والتأنيث ، قال تعالى « إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا » وقرئ « تَشَابَهَتْ » . هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى ، وإلا فالمرأى هو المعنى ، أو يكن نائبا عن جمع مذكر ؛ فالأول نحو « ثلاث إناث من الغنم » و « ثلاثة ذكور من البط » ولا أثر لوصف المتأخر كقولك : « ثلاثة من الغنم إناث ، وثلاث من البط ذكور » . والثاني نحو « ثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ » ، فرجلة : اسم جمع مؤنث ، إلا أنه جاء نائبا عن تكسير راجلٍ على أرْجالٍ ، فذكر عدده كما كان يفعل بالمتنوب عنه .

الرابع : لا يعتبر أيضاً لفظ المفرد إذا كان علما ؛ فنقول : « ثَلَاثَةُ الطلحات ، وخمسُ الهندات » .

الخامس : إذا كان في للمدود لفتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والإثبات نقول : « ثلاثُ أحوالٍ ، وثلاثةُ أحوالٍ » اهـ .

(والمميز أجري * جَمْعًا بِلَفْظٍ قَلِيلٍ فِي الْأَكْثَرِ) أى يميز الثلاثة وأخوانها لا يكون إلا مجرورا ؛ فإن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن ، نحو « أخذ أربعة من الطير » و « مررت بثلاثة من الرُّهْطِ » . وقد يجر بإضافة العدد ، نحو « وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ نِسْمَةٌ رَهْطٍ » وفي الحديث « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْبٌ صَدَقَةٌ » وقوله :

ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ [لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي]

والصحيحُ قَصْرُهُ على السماع ، وإن كان غيرهما فيإضافة العدد إليه ، وحَقُّه حينئذ أن يكون جمعا مكسرا من أبنية القلة نحو « ثَلَاثَةٌ أُعْبِدَ » ، وَثَلَاثُ أَمْرٍ » وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للفرد ، وذلك إن كان مائة نحو ثَلَاثُمِائَةٍ ، وَسَبْعُمِائَةٍ ، وَشَدَّ في الضرورة قوله :

١١٢٨ - ثَلَاثُ مِثْنَيْنِ لِلْمُلُوكِ وَفِي بَهَا
[رِدَائِي ، وَجَلَّتْ عَنْ وَجُوهِ الْأَهَائِمِ]

ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يُهْمَلَ تكسيرُ الكلمة نحو « سَبْعَ مَمَازَاتٍ » و« خَمْسُ صَلَوَاتٍ » و« سَبْعَ بَقَرَاتٍ » .

والثانية : أن يجاور ما أهمل تكسيـره نحو « سُنْبُلَاتٍ » . فإنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات .

والثالثة : أن يقل استعمالُ غيره نحو « ثَلَاثُ سَعَادَاتٍ » ؛ فيجوز قلة سَعَادَتٍ ، ويجوز ثلاث سَعَادَتٍ أيضاً ، بل المختار في هاتين الأخيرتين التصحيحُ ، ويتمين في الأولى ، لإهمال غيره .

فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيـره لم يضاف إليه إلا قليلا ، نحو « ثَلَاثَةُ أَحْمَدِينَ » ، وَثَلَاثُ زَيْفَبَاتٍ » ، والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة نحو « ثَلَاثَةُ صَالِحِينَ » ؛ فالأحسن الإتياع على النعت ، ثم انصب على الحال .

ويضاف إبناء الكثرة في مسألتين :

إحداها : أن يُهْمَلَ بناء القلة نحو « ثَلَاثُ جَوَارٍ » ، وَأَرْبَعَةُ رِجَالٍ ، وَخَمْسَةُ دَرَاهِمٍ » .

والثانية : أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياساً أو سماعاً ؛ فينزل لذلك منزلة المعلوم فالأول نحو « ثَلَاثَةٌ قُرُودٌ » فإن جمع قرء بالفتح على أقراء شاذ ، والثاني نحو « ثلاثة شُوع » فإن أشباعاً قليل الاستعمال .

(وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ) نحو « عندى مائة درهم ، ومائتاً ثوب ، وثلاثمائة دينار ، وألف عبدي ، وألفاً أمة ، وثلاثة آلاف قرس » (وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ تَزْرَأُ قَدْ رُدِفَ) في قراءة حمزة والكسائي « ثَلَاثَاةٌ سِنِينَ » .

﴿ تنبيه ﴾ : شذ تمييز المائة بمفرد منصوب ، كقوله :

١١٢٩ — إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتِينَ عَامًا

[فَقَدْ ذَهَبَ الْأَذَاةُ وَالْفَتَاءُ]

فلا يقاس عليه ، وأجاز ابنُ كَيْسَانَ المائة درهما والألف ديناراً .

(وَأَحَدَ أَذْكَرُ وَصِلْنَهُ بِعَشَرَ) مجرداً من التاء (مُرْكَباً) لهما (قَاصِدٌ مَفْدُودٌ ذَكَرُ) نحو « أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً » وهزمة أَحَدٍ مُبْدَلَةٌ من واو ، وقد قيل « وَحَدَ عَشَرَ » على الأصل ، وهو قليل . وقد يقال « وَاحِدَ عَشَرَ » على أصل العدد (وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ « إِخْدَى عَشْرَةٌ ») امرأة ؛ بإثبات التاء . وقد يقال « وَاحِدَةٌ عَشْرَةٌ » (وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةٌ) أى مع المؤنث ؛ فيقولون « إِخْدَى عَشْرَةٌ » ، وإثنتا عَشْرَةٌ « بكسر الشين ، وبعضهم يفتحها وهو الأصل ، إلا أن الأفصح للتسكين ، وهو لغة الحجاز ، وأما في التذكير فالشين مفتوحة ، وقد تسكن عين عشر فيقال « أَحَدَ عَشَرَ » ، وكذلك أخواته ؛ لتوالي الحركات ، وبها قرأ أبو جعفر ، وقرأ هبيرة صاحب حفص « اثنتا عَشَرَ شَهْرًا » وفيها جمع بين سا كنين (وَ) أما (مَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِخْدَى * مَا مَعَهُمَا قَعْلَتَ) في العشرة : من التجريد من التاء مع المذكر ، وإثباتها مع المؤنث (فَاقْلُ قَصْدًا) .

والحاصل أن العشرة في التركيب عكس ما لها قبله ، فتحذف التاء في التذكير وثبتت في التأنيث .

(وَلِثَلَاثَةٍ وَنِسْفَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قَدْماً)
أى فى الأفراد ، وهو ثبوتُ التاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث .

(وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ اثْنَتَيْنِ ، وَعَشْرًا اثْنَى ، إِذَا اثْنَى تَشَاوَزَ ذَكَرًا)
فتقول « جاءتنى اثنتان عَشْرَة امرأة ، واثنا عَشْرَ رجلاً » .

(وَالْيَا لَقَهْرِ الرَّفْعِ) وهو النصبُ والجُرْ (وَارْفَعَ بِالْأَلِفِ) كما رأيت ، وأما الجزء الثانى فإنه مبنى على الفتح مطلقاً (وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْنِ سِوَاهُمَا) أى سوى اثنتى عشرة واثنى عشر (أَلِفٌ) أما المعجزةُ فعلةٌ ببناءه تضمينه معنى حرفِ المطف ، وأما الصدر فعلةٌ ببناءه وقوعُ المعجز منه موقعُ تاءِ التأنيث فى لزوم الفتح ، ولذلك أعرب صدرُ اثنى عشر واثنتى عشرة ؛ لوقوع المعجز منهما موقعَ النون . وما قبل النون محلُّ إعراب ، لا محلُّ بناء ، ولوقوع المعجز منهما موقعَ النون لم يضافا ، بخلاف غيرهما ، فيقال « أَحَدٌ عَشْرَكَ » ولا يقال أثنا عشرَكَ .

(تنبيهان) : الأول : قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه ، بل يتعين المطف ؛ فتقول « خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ » ولا يجوز « خَمْسَةُ عَشْرِينَ » ولعله للإلباس فى نحو « رأيتُ خمسةَ عشرين رجلاً » فإنه يحتمل خمسةَ لعشرين رجلاً ، وقيل غير ذلك .

الثانى : أجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون : « هذه خمسةُ عشر » ، واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو « خَمْسَةُ عَشْرِكَ » .

(وَمَبْزُ الْعَشْرِينَ) وبابه (لِلتَّسْعِينَ * بَوَاحِدٍ) منكر منصوب (كَأَرْبَعِينَ حِينًا)، وخمسين شهراً. ويُقدّم النيف بحالتيه، أى بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث، ثم يذكر المقدم معطوفاً على النيف، فيقال في المذكر «ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ رَجُلًا» وفي المؤنث «تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً».

(وَمَبْزُ وَأَمْرَكَا بِمَنْزِلَ مَا * مُبْزَعِشْرُونَ) وبابه، أى بمفرد منكر منصوب (فَسَوَّيْنَهُمَا) نحو «أَحَدَ عَشَرَ كوكبا» و«اِثْنَتَى عَشْرَةَ عَيْنًا» وأما «وَقَطَعْنَا لَهُمُ اِثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا» فأسباطاً: بدل من اثنتى عشرة، والتمييز محذوف، أى اثنتى عشرة فرقة، ولو كان أسباطاً تمييزاً لذكر العددين وأفرد التمييز؛ لأن السبْطَ مذكر، وزعم الناظم أنه تمييز، وأن ذكر «أَمَّا» رجعة حكم التأنيث.

(تنبيهات): الأول: يجوز في نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو «عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ظَاهِرِيًّا، وَعِشْرُونَ دِينَارًا نَاصِرِيًّا». ومراعاة المعنى؛ فتقول: «ظاهريه وناصرية»، ومنه قوله:

١١٣٠ - فِيهَا اِثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً

سُودًا كَخَفَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْخَمِ

الثاني: قد يضاف العدد إلى مستحق المعداد، فيستغنى عن التمييز، نحو «هذه عِشْرُو زَيْدٍ»، ويفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة إلا اثنتى عشر، فيقال «أَحَدَ عَشَرَ»، و«ثَلَاثَةَ عَشَرَ»، ولا يقال «اِثْنَى عَشَرَ» لأن عشر من اثني عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر؛ فلا تجامع الإضافة، ولا يقال «اثنان» لثلاثا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب.

الثالث: حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لذكرهما مطلقاً إن وُجد العقل، نحو «عِنْدِي خَمْسَةُ عَشَرَ عَبْدًا وَجَارِيَةً، وَخَمْسَةُ عَشَرَ جَارِيَةً وَعَبْدًا»، وإن فقد (٦ - الأسمون: ٣)

فلسابق بشرط الاتصال ، نحو « عندى خمسة عشر رجلاً وناقّة ، وخمس عشرة ناقّة ورجلاً » ، والمؤنث إن فصلاً ، نحو « عندى ست عشرة ما بين ناقّة ورجل ، أو ما بين رجل وناقّة » وفى الإضافة لسابقيهما مطلقاً ، نحو « عندى ثمانية أعبد وآمر ، وثمان آمر وأعبد » .

ولا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث ؛ لأن كلاماً من المميزين جمع ، وأقل الجمع ثلاثة .

الرابع : لا يجوز فصل هذا التمييز ، وأما قوله

١١٣١ - عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى

تَلَاوُنَ لِلْمَجْرِي حَوْلًا كَمِيلًا

فضرورة .

(وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدُ مُرَكَّبٌ * يَبْقَى الْبِنَاءُ) فى الجزئين على حاله ، نحو « أحد عشر ك مع أحد عشر زيد » بفتح الجزئين ، وهذا هو الأكثر ؛ لأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع ، فكذا مع الإضافة ، والثانى أن يعرب مجزؤه مع بقاء التركيب كعبابك ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ، نحو « أحد عشر ك مع أحد عشر زيد » ، وإليه أشار بقوله : (وَعَجَزَ قَدْ يُعْرَبُ) واستحسنه الأخفش ، واختاره ابن عصفور ، وزعم أنه الأنصح ، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها فى الإعراب ، ومنع فى التسهيل القياس عليه ، وقال فى شرحه : لا وجه لاستحسانه ؛ لأن البنى قد يضاف نحو « كم رجل عندك » ، و « من لدن حكيم خير » وفيه مذهب ثالث ، وهو : أن يضاف صدره إلى مجزؤه مراً لا بناؤها ، حكى القراء أنه سمع من أبى فُقُفَس الأسدى وأبى الهيثم العقيلي « ما فعلت خمسة عشر ك » وذكر فى التسهيل أنه لا يُقَاس عليه ، خلافاً للقراء .

(تنبيهات) : الأول : قال في التسهيل : ولا يجوز بإجماع « ثمانى عشرة » إلا في الشعر ، يعنى بإضافة الأول إلى الثانى ، دون إضافة المجموع ، كقوله :

١١٣٢ - كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ
بَنَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

أى من عامه ذلك ، وفى دعواه الإجماع نظر ؛ فإن الكوفيين يحيزون إضافة صدر المركب إلى عجزه مطاطا كما سبق التنبيه عليه .

الثانى : فى « ثمانى » إذا ركب أربع لغات : فَتَحُ الياء ، وسكوئها ، وحذفها مع كسر النون وفتحها ، ومنه قوله :

١١٣٣ - وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيَا وَثَمَانِيَا
وَتَمَانَ عَشْرَةَ وَانْتَتَيْنِ وَأَرْبَعَا

وقد نحذف ياؤها أيضا فى الإفراد ، ويحمل إعرابها على النون ، كقوله :

١١٣٤ - لَهَا ثَمَانِيَا أَرْبَعُ حِسَانُ
وَأَرْبَعُ قَتَفُ سُرُهَا ثَمَانُ

وهو مثل قراءة بعض القراء « وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنَشَّاتُ » بضم الراء .

الثالث : قال فى شرح الكافية : لِضَمَّةٍ وَبِضْعٍ حُكْمُ تِسْعَةٍ وَتِسْعٍ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّرْكِيبِ وَعَطْفِ عَشْرِينَ وَأَخْوَانِهِ عَلَيْهِ ، نحو « لَبِثْتُ بِضْعَةَ أَغْوَامٍ ، وَبِضْعَ سِنِينَ » ، و « عِنْدِي بِضْعَةُ عَشَرَ غِلَامًا ، وَبِضْعُ عَشْرَةِ أُمَةٍ ، وَبِضْعَةُ عَشْرُونَ كِتَابًا ، وَبِضْعُ عَشْرُونَ صَحِيفَةً » . ویراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة ، وببضع من ثلاث إلى تسع ، انتهى .

(وَصُغَ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ) أى فافوقهما (إلى * عَشْرَةٍ) وصفا (كفَاعِلٍ) أى على وزن فاعل (مِنْ فَعَلًا) كضرب ، نحو ثانٍ وثالث ورابع ، إلى عاشر ،

وأما واحد فليس بوصف ، بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر (وَأَخْتِمُهُ فِي التَّائِيثِ
بِالْقَا وَمَتَّى * ذِكْرَتْ) أى صفته لذكر (فَأَذْكَرُ فَأَعْلَا بِفَيْرِ تَا) فتقول فى التائيث :
ثانية ، إلى عشرة ، وفى التذكير : ثان ، إلى عاشر ، كما تفعل باسم الفاعل من نحو
ضارب وضاربة ، وإغلبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد
الذى صيغ منه .

(وَإِنْ تَرَدُّ) بالوصف المذكور (بَعْضَ) العدد (الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ * تُضَيَّفُ إِلَيْهِ
مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ) أى كما يضاف البعض إلى كله ، نحو « إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا
ثَانِي اثْنَيْنِ » « لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ » وتقول : ثانية اثنتين ،
وثالثة ثلاث ، إلى عاشر عشرة ، وعاشرة عشر ، وإنما لم يُنْصَبْ حينئذٍ لأنه ليس
فى معنى ما يعمل ، ولا مفرعا عن فعل ، فالتزمت إضافته : لأن المراد أحدُ اثنين ،
وإحدى اثنتين ، وأحد عشرة ، وإحدى عشر ، فتضيفه ، كما تقول : بعض هذه
البلدة ، بالإضافة ، هذا مذهب الجمهور . وذهب الأخفش وقطرب والكسائى وتعلب
إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثانى ، ونصبه إياه ، كما يجوز فى « ضارب زيد » فيقولون
ثانِ اثنين ، وثالثُ ثلاثة ، وفصل بعضهم فقال : يعمل ثان ، ولا يعمل ثالث
وما بعده ، وإلى هذا ذهب فى التسهيل ، قال : لأن العرب تقول « ثَنَيْتُ الرَّجُلَيْنِ »
إذا كنت الثانى منهما ، فن قال ثانِ اثنين بهذا المعنى غير ؛ لأن له فعلا ، ومن قال
ثالث ثلاثة لم يُعْذَر ، لأنه لا فعل له ، فهذه ثلاثة أقوال .

(تنبيه) : قال فى الكافية :

وَتَقْلَبُ أَجَازَ نَحْوَ « رَابِعٌ » أَرْبَعَةٌ » وَمَا لَهُ مُتَابِعٌ

وقال فى شرحها : ولا يجوز تنوينه والنصب به ، وأجاز ذلك تعلب وخذّه ،
ولا حجة له فى ذلك ، هذا كلامه ، فعلم المنع ، وقد فصل فى التسهيل ، وخص الجواز
بتعلب ، وقد نقله فيه عن الأخفش ، ونقله غيره عن الكسائى وقطرب كما تقدم اهـ .

(وَإِنْ تَرَدُّ جَعَلَ الْأَقْلَّ مِثْلَ مَا * فَوْقُ) أى إذا أُرِدَتْ بالوصف المصوغ من العدد أنه يجعل ما هو تحت ما اشتق منه مساويا له (فَعُكْمٌ جَائِلٌ لَهُ اخْتِگَا) فإن كان بمعنى المضى وجبت إضافته ، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله ؛ فتقول « هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ ، وَرَابِعٌ ثَلَاثَةٌ » أى هَذَا مُصْبِرٌ الثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٌ ، وتؤنث الوصف مع المؤنث كما سبق ، فالوصف المذكور حقيقى اسمٌ فاعل حقيقة ؛ لأنك تقول « ثَلَاثَتُ الرَّجُلَيْنِ » إذا انضمت إليهما فِصْرَتُهُم ثَلَاثَةٌ ، وكذلك « رَبَعَتُ الثَلَاثَةَ » إلى « عَشَرَتُ الثَّمَنَةِ » ففاعل هنا بمعنى جاعل ، وجار مجراه ؛ لمساواته له فى المعنى والتفرع على فعل ، بخلاف فاعل الذى يراد به معنى أَحَدٍ ما يضاف إليه ؛ فإن الذى هو فى معناه لا عَمَلَ له ولا تفرع له على فعل ، فالترتم إضافته كما سبق .

(تنبيهات) : الأول : الوصف حينئذٍ ليس مَصْنُوعًا من ألفاظ العدد ، وإنما هو من الثَلَاثِ والرَّبْعِ والمَشْرِ على وزن الضَّرْبِ ، مصادر ثَلَثَ وَرَبَعَ وَعَشَرَ على وزن ضَرَبَ ، ومضارعها على وزن يَضْرِبُ ، إلا ما كان لأمه عينا وهو رَبَعَ وَسَبَعَ وَتَسَعَ ؛ فإنه على وزن شَفَعَ يَشْفَعُ

الثانى : لا يستعمل هذا الاستعمال ثانٍ ؛ فلا يقال « ثَانِيٌ وَاحِدٌ » ولا « ثَانِيٌ وَاحِدًا » وأجازه بعضهم ، وحكاه عن العرب .

الثالث : أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعلوم عليه عقد للمعنيين المذكورين ، فيقال : « هَذَا ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ وَعَشْرِينَ » بالإضافة ، و « هَذِهِ رَابِعَةٌ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » بالإعمال ، و « رَابِعَةٌ ثَلَاثٌ وَثَلَاثِينَ » بالإضافة ، اهـ .

(وَإِنْ أُرِدَتْ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ) أى إذا أُرِدَتْ صَوْنُ الوصف المذكور من العدد المركب ، بمعنى بعض

أصله ، كثنائي اثنين ، فجاء بتركيبين صدرَ أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث ، وصدرَ ثانيهما الاسم المشتق منه ، وعجزُهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث ؛ فتقول في التذكير : « ثَانِي عَشَرَ اِثْنَيْ عَشَرَ » ، إلى « تَامِعَ عَشَرَ نِسْعَةَ عَشَرَ » ، وفي التأنيث : « ثَانِيَةَ عَشَرَ اِثْنَتَيْ عَشَرَ » إلى « تَامِعَةَ عَشَرَ نِسْعَةَ عَشَرَ » ، بأربع كلمات مبنية ، وأول التركيبين مضافٌ إلى ثانيهما إضافة ثانی إلى اثنين ، وهذا الاستعمال هو الأصل .

وراءه استعمالان آخران :

الأول منهما : أن يُقْتَصَرَ على صدر الأول ؛ فيعرب لعدم التركيب ، ويضاف إلى المركب باقياً بناؤه ، وإلى هذا أشار بقوله : (أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ) يعني التذكير والتأنيث (أَضِفْ * إلى مُرَكَّبٍ بِمَا تَقْوِي بِنِي) يعني : جوابُ أَضِفْ ؛ فهو مجزوم أشبهت كسرتة ، والمعنى أنك إذا فعلت ذلك وفي الكلام للمعنى الأول الذي نويته ؛ فتقول في التذكير : « ثَانِي اِثْنَيْ عَشَرَ » إلى « تَامِعَ نِسْعَةَ عَشَرَ » ، وفي التأنيث : « ثَانِيَةَ اِثْنَتَيْ عَشَرَ » إلى « تَامِعَةَ نِسْعَةَ عَشَرَ » .

والثاني منهما : أن يُقْتَصَرَ على صورة التركيب الأول ، بأن يحذف العقد من الأول والثيف من الثاني ، وإليه أشار بقوله : (وَشَاعَ اِلِاسْتِفْنَاءُ بِحَادِي عَشَرَ * وَتَعْوِهِ) أي « ثَانِي عَشَرَ » إلى « تَامِعَ عَشَرَ » ، وفي التأنيث : « حَادِيَةَ عَشَرَ » إلى « تَامِعَةَ عَشَرَ » فتذكر اللفظين مع للذكر وتؤنثهما مع المؤنث ، وفيه حيثُ ذُكِرَ وجهان ؛ الأول : أن يعرب الأول ويبنى الثاني ، حكاه ابن السكيت وابن كيسان والسكاسي ، ووجهُ أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ، ونوى صدرَ الثاني فبناه ، ولا يقاس على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضهم

أنه يجوز بناؤها لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود ، بأنه لا دليل حينئذ على أن هذين اليمين مُنْتَزَعَانِ من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب الأول . والثاني : أن تعربهما معا مُدْرَأَ حَذَفَ هَجَزِ الأول وصَدَرَ الثاني ؛ لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ ؛ فيُجْرَى الأول على حسب العوامل ويُجَرُّ الثاني بالإضافة ، أما إذا اقتضت على التركيب الأول - بأن استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبه العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شَرَحَ الشارح - فإنه يتعين بقاء الجزئين على البناء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما مَثَلُ بحادى عشر دون غيره ليتضمن التثنية فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحداً وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام ، فقالوا « حادى عشر ، وحادية عشرة » والأصل واحد وواحدة ، فصار حادو وحادوة ، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، فوزنَهما عالف وعالقة ، وأما ما حكاه الكسائى من قول بعضهم « وَاحِدَ عَشَرَ » فشاذنٌ به على الأصل المرفوض ، قال فى شرح الكافية : ولا يستعمل هذا القلب فى واحد إلا فى تنيف ، أى مع عشرة أو مع عشرين وأخواته .

الثانى : لم يذكر هنا صَوْرُ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل ؛ لكونه لم يسمع ، إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياساً ، وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى المنع ، وعلى الجواز فتقول : « هذا رابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » ، أو « رَابِعُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » ، ولا يجوز أن تحذف النيف من الثانى مع حذف المقد من الأول للاباس ، ويتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض ، قال فى أوضح المسالك : بالإجماع ، لكن قال المرادى : أجاز بعض النحويين « هَذَا ثَانِى »

أَحَدَ عَشَرَ ، وثالثُ اثْنَيْ عَشَرَ بالتثنية ، وهو مصادم لحكاية الإجماع .

(وَقَبْلَ عِشْرِينَ إِذْ كُرِّا وَبَابِهِ الْفَاعِلُ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتَيْهِ) من التذكير والتأنيث (قَبْلَ وَآوٍ يُعْتَمَدُ) يعنى أن العشرين وبابه إلى التسمين يُعْطَفُ على اسم الفاعل بحالتيه ؛ فتقول : « الحادى والعشرون » إلى « التاسع والتسمين » ، و « الحادية والعشرون » إلى « التاسعة والتسمين » . ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول : « حادى عشرين » كما تقول : « حادى عشر » إلخ لـ لكل فرع بأصله ، فإنه يجوز « أحد عشر » بالتركيب ، ولا يجوز « أحد عشرين » بالتركيب كما مر .

(تنبيه) : لم يذكر واو فى العشرين وبابه اسماً مشتقاً ، وقال بعض أهل اللغة « عَشْرَنَ وَثَلَاثَنَ » إذا صار له عشرون أو ثلاثون ، وكذلك إلى التسمين ، واسم الفاعل من هذا مُعَشِّرٌ وَمُتَسِّمٌ ، اهـ .

(خاتمة) : يؤرخ بالليالى لِسَبْقِهَا ؛ لحق المؤرخ أن يقول فى أول الشهر « كَتَبَ لِأَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ ، أَوْ لآخرته ، أَوْ مِنْهُلَهُ ، أَوْ مُسْتَهْلَهُ » ثم يقول « كَتَبَ لِلَيْلَةِ خَلَّتْ ، ثُمَّ لِلَيْلَتَيْنِ خَلَّتَا ، ثُمَّ لثَلَاثٍ خَلَوْنَ ، إِلَى عَشْرِ » ، ثم « لِأَحَدَى عَشْرَةٍ خَلَّتْ إِلَى النِّصْفِ مِنْ كَذَا ، أَوْ مُتَنَصِّفَهُ ، أَوْ انْتِصَافَهُ » ، وهو أجود من تَحْنَسَ عَشْرَةَ خَلَّتْ ، أَوْ بَقِيَتْ ، ثم « لِأَرْبَعٍ عَشْرَةٍ بَقِيَّتْ ، إِلَى تِسْعٍ عَشْرَةٍ » ، ثم « لِعَشْرِ بَقِيَّتْ ، أَوْ ثَمَانٍ بَقِيَّتْ ، إِلَى لَيْلَةٍ بَقِيَتْ » ، ثم « لِأَخْرَ لَيْلَةٍ مِنْهُ ، أَوْ سِرَّارِهِ ، أَوْ سِرَّارِهِ » ثم « لِأَخْرَ يَوْمٍ مِنْهُ ، أَوْ سَاحَةِ ، أَوْ انْسِلَاحِهِ » وقد تحلف النون التاء ، وبالعكس ، والله أعلم .

كم، وكأين، وكذا

هذه الفاظ يُكْنَى بها عن العدد، ولهذا أُرْدِفَ بها باب العدد .

أما كم فاسمٌ لعددٍ مُبْتَنٍ الجنس والمقدار، وهى على قسمين : استفهامية بمعنى أى عدد، وخبرية بمعنى عدد كثير، وكلٌ منهما يفتقر إلى تمييز؛ أما الأولى فتميزها كمبىء شرين وأخوانه فى الأفراد والنصب، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(مَبِيزٌ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ يُمِثِّلُ مَا

مَبِيزَتِ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا)

أما الأفراد فلازم مطلقاً، خلافاً للكوفيين فإنهم يحيزون جمعه مطلقاً، وفصل بعضهم فقال : إن كان السؤال عن الجماعات نحو « كم غلماناً لك » إذا أردت أصنافاً من الغلمان — جاز، وإلا فلا، وهو مذهب الأخفش .

وأما النصب ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب؛ أحدها : أنه لازم مطلقاً، والثانى : ليس بلازم، بل يجوز جره مطلقاً حملاً على الخبرية، وإليه ذهب القراء والزجاج والسيوطى، وعليه حمل أكثرهم .

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَاتٍ

[فِدَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي]

والثالث : أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر، وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جر، وهذا هو المشهور، ولم يذكر سيوطيه جره إلا إذا دخل عليها حرف جر، وإلى هذا الإشارة بقوله :

(وَأَجِزَ أَنْ تَجْرَهُ مِنْ مُضْمَرٍ إِنْ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا)

فيجوز في « بكم دزهم اشتريت » النصب وهو الأرجح ، والجزم أيضاً ، وفيه قولان ؛ أحدهما : أنه بمن مضمرة كذا ذكر ، وهو مذهب الخليل وسيبويه والقراء وجماعة ، والثاني : أنه بالإضافة ، وهو مذهب الزجاج .

وأما الثانية - وهي الخبرية - فميزها يستعمل تارة كمبزة عشرة فيكون جمعاً ، مجروراً ، وتارة كمبزة مائة فيكون مفرداً مجروراً ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :
(وَأَسْتَفْعِلْنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ أَوْ مِائَةٍ كَكَمِّ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ)
ومن الأول قوله :

١١٣٥ - كَمِّ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ
[وَتَعْمِيرُ سُوقَةٍ بَادَا]

ومن الثاني قوله :
١١٣٦ - وَكَمْ لَيْلَةٍ قَدْ بَتَّهَا غَيْرَ آئِمٍ
[بِسَاحَةِ الْحُجَلَيْنِ رِيَانَةِ الْقَلْبِ]

وقوله :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي
ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً ؛ أما النصب فقيل : إن لفة نيم نصب
تميز الخبرية إذا كان مفرداً ، وقيل : على تقديرها استفهامية استفهام نهكم ، أي أخبرني
بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كنَّ يخدمني فقد نسيته ، وعليهما فكم مبتدأ خبره « قد
حلبت » ، وأفرد الضمير تحلاً على لفظكم ، وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكرة
لأنها قد وصفت بلاك وبقداء محذوفة مدلولاً عليها بالذكورة كما حذف لك من صفة خالة
مدلولاً عليها بلك الأولى ، والخبر « قد حلبت » ، ولا بد من تقدير « قد حلبت »

أخرى ؛ لأن الخبر عنه حينئذٍ متعددٌ لفظاً ومعنى ، نظير « زينب وهند قامت » وكم على هذا الوجه ظرفٌ أو مصدرٌ ، والتمييز محذوف ، أى كم وقت أو حلبة .

(تنبيهات) : الأول : إفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعه ، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم .

الثانى : الجرُّ هنا بإضافة كم على الصحيح ؛ إذ لا مانع منها . وقال الفراء : إنه بمن مقدرة ، ونقل عن الكوفيين :

الثالث : شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال ، فإن فصل نصب ، حملاً على الاستفهامية ؛ فإن ذلك جائز فيها فى السعة ، وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور ، كقوله :

١١٣٧ - كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوْتَاةٍ يُهَالُ لَهَا
إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخَرَّبْتُ ذُو الْجَلْدِ

وقوله :

١١٣٨ - كَمْ يَجُودُ مُقْرِفٍ نَالَ الْمُلَا
وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

وقوله :

١١٣٩ - كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ
ضَخَمَ الدَّسِيقَةَ مَا حَسَدَ تَفَاعٍ

والصحيح اختصاصه بالشعر ، ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبهه ، وقد مر ، وذهب الكوفيون إلى جوازه فى الاختيار . وقيل : إن كان الفصل بناقص نحو « كم اليومَ جَائِعَ أَتَانِي » و « كم بك مأخوذٌ جَانِي » جاز ، وإن كان بتسام لا يجوز ،

وهو مذهب يونس ، فإن كان الفصل بجملة كقوله :

١١٤٠ - كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمِ

[إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتَمِلُ]

أو بظرف وجاز ومجرور معا كقوله :

١١٤١ - تَوُمُّ سِفَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدٍ بِأَغَارُهَا

تمين النصب ، قاله المصنف ، وهو مذهب سيبويه .

الرابع : الاستفهامية والخبرية يتفقان في سبعة أمور ، ويفترقان في ثمانية أمور :

فيتفقان في أنهما اسمان ودليله واضح ، وأنهما مبنيان ، وأن بناءهما على السكون ، وقد سبق ذلك في أول الكتاب ، وأنهما يفتقران إلى مميز لإيهامها ، وأنهما يجوز حذف مميزهما إذا دل عليه دليل ، خلافا لمن منع حذف تميز الخبرية ، وأنهما يلزمان المصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا الظاهر وحرف الجر ، وأنهما على حد واحد في وجوه الإعراب ، فكم قسميهما إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة ، وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف ، وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها وهو لازم أو راقع ضميرها أو سيبويه فهي مبتدأ ، وإن وليها فعل متعدي ولم يأخذ مفعوله فهي متعدي .

ففيها الابتداء والنصب والرفع .

وفيتفرقان في أن تميز الاستفهامية أصله

ويفترقان في أن تميز الخبرية يكون مفردا وجما ، وفي أن أصل الجر ، وفي أن تميز الخبرية لا تدل على تكثير والخبرية للتكثير ، خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف ، وفي أن الخبرية تختص بالماضي كـ « كم غلمان سألهم » كما لا يجوز « رب غلمان سألهم » ويجوز « كم عبدا سأته » ، وفي أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية ، وفي أن الكلام مع

الخبرية لا يستدعى جواباً بخلافه مع الاستفهامية ، وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترب بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية ؛ فيقال في الخبرية « كم عبيد لي ، خمسون بل ستون » ، وفي الاستفهامية « كم مائة أعشرون أم ثلاثون » اهـ .

(كَكَمْ) يعني هذه ، أى الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والقدار (كَأَيْنَ وكَذَا ، وَيَنْتَصِبُ * تمييز ذَيْنِ ، أَوْ بِهِ حِلٌّ مِنْ تَصِبِ) بخلاف تمييز كم الخبرية ؛ فتقول « كَأَيْنَ رَجُلًا رأيت » ، ومنه قوله :

١١٤٢ - وَكَأَيْنَ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً
قَدِيمًا ، وَلَا تَذَرُونَنَا مِنْ مَّنْعَمٍ

وقوله :

١١٤٣ - اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَاءِ ، فَكَأَنَّ
أَلَمًا حُمٌّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِهِ

وتقول : « كَأَيْنَ مِنْ رَجُلٍ لَقِيت » ، ومنه « وَكَأَيْنَ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ » ، « وكأين من آية فى السموات والأرض يمرُّونَ عليها » وتقول : « رَأَيْتُ كَذَا رَجُلًا » .

(تنبيهات) : الأول : توافق كل واحد من كَأَيْنَ وكَذَا كم فى أمور ، وتخالفا فى أمور :

أما كَأَيْنَ فإنها توافق كم فى خمسة أمور ، وتخالفا فى خمسة ؛ فتوافقها فى الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثير تارة — وهو الغالب — والاستفهام أخرى ، وهو نادر ، ولم يشته إلا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف ، واستدل له بقول أبي بن كعب لابن مسعود « كَأَيْنَ تقرأ سورة الأحزاب آية » فقال : ثلاثاً وسبعين .

وتخالفا في أنها مركبة وكـ بسيطة علم الصحيح ، وتركيبها من كاف التشبيه وأى النونة ، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذا رُسم في الصحف نونا ، ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف ، وفي أن يميزها بجرور بمن غالبا ، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ، ويردّه ما سبق ، وفي أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد نضى ، وفي أنها لا تقع بجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور أجاز « بكأين تبيع هذا الثوب » وفي أن يميزها لا يقع إلا مفردا .

وأما كذا فتوافق كم في أربعة أمور ، وتخالفا في أربعة ؛ فتوافقها في البناء ، والإيهام ، والافتقار إلى تلميز ، وإفادة التكثير . وتخالفا في أنها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه وذا الإشارية ، وأنها لا تلزم التصدير ؛ فتقول « قبضت كذا وكذا درهما » ، وأنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله :

١١٤٤ — عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَا كِرَا

كَذَا وَكَذَا لُفْطًا بِهِ نَسِيَ الْجَهْدُ

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا « كذا درهما » ولا « كذا كذا درهما » بدون عطف ، وذكر الناظم أن ذلك مسموع ، ولكنه قليل ، وعبارة التسهيل : « قل وُرُودُ كذا مفردا ومكررا بلا واو ، وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جرّه بمن اتفاقا ، ولا بالإضافة خلافا للكوفيين فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال « كذا ثوب » و « كذا أثواب » قياسا على العدد الصريح ، ولهذا قال قهاؤهم : إنه يلزمه بقوله « عندى كذا درهم » مائة ، وبقوله « كذا درهم » ثلاثة ، وبقوله « كذا كذا درهما » أحد عشر ، وبقوله « كذا درهما » عشرون ، وبقوله « كذا وكذا درهما » أحد وعشرون ، حملا على المحقق من نظائره من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتي بالإضافة المبردة والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور ، وهم ابن السيد ؛ فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازوه المبردة ومن ذكر معه . وعبارة التسهيل : « كنى بعضهم بالمفرد المتمز

يجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه .

الثاني : قد بان لك أن قوله « أوبه صل من تصب » راجع إلى تمييز « كأين » دون « كذا » ؛ فلو قال :

كَكَمْ كَأَيْنٌ وَكَذَا ، وَنَصَبًا وَقِيلَ كَأَنَّ بَعْدَهُ مِنْ وَجَبًا

لكان أحسن من أوله ؛ أحدها : التنصيص على الخلف السابق ، ثانيها : التنبيه على اختصاص كأين بمن دون كذا ، ثالثها : إفهام أن وجود من بعد كأين أكثر من عدمها ؛ لجريان خلف في وجوبها ، رابعها : إفادة أن كائن لغة في كَأَيْنَ ، وفيها خمس لغات ، أفصحها كَأَيْنٌ ، وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير ، ويليه « كَأَنَّ » على وزن كاعن ، وبها قرأ ابن كثير ، وهي أكثر في الشعر من الأولى وإن كانت الأولى هي الأصل ، ومنه البيتان السابقان ، وقوله :

١١٤٥ - وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ

بَرَأَنِي لَوْ أَصِبتُ هُوَ الْمَصَابِي

والثالثة : كَأَيْنٌ مثل كَعَيْنَ ، وبها قرأ الأعشى وابن جهم ، والرابعة كَعَيْنَ يوزن كَعَيْنَ ، والخامسة كأن على وزن كَعَنَ ، وسبب تعلقهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال .

الثالث : تأتي كذا هذه - أعنى المركبة - كناية عن غير العدد ، وهو الحديث ، مفردة ومعطوفة ، ويكتفى بها عن المعرفة والنسكرة ، ومنه الحديث « يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا » وتكون كذا أيضا كلمتين على أصلها - وهما كاف التشبيه وذا الإشارة - نحو « رأيت زيدا فاضلا وعمرا كذا » ومنه قوله :

١١٤٦ - وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَاً فَلَا طَرَبَ وَلَا أُنْسُ

وتدخل عليها ها التنبية نحو «أهكذا عرشك» .

﴿خاتمة﴾ : يكفى عن الحديث أيضا بكيت وكيت ، وذيت وذيت ، بفتح التاء وكسرهما ، والفتح أشهر ، وهما مخففتان من كية وذية ، وقالوا على الأصل : كان من الأمر كية وكية وذية وذية ، وليس فيهما حينئذ إلا البناء على الفتح ، ولا يقال كان من الأمر كيت ، بل لابد من تكررها ، وكذلك ذيت ؛ لأنها كناية عن الحديث ، والتكريرُ مشعرٌ بالطول :

الحكاية

هذا الباب للحكاية بأى ، وبمن ، والعلم بعد من .

(أحكِ بأى ما لمنكور سُئِلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ)

أى يحكى بأى وصلا ووقفا ما لمنكور مذكور مسئول عنه بها ، من إعراب وتذكير وإفراد وفروعها ؛ فيقال لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلأمين وجاريتين وبنين وبنات : أيا ، وأية ، وأيين ، وأيتين ، وأيات ، هذا فى الوقف ، وكذا فى الوصل ؛ فيقال : أيا يا هذا ، وأية يا هذا ، إلى آخرها .

واعلم أنه لا يحكى بها جمع تصحيح إلا إذا كان موجودا فى المسئول عنه أو صالحا لأن يوصف به نحو رجال ؛ فإنه يوصف بجمع التصحيح ، فيقال : رجالٌ مُسْلِمُونَ ، هذه اللغة الفصحى .

وفى لغة أخرى يحكى بها ماله من إعراب وتذكير وتأنيت فقط ، ولا يثنى ولا يجمع ، فيقال « أيا » أو « أيا يا هذا » لمن قال : رأيت رجلا أو رجلين أو رجالا ، و « أية » أو « أية يا هذا » لمن قال : رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء .

(وَوَقَفًا أَحَكِ مَا لِمَنْكُورٍ يَمْنُ وَالنُّونَ حَرَكٌ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ)

فتقول لمن قال قام رجل : مَنْو ، ومن قال رأيت رجلا : مَنَّا ، ومن قال مررت
برجل : مَنِ ، هذا في المفرد المذكر (وَقُلْ) في المثني المذكر (مَنْتَانِ وَمَنْتَيْنِ بَعْدَ)
قول القائل (لِي * إِلْفَانِ يَابْنَيْنِ) وضرب حُرَّانِ عَبْدَيْنِ ، فَمَنْتَانِ : لحكاية
الرفوع ، وَمَنْتَيْنِ : لحكاية المجرور والمنصوب . (وَسَكَنَ) آخرهما (تَعْدِيلِ) ،
وإنما حرك في النظم للضرورة (وَقُلْ) في المفرد المؤنث (لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ : مَنَّةُ)
بفتح النون وقلب التاء هاء ، وقد يقال « مَنَّتْ » بإسكان النون وسلامة التاء ،
وقل في المثني المؤنث لمن قال لي زوجتان مع أُمَّتَيْنِ ، أَوْ ضَرَبَتْ حُرَّتَانِ رَقِيقَتَيْنِ :
مَنْتَانِ وَمَنْتَيْنِ ، فمَنْتَانِ : لحكاية الرفوع ، ومَنْتَيْنِ : لحكاية المجرور والمنصوب .
(وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثْنَى مُسَكَّنَةٌ * وَالْفَتْحُ) فيها (نَزَرٌ) أى قليل ، وإنما كان
الفتح أشهر في المفرد ، والإسكان أشهر في التثنية ؛ لأن التاء في « مَنَّتْ » متطرفة ،
وهي ساكنة للوقف ، فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ، ولا كذلك مَنْتَانِ ،
(وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ * يَمْنُ) في حكاية جمع المؤنث السالم ؛ فقل (يَا نَرِ) قول القائل
(ذَا يَنْسُوهُ كَيْفَ) : مَنَّتْ ، بإسكان التاء (وَقُلْ) في حكاية جمع المذكر السالم
(مَنْوَنَ وَمَنْتَيْنِ مُسَكَّنًا) آخرهما (إِنْ قِيلَ : جَاوَزَ لِقَوْمٍ فُطْنَا) أو ضرب قومٌ قوماً ،
فَمَنْوَنَ : للرفوع ، وَمَنْتَيْنِ : للمجرور والمنصوب .

(تنبيه) : في الحكاية يَمْنُ لفتان ؛ إحداهما — وهى الفُصْحَى — أن
يحكى بها ما للمسئول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها على ما تقدم ،
ولم يذكر المصنف غيرها . والأخرى : أن يُحْكِيَ بها إعرابُ المسئول عنه فقط ،
فيقال لمن قال : قام رجلٌ أو رجلانِ أو رجال ، أو امرأة أو امرأتان أو نساء : مَنْوُ ،
وفي النصب : مَنَّا ، وفي الجر : مَنِ .

(وَإِنْ تَصِلْ فَلَقْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ) فنقول : « مَنْ يَأْتِي ؟ » في الأحوال كلها ، هذا هو الصحيح ، وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلًا ؛ فنقول : « مَنْ يَأْتِي » ونشير إلى الحركة في « مت » ولا تنون ، وتكسر نون المتى ، وتفتح نون الجمع ، وتنون سنات ضمًا وكسرًا ، وهو مذهب حكام يونس عن بعض العرب ، وحمل عليه قول الشاعر :

١١٤٧- أَتَوْا نَارِي ، قُلْتُ : مَنْ أَنْتُمْ ؟

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين ؛ أحدهما : إثبات العلامة وصلًا ، والآخر : تحريك النون ، وقال ابن المصنف : والآخر أنه حكى مقدرًا غير مذكور ، وقد أشار المصنف إلى البيت المذكور بقوله : (وَنَادِرُ مَنْوَنٍ فِي نَظْمٍ عَرِفَ) وهو لتأبط شرا ، ويقال : لشمر الفسائي ، وتماه :

فَقَالُوا : الْجِنَّ ، قُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا !

ويروى « عمو صباحا » ويغلط المنشد على إحدى الروایتين بالرواية الأخرى ، وكذلك فعل الزجاجي فغلط من أنشد « صباحا » ، وليس الأمر كما يظن ، بل كل واحد من الروایتين صحيحة ؛ فهو على رواية « عمو ظلاما » من أبيات رواها ابن دُرَيْد عن أبي حاتم السَّخْتِيَّانِي عن أبي زيد الأنصاري أولها :

وَنَارٍ قَدْ حَضَّتْ بِمَعِيدٍ وَهْنٍ يَدَارِي مَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامًا

وهي مشهورة ، وعلى رواية « عمو صباحا » من أبيات متروكة إلى خديج بن سنان الفسائي أولها :

أَتَوْا نَارِي ، قُلْتُ : مَنْ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : الْجِنَّ ، قُلْتُ : عَمُوا صَبَاحًا

نَزَلْتُ بِشَعْبٍ وَادِي الْجِنَّ لَنَا رَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ نَشَرَ الْجَنَاحَا

قيل : وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب .

(وَالْعَلَمُ أَحْكَيْنُهُ مِنْ بَعْدِهِ مَنْ إِنْ عَرِيتُ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أَفْعَرَنْ)

فتقول لمن قال جاء زيد : مَنْ زَيْدٌ؟ ورأيت زيدا : مَنْ زَيْدٌ؟ ومررت بزید : مَنْ زَيْدٌ؟ وهذه لغة الحجازيين . وأما غيرهم فلا يحكون ، بل يمحئون بالْعَلَمِ المستول عنه بعد مَنْ مرفوعا مطلقا ؛ لأنه مبتدأ خبره مَنْ ، أو خبر مبتدؤه مَنْ ، فإن اقتصرت بماطف نحو « وَمَنْ زَيْدٌ » تعين الرفع عند جميع العرب .

(تنبيهات) : الأول : يشترط لحكاية الْعَلَمِ بَمَنْ أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا ؛ فلا يقال « مَنْ الفَرَزْدَقِ » بالجر ، لمن قال : سمعت شعر الفَرَزْدَقِ ؛ لأن هذا الاسم يُؤَمِّنُ انتفاء الاشتراك فيه .

الثاني : شمل كلامه الْعَلَمِ المعطوف على غيره والمطوف عليه غيره ، وفيه خلاف منه يونس وجوزة غيره ، واستحسنه سيبويه ، فيقال لمن قال « رأيت زيدا وأباه » : مَنْ زَيْدٌ وَأَبَاهُ؟ ومن قال « رأيتُ أَخَا زَيْدٍ وَعَمْرًا » : مَنْ أَخَا زَيْدٍ وَعَمْرًا؟ .

الثالث : أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على الْعَلَمِ ، والصحيح للنعم .

الرابع : لا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضاف إلى علم ؛ فلا يقال مَنْ زَيْدٌ الْعَاقِلُ ، ولا مَنْ زَيْدٌ ابْنُ الْأَمِيرِ ، لمن قال : رأيت زيدا الْعَاقِلَ ، أو رأيت زيدا ابْنَ الْأَمِيرِ ، ويقال « مَنْ زَيْدٌ بَنُ عَمْرٍو » لمن قال : رأيت زيدا بن عمرو .

الخامس : فهم من قوله « أَحْكَيْنُهُ » أن حركته حركات حكاية ، وأن إعرابه مُقَدَّرٌ ، وقد صرح به في غير هذا الكتاب ، والجمهور على أن مَنْ مبتدأ ، وَالْعَلَمُ بعدها خبر ، سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة ، وحركة إعرابه خدرة ؛ لاشتغال آخره بحركة الحكاية .

السادس : قد بان لك أن مَنْ يخالف أيا في باب الحكاية في خمسة أشياء ؛ أحدها :

أن مَنْ تختص بحكاية العاقل ، وأى عامة في العاقل وغيره . ثانيها : أن مَنْ تختص بالوقف ، وأى عامة في الوقف وفي الوصل . ثالثها : أن مَنْ يجب فيها الإشباع فيقال : مَنْو، وَمَنَّا ، وَمَنِي ، بخلاف أى . رابعها : أن مَنْ يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العلم ، وأى تختص بالنكرة . خامسها : أن ما قبل تاء التانيث في أى واجب الفتح ، تقول أية وأيتان ، وفي مَنْ يجوز الفتح والإسكان على ما سبق .

(خاتمة) : الحكاية على نوعين : حكاية جملة ، وحكاية مفرد .

فأما حكاية الجملة فضربان : حكاية ملفوظ ، وحكاية مكتوب ؛ فالملفوظ نحو قوله تعالى : « وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ » وقوله :

١١٤٨ - سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِمُونَ غَفِيْنَا

فَقُلْتُ لِمَ سَمِعْتُ : انتجى بِلَا

والمكتوب نحو قوله : قرأت على قصه محمد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وهى مطردة ، ويجوز حكايتها على المعنى ؛ فتقول في حكاية زيد قائم : قال قائل قائم زيد ، فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح .

وأما حكاية المفرد فضربان ؛ ضرب بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأى أو بمن ، وهو ما تقدم ، وضرب بغير أداة ، وهو شاذ ، كقول بعض العرب - وقد قيل له : هاتان تمرتان - : « دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ » ، قال سيبويه : وسمعت أعرابيا وسأله رجل فقال : إنيهما قرشيان ، فقال : « ليسا بقرشيان » قال : وسمعت عربيا يقول لرجل سأله : أليس قرشيا ؟ قال : « ليس بقرشيا » وافته أعلم .

التأنيث

(عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ) فالتاء على قسمين : متحركة ، وتختص بالأسماء كقائمة ، وساكنة ، وتختص بالأفعال كقامت ، والألف كذلك : مفردة — وهى المقصورة — كحُبلى ، وألف قبلها ألف فتقلب هى همزة — وهى الممدودة — كحَمْرَاء .

واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف ؛ لأنها لا تلتبس بغيرها ، بخلاف الألف ؛ فإنها تلتبس بغيرها ، فيحتاج إلى تمييزها بما يأتى ذكره ، ولهذا قدمها فى الذكر على الألف ، وإنما قال « تاء » ولم يقل هاء ليشمل الساكنة ، ولأن مذهب البصريين أن التاء هى الأصل والهاء المبدلة فى الوقف فرعها ، وعكس السكوفيون ، وإنما لم يوضع للتذكير علامة لأنه الأصل فلم يحتاج لذلك .

(وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَرُوا التَّاءَ كَالْكَافِ) واليد والعين ، وما أخذهُ السماعُ (وَيُعرفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ) المائدِ على الاسمِ (وَنَحْوِهِ كَالرَّذِّ فِي التَّضْمِيرِ) كيدية إلى ما هى فيه حسا ، والإشارة إليه بذى وما فى معناها ، ووجودها فى فعله ، وسقوطها من عدده ، وتأنيث خبره أو نعته أو حاله ، والأمثلة واضحة .

(وَلَا تَتْلِي فَارَقَةَ فَعُولًا أَصْلًا، وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلًا)

أى لا تلى التاء هذه الأوزان فارقة بين المذكر والمؤنث ؛ يقال : هذا رجل صَبُورٌ ومِهْذَارٌ ومِهْطِيرٌ ، وهذه امرأة صَبُورٌ ومِهْذَارٌ ومِهْطِيرٌ .

وفهم من قوله « ولا تلى فارقة » أنها قد تلى غير فارقة ، كقولهم « ملولة وفروقة » فلن التاء فيها العبالة ، ولذلك تلاحق المؤنث والمذكر .

واحترز بقوله : « أصلاً » عن فَعُول بمعنى مفعول ، فإنه قد تلحقه التاء نحو « أكلة » بمعنى ما كولة ، و « رَكُوبَة » بمعنى مركوبة ، و « حَلُوبَة » بمعنى محلوبة وإنما كان فَعُول بمعنى فاعل أصلاً لأن بِنْيَةَ الفاعل أصل ، وقال الشارح : لأنه أكثر من فَعُول بمعنى مفعول ؛ فهو أصل له .

(كَذَلِكَ مِفْعَلٌ) أى لاتليه التاء فارقة ؛ فيقال « رجلٌ مِفْشَمٌ » ، وامرأة مِفْشَمَةٌ .

(وَمَا تَلِيهِ * تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي) الْأَوْزَانِ الْأَرْبَعَةِ (فَشُدُودٌ فِيهِ) نحو : « عدوٌ وعدوةٌ ، وميقانٌ وميقانةٌ ، ومُسْكِينٌ ومسكينةٌ » ، وُسْمَعٌ « امرأةٌ مسكينٌ » على القياس ، حكاه سيويه .

(وَمِنْ فَعِيلٍ) بمعنى مفعول (كَقَتِيلٍ) بمعنى مقتول ، وجَرِيحٌ بمعنى مجروح (إِنْ تَبِعَ * مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنِعُ) فيقال : « رجلٌ قَتِيلٌ وجَرِيحٌ ، وامرأة قَتِيلٌ وجَرِيحٌ » .

والاحتراز بقوله « كقتيل » من فعيل بمعنى فاعل نحو « رَجِيمٌ وظَرِيفٌ » فإنه تلحقه التاء ؛ فتقول « امرأةٌ رحيمةٌ وظريفةٌ » .

وبقوله : « إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ » من أَنْ يَسْتَعْمَلَ الأَسْمَاءَ غَيْرَ جَارٍ عَلَى مَوْصُوفٍ ظَاهِرٍ وَلَا مَتْنَوَى لَدَلِيلٍ ؛ فإنه تلحقه التاء ، نحو « رَأَيْتُ قَتِيلًا وَقَتِيلَةً » فراراً من اللبس ، ولو قال :

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ عُرِفَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنِعُ ذِفْ

لكان أجود ؛ ليدخل فى كلامه نحو : « رَأَيْتُ قَتِيلًا مِنَ النِّسَاءِ » فإنه مما يحذف فيه التاء لعلم بموصوفه ؛ ولهذا قال فى شرح الكافية : فإن قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء .

وأشار بقوله : « غالباً » إلى أنه قد تلمحه تاء الفرق حملا على الذى بمعنى فاعل ، كقول العرب : صفة ذميمة ، وخصلة حميدة ، كما حُل الذى بمعنى فاعل عليه فى التجرد نحو « إنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ » ، « قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ » .
 (تأنيبه) : الأصل فى لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييز المؤنث من المذكر ، وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات ، نحو « مسلم ومسلمة » ، وظريف وظريفة » وهو فى الأسماء قليل ، نحو « رَجُلٌ وَرَجُلَةٌ » ، وامرئى وامرأة ، وإنسان وإنسانة ، وغُلام وغلامة ، وفقى وفتاة .

وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات ، نحو « تمر وتمرّة » ، ونخل ونخلة ، وشجر وشجرة » .

وقد تزداد لتمييز الجنس من الواحد نحو « جَبَاءٌ وَجَبَاءٌ » ، وكَمَاءٌ وَكَمَاءٌ » ولتمييز الواحد من الجنس فى المصنوعات ، نحو « جَرَّةٌ وَجَرَّتَةٌ » ، وَلَبَنٌ وَلَبَنَةٌ ، وَقَلَنْسُو(١) وَقَلَنْسُوءُ » ، وَسَفِينٌ وَسَفِينَةٌ » .

وقد يجام بها المبالغة كراوية لكثير الرواية .

ولنا كيد المبالغة كملامة ونسابة .

وقد نجى مُعَاقِبَةُ لِيَاءِ مَفَاعِيلِ كزَادِقَةُ وَجَحَاجِحَةٌ ؛ فإذا جىء بالياء لم يُجَأَ بها ، بل يقال : زناديق ، وجحاجيح ، فالياء والهاء متعاقبان .

وقد يُجَاءُ بها دالّة على النسب ، كقولهم : أشعبيّ وأشاعنة ، وأزرقى وأزارقة ، ومُهَلَّبِيّ ومُهَلَّابَةٌ .

وقد يجام بها دالّة على تعريب الأسماء الممجة ، نحو كَيْلَجَةٌ وَكَيْالَجَةٌ ، وَمَوْزَجٌ وَمَوَازِجَةٌ ، والكيلاجية : مقدار من السكّيل معروف ، والموزج : الخلف .

(١) هذا أصل هذه الكلمة ، ولكنها لا تستعمل هكذا ، بل يجب قلب ضم السين كسرة ، ويقلب قلب الواو ياء ، فيقال قلنس ، واعرابه كمهض وغاز .

وقد تكون مجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو قرينة وبلدة
وغرفة وسقاية .

وتجىء عوضاً من فاء نحو عِدَّة ، أو من عَيْن نحو إقامة ، أو من لام
نحو سَنَة

وقد عوضت من مدَّة تفعيل في نحو تَرْكِيَّة وتَنْمِيَّة وتَنْزِيَّة .

وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كَرَبْعَة للمعتدل القائمة من
الرجال والنساء ، وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بُهْمَة وهو الشجاع .

وقد تجىء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كتمجَّة ونافَّة، ومنه نحو حجارة
وصقورة ، وخوالة وعمومة ، فإنها لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع .

(وَأَيْفُ التَّائِيثِ ذَاتُ قَصَرٍ وَذَاتُ مَدَّةٍ، نَحْوُ أَيْفِ الْفَرِّ)

أى غراء ، والمقصورة هى الأصل ؛ فلهذا قدما

(وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَائِي الْأُولَى) أى المقصورة (يُبْدِيهِ) أى يظهره أوزان .

الأول : (وَزْنُ) فَعْلَى — بضم الأول وفتح الثانى — نحو (أَرْبَى) للداهية ،
وَأَدْنَى وَشَمْعَى لموضمين ، وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها ، ويرد عليه أرْنَى — بالنون —
حُبَّ يُفْقَدُ بِهِ اللَّبَنُ ، وَجُنْفَى لموضع ، وَجُعْفَى لمظام الفل^(١) .

(تنبيه) : جعل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والمدودة ،
وهو الصواب ، ومنه مع المدودة : اسمًا خُشَّاشًا للمظلم الذى خَلَفَ الْأَذْنَ ،
وصفَةً نَاقَةٌ عَشْرَاءَ ، وامرأةُ نَفْسَاءَ ، وهو فى الجمع كثير نحو كَرَمَاءَ وَفُضَّلَاءَ وَخُلَفَاءَ .

الثاني : فُعِلَ - بضم الأول وسكون الثاني - ومنه اسما بُهِمَي لَنُبْتِ ، وصفة نحو حُبْلِي (والطُولِي) ، ومصدراً نحو رُجُمِي وبُشْرِي .

الثالث : فُعِلَ - بفتحين - ومنه اسما بَرَدَى لنهر بدمشق ، وأَجَلَى لموضع ، ومصدراً بَشَكَي وَجَزَى (وَمَرَطَى) ، يقال : بَشَكَتِ الناقة ، وَجَزَتِ ومرطت : أى أسرع ، وصفة كَحِيدَى .

(تنبيه) : عد في التسهيل هذا الوزن من المشترك ، ومنه مع المدودة قرمَاء وَجَنَفَاء لموضعين ، وابن دَأْنَاء وهى الأمة ، ولا يحفظ غيرها .

الرابع فُعِلَ - بفتح الأول وسكون الثاني - وقد أشار إليه بقوله : (وَوَزَنُ فُعِلَ جَمْعاً) نحو جَرَحَى (أو مصدراً) نحو نَجَوَى (أو صفة) لَأَتَى فَعْلَانُ (كشَبَعَى) فإن كان فُعِلَ اسماً لم يتعين كون ألفه للتأنيث ولا قصرها ، بل قد تكون مقصورة كَسَلَمَى وَرَضَوَى ، وتكون مدودة كَالَمَوَاء ، وهى منزلة من منازل القمر ، وفيها القصر والمد ، وتكون للتأنيث كما مر ، وللإلحاق ، وبما فيه الوجهان أَرُطَى ، وَعَلَقَى ، وَتَرَى .

الخامس : فُعَالَى - بضم أوله - ويكون اسماً كَسُمَانَى ، (وكَحْبَارَى) لطارئين ، وجما كُسْكَارَى ، وزعم الزبيدي أنه جاء صفة مفرداً ، وحكى قولهم جل عُلَادَى .

السادس : فُعِلَ - بضم الأول وتشديد الثاني مفتوحاً - نحو (سُمَي) للباطل .
السابع : فِعِلَ - بكسر الأول وفتح الثاني ونسكين الثالث - نحو (سِبْطَرَى) ودَفَقَى ، لضربين من الشئ .

الثامن : فِعِلَ - بكسر الأول وسكون الثاني - مصدرًا نحو (ذِكْرَى) وجمعًا نحو حِجْلَى وَظَرْبَى ، جمع حَجَلَة وَظَرْبان على وزن قَطْران ، وهى دويبة تشبه المرة مُنْتَنَة

القَسْو ، ولا ثالث لهما في الجَمْع . فإن كان فعلى غير مصدر أو جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث ، بل إن لم يتون في التنكير فهي للتأنيث ، نحو ضَرَبَ بالهمزة ، وهي القسمة الجائزة ، والكُـبَرَى وهو خَشَب يصنع منه الجفان ، والدِفْلَى وهو شجر ، وإن تون فألفه لللاحق ، نحو رجل كَيْصَى وهو المولع بالأكل وحده ، وعِزْهَى وهو الذى لا يلهو ، وإن كان يتون في لغة ولا يتون في أخرى ففي ألفه وجهان ، نحو ذِفْرَى ، وهو الموضع الذى يعرق خلف أذن البعير ، والأكثر فيه منع الصرف ، ومنهم أيضا من تون دِفْلَى وعلى هذا فتكون ألفه لللاحق .

التاسع : قَمِيلَى — بكسر الأول والثاني مشدد — نحو هَجِيرَى للعادة (وحِثَى) مصدر حَثَّ ، ولم يحىء الا مصدراً .

(تنبيه) : عد هذا الوزن في التسهيل من المشترك ، وقد سمع منه مع الممدودة قولهم : هو عالم بِدُخَيْلَانِهِ أى بأمره الباطن ، وَخِصِيصَاء للاختصاص ، وَفَخِيرَاء للافخر ، وَمَكِينَاء للتمكن . وهذه الكلمات تُمَدُّ وتُقَصَّر . وجعل الكسائي هذا الوزن مَقِيصَاء والصحيح قَصْرُهُ على السماع .

العاشر : قُمْلَى — بضم الأول والثاني وتشديد الثالث — نحو حُذْرَى وَبُذْرَى ، من الحَذَر والتبذير (مع الكُفْرَى) وهو وعاء الطلع ، وهو بفتح التاء أيضا مع تثنية الكاف . (تنبيه) : حكى في التسهيل سُلْحَفَاء^(١) بالمد ، وحكاها ابن القطاع ، فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة ، وحكى القراء سُلْحَفَاءَ ، وظاهره أن ألف السلحفاء ليست للتأنيث إلا أن يجعل شاذاً مثل بُهْمَاءَ .

الحادى عشر : قُمَيْلَى — بضم الأول وفتح الثاني مشدداً — نحو قُبَيْطَى للناطف^(٢) ، (كذلك خَلَيْطَى) للاختلاط ، وَلُفَيْرَى للفر .

(تنبيه) : سمع منه مع الممدود هو عالم بِدُخَيْلَانِهِ ، ولم يسمع غيره .

(١) للشهور أن اللام في سلحفاء مفتوحة ، وصنيعه يفيد ضمها

(٢) الناطف : نوع من الحلواء .

الثاني عشر: فعلى - بضم الأول وتشديد الثاني - نحو حُبَّازَى (مع الشَّعَارَى) لنبتين ، وَخَضَارَى لطائر .

(وَاعِزُّ) أى انْسُبْ (لِغَيْرِ هَذِهِ) الأوزان في مبانى المقصورة (استِندَارًا) فما ندر قَيْعَلَى كخَيْمَرَى للخسارة ، وَقَلَوَى كَهَرَنَوَى لنبتٍ ، وَقَفَوَى كَقَفَوَى لضرب من مشى الشيخ ، وَفَيْغَوَى كَغَيْضُوصَى ، وَفَوَعَوَى كَقَفُوضُوصَى للمفاوضة ، وَقَفْلَلَايَا كَبُرْحَايَا للعجب ، وَأَفْمَلَاوَى كَأَرْبُعَاوَى لضرب من مشى الأرنب ، وَقَفْلَوَى كَرَهْبُوتَى للرَّهْبَةِ ، وَقَفْلَلَوَى كَحَنْدَقُوقَى لنبت ، وَقَفَّيْلَى كَهَبَيْخَى لمشية بتيختر ، وَيَفْعَلَى كَيَهْبِزَى للباطل ، وَإِفْعَلَى كِيَايَحَلَى لموضع ، وَمَفْعَلَى كَمَكُورَى للعظيم الأرنبة من الدواب ، وَمِفْعَلَى كِمِرْقَدَى للسكثير الرقاد ، وَقَفَوَى كَدَوْدَرَى للعظيم الخصبتين ، وَفَمْلَلَى كَنِفْصَلَى لحمل نبت ، وَقَفْلَيَا كَرَحْيَا للرح ، وَقَفْلَلَايَا كَبَرْدَرَايَا ، وَقَفَوَعَالَى كَحَوْلَايَا ، وهذان لموضعين ، وفي كون هذه كلها نادرة نظر .

(لِمَدَّهَا) أى لألف التأنيث الممدودة أوزان مشهورة ، وأوزان نادرة ، وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزنا :

الأول : (فَمَلَاة) كيف أنى ، اسما كَصَحْرَاءَ ، أو مصدرًا كَرَغَبَاءَ ، أو جمعا في المعنى كطُرَفَاءَ ، أو صفة لأنثى أَفْعَلْ كَحَمْرَاءَ ، أو لغيره كدَيْمَةٍ هَطَلَاءَ^(١) .
والثاني والثالث والرابع : (أَفْمَلَاءَ مُثَلَّتِ الْعَيْنِ) كَأَرْبَعَاءَ وَأَرْبَعَاءَ وَأَرْبَعَاءَ — بفتح الباء وكسرهما وضما — للرابع من أيام الأسبوع ، نعم هو بفتح العين من المشترك ، ذكره في التمهيل ، ومن لمقصورة قولهم : أَجْفَلَى لدعوة الجماعة .

(١) وردت هذه الكلمة لامرئ القيس بن حجر السكندی ، في قوله :

دَيْمَةٌ هَطَلَاءَ فِيهَا وَطَفٌ طَبَقُ الْأَرْضِ تَحْرَى وَتَدُرُ

والخامس : (فَعْلَلَاءَ) كَقَمْرَبَاءَ لِمَكَانٍ ، وهو من المشترك ، ومن المقصورة
فَرَنْتَى اسم امرأة .

(ثم) السادس : (فِعَالًا) كَقِصَاصَاءَ لِقِصَاصٍ ، كما حكاه ابن دُرَيْدٍ ،
ولا يحفظ غيره .

والسابع : (فُعْلَلًا) — بضم الأول — كَقَمْرُفُصَاءَ ولم يجيء إلا اسما ، وحكى
ابن القطائع أنه يقال : قَعَدَ الْقَرْفُصَى ، بالقصر ؛ فعلى هذا يكون مشتركا ، ويجوز
في ثلثه الفتح والضم .

والثامن : (فَاعُولًا) كَمَاثُورَاءَ ، وهو من المشترك ، ومن المقصورة بَادُولِي
اسم موضع .

والتاسع : (فَاعِلَاءَ) كَقَاصِمَاءَ لِأَحَدِ بَأْنَى جِجْرَةِ الْبِرْبُوعِ .

والعاشر : (فِعْلِيًّا) — بكسر الأول وسكون الثاني — كِكِبْرِيَاءَ .

والحادي عشر : (مَفْعُولًا) كَشَيْوَحَاءَ لِمَجَاعَةِ الشَّيْوِخِ .

والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر : فَعْمَالَاءَ وَفَعِيلَاءَ وَفَعُولَاءَ ، وإليه أشار
بقوله : (وَمُطَلَقَ الْعَمَلِ فَعْمَالًا) والفاء مفتوحة فيهن ؛ فَعْمَالَاءَ نحو بَرَّاسَاءَ ، يقال :
ما أدري أى البرَّاساء هو ، أى أى الناس هو ، و بَرَّاسَاءَ القتال : شدته ، وقد أثبت
ابن القطائع فَعْمَالًا مقصورا في ألفاظ : منها خَزَّازَى اسم جبل ؛ فعلى هذا يكون
مشتركا ، وَفَعِيلَاءَ نحو بَرِّيسَاءَ بمعنى بَرَّاسَاءَ ، وتَمَرُ قَرِيشَاءَ وَكَرِيشَاءَ لنوع منه ،
وعده في التسهيل من المشترك ، ومن المقصورة كَثِيرِي ، وَفَعُولَاءَ نحو دَبُوقَاءَ للمذرة ،
وَحَرَّوْرَاءَ لموضع تنسب إليه الحُرُورِيَّةُ ^(١) .

﴿ تنبيه ﴾ : عدَّ في التسهيل هذا الوزن في المختص بالمدودة ، وأثبت ابن القطائع

(١) الحرورية : جماعة من الخوارج .

فَعَوَّلَى بِالْقَصْرِ ، من ذلك حَضُورَى لموضع ، وَدَبُوقَى لغة في دَبُوقَاءَ بالمد ، وَدَقُوقَى لقرية بالبحرين ، وَقَطُورَى قبيلة في جَزْهُم ، وفي شعر امرئ القيس « عَقَابٌ تَقُوقَى »^(١) ، وعلى هذا فهو مشترك ، وهو الصحيح .

والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر : مُعَلَّلَاءَ — مثلث الفاء ، والعين مفتوحة فيها — وإليها أشار بقوله : (وَكَذَا * مُطْلَقَ فَاءٍ مُعَلَّلَاءَ أَخَذَا) فالفتح نحو جَنْفَاءَ اسم موضع ، وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك ، والكسر نحو سِيْرَاءَ وهو ثوب مُحَطَّطٌ يُعْمَلُ من القز ، والضم نحو عُشْرَاءَ وَنَفْسَاءَ ، وقد تقدم أنه من المشترك .

(تنبيه) : كلامه يوم حصر أوزان المدودة المشهورة فيما ذكره ، وقد بقي منها أوزان ذكرها في غير هذا الكتاب ، منها فَعِيلَاءَ نحو دَبَسْكَسَاءَ لقطة من النعم ، وَيَفَاعِلَاءَ نحو يَنَابِغَاءَ لمكاتب ، وَتَفْعَلَاءَ كَتَرَكْضَاءَ لمشية للتبختر ، وَقَفْعَلَاءَ نحو بَرَنَاسَاءَ بمعنى بَرَسَاءَ وهم الناس ، وَقَفْعَلَاءَ نحو بَرَنَسَاءَ بمعنى بَرَسَاءَ أيضا ، وَقَفْعَلَاءَ نحو طَرِمَسَاءَ ليلية للظلمة ، وَقَفْعَلَاءَ نحو حَنْفُسَاءَ وَعُنْصَلَاءَ وهو بَصَلُ الْبَرِّ ، وَقَفْعَلُولَاءَ نحو مَعْكُوكَاءَ وَبَفْكُوكَاءَ للشر والجمعة ، وَقَفْعُولَاءَ نحو عَشُورَاءَ لغة في عَاشُورَاءَ ، وَمَفْعَلَاءَ نحو مَشِيخَاءَ^(٢) للاختلاط ، وَمَفْعِيلِيَاءَ نحو مُزَيْقِيَاءَ لعمر بن عامر ملك اليمن .

(١) ذلك في قوله :

كَأَنَّ دِنَارًا حَلَقْتُ بِأَبْوَنِهِ عَقَابٌ تَقُوقَى لَا عَقَابُ الْقَوَاعِلِ

وقد سبق الاستشهاد بهذا البيت في عطف النسق .

(٢) ويعمل بنقل كسرة الياء إلى الشين الساكنة قبلها .

(خاتمة) : الأوزان المشتركة بينهما فعلاً بفتحيتين ، وقملاً بضم ثم فتح ، وقملاً بفتح الأول والثالث وسكون الثاني ، وقملاً بفتح الأول وكسر الثاني ، وقملاً بكسر الأول والثاني مشدداً ، وقملاً بضم الأول وفتح الثاني مشدداً ، وقملاً ، وقد تقدم التنبيه عليها .

ومنها أيضاً : إفعيلاً نحو إهجيرى وإهجيراء وهى المادة ، وفوعلاً نحو خوزلى لضرب من المشى ، وحوصلي للحصول ، وقملاً نحو خيزلى بمعنى خوزلى ، ودبگسآء بمعنى دبگسآء ، وقملاً بكسر الأول والثاني وتشديد الثالث نحو زميكى وزميكآء لمنبت ذنب الطائر ، وقملاً بضم الأول وفتح الثاني وسكون الثالث نحو جلندى وجلنداء ، وقملاً نحو جخادى وجخادباء لضرب من الجراد .

وأما فعلاً كملباء وهو عرق فى العنق ، وحرباء وهو دويبة ، وسبآء وهو حة فقار الظهر ، والشيشاء وهو الشبص ، وقملاً كحوءاء وهو نبت واحد حواءة ، ومزآء وهو ضرب من الحمر ، وقوباء وهو الحزاز ، وخشآء وهو العظم الناقى خلف الأذن ؛ فكل هذه ألفها للالحاق بقرطاس وقرناس لأنها منونة .

المقصور والمدود

المقصور : هو الذى حرف إعرابه ألف لازمة ، والمدود : هو الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ، وكلاهما قياسى وهو وظيفة النحوى ، وسماعى وهو وظيفة اللغوى ، وقد أشار إلى المقصور القياسى بقوله :

(إذا أسمع) صحيح (استوجب من قبل الطرف * فتحاً وكان ذا نظير)

من المثل (كالأسف) مثال للصحيح (فَلِنَظِيرِهِ الْمَقْلُ الْآخِرُ • ثُبُوتُ قَصْرِ
بِقِيَاسِ ظَاهِرِ) نحو جَوَى جَوَى ، وَعَمَى عَمَى ، وَهَوَى هَوَى ؛ فهذه
وما أشبهها مقصورة ؛ لأن نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو أَيْفَ
أَسْفًا ، وَفَرِحَ فَرَحًا ، وَأَشِيرَ أَشْرًا ؛ لما علمت في باب أبنية المصادر أن قِيلَ للكسور
العين اللازم بابه فَعَلَ بفتح العين ، وأما قوله :

١١٤٩ - إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتِ الْعَيْنُ بِالْبَسْكَ

غِرَاءَ ، وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ مُهْلُ

فَغِرَاءَ : مصدرُ « غَارَيْتُ بَيْنَ الشَّيْثَيْنِ غِرَاءً » إذا واليت كما قاله أبو عبيدة ، لا مصدر
« غَرَيْتُ بِالشَّيْءِ أَغْرَى بِهِ » إذا تَمَادَيْتَ فِيهِ فِي غَضَبِكَ (كَغَفَلٍ) بكسر الفاء
(وَقَفَلٍ) بضمها ، والعين مفتوحة فيهما (فِي جَمْعِ مَا • كَغَفَلَةٍ) بكسر الفاء (وَقَفَلَةٍ)
بضمها ، والعين ساكنة فيهما ، الأول للأول والثاني للثاني ؛ فالأول نحو فَرِيَّةٍ وَفَرَى ،
وَمَرِيَّةٍ وَمَرَى ، والثاني (نَحْوُ) الدُّمِيَّةِ وَ(الدُّمَى) ، وَمُدِّيَّةٍ وَمُدَّى ؛ فإن نظيرها
من الصحيح قَرِيَّةٌ وَقَرَبَ بكسر القاف ، وَقَرُوبَةٌ وَقُرَبَ بضمها ، وهو مستوجب فتح
ما قبل آخره ، وكذا اسمُ مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو مُقْطَى وَمُقْتَنَى ؛ فإن
نظيرها من الصحيح مُكْرَمٌ وَمُحْتَرَمٌ ، وهو مستوجب ذلك ، وكذلك أَفْعَلُ صفةٌ لتفضيل
كان كَالْأَفْعَى ، أو لتعريف تفضيل كَأَعْمَى وَأَعْشَى ؛ فإن نظيرها من الصحيح الْأَبْعَدُ
وَالْأَعْمَشُ ، وكذلك ما كان جمعا لَفَعْلَى أَتَى الْأَفْعَلُ كَالْقُصُوصَى وَالْقُعْصَى ، وَالْذُنْيَا وَالذُّنَى ؛
فإن نظيرها من الصحيح الْكُبْرَى وَالْكَبَرُ ، وَالْأُخْرَى وَالْآخِرُ ، وكذلك ما كان من
أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن فَعْلٍ بفتحيتين ، وعلى
الرَّحْدَةِ بمصاحبة التاء كحَصَاةٍ وَحَصَى ، وَقَطَاةٍ وَقَطَا ؛ فإن نظيرها من الصحيح شَجَرَةٌ
وَشَجَرٌ ، وَمَدْرَةٌ وَمَدَرٌ . وكذلك الْفَعْلُ مدلولا به على مصدرٍ أو زمانٍ أو مكانٍ

نحو مَلَمَى وَمَسَمَى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مَذْهَبٌ وَمَسْرَحٌ ، وكذلك المِفْعَل مدلولاً به على آلة نحو مِرْمَى وَمِهْدَى وهو وعاء الهدية ؛ فإن نظيرهما من الصحيح يَخْصَفُ وَيَمْزَلُ .

نم أشار إلى الممدود القياسي بقوله : (وَمَا اسْتَحَقَّ) أى من الصحيح (قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ * فَأَلَمَدُ فِي نَظِيرِهِ) من المعتل (حَتَّى عُرِفَ) وذلك (كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بَدَأَ * يَهْمَزُ وَضَلِيلَ كَارِعَوَى) ارعواء (وَكَأَزَتَايَ) ارتياء ، وكاستغنى استقصاء ؛ فإن نظيرهما من الصحيح انطلقَ انطلاَقًا ، واقتدرَ اقتدارًا ، واستخرجَ استخراجًا ؛ وكصدرَ أَفْعَلَ نحو أعطى إعطاءً ؛ فإن نظيره من الصحيح أكرمَ ! كروامًا وكصدرَ فَعَلَ دالاً على صوت أو مرض كالرَّغَاءِ والثَّمَاءِ والمِشَاءِ ؛ فإن نظيرهما من الصحيح اللَّبْثَامُ والدُّوَارُ ، وكفَعَالَ مصدرَ فاعَلَ نحو وَالِيٍّ وِلَاءٍ ، وعَادَى عِدَاءً ؛ فإن نظيرهما من الصحيح ضَارَبَ ضِرَابًا ، وقَاتَلَ قِتَالًا ، وكفردَ أَفْعَلَةً نحو كَسَاءٍ وَأَكْسِيَّةٍ ، وِرْدَاءٍ وَأُرْدِيَّةٍ ؛ فإن نظيره من الصحيح حَرَّارٌ وَأَجِرَةٌ^(١) وسِلَاحٌ وَأَسْلِحَةٌ ، ومن ثم قال الأخفش : أَرْجِيَّةٌ وَأَقْفِيَّةٌ من كلام المولدين ؛ لأن رَحَىً وَقَفًا مقصودان ، وأما قوله :

١١٥٠ - فِي أَيْلَةٍ مِنْ بُحَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةٍ

لَا يُنْصَرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلَمَاتِهَا الظُّنْبَا

والمفرد نَدَى - بالقصر - فضرورة ، وقيل : جُمِيعَ نَدَى على نِدَاءٍ كَجَمَلٍ وَجَمَالٍ ، ثم جمع نِدَاءً على أُنْدِيَّةٍ ، ويعمده أنه لم يسمع نِدَاءً جمعاً ، وكذا ما صيغ من المصادر على

(١) قال الصبان : قال شيخنا : كذا في النسخ ، والذي بخط الشارح في التوضيح حمار

وأحمره ، وسلاح وأسلحة ، ٥١

تَفْعَال ، ومن الصفات على فَعَّال أو مِفْعَال لقصد المبالغة ، كالتَعْدَاء والعَدَّاء والمُعْطَاء ؛ لأن نظيرهما من الصحيح التَذْكَار والتَلْجَاز والمِهْذَار .

(وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ بِنَقْلِ ، كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا)

العام : مبتدأ ، وبنقل : خبره ، وذا قصر وذا مد : حالان من الضمير المستتر في الخبر ، وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوي ، وفيه ما عرف في موضعه .

والمعنى أن ما ليس له نظير أطرد فنبح ما قبل آخره قَصْرُهُ سماعي ، وما ليس له نظير أطرد زيادة ألف قبل آخره فَبْدُهُ سماعي .

فمن المقصور سماعا : الفَتَى واحد الفَتَيَان ، والسَّنَا الضَّوْء ، والثَّرَى التُّراب ، والحِجَا العقل .

ومن المدود سماعا : الفَتَاء حَدَاثَةُ السِّن ، والسَّنَاء الشَّرَف ، والثَّرَاء كثرة المال ، والحِذَا النعل .

(وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ) ؛ لأنه رجوع إلى الأصل ؛ إذ الأصل القصر ، ومنه قوله :

١١٥١ - لَا بَدْءَ مِنْ صَنَعْنَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

[وَلَوْ تَحَنَّنَى كُلُّ عَوْدٍ وَدَرَبٍ]

وقوله :

١١٥٢ - فَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِي يَغْرِفُونَهُ

وَأَفْلُ الْوَفَا مِنْ حَاثٍ وَقَدِيمٍ

(٨ - الأشمونى ٣)

(تنبيه) : منع الفراء قصر ماله قياس بوجوب مدّه نحو فَعْلَاء أَفْعَلْ ؛ يقول المصنف « وقصر ذى للد اضطراراً مجمع عليه » يعنى فى الجملة ، ويردّ مذهب الفراء قوله :

١١٥٣ - وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَةٌ
صَفَرًا حَكَلَوْنِ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ

وقوله :

١١٥٤ - وَالْفَارِحُ الْقَدْ ذَا وَكُلُّ طَيْرَةٍ
مَا إِنْ يَنْأَلُ يَدَا الطَّوِيلِ قَدَّالِمَا
(وَالْمَكْسُ) وهو مدّ المقصور اضطراراً (بِخِلَافِ يَقَعُ) فمنه جمهور البصريين مطلقاً ، وأجازوه جمهور الكوفيين مطلقاً ، وفصل الفراء فأجاز مدّ ما لا يخرج منه المدّ إلى ما ليس فى أبيتهم ، فيجيز مدّ مَقَلَى بكسر الميم فيقول مَقْلَاء لوجود مِفْتَاح ، ويمنع مدّ مَوَلَى لعدم مَفْعَال بفتح الميم ، وكذا يمدّ لَحَى بكسر اللام فيقول لِحَاء لوجود جبال ، ويمنعه فى لَحَى بضم اللام ؛ لأنه ليس فى أبيته المجموع إلا نادراً ، والظاهر جوازه مطلقاً ؛ لوروده ، من ذلك قوله :

١١٥٥ - وَالزُّرُّ يُبْلِيهِ بِلَاءُ السَّرْبَالِ
تَعَاقُبُ الْإِهْلَالِ بَعْدَ الْإِهْلَالِ

وقوله :

١١٥٦ - سَيُغْنِيَنِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى
فَلَا قَرْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ

وليس هو من « غَانِيَتُهُ » إذا فاجرت به الغنى ، ولا من الغناء بالفتح بمعنى النعم كما قيل ؛ لاقرانه بالفقر ، وقوله :

١١٥٧ - يَأْتِكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْءٍ

يَنْشَبُ فِي السُّلْعِ وَاللَّهَاءِ

ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابنُ ولاد وابنُ خروف ، وزعم أن سيويه استدلَّ على جوازه في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا متأبير ، قال ابن ولاد : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء .

(تنبيه) : الكلامُ في هذه المسألة هو الكلامُ في مَرَفٌ ما لا ينصرف للضرورة وعكسه .

كيفية تثنية المقصور والمدود ، وجمعها تصحيحاً

إنما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرها وجمعه .

(آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْمَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مَرَّاتٍ)

ياء كان أصله أو واوا ، رابعا كان نحو حُبْلِيْ وَمُطَلَى ، أو خامسا نحو مُصْطَفَى وَحُبَارَى ، أو سادسا نحو مُسْتَدْعَى وَقَبْعَرَى ، تقول : حُبْلِيَّانِ ، وَمُطَلَيَّانِ ، وَمُصْطَفَيَّانِ ، وَحُبَارَيَّانِ ، وَمُسْتَدْعَيَّانِ ، وقبعرَيَّانِ ، وشذ من الرباعي قولهم لطفى الآية : مِذْرَوَانِ ، والأصل مِذْرَيَّانِ ؛ لأنه تثنية مِذْرَى في التقدير ، ومن الخماسي قولهم : قَهْرَآنِ وَخَوْزَلَانِ ، بال حذف ، في تثنية قَهْرَى وَخَوْزَلَى .

(كذا الذي الياء أصله) أى أصلُ ألفه (نحو الفَتَى) قال تعالى : « وَدَخَلَ مَعَهُ »

السَّجْنَ فَتَيَّانِ » وشذ قولهم في حَيٍّ « حَيَّوَانِ » بالواو .

(وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَّى) وَبَلَى إِذَا سَمِيَ بِهِمَا ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي تَنْبِيهِمَا :
تَتَيَّانِ ، وَبَلَيَّانِ .

و (فِي غَيْرِ ذَا) الْمَذْكُورِ أَنَّهُ تَقْلِبُ أَلْفِهِ يَاءَ (تُقْلِبُ وَآوًا الْأَلِفَ)
وَذَلِكَ شَيْئَانِ :

الأول : أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ ثَلَاثَةً بِدَلَا مِنْ وَآوِ ، نَحْوَ عَصَا وَقَفَا وَمَنَّا لَفَةً فِي الْمَنْ
لَّذِي يُوَزَّنُ بِهِ ؛ فَتَقُولُ : عَصَوَانِ ، وَقَفَوَانِ ، وَمَنَوَانِ ، قَالَ :

١١٥٨ - وَقَدْ أَغْدَدْتُ لِلْمُدَّالِ عِنْدِي

عَصَا فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدِ

وَشَذَّ قَوْلُهُمْ فِي رِضَا « رِضَيَّانِ » بِأَلْيَاءٍ مَعَ أَنَّهُ مِنَ الرِّضْوَانِ .

والثاني : أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُبَدَّلَةٍ وَلَمْ تُكْمَلْ ، نَحْوَ آلَاِ الْاسْتِفْتَا حِيَةِ وَإِذَا ، تَقُولُ
إِذَا سَمِيتَ بِهِمَا : الْوَانِ ، وَإِذْوَانِ .

﴿ تَنْبِيْهَانِ ﴾ : الأول : فِي الْأَلْفِ الَّتِي لَيْسَتْ مُبَدَّلَةً وَهِيَ الْأَصْلِيَّةُ ، وَالْمُرَادُ بِهَا
مَا كَانَتْ فِي حَرْفٍ أَوْ شَبْهِهِ وَالْمُجْهُولَةُ الْأَصْلُ ثَلَاثَةٌ مَذَاهِبٌ ؛ الأول - وَهُوَ
الْمَشْهُورُ - : أَنْ يَعْتَبَرَ حَالُهُمَا بِالْإِمَالَةِ ، فَإِنْ أَمِيلًا تُذَيَّا بِأَلْيَاءٍ ، وَإِنْ لَمْ يَمِيلَا فَبِالْوَاوِ ،
وَهَذَا مَذْهَبُ سَبِيئِيَّةٍ ، وَبِهِ جُزِمَ هُنَا . وَالثَّانِي : إِنْ أَمِيلَا أَوْ قَلْبَا يَاءَ فِي مَوْضِعٍ مَا ثَنِيَا
بِأَلْيَاءٍ ، وَإِلَّا فَبِالْوَاوِ ، وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ عَصْفُورٍ ، وَبِهِ جُزِمَ فِي الْكَافِيَةِ ؛
فَعَلَى هَذَا يَثْنَى عَلَى وَآوٍ وَلَدَى بِأَلْيَاءٍ لِاتِّقْلَابِ أَلْفِهِنَّ يَاءَ مَعَ الضَّمِيرِ ، وَعَلَى
الْأَوَّلِ يَثْنِينَ بِالْوَاوِ ، وَالْقَوْلَانِ عَنِ الْأَخْفَشِ . وَالثَّالِثُ : الْأَلْفُ الْأَصْلِيَّةُ وَالْمُجْهُولَةُ
يُقْلِبَانِ يَاءَ مُطْلَقًا .

الثاني : قَدْ يَكُونُ لِلْأَلْفِ أَصْلَانِ بِاعْتِبَارِ لَفْتَيْنِ ؛ فَيَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ كَرَحَى

فإنها يائية في لغة مَنْ قَالَ رَحَيْتُ ، ووارية في لغة مَنْ قَالَ رَحَوْتُ ، فليس ثنائها أَنْ يَقُولَ : رَحَيَانِ وَرَحَوَانِ ، والياء أكثر^(١) .

(وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَفِئ) أى أَوَّلِ الْوَاوِ الْمُنْقَلِبَةِ إِلَيْهَا الْأَلِفُ مَا أَفِئَ فِي غير هذا من علامة التثنية المذكورة في باب الإعراب .

(وَمَا كَصَحْرَاءَ) مما همزته بدل من ألف التانيث (يَوَاوٍ مُنْيَا) نحو صَحْرَاوَانِ وَخَمْرَاوَانِ ، بقلب الهمزة واوا ، وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واوٌ يجب تصحيح الهمزة ؛ لثلاثي اجتماع واوان ليس بينهما إلا الألف ، فتقول في عَشَوَاءَ : عَشَوَاءَانِ ، بالهمز ، ولا يجوز عَشَوَاوَانِ ، ويُجَوِّزُ السَّكُوفِيُّونَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهَيْنِ ، وَشَذَّخَرَايَانِ بقلب الهمزة ياء ، وَخَمْرَاءَانِ بِالتَّصْحِيحِ ، كَمَا شَذَّ قَاصِمَانِ وَعَاشُورَانِ فِي قَاصِمَاءَ وَعَاشُورَاءَ ، بِحَذْفِ الهمزة والألف معا ، والجيد الجاري على القياس : قَاصِمَاوَانِ وَعَاشُورَاوَانِ .

(وَنَحْوُ عَلْبَاءَ) وقُوبَاءَ مما همزته بدل من حرف الإلحاق — وَالْعِلْبَاءُ : عَصَبَةُ الْعُنُقِ — وَهِيَ عَلْبَاوَانِ بَيْنَهُمَا مَبْنِي الْعُرْفِ ، وَالْقُوبَاءُ : دَاءٌ مَعْرُوفٌ يَنْتَشِرُ وَيَنْتَشِعُ وَيُعَالَجُ بِالرِّيقِ ، وَأَصْلُهُمَا عَلْبَايَ وَقُوبَايَ بِيَاءَ زَائِدَةً لَتَلْحَقَهُمَا بِقِرْطَاسٍ وَقِرْنَاسٍ ، وَنَحْوُ (كَسَاءَ) مما همزته بدل من أصل هو واو ؛ إِذْ أَصْلُهُ كِسَاوُ (و) نَحْوُ (حَيَا) مما همزته بدل من أصل هو ياء ؛ إِذْ أَصْلُهُ حَيَايَ ، يُدْنِي (يَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ) فَتَقُولُ : عَلْبَاوَانِ وَكِسَاوَانِ وَحَيَاوَانِ ، وَعِلْبَاءَانِ وَكِسَاءَانِ وَحَيَاءَانِ ، نَعَمْ الْأَرْجَحُ فِي الْأَوَّلِ الْإِعْلَالُ ، وَفِي الْآخَرِينَ التَّصْحِيحُ ، هَكَذَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَفَاقًا لِبَعْضِهِمْ ،

(١) وعليه جاء قول الشاعر :

كَأَنَّا غُدُوَّةٌ وَبَنِي أَيْمَتِنَا يَجْتَنِبُ عُنَيْزَةَ رَحِيًّا مُدِيرِ

ونص سيبويه والأخفش - وتبعهما الجزولي - على أن التصحيح مطلقاً أحسن ، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي للحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل ، مع اشتراكهما في القلة ، وشذ كسايان بقلب الهمزة ياء ، كما شذ ثنابان اطرفي المقال ، قالوا : عقل بعيره ثنابيين ، والقياس بثناوين أو بثناءين ؛ لأنه ثنية ثناء على وزن كساء تقديرًا .

(وَغَيْرَ مَا ذَكَرَ) من المموز ، وهو ما همزته أصلية ، أي غير مبدلة من شيء ، نحو قراء ووضاء (صحح) في الثنية ؛ فنقول : قراءان ووضاءان ، والقراء : الناسك ، والوضاء : الوضيء ، وشذ قراءوان بقلب الهمزة الأصلية واوا .
(وَمَا شَذَّ) في ثنية المقصور والمدود مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه (عَلَى نَقْلِ قَصْرِ) فلا يقاس عليه .

(تنبيه) : جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء :

الأول : قولهم مذرّوان والقياس مذرّيان كما تقدم ، وعلّة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مشى ، فلما لزمته الثنية صارت الواو كأنها من حشو الكلمة ، ومثله في المدود ثنابان ، قال في التسهيل : ومحووا مذرّوين وثنابيين تصحيح شقاوة وسقاية لزوم علمي الثنية والتأنيث ، يعني أنه لم ينطق بمذرّوين وثنابيين إلا مشى ، ولم ينطق بشقاوة وسقاية إلا بثناء التأنيث ، فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حشواً وبعداً عن التطرف فلم يُملأ ، لكن حكى أبو عبيد عن أبي عمرو مذرّى مفرداً ، وحكى عن أبي عبيدة مذرّى ومذرّيان على القياس .

الثاني : خوزلان وقهقران ، وقاس عليه الكوفيون .

الثالث : رضيان ، وقاس عليه الكسائي ، فأجاز ثنية رضى وعلاً من ذوات الواو المكسور الأول والمضموم بالياء .

والذى شذ من المدود خمسة أشياء :

- الأول : حَرَاءُ أَنْ بالتصحيح ، حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه .
- والثاني : حرايان بالياء ، وحكى بعضهم أنها لغة فزارة .
- والثالث : نحو قاصمان بحذف الهمزة والألف ، وقاس عليه الكوفيون .
- والرابع : كَسَائِي ، وقاس عليه الكسائي ، ونقله أبو زيد عن لغة فزارة .
- والخامس : قُرَاوَانٍ بقلب الأصلية واوا ، وفي كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسم .

(وَاحْذَرِ مِنَ الْمُقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا)

يعنى إذا جمعت المقصور الجمع الذى على حد الثنى — وهو جمع المذكر السالم — حذفت ما تكمل به — وهو الألف — لالتقاء الساكنين ، (وَالْفَتْحُ) أى الذى قبل الألف المحذوفة (أَبْنَى مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ) وهو الألف نحو « وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ » « وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لِنَ الْمُصْطَفِينَ » .

(تنبيهات) : الأول : أفهم إطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة ، وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا ، ونقله المصنف عنهم فى ذى الألف الزائدة نحو حُبْلَى مسمى به ، قال فى شرح التسهيل : فإن كان أعجيبا نحو عَيْسَى أجازوا فيه الوجهين ؛ لاحتمال الزيادة وعدمها .

الثانى : إنما لم يذكر حكم المدود إذا جمع هذا الجمع إحالة على ما علم فى التثنية ؛ فإن الحكم فيها فيه على السواء ، فتقول فى وُضَاءٍ وُضَاوُنَ بالتصحيح ، وفى حَرَاءٍ علما لذكر حَرَاوُونَ بالواو ، ويجوز الوجهان فى نحو عِلْبَاءٍ وَكِسَاءٍ على مذكر .

الثالث : كان ينبغي أن ينبه على أن ياء المتقوص تحذف في هذا الجمع وكسرها^(١) ، فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو جاء القاضونَ ورأيت القاضيَ .
(وَإِنْ جُمِعَتْ) أى المقصور (يَبَاءُ وَأَيْنَ • قَالَ لَيْفَ أَقْلِبَ قَلْبَهَا فِي الثَّنِيَةِ)
الألف : مفعول به لأقلب مقديما ، وقَلْبَهَا : نصب على المصدرية ، يعنى أن المقصور إذا أُجمع بالألف والتاء قلبت ألفه مثل قلبها إذا ثنى ؛ فتقول : حُبْلِيَّاتٍ ، وَمُصْطَفِيَّاتٍ ، وَمُسْتَدْعِيَّاتٍ ، وَفَتِيَّاتٍ ، وَمَتِيَّاتٍ فى جمع متى مسمى بها أثنى بالياء ، وتقول : فى جمع عصا وآلَ وإذا مسمى بهن إناث : عَصَوَاتٍ وَأَلَوَاتٍ وَإِذَوَاتٍ بالواو ؛ لما عرفت فى المثنى .

(تنبيه) : حكم للمدود والمتقوص إذا أُجمع هذا الجمع كحسبهما إذا ثنيا أيضا ، فلم يذكرهما إحالة على ذلك ، وإنما ذكر المقصور وإن كان كذلك لاختلاف حكمه فى جمعى التصحيح كما عرفت .

(وَتَاءُ ذِي التَّاءِ الزَّيْمِ تَنْحِيَةٌ) تاء : مفعول أول بِالزَّيْمِ ، وتنحية : مفعول ثان ، أى ما آخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاءه عند جمعه هذا الجمع ، لئلا يُجمَعَ بين علامتى تأنيث ، ويعامل الاسمُ بعد حذفها معاملة العارى منها ؛ فتقول فى مُسَلَّمَةٍ : مُسَلَّمَاتٍ ، وإذا كان قلبها ألف قايت على حد قلبها فى الثنية ، فتقول فى فِتَاةٍ : فِتَيَاتٍ ، وفى فَنَاءَةٍ : فَنَوَاتٍ ، وفى مُعْطَاةٍ : مُعْطِيَّاتٍ ، وإذا كان قلبها همزة تلى ألفا زائدة صححت إن كانت أصلية ، نحو قُرْآنَةٌ وَقُرْآنَاتٌ ، وجاز فيها القلبُ والتصحيح إن كانت بدلا من أصل ، نحو نَبَاءَةٌ فيقال : نَبَاءَاتٌ وَنَبَاوَاتٌ كما فى الثنية .

(١) وكسرها : يجوز أن يقرأ بالضم عطفا على الضمير المستتر فى « تحذف » والنصب على أنه مفعول معه ، وبالجر عطفا على المصدر المنسبك من أن ومعمولها ، وعلى كل حال فالعبارة غير مستقيمة ؛ لأن المكسور هو ما قبل الياء ، لا الياء نفسها .

(وَالسَّالِمُ الْعَيْنُ الثَّلَاثِي اسْمًا أَيْلُ : إِتْبَاعَ عَيْنِ فَأَاهُ بِمَا شَكِلُ)

(إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤْتَا بَدَا) يعنى أن ما جمع بالالف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فأاه فى الحركة مطلقاً .

والشروط المذكورة خمسة :

الأول : أن يكون سالم العين ، واحترز به عن شيئين ؛ أحدهما : المشددة نحو جِنَّة وجِنَّة وجِنَّة ؛ فليس فيه إلا التسكرين ، والآخر : ما عينه حرف علة ، وهو ضربان : ضربٌ قبل حرف العلة فيه حركة مُجَانَسَة ، نحو تارة ودولة وديمة ؛ فهذا يبقى على حاله ، وضربٌ قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جَوَزة وبيضة ، وهذا فيه لفتان : لغة هذيل فيه الإتياع ، ولغة غيرهم الإسكان ، وسيأتى ذكره .

الثانى . أن يكون ثلاثياً ، واحترز به من الرباعى ، نحو جَعْفَر وخرنق وفستق أعلاماً لإثبات ؛ فإنه يبقى على حاله .

الثالث : أن يكون اسماً ، واحترز به من الصفة ، نحو ضَخْمَة وجِلْفَة وحُلوة ؛ فليس فيه إلا التسكرين .

الرابع : أن يكون ساكن العين ، واحترز به من متحركها ، نحو شَجَرَة ونَبِقة وسِرة ؛ فإنه لا يغير ، نعم يجوز الإسكان فى نحو نَبِقات وسِمَرَات كما كان جائزاً فى المفرد لأن ذلك حكم نجد حالة الجمع .

الخامس . أن يكون مؤنثاً ، واحترز به من المذكر ، نحو بَكْر ؛ فإنه لا يجمع هذ الجمع ، فلا يكون فيه الإتياع المذكور .

ولا يشترط للإتياع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار إلى ذلك بقوله : (مُخْتَبِراً بالتاء أو مُجَرَّداً) فمثالُ المستكمل للشروط المذكورة مختتماً بالتاء جَفَنَة وسِدْرَة

وَعُرْفَةٌ، ومثاله مجرداً منها دَعَدٌ وَهِنْدٌ وَجُمْلٌ، فتقول في جمعها الجمع المذكور: جَفَنَاتٌ، وَسِدِرَاتٌ، وَعُرْفَاتٌ، ودَعَدَاتٌ، وَهِنَدَاتٌ، وَجُمْلَاتٌ.

(وَسَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ؛ فَكَلَّا قَدْ رَوَوْا)

أى يجوز في العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الإنباع، وهما الإسكان والفتح؛ ففي نحو سِدْرَةٌ وَهِنْدٌ من مكسور الفاء وَعُرْفَةٌ وَجُمْلٌ من مضمومها ثلاث لغات: الإنباع، والإسكان، والفتح.

﴿تنبيهان﴾: الأول: أشار بقوله: «فكلا قد رَوَوْا» إلى أن هذه اللغات منقولة عن العرب، خلافاً لمن زعم أن الفتح في نحو عُرْفَاتٍ إنما هو على أنه جمع عُرْفٍ، وردُّ بَأَن المدول إلى الفتح تخفيفاً أمهل من ادعاء جمع الجمع، وردَّه السيرافي بقولهم: ثلاث عُرْفَاتٍ^(١) بالفتح.

الثاني: أنهم كلامه أن نحو دَعَدٌ وَجَفَنَةٌ لا يجوز تسكينه مطلقاً، واستثنى من ذلك في التسهيل ممثل اللام كَطَلْبِيَّاتٍ، وشبه الصفة، نحو أهل وَأَهْلَاتٍ؛ فجوز فيها التسكين اختياراً.

(وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ) الكسرة فيما لامه واو، وإتباع الضمة فيما لامه ياء، كما في (نَحْوِ ذِرْوَةٍ * وَزُبَيْةٍ) لاستئصال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء، ولا خلاف في ذلك (وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ) فيما حكاه يونس من قولهم: جِرَوَاتٌ بكسر الزاء، وهو في غاية الشذوذ؛ لما فيه من الكسرة قبل الواو.

﴿تنبيهات﴾: الأول: قد ظهر أن لإتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الشروط السابقة.

(١) وجه رد السيرافي أنه لو كان «عُرْفَاتٌ» جمع الجمع لكان أقل ما يصدق عليه تسعة أفراد، فلا يصح قوله «ثلاث عُرْفَاتٌ».

الثاني: فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح في نحو (ذِرْوَةٌ وَرُيَّةٌ) إذ لم يتعرض لمنع غير الإتياع ، وبه صرح في شرح السكافية .

الثالث: فهم منه أيضاً جواز اللغات الثلاث في نحو خُطوة وُلْجِيَّة ، ومنع بعض البصريين الإتياع في نحو لُحِيَّة ؛ لأن فيه توالى كسرتين قبل الياء ، وعليه مشى في التسهيل ، ومنع القراء إتياع الكسرة مطلقاً فيما لم يُسمع ، والصحيح الجواز مطلقاً . قال ابن عصفور : كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو ، كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء .

(وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لَأَنَاسٍ انْتَمَى)

أى ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو إما نادر ، وإما ضرورة ، وإما لغة قوم من العرب .

فن النادر قول بعضهم : كَهَلَاتٍ بالفتح ، حكاه أبو حاتم ، وقياسه الإسكان ؛ لأنه صفة ، ولا يقاس عليه ، خلافا لقطرب ، ولا حجة في قولهم : كَلْبَاتٍ وَرَبَّاتٍ في جمع لَجَبَةٍ وَرَبَّةٍ ؛ لأن من العرب من يقول لَجَبَةٍ وَرَبَّةٍ ، فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن .

ومن النادر أيضا قول جميع العرب « عَيْرَات » بكسر العين وفتح الياء جمع عَيْر ، وهى الإبل التى تحمل الميرة ، والمِيرُ مؤنثة ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عَيْرَات بفتح العين ، قال المبرد : جمع عَيْر وهو الحمار ، وقال الزجاج : جمع عَيْر الذى فى الكتف أو القدم ^(١) وهو مؤنث ، ومنه أيضا جِرَوَات كما تقدم .

ومن الضرورة قوله :

(١) هو العظم النائم فى وسط الكتف أو وسط القدم .

١١٥٩ - وَحُمِلَتْ زَفَرَاتِ الصُّحَى فَأَظْفَقَتْهَا

وَمَالِي زَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

وقول الراجز :

* فَذَسْتَرِيحَ النَّفْسِ مِنْ زَفَرَاتِهَا *

وقياسه الفتح .

ومن المسمى إلى قوم من العرب الإتياع في نحو بَيْضَة وَجَوَزَة من المعتل العين ؛
فإنها لغة هذيل ، ومنه قولُ شاعرهم :

١١٦٠ - أَخُو بَيْضَاتِ رَأْمَحٍ مَسَاوِبِ

[رَفِيقُ يَمْسَحِ الْمَسْكِينِ سَبُوحُ]

وبلقنهم قرىء « ثَلَاثَ عَوَرَاتِ لَكُمْ » ومن المسمى إلى قوم أيضا نحو
ظَبْيَاتِ وَأَهْلَاتِ يَاسَكَانِ الْعَيْنِ كما تقدم .

﴿ خاتمة ﴾ : يتم في التننية والجمع بالآلف والتاء من المحذوف اللام ما يتم في
الإضافة ، وذلك نحو قَاضٍ وَشَجٍ وَأَبٍ وَأَخٍ وَجَمٍّ وَهَنٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ ،
تقول : قَاضِيَانِ ، وَشَجِيَانِ ، وَأَبَوَانِ ، وَأَخَوَانِ ، وَحَوَانِ ، وَهَنَوَانِ ،
كما تقول : هَذَا قَاضِيكَ وَشَجِيكَ وَأَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحُوكَ وَهَنُوكَ ، وَشَذَابَانِ
وَأَحَانِ ، ومالا يتم في الإضافة لا يتم في التننية ، وذلك نحو أُنْثَى وَأَبْنٍ وَيَدٍ وَدَمٍ
وَحِرٍّ وَغَدٍّ وَفَمٍّ ، فتقول : أُنْثَايَ ، وَأَبْنَايَ ، وَيَدَايَ ، وَدَمَايَ ، وَحِرَايَ ،
وَعَدَايَ ، وَفَمَايَ ، كما تقول : أُنْثَايَ وَأَبْنَايَ وَيَدَايَ وَدَمَايَ وَحِرَايَ وَغَدَايَ
وَفَمَايَ ، وَشَذَفَمَوَانِ وَفَمِيَانِ ، وأما قوله :

١١٦١ - يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ الْحَلْمِ

[قَدْ تَمَنَّيَاكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا]

وقوله :

١١٦٢ - [قَالُوا أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُيُحْنًا]

جَرَى الدَّمِيَانِ بِالتَّكْسِيرِ اليَقِينِ

فضرورة .

جمع التكسير

جمع التكسير : هو الاسمُ الدالُّ على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحد لفظاً أو تقديرًا .

وقسم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام ؛ لأنه إما بزيادة كصُنُورٍ وصِنُونٍ ، أو بنقص كتُخَمَّةٌ وتُخَمٌ ، أو بتبديل شكل كأَسَدٌ وأُسَدٌ ، أو بزيادة وتبديل شكل كَرَجُلٌ ورِجَالٌ ، أو بنقص وتبديل شكل كقَضِيبٌ وقُضُبٌ ، أو بهنَّ كغُلَامٌ وغُلَمَانٌ .

وإنما قلت « بصورة تغيير » لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة ؛ لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد .

والتغيير المقدر في نحو قُلُوبُكَ ودِلَالُصٌ وهِجَانٌ وَشَمَالٌ لِلخِلَافَةِ . قيل : ولم يرد غير هذه الأربعة ، وذكر في شرح السكافية من ذلك عِفَّتَانٌ وهو القوي الجاني ؛ فهذه الألفاظ الخمسة ^(١) على صيغة واحدة في المفرد والجمع . ومذهب سيويوه أنها جموعٌ تكسير ، فيقدر زوال حركات المفرد وتبديلها بحركات مُشْعرة بالجمع ، فقلبك إذا كان مفردا كُفْقَلٌ ، وإذا كان جمعا كِبْدَنٌ ، وعِفَّتَانٌ إذا كان مفردا كِسِرْحَانٌ ، وإذا كان جمعا كِفْلَمَانٌ ، وكذا باقيها ، ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا : فُلُكَّانٌ

(١) زاد بعضهم على هذه الخمسة لفظ « كَنَاز » في قولهم : ناقة كَنَاز بزنة كتاب ، ونوق كَنَاز بزنة جبال ، وزاد قوم لفظ « إِمَام » في قولهم : هذا إِمَام ، وهؤلاء إِمَام .

وَدِلَاصَانٍ ؛ فلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جُنُبٍ مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا : هذا جُنُبٌ ، وهذان جُنُبٌ ، وهؤلاء جُنُبٌ ؛ فالفارقُ عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجودُ التثنية وعدمها ، وعلى هذا مشى المصنف في شرح الكافية ، وخالفه في التسهيل فقال : والأصحُّ كونه — بمعنى باب فُلُك — اسمَ جمع مستغنيا عن تقدير التغيير .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يَرِدُ على التعريف المذكور نحو جَفَنَاتٍ وَمُصْطَفَيْنِ ؛ فإن التغيير فيهما لا دَخَلَ له في الدلالة على الجمعية ؛ فإن تقدير عدمه لا يخلُ بالجمعية .

واعلم أن جمع التكسير على نوعين : جمع قلة ، وجمع كثرة ؛ فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة ، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له ، وبستمع كل منهما موضع الآخر مجازا كما سيأتي ، وللأول أربعة أبنية ، وللثاني ثلاثة وعشرون بناء ، وقد بدأ بالأول فقال :

(أَفْعَلَةٌ أَفْعُلُ مُنَمَّ فِعْلَةٌ مُنَمَّتْ أَفْعَالٌ مُجُوعٌ قِلَّةٌ)

أى كأشليحة وأفلسٍ وفتيحة وأفراسٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذهب الفراء إلى أن من جموع القلة فَعَلٌ نحو مُظَلَمٌ ، وفَعْلٌ نحو نِمَمٌ ، وفِعْلَةٌ نحو قِرْدَةٌ ، وذهب بعضهم إلى أن منها فَعْلَةٌ نحو بَرْدَةٌ ، نقله ابن الدهان ، وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن منها أَفْعَالٌ نحو أَصْدِقَاءٌ ، نقله عنه أبو زكريا التبريزي ، والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة .

الثاني : ذهب ابن السراج إلى أن فِعْلَةٌ اسم جمع ، لا جمع تكسير ، وشبهته أنه لم يطرد .

ثالث : يشارك هذه الأبنية في الدلالة على القلة جمعا التصحيح .

الرابع : إذا قُرِنَ جمع القلة بأل التي للاستفراق ، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرفَ بذلك إلى الكثرة ، نحو « إنَّ المسلمين والمسلمات » وقد جَمَعَ الأمرين قولُ حسان :

١١٦٣ - لَنَا الْخَفَنَاتُ الْفُرُ يَلْمَعْنَ فِي الصُّحَى

وَأَشْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

(وَبَعْضُ ذِي يَكْتَرَةُ وَضْعًا بَنِي) أى بعضُ هذه الأبنية يأتى فى كلام العرب لكثرة (كَارِجُلٍ) فى جمع رِجُلٍ ، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة ، ونظيره عُنُقٌ وَأَعْنَاقٌ ، وَفُؤَادٌ وَأَفْئِدَةٌ (وَالْمَكْسُ) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جَاءَ) وضما (كَالْعُثَى) جمع صَفَاةٌ وهى الصخرة اللَّمَّاءُ ، وَكَرْجُلٌ وَرِجَالٌ ، وَقَلْبٌ وَقُلُوبٌ ، وَصُرْدٌ وَصِرْدَانٌ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كما يغنى أحدهما عن الآخر وضما كذلك يغنى عنه أيضا استعمالا لقريظة مجازا نحو « ثَلَاثَةٌ قُرُودٌ » .

الثانى : ليس الضمُّ مما أغنى فيه جمعُ الكثرة عن جمع القلة ؛ لورود جمع القلة ، حكى الجوهري وغيره صَفَاةً وَأَصْفَاءَ .

واعلم أن اصطلاح النحويين فى الجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولون : يجمع على كذا وكذا ، وعَكْسَ الصنف واصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول : هذا الوزن يطرد فى كذا وكذا ، ولكل وجه ، وقد شرع فى ذلك على طريقته المذكورة فقال :

(لِفَعْلٍ أَنْتَمَا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلْ وَلِلرَّبَاعِيِّ أَنْتَمَا أَيْضًا يُجْمَلُ)

يعنى أن أفْعُلًا أحدَ جموع القلة يطرد فى نوعين من المفردات :

الأول : ما كان على فَعْلٍ بشرطين : أن يكون اسما ، وأن يكون صحيحَ المعنى ، فمثل نحو فُلْسٌ وَكَفٌّ وَدُلُورُ طَائِيٍّ وَوَجْهٌ ، فتقول فى هذه : أَفْلُسٌ ، وَأَكْفٌ ، وَأَدُلٌّ ،

وأُظْبِرَ ، وأُوجِعَ ، واحترز بقوله « اسما » من الصفة نحو ضَخَمَ ؛ فلا يجمع على أَفْعُلَ ، وأما عَبَدَ وأَعْبَدَ فلغلبة الاسمية ، وبقوله « صح عينا » عن معتل العين نحو بَابِرٍ وَبَيْتٍ وَتَوْبٍ ؛ فلا يجمع على أَفْعُلَ ، وشذ قياساً قولهم أَعْيُنٌ ، وقياساً وسماعا قوله :

١١٦٤ - لكل دهر قد لبست أثواباً

[رِبَاطَةٌ وَالْيَمْنَةُ الْمَمَصَّابَا]

* [حتى أَكْدَسَى الرَّأْسُ قِنَاعاً أَشْيَبَا] *

وقوله :

١١٦٥ - كَانَهُمْ أَسِيفٌ بِيضٌ يَمَانِيَّةٌ

[عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثَرُ]

والثاني : ما كان رباعياً ، بأربعة شروط : أن يكون اسماً ، وأن يكون قبل آخره مَدَّةٌ ، وأن يكون مؤنثاً ، وأن يكون بلا علامة ، وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله (إِنْ كَانَ) أى الاسم الرباعى (كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدَّةٍ وَتَأْنِيثٍ وَعَدُّ الْأَحْرَفِ) فشمل ذلك نحو عَنَاقٍ وَذِرَاعٍ وَعُقَابٍ وَبَيْمٍ ؛ فيقال فيها : أَغْنَى ، وَأَذْرَعُ ، وَأَعْقَبُ ، وَأَيْمُنُ ، فإن كان الرباعى صفةً نحو شُجَاعٍ ، أو بلا مَدَّةٍ نحو خِنْصَرٍ ، أو مذكراً نحو حَارٍ ، أو بعلامة التأنيث نحو سَحَابَةٍ ، لم يجمع على أَفْعُلَ . ونَدَّرَ من المذكر طِحَالٌ وَأَطْحُلُ ، وَغُرَابٌ وَأَغْرُبُ ، وَعَتَادٌ وَأَعْتَدُ ، وَجَيْنٌ وَأَجْنُنُ ، وَأَنْبُوبٌ وَأَنْبُبُ ^(١) ومحوها .

(تنبيهات) : الأول : ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه ؛ ففهم من تمثيله بالعنَاق والذراع أن حركة الأول لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرها ؛ لتمثيله بالفتوح (١) الكلام في الرباعى ، وحروف هذه الكلمة خمسة أحرف .

والكسور ، وفهم من إطلاق قوله « في مد » أن الألف وغيرها من أحرف اللد في ذلك سواء ، وفهم الشرط الرابع — وهو التمرى من العلامة — من قوله « وعد الألف » ؛ إذ لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة ؛ لأنه صرح أولا بالرباعي .

الثاني : مما حفظ فيه أفعل من الأسماء فَعَلَّ نحو جَبَل وأَجْبَل ، وَقَعَلَّ نحو ضَمِع وأَضْمَع ، وَفَعَلَّ نحو قُرْط وأَقْرُط^(١) ، وَقَعَلَّ نحو ضَلَم وأَضْلَم ، وَقَعَلَّ نحو أَكَمَ وآكَم ، وَفَعَلَّ نحو نَعَمَة وأنْعَم ، وفي فَعِلَ مطلقا أى اسما وصفة نحو ذَنْب وأَذْوَ ب ، وَجَنَفَ وأَجْنَفَ ؛ فلا يقاس عليها . ولم يسـمع في فَعِلَ بكسر الفاء والعين ، ولا في فَعَلَّ بضم الفاء وفتح العين إلا قولهم رَيعَ وأَزْيَعَ .

الثالث : ليس التأنيث مصححا لا مراد أفعل في فَعَلَّ نحو قَدَم ، خلافا لليونس ، ولا في فَعَلَّ نحو قَدَر ، ولا في فَعَلَّ نحو ضَلَم ، ولا ما قبله نحو قَدَم وضَمِع وغُول وعُنُق خلافا للفراء .

(وَغَيْرُ مَا أَفْعَلُ فِيهِ مُطَرِّدٌ مِنَ الثَّلَاثِي انْتِمَاءً بِأَفْعَالٍ بَرِدٌ)

يعنى أن أفعالا يطرد في جمع اسم ثلاثى لم يطرد فيه أفعل ، وهو فَعَلَّ الصحيح العين ، فاندرج في ذلك فَعَلَّ المعتل نحو باب وثوب وسيف ؛ وغير فَعَلَّ من أوزان الثلاثى ، وهى فَعَلَّ نحو حَزَبَ وأَحْزَاب ، وَقَعَلَّ نحو ضَلَبَ وأَصْلَاب ، وَقَعَلَّ نحو جَلَّ وأَجْمَل ، وَقَعِلَ نحو وَعَلَّ وأَوْعَالَ ، وَقَعَلَّ نحو عَضَدَ وأَعْضَاد ، وَقَعَلَّ نحو عَنَقَ وأَعْنَق ، وَقَعَلَّ نحو رُطِبَ وأَرْطَاب ، وَقَعِلَ نحو إِبِلَ وآبَال ، وَقَعَلَّ

(١) الصواب التثنية بمنق وأعنى ؛ لأن القرط ساكن الوسط كالفعل .

نحو ضلّع ، أضلاع ، واحترز بقوله «اسما» من الوصف ؛ فإنه لا يجمع على أفعالٍ إلا ما شذ
بما سيأتى التنبية عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : جعل في التسهيل أفعالا قليلا في فعل المعتل العين نحو
باب ومال ، ونادرا في فعل نحو رطب ورُبّع ، ولازما في فعل نحو إبل ، وغالبا
في الباقي .

الثاني : لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل الصحيح العين على أفعال ، وقد
سمع منه قوله :

١١٦٦ — مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَجٍ
رُغِبَ الْخَوَاصِلُ لِأَيَّامٍ وَلَا شَجَرُ

وقوله :

١١٦٧ — وَجِدْتَ إِذَا أَصْلَحُوا خَيْرَهُمْ
وَرَزَنْدَكَ أَتَقَبُ أَرْزَادَهَا

فجمع فرّخ على أفرّخ وزند على أرزاد . ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس ، وعليه مشى
في التسهيل . وذهب القراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألف أو واو نحو وهم .
وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني ؛ فإنه قال : إن أفعالا أكثر من
أفعل في فعل الذى فاؤه واو كوقت وأوقات ، ووصف وأوصاف ، ووقف وأوقاف ،
وكرر وأوكار ، ووغر وأوعار ، ووغد وأوغاد ، ووهم وأوهام ، فاستغنوا ضم عين
أفعل بعد الواو فعدلوا إلى أفعال ، كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة ، وكما شذ في المعتل
أعين وأتوب كذلك شذ فيما فاؤه واو أو وجه ، هذا لفظه بحروفه . ثم قال : إن المضاعف
من فعل كالذى فاؤه واو في أن أفعالا في جمعه أكثر من أفعل كمم وأعمام ، وجعد .

وأجداد ، و رَبَّ وأرباب ، و بَرَّ وأبرار ، و شَتَّ وأشتات ، و فنَّ وأفنان ، و فَنَّدَ وأفناد ، هذا أيضاً لفظه .

الثالث : مما حفظ فيه أفعال فاعل بمعنى فاعل ، نحو شهيد وأشهد ، و فاعل نحو جاهل وأجهال ، و فاعل نحو جبان وأجبان ، و فاعل نحو عدو وأعداء ، و فاعل نحو هضبة وأهضاب ، و فاعل نحو نضوة وأنضاء ، و فاعل نحو بركة وأبراك ، والبركة : طائر من طير الماء ، و فاعل نحو عمرة وأعمار ^(١) . وقالوا : جاف وأجلاف ، و حرَّ وأحرار ، و قماط وأقاط ، و غشاء وأغشاء ، و أغيد وأغياذ ، و خريذة وأخراد ، و واد وأوداء ، و ذرطة وأذواط ^(٢) ، لضرب من المناكب تلسع . وقالوا أيضاً : أموات لجمع مَيِّت ومَيِّتة ، و كل ذلك شاذ لا يقاس عليه .

(وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ فِقْلَانُ فِي فُعْلٍ ، كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ)

أى أن الغالب في فُعْلٍ — بضم الفاء وفتح العين — أن يجمع على فِعْلَان بكسر الفاء — كقولهم في صِرْدٍ : صِرْدَانُ ، و في جُرْدٍ : جِرْدَانُ ، و في نُقْرِ : نُقْرَانُ ، وأشار بقوله : « غالباً » إلى ما شذ من ذلك نحو رُطْبٍ وَأَرْطَابٍ .

(تنبيه) : نص في غير هذا الكتاب على أن فِعْلَان مطرد في فُعْلٍ ، و كلامه هنا غير مؤلف بذلك .

(فِي أَشْمٍ مُذْكَرٌ بِأَعْيَ عَمَدَ ثَلَاثُ أَفْعِلَةٍ عُمُ اطَّرَدَ)

(١) الزمرة — بفتح فكسر — ضرب من البسط .

(٢) ضبط اليمامي في الدوطة بضم الدال وسكون الواو ، والذي يؤخذ من القاموس أنه بفتح الدال .

أفعلة : مبتدأ ، واطرد : خبره ، وفي اسم وعندهم : يتعلقان باطرد ، وبعد : في موضع جر صفة لاسم ، وثالث : صفة لد .

يعنى أن أفعلة بطرد في جمع اسم مذكر رباعى بعد قبل آخره ، نحو طعَام وأطعمته ، ورغيف وأرغفة ، وعمود وأعمدة ، واحترز بالاسم من الصفة ، وبالمذكر من المؤنث ، وبالرباعى من الثلاثى ، وبالد الثالث من العارى عنه ؛ فلا يجمع شئ من ذلك على أفعلة ، إلا ما شذ من قولهم شحيج وأشججة وهو صفة ، وعقاب وأعقبه وهو مؤنث ، وقَدَحَ وأقذحه وهو ثلاثى ، وجأز وأجزه وليس مذه ثالثا ، والجأز : الخشبة الممتدة في أعلى السقف ، وما شذ من ذلك ما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم : نجد وأنجدة ، وصنب وأصلبة ، وباب وأبوبة ، ورمضان وأرمضة ، وعيل وأعولة ، وجزة وأجزه ، ونضيضة وأنضة ، وقن وأفنة ، وخال وأخولة ، وقفا وأقفية ، والجزه : صوف شاة مجزوزة ، والنضيضة : المطرة القليلة .

(وَالزَّيْمَةُ) أى الجمع على أفعلة (في فَعَالٍ) بالفتح (أو فِعَالٍ) بالكسر (مُصَاحِبِي تَضْمِينٍ أَوْ إِعْلَالٍ) فلأول نحو بَقَاتٍ وَأَبْنَةُ ، وَزَيْمَامٍ وَأَزِيمَةُ ، والثانى نحو « قَبَاهُ وَأَقْبِيَّةُ ، وَإِنَاءُ وَأَيَّةُ . وشذ من الأول عِفَانٌ وَعُغْنٌ ، وَحَجَّاجٌ وَحُجُجٌ ، ومن الثانى قولهم في جمع سماء بمعنى المطر سُمَى ، وسمع أيضا انسية على القياس ، وسينأتى تقييد كلامه هنا بما ذكرته في قوله « ما لم يضاعف في الألف ذو الألف » .

(فُعْلٌ) بضم الفاء وسكون العين - جمع كثرة ، وهو على قسمين : قياسي ، وسماعي فالقياسى ما كان جمعا (لِنَحْوِ أَنْحَرٍ وَخَرًّا) وصفين متقابلين ؛ فتقول فيه ما حُمر ؛ أولا فُعْلٌ وفُعْلَاءٌ .

وصفين منفردين للمانع في الخلقة ، نحو أ كَمَرُ للعظيم الكَمَرَة ، وآدَر ، وَرَتَقَاء ، وَعُقَلَاء ؛ فتقول فيها : كَمَرٌ وَأَدَرٌ وَرَتَقٌ وَعُقَلٌ ، فإن كانا منفردين للمانع في الاستعمال خاصة نحو رَجُلٌ آلِيٌّ وامرأةٌ عَجَزَاءُ ، إذ لم يقولوا : رَجُلٌ أَعْجَزٌ ولا امرأةٌ أَلْيَاءُ ، في أشهر اللغات : ففي اطراد فُعل حينئذ خلاف ، نص في شرح الكافية على اطراده ، وتبعه الشارح . ونص في التسهيل على أن فُعَلًا فيه محفوظ ، وإطلاقه هنا يوافق الأول .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : يجب كَسْرُ فاء هذا الجمع فيما عِنه ياء نحو بَيْضٌ ؛ لما سِذكر في التصريف .

الثاني : يجوز في الشعر ضمُّ عينه بثلاثة شروط : صحة عينه ، وصحة لامه ، وعدم التضعيف ، كقوله :

١١٦٨ - [طَوَى الْجَدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ]

وَأُنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْـلُـ

وهو كثير ؛ فإن اعتلت عينه نحو بَيْضٌ وَسُودٌ ، أو لامه نحو عُيٌّ وَعُشُوٌّ ، أو كان مضاعفًا نحو غُرٌّ جَمْعُ أَغْرٌ ؛ لم يجر الضم .

الثالث : من قسم السماعي من هذا الجمع قولهم بَدَنَةٌ وَبُذْنٌ ، وَأَسَدَاُسْدٌ ، وَسَقَفٌ وَسَقْفٌ ، وَنُتْنِيٌّ وَنُتْنِيٌّ ، وَعَقَوٌّ وَعُقُوٌّ ، وَنَمُومٌ وَنُمٌّ ، وَعَمِيمَةٌ وَعُمٌّ ، وَبَازِلٌ وَبُزْلٌ ، وَعَائِدٌ وَعُودٌ ، وَحَاجٌّ وَحَجٌّ ، وَأَظْلٌ وَظُلٌّ ، وَنَقُوقٌ وَنُقٌّ ، والنقوق : الصَّفَدَةُ الصَّيْحَاةُ والنموم : النمام ، والعيمية : النخلة الطويلة ، والأظُل : باطن القدم ، والعائد : الناقة القرية المهد بالنتاج .

(وَفَعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلُ بِدُرَى) فِعْلَةٌ : مَبْعَدٌ خَبَرَهُ بِدُرَى ، وَجَمْعًا : مَفْعُولٌ

نَلَزَ بِدُرَى .

أى من جموع القلةِ قسالة كما عرفت ، ولم يطرد في شيء من الأينية ، بل محفوظ في ستة أوزان : فَعِيل نحو صَبَى وصَبِيَّة ، وفَعَلَ نحو فَتَى وفَتِيَّة ، وفَعَلَ نحو شَيْخ وشَيْخَة ، وفَوَّر وفَوْرَة ، وفَعَالَ نحو غَلَامَ وغِلْمَة ، وفَعَالَ نحو غَزَالَ وغَزَلَة ، وفَعَلَ نحو ثَنَى وثَنِيَّة ، والثَّنَى : هو الثانى في السيادة ، ومرجع ذلك كله النقل لا القياس ، كما أشار إليه بقوله « بنقل يُدْرَى » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : فائدة قوله « جمعاً » التعريضُ بقول ابن السراج المُتَّبِع عليه أول الباب ، ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من جموع القلة ؛ إذ لاختلاف فيها .

الثانى : لو قدّم قوله « وفعلت جمعاً بنقل يدري » على قوله « فَعَلَ لنحو أحر وأحرار » لكان أنسب لتوالى جموع القلة .

(وَفَعُلٌ لِاسْمِ رَبَاعِيٍّ يَمْدُ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ أَعْلَالًا فَقَدْ)

(مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعِلَ - بضمين - وهو يطرد في اسم رباعى يمد قبل لامة صحيح اللام ، وهو المراد بقوله « إعلالا فقد » فإعلالا : مفعول مقدم ، فإن كانت مَدَّتْه ياء أو واو لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة نحو قَضِيبٌ وقَضُبٌ ، وعُمُودٌ وعُمْدٌ ، وإن كانت أَلَفًا اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفاً نحو قَدَّالٌ وقُدُّلٌ ، وِحَارٌ وُحْرٌ ، واحترز بالاسم عن الصفة فإنها لا تجمع على فُعُلٍ ، وشذ في وصف على فَعَالَ نحو صَنَاعٌ وصُنْعٌ ، وفَعَالَ نحو ناقة كَنَازٌ ونُوقٌ كُنُزٌ . وحكى ابن سيده أن من العرب من يقول : نُوقَ كَنَازٌ ، بلفظ الإفراد ؛ فيكون من باب دِلَاصٍ ، وقد سبق الكلام عليه أول الباب ، وعلى فَعِيلٍ نحو نَذِيرٌ ونَذَرٌ ، ويرد عليه فَعُولٌ لاجمعي مفعول نحو صَبُورٌ وغَفُورٌ ، فإنه يطرد فيه فُعُلٌ نحو صُبْرٌ وغُفْرٌ وسيأتى التنبيه عليه ، واحترز بالرباعى من غيره نحو نَارٍ وفِيلٍ وسُورٍ ، ونحو قَنْطَارٍ وقَطِيرٍ .

وَعُصْفُورٌ ، فإنه لا يجمع على فُعْلُ شَيْءٍ منها ، واحترز بالمدَّ عن الخالي منه ، فإنه لا يجمع على فُعْلٍ ، وشذَّ نَمْرَةٌ وَنَمْرٌ ، وبكونه قبل اللام من نحو دائق وعيسى وموسى ؛ فلا يجمع على فُعْلٍ ، وبصححة اللام عن معتلها نحو سِقَاءٍ وَكِسَاءٍ ، فإنه لا يجمع على فُعْلٍ ، وبعدم التصغير في ذى الألف عن نحو بَنَاتٍ وَزِمَامٍ فإن قياسه أَفْعَلَةٌ كما مر ، وشذَّ عَيْنَانِ وَعُغْنٌ ، وَحَجَّاحٌ وَحُجَّجٌ ، وَوُطَّاطٌ ^(١) وَوُطَّطٌ ، كما أشار إليه بقوله « في الأعم » وفهم من تخصيص ذلك بذى الألف أن المضاعف من ذى الياء نحو مَرِيرٍ ، وذى الواو نحو ذَلُولٍ ، يجمع على فُعْلٍ نحو سُرُرٍ وَذَلَالٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لافرق في الاسم الرباعى الجامع للشروط بين أن يكون مذكراً كما مثل - ، أو مؤنثاً مثل أُنْثَى وَأُنْثَى ، وَقُلُوصٌ وَقُلُوصٌ ، وكلاهما يطرد فيه فُعْلٌ .

الثانى : ما مدته ألف على ثلاثه أقسام : مفتوح الأول ، ومكسوره ، ومضمومه ؛ أما الأول والثانى ففُعْلٌ فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما ، وأما الثالث فظاھر إطلاقه هنا اطرادُ فُعْلٍ فيه ، وبه صرح في شرح السكاكية ، فإنه مثل بَقْرَادٍ وَقُرْدٍ ، وَكَرَاعٍ وَكَرْعٍ في المطرد ، وتبعه الشارح ، وذكر في التسهيل أن فُعْلاً نادرٌ في فُعْالٍ وهو الصحيح ؛ فلا يقال في غُرَابٍ غُرْبٌ ولا في عُقَابٍ عُقْبٌ ، وإذا قلنا باطراده فيشترط ألا يكون مضاعفاً كما شرط ذلك في أخويه

الثالث : يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً نحو سِوَارٍ وَسُورٍ ، ومن ضَمَّهَا في الضرورة قوله :

١١٦٩ - أَغْرُ الثَّنَائِيَا أَحْمُ الثَّنَاتِ

يُحَسِّنُهَا سُوْكَ الْإِنْجِيلِ

ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واواً ، نحو قُذْلٌ وَبُخْرٌ ، وإن كانت ياء

كسرت الفاء عند التسين ، فتقول في سِيَالٍ سَيْلٍ وَسِيلٍ ، فإن كان مضاعفا لم يجر تسكينه ؛ لما يؤدي إليه من الإدغام ، ونذر قولهم : ذُبَابٌ وَذُبٌّ ، والأصل ذُبُّبٌ .

الرابع : فُعلٌ يطرد في نوعين ؛ أحدهما المتقدم ، والآخر وَصَفٌ على فُعلٍ لا بمعنى مفعول ، نحو صَبُورٌ وَصَبْرٌ ، فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع على فُعلٍ ، نحو رَكُوبٌ ، ولم يذكره هنا ؛ فأوهم أنه غيرُ مقيسٍ ، وليس كذلك .

(وفُعلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عَرِفَ ونحو كَبْرَى) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعلٌ - بضم نون فتح - ويطرد في نوعين :

الأول : فُعلَةٌ - بضم الفاء - اسما ، نحو غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ ، فإن كان صفة نحو ضُحْكَةٍ لم يجمع على فُعلٍ ، وشذ قولهم رَجُلٌ بُهْمَةٌ ورجالُ بُهَمٍ .

الثاني : الفُعْلَى أتى الأفعل ، نحو الكُبْرَى والكَبْر ، فإن لم يكن أتى الأفعل ، نحو بُهْمَى وَرُجْمَى لم يجمع على فُعلٍ .

(تنبيهات) : الأول : أخلٌ باشتراط الأسمية في فُعلَةٍ ، وهو شرط كما عرفت ، وأما اشتراط كون فعلى أتى الأفعل فأعطاء بالمثال .

الثاني : اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين ، وقال في شرحها بعد ذكرهما : وشذ فيما سوى ذلك ، يعنى فُعلًا ، وزاد في التسهيل نوعًا ثالثًا وهو فُعلَةٌ اسما نحو جُمُعَةٌ وَجُمَعٌ ، فإن كان صفة نحو امرأة سُكْلَةٌ - وهي السريعة - لم يجمع على فُعلٍ ، واستعمل بعض التميميين والساكيين ضمَّ عين فُعلٍ في المضاعف ، وجعلوا مكانها فتحة ، فقالوا جُدَدٌ وَذُكُلٌ بدل جُدُدٌ وَذُكُلٌ ؛ فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فُعلٌ .

الثالث : اختلاف في ثلاثة أنواع آخر ؛ أولها فُعلَى مصدرًا ، نحو رُجْمَى ، وثانيها فُعلَةٌ فيما ثانية وأوسا كنه نحو جَوَزَةٌ ، ففاسه القراء في هذين النوعين ؛ فتقول في

جسهما : رُجِعَ وَجُوزَ ، كما قالوا في رؤيا ونوبة : رُؤِيَ وَنُوبَ ، وغيره يجعل رُؤَى وَنُوبَ مما يحفظ ولا يقاس عليه ، وثالثها فَعْلٌ مؤنثا بغير ناء نحو بُجِّلَ ، فهذا يجمع على فَعْلٍ قياسا عند المبرد ، وغيره يقصره على السماع ، وكلامه في الكافية وشرحها يقتضى موافقة المبرد ؛ فإنه قال فيها :

وَهِنْدٌ مِثْلُ كِسْرَةٍ فِي فِعْلٍ وَبُجِّلٌ مِثْلُ بُرْمَةٍ فِي فِعْلٍ

وقال في شرحها : ويلحق فِعْلٌ وفَعْلٌ مؤنثين بفِعْلة وفَعْلَةٍ فيقال : هِنْدٌ وَهِنْدٌ ، وَبُجِّلٌ وَبُجِّلٌ .

الرابع : مما حفظ فيه فَعْلٌ قولهم : نُخْمةٌ وَنُخْمٌ ، وَقرْيةٌ وَقرْىٌ ، وَعَدُوٌّ وَعُدَى ، وَتَقْوٌ وَتَقًى ، وحكى ابن سيده في جمع نُفْسَاءِ نُفْسًا بالخفض ، وَنُفْسًا بالتشديد ، وعلامة جمعية فَعْلٌ الذى له واحد على فَعْلة أن لا يستعمل إلا مؤنثا ، نصَّ على ذلك سيبويه ؛ فَرُطِبَ عنده اسم جنس ؛ لقولهم : هذا رُطْبٌ ، وأكلت رُطْبًا طَيِّبًا ، ونخم عنده جمع ؛ لأنه مؤنث اهـ .

(وَلِفَعْلَةٍ فِعْلٌ) أى من أمثلة جمع الكسرة فَعْلٌ — بكسر أوله وفتح ثانيه — وهو مطرد في فَعْلة اسما تاما ، كما قيده في التسهيل بذلك ، نحو كِسْرَةٌ وَكِسْرٌ ، وَحِجَّةٌ وَحِجَجٌ ، وَمِرْبِيةٌ وَمِرْىٌ ، والاحتراز «بالاسم» عن الصفة نحو صِفْرَةٌ وَكِبْرَةٌ وَحِجْزَةٌ في ألقاظ ذكرت في المخصص ، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمتى والمجموع ، وشذ رجل صَمَّةٌ ورجال صَمَمٌ ، وامرأة ذَرْبَةٌ ونساء ذَرْبٌ ، والصمة : الشجاع ، والذَرْبَةُ : الحديدة اللسان . و« بالتمام » عن نحو رِقَّةٌ فإن أصله ورقٌ ، ولكن حذفت فاؤه ، فإنه لا يجمع على فَعْلٍ . وإنما لم يقيد فَعْلة هنا بهذين القيدين لقلة مجيئها صفة ، حتى ادعى بعضهم أنها لم تجيء صفة ، وإن كان الأصح خلافه كما عرفت ، ولأن نحو رِقَّةٌ لم يبق على وزن فَعْلة فلا حاجة للاحتراز عنه .

(تنبيهات) : الأول : قاس القراء فعلاً فى فعلى اسما نحو ذِكْرَى وَذِكْرٍ ، وفى فَعْلَةٍ يَأْتِى العَيْنِ نحو ضَيْعَةٍ وَضَيْعٍ ، كما قاس فعلاً فى نحو رُوِيَا وَتَوْبَةٍ ، وقاس للبرد فى نحو هِنْدَ كما قاس فعلاً نحو بُجَلٍ ، وقد تقدم ، ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه .

الثانى : قال فى التسهيل : ويحفظ — يعنى فعلاً — باتفاق فى فَعْلَةٍ واحد فِعْلٍ أى نحو سِدْرَةٌ وَسِدْرٍ ، والموض من لامة تاء ، أى نحو لَيْثَةٌ وَلَيْثٍ ، وفى نحو مَعِدَةٌ وَقَشَعٌ وَهَضْبَةٌ وَقَامَةٌ وَهَذَمٌ وَصُورَةٌ وَذِرْبَةٌ وَعَدُوٌّ وَحِدَاةٌ ، والقشع : الجلد البالى ، والمهذم : الثوب الخلقى .

الثالث : لا يكون فِعْلٌ ولا فِعَالٌ لما قاؤه ياء ، إلا ما ندر كيعَارَ ، قاله فى التسهيل ، واليعَارُ : جمع يَعْرِ وَيَعْرَةٌ ، واليعَرُ : الجَدَى يُرْبِطُ فى الرُّبَيْعَةِ للأسد .

(وقد يحى . جمعه) أى فَعْلَةٌ بالكسر (على فَعْلٍ) بالضم ، قال فى شرح الكافية : وَقَدْ يَنْبَغُ فَعْلٌ عَنْ فَعْلٍ ، وَفَعْلٌ عَنْ فَعْلٍ ، فالأول كَحِلْيَةٍ وَحُلًى ، وَلَحْيَةٍ وَلِحًى ، والثانى كصُورَةٍ وَصَوْرٍ وَقُوَّةٍ وَقَوًى .

(فى نَحْوِ رَامٍ ذُو اطْرَادٍ فَعْلَةٌ) فَعْلَةٌ : مبتدأ خبره : ذُو اطْرَادٍ .

أى من أمثلة جمع السكثرة فَعْلَةٌ — بضم الفاء — وهو مطرد فى فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام ، نحو رَامٍ وَرُمَاةٌ ، وَقَاضٍ وَقُضَاةٌ ، وَغَازٍ وَغَزَاةٌ ، وقد أشار إلى ذلك بالتمثيل ؛ فخرج نحو مُشْتَرٍ وَوَادٍ وَرَامِيَةٍ وَضَارٍ — وصف أسد — وَضَارِبٍ ، فلا يجمع شئ من ذلك على فَعْلَةٍ ، وشذ كَمِيٌّ وَكَمَاةٌ ، وَبَارٍ وَبُرَاةٌ ، وَهَادِرٍ وَهَدْرَةٌ — وهو الرجل الذى لا يعتد به — كما ندر غَوِيٌّ وَغَوَاةٌ ، وَغُرْيَانٌ وَغُرَاةٌ ، وَعَدُوٌّ وَعُدَاةٌ ، وَرَذِيٌّ وَرُذَاةٌ^(١) .

(وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ) أى من أمثلة جمع السكثرة فَعْلَةٌ — بفتح الفاء —

(١) الرذى — على فِئِلٍ — البعير المنقطع من الإعياء .

وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام ، نحو كامل وكلة ، وبَارَّةَ
وبَرَّةَ ، وقد أشار أيضا بالمثل إلى الشروط ، فخرج نحو حَذِرَ وواد وحائض وسابغ
— وصف فرس — ورام ؛ فلا يجمع شيء منها على فَعْلَةٍ ، وشذ سَيِّدَ وسَادَةَ ،
وَحَبِيثَ وَخَبِيثَةً ، وَبَرَّ وَبَرَّةَ ، ونَاعَى وَنَعْمَةً ، وهي للفرسان .
(تنبيه) : لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا ، فكان الأسمن أن يقول :
« كذاكَ نحو كامل وكلة » .

(قَتَلَ لَوْضَعَ كَقَتِيلٍ وَزَمِنَ وَهَالِكٍ ، وَمَيَّتَ بِهِ قَمِينَ)

أى من أمثلة جمع الكثرة قَتَلَ ، وهو مطرد في وصف على فَعِيل بمعنى مفعول
دال على هلك أو تَوَجَّع أو نَشَفَتْ ، نحو قَتِيلٌ وَقَتْلَى ، وَجَرِيحٌ وَجَرَحَى ، وَأَسِيرٌ
وَأَسْرَى ، ويُحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فَعِيل كزَمِنَ وَزَمْنَى ، وفاعل كهَالِكٍ
وهَلَكَى ، وَقَتِيلٌ كَمَيَّتَ وَمَوْتَى ، وَقَتِيلٌ لا بمعنى مفعول كَرِيضٌ وَمَرَضَى ،
وَأَقْتَلُ كَأَتَقَى وَخَفَى ، وَفَلَانٌ كَسَكَّرَانِ وَسَكَّرَى ، وبه قرأ حزة والكسائي
« وَتَرَى النَّاسَ سَكَّرَى وَمَا هُمْ بِسَكَّرَى » وما سوى ذلك محفوظ ، كقولهم :
كَبِسَ وَكَيْسَى ؛ فإنه ليس فيه ذلك المعنى ، وسِنَانٌ ذَرِبَ وَأَسِنَّةٌ ذَرَبَى ،
ومنه قوله :

١١٧٠ — إِنِّى أَمْرُؤٌ مِّنْ عُضْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ

ذَرَبَى الْأَسِنَّةِ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثِ

(لِفُعْلٍ أَتَمَّا صَحَّ لَأَمَّا فَعْلَةٌ)

وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ فَعْلَةٌ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فَعْلَةٌ ، وهو لأسم صحيح اللام على فُعْلٍ كثيرا ،

نحو دُرُجٍ وِدْرِجَةٍ ، وَكُوزٍ وَكُوزَةٍ ، وَدُبٍّ وَدِبْيَةٍ ، وَعَلَى فَعَلٍ وَفَعْلٍ قَلِيلًا
فَالأول نحو غَرَدَ وَغَرَدَةٍ ، وَزَوَّجَ وَزَوْجَةٍ ، والثاني نحو قَرَدَ وَقَرَدَةٍ ، وَحَسَلَ وَحَسَلَةٍ
— وَالْحَسَلُ الضَّب — وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غير ذلك ، كقولهم لَضَدَ
الأنثى : ذَكَرَ وَذَكَرَةً ، وَقولهم : هَادِرٌ وَهَادِرَةٌ .

واحتز بالاسم من الصفة ، ونذر في عَلَجٍ عَلَجَةٌ ، وبالصحيح اللام من نحو
عُضُوٍّ وَطَلَبِيٍّ وَنَحْيٍ ، فلا يجمع شيء من ذلك على فَعَلَةٍ .

(وَفَعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٍ)

أى من أمثلة جمع السكرة فَعْلٌ ، وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل
أو فاعلة ، نحو عَاذِلٍ وَعُذِّلَ وَعَاذِلَةٌ وَعُذِّلَتْ .

واحتز بوصفين من الاسمين ، نحو حاجب العين ، وجائزة البيت ؛ فلا يجمعان
على فَعْلٍ .

(وَمِنْهُ) أى مثل فَعْلٍ (الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِّرَا) أى في الذكر خاصة ؛ فيطرد
في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عَاذِلٍ وَعُذِّلَ ، ونذر في المؤنث كقوله :

١١٧١ — أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ

وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ

وتأوَّلَ بعضهم على أن «صُدَاد» في البيت جمع صَادٌ ، وجعل الضمير للأبصار ؛
لأنه يقال : بَصَرَ صَادًا ، كما يقال : بَصَرَ حَادًا .

(وَذَانِ) أى فَعْلٌ وَفَعَالٌ (فِي الْمَعْلُ لَأَمَّا نَذَرَا) نحو غَاظٍ وَغُزِيٍّ وَغُزَاءٍ ،
ونذر أيضا فِي سَخِلٍ وَسُخَالٍ ، وَفِي نَفْسَاءٍ نُفُسٍ وَنُفَاسٍ ، ونذر فَعْلٌ أيضا
فِي نَحْوِ أَغْزَلٍ وَغُزَلٍ ، وَمَرْوٍ وَمُرِيٍّ وَخَرِيدَةٍ وَخُرْدٍ ..

(تنبيه) : سمي في التسهيل الممثل اللام منهما قليلاً ، وما بعده نادراً .

(قَلَّ وَفَسَلَتْ فِعَالٌ لَّهُمَا) باطراد ، اسمين كانا أو وصفين ، نحو كُفَّ وَرَكَّابٌ ،
وَصَعَبَ وَصِعَابٌ ، وَقَضَمَ وَقِصَاعٌ ، وَخَذَلَهُ وَخِذَالٌ (وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهَا)
أى نحو ضَيْفٌ وَضِيَّافٌ ، وَضَيْمَةٌ وَضِيَّاعٌ .

(تنبيه) : قل أيضاً فيما فاؤه الياء منهما ، ومن القليل قولهم في جمع يغر ويغرة
يِعَارٌ كما قدمته ، وقد ذكره في التسهيل وشرح الكافية .

(وَقَلَّ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ مَالَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ)

أى يطرد فِعَالٌ أَيْضاً فِي قَلَّ ، نحو جَبَلٌ وَجِبَالٌ ، وَجَلَّ وَجِلَالٌ

وإنما يطرد فِعَالٌ فِي قَلَّ بشروط ثلاثة ؛ الأول : أن يكون صحيح اللام ؛
فلا يطرد في نحو قَتَى ، وإلى ذلك أشار بمعجز البيت ، والثاني : أن لا يكون مضعفاً ،
فلا يطرد في نحو طَلَّ ، والثالث : أن يكون اسماً لا صفة ، نحو بَطَّلَ ، وإلى الثاني
الإشارة بقوله (أَوْ يَكُ مُضْعَفًا) ، وأما الثالث فذكره في التسهيل .

(وَمِثْلُ قَلَّ هَذَا النَّامُ) منه نحو قَمَلَةٌ ، فيجمع على فِعَالٍ باطراد ، نحو رَقَبَةٌ وَرِقَابٌ ،
وبشروط فيها ما يشترط في قَلَّ (وَفِعْلٌ مَعَ فِعْلٍ) أى يطرد فيهما أيضاً فِعَالٌ (فَأَقْبِلْ)
نحو قِدَحٌ وَقِدَاحٌ ، وَرُمَحٌ وَرِمَاحٌ ، وبشروط لا طراد فيها أن يكونا اسمين كما مثل ،
احترازاً من نحو جَلَفَ وَحَلَوُ ، وبشروط في ثانيهما أن لا يكون واوياً العين كحَوَتْ ،
ولا يأتى اللام كمَذَى (وَفِي قَمِيلٍ وَصَفٍ فَأَعْدِلْ وَرَدَّ) أَيْضاً فِعَالٌ (كَذَلِكَ
فِي انْتِشَاءِ) أى أنشئ فِعِيلٌ ، يعنى فَعِيلَةٌ (أَيْضاً أَطَرَدَ) بشرط صحة لامها ،
نحو ظَرِيفٌ وَظِرَافٌ ، وَظَرِيفَةٌ وَظِرَافٌ ، واحتراز عن فَعِيلٍ وصف مفعول
وانشاء ، نحو جَرِيحٌ وَجَرِيحَةٌ ؛ فلا يقال فيهما جِرَاحٌ ، والاحتراز بصحة اللام

عن نحو قَوِيَّ وَقَوِيَّةٌ ؛ فلا يقال فيها قَوَاي . (وشاع) : أى كثر فِعَالٌ (فى وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا) بفتح الفاء (وأثبته) : أى أثنى فَعْلَان ، وهما قَتْلٌ وفَعْلَانَةٌ ، نحو غَضَبَانِ وَغَضَابٍ وَغَضَبِي وَغَضَابِي وَنَدَمَانَةٌ وَنِدَامٌ (أَوْ) وَصَفٍ (عَلَى فَعْلَانَا) بضم الفاء (وَمِثْلُهُ) أَثْنَاهُ (فَعْلَانَةٌ) ، نحو خُصْمَانِ وَخِمَاصٍ ، وَخُمُصَانَةٍ وَخِمَاصٍ .

(تنبيه) : أنهم بقوله « وشاع » أنه لا يطرُد فيها ، وهو ما صرح به فى شرح الكافية ، وكلامه فى التسهيل يقتضى الاطراد .

(وَالزَّيْمَةُ) أى فِعَالًا (فى نحو طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي) والمراد بنحوهما ما كان عينه واوا ولامه صحيحة من فَعِيلٍ بمعنى فاعل ، وفَعِيلَةٌ أَثْنَاء ؛ فتقول فيها : طَوَالٌ ، ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز فى نحو طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ ، إلا إلى التصحيح نحو طَوِيلَيْنِ وَطَوِيلَاتٍ .

(تنبيه) : قد اتضح ما تقدم أن فِعَالًا مطرُدٌ فى ثمانية أوزان : فَعْلٌ كَصَبٌ ، وَفَعْلَةٌ كَقَصْمَةٍ ، وَفَعْلٌ كَجَبَلٍ ، وَفَعْلَةٌ كَرَقَبَةٍ ، وَفَعْلٌ كَذَنْبٍ ، وَفَعْلٌ كَرُمُحٍ ، وَفَعِيلٌ وَفَعِيلَةٌ . وشائعٌ فى خمسة أوزان : فَعْلَانٌ كَمَضْبَانٍ ، وَفَعْلَى كَمَضْبَى ، وَفَعْلَانَةٌ كَمَنْدَمَانَةٍ ، وَفَعْلَانٌ كَخُمُصَانٍ ، وَفَعْلَانَةٌ كَخُمُصَانَةٍ ، وما يحفظ فيه فَعُولٌ كَخَرُوفٍ وَخِرَافٍ ، وَفَعْلَةٌ كَلِفْحَةٍ وَلِقَاحٍ ، وَفَعْلٌ كَفَمِرٍ وَغَمَارٍ ، وَفَعْلَةٌ كَمَبَاءَةٍ وَغِبَاءٍ . وفى وصف على فاعل كصائم وصِيَامٍ ، أو فاعلة كصائمة وصِيَامٍ ، أو قَتْلَى كَرُبَى وَرِبَابٍ ، أو فَعَالٌ كَجَوَادٍ وَجِيَادٍ ، أو فِعَالٌ كِهَجَانٍ لِلْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ ، أو فَعِيلٌ كَخَيْرٍ وَخِيَارٍ ، أو أَفْعَلٌ كَأَعْجَبَ وَعِجَافٍ ، أو فَعْلَاءٌ كَمَجْفَاءٍ وَعِجَافٍ ، أو فَعِيلٌ بمعنى مفعول كَرَبِيطٍ وَرِبَاطٍ . وفى اسم على فَعْلَةٌ كَبُرْمَةٍ وَرِيَامٍ ، أو فَعْلٌ كَرَبِيعٍ وَرِبَاعٍ ، أو فَعْلٌ كَجَمْدٍ وَجَمَادٍ ، أو فَعْلَانٌ كَسِرْحَانٍ وَصِرَاحٍ ، أو فَعِيلٌ كَفَصِيلٍ وَفِصَالٍ ، أو فَعْلٌ كَرَجُلٍ وَرَجَالٍ .

(وَيَفْعُولُ فَعِلٌ تَحْوُ كَبِدٌ * يَخْصُ غَالِبًا) أى من أمثلة جمع الكثرة فُعُولٌ ، وهو مطرد في اسم على فَعِلٍ نحو كَبِدٌ وَكَبُودٌ ، وَنَمِرٌ وَنُمُورٌ ، وأشار بقوله « يَخْصُ » إلى أنه لا يجاوز فُعُولًا إلى غيره من مجموع الكثرة غالبًا . وأشار بقوله « غَالِبًا » إلى أنه قد يجمع على غير فُعُولٍ نادرا نحو نَمِرٍ وَنُمُرٍ ونَمَارٍ أيضا كما مر (كَذَلِكَ يَطْرُدُ * في فَعَلٍ أَمَّا مُطَاقٌ أَلْفًا) أى يطرد أيضا فُعُولٌ في اسم على فَعَلٍ أَوْ فَعْلٍ ، وهو بمعنى قوله « مُطَاقٌ أَلْفًا » نحو كَعْبٌ وَكُمُوبٌ ، وَحِجْلٌ وَحُمُولٌ ، وَجُنْدٌ وَجُنُودٌ . واحتترز بالاسم عن الوصف نحو صَمَبٌ وَجِلْفٌ وَحُلُوٌ ؛ فلا يجمع على فُعُولٍ ، إلا ما شذ من ضَيْفٍ وَضَيْوْفٍ .

(تنبيه) : اطراد فُعُولٍ في فَعَلٍ مشروطٌ بأن لا تكون عينه واوًا ، كحَوْضٍ ، وشذ فَوْوُجٌ في فَوْجٍ ، ومشروط في فَعْلٍ بأن لا تكون عينه واوًا أيضا كحَوْتٍ ، ولا لامه ياء كمَذَى ، وأن لا يكون مضاعفًا نحو خَفْتُ ، وشذ نُسِيْتُ في نُوْثَى ، ومنه قالت :

١١٧٣ - خَلَّتْ إِلَّا أَبَا صِرٍّ أَوْ نُذِيًّا

[تَحَايَرُهَا كَأَشْرَبَةِ الْإِضْيِينَ]^(١)

والنُّوْثَى : حفيرة حول الخلاء لئلا يدخله ماء المطر ، وشذ حُصٌّ وَحُصُوصٌ ، والحُصٌّ - بالهملتين - وهو الورس .

(وقل له) فعل : مبتدأ ، وله : خبره ، والضمير لفُعُولٍ ، أى فَعَلٌ من أفراد فُعُولٍ نحو أَسَدٍ وَأَسُودٍ ، وَشَجَنٍ وَشَجُونٍ ، وَنَدَبٍ وَنُدُوبٍ ، وَذَكَرٌ وَذُكُورٌ .

(١) الأياصر : جمع أياصر ، وهو جبل قصير يشد إلى وتد ، والإضيين : جمع أضاة ، وهى العذير .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول تردد كلام المصنف في أن فعولاً مقيس في فعل أو محفوظ ؛ فحسب في التسهيل على الأول ، وفي شرح السكافية على الثاني ، وبه جزم الشارح . وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل ؛ فإنه لم يذكر في هذا النظم غالباً إلا المطرّد ، ولما^(١) يذكر غيره يشير إلى عدم اطراد غالباً بقدر أو نحو قلّ أو نذر ، وأما قول الشارح « ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال — يعني للمصنف — وفعل له ، يعني له فعول ، ولم يقيد بطراد ، فلم أنه محفوظ » ففيه نظر ؛ لأن مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف في الغالب في المطرد على ما هو بيّن من صنيعه .

الثاني : إذا قلنا إن فعولاً مقيس في فعل فذلك بشرطين : أن يكون اسماً ، وأن لا يكون مضاعفاً ؛ فلا يقال في نصف نصوص ، ولا في لبّ كهوب ، وشذ في طلل طلول .

الثالث : جعل المصنف فعولاً في التسهيل على ثلاث مراتب : مقيساً في الأوزان الأربعة المذكورة في النظم بشروطها المذكورة ، ومسموعاً في فاعل وصفا غير مضاعف كرادّ ولا معتل العين كقام ، نحو شاهد وشهود ، وفي نحو قتل وفوّج وساق وبذرة وشعبة وقفّة ، وشاذاً في نحو ظريف وأنسة وحص وأسيّنة^(٢) .

(وللفعّالِ فِعْلانٌ حَصَلَ) أي من أمثلة جمع السكرة فِعْلانٌ — بكسر الفاء — وهو مطرد في اسم على فعّال نحو غراب وغربان ، وغلام وغلّمان ، وقد تقدم عند قوله : « وغالباً أغنام فِعْلانٌ في فعل » التنبيه على اطراد في فعل نحو صرد وصِرْدان (وشاع) أي كثر فِعْلانٌ (في حوتٍ وقارعٍ مع ما * ضاهاهما) من كل اسم على فعل أو على فعل واوى العين ؛ فالأول نحو حوتٍ وحيتان ، ونونٍ ونبّتان ، وكوزٍ وكيزان ، والثاني نحو قاعٍ وقيمان ، وتاجٍ وتيجان ، وجارٍ وجيران .

(١) هذا تعبير عامي فاسد في العربية .

(٢) الأسيّنة : السير يضفر ليتخذ عناناً .

(تنبيه) : هو مطرد في الأول من هـ ذين ، كما صرح به في شرح الكافية واقتضاه كلام التسهيل

(وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا) أى مجىء فُعْلَانٌ في غير ما ذكر قليل ، يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك في الأسماء قَنُوْهُ وقِنُوَان ، وِصَوَارٌ وِصِيْرَان - والصَّوَار : قَطِيعُ بَقَرِ الْوَحْشِ ، - وَغَزَالٌ وَغَزْلَان ، وَخِرُوفٌ وَخِرْفَان ، وَظَلِيمٌ وَظِلْمَان ، وَالظَّلِيم : ذَكَرُ النِّعَامِ ، وَحَائِطٌ وَحِيطَان ، وَنِسْوَةٌ وَنِسْوَان ، وَعِيدٌ وَعِيدَان ، وَبُرْكَهٌ وَبُرْكَان ، وَالْبَرْكَةُ - بالضم - اسم لبعض طَائِرِ الْمَاءِ - وَقَضْفَةٌ وَقَضْفَان ، وَالْقَضْفَةُ - بِالْفَتْحِ - الْأَكَّةُ ، وَفِي الْأَوْصَافِ : شَيْخٌ وَشَيْخَان ، وَشُجَاعٌ وَشُجْعَان .

(تنبيه) : مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية - وعليه مشى الشارح - أن فُعْلَانًا لا يطرد في فَعَلَ صحيح العين كخَرَبَ وخِرْبَان ، وَأَخٌ وَإِخْوَان . ومقتضى كلامه في التسهيل اطراده فيه ، وأَخْرَبَ : ذَكَرُ الْحَبَّارِ .

(وَقَلَّ اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلَ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمِلَ)

أى من أمثلة جمع الكثرة فُعْلَان - بضم الفاء - وهو مَقِيسٌ في اسم على فَعَلَ نحو بَطْنٌ وَبُطْنَانٌ وظَاهَرٌ وَظَاهِرَان ، أو فَعِيلٌ نحو قَضِيبٌ وَقَضِبَانٌ وَرَغِيفٌ وَرَغِفَان ، أو فَعَلَ صحيح العين نحو ذَكَرٌ وَذُكْرَانٌ وَجَمَلٌ وَجُمْلَان . وخرج بقوله «اسما» نحو ضَخْمٌ وَجَمِيلٌ وَبَطْلٌ ، وبقوله «غير معل العين» نحو قَوْدٌ فَلَا يجمع شئ منها على فُعْلَان .

(تنبيهات) : الأول : ذكر المصنف في شرح الكافية وتبمه الشارح في أمثلة (١٠ - الأشموني ٣)

فَعَلٍ نَحْوِ جَذَعَ وَجَذَعَانِ ، وَذَكَرَ فِي التَّسْهِيلِ أَنَّ فُعْلَانَ يُحْفَظُ فِي جَذَعَ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ صَفَةٌ .

الثاني: اقتضى كلامه أن نحو ذُنِبَ وَذُوْبَانٌ غَيْرُ مَقْيَسٍ ، وَمَصْرُوحٌ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ بِأَنَّهُ قَلِيلٌ ، لَكِنَّهُ فِي التَّسْهِيلِ عَدَّهُ مِنَ الْمَقْيَسِ .

الثالث: اقتضى كلامه أيضاً أن فُعْلَانًا مَقْيَسٌ فِي نَحْوِ سَيْفٍ وَقَوْسٍ وَقَاعٍ وَعَوِيلٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْطَرَطْ صَحَّةَ الْعَيْنِ إِلَّا فِي الْأَخِيرِ وَهُوَ فَعَلٌ بِفَتْحَتَيْنِ .

الرابع : مما يحفظ فيه فُعْلَانٌ فاعل كحَاجِزٍ وَحُجْرَانٍ ، وَأَفْعَلُ فُعْلَاءٌ كَأَسْوَدَ وَسُودَانَ وَأَعْمَى وَغُمَيَّانَ ، وَفُعَالٌ كَعُورٍ وَحُورَانَ وَزُقَاقٍ وَزُقَانَ ، ذَكَرَهَا سَبِيحُ يَهُ .
وَقَمَلَةٌ كَقَضْفَةٍ وَقَضْفَانٍ ، وَقَوْلٌ كَقَعُودٍ وَقَعْدَانِ .

(وَلِكِرِيمٍ وَتَحْيِيلٍ فُعْلَاءٌ كَذَا لِأَنَّ ضَاهَاهُمَا قَدْ جُمِلَا)

أَيُّ مِنْ أَمْثَلَةٍ جَمْعُ الْكَثْرَةِ فُعْلَاءٌ ، وَهُوَ مَقْيَسٌ فِي فَعِيلٍ وَصَفًا لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ بِمَعْنَى اسْمِ فاعِلٍ غَيْرِ مُضَاعَفٍ وَلَا مَعْتَلٍ اللَّامِ ؛ فَشَمِلَ الَّذِي بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ مَا كَانَ بِمَعْنَى فاعِلٍ نَحْوِ كَرِيمٍ وَتَحْيِيلٍ وَظَرِيفٍ ، وَمَا كَانَ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ نَحْوِ سَمِيعٍ بِمَعْنَى مُسَمِّعٍ ، وَمَا كَانَ بِمَعْنَى مُفَاعَلٍ نَحْوِ خَلِيطٍ بِمَعْنَى مُخَالِطٍ ، فَكُلُّهَا تَجْمَعُ عَلَى فُعْلَاءَ ، فَيَقَالُ : كَرُمَاءُ ، وَبُخَلَاءُ ، وَظُرَفَاءُ ، وَسُوءَاءُ ، وَخُلَطَاءُ ، وَخَرَجَ بِالْوَصْفِ الْاسْمُ نَحْوَ قَضِيبٍ وَنَضِيبٍ ، فَلَا يَقَالُ قَضِبَاءُ وَلَا نَضِبَاءُ ، وَبِالْمَذْكَرِ الْمَوْثُ نَحْوُ رَمِيمٍ وَشَرِيفَةٍ ؛ فَلَا يَقَالُ عِظَامُ رُمَمَاءَ ، وَلَا نِسَاءُ شُرَفَاءَ ، وَأَمَّا خُلَفَاءُ فِي جَمْعِ خَلِيفَةٍ وَنِسَاءُ سَفَهَاءَ فَبِطَرِيقِ الْجَمْعِ عَلَى الْمَذْكَرِ ، وَالْمُحَاقِلِ غَيْرُ الْعَاقِلِ نَحْوَ مَكَانٍ فَسَبِيحٌ فَلَا

يقال في جمعه فُسْحَاء ، وبكونه بمعنى فاعل ، نحو قَتِيل وجَرِيح ؛ فلا يقال قَتْلَاء ولا جُرْحَاء ، وشذ ذَفِين ودُقْنَاء ، وسَجِين وسُجْنَاء ، وجَلِيْب وجُلْبَاء ، وسَتِير وسُتْرَاء ، حكاهن اللَّحْيَانِي ، ونذر أُسِير وأَمْرَاء ، وبكونه غير مضاعف نحو شَدِيد وَلَبِيب ؛ فلا يقال شُدْدَاء ولا لُبِبَاء ، وبكونه غير معتل اللام نحو غَنَى وولَى ؛ فلا يجمع على فَعْلَاء ، ونذر تَقَى وتُقَوَاء ، وسَخِي وسُخَوَاء ، وسَرَى وسُرَوَاء .

(تنبيهات) : الأول : أشار بذكر المثالين إلى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط في الجمع على فَعْلَاء .

الثاني : قوله « كذا لما ضاهاهما » أي شابههما يشمل ثلاثة أمور : المشابهة في اللفظ والمعنى نحو ظَرِيف وشرِيف وخَبِيث ولَثِيم ، والمشابهة في اللفظ دون المعنى نحو قَتِيل وجَرِيح ، وهذا غير صحيح لما عرفت ، والمشابهة في المعنى دون اللفظ نحو صَالِح وشُجَاع وفَاسِقٍ وَخُفَافٍ بمعنى خفيف من كل وصف دل على سَجِيَّة مدح أو ذم ، وهذا صحيح أيضا ، وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم لـ « لكنه يوم أن كل وصف دل على سَجِيَّة مدح أو ذم يجمع على فَعْلَاء ، وأن ذلك مُطْرَد فيه ، وليس كذلك فيهما : أما الأول فَوَاضِح البطلان ، وأما الثاني فإن المصنف ذكر في التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على فاعِل أو فَعَال كما منلت وذكر فيه وفي شرح الكافية أن نحو جَبَّان وَسَمَّعٍ وَخَلْمٍ - وهو الصَّدِيق - مما نذر جَمْعُهُ على فَعْلَاء ، وكذلك قولهم في جمع رسول رُسُلَاء ، وفي جمع وَدُودٍ وَدَدَاء ، فشكل هذا مقصور على السماع .

الثالث : ما ذكرته من أن كل وصف دل على سَجِيَّة مدح أو ذم وهو على فاعِل أو فَعَال حكمه حكم فعيل المذكور في الجمع على فَعْلَاء هو ما في التسهيل كما تقدم ، واقتصر في شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعِل وعلى معنى المدح ، بل ذكر في الكافية أن فَعْلَاء بما يقتصر فيه على السماع ، انتهى .

(وَنَابَ عَنْهُ) أى عن مُعْلَاة (أَعْلَاةٌ فِي الْمَعْلِ * لَأَمَّا وَمُضْعَفٌ)
 من فَعِيلٍ المُتَقَدِّم ذِكْرُهُ ؛ فَالْمَعْلُ نَحْوُ غَنِيٍّ وَأَغْنِيَاءَ ، وَوَلِيٍّ وَأَوْلِيَاءَ ،
 وَالْمُضْعَفُ نَحْوُ شَدِيدٍ وَأَشِدَّاءَ ، وَخَلِيلٍ وَأَخِلَّاءَ ، وَهَذَا لَازِمٌ إِلَّا مَا نَدَّرُ ،
 وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ نَدَّرَ تَقَى وَتُقَوَّاءَ ، وَسَخَى وَسَخَوَاءَ ، وَسَرَى وَسُرَوَاءَ ، وَأَشَارَ
 بِقَوْلِهِ : (وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلِيلٌ) إِلَى أَنَّ وَرُودَ أَعْلَاةَ فِي غَيْرِ الْمُضْعَفِ وَالْمَعْلِ
 قَلِيلٌ ، نَحْوُ صَدِيقٍ وَأَصْدِقَاءَ ، وَظَنِينٍ وَأَظْنَاءَ ، وَنَصِيبٍ وَأَنْصِبَاءَ ، وَهَيَّانٍ وَأَهْوَنَاءَ ؛
 فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ .

(فَوَاعِلٌ لِفَوَعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ)

(وَحَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَفَاعِلَةٌ) أى من أمثلة جمع الكثرة فَوَاعِلٍ ، وَهُوَ مَطْرُودٌ
 فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ السَّبْعَةِ : أَوَّلُهَا فَوَعَلٌ نَحْوُ جَوَّاهِرٍ وَجَوَاهِرٍ ، وَثَانِيهَا فَاعِلٌ
 — بَفَتْحِ الْعَيْنِ — نَحْوُ طَائِعٍ وَطَوَائِعٍ ، وَثَالِثُهَا فَاعِلَاءَ نَحْوُ قَاصِعَاءَ وَقَوَاصِعٍ ،
 وَرَابِعُهَا فَاعِلٌ اسْمًا عَلَمًا أَوْ غَيْرَ عِلْمٍ نَحْوُ جَائِرٍ وَجَوَّارٍ وَكَاهِلٍ وَكَوَاهِلٍ ، وَإِلَى
 هَذَا التَّنْوِيعِ الْإِشَارَةُ بِلَفْظِ نَحْوِ ، وَخَامِسُهَا فَاعِلٌ صِفَةً مُؤَنَّثَةً عَاقِلٍ ، نَحْوُ
 حَائِضٍ وَحَوَائِضٍ ، وَسَادِسُهَا فَاعِلٌ صِفَةً مذكَّرَةً غَيْرَ عَاقِلٍ نَحْوُ صَاهِلٍ وَصَوَاهِلٍ ،
 وَسَابِعُهَا فَاعِلَةٌ مُطْلَقًا نَحْوُ ضَارِبَةٍ وَضَوَارِبٍ وَفَاطِمَةٍ وَفَوَاطِمٍ وَنَاصِيَةٍ وَنَوَاصٍ ،
 وَزَادَ فِي السَّكَافِيَةِ ثَامِنُهَا وَهُوَ فَوَاعِلَةٌ نَحْوُ صَوْمَمَةٍ وَصَوَامِعٍ ، وَذَكَرَ فِي التَّسْمِيَةِ
 ضَابِطًا لِهَذِهِ الْأَنْوَاعِ ؛ فَقَالَ : فَوَاعِلٌ لِفَاعِلٍ لِمُغْيَرِ فَاعِلٍ الْمُوصُوفِ بِهِ مذكَّرٌ عَاقِلٌ مِمَّا ثَانِيهِ
 أَلْفٌ زَائِدَةٌ أَوْ وَاوٌ غَيْرُ مُلْحَقَةٍ بِخَمَاسِي ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : « غَيْرُ مُلْحَقَةٍ بِخَمَاسِي »
 مِنْ نَحْوِ خَوَزَنْتِي ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي جَمْعِهِ : خَوَزَانَتِي بِحَذْفِ الْوَاوِ ، وَلَا خِلَافَ
 فِي أَطْرَادِ فَوَاعِلٍ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ، إِلَّا السَّادِسَ ؛ فَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ :

إنه شاذ ، ونسبهم في شرح السكافية إلى الغلط في ذلك ، وقال : نص سيبويه على أطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل ، قال : وإنما الشاذ في نحو فارس وفوارس ، يعنى فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَاتَلَهُ) وذلك قولهم في فارسٍ ونواكس وهالك وغائب وشاهد : فوارس ، ونواكس ، وهالك ، وغائب ، وشاهد ، وكلها صفات للمذكر العاقل ، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف ؛ فيكون على القياس ؛ فيقدر في قولهم : هالك في الموالك في الطوائف الموالك ، قيل : وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك .

(تنبيه) : شذ أيضا فواعل في غير ما ذكر ، نحو حاجة وخوانج ، ودخان ودواخن ، وعشان وعوان .

(وَبِمَعَائِلَ أَجْمَعْنَ فَعَالَةً وَشَيْنَهُ ذَا نَاءٍ أَوْ مُزَالَةً)

أى من أمثلة جمع الكثرة فعائل ، وهو اسكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره ، محتوما بالناء أو مجردا منها ؛ فذلك عشرة أوزان : خمسة بالناء ، وخسة بلا ناء ، فالتى بالناء فعالة نحو سحابة وسحاب ، وفعالة نحو رسالة ورسائل ، وفعالة نحو ذؤابة وذؤائب ، وفعولة نحو حمولة وحمائل ، وفعيلة نحو صحيفة وصحائف ، والتى بلا ناء فعال نحو شمال وشمال ، وفعال نحو شمال وشمال ، وفعال نحو عقاب وعقائب ، وفعول نحو عجوز وعجائز ، وفعيل نحو سعيد - علم امرأة - يقال في جمعه : سعاد . قال في شرح السكافية : وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم ، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعاد جمع سعيد اسم امرأة .

{ تنبيهات } : الأول : شَرَطُ هذه المثلِ المجردة من التاء أن تكون مؤنثة ؛
فقد كانت مذكورة لم تجمع على فَعَائِلٍ إلا نادرا ، كقولهم : جَزُورٌ وَجَزَارٌ ، وَتَمَاءٌ بمعنى
المطر وَتَمَائِي ، وَوَصِيدٌ وَوَصَائِدٌ .

الثاني : شَرَطُ ذوات التاء من هذه المثلِ سوى فَعِيلَةِ الاسمية كَمَا فِي المثلِ
المذكورة ، كَذَا فِي التسهيل ، ولعله للاحتراز عن امرأة جَبَانَةٍ وَفَرُوقَةٍ وَنَاقَةٍ جُلَالَةٍ
— بضم الجيم — أى عظيمة ؛ فلا تجمع هذه الأوصاف على فَعَائِلٍ ، وَشَرَطُ فَعِيلَةِ أن
لا تكون بمعنى مفعولة احترازا من نحو جَرِيحَةٍ وَقَتِيلَةٍ ؛ فلا يقال جَرَأُحٌ وَلَا قَتَارِلٌ ،
وَشَذُّ قَوْلِهِمْ ذَبِيحَةٌ وَذَبَائِحٌ .

الثالث : ظاهر كلامه هنا وفي الكافية اطرادُ فَعَائِلٍ فِي هذه الأوزان
المشتركة ، وذكر في التسهيل أن المجردات من التاء سوى فَعِيلٍ يحفظ فيها
فَعَائِلٌ ، وَأَن أَحَقُّنَ بِهِ فَعُولٌ ، وَأَمَّا فَعِيلٌ فَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي التسهيل ؛ لأنه
لم يُحْفَظْ فِيهِ فَعَائِلٌ كَمَا تَقَدَّمَ ، وهذا يدل على أن فَعَائِلٌ غير مطرد في الأوزان المجردة ،
وتبعمه في الارتشاف .

الرابع : ذكر في التسهيل أن فَعَائِلٌ أيضا لنحو جُرَائِضٍ ، وَقَرِيَشَاءٍ ،
وَبَرَآكَاءٍ ، وَجَلُولَاءٍ ، وَحُبَارَى ، وَحَزَائِيَةٍ إِنْ حُذِفَ مَا زِيدَ بَعْدَ لَامَتِهِمَا^(١) ،
ولنحو ضَرَّةٍ ، وَطَنَةٍ^(٢) ، وَحُرَّةٍ ، وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الألفاظ ،
ولمّا قيد حُبَارَى وَحَزَائِيَةٍ بِحَذْفِ ثَانِي زَائِدِيهِمَا للاحتراز عن حَذْفِ أَوَّلِ الزائدين ،
فتقول عند حذفهما : حَبَّارٌ وَحَزَائِبٌ . وَإِنْ حَذَفْتَ الْأَوَّلَ فَقَطْ قُلْتَ حَبَّارَى
وَحَزَائِيَةً اهـ .

(١) لام حبارى وهى الراء ولام حزاية وهى الباء .

(٢) الطنة - بفتح الطاء المهملة - ضرب من الرطب .

(وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالِي مُجْمَعًا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ ، وَالْقَيْسَ اتَّبَعًا)

أى من أمثلة جمع الكثرة الفعالي بالكسر ، والفعالي بالفتح ، ولهما اشتراك وانفراد .

فيشتركان فى أنواع : الأول فَعْلَاءَ اسما ، نحو صَحْرَاءُ وَصَحَارٍ وَصَحَارَى ، والثانى فَعْلَى اسما ، نحو عَنَقَى وَعَلَاقَى وَعَلَاقَى ، والثالث فَعْلَى اسما ، نحو ذِفْرَى وَذِفَارٍ وَذِفَارَى ، والرابع فَعْلَى وصفا لا لأشئ أفضل ، نحو حَبَلَى وَحَبَالٍ وَحَبَالَى ، والخامس فَعْلَاءَ وصفا لأشئ ، نحو عَذْرَاءُ وَعَذَارٍ وَعَذَارَى ، وهذه كلها مقيسة كما أشار إليه بقوله : « وَالْقَيْسَ اتَّبَعًا » إلا فَعْلَاءَ وصفا لأشئ نحو عَذْرَاءُ فَإِنَّ الْفَعَالَى وَالْفَعَالَى غَيْرُ مَقِيسَيْنِ فِيهِ ، بل محفوظان كما نص عليه فى التسهيل ، بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا وفى شرح الكافية ، وبشتركان أيضا فى جمع مَهْرَى ، قالوا : مَهَارٍ وَمَهَارَى ، ولا يقاس عليهما .

وينفرد الفعالي بالكسر فى نحو حِذْرِيَّةٍ ، وَسِعْلَاءُ ، وَعِرْفَوَةٌ ، وَالسَّاقَى ، وَقِيَا حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِهِ مِنْ نَحْوِ حَبْنَطَى ، وَعَفْرَتَى ، وَعَدَوَلَى ، وَقَهْوَبَاةٍ ، وَبُلْهَنِيَّةٍ ، وَقَلْدَسُوَّةٍ ، وَحُبَارَى ، وَنَدْرَى أَهْلٍ ، وَعَشْرِينَ ، وَلَيْلَةٍ ، وَكَيْكَةٍ ، وَهِيَ الْبَيْضَةُ .

وينفرد فعالي بالفتح فى وصف عَلَى فَعْلَانٍ نَحْوِ سَكْرَانٍ وَغَضْبَانٍ ، وَعَلَى فَعْلَى نَحْوِ سَكْرَى وَغَضْبَى ، ويحفظ فى نحو حَبَطَ ، وَيَبِيمَ ، وَأَيْمَ ، وَطَاهَرَ ، وَشَاةٍ ، وَرَيْسٍ ، وَهِيَ الَّتِي أُصِيبَ رَأْسُهَا .

واعلم أَنَّ فَعَالَى - بضم الفاء - فى جمع نَحْوِ سَكْرَانٍ وَسَكْرَى رَاجِعٌ عَلَى فَعَالَى بفتحها ، وفى غير يَتِيمٍ مِنْ نَحْوِ قَدِيمٍ وَأَسْرٍ مُسْتَفْنَى بِهِ عَنْهُ ، وفى غير ذَلِكَ مُسْتَفْنَى عَنْهُ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما لم يذكر هنا ما يتفرد به فعالي من نحو حذرية وما بعدها لأنه مستفاد من قوله بعد « وبفعال وشبهه انطفا » وسيأتي بيانه ، ولكنه أخل بفعالي بضم الفاء فلم يذكره .

الثاني : قالوا في جمع صَحْرَاءَ وَعَذْرَاءَ أَيْضًا صَحَارِيٌّ وَعَذَارِيٌّ بالتشديد ، وسيأتي .

الثالث : فعاليٌ — بالتشديد — هو الأصل في جمع صَحْرَاءَ ونحوها ، وإن كان محفوظًا لا يقاس عليه ؛ لأن وزن صَحْرَاءَ فَعْلَالٌ ، فجمعه على فعَالِيلٍ بقلب الألف التي بين اللامين ياءً لانكسار ما قبلها ، وقلب ألف التانيث — وهي الثانية في نحو صَحْرَاءَ — ياءً ، وتدغم الأولى فيها . ثم إنهم آثَرُوا التخفيف ، فحذفوا إحدى اليامين ، فمن حَذَفَ الثانية قال الصَّحَارِيٌّ بالكسر ، وهذا هو الغالب ، ومن حذف الأولى قال الصَّحَارِيٌّ بالفتح ، وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من الحذف عند التنوين .

(وَاجْمَلْ فَعَالِيٌّ لِفَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ كَالْكَرْمِيِّ تَتَبَعَ الْعَرَبُ)

أى من أمثلة جمع الكسرة فعاليٌ ، وهو لثلاثي ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب ، نحو كَرْمِيٌّ وَكَرَامِيٌّ ، وَكَرْكِيٌّ وَكَرَاكِيٌّ .

واحترز بقوله « لغير ذى نسب جدد » من نحو تُرْكِيٌّ ؛ فلا يقال فيه تركي . وأما « أَنَامِيٌّ » فجمع إنسان لا إنسي ، وأصله أَنَامِيْن ، فأبدلوا النون ياء كما قالوا ظَرَبَانٍ وَظَرَابِيٌّ ، وعلامة النسب المتجدد : جواز سقوط الياء ، وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمُنسَى ؛ فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا ، كقولهم : في مَهْرَى مَهَارَى ، وأصله البعير المنسوب إلى مَهْرَة قبيلة باليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل .

الثاني : ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أيضا لنحو عِلْباء وقُبْباء وحَوَلَايا ، وأنه يحفظ في نحو صَحْرَاءَ وَعَذْرَاءَ وإنسان وظَرْبان .

الثالث : هذا آخر ما ذكره في النظم من أمثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزِيد فيه غير المُلْحَق والشَّبيه به . وجملة الأبنية الموضوعة للكثرة منها أَحَدٌ وَعَشْرُونَ بِنَاءً .

وَزَادَ فِي السَّكَافِيَةِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ : فُعَالِيٌّ ، وَفَعِيلٌ ، وَفُعَالٌ ، وَفُعْلَى .

أما فُعَالِيٌّ فنحو سُكَّارِيٍّ ، وهو لوصف على فَعْلَانٍ وَفَعْلَى ، وقد تقدّم ذكره ، وأنه يرجع على فُعَالِيٍّ بِالْفَتْحِ فِي بَيْنِ الْوَصْفَيْنِ .

وأما فَعِيلٌ وَفُعَالٌ بضم الفاء نحو عَبِيدٍ جمع عَبْدٍ ، وَظُلُومٌ جمع ظُلْمٍ ؛ ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنها اما جمع على الصحيح ، وقال في التسهيل : الأصح أنها مثلا تكسير ، لا اسما جمع ؛ فإن ذكر فَعِيلٌ فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتي بيانه .

وأما فَعْلَى فَمِنْ بَسْمِ جَمْعًا ، إِلَّا فِي حِجْلِيٍّ جمع حَجَلٍ ، وَظَرْبَى جمع ظَرْبانٍ ، ومذهب ابن السراج أنه اسمُ جَمْعٍ لا جمع ، وقال الأصمعي : الحِجْلَى لغة في الحَجَل .

ومذهب الأخفش إلى أن نحو رَكْبٍ وصَحْبٍ جمع تكسير ، ومذهب سيبويه

أنه اسم جمع ، وهو الصحيح ، لأنه يصغر على لفظه ، وذهب القراء إلى أن كل ماله واحد موافق في أصل اللفظ نحو ثَمَرٍ وَثَمَارٍ جمع تكسير ، وليس بصحيح .

(وَفِعَالٍ وَشِبْهِهِ أَنْطَقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى)

أى من أمثلة جمع الكسرة فعَالٍ وشِبْهُهُ ، والراد بشبهه ما يماثله في المِدة والمهيئة ، وإن خالفه في الوزن ، نحو مَقَاعِلُ وَفَيَاعِلُ ، أما فعَالٍ فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة ، وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثى مَزِيدٌ إلا ما أخرجه بقوله : (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى) أى وهو باب كُذِّبَ وَسَكَّرَى ، وَآخَرَ وَخَرَأَ ، وَزَامَ وَكَامَلَ . ومحوها ما استقر تكسيبه على غير هذا البناء .

وشمل قوله « ما فوق الثلاثة » الرُّبَاعِيَّ وما زاد عليه ؛ أما الرباعى فإن كان مجردا جمع على فعَالٍ نحو جَعْفَرٍ وَجَعْفَارٍ ، وَزَبْرَجٍ وَزَبَارِجٍ ، وَبُرْتَنٍ وَبَرَاتِنٍ ، وَسَبْطَرٍ وَسَبَاطَرٍ ، وَجَعْدَبٍ وَجَعْدَابٍ . وإن كان بزيادة جمع على شبه فعَالٍ ، سواء كانت زيادته للإلحاق نحو جَوْهَرٍ وَجَوَاهِرٍ ، وَصَيَرَفٍ وَصَيَارِفٍ ، وَعَلَقَى وَعَلَاقٍ ، أم لغيره نحو أَصْبَحَ وَأَصَابِعَ ، وَمَسْجِدَ وَمَسَاجِدَ ، وَسَلَّمَ وَسَلَالِمَ ، مالم يكن ما تقدم استثناءه . وأما الخماسى فهو أيضا إما مجرد وإما بزيادة ، فإن كان مجردا فقد أشار إليه بقوله :

(وَمِنْ خُمَاسِيٍّ • جُرُودَ الْآخِرَةِ أَنْفٌ بِالْقِيَاسِ) الْآخِرَ : مفعول مقدم لَانْفٍ ، ومن خماسى : متعلق بَانْفٍ ، وكذلك بالقياس ، أى أنف الآخر . — أى احذفه — من الخماسى المجرد عند جمعه قياسا لتوصل بذلك إلى بناء

فَعَالِلَ ؛ فَنَقُولُ فِي سَفَرَجَل : سَفَارَج ، وَفِي قَرَزْدَق : قَرَاذِد ، وَفِي خَوَزَنْق : خَوَارِن .

ثُمَّ إِنْ كَانَ رَابِعُ الْخَمَاسِ شَبِيهًا بِالزَّائِدِ لَفْظًا أَوْ مَخْرَجًا جَازَ حَذْفُهُ وَإِبْقَاءُ الْخَمَاسِ ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ :

(وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ)

أَيُّ دُونَ الْخَمَاسِ ، مِثَالُ مَا رَابِعُهُ شَبِيهُ بِالزَّائِدِ لَفْظًا خَوَزَنْق ؛ فَإِنَّ النُّونَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ، وَمِثَالُ مَا رَابِعُهُ شَبِيهُ بِالزَّائِدِ مَخْرَجًا قَرَزْدَق ، فَإِنَّ الدَّالَّ مِنْ مَخْرَجِ التَّاءِ وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ، فَلَاكَ أَنْ تَقُولَ فِيهِمَا : خَوَارِقَ وَقَرَارِقَ ، لَكِنْ خَوَارِنَ وَفَرَاذِدَ أَجُودَ ، وَهَذَا مَذْهَبُ سَبِيوِيَّةٍ . وَقَالَ الْمُبَرِّدُ : لَا يُحْذَفُ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَّا الْخَمَاسُ وَخَوَارِقَ وَفَرَارِقَ غَلَطَ . وَأَجَازُ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ حَذْفَ الثَّلَاثِ ، كَأَنَّهُمْ رَأَوْهُ اسْتَهْلَ لِأَنَّ أَلْفَ الْجَمْعِ تَحُلُّ مَحَلَّهُ ، فَيَقُولُونَ : خَوَانِقَ وَفَرَادِقَ .

وَأَمَّا الْخَمَاسُ زِيَادَةٌ فَإِنَّهُ يُحْذَفُ زَائِدُهُ ، آخِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ آخِرَ ، نَحْوُ سَبْطَرَى وَسَبْطَاطِر^(١) ، وَقَدْ وَكَسَ وَقَدْ آكَسَ^(٢) ، وَمُدْخَرَجَ وَمُدْخَارَجَ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

(وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي احْذِفْهُ) أَيُّ احْذِفْ زَائِدَهُ مَجَاوِزَ الرَّبَاعِي (مَا لَمْ يَكُنْ لَيْتِنَا إِثْرُهُ الْإِثْرُ الْخَتْمُ) الْإِثْرُ : لَفْظٌ فِي الْقَدِّ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَصَلْتُهُ خَتْمًا ، وَإِثْرُهُ : ظَرْفٌ هُوَ الْخَبَرُ .

(١) السَّبْطَرَى : مَشْيَةٌ فِيهَا تَبَخْتَرُ ، وَتَقُولُ « اسْبَطِرْ فَلَان » إِذَا اضْطَجَعَ ، وَ « اسْبَطَرْتَ الْإِبِلَ » أَيُّ أَسْرَعْتَ .

(٢) الْقُدُوكَسُ - عَلَى مِثَالِ سَفَرَجَل - الْأَسَدُ ، وَالرَّجُلُ الشَّدِيدُ .

أى إنما يحذف زائد الخماسى إذا لم يكن حرف لين قبل الآخر كما رأيت ، فإن كان كذلك لم يحذف ، بل يجمع على فعائل ونحوه ، نحو عُصْفُورٌ وَعَصَافِيرٌ ، وَقِرَاطَاسٌ وَقِرَاطِيسٌ ، وَقِنْدِيلٌ وَقِنْدَابِلٌ .

وشمل قوله « وزائد العادى الرابعى » نحو قَبَعَتْنِى مما أصوله خمسة ، فهذا ونحوه إذا جُمع حُذِفَ منه حرفان الزائدُ وخامسُ الأصولِ ؛ فتقول فيه : قَبَاعَتْ .

وشمل قوله « ليناً » ما قبله حركة مجانسة كما مثل ، وما قبله حركة غير مجانسة نحو غُرْنِيقٌ ، وَقِرْدَوْسٌ ؛ فتقول فيهما : غَرَانِيقٌ وَقِرَادِيسٌ ، وخرج عن ذلك ما نحرك فيه حرف اللام نحو كَنْهَوْرٌ وَهَبَيْخٌ ؛ فإن حرف اللام فيه لا يقلب ياءً ، بل يحذف ، فتقول : كَنَاهِرٌ وَهَبَائِخٌ ؛ لأن حرف اللام حينئذ ليس حرف لين .

وخرج أيضاً نحو مُخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ ؛ فإنه لا يقال فيهما مخاتير ومناقيد بقلب الألف ياءً ، لأنها ليست زائدة ، بل منقلبة عن أصل ؛ فيقال : مُخَاتَرٌ وَمُنَاقِدٌ ، لما سبق .

(وَالسَّيْنُ وَالْثَامِنُ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعُ بَقَاؤَهَا يُحْلِلُ)

يعنى أنه إذا كان فى الاسم من الزوائد ما يحلُّ بقاؤه بمنأى الجمع — وهما فعالل وفعاليل — تَوَصَّلَ إليهما بحذفه ، فإن تأتى أحد المتالين بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ماله مزية فى المعنى أو اللفظ ، فتقول فى مُسْتَدْعٍ : مَدَاعٌ ، بحذف السين وإتناء معاً ؛ لأن بقاءهما يحلُّ بينية الجمع ، وأبقيت اليم لأن لها مزية فى المعنى عليهما ؛ لتكون زيادتهما لمعنى يختص بالأسماء ، بخلافهما ، فإنهما يزدان فى الأسماء والأفعال ، وكذلك تقول فى استخراج : تخاريج ، فتؤثر إتياء استخراج بالبقاء على سينه ؛ لأن إتياء لها مزية فى اللفظ على السين ؛ لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظر ؛ لأن تعديين موجود فى الكلام كـتأويل

بخلاف السين ؛ فإنها لاتزاد وحدها ، فلو أفردت بالبقاء لقييل سخاريج ، ولا نظيره ، لأنه ليس في الكلام سفاعيل .

ومن المزية اللفظية أيضاً قولك في جمع مرمر يس : مراريس ، بحذف الميم وإبقاء الراء ؛ لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثياً في الأصل ، ولو حذفت الراء وأبقيت الميم قلت مراميس لأوم كون الاسم رباعياً في الأصل ، وأنه فعاليل لافعايل .

(والميم أولى من سواهاُ بالبقاء) لما له من المزية على غيره من أحرف الزيادة ، وهذا لاخلاف فيه إذا كان ثاني الزائدين غير ملحق كنون مُنطَاق ، فتقول في جمه : مَطْلَق ، بحذف النون وإبقاء الميم ، أما إذا كان ثاني الزائدين ملحقاً كسين مُقْمَنَس فكذاك عند سيبويه ، فيقال : مَقَاعِس ، وخالف المبرد ، فحذف الميم وأبقى الملحق وهو السين ، لأنه يُضاهي الأصل فيقال : قَمَاعَس ، ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدرية وهي لمعنى يخص الاسم ، فسكانت أولى بالبقاء .

(تنبيه) : لايعنى بالأولوية هنا رجحان أحدهما مع جوازها ؛ لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين ، لكونه أولاً فلا يعدل عنه .

(وَالتَّمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ) أى مثل الميم في كونهما أولى بالبقاء (إِنْ سَبَقَا) أى تصدرا كما في الذِّدَدُ وَيَذْدَدُ ؛ فتقول في جمعهما : أَلَاذٌ وَيَلَاذٌ ، بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ، لتصدرهما ولأنهما في موضع يَقَعَانِ فيه دَالَتَيْنِ على معنى ، بخلاف النون ، فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً

(تنبيه) * إبقاء الميم والياء والهمزة في المثل المذكورة من المزية المعنوية .

(وَالْيَاءُ لَا الْوَاوُ أَحْذِفْ إِنْ جَمَعْتَ مَا * كَحَتَّزْبُونِ) وَعِظَامُوسُ (فَهُوَ حُكْمُ حَتَّيَا) فتقول : حَزَّابِين ، وعِظَامِيس ، بحذف الياء وإبقاء الواو ؛ فتقلب ياء لانكسار

ما قبلها ، وإنما أوثرت الواو بالبقاء في ذلك لأن الياء إذا حُذفت أغنى حذفها عن حذف الواو ، لبقائها رابعة قبل الآخر ؛ فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ، ولو حُذفت الواو أولاً لم يكن حذفها عن حذف الياء ؛ لأنها ليست في موضع يؤمنه من الحذف .

(وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرَنْدِي) وهما النون والألف (وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ) أى شابهه في تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثي بالخامسي (كَالْعَلَنْدِي) وَالْحَبَنْطِي وَالْمَقَرَّي ، فلك أن تحذف ما قبل الألف وتبقى الألف فتقلب ياء ، فنقول : سَرَادٍ وَعَلَادٍ وَحَبَاطٍ وَغَفَارٍ ، ولك عكسه ، فنقول : سَرَانِدٍ وَعَلَانِدٍ وَحَبَانِطٍ وَغَفَارِن . وإنما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما ؛ لأنهما زيدا معاً لإلحاق الثلاثي بالخامسي ، فلا مزية لأحدهما على الآخر .

* (خاتمة) * تتضمن مسائل :

الأولى : يجوز تعويضُ ياء قبل الطرف عما حذف ، أصلاً كان أو زائداً ، فنقول في سَقَرَجَلٍ ومنطلق : سَقَارِيحٍ ومطالِق ، وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتي .

الثانية : أجاز الكوفيون زيادة الياء في ثُمَانِل مَفَاعِل وحذفها من مَمَائِل مَفَاعِل ؛ فيجيزون في جعافر جمافير ، وفي عصافير عَصَافِر ، وهذا عندهم جائز في الكلام ، وجعلوا من الأول « وَلَوْ أَلْتَقَى مَعَاذِيرُهُ » ومن الثاني « وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ » ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين ، واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلاشدوذاً كقوله :

١١٧١ - [عَلَيْهَا أُسُودٌ ضَارِيَاتٌ لَبَّسُهُمْ]

سَوَائِفُ رِيضٌ لَا يُخْرِقُهَا النَّبْلُ

ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل مَفَاعِل وحذفها في مثل مَفَاعِل لا يجوز

إلا للضرورة .

الثالثة : قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته ، فسكا يقال في جماعتين من الجبال « جبالان » كذلك يقال في جماعات « جبالآت » وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الأحاد فيكسر بمثل تكسيه ، كقولهم في أعبد أعابد ، وفي أسلحة أسلح ، وفي أقوال أقاويل ، شبهوها بأسود وأسود ، وأجردة وأجارد ، وإعصار وإعاصير ، وقالوا في مضران مضرين ، وفي غربان غرابين ، تشبيها بسلاطين وسراحين .

وما كان من الجوع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يحز تكسيه ؛ لأنه لا نظيره في الأحاد فيحمل عليه ، ولكنه قد يجمع بالواو والنون ؛ كقولهم في نواكس : نواكسون ، وفي أيامن : أيامنون ، أو بالالف والتاء كقولهم في حدائد : حدائدات ، وفي صواحب : صواحبات ؛ ومنه الحديث « إنسكن لأنتن صواحبات يوسف » .

الرابعة : إذا قصد جمع ما صدره ذو أو ابن من أسماء مالا يقل قيل فيه : ذوات كذا ، وبنات كذا ؛ فيقال في جمع ذى القعدة : ذوات القعدة ، وفي جمع ابن عرس : بنات عرس ، ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كبن لبون وبين العلم كبن آوى . والفرق بينهما أن ثاني الجزئين من علم الجنس لا يقبل ال بخلاف اسم الجنس .

وإذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرق نحره توصل إلى ذلك بأن يضاف إليه ذو مجوعا ، فيقال : هم ذوو برق نحره ، وفي التثنية : هما ذووا برق نحره . ويساوى الجملة في هذا المركب دون إضافة على الصحيح ، فيقال : هذان ذووا سيويه ، وهؤلاء ذوو سيويه ، وهما ذووا معدى كرب ، وهم ذوو معدى كرب .

وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالثنى والمجموع على حده إذا ثنيا أو جمعا ؛ فيقال في تثنية زيد بن مسمى به : هذان ذوو زيد بن ، كما يقال في تثنية كلبتي الحداد : هاتان ذواتا كلبتين ، ويقال في الجمع : ذوو زيد بن ، وذوات كلبتين ، وعلى هذا فقس .

الخامسة : الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي من وجهين : معنوى ، ولفظي :

أما المعنوي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إما أن يكون موضوعا لمجموع
الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالمعطف ، وإما أن يكون موضوعا لمجموع
الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه ، وإما أن يكون موضوعا للحقيقة
مُلتقى فيه اعتبار الفردية ؛ فالأول هو الجمع ، وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل
كرجال وأسود ، أم لم يكن كأبائيل ، والثاني هو اسم الجمع ، سواء كان له واحد
من لفظه كزئب وصخب أم لم يكن كقوم ورهط ، والثالث هو اسم الجنس الجمي ،
ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا نحو تمر وتمر وجوزة وكلم وكلة ، وربما
عكس نحو السكم والجلب للواحد والسكرانة والجبانة للجنس ، وبعضهم يقول ، للواحد :
كماء ، وللجنس : كمء ، على القياس ، وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو
رؤم ورومي وزنج وزنجي .

أما اسم الجنس الإفرادي نحو لبن وماء وضرب ، فإنه ليس دالا على أكثر من
اثنين ؛ فإنه صالح للقليل والكثير . وإذا قيل ضرب فالتاء للتنصيص على الوحدة .

وأما اللفظي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه
فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أولا ؛ فإن كان على وزن خاص
بالجمع نحو أبائيل وعباديد ، أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحد مقدر ، وإلا فهو
اسم جمع نحو رهط وإبل ، وإنما قلنا إن أعرابا على وزن غالب لأن أفعالا نادر في
المفردات كقولهم برمة أعشار . هذا مذهب بعض النحويين ، وأكثرهم يرى أن أفعالا
وزن خاص بالجمع ، ويعمل قولهم برمة أعشار من وصف المفرد بالجمع ، ولذلك لم يذكر
في الكافية غير الخاص بالجمع . وليس الأعواب جمع عرب ؛ لأن العرب يعم الحاضرين
والبائدين ، والأعراب يخص البادين ، خلافا لمن زعم أنه جمعه . وإن كان له واحد من
لفظه فإما أن يميز من واحده بياء النسب نحو رؤم ، أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه
نحو تمر ، أولا ؛ فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمي ، وإن ألزم
تأنيثه فهو جمع نحو تخم وثهم ، حكم سيوييه بجمعيهما لأن العرب ألزمت تأنيثهما ،

والغالبُ على اسم الجنس الممتاز واحدٌ بالتاء التذكير، وإن لم يكن كذلك فيما أن يوافق أوزان الجُموع الماضية أولاً، فإن وافقها فهو جمع، مالم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه فيكون اسم جمع؛ فلذلك حكم على غَزِيَّ بآنه اسم جمع لغازٍ؛ لأنه يساوى الواحد في التذكير، وحكم أيضاً على رِكَاب بآنه اسم جمع لركوبة؛ لأنهم نسبوا إليه فقالوا: رِكَابِي، والجُموع لا يُنسَب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدُها كما سيأتي في بابهِ، وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع، نحو صَحْب وِرْكَب؛ لأن قفلاً ليس من أبنية الجمع، خلافاً لأبي الحسن، والله أعلم.

التصغير

إنما ذكر هذا البابَ إثر باب التفسير لأنهما — كما قال سيبويه — من واحدٍ واحد؛ لاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها.

(فُعَيْلاً أَجْمَلَ الثَّلَاثِي إِذَا * صَغُرَتْهُ نَحْوُ) فَلَيْسَ فِي تَصْغِيرِ قَلَسٍ، وَنَحْوِ (قُدِّي فِي) تَصْغِيرِ (قُدِّي) وَ (فُعَيْلٌ مَعَ فُعَيْفِيلٍ لِمَا * فَأَقِ) الثَّلَاثِي (كَجَمَلٍ دِرْهَمٍ دُرَيْهَمًا) وَجَعَلَ دِينَارَ دُنَيْنِيرًا.

والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضمِّ أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده؛ فإن كان ثلاثياً لم يُغَيَّرْ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيًا فَصَاعِدًا كَسِرَ مَا بَعْدَ الْيَاءِ؛ فَالْأَمْثَلُ ثَلَاثَةٌ: فُعَيْلٌ نَحْوَ قَلَسٍ، وَفُعَيْفِيلٌ نَحْوَ دُرَيْهَمٍ، وَفُعَيْفِيلٌ نَحْوَ دُنَيْنِيرٍ.

(تنبيهات): الأول: للتصغير شروط: أن يكون اسماً؛ فلا يصغر الفعل ولا الحرف؛ لأن التصغير وَضْفٌ فِي الْمَعْنَى، وَشَذْ تَصْغِيرِ فَمَلِ التَّعْجِبِ، وَأَنْ يَكُونَ مَتَمَكِّناً؛ فَلا تَصْغُرُ الْمُضْمِرَاتُ وَلَا مَنْ وَكَيْفَ وَنَحْوُهَا، وَشَذْ تَصْغِيرِ بَعْضِ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولَاتِ كَمَا سَيَأْتِي، وَأَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلتَّصْغِيرِ؛ (١١ — الْأَشْمُونِي ٣)

فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الأسماء المَعْظَمَة ، وأن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها ؛ فلا يصغر نحو الكُمَيْت من الخليل ، والكُمَيْت وهو البليل ، ولا نحو مُبَيَّطَر ومُبَيَّن .

الثاني : وزن للصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الأبنية ، وليس جاريا على اصطلاح التصريف ، ألا ترى أن وزن أَحْيَم ومُسَكَّرِم وسُقَيْرَج في التصغير مُقَابِل ، ووزنها التصريفي أَفْعِل ومَفْعِل ومَفْعِل .

الثالث : فوائد التصغير عند البصريين أربع : تصغير ما يتوهم أنه كبير ، نحو جُبَيْل ، وتصغير ما يتوهم أنه عظيم نحو سُبَيْع ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دُرَيْهَمَات ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زَمَنًا أو مَحَلًا أو قَدْرًا نحو قُبَيْل العصر ، وُبُعَيْد المغرب ، وفُؤَيْق هذا ، ودُؤَيْن ذاك ، وَأَصْغِر منك ، وزاد الكوفيون معنى خامسا وهو التظيم ، كقول عمر رضى الله عنه في ابن مسعود : « كُنَيْفٌ ^(١) مَلِيٌّ عَلِمَا » وقول بعض العرب : أَنَا جُدَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ ، وَعُدَيْقُهَا لِلرَّجَبِ ، وقوله :

١١٧٤ - وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُؤَيْبِيَّةٌ تَضْمَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وقوله :

١١٧٥ - فُؤَيْقُ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ يَكُنْ
لِقَبْلُهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَقَعَّ لَا

(١) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء ، وهو - كما في القاموس - وعاء أداة الراعي ، أو وعاء أسقاط الناجر ، شبه ابن مسعود به بجامع حفظ كل لما فيه ، اه صبان

ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التصغير ونحوه .

(وَمَا بِهِ) من الحذف (لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ) فيما زاد على أربعة أحرف
 (بِهِ إِلَى أُمْتِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ) وللاحذف هنا - من ترجيح وتخيير - ما له هناك ،
 فتقول في تصغير فرزدق : فَرَزْدَقٌ بحذف الخامس ، أو فَرَزْدَقٌ بحذف الرابع ؛
 لما سبق في قوله : « والرابع الشبيه بالزائد إلخ » ، وتقول في سِبْطَرَى : سُبَيْطَرَى ،
 وفي فَدَوْكَس : فُدَيْكَسَر ، وفي مُدْخِرَج : دُخَيْرَج ، وتقول في عُصْفُورٍ وقِرْطَاسٍ
 وقِنْدِيلٍ وفِرْدَوْسٍ وغُرَنْبِقٍ : عُصْفِيرٍ ، وقِرْطَيْسٍ ، وقِنْدِيلٍ ، وقُرَيْدِسٍ ، وغُرَنْبِقٍ ،
 وتقول في قَبْهَثَرَى : قُبَيْثَيْث ؛ لما سبق في قوله « وزائد العادى الرباعى احذفه إلخ »
 وتقول في مُسْتَدْعٍ : مُدْنِع ، وفي استخراج : تُخْرِيج ؛ لما سبق في قوله « والسين
 والثامن كستدع أزل إلخ » وتقول في مُنْطَلَقٍ ومُعْتَمَدَسٍ : مُطْلَقٍ ومُقَيْسٍ ،
 وفي أَلْدَدٍ وَيَلْدَدٍ : أَلِيدٌ وَيَلِيدٌ ، بالإدغام ؛ لما سبق في قوله « واليم أولى من
 سواء بالبقا إلخ » وتقول في حَبِزْبُونٍ وَعِطْطَمُوسٍ : حَزْبِينٍ وَعُطْطَيْسٍ ، بحذف الياء
 وإبقاء الواو مقبوبة ياء ؛ لما مر ، وتقول في سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى : سُرَيْندٍ وَعَلَيْندٍ ،
 أو سُرَيْندٍ وَعُلَيْدٍ ؛ لعدم المزية بين الزائدين كما سبق .

(تنبيه) : يستثنى من ذلك هاء التأنيث ، وألفه المدودة ، وياء النسب ،
 والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا ؛ فإنهن لا يُحذفن في التصغير ،
 ولا يعتد بهن كما سيأتى .

(وَحَاشَ تَعْوِيضُ يَأْقَبَلُ الطَّرْفُ) عن المحذوف (إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأِسْمِ
 فِيهِمَا) أى فى الجمع والتصغير (انْحَدَفَ) وسواء فى ذلك ما حذف منه أصل
 نحو سَقَرَجَل فتقول فى جمعه : سَقَارَج ، وإن عَوَّضْتَ قلت : سَقَارِيج ، وفى تصغيره :
 سُقَيْرَج ، وإن عَوَّضْتَ قلت : سُقَيْرِيج ، وما حذف منه زائد نحو مُنْطَلَقٍ ، فتقول
 فى جمعه : مَطَالِقٍ ومَطَالِيقٍ ، وفى تصغيره : مُطْلَقٍ ومُطْلِيقٍ ، على الوجهين ، وعلم من قوله
 « وجائز » أن التعويض غير لازم .

﴿ تنبيه ﴾ : قال في التسهيل : وجاز أن يعوض عما حذف ياء ساكنة قبل الآخر ، ملماً يستحقها لغير تعويض ، واحتراز بقوله « لغير تعويض » من نحو لَمَّا غِزِي جَمْعُ لَغِيْرِي ؛ فإنه حذف ألفه ولم يحتج إلى تعويض ؛ لثبوت يائه التي كانت في المفرد .

(وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا • خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ) أى باب التفسير وباب التصغير (حُكْمًا رُشْمًا) مما جاء مسموعاً ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه .

فما جاء حائذاً عن القياس في باب التصغير قولهم في المغرب : مُغْبِرَانِ ، وفي العشاء : عَشِيَّانِ ، وفي عَشِيَّة : عَشِيْشِيَّة ، وفي إنسان : أَنْسِيَّانِ ، وفي بَنُوْنَ : أَبْيَنُوْنَ^(١) ، وفي ليلة : لَيْلِيَّة ، وفي رَجُلٌ : رُؤُجُلٌ ، وفي صَبِيَّة : أَصْبِيَّة ، وفي غِلْمَةٌ : أَغْيَلِمَةٌ ؛ فهذه الألفاظ مما استغنى فيها بتصغير مُهْمَلٍ عن تصغير مستعمل .

ومما جاء حائذاً عن القياس في التفسير فجاء على غير لفظٍ واحدٍ قولهم : رَهَطَ وَأَرَاهَطَ^(٢) ، وبَاطِلٌ وَأَبَاطِيلٌ ، وَحَدِيثٌ وَأَحَادِيثٌ ، وَكَرَاعٌ وَأَكَارِعٌ ، وَعَرُوضٌ وَأَعَارِيضٌ ، وَقَطِيعٌ وَأَقَاطِيعٌ ؛ فهذه جموعٌ لواحدٍ مهمل استغنى به عن جمع للمستعمل ، هذا مذهب سيويه والجمهور ، وذهب بعضُ النحويين إلى أنها جموع للنطوق به على غير قياس ، وذهب ابن جنى إلى أن اللفظ يُقْبَرُ إلى هيئة أخرى ثم يجمع ، فيرى في أَبَاطِيلٍ أن الاسم غير إلى إبطيل أو أبطول ثم جمع .

(١) ورد هذا التصغير في قول الشاعر :

رَعَمْتُ تَمَاضِيرُ أُنِّي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أَبْيَنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

(٢) ورد هذا الجمع في قول الشاعر :

يَا يُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتُ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا

(لِتَلَوِيَا التَّصْغِيرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ * تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّةٍ) أى مدة التأنيث (الفتح انقح) يعنى أن الحرف الذى به دياء التصغير إن يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث ، وهى التاء وألف التأنيث المقصورة ، نحو قَصْمَةٌ وَقَصِيَّةٌ ، ودرجة ودُرَيْجَةٌ ، وَحُبْلَى وَحُبَيْلَى ، وَسَلَمَى وَسَلَامَى ، وكذا ما قبل مدة التأنيث ، وهى الألف الممدودة التى قبل الهزة ، نحو صَحْرَاءٌ وَصَحِيْرَاءٌ ، وَحَرَاءٌ وَحُيْرَاءٌ .

(تنبيهات) : الأول : أفهم كلامه أن الألف الممدودة فى نحو حَرَاءٌ ليست علامة التأنيث ، وهو كذلك عند جمهور البصريين ، وإنما العلامة عندهم الألف التى انقلبت همزة ، وقد تقدم بيان ذلك فى بابهِ ، ولذلك قال فى التسهيل : أو ألف التأنيث أو الألف قبلها . وأما قوله فى شرح السكاكية « فإن اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح ، كتمَيِّزَةٍ وَحُبَيْلَى وَحَمِيْرَاء » حيث يقتضى أن المدة فى نحو حمرَاء مندرجة فى قوله « علامة تأنيث » فإنه قد تجوز فيه ، والتحقيق ما تقدم .

الثانى : المراد بقوله « من قبل عِلْمٍ تأنيث » ما كان متصلا كما مثل ، فلو انفصل كسِر على الأصل نحو دُحَيْرِجَةٍ .

الثالث : عجز المركب مُنْزَلٌ منزلة تاء التأنيث كما قاله فى التسهيل ، فحكمه حكمها ، فتقول : بُعِيْلَبِكَ ، بفتح اللام .

(كَذَلِكَ مَا مَدَّةٌ أَمْوَالٍ سَبَقُ أَوْ مَدَّةٌ سَكَرَانٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ)

أى يجب أيضاً فتح الحرف الذى به دياء التصغير، إذا كان قبل مدة أفعال ، أو مد سَكَرَانٍ وما به التحق مما فى آخره ألف ونون زائدتان لم يُعْلَمَ جَمْعُ ماها فيه على فعالين دون شذوذ ؛ فتقول فى تصغير أجمال : أَجْمَالٌ ، وفى تصغير سَكَرَانٍ :

سَكْرَان : لأنهم لم يقولوا في جمعه : سَكَارِين ، وكذلك ما كان مثله ، نحو غَسْبَان و غَسْبَان .

فإن جُمِعَ على فـالين دون شذوذ صُفِّرَ على فُعَيْلين ، نحو سِرْحَان وسُرَيْجِين ، وسُلْطَان وسُلَيْطِين ؛ فإنهما يجمعان على سَرَاحِين وسَلَاطِين .

وإن كان جمعه على فـالين شاذاً لم يُلْتَفِتْ إليه ، بل يصغر على فُعَيْلَان ، مثاله غَرَبَان وإِنْسَان ؛ فإنهم قالوا في جمعهما : غَرَابِين وَأَنَاسِين على جهة الشذوذ ، فإذا صغرا قيل فيهما : غَرَبَان وَأَنَبَسَان .

فإن ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يُعْرَف : هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا ؟
جُمِلَ على باب سكران ؛ لأنه الأكثر .

(تنبيه) : أطلق الناظم أفعالا ، ولم يقيده بأن يكون جمعا ، فشمَل المفرد ، وفي بعض نسخ التسهيل « أو ألف أفعال جمعا أو مفردا » ؛ فنال الجمع ما ذكر ، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين ، إلا ما سمي به من الجمع ؛ لأن أفعالا عندهم لم يثبت في المفردات . قال سيبويه : فإذا حَقَرَتْ أفعالا اسمَ رجل قلت أفعيَعال ، كما تحقرها قبل أن تكون اسما ، فتحقير أفعال كتحقير غَطَشَان ، فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحداً ، ولا يكون أفعال إلا جمعا ، هذا كلامه . وقد أثبت بعض النحويين أفعالا في المفردات ، وجعل منه قولهم : بُرْمَةٌ أَغْشَار ، ونوب أخلاقٌ وإتِّمال ، وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم ، فإن فرعنا على مذهب مَنْ أثبتته في المفردات ؛ ففقتضى إطلاق الناظم هنا وقوله في التسهيل « جمعا أو مفردا » أنه يصغر على أفعيَعال ، ومقتضى قول من قال من النحويين « أو ألف أفعال جمعا » كأبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفعيَعل بالكسر . وقال بعض شراح تصريح ابن الحاجب : قيد بقوله « جمعا » احترازا عما ليس بجمع ، نحو أغشَار فإن تصغيره أَعْيَشير وقال الشارح « أو ألف أفعال جمعا ، وعلى هذا نبه بقوله سبق » هذا لفظه ، قيد ، وحمل كلام

الناظم على التقييد، وكأنه جمل « سبق » قيداً لأفعال : أى ألف أفعال السابق في باب التفسير، وهو الجمع؛ أما تقييده فتبع فيه أبا موسى ومن وافقه. وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبي موسى : هذا خطأ؛ لأن سيوبه قال : إذا حقرت أفعلاً اسم رجل قلت فيه أنفعاً كما تحقرها قبل أن تكون اسماً، وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم؛ لأن قوله « سبق » ليس حالاً من أفعال فيكون مقيداً به، بل هو صلة ما، ومدة : مفعول لسبق تقدم عليه، والتقدير : كذلك ما سبق مدة أفعال، وأيضاً فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب، بل صرح بالتميم في بعض نسخ التسهيل؛ فلي هذا يحمل كلامه.

(وَأَلِفُ التَّائِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا)
 (كَذَا التَّزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمَرْكَبِ)
 (وَهَكَذَا زِيَادَتَا قَفْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَعَفَرَانَا)
 (وَقَدَرِ انْفِصَالِ مَا دَلَّ عَلَى تَنْنِيَةِ أَوْجَعِ تَضَحِيحِ جَلًّا)

يعنى لا يستد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية، بل تمتد منفصلة، أى تنزل منزلة كلمة مستقلة، فيصغر ما قبلها كما يصغر غير متمم بها.

الأول : ألف التائيث الممدودة، نحو خجاء.

الثاني : تاء التائيث، نحو حنظلة.

الثالث : ياء النسب، نحو عبقري.

الرابع : عجز المضاف، نحو عبد شمس.

الخامس : عجز المركب تركيب مزج، نحو بملبك.

السادس : الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً، نحو زعفران.

وَقَبُولُ تَرَانٍ واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة ، نحو سَكَرَانَ ومِرْحَانَ ،
وقد تقدم ذكرهما .

السابع : علامة التثنية ، نحو مُسْلِمَيْنِ

الثامن : علامة جمع التصحيح ، نحو مُسْلِمِينَ ومُسْلِمَاتٍ .

لجميع هذه لا يعتمد بها ، ويقدر تمام بِنْيَةِ التصغير قبلها ؛ فتقول في تصغيرها :
حُمَيْرَاءَ ، وَحُنَيْظَلَةً ، وَعُبَيْقَرَى ، وَعُبَيْدَ شمس ، وَبُعَيْلَبَكَ ، وَزُغَيْفِرَانَ ، وَعُبَيْثِرَانَ ،
وَمُسْلِمَيْنِ ، وَمُسْلِمَاتٍ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول هذا تقييدٌ لإطلاق قوله « وما به لنتهى الجمع وُصِّل » وقد
تقدم التنبيه عليه .

الثاني : ليست الألف المدودة عند سيبويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من
كل وجه ؛ لأن مذهبه في نحو جُلُولَاءَ وَبَرَآكَاءَ وَقُرَيْشَاءَ — مما نالهُ حرفُ مدٍّ —
حَذْفُ الواو والألف والياء ؛ فيقول في تصغيرها : جُلَيْلَاءَ ، وَبُرَيْكَاءَ ، وَقُرَيْشَاءَ ،
بالتخفيف ، بخلاف قرُوقَةٍ فإنه يقول في تصغيرها فُرَيْقَةً بالتشديد ، ولا يحذف ، فقد
ظهر أن الألف يعتدُّ بها من هذا الوجه ، بخلاف التاء . ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف
والياء في جُلُولَاءَ وَأَخَوَيْهِ ؛ فيقول في تصغيرها : جُلَيْلَاءَ ، وَبُرَيْكَاءَ ، وَقُرَيْشَاءَ ، بالإدغام
سواءً بين ألف التأنيث وتائه ؛ لأن ألف التأنيث المدودة محكوم لما هي فيه بحكم
ما فيه هاء التأنيث . وحجة سيبويه أن لألف التأنيث المدودة شَهَاءً التَّأْنِيثِ وشَهَاءً
بِالْألف المقصورة ، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما ، وقد اعتبر الشبه بالهاء من
قبل مشاركة الألف المدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما ، فلا غنى
عن اعتبار الشبه بالألف للمقصورة في عدم ثبوت الواو في جُلُولَاءَ ونحوها ؛ فإنها
كألف حُبَارَى الأولى ، وسقوطها في التصغير متعين عند بقاء الثانية ، فكذا يتعين
سقوط الواو للذكورة ونحوها في التصغير .

واعلم أن تسوية الناعلم هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تفتضى موافقة للمبرد ، ولكنه صحّح في غير هذا النظم مذهب سيبويه .

الثالث : اختلف أيضا في نحو « ثلاثين » علما أو غير علم ، وفي نحو « جدلرتين » ، وظريفين ، وظريفات » أعلاما ، مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد ، فذهب سيبويه الحذف ؛ فتقول : ثَلَيْثُونَ ، وَجُدْرَانٌ ، وَظُرَيْفُونَ ، وَظُرَيْفَاتٌ ؛ لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد ؛ فومل معاملة جُلُولَاءَ ، ومذهب المبرد إبقاء حرف المد في ذلك والإدغام كما يفعل في جُلُولَاءَ ، واتقيا في نحو « ظَرِيفَيْنِ ، وَظَرِيفَيْنِ ، وَظَرِيفَاتٍ » إذا لم يحلن أعلاما على التشديد ، ولم يذكر هنا هذا التفصيل .

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَنْبُتَا)

أى إذا كانت ألف التأنيث خامسة فصاعدا حذفت ؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال مُعْمِلٍ وَمُعْمِلٍ ؛ لأنها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل ؛ فتقول في نحو قَرْقَرَى وَلُقَيْرَى وَبَرْدَرَايَا : قَرْقِرْ ، وَلُقَيْرِزْ ، وَبُرِيدِرْ .

فإن كانت خامسة وقبائها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث ، وجاز عكسه ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٌ بَيْنَ الْحَبِيرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ)

ومثله قَرِينَا نقول فيه : قَرِينَا ، أَوْ قَرِيَتْ ، أى إن حذفت للمدة قلت : الْحَبِيرَى وَقَرِينَا ، وإن حذفت ألف التأنيث قلت : الْحَبِيرُ وَقَرِيَتْ ، بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها .

(وَأَزْدَدُ لَأَصْلُ ثَانِيًا لَيْنَا قَلْبُ نَقِيمةً صَيَّرَ قَوِيمةً نَصِيبُ)

ثانيا : مفعول لاردد ، ولينا : نعت لثانيا ، وقلب : في موضع النعت
ثانيا أيضا .

يعني أن ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان لينا منقلبا عن غيره ؛ فمثل ذلك
سنة أشياء :

الأول : ما أصله واو فاقبلت ياء نحو قِيمة ، فتقول فيه : قَوِيمة .

الثاني : ما أصله واو فاقبلت ألفا نحو باب ، فتقول فيه : بَوَيْب .

الثالث : ما أصله ياء فاقبلت واو أو نحو موقن ، فتقول فيه : مُتَيِّقن .

الرابع : ما أصله ياء فاقبلت ألفا نحو ناب ، فتقول فيه : نُيَيْب .

الخامس : ما أصله همزة فاقبلت ياء نحو ذيب ، فتقول فيه : ذَوَيْب بالهمزة .

السادس : ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو ديتار وقيراط ؛ فإن

أصلهما دِنَارٌ وَقِرَاطٌ^(١) ، والياء فيهما بدل من أول المثليين ؛ فتقول فيهما :
دَنَيْنِيرٌ وَقَرِيرِيطٌ .

وخرج عن ذلك ما ليس بلين فإنه لا يرد إلى أصله ؛ فتقول في مُتَعِدٌ : مُتَعِيدٌ ،

بإبقاء التاء ، خلافاً للزجاج فإنه يرده إلى أصله ؛ فيقول : مُوَيْدٌ ، والأول مذهب سيبويه ،

وهو الصحيح ؛ لأنه إذا قيل فيه مُوَيْدٌ أَوْهَمَ أن مكبره مُوَعِدٌ ، أو مُوَعَدٌ ، أو مُوَعِدٌ ،

وَمُتَعِيدٌ لا إبهام فيه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مراده بالقلب مطلق الإبدال ، كما عبر به في التسهيل ؛

لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف
صحيح ، ولا عكسه ، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر .

ويستثنى من كلامه ما كان لينا مُبْدَلا من همزة نلى همزة ، كما استثناه في التسهيل

(١) بدليل جمعها على دنانير وقراريط .

كألف آدم وياه أَيْمَة ؛ فإيهما لا يُرَدَّان إلى أصلهما ، أما آدم فقلب ألفه واوا ، وأما أَيْمَة فيصغر على لفظه .

وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية « وهو - يعنى الرد - مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلاً من لين » غير محرّر ، بل ينبغى أن يقول « مبدلاً من غير همزة تلى همزة » كما فى التسهيل .

الثانى : أجاز السكوفيون فى نحو ناب مما ألفه ياء نُؤَيْب بالواو ، وأجازوا أيضاً إبدال الياء فى نحو شَيْخ واوا ، ووافقهم فى التسهيل على جوازه جوازاً مرجوحاً ، ويؤيد أنه سمع فى بَيْضَة بُوَيْضَة ، وهو عند البصريين شاذ .

الثالث : إذا صُغِّر اسمٌ مقلوب صغر على لفظه ، لا أصله ، نحو جاء ؛ لأنه من الوجاهة قلب ، فإذا صغر قيل : جُؤَيْه ، دون رجوع إلى الأصل ؛ لعدم الحاجة إلى ذلك .

(وَشَذَّ فى عِيدٍ عَيْدٌ) حيث صغروه على لفظه ، ولم يردوه إلى أصله ، وقياسه عُوَيْد ؛ لأنه من عَادَ يَعُود ، فلم يردوا الياء لثلاثاً يلتبس بتصغير عُوْد بضم العين ، كما قالوا فى جمه أعْيَاد ، ولم يقولوا « أعواد » لما ذكرنا .

(وَحَجَمٌ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ) يعنى أنه يجب لجمع التكسير من رَدَّ الثانى إلى أصله ماوجب للتصغير ؛ فيقال فى ناب وباب وميزان : أنْيَاب ، وأبْوَاب ، ومَوَازِين ، إلا ما شذ كأعْيَاد ، وقوله :

١١٧٦ - حَمَى لَا يُحَلُّ الدُّهْرَ إِلَّا بِإِذْنِنَا

وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمَيَاتِقِ

يريد للوائق .

(تنبيه) : هذا الحكم فى التكسير الذى يتغير فيه الأول ، أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو قِيَمَة وقِيَم ، وديمة وديَم .

(وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ * وَآوًا) نحو ضارب وضوئرب ، ومأش ومنوئش (كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْعَلُ) كآلف صابٍ وعائج ؛ فتقول فيهما : صَوَّبَ وَعَوَّجَ .

(تنبيهان) : الأول : مما يجعل واوًا أيضًا الألفُ الثانى المبدلُ من همزة تلى همزة كآدم ، تقول فيه « أَوَيْدِم » كما تقدم التنبيه عليه .

الثانى : حكم التفسير فى إبدال الألفِ الثانى كحكم التصغير ؛ فتقول : ضَوَّارِب ، وَأَوَادِم .

(وَكَمَّلِ الْمَقْصُوصَ) وهو ما حُذِفَ منه أصلُ بَأَن تَرُدُّ إِلَيْهِ ما حُذِفَ منه (فى التَّصْغِيرِ) لتأتى بنية فُعَيْل . ومحلُّ هذا (مَا * لَمْ يَحْوَ غَيْرَ الثَّانِ ثَالِثًا كَمَا) أصله مَوَّه ؛ فتقول فيه « مَوَّيه » برد اللام ، وكذا تفعل فى « خَذْ » ، وكُلْ » ، ومُذْ » أعلاما ، و « سَهْ » ، وَيَدْ » ، وَحِرْ » ؛ فتقول فيها : أَخَيْذْ ، وَأَكَيْلْ — برد الفاء — وَمُئَيْذْ ، وَسُنَيْه — برد العين — وَيُدَيْه ، وَحُرَيْج — برد اللام .

وإن كان على ثلاثة والثالثُ نَأَى الثَّانِي لَمْ يَعْتَدَ بِهَا ، ويكمل أيضا كما يكمل الثنائى ، نحو عِدَّةٌ وَسَنَةٌ ؛ فتقول فيهما : وَعُيْدَةٌ وَسُنَيْه ، برد فاء الأول ولام الثانى .

وإن كان للمقوص ثالث غير الياء لم يَرُدُّ إِلَيْهِ ما حُذِفَ ؛ لعدم الحاجة إليه ، لأنَّ بِنْيَةَ فُعَيْل تَتَأْتى بدونه ؛ فتقول فى هِرٍ وشَاكٍ وَمَمَيْتٍ : هُوَيْرٌ ، وشَوَيْكٌ ، وَمُمَيْتٌ ، وشَذْ هُوَيْرٌ ، برد المحذوف .

وأشار بقوله « كما » إلى أن الثنائى وضما يكمل أيضا فى التصغير كما يكمل المقوص توصلا إلى بناء فُعَيْل ، إلا أن هذا النوع لا يعلم له ثالث يرد إليه ، بخلاف المقوص ، وأجاز فى الكافية والتسميل فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكمل بحرف علة ؛ فتقول فى

عَنْ وَهْلٍ مُسَمًّى بِهِمَا : مُعْنَى وَهْلٍ ، وَالْآخِرُ أَنْ يَجْعَلَ مِنْ قَبِيلِ الْمُضَاعَفِ ، فَنَقُولُ فِيهِمَا : مُعْنَيْنٍ وَهْلِيلٍ ، وَصَرَحَ فِي التَّسْهِيلِ بِأَنَّ الْأَوَّلَ أَوَّلِيٌّ ، وَبِهِ جَزَمَ بَعْضُهُمْ ، لَكِنَّهُ لَا يَظْهَرُ لِهَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ أَثَرٌ فِي مَا الْأَسْمِيَّةُ أَوْ الْحَرْفِيَّةُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ عَلَى الْقَتْدِيرِينَ : مُوَيٌّ .

(تنبيهات) : الأول : إنما قال : « غير التاء » ، ولم يقل غير الهاء ؛ لِشَمْلِ تَاءِ يَنْتَ وَأَخْتِ ؛ فَإِنَّهَا لَا يَمْتَدُّ بِهَا أَيْضًا ، بَلْ يَقَالُ : بُنْيَةٌ ، وَأَخِيَّةٌ ، بَرْدُ الْمَحْذُوفِ .

الثاني : يعنى بقوله « ثالثًا » ما زاد على حرفين ، ولو كان أولًا أو وسطًا ؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ يَرْىَ مُسَمًّى بِهِ : يَرْىَ ، مِنْ غَيْرِ رَدٍّ ، اعْتِدَادًا بِحَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَأَجَازَ أَبُو عَمْرٍو وَاللَّازِي الرَّدُّ ؛ فَيَقُولَانِ : يَرْىَ ، وَيُونَسُ يَرْدٌ وَلَا يَنُونُ عَلَى أَصْلِ مَذْهَبِهِ فِي يُعْتَمِلُ تَصْغِيرِ يَمْسَلُ وَنَحْوِهِ ، وَتَقْدَمُ مِثْلُ الْوَسْطِ .

الثالث : لَا يَمْتَدُّ أَيْضًا بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ ، بَلْ يَرُدُّ الْمَحْذُوفُ مِمَّا هِيَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا هِيَ فِيهِ إِذَا صَغُرَ حُذِفَتْ مِنْهُ ؛ فَيَبْقَى عَلَى حَرْفَيْنِ لَا ثَالِثَ لَهَا ، نَحْوَ أَسْمِ وَأَبْنِ ، تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهَا : سُمًى ، وَبُنًى ، بِحَذْفِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِتَحْرِيكِ الْأَوَّلِ .

الرابع : قوله « كما » إنَّ أَرَادَ بِهِ أَسْمَ الْمَاءِ الْمَشْرُوبِ فَهُوَ تَمَثُّلٌ صَحِيحٌ ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا سَرَّ الشَّرْحَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَرَادَ بِمَا الْمَكْلَمَةُ الَّتِي تَسْتَعْمَلُ مَوْصُولَةً وَنَافِيَةً فَهُوَ تَنْظِيرٌ ، لَا تَمَثُّلٌ ؛ لِأَنَّ مَا — اِسْمِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ حَرْفِيَّةٌ — مِنَ الثَّنَائِي وَضَمًّا ، لَا مِنْ قَبِيلِ الْمَقْصُوصِ ، فَيَكُونُ مُرَادُهُ أَنْ نَحْوَ « مَا » يَكُلُّ كَمَا يَكُلُّ الْمَقْصُوصُ لَا أَنَّهُ مَقْصُوصٌ .

وتمام القول في هذا أنه إذا سمي بما وُضِعَ ثنائيا ، فإن كان ثانياه صحيحا نحو هَلْ

وبل لم يَرَدْ عليه شيء حتى يصفر؛ فيجب أن يضعف أو يزداد عليه ياء فيقال: هَلِيل، أو هَلِيٌّ، فإن كان مبتلا وجب التضعيف قبل التصغير؛ فيقال في لووكي وما أعلما: لَوَوَكِي بالتشديد، وماء مالمد، وذلك لأنك زدْتَ على الألف ألفا فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة، فإذا صغرن أعطين حكمَ دَوَ وحَيّ وماء؛ فيقال لَوَوِيٌّ كما يقال دَوَوِيٌّ، وأصلهما لَوَوِيٌّ ودَوَوِيٌّ، ويقال: كَتَبْتُ بثلاث ياء آتٍ كما يقال حُبِّي، ويقال: مَوِيٌّ كما يقال في تصغير الماء المشروب مَوِيَّة، إلا أن هذا لانهاء فردت إليه كما تقدم.

الخامس: قال في شرح السكاكية: وقد يكون المحذوف حرفا في لغة وحرفا آخر في لغة، فيصفر تارة برد هذا وتارة برد هذا، كقولك في تصغير سَنَةٍ: سَنِيَّةٌ وسُنْبِيَّةٌ، وفي تصغير عَصَةٍ: عَصِيَّةٌ وعُصْبِيَّةٌ، هـ.

(وَمَنْ يَتَرَخِّصِمْ يُصَغِّرُ أَكْفَى بِالْأَصْلِ كَالْعَطِيفِ يَنْفِي الْمُنْطَفَا)

أى من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريد من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على قُصِيل، وإب كانت أربعة قُصْلِي قُصَيْل، فتقول في مِعْطَف: عَطِيف، وفي أَزْهَر: زُهَيْر، وفي حامد وخمدان وخمد وخمود وأحمد: حَمِيد، وتقول في قِرْطَاس وعصفور: قُرَيْطَس وعُصْفِير.

(تنبيهات): الأول: إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الأصول ومسماه مؤنث لحقته التاء؛ فتقول في سَوْدَاء وخُبْلَى وسُعَادٌ وغَلَّاب: سَوَيْدَةٌ، وخُبَيْلَةٌ، وسُعَيْدَةٌ، وغُلْبِيَّةٌ.

الثاني: إذا صغرت نحو حائض وطالق من الأوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت: حَيْضٌ، وطَلِيقٌ؛ لأنها في الأصل صفة للمذكر.

الثالث : حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل : بُرِّيْهَا وَسُمِّيَا ، وهو شاذ لا يقاس عليه ؛ لأن فيه حذف أصلين وزائدين ؛ لأن الممزة فيها وللميم واللام أصول ، أما للميم واللام فباتفاق ، وأما الممزة ففيها خلاف : مذهب اللبرد أنها أصلية ، ومذهب سيبويه أنها زائدة ؛ وينبئ عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم ، فقال اللبرد : أَيْبِرْهُ وَأَسْمِيع ، وقال سيبويه : رُيْهِيم وَسُمِّيْعِيل ، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب ، وعلى هذا ينبئ جمعهما ؛ فقال الخليل وسيبويه : بَرَاهِيمَ وَسَمَاعِيلَ ، وعلى مذهب اللبرد أباريه وأساميع ، وحكى الكوفيون بَرَاهِمَ وَسَمَاعِلَ بغير ياء ، وبَرَاهِمَة وسَمَاعِلَة ، والهاء بدل من الياء . وقال بعضهم : أباريه وأساميع ، وأجاز ثعلب بَرَاهٍ كما يقال في تصغيره بُرْيَة ، والوجه أن يجمعاً جمع سلامة ؛ فيقال : إبراهيمون وإسماعيلون .

الرابع : لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام ، خلافاً لقراء و ثعلب ، وقيل : وللكوفيين ، بدليل قول العرب : « يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيُذِمُّ » مصغر ألق ، ومن كلامهم « جاء بأم الرُبَيْقِ على أَرَيْقٍ » قال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى النول على جبل أَوْزَقَ ، فقلبت الواو في التصغير همزة .

الخامس : لا فرق بين الزوائد التي للالحاق وغيرها ؛ فتقول في خَفَنْدَدَ وَمُقَنْتَسَسَ وضمفندد : خُفَيْدٌ ، وقَمَيْسٌ ، وضمْفَيْدٌ ، بحذف الزوائد للالحاق ، وأَخَفَنْدَدَ : الظلم السريع ، والضمفندد : الضخم الأحمق .

(وَأَخْتِمُ بِهَا التَّائِيثَ مَا صَفَرْتَ مِنْهُ مُؤَثِّرٌ عَارٍ) من التاء (ثَلَاثِي) في الحال (كَسِيْنٌ) ودار ؛ فتقول في تصغيرها : سُنَيْنَة ، ودَوْرَة ، أو في الأصل كَيْدٌ ، فتقول في تصغيره : بُدْيَة ، أو في المآل ، وهذا نوعان ؛ أحدهما : ما كان رباعياً بمذة قبل لام معتلة ؛ فإنه إذا صغرَ تلحقه التاء نحو سَمَاءَ وَسُمِّيَة ، وذلك لأن الأصل فيه سُمِّيَّ ثَلَاثَ آيَاتٍ ؛ الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل للدة ، والثالثة بدل لام الكلمة

لحذفت إحدى اليامين الأخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب ، فبقى الاسم ثلاثياً ، فليحتم التاء كما تلحق الثلاثي المجرد ، والآخر ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة ، نحو حَبْلِي ، وقد تقدم بيانه .

ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء ، أشار إلى الأول منهما بقوله : (مَا لَمْ يَكُنْ بِالْقَائِرِ ذَا لَبْسٍ * كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ) في لغة من أثنهما (وَخَمْسَ) أى فإنه يقال فيها : شَجَرٌ ، وَبُقَيْرٌ ، وَخُمَيْسٌ ، بغير تاء ، ولا يقال شجيرة وبقرة وخيسة بالتاء ؛ لأنه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخسة ، ومثل خَمْسٍ بَضْعٌ وَعَشْرٌ ، فيقال فيهما : بَضِيعٌ وَعَشِيرٌ ، ولا يقال بَضِيعَةٌ وَعَشِيرَةٌ ؛ لأنه يلتبس بعدد المذكور ، وأشار إلى الثانى بقوله : (وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ) أى شذ ترك التاء دون لبس ، في ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها ، وهى ذَوْدٌ وَشَوَاءٌ وَنَابٌ لِلسِّنِّ مِنَ الْإِبِلِ ، وَحَرْبٌ وَفَرَسٌ وَقَوْسٌ وَدِرْعٌ لِلْحَدِيدِ وَعِرْسٌ وَضَحَى وَثَلَّ وَعَرَبٌ وَنَصَفٌ وهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر ، وبعض العرب يُذَكِّرُ الدرع والحرب ؛ فلا يكونان من هذا القبيل ، وبعضهم ألحق التاء فى عِرْسٍ وَقَوْسٍ ؛ فقال : عُرْبَةٌ وَقَوْسَةٌ .

(تنبيهات) : الأول : لم يتعرض فى الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الأول نحو شَجَرٍ وَخَمْسَ .

الثانى : لا اعتبار فى العلم بما قل عنه من تذكير وتأنيث ، بل تقول فى رُمَحٍ علم امرأة : رُمَيْحَةٌ ، وفى عين عِلْمَ رَجُلٍ : مُعَيِّنٌ ، خلافاً لابن الأنبارى فى اعتبار الأصل ؛ فتقول فى الأول : رُمَيْحٌ ، وفى الثانى مُعَيِّنَةٌ ، ويونس يُجيزُهُ ، واحتج لذلك بقول العرب : نَوِيرَةٌ ، وَمُعَيِّنَةٌ ، وَأُذَيْنَةٌ ، وَفُهَيْرَةٌ ، وهى أسماء رجال ، وليس ذلك بحجة ؛ لإمكان أن تكون للتسمية بها بعد التصغير .

الثالث : إذا سميت مؤنثاً بينت وأخت حَذَفَتْ هذه التاء ثم صغرت وألحقت

ناه التأنيث ؛ فقول : بُنْيَةٌ وَأَخِيَّةٌ ، وإذا سميت بهما مذكراً لم تلحق التاء ؛ فقول : بُنْيٌ وَأَخِيٌّ * (وَنَدَرَ * لَخَاقُ تَا فِيهَا ثَلَاثِيًّا كَثَرُ) ثلاثياً : مفعول بكثرة ، وهو بفتح التاء بمعنى فاق ، أى ندر لَخَاقُ التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة ، وذلك قولهم فى وراء وأمام وقُدَّام : وَرَيْثَةٌ بِالْهَمْزَةِ ، وَأَمِيَّةٌ ، وَقُدَيْمِيَّةٌ .

(تنبيه) : أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حُبَارَى وَلُغَزَى : حُبَيْرَةٌ وَلُغَيْبِرَةٌ ، فيجاء بتاء عوضاً من الألف المحذوفة ، وظاهرُ التسهيل موافقته ؛ فإنه قال : ولا تلحق التاء دون شذوذٍ غير ما ذكر ، إلا ما حذفت منه ألفُ التأنيثِ خامسةً أو سادسةً ، ومرادهُ المقصورة ؛ لقوله بعد ذلك : ولا تحذف المدودة فيعوض منها خلافاً لابن الأنبارى ، أى فإنه يحيز فى نحو بَاقِلَاءَ وَرَنْسَاءَ : بُوَيْقِلَةٌ ، وَبُرَيْنِسَةٌ ، والصحيح بُوَيْقِلَاءَ وَبُرَيْنِسَاءَ .

(وَصَغُرُوا شُدُودًا الَّذِي آتَى وَذَا ، مَعَ الْفُرُوعِ ، مِنْهَا تَأَوَّنِي)

يعنى لما كان التصغيرُ بعضَ تصاريِفِ الأسماءِ المتمكنة ناسبَ ذلك أن لا يلحق اسماً غير متمكنٍ ، ولما كان فى ذا الذى وفروعها شَبَهُ بالأسماءِ المتمكنة بكونها تُوصَفُ ويُوصَفُ بها استنبِيحَ تصغيرها ، لكن على وجهٍ خولِفَ به تصغيرُ المتمكن ، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض من ضمة ألفٍ مَزِيدَةٍ فى الآخر ، ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة ، فقل فى الذى والتى : اللَّذِيَّ وَالَّتِيَّ . وفى تشبيههما : اللَّذِيَّانِ وَاللَّتِيَّانِ ، وأما الجمع فقال سيبويه فى جمع الذى اللَّذِيَّونَ رُفْعاً وَالَّذِينَ جَرّاً ونصباً بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء ، وقال الأخفش : اللَّذِيَّونَ وَالَّذِينَ بالفتح كالمقصور . ومنشأ الخلاف من التثنية ، فسيبويه يقول : حذفت ألفُ اللَّذِيَّانِ فى الثانية ، تخفيفاً وفرقاً بين المتمكن وغيره ، والأخفش يقول : حذفت لانتقاء (١٢ - الأسمونى ٢)

الساكنين . وقالوا في جمع التي : اللَّتَيَاتِ ، وهو جمع اللَّتْيَا تصغير التي ، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللَّذَيَا واللَّتْيَا وثنيتينهما وجمعهما . وقال في التسهيل :
وَاللَّتْيَاتِ وَاللَّوَيَاتِ فِي اللَّاتِي ، وَاللَّوَيَاتِ وَاللَّوَيُونَ فِي اللَّائِي وَاللَّائِينَ ، فزاد تصغير اللاتي
وَاللَّائِي وَاللَّائِينَ . وظاهر كلامه أن اللَّتْيَاتِ وَاللَّوَيَاتِ كلاهما تصغير اللاتي ، أما
اللويات فصحيح ، ذكره الأخفش ، وأما اللتيات فإنما هو جمع اللَّتْيَا كما سبق ،
فتَجَوَّزَ في جملة تصغير اللاتي ، ومذهب سيبويه أن اللاتي لا يُصَغَّر استثناء بجمع
الَّتْيَا ، وأجاز الأخفش أيضاً اللَّوَيَاتِ فِي اللَّائِي غير مهموز .

وصغروا من أسماء الإشارة ذَاوَاتَا ، فقالوا : ذَيَا وَتَيَا ، وفي التثنية : ذَيَان وَتَيَان .
وقالوا في أولى بالقصر : أُولَيَا ، وفي أولاء بالمد : أُولِيَاء ، ولم يصغروا منها غير ذلك .
(تنبيهات) : الأول : لأسماء الإشارة في التصغير من التثنية والخطاب ما لها في
التكسير ، قاله في التسهيل .

الثاني : قال في شرح الكافية : أصل ذَبَا وَتَيَا ذَبِيَّاً وَتَيِيَّاً ، بثلاث يآآت ، الأولى
عين الكلمة ، والثالثة لامها ، والوسطى ياء التصغير ، فاستثقل تَوَالِي ثَلَاث يَآآت ؛
فقصده التخفيف بحذف واحدة ، فلم يَجْزُ حذف ياء التصغير لدالتها على معنى ،
ولا حذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها ، فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهي
لا تحرك لشبهها بألف التكسير ، فتعين حذف الأولى ، مع أنه يلزم من ذلك وقوع
ياء التصغير ثانية ، واغْتَفِر لكونه عَاضِداً لما قصد من مخالفة تصغير ما لا يمكن له
لتصغير ما هو متمكن .

الثالث : قول الناظم « وصغروا شذوذاً — البيت » معترض من ثلاثة أوجه ؛
أولها : أنه لم يبين كيفية تصغيرها ، بل ظاهره يُوهِمُ أن تصغيرها كتصغير المتمكن .
ثانيها : أن قوله « مع الفروع » ليس على عمومته ؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع كما
عرفت . ثالثها : أن قوله « منها تاوتى » يوهِمُ أن في صغر كما صغرتا ، وقد نصَّوا على

أنهم لم يصغروا من ألقاظ المؤنث إلا تا ، وهو الفهوم من النسبيل ، فإنه قال : لا يصغ
من غير المتمكن إلا ذا والذي وفروهما الآتى ذكرها ، ولم يذكر من ألقاظ
المؤنث غير تا .

الرابع : لم يصغر من غير المتمكن إلا أربعة : اسم الإشارة ، واسم الموصول كما
تقدم ، وأفضل في التعجب ، والمركب المزجى كـ **بعلبك** وسيبويه في لغة من بناها ، فأما
من أعربها فلا إشكال ، وتصغيرها تصغير المتمكن نحو : ما أحـيـيـتـه
وَبُعَيْلِكَ ، وَسَيْبِيَتِهِ .

خاتمة : يصغر اسم الجمع لشبهه بالواحد ؛ فيقال في رَكْب : رُكَيْب ، وفي سَرَاة :
سُرَيَّة ، وكذلك الجمع الذي على أحد أمثلة القلة ، كقوله في أجال : أَجَيَّال ، وفي
أفلس : أَفْيَلَس ، وفي فتيحة : فُتَيْحَة ، وفي أنجدة : أُنْجِدَة . ولا يصغر جمع على مثال
من أمثلة الكثرة ؛ لأن بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة ، فتناقضا ، وأجاز
الكوفيون تصغير ماله نظير من أمثلة الآحاد ؛ فأجازوا أن يقال في رُغْفَان : رُغْفَان ،
كما يقال في عُثْمَان : عُثْمَان ، وجعلوا من ذلك « أَصِيلَانَا » زعموا أنه تصغير أَصْلَان
وَأَصْلَان جمع أَصِيل . وما زعموه مردود من وجهين ؛ أحدهما : أن معنى أَصِيلَان هو
معنى أَصِيل ؛ فلا يصح كونه تصغير جمع ؛ لأن تصغير الجمع جمع في المعنى . الثاني : أنه
لو كان تصغير أَصْلَان لقليل : أَصِيلَيْن ؛ لأن قُلَّانَ وقُلَّانَ إذا كسرا قيل فيهما فعالين
كـ **مُضَرَّان** و**مُصَارَيْن** ، و**خَشْمَان** و**خَشَامَيْن** ، و**عَقْبَان** و**عَقَابَيْن** ، و**غَرَبَان** و**غَرَابَيْن** .
وكل ما كسر على فعالين يصغر على مُعْيَلَيْن ، فيبطل كون أَصِيلَان تصغير أَصْلَان
جمع أَصِيل ، وإنما أَصِيلَان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مُكَبَّرِهَا
ونظيره قولهم في إنسان : **أُنَيْسِيَان** ، وفي مغرب مُغْبِرِيَان ، ولا استبعاد في ورود
المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره ، كما وردت جموع مخالفة أبنيتها
لأبنية آحادها .

والحاصل أن مَنْ قَصَدَ تصغير جمع من جموع الكثرة رَدَّه إلى واحد وصغره ثم -
 معه بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل . كقولك في غِلْمَانٍ : غُلَيْمُونَ ، وبالألف والناء
 ن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل ، كقولك في جَوَارٍ ودَرَاهِمَ : جَوَيْرِيَّاتٍ ودُرَيْهِمَاتٍ ،
 وإن كان لما قَصَدَ تصغيره جمعٌ قلَّه جاز أن يَرُدَّ إليه مصغراً كقولك في فتَيَانٍ فُتَيَّاتٌ ،
 ويقال في تصغير سِنِينَ على لغة من أعربها بالواو والياء : سُنِّيَّاتٌ ، ولا يقال سُنْدِيُونٌ لأن
 أعربها بالواو والياء إنما كان عوضاً من اللام ، وإذا صغرت ردت اللام ؛ فلو بقي
 أعربها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماعُ العوضِ والم عوضٍ منه ، وكذا الأَرْضُونَ
 لا يقال في تصغيره إلا أَرِيضَاتٌ ؛ لأنَّ إعراب جمع أرض بالواو والياء إنما كان تعويضاً
 من الناء ، فإن حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة ، ومعلومٌ أن تصغير الثلاثي المؤنث
 يَرُدُّه ذا علامة ؛ فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذورُ المذكور ، ومن جعل إعراب
 سنين على النون . قال في تصغيره سُنَيْنٍ ، ويجوز سُنَيْنٍ على مذهب من يرى أن أصله
 سنى ييامين ، أولاهما زائدة ، والثانية بدل من واو هي لام الكلمة ، ثم أبدلت نوناً ،
 فكأنه لو صغر سنياً لحذف الياء الزائدة وأبقى السكائنة موضع اللام كذا إذا
 صغر سنينا معتقداً كون النون بدلا من الياء الأخيرة ، فعاملَ الكلمة بما كانت
 ياملها لو لم تكن بدلا ، وإن جعل سُنُونٌ علماً وصغر فلا يقال إلا سُنْدِيُونٌ
 رفعا وسُنِّيَّينَ جرأ ونصباً ، برد اللام ، ومن جعل لامها هاء قال سُنِّيْهُونَ ،
 والله أعلم .

النسب

هذا هو الأعرفُ في ترجمة هذا الباب ، ويسمى أيضا باب الإضافة ، وقد سماه سيبويه
 بالتسميتين .

ويحدث بالنسب ثلاث تنويرات ؛ الأول لفظي ، وهو ثلاثة أشياء : إلحاق ياء

مشددة آخر النسب ، وكسر ما قبلها ، ونقل إعرابه إليها ، والثاني معنوي ، وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له . الثالث حكى ، وهو مُعاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمَر والظاهر باطراد ، وقد أشار إلى التفسير للفظي بقوله :

(ياء كُيَا الكُرمي زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَثْرَةٌ وَجَبَ)

يعنى إذا قصدوا نسبةً شيء إلى أبٍ أو قبيلةٍ أو بلدٍ أو نحو ذلك جعلوا حرفَ إعرابه ياءً مشددةً مكسوراً ما قبلها ، كقولك في النسب إلى زَيْدٍ : زَيْدِي .

(تنبيه) أفهم قوله « كُيَا الكُرمي » أمرين ؛ أحدهما : التفسير اللفظي المذكور ، والآخر أن ياء الكُرمي ليست للنسب ؛ لأن المشبه به غير المشبه ، وقد ينضم إلى هذه التغييرات في بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر ؛ فمن ذلك ما أشار إليه بقوله :

(وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ ، وَتَأْنِيثُ أَوْ مَدَّتُهُ لَا تُشَبِّهُ)

يعنى أنه يحدف لياء النسب كل ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ، وتجعل ياء النسب مكانها ، كقولك في النسب إلى الشافعي : شَافِعِيٌّ ، وإلى المَرْمِي : مَرْمِيٌّ ، يُقَدَّرُ حذفُ الأولى وجعلُ ياء النسب في موضعها ؛ لئلا يجتمع أربعُ ياءاتٍ . ويظهر أثر هذا التقدير في نحو بَحَّاتِي في جمع بُحَّتِي إذا سمي به ثم نسب إليه ؛ فإنك تقول : هذا بَحَّاتِي ، مصروفاً ، وكان تبيل النسب غير مصروفٍ .

ويحدف لياء النسب أيضاً تاء التأنيث ؛ فيقال في النسب إلى فاطمة : فَاطِمِيٌّ وإلى مكة : مَكِّيٌّ ؛ لئلا تجتمع علامتا تأنيث في نسبة امرأةٍ إلى مكة . وأما قول

المسلمين في ذات : ذَاتِي ، وقول العامة في الخليفة : خليفتي ، فَلَحَنٌ ، وصوابهما ذَوَوِيٌّ وَخَلَفِيٌّ .

ويحذف لها أيضاً مدة التأنيث ، والمراد بها ألف التأنيث المقصورة ، وهي إما رابعة أو خامسة فصاعداً ، فإن كانت خامسة فصاعداً حُذِفَتْ وجهاً واحداً ، كقولك في حُبَارِي : حُبَارِي ، وفي قَبْتَمَرِي : قَبْتَمَرِي ، كما سيأتي . وإن كانت رابعة في اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة ، كقولك في جَزَرِي : جَزَرِي . وإن كان ثانيه ساكناً فوجهان : قلبها واواً وحذفها ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَإِنْ تَسْكُنُ تَرْبَعُ) أي تُصَيِّرُهُ ذَا أَرْبَعَةٍ (ذَا ثَانٍ سَكَنٌ * فَطَلَبُهَا وَآوَاً وَحَذَفُهَا حَسَنٌ) ومثال ذلك حُبَلِي ، تقول فيها على الأول : حُبَلَوِيٌّ ، وعلى الثاني : حُبَلِيٌّ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يجوز مع القلب أن يُفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيهاً بالمدودة ، فتقول : حُبَلَاوِيٌّ .

الثاني : ليس في كلام الناظم ترجيحُ أحدِ الوجهين على الآخر ، وليس على حد سواء ، بل المحذوف هو المختار ، وقد صرح به في غير هذا النظم . وكان الأحسن أن يقول : « تُحَذَفُ إِذْنٌ وَقَلْبُهَا وَآوَاً حَسَنٌ » .

(لِشِبْهَاتِ الْمُتَلَحِّقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا * لها) يعني أن الألفَ الرابعة إذا كانت لللاحق ، نحو ذِفَرِي ، أو متقلبة عن الأصل ، نحو مَرَمِي ؛ فلها ما لألف التأنيث في نحو حُبَلِي من القلب والحذف ، فتقول : ذِفَرِي وَذِفَرَوِيٌّ ، وَمَرَمِيٌّ وَمَرَمَوِيٌّ . إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف ، فَمَرَمَوِيٌّ أفصحُ من مَرَمِيٌّ . وإليه أشار بقوله (وللأصلي قلبٌ يُقْتَمَى) أي يُخْتَارُ . يقال : اعْتَمَاهُ يَقْتَمِيهِ ؛ إذا اختاره ، واعتماه بتمامه أيضاً . قال طرفة :

١١٧٧ — أَرَى الْوَتَّ يَنْتَامُ الْكِرَامَ وَبَسْطُنِي .

عَفِيفَةٌ مَالٍ الْفَاحِشِ الْمُتَشَدِّدِ

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : أراد بالأصلي المنقلب عن أصل واو أو باء ؛ لأن الألف لا تكون أصلاً غير منقابة إلا في حرف وشبهه .

الثاني : تخصيصه الأصلي " بترجيح القلب يومُ أن ألف الإلحاق ليست كذلك بل تكون كالف التأنيث في ترجيح الحذف ؛ لأنه مقتضى قوله « مألهاً » ، وقد صرح في السكافيه وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية ، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية ؛ لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حُبلى في الزيادة .

الثالث : لم يذكر سبويه في ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين . وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثاً ، وهو الفصل بالألف كافي حُبلاوى ، وحكى أوطاوى ، وأجازه السيرافى في الأصلية ، فتقول : مرّماوى .

(والألف الجائز أربعاً أزل) أى : إذا كانت ألف المقصور خامسةً فصاعداً حذفت مطلقاً . سواء كانت أصلية ، نحو مُصْطَفَى ومُسْتَدْعَى ، أو لتأنيث ، نحو حُبَارَى وحُتَيْطَى ، أو للإلحاق أو التكثير ، نحو حَبَرَكَى وقَبْعَرَى ؛ فتقول فيها : مُصْطَفَى ، ومُسْتَدْعَى ، وحُبَارَى ، وحُتَيْطَى ، وحَبَرَكَى ، وقَبْعَرَى .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسةً بعد حرف مُشَدَّد ، نحو مُعَلَّى ، فذهب سبويه والجمهور الحذف ، وهو الفهم من إطلاق النظم ، وذهب يونس إلى جملة كلمتي ؛ فيجوزُ فيه القلب ، وهو ضعيف ، وشبهته أن كونها خامسةً لم يكن إلا بتضعيف اللام والمضعف يادغام في حكم حرف واحد . فكانها رابعة ، وسيأتي بيان حكم الألف إذا كانت ثالثة .

(كَذَلِكَ يَ النَّقُوصِ خَامِسًا عَزَل) أى إذا كانت ياء النقص خامسةً فصاعداً وجب حذفها عند النسب إليه ؛ فتقول في مُعْتَدِرٍ ومُسْتَعْلٍ : مُعْتَدِيٍّ ومُسْتَعْلِيٍّ .

« تنبيه » : إذا نسبت إلى مُحَيٍّ اسمَ فاعِلٍ حَيًّا مُحَيٍّ ؛ قلت : مُحَوٍّ ، بحذف الياء الأولى لاجتماع ثلاث ياءات ، وكانت أولى الحذف لأنها ما كنه تشبه ياء زائدة ، فتلى الفتحة الياء التي كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها ، فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وبعد ذلك الياء التي هي لام الكلمة ما كنه فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين ، وتقلب الألف واواً فيصير مُحَوٍّ ، قال الجرمي : وهذا أجود كما تقول : أموى ، وفيه وجه آخر ، وهو مُحَيٍّ كما نقول : أمي . قال المبرد : وهو أجود ؛ لأننا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع ما كنين ووقوعها خامسة فتصير إلى مُحَيٍّ كَأَمِي ، ثم تضيف ياء النسبة فتقول : مُحَيٍّ فيجتمع أربع ياءات لسكون الأولى والثالثة .

(وَالْحَذْفُ فِي الْيَاءِ) من المنقوص حال كون الياء (رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ) فتقولك في النسب إلى قَاضٍ قَاضٍ أَجَوَدُ مِنْ قَاضَوِي ، ومن القلب قوله :

١١٧٨ - فَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا

دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

جعل اسم الموضع حَائِنَةً ، ونسب إليه . قال السيرافي : والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر حَائِنَةٌ بِلَا ياء .

« تنبيه » : ظاهر كلام المصنف أن القلب في هذا ونحوه مُطَرِّد ، وذکر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب . قيل : ولم يسمع إلا في هذا البيت .

(وَحَتَمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنِي) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور نحو حَمَرٍ وَقَتِي فتقول فيها : عَمَوِيٌّ وَفَتَوِيٌّ ، وإنما قلبت الألف في قَتِي واواً وأصلها الياء كاهة اجتماع الكسرة والياء آت .

(وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا) أي أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فُتِحَ ما قبلها ، والتحقيق أن الفتحة سابق للقلب ، وذلك أنه إذا أريد النسب إلى نحو شجر فتحت عينه كما تفتح عين نمر ، وسبأني ، فإذا فتحت انقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح

ما قبلها ؛ فيصير شَجَى مثل فَتَى ، ثم تقلب ألفه واوا كما تقلب في فتى .

(وَفَعِل * وَفَعِلَ عَلَيْهِمَا افْتَحَ وَفَعِلَ) يعنى أن النسب إليه إذا كان ثلاثيا مكسورَ العينِ وجبَ فتحُ عينه ، سواء كان مفتوحَ الفاء كَنَبَرٍ ، أو مكسورها كإِبِلٍ ، أو مضمومها كدُئِلٍ ؛ فتقول فيها : نَمَرِي ، وإِبِلِي ، ودُؤِلِي ، كراهة اجتماع الكسرة مع الياء ، وشذ قولهم في النسب إلى الصَّعِقِ : صِيعِي ، بكسر الفاء والعين ، وذلك أنهم كسروا الفاء إتياعا للعين ، ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا .

(تنبيه) : فهم من اقتصراره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير ؛ فاندرج في ذلك صُورَ : الأولى ما كان على خمسة أحرف نحو جَحْمَرِش ، والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جَنْدِل ، والثالثة ما كان على أربعة وثانية ساكن نحو تَغْلِب ؛ فالأولان لا يغيران ، وأما الثالث ففيه وجهان أغرفهما أنه لا يغير ، والآخر أنه يفتح ، وقد سمع الفتح مع الكسرة في تَغْلَبِي ، وَيَحْصِي ، وَيَنْزِي ، وفي القياس عليه خلاف ، ذهب البرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلى إطراده ، وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع ، وقد ظهر بهذا أن قول الشارح « وإن كانت الكسرة مَسْبُوقَةً بأكثر من حرف جاز الوجهان » ليس بجيد ؛ لشموله الصور الثلاث ، وإما الوجهان في نحو تَغْلِب .

(وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمُوِيٌّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِغْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ)

هذه المسألة تقدمت في قوله « ومثله مما حواه الحذف » لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب من يفرق بين ما ياءاه زائدتان كالشافعي ، وما إحدى ياءيه أصلية كمرمي ؛ فيوافق في الأول على الحذف ؛ فيقول في النسب إلى الشافعي :

شافعي ، وأما الثاني فلا يحذف ياءه ، بل يحذف الزائدة منها ويقلب الأصلية واوا ؛ فيقول في النسب إلى مَرْمَى : مَرْمَوِي ، وهي لغة قليلة ، المختارُ خلافُها ، قال في الارشاف : وشذ في مرمي مَرْمَوِي .

(تنبيه) هذا البيت متعلق بقوله « ومثله مما حواه احذف » فكان المناسب تقديمه إليه كما فعل في الكافية ، ولعل سبب تأخير ارتباط الأبيات المتقدمة بعضها ببعض ؛ فلم يمكن إدخاله بينها ، بخلاف الكافية .

(وَنَحْوُ حَتَّى فَتَنَحُّ ثَانِيهِ يَجِبُ) أى إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة ؛ فلما أن تكون مسبوقة بحرف ، أو بحرفين ، أو بثلاثة فأكثر ؛ فإن كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب ، ولكن يُفْتَحُ ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي ؛ فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم تزد على ذلك ، كقولك في حَتَّى : حَيَوِي ، فتحت ثانيه فقلت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت واوا لأجل ياء النسب ، وإن كان ثانيه في الأصل واوا رددته إلى أصله ؛ فتقول في طَيِّ : طَوَوِي ؛ لأنه من طَوَّيْتُ ، وقد أشار إلى هذا بقوله : (وَارْدُودُهُ وَآوَأْ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلُوبٌ) وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتي حكمها ، وإن كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها .

(وَعَلَّمَ الثَّنِيَّةَ اخْدِفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَضْجِيجٍ وَجَبِ)

فقول في النسب إلى مُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمَاتٍ : مُسْلِمِي ، وفي النسب إلى نَمَرَاتٍ تَمَرِي بِالْإِسْكَانِ ، وحكم ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك ، وطى هذا يقال في النسب إلى نَصِيبَيْنِ : نَصِيبِي ، وإلى عَرَفَاتٍ : عَرَفِي ، ولما من أجرى المثني مجرى المخدان ، والجمع المذكور مجرى غسيلين ؛ فإنه

لا يحذف ، بل يقول في النسب إلى من اسمه مُسْلِمَان : مُسْلِمَانِي ، وفي النسب إلى نصيبين : نَصِيبِي ، وَمَنْ أَجْرَى الْجَمْعِ المذكر مجرى هارون ، أو مجرى عَرَبُونَ ، أو أَرْزَمَ الْوَاوَ وفتح النون ، قال فيمن اسمه مُسْلِمُونَ : مُسْلِمُونِي ، ومن منع صرف الجمع الموث نزل تاءه منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف بَجَزَى فحذفهما ؛ فيقول فيمن اسمه تَمَرَات : تَمَرِي بالفتح ، وأما نحو ضَخَمَات : ففي ألفه القلبُ والحذف ؛ لأنها كَألف خَبْلِي ، وليس في ألف نحو مُسْلِمَات وسُرَادِقَات إلا الحذف .

وحكم ما ألحق بالثنى والجمع تصحيحا حكمهما ؛ فتقول في النسب إلى اثنتين : اثْنَتِي وثنَوِي ، وإلى عشرين عِشْرِي ، وإلى أولات أُولِي .

(وَتَأْتِ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ حُذِفَ) أى إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة ؛ فتقول في طَيْب : طَيْبِي ، وفي مَيْت : مَيْتِي ، كراهة اجتماع الياءات والمكسرة (وَشَذَّ) في النسب إلى طَيْبٍ (طَائِيٍّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ) إذ قياسه طَيْبِي يسكون الياء كطَيْبِي ، فقلبوها أَلِفًا على غير قياس لأنها ساكنة ، ولا تقلب ألفا إلا المتحركة ؛ فإن كانت الياء مفردة نحو مُقِيل ، أو مُشَدَّدة مفتوحة نحو هَبْيَيْج ، أو فُصل بينها وبين المكسور نحو مُهَيِّم — تصغير مِهْيَام مِفْعَال من هَام — لم تحذف ، بل يقال في النسب إلى هذه مُقِيلِي ، وَهَبْيَيْجِي ، وَمُهَيِّمِي ، لنقص الثقل بعدم الإدغام وبالفتح وبالفصل بالمد .

(تنبيه) : دَخَلَ في إطلاق الناظم نحو غَزَّيْل — تصغير غَزَال — فتقول فيه : غَزَّيْلِي ، وقد نص على ذلك جماعة ، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر ، ودخل فيه أيضا أَيْمٌ ؛ فيقال فيه : أَيْمِي ، وهو مقتضى إطلاق سيبويه والنحاة ، وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى : وتقول في أَيْم : أَيْمِي ؛ لأنك لو حذفت الياء

المتحركة لم يبق ما يدل عليها ، قيل : وليس بتعليل واضح ، ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أنهم لكان حسنا .

(وَفَعَلِي فِي فَعِيلَةٍ أَلْتَزِمُ) أى التزم في النسبة إلى فَعِيلَةٍ حَذَفُ التاء والياء وفتح العين ، كقولهم في النسبة إلى حَنِيفَةٍ : حَنَفِيٌّ ، وإلى بَحِيلَةٍ : بَحَلِيٌّ ، وإلى صَحِيفَةٍ : صَحَفِيٌّ ، حذفوا تاء التأنيث أولا ، ثم حذفوا الياء ، ثم قابوا الكسر فتحا ، وأما قولهم : في سَلِيمَةٍ : سَلِيمِيٌّ ، وفي عَمِيرَةٍ : كَلْب : عَمِيرِيٌّ ، وفي السَلِيفَةِ : سَلِيفِيٌّ ، والسَلِيفِيٌّ : الذى يتكلم بأصل طبيعته مُعَرِّبًا ، قال الشاعر :

١١٧٩ - وَلَآتُ بِنَحْوِيَّ يَلُوكُ لِسَانَهُ

وَلَكِنْ سَلِيفِيٌّ أَقُولُ فَأَغْرِبُ

فإن هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبيه على الأصل المرفوض ، وأشد منه قولهم عُبْدِيٌّ وَجُدْمِيٌّ بالضم في بنى عُبَيْدَةَ وَجُدَيْمَةَ .

(تنبيه) : ألحق سيبويه فَعُولَةً بِفَعِيلَةٍ ، صحيح اللام كان أو معتلها ؛ فنقول في النسب إلى قَرُوقَةٍ وَعَدُوَّةٍ : قَرَقِيٌّ وَعَدُوِيٌّ ، وحجته في ذلك قول العرب في النسب إلى شَنْوَةٍ : شَنْئِيٌّ ، وهذا عند المبرد من الشاذ ؛ فلا يقاس عليه ، بل يقول في كل ما سواه من فَعُولَةٍ فَعُولِيٌّ ، كما يقول الجميع في فَعُولٍ صحيحا كان كَسَلُولٍ أو معطلا كَعَدُوٍّ ؛ إذ لا يقال فيهما باتفاق إلا سَلُولِيٌّ وَعَدُوِيٌّ ، وإنما قاس سيبويه على شَنْئِيٍّ ولم يسمع في ذلك غيره لأنه لم يرد ما يخالفه .

(وَفَعَلِي فِي فَعِيلَةٍ حُتِمُ) أى حتم في النسبة إلى فَعِيلَةٍ حَذَفُ الياء والتاء أيضا ، كقولهم في النسب إلى جُهَيْنَةٍ : جُهَيْنِيٌّ ، وإلى قُرَيْظَةٍ : قُرَظِيٌّ ، وإلى مُزَيْنَةٍ : مُزَنِيٌّ ، حذفوا تاء التأنيث ، ثم حذفوا الياء ، وشذ من ذلك قولهم في رُدَيْنَةٍ : رُدَيْنِيٌّ ، وفي خَزَيْنَةٍ : خَزَيْنِيٌّ ، وخزينة من أسماء البصرة .

(تنبيهان) : الأول : لو سُمِّيَ باسم شذت العربُ في النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس .

الثاني : ما تقدم من أنه يقال في فَعِيلَة فَعَلٍ ، وفي فُعَيْلَة فُعِلَ له شرطان : عدم التضعيف ، وعدم اعتلال العين واللام صحيحة ، وسيأتي التنبيه على هذين الشرطين ، وهما معتبران أيضاً في قَعُولَة على رأى سيويوه .

(وأُخْتُوَا مُعَلَّ لَامٍ عَرَبِيًّا) من التاء (من المثلثين) أى فَعِيلَة وَفُعَيْلَة (بما القيا أولياً) منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً ؛ فقالوا في النسب إلى عَدِيٍّ وَفُصَيٍّ : عَدَوِيٌّ وَفُصَوِيٌّ ، كما قالوا في النسب إلى غَنِيَّةٍ وَأُمَيَّةٍ : غَنَوِيٌّ وَأُمَوِيٌّ ، وظاهر كلامه أن هذا الإلحاق واجب ، وقد صرح بذلك في السكافية ، وصرح به أيضاً ولده ، وذكر بعضهم فيها وجهين : الحذف كما مثل ، والإثبات نحو فُصَيٍّ وَعَدِيٍّ وهو أثقل ؛ لكسرة الدال . وتناول كلامه نحو كُتَيٍّ تصغيرَ كَسَاءٍ ، وفيه وجهان ، قال بعضهم : يجب فيه الإثبات ، فيقال فيه : كُتَيٌّ بياضين مشددتين ، وأجاز بعضهم كُتَوِيٌّ .

فإن كانا صحيحى اللام اطرُدَ فيهما عدمُ الحذفِ ، كقولهم في عَقِيلٍ وَعُقَيْلٍ : عَقِيلِي وَعُقَيْلِي ، هذا مذهب سيويوه ، وهو مفهوم قوله «معل لام» وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما ؛ فالوجهان عنده مُطَرِّدان قياساً على ما سمع من ذلك ، ومن المسموع بالحذف قولهم في ثَقِيْبَةٍ : ثَقَفِي ، وقولهم في سُلَيْمٍ : سُلَمِيٌّ ، وفي قُوَيْمٍ قُوَيْمِيٌّ ، وفي قُرَيْشٍ قُرَشِيٌّ ، وفي هَذِيلٍ : هَذَلِيٌّ ، وفي فُقَيْمٍ كُنَانَةٌ : فُقَيْمِيٌّ ، ليفرقوا بينه وبين فُقَيْمِيٍّ في فقيم تميم ، وفي مُلَيْحٍ خِزَاعَةٌ مُلَحِيٌّ ؛ ليفرقوا بينه وبين مُلَحِيٍّ في مليح بن عمرو بن ربيعة ، ومليح بن المون بن خزيمة . ووافق السيرافي المبرد ، وقال : الحذفُ في هذا خارجٌ عن الشذوذ ، وهو كثير جداً في أمة أهل الحجاز ، قيل : ونسوبة المبرد بين فَعِيلٍ وَفُعَيْلٍ ليست بحيدة ،

إذ سمع الحذف في قُفِيل كثيراً ، ولم يسمع في قُفِيل إلا في قُفِيل ، فلو فرق بينهما لكان أسد بالنظر .

(وَتَمَّوْا) أى لم يحذفوا (مَا كَانَ) من فَمِيلَة معتلّ العين صحيح اللام (كَالطَّوِيلَةِ) أى مما هو صحيح اللام ، فقالوا : طَوِيلٌ ؛ لأنهم لو حذفوا الياء وقالوا طَوِيٌّ لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها وافتتاح ما قبلها ، وألحق بقَمِيلَة في ذلك فَمِيلَة بالضم من نحو لَوَيْزَة ونَوَيْزَة ، فقالوا : لَوَيْزِي ونَوَيْزِي ، ولم يقولوا لَوَزِي ونَوَزِي لِنَبْت . والطويلة : حى ، والاحتراز بصحيح اللام من نحو طَوِيَّة وحَيَّة فإنه يقال فيهما : طَوَوِي وحَيَوِي (وَهَكَذَا) تمموا (مَا كَانَ) من قَمِيلَة وقَمِيلَة مضاعفا (كَالْجَلِيلَةِ) والقَمِيلَة ، فقالوا : جَلِيلٌ وَقَلِيلٌ ، ولم يقولوا جَلَالٌ وَقَلَالٌ ، كراهة اجتماع الثلثين .

(تنبيه) : ومثل قَمِيلَة فيما ذكر فَمُولَة نحو قَوُولَة وصَرُورَة ؛ فيقال فيهما : قَوُولِي وصَرُورِي ، لا قَوَلِي وصَرَرِي ؛ لما ذكر .

(وَهَمْز ذِي مَدٍّ يُقَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي ثَنِيَّةٍ لَهُ انْتَسَبٌ)

أى حكم همزة المدد في النسب كحكمها في الثنية القياسية ؛ فإن كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واواً كقولك في صَحْرَاءَ : صَحْرَاوِي ، وإن كانت أصلية سَلِمَتْ ، تقول في قُرَّاءَ : قُرَّائِي ، وإن كانت بدلاً من أصل أو للالحاق جاز فيها أن تسلم وأن تغلب واواً ؛ فتقول في رِكَاءَ وَعِلْبَاءَ : رِكَائِي وَعِلْبَائِي ، وإن شئت قلت : رِكَسَاوِي وَعِلْبَاوِي ، وفي الأحسن منهما ما سبق .

وإنما قيدت الثنية بالقياسية احترازاً من الثنية الشاذة نحو رِكَسَابِيْن ؛ فإنه لا يقاس على ذلك في النسب كما صرح به في شرح الكافية ، فلا يقال : رِكَسَائِي .

(تنبيهات) : الأول : مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية أن الأصلية تتمين سلامتها ، وصرح بذلك الشارح ، فقال : وإن كانت أصلاً غير بدل وجب أن تسلم ، وذكر في النسبيل فيها الوجهين ، وقال : أجودهما التصحيح .
 الثاني : إذا لم تكن الهزلة للتأنيث ، ولكن الاسم مؤنث نحو السماء وحرّاء وقبّاء ، إذا أردت البُقعة ، ففيه وجهان : القلب ، والإبقاء ، وهو الأجود ؛ للفرق بينه وبين صَحْرَاء ، وإن جمعت حرّاء وقبّاء مذكرين كانا كرداء وكساء .
 الثالث : إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسحوع قلب الهزلة واواً ، نحو مَؤَيّ وشَؤَيّ ، ومنه قوله :

١١٨٠ - لَا يَنْفَعُ الشَّؤِيَّ فِيهَا شَأُهُ

وَلَا حِمَارُهُ وَلَا أَدَاتُهُ

فلو سمي بماء أو شاء لجري في النسب إليه على القياس قليل : مَائِيّ ومَؤَيّ وشَؤِيّ وشَؤِيّ .

(وَأَنْسَبُ لِصَدْرٍ) ماسمى به من (جُمْلَةٍ) وهو المركب الإسنادي ، نحو بَرَقَ نَحْرُهُ ، وتَأَبَّطَ شَرُّهُ ؛ فتقول : بَرَقِي ، وتَأَبَّطِي ، وأجاز الجَرَمِيُّ النسب إلى العجز ؛ فيقول : نَحْرِيّ وشَرْرِيّ ، وشذ قولهم في الشيخ الكبير : كُنْيتِي ، نسبة إلى كُنْتُ ، ومنه قوله :

١١٨١ - فَأَصْبَحْتُ كُنْيتِي وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا

[وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنٌ]

والقياس كَوْنِيّ (وَ) انسب إلى (صَدْرٍ مَا * رُكِبَ مَرْجَا) ، نحو بَعْلَبِكَ وَحَضْرَتِي ، فتقول : بَعْلِي وَحَضْرِي . وهذا الوجه مقيس اتفاقاً ، ووراء أربعة أوجه :

الأول : أن ينسب إلى عجزه ، نحو : بَكَيْ ، أجازته الجرمي وحده ، ولا يجيزه غيره .

الثاني : أن ينسب إليهما معاً مَرَّالاً تركيبيهما معاً ، نحو : بَقِيَّ بَكَيْ ، أجازته قوم منهم أبو حاتم قياساً على قوله :

١١٨٢ - تَزَوَّجَهَا رَامِيَّةً هَرْمُزِيَّةً

[بِفَضْلَةٍ مَا أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرُّزْقِ]

الثالث : أن ينسب إلى مجموع المركب ، نحو بَقَلْبَكِي .

الرابع : أن يبنى من جزأى للمركب اسمٌ عَلَى قَلَلٍ ، وينسب ، نحو حَضَرَمِيٌّ ، وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : حكم لَوَلَا وَحَيْنَا مُسْتَمَيَّ بهما حكم المركب الإسنادي في النسب إليهما ، فتقول : أَوَى بِالْتَّخْفِيفِ وَخَيْثِي ، وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المَرْجِي ، فتقول : خَيْثِي .

الثاني : قوله « وانسب لصدر جملة » أجود من قوله في التسهيل : « ويحذف لها — يعني ياء النسب — عجز المركب » لأنه لا يُقْتَصَرُ في الحذف عَلَى العجز ، بل يحذف ما زاد على الصَّدْر ؛ فلو سميت بِخَرَجِ اليومَ زَيْدٌ ، قلت : خَرَجِيٌّ ، (وَأَنْسَبُ لِثَانٍ نَمَمًا) (إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِابْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالَهُ التَّغْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ) .

هذا الأخير من عطف العام على الخاص ، أى يجب أن يكون النسبُ إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي في ثلاثة مواضع ذكر منها في هذا البيت موضعين ، وسيذكر الثالث .

الأول : أن تكون الإضافة كُنْيَةً كَأَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ كَلْثُومٍ .
 والثاني : أن يكون الأول علما بالغلبة كابن عباس وابن الزبير .
 فنقول : بَكْرِيٌّ ، وَكَلْثُومِيٌّ ، وَعَبَّاسِيٌّ ، وَزُبَيْرِيٌّ .
 ﴿ نَبِيهِ ﴾ : كَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ يَقُولَ :

إِضَافَةٌ مِنْ الْكُنْيَةِ أَوْ اِسْتِثْنَاءٌ

مُضَافَةٌ غَلَبَةً كَأَبْنِي عَمْرٍ

لأن عبارته توم أن ماله التعريف بالثاني قِسْمٌ بِرَأْسِهِ ؛ فَشَمِلَ نَحْوُ
 غلام زيد ، وليس كذلك .

قال في شرح الكافية : وإذا كان الذي ينسب إليه مضافا وكان مُعْرِفاً صَدْرَهُ
 بِمَجْزَءٍ ، أَوْ كَانَ كُنْيَةً ، حُذِفَ صَدْرُهُ وَنَسِبَ إِلَى عَجْزِهِ ، كَقَوْلِكَ فِي ابْنِ الزُّبَيْرِ :
 زُبَيْرِيٌّ ، وَفِي أَبِي بَكْرٍ : بَكْرِيٌّ ، هَذَا كَلَامُهُ ، وَكَذَا قَالَ الشَّارِحُ ، إِلَّا أَنَّهُ
 زَادَ فِي التَّحْلِيلِ غِلَامَ زَيْدٍ ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ النَّازِمِ : « أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي »
 مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ ؛ لِأَنَّهُ دَرَجُ الْمَصْدَرِ بَابٌ فِيهِ ، وَهُوَ تَمَثُّلُ فَاسِدٍ ؛
 لِأَنَّهُمْ يَعْطُونَ بِالْمُضَافِ هُنَا مَا كَانَ عَلِمًا أَوْ غَالِبًا ، لَا مِثْلَ غِلَامِ زَيْدٍ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ
 لِمَجْمُوعِهِ مَعْنَى مُفْرَدٍ يَنْسَبُ إِلَيْهِ ، بَلْ يَحُوزُ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى غِلَامٍ وَإِلَى زَيْدٍ ،
 وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ النِّسْبِ إِلَى الْمَفْرَدِ لَا إِلَى الْمُضَافِ ، وَإِنْ أَرَادَ غِلَامُ زَيْدٍ
 مَجْمُوعًا عَلِمًا فَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ مَا تَعَرَّفَ فِيهِ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي ، بَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا يَنْسَبُ
 إِلَى صَدْرِهِ مَا لَمْ يُخَفَّفْ لِنَبْسٍ .

(فَيَأْتِي سَوَى هَذَا) لِذِكْرِهِ أَنَّهُ يَنْسَبُ فِيهِ إِلَى الْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ الْمَرْكَبِ الْإِضَافِي
 (اِسْتِثْنَاءٌ لِلْأَوَّلِ) مِنْهُمَا ، نَحْوُ عَبْدِ الْقَيْسِ وَامْرِئِ الْقَيْسِ ، وَهِيَ قَبِيلَتَانِ ، تَقُولُ :
 امْرِئِيٌّ ، وَعَبْدِيٌّ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : مَرَّئِيٌّ ، قَالَ ذُو الرِّمَّةِ :

١١٨٣ - وَبَسَقُطُ بَيْنَهَا التَّرْتِي لَنَوَا

كَمَا أَلْفَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْخَوَارَا^(١)

وهذا (مَامٌ يُخَفِّ) بالنسب إلى الأول (لَبَسٌ) فإن خيف لبس نسب إلى الثاني (كَمَبِدِ الْأَشْهَلِ) وعبد متأنف ، حيث قالوا فيها : أشهلى ، ومتأنفى ، ولم يقولوا عُبْدَى .

(تنبيه) : شذ بناء فَعَلَّ من جزئى الإضافى منسوباً إليه ، كما شذ ذلك فى المركب اللزجى ، والمفوظ من ذلك تَيْمَلِي ، وَعَبْدَرِي ، وَمَرْقِسِي ، وَعَقِيسِي ، وَعَبْشِي ، فى تيم اللات ، وعبد الدار ، وامرى القيس بن حُجْر الكِنْدِي ، وعبد القيس ، وعبد شمس ، وإنما فعلوا ذلك فراراً من اللبس ، وقالوا : تَعَبْشَم ، وَتَعَبْقَس ، وأما عبشمس ابن زيد مناة ، فقال أبو عمرو بن الملا : أصله عب شمس أى حب ، والعين مبدلة من الحاء ، وحب الشمس : ضوءها ، وقال ابن الأعرابى : أصله عِبْ شمس ، والمبء والمبدل واحد ، أى هو نظير شمس .

(وَاجِبُ رَدِّ اللَّامِ مَا) اللَّامُ (مِنْهُ حُذِفَ * جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ)

(١) هذا بيت لدى الرمة من أبيات بهجو فيها قبيلة من تميم اسمها امرؤ القيس ، وقوله :

يَعُدُّ النَّاسِبُونَ إِلَى مَعْدَةٍ يُبُوتُ أَلْجَدُ أَرْبَعَةَ كِبَارَا

يعدون الرباب وآل سعد وعمرأ تميم خنظلة الخيلارأ

وَبَسَقُطُ بَيْنَهَا التَّرْتِي لَنَوَا كَمَا أَلْفَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْخَوَارَا

والحوار - بزنة الغراب أو الكتاب - ولد الناقة ساعة يولد ، وهو لا يؤخذ فى الدية عن القتل ، وقد التفت قراءة البيت على العلامة الصبان ، فذكر مالا يحصل له ، ولقد يغفر له ويرضى عنه .

أى اللام (أَلِفٌ • فى جَمْعِ التَّصْحِيحِ أَوْ فى التَّنْثِيَةِ • وَحَقُّ تَجْبُورِ) برد لاه إليه
(يَهْدَى) المواضع الثلاثة ، أى فيها (تَوْفِيَةٌ) بردها إليه فى النسب إليه ، وبمقتضى أن
يكون « هذى » إشارة إلى اللام ، أى حق المجبور يهذى اللام أى بردها إليه .
فى المواضع المذكورة التوفية بردها إليه فى النسب .

اعلم أنه إذا نُسِبَ إلى الثلاثى المحذوف منه شئ فلا يخلو إما أن يكون
المحذوف الفاء أو العين أو اللام ؛ فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى ،
وإن كان محذوف اللام ؛ فإما أن يُجْبَرَ فى تنثية أو جمع تصحيح أولا ؛
فإن جُبر كما فى أبٍ وأخٍ - فإنهما يُجْبَران فى التنثية ، وكَمِصَّةٍ وَسَنَةٍ ؛ فإنهما يجبران
فى الجمع بالألف والتاء - وجب جَبْرُهُ فى النسب ؛ فتقول : أبَوَيْ ، وأخَوَيْ ،
وعِصْوَيْ ، وسَنَوَيْ ، أو عِصْمَيْ ، وسَنَمَيْ ، على الخلاف فى المحذوف ؛ لأنك
تقول : أبَوَانِ وأخَوَانِ ، وعِصْوَاتٍ وسَنَوَاتٍ ، أو عِصْمَاتٍ وسَنَمَاتٍ ، على
الوجهين ، وإن لم يُجْبَرَ لم يجب جبره فى النسب ، بل يجوز فيه الأمران ، نحو حِرٍّ ،
وَعَدِيٍّ ، وَشَفَّةٍ ، وَثُبَّةٍ ؛ فتقول فيها : حِرِّى ، وَعَدِيٌّ ، وَشَفِيٌّ ، وَثُبِيٌّ ، بالمحذف ،
وَحِرَجِيٍّ وَعَدَوِيٍّ وَشَفَعِيٍّ وَثُبَوِيٍّ ، بالجبر برد المحذوف ، وهو من حِرِّ المَاءِ ، ومن عَدِيٍّ
الواوُ ، ومن شَفَةِ المَاءِ ، ومن ثُبَّةِ الياء .

(تنبيهات) : الأول : لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المذكور ؛ وقد اقتصر
فى التسهيل وشرح الكافية على التنثية والجمع بالألف والتاء .

الثانى : أطلق قوله : « جواز أن لم يك رده ألف » وهو مقيد بأن لا تكون
العين مُقْتَلَةً ؛ فإن كانت عينه مُقْتَلَةً وجب جبره كما ذكره فى الكافية والتسهيل ،
وإن لم يجبر فى التنثية وجمع التصحيح ؛ احترازاً من نحو شاة ، وذى بمعنى صاحب ؛
فتقول فى شاة : شَاهِي ، وعلى أصل الأخفش الآنى بيانه شَوَاهِيٌّ ، وفى ذى : ذَوَوِيٌّ
انتماها ؛ لأن وزنه عند الأخفش فَعَمَلٌ بالفتح .

الثالث : إذا نُسب إلى يَدِ وِدَمٍ جاز الوجهان عند من يقول : يَدَانِ وِدَمَانِ ،
ووجب الرد عند من يقول : يَدَيَانِ وِدَمَيَانِ .

الرابع : إذا نُسب إلى ما حُذِفَتْ لَامُهُ وَعُوِضَ منها همزة الوصل جاز أن يُجَنَّبَ
وتحذف الهمزة ، وأن لا يُجَبَّرَ وتستصحَب ، فتقول في ابْنِ وَاسِمٍ وَاسِيتُ : بَنَوِي ،
وَتَمَوِي ، وَسَتَمِي ، على الأول ، وَأَبْنِي وَأَسْنِي وَأَسْتِي ، على الثاني .

الخامس : مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن الجبور تفتح عينه وإن كان
أصله السكون ، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون ؛ فتقول
في يَدِ وِدَمٍ وَغَدٍ وَحِرٍ على مذهب الجمهور : يَدَوِي ، وَدَمَوِي ، وَغَدَوِي ،
وَحِرَوِي بالفتح ، وعلى مذهب الأخفش : يَدَيِّي ، وَدَمَيِّي ، وَغَدَوَيِّي ، وَحِرَوَيِّي ،
بالسكون ؛ لأنه أصل العين في هذه الكلمات ، والصحيحُ مذهب سيبويه ،
وبه ورد السماعُ ، قالوا في غَدٍ : غَدَوِي ، وحكى بعضهم عن الأخفش أنه رَجَعَ
إلى مذهب سيبويه ، اهـ .

(وَبَأَخِرَ أَخْتَا وَبَابِنِ بِنْتَا الْحِقِّ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءِ)

أى اختلف في النسب إلى بنتٍ وأخت ، فقال سيبويه : كالنسب إلى أخ وابن ،
بحذف التاء وردَّ المحذوف ؛ فتقول : أَخَوِيَّ وَبَنَوِيَّ ، كما يقال في الذكر ،
وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء ؛ فتقول : أَخِيَّتِي وَبِنْتِي ،
وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت ومثنت بإثبات التاء ، وهو لا يقول به ، وله أن يفرق
بأن التاء فيهما لا تلزم ، بخلاف بنت وأخت ؛ لأن التاء في هنت في الوصل خاصة ،
وفي مثنت في الوقف خاصة ، وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما وهي : ثِنْتَانِ ،
وَكَلْتَا ، وَذَيْتَ ، وَكَيْتَ ؛ فالنسبُ إليهما عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتهما ؛
فتقول : ثِنَوِي ، وَكَلَوِي ، وَذَيَوِي ، وَكَيَوِي ، وعند يونس تقول : ثِنْتِي ،

وَكَلْتِيْ أَوْ كَلْتَوِيْ ، وَذَيْتِيْ ، وَكَيْتِيْ ، وذكر بعضهم في النسب إلى كلتا على
مذهب يونس كَلْتِيْ وَكَلْتَوِيْ وَكَلْتَاوِيْ ، كالنسب إلى حَبْلِيْ بالأوجه الثلاثة ،
وذهب الأخفش في أختٍ و بنتٍ ونظائرهما إلى مذهب ثالث ، وهو حذف التاء
وإقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ؛ فتقول : أَخَوِيْ وَبَنُوِيْ
وَكَلَوِيْ وَبَنَوِيْ ، وقياس مذهبه في كَيْتٍ وَذَيْتٍ — إذا رد المحذوف — أن ينسب
إليهما كما ينسب إلى حَيٍّ ؛ فتقول : كَيْوِيْ وَذَيْوِيْ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد اتضح مما سبق أن أختًا و بنتًا حذفتا لامهما ؛ لأن
النحويين ذكروهما فيما حذفتا لامة ؛ فالتاء إذْئَنَ فيها عوضٌ من اللام المحذوفة ،
وإنما حذفتا في النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيث وإن لم تكن
مُتَمَخِّضَةً للتأنيث ، وظاهر مذهب سيبويه أن تاءَ كَلْتَا كَتَاءٌ وَبَنَتٍ وَأَخْتٍ ، وأن
الألف للتأنيث ، وعلى هذا ينبغي ما سبق ، وذهب الجرمي إلى أن التاء زائدة ،
والألف لامُ الكلمة ، ووزنه فَعْتَلٌ ، وهو ضعيف ؛ لأن التاء لا تزداد وِسْطًا ؛
فإذا نسب إليه على مذهبه قيل : كَلْتَوِيْ ، والشهور في النقل عن جمهور البصريين ،
ونقله ابنُ الحاجب في شرح المفصل عن سيبويه ، أن التاء في كَلْتَا بدلٌ من الواو
التي هي لامُ الكلمة ، ووزنها فَعْلٌ أبدلت الواو تاءَ إشعارًا بالتأنيث ، وإذا كان هذا
مذهب الجمهور فالذي ينبغي أن يقال في النسب إليه : كَلْتِيْ ، وأيضًا لا ينبغي على هذا
القول أن يُعَدَّ فيما حذفتا لامة ؛ لأن ما أبدلت لامة لا يقال فيه محذوف اللام
في الاصطلاح ، وإلا لزم أن يقال في « ماء » محذوف اللام ، والذي يظهر من
مذهب سيبويه ومن وافقه أن لامَ كَلْتَا محذوفة كلامِ أختٍ و بنتٍ ، والتاء في الثلاثة
عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولاً ، ولا يمتنع أن يقال : هي بدلٌ من الواو ،
إذا قصد هذا المعنى ، كما قال بعض النحويين في تاءِ بنتٍ وأختٍ : إنها بدلٌ من لامِ
الكلمة ، وأما إن أريدَ البديل الاصطلاحي فلا ؛ لأن بين الإبدال والتمويض فرقًا
يذكر في موضعه .

الثانى : النسبُ إلى ابنة ابْنِي وبنوى كالنسب إلى ابن اتفاقا ؛ إذ التاء فيها ليست عوضاً كتاء بنت ، انتهى .

(وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ، ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَّا وَلَايَ)

إذا نسب إلى الثنائى وَضَعًا ، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وَعَدَمُهُ ، فتقول فى كَمْ : كَيْمَى وَكَيْمَى* ، وإن كان ثانيه حرف لين ضَعُفَ بمثله إن كان ياء أو واواً ، فتقول فى كَيْمَى وَلَوْ : كَيْمَوَى وَلَوَوَى ؛ لأن كَيْمَى لما ضُفِّ صَارَ مِثْلَ حَيٍّ ، وَلَوْ لما ضُفِّفَ صَارَ مِثْلَ دَوٍّ ، وإن كان ألفاً ضَوِّعْتَ وأبدلت ضمها همزةً ، فتقول فىمى اسمه لا : لَائِي* ، وإن شئت أبدلت الهمزة واواً قللت : لَأَوَى* .

(وَأِنْ يَكُنْ كَثِيْفَةً) مُعْتَلِ اللّامِ (مَا أَلْفَا عَدَمٌ * فَجَبْرُهُ) بَرْدَ قَائِهِ إِلَيْهِ (وَفَتَحَ عَيْنَهُ التَّزِمَ) عِنْدَ سَبْيُوهِ ؛ فتقول على مذهبه فى شَيْءٍ وَدِيَّةٍ : وَشَوَى وَوَدَوَى ؛ لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون ، بل يفتح العين مطلقاً ، ويعامل اللام معاملة المقصور ، والأخفش يرد العين إلى سكونها إن كان أصلها السكون فتقول على مذهبه : وَشِيْى* ، وَوَدِيْى* ؛ فإن كان المحذوفُ الفاء صحيحَ اللام لم يَجْزَ ، فتقول فى النسب إلى عِدَّةٍ : عِدِيْى* ، وإلى صِفَةٍ : صِيْفِيْى* .

(تنبيه) : بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه ، وهو محذوف العين ، وحكمه أنه إن كانت لامه صحيحة لم يَجْزَ ، كقولك فى سَهْرٍ وَمَذًى مَسْمَى بهما : سَهِيْى* وَمَذِيْى* ، وأصلهما سته ومند ، كذا أطلق كثير من النحويين ، وليس كذلك ، بل هو مقيد بأن لا يكون من الضاعف ، نحو رَبِّ الحَقْفَةِ بمحذوف الباء الأولى إذا سُمى بها ونسب إليها ، فإنه يقال : رَبِّيْى* برد المحذوف ، نص عليه سبْيُوهِ .

ولا يعرف فيه خلاف . وإن كانت لامه معشلة نحو المُرِّي وبَرِّي مسمى
بهما جبر ، فتقول فيهما : المُرِّي والبَرِّي ، برد المحذوف ، وفي فتح العين
وسكونها المذهبان .

(وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ * إِنْ لَمْ يُشَابِهْ) الجمع (وَاحِدًا بِالْوَضْعِ)
الواحد : مفعول بأذكر ، وناسباً : حال من الضمير المستتر في اذكر .

يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسي — وهو معنى قوله : « إن
لم يشابه واحداً بالوضع » — جىء بواحدته وأنسب إليه ؛ فتقول في النسب إلى فرائض ،
وكتب ، وقلائس : فَرَضِي ، وَكِتَابِي ، وَقَلَنْسِي . وقول الناس « فرائضي ، وكتبي ،
وقلائسي » خطأ .

فإن شابه الجمع واحداً بالوضع نسب إلى لفظه ، وشمل ذلك أربعة أقسام :
الأول : ما لا واحد له كعباديد ؛ فتقول فيه عِبَادِيدي ؛ لأن عباديد بسبب إهمال
واحدته شابه نحو قوم ورَهْط مما لا واحد له .

والثاني : ما له واحد شاذ كلامح فإن واحده لمحة ، وفي هذا القسم خلاف ؛
ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه ، فتقول : مَلَّاحِي ، وحكى أن العرب
قالت في المحاسن : مَحَاسِنِي ، وغيره ينسب إلى واحدته وإن كان شاذاً فيقول في
النسب إلى مَلَّاح : لَمَّحِي ، وعلى ذلك مشى الناظم في بقية كتبه ، وعبارته في التسهيل :
وذو الواحد الشاذ كذى الواحد القياسي لا كالمهمَل الواحد ، خلافاً لأبي زيد ، وقد
يَحْتَمِلُهُ كلامه هما .

والثالث : ما سمي به من المجموع نحو كَلَّاب وأَمَّار ومَدَّان ومَعَاقر ؛ فتقول فيه :
كَلَّابِي ، وَأَمَّارِي ، وَمَدَّانِي ، وَمَعَاقِرِي . وقد برد الجمع المسمى به إلى الواحد إذا
أَمِنَ اللبس ، ومثال ذلك القَرَاهيد علم على بطن من أسد ، قالوا فيه :

الفرّاهيدي ، بالنسب إلى لفظه ، والفرّهودي ، بالنسب إلى واحد لأمن اللبس ؛ لأنه ليس لنا قبيلة نسمى ^(١) بالفرّهود ، وإنما قالوا في النسب إلى الربّاب : ربّي ؛ لأن الربّاب ليس باسم لواحد ، وإنما الربّاب ضبّة وعُكْل وتيم وتوز وعدي ، والرّبة الفرقة ، فلما اجتمعوا وصاروا بدأ واحدة قيل لهم : الربّاب .

والرابع : ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم ، كقولهم في الأنصار : أنصاري ، وفي الأنبار - وم قبايل من بني سعد بن عبد مناة بن تميم - أنباري .

(تنبيه) : إذا نسب إلى تمرّات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل : تمرّي ، وأرضي ، وسنهي أو سنوي ، على الخلاف في لاه ، وإذا نسب إليها أعلاما ألزم فتح العين في الأولين ، وكسر الفاء في الثالث .

(وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعِيلٌ فِي نَسَبٍ أَغْنَىٰ عَنِ الْيَاءِ فَعِيلٌ)

أى يُسْتَنَىٰ عَنِ يَاءِ النِّسْبِ غَالِبًا بِصَوْنِ فَاعِلٍ مَقْصُودًا بِهِ صَاحِبُ الشَّيْءِ ، كَقَوْلِهِ :

١١٨٤ - وَغَرَزَتْنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا فِي الصَّيْفِ تَأْمِرُ

قال سيبويه : أى صاحب لبّ ونمر . وقالوا : فلان طاعم كاس ، أى ذو طعام وكسوة ، ومنه قوله :

١١٨٥ - [دَعِ السَّكَارِمَ لَا تَزَحَلْ لِبُعَيْتِهَا]

وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

(١) قيل إن فرهودا كصفور بطن من نجد وحى من الأزد ، فلم يتم لهم ادعاء عدم اللبس في هذه الكلمة .

وقوله :

كَلَيْفَ لَهْمٌ يَا أُمَيَّةَ نَاصِبٍ
[وَلَيْلٍ أَفَاسِيهِ بَطِيءٍ السَّكْوَاكِ]

أى ذى نَصَب ، وبصَوْغٍ فَعَالٍ مقصوداً به الاحتراف ، كقولهم : بَرَّازٌ، وعَطَّارٌ .
وقد يقوم أحدهما مقام الآخر ؛ فمن قيام فاعل مقام فَعَالٍ قولهم : حَاتِكٌ فى معنى حَوَاكٍ ،
لأنه من الحَرْف ، ومن العكس قوله :

١١٨٦ - وَلَيْسَ بِذِي رُمُحٍ فَيَطْمَنِّي بِهِ
وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِذَبَابٍ

أى وليس بذى نَبَل .

قال المصنف : وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى : « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ »
أى بذى ظُلْم .

وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك ، قالوا لبياع المِطَرِ ولبائع البُتُوتِ وهى
الأَكسية : عَطَّارٌ وعِطْرِي ، وَبَتَاتٌ وَبَتَّى .

وبصَوْغٍ فَعِلٍ مقصوداً به صاحبُ كَذَا ، كقولهم : رَجُلٌ طَمِيمٌ وَلَيْسَ وَعَمِلٌ ،
بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل . أنشد سيبويه :

١١٨٧ - * لَسْتُ بِبَلِيلٍ وَآكِنِي نَهْرٌ *

[لَا أَذِيحُ الْقَيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ
مَتَى أَرَّ الشَّيْخَ فَإِنِّي أَنْتَشِرُ]

أراد ولكنى نهارى ، أى عامل بالنهار .

(تنبيهات) : الأول : قد يستغنى عن بياء النسب أيضاً بمفعال كقولهم : امرأة

مِطْطَار ، أى ذاتُ عِطْر ، وَمِفْعِيل كقولهم : ناقةٌ مَحْضِير ، أى ذات حُضِر ، وهو الجرى .

الثانى : هذه الأبنية غير مقيسة ، وإن كان بعضها كثيراً ، هذا مذهب سيبويه . قال : لا يقال لصاحب الدقيق دَقَّاق ، ولا لصاحب الفاصكة فَكَّاء ، ولا لصاحب البرِّرار ، ولا لصاحب الشَّعير شَمَّار ، والبرد يقيس هذا ، انتهى .

(وَبَرُّ مَا أَشْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الذِّى يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا)

يعنى أن ما جاء من النسب مخالفاً لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وبَعْضُهُ أَشَدُّ من بعض ، فن ذلك قولهم فى النسب إلى البَصْرَةِ : بَصْرِي ، بكسر الباء ، وإلى الدَّهْر : دَهْرِي ، بضم الدال ، وإلى مَرْو : مَرْوَرِي ، وإلى الرى : رَازِي ، وإلى خُرَّاسان : خَرَسِي وخراسي ، وإلى جُلُولَاءَ وَحَرُورَاءَ — موضعين — جُلُولِيَّ وَحَرُورِيَّ ، وإلى البحرين : بَحْرَانِي ، وإلى أمية : أُمَوِيَّ ، بفتح الهمزة ، وإلى السَّهْلِ : سَهْلِيَّ ، بضم السين ، وإلى بنى الحَنْظَلَى — وهم حى من الأنصار منهم عبد الله بن أبى ابن سَلُولَ المنافقُ وسُمى أبوم الحَنْظَلَى لعظم بطنه — حَنْظَلِيَّ ، بضم الحاء وفتح الباء ، ومنه قولهم : رَقَبَانِي ، وَشَعْرَانِي ، وَجُرَّانِي ، وَنَحْيَانِي ، للعظيم الرقة والشعر والجُمَّة والقعبة ، وقولهم فى النسب إلى الشام واليمن وتِهَامَةَ : رَجُلٌ شَامِيٌّ ، وَيَمَانِيٌّ ، وَتِهَامِيٌّ ، وكلها مفتوحة الأوَّل ، وقد تقدم من ذلك أفاظ فى أثناء الباب .

(خاتمة) : ألحقوا آخر الاسم بآء كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه ؛

فقالوا : زَنْجٌ وَزَنْجِيٌّ ، وَتُرْكٌ وَتُرْكِيٌّ ، بمنزلة نمر ونمرة ونخل ونخلة ، وللبالغين فقالوا

في أَخْرَ وَأَشْقَر : أَحْرَى وَأَشْقَرَى ، كما قالوا : رَاوِيَةٌ وَنَسَابَةٌ ، وزائدة
زيادة لازمة ، نحو كُرَيْبِي وَبَرْبِي ، وهو ضرب من أجود النمر ، ونحو بَرْبِي
بالفتح وهو نبت ، وهذا كإدخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث كقُرْفَةٍ وَظُلْمَةٍ ،
وزائدة زيادة عارضة ، كقوله :

١١٨٨ - أَطْرَبَا وَأَنْتَ قِنْسَرِي

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِي

أى دَوَّار ، ومنه قول الصَّلْتَان :

١١٨٩ - أَنَا الصَّلْتَانِي الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ

إِذَا مَا تَحَكَّمُ فَهَوَ بِالْحَكْمِ صَادِعُ

والله أعلم .

الوقف

(تَنْوِينًا اِثْرَ فَتْحِ اجْمَلِ أَلِفًا وَقَفًا، وَتَلَوُغِيًّا فَتْحِ اخْذِفَا)

الوقف : قَطْعُ النطق عند آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختياري ، وهو غير الذي
يكون استنباطا وإنكارا وتذكرا وترنما ، وغالبه يلزمه تغييرات ، وترجع إلى سبعة
أشياء : السكون ، والروم ، والإشمام ، والإبدال ، والزيادة ، والحذف ، والنقل ،
وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والحل ، وستأتي مفصلة .

واعلم أن في الوقف على اللَّوْنِ ثلاث لقات : الأولى — وهي الفصحى — أن
يوقف عليه بإبدال تنوينه أَلِفًا إن كان بعد فتحة ، وبحذفه إن كان بعد ضمة وكسرة
بلا بدل ، تقول : رأيت زَيْدًا ، وهذا زَيْدٌ ، ومررت بَرْبِيْ ، والثانية : أن يوقف
عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ، ونسبها المصنف إلى ربيعة ، والثالثة : أن

يوقف عليه بإبدال التنوين ألفا بعد الفتحة ، وواوا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، ونسبها المصنف إلى الأزدي .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : شمل قوله « أترفتح » فتحة الإعراب ، نحو : رأيت زيدا ، وفتحة البناء نحو : أيها ووثيها ، فكلما النوعين يُبدل تنوينه ألفا على المشهور .

الثاني : يستثنى من للنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء نحو قائمة ؛ فإن تنوينه لا يبدل ، بل يحذف ، وهذا في لغة من يقف بالهاء وهي الشهيرة ، وأما من يقف بالتاء فبعضهم يُحذفها مُجرى المحذوف ؛ فيبدل التنوين ألفا ؛ فيقول : رأيت قائمتا ، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير .

الثالث : المقصور المُنَوَّن يوقف عليه بالألف ، نحو رأيت فتى ، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب ؛ الأول : أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهو مذهب أبي الحسن والفرّاء والملازني ، وهو المفهوم من كلام الناطم هنا ؛ لأنه تنوين بعد فتحة ، والثاني : أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاث ، وأن التنوين حُذِف ؛ فلما حذف عادت الألف ، وهو مروي عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان والسيوافي ، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل ، وإليه ذهب المصنف في الكافية ، قال في شرحها : ويُقَوَّى هذا المذهب بثبوت الرواية بإمالة الألف وقفا والاعتداد بها رَوِيًّا ، وبدل التنوين غير صالح لذلك ، ثم قال : ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل ، وأن ألفه لا تحذف إلا في ضرورة ، كقول الرازي :

١١٩٠ - [وَقَبِيلٌ مِنْ لُسْكَيْنٍ شَاهِدٌ]

رَهْطُ ابْنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

أراد ابن المعلى ، انتهى ، ومثال الاعتداد بها روي قول الرازي :

١١٩١ - إِنَّكَ يَا بَنِي بَقْفَرٍ نِعْمَ الْفَتَى
[وَنِعْمَ مَاؤَى طَارِقٍ إِذَا أَتَى]

إلى قوله :

وَرُبَّ طَيْفٍ طَرَقَ الْخَى سُرَى
[صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى]

والثالث اعتباره بالصحيح ؛ فالألف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة ، وهذا مذهب سيوبه فيما نقله أكرم ، قيل : وهو مذهب معظم النحويين ، وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة ، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني .

(وَاحْذِفِ لَوْقِفَ فِي سَوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ)

يعنى إذا وقف على هاء الضمير ؛ فإن كانت مضمومة أو مكسورة حُذِفَتْ صلتها ووقف على الهاء ساكنة ، تقول : لَهْ وَبِهْ ، بحذف الواو والياء ، وإن كانت مفتوحة نحو رأيتهاً وقف على الألف ولم تحذف ، واحترز بقوله « في سوى اضطرار » من وقوع ذلك في الشعر ، وإنما يكون ذلك آخِرَ الأبيات ، وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبه منقولا فتحة إلى ما قبله ، اختيارا كقول بعض طي : « وَالْكَرَامَةُ ذَاتِ أَكْرَمِكُمْ اللَّهُ بَهْ » يريد بها ، واستشكل قوله « اختيارا » فإنه يقتضى جواز القياس عليه ، وهو قليل .

(وَاشْتَهَتْ إِذَا مُنَوَّنًا نُصِبَ فَأَفَاعًا فِي الْوَقْفِ نُوحَهَا قَلْبَ)

اختلف في الوقف على إذا ؛ فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمتون المنصوب ، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالتون لأنها بمنزلة أن ،

ونقل عن المازني والبرد ، واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنها تكتب بالآلف ، قيل : وهو الأكثر ، وكذلك رسمت في المصحف ، والثاني : أنها تكتب بالنون ، قيل : وإليه ذهب البرد والأكثر ، وصححه ابن عصفور ، وعن البرد : أشبهني أن أكوني يد من يكتب إذن بالآلف ؛ لأنها مثل أن ولن ، ولا يدخل التنوين في الحروف ، والثالث : التفصيل فإن ألفيت كتبت بالآلف لضعفها ، وإن عملت كتبت بالنون لقوتها ، قاله القراء ، وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرعاً على قول من يقف بالآلف ، وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون .



(وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يَنْصَبْ أَوَّلِي مِنْ ثُبُوتٍ فَأَعْلَمًا)

أى إذا وقف على المنقوص النون ؛ فإن كان منصوباً أبدل من تنوينه ألف ، نحو رأيت قاضياً ، وإن كان غير منصوب فالختار الوقف عليه بالحذف ؛ فيقال : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ويجوز الوقف عليه برء الياء ، كقراءة ابن كثير : « وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي » و « مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي » و « مَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ » ومحل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوف العين ؛ فإن كان تعين الرد كما سيأتى في قوله « وفي نحو مر لزوم رد الياء اقضى » .

وأما غير النون فقد أشار إليه بقوله : (وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْمَكْسِ) أى المنقوص غير النون بالمكس من النون ؛ فإثبات الياء فيه أولى من حذفها ، وليس الحذف مخصوصاً بالضرورة ، خلافاً لبعضهم ، وقد دخل تحت قوله : « غير ذى التنوين » أربعة أشياء :

الأول : للقرءون بآل ، وهو إن كان منصوباً فهو كالصحيح نحو رأيت القاضي ؛ فيوقف عليه بإثبات الياء وجهاً واحداً ، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً فكما ذكر ؛ فالختار « جاء القاضي ، ومررت بالقاضي » بالإثبات ، ويجوز « القاضي » بالحذف .

والثاني : ما سقط تنوينه للنداء نحو « يا قاض » فالحليل يختار فيه الإثبات ، ويونس يختار فيه الحذف ، ورجح سيبويه مذهب يونس ؛ لأن النداء محل حذف ، ولذلك دخل فيه الترخيم ، ورجح غيره مذهب الحليل ؛ لأن الحذف مجاز ، ولم يكن فيرجح بالكثرة .

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو « رأيت جوارى » نصبا ؛ فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المنصوب .

والرابع : ما سقط تنوينه للإضافة نحو « قاضى مكة » فإذا وقف عليه جاز فيه لوجهان الجائزان فى المنون ، قالوا : لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين ، فجاز فيه ما جاز فى المنون .

قد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين ؛ أحدهما : أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة ، وليس حكما واحداً ، والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات كما ذكر ذلك فى الكافية .

(وَفِي نَحْوِ مَرْزُومٍ رَدَّ الْيَاءُ اقْتِنَى) يعنى إذا كان المقوم محذوف العين نحو مَرْ اسم فاعل من أرى ^(١) يرى أصله مَرْئى على وزن مُفْعِل ، فاعِلٌ إعلال قاض وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها ، فإنه إذا وقف عليه لزم ردُّ الياء ، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الزاء ، وذلك إجحاف بالكلمة ، ومثله فى ذلك محذوفُ الفاء كَيْفَ علما فتقول : هذا مَرْى وَيْنَى ، ومرت مَرْى وَيْنَى .

(وَغَيْرَهَا التَّائِيثُ مِنْ مُحَرِّكٍ سَكَنَهُ أَوْ قِفَ رَأْتِ التَّحَرُّكِ)
فى الوقف على المتحرك خمسة أوجه : الإسكان ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنقل ، ولكل منها حدٌ وعلامة .

(١) هذا هو الأصل غير المستعمل فى هذا الفعل والمستعمل هو أرى يرى بضم ياء المضارعة

فالإسكان : عدمُ الحركة ، وعلامته خ فوق الحرف ، وهي إظهار من خف أو خفيف

والإشمام : سَمُّ الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم ، للإشارة للحركة من غير صوت ، والْفَرَضُ به الفرقُ بين الساكن والمسكن في الوقف ، وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا .

والرَّوْمُ : وهو أن تأتى بالحركة مع إضعاف صوتها ، والْفَرَضُ به هو الفرض بالإشمام ، إلا أنه أتم في البيان من الإشمام ؛ فإنه يدركه الأعمى والبصير ، والإشمام لا يدركه إلا البصير ؛ ولذلك جعلت علامته في الخط أتم ، وهو خط قدام الحرف هكذا —

والْتَضْمِيفُ : تشديدُ الحرفِ الذى يوقَفُ عليه ، والْفَرَضُ به الإعلام بأن هذا الحرف متحرك في الأصل ، والحرف الزيد للوقف هو الساكن الذى قبله وهو للدغم ، وعلامته شين فوق الحرف ، وهو الشين من شديد .

والنقل : تحويلُ الحركة إلى الساكن قبلها ، والْفَرَضُ إما بيان حركة الإعراب ، أو القِرَار من النقاء الساكنين ، وعلامته عدمُ العلامة ، وسيأتى تفصيل ذلك .

فإن كان للتحرك هاء التانيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان ، وليس لها نصيب في غيره ، ولذلك قدَّم استثناءها ، وإن كان غيرها جاز أن يوقَفَ عليه بالإسكان وهو الأصل ، وبالرَّوْمُ مطلقاً ، أعنى في الحركات الثلاث ، ويحتاج في الفتحة إلى رياضة خلفه الفتحة ، ولذلك لم يُجْزَهِ أَكْثَرُ القراء في المفتوح ، وواقفهم أبو حاتم . ويجوز الإشمام والتضخيم والنقل ، لكن بالشروط الآتية ، وقد أشار إلى الإشمام بقوله : (أو أَشْمِمُ الضَّمَّةَ) أى إعرابية كانت أو بنائية ، وأما غير الضمة وهو الفتحة والتكسرة فلا إشمام فيهما ، وأما ما ورد من الإشمام في الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم ؛

لأن بعض الكوفيين يسمي الروم إشماءاً ، ولا مُشاحّةً في الاصطلاح ، ثم أشار إلى التضميف بقوله (أَوْفَ مُضْمِفاً - مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا) : أى تبع (مَحْرَ كاً) كقولك في جَعْفَرٍ : جَعْفَرٌ ، وَفِي وَعِلٍّ : وَعِلٌّ ، وَفِي ضَارِبٍ : ضَارِبٌ . واحترز بالشرط الأول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضميفه ؛ لأن العرب اجتنبت إدغام الميمزة ما لم تكن عيناً ، وبالشرط الثانى من نحو سَرَوْ وَبَقَى وَالْقَاضَى وَالْقَتَى ؛ فلا يجوز تضميفه ، وبالتالىث من نحو بَكْرٌ ؛ فلا يجوز تضميفه . ثم أشار إلى النقل بقوله :

(وَحَ—رَكَاتٍ أَفْصَلَ لِسَاكِنِ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَ)

أى يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين : أحدهما أن يكون ساكناً ، والآخر أن يكون تحريكه ان يُحْظَلَ ، أى لن يُمنَعَ ، فنقول فى نحو بَكْرٌ : هذا بَكْرٌ ، ومررت بِبَكْرٍ ، ومنه قوله :

١١٩٢ - عَجِبْتُ وَالْذَهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ

مِنْ عَجَزِي سَبَبِي لَمْ أَضْرِبُهُ

أراد لم أَضْرِبُهُ ، فنقل ضمة الهاء إلى الباء ، فإن لم يكن المقولُ إليه ساكناً أو كان ولكن غير قابلٍ للتحرّيك : إما لكون تحريكه متعذراً كما فى نحو نَابٍ وَبَابٍ أو متمسراً كما فى نحو قَنْدِيلٍ وَعُصْفُورٍ وَزَيْدٍ وَتَوْبٍ لنقل الحركة على الياء والواو ، أو مستلزماً لفك إدغام ممتنع الفك فى غير الضرورة كما فى نحو جَدَّ وَعَمَّ—امتنع النقل .

(تنبيهان) : الأول : يجوز فى لغة نَحْم الوقفُ بنقل الحركة إلى المتحرك كقوله :

١١٩٣ - مَنْ يَأْتِمِرْ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ

تُحْمَدُ مَسَاحِيهِ وَيُقَلَّمُ رَشْدُهُ

(١٤ - أشمونى ٣)

ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الماء إلى المتحرك قبلها ، كقوله كنت في نظم أخافه ، أراد أخافها ففعل ما ذكر

الثاني : أطلق الحركات ، وهو شامل للإعرابية والبنائية ، والذي عليه الجماعة اختصاصه بحركة الإعراب ؛ فلا يقال : من قبل ، ولا من بعد ، ولا مضى أمس ؛ لأن حركتهم على معرفة حركة الإعراب ليس كحركتهم على معرفة حركة البناء ، وقال بعض التأخرين : بل الحرص على حركة البناء أكد ؛ لأن حركة الإعراب لها ما يدل عليها وهو العامل ، ٥١ .

وقد بقي للنقل شرط مختلف فيه أشار إليه بقوله :

(وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا بِرَأْيِ بَصْرِيِّ ، وَكَوْفٍ نَقْلًا)

يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان النقول عنه غير همزة ؛ فلا يجوز عندهم : رأيت بكر ، ولا ضربت الضرب ؛ لما يلزم على النقل حينئذ في النون من حذف ألف التنوين ، وحل غير المنون عليه . وأجاز ذلك الكوفيون ، ونقل عن الجرمي أنه أجاز ، وعن الأخفش أنه أجاز في النون على لغة من قال : رأيت بكر ، وأشار بقوله « من سوى المهموز » إلى أن المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحة ، فيقال : رأيت اطلبأ والرذأ والبطأ ، في رأيت اطلبأ والرذأ والبطأ ، وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لتقائها ، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب .

(وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْذَمُ نَظِيرٌ مُتَمَنِّعٌ) فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة ، ولا كسرة إلى مسبوق بضمة ؛ فلا يجوز النقل في نحو « هذا بشر » بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فـعـل ، ولا في نحو « انتفعت بفعل » خلافاً للأخفش ؛ لما يلزم عليه من بناء فـعـل ، وهو مهمل في الأسماء أو نادر : هذا في غير المهموز ، وأما المهموز فيجوز فيه ذلك

كما أشار إليه بقوله : (وَذَلِكَ فِي التَّهْمُوزِ لَيْسَ بِمُتَنَسِّعٍ) ؛ فتقول « هَذَا رِدْءٌ » ، ومررت بكفٍ . « لما ر التنبية عليه من نقل الهمزة ، وهذه لغة كثير من العرب ، منهم تميم وأسد ، وبعض تميم يفرّون من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلى إنباع العين للقاء ؛ فيقولون : هَذَا رِدْيٌ مع كَفُوْ ، وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإنباع ، فيقولون : هَذَا رِدْيٌ مع كُفُوْ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لجواز النقل شرطٌ رابع ، وهو أن يكون المنقول منه صحيحاً ؛ فلا ينقل من نحو ظني ودلّو .

الثاني : إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبداً بها ؛ فيقولون « هَذَا النَّحْبُ » بالإسكان والروم والإشمام وغير ذلك بشروطه ، وأما غير الحجازيين فلا يحذفها ، بل منهم : مَنْ يُثَبِّتُهَا سَاكِنَةً ، نحو « هَذَا الْبُطُوْ » ، ورأيت الْبُطَا ، ومررت بِالْبُطِيْ » ومنهم من يبدلها بِمُجَانِسِ الْحَرَكَةِ المنقولة ؛ فيقول : « هَذَا الْبُطُو ، ورأيت الْبُطَا ، ومررت بِالْبُطِي » ، وقد تبدل الهمزة بِمُجَانِسِ حَرَكَتِهَا بعد سكون باقي ، نحو هَذَا الْبُطُو ، ومررت بِالْبُطِي ، وأما في الفتح فيلزم فتح ما قبلها ، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة ؛ فيقولون : « هَذَا السَّكَلُوْ » ، ومررتُ بِالسَّكَلِيْ » وأهل الحجاز يقولون : « السَّكَلَا » في الأحوال كلها ؛ لأنهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة إلا بِمُجَانِسِهَا ، ولذلك يقولون في أ كُؤْ : أ كُؤْ ، وفي مُمْتَلِيْ : مُمْتَلِيْ .

(فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيْثُ الْإِسْمِ هَا جُعِلَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ يَسَارِكُنِ صَاحِبٌ وَصِلَ)

نحو فاطمة ، وحمزة ، وقائمة .

واحترز بالتأنيث من تاء لم يره ؛ فإنها لا تغير ، وشذ قول بعضهم : قعدنا على

الفرأء ، وبالأسم من تاء الفعل نحو قَامَتْ فإنها لا تغير ، وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء يَنْتِ وأُخْتِ وبحوهما فإنها لا تغير .

وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل ، وما قبله ساكن غير صحيح ، ولا يكون إلا ألفا — نحو الحَيَاة والفتَاة — والأَعْرَفُ في هذين النوعين إبدال التاء هاء في الوقف ، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك ؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك .

(وَقُلْ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا * ضَاهِي) أى قلّ جعلُ التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو مُسَلِمَاتٍ ، وما ضاهاه — أى شابهه — وأراد بذلك هَيَّاتِ وأُولَاتِ كما صرح به في شرح السكافية ؛ فالأَعْرَفُ في هذا سلامةُ التاء ، وقد سُمِعَ إبدالها هاء في قول بعضهم : دَفَنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرُمَاتِ ، يريد البنات من المسكرات ، و « كيف بالإخوة والأخوات » وسمع هَيَّاه وأولاه ، ونقل بعضهم أنها لغة طيية ، وقال في الإفصاح : شاذ لا يقاس عليه .

(تنبيه) : إذا سمي رجل بهيئات على لغة من أبدل فهي كطلحة مُنْجَع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وإذا سمي به على لغة من لم يبدل فهي كعَرَافَاتٍ يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمي به

(وَقَبِيرُ ذَيْنِ بِالْمَكْسِ انْتَمَى) الإشارة إلى جمع التصحيح ومُضَاهِيه . يعنى أن غيرها يقلّ فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كسَلَمَة ، أو جمع تكسير كغِلْمَة ، ومن إقرارها تاء قول بعضهم : يَا أَهْلَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، فقال مجيبٌ : ما أحفظ منها ولا آيت ، وقوله :

١١٩٤ — اللَّهُ أَجْكَ يَكْفَى مَسَلَتِ

مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِمَتْ

كَادَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفَلَصَمَتِ
وَكَادَتْ الْحَسْرَةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

وأكثر من وقف بالتاء يُسَكَّنُها ولو كانت منونة منصوبة ، وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف « إِنْ شَجَرَتِ الزُّقُومِ » و « امْرَأَتِ نُوْحٍ وامْرَأَتِ لُوطٍ » ، وأشبه ذلك ، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحزمة ، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، ووقف الكسائي على « لَأَتْ » بالهاء ، ووقف الباقون بالتاء ، قال في شرح الكافية : ويجوز عندى أن يوقف بالهاء على رُبَّتْ وُئِمَّتْ ، قياسا على قولهم فى لَاتَ : لَاءَ .

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ
بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطَرَ مَنْ سَأَلَ)

يعنى أن هاء السكت من خواص الوقف ، وأكثر ما تزداد بعد شيئين : أحدهما : الفعل المعتل المحذوف الآخر جزئاً نحو « لَمْ يُعْطِ » أو وقفاً نحو « أَعْطِ » .
والثانى : « ما » الاستفهامية إذا جُرَتْ بحرف نحو « عَلَى مَهْ ، وَلِمَهْ » أو باسم و « اقْتَضَاءَ مَهْ » .
ولحاقها لسكل من هذين النوعين واجبٌ وجائز ؛ أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله :

(وَلَيْسَ حَقْمًا فِي يَوْمٍ مَا كَرَّ أَوْ كَيْعٍ يَحْزُومًا فَرَاغَ مَا رَعَوْا) .

يعنى أن الوقف بهاء السكت على الفعل المَعْلُومِ بِحَذْفِ الآخر ليس واجبا في غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد ؛ فالأول نحو « عَهْ » أمر من وَعَى يَعِى ، ونحو « رَهْ » أمر من رَأَى يَرَى ، والثانى « لَمْ يَعِ » ، ولم يَرِ :

لأن حرف المضارعة زائد ؛ فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد ، كذا قاله الناظم ، قال في التوضيح : وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على « لم أك » ، ومن ثَمَّ « بترك الهاء .

﴿ تنبيه ﴾ : مقتضى تنبيهه أن ذلك إنما يجب في المحذوف الفاء ، وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق ؛ فمحذوف العين كذلك كما سبق في التمثيل بنحو « رة ولم برة » وفهم منه أن لحاقها لما بقي منه أكثر من ذلك نحو « أعطه » ، ولم يُعطه « جائز ، لا لازم .

(وَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلِفُهَا) وجوبا ، سواء جرت بحرف أو اسم ، وأما قوله :

١١٩٥ - عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمِي لَيْثِمٌ

[كَحَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ]

فضرورة .

واحتراز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو « مررت بما مررت به » ، وبما تفرغ أفرغ ، وعجبت مما تضرب « فلا يحذف ألف شيء من ذلك ، وزعم البرد أن حذف ألف ما الموصولة بثنت لامة ، ونقله أبو زيد أيضا ، قال أبو الحسن في الأوسط : وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون : « سل عم شئت » كأنهم حذفوا الكثرة استعمالهم إياه .

وفهم من قوله « إن جرت » أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها ، وهو كذلك ، وأما قوله :

١١٩٦ - أَلَمْ تَقُولِ النَّاعِيَاتُ أَلَمَ

أَلَا فَانْدُبَا أَهْلَ النَّدَى وَالْكَرَامَةِ^(١)

فضرورة .

(١) « ألام » في أول هذا البيت وفي « ألامه » استفتاحية ، واللام هي « ما » الاستفهامية ، وهي منصوبة بقول ، وحذفت ألفها ضرورة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أهل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تتركب مع ذا ؛ فإن ركبت معه لم تحذف الألف ، نحو « على ماذا تلوموننى » وقد أشار إليه في التسهيل ، نقله المرادى .

الثانى : سبب هذا الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية ، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها ، بخلاف الشرطية ؛ فإنها متملقة بما بعدها ، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد .

الثالث : قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف ، كقوله :

١١٩٧ — يَا أَسَدِيَّاءَ لِمَا كَلَّمْتُهُ لِمَةً ؟

[لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَّةً]

(وَأَوَّلِهَا الْهَاءُ إِنْ تَقَرَّرَتْ) أى جوازاً إن جُرَتْ بحرف نحو « عَمَّة » ووجوباً إن جرت باسم نحو « اقْتِصَاءٌ مَّة » ولهذا قال :

(وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَصَّ بِاسْمٍ ، كَقَوْلِكَ « اقْتِصَاءٌ مَّ اقْتَضَى »)

أى وليس إبلاؤها الهاء واجبا فى سوى المجرورة بالاسم ، وقد مثله ، وعلة ذلك أن الجار الحرفى كالجزء ؛ لاتصاله بها لفظا وخطا ، بخلاف الاسم ؛ فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد .

﴿ تنبيه ﴾ : اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف — وإن لم يكن واجبا — أجود فى قياس العربية ، وأكثر ، وإنما وقف أكثر القراء بغيرها أتباعا للرسم .

(وَوَضَّاهَا بِمَفِيرٍ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ أُدِيمَ شَدُّ ، فِي الْمَدَامِ اسْتَحْسِنًا)
يعنى أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها ؛ فلذلك لا تلتحق اسم « لا » ولا للمنادى المضموم ، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كقَبْلُ وَبَعْدُ ، ولا العدد المركب نحو خَمْسَةَ عَشَرَ ؛ لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب ، وأما قوله :

١١٩٨ - يَارَبُّ يَوْمٍ لِي لَا أَظَلُّهُ

أَرَمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَالِهِ

فشاذا ؛ لأن حركة « عَلْ » حركة بناء عارضة لقطعها عن الإضافة ؛ فهي كَقَبْلُ وَبَعْدُ . وإلى هذا أشار بقوله : « وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمِ شَذ » فحركة « عَلْ » غير حركة بناء مُدَام ، بل حركة بناء غير مُدَام ، وأشار بقوله : « فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا » إلى أن وصل هاء السكت بحركة البناء المُدَام - أى اللتزم - جازم مستحسن ، وذلك كفتحة هُوَ وهِيَ وَكَيْفَ وَتَمَّ ؛ فيقال في الوقت : « هُوَ » ، وَهِيَ » ، وَكَيْفَ » ، وَتَمَّ » .

(تنبيهان) : الأول : اقتضى قوله : « وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمِ شَذ » أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضاً ؛ لأن كلامه يشمل نوعين : أحدهما تحريك البناء غير المُدَام ، والآخر تحريك الإعراب ، وليس ذلك إلا في الأول .

الثاني : قوله « فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا » يقتضى جواز اتصالها بحركة الماضى ؛ لأنها من التحريك المُدَام ، وفي ذلك ثلاثة أقوال ؛ الأول : المنعُ مطلقاً ، والثاني : الجواز مطلقاً ، والثالث : الجواز إن أمِنَ اللبسُ نحو « قَمَدَةٌ » والمنع إن خِيفَ اللبسُ نحو « ضَرْبَةٌ »^(١) والصحيح الأول ، وهو مذهب سيبويه والجمهور ، واختاره المصنف ؛ لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب ؛ لأن الماضى إنما بنى على حركة لشبهه بالمضارع العربى في وجوه تقدمت في موضعها ؛ فكان من حق المصنف أن يستثنيه كإفعل في الكافية فقال فيها :

وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزَ بِكُلِّ مَا

حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

* مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِعْلاً مَاضِياً *

(١) اللبس في « ضربه » لأن الهاء محتملة لأن تكون هاء السكت ولأن تكون ضميراً منصوباً المحل ، لأن الفعل متعمد ، بخلاف « قمد » فإنه فعل لازم .

(وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا ، وَفَشًا مُنْتَظَمًا)

أى قد يحكم للوصل بحكم الوقف، وذلك فى النثر قليل كما أشار إليه بقوله «وربما»
ومنه قراءة غير حمزة والكسائى «لَمْ يَنْسَنَهُ وَانْظُرْ» ، «فَبَهْدَاهُمْ اقْتَدَهُ قُلْ» ومنه
أيضاً «مَا لَيْتَهُ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ تُحْدُوهُ» ، «مَا هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ» ، ومنه قول
بعض طيىء «هَذِهِ حُبْلَاؤُ يَا فَتَى» لأنه إنما تبدل هذه الألف واواً فى الوقف ، فأجرى
الوصل مجراه ، وهو فى النظم كثير ، من ذلك قوله :

١١٩٩ - • مِثْلُ الْخَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا ^(١) •

فشدّد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق ، وقوله :

أَتَوْنَا نَارِي ، قُلْتُ : مَنُومُونَ أَمْ ؟

[قَالُوا : الْجِيْءُ ، قُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا]

وقد تقدم فى الحكاية .

{ خاتمة } : وقف قومٌ بنسكين الرّوى الموصول بمدة ، كقوله :

أَفْلَى اللُّؤْمِ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ

[وَقَوْلِي إِنِّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَ]

وأثبتها الحجازيون مطلقاً ، فیه ولون العتاب ، وإن ترتم التميميون فسكذلك ، وإلا

عوضوا منها التنوين مطلقاً ، كقوله :

(١) صواب إنشاده «أو كالخريق» وهو من أرجوزة تنسب لرؤبة ، وتنسب إلى

ربيعة بن ضبيع ، وقبلة قوله :

إن الدبي فوق المتون دبا وهبت الريح بمورهبها

تترك ما أبقي الدبا سببها كأنه السيل إذا اسلحها

١٢٠٠ - [مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ]
مُفِيتِ الْغَيْثِ أَتَيْهَا الْخِيَامُنْ

وكفوله:

١٢٠١ - يَا صَاحَ مَا هَاجَ الْعُيُونَ الذُّرْفَنَ
[مِنْ طَلَلٍ أَمْسَى يُحَاكِ الْمَصْحَفَنَ]

وكفوله :

* لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَانَ قَدِينْ *

والله أعلم .

الإمالة

وتسمى الكسرة، والبَطْح، والاضطجاع .

وقدّمها في التسهيل والكافية على الوقف ، وما هنا أنسب ؛ لأن
أحكامه أهم .

والنظر في حقيقتها ، وفائدتها ، وحكمها ، ومحلها ، وأصحابها ، وأسبابها .

أما حقيقتها فإن يُنَجَّى بالفتحة نحو الكسرة ؛ فتميل الألف إن كان بعدها ألف
نحو الياء .

وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الأصليّ منها هو التناسب ، وقد ترد للتنبيه على أصل
أو غيره كما سيأتي .

وأما حكمها فالجواز .

وأسبابها الآتية مجوّزة لها ، لا موجبة ، وتعبير أبي علي ومن تبعه عنها بالموجبات
تسّمح ، فكل مُتَمَالٍ يجوز فتحه .

وأما محلها فالأسماء للسكنة والأفعال ، هذا هو الغالب ، وسيأتى التنبيه على ما أميل من غير ذلك .

وأما أصحابها فتتميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأستد وقيس ، وأما أهل الحجاز فيفتخون بالفتح ، وهو الأصل ، ولا يميلون إلا في مواضع قليلة .

وأما أسبابها قسمان : لفظى ، ومعنوى ، فاللفظى : الياء والكسرة ، والمعنوى : الدلالة على ياء أو كسرة .

وجهة أسباب إمالة الألف - على ما ذكره المصنف - ستة : الأول انقلابها عن الياء ، الثانى : ما لها إلى الياء ، الثالث : كونها بدل عين ما يقال فيه فلت ، الرابع : ياء قبلها أو بعدها ، الخامس : كسرة قبلها أو بعدها ، السادس : التناسب . وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة . واختلف فى أيهما أقوى ؛ فذهب أكثرهم إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى إلى الإمالة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ فإنه قال فى الياء : لأنها بمنزلة الكسرة ؛ فجعل الكسرة أصلا ، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة ، والأول أظهر لوجهين ؛ أحدهما : أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء ، والثانى أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة ، وذكر فى الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون للياء ، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى .

وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله : (الألف المُبدَل مِن ياءٍ فى طرف * أميل) أى سواء فى ذلك طرف الاسم نحو مَرَمَى ، والفعل نحو رَمَى . واحترز بقوله « فى طرف » من السكائنة عينا ، وسيأتى حكمها .

وأشار إلى السبب الثانى بقوله : (كَذَا الواقعُ مِنْهُ - ياءٌ خَاف * دُونَ مَزِيدِ

أَوْ شُدُوذٍ) أى تَمَالَ الألف إذا كانت صائرةً إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ ، وذلك ألف نحو « مَفْرَى وَمَلْهَى » من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ، ونحو « حُبْلَى وَسَكْرَى » من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تَمَالَ لأنها تؤل إلى الياء فى التثنية والجمع ، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء .

واحترز بقوله « دون مزيد » من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قَفَا قُفَى ، وفى تكسيره قُفَى ؛ فلا يمال قَفَا لذلك .

واحترز بقوله : « أَوْ شُدُوذٍ » من قلب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم فى لغة هُذَيْل ؛ فإنهم يقولون فى عَصَا وَقَفَا : عَصَى وَقَفَى ، ومن قلب الألف ياء فى الوقف عند بعض طيىء نحو عَصَى وَقَفَى ؛ فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك .

و« خَلَفَ » فى كلامه حالٌ من الياء ، ووقف عليه بالسكون لأجل النظم ، ويموز فى الاختيار على لغة ربيعة .

(تنبيهات) : الأول : هذا السبب الثانى هو أيضاً فى الألف الواقع طارفاً كالأول .

الثانى : قد علم مما تقدم أن نحو قَفَا وَعَصَا من الاسم الثلاثى لا يُمال ؛ لأن ألفه عن واو ولا يؤل إلى الياء إلا فى شُدُوذٍ أو بزيادة ، وقد سمعت إمالة الْعَصَا مصدر الأغصى وهو الذى لا يبصر ليلًا ويبصر نهاراً ، وَالْمَكَا بالفتح وهو جُحْرُ الْعَلَب والأرنب ، وَالْكِبَا بالكسر الكناسة ، وهذه من ذوات الواو ؛ لقولهم « ناقة عَشَوَاء » وقولهم « الْمَكُو وَالْمَكُونَةُ » بمعنى الْمَكَا ، وقولهم « كَبَوْتُ الْبَيْتَ » إذا كنسته ، والألفاظ الثلاثة مقصورة ، وهذا شاذ .

لا يقال لعل إمالة « الْكِبَا » لأجل الكسرة ، فلا تكون شاذة ؛ لأن الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو ، وأما « الرُّبَا » فإمالتهم له — وهو من

رَبًّا يَرْبُو - لأجل الكسرة في الراء ، وهو مسموع مشهور ، وقد قرأ به السكاني وحمة .

الثالث : يحوز إمالة الألف في نحو « دَعَا وَغَزَا » من الفعل الثلاثي وإن كانت عن واو ؛ لأنها تؤل إلى الياء في نحو « دُعِيَ وَغُرِيَ » من المبني للمفعول ، وهو عند سيبويه مُطَرَّد ، وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت ألهماء عن واو . وقال أبو العباس وجاعة من النحاة : إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة ، وقد تجوز على بمد ، انتهى .

وأشار بقوله : (ولما * تَلِيهِ هَا التَّائِيثِ مَا أَلَهَا عَدِمًا) إلى أن للألف التي قبل هاء التائيث في نحو « مَرَمَاءَ وَفَتَاءَ » - من الإمالة ؛ ليكونها منقلبة عن الياء - ما للألف المتطرفة ؛ لأن هاء التائيث غير معتد بها ، فالألف قبلها متطرفة تقديراً .

وأشار إلى السبب الثالث بقوله : (وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ * يَوُلُّ إِلَى فِلْتُ) أى تَمَالَ الألف أيضاً إذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير ، سواء كانت تلك الألف منقلبة عن واو مكسورة (كَاضِي خَف) وكَدَّ وهو خَاف وكَادَ ، أم عن ياء نحو ماضى بَعْ (وَدِنْ) وهو باع وَدَانَ ؛ فإنك تقول فيها خِفْتُ ، كَدْتُ وَبَعْتُ وَدِنْتُ ، فيصيران في اللفظ على وزن فِلْتُ ، والأصل فَعِلْتُ ، لحذفت العين وحركت الفاء بحركتها . وهذا واضح في الأولين ، وأما الأخيران فقليل ؛ يُقَدَّرُ تحويله إلى فَعِلْ بكسر العين ، ثم تنقل الحركة ، هذا مذهب كثير من النحويين ، وقيل : لما حذفت العين حُرِّكت الفاء بكسرة مُحْتَلِكَةً للدلالة على أن العين ياء ، وليبين ذلك موضع غير هذا .

واحترز بقوله « إِنْ يَوُلُّ إِلَى فِلْتُ » من نحو « طَال وقال » فإنه لا يؤول إلى فِلْتُ بالكسر ، وإنما يؤول إلى قُلْتُ بالضم نحو طُلْتُ وقُلْتُ .

والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تَمَلَّ إن كانت عن ياء مفتوحة نحو دَانَ ، أو مكسورة نحو هَابَ ، أو عن واو مكسورة نحو خَافَ ، فإن كانت عن واو مضمومة نحو طَالَ أو مفتوحة نحو قَالَ لم تَمَلَّ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف في سبب إمالة نحو خَافَ وطَلَبَ ، فقال السيرافي وغيره : إنها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ، ولهذا جعل السيرافي من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال ، وهو ظاهر كلام الفارسي ، قال : وأمالوا « خاف وطاب » مع المستعلى طلباً للكسر في خِفْتُ ، وقال ابن هشام الخضرأوى : الأولى أن الإمالة في « طاب » لأن الألف فيه منقلبة عن ياء ، وفي « خاف » لأن العين مكسورة ، أرادوا الدلالة على الياء والكسرة .

الثاني : نُقِلَ عن بعض الحجازيين إمالة نحو « خاف ، وطاب » وفاقاً لبني تميم ، وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو « خاف » فلا يميلون ، وبين ذوات الياء نحو « طاب » فيميلون .

الثالث : أفهم قوله « بدل عين الفعل » أن بدل عين الاسم لا تَمَلَّ مطلقاً ، وقَصَلَ صاحبُ المفصل بين ما هي عن ياء نحو « نَابٍ وعَابٍ » بمعنى القَيْب فيجوز ، وبين ما هي عن واو نحو « بَابٍ ودَارٍ » فلا يجوز ، لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة « عَابٍ » ، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وصرح ابن إياز في شرح فصول ابن مُقَطَّرٍ بجواز إمالة المنقلبة عن الواو للكسرة ، كقولهم « رَجُلٌ مَالٌ » أي كثير المال ، و « نَالٌ » أي عظيم العطية ، والأصل مَوِلٌ ونَوِلٌ ، وهما من الواو ؛ لقولهم : أَمْوَالٌ ، وتمَوَّلَ ، والنَّوَالُ^(١) ، وانكسار الواو لأنهما صفتان مبنيتان للبالغة ، والغالب على ذلك كَسَرُ العين .

(١) في نسخة صحيحة « والنول » وكلاهما صحيح

وأشار إلى السبب الرابع بقوله : (كَذَلِكَ تَأْتِي الْيَاءُ ، وَالْفَصْلُ اغْتَفِرُ * بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجِيَّهَا أَدِرْ) .

أى تمال الألف التى تتلو ياء أى تنبمها : متصلة بها نحو « سَيَال » بفتحين لضرب من شجر العَصَا ، أو منفصلة بحرف نحو « شَيْبَان » أو بحرفين ثانيهما هاء نحو « جِيَّهَا أَدِرْ » فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء ، أو بأكثر من حرفين ؛ امتنعت الإمالة .

(تنبيهات) : الأول : إنما اغتفر الفصل بالهاء لخفاها فلم تعد حاجزا .

الثانى : قال فى التسهيل « أو حرفين ثانيهما هاء » وقال هنا « أو مع هاء » فلم يقيد بكون الهاء ثانية ، وكذا فعل فى الكافية ، والظاهر جواز إمالة « هاتان شَوِيهَتَاكَ » لما سيأتى من أن فصل الهاء كلا فصل ، وإذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويهتاك مساو لنحو شَيْبَان .

الثالث : أطلق قوله « أو مع هاء » وقيد غيرُه بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو « هذا جِيَّهَا » ؛ فإنه لا يجوز فيه الإمالة .

الرابع : الإمالة للياء المشددة فى نحو « بَيَّاع » أقوى منها فى نحو سَيَال ، والإمالة للياء الساكنة فى نحو « شَيْبَان » أقوى منها فى نحو « حَيَوَان » .

الخامس : قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها ، ولم يذكر هنا إمالة الألف لىاء بعدها ، وذكرها فى الكافية والتسهيل ، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو « بَايَعْتُهُ » ، وسأيرتئى « ولم يذكر سببويه إمالة الألف للياء بعدها ، وذكرها ابن الدَّهَّان وغيره .

وأشار إلى السبب الخامس بقوله : (كَذَلِكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي * تَأْتِي كَسْرٌ أَوْ سُكُونٌ) أى أو يلى تالى سكون (قَدْ وَلِيَ كَسْرًا ، وَفَصْلُهَا كَلَّا فَصْلٌ يُقَدُّ * قَدِرْ هَمَّاكَ مَنْ يَمْلُهُ لَمْ يُصَدِّ) أى كذا تمال الألف إن وليها كسرة نحو « عالم

ومساجد» ، أو وقت بعد حرف يلى كسرة نحو « كتاب » ، أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو « شمال » ، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو « يريد أن يضربها » ، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو « هذان درهمك » ، وهذا الذى قبله مأخوذان من قوله : « وفصل الها كلا فصل بعد » فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى « أن يضربها » نحو « كتاب » و « درهمك » نحو « شمال » . وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمامة .

(تنبيه) : أطلق فى قوله « وفصل الها كلا فصل » ، وقيدته غيره بأن لا ينضم ما قبلها ، احترازاً من نحو « هو يضربها » ؛ فإنه لا يمال ، وقد تقدم مثله فى الياء .

ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمامة شرع فى ذكر موانعها فقال : (وَحَرَفُ الاستِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا) أى يمنع تأثير سبب الإمامة الظاهر (من كسرى أو ياء ، وكذا تكفى رأ) يعنى أن موانع الإمامة ثمانية أحرف ، منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء ، وهى ما فى أوائل هذه الكلمات : قَدْ صَادَ ضِرَارُ غُلَامٍ خَالِي طَلْحَةٍ ظَلَمًا ، والثامن الراء غير المكسورة ؛ فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف ، وتكفى تأثير سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى .

وهذه تلك أن السبعة الأولى تستعمل إلى الختلك فلم تمل الألف معها طلباً للجانسة ، وأما الراء فشبهت بالمستعملة ؛ لأنها مكررة .

وقيد بالظهور للاحتراز من السبب المنوى فإنها لا تمنع ؛ فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف فى نمو « هذا قضى » فى الوقف ، ولا « هذا ماضى » أصله ماضى ، ولا إمالة باب « خاف وطاب » كما سبق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « أويا » تصریح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سبها ياء ظاهرة ، وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية ، لكنه قال في التسهيل : الكسرة والياء الموجودتين ، وفي شرح الكافية : الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ، ولم يمثل لذلك ، وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم ، بل الظاهر جواز إمالة نحو طفيان وصياد وعريان وريان ؛ وقد قال أبو حيان : لم نجد ذلك ، يعني كف حرف الاستعلاء والراء في الياء ، وإنما يمنع مع الكسرة فقط .

الثاني : إنما يكف المستعلى إمالة الاسم خاصة . قال الجزولي : ويمنع المستعلى إمالة الألف في الاسم ، ولا يمنع في الفعل ، من ذلك نحو طاب وبغى ، وعلمته أن الإمالة في الفعل تقوى مالا تقوى في الاسم ، ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو ، بل أميل مطلقا .

الثالث : إنما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد « وكف مُسْتَعْلٍ وَرَأَيْتُكَ » ، بِكَسْرٍ رَا .

وأشار بقوله : (إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بُدُو مُتَّصِلٍ * أَوْ بُدُو حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فَصِلْ) إلى أنه إذا كان المانع المشار إليه — وهو حرف الاستعلاء أو الراء — متأخرا عن الألف ؛ فشرطه أن يكون متصلا نحو « فاقِد ، وناصِح ، وباطِل ، وباخل » ونحو « هَذَا عَذَارُكَ » ، ورأيتُ عَذَارُكَ » أو منفصلا بحرف نحو « مُتَّفَقٌ ، ونافِخٌ ، ونَاشِطٌ » ونحو « هَذَا عَذَارُكَ » ، ورأيتُ عَذَارُكَ » . أو بحرفين نحو « مَوَاتِيْقٌ ، ومَنَافِيْخٌ ، ومَوَاعِيْظٌ » ونحو « هَذِهِ دَنَائِرُكَ » ، ورأيتُ دَنَائِرُكَ » . وأما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه : لا يعملهما أحد إلا مَنْ لا يؤخذ بلفته . وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخي المانع ، قال سيبويه : وهي لغة قليلة ، وجزم اللبرد بالمنع في ذلك ، وهو محجوج بنقل سيبويه .

وقد فهم مما سبق أن حُرف الاستعلاء أو الراء لو فُصِّلَ بأكثر من حرفين لم يمنع الإمامة ، وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها « وربما غلب المتأخر رابعا » ومثال ذلك « يريد أن يَضْرِبَهَا بِسَوْطٍ » فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وإنْ بَعْدَ .

وأشار بقوله : (كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَالَمْ يَنْكَسِرْ * أَوْ يَسْكُنْ أَثَرُ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مِرْ) إلى أن المانع المذكور إذا كان متقدما على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ، ولا ساكنا بعد كسرة ؛ فلا تجوز الإمامة في نحو « طَالِب ، صالح ، وغالب ، وظالم ، وقاتل ، وراشد » بخلاف نحو « طِلَاب ، وغِلَاب ، وقِتَال ، ورجال » ونحو « إِصْلَاح ، ومِقْدَام ، ومِطْوَاع ، وإِزْشَاد » .

(تنبيهان) : الأول : من أصحاب الإمامة مَنْ يمنع الإمامة في هذا النوع ، وهو الساكن إثر الكسر ؛ لأجل حرف الاستعلاء ، ذكره سيبويه ، ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الإمامة فيه وتركها على السواء ، وعبارة الكافية :

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَالَمْ يَنْكَسِرْ وَخَيْرٌ أَنْ سَكُنَ بَعْدَ مُنْكَسِرٍ
وقال في شرحها : وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع ، نحو إِصْلَاح ، وهو يخالف ما هنا .

الثاني : ظاهر قوله « كذا إذا قدم » أنه يمنع ولو فصل عن الألف ، والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تَلِيهِ نحو قَاعِد وصَالِح .

(وَكَفَّ مُسْتَعْلٍ وَرَأَى يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَأَى كَفَارِمًا لَا أُخْفُو)

يعنى أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كَفَّتْ مانع الإمامة ، سواء

كان حرف استعلاء ، أو راء غير مكسورة ؛ فَيَمَال نحو « عَلَى أَبْصَارِهِمْ » ،
و « غَارِم ، وضارب ، وطارق » ونحو « دَارَ الْفَرَار » ، ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ،
ولا للراء غير المكسورة ؛ لأن الراء المكسورة غلبت للمانع وكففتها عن النفع ؛
فلم يبق له أثر .

(تنبيهات) : الأول : من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة
أن تكون غير مكسورة ؛ لأن المكسورة مانعة للمانع ؛ فلا تكون مانعة .
الثاني : فهم من كلامه جواز إمالة نحو « إِلَى حَارِك » بطريق الأولى ؛
لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك
الإمالة — وهو حرف الاستعلاء ، أو الراء التي ليست مكسورة — فإمالتها مع عدم
المقتضى لتركها أولى .

الثالث : قال في التسهيل : وربما أثرت — يعنى الراء — منفصلة تأثيرها
متصلة ، وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالة في نحو
« بِقَادِرٍ » أى لا تكف مانعها وهو القاف ، ولا تفضيما في نحو « هَذَا كَافِرٌ »
ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد ؛ فيميل الأول ويُفخِّم الثاني ، ومن
إمالة الأول قوله :

١٢٠٢ — عَسَى اللَّهُ يُفْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ

[بِمُنْتَهَى جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ]

قال سيبويه : والذين يميلون « كافر » أكثر من الذين يميلون « بقادر » .

(وَلَا تَمَلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ) بأن يكون منفصلا ، أى من كلمة أخرى ؛
فلا تمال ألف « سَابُور » لبقاء قبلها في قولك : « رَأَيْتُ يَدَى سَابُورٍ » ولا ألف
« مَال » لكسرة قبلها في قولك « لِهَذَا الرَّجُلِ مَالٌ » وكذلك لو قلت :

١٢٠٣ - هَا إِنْ ذِي عَذْرَةٍ [إِنْ لَا تَكُنْ بَفَعَتْ

فَإِنْ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ]

لَمْ تَعْلُ أَلْف « هَا » لِكسرة إِنْ ؛ لأنها من كلمة أخرى .

والحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التي فيها الألف .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى من ذلك ألف « هَا » التي هي ضمير المؤنثة في نحو « لَمْ يَضْرِبْهَا ، وَأَذْرَجَيْتَهَا » ؛ فإنها قد أميلت ، وسيبها منفصل ، أي من كلمة أخرى .

الثاني : ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تعال الألف لها ، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة . قال سيبويه : وسمعتهم يقولون « لزيد مال » فأمالوا للكسرة ؛ فشبهوه بالكلمة الواحدة ؛ فقد بَانَ لك أن كلام المصنف ليس على عومه ؛ فكان اللائق أن يقول : « وغيرها ليا انفصال لا تعال » وإنما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء .

(وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ) من الموانع ، كافي نحو « يريد أن يضربها قبل » فلا تعال الألف لأن القاف بعدها ، وهي مانعة من الإمالة ، وإنما أثر المانع منفصلاً ، ولم يؤثر السبب منفصلاً لأن الفتح - أعني ترك الإمالة - هو الأصل ؛ فيصار إليه لأدنى سبب ، ولا يخرج عنه إلا لسبب مُحَقَّق .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من قوله « قد يوجب » أن ذلك ليس عند كل العرب ؛ فإن من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولى الألف من كلمة أخرى فيميل ، إلا أن الإمالة عنده في نحو « مررت بمال ملق » أقوى منها في نحو « بمال قاسم » .

الثاني : قال في شرح الكافية : إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلا ، وإن سبب النع قد يؤثر منفصلا ؛ فيقال « أتى أحد » بالإمالة ، و « أتى قاسم » بترك الإمالة ، وتبعه الشارح في هذه العبارة ، وفي التمثيل يأتي قاسم نظرا ؛ فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء ، وليس كذلك ؛ فلعل التمثيل بأياء التي هي حرف نداء ؛ فصحفها الكتاب بأياء التي هي فعل .

الثالث : في إطلاق النساظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين ، قال ابن عصفور في مقربه : وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة ، إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو « بمال قاسم » أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر ، نحو « أراد أن يعرفها قبل » اهـ ، ولولا ما في شرح الكافية لمحات قوله في النظم (والكيف قد يوجبه إلخ) على هاتين الصورتين ؛ لإشعار قذ بالتقليل .

(وَقَدْ أُمِّلُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَمِمَادًا وَتَلَا)

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة ، وهو التناسب ، وتسمى الإمالة للإمالة ، والإمالة للجاءورة الممال ، وإنما أخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة .

ولإمالة الألف لأجل التناسب صورتان ؛ إحداها : أن تمال لجاءورة ألف مَمَالَة كإمالة الألف الثانية و « رَأَيْتُ عِمَادًا » فإنها لمناسبة الألف الأولى ؛ فإنها مَمَالَة لأجل الكسرة ، والأخرى : أن تمال لكونها آخِرَ مجاورٍ ما أميل آخره ، كإمالة أَلِفٍ « تَلَا » من قوله تعالى : « وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّاهَا » ؛ فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء ، أعني « جَلَّاهَا » و « يَنْشَاهَا » ..

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ليس بخافٍ أن تمثله بتلا إنما هو على رأى غير سيبويه كالميرد وطائفة ، أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرّد عنده إمالة نحو غزا ودعا من الثلاثي وإن كانت ألفه عن واو ؛ لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول ؛ فإمالاته عنده لذلك لا للتناسب . وقد مثل في شرح الكافية لذلك بإمالة أنى : « والضحى واللّيل إذا سحى » فأما سحى فهو مثل تلاً ؛ فقيه ما تقدم ، وأما الضحى فقد قال غيره أيضاً : إن إمالة ألفه للتناسب ، وكذا « وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا » ، والأحسن أن يقال : إنما أميل من أجل أن من العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو إذا كان مضموم الأول أو مكسوره بالياء ، نحو الضحى والربّنا ؛ فيقولون : ضحيان وربيان ، فأميلت الألف لأنها قد صارت ياء في التثنية ، وإنما فعلوا ذلك استغفالا للواو مع الضمة والكسرة ؛ فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى : « شَدِيدُ الْقُوَى » .

الثانى : ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس على إمالة الألف الثانية في نحو « رأيت عمادا » لمناسبة الأولى ؛ فإنه قال : وقالوا مغرانا في قول من قال « عمادا » فأماهما جميعاً ، وإذا قياس .

(وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْلَ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا)

أى الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة ؛ فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكن ، نحو إذا وما ، إلا هاوئا ، نحو « مرّ بها ونظر إليها ، ومرّ بنا ونظر إلينا » ، فهذان تطرد إماتهما ؛ لكثرة استعمالهما .

وأشار بقوله « دون سماع » إلى ما سمعت إمالاته من الاسم غير المتمكن ، وهو « ذا » الإشارية و « متى » و « أنى » ، وقد أميل من الحروف : بلى ، ويا فى النداء ، ولا فى

قولهم «إِمَالًا» ؛ لأن هذه الأحرف ثابتة عن الجلل ، فصار لها بذلك مزية على غيرها ،
وحكى قطرب إمالة «لا» لكونها مستقلة ، وعن سيويه ومن واقفه إمالة حتى ،
وحكى إمالتها عن حمزة والكسائي .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا تمتنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو «يا فتى» و «يا حُبلى»
لأن الأصل فيه الإعراب .

الثاني : لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنياً ، خلاف ما أومر
كلامه ، قال المبرد : وإمالة عسى جيدة .

الثالث : إنما تمثل الحروف لأن ألفها لا تكون عن ياء ، ولا تجاور كسرة ، فإن
سُئِلَ بها أميلت ، وعلى هذا أميلت الراء من البر ، وأر ، والهاء والطاء والحاء في فواتح
الصور ؛ لأنها أسماء ما يُلفظ به من الأصوات المتقطعة في مخارج الحروف ، كما أن «غاق»
اسمٌ لصوت الغراب ، و «طبخ» اسم لصوت الضاحك ، فلما كانت أسماء لهذه
الأصوات ، ولم تكن كما ولا أرادوا بالإمالة فيها الإشارات بأنها قد صارت من
حيز الأسماء التي لا تمتنع فيها الإمالة . وقال الزجاج والكوفيون : أميلت
الفواتح لأنها مقصورة ، والمقصور يغلب عليه الإمالة ، وقد رُدَّ هذا بأن
كثيراً من المقصور لا تجوز إمالاته ، وقال الفراء : أميلت لأنها إذا نُثِيت
رُدَّتْ إلى الياء ؛ فيقال : طيان وحيان . وكذلك إمالة حروف المعجم نحو
با ونا ونا ، اه .

(والفتح قبل كسر راء في طرف * أعل) كما تمال الألف ؛ لأن
الغرض الذي لأجله تمال الألف — وهو مُشَاكلة الأصوات وتقريب بعضها
من بعض — موجود في الحركة ، كما أنه موجود في الحرف ، ولإمالة
اللفظة سببان ؛ الأول : أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة (كَلَايَسِرِ

مِلْ تُكْفَ الْكَلَفَ) . « تَرْجِي بِشَرِّ » ، « غَيْرَ أَوْلَى الضَّرَرِ » ،
والثاني سيأتي .

(تنبيهات) : الأول : فُهِمَ من قوله « والفتح » أن المَمَالَ في ذلك الفتح ،
لا المفتوح ، وقولُ سيبويه « أَمَلُوا المفتوح » فيه تجوز .

الثاني : لا فَرْقَ بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو مِنْ الْبَقَرِ ، أو في
راء نحو بِشَرِّ ، أو في غيرهما نحو من السكر .

الثالث : فُهِمَ من قوله « قبل كسر راء » أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو
رِمَمَ ، وقد نص غيره على ذلك .

الرابع : ظاهرُ صنيعه أن الفتحة لا تُمال إلا إذا كانت متصلة بالراء ؛ فلو فصل
بينهما لم تُمالْ ، وليس ذلك على إطلاقه ، بل فيه تفصيل ، وهو أن الفاصل
بين الفتحة والراء إن كان مكسوراً أو ساكناً غير ياء فهو مفتفر ، وإن
كان غير ذلك منع الإمالة ؛ فتَمَالُ الفتحة في نحو « أَمِير » ، وفي نحو
« عَمْرُو » ، لا في نحو بَجِير ، نص على ذلك سيبويه ، ونبه عليه المصنف في بعض
نسخ التسهيل .

الخامس : اشتراطُ كونِ الراء في الطرف هو بالنظر إلى الغالب ، وليس
ذلك باللازم ؛ فقد ذكر سيبويه إمالة فتح الطاء في قوامم : « رأيت خبط
رياح » . وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو « العرد » والراء في ذلك
ليست بلام .

السادس : أطلق في قوله « أمل » فعلم أن الإمالة في ذلك وصلاً ووقفاً ،
بمخلاف إمالة الفتحة للسبب الآتي ؛ فإنها خاصة بالوقف ، وقد صرح به في
شرح الكافية .

السابع : هذه الإمالة مُطَرَّدة بما ذكره في شرح الكافية .

الثامن : بقي لإمالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر ؛ أحدهما : أن لا تكون على ياء ؛ فلا تمال فتحة الياء في نحو « من الغير » نص على ذلك سيبويه ، وذكره في بعض نسخ التسهيل . والآخر : أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو « من الشرق » فإنه مانع من الإمالة ، نص عليه سيبويه أيضاً ، فإن تقدّم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع ؛ لأن الراء المكسورة تغلب المستعلي إذا وقع قبلها ؛ فلهذا أميل نحو « من الضرر » .

التاسع : منع سيبويه إمالة الألف في نحو « من المحادر » إذا أميلت فتحة الذال . قال : ولا تقوى على إمالة الألف ، أى : ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها ، وزعم ابن خروف أن مَنْ أَمَالَ أَلْفَ « عمادا » لأجل إمالة الألف قبلها أَمَالَ هُنَا أَلْفَ « المحادر » لأجل إمالة فتحة الذال ، وضعف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة ؛ فينبغي أن لا ينقاس شئ منها إلا في المسموع ، وهو إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها .

(كَذَا) الفتح (الذى يَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي

وَقَفَ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْف)

هذا هو السبب الثانى من سببى إمالة الفتحة ؛ فتمال كل فتحة تليها هاء التائث ، إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف ، وبذلك قرأ الكسائى في إحدى الروايتين عنه . والرواية الأخرى أنه أَمَالَ إِذَا كَانَ قَبْلَ الْمَاءِ أَحَدُ خَمْسَةِ عَشَرَ حَرْفًا ، يجمعها قولك : فَجِئْتُ زَيْنَبُ لِدَوْدِ شَمْسٍ ، وفصل في أربعة يجمعها قولك : أَكْهَرُ ، فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات ، وشمل قوله

« ها التانيث » هاء المبالغة نحو علامة ، وإمالتها جائزة ، وخرج بها التانيث هاء السكت نحو « رِكَائِيَّة » ؛ فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح ، واحترز بقوله « إذا ما كان غير ألف » عما إذا كان قبل الهاء ألف ؛ فإنها لا تمال نحو « الصلاة ، والحياة » .

(تنبيهات) : الأول : الضمير في قوله « يليه » راجع إلى الفتح ؛ لأنه الذي يمال لا الحرف الذي تليه هاء التانيث ، وإذا كان كذلك فلا وَجْهَ لاستثنائه الألف بقوله « إذا ما كان غير ألف » ؛ إذ لم يَنْدَرِج الألف في الفتح ، وهو إنما فعله لدفع توهم أن هاء التانيث تُسَوِّغُ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة ؛ فكان حق العبارة أن يقول عاطفاً على ما تقدم :

وقبل ها التانيث أيضاً إن تَقِفَ ولا تَمِيلْ لهذه الهاء الألف

الثاني : إنما قال « ها التانيث » ولم يقل تا التانيث لتخرج التاء التي لم تقلب هاء ، فإن الفتحة لا تمال قبلها .

الثالث : ذكر سيبويه لأن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التانيث شبه الهاء بالألف ، فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف ، ولم يبين سيبويه بأي ألف شبهت ، والظاهر أنها شبهت بألف التانيث .

(خاتمة) : ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق ؛ أحدهما : الفرق بين الاسم والحرف ، وذلك في « را » وما أشبهها من فوائج السور . قال سيبويه : وقالوا را ويا وتا ، يعني بالإمالة ؛ لأنها أسماء ما يلفظ به ، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون ، وحروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخره ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل ، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح ، والآخر : كثرة الاستعمال ، وذلك إمالتهم « الحجاج » علماً في الرفع

والنصب ، وكذلك « العجاج » في الرفع والنصب ، ذكره بعض النحويين ، وإمالة « الناس » في الرفع والنصب .

قال ابن برهان في آخر شرح اللع : روى عبد الله بن داود عن أبي عمرو بن القلاء إمالة « الناس » في جميع القرآن مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، قاله في شرح الكافية ، قال : وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلواني عن أبي عمر الدوري عن الكسائي ، ورواية نصر وقتيبة عن الكسائي ، انتهى .

واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها ، بل يقتصر في ذلك على ما سمع ، والله أعلم .

التصريف

اعلم أن التصريف في اللغة التغيير ، ومنه « تصريف الرياح » أي تغييرها ، وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين ؛ الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم تجرّت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم ، وهو في الحقيقة من التصريف ، والآخر : تغيير الكلمة لغير معنى طارٍ عليها ، ولكن لفرض آخر ، وينحصر في الزيادة ، والحذف ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، والإدغام ، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف ، وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله : تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى ، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسم الفاعل والمفعول ، ولهذا التغيير أحكام كالنصحة والإعلال ، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تُسمّى علم التصريف ؛ فالتصريف إذن : هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحرفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ، اهـ .

ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها ، كما أشار إلى ذلك بقوله :
(حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرَى)
أى حقيق . والمراد بشبه الحرف الأسماء المبينة والأفعال الجامدة ، وذلك عسى وليس ونحوهما ؛ فإنها تشبه الحرف فى الجود .

وأما لحوق التصغير ذا والذى ، والحذف سَوْفَ وَإِنْ ، والحذف والإبدال لعل ؛ فشاذ يوقف عند ما سمع منه

(تنبيه) : التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال ، إلا أنه للأفعال بطريق الأصل ؛ لكثرة تغيرها ، وظهور الاشتقاق فيها .

(وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثَى بَرَى قَابِلٌ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرًا)

يعنى أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف ، إلا أن يكون ثلاثيا فى الأصل وقد غير بالحذف ؛ فإن ذلك لا يخرج عن قبول التصريف .
وقد فهم من ذلك أمران ؛ أحدهما : أن الاسم المتمكن والفعل لا يتقصان فى أصل الوطع عن ثلاثة أحرف ؛ لأنهما يقبلان التصريف ، وما يقبل التصريف لا يكون فى أصل الوضع على حرف واحد ، ولا على حرفين ، والآخر : أن الاسم والفعل قد يتقصان عن الثلاثة بالحذف ، أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين ، بحذف لامة نحو يَد ، أو عينه نحو سَه ، أو فائه نحو عِدَّة ، وقد يرد على حرف واحد نحو « يَمُ الله » عند مَنْ يجعله محذوفا من « آمين الله » ، وكقول بعض العرب : شربت ماء ، وذلك قليل ، وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قُلْ وَبِيعْ وَسَلْ ، وقد يرد على حرف واحد نحو « عِجْ كَلَامِي » ، وفى نَفْسِكَ . وذلك فيما أعلت فإؤه ولامه فيحذفان فى الأمر .

(وَمُنْتَهَى أَسْمِهِمْ خَمْسٌ أَنْ تَجْرَدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا)

أى ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل ، وإلى مزيد فيه وهو قرأه ؛ فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو سَفَرَجَل ، وغاية ما يصل إليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف ؛ فالثلاثي الأصول نحو اشْهَبَ مصدر اشْهَبَ ، والرابعي الأصول نحو اِخْرَجْنَاهُ مصدر اِخْرَجْنَاهُ ، أى اجتمعت ، وأما الخماسي الأصول فإنه لا يزداد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجردا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو عَضْرُوط وهو العظاءة الذكر ، وقَبْمَنْتَرَى وهو البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه ، والمشفوع نحو قَبْمَنْتَرَاء ، ونذر قَرْعَبْلَانَة ؛ لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون ، قيل : إنه لم يسمع إلا من كتاب العين ؛ فلا يلتفت إليه ، والقَرْعَبْلَانَة : دُوَيْتِيَة عريضة عظيمة البطن محبطينية ، وقالوا فى تصغيرها : قُرَيْمِيَّة ، وذكر بعضهم أنه زيد فى الخماسي حرفا مد قبل الآخر نحو مَغْنَطِيس ، فإن صح ذلك وكان عَرِيًّا جَعَلَ نادرا ، وقد حكاه ابن القَطَّاع ، أعنى مغناطيس .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إىما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتي التنثية وجمع التصحيح والنسب كما فعل فى التسهيل — فقال : والمزيد فيه إن كان اسما لم يحاوز سبعة إلا بهاء التأنيث أو زيادتي التنثية أو جمع التصحيح — لما علم من أن هذه الزوائد غير مُعْتَدَّ بها لكونها مقدرة الانفصال .

الثانى : إىما قال خمس وسبعا ، ولم يقل خمسة وسبعة ؛ لأن حروف الهجاء تذكر ونؤنث ؛ فباعتبار تكثيرها تثبت الماء فى عددها ، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها .

(وَعِبرِ الْآخِرِ الثَّلَاثِي افْتَحَ وَصُمَّ وَأَكْثِرَ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعْمُ)

تقدم أن المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي ؛ فالثلاثي تقتضى القسمة العقلية

أن تكون أبنيته اثنتى عَشَرَ بناء ؛ لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ، ولا يقبل السكون ؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن ، وثانيه يقبل الحركات الثلاث ، ويقبل السكون أيضا ، والخاص من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عَشَرَ ؛ فهذه جملة أوزان الثلاثى المجرى كما أشار إلى ذلك بقوله « نعم » .

(وَقِيلَ) بكسر الفاء وضم العين (أَهْمِلْ) من هذه الأوزان ؛ لاستغنائهم الانتقال من كسر إلى ضم ، وأما قراءة بعضهم « وَالسَّمَاءُ ذَاتِ الْحُبُكِ » بكسر الحاء وضم الباء ؛ فوجهت على تقدير صحتها بوجهين ؛ أحدهما : أن ذلك من تداخل اللغتين فى جزأى الكلمة ؛ لأنه يقال حُبُك بضم الحاء والباء ، وحَبِكَ بكسرها . فرغب القارىء منهما هذه القراءة ، قال ابن جنى : أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء ؛ فيعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة ؛ فنطق بالباء مضمومة ، قال فى شرح الكافية : وهذا التوجيه لو اعترف به مَنْ غَزِيَتْ هذه القراءة له لعل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، وَمَنْ هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه ؛ لإمكان عروض ذلك له ، والآخر : أن يكون كسر الحاء إتباعا لكسرتاء ذات ، ولم يعتد باللام الساكنة ؛ لأن الساكن حاجرٌ غيرُ حصين ، قيل : وهذا أحسن (وَالْمَكْسُ) وهو قِيلَ بضم الفاء وكسر العين (يَقِيلُ) فى لسان العرب (لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيمَ فِعْلٍ يَفْعَلُ) فيما لم يُسَمَّ فاعله نحو ضُرِبَ وَقَتْلُ ، والذي جاء منه دُئِلَ اسم دُؤَيْبَةَ سميت بها قبيلة من كنانة ، وهى التى ينسب إليها أبو الأسود الدؤلى ، وأنشد الأخفش لكعب بن مالك الأنصارى :

١٢٠٤ - جَاءُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُمْرَسُهُ

مَا كَانَ إِلَّا كَمُمْرَسِ الدُّنِيلِ

والرُّثْمُ اسمٌ لللاست ، والوَعِلُ لغة فى الوَعِلِ ، حكاه الخليل ؛ فثبت بهذه الألفاظ أن هذا البناء ليس بِمُهمَّسٍ ، خلافا لمن زعم ذلك ، نعم هو قليل كما ذكر .

﴿ تنبيه ﴾ : قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيراً ، أى ليس بهمل ولا نادر ، وهى عشرة أوزان :

أولها : فَعَلَ ، ويكون اسماً نحو قَلَسَ ، وصفة نحو سَهَلَ .
 وثانيها : فَعَّلَ ، ويكون اسماً نحو قَرَسَ ، وصفة نحو بَطَّلَ .
 وثالثها : فَعِلَّ ، ويكون اسماً نحو كَبِدَ ، وصفة نحو حَذِرَ .
 ورابعها : فَعُلَّ ، ويكون اسماً نحو عَضُدَ ، وصفة نحو يَقُظَ .
 وخامسها : فَعِلَّ ، ويكون اسماً نحو عَدِلَ ، وصفة نحو نَكَسَ .

وسادسها : فَعَلَّ ، ويكون اسماً نحو عَنَبَ ، قال سيبويه : ولا نعلمه جاء صفة إلا فى حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم : عَدَى ، وقال غيره : لم يأت من الصفات على فِعْلٍ إلا زَيْمٌ بمعنى متفرق ، وعَدَى اسم جمع . وقال السيرافى : استدرك على سيبويه قِيّاً فى قراءة من قرأ « دِينَ قِيّاً » ولعله يقول : إنه مصدر بمعنى القيام ، ا هـ .
 واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظاً أخرى ، وهى سَوَى فى قوله تعالى : « مَسْكَنًا سَوَى » ورجُل رِضَى ، وماء رِوى ، وماء صِرَى ، وسِوى طَيِّبَةٍ ومنهم من تأولها .

وسابعها : فَعِلَّ ، ويكون اسماً نحو إِبِلَ ، ولم يذكر سيبويه من فعل إلا إِبِلًا ، وقال : لا نعلم فى الأسماء والصفات غيره . وقد استدرك عليه ألفاظ : فمن الأسماء إِطِلَّ — وهى المختصرة — ذكره المبرد ، وروى قول امرئ القيس :

١٢٠٥ — لَهُ إِطْلًا ظَلِي [وَسَاقًا نَعَامَةً]

وَإِزْخَاهُ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَنْفُلٍ [

بالكسر . وقيل : كسر الطاء إيتباع ، وودتد ، ومَشِطَ ، وِدِيسَ ، لغة فى الإطل

وَالْوَتِدَ وَالْمِشْطَ وَالذَّبْسَ ، وَقَالُوا : بِأَسْنَانِهِ حَبْرَةٌ أَى قَلَحَ ، وَقَالُوا لَلْعَبَةِ الصَّبِيَانِ : حِلْمَجْ يَلْمَجْ . وَجِلْنِ يَلْنِ ، وَقَالُوا حَبِكَ لَفَةً فِى الْحُبُكِ كَمَا تَقْدَمُ ، وَعِجِلْ اسْمُ بَلَدٍ ، وَمِنْ الصِّفَاتِ قَوْلُهُمْ : أَتَانِ إِيدٌ وَأَمَةٌ إِيدٌ أَى وَلُودٌ ، وَامْرَأَةٌ يَلِزٌ أَى صَخْمَةٌ ، قَالَ ثَعْلَبٌ : وَلَمْ يَأْتِ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى فِعْلٍ إِلَّا حَرْقَانُ : امْرَأَةٌ يَلِزٌ ، وَأَتَانِ إِيدٌ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

١٢٠٦ — عَلَمَهَا إِخْوَانُنَا بَنُو عَجِلْ

شُرِبَ النَّبِيذِ وَاضْطَفَأَ بِالرَّجْلِ

فَهُوَ مِنَ النُّقْلِ لِلْوَقْفِ ، أَوْ مِنَ الْإِتْبَاعِ ؛ فَلَيْسَ بِأَصْلٍ .
وَقَامِنَهَا : قُفْلٌ ، وَيَكُونُ اسْمًا نَحْوُ قُفْلٍ ، وَصِفَةً نَحْوَ حُلُو .
وَتَاسَعَهَا : قُفْلٌ ، وَيَكُونُ اسْمًا نَحْوُ صُرْدٍ ، وَصِفَةً نَحْوَ حُطْمٍ .
وَاعْشَرَهَا : قُفْلٌ ، وَيَكُونُ اسْمًا نَحْوَ عُتْقٍ ، وَصِفَةً وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَالْمَحْظُوظُ مِنْهُ جُنُبٌ وَشُلٌّ ، وَاقَّةٌ سُرُحٌ ، أَى سَرِيعَةٌ .

(وَأَفْتَحَ وَضَمَّ وَأَكْسِرَ الثَّانِىَ مِنْ * فِعْلٍ ثَلَاثَى) أَى لِلْفِعْلِ الثَّلَاثَى الْجَرْدِ ثَلَاثَةٌ أَبْنِيَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحَ الْأَوَّلِ ، وَثَانِيَهُ يَكُونُ مَفْتُوحًا وَمَكْسُورًا وَمَضْمُومًا ، وَلَا يَكُونُ سَاكِنًا ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ عِنْدَ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ :

الأول : فَعَلَ ، وَيَكُونُ مُتَعَدِيًا نَحْوَ ضَرَبَ ، وَلَا زِمًا نَحْوَ ذَهَبَ ، وَيُرَدُّ لِمَا نِ كَثِيرَةٌ ، وَيَخْتَصُّ بِيَابِ الْمُعَالَبَةِ ، وَقَدْ يَحْمَى فَعَلٌ مَطَاوَعًا لِفَعَلٍ ، بِالْفَتْحِ فِيهِمَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

* قَدْ حَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهَ فَجَبَّرَ *

— ١٢٠٧

والثاني : قُمَل ، ويكون متعدياً نحو شَرِبَ ، ولازماً نحو قَرِحَ ، ولزومه أكثر من تعدية ؛ ولذلك غلب وَضَمُّهُ للنعت اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضاء ، نحو شَفِيبَ وفَلَسَجَ ، ونحو بَرِيٍّ ومرِضَ ، ونحو سَوْدَ وشَهَبَ ، ونحو أَذِنَ وَعَيْنَ . وقد يطارع قُمَلٌ بالفتح ، نحو خَدَعَهُ فَخَدِعَ .

والثالث : قُمَلٌ نحو ظَرْفَ ، ولا يكون متعدياً إلا بتضمين أو تحويل ؛ فالتضمين نحو « رَحِبَتْكُمْ الدار » ، وقول علي : « إن بشراً قد طَلَعَ الَيَمَنَ » ، ضمن الأول معنى وَسِعَ ، والثاني معنى بَلَغَ . وقيل : الأصل رَحِبَتْ بكم ، لحذف الخافض توسعاً . والتحويلُ نحو سُدَّتْهُ ؛ فإن أصله سَوَدَّتْهُ بفتح العين ثم حُوِّلَ إلى قُمَلٍ بضم العين ، وقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين ، وقائدة التحويل الإِعْلَامُ بأنه وادى العين ؛ إذ لو لم يحول إلى قُمَلٍ وحذفت عينه لانتفاء الساكنين عند انقلابها ألفاً لانتَبَسَ الواوى باليائى . هذا مذهب قوم منهم الكسائى ، وإليه ذهب فى التسهيل ، وقال ابن الحاجب : وأما باب سُدَّتْهُ فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو ، لا للنقل .

ولا يرد قُمَلٌ إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به ، نحو كَرُمَ وَلَوْثُمَ ، أو كطَبوع نحو فَقَهَ وَخَطَبَ ، أو شبهه نحو جُنُبَ ، شبه بِنَجَسَ ، ولذلك كان لازماً لمخصوص معناه بالفاعل .

ولا يرد يائى العين إلا هَيُؤُ ، ولا متصرفاً يائى اللام إلا نَهَوُ لأنه من التَّهْيَةِ وهو العقل ، ولا مضاعفاً إلا قليلاً مشروكاً نحو لَيْبَ وشَرُرَ ، وقالوا : لَيْبَ وشَرُرَ بكسر العين أيضاً ، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل الفتين كما فى صَكَّدَتْ تَكَادَ ، والماضى من لغة مضارعه تَكُوْدُ حكاه ابن خالَوَيْه ، والمضارع ماضيه كَدَتْ بالكسر فأخذ الماضى من لغة والمضارع من أخرى .

وأشار بقوله : (وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ) إلى أن من أبنية الثلاثي المجرد الأصلية فعل ما لم يُسَمَّ فاعله نحو ضَمِنَ ؛ فعلى هذا تكون أبنية الثلاثي المجرد أربعة ، وإلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلاً ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ، وقوله في شرح الكافية عن سيويه والمازني ، وذهب البصريون إلى أنها فرعٌ مُفَعَّلة عن صيغة الفاعل ، وقوله غير المصنف عن سيويه ، وهو أظهر القولين ، وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها .

(تنبيهات) : الأول : لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهِمَ أنها غير مختلفة ، وأنها فتحة ؛ لأن الفتح أخف من الضم والمكسر ؛ فاعتباره أقرب .

الثاني : ما جاء من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثاني فليس بأصل ، بل هو مغير عن الأصل ، نحو شَهِدَ وشَهِدَ وشَهِدَ .

الثالث : مذهب البصريين أن فعل الأمر أصلٌ برأسه ، وأن قسمة الفعل ثلاثية ، وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مُقْتَطَعٌ من المضارع ؛ فالقسمة عندهم ثنائية ؛ فعلى الأول الصحيح كان من حق المصنف إذ ذكر فعل ما لم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر ، أو يتركهما معاً كما فعل في الكافية . قال في شرحها : جَرَتْ عادة النحويين أن لا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ، ولا فعل ما لم يسم فاعله ، مع أن فعل الأمر أصل في نفسه اشتقَّ من المصدر ابتداءً كاشتقاق الماضي والمضارع منه . ومذهب سيويه والمازني أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضاً ، فكان ينبغي على هذا إذا عُدَّتْ صيغة الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرابعي ثلاث صيغ : صيغة للماضي المصوغ للفاعل كدُخِرَجَ ، وصيغة له مَصُوغاً للمفعول كدُخِرَجَ ، وصيغة للأمر كدُخِرَجَ ، إلا أنهم اشتقُّوا بالماضي الرابعي المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانها على سَنَنِ مطرد ، ولا يلزم من ذلك

انتفاء أصالتها كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المتطردة بأفعالها انتفاء أصالتها ، هذا كلامه .

(وَمُنْتَهَاهُ) أى الفعل (أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا) وله حينئذ بناء واحد ، وهو فَعْلَل ، ويكون متعدياً نحو دَخَرَجَ ، ولازماً نحو عَزَبَدَ . وقال الشارح : له ثلاثة أبنية ، واحد للماضى المبني للفاعل ، نحو دَخَرَجَ ، وواحد للماضى المبني للفعول ، نحو دُخِرَجَ ، وواحد للأمر نحو دَخَرَجْ ، وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاختصار على بناء واحد وهو الماضى المبني للفاعل كما سبق .

(وَإِنْ يَرُدُّ فِيهِ فَمَا سَيَأْخُذُ) أى جاوز ؛ لأن التصرف فيه أكثر من الاسم ، فلم يحتمل من عِدَّة الحروف ما احتمله الاسم ؛ فالثلاثي يبلغ بالزيادة أربعة نحو أَكْرَمَ ، وخمسة نحو اقْتَدَرَ ، وستة نحو اسْتَخْرَجَ ، والرابعى يبلغ بالزيادة خمسة نحو تَدَخَّرَجَ ، وستة نحو اِخْرَجَ .

(تنبيهان) : الأول : قال فى التسهيل : وإن كان فعلاً لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التانيث أو نون التأكيد ، وسكت هنا عن هذا الاستثناء ، وهو أحسن ؛ لأن هذه فى تقدير الانفصال .

الثانى : لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال ؛ لكثرتها ، ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد .

أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة - فى قول سيبويه - ثلثمائة بناء وثمانية أبنية ، وزاد الزبيدى عليه تيفاً على الثمانين ، إلا أن منها ما يصح ، ومنها ما لا يصح .

وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثين خمسة وعشرون بناء مشهورة ، وفى بعضها خلاف ، وهى : أَفْعَلْ نحو أَكْرَمَ ، وفَعْلٌ نحو فَرَّحَ ، وَتَفَعَّلَ نحو تَعَلَّمَ ، وفَاعَلَ نحو ضَارَبَ ، وَتَفَاعَلَ نحو تَضَارَبَ ، وَافْتَعَلَ نحو اشْتَمَلَ ، وَانْفَعَلَ نحو انْكَسَرَ ،

وَأَسْتَفْعَلَ نَحْوَ اسْتَفْعَرَ ، وَأَفْعَلَ نَحْوَ ائْتَمَرَ ، وَأَفْعَالَ نَحْوَ اشْتَهَبَ الْفَرَسُ ، وَأَفْعُولٌ نَحْوَ اغْدُوذَنْ الشَّجَرُ ، وَأَفْعُولٌ نَحْوَ اغْلُوْطَ فَرَسَهُ إِذَا اعْرَوْرَاهُ ، وَأَفْعُولٌ نَحْوَ اخْشَوْشَنْ ، وَأَفْعِيلٌ نَحْوَ اهْبِيجْ ، وَفَعُولٌ نَحْوَ حَوَقَلَ إِذَا أُدْبِرَ عَنِ النَّسَاءِ ، وَفَعُولٌ نَحْوَ هَرَوَلَ ، وَفَعْلَلٌ نَحْوَ تَمَلَّلَ إِذَا أَسْرَعَ ، وَفَعِيلٌ نَحْوَ بَيَّطَرَ ، وَفَعِيلٌ نَحْوَ طَشِيَا رَأْيَهُ ، وَرَهْنِيَا إِذَا غَلَطَ ، وَفَعَلَى نَحْوَ سَلَقَاهُ إِذَا أَلْقَاهُ عَلَى قَفَاهُ ، وَأَفْعَنْتَلَى نَحْوَ اسْلَنْتَنِي ، وَأَفْعَنْتَلَا نَحْوَ اخْبَنْتَلَا لَمَّةً فِي اخْبَنْتَلَى إِذَا نَامَ عَلَى بَطْنِهِ ، وَأَفْعَنْتَلَّ نَحْوَ اخْرَنْتَلَمَ إِذَا غَضِبَ ، وَفَعْمَلٌ نَحْوَ سَنَبَلَ الزَّرْعُ ، وَتَمَعْمَلٌ نَحْوَ تَمَنَّدَلْ إِذَا مَسَحَ يَدَهُ بِالْمَنَدِيلِ ، وَالكَثِيرُ تَمَدَّلَ .

ويجىء كل واحد من هذه الأوزان لثمانٍ متعددة لا يحتمل الحال إيرادها هنا .

والمزيد من رابعها ثلاثة أبنية : تَفَعَّلَ نَحْوَ تَدَخَّرَجَ ، وَأَفْعَنْتَلَّ نَحْوَ اخْرَنْتَجَمَ ، وَأَفْعَلَّ نَحْوَ اقْشَعَرَ ، وهى لازمة ، واختلف فى هذا الثالث ؛ قيل : هو بناء مُقْتَضَبٌ ، وقيل : هو ملحق باخترنجم ، زادوا فيه الممزة ، وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعل ، ويدل على إلحاقه باخترنجم مجىء مصدره كمصدره .

(لِاسْمِ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَالٌ وَفَعْلِلٌ وَفَعْلَلٌ وَفَعْلُلٌ)

(وَمَعَ فَعْلٌ فَعْلَلٌ) أى للرباعى المجرد ستة أبنية :

الأول : فَعْلَلٌ يفتح الأول والثالث ، ويكون اسماً نحو جَفَعَرَ وهو النهر الصغير ، وصفة ومثلهو بِسَهْلَبَ وشَجَمَ ، والسَهْلَبُ : الطويل ، والشَجَمُ : الجرى ، وقيل : إن الماء فى سهلب والميم فى شجعم زائدتان ، وجاء بالبناء عجوز شَهْرَبَةٌ وشَهْبَرَةٌ لكبيرة ، وبه كُفَّةٌ لِلضَّخْمَةِ الحسنة .

الثانى : فَعْلِلٌ بكسر الأول والثالث ، ويكون اسماً نحو زَرَجَ وهو السحاب

الرفيق ، وقيل : السحاب الأحمر ، وهو من أسماء الذهب أيضا ، وصفة نحو خِرْمِل ، قال الجرمي : الخِرْمِل المرأة الحقاء مثل الخِذْعِل ، ونحو ناقة دِلْقِم ، قال الجوهرى : هى التى أكلت أسنانها من السكر .

الثالث : فُفْلَل بكسر الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو دِرْهَم ، وصفة نحو هِبْلَع للأْكُول .

الرابع : فُفْلَل بضم الأول والثالث ، ويكون اسما نحو بُرْثَن ، وهو واحد برَآثِن السباع ، وهو كالمِخْلَب من الطير ، وصفة نحو جُرْشَع للعظيم من الجمال ، ويقال الطويل .

الخامس : فُفْلَل بكسر الأول وفتح الثانى ، ويكون اسما نحو قِمَطَر وهو وعاء الكتب ، وفِطْخَل وهو الزمان الذى كان قبل خَلْقِ الناس ، قال أبو عبيدة : والأعراب تقول : هو زمن كانت الحجاره فيه رَطْبَةً ، قال المعجاج :

١٢٠٨ - وَقَدْ أَتَاهُ زَمَنَ الْفِطْخَلِ
وَالصَّخْرُ مُبْتَلًى كَهَيْئَةِ الْوَحْلِ

وقال آخر :

١٢٠٩ - * زَمَنَ الْفِطْخَلِ إِذِ السَّلَامُ رِطَابُ *

وصفة نحو سِبَطَر وهو الطويل الممتد ، وجل قِمَطَر أى صُلْب ، ويوم قِمَطَر ، أى شديد :

السادس : فُفْلَل بضم الأول وفتح الثالث ، ويكون اسما نحو جُخْدَب لذكر الجرّاد ، وصفة نحو جُرْشَع بمعنى جُرْشَع بالضم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلى ، بل هو فَرَع على فُفْلَل بالضم ، فتح تخفيفا ؛ لأن جميع ما شُيِّع

فيه الفتح سمع فيه الضم نحو خُجْدَب وطُحَلَب وُزُقِع في الأسماء ، وجُرُشِع في الصفات ، وقالوا للمخلب جُرُثْن ، ولشجر البادية عُزْقَط ، ولكساء مخطاط بُرْجُد ، ولم يسمع فيها قُفَل بالفتح ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلى ، واستدلوا لذلك بأمرين ؛ أحدهما : أن الأخفش حكى جُوذَرَأ ولم يحك فيه الضم ؛ فدل على أنه غير مخفف ، وهو مردود ؛ فإن الضم فيه منقول أيضا ، وزعم الفراء أن الفتح في جُوذَر أكثر ، وقال الزبيدى : إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح . والآخر : أنهم قد ألحقوا به ؛ فقالوا : عُنْدَد ، يقال : مالى عن ذلك عُنْدَد ، أى بُدْ ، وقالوا : عاطت الناقة عُوْطَاطا إذا اشتبهت الفعل ، وقالوا : سُودَد ؛ فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة ، وليست من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين تغير الإلحاق ؛ فوجب أن يكون للإلحاق ، وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن فك الإدغام للإلحاق بنحو جُحْدَب ، وإنما هو لأن قُفَلًا من الأبنية المختصة بالأسماء بقياسه الفك كما في جُدُد وظَلَل وحَلَل ، وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول ؛ فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا : اقْعَنْسَسَ فألحقوه باخْرَنْجَم ؛ فسكا ألحق بالفرع بالزيادة ؛ فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف .

الثانى : ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة قُفَل ، وقال في التسهيل : وتفرع قُفَل على قُفَل أظهر من أصالته .
الثالث : زاد قوم من النحويين في أبنية الرباعى ثلاثة أوزان : وهى قُفَل بكسر الأول وضم الثالث ، حكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن الفاسد : خِرْفَع ، ويقال أيضا لزئير الثوب : زِئْبَر ، والضئيل وهو من أسماء الداهية : ضِئْبِل ، وقُفَل بضم الأول وفتح الثانى نحو خُبَيْث ودُلْمَز ، وقُفَل بفتح الأول وكسر الثالث نحو طَخْرِبَة ، ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان ، وما صح نقله منها هو عندهم شاذ ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة فى الكافية فقال : وربما استعمل أيضا قُفَل ، والمشهور فى الزئير والضئيل كسر الأول والثالث .

الرابع : قد علم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه ، ولا يتوالى أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ فِي كَلِمَةٍ ، ومن ثَمَّ لَمْ يَنْبَغِ فَعْلِلٌ ، وَأَمَّا عَلِيطٌ لِمَضْخَمٍ مِنَ الرِّجَالِ ، وَنَاقَةُ عَلِيطَةٍ أَيْ عَظِيمَةٍ ؛ فَذَلِكَ مَحْذُوفٌ مِنْ فَعَالِلٍ ، وَكَذَلِكَ دَوْدِمٌ ، وَهُوَ شَيْءٌ يَشِدُّ الدَّمَّ يَخْرُجُ مِنْ شَجَرِ السَّمَرِ ، وَيُقَالُ حِينَئِذٍ : حَاضَتْ السَّمَرَةُ ، وَكَذَلِكَ لَبَنٌ عَثَلُطٌ وَعَجَلِطٌ وَعُكَلِطٌ : أَيْ ثَمْنٍ خَاسِرٍ ، وَلَا فَعْلَلٌ ، وَأَمَّا عَرَنْ لَبَنٍ يَدْبَغُ بِهِ فَأَصْلُهُ عَرَنْ ثَنْ مِثْلَ قَرَنْفَلٍ ، نَمَّ حَذَفَتْ مِنْهُ النُّونُ كَمَا حَذَفَتْ الْأَلْفُ مِنْ عَلَاطِطٍ ، وَاسْتَعْمَلُوا الْأَصْلَ وَالْفَرْعَ ، وَكَذَلِكَ عَرَقَصَانُ أَصْلُهُ عَرَقَصَانٌ ، حَذَفُوا النُّونَ وَبَقِيَ عَلَى حَالِهِ وَهُوَ نَبَتٌ ، وَلَا فَعْلَلٌ وَأَمَّا جَنْدِلٌ فَإِنَّهُ مَحْذُوفٌ مِنْ جَبَادِلٍ ، وَالْجَنْدِلُ : الْمَوْضِعُ فِيهِ حِجَارَةٌ ، وَجَعَلَهُ الْفَرَّاءُ وَأَبُو عَلِيٍّ فَرْعًا عَلَى فَعْلِيلٍ ، وَأَصْلُهُ جَنْدِيلٌ ، وَاخْتَارَهُ النَّازِمُ ؛ لِأَنَّهُ جَنْدِلًا مُفْرَدٌ فَتَقَرَّبَ مِنْهُ عَلَى الْمَفْرَدِ أَوَّلَى ، وَقَدْ أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة ، وليس بصحيح لما سبق

(وَإِنْ عَلَا) الْأِسْمُ الْمَجْرَدُ عَنْ أَرْبَعَةٍ ، وَهُوَ الْخَمَاسِي (فَمَنْعَ فَعْلَلٍ حَوَى خَمَلًا كَذَا فَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ) .

فالأول من هذه الأبنية : فَعْلَلٌ ، وهو بفتح الأول والثاني والرابع ، ويكون اسما نحو سَقَرَجَلٍ ، وصفة نحو شَمْرُ ذَلٍّ لِلْعُلُولِ .

والثاني ، وهو بفتح الأول والثالث وكسر الرابع ، قالوا : لم يجز إلا صفة نحو جَحْمَرٍ لِلْعَظِيمَةِ مِنَ الْأَفَاعِي ، وقال السيرافي : هي المعجوز المسنة ، وقهليس المرأة العظيمة ، وقيل : لحشفة الذكر ، وقيل : لعظيم الكبرة فيكون اسما .

والثالث ، وهو بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع ، يكون اسما نحو خَزَعِيلٌ لِلْبَاطِلِ وَلِلْأَحَادِيثِ الْمُسْتَطَرَفَةِ ، وَقَدْ عَمِلَ ، يُقَالُ : مَا أَعْطَانِي قُذْعِمَلًا ، أَيْ شَيْئًا ،

وصفة يقال : جَلَّ قُدْعَمِل للضخم ، والقُدْعَمِلَة من النساء القصيرة ، وجَلَّ حَبَقَتَيْن وهو الضخم أيضا ، وقيل : الشديد الخلق العظيم ، وبه سمي الأسد .

والرابع ، وهو بكسر الأول وفتح الثالث ، يكون اسما نحو قِرْطَفَب وهو الشيء الحفير ، وصفة نحو جِرْدَخْل ، وهو الضخم من الإبل ، وحِرْزَقَر وهو القصير .

(تنبيه) : زاد ابن السراج في أوزان الخامس فقلل نحو هُنْدَلِج اسم بقلة ، ولم يشته سيويه ، والصحيح أن نونه زائدة ، وإلا لزم عدم النظير ، وأيضا قد حَكَى كِرَاعٌ في الهُنْدَلِج كسر الهاء ؛ فلو كانت النون أصلية لزم كون الخامس على ستة أوزان ؛ فيفوت تفضيل الرابع عليه ، وهو مطلوب ، ولأنه يلزم على قوله أصالة نون كَنْهَبِل ؛ لأن زيادتها لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها مَوْقِعٌ في عدم النظير ، مع أن نون هُنْدَلِج ساكنة ثانية ؛ فأشبهت نون عَنَبَرٍ وَحَنَقَالٍ ومحوها ، ولا يكاد يوجد نظير كَنْهَبِل في زيادة نون ثانية متحركة ؛ فالحكم على نون هُنْدَلِج بالزيادة أولى ، وزاد غيره للخامس أوزانا آخر ، لم يشتهها إلا كثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا تطيل بذكرها .

(وَمَا * غَايَر) من الأسماء المتكئة ما سبق من الأمثلة (لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى) نحو يَدٍ وَجَنَدِلٍ وَاسْتِخْرَاجٍ ، وكان ينبغي أن يقول : أَوِ النَّدُورِ ؛ لأن محو طَخْرِبَةٍ مغاير للأوزان المذكورة ، ولم يَنْتَمِ إلى الزيادة ولا النقص ، ولكنه نادر كما سبق ، ولهذا قال في التسهيل : وما خرج عن هذه المثل فشاذا ، أو مزيد فيه ، أو محذوف منه ، أو شبه الحرف ، أو مركب ، أو أعجمي .

(وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ) الكلمة في جميع تصاريفها (فَاَصْلُ وَالَّذِي * لَا يَلْزَمُ) بل يحذف في بعض التصاريف فهو (الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتَذَى) لأنك تقول : حَدَا

حَذَوْهُ ؛ فعلم بسقوط التاء أنها زائدة في اخْتَذَى ، يقال : اخْتَذَى به أى اقتدى به ،
ويقال أيضا « اخْتَذَى » أى انتقل ، قال :

١٢١٠ - • كلُّ الحِذَاءِ يَحْتَذِي الخَافِي الوَقْعَ •

والحذاء : النمل ، وأما الساقط لعله من الأصول كواو يَحْدُ ؛ فإنه مقدر الوجود ،
كما أن الزائد اللازم كنون قَرَنْفُل وواو كَوَّكِب في تقدير السقوط ، ولذا يقال :
الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا .

واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء : للدلالة على معنى كحَرْف المضارعة
وَألف المفاعلة ، وللإلحاق كواو كَوْتَر وَجَدُول ، وياء صَيَّرَ وَعَثِيرَ ، وألف أَرْطَى
وَمَغْرَى ، ونون جَعَنْفَلَ وَرَغَشَن ، والمد كَألف رِسَالَةٍ ، وياء صَحِيفَةٍ ، وواو حَلَوْبَةٍ ،
وللمعوض كتاء زَنَادِقَةٍ وإقامة ، وسين يَسْطِيع ، وميم اللُّهُمَّ ، وللتكثير كيم سَتَهُمُ
وَزُرْقُمُ وَأَبْنُمُ ، زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره ، ومن هذا المعنى ألف قَبِيحَتْرَى
وكَثُرَتْرَى ، وللإمكان كَألف الوصل ؛ لأنه لا يمكن أن يبتدا بساكن ، وهاء السكت
في نحو عَهْ وَقَهْ ؛ لأنه لا يمكن أن يبتدا بحرف ويوقف عليه ، ولييان كهاء السكت
في نحو مَالِيَةٍ وَا زَيْدَاهُ ، زيدت لبيان الحركة ، وبيان الألف .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الزائد نوعان :

أحدهما : أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو لغيره ؛ فلا يختص بأحرف الزيادة ،
وشروطه أن يكون تكرير عَيْنٍ إما مع الانصال نحو قَتَلَ ، أو مع الانفصال بزائد
نحو عَقَنْقَلَ ، أو تكرير لامٍ كذلك نحو جَلَبَبَ وَجَلَبَابَ ، أو فاء وعين مع مباينة اللام
نحو مَرَمَرَيْس وهو قليل ، أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صَمَخَمَخَ .

أما مكرر الفاء وَخَذَهَا كَقَرَقَفَ وَسُنْدُسُ ، أو العين المفصولة بِأَصْلِي
كَحَذَرْدَ فَأَصْلِي .

والآخر : أن لا يكون تكرير أصل ، وهذا لا يكون إلا أحد الأخراف العشرة
مجموعة في « أمان وتسهيل » ، وهذا معنى تسميتها بحروف الزيادة ، وليس المراد أنها
تكون زائدة أبداً ؛ لأنها قد تكون أصولا ، وذلك واضح . وأسقط اللبرد من حروف
الزيادة الماء ، وسيأتى الرد عليه .

الثاني : أدلة زيادة الحرف عشرة :

أولها : سقوطه من أصل ، كسقوط ألف ضارب في أصله أعنى المصدر

ثانيها : سقوطه من فرع ، كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب .

ثالثها : سقوطه من نظيره كسقوط ياء أبطل في إطل ، والأبطل : الخاصرة .

وشرط الاستهلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون
سقوطه لغير علة ، فإن كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة لم يكن
دليلا على الزيادة .

رابعها : كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ،
وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورتل وهو الشر ،
وشر نبت وهو الغليظ الكفين والرجلين ، وعصنصر وهو جبل ؛ فالنون في
هذه ونحوها زائدة ؛ لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة ، نحو
جحنقل من الجحفة ، وهي لدى الحافر كالشفة للإنسان ، والجحنقل : العظيم الشفة ،
وهو أيضاً الجيش العظيم .

خامسها : كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق ،
كالهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف ، فإنها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم
الاشتقاق ؛ فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه ، وذلك نحو
أرتب وإفكّل ، يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحر ،
والإفكّل : الرعدة

سادسها : اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون من كِنْتَأَوْ ونحو حِنَطَأَوْ وَسِنْدَأَوْ وَقِنْدَأَوْ ، فالكِنْتَأَوْ : الوافرُ اللحية ، والحِنَطَأَوْ : العظيم البطن ، والسِنْدَأَوْ والقِنْدَأَوْ : الرجلُ الخفيف .

سابعها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة ، نحو تَنْفُلُ بفتح التاء الأولى وضم الفاء ، وهو ولد الثعلب ، فإن تاء زائدة ؛ لأنها لو جمعت أصلاً لكان وزنه قَمْلُل وهو مفقود .

ثامنها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تَنْفُلُ على لغة مَنْ ضم التاء والفاء ، فإن تاءه أيضاً زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدمُ النظير ؛ فإنها لو جمعت أصلاً كان وزنه قَمْلُل وهو موجود نحو بُرْثُنْ ، لكن يلزم عدمُ النظير في نظيرها أعنى لغةَ الفتح ، فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم زيادتها في لغة الضم أيضاً ؛ إذ الأصل اتحاد المادة .

تاسعها : دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل .

عاشرها : الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير ، وذلك في كَنْهَبُلْ ، فإن وزنه على تقدير أصالة النون قَمْلُل كسَقَرَجُلْ بضم الجيم وهو مفقود ، وعلى تقدير زيادتها قَمْلُل وهو مفقود أيضاً ، ولكن أبنية المزيد فيه أكثر ، ومن أصولهم المصير إلى السكتير . ذكر هذا ابن إياز وغيره ، وقال المرادي : هو مندرج في السابع ، ٥١ .

(بِضَمِّنْ قَمْلُ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي * وَزْنٍ) يعني إذا أردت أن تَرِنَ كلمة لتعلم الأصل منها والزائد قَابِلِ أصولها بأخرفِ قَمْلُ : الأول بالفاء ، والثاني بالعين ، والثالث باللام ، مسوياً بين الميزان والموزون في الحركة والسكون ؛ فتقول في قَلَسْ قَمْلُ ، وفي

ضَرَبَ قَمَلَ بفتح الفاء والعين ، وكذلك في قام وشَدَّ لأن أصلهما قَوَمَ وشَدَدَ ،
وفي عَلِمَ فَعِلَ ، وكذلك في هَابَ وَمَلَّ ، وفي ظَرَفَ قَمَلَ ، وكذلك في
طَالَ وَحَبَّ (وَزَائِدٌ يَلْقَظُهُ أَكْثَرُ) عن تضييف أصله من الميزان ؛
فتقول في أَكْرَمَ وَيَبْطِرُ وَجَوْهَرُ وَانْقَطَعَ وَاجْتَمَعَ وَاسْتَخْرَجَ وَانْقِطَاعُ
وَاجْتِمَاعُ وَاسْتِخْرَاجُ : أَفْعَلَ وَفَعَلَ وَفَوَعَلَ وَانْفَعَلَ وَافْتَعَلَ وَاسْتَفْعَلَ وَانْفَعَالُ
وَافْتِعَالُ وَاسْتَفْعَالُ .

واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما :

أحدهما : المُبْدَلُ من تاء الافعال ؛ فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله ؛
فيقال في وزن اصطَبِرَ : افْتَعَلَ ، وذلك لأن المقتضى للابدال مفقود
في الميزان .

والآخر المُكْرَّرُ لإلحاق أو غيره ؛ فإنه يقابل بما يقابل به الأصل كما
يأتي بيانه .

(وَضَاعِفِ اللام) من الميزان (إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ) من اللوزون ، بأن يكون
رباعياً أو خماسياً (كَرَاهَ بَغْفَرٍ وَقَافَ فُسْتَقٍ) ، وجيمٌ ولامٌ سَقَرَجَلٌ ، وميمٌ
ولامٌ قُدَّعِيلٌ ؛ فتقول في وزن الأول فَعَمَلٌ ، وفي الثاني فَعَمَلٌ ، والثالث فَعَمَلٌ ،
والرابع فَعَمَلٌ .

(وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ * فَأَجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ) من أحرف الميزان
(مَا لِلْأَصْلِ) الذي هو ضممه منها ؛ فإن كان ضعف الفاء قبل الفاء ، وإن كان
ضعف الميم قبل الميم ، وإن كان ضعف اللام قبل اللام ؛ فتقول في حِلْيَتِ
فِعْلِيلٍ ، وفي سَحْنُونٍ قُمْلُولٌ ، وفي مَرَمَرِيْسٍ قَمْعَمِيلٍ ، وفي اغْدَوْدَنَ افْعَوْعَلٌ ، وفي
جَلْبَبَ فَعَمَلٌ . وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله ؛ فتقول في حِلْيَتِ فِعْلِيَّتِ ،

وفي سَحْنُونُ قُفْلُونُ ، وفي مَرَمَرِيس فَعْمَرِيلُ ، وفي اَغْدَوْدَنَ اَقْمُوْدَالَ ، وفي جَلْبَبَ قَمَلَبَ . ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان؛ أحدهما : تسكين الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد في نحو صَبْرٍ وَقَرٍّ وَكَثْرٍ ، فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور قَمَلَبَ ، ووزنها على القول المرغوب عنه قَمَبَلُ ، وقَمَبَلُ ، وقَمَلَبُ ، وكذا إلى آخر الحروف . وكفى بهذا الاستنقال منفرا . والآخر : التباسُ ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدره فعلا ، وذلك أن الثلاثي الفعل العين قد تُضَعَّفُ عينُه للإلحاق ونمير الإلحاق ، ويتحد اللفظ به كَبَبَيْنِ مقصوداً به الإلحاق ومقصوداً به التعدية ؛ فعلى القصد الأول مصدره تبينة مشاكل دَحْرَجَةٍ ، وعلى القصد الثاني مصدره تَبْيِينِ ، ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزني الفعلين ، واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصدده ليس إلا على المذهب المشهور .

(تنبيهات) : الأول : إذا لم يكن الزائد من حروف « أمان وتسهيل » فهو ضعف أصل كالباء من جَلْبَبَ ، وإن كان منها فقد يكون ضعفاً نحو سَأَلَ ، وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دلّ الدليل على أنه لم يقصد به تضعيف ؛ فيقابل في الوزن بلفظه نحو تَمَنَّانَ — وهو ماء لبنى ربيمة — فرزته قَمَلَانُ لا قَمَلَالُ ؛ لأن قَمَلَالاً بناء نادر لم يأت منه غير المكرر نحو الزَّالِ إلّا خَزَعَالٌ وهو ناقة بها ظلم ، وقَهْقَارٌ للحجر . وأما بَهْرَامُ وشَهْرَامُ فمجهنيان .

الثاني : المعتبر في الوزن ما استحققه الموزون من الشكل قبل التفسير ؛ فيقلل في وزن رَدَّ ومَرَدَّ فَمَلَّ ومَقَمَلَّ ؛ لأن أصلهما رَدَدَ ومَرَدَدَ .

الثالث : إذا وقع في الموزون قلبٌ يُقَلَّبُ الزنة ؛ لأن المرض من الوزن التنبيه

على الأصول والزوائد على ترتيبها ؛ فنقول فى وزن آدُرِ أَغْلُ ؛ لأن أصله آذُورُ ، قدمت الدين على الفاء ، ونقول فى نَاءِ فَلَمَ ، لأنه من التأى ، وفى الحادى عالف ، لأنه من الوحدة ، وكذلك إذا كان فى الموزون حذفٌ وَزِنَ باعتبار ما صار إليه بعد الحذف ؛ فنقول فى وزن قَاضٍ فَأَيَ ، وفى بِسْعٍ فِلَ ، وفى بَعْدُ يَمِلُ ، وفى عِدَّةٍ عِلَّةَ ، وفى عِةٍ أُر من الوغى عِةَ ، إلا إذا أريد بيان الأصل فى المقلب والمخدوف ؛ فيقال : أصله كذا ثم أعلَ ، ٥١ .

(وَأَحْكُمُ بِتَأْصِيلِ) أصول (حُرُوفِ) الرباعى التى تكررت فاؤه وعينه ، وليس أحد المكررين فيه صالحاً للسقوط ، كحروف (سَمِيمٌ * وَنَحْوُهُ) لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلاً لأقلِّ الأصول ، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر ، فحكم بأصالتها معا (وَأُخْلِفَ فى) الرباعى للذكور الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط (كَلَمَلِ) أمر من كَلَمَ وكَفِكَفَ أمر من كفكف ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط ، بدليل صحة كف ولم ، فقيل : إنه كالنوع الأول حروفه كلها محكوم بأصالتها ، وإن مادة لم وكفكف غير مادة لم وكف ؛ فوزن هذا النوع فَمَلَّ كالنوع الأول ، وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج ، وقيل : إن الصالح للسقوط زائد ؛ فوزن كفكف على هذا فَمَكَل ، وهذا مذهب الزجاج ، وقيل : إن الصالح للسقوط بَدَلٌ من تضعيف العين ، فأصل لم لم ، فاستقل توالى ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف بمائل الفاء ، وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره الشارح ، ويردُّ أنهم قالوا فى مصدره : فَمَلَّةَ ، ولو كان مضاعفاً فى الأصل لجاء على التفصيل .

فإن تكرر فى الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلى كَصَخَصَخَ وسَمَسَمَسَ حكم فيه بزيادة الضممين الأخيرين ؛ لأن أقلَّ الأصول محفوظ بالأولين ، والسابق ، كذا قاله

في شرح الكافية . وقال في التسهيل : فإن كان في الكلمة أصل غير الأربعة حكم
 بزيادة ناني التثانلات وثالثها في نحو صَمَحَمَح ، وثالثها ورابعها في نحو مَرَمَرِيس ،
 انتهى ؛ فاتفق كلامه في نحو مَرَمَرِيس ، واختلف في نحو صَمَحَمَح ؛ فوزنه في كلامه
 الأول على طريقة مَنْ يقابل الزائد بلفظه قَمَلَمَح ، وفي كلامه الثاني فَمَحَمَل .
 واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في نحو صَمَحَمَح واليم الثانية في نحو
 مَرَمَرِيس بمخذهما في التصغير، حيث قالوا : صُمِنِيع ، ومُرَيْرِيس ،
 ونقل عن الكوفيين في صَمَحَمَح أن وزنه قَمَلَل ، وأصله صَمَحَمَح أبدلوا
 الوسطى ميأ .

ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصل شرع في بيان ما تَطَرَّدُ زيادته
 من الحروف العشرة ، فقال :

(قَالِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ يَغْيِرُ مَيْنِ)

ألفٌ : مبتدأ ، والجملة بعده صفة له ، وزائد : خبره ، واللين : الكذب .

أى إذا صحبت الألفُ أَكْثَرُ من أصلين حكم بزيادتها ؛ لأن أَكْثَرُ
 ما وقعت الألف فيه كذلك دلَّ الاشتقاقُ على زيادتها فيه ، فيحمل عليه
 ما سواه ، فإن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة ، بل بدلا من أصل ياء أو
 واو ، نحو رَمَى وَدَعَا وَرَحَا وَعَصَا وَبَاعَ وَقَالَ وَنَابَ وَبَابَ ، وما ذكره إنما هو
 في الأسماء المتمكنة والأفعال ، أما المبنيات والحروف فلا رِجْعَ للحكم بزيادتها فيها ؛
 لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق ، وهو مفقود ، وكذلك الأسماء الأعجمية
 كإبراهيم وإسحاق .

واعلم أن الألف لا تزاد أولا ؛ لامتناع الابتداء بها ، وتزاد في الاسم ثانية نحو
 ضَارَبَ ، وثالثة نحو كَتَابَ ، ورابعة نحو حُلِّلَ وسِرَّدَاح ، وخامسة نحو انطَلَّاقَ

وَحَبْلَابَ ، وَسَادَسَةٌ نَحْوَ قَيْمَتَرَى ، وَسَابِعَةٌ نَحْوَ أَرْبَعَاوَى ، وَتَزَادُ فِي الْفِعْلِ ثَانِيَةً نَحْوَ قَاتَلْ ، وَثَالِثَةٌ نَحْوَ تَفَافَلْ ، وَرَابِعَةٌ نَحْوَ سَلَقَى ، وَخَامِسَةٌ نَحْوَ أَجَاوَى ، وَسَادَسَةٌ نَحْوَ اغْرَنَدَى .

(تنبيهان) : الأول : يستثنى من كلامه نحو عَائِي وَضَوْضَى من مضاعف الرباعي ، فإن الألف فيه بدل من أصل ، وليست زائدة .

الثاني : إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين ولثالثٍ يحتمل الأصالة والزيادة ، فإن قدرت أصله فالألف زائدة ، وإن فُدِّرَتْ زيادته فالألف غير زائدة ، لكن إن كان المحتَمِلُ همزةً أو ميماً مصدرةً أو نوناً ثالثةً ساكنةً في خامسٍ كان الأرجحُ الحكمُ عليه بالزيادة وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل ، نحو أَفْعَى وَمُوسَى وَعَفَقَتَى إن وجد في كلامهم ، ما لم يدلَّ دليلٌ على أصالة هذه الأحرف وزيادة الألف كما في أَرْطَى عند من يقول أديم مَارُوطِ أَيْ مَدْبُوحٌ بِالْأَرْطَى ، وكافي مِغْرَى لقولهم معز ومعز ، وإن كان المحتَمِلُ غيرَ هذه الثلاثة حكماً بأصله وزيادة الألف ، انتهى .

(وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ) أى مثل الألف فى أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته (إِنْ لَمْ يَتَقَمَّا) مكررين (كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّوْ) اسم طائر ذى مخالب يشبه الباشق (وَوَعُوْعَا) إذا صَوَّتَ ؛ فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها ، كما حكم بأصالة حروف سمس .

والتنقسم السابق فى الألف يأتى هنا أيضاً ؛ فنقول : كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال : فإن صحب أصلين فقط فهو أصل كَبَيْتٍ وَسَوَّطَ ، وإن صحب ثلاثة فصاعداً مقطوعاً بأصالتها فهو زائد إلا فى الثنائى للكرر كما تقدم فى اللتن ، وإن صحب أصلين وثالثاً محتملاً ، فإن كان المحتَمِلُ همزةً أو ميماً مصدرةً حكم بزيادة المصدر منهما

وأصالة الياء والواو ، نحو أَبَذَعَ وَمَزُودٌ ، إلا أن يدل دليل على أصالة المصدر وزيادتهما كما في أَوَّلَى عند من يقول « أَيْقَ فهو مألوق » أَيْ جُنَّ فهو مجنون ، وكما في أَيْطَلْ لما تقدم من قولهم فيه إَيْطَلْ ، أو أصالة الجميع كما في مَرَّيْمَ وَمَدْيَنَ ؛ فإن وزنه فَعْلَلْ ، لا فَعِيلٌ ؛ لأنه ليس في الكلام ، ولا مَفْعَلٌ وإلا وَجَبَ الإِعْلَالُ ، وإن كان المَحْتَمِلُ غيرهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ، ما لم يدل دليل على خلاف ذلك كما في نحو يَهْيَرُ وهو الحجر الصلب ، وقال ابن السراج : اليهز اسم من أسماء الباطل ، قال : وربما زاده ألفا فقالوا يَهْيَرِي ، وقيل : هو السراب ، يقال : أ كَذَبَ من اليَهْيَرِ أَيْ من السَّرَابِ ؛ فإنه قضى فيه بزيادة الياء الأولى دون الثانية ؛ لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ ، ولا خفاء في زيادتها في نحو يَحْمَرُ ، وكما في عَزَوَيْتَ وهو اسم موضع ، وقيل : هو القصير أيضا ؛ فإنه قضى فيه بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء ؛ لأنه لا يمكن أن يكون وزنه فَعْوِيلاً ؛ لأنه ليس في الكلام ، ولا فَعْلِيلاً لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة ، ولا فَعْوِيَّتاً لأن الكلمة تصير بنير لام ؛ فتمين أن يكون وزنه فَعْلِيَّتاً مثل عَفْرِيت .

واعلم أن الياء تزداد في الاسم أولى نحو بَلَعَ ، وثانية نحو ضَيَّعَ ، وثالثة نحو قَضِيبَ ، ورابعة نحو حَذَرِيَّةَ ، وخامسة نحو سَلَحَفِيَّةَ ، قيل : وسادسة نحو مِفْنَأَطِيسَ ، وسابعة نحو خَنْزَوَانِيَّةَ ، وتزداد في الفعل أولى نحو يَضْرِبُ ، وثانية نحو يَبْطِرُ ، وثالثة عند من أثبت فَعِيلَ في أبنية الأفعال نحو رَهَيْتُ ، ورابعة نحو قَلَسَيْتُ ، وخامسة نحو تَقَلَّسَيْتُ ، وسادسة نحو اسْلَفَقَيْتُ .

والواو تزداد في الاسم ثانية نحو كَوَثَرُ ، وثالثة نحو عَجُوزُ ، ورابعة نحو عَرَقُوَّةُ ، وخامسة نحو قَلْدَسُوَّةُ ، وسادسة نحو أَرْبَعَاوَى ، وتزداد في الفعل ثانية نحو حَوَقَلَ ، وثالثة نحو جَهَوَرَ ، ورابعة نحو اَعْدَوَدَنَ .

(تنبيهان) : الأول : مذهب الجمهور أن الواو لا تزداد أولاً ، قيل : لنقلها ،

وقيل : لأنها إن زبدت مضمومة أطرد همزها ، أو مكسورة فكذلك ، وإن كان همزُ
المكسورة أقل ، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز ؛ لأن الاسم يضم أوله في التصغير ،
والفعل يضم أوله عند بنائه للفعل ؛ فلما كانت زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة
رفضوه ؛ لأن قلبها همزة قد يقع في اللبس ، وزعم قوم أن واو وَرَنْتَل زائدة على
سبيل الندور ؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة ، وهو ضعيف ؛ لأنه يؤدي
إلى بناء وَفْتَمَل وهو مفقود ، والصحيح أن الواو أصلية ، وأن اللام زائدة مثلها
في فَحَجَل بمعنى فجح ، وهذيل بمعنى هدم ؛ فإن زيادة اللام آخرًا نظائر ، بخلاف
زيادة الواو أولاً .

الثاني : إذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما سبق في يَلْمَع ،
وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول في غير المضارع فهي أصل كالياء في يَسْتَمُور ،
وهو اسم مكان بالحجاز ، وهو أيضاً اسم شجر يُشْتَاك به ؛ لأن الاشتقاق لم يدل
على الزيادة في مثله إلا في المضارع ، ٥١ .

(وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا)

أي الهمزة والميم متساويتان في أن كلا منهما إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف
مقطوع بأصالتها فهو زائد ، نحو أَحَدٌ وَمَسْجِدٌ ؛ لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على
الزيادة ؛ فحمل عليه ما سواه .

فخرج بقيد التصدر الواقع منها حشواً أو آخرًا ؛ فإنه لا يقضى زيادته إلا بدليل
كما سيأتي بيانه .

و بقيد الثلاثة نحو أكلَ ومهد ونحو اضطبل ومَرَزَ جُوش .

وبقيد الأصالة نحو أمان ومِرْزَى .

و بقيد التحقق نحو أرطى ؛ فإنه سُمع في المديح به مأروط ، وسرطى ؛ فن قال مأروط جعل المهمزة أصلية والألف زائدة ، ومن قال سرطى جعل المهمزة زائدة والألف بدلا من ياء أصلية ؛ فوزنه على الأول قَعْلَى وأتفه زائدة للالحاق ؛ فلو سمي به لم ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ، ووزنه على الثاني أَفْعَلْ ؛ فلو سمي به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، والقول الأول أظهر ؛ لأن تصاريفه أكثر ؛ فإنهم قالوا « أرطت الأديم » إذا دبغته بالأرطى ، و « أرطت الإبل » إذا أكلته ، و « أرطت الأرض » إذا أنبغته . وقيل أيضا « أرطت الأرض » إذا أنبت الأرطى ، وكذا الأولَى ؛ لأنه قيل : هو من أَرَقَ فهو مألوق إذا جُنَّ ، فالهمزة أصل والواو زائدة ، وقيل : هو من « وَلَقَى » إذا أَسْرَعَ ؛ فالهمزة زائدة والواو أصل ، ووزنه أَفْعَلْ ، والأول أرجح . وكذا الأوتكى لنوع من القمر ردى . دأر بين أن يكون وزنه أَفْعَلَى كَأَخْفَلَى ، وفَوْطَلَى كَحَوْزَلَى . ويخرج به أيضا نحو مَوَسَى فَإِنَّ مِيبَه محتملة الأصالة والزيادة ، ولكن الأرجح الزيادة كما مر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يمارضه دليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه ، فإن عارضه دليل على الأصالة محل بتمتضي الدليل ، كما في مِم مَرَجَل ومُفْغور ومِرْعَزَى ، حكم بأصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول .

أما مَرَجَل فذهب سيبويه وأكثر النحويين أن مِيبَه أصل ؛ لقولهم « مَرَجَل الحائك الثوب » إذا نسجه مَوْشَى بَوْشَى يقال له المراحل ، قال ابن خروف : أَمَرَجَل ثوبٌ يعمل بدارات كالمرجل وهي قدور النحاس ، وقد ذهب أبو الملاء للمرى إلى زيادة مِم مَرَجَل اعتمادا على الأصل للذكور ، وجعل ثبوتها في التصريف كنبوت مِم تَمْسُكُن من المسكنة ، وتَمْنَدَل من المنديل ، وتَمْدَرَع إذا لبس المِدرعة ، والمِم فيها زائدة ، ولا حجة له في ذلك ؛ لأن الأ أكثر في هذا تَسْكُن ، وتَنْدَل ، وتَمْدَرَع ، قال أبو عثمان : هو الأكثر في كلام العرب .

وأما مُتَقَوَّرُ فَمِنْ سَبِيوِيَه فِيهِ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمِيمَ زَائِدَةٌ ، وَالْآخَرُ أَنَّهَا أَصْلٌ ،
قَوْلُهُمْ « ذَهَبُوا يَتَمَتَّعُونَ » أَيْ يَجْمَعُونَ الْمَقْوَر ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْكُثَاةِ .

وَأَمَّا مِرْعَزِيٌّ فَذَهَبَ سَبِيوِيَه إِلَى أَنَّ مِيمَهُ زَائِدَةٌ ، وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ النَّازِلُ إِلَى
أَنَّهَا أَصْلٌ ؛ قَوْلُهُمْ كَسَاءَ مُرْعَزٍ ، دُونَ مُرْعَزٍ .

وَكَمَا فِي هَمْزَةِ « إِمَّة » وَهُوَ الَّذِي يُكُونُ تَبَعًا لغيره لضعف رأيه ، وَالَّذِي يَحْمِلُ دِينَهُ
تَبَعًا لِلدِّينِ غَيْرِهِ وَيَقْلُدُهُ مِنْ غَيْرِ بَرَهَانٍ ، حُكْمٌ بِأَصَالَةِ هَمْزَتِهِ عَلَى أَنَّ بَعْدَهَا ثَلَاثَةَ أَصُولٍ ؛
فَوَزْنُهُ فِعْلَةٌ لَا إِفْسَلَةٌ لِأَنَّهُ صَفَةٌ ، وَلَيْسَ فِي الصِّفَاتِ إِفْسَلَةٌ ، وَإِمْرَةٌ مِثْلُ إِمَّةٍ وَزَنَا
وَمَعْنَى وَحْكَا ، وَهُوَ الَّذِي يَأْتُرُ لِكُلِّ مَنْ يَأْسِرُهُ لضعف رأيه ، وَيُقَالُ أَيْضًا :
إِمْعٌ ، وَإِمْرٌ .

الثَّانِي : أَنَّهُمْ قَوْلُهُ « سَبَقَا » أَنَّهُمَا لَا يَحْكُمُ بزيادةِهما متوسطتين وَلَا متاخرتين
إِلَّا بِدَلِيلٍ .

وَيَسْتَنَفِي مِنْ ذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمُتَأَخِّرَةُ بَعْدَ أَلْفٍ وَقَبْلَهَا أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ ،
كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ .

فَتَمَّالٌ مَا حُكِمَ فِيهِ بِزيادةِ الْهَمْزَةِ وَهُوَ غَيْرُ مُصَدَّرَةٍ شَمَالٌ ، وَاحْتِجَاطٌ .

وَمِثَالٌ مَا حُكِمَ فِيهِ بِزيادةِ الْمِيمِ وَهُوَ غَيْرُ مُصَدَّرَةٍ دَلَامِصٌ وَزُرْقَمٌ ، وَبَابُهُ .

أَمَّا الشَّمَالُ فَالِدَلِيلُ عَلَى زِيَادَةِ هَمْزَتِهَا سَقْوُهَا فِي بَعْضِ لُغَاتِهَا ، وَفِيهَا عَشْرُ لُغَاتٍ :
شَمَالٌ ، وَشَامِلٌ ، بِتَقْدِيمِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْمِيمِ ، وَشَمَالٌ عَلَى وَزْنِ قَدَّالٍ ، وَشَمُولٌ بِفَتْحِ الشَّيْنِ ،
وَشَمَلٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ ، وَشَمَلٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ ، وَشَمِلٌ عَلَى وَزْنِ صَقِيلٍ ، وَشَمَالٌ عَلَى وَزْنِ
كِتَابٍ ، وَشَمِيلٌ عَلَى وَزْنِ طَوِيلٍ ، وَشَمَالٌ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ ، وَاسْتَدَلَّ ابْنُ عَصْفُورٍ وَغَيْرُهُ
عَلَى زِيَادَةِ هَمْزَةِ شَمَالٍ بِقَوْلِهِمْ « شَمَلْتُ الرِّيحَ » إِذَا هَبَّتْ شَمَالًا ، وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ
أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ شَمَلَاتٌ فَتَقْلُ ؛ فَلَا يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهِ .

وأما اخْبَنْطًا فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحَبْط ، يقال « حَبِطَ بطنه » إذا انتفخ .

وأما دَلَامَصٌ ويقال فيه دَمَالِصٌ وَدَمَلِصٌ وَدُمَيْلِصٌ ، وهو البراق - فلقولهم « دِرْعٌ دِلَاصٌ ، وَدَلِيصٌ ، ودلصته أنا » وذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دَلَامَصٍ أصل وإن وافق دِلَاصًا في المعنى ؛ فهو عنده من باب سَيْطٍ وَسَيْطَرٍ .
وأما زُرْقُمٌ وبابه - نحو سُتْهُمْ ، ودُلُقُمٌ ، وضُرْزُمٌ ، وفُسْحُمٌ ، ودُرْدُمٌ - فلأنها من الزرقه والسته والاندلاق وهو الخروج ، والضرز وهو البخيل - يقال ناقة ضرزة أى قليلة اللبن - والانفاسح ، والدرد وهو عدم الأسنان ، والوصف منه أدرَد ، ودرد .

الثالث : أفهم قوله « تأصيلها تحققا » أنهما إذا سَبَقَا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جيهما ، بل كان في أحدها احتمال ، أنه لا يُقَدَّمُ على الحكم بزيادةهما إلا بدليل ، وهو خلاف ما جزم به في التسهيل - وهو المعروف - من أن الهمزة والميم إذا سَبَقَا ثلاثة أحرف أحدهما يحتمل الأصالة والزيادة ؛ أنه بحكم زيادة الهمزة والميم وأصالة ذلك المحتمل ، إلا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ، ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وأيدع ، وميم مومسى وميزود ، وجاء في ميم محن عن سيويه قولان أصحهما أنها زائدة ؛ فإن دل الدليل على أصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه ، كما حكم بأصالة همزة أرطى فيمن قال : أديم مأروط ، وهمزة أوأتى فيمن قال : ألتى فهو مألوق كما سبق ، وبأصالة ميم مهدد ومأجج ، وزيادة أحد اللتين ؛ إذ لو كانت ميمه زائدة لكان مقعلا فكان يجب إدغامه ، وأجاز السيرافى في مهدد ومأجج أن تكون الميم زائدة ، ويكون فكهما شاذا كما فكَّ الأجل في قوله :

١٢١١ - الحمد لله العلى الأجل

[الوإسح الفضل الوهوب المجزل]

الرابع : تزداد الهمزة في الاسم أولي كَأَحَر ، وثانية كَشَامَل ، وثالثة كَشَنَال ، ورابعة كَحَطَايَط وهو القصير ، وخامسة كَحَمَرَاء ، وسادسة كَمَقْرَبَاء وهي بلد ، وسابعة كَبَرَنَاسَاء ، والبرناساء : الناس .

والليم تزداد أولي كَمَرَحَب ، وثانية كَدُمَلَص ، وثالثة كَدُمَلِص ، ورابعة كَرُزُقَم ، وخامسة كَضُبَارِم ؛ لأنه من الضَّيْر وهو شدة الخلق ، وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضُبَارِم أصلية ، قال في الصحاح : الضُّبَارِم بالضم الشديد الخلق من الأسد ، اه .

(كَذَلِكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهُمَا رَدِفٌ)

أي يُحْكَمُ بزيادة الهمزة أيضا باضطراد إذا وقعت آخرها بعد ألف ، قبل تلك الألف أكثر من حرفين ، نحو حَمَرَاء وَعِلْبَاء وَقُرْفُصَاء ؛ فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة في الحشو ، وبقيدها قبلها ألف الواقعة آخرها وليست بعد ألف ؛ فإنه لا يُقْصَى بزيادة هاتين ، إلا بدليل كما سبق في حُطَايَطِ وَاحْتَبَنَطَاء ، وبقيدها أكثر من حرفين نحو ماء وشاء وكِساء ورِداء ؛ فالهمزة في ذلك ونحوه أصلٌ أو بدلٌ من أصل ، لا زائدة .

(تنبيه) : مقتضى قوله « أكثر من حرفين » أن الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك ، سواء قطع بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين واحتمل الثالث ، وليس كذلك ؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سَلَاء وَحَوَاء ، أو حرفان أحدهما لين نحو زِيَرَاء وَقَوَاء ؛ فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين ، أو اللين ، وللعكس ؛ فإن جعلت الهمزة أصلية كان سَلَاءَ فَعَلَاءَ وَحَوَاءَ فَعَلَاءَ ، وإن جعلت زائدة كان سَلَاءَ فَعَلَاءَ وَحَوَاءَ فَعَلَاءَ من الحَوَاء ؛ فإن تأييد أحد الاحتمالين بدليل حكم به وألغى الآخر ، ولذلك حكم على

حَوَاءَ بـان همزته زائدة إذا لم يصرف ، وبأبها أصل إذا صُرِف نحو حَوَاءَ للذي
يُمَانِي الحَيَات ، والأولى في سَلَاء أن تكون همزته أصلاً ؛ لأن مُعَالَا في النبات أكثر
من مُعَلَاء ؛ فلو قال الناظم « أكثر من أصلين » لكان أجود ، اهـ .

(وَالْتُونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ) أى فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين في الهمزة ،
وهما : أن يسبقها ألف ، وأن يسبق تلك الألف أكثر من أصلين ، نحو عُثْمَان
وَعُضْبَان ، بخلاف نحو أَمَان وِرْمَان وَمَكَان .

ويشترط لزيادة النون — مع ما ذكر — أن تكون زيادة ما قبل الألف
على حرفين ليست بتضعيف أصل ؛ فالنون في نحو جَنْبَان أصل لا زائدة ،
وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقاً « واحكم بتأصيل حروف سسم » وقد اقتضى
إطلاقه أنه يُقضى بزيادة النون عيناً فيما يتوسط فيه بين الألف والفاء حرف
مشدد نحو حَسَان ورُمَان ، أو حرف لين نحو عَقِيَان وَعُثْوَان ، وهذا الإطلاق
على وَفَى ما ذهب إليه الجمهور ؛ فإنهم يحسمون بزيادة النون في مثل حَسَان
وعَقِيَان إلا أن يدل دليل على أصالتها ، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه
في قول الشاعر :

١٢١٢ — أَلَا مَنْ مُبْلَغُ حَسَانٍ عَنِّي

مُغْلَقَةً تَدِبُّ إِلَى عُكَاظٍ

لكنه ذهب في التسهيل والكافية إلى أن النون في ذلك كالهزمة في تَسَاوِي
الاحتمالين ؛ فلا يُلقى أحدهما إلا بدليل ؛ فكان ينبغي له أن يقيد إطلاقه بذلك ،
وهذا مذهب لبعض المتقدمين .

وزاد بعضهم لزيادتها آخر شرطاً آخر ، وهو أن لا تكون في اسم مضموم
الأول مضعف الثاني اسماً لنبات نحو رُمَان ؛ فجعلها في ذلك أصلاً ؛ لأن مُعَالَا في أسماء
النبات أكثر من مُعَلَّان . وإلى هذا ذهب في الكافية حيث قال :

فَقِيلَ عَنِ الثَّمَلَانِ وَالْفُعْلَاءِ فِي الثَّبَتِ لِلْفُعَالِ كَالسَّلَاءِ

وَرَدُّ بَأَن زِيَادَةَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ آخِرًا أَكْثَرَ مِنْ بَحْيِ الثَّبَاتِ عَلَى فُعَالٍ . وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَبِيحُوه أَنْ نُونُ رُمَّانٍ زَائِدَةٌ ، قَالَ سَبِيحُوه : وَسَأَلْتُهُ — يَعْنِي الْخَلِيلَ — عَنِ الرُّمَّانِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ ، فَقَالَ : لَا أَصْرِفُهُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَأَحْلُهُ عَلَى الْأَكْثَرِ ، إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى يَعْرِفُ بِهِ . وَقَالَ الْإِخْفَشُ : نُونُهُ أَصْلِيَّةٌ مِثْلُ قُرَاصٍ وَحُحَاصٍ ؛ لِأَنَّهُ فُعَالًا أَكْثَرَ مِنْ فُعْلَانٍ ، يَعْنِي فِي الثَّبَاتِ ؛ وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ بَلْ لَثْبُوتِهَا فِي الْإِشْتِقَاقِ . قَالُوا : أَرْضٌ مَرْمَنَةٌ لِكَثْرَةِ الرَّمَانِ ، وَلَوْ كَانَتْ النُّونُ زَائِدَةً لَقَالُوا مَرْمَنَةٌ .

(و) النون (فِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ) وَعَقَنْقَلٍ ، وَقَرَنْقَلٍ ، وَحَبَنْطَأٍ ، وَوَرَنْتَلٍ — مِمَّا هُوَ فِيهِ مُتَوَسِّطٌ ، وَتَوَسُّطُهُ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ بِالسُّوْبَةِ ، وَهُوَ سَاكِنٌ ، وَغَيْرُ مَدْغَمٍ — (أَصَالَةٌ كُنِيَ) كُنِيَ : مُجْهُولٌ ، فِيهِ ضَمِيرُ النُّونِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ نَابٍ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَأَصَالَةٌ : نَصَبَ بِالْمَفْعُولِ الثَّانِي ، أَيْ اطَّرَدَتْ زِيَادَةُ النُّونِ فِيهَا تَضَمُّنُ الْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ لثَلَاثَةِ أُمُورٍ : أَوَّلُهَا أَنَّ النُّونَ فِي ذَلِكَ وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ مَا تَبَيَّنَتْ زِيَادَتُهُ كَيَاءَ تَمَيِّدِجٍ ^(١) وَوَاوِ فَدَوْكَسٍ ، وَآلِفَ عَذَافِرٍ ، وَجُخَادِبٍ . ثَانِيهَا : أَنَّهَا تَعَاقِبُ حُرُوفَ اللَّيْنِ غَالِبًا ، كَقَوْلِهِمُ لِلْفَلِيزِ السَّكْفَيْنِ : شَرَنْبَثٌ وَشُرَابَثٌ ، وَلِلضَّخْمِ جَرَنْفَشٌ وَجُرَافَشٌ ، وَلِلثَّبَتِ عَرَنْقَصَانٌ وَعُرَيْقَصَانٌ . ثَالِثُهَا : أَنَّ كُلَّ مَا عُرِفَ لَهُ إِشْتِقَاقٌ أَوْ تَصْرِيفٌ وَجَدَتْ فِيهِ زَائِدَةٌ فِيَحْمَلُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ خَرَجَ بِالتَّحْقِيقِ الْأَوَّلِ النُّونُ الْوَاقِعَةُ أَوَّلًا فَإِنَّهَا أَصْلٌ ، نَحْوُ نَهَشَلٍ ، إِلَّا أَنَّ يَفْقِضُ زِيَادَتَهَا دَلِيلٌ كَافٍ نَحْوُ تَرْجِسٍ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ أَصْلًا لَكَانَ وَزْنُهُ فَعْلِيلٌ

(١) السَّمِيدُ بِالضَّمِّ الْمَهْمَلَةُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَمِثْلُهُ فِي صَحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ ، وَيُقَالُ : بِالضَّمِّ لِلْمَعْجَمَةِ ، وَهُوَ السَّكْرِيمُ الْوُطْأُ الْأَكْنَفُ ، وَالْحَفِيفُ فِي حَوَائِجِهِ ، وَالسِّيفُ ، وَالتَّثَبُّبُ . وَالْفَدُوكَسُ — بَزَنَةُ سَفَرِجُلٍ — الْأَسَدُ ، وَالرَّجُلُ الشَّجَاعُ . وَالْعَذَافِرُ — بَضْمُ الْعَيْنِ بَعْدَهَا ذَالٌ مَعْجَمَةٌ وَبَعْدَ الْآلِفِ فَاءُ فَرَّاءٍ — الْعَظِيمُ الشَّدِيدُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْأَسَدُ أَيْضًا . وَالْجُخَادِبُ — بِحِجْمٍ مَضْمُومَةٍ نَحْوُ مَعْجَمَةٍ — هُوَ الْعَظِيمُ الْخَلْقُ .

وهو مفقود . وبالقيد الثاني نحو قَنْطَارٍ وَقَنْدِيلٍ وَمُخَنَّفُودٍ وَخَنْدَرِيسٍ وَعَنْدَلِيبٍ ، فإنها اصل إلا أن يقضى دليل بالزيادة كما في نحو عَنَبَسَ — لأنه من العَبُوس — وَحَنْظَلٍ لقولهم : حَقَّالَتِ الْإِبِلُ ، وَعَنْسَلٍ لأنه من العَسَلَانِ ، وَعَرَنْدَلُ لأنه من قولهم : شئ عَرَنْدُ أى صُلْبٌ ، وَكَنْهَبِلٍ لقولهم فيه : كَهَبِلٌ ، ولعدم النظر على تقدير الأصالة . وبالقيد الثالث نحو غَرْزَنِيْقٍ وهو السيد الرفيع ، وَخَرْزُوبٌ ، وَكَنْزَابِيلٌ ، فالنون أصلية ؛ إذ ليس في السلام قَمْزِيلٌ وَلَا قَمْزُولٌ وَلَا قَمْزِيلِيلٌ . وبالرابع نحو عَجَنْسٍ فإنه متعارضة فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف ؛ فقلب التضعيف لأنه الأكثر ، وجعل وزنه قَعْلَلٌ كَعَدَبَسٍ قال أبو حيان : والذي أذهب إليه أن النونين زائدتان ووزنه قَعْمَلٌ . والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عُرِفَ له اشتقاق نحو ضَمْنَطٌ وَزَوْنَكُ ، ألا ترى أنه من الضَمْنَاطَةِ وَالزَّوْنِكِ ؛ فَيَحْتَمِلُ مَالَا يَعْرِفُ لَهُ اشْتِقَاقٌ عَلَى ذَلِكَ .

(تنبيهات) : الأول : بقي مما تزداد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع : المضارع كَنَضْرِبُ ، والافعال وفروعه كالانطلاق ، والأفعال كالأحرانجام ، وإنما سكت عنها لوضوحها الثاني : إنما لم يذكر العنوين ، ونون التثنية والجمع ، وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة ، ونون الوقاية ، ونون التوكيد ؛ لأن هذه زيادة متميزة ، ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة حتى صارت جزءاً منها .

الثالث : اعلم أن النون تزداد أولى نحو نَضْرِبُ ، وثانية نحو حَنْظَلٌ ، وثالثة نحو غَضَنْفَرٌ ، ورابعة نحو رَعَشَنٌ ، وخامسة نحو عُثْمَانُ ، وسادسة نحو زَعْفَرَانٌ ، وسابعة نحو عَبَّوْتَرَانٌ .

(والتاء) تزداد في أربعة مواضع : (في التأنيث) كَضَرَبْتَ ، وضارِبَةٌ ، وضَرْبَةٌ وأنت وفروعه على المشهور ^(١) ، (وَ) في (المضارعة) كَنَضْرِبُ ، (وَ) في (نحو)

(١) هذا المشهور هو أن الضمير من « أنت » هو أن ، والتاء حرف دلالة على تأنيث مخاطب المفرد أو المثنى أو الجمع ، ويقابله قولان آخران ، أولهما أن الضمير هو التاء وأن حرف عهاد كما قيل في « إياك » ونحوه ، وثانيهما أن الضمير هو مجموع أن والتاء .

(الاستفعال) من المصادر ، وذلك الافتعال كاستخراج والاقتدار ، وفروعهما ، والتفصيل والتفعمال كالترديد والتزداد ، دون فروعهما ، (و) في نحو (المطاوعة) كتنمّ تنمّلاً ، وتخرج تخرجاً ، وتكافل تكافلاً ، ولا يقضى زيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل .

واعلم أنه قد زيدت التاء أولاً وآخراً وحشواً ؛ فأما زيادتها أولاً فنه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنضب ، وتنفل ، وتذراً ، ونحلي . ، وأما زيادتها آخراً فكذلك منه مطرد وقد تقدم ، ومنه مقصور على السماع كالتاء في نحو رغبوت ورخوت وملكوت وجبروت ، وفي ترتموت وهو صوت القوس عند الرمي ؛ لأنه من الترم ، ووزنه تنقلوت ، وفي عنكبوت ، ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل ؛ لقولهم في معناه العنكب ؛ فهو عنده رباعي ، وذهب بعض النحاة إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة ، وأما زيادتها حشواً فلا تطرد إلا في الاستفعال والافتعال وفروعهما ، وقد زيدت حشواً في ألفاظ قليلة ، وقلّة زيادتها حشواً ذهب الأكثر إلى أصالتها في يستمور ، وإلى كونها بدلا من الواو في كلتا .

(وَالهَاءُ وَقْفًا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَوْا) أى الهاء من حروف الزيادة كما سبق ، إلا أن زيادتها قليلة في غير الوقف ، ولم تطرد إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو «لَيْتَ» ، وعلى الذل المحذوف اللام جزماً أو وقفاً ، وعلي كل مبنى على حركة لازمة إلا ما تقدم استثناءه في باب الوقف ، وهى واجبة في بعض ذلك ، وجائزة في بعضه ، على ما تقدم في بابه ، وأنكر المبرد زيادتها ، وقال : إنها إنما تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان ، كما في نحو «مَالِيَّةٌ» ، و«يَا زَيْدَاهُ» والإمكان ، كما في نحو «عَيْهٌ وَقِفْ» . كما قدمته ؛ فهى كالتنوين وباء الجر ، والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة ، والدليل على ذلك قولهم في أمات : أمهات ،

ووزنه فُعْلَمَات ؛ لأنه جمع أمّ ، وقد قالوا : أمّات ، والهاء في الغالب فيمن يَفْعِل ، وإسقاطها فيما لا يعقل ، وقالوا في أمّ : أمّة ، ووزنها فُعْلَمَة ، وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية ، وتكون فُعْلَة مثل فُجْرَة وأبْهَة ، ويقوى قوّته ما حكاه صاحبُ كتاب العين من قولهم : تأمّنتُ أمّا ، بمعنى اتّخذت ، ثم حذفت الهاء فبقي أمّ ، ووزنه فُعّ ؛ فإن ثبت هذا فأمّ وأمّة أصلان مختلفان ، كسَبَطَ وسَبَطَر ، ودَمِثَ ودِمَثَر ؛ فتكون أمّات على هذا جمع أمّة ، وأمّات جمع أمّ ، وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف ؛ لأنه خلاف الظاهر ، وأما حكاية صاحب العين فلا يحتاج بها ؛ لما فيه من الخطأ والاضطراب ، قال أبو الفتح : ذاكرتُ بكتاب العين يوماً شيخنا أبا علي ؛ فأعرض عنه ، ولم يرّضه ؛ لما فيه من القول للردود والتصريف القاسد .

وزيدت الهاء في قولهم : « أَهْرَقْتُ الماءَ ؛ فأنا أَهْرِيقُهُ إِهْرَاقَةً » والأصل أَرَأَقُ يَرِيقُ إِرَاقَةً ، وأَنْفُ أَرَأَقَ متقلبة عن الياء ، وأصل يَرِيقُ يُوْرِيقُ ، ثم أبدلوا من الهمزة هاء ، وإنما قالوا : يُهْرِيقُهُ ، وهم لا يقولون : أُرِيقُهُ ؛ لاستثقالهم الهمزتين ، وقالوا أيضاً : أَهْرَقَ الماءَ يُهْرِقُهُ إِهْرَاقًا ، ولا جواب للبرد عن زيادتها في أَهْرَاقٍ إلا دعوى القَلَطِ من قائله ؛ لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها قاء الكلمة ؛ فأدخل الهمزة عليها وأسكنها ، وادّعى الخليلُ زيادة الهاء في هِرْكَوْلَةٍ وأنها هِفْعُولَةٌ ، وهي العظيمة الوركين ؛ لأنها ترْكُلُ في مشيها ، والأكثر على أصالتها ، وأنها فِعْلُولَةٌ .

وقال أبو الحسن : إنها زائدة في هَبْلَع وهو الأكل ، وهَجْرَع وهو الطويل ، فهما عنده هَفْلَع ؛ لأن الأول من البَلْع ، والثاني من الجَرَع وهو للسان السهل ، وحُجَّةُ الجماعة أن العرب تقول في الهَجْرَعَيْنِ : هَذَا أَهْجَرُ مِنْ هَذَا ، أى أطول ، وكذلك تقول في هِلْقَامَةٍ وهو الأسد والضَّخْم الطويل أيضاً ، ويجوز أن تكون زائدة

في سهل^(١) وهو الطويل لأن السلب أيضا الطويل ، يقال : قرئت سهل^(٢) وسلب أى طويل ، ويجوز أن يكون من باب سبَطِرٍ وسبِط .

(تنبيه) : التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم .

(وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْهُورَةِ) أى من حروف الزيادة اللام ، والقياس يقتضى أن لا تزداد بعدها من حروف المد ؛ فلهذا كانت أقل الحروف زيادة ، ولم تطرد زيادتها إلا في الإشارة ، نحو ذَلِكَ وَتِلْكَ وَهُنَالِكَ وَأُولَئِكَ ، وما سواها فبابه السماع ، وقد سمع من كلامهم قولهم في عَبْد : عَبْدَل ، وفي الْأَفْحَج — وهو المتباعد الفخذين — : فَحَجَل ، وفي الْحَيِّق — وهو الظليم — : هَيْقَل ، وفي الْفَيْشَةَ — وهي الكمرة — : فَيْشَلَة ، وفي الطَّيْس — وهو الكثير — : طَيْسَل ، ونقل عن أبي الحسن أن لام عَبْدَل أصل ، وهو مركب من عبد الله كما قالوا : عَبْشِي ، ويبعد قولهم في زيد : زَيْدَل ، على أنه قال في الأوسط : اللام تزداد في عَبْدَل وحده ، وجمعه عبادة ؛ فيكون له قولان ، نعم البوافي يحتمل أن تكون من مادتين كَسِيطِرٍ وَسِبْطِرٍ .

(تنبيهان) : الأول : حق لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة ؛ لما قلناه في هاء السكت من أنها كلمة برأسها .

الثاني : ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعة ، وسكت عن السين ، وهي تزداد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه ، قيل : وبعد كاف المؤنثة وقفا نحو أ كَرُمْتُكِسْ وهي الكسكة ، ويلزم هذا القائل أن يعدّ شين الكَشْكَشَة نحو أ كَرُمْتُكِسْ ،

(١) هكذا في هذين للوضعين بتقديم الهاء على اللام ، والذي في القاموس وهو ما تقدم ذكره في مواضع من الباب تقديم اللام على الهاء .

والفرض من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف ؛ فحكهما حكم هاء السكت في الاستقلال ، ولا تطرد زيادتها في غير ذلك ، بل تحفظ كسين قُدُوس بمعنى قديم ، وأسطاع يُسَطِّيع بقطع الهمزة وضم أول الضارع ، فإن أصله عند سيوبه أطاقَ يُطِيع ، وزيدت السين عوضاً عن حركة عين الفعل ؛ لأن أصلَ أطاقَ أطوع . والعذرُ لناظم أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد ، وقد مثل به في زيادة التاء ؛ إذ قال « ونحو الاستفعال » فكأنه اكتفى بذلك ، ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء :

وَمَعَ سَيْنٍ زَيْدٍ فِي اسْتِفْعَالٍ وَفَرَعِهِ كَاسْتَفْعِي ذَا اسْتِكْمَالٍ ، ١٠

(وَأَمْنَعُ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ) أى متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته فهو أصل (إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ) على زيادته (كَحَظَلَتْ) الإبلُ ، إذا تأذت من أكل الحنظل ؛ فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل ، مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرأ بعد ألف مسبوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هي في نحو غَضَنَفَرَ كما سبق بيانه . وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة ، فليراجع .

فصل

في زيادة همزة الوصل

هو من تنمة الكلام على زيادة الهمزة ، وإنما أفرد لاختصاصه بأحكام ، وقد أشار إلى تعريف همزة الوصل بقوله :

(فَوَصَلَ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَأَسْتَشْبِتُوا)

أى همز الوصل كل همز ثبت في الابتداء وسقط في الدّرج ، وما يثبت فيهما فهو همز قطع ، وقد اشتمل كلامه على فوائد ؛ الأولى : أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله « فَوَصَلَ هَمْزٌ » وهذا هو الصحيح ، وقيل : يحتمل أن يكون أصلها الألف ، ألا ترى إلى ثبوتها ألفاً في نحو « أَرَجُلٌ ؟ » في الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة . الثانية : أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة ؛ لأنه إنما جىء بها وُصلة إلى الابتداء بالسّاكن ، إذ الابتداء به متعذر . الثالثة : أنها لا تختص بقبيل ، بل تدخل على الاسم والفعل والحرف ، أخذ ذلك من إطلاقه ، والمثال لا يخصص . الرابعة : امتناع إثباتها في الدّرج إلا لضرورة كقوله :

١٢١٣ — أَلَا أَرَى إِنِّنِّينِ أَحْسَنَ شَيْئَةٍ

طَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مَنَى وَمِنْ جُنْدٍ

واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل ، فقيل : أنشأها ، وقيل : لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين ، وقيل : لوصول للتكلم بها إلى النطق بالسّاكن ، وهذا قول البصريين . وكان الخليل يسميها سُلْمَ اللسان .

ثم أشار إلى مواضعها مبتدئاً بالفعل لأنه الأصل في استحقاقها لما ساذكره بعد ، فقال : (وَهُوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ اُحْتَوَى طَلَى • أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ) إمابها (نَحْوُ اُنْجَلَى) وانطلق ، أو سواها نحو اسْتَخْرَجَ (وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ) أى من المحتوى على أكثر من أربعة نحو اُنْجَلِ اُنْجَلَاءً ، وانطلق انطلاَقاً ، واستخرج استخْرَاجاً . (وَكَذَا • أَمْرُ التَّلَاثِي) الذى يسكن ثانى مضارعه لفظاً ، سواء فى ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كَاخْشَ وَأَمَضَ وَإِنْفَذَا) فإن تحرك ثانى مضارعه لم يحتج إلى

همزة الوصل ولو سكن تقديراً ، كقولك في الأمر من يَقُومُ : قُمْ ، ومن يَمِيدُ : هِذْ ، ومن يَرُدُّ : رُدْ ، ويستثنى خُذْ وكلُّ ومُرْ ؛ فإنها يسكن ثاني مضارعها لفظاً ، والأكثر في الأمر منها حذفُ الفاء والاستثناء عن همزة الوصل .

(وفي اسمِ استِ ابنِ ابنِهِ سَمِعَ وَائْتَيْنِ وامرئٍ هو تَأْنِيثُ تَبِعَ ، وَأَيْمُنُ)

هذه عشرة أسماء ؛ لأن قوله « وتأنيث تبع » عني به أبنه ، وأنتين ، وامرأة . وتنبه بقوله « سمع » على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمز الوصل غير مقيس ، وإنما طريقه السماع ، وذلك أن الفعل لأصلته في التصريف استأثر بأمور : منها بناء أوائل بعض أمثله على السكون ؛ فإذا اتفق الابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للامكان ، ثم حلت مصادر تلك الأفعال عليها في إسكان أوائلها واجتلاب الهمز ، وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك ؛ فسكان مقتضى القياس أن تُبنى أوائلها على الحركة ، ويستغنى عن همزة الوصل ، وإنما شذت عن القياس لما ساذكره .

أما اسمٌ فأصله عند سيبويه سَمَوْ كَفَنَوْ ، وقيل : سَمَوْ كَفَقَلْ ، لحذفت لامه تخفيفاً ، وسكن أوله . وقيل : نقل سكون الميم إلى السين ، وأتى بالهمزة توصلاً وتعويضاً ، ولهذا لم يجمعوا بينهما ، بل أثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة إليه : اسمي ، أو سَمَوِي ، كما عرف في موضعه ، واشتقاقه عند البصريين من السَمَوْ ، وعند الكوفيين من الوَسَم ، ولكنه قلب ، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام ، وجاءت تصاريفه على ذلك . والخلاف في هذه المسألة شهيرٌ فلا نطيل بذكره .

وأما « أَسْت » فأصله سَتَتْ ؛ لقولهم : سَفِينَةٌ ، وأسْتَاءَ ، و « زيد أسْتَعُ من عمرو » . حذفت اللام — وهي الهاء — تشبيهاً بحروف الهمزة ، وسكن أوله ، وجيء بالهمزة لما ذكر ، وفيه لغتان أخريان : سَهْ بحذف الميم فوزنه قَلْ ، وسَتَتْ بحذف اللام فوزنه فَعَمْ .

والدليل على كون الأصل ستّه بفتح الفاء فتّحها في هاتين اللفتين . والدليل على التحريك والفتح في العين ما يُدْكَر في ابن .

وأما « ابن » فأصله بَنَوُ كَقَلَم ، فُعل به ما سبق في اسم واست . ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بَنُون ، وفي النسب بَنَوِي بفتحها . ودليل تحريك العين قولهم في جمعه : أَبْنَاء ، وأفعال إنما هو جمعُ فَعَلٍ بتحريك العين . ودليل كونها فتحة كَوْنُ أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها كمَضُد وأغضاد ، ومكسورها ككَبَاد وكَبَاد ، والمحل على الأكثر . ودليل كون لامة واو لا ياء ثلاثة أمور ؛ أحدها : أن الغالب على ما حُذِفَ لامة الواو لا ياء . والثاني : أنهم قالوا في مؤنثه بِنْتُ فأبدلوا التاء من اللام ، وإبدال التاء من اللام أكثر من إبدالها من ياء كما ستعرفه في موضعه . والثالث : قولهم : البُنُوَّة ، ونقل ابن الشحرى في أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء ، واشتقّه من : « بَنَى بامرأته يَبْنِي بها » ، ولا دليل في البُنُوَّة ؛ لأنها كالفِتْوَة وهي من ياء ، ولو بَنَيْتَ من حيث فَعُولَةٌ قلت : حُجْوَةٌ ، وأجاز الزجاج الوجهين .

وأما « ابْنُم » فهو ابن زيدت فيه الميم للبالغة ، كما زيدت في زُرْقَم . قال الشاعر :

١٢١٤ — وَهَلْ لِي أُمٌّ غَيْرُهَا إِنْ ذَكَرْتُهَا؟

أبي الله إلا أن أكون لها ابناً

وليست عوضاً من المحذوف ، وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحتاج لمعزة الوصل .

وأما « اثْنَانِ » فأصله ثَمَانِيَان بفتح الفاء والعين ؛ لأنه من ثَنَيْت ، ولقولهم في النسبة إليه ثَنَوِي ، لحذفت لامة ، وسكن أوله ، وجيء بالهمز .

وأما « امرؤ » فأصله مرء ؛ فخفض بنقل حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة ، وعوض عنها همزة الوصل ، ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبدا ؛ فجعل المتوقع كالواقع .

وأما تأنيث أين واثنين وامرئ ؛ فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها ، والتاء في ابنة واثنين للتأنيث كالتاء في امرأة كما أفهمه كلامه ، بخلاف التاء في بنت واثنين فإنها فيهما بدل من لام الكلمة ؛ إذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ما قبلها ، ويؤيد ذلك قول سيبويه : لو سميت بهما رجلا نصرفتاهما ، يعنى بنتا وأختا ، وإفهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة ، لا من التاء .

وأما « أيمن » المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين ، والقطع عند الكوفيين ؛ لأنه عندهم جمع يمين ، وعند سيبويه اسم مفرد من اليمين وهو البركة ؛ فلما حذفت نونه ف قيل : « أيم الله » أعاضوه الهمزة في أوله ، ولم يحذفوها لما أعادوا النون ؛ لأنها بصدد الحذف كما قلنا في امرئ ، وفيه اثنتا عشرة لفة جمعها الناظم في هذين البيتين :

هَمْزُ أَيْمٍ وَأَيْمُنٌ فَافْتَحَ وَاكْسِرَ أَوْ إِمُّ قُلْ
أَوْ قُلْ مُ أَوْ مِنُْ بالتثنية قَدْ شُكِّلَا
وَأَيْمُنُ اخْتِ بِهْ ، وَاللهُ كَلَّا أَضِفْ
إِلَيْهِ فِي قَسَمٍ تَسْتَوْفِ مَا نُفِلَا

نم أشار إلى ما بقى مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله : (هَمْزُ أَلْ كَذَا) أى همز وصل ، مُعَرِّفَةٌ كانت أو موصولة أو زائدة ، ومذهب الخليل أن همزة ال قطع وصلت لكثرة الاستعمال ، واختاره الناظم في غير هذا الكتاب ، ومثل أَل أم في لغة أهل اليمن .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقا ، ولا في حرف غير أل ، ولا في ماضي ثلاثي ولا رباعي ، ولا في اسم إلا مصدر الخامس والسادس والأسماء العشرة المذكورة .

الثاني : كان ينبغي أن يزيد « أيم » لغة في أيمن ؛ فتكون الأسماء غير المصادر اثني عشر ؛ فإن قيل : هي أيمن حذفت اللام ، يقال : وأبني هو ابن وزيدت اليم ، انتهى .

(وَيُبْدَلُ) همز الوصل المفتوح (مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ) وهو الأرجح (أَوْ يُسَهَّلُ) بين الهمزة والألف مع القصر ، ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك : اضْطَرَّ الرَّجُلُ ، وكما يحذف المكسور في نحو « اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا » « اسْتَفْقَرْتُ لَهُمْ » ثلاثا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا يحقق ؛ لأن همز الوصل لا يثبت في الدرج إلا لضرورة كما مر ، فتقول : أحسن عندك ، وآيمنُ الله يمينك ، بالمد راجعا ، وبالتسهيل مرجوحا ، ومنه قوله :

١٢١٥ - أَلْحَقْ - إِنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ

أَوْ انْبَعَثَ حَبْلٌ - أَنْ قَذَبَكَ طَائِرٌ

وقد قرىء بالوجهين في مواضع من القرآن ، نحو « آلدَّ كَرَيْنَ » « آلَانَ » .

﴿ خاتمة ﴾ : في مسائل ؛ الأولى : اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات : وجوب الفتح ، وذلك في المبدوء بها أل . وجوب الضم ، وذلك في نحو انطَلَقَ واستَخْرَجَ مبنيين للمفعول ، وفي أجزء الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقْتُلْ واكْتُبْ ، بخلاف أَمْشَوْا وَأَمْضُوا . وَرُجِحَانَ الضم على الكسر ، وذلك فيما عرض جبل ضمة عينه كسرة نحو اغْرِي ، قاله ابن الناطم ، وفي تسكلة أبي على أنه يجب إثمَام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة ،

وفي التسهيل أن همزة الوصل تُشَمُّ قبل الضم المضم . ورجحان الكسر على الكسر ، وذلك في أَيْمَنُ وَأَيْمُ . ورجحان الكسر على الضم ، وذلك في كلمة أَسْم . وجواز الضم والكسر والإشمام ، وذلك في نحو اختَارَ وانْقَادَ مبنيين للمفعول . ووجوب الكسر ، وذلك فيما بقي ، وهو الأصل .

الثانية : قد علم أن همزة الوصل إنما جيء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن ؛ فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها ، نحو اسْتَقَرَّ ، إذا قصد إدغام تاء الأفعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء قليل : سَتَرُ^(١) ، إلا لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها في نحو الأَحْمَرُ فالأَرْجَحُ إثبات الهمزة ، فنقول : « أَلَحْمَرُ قَائِمٌ » ويضمف « لَحْمَرُ قَائِمٌ » والفرق أن النقل للإدغام أكثر من النقل لغير الإدغام .

الثالثة : إذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسره وضمه ، نحو « أَنْ اقْتُلُوا » « أَوْ اقْتُلْ » .

الرابعة : مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسرة ، وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفا ، وضمت في بعضها إتباعا ، وذهب الكوفيون إلى أن كسرها في « اضْرِب » وضما في « اسْكُن » إتباعا للثالث ، وأورد عدم الفتح في « اعْلَمْ » وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر بالخبر ، والله أعلم .

(١) يلتبس هذا الماضي بعد النقل وحذف همزة الوصل بقولك « ستر » مضعف العين ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن هذا الماضي المحذوف همزة وصله وزنه اقتمل ، والآخر وزنه فعل - بتشديد العين - والثاني : أن مضارع هذا الماضي يستر بفتح ياء المضارعة كيستتر التي هو أصله ، ومضارع الآخر يستر بضم ياء المضارعة كيقفل بتشديد التاء مكسورة ، والثالث : أن مصدر هذا الماضي المحذوف همزة الوصل ستارا ومصدر المضعف العين تستير مثل تقبيل ، وسينص الشارح على هذه الفروق في مباحث الإدغام

الإبدال

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تُبدَلُ من غيرها إبدالا شائما لغير إدغام ؛ فإن إبدال الإدغام لا يُنظر إليه في هذا الباب ؛ لأنه يكون في جميع حروف المعجم إلا الألف ، كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر إليه في حروف الزيادة لذلك ، وأراد بالإبدال ما يشمل القلب ؛ إذ كل منهما تغيير في الموضع ، إلا أن الإبدال إزالة ، والقلب إحالة ، ومن ثم اختص بحروف العلة والمهزة ؛ لأنها تُقَارِبُ حروف العلة بكثرة التضمير ، وذلك كما في قَامَ أصله قَوَمَ ؛ فألفه منقلبة عن واو في الأصل ، ومُوسَى أَلْفُه عن الياء ، ورأس أَلْفُه عن المهزة ، وإنما تُنَيِّتُ لثبوتها ؛ فاستحالت ألفا ، والبديل لا يختص كما استراه .

ويخالفهما التعويض ؛ فإن العِوضَ يكون في غير موضع المِوض منه كتاء عِدَّة ، ومهزة أُنِي ، وياء مُقَيَّرٍ ، ويكون عن حرف كما ذكر ، وعن حركة كسين أَسْطَاع كما تقدم .

وقد ضَمَّنَ الناظم هذا البابَ أربعة أحكام من التصريف : الإبدال ، والقلب ، والنقل ، والحذف .

وأشار إلى حصر حروف البديل الشائع في التصريف بقوله : (أَخْرَفُ الْإِبْدَالِ هَذَاتُ مُوطِيَا) وخرج بالشائع البديل الشاذ ، نحو إبدال اللام من نون « أَصِيلَان » تصغير أصيل على غير قياس كما في مَغْرِب ومُغَيَّرٍ بأن في قوله :

١٢١٦ - وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَصِيلِيهَا

أَغَيْتُ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

ومن ضاد اضْطَجَعَ في قوله :

١٢١٧ — [يَارُبَّ أَبَارٍ مِنَ الْمُفْرِ صَدَغَ
تَقْبِضَ الذَّنْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ]
[لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَيْعَ]
مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِفْهِ فَالطَّاعِنَ

والقليل نحو إبدال الجيم من الباء المشددة في الوقف ، كقوله :

١٢١٨ — خَالِي عَوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيجٍ
الْمُطْعِمَانِ الْأَخْصَمَ بِالْمَشِجِ
وَبِالْمَدَاةِ كَتَلَ الْبَرْجِجَ
يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّيْصِجِ

وربما أبدلت دون وَقْفٍ ، كقولهم في الأيل : أَجَلٌ ، ودون تشديد ، كقوله :

١٢١٩ — لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجَ
فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ رِجْجٌ
* أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنَزِّي وَفَرَنْجِجٌ *

وتسمى هذه عَجَمَجَةً قَضَاعَةً .

ومعنى « هَدَات » سكنت ، و « موطيا » من أوطأته جَمَلُهُ وَطِيئًا ؛ فالياء فيه بدل من الهمزة ، وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل ؛ إذ جمعها فيه في « طَوَيْتُ دَائِمًا » ثم إنه لم يتكلم عليها هنا مع عَدَّهَا إِيَّاهَا ، وَوَجْهُهُ أَنْ إِبْدَالَهَا مِنَ التَّاءِ إِنَّمَا يَطْرُدُ فِي الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ « رَحْمَةٍ وَنِعْمَةٍ » وَذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي بَابِ الْوَقْفِ ، وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنْ غَيْرِ التَّاءِ فَمَسْمُوعٌ كَقَوْلِهِمْ « هِيَاكَ » ، و « لَهْنُكَ قَائِمٌ » ، و « هَرَقْتُ لِلْسَاءِ » ، وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ ، وَهَرَخْتُ الدَّابَّةَ .

(تنبيهات) : الأول : ذكر في التسهيل أن حروف البديل الشائع — بعض في كلام العرب — اثنان وعشرون حرفاً ، وهذه التسعة المذكورة هنا حروف

الإبدال الضروري في التصريف ؛ فقال : يجمع حروف البديل الشائع في غير إدغام قولك : لِحَدَّةٍ مُصْرِفٍ شَكِيسٌ آمِنٌ عَلَى ثَوْبٍ عَزِيزَةٍ ، والضروري في التصريف هِجَاءٌ طَوَيْتُ دَائِمًا ، هذا كلامه . فأفهم أن باقي حروف المعجم — وهى الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والعين والقاف — قد تبدل على وجه الشذوذ ، وقد قال ابن جني في قراءة الأعمش « فَشَرَّذْهُمْ » بالذال المعجمة : إن الذال بدل من الدال ، كما قالوا : لحم خَرَازِلٍ وخَرَادِلٍ . والمعنى الجامع لهما أنها مَجْهُورَانِ ومتقاربان ، وخَرَّجَهَا الزمخشري على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم : « شَذَرَ مَذَرَ » . وأفهم أيضاً أن من الشائع ما تقدم من إبدال اللام من النون ومن الضاد ، ومن إبدال الجيم من الياء ، وكذا إبدال النون من اللام ، كقولهم في « الرِّقْلُ » وهو الفرس الذَّيَالُ : رِقَنَ ، ومن اليم كقولهم في « أَمَغَرَتِ الشاة » إذا خرج لبنها أحمر كالغرة : أَمَغَرَتِ ، وينبغي أن لا يسى ذلك شائعا ، بل الشائع في ذلك ما طرد أو كثر في بعض اللغات كالمعجمجة في لغة قُضَاعَةَ ، والعَنَمَنَّة كقولهم : « ظَنَمْتُ عَنْكَ ذَاهِبٌ » ، أى أنك ، والكَشْكَشَّة في لغة تميم ، كقولهم في خطاب المؤنث « ما الذي جَاءَ بِشِ » يريدون بِكِ ، وقراءة بعضهم « قَدْ جَعَلَ رَبُّشِ تَحَنُّشٍ سَرِيًّا » والكَشْكَشَّة في لغة بكر ، كقولهم في خطاب المؤنث « أَبُوسِ ، وَأُوسِ » يريدون أبوكِ وأُمكِ .

قل في شرح السكاكية : وهذا النوع من الإبدال جديرٌ بأن يذكر في كتب اللغة ، لا في كتب التصريف ، وإلا لزم أن تذكر العين ؛ لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مُطَرَّدٌ في لغة بني تميم ، ويسى ذلك عَنَمَنَّة ، وكان يلزم أيضاً أن يذكر الكاف لأن إبدالها من تاء الضمير مطرد ، كقول الراجز :

١٢٢٠ - يَا أَبْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ وَمَا لَنَا عَنَيْتَنَا إِيَّاكَ

أراد عَصَيْتَ ، وأمثالُ هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة . وإنما ينبغي أن يُعَدَّ في الإبدال التصريف ما لو لم يُبدل أَوْقَعَ في الخطأ أو مخالفة الأكثر ؛ فالموقع في الخطأ كقولك في مال مَوَّل ، والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في سَقَاءة : سَقَاية . هذا كلامه .

الثاني : عدَّ كثيرٌ من أهل التصريف حروفَ الإبدال اثنيَ عشرَ حرفاً ، وجموعها في ترايب كثيرة : منها طَالَ يَوْمٌ أَنْجَدْتَهُ ، وأسقط بعضهم اللامَ ، وعدّها أَحَدَ عَشَرَ ، وجمعا في قوله : أَيْدٍ طَوِيَتْ مِنْهَا ، وزاد بعضهم الصاد والزاي ، وعدّها أربعةَ عشرَ ، وجمعا في قوله : أَنْصَتَ يَوْمَ زَلَّ طَائِفٌ جَدٌّ ، وعدّها الزخشرى ثلاثةَ عشرَ ، وجمعا في « اسْتَنْجَدُهُ يَوْمَ طَالَ » قال ابن الحاجب : هو وهم ؛ لأنه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال ، كقولهم : زَرَاطُ وزَقَرُ ، في صراط وصَقَرُ ، وزاد السين وليست من حروف الإبدال ، فإن أورد « اسْمِعْ » ورد « اذْكُرْ وَاظْلَمْ » ؛ لأنه من باب الإدغام ، لا من باب الإبدال المجرد . هذا كلامه ، قلت : قد أجاز النحاة في « اسْتَخَذَ » أن يكون أصله اتَّخَذَ ، فأبدلوا من التاء الأولى السين ، كما أبدلوا التاء من السين في « سِتٌّ » إذ أصله سِدْسٌ ، فاعله نظر إلى ذلك . والذي ذكره سيبويه أَحَدَ عشرَ حرفاً : ثمانية من حروف الزيادة ، وهي ماسوى اللام والسين ، وثلاثة من غيرها ، وهي الدال والطاء والجيم .

الثالث : يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوماً أو غلبةً ؛ فالأول نحو جَدَفَ ، فإن فاءه بدل من تاء جَدَثَ ؛ لأنهم قالوا في الجمع : أَجْدَاثُ ،

بالتاء فقط، والثاني نحو «أفَلَطَ» أى أَفَلَتَ، فإن طاءه بدل من التاء ؛ لأن التاء أغلب فيه فى الاستعمال ، وكذا قولهم فى لِمَصَّ : لِمَصَّتْ ، التاء بدل من الصاد ؛ لأن جمعه على لُصُوص أكثر من لُصُوت .

فإن لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين فهو من أصلين ، نحو أَرَخَ وَوَرَّخَ ، ووَكَّدَ وأَكَّدَ ؛ لأن جميع التصاريف جاءت بهما ، فليس أحدهما بدلا من الآخر .

وقال ابن الحاجب : يعرف البديل بكثرة اشتقاقه كثرات ؛ فإن أمثلة اشتقاقه وَرِثَ وَوَارِثَ وَمَوْرُوثَ ، وبقلة استعماله كقولهم « الثَّمَالِي » فى الثعالب ، و « الأَرَانِي » فى الأرناب ، وأنشد سيديويه :

١٢٢١ - لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ نَحْمٍ تُتَمَرُّهُ

مِنْ الثَّمَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

قال ابن جنى : ويحتمل أن يكون الثعالي جمع ثُعَالَة ثم قلب ؛ فيكون كقولهم « شَرَاعِي » فى شرائع ، والذي قاله سيديويه أولى ؛ ليسكون كأرانيها ، وأيضاً فإن ثُعَالَة اسمُ جنس ، وجمع أسماء الأجناس ضعيف ، يعنى بقوله اسم جنس عِلْمُ جنس .

وبكونه قرعاً والحرف زائد كضَوْبِ رَب تصغير ضارب ؛ لأنه لما عِلْمُ الأصلُ عِلْمُ أن هذه الواو مبدلة من الألف .

وبكونه قرعاً وهو أصل كَمُوَيْه ؛ فإنه تصغير ماء ، فلما صغر على مُوَيْه علم أن الهمزة مبدلة من هاء .

وبلزوم بناء مجهول نحو « هَرَّاق » يُخْصَم بأن أصله أَرَّاق ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هَفْعَل وهو بناء مجهول .

(قَابِلِ الْهَمْزَةِ مِنْ وَاوٍ وَيَا آخِرًا أَثَرُ أَفٍ زَيْدٍ) أى تبدل الهمزة من الواو والياء وجوبا في أربع مسائل :

الأولى : هذه ، وهى : إذا تطرفت إحداها بعد ألف زائدة ، نحو : كَيْتَاءَ وَتَمَاءَ وَدُعَاءَ ، ونحو بِنَاءَ وَطِبَاءَ وَقَضَاءَ ، بخلاف نحو قَاوَلٍ وَبَايَعَ ، وتعاونَ وَتَبَانٍ ، لعدم التطرف ، ونحو غَزَوَ وَظَهَى لعدم الألف ، ونحو « وَاوٍ ، وَآى » لعدم زيادة الألف ؛ لأنها أصلية فيهما فلا إبدال ، وإلا لتوالى إعلالان ، وهو ممنوع .

(تنبيهات) : الأول : تُشَارِكُهُمَا فى ذلك الألف فى نحو « حَرَاءَ » فإن أصلها حَرَى كَسَكْرَى ، فزيدت الألف قبل الآخر للدكألف كَقَابٍ وَغُلَامٍ ، فأبدلت الثانية همزة ، فكان الأحسن أن يقول كما قال فى الكافية :

مِنْ حَرْفٍ لَيْنٍ آخِرٍ بَعْدَ أَلِفٍ
مَزِيدٍ أَبْدِلْ هَمْزَةً وَذَا أَلِفٍ

الثانى : هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو « بِنَاءَ وَبِنَاءَةٌ » فإن كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو : « هِدَايَةٍ ، وَسِقَايَةٍ ، وَإِدَاوَةٍ ، وَعِدَاوَةٍ » ؛ لأن الكلمة بُنِيَتْ عَلَى التَّاء ، أى أنها لم تُبْنِ عَلَى مَذْكَر . قال فى التسهيل : وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازمة ؛ فالأول كقولهم فى المثل « أَسْتَقِي رَقَاشٍ فَإِنَّهَا سَقَايَةٌ » ؛ لأنه لما كان مثلاً — والأمثال لا تنير — أشبه ما بنى على هاء التأنيث ، ومنهم من يقول « فَإِنَّهَا سَقَاءَةٌ » بالهمز كحالهِ فى غير المثل . والثانى كقولهم « صَلَامةٌ » فى صِلَاية .

وحكم زيادى التنثية حكم هاء التأنيث فى استصحاب هذا الإبدال ، نحو « كَسَائِمٍ وَرِدَائِمٍ » فإن بنيت الكلمة على التنثية امتنع الإبدال ، وذلك كقولهم « عَقَلْتُهُ بِثَنَائَيْنِ » وهما طَرَفَا الْعُقَالِ .

الثالث : قد أورد على الضابط المذكور مثل « غَاوِي » في النسب ^(١) إذا رَحَّمْتَهُ على لغة من لا يَتَوَقَّعُ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ « يَا غَاوُ » بضم الواو من غير إبدال ، مع اندراجها في الضابط المذكور ، وإنما لم يبدل لأنه قد أُعِلَّ بحذف لامه؛ فلم يجمع فيه بين إعلالين ، فلَوَاتِي موضع قوله آخرًا بلاما فقال « لاما يَأْتِرُ ألف زيد » لاستقام .

الرابع : اختلف في كيفية هذا الإبدال؛ فقيل : أبدلت الياء والواو همزة ، وهو ظاهر كلام المصنف ، وقال حُذَّاقُ أَهْلِ التَّعْرِيفِ : أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة ، وذلك أنه لما قيل كَسَاوُ وَرَدَاوُ تحركت الواو والياء بعد فتحة ، ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها ، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التخيير وهو الطَّرَفُ ، فقلبا ألفا — حَمَلَا عَلَى بَابِ عَصَا وَرَحَا — فالتقى ما كنان ، فقلبت الألف الثانية همزة ؛ لأنها من مخرج الألف ، انتهى .

ثم أشار إلى الثانية بقوله (وَفِي « فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتِنَى) أى اتبع ، ذا : إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة .

أى يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت عينا لاسم فاعل أعلمت عين فعله ، نحو « قَاتِلٌ ، وَبَاتِعٌ » الأصل قَاوِلٌ وَبَايِعٌ ، حملا على الفعل في الإعلال ، بخلاف نحو عَوِرَ فهو عَاوِرٌ وَعَيْنٌ فهو عَايِنٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : هذا الإبدال جارٍ فيما كان على فاعل وفاعلة ، ولم يكن اسم فاعل ، كقولهم « جَائِزٌ » وهو البستان ، قال :

(١) ظاهره أن قوله « في النسب » قيد في الكلام ، وليس الأمر على هذا الظاهر ؛ فإن « غاويا » إذا نودي بعد صيرورته علما ورخم قيل فيه ذلك على لغة من ينتظر ، على أن الواو في « يا غاو » ليست متطرفة ، بل هي حشو ؛ وذلك لأن الحذف عارض ، والمحدوف مراعى .

صَفْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي جَائِزٍ أَيْزَا الرِّيحُ تُمَيِّلُهَا تَمِيلٌ^(١)

وكقولهم «جائزة» وهي خشبة تجمل في وسط السقف ، وكلام الناظم هنا وفي السكافية لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه في النسييل .

الثاني : اختلف في هذا الإبدال أيضاً ؛ فقليل : أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف ، وقال الأكثرون : بل قلبتا ألفاً ، ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم في ركساء ورداء ، وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين ، وقال المبرد : أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة في قَالَ وَبَاعَ وَأَشْبَاهُهُمَا ، فالتقى ألفان وهما ساكنتان ، فحركت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة .

الثالث : يكتب نحو «قائل» ، وبائع «بالياء على حكم التخفيف ؛ لأن قياس الهمزة في ذلك أن تُسَهَّلَ بين الهمزة والياء ، فلذلك كتبت ياء ، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصوا على أنه لحن ، وكذلك تصحيح الياء في «بائع» . ولو جاز تصحيح الياء في بائع لجاز تصحيح الواو في «قائل» ، ومن ثم امتنع بَنَفُطُ الياء من «قائل» ، وبائع» . قال للطبرزي : بَنَفُطُ الياء من قائل وبائع عامي . قال : ومررت في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جني أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتسعين بالعلم ، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه «قائل» بنقطتين من تحت ، فقال أبو علي لذلك الشيخ : هذا خط من ؟ فقال : خطي ، فالتفت إلى صاحبه ، وقال : قد أضمتا خطواتنا في زيارة مثله ، وخرج من ساغته ، اهـ .

ثم أشار إلى الثالثة بقوله : (وَالَّذِي زَيْدٌ نَالِنَا فِي الْوَاحِدِ هَمْزاً يَرَى فِي مِثْلِ

(١) المذكور في نسخ هذا الكتاب هنا «جائز» بالجم في أوله والراي في آخره ، وهو الذي ضبطه الشيخ خاله في التصريح ، والمعروف في رواية هذا البيت «حائر» بجاء مهملة أوله ، وراء مهملة آخره ، وقد سبق إنشاد هذا البيت في باب جوازم المضارع .

كأَقْلَانِدِ) أى يجب إبدال حرف المد الزائد الثالث همزة ، إذا جمع على مثال مفاعل ، نحو «رَعُوفَةٌ وَرَعَائِفٌ ، وَقِلَادَةٌ وَقِلَائِدٌ ، وَصَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ ، وَعَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ ، وَسَلِيقٌ وَسَلَاتِقٌ ، وَشِمَالٌ وَشَمَائِلٌ ، بِخلاف نحو «قَسُورَةٌ وَقَسَائِرٌ» لعدم المد ، وبخلاف نحو «مَفَازَةٌ وَمَفَازٌ ، وَمَمِيشَةٌ وَمَمَائِشٌ ، وَمَثُوبَةٌ وَمَثَاوِبٌ» لعدم الزيادة ، وشذ «مَصَائِبٌ ، وَمَنَائِرٌ» والأصل مصابوب ومناور ، وقد نطق فيهما بهذا الأصل ، وبخلاف نحو «صَيْرَفٌ وَعَوَسَجٌ وَحَائِطٌ وَمِفْتَاحٌ وَقِنْدِيلٌ وَمَكُوكٌ» لعدم كونه ثالثاً .
ثم أشار إلى الرابعة بقوله : (كَذَلِكَ ثَانِي لَيْنَيْنِ اكْتِنَفًا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفًا) نيفاً : نصبٌ على المفعول به بالمصدر اللنون وهو جمع ، وأضافه في الكافية للمفاعل فقال «كَجَمْعِ شَخْصٍ نَيْفًا» .

أى يجب أيضاً إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقع ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياءين كَنَيْفٍ جمع نَيْفٍ ، أو واوين كأَوَائِلِ جمع أول ، أو مختلفين كَسَيَائِدِ جمع سَيِّدٍ وأصله سَيُّودٌ ، وصَوَائِدِ جمع صَائِدٌ ، والأصل سَيَّائِدٍ وصَوَائِدٍ .

واعلم أن ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما ، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط ، ولا يهمز في الياءين ، ولا في الواو مع الياء ، فيقول : نَيْفٌ وَسَيَّائِدٌ وَصَوَائِدٌ ، على الأصل ، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما ، ولأن لذلك نظيراً ، وهو اجتماع الواوين أول كلمة ، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال ؛ لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا هز نحو «يَيْنٌ وَيَوْمٌ» اسم موضع^(١) .

(١) اسم موضع : هذا راجع إلى «يَيْن» بفتح كل من الياءين ، وهو اسم قرية باليمن ، واسم واد بين ضاحك وضويحك ، وأما «يوم» فهو - بفتح الياء وكسر الواو - وصف من لفظ اليوم ، يقولون : يوم أيوم ، ويوم - بزنة فرح - كما يقولون : ليل أليل وشعر شاعر ، وما أشبه ذلك .

واحتج أيضاً بقول العرب في جمع ضَيَّونَ - وهو ذكر السنابير - ضَيَّاوُنْ من غير همز ، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع ؛ أما القياس فلأن الإبدال في نحو «أوائل» إنما هو بالتحمل على كساء ورداد ؛ لشبهه به من جهة قُرْبِهِ من الطرف ، وهو في «كساء ، ورداد» لا فرق بين الياء والواو ، فكذلك هنا . وأما السماع فحكى أبو زيد في سَيِّفَةِ سَيَّاتِي ، بالهمزة ، وهو فَعِيلَةٌ ^(١) من سَاقٍ يَسُوقُ وحكى الجوهري في تاج اللغة جَيْدٌ وَجَبَائِدُ ، وهو من جاد ، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عَيْلٍ عَيَائِلٌ . وأما ضَيَّاوُنْ فشاذٌ من أنه لما صحَّ في واحده صحَّ في الجمع فقالوا : ضَيَّاوُنْ كما قالوا : ضَيَّونَ ، وكان قياسه ضَيَّنَ ، والصحيح أنه لا يقاس عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من قوله « مد مفاعل » اشتراط اتصال المد بالطرف ، فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة أو مقصورة فلا إبدال ؛ فالأولى نحو طَوَّاءِيسَ ، والثانية نحو قوله :

١٢٢٢ - [غَرَّكَ أَنْ تَبَاعَدْتَ أَبَاعِرِي

وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ]

[حَتَّى عِظَامِي وَارَاهُ ثَاغِرِي]

وَكَحَلِّ الْقَمِيذِينَ بِالْعَوَاوِرِ

أراد بالعواوير ؛ لأنه جمع عَوَارٍ ، وهو الرمد ، فحذفت الياء ضرورة ؛ فهي في تقدير الموجودة . أما الفصلُ بمدة غير شائعة فلا أثر له ، ويجب الإبدال كقوله :

١٢٢٣ - [فِي أَشْبِ الْفَيْطَانِ مُلْتَفَّ الْخَطَرِ]

فِيهَا عَيَائِلُ أَسُودَ وَنَمْرُ

(١) كذا ، والصواب أنه على وزن فِعْلَةٍ ففتح فسكون .

• الأصلُ عِيَّالٌ ، لكنه أشيع الهمزة اضطراباً فنشأت الياء ، كقوله :

[تَنْفِي بِدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ * نَفَى الدَّرَاهِمَ] تَنْفَادُ الصَّيَّارِيْفِ

لأنه جمع عَيْلٍ واحد العِيَال . قال الصنّاعى : واحد العِيَالِ عَيْلٌ ، والجمع عِيَالٌ مثل جَيْدٍ وجِيَادٍ .

الثانى : لا يختص هذا الإبدال بتالى ألف الجمع ، كما أوهمه كلامه ، بل لو بنيت من القول مثل عَوَارِضٍ قلت « قَوَائِلُ » بالهمز ، هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وعليه مشى فى التسهيل ، وخالف الأخفش والزجاج فذهبوا إلى منع الإبدال فى المفرد لخفته .

الثالث : حكم هذه الهمزة فى كتابتها ياءً ومنع النقط كما سبق فى قائل وبائع .

ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه من الحكم فى الهمز البديل بما بعد ألف مفاعل فى النوعين المذكورين - أعنى ما استحق الهمز لكونه مدّاً مزيداً فى الواحد ، وما استحق الهمز لكونه ثانى لينين اكتففاً مدّاً مفاعل - بقوله (وَافْتَحَ وَرَدَّ الهمزَ ياءً فَيَا أَعْلَنُ * لَامًا) فالألف واللام فى الهمز للمهد ، أى يجب فى هذين النوعين إذا اعتلت لاهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة ، ثم يبدلها ياءً فَيَا لأمه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم فى الواحد . فالنوع الأول مثالُ مَلامُه همزة منه خَطِيئَةٌ وَخَطَايَا ، ومثالُ مَلامُه ياء منه هَدِيَّةٌ وَهَدَايَا ، ومثالُ مَلامُه واو منه لم تسلم فى الواحد مَطِيَّةٌ وَمَطَايَا .

فأصلُ خَطَايَا خَطَايِيءٌ بياء مكسورة وهى ياء خطيئة وهمزة بعدها هى لامها ، ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال فى صَحَائِفٍ فَصَارَ خَطَايِيءٌ بهمزتين ، ثم أبدلت الثانية ياءً ؛ لما سبأنى من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد مكسورة ، فما ظنك بها بعد المكسورة ؟ ثم فتحت الأولى تخفيفاً ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار خَطَايَا بِالْفَيْنِ بينهما همزة ، والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، فأبدلت الهمزة ياءً فَصَارَ خَطَايَا ، بعد خمسة أعمال .

وأصلُ هَذَا يَا هَذَا يِيَاءِ مِنَ الْأَوَّلَى يَاءُ فَعِيلَةٍ وَالثَّانِيَةِ لَامُ هَدِيَّةٍ ، ثُمَّ أَبْدَلْتُ الْأَوَّلَى هَمْزَةً كَمَا فِي صَحَافٍ ، ثُمَّ قَلَبْتُ كَسْرَةَ الْهَمْزَةِ فَتَحَةً ، ثُمَّ قَلَبْتُ الْيَاءَ أَلِفًا ، ثُمَّ قَلَبْتُ الْهَمْزَةَ يَاءً فَصَارَ هَذَا يَا ، بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَعْمَالٍ .

وَأَصْلُ مَطَايَا مَطَايِيٌّ - لِأَنَّهُ أَصْلٌ مُفْرَدٌ وَهُوَ مَطِيَّةٌ مَطِيوَةٌ فَعِيلَةٌ مِنَ اللَّطَاءِ وَهُوَ النَّظَرُ ، أَبْدَلْتُ الْوَاوَ يَاءً ، وَادْعَمْتُ الْيَاءَ فِيهَا عَلَى حِدِّ مَا فَعَلَ بِسَيِّدٍ وَمَيِّتٍ - فَقَلَبْتُ الْوَاوَ يَاءً لِنَظَرِهَا بَعْدَ كَسْرَةِ كَمَا فِي الْفَارَسِيِّ وَالْدَّاعِي ، ثُمَّ قَلَبْتُ الْيَاءَ الْأَوَّلَى هَمْزَةً كَمَا فِي صَحَافٍ ، ثُمَّ أَبْدَلْتُ الْكَسْرَةَ فَتَحَةً ، ثُمَّ الْيَاءَ أَلِفًا ، ثُمَّ الْهَمْزَةَ يَاءً ، فَصَارَ مَطَايَا ، بَعْدَ خَمْسَةِ أَعْمَالٍ .

وَإِنْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةً سَلَتْ نَحْوَ الْمِرَّاةِ وَالْمِرَّاثِي ؛ فَإِنَّ الْهَمْزَةَ مُوجُودَةً فِي الْمَفْرُودِ ؛ فَإِنَّ الْمِرَّاةَ مِفْعَلَةٌ مِنَ الرُّوْيَةِ ، فَلَا تَغْيِيرَ فِي الْجَمْعِ ، وَشَذَّ مَرَّايَا كَهَذَا يَأْخُذُ سُلُوكًا بِالْأَصْلِيِّ مَسَلَّكَ الْعَارِضِ ، كَمَا شَذَّ عَكْسُهُ وَهُوَ السُّلُوكُ بِالْعَارِضِ مَسَلَّكَ الْأَصْلِيِّ فِي قَوْلِهِ :
فَمَا بَرَحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثَيْنَا حَتَّى أَزِيرُوا الصَّنَائِيَا

وقول بعض العرب : اللهم اغفر لي خطيئتي ، بهمزتين .

وَالنَّوْعُ الثَّانِي مِثَالُهُ زَاوِيَةٌ وَزَوَّاهَا ، أَصْلُهُ زَوَّاهِي ، يُبَدَّلُ الْوَاوُ هَمْزَةً لِكُونِهَا ثَانِيًا لِيَنْبَغِ اكْتِنَافُ مَدِّ مَفَاعِلٍ ، ثُمَّ خُفِّفَ بِالْفَتْحِ فَصَارَ زَوَّاهِي ؛ ثُمَّ قَلَبْتُ الْيَاءَ أَلِفًا فَصَارَ زَوَّاهَا ، ثُمَّ قَلَبْتُ الْهَمْزَةَ يَاءً ، عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي هَذَا يَا .

(تنبيه) : أَدْرَجُ النَّاطِلُ هُنَا الْهَمْزَةَ فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ ، حَسْبَ حِمْلِ الشَّارِحِ كَلَامَهُ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَسَكُنْهُ غَايِرَ بَيْنَهُمَا فِي التَّسْهِيلِ . وَفِي الْهَمْزَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ : أَحَدُهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ ، وَالثَّانِي حَرْفٌ عِلَّةٌ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْفَارَسِيُّ ، وَالثَّلَاثُ أَنَّهَا شَبِيهَةٌ بِحَرْفِ الْعِلَّةِ ، انْتَهَى .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : (وَفِي مِثْلِ هِرَّاقَةٍ جَمَلٍ وَآوَا) إِلَى أَنَّ الْجَمْعَ عَلَى مِثَالِ مَفَاعِلٍ

إذا كانت لامه واوا لم تُنقل في الواحد ، بل سلت فيه كواو هراوة ، جعل موضع
الهمزة في جمعه واو ، فيقال : هراوى ، والأصل هراؤو ، بقلب ألف هراوة همزة ، ثم
هراؤى ، بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ، ثم خففت بالفتح فصار هراءى ، ثم
قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا ، فكروها ألفين بينهما همزة
لما سبق ، فأبدلوا الهمزة واوا ؛ طلبا للتشاكل ؛ لأن الواو ظهرت في واحد رابعة بعد
ألف ، فقصد تشاكل الجمع لواحد فصار هراوى ، بعد خمسة أعمال .

(تنبيهات) : الأول : إنما ترد الهمزة ياء فيما أعل لا ما من الجمع المذكور إذا
كانت عارضة كما رأيت ، فإن كانت أصلية سلت .

الثانى : شدّ جعل الهمزة واوا فيما لامه ياء ، وذلك قواهم في هدايا : هداوى ،
وفيا لامه واو أعلت في الواحد ، وذلك قواهم في مطايا : مطاوى ، وقاس الأخفش على
هداوى ، وهو ضعيف ؛ إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة .

الثالث : مذهب الكوفيين أن هذه الجوع كلها على وزن فعألى صحت الواو
في هراوى كما صحت في المفرد ، وأعلت في مطايا كما أعلت في المفرد ، وهذا ياء على
وزن الأصل ، وأما خطأ ياء جاء على خطية بالإبدال والإدغام على وزن هداية . ومذهب
البصريين إلى أنها فعأئل ، سجلاً للمعتل على الصحيح ، ويندل على صحة مذهب
البصريين قوله * حتى أزيروا للنائب * وأما ما نقل عن الخليل من أن خطأ ياء وزنها
فعألى فليس كقول الكوفيين ؛ لأن الألف عتدم للتأنيث ، وعنده بدل من المدة
المؤخرة ، وذلك لأنه يقول : إن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة ؛ لئلا يلزم اجتماع
همزتين ، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء ، فيصير خطأئى ، ثم يعل كما تقدم ،
اتمنى .

(وهزناً أول الواوَيْن رَدَّ في بَدْءٍ غَيْرِ شَيْءٍ وَوَفَى الْأَشْدُّ)

أى هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو ، يعنى أن كل كلمة اجتمع فى أولها واوان فإن أولاهما يجب إبدالها همزة ، بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية .

فخرج أربع صور :

الأولى : أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعل نحو « وُوفى الأشد » ، و « وُورِىَ عَنْهُمَا » .

والثانية : أن تكون مدة بدلا من همزة ، كالوُولى مخفف الوُولى بواو مضمومة فهمة ، وهى أنشئ الأوزال ، أفعل تفضيل من وَّال إذا لجأ .

والثالثة : أن تكون عارضة ، كأن تبنى من الوعد مثال فَوَعَلَ ثم ترده إلى ما لم يَسْمُ فاعله .

والرابعة : أن تكون زائدة ، كأن تبنى من الوعد مثال طَوَّمَار ، فتقول : وُوَعَاد ؛ فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال ، بل يجوز .

وخالف قوم فى الرابعة فأوجبوا الإبدال ؛ لاجتماع واوين ، وكون الثانية غير مبدلة من زائد ؛ فإن الضمة التى قبلها غير عارضة ، وإلى هذا ذهب ابن عصفور ، واختار المصنف القول بجواز الوجهين ؛ لأن الثانية وإن كان مدتها غير متجدد ، لكنها مدة زائدة ؛ فلم تَحُلْ عن الشبه بالألف المنقلبة .

ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال :

الأولى : أن تكون الثانية غير مدة ، نحو قولك فى جمع الأولى أنشئ الأول : أوَّل والأصل وُؤَل ، وقولك فى جمع وَّاحِلَة وَّوَّاقِيَة : أوَّاصِل وأَوَّاقٍ ، والأصل وَوَّاصِل وَوَّوَّاقٍ ، بواوين : أولاهما فاء الكلمة ، والثانية بدل من ألف فاعلة ، كما تبدل فى التصغير نحو أوَّيْصِل وأوَّيْقِي ، وكذا لو بنيت من الوعد مثال كَوَّكِب قلت : أوَّعَد ، والأصل وَوَّعَد .

والثانية : أن تكون مدة أصلية ، نحو الأولى أتى الأول ، أصلها وُؤلى ، يواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة .

وإنما وجب الإبدال حينئذ كراهة مالا يكون في أول الكلمة من التضعيف إلا نادرا كدَدَن .

وخرج بتقييده بالبدء نحو هَوَوِيَّ وَنَوَوِيَّ .

(تنبيهات) : الأول : ظهر أن في كلام المصنف أمورا ؛ أحدها : أنه يوم قَصَرَ للمستثنى على نحو « وُؤِفِي » مما مدته زائدة بدل من ألف فاعِل ، وأن ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الإبدال ، وليس كذلك كما عرفت . ثانيها : أنه يوم أيضا أن المستثنى عمتنعُ الإبدال ، وليس كذلك ؛ لما عرفت أن الصور الأربع المخرَجة يجوز فيها الإبدال . ثالثها : أن كلامه ليس صريحا في وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق ، فلو قال :

وَإِوَا وَهَمْزًا بَدءَ وَآوَى مَبْدَأَ حَتْمًا سِوَى مَا الثَّانِ طَارِ مَدًّا

لخلص من ذلك كله ؛ لما عرفت .

الثاني : زاد في التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر ، وهو أن لا يكون اتصال الواوين عارضا بحذف همزة فاصلة ، مثال ذلك أن تبني افمَوَعَلَ من الوأى ؛ فتقول : إِيَاوَأَى ، والأصل أُوْأُوْأَى ، فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة ، وقلبت الياء الأخيرة ألنا لتحركها وافتتاح ما قبلها ؛ فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء الساكنة قبلها حُذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو لزوال موجب قبلها ؛ فتصير الكلمة إلى وَوَأَى ، فقد اجتمع واوان أول الكلمة ، ولا يجب الإبدال ، ولكن يجوز الوجهان ، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت « وَوَا » جاز الوجهان وفقا للفارسي . قيل : وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك ، سواء نقلت الثانية أم لا .

الثالث : بقي مما تُبدل منه الهمزة خمسة أشياء :

أحدها : الواو المضمومة ضمة لازمة غير مُشدّدة ، ولا موصوفة بموجب

الإبدال السابق

ثانيها : الياء المكسورة بين ألف و ياء مشددة .

ثالثها : الواو المكسورة المُصدّرة .

رابعها وخامسها : الهاء والعين .

وقد ذكرهـن في التسهيل^(١) ، وإنما لم يذكر هذه الخمسة هنا لأن إبدال الهمزة

مها جائز لا واجب ، وإنما تعرض هنا للواجب ، فإن تعرض لغيره فلي
سبيل الاستطراد .

فأما إبدالها من الواو المضمومة المذكورة فحسنٌ مطرد نحو أجوه جمع وجهه ،

وأذؤر جمع دار ، وأنؤر جمع نار ، الأصل : وجوه ، وأذؤر ، وأنؤر ، ونحو

سؤوق جمع ساق ، وغؤور مصدر غار الماء ينور غوراً وغؤوراً ، وليس القلب

في هذا لاجتماع الواوين ؛ لأن الثانية مدة زائدة .

والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة ، وسيأتي الكلام عليهما .

وبكون الضمة لازمة من ضمة الإعراب نحو هذه دلو ، وضمة التقاء الساكنين

نحو « اشترؤا الضلالة » ، و « لا تنسؤا الفضل » .

والاحتراز بغير مشددة من نحو التهوؤ والتحوؤ ؛ فإنه لا يبدل فيه .

والاحتراز بالقيد الأخير من نحو أوأصل وأوأي ؛ فإن ذلك واجبٌ كما مر .

وأما إبدالها من الياء المذكورة فنحو « رآئى وغآئى » في النسب إلى راية وغاية ،

الأصل رآئى وغآئى ، بثلاث ياءات ؛ فخفف بقلب الأولى همزة .

وأما إبدالها من الواو المكسورة المُصدّرة ؛ فنحو إشاح وإفادة وإسادة

(١) في نسخة « وقد ذكرتين في التسهيل » وما أبتناه أدق ؛ لأنه قد ذكر الجميع

في التسهيل .

في وشاح ووفادة ووسادة ، وقرأ أبو ابن جبير والنقفي « مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ » ورأى أبو عثمان ذلك مطرداً مقيماً ، وقصره غيره على السماع ، والاحتراز بالمصدرة عن نحو واو « طويل » فلا تقلب ؛ لأن المسكورة أخف من المضمومة ؛ فلم تقلب في كل وضع ، والوسط أبعد من التغيير ، وأما الواو المفتوحة فلا تقلب خلفه الفتحة ، لا ما شذ من قولهم « امرأة أناة » والأصل وناة ؛ لأنه من الوثنية وهو البطء . قال ابن السراج : و « أسماء » اسم امرأة ؛ لأنه في الأصل ونماء من الوسماء وهو الحسن ، و « أحد » المستعمل في العدد أصله وخذ من الوخذة ، بخلاف أحد في « ما جاءني أحد » قليل : همزته أصلية ؛ لأنه ليس بمعنى الوخذة .

وأما إبدال الهمزة من الهاء والعين فقليل ؛ فن إبدالها من الهاء قولهم : « ماء » والأصل ماء ، وأصل ماء مواء ، بدليل : أمواء ، وموئية ؛ فتحركت الواو واقتطعت ما قبلها فقلبت ألفاً ، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ، ومن ذلك أيضاً قولهم « أل فطمت ؟ وألأ فطمت » بمعنى هل فطمت وهلاً فطمت ، ومن إبدالها من العين قوله :

١٣٢٤ — وَمَا جَ صَاعَاتٍ مَلَا الْوَدِيقِ

أَبَابُ بَحْرِ ضَاحِكٍ هَرُوقِ^(١)

فأصل أَبَابُ عُبَاب . وقال بعضهم : ليست الهمزة فيه بدلاً من العين ، وإنما هو فُعال من أَبَّ إذا تهيأ ؛ لأن البحر تهيأ للارتجاج ؛ فالهمزة على هذا أصل ، وما شذ إبدالها من الألف في قولهم « دابة ، وشأبة ، وابيسأض » وما روى عن الزجاج من همز « العالم ، والخائتم » وإبدالها من الياء في قولهم : قَطَعَ اللهُ أذِيَهُ ، أى يَذِيَهُ ، يريد يذم ؛ فردت اللام وأبدت الياء همزة ، وقالوا : « في أسنانه أَلَّ » أى يَلَّ ، والليل : قصر الأسنان ، وقيل : اخذ يداها إلى داخل

(١) لله وف في رواية هذا البيت « هزوق » بالزاي في مكان الراء المهمة .

القم ، يقال « رجل أَيْلٌ ، وامرأة يَيْلٌ » وهمز بعضهم الشَّيْمة ، وهي الخلقة ، وكذلك رَيْبَالٌ ، وهو الأسد ، اهـ .

(وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَأَنْزَ وَائْتَمِنَ)

أي إذا اجتمع همزتان في كلمة كان لهما ثلاثة أحوال : أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية ، وعكسه ، وأن يتحركا معا ، وأما الرابع - وهو أن يسكنا معا - فتعذر .

فإن تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب في غيرندور إبدال الثانية حرف مَدًّا بحائس حركة ما قبلها ، نحو « آفَرْتُ أُورِيْ إِنْشَارًا » والأصل أُنْفَرْتُ أُورِيْ إِنْشَارًا ، ومن الإبدال ألفا بعد الفتحة قول عائشة رضى الله عنها « وَكَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ آتَرِرَ » بهمزة فألف ، وعَوَّأْتُ المحدثين بحرفونه ؛ فيقرؤنه بألف وتاء مشددة ، وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ، ولا وجه لواحد منهما ، وإنما وجب الإبدال لتفسر النطق بهما ، وحُصِّنَ بالثانية لأن إفراط النقل حصل بها ، وشذت قراءة بعضهم « إِنْثَلَفَهُمْ رَحْلَةً الشَّتَاءَ وَالصَّيْفِ » بتحقيق الهمزتين ، والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو « أَأَتَمَّنْ »^(١) زيد أم لا ؟ وأَأْنَتَ فعلت هذا ؟ وأَتَمَّرَ بكر أم لا ؟ فإنه لا يجب فيه الإبدال ، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال ؛ فنقول : أَوْتَمَّنْ^(٢) زيد أم لا ؟ وَأَنْتَ فعلت ، وإتَمَّرَ بكر أم لا ؟ لأن همزة الاستفهام كلمة ، والهمزة التي بعدها أول كلمة أخرى ، وأما قول القراء في همزة الاستفهام وما يليها « همزتان في كلمة » فتقريبٌ على المتعلمين .

(١) إذا كانت الهمزة الأولى في « أَتَمَّنْ زيد ، أم لا » للاستفهام كما هو الظاهر فاللام كتابة صورة القلب هكذا « أَتَمَّنْ زيد » لأن همزة الاستفهام مفتوحة فقلب الهمزة التي تليها إلى الألف ، ومثل هذا يقال في قوله « أَتَمَّرَ بكر أم لا » .

وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية ؛ فإن كانتا في موضع العين أذْغَتِ الأولى في الثانية ، نحو سَأَلْ ولَأَلْ وِرَأَسْ ، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه ، وإن كانتا في موضع اللام فسيأتي الكلامُ عليهما عند قوله : « مالمَ يَكُنْ لَفْظًا أَمَّ » .

وإن تحركتا معاً فإما أن يكون ثانيهما في موضع اللام ، أو لا ؛ فهذان ضربان ، فأما الأول فسيأتي بيانه ، وأما الثاني فله تسعة أنواع ؛ لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، وعلى كل حالٍ من هذه الثلاثة فالأولى أيضاً إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ؛ فثلاثة في ثلاثة بتسعة ، وقد أخذ في بيان ذلك بقوله :

(إِنْ يُفْتَحْ) أى ثانی المهرتين (أُنْزَ ضَمٌّ أَوْ فَتَحَ قَلْبٌ وَآوُ) فهذان اثنان من التسعة ، الأولى : نحو « أَوَيْدِم » تصغير آدم ، والثاني : نحو « أَوَادِم » جمعه ، والأصل أَوَيْدِم وأَوَادِم ، بهمزيين ؛ فالواو بدل من الهمة ، وليست بدلا من ألفه ، كما في ضارب وضَوْرِب وضَوَّارِب ؛ لأن المفتوح لا يبدال همزته ألفا زال في التصغير والجمع . وذهب السازني إلى إبدال المفتوحة إثر فتح ياء ؛ فيقول في أفضل التفضيل من « أَنْ » : زَيْدٌ أَيْنَ من عمرو ، ويقول : الواو في « أَوَادِم » بدل من الألف المبدلة من الهمة ؛ لأنه صار مثل خاتم ، والجمهور يقولون : هُوَ أَوُونٌ من عمرو .

(وَآيَاهُ أُنْزَ كَسْرٌ يَنْقَلِبُ) ثانی المهرتين المفتوح ، وثانيهما (ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) أى ينقلب ياء ، سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم ؛ فهذه أربعة أنواع ، مثال الأول أن تبنى من « أَمَّ » مثل إصْبَغَ — بكسر الهمة وفتح الباء — فيقول : إِمَّمٌ — بهمزيين مكسورة فساكنة — ثم تنقل حركة الليم الأولى إلى الهمة قبلها لتتمكن من إدغامها في الليم الثانية فيصير إِمَّمٌ ، ثم تبدل الهمة الثانية ياء فتصير

الكلمة « إِيَمَّ » . ومثال الثاني والثالث والرابع أن تبني من أم مثل أصْبِغْ بفتح
 الهززة أو كسرهما أو ضمهما والباء فيهن مكسورة ، وتفعل ماسبق ؛ فتصير الكلمة
 « إِيَمَّ وإِيَمَّ وإِيَمَّ » ، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين « أئمة » بالتحقيق فما يوقف
 عنده ولا يتجاوز .

(وما يضم) من ثانی المميزين للذكورين (وَاوَأْ أُصِرْ) سواء كان الأول مفتوحا
 أو مكسورا أو مضموما ؛ فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة . أمثلة ذلك : أُوبُّ
 جمع أبة وهو المرعى ، وأن تبني من أم مثل إَصْبِغْ بكسر الهززة وضم الباء ،
 أو مثل أَبْلُمُ فنقول : « إُوُمَّ » بهززة مكسورة وواو مضمومة ، و « أُوُمَّ »
 بهززة وواو مضمومتين . وأصل الأول أُأْبُّ على وزن أَفْلَسْ ، وأصل الثاني
 والثالث إئِئْمُ وأُوُمُّمُ ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلوا الهززة واوًا ، وأدغموا أحد اللتين
 في الآخر .

(تنبيه) : خالف الأخفش في نوعين من هذه التسعة ، وهما المكسورة
 بعد ضم فأبدلها واوًا ، والمضمومة بعد كسر فأبدلها ياء ، والصحيح
 ما تقدم ، اهـ .

ثم أشار إلى الضرب الأول من ضربى اجتماع المميزين المتحركتين — وهو أن
 يكون ثانيهما في موضع اللام — بقوله : (مَا لَمْ يَكُنْ) أى ثانى المميزين (لَفْظًا أَتَمُّ)
 أَتَمُّ : فعل ماض ، ولفظًا : إما مفعول به مقدم ، والجملة خبر يمكن ، أو خبر يمكن ومفعول
 أَتَمُّ : محذوف ، أى أتم الكلمة ، أى كان آخرها والجملة نعت للفظا (فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ)
 أى سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون . أمثلة ذلك أن تبني من قرأ مثل
 جَعْفَرٍ وَزَبْرَجٍ وَبُرْتَنٍ وَقِمَظَرٍ ؛ فنقول فى الأول قرأى على وزن سَلَمَى ، والأصل
 قرأًا ، فأبدلت الهززة الأخيرة ياء ، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها . ونقول

في الثاني «قرء» على وزن هِنْد ، والأصل قِرْئِي ، أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، ثم أعلّ
إعلال قاضي وتقول في الثالث «قرء» على وزن جُحِل ، والأصل قِرْوُوْ ، أبدلت الهمزة
الأخيرة ياء ، ثم أعلّ إعلال أَيْدِ ، أى سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة ؛
فهذا والذي قبله منقصوصان ، كلٌّ منهما على هذا الوزن رفعاً وجراً ، وتموّد له الياء في
النسب ؛ فيقال : رأيت قِرْئِيًا وقِرْئِيًا . وتقول في الرابع «قِرْأِي» والأصل قِرْأُ
بهمزتين ساكنة فتحركة ، أبدلت المتحركة ياء ، وسملت ؛ لسكون ما قبلها ،
وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ولم تبدل واوًا ، قال في شرح الكافية : لأن الواو
الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعداً ،
وكذلك. تقلب رابعة فصاعداً بعد الفتحة ، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوًا فيما
نحن بصددّه لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء .

(وَأَوْمٌ * وَنَحْوُهُ) مما أولى همزتيه للمضارعة (وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ) أى اقصد ،
وهما الإبدال والتحقيق ؛ فتقول في مضارع أَمْ وأن : أَوْمٌ وأَيْنٌ بالإبدال ، وأَوْمٌ
وأَيْنٌ بالتحقيق ، تشبيهاً لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام ، نحو «أَنْذَرْتَهُمْ» لمعاقبها
النون والتاء والياء .

(تنبيهات) الأول : قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزتيه لمغير المضارعة
واجبٌ في غير ندور كما سبق .

الثاني : لو توالى أكثر من همزتين حُفقت الأولى والثالثة والخامسة ، وأبدلت
الثانية والرابعة ، مثاله لو بنيت من الهمزة مثل أُنْزِجَةٌ قلت : أوأوأة ، والأصل
أُنْزِجَةٌ .

الثالث : لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو «ءاء» و «ءاءة»^(١) .

(١) الآء : ضرب من الشجر والآءة : واحدة الآء .

(وَيَاءُ أَقْلِبِ الْفَاءَ كَسْرًا تَلَا • أَوْ يَاءُ تَصْغِيرِ) الْفَاءُ : مفعول أول بأقلب ،
وياء : مفعول ثانٍ قُدِّمَ ، وكسراً : مفعول بتلا ، وياء تصغير : عطف عليه ،
وتلا ومعموله في موضع نصب نعت لألف ، والتقدير : أقلب ألفاً تلا كسراً أو تلا ياء
تصغير ياء .

أى يجب قلب الألف ياء في موضعين :

الأول : أن يعرض كسر ما قبلها ، كقولك في جمع مصباح ودينار : مصابيح
ودنانير ، وفي تصغيرها : مصبيح ودنينير .

والثاني : أن يقع قبلها ياء التصغير ، كقولك في تصغير غزال : غزِيل .

(بَوَاوِ ذَا) القلب (أَفْعَلًا فِي آخِرِ) أَى تَفْعَلُ بِالْوَاوِ الْوَاقِعَةِ آخِرًا مَا تَفْعَلُ بِالْأَلِفِ
مِنْ قَبْلِهَا يَاءٌ إِذَا عَرَضَ قَبْلُهَا كَسْرَةٌ أَوْ يَاءُ التَّصْغِيرِ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ رَضِيَ وَغَزِيَّ وَقَوِي
وَعَاذِي ، أَصْلُهُنَّ رَضِيَوْ وَغَزَوْوْ وَقَوَوْوْ وَعَاذَوْوْ ؛ لِأَنَّهُنَّ مِنَ الرِّضْوَانِ وَالغَزْوِ وَالْقَوَّةِ ،
فَقَلَّبْتَ الْوَاوِ يَاءً لِكَسْرِ مَا قَبْلُهَا ، وَكُنْهَا آخِرًا ؛ لِأَنَّهَا بِالتَّأْخِيرِ تَعَرَّضُ لِسُكُونِ
الْوَقْفِ ، وَإِذَا سَكَنْتَ تَمَذَّرَتْ سَلَامَتُهَا ، فَعُمِلَتْ بِمَا يَقْتَضِيهِ السُّكُونُ مِنْ وَجُوبِ
إِبْدَالِهَا يَاءً تَوْصُلًا إِلَى الْخَفَةِ وَتَنَاسُبِ الْفِظِ ، وَمَنْ نَمَّ لَمْ تَتَأَثَّرِ الْوَاوُ بِالسَّكْرَةِ وَهِيَ غَيْرُ
مُتَطَرِّفَةٍ كَعَوَسَ وَعَوَجَ ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَ السَّكْرَةِ مَا يَعْضِدُهَا كَحَيَّاضَ وَسَيَّاطَ كَمَا
سَيَّأَى بَيَانُهُ ، وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ جَرَوْ : جُرِّيْ ، وَالْأَصْلُ جُرْيُوْ ، فَاجْتَمَعَتْ
الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ وَقَدْ الْمَانِعُ مِنَ الْإِعْلَالِ قَلَّبْتَ الْوَاوِ يَاءً
وَأَدْعَتْ فِي الْيَاءِ .

﴿ تنبيه ﴾ : هَذَا الثَّانِي لَيْسَ بِمَقْصُودٍ مِنْ قَوْلِهِ «بَوَاوِ ذَا أَفْعَلًا فِي آخِرِ» إِنَّمَا
الْمَقْصُودُ التَّنْبِيهُ عَلَى الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ قَلْبَ الْوَاوِ يَاءً لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ الْيَاءِ وَسَبْقِ أَحَدِهَا
بِالسُّكُونِ لَا يَخْتَصُّ بِالْوَاوِ الْمُتَطَرِّفَةِ ، وَلَا بِمَا سَبَقَهَا يَاءُ التَّصْغِيرِ ، عَلَى مَا سَيَّأَى بَيَانُهُ فِي

موضعه ، ولذلك قال فى التسهيل : تَبْدَلُ الألف ياء لوقوعها إثرَ كسرة أو ياء تصغير ، وكذلك الواو الواقعة إثرَ كسرة متطرفة ، فاقصر فى الواو على ذكر الكسرة ، فلو قال :

« يَأْتِرِ ياءُ التَّصْغِيرِ أَوْ كَسْرُ أَلِفٍ
تُقَلِّبُ يَاءً ، وَالْوَاوُ إِنِ كَسْرًا رَدِفُ »

فى آخر « لطابق كلامه فى التسهيل ، ٥١ .

(أَوْ قَبْلَ تاءِ التَّأْنِيثِ أَوْ زِيَادَتِي فَمَلَّانِ) أى نحو شَجِيَّة ، وَأَكْسِيَّة ، وَغَارِيَّة ، وَعُرَيْقِيَّة تصغير عُرَيْقُوت ، الأصل شَجَوَةٌ وَأَكْسَوَةٌ وَغَارِوَةٌ وَعُرَيْقُوَةٌ ، ونحو غَزِيَّانٍ وشَجِيَّانٍ من الغزو والشجو ، والأصل غَزِمَ وَانٍ وشَجَوَانٍ ، فعلة القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة ؛ لأن كلاً من تاء التأنيث وزِيَادَتِي فَمَلَّانِ كلمة تامة ؛ فالواقع قبلها آخرُ فى التقدير ، فعومل معاملة الآخر حقيقة . وشذ تصحيحاً من الأول مَقَاتِوَةٌ بمعنى خُدَّام ، وَسَوَاسِوَةٌ جمع سَوَاء . ومن الثانى إعلالا قولهم : رجل عَلِيَّانٍ مثل عَطَشَانٍ من عَلَوْتُ ، وناقاة لَمِيَّانٍ وقولهم صُنِّيَّانٍ بضم الصاد ، وأما صِنِيَّةٌ وصِنِيَّانٍ بكسر الصاد فسهل أمره وجودُ الكسرة والفاصلُ بينه وبين الواو ساكنٌ وهو حاجز غير حصين .

ثم أشار إلى موضع ثانٍ تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَذَا) أى الإعلال المذكور فى الواو بعد الكسرة (أَيْضًا رَأَوْا فِي مَصْدَرٍ) الفعل (الْمُفْتَلُ غِنًا) إذا كان بعد ما ألف كصِيَّامٍ وقِيَّامٍ ، وانْقِيَادًا وَاغْتِيَادًا ، بخلاف سَوَاكٍ وَسَوَارٍ لا انتقاء المصدرية . ونحو لَأَوْدَ لَوْ أَدَاً وَجَاوَرَ جَوَارًا ؛ لصحة عين الفعل ، وحال حَوْلًا وعاد المريض عَوْدًا ؛ لعدم الألف ، والأصل صَوَّامٍ وقَوَّامٍ وانْقَوَادًا وَاغْتَوَادًا ، لكن لما أعلت عينه فى الفعل استثقل بقاؤها فى المصدر ، فأعلوها فى المصدر بعد كسرة وقبل حرف

يشبه الياء ، فأعلت قلبها ياء محلاً للصندر على فقله ، فقلبها ياء ليصير
المعل في اللفظ من وجه واحد ، وشذ تصحيحاً مع استيفاء الشروط قولهم :
« نار نَوَاراً » أى نَفَر ، ولا نظير له ، وكان الأحسن أن يقول « المَعْلُ »
عينة ؛ لأن لاَوْذ يطلق عليه محل العين ؛ إذ كل ما عينه حرف علة فهو
معتل وإن لم يعمل .

وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله : (وَالْفَعْلُ * مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ الْحَوَالِ)
يعنى أن كل ما كان على فَعْلٍ من مصدر الفعل المَعْلُ العين فالغالب فيه التصحيح ،
نحو الحَوَالِ والعود ، قال في شرح الكافية : ونبه بتصحيح ما وزنه قَلَّ على أن
إعلال المصدر للذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فَعَالٍ ، انتهى .
وفى تخصيصه بفَعَالٍ نظر ؛ فإن الإعلال للذكور لا يختص به ؛ لما عرفت من مجيئه
في الانفعال والافتعال كما سبق . واحتز بقوله « منه » أى من المصدر عن
فَعْلٍ من الجمع ؛ فإن الغالب فيه الإعلال كما سيأتى ، لكن قال في التسهيل : وقد
يصحح ما حقه الإعلال من قَلَّ مصدرأً أو جمعاً وفَعَالٍ مصدرأً ، فسوى بين
هذه الثلاثة في أن حقه الإعلال ، وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على قَلَّ
مصدرأً التصحيح .

نم أشار إلى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ
سَكَنٌ * فَأَحْكُمُ بَذَا الْإِعْلَالِ) أى للذكور ، وهو القلب ياء لكسر ما قبلها (فِيهِ
حَيْثُ عَنْ) أى إذا وقعت الواو عيناً لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة — وهى فى
الواحد إما مُعْلَةٌ ، وإما شبيهة بالمعل وهى الساكنة — وجب قلبها ياء ؛ فالأولى نحو
دَارِ دِيَارٍ ، وَحِيلَةٍ وَحَيْلٍ ، وَقِيَمَةٍ وَقِيمٍ ، الْأَصْلُ دَوَارٍ وَحَوَلٍ وَقَوْمٍ ؛ لأنه لما
انكسر ما قبل الواو فى الجمع فى نحو دِيَارٍ وكانت فى الأفراد معلقة بقلبها ألفاً
ضُمَّتْ ، فسُلِطَت الكسرة عليها ، وقَوَّى تسلطها وجود الألف ، وإعلال

البقي لإعلال واحده ، ولوقوع الكسرة قبل الواو ، وشذ من ذلك حاجة وجوج .

والثانية وشرطها أن يكون بعدها في الجمع ألف ، نحو سَوَاط وسِيَاط ، وحوَض وحيَاض ، ورَوَض وريَاض ، الأصل سِوَاط وحيَوَاض وريَوَاض ؛ لأنه لما انكسر ما قبلها في الجمع وكانت في الأفراد شبيهة بالمعلل لسكونها ضُمَّت ، فسلطت الكسرة عليها ، وقوى تسلطها وجود الألف لقربها من الياء ، وصحة اللام ؛ لأنه إذا صحت اللام قوى إعلال المين .

فتلخص أن قلب الواو ياء في هذا ونحوه خسة شروط : أن يكون جمعا ، وأن تكون الواو في واحده مَيَّنة بالسكون ، وأن يكون قبلها في الجمع كسرة ، وأن يكون بعدها فيه ألف ، وأن يكون صحيح اللام ؛ فالثلاثة الأول مأخوذة من البيت ، والرابع يأتي في البيت بعده ، والخامس لم يذكره هنا وذكره في التسهيل ؛ فخرج بالأول المفرد ؛ فإنه لا يُعلل نحو جِوَان وسِوَار ، إلا للمصدر وقد تقدم ، وشذ قولهم في الصَّوَان والصَّوَار : صِيَان وصِيَار ، وبالثاني نحو طَوِيل وطِوَال ، وشذ قوله :

١٢٢٥ - تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ

وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهُا

قيل : ومنه « الصافنات الجياد » . وقيل : إنه جمع جيّد ، لا جَوَاد ، وبالثالثة نحو أَسْوَاط وأخَوَاض ، وبالرابع ما أشار إليه بقوله : (وَصَحَّحُوا قَمَلَةً) أى جمعا ؛ لعدم الألف ، فقالوا : كُوز وركُوزة ، وعَوْد وعِوْدَة ، وشذ الإعلال في قولهم : ثَوْر وثِيرة . قال المبرد : أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذى هو الحيوان والنور الذى هو القطعة من الأقط ، فقالوا في الحيوان : ثِيرة ، وفي الأقط : ثَوْرَة . وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثِيرة مقصور من فَمَالَة ،

وأصله ثِيَارَةٌ كحِجَارَةٍ ، حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها . وقيل :
 جموعه على قَمَلَةٍ بسكون العين ؛ فقلبت الواو ياء أسكونها ، ثم حركت وبقيت
 الياء . وقيل : حملا على « ثِيَرَان » ليجرى الجمع على مَتْنٍ واحد .. وبانغماس
 نحو رِوَاءٍ في جمع رَيَّان ، وأصله رَوِيَّاتٌ ؛ لأنه لما أُعْلِتِ اللامُ في الجمع
 سَلِمَتِ العينُ لئلا يجتمع إعلالان ، ومثله جِوَاءٍ جمع جَوَّ بالتشديد ، أصله جِوَاوٌ ؛
 فلما اعتلت اللام سَلِمَتِ العين .

(وَفِي قَوْلٍ) جماد (وَجْهَانِ) الإعلالُ والتصحيح (وَالْإِغْلَالُ أَوَّلَى كَالْحَيْلِ)
 جمع حيلة ، وَالْقِيمُ جمع قِيَمَةٍ ، وَالذِّيمُ جمع دِيَمَةٍ ، وجاء التصحيحُ أيضا نحو
 حَاجَةٍ وَجِوَجٍ .

(تنبيهان) : الأول : اقتضى تغييره بأوّلِي أن التصحيح مطارد ، وليس كذلك ،
 بل هو شاذ كما تقدم ؛ فكان اللائق أن يقول :

وَصَحَّحُوا قَمَلَةً ، وَفِي قَوْلٍ قَدْ شَذَّ تَصْحِيحُ فَحْمٍ أَنْ يُقَالَ
 وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل .

الثاني : إما خالف قَوْلُ قَمَلَةٍ لأن فعله لما عدت الألف وَخَفَّ النطقُ بالواو
 بعد الكسرة لقلة عمل اللسان انضَمَّ إلى ذلك تحصيلُ الواو ببعدها عن الطَّرَفِ بسبب
 هاء التانيث فوجب تصحيحها بخلاف قَمَلٍ .

ثم أشار إلى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله : (وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحِ
 يَاءِ اقْتَلَبَ * كَالْمُهْطِيَانِ بِرُضْيَانِ) أى إذا وقعت الواو طرفاً رابعةً فصاعداً بعد
 فتح قلبت ياء وجوبا ؛ لأن ما هي فيه حيث لا يعدم نظيراً يستحقُّ الإعلالُ ؛
 فيحمل هو عليه ، وذلك نحو « أُعْطِيَتْ » أصله أُعْطَوْتُ ؛ لأنه من عَطَا يَعْطُو بمعنى
 أخذ ؛ فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعةً ؛ فقلبت ياء حملا للماضي على
 مضارعه ، وقد أفهم بالتمثيل أن هذا الحكم ثابت لها سواء كانت في اسم كقولك

المُعْطَيَانِ ، وَأَصْلُهُ الْمُعْطَوَانِ ؛ فَتَقْلِبُ الْوَائِي حَلَا لاسم المفعول على اسم الفاعل ،
أَمْ فِي فِعْلِ كَقَوْلِكَ يُرَضِّيَانِ أَصْلُهُ يُرَضُّوَانِ لِأَنَّهُ مِنَ الرُّضْوَانِ ؛ فَتَقْلِبُ الْوَائِي
حَلَا لِإِنْفَاءِ الْمَفْعُولِ عَلَى بِنَاءِ الْفَاعِلِ ، وَأَمَّا يُرَضِّيَانِ الْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِ الْمَجْرُودِ ؛
فَقَوْلُكَ فِي مَضْيَعِهِ رَضِيَ .

(تنبيهان) : الأول : يُسْتَضَحَبُ هَذَا الْإِعْلَالُ مَعَ هَاءِ التَّائِيثِ نَحْوُ « لَلْمُطَاةِ »
وَمَعَ تَاءِ التَّفَاعُلِ نَحْوُ « تَنَازَرَيْنَا وَتَدَاعَيْنَا » مَعَ أَنَّ الْمَضَارِعَ لَا كَسْرَ قَبْلَ آخِرِهِ .
قَالَ سَبِيوِيَّةٌ : سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ ذَلِكَ ؛ فَأَجَابَ بِأَنَّ الْإِعْلَالَ ثَبَتَ قَبْلَ مَجِيءِ التَّاءِ
فِي أَوَّلِهِ ، وَهُوَ غَازَيْنَا وَدَاعَيْنَا ، حَلَا عَلَى تَنَازَرِي وَتَدَاعِي ، ثُمَّ اسْتَضَحَبَ مَعَهَا .

الثاني : شَذَّ قَوْلُهُمْ فِي مَضَارِعِ شَاوَا بِمَعْنَى سَبَقَ يَشَأْيَانِ ، وَالْقِيَاسُ يَشَأَوَانِ ؛
لِأَنَّهُ مِنَ الشَّوَا ، وَلَا كَسْرَةَ قَبْلَ الْوَائِي فَتَقْلِبُ لِأَجْلِهَا يَاءٌ ، وَلَمْ تَقْلِبْ فِي الْمَاضِي
فِيحِلَّ مَضَارِعُهُ عَلَيْهِ ، نَعَمْ إِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ هَمْزَةُ النُّقْلِ قُلْتَ : يَشَأْيَانِ حَلَا
عَلَى الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : (وَوَجَبَ ، إِبْدَالُ وَائِي بَعْدَ ضَمِّ مِنْ أَلِفٍ وَيَا كَمَوْقِينَ بِذَالِهَا
اعْتَرَفَ) إِلَى إِبْدَالِ الْوَائِي مِنْ اخْتِيَابِ الْأَلِفِ وَالْيَاءِ .

أَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْأَلِفِ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ أَنْ يَنْضُمَ مَا قَبْلُهَا نَحْوُ « مُوَيْسَعٌ ،
وَضُورِبَ » وَفِي التَّنْزِيلِ « مَا وَوَرِي عَنْهُمَا » .

وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْيَاءِ لَضَمِّ مَا قَبْلُهَا فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ :

الأولى : أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً مُفْرَدَةً أَوْ غَيْرَ مَكْرُورَةٍ فِي غَيْرِ جَمْعٍ ، نَحْوُ
« مُوقِنٌ وَمُوسِرٌ » أَصْلُهُمَا مُتَّقِنٌ وَمُؤَسِّرٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَيْقَنَ وَأَيْسَرَ ؛ فَتَقْلِبُ الْيَاءَ
وَإِلَّا لَانْفِصَامِ مَا قَبْلُهَا .

وَيُخْرَجُ بِالسَّاكِنَةِ لِلتَّحْرُكِ نَحْوُ « هَيَامٌ » فَإِنَّهَا تَحْصُنُ بِمَحْرَكَتِهَا ؛ فَلَا تَقْلِبُ
إِلَّا فِيَا سِيَّاتِي بَيَانَهُ .

وبالمفردة المدغمة نحو « حَيِّض » فإنها لا تقلب لتحصلها بالإدغام .

وبغير الجمع من أن تكون في جمع ؛ فإنها لا تقلب واوا ، بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء ، وإلى هذا أشار بقوله :

(وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعٍ أَهْيَاءَ)

أو هَيَّاء ؛ فأصل هيم هَيْمٌ بضم الهاء ؛ لأنه نظير خُرجم آخر أو خَرَاء ، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء ، وإنما لم تبدل يائه واوا كما فعل في المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد ، والواو أثقل من الياء ؛ فكان يجتمع ثقلان ، ومثل هيم يبيض جمع أبيض أو بيضاء .

(تنبيهات) : الأول : سمع في جمع عائط عُوط ، بإقرار الضمة وقلب الياء واوا ، وهو شاذ ، وسمع عيط على القياس .

الثاني : سيأتي في كلامه أن فُعَلَى وصفا كالسُكُوسَى أنشأ الأكيْسَ يجوز فيها الوجهان عنده ؛ فكان ينبغي أن يضمها إلى ما تقدم في الاستثناء من الأصل المذكور .

الثالث : حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة المضمومة ما قبلها إذا كانت في اسم مفرد غير فُعَلَى الوصف تقلب واوا ، وتحت ذلك نوعان ؛ أحدهما : ما الياء فيه فاء الكلمة نحو مُوقِن ، وقدمر . والآخر : ما الياء فيه عين الكلمة كما إذا بنيت من البَيَاض مثل بُرْد ؛ فتقول : بُيِض ، وفي هذا خلاف ؛ فذهب سيبويه والتحليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فُعِلَ في الجمع ، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واوا ، وظاهر كلام المصنف موافقته ؛ فتقول على مذهبهما : يبيض ، وعلى مذهبه : بُوِض ، ولذلك كان « دِيك » عندهما محتملا لأن يكون فُعَلًا وأن يكون فُعَلًا ، ويتمين عنده أن يكون فُعَلًا بالكسر ، وإذا بنيت مَفْعُلة من العيش قلت على مذهبهما : مَعِيْشَة ، وعلى مذهبه : مَمُوشَة ، ولذلك كانت مَعِيْشَة عندهما محتملة أن تكون مَفْعُلة وأن تكون مَفْعِلة ، ويتمين عنده أن تكون مَفْعِلة بالكسر .

واستدل لها بأوجه؛ أحدها: قولُ العربِ أَعْيَسُ بَيْنَ الْعَيْسَةِ، ولم يقولوا العُوسَةَ، وهو على حد آخر بَيْنَ الْحُمَرَةِ. ثانيها: قولهم مَبِيعٌ، والأصل مَبْيُوعٌ، نقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء، وسيأتي بيانه. ثالثها: أن العين حُكِمَ لها بحكم اللام، فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام.

واستدل الأخفش بأوجه؛ أحدها: قول العرب مَصُوفَةٌ لما يُعْذَرُ منه، وهي من صَافٍ يَضِيفُ؛ إذا أشفق وحذر. قال الشاعر:

١٢٣٦ - وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَصُوفَةٍ

أَشْرُ حَتَّى يَبْنِغَ السَّاقَ مِزْرِي

ثانيها: أن الفرد لا يقاس على الجمع؛ لأننا وجدنا الجمع يقلب فيه مالا يقلب في الفرد، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يُقَالُانِ بِأَيْنِ في الجمع، نحو «عُتَيَّ» جمع عاتٍ. ولا يقلبان في الفرد نحو عَتَوَ مصدر عَتَا. ثالثها: أن الجمع أثقل من الفرد، فهو أَدْعَى إلى التخفيف.

وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه، وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين؛ أحدهما: أن مَصُوفَةٌ شاذ فلا تُبْنَى عليه القواعد. والآخر أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو، وذكر أضاف إذا أشفق رباعياً، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل. وعن الثاني والثالث بأنهما قياسٌ معارِضٌ للنسب؛ فلا يلتفت إليه، اهـ.

ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة، تبدل فيها الياء واواً لانضمام ما قبلها، بقوله:

(وَوَاوَا اِثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَاءُ مَتَى

الْيَاءَ لَا مَقْبَلَ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا)

(كَتَاءَ بَآءٍ مِنْ رَمَى كَقَدْرَةٍ
كَذَا إِذَا كَسُبُعَانِ صَبْرَةٍ)

فالأولى من هذه الثلاثة : أن تكون الياء لامَ قَلْبٍ ، نحو : « قَضَوْا الرَّجُلُ » ،
وَرَمَوْهُ . وهذا مختص بفعل التمجيد ؛ فالمعنى ما أقضاه ، وما أرتماه . ولم يحىء مثل
هذا في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم : « نَهَوْا الرَّجُلُ فَبُهِتَ » ؛ إذا كان كامل
الهيئة ، وهو العقل .

والثانية : أن تكون لامَ اسم محتوم بقاءُ بُيِّنَتِ الكلمة عليها ، كأن تبني من
الرَّمَى مثلَ مَقْدَرَةٍ ؛ فإنك تقول : مَرَمَوْهُ ، بخلاف نحو تَوَانِي تَوَانِيَّةٌ ؛ فإن أصله
قبل دخول التاء تَوَانِيًا بالضم كَتَاكَل تَكَاكُلًا ، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم
الياء من القلب ؛ لأنه ليس في الأسماء المتكئة ما آخره واوٌ قبها ضمة
لازمة ، ثم طرأت التاء لإفادة الوَحْدَةِ ، وبقي الإعلال بحاله ؛ لأنها عارضة
لا اعتداد بها .

والثالثة : أن تكون لامَ اسم هتوم بالالف والنون ، كأن تبني من الرمي مثل
سُبُعَانِ اسم للوضع الذي يقول فيه ابنُ أَحْمَرَ :

١٢٢٧ - أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسُّبُعَانِ

أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَيْتِ التَّلَوَانِ

فإنك تقول : رَمَوَانِ ، والأصل رَمِيَانِ ، قلبت الياء واواً وسلت الضمة ؛ لأن
الألف والنون لا يكونان أضغفَ حالاً من التاء اللازمة في التحصين من الطرف .

(وَإِنْ يَكُنِ) الياء الواقعة إثر الضم (عَيْنًا لِفَعْلٍ وَصَفًا • فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ
عَنْهُمْ) أى عن العرب (يُلْقَى) أى يوجد ، كقولهم فى أتى الأَكْبَسَ والأَضْيَقَ ؛
الْكَيْسَى والأَضْيَقَ ، والكُوسَى والضُّوقَى ، بترديد بين حملة على مذكره تارة وبين
رعاية الزنة أخرى .

واحترز بقوله : « وصفا » عما إذا كانت عينا لفعلَى اسما كطولنى مصدراً
لطلب ، أو اسماً لشجرة فى الجنة تظلها ، فإنه يتعين قلبها واواً . وأما قراءة
« طيبي لم » فشاذ .

(تنبيه) : فُعلَى الواقعة صفة على ضربين ؛ أحدهما : الصفة المحضة ، وهذه يتعين
فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ، ولم يسمع منها إلا « قِسْمَةُ ضَيْرَى » أى جائرة ،
يقال : ضاره حَقَّةً بَضِيرَه ، إذا بَحَثَه وجار عليه ، و « مِشْيَةُ حَيْكَى » أى يتحرك
فيها المنكبان ، يقال : حاكَّ فى مَشْيِهِ يَحِيكُ ، إذا حرك منكبيه ، والآخر غير المحضة ،
وهى الجارية مجرى الأسماء ، وهى فُعلَى أَفْعَلْ ، كالتطوئى والكوسى والضوقى
والمُحَوَّرى ، مؤنثات الأطيب والأكيس والأضيئ والأخير . وهذا الضرب هو
مراد المصنف ، وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيويوه والنحويون ؛
فإنهم ذكروا هذا الضرب فى باب الأسماء فحكوا له بحكم الأسماء ، أعنى من
إقرار الضمة ، وقلب الياء واواً ، كما فى « طَوْبَى » مصدراً ، وظاهر كلام
سيويوه أنه لا يجوز فيه غير ذلك ، والذي يدل على أن هذا الضرب من
الصفات جارى مجرى الأسماء ، أن أَفْعَلْ التفضيل يجمع على أفاعِلْ فيقال : أفضل
وأفاضل ، وأكبر وأكابر ، كما يقال فى جمع أفكل - وهى الرعدة - : أفاكل ،
والمصنف ذكره فى باب الصفات ، وأجاز فيه الوجهين ، ونص على أنها
مسموعان من العرب ؛ فكان التعبير السالم من الإيهام اللاقى لقرضه
أن يقول :

وَأِنْ يَكُنْ عَيْنًا لِفَعْلَى أَفْعَلًا
فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُجْتَلَى

فصل

(مِنْ لَامٍ فَعَمَلَى اسْمَا آتَى الْوَاوُ بَدَلْ)
 ياء كَتَفَوَى ، غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ)

أى إذا أَعْتَلَتْ لَامٌ فَعَمَلَى بفتح الفاء ، فتارة تكون لامها واوًا ، وتارة تكون ياءً . فإن كانت واوًا سلمت فى الاسم ، نحو دَعَوَى ، وفى الصفة ، نحو نَشَوَى . ولم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة ، وإن كانت ياء سلمت فى الصفة ، نحو خَزَيَا وَصَدَيَا . مؤنثًا خَزَيَانٌ وَصَدَيَانٌ ، وقُلبت واوًا فى الاسم ، نحو « تَفَوَى ، وَشَرَوَى ، وَفَتَوَى » ؛ فرقا بين الاسم والصفة ، وأوتر الاسم بهذا الإعلال لأنه أخف ، فكان أَحَلَّ لِلنَّقْلِ ، وإنما قال « غالبًا » للاحتراز من الرِّبَا للراحة ، وطفنًا لولد البقرة الوحشية ، وسَمِيًا لموضع ، كما صرح بذلك فى شرح الكافية ، وفى الاحتراز عن هذه نظر ؛ أما رِيَا فالذى ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية ، والأصلُ رَاحَةُ رِيَا : أى مملوءة طيبًا . وأما طَفْنًا فالأكثر فيه ضم الطاء ، ولعلم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف . وأما سَمِيًا فعَلَمَ ؛ فيحتمل أنه منقول من صفة كَخَزَيَا وَصَدَيَا .

(تنبيه) : ما ذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين ، أعنى فى كون إبدال الياء واوًا فى فَعَمَلَى الاسم مطردًا ، وإقرار الياء فيها شاذ ، وعكس فى التسهيل فقال : وشذ إبدال الواو من الياء لفعلى اسما ، وقال أيضا فى بعض تصانيفه : من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء فى فَعَمَلَى اسما ، كالنَشَوَى ، والتَفَوَى ، والعَفَوَى ، والأصل فيهن الياء . ثم قال : وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردًا ، فالحقوا بالأربعة المذكورة الشَرَوَى ، والطَفَوَى ، والتَفَوَى ، والدَعَوَى ، زاعمين أن أصلها الياء ، والأولى عندى جعل هذه الأواخر من الواو ،

سدا لباب التكثير من الشذوذ ، ثم قال : وما يبين أن إبدال يائها واوا شاذ تصحيحاً
 راعياً ، وهى الراحمة ، والطفياً ، وهى ولد البقرة الوحشية ، تفتح طاؤها وتضم ، وسقياً
 سم موضع ؛ فهذه الثلاثة الجائئة على الأصل ، والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها ،
 لذا كلامه ، وقد مرتعّب احتجاجة بهذه الثلاثة ، وهذه المسألة خامسة مسألة تبدل
 بها الياء واوا .

ثم أشار إلى موضع خامس تغلب فيه الواو ياء بقوله :

(بِالْمَكْسِ جَاءَ لَامٌ فُعْلَى وَضَفَاً وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لَا يَخْفَى)

أى إذا اعتلت لَامٌ فُعْلَى بضم الفاء ، فتارة تكون لامها ياء ، وتارة
 تكون واوا ؛ فإن كانت ياء سلمت فى الاسم ، نحو الفُعْلَى ، وفى الصفة ، نحو القُصْوَى
 تأنيث الأقصى ؛ فلم يفرقوا فى فُعْلَى من ذوات الياء بين الاسم والصفة ، كما لم يفرقوا
 فى فُعْلَى بالفتح من ذوات الواو كما سبق ، وإن كانت واوا سلمت فى الاسم ، نحو
 حُرْوَى اسم موضع ، قال الشاعر :

أَدَاراً بِحُرْوَى هِجَتِ لِلْمَيْنِ عَنَبَةً

فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَعُ أَوْ يَرْقُرُقُ^(١)

وقلبت ياء فى الصفة نحو « إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا » ونحو قولك : للعتيق
 الممرجة المُلَيَّا . وأما قولُ الحجازيين « الْقُصْوَى » فشاذ قياساً فصيحاً استعمالاً
 نُبّه به على الأصل . وتميم يقولون « الْقُصْيَا » على القياس ، وشذ أيضاً « الْخُلْوَى »
 عند الجميع .

(تنبيه) : ما ذهب إليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف ؛ فإنهم
 يقولون : إن فُعْلَى إذا كانت لامها واوا تغلب فى الاسم دون الصفة ، ويحملون حُرْوَى

شاذاً . قال الناظم في بعض كتبه : النحويون يقولون : هذا مخصوصٌ بالاسم ، ثم لا يمثلون إلا بصفة مخضة أو بالذئب ، والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون أن تصحيح حُرْزَوَى شاذ كتصحيح حَيَوَةَ ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وما قلته مؤيدٌ بالدليل ، وموافق لأئمة اللغة ، حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا : ما كان من الثَمُوت مثل الذئب والعليا فإنه بالياء ، فإنهم يستقلون الواو مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف ، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القُصْوَى ، وبنو تميم قالوا : القُصْيَا ، انتهى . وأما قولُ ابن الحاجب بخلاف الصفة كالفُرْزَوَى يعني تأنيث الأغرَى ، فقال ابن المصنف : هو تمثيل من عنده ، وليس معه ثقل ، والقياس أن يقال : الفُرْيَا كما يقال العلْيَا ، انتهى .

فصل

(إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتِّصَلَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرَبِيًّا)
 (فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبُ مَذْغَةً) أى هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء ، وهو أن تلتقى هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة كسُئِلِيَّ ، والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً ، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء متسأل ذلك فيما تقدمت فيه الياء سِيَّدٌ وَمَيَّتٌ ، أصلهما سَيُّودٌ وَمَيِّوَتٌ ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طَيٌّ وَلَيٌّ ، مصدرًا طَوَيْتُ وَلَوَيْتُ ، وأصلهما طَوَى وَلَوَى .

ويجب التصحيح إن لم يلتقيا كزَيْتُون ، وكذا إن كانا من كلمتين نحو يَدْعُو يَاسِر ، وَيَزِي وَاعِد ، أو كان السابق منهما متحركاً نحو طَوِيلٌ وَغَيْرُ ، أو عارض الذات نحو رُوِيَةٌ مَخْفٍ رُوِيَةٌ ، وِدِيَّانٌ إِذْ أَصْلُهُ دِيَّانٌ وَبُؤَيْعٌ إِذْ وَאוُهُ بَدَلٌ مِنْ أَلْفٍ بَاطِعٍ ، أو عارض السكون نحو قَوَى فَإِنْ أَصْلُهُ الْكُسْرُ ثم سكن للتخفيف كما يقال فَيَّ عِلْمٌ : عِلْمٌ .

﴿ تنبيه ﴾ : لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر لم يُنبه عليه هنا ، وهو أن لا يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل ، فنحو جَدَوَلْ وأَسْوَدَ للحيّة يجوز في مصغره الإعلالُ ، نحو جُدَيْلْ وأَسَيْدْ وهو القياس ، والتصحيحُ نحو جُدَيُولْ وأَسَيُودَ حملاً للتصغير على التكسير ، أما أَسْوَدُ صفة فتقول فيه « أَسَيْدٌ » لا غير ؛ لأنه لم يجمع على أساود .

(وَشَذَّ مُطْعَى غَيْرَ مَا قَدْ رُمِمَا) وذلك ثلاثة أضرب : ضرب أعلّ ولم يستوف الشروط ، كقراءة بعضهم « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّبَا تَعْبُرُونَ » بالإبدال ، وحكى بعضهم اطّرادَه على لفظة ، وضربٌ صحح مع استيفائها نحو ضَيُون وهو السُّنُورُ الذَّكَرُ ، وَيَوْمَ أَيْوَمُ ، وَعَوَى الْكَلْبُ عَوِيَّةً ، ورجاء بن حنيفة ، وضربٌ أبدلت فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها ، نحو عَوَى الْكَلْبُ عَوَّةً ، وهو نَهْوٌ عن النكر .

ثم أشار إلى إبدال الألف من أختبها بقوله :

(مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ يَتَخَرِّكُ أَصْلُ أَلِفًا أَبْدِلَ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ)

أي يجب إبدال الواو والياء ألفاً بشروط أحد عشر :

الأول : أن يتحركا ؛ فلذلك صَحَّتا في القول والبيع لسكونهما .

والثاني : أن تكون حركتهما أصلية ؛ ولذلك صَحَّتا في جَبِيلٍ وَتَوَمَّ مخفي جَبَيْلٍ وَتَوَامٍ ، وفي « اشْتَرَوْا الضَّالَّةَ ، وَاتَّبِعُوا الْفُلَّ » في أموالكم وأنفسكم ، ولا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ .

والثالث : أن يفتتح ما قبلهما ؛ ولذلك صَحَّتا في العَوْضِ وَالْحَيْلِ وَالشُّورِ .

والرابع : أن تكون الفتحة متصلة ، أي في كلمتهما ، ولذلك صَحَّتا في « إِنْ عَمَرَ وَجَدَ يَرْبِدَ » .

والخامس: أن يكون اتصالها أصليا؛ فلو بنيت مثل 'عَلَيْطِرٍ مِنَ الْغُرَى' والرمي قلت فيه: غُرَى وَرَمَى، منقوصا، ولا تقلب الواو والياء ألفا؛ لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف، إذ الأصل غُرَاوِيٌّ وَرُمَايِيٌّ؛ لأن 'عَلَيْطَا' أصله 'عَلَايَطُ'.

والسادس: أن يتحرك ما بعدها إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، وإلى هذا أشار بقوله: (إِنْ حُرِّكَ التَّالِي) أى التابع (وَأِنْ سَكَنَ كَفَّ * إِعْلَالٌ غَيْرُ اللَّامِ، وَهِيَ لَا يَكْفُ) (إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ * أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفٌ) ولذلك صحت العين في نحو بَيَّانٍ وطَوِيلٍ وَغَيْرُورٍ وَخَوَزَنَقٍ، واللام في نحو رَمَيَا وَغَزَوْا، وَفَتَيَانٍ وَعَصَوَانٍ، وَعَلَوِيٍّ وَفَتَوِيٍّ، وأعلنت العين في قَامَ وَبَاعَ وَنَابَ وَبَابٍ؛ لتحرك ما بعدها، واللام في غَزَا وَدَعَا وَرَمَى وَنَلَا؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة، وكذلك يَخْشَوْنَ وَيَمْخَوْنَ^(١)، وأصلهما يَخْشِيُونَ وَيَمْخَوُونَ، فقلبتا الفين لتحركهما وافتتاح ما قبلهما، ثم حذفنا اللساكنين، وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به: قَامَ عَصَوْنَ، والأصل عَصَوُونَ، فعمل به ما ذكر، وعلى هذا لو بنيت من الرمي والغزو مثل عَنَسَكَبُوتٍ قلت: رَمِيَّوتٌ وَغَزَوُوتٌ،

(١) الأشهر في هذه الكلمة محاء يحووه محوا مثل دعاء بدعوه، وليس في هذه اللفظة قلب الواو ألفا في المضارع للسند لو او الجماعة؛ لأن الحاء حينئذ مضمومة، وفيه ثلاث لغة أخرى: إحداها محاء يحويه محيا مثل رماه يرميه رميا، وهذه كالأولى في أنه ليس في مضارعها للسند لو او الجماعة قلب لامها ألفا؛ لأن ما قبل اللام مكسور، وتزيد هذه بأن لامها ياء فلا يتفق مع قول الشارح «أصله يمحون» واللفظة انثالثة محاء يحماه محيا، والسكلام ليس في هذه اللفظة لأنه لا يتفق مع قول الشارح «يمحون» وإن كانت اللام قد قلبت في المضارع للسند لو او الجماعة ألفا لتحركها وافتتاح ما قبلها، لكن أصله «يمحون» بفتح الحاء وضم الياء، وإنما الذي يتفق مع كلام الشارح لغة رابعة هي محاء يحماه محوا؛ فهذه لامها واو، وتقلب الواو ألفا في مضارعه للسند لو او الجماعة.

والأصل رَمَيْيُوتٌ وَغَزَوْوُوتٌ ، ثم قلبا وحذفنا للملاقة الساكن ، وسَمَّلَ ذلك أَمْنٌ
الْبَسَ ؛ إذ ليس فى الكلام فَعْلَوْتُ . وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا ؛ لكون ما
هو فيه واحداً .

وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان
ما كنان ، فتحذف إحداها ، فيحصل الابس فى نحو رَمَيْيَا ؛ لأنه يصير رَمَى ولا يَدْرَى
للمثنى هو أم للفرد ، وحل ما لا لَبَسَ فيه على ما فيه لبس ؛ لأنه من باب .

وأما نحو عَلَوَى فُلَانٌ واوه فى موضع تُبَدِّل فيه الألف واوا .

والسابع : أن لا تكون إحداها عيناً لفعل الذى الوصف منه على أَفْعَل .

والثامن : أن لا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل .

وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله : (وَصَحَّ عَيْنُ فَعْلٍ) أى نحو الفَيْدِ وَالْحَوْلِ
(وَفَعْلًا) أى نحو غَيْدٍ وَحَوْلٍ (ذَا أَفْعَلٍ) أى صاحب وصف على أَفْعَل (كَأَغْيَدٍ
وَأَحْوَلًا) وإنما التزم تصحيح الفعل فى هذا الباب حملا على أَفْعَل ، نحو أَحْوَلٌ وَأَغْوَرٌ
لأنه بمنه ، وحل مصدر الفعل عليه فى التصحيح .

واحتذر بقوله « ذَا أَفْعَلٍ » من نحو خَافَ فَإِنَّهُ فَعِلَ بكسر العين بدليل أَمِنْ^(١) ،
واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لا على أَفْعَل .

(١) لما كان « أَمِنْ » ضد خَاف ، وكان من عادتهم أن يعملوا الشيء على ضده كما
يعملونه على نظيره ، ولذلك أمثلة فى أبواب كثيرة ، لما كان الأمر جاريا عندهم على ذلك
صح أن يكون الضد دليلا على ضده فى باب .

والناسخ — وهو مختص بالواو — أن لا تكون عيناً لافتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية، وإلى هذا أشار بقوله (وَإِنْ يَبِينُ) أى يظهر (تَفَاعَلٌ مِّنْ افْتَعَلَ * وَالْمَيْنُ وَآوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُقَلْ) أى إذا كان افتعل واوى المين بمعنى تفاعل صُحَّحَ، حملا على تفاعل؛ لكونه بمعناه، نحو اجتَوَرُوا وازْدَوَجُوا، بمعنى تجاوروا وتزاوجوا.

واحتز بقوله «وَإِنْ يَبِينُ تفاعل» من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعل؛ فإنه يجب إعلاله مطلقاً، نحو اخْتَانَ بمعنى خَانَ، واجْتَاَزَ بمعنى جَاَزَ.

وبقوله «والمين واو» من أن تكون عينه ياء؛ فإنه يجب إعلاله، ولو كان دالا على التفاعل، نحو امْتَاَزُوا وابتاعُوا واستافُوا، أى تضاربوا بالسيوف، بمعنى تَمَاَزَوْا وتَبَايَعُوا، وتَسَافَعُوا؛ لأن الياء أشبهه بالالف من الواو، فكانت أحق بالإعلال منها.

والعاشر: أن لا تكون إحداهما متلوثة بحرف يستحق هذا الاعتلال، وإلى هذا أشار بقوله: (وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتَحِقُّ * صُحَّحَ أَوَّلُ) أى إذا اجتمع فى الكلمة حرفا علة: واوان أو يآآن أو واو وياء، وكل منهما يستحق أن يُقْلَبَ ألفا لتحركه وافتتاح ما قبله، فلا بد من تصحيح إحداهما، لئلا يجتمع إعلالان فى كلمة، والآخر أحق بالإعلال؛ لأن الطرف محل التفسير، فاجتماع الواوين نحو إلخوى مصدر حوى إذا أسود، ويدل على أن ألف إلخوى منقلبة عن وار قولهم فى مثناه: حووان، وفى جمع أخوى: حو، وفى مؤنثه: حواء، واجتماع اليامين نحو الحيا لفتيت، وأصله حيي؛ لأن تثنيته: حَيَّان، فأعلت الياء الثانية لما تقدم، واجتماع الواو والياء نحو الموى، وأصله موى، فأعلت الياء، ولذلك صحح فى نحو حيوان؛ لأن المستحق للإعلال هو الواو، وإعلاله ممنوع لأنه لام وليها ألف.

وأشار بقوله : (وَكَسَّ قَدْ يَحِقُّ) إلى أنه ربما أعل فيا تقدم الأولُ وصحح
الثاني ، كما في نحو غَايَة ، أصلها غَيَّيَّة ، أعلت الياء الأولى وصحت الثانية ، وسهّل ذلك
كونُ الثانية لم تقع طرفاً . ومثُلُ غَايَة في ذلك ثَابِتَة ، وهي حجارة صِغار . يَضَعُهَا
الراعي عند متاعه فَيَتَوَلَّى عندها ، وطَائِبَة ، وهي السطح والدكان أيضا ، وكذلك آيَة
عند الخليل ، أصلها آيِيَّة ، فأعلت العين شدوذا ؛ إذ القياس إعلال الثانية ، وهذا
أسهل الوجوه كما قال في التسهيل . أما مَنْ قال أصلها آيِيَّة بسكون الياء الأولى فيلزمه
إعلال الياء الساكنة ، ومن قال أصلها آيِيَّة على وزن فَاعِلَة ، فيلزمه حذف العين لغير
موجب ، ومن قال أصلها آيِيَّة كَنَبَقَة فيلزمه تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروفُ
العكس ، بدليل إبدال همزة أُمّة ياء لا ألفا .

والحادى عشر : أن لا تكون عيناً لما آخره زيادة تختص بالأسماء ، وإلى هذا
أشار بقوله :

(وَهَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا
يُخَصُّ الْأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ بَسَلْنَا)

يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وافتتاح ما قبلها كونهما
عيناً لما في آخره زيادة تخص الأسماء ؛ لأنه بتلك الزيادة بَدَلْ شَبَهَهُ بما هو
الأصل في الإعلال وهو الفعل ، وذلك نحو : جَوَلَانٌ وَسَيَلَانٌ ، وما لجاء
من هذا النوع مُتَعَلِّقٌ شاذاً ، نحو : دَارَانٌ وَمَاهَانٌ ، وقياسهما دَوْرَانٌ وَمَوْهَانٌ .
وخالف للبرد ، فزعم أن الإعلال هو القياسُ ، والصحيحُ الأول ، وهو
مذهب سيبويه .

(تنبيهات) : الأول : زيادة تاء التانيث غيرُ معتبرة في التصحيح ؛ لأنها لا تخرجها
عن صورة فعل ؛ لأنها تلحق للماضي ؛ فلا يثبت بلحاقها بمبينة في نحو : قَالَهُ وَبَاعَهُ ،
وأما تصحيحُ حَوَاكَة وخَوَاكَة فشاذ بالاتفاق .

الثاني : اختلف في ألف التأنيث المقصورة في نحو صَوْرَى وهو اسم ماء ، فذهب
 المازني إلى أنها مانعة من الإعلال ؛ لاختصاصها بالاسم ، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع
 الإعلال ؛ لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل ؛ لكونها في اللفظ بمنزلة فعلاً ، فتصحیحُ
 صَوْرَى عند المازني مقيس ، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه ؛ فلو بنى مثلها من
 القول لقل على رأى المازني : قَوَلَى ، وعلى رأى الأخفش : قَالَا . وقد اضطرب
 اختيار الناظم في هذه المسألة ، فاختر في التسهيل مذهب الأخفش ، وفي
 بعض كتبه مذهب المازني ، وبه جزم الشارح ، واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو
 مذهب سيبويه .

الثالث : بقي شرطان آخران ؛ أحدهما - وذكره في التسهيل وشرح الكافية -
 أن لا تكون العين بدلاً من حرف لا يُعَلّ ، واحترز به عن قولهم في شجرة : شيرة ،
 فلم يملوا لأن الياء بدل من الجيم ، قال الشاعر :

١٢٢٨ - إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى

فَأَبَدَ كُنَّ اللَّهُ مِنْ شَيْرَاتِ

والآخر أن لا تكون في محل حرف لا يمل وإن لم تكن بدلاً . والاحترازُ
 بذلك عن نحو أَيْسَ بمعنى يَيْسُ ، فإن ياء تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعمل لأنها
 في موضع الهمزة ، والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل ، فعولت الياء معاملتها
 لوقوعها موقعا ، هكذا قال في شرح الكافية . قال : ويجوز أن يكون تصحيحُ ياء
 أيسَ انتفاء علتها ، فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرت ، فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران :
 تغيير النقل ، وتغيير الإبدال ، هذا كلامه ، وذكر بعضهم أن أَيْسَ إنما لم يُعَلّ لعروض
 اتصال الفتحة به ؛ لأن الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في
 نية التأخير ، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة
 اتصال الفتحة .

الرابع : ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطاً آخر ، وهو أن لا يكون التصحيحُ للتنبية على الأصل المرفوض . واحترز بذلك عن القَوْدِ والصَّيْدِ والجَيْدِ وهو طول المنق وحسنه ، والحَيْدَى ، يقال : حار حَيْدَى ، إذا كان يَحِيدُ عن ظله لنشاطه ، والخَوَكَةُ والخَوَنَةُ ، وهذا غير محتاج إليه ؛ لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط . ومثل ذلك في الشذوذ قولهم رَوَّحَ وغَيَّبَ جمع رَائِحٍ وغَائِبٍ ، وعَفَوَ جمع عَفْوٍ وهو الجَحْشُ ، وهَيَّوَهُ وَأَوَوَهُ جمع أَوَةٍ وهو الداهية من الرجال ، وقروة جمع قُرْوٍ وهي مِيلَفَةٌ السَّكَبِ ، اهـ

(وَقَبْلَ بَا قَلْبٍ مِمَّا التَّوْنِ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا) أى تبدل النون الساكنة قبل الباء ميماً ، وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر ؛ لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغننتها لشدة الباء ، وإنما اختصت الميم بذلك لأنها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة ، ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة ، وقد جمعهما في قوله : (كَنْ بَتَّ أَنْيْدَا) أى من قطعك فَأَلْقِهْ عن بالك واطرحه . وألف «أَنْيْدَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة .

(تنبيهات) : الأول : كثيراً ما يعبرون عن إبدال النون ميماً بالقلب كما فعل الناظم ، والأولى أن يعبر بالإبدال ؛ لما عرفت أول الباب .

الثاني : قد تبدل النون ميماً ساكنة ومتحركة دون باء ، وذلك شاذ ، فالساكنة كقولهم في حَنْظَلٍ : حَنْظَلٍ ، والمتحركة كقولهم في بَنَانٍ : بَنَانٍ ، ومنه قوله :

١٢٢٩ - يَا هَالِ ذَاتَ الْمَنْطِقِ الْقَتَامِ

وَكَفَكَ الْمُخَضَّبُ الْبَنَامِ

وجاء عكس ذلك في قولهم : أَسْوَدُ قَاتِنٍ ، وأصله قَاتِمٍ .

الثالث : أبدلت الميم أيضاً من الواو في قَمَرٍ ؛ إذ أصله قَوْه ، بدليل أقوَاه ، فخذفوا

الهاء تخفيفاً ، ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رُجِعَ به إلى الأصل فقيل : فُوكَ ،
وربما بقي الإبدال نحو : « أَخْلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ » .

فصل

(إِسَاءَ كُنْ صَحَّ انْقُلِ التَّخْرِيكَ مِنْ

ذِي إِيْنِ آتِ عَيْنَ فَعْلٍ كَأَيْنِ)

أى : إذا كان عين الفعل واوا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة
العين إليه ؛ لاستئصالها على حرف العلة ، نحو يَقُومُ وَيَبِينُ ، الأصل يَقُومُ وَيَبِينُ ،
بضم الواو وكسر الياء ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما ، وهو قاف يَقُومُ
وباء يَبِينُ ، فسكنت الواو والياء .

ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ؛ فتارة تكون العين مجانسة
للمحركة المنقولة ، وتارة تكون غير مجانسة .

فإن كانت مجانسة لها لم تُغَيَّرْ بأكثر من تسكينها بعد النقل ، وذلك مثل ما تقدم .
وإن كانت غير مجانسة لها أُبْدِلَتْ حرفاً مجانس الحركة ، كما فى نحو قَامَ وَأَبَانَ ،
أَضْلَمَا أَفْرَمَ وَأُبَيَّنَ ، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها ،
فقلبت ألفاً لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها ، ونحو يُقِيمُ أصله يَقُومُ ، فلما نقلت
الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ياء ؛ لسكونها وانكسار
ما قبلها .

وهذا النقل شروط :

الأول : أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحاً ، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه ،
نحو : قَاوَلْ وَبَايَعْ وَعَوَّقْ وَيَبِينْ ، وكذا الهزمة لا ينقل إليها نحو يَأْسُ مضارع

أيسر؛ لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفاً، نص على ذلك في التسهيل، وإنما لم يستثنها هنا لأنه قد عدّها من حروف العلة؛ فقد خرجت بقوله «صح».

الثاني: أن لا يكون الفعل فعل تعجب، نحو ما أبيض الشيء وأقومه، وأبين به وأقوم به، حلوله على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية، وهو أفضل التفضيل.

الثالث: أن لا يكون من المضاعف اللام، نحو أبيض وأسود، وإنما لم يعللوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمنال، وذلك أن أبيض لو أعلّ الإعلال المذكور لقيّل فيه بأض وكان يظن أنه فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة.

الرابع: أن لا يكون من المعتل اللام، نحو أهوى؛ فلا يدخله النقل لئلا يتوالى إعلالان وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله:

(مَا لَمْ يَكُنْ فَعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا كَأَبْيَضٍ أَوْ أَهْوَى، بِلَامٍ عَلَلًا)

وزاد في التسهيل شرطاً آخر، وهو أن لا يكون موافقاً لفعل الذي بمعنى أفعل نحو يعورّ ويصيّد مضارع عورّ وصيّد، وكذا ما تصرف منه نحو أعورّه الله، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله «وصح عين فعل وفعلًا ذا أفعل» فإن العلة واجدة.

(وَمِثْلُ فَعْلٍ فِي ذَا الْإِعْلَالِ اسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَشَمٌ)

أي الاسم الضاهي للمضارع — وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات — يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور، بشرط أن يكون فيه وشم يمتاز به عن الفعل، فاندرج في ذلك نوعان:

أحدهما: ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كقيام؛ فإنه موافق للفعل في وزنه فقط

وفيه زيادة تنبيه على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم؛ فأعل، وكذلك نحو مقيم ومبين، وأما مَدِين ومَزِيم فقد تقدم أن وزنها فَعَلَل، لا مَفْعَل وإلا وجب الإعلال، ولا فَعَلَل لفقدته في الكلام، ولو بنيت من البيع مَفْعَلَة بالفتح قلت مَبَاعَة أو مَفْعَلَة بالكسر قلت مَبِيْعَة أو مَفْعَلَة بالضم؛ فلي مذهب سيبويه تقول مَبِيْعَة أيضاً، وعلى مذهب الأخفش تقول مَبُوعَة، وقد سبق ذكر مذهبهما.

والآخر: ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه، كأن تبنى من القول أو البيع اسماً على مثال تَحَلَّى — بكسر التاء وهزة بعد اللام — فإنك تقول: تَقِيل وتَبِيْع، بكسرتين بعدهما ياء ساكنة؛ وإذا بنيت من البيع اسماً على مثال تَرْتَبِيْ قلت على مذهب سيبويه: تَبِيْع، بضم فكسر، وعلى مذهب الأخفش: تَبُوع.

فالوَسْمُ الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم، وهو أن تَفْعَلًا بكسر التاء وضماً لا يكون في الفعل، ولذلك أعل.

أما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته، أو بآيته فيهما معاً، فإنه يجب تصحيحه، فالأول نحو أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ؛ لأنه لو أعل لتوهم كونه فعلاً، وأما نحو يَزِيدَ عَلَمًا فنقول إلى العملية بعد أن أعل إذ كان فعلاً، والثاني كَخَيَّطَ، هذا هو الظاهر. وقال الناطم وابنه: حق نحو مَخَيَّطٍ أن يعل؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء، وهو مشبه لتَفْعَلُ أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم، لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظاً ومعنى، انتهى. وقد يقال: لو صح ما قالا للزم أن لا يعل مثال تَحَلَّى؛ لأنه يكون مشبهاً لتَخَيَّبَ في وزنه وزيادته، ثم لو سُلِمَ أن الإعلال كان لازماً لما ذكرنا لم يلزم الجميع، بل مَنْ يكسر حرف المضارعة فقط.

وقد أشار إلى هذا الثاني بقوله (وَمِفْعَلٌ صَحِيحٌ كَالْفِعَالِ) يعني أن مِفْعَلًا لما كان مَبَانِيًا للفعل، أي غير مشبهه في وزن ولا زيادة، استحق التصحيح، كَسَوَاكَ وَمَكِيلَ وحمل عليه في التصحيح مِفْعَلٌ لمساботته له في المعنى كَمَقُولَ وَمَقُولَ، وَمَخَيَّطٍ وَمَخَيَّاطَ

والظاهر ما قدمته ، من أن علة تصحيح نحو محيطة مباينته الفعل في وزنه وزيادته ؛ لأنه مقصور من مخيط ، فهو هو ، لا أنه محمول عليه ، وعلى هذا كثير من أهل التصريف .

(وَأَنَّ الْإِقْعَالَ وَاسْتِفْعَالَ • أَزَلَ لِدَا الْإِعْلَالِ ، وَأَلَّا الزَّمَ عِوَضًا) أى إذا كان المصدر على إفعال أو استفعال ، ما أعلت عينه ؛ حل على فعله في الإعلال فتنتقل حركة عينه إلى فائه ، ثم قلب ألفاً لتجانس الفتحة ، فيلتقى ألفان ، فتحذف إحداهما لاتقاء الساكنين ، ثم تعوض عنها تاء التانيث ، وذلك نحو إقامة واستقامة ، أصلهما إقوامٌ واستقوامٌ ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ، ثم قابت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ألفان الأولى بَدَلُ العين والثانية ألف إفعال واستفعال ، فوجب حذف إحداهما . واختلف النحويون أيتهما المحذوفة ؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال ؛ لأنها الزائدة ، ولقربها من الطرف ، ولأن الاستفعال بها حصل . وإلى هذا ذهب الناطم ، ولذلك قال « وألف الإفعال واستفعال أزل » . وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة ، والأول أظهر ، ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التانيث قليل : إقامة ، واستقامة .

وأشار بقوله : (وَحَذَفَهَا بِالنُّقْلِ) أى بالسماع (رُبَّمَا عَرَضَ) إلى إن هذه التاء التي جعلت عوضاً قد تحذف ؛ فيقتصر في ذلك على ما سمع ، ولا يقاس عليه ، من ذلك قول بعضهم : أَرَأَهُ إِزَاءً ، وَأَجَابَهُ إِيَابًا ، حكاه الأخفش ، قال الشارح : ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى « وَإِقَامِ الصَّلَاةِ » قيل : وحسن حذف التاء في الآية مقارنته لقوله بعد « وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ » .

(تنبيه) : قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في الفاظ : منها أَعْوَلَ إِعْوَالًا ، وَأَغِيَمَتِ السَّمَاءُ إِغْيَامًا ، وَاسْتَحْوَذَ اسْتِحْوَاذًا ، وَاسْتَفْيَلَ الصَّبِيَّ اسْتِفْيَالًا ، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم

يقاس عليها ، وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أَفْعَل واستفعل^(١) تصحيحاً مطرداً في الباب كله ، وقال الجوهري في مواضع آخر : تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة ، وذهب في التسهيل إلى موضع ثالث ، وهو أن التصحيح مطرد فيما أُهْمِل ثلاثيه ، وأراد بذلك نحو اسْتَنْوَقَ الْجَلُّ اسْتِنَوَاقًا ، واسْتَنْتَيْسَتِ الشَّاةُ اسْتِنْتَيْسَا ، أى صار الجللُ ناقةً ، وصارت الشاةُ تيساً ، وهذا مثل يضرب لمن يخطئ في حديثه ، لا فيما له ثلاثي نحو اسْتِنَقَامَ ، انتهى .

(وَمَا لِإِفْعَالٍ) وَاسْتِفْعَالٍ للذكورين (مِنْ الْخُذْفِ وَمِنْ * ثَقُلِ فَمَقْعُولٌ بِـ)
أَيْضًا قَمِينَ (أَيْ حَقِيقٌ) (نَحْوَ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ) وَالْأَصْلُ مَبِيعٌ وَمَصُونٌ ،
فَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُمَا ؛ فَالْتَقَى سَاكِنُ الْأَوَّلِ عَيْنَ الْكَلِمَةِ ،
وَالثَّانِي وَاوَ مَقْعُولُ الزَّائِدَةِ ؛ فَوَجِبَ حَذْفُ إِحْدَاهَا . وَاخْتَلَفَ فِي آيَتِهِمَا الْمَحذُوفَةُ
عَلَى حَدِّ الْخَلْفِ فِي إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ الْمَتَقَدِّمِ .

ثم ذوات الواو - نحو مَصُونٍ وَمَقْعُولٍ - ليس فيها عملٌ غيرُ ذلك .

وأما ذوات الياء نحو مَبِيعٍ وَمَكِيلٍ ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا حَذَفَتْ وَاوُهُ عَلَى رَأْيِ سَبِيحِيهِ
بَقِيَ مَبِيعٌ وَمَكِيلٌ بَيَاءً سَاكِنَةً بَعْدَ ضَمَّةٍ ؛ فَجَعَلَتْ الضَّمَّةُ الْمَنْقُولَةَ كَسْرَةً لَتَصِحَّ الْيَاءُ .
وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ فَإِنَّهُ لَمَّا حَذَفَتْ يَأُوهُ كَسَرَتْ الْقَاءُ وَقَلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً
فَرَفَقًا بَيْنَ ذَوَاتِ الْوَاوِ وَذَوَاتِ الْيَاءِ . وَقَدْ خَالَفَ الْأَخْفَشُ أَصْلَهُ فِي هَذَا ؛ فَإِنْ
أَصْلُهُ أَنَّ الْقَاءَ إِذَا ضُمَّتْ وَبَعْدَهَا يَاءٌ أَصْلِيَّةٌ بَاقِيَةٌ قَلْبُهَا وَاوَاوُ لَا نَفْصَامَ مَا قَبْلَهَا
إِلَّا فِي الْجَمْعِ نَحْوَ يَبِيزٍ ، وَقَدْ قَلَبَ هُنَا الضَّمَّةَ كَسْرَةً مِرَاعَةً لِلْمَعْنَى الَّتِي هِيَ يَاءٌ
مَعَ حَذْفِهَا ، وَمِرَاعَاتُهَا مَوْجُودَةٌ أَجْدَرُ .

(١) في بعض نسخ هذا الكتاب « تصحيح أَفْعَل وقام واستفعل » بإقحام كلمة « وقام »
مع أنه ليس فيه نقل كالإفْعَال والاستِفْعَال ، ولو أريد الأعم مما فيه نقل ومالا نقل فيه اقتضى
ذلك أن يكون تصحيح قام وحده أو كل ثلاثي لغة من لغات العرب ، فنفظن لذلك .

﴿ تنبيه ﴾ : وزن مَصُونٍ عند سيبويه مَقُولٌ ، وعند الأخفش مَقُولٌ ، وتظهر فائدة الخلاف في نحو « مَسُوٌّ » مخففاً . قال أبو الفتح : سألت أبا علي عن تخفيف مَسُوٍّ ، فقلت : أما على قول أبي الحسن فأقول : رأيت مَسُوًّا ، كما تقول في مَقْرُوءٍ : مَقْرُوءٌ ؛ لأنها عنده واو مفعول ، وأما على مذهب سيبويه فأقول : رأيت مَسُوًّا كما تقول في خَبٍّ : خَبٌّ ؛ فتحرك الواو ؛ لأنها في مذهبه العين ، فقال لي أبو علي : كذلك هو ، اهـ .

(وَتَذَرُ * تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ) من ذلك في قول بعض العرب : تَوْبٌ مَصُونٌ ، وَمِسْكٌ مَذْوُوفٌ ، وَقَرَسٌ مَقْوُودٌ ، ولا يقاس على ذلك ، خلافاً للبرد (وَ) التصحيح (فِي ذِي الْيَاءِ) من ذلك (اشْتَهَرَ) لفظة الياء ، كقولهم : خُذْهُ مَطْيُوبَةً بِهٖ نَفْسًا ^(١) ، وقوله :

١٢٣٠ — * كَانَهَا تُفَاحَةً مَطْيُوبَةً * .

وقوله :

١٢٣١ — [قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا]

وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَقْيُومٌ

وقوله :

١٢٣٢ — حَتَّى تَذَكَّرَ بِنِضَاتٍ وَهَيْجَةٍ

يَوْمُ الرِّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّخْنُ مَقْيُومٌ

وهذه لغة نميمية .

﴿ تنبيه ﴾ : قالوا « مَشِيبٌ » في المختلط بغيره ، والأصل مَشُوبٌ ، ولكنهم لما قالوا في الفعل : « شِيبَ » حملوا عليه اسم المفعول ، وكما قالوا « مَشِيبٌ » بناءً على شِيبَ قالوا : « مَشُوبٌ » بناءً على « هُوبَ الأَمْرِ » في لغة من يقول « بُوعَ المتاع » والأصل مَهْيَبٌ .

(١) أهل الأصوب « خذْهُ مَطْيُوبَةً بِهٖ نَفْسُكَ » .

(وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ) كل فعل واوى اللام مفتوح العين ، كما في (نَحْوِ عَدَا) ودَعَا ؛ فإنك تقول في المفعول منهما : « مَدْعُوٌّ » ، وَمَدْعُوٌّ « حلا على فعل الفاعل ، هذا هو المختار ، ويجوز الإعلالُ مرجوحاً ، كما أشار إليه بقوله : (وَأَعْلَلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ) أى لم تقصد (الأجوداً) ؛ فتقول : مَدْعِيٌّ ، وَمَدْعِيٌّ ، ويرى بالوجهين قوله :

١٢٣٣ - [وَقَدْ عَلِمْتَ عِرْسِي مَلِيكَةً أَنَّنِي]

أنا الليث مَدْعِيٌّ عَلَيْهِ وَعَادَا

أنشده المازني « مَدْعُوًّا » بالتصحيح ، وأنشده غيره بالإعلال .

واختلف في علة الإعلال ؛ فقيل : حلاً على فعل المفعول ، وهو قولُ الفراء وتبعه المصنف ، واعترض بوجوب القلب في المصدر ، نحو عَتَا عَتِيًّا ، والمصدر ليس مبنيًا على فعل المفعول ، وقيل : أعلَّ تشبيهاً بباب أَذَلٍ وَأَجْرٍ ؛ لأن الواو الأولى ساكنة زائدة حقيقة بالإدغام ؛ فلم يُعْتَدَ بها حاجزاً ؛ فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وَلِيَتْ الضمة ؛ فقلبت ياء على حد قلبها في أَذَلٍ وَأَجْرٍ .

والاحترازُ بواوى اللام من يائنها ؛ فإنه يجب فيه الإعلال نحو رَمَى وَقَلَى ؛ فإنك تقول في المفعول منه : مَرْمِيٌّ ، وَمَقْلِيٌّ ، والأصلُ مَرْمُوءٌ وَمَقْلُوءٌ - قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون ، وأدغمت في لام الكلمة ، وكسر المضموم لتصح الياء ، وقد سبق الكلام على هذا .

وبكونه مفتوح العين من مكسورها ، وهو على قسمين : ما ليس عنه واوا ، وما عنه واو ؛ فأما الأولُ نحو « رَضِيَ » فإن الإعلال فيه أولى من التصحيح ، لأن فَعْلَهُ قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول ؛ فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له ، ولهذا جاء الإعلال

فى القرآن دون التصحيح ؛ فقال تعالى : « اَرْجِئِ إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً »
ولم يقل مَرْضُوءَةً مع كونه من الرضوان ، وقرأ بعضهم « مَرْضُوءَةً » وهو قليل ، هذا
ما ذكره المصنف — أعنى ترجيح الإعلال على التصحيح فى نحو مَرْضِيَّةٍ — وذكر
غيره أن التصحيح فى ذلك هو القياس ، وأن الإعلال فيه شاذ ؛ فإن كان فِعْلٌ بكسر
المين واوٍها نحو قَوَى تَعِين الإعلال وجها واحدا ؛ فنقول : « مَقْوَى » والأصل
مَقْوُوءٌ ؛ فاستنقل اجتماع ثلاث واوات فى الطرف مع الضمة ؛ فقلت الأخيرة ياء ،
ثم قلت التوسطة ياء ؛ لأنه قد اجتمع ياء واو وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم قلت
الضمة كسرة لأجل الياء ، وأدغمت الياء فى الياء فقلت : مَقْوَى .

(تنبيه) : بابُ مَرْضِيَّةٍ ومَقْوَى سابعُ موضع قلب فيه الواو ياء .

(كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْقُؤُولُ مِنْ
ذِي الْوَاوِ لَامٌ جَمْعٌ أَوْ فَرْدٌ يَبِينُ)

هذا موضع ثامنٌ قلب فيه الواو ياء .

أى إذا كان الْقُؤُولُ مما لاه واو لم يَحُلْ من أن يكون جمعا أو مفردا .

فإن كان جمعا جاز فيه الإعلال والتصحيح ، إلا أن الغالب الإعلال ، نحو عَصَا
وَعَصِيٍّ وَقَمًا وَقَفِيٍّ وَدَلُوً وَدِلِيٍّ ، والأصلُ عَصُوءٌ وَقَفُوءٌ وَدَلُوءٌ ؛ فأبدلت الواو
الأخيرة ياء تحلا على باب أدل ، وأعطيت الواو التى قبلها ما استقر لثاتها من
إبدال وإدغام .

وقد ورد بالتصحيح ألفاظٌ ، قالوا : أَبُوٌّ وَأَخُوٌّ وَنَحْوُ جمعا لَنَحْوٍ ، وهى
الجمعة ، وَنَحْوُ بالجمع جمعا لَنَحْوٍ وهو السحاب الذى هَرَّاقَ ماءه ، وَهَبُوءٌ جمعا لِهَبُوءٍ
وهو الصَّدْرُ .

وإن كان مفردا جاز فيه الوجهان إلا أن الغالب التصحيح ، نحو « وَعَتَوَا »

عُتُوا كَبِيرًا» «لَا يَرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَادًا» وتقول : نَمَّا الْمَالُ نَمُوًّا ،
وَسَمَّا زَيْدٌ نُمُوًّا . وقد جاء الإعلال في قولهم : عَمَّا الشَّيْخُ عَيْتِيًّا ، وَعَسَا عَيْيًّا ،
أَيُّ وَلِيٍّ وَكَبِيرٍ ، وَقَسَا قَلْبُهُ قَيْيًّا ، وإنما كان الإعلال في الجمع أَرْجَحَ والتصحيح
في المفرد أَرْجَحَ لنقل الجمع وخفة المفرد .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : في كلامه ثلاثة أمور ؛ أحدها : أن ظاهره التسوية
بين فُعُولِ المفرد وفُعُولِ الجمع في الوجهين ، وليس كذلك كما عرفت ؛ ثانيها : ظاهره
أيضا التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة ، وليس كذلك كما عرفت ،
وقد رفع هذين الأمرين في الكافية بقوله :

وَرَجَّحَ الْإِعْلَالُ فِي الْجَمْعِ ، وَفِي مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَى مَا كُنِي

ثالثها : أطلق جواز التصحيح في فُعُولِ من الواوئ اللام ، وهو مشروط
بأن لا يكون من باب قَوِيٍّ ؛ فالو بي من القُوَّةِ فُعُولٌ وجب أن يفعل به
ما فعل بِمَفْعُولٍ من القوة ، وقد تقدم ؛ فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب
لفرضه أن يقول :

كَذَا الْفُعُولُ مِنْهُ مُفْرَدًا ، وَإِنْ يَبِينُ جَمْعًا فَهُوَ بِالْعَكْسِ يَبِينُ

والضمر في « منه » يرجع لنحو عَدَا في البيت قبله .

الثاني : ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع وإعلال
المفرد مَطْرَدٌ يقاس عليه ، أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور إلى أنه لا يقاس عليه ،
وإليه ذهب في التسهيل ، قال : ولا يقاس عليه خلافا للفرأ ، هذا لفظه ، وأما إعلال
المفرد فظاهر التسهيل أطْراده ، والذي ذكره غيره أنه شاذ .

(وَشَاعَ) أي كثر الإعلال بقلب الواو ياء إذا كانت عينا لفعلٍ جمعا
صحيح اللام (نَحْوُ نَبِيٍّ فِي نَوْمٍ) جمع نائم ، وَصِيْمٍ فِي صَوْمٍ جمع صائم ، وَجَبَّحَ
في جَوْعٍ جمع جائع ، ومنه قوله :

١٢٣٤ - وَهُرَّصَ تَغْلِي الْمَرَّاجِلُ تَحْتَهُ
عَجَلَتْ طَبِيخَتُهُ لِقَوْمٍ جَمِيعٍ (١)

وجه ذلك أن العين شُبِّهَتْ باللام لقربها من الطرف ، فأُعلت كما تعل اللام ،
فقلبت الواو الأخيرة ياء ، ثم قلبت الواو الأولى ياء ، وأدغمت الياء في الياء ،
ومع كثرة التصحيح أكثر منه ، نحو نُومٌ وصُومٌ . ويجب إن اعتلت
اللام لثلاثي إعلالان ، وذلك كشوئى وغوئى جمع شأو وغاؤ ، أو فصلت من
العين كنُومٌ وصُومٌ ؛ لبعد العين حينئذ من الطرف (وَنَحْوُ نَيْامٍ شُدُودُهُ نَيْمٍ) أى
رُوى في قوله :

١٢٣٥ - [أَلَا طَرَقْنَا مَيَّةً بَنَةً مُنْذِرٍ]
فَمَا أَرَقَ النَّيَّامُ إِلَّا كَلَامَهَا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « شاع » ليس نصاً في أنه مطرد ، وقد نص غيره من
التحويين على اطراد ، وقد بان لك أن قوله « شاع نحو نَيْمٍ » هو بالنسبة إلى نَيْامٍ
لا إلى نُومٍ .

الثاني : يجوز في فاء مُقِلِّ الملل العين الضم والكسر ، والضم أولى ، وكذلك فاء
مُحَوِّلِي وَعَصَى وَالْأَلَى جمع ألوى وهو الشديد الخصومة .

الثالث : هذا الموضع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء .

وبقى عاشر لم يذكره هنا ، وهو : أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة ،
نحو ميزان وميقات ، الأصل مُوزَانٌ ومَوَقَاتٌ ، فقلبوا الواو ياء استئقلاً للخروج
من كسرة إلى الواو ، كالمخرج من كسرة إلى ضمة ، ولذلك لم يكن في كلامهم مثلُ

(١) العرص - بزنة اسم المفعول من مضاعف العين - اللحم الذى وضع في العرص.
وهى الفناء بين الدور - ليحب ، والراجل : القدور ، واحده مرجل بزنة منبر .

فَعْمَلٍ ، وخرج بالقيّد الأول نحو مُوعِد ، وبالثاني نحو طَوَّلَ وَعَوَّضَ وَصَوَّانَ وَسَوَّارَ ، وبالثالث نحو أَجْلَوْا ذِرَاعًا لَوَّاطٍ .

فصل

(ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدَلًا) تا : مفعول ثانٍ لأبدل ، والأول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذى اللين ، وفا : حال منه .

أى إذا كان فاء الافتعال حرفَ لينٍ — يعنى واوًا أو ياءً — وجب فى اللفظ الفُصْحَى إبدالها تاءً فيه ، وفى فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول ؛ لئسَّ النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف ؛ لأن حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس ، مثال ذلك فى الواو اتَّصَلَ ، واتَّصَلَ ، وَيَتَّصِلُ ، وَاتَّصِلْ ، وَمُتَّصِلٌ ، وَمُتَّصِلٌ بِهِ . والأصل : أَوْتَصَلَ ، وَأَوْتَصَلَ ، وَيَوْتَصِلُ ، وَأَوْتَصِلْ ، وَمَوْتَصِلٌ ، وَمَوْتَصِلٌ بِهِ . ومثاله فى الياء اتَّسَرَ ، وَاتَّسَرَ ، وَيَتَّسِرُ ، وَاتَّسِرْ ، وَمُتَّسِرٌ ، وَمُتَّسِرٌ . والأصل : اَيْتَسَرَ ، وَاَيْتَسَرَ ، وَيَيْتَسِرُ ، وَاَيْتَسِرْ ، وَمُيْتَسِرٌ ، وَمُيْتَسِرٌ .

وإنما أبدلوا الفاء فى ذلك تاءً لأنهم لو أقرَّوها لتلاعبت بها حركات ما قبلها ؛ فكانت تكون بعد الكسرة ياءً ، وبعد الفتحة ألفاً ، وبعد الضمة واوًا ؛ فلما رأوا مصيرها إلى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً يلزم وجَّهاً واحداً وهو التاء ، وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو ، وليوافق ما بعده فیدغم فيه . وقال بعض النحويين : البَدَلُ فى باب اتَّصَلَ إنما هو من الياء ؛ لأن الواو لا تثبت مع الكسرة فى اتَّصَلَ وفى اتَّصَلَ ، وحل المضارع واسمُ الفاعل واسمُ المفعول منه على المصدر والماضى .

(تنبيهان) : الأول : ذو اللين يشمل الواو والياء كما تقدم ، وأما

الألف فلا مدخل لها في ذلك ؛ لأنها لا تكون فاء ولا عيناً ولا لاما .

الثاني : من أهل الحجاز قومٌ يتركون هذا الإبدال ، ويحطون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها ، فيقولون : ابْتَصَلَ يَاتَصِلُ فهو مُوتَصِلٌ ، وَايْتَسَرَ يَاتَسِرُ فهو مُوتَسِرٌ . وحكى الجرمي أن من العرب من يقول : اتصل واتسر ، بالهمز ، وهو غريب .

(وَشَدَّ) إبدال فاء الافتعال تاء (فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ) قولهم في (ائْتَسَلَا) وَايْتَسَرَ — افْتَعَلَ من الأكل والإزار — ائْتَسَلَ وَايْتَسَرَ ، بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء ، وكذا قولهم في أَوْثَمِينَ — افْتَعَلَ من الأمانة — ائْتَمِينَ بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء ، واللغة الفصيحة في ذلك كله عدم الإبدال ، وإلا توالى إعلالان ، وقول الجوهري في اتَّخَذَ إنه افْتَعَلَ من الأخذ وَهَمْزٌ ، وإنما التاء أصل وهو من تَخَذَ ، كاتبَع من تَبِعَ . قال أبو علي : قال بعض العرب : تَخَذَ بمعنى اتَّخَذَ ، ونازع الزجاج في وجود مادة تَخَذَ ، وزعم أن أصله اتَّخَذَ وَحْدَفَ ، وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم : تَخَذَ يَتَخَذُ تَخَذًا ، وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتَّخَذَ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى ؛ لأن فيه لغة وهي وَجَذَ بالواو ، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناء عليها أَحْسَنُ ؛ لأنهم نَصُّوا على أن اتَّعِنَ لغة رديئة .

(طَاتَا افْتَعَالٌ رُدُّ اِئْتَرِ مُطَبِّقٌ) طَا : مفعول ثانٍ لَرُدَّ ، والمفعول الأول « تَا » إن كان رُدُّ أسراً ، أو ضميره إن كان رد مجهولا .

أي إذا بنى الافتعالُ وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة — وهي الصاد والضاد والطاء والظاء — وجب إبدال تائه طاءً ؛ فتقول في افْتَعَلَ من صَبَرَ : اصْطَبَرَ ، ومن ضَرَبَ : اصْطَرَبَ ، ومن طَهَّرَ : اطْهَرَّ ، ومن ظَلَمَ : اظْطَلَمَ ، والأصلُ : اصْتَبَرَ ، وَاصْطَرَبَ ، وَاطْهَرَّ ، وَاظْطَلَمَ ، فاستنقل اجتماعُ التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب الخرج

وتبيان الصفة ، إذا التاء مهموسة مُسْتَقْلَةً ، وللطبق مجهور مُسْتَقْلِلٌ ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء .

(تنبيه) : إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منهما ساكن ؛ فوجب الإدغام .

وإذا أبدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ومع عكسه ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

١٢٣٦ — هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُغَطِّيكَ نَائِلُهُ

عَفْوًا ، وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا قَيْظًا

روى : فيظلم ، وقَيْظًا ، وقَيْظًا ، وقد روى أيضاً قَيْظًا ، بالنون ، وليس مما نحن فيه .
وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضاً متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ؛ فنقول : اصطر ، واصطر ، ولا يجوز أطبر ؛ لما في الصاد من الصغير الذي يذهب في الإدغام .

وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضاً متقاربان ؛ فيجوز البيان ، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ؛ فنقول : اضطر ، واضطر ، ولا يجوز أطرب ؛ لأن الضاد حرف مستطيل ، فهو أدغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك ، وقد حكى في الشذوذ الطجع ، وهو في الندور والغرابة مثل الطجع ، باللام ، وقد روى بالأوجه الأربعة قوله :

[لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَجَعَ]

مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِفْصٍ فَالطَجَعَ

(فِي إِدَانٍ وَازْدَادَ وَادَّكَرَ دَالًا بَقِي) أى إذا بُنى الاتصال مما فاؤه دال نحو دَانَ ، أو زَاى نحو زَادَ ، أو ذَال نحو ذَكَرَ ، وجب إبدال تائه دالا ، فيقال : إِدَانٌ ، وَازْدَادَ ، وَادَّكَرَ ، وَالْأَصْلُ : إِذْنَانٌ ، وَازْنَادَ ،

واذ تَكَرَّرَ ، فاستثقل بحىء التاء بعد هذه الأحرف ؛ لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة ، فحىء بحرف يُوافق التاء فى مخرجه ، ويوافق هذه الأحرف فى الجهر ، وذلك الدال .

(تنبيهان) : الأول : إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين .

وإذا أبدلت دالا بعد الزاى جاز الإظهار ، والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ؛ فيقال : ازْدَجَرَ ، وازْجَرَ ، ولا يجوز اذْجَرَ ؛ لقوات الصغیر .
وإذا أبدلت دالا بعد الدال جاز ثلاثة أوجه : الإظهار ، والإدغام بوجهيه ؛ فيقال : ازْدَكَرَ ، ومنه قوله :

١٢٣٧ - [تُنْجِي عَلَى الشُّوكِ جُرَازًا مِقْضَبًا]

وَالْهَرَمُ تُذْرِيهِ أَذْذِرَاءَ عَجَبًا

وادَّكَرَ ، واذْكَرَ بذال معجمة . وهذا الثالث قليل ، وقد قرئ شاذاً « فَهْلٍ مِنْ مَدِّ كِرٍ » بالمعجمة .

الثانى : مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة ، ودالا بعد الثلاثة أنها تُقَرَّرُ بعد سائر الحروف ولا تبدل ، وقد ذكر فى التسهيل أنها تُبَدَّلُ تاء بعد التاء ، فيقال : ائْرَدَ بشاء مثناة ، وهو افتعل من ثَرَدَ ، أو تدغم فيها التاء فيقال : ائْرَدَ ، بقاء مثناة . قال سيديويه : والبيان عندى جيد ، يعنى الإظهار ، فيقال : ائْثَرَدَ ، ولم يذكر المصنف هذا الوجه . وذكر فى التسهيل أيضاً أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم فى اجْتَمَعُوا : اجْدَمَعُوا ، وفى اجْتَزَّ : اجْدَزَّ ، ومنه قوله :

١٢٣٨ - قُلْتُ لِحَاجِي : لَا تَحْدِينَانَا

بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَاجْدَزَّ شَيْحًا

وهذا لا يقاس عليه . وظاهر كلام المصنف فى بعض كتبه أنه لغة لبعض

للعرب ، فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه .
وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال وما يتعلق به من أوجه الإعلال .

(خاتمة) : قد علم مما ذكره أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبديل ويبدل منه كالمهمزة ، وحروف العلة الثلاثة ، وكالماء ؛ فإنها تبديل من المهمزة أولاً كَهَرَأَقْ ، وتبديل منها المهمزة آخرًا كَاءَ فَإِنْ أَصْلُهُ مَوَّهْ ، وإلى ما يبديل ولا يبديل منه ، وهو الميم والطاء والدال ، وإلى ما يبديل منه ولا يبديل وهو التاء ، أما إبدال الحروف للتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يَمُدُّوها في باب الإبدال لعروضها .

وعلم أيضاً أن المهمزة تبديل من ثلاثة أحرف ، وهى : الألف والواو والياء ، وأن الياء تبديل من ثلاثة أحرف ، وهى : المهمزة ، والألف ، والواو ، وأن الواو تبديل من ثلاثة أحرف ، وهى : المهمزة ، والألف ، والياء ، وأن الألف تبديل من ثلاثة أحرف ، وهى : المهمزة ، والواو ، والياء ، وأن الميم تبديل من التnoon ، وأن التاء تبديل من حرفين ، وهما : الواو ، والياء ، وأن الطاء تبديل من التاء ، وأن الدال تبديل من التاء ، وأن التاء تبديل من التاء ، على ما سبق مُفَصَّلًا .

وقد تقدم أولَ الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضرورى فى التصريف ، وأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفاً ، وأن الإبدال قد وقع فى غيرها أيضاً ، ولكنه ليس بشائع .

وقد رأيتُ أن أذيلَ ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز ، مرتباً للحروف على ترتيبها فى الخارج ؛ فأقول وبالله التوفيق :

المهمزة - أبدلت من سبعة أحرف ، وهى : الألف ، والياء ، والواو ، والهاء ، والميم ، والحاء ، والغين ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين .

فأما إبدالها من الحاء فقولهم فى صَرَخَ : صَرَّأَ ، حكاه الأخفش عن الخليل .

ومن الذين قولهم في رَغَنَة : رَأَنَة ، حكاه النضر بن شميل عن الخليل .
وإبدالها من هذين الحرفين غريب جدا .

الألف - أبدلت من أربعة أحرف ، وهي : الياء ، والواو ، والهمزة ، والنون
الخفيفة ، وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة ، فأما إبدالها من النون الخفيفة
فبحو « لَنَسَقَمَا » .

الهاء - أبدلت من ستة أحرف ، وهي : الهمزة ، والألف ، والواو ، والياء ، والتاء ،
والحاء ، فأبدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب .
وأما إبدالها من الألف ففي قوله :

١٢٣٩ - قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ
مِنْ هَا هُنَا وَمِنْ هُنَا
إِنْ لَمْ أَرَوْهَا فَهْ

فأبدل الهاء في « هُنَا » من الألف ، وأما قوله « فَهْ » فيجوز أن يكون من
ذلك : أى فَمَا اصْنَع ، أو فَمَا انتظاري لها ، ويجوز أن يكون « فَهْ » بمعنى اكْفُفْ ،
أى أنها قد وردت من كل جانب وكثرت ، فإن لم أروها فلا تُلْغِي واكْفِفْ عني ،
ومن ذلك قولهم في أنا « أَنَا » ^(١) ، ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة . وقالوا
في حيله : إن الهاء الأخيرة بدل من الألف في حَيْهَلًا .
وأما إبدالها من الواو ففي قوله :

(١) ومن ذلك قول حاتم الطائي « هكذا فزدي أنه » يريد هكذا قصدي أنا ، وكان
قد وقع أسيرا ، فقالت له ربة البيت : أفزدي لنا ، تريد أفصد لنا ، فقام إلى ناقة فذبحها ،
فلامته على ذلك ، قال : هكذا فزدي أنه ؛ فقلب الصاد زايًا والألف هاء .

١٢٤٠ - وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا يَا هَنَا
وَيَمْحَكَ الْخَلْفَتِ شَرًّا يَشْرُ

وقد اختلف في ذلك ؛ فذهب الجماعة إلى أنها مُبْدَلَةٌ من الواو ، والأصل يا هَنَاو ، وقال أبو الفتح : ولو قيل إن الهاء بَدَلٌ من الألف للمنقلبة من الواو الواقعة بعد الألف لكان قولاً قوياً ؛ إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو .

وإبدالها من الياء في قولهم « هذه » في هَذِي ، وهُنَيْبَةٍ في هُنَيْبَةٍ .

وإبدال الهاء من التاء في نحو « طلحة » في الوقف على مذهب البصريين ، وقد تقدم . وحكى قطرب عن طيء أنهم يقولون : « كَيْفَ الْبَنُونُ وَالْبَنَاءُ » ، و « كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ » ، وهو شاذ . ومن الشاذ أيضاً قولهم في التابوت : تَابُوهُ . قال ابن جني : وقد قرئ بها ، يعني في الشواذ . قال : وسمع بعضهم يقول : قَعْدَنَا عَلَى الْفُرَادِ ، يريد على الْفُرَاتِ .

وإبدالها من الحاء في قولهم : طَهَرَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى طَحَرَهُ ، أى أبعده ، وَمَتَّهَ الدَّلْوُ بِمَعْنَى مَتَّعَهَا ، وَمَدَّهَ بِمَعْنَى مَدَّحَهُ . وفرق بعضهم بين ذى الحاء وذى الهاء ، فجعل للمدح في النية ، والمده في الوجه ، والأصح كونهما بمعنى واحد ، إلا أن المدح هو الأصل .

المين - أبدلت من حرفين : الحاء ، والهمزة ، فالحاء في قولهم ضَبَعَ بِمَعْنَى ضَبَحَ ، والهمزة في نحو « عَنْ زَيْدًا قَاتِمٌ » بمعنى أن زيدا قاتم ، وهى عَنَقَمَةُ تَمِيمَ ، وقد تقدم .

الفين - أبدلت من حرفين ، وهما : الخاء ، والمين ، فالخاء في قولهم « غَطَرَ بِيدِهِ يَغْطِرُ » بمعنى خَطَرَ بِخَطَرٍ ، حكاه ابن جني . والمين في قولهم لَمَنَ في لَمَنٍّ .

الحاء - أبدلت من المين ، قالوا « رَجَحَ » بمعنى رَجَعَ ، وهو قليل .

الخاء - أبدلت من الفين ، قالوا « الأخن » يريدون الأغن ، فقد وقع التكافؤ بينهما ، وذلك في غاية القلة

القاف - أبدلت من الكاف ، قالوا في وُكْنَةُ الطائر - وهي مأواه من الجبل - وُكْنَةٌ ، حكاه الخليل .

الكاف - أبدلت من حرفين : القاف ، والتاء ، فالقاف في قولهم « عري كح » أى قُح ، ونَسَرَ الأَصمى القح فقال : هو الخالص من اللؤم ، فقد وقع التكافؤ بينهما ، لكن إبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه ، والتاء في قوله :

يَا ابْنَ الرُّيْبِ طَالَمَا عَصَيْكَ

وقد تقدم .

الجيم - أبدلت من الياء ، وقد تقدم .

السين - أبدلت من ثلاثة أحرف : الكاف التى للمؤنث ، والجيم ، والسين ، فالكاف في نحو « أَكْرَمْتُكَ » قالوا : أَكْرَمْتُشِ ، وهي كشكشة نيم كما تقدم ، والجيم كما في قوله :

١٢٤١ - إِذْ ذَاكَ إِذْ حَبْلُ الْوَصَالِ مُدْمَشٌ^(١)

أى مدمج . قال ابن عصفور : ولا يحفظ غيره ، وسهّل ذلك كونُ الجيم والسين متفتحين في الخرج . والسين قالوا : جمشوش في جمشوس ، وهو القمى الدليل ، ويجمع بالمهلة دون المعجمة ، وبذلك علم الإبدال .

الياء - وهي أوسع حروف الإبدال ، أبدلت من ثمانية عشر حرفاً : من الألف في نحو مصايح ، وغُلِّمَ تصغير غلام ، ومن الواو في نحو أغزيت وما تصرف منه ، ومن

(١) حبل الوصال : رابطته ، ومدمش : مثل مدمج وزنا ومعنى ، أى موثق متين

الهمزة في نحو *يبر* في *بئر* ، ومن الماء قالوا « *دَهَدَيْتُ الحَجَرَ* » في *دَهْدَهْتُهُ* ، وقالوا « *صَهَفَيْتُ بالرجل* » أى *صَهَفَنْتُ* به ، إذا قلت له : *صَهْ صَهْ* . ومن السين في قوله :

١٢٤٢ - إِذَا مَا عَدُّ أَرْبَعَةً فِيسَالُ

فَزَوَّجَكَ خَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي

أى سادس . ومن الباء في قولهم « *الْأَرَانِي* والتمالَى » ، والأصل الأَرَانِب والتمالِب ، وقد مر . ومن الراء في « *قَبْرَاط* ، وشِيرَاز » ، والأصل *قِرَاط* و*شِرَاز* ، لقولهم في الجمع : *قَرَارِيط* ، و*شَرَرِيرِيز* . وقال بعضهم في *شِيرَاز* « *شَوَارِيز* » فيكون البدل من الواو ، والأصل *شِيرَاز* . ومن النون في *أَنَاسِي* و*ظَرَائِي* ، والأصل *أَنَاسِين* و*ظَرَائِين* ؛ لأنهما جمعا لإنسان و*ظَرَائِن* ، وكذلك *تَظَنَّنْتُ* ، أصله *تَظَنَّنْتُ* من الظن ، وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن قوله تعالى « *لَمْ يَتَسَنَّهْ* » أصله *يَتَسَنَّهْ* ، أى لم يتغير من قوله تعالى « *مِنْ حَمَآ مَسْنُونٍ* » وكذلك « *دِينَار* » أصله *دِنَار* لقولهم *دَنَانِيرُودُ تَبْنِير* ، وقالوا في إنسان : *إِسَان* ، بالياء . ومن الصاد في قولهم « *قَصَيْتُ* أخفاري » والأصل *قَصَصْتُ* . وقيل : إن الياء هنا أصلها الواو ، وإن المعنى *تَبَعْتُ* أقصاها . ومن الضاد في قوله :

١٢٤٣ - إِذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاغَ بَدَرُ

تَقَضَّى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرُ

أى *تَقَضَّى* البازي ، من الانقضاء . ومن اللام في *أَمَلَيْتُ* وأصله *أَمَلْتُ* ؛ ومن اليم في قوله :

١٢٤٤ - تَزُورُ امْرَأًا أَمَّا إِلَاهُ فَيَتَّقِي

وَأَمَّا يَفْعَلُ الصَّاعِغِينَ قِيَانِسِي

قال ابن الأعرابي : أراد *فِيَانِسُ* ، ومن العين في قوله :

١٢٤٥ - وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَـوَازِقُ

وَلِضَفَادِي جُمَّهِ تَفَانِقُ

يريد والضفادع . وقالوا « تلعت » من اللمعة وهي بقلة ، والأصل تلعت : ومن الدال في التصديده وهي التصفيق والصوت ، والأصل تصددة ؛ لأنها من صدت أصد ، قال تعالى « إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ » ومن التاء في قوله :

١٢٤٦ - قَامَ بِهَِا يَنْشُدُ كُلُّ مَنْشَدٍ

وَابْتَصَلَتْ بِمِنْهَا ضَوْءُ الْفَرْقَدِ

أى واتصلت . ومن التاء في قوله :

١٢٤٧ - قَدْ مَرَّ بِوَمَانٍ وَهَذَا الثَّالِي

[وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تُبَالِي]

أى الثالث . ومن الجيم في قوله :

[إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى]

فَأُبَدِّكُنْ اللَّهُ مِنْ شَرِّاتِ

أى من شجرات . وقالوا « دباحى » في جمع ديجوج ، والأصل دباحيج . ومن الكاف في قولهم : مَكُوكَ وَمَكَاكِتِ ، والأصل مكاكيك ، وهو مكيال .

الصاد - أبدلت من حرفين ، من السين في قولهم « صِرَاطٌ » في السراط ، ومن اللام في قولهم « رَجُلٌ جَصْدٌ » أى جلد .

اللام - أبدلت من حرفين ، وهما : النون في أَصْيَلَانِ ، والصاد في اضْطَجَعَ ، كما مر .

الراء - أبدلت من اللام في قولهم « نَثَرَهُ » بمعنى نثله ، ورَعَلَ بمعنى أَعَلَ .

النون - أبدلت من أربعة أحرف : من اللام في قولهم «لَمَن» في لَعَلَّ، و«نَابَن» فملت كذا ، في لا بِلَ فَمَلْتُ كذا ، ومن الميم في قولهم للحَيَّة : أَيْمٌ ، وأَيْنٌ ، وقالوا : أسود قَاتِمٌ ، وقَاتِرٌ . ومن الواو في صَنَعَانِي وَبَهْرَانِي نسبة إلى صنعاء وبهراء ، والأصل صنعاوي وبهراوي ؛ لأن همزة التانيث في النسب تغلب واوا ، كما تقدم في بابها . ومن الهمزة ، حكى القراء حِثَّانٌ في حِثَّاء ، وهو الذي يُخَضَّبُ به . وأما قول الخليل وسيبويه « إن نون قَمَلَانَ الذي مؤنثه قَمَلَى بدلٌ من همزة قَمَلَاءَ كنون سَكْرَانَ وَغَضَبَانَ » فليس المراد به هذا البديل ، وإنما المراد أن النون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لامُ التعريف التنوين .

الطاء - أبدلت من حرفين : من التاء في الافتعال بعد حروف الإطباق ، وقد تقدم ، ومن الدال ، حكى يعقوب عن الأصمعي «مَطَّ الحرف» في مَدَّة ، و«الإبطاء» في الإبعاد . الدال - أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم ، كما مر ، ومن الطاء ، قالوا المَرَدَى في المَرَطَى ، وهو حيث يمرط الشعر حول السرة . ومن الدال في قولهم «ذِكْرٌ» في جمع ذِكْرَةٍ^(١) .

التاء - أبدلت من سبعة أحرف : من الطاء في فُسْطَاط ، والأصل فُسْطَاط ، لقولهم في الجمع : فَسَاطِيط ، دون فساتييط . ومن الدال في قولهم «ناقة تَرْبُوطٌ» والأصل دربوت ، أي مُدَلَّلَةٌ ؛ لأنه من الدَّرْبَةِ . ومن الواو في «تُرَاثٌ وَتُجَاهٌ» ونحوهما . ومن الياء في نحو اتَّسَرَ ، الأصل ايتسر كما مر ، وفي قولهم «ثنتان» الأصل ثنيان ؛ لأنه من ثَنَيْتُ الواحدَ ثنيا ، وفي قولهم كَيْتٌ وَذَيْتٌ ، الأصلُ كَيْتَةٌ وَذَيْتَةٌ ، فحذفت تاء التانيث ، وأبدلت من الياء الأخيرة وهي لام الكلمة تاء ؛ لقولهم : كان من الأمر كَيْتَةٌ وَكَيْتَةٌ وَذَيْتَةٌ وَذَيْتَةٌ . ومن الصاد في قولهم في لَصَّ - لَصَّتْ ، ومن السين في قولهم في طَسَ : طَلَسَتْ ، وقولهم في المَدَد : سَدَّتْ ، والأصل سَدَسْتُ ، لقولهم : سُدَّيَسَةٌ ،

(١) ذكر الليث أن الدال في «الذكر» قد تبدل دالا ، متى كانت السكامة مقترنة بال

ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت . ومن الباء في قولهم « ذَعَالَت » في ذعالب ، والذعالب والذعاليب : الأخلاق من الثياب ، الواحد ذُعْلُوب . قال في التسهيل : وربما أبدلت من هاء السكت ، ومثاله ما تأوله بعضهم في قوله :

١٢٤٨ - العَاطِفُونَةُ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ

[نَعَمْ الذَّرَا فِي النَّائِبَاتِ لَنَا هُمْ]

إنه أراد العاطفونة بهاء السكت ، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة . ومثله بعضهم بنحو « جَنَّتْ وَنَعَمَتْ » لأنه جعل الهاء أصلاً .

الصاد - أبدلت من السين ، نحو صِرَاط .

الزاي - أبدلت من حرفين : من السين الساكنة قبل دال نحو يَزْدَل في يَسْدَل ، وَيَزْدَر في يَسْدَر ، يقال : سَدِرَ البعيرُ يسدر سَدَرًا ؛ إذا تحير من شدة الحر . ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يَزْدُق في يَصْدُق ، ونحو الْقَزْد في الْقَصْد^(١) ، فإن تحركت الصاد لم تبدل ، وفي كلامهم : لَمْ يُحَرِّمِ الرَّقْدَ مَنْ فُرِذَهُ ، أى من فُصِّدَ له ، فأسكن الصاد وأبدلها زايًا .

السين - أبدلت من ثلاثة أحرف : من التاء في اسْتَحَذَ على أحد الوجهين ، وأصله اسْتَحَذَ . ومن الشين في قولهم في مَشْدُود : مَشْدُود . ومن اللام في قولهم « اسْتَقَطَهُ » في التقطه ، وهو في غاية الشذوذ .

الظاء - لم أر في إبدالها شيئاً .

الدال - أبدلت من حرفين : من الدال في قراءة من قرأ « فَشَرَّذَ بِهِمْ » بالمعجمة ، ومن التاء في قولهم « تَلَعَّذَمَ الرجل » أى تَلَعَّثَمَ ، إذا أبطأ في الجواب .

التاء - أبدلت من حرفين : من الفاء في مُنْشُور ، والأصل مُنْفُور ، ومن الدال في قولهم في الجدوة من النار : جَنُوة

(١) قد سبق أن مثلنا في إبدال الألف من « أنا » هاء بقول حاتم « هكذا فردى أنه » يريد « هكذا فصدى أنا » وما هنا بقاء فصاد في الأصل أبدلت زايًا .

الفاء — أبدلت من حرفين : من التاء في قولهم : « قام زيد فم عمرو » ،
أى فم عمرو ، حكاه يعقوب ، وقولهم : « قوم » بمعنى ثوم . ومن الباء في قولهم :
« خذ يافانه » أى يابانه .

الباء — أبدلت من حرفين : من الميم في قولهم : « يا أئمتك ؟ » يريدون :
ما أئمتك ؟ . ومن الفاء في قولهم « البُسْكِل » فى الفُسْكِل^(١) .

الميم — أبدلت من أربعة أحرف : من الواو فى فم عند الأكثر ، أصله فَوْه
مثل فَوْج ؛ غُذِفَ الماء تخفيفاً ؛ لأنه قد يضاف إلى الضمير فيقال : فَوْههُ ؛ فيستقل
ذلك ، ثم أبدلت الميم من الواو . ومن النون فى نحو عَمْبَرٍ ، والبنام فى البنان .
ومن الباء فى قولهم : بنات نَحْرٍ ، فى بنات بَحْرٍ ، للسحاب ؛ لأنه من البُخار ،
وقولهم « ما زلتُ راتما على هذا » أى راتبا . وعن ابن السكيت : رأيتُه من كُتَبٍ
ومن كُتَمٍ ، أى قُرُبٍ ؛ فاليم بذلك من الباء ؛ لأنهم قالوا « كُتَبَ الفقيه الأمر » ولم يقولوا
كُتَمٍ ، ومنه قوله :

١٢٤٩ — فَبَادَرَتْ سِرْبَهَا عَجَلِيْ مُنَابِرَةً

حَتَّى اسْتَقَتْ دُونَ مَحْيَا جِيْدِهَا نَقْمًا^(٢)

أراد نَقْبًا ، والنُقْبَةُ : الجرعة . ومن لام التعريف فى اللغة البينية .

الواو — أبدلت من ثلاثة أحرف : الألف ، والياء ، والهمزة ، وقد
تقدمت ، والله أعلم .

(١) الفسكل - بزة قنفذ أو زبرج - الفرس الذى يحىء فى السباق آخر الحبل .

(٢) النقب - ومثله النغم بإبدال الباء ميما - اسم جنس جمعى ، واحده نقبة ،
وليسكنه حرك الفين بالفتحة هنا لأن حرف الحلقى ربعا فتح ، كما قالوا : بحر ، وشعر ، بفتح الحاء
والعين وأصلهما السكون .

فصل

في الإعلال بالحذف

وهو على ضربين : مَقِيس ، وشاذ ؛ فالْمَقِيس هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل ، وهو ثلاثة أنواع ، وقد أشار إلى الأول منها بقوله :

(فَأَمْرٌ أَوْ مُضَارِعٌ مِنْ كَوَعَدَ أَخَذَفَ وَفِي كَعِدَةٍ ذَلِكَ أَطْرَدَ)

أى : إذا كان الفعل ثلاثياً وأوى للفاء مفتوح العين ؛ فإن فاءه تحذف في المضارع ذى الياء ، نحو : وَعَدَ يَعِدُ ، والأصل يُوْعِدُ ؛ فحذفت الواو استقئالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، وحُل على ذى الياء أخواته ، نحو أَحَدُ وَتَمَدُّ وَنَمَدُّ ، والأمر نحو عِدْ ، والمصدر السَّكَنُ على فِعل بكسر الفاء وسكون العين نحو « عِدَةٍ » فإن أصله وَعِدٌ على وزن فِعل ؛ فحذفت فاؤه حملا على للمضارع ، وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة ؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها ، وعوضوا منها تاء التانيث ، ولذلك لا يجتمعان ، وتعويضُ التاء هنا لازم ، وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة ، تمسكا بقوله :

[إِنْ اِخْلَيْطَ أَجَدَ التَّيْنِ فَأَنْجَرَدُوا] وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يعنى عِدَّةُ الأمر ، وهو مذهب الفراء ، وخرجه بعضهم على أن عِدَا جمع عِدْوَةٍ ، أى ناحية ، أى وأخلفوك نواحى الأمر الذى وَعَدُوا .

(تنبيهات) : الأول : فهم من قوله « من كوعد » أن حذف الواو مشروط بشروط ؛ أولها : أن تكون الياء مفتوحة ؛ فلا يحذف من يُوْعِدُ مضارع أُوْعَدَ ، ولا من يُوْعَدُ مبنيًا للمفعول ، وشذ من ذلك قواهم « يُدْعُ ، وَيُذَرُّ » ^(١) فى لغة . ثانيها : أن تكون عين الفعل مكسورة ؛ فإن كانت مفتوحة نحو يُوَجَلُّ أو مضمومة نحو يُوَضُّو لم تحذف الواو ، وشذ قول بعضهم فى مضارع وَجَدَ يَجِدُ ، ومنه قوله :

(١) هما مضارعان مبنيان للمجهول ، وشذوذهما من جهتين ؛ لأن ياء المضارعة مضمومة ، وما بعد الواو المحذوفة مفتوح ، والواو لا تحذف فى القياس إلا أن تقع بين ياء مفتوحة وكسرة كما قال الشارح فى أول الموضوع .

١٢٥٠ - تَوَثَّيْتُ قَدْ قَعَّ الْفَوَادُ بِشَرِّبَةٍ
تَدْعُ الْعَسَوَادِي لَا يَحْدُنْ غَلِيلًا

وهي لغة عامرية .

وأما حذف الواو من يَقَعُ ، وَيَضَعُ ، وَيَهَبُ ؛ فلكسر المُقَدَّر ؛ لأن الأصل فيها كسر العين ؛ إذ ماضيها قَعَلَ بالفتح ؛ قياسُ مضارعها يَقَعُلُ بالكسر ، ففتح لأجل حرف الخلق تخفيفا ؛ فكان الكسر فيه مُقَدَّرًا ، وَبَسَّعُ كذلك ؛ لأنه وإن كان ماضيه وَسَّعَ بالكسر ، وقياسُ مضارعه الفتحُ ، إلا أنه لما حذفت منه الواو دلَّ ذلك على أنه كان عما يجيء على يَقَعُلُ بالكسر نحو وَمَقَّ يَمَقُّ ، وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله : « بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيمِدُ أو مقدرة كيَقَعُ وبَسَّعُ » ثالثها : أن يكون ذلك في فِعْلٍ ؛ فلو كان في اسم لم تحذف الواو ؛ فتقول في مثال يَقَطِلِينَ من وَعَدَ : يَوَعِدُ ؛ لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .

الثاني : فُهِمَ من قوله : « كَمِدَةٍ » أن حذف الواو من فِعْلَةٍ المشار إليها مشروط بشرطين :

أحدهما : أن تكون مصدرا كَمِدَةٍ ، وشذ من الأسماء رِقَّةٌ للفضة ، وَحِشَّةٌ للأرض للوَحِشَةِ ، ومن الصفات لِدَّةٌ بمعنى تَرْبٍ ، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون ، وعلى الأنثى فيجمع بالالف والتاء ، قال :

١٢٥١ - رَأَيْنَ لِذَاتِنِ مُؤَزَّرَاتٍ

وَشَرْنَحَ لِدِيْ أَسْتَارُ الْهَرَامِ^(١)

(١) هكذا وقع في جميع نسخ الشرح التي بين يدي على كثرتها ، وفي النسخة التي كتب عليها السبان ، والذي في لسان العرب (ولد) رواية هذا البيت هكذا :

رَأَيْنَ شُرُوحَهُنَّ مُؤَزَّرَاتٍ وَشَرْنَحَ لِدِيْ أَسْنَانَ الْهَرَامِ

وفيها احتمال ، وهو أن تكون مصدرا وُصِفَ به ، ذكره الشلوين .
 وقوله في التيسيل : « وربما أعلَ بهذا الإعلال أسماء كَرَقَةٍ ، وصفات كِلْدَةٍ »
 فيه نظر ؛ لأن مقتضاها وجود أقل الجمع من النوعين ؛ أما الأسماء فقد وجد رَقَّةٌ ،
 وحِشَّةٌ ، وَجِيَّةٌ ، عند مَنْ جعلها أسماء . وأما الصفات فلا يحفظ غير لِدَةٍ ، وقد أذكر
 سيبويه مجيء صفة على حرفين .

ثانيهما : أن لا تكون لبيان الهيئَةِ ، نحو الوِغْدَةِ والوَرقَةِ المقصود بهما الهيئَةُ ؛
 فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية .

الثالث : قد ورد إتمام فَعْلَةٍ شاذًا ، قالوا : وَتَرَهُ وَتَرَأَ وَوِثْرَهُ بكسر الواو ،
 حكاه أبو علي في أماليه . قال الجرمي : ومن العرب مَنْ يخرجها على الأصل ،
 فيقول : وَغْدَةٌ ، وَوِثْبَةٌ ، وَوِجِيَّةٌ . وذهب المازني والليد والفارسي إلى أن وَجِيَّةٌ
 اسمٌ للكان المتوجّه إليه ؛ فعلى هذا لا شنوذ في إثبات واوه ؛ لأنه ليس بمصدر .
 وذهب قوم إلى أنه مصدر ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، ونُسِبَ إلى المازني أيضا ،
 وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذٌ ، قال بعضهم : والسوْغ لإثباتها فيه دون غيره
 من المصادر أنه مصدر غير جارٍ على فَعْلِهِ ؛ إذ لا يحفظ وَجَّةٌ بِيحَةٍ ؛ فلما قد
 مضارعه لم يحذف منه ؛ إذ لا مُوجِبَ لحذفها إلا حَمْلُهُ على مضارعه ، ولا مضارع ،
 والفعل المستعمل منه تَوَجَّهٌ وَاتَّجَهَ ، والمصدر الجارى عليه التَوَجُّهُ ؛ فحذفت
 زوائده ، وقيل : وَجِيَّةٌ . ورجع الشلوين القول بأنه مصدر ، وقال : لأن وَجِيَّةٌ
 وَجِيَّةٌ بمعنى واحد ، ولا يمكن أن يقال في جهة إنها اسم للكان ؛ إذ لا يبقى
 المحذف وجه .

الرابع : ربما فُتِحَتْ عينُ هذا المصدر لفتحها في مضارعه نحو سَقَةٍ وَضَمَّةٌ ،
 وقد تضم ، قالوا في الصَّلَاة : صُلَّةٌ بالضم ، وهو شاذ .

الخامس : ربما أعلَ بهذا الإعلال مصدرُ فَعَّلَ بالضم ، نحو وَقَّحَ فِحَّةً .

السادس : فُهِم من تخصيص هذا الحذف بما فاوّه واو أن ما فاوّه ياء لا حَظَّ له في هذا الحذف ، إلا ما شذ من قول بعضهم في مضارع بَسَرَ بَسِرُ ، والأصلُ بَيَسِرُ ، وفي مضارع يَبْسُرُ يَبْسُرُ ، والأصلُ يَبْيَسُرُ ، اهـ .

ثم أشار إلى النوع الثاني بقوله :

(وَحَذَفُ هَمْزِ أَفْعَلٍ اسْتِغْنَاءً فِي مُضَارِعٍ وَبَنِيَّتَيْ مُتَّصِفٍ)

أى مما اطرده حذفه همزة أَفْعَلٍ من مضارعه ، واسمى فاعله ، ومفعوله ، وهما المراد بقوله : « وبنيّتي متّصف » فنقول : أَكْرَمَ يُكْرِمُ ؛ فهو مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ ، والأصل يُوْكَرِّمُ ومُوْكَرِّمٌ ومُوْكَرَّمٌ ، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة للتكلم حذفت همزة أَفْعَلٍ معها ؛ لثلاث يجتمع همزتان في كلمة واحدة ، وحُلّ على ذى همزة أخواته ، واسما الفاعل والمفعول ، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو كلمة مستندرة ؛ فن الضرورة قوله :

• ١٢٥٢ - فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَن يُوْكَرَّمَا •

والكلمة المستندرة قولهم : « أَرْضٌ مُؤَرَّنِيَّةٌ » بكسر النون ، أى كثيرة الأرناب ، وقولهم « كِسَاءٌ مُؤَرَّنَبٌ » إذا خلط صوفه بوبر الأرناب ، هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الأظهر .

(تنبيه) : لو أبدلت همزة أَفْعَلٍ هاء ، كقولهم فى أراق : هَرَّاقٌ ، أو عينا ، كقولهم فى أَهْلَ الْإِبِلِ : عَهْلٌ - لم تحذف ؛ لعدم مقتضى الحذف ، فنقول : هَرَّاقٌ يُهَرِّقُ ، فهو مُهَرِّقٌ ومُهَرَّاقٌ ، وعَهْلُ الْإِبِلِ يُعْهَلُهَا ، فهو مُعْهَلٌ وهى مُعْهَلَةٌ ، اهـ .

ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله :

(ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَّاتٍ اسْتِغْنَاءً)

أى كل فعل ثلاثى مكسور العين ماضى عينه ولامه من جنس واحد يستعمل فى إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه ؛ تاما كظَلْتُ ، ومحدوف اللام مع نقل حركة العين إلى الفاء كظَلْتُ ، ودون نقلها كظَلْتُ ، وكذا تفعل فى ظَلَلَنْ ، فإن زاد على الثلاثة تَمَيَّنَ الإتمام ، نحو أَفَرَزْتُ ، وشذَّ أَحَسْتُ فى أَحَسَسْتُ ، وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين ، نحو حَلَلْتُ ، وشذَّ هَمْتُ فى هَمَمْتُ ، حكاه ابن الأنبارى .

وإن كان الفعل مضارعا أو أمرا واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط ، نحو : يَقَرِّزْنَ وَيَقِرْنَ ، وَأَقَرِّزْنَ وَاقِرْنَ ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ : (وَقِرْنَ فى أَقِرْنَ) أى استعمل قِرْنَ فى أَقِرْنَ ، قال تعالى : « وَقِرْنَ فى يَبُوتَكُن » وهو أمر من قَرَرْتُ بالمكان أَقِرُّ بالفتح فى الماضى والكسر فى المستقبل ، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مكسور ، فحسن الحذف كما فعل بالماضى . وقيل : هو أمر من الوَقَار ، يقال : وَقَرَّ يَقِرُّ ، فيكون قِرْنَ محدوف الفاء مثل عِدَنْ ، ورجح الأول لتوافق القراءتان .

فإن كان أولُ المثليين مفتوحا كما فى لغة من قال قَرَرْتُ بالمكان بالكسر أَقِرُّ بالفتح فالتخفيف قليل ، وإليه أشار بقوله : (وَقِرْنَ نُقَلًا) : أى فى قراءة نافع وعاصم لأنه تخفيفٌ لمفتوح . وقد أفهم بقوله « نُقَلًا » أن ذلك لا يطرده ، وصرح به فى الكافية ، وأما الذى قبله فصرح فى الكافية باطراده ، فقال :

* وَقِرْنَ فى أَقِرْنَ وَقِسْ مُتَضِدًا *

وذكر غيره أنه لا يطرده ، وهو ظاهر كلام التسهيل . بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف فى ظَلَلْتُ ونحوه غير مطرد ، وقد صرح سيبويه بأنه شاذ ، وأنه لم يرد إلا فى لفظتين من الثلاثى ، وهما ظَلَلْتُ وَمَسْتُ ، وفى لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة ، وهو أَحَسْتُ فى أَحَسَسْتُ . وإلى الاطراد

ذهب الشاويين ، وحكى فى التسهيل أن الحذف لغة سُئِلَ ، وبذلك يُرَدُّ على ابن عصفور .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : اختلفَ كلام الناظم فى المحذوف ؛ فذهب فى شرح الكافية إلى أن المحذوف اللام ، وذهب فى التسهيل إلى أن المحذوف العين ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

الثانى : أجاز فى الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور ، فأجاز فى اغضَضْنَ أن يقال : غَضَضْنَ قياساً على قَرْنَ ، واحتج له بأن فك المضموم أنقل من فك المكسور ، وإذا كان فك المفتوح قد فرَّ منه إلى المحذف فى قَرْنَ المفتوح القاف ؛ فعمل ذلك بالمضموم أحق بالجواز ، قال : ولم أره منقولا ، ٥١ .

فصل

فى الإدغام

يعنى اللائق بالتصريف ، كما قيده فى الكافية .

وهو لغة : الإدخال ، واصطلاحاً : الإتيان بحرفين ساكنين ففتحك من مخرج واحد بلا فصل . والإدغام — بالتشديد — افتعال منه ، وهو لغة سيبويه . وقال ابن يعيش : الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين ، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين .

ويكون الإدغام فى التماثلين ، وفى المتقاربين ، وفى كلمة ، وفى كلمتين ، وهو باب مُتَّسِع ، واقتصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر إدغام المثليين فى كلمة فقال :

(أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّرَيْنِ فِي * كَلِمَةٍ أَدْغَمَ) أى يجب إدغام أول المثلين المتحررين بشروط ، وهى : أحد عشر :

أحدها : أن يكونا فى كلمة ، نحو شَدَّ وَمَلَّ وَحَبَّ ، أصلهن شَدَدَ بِالْفَتْحِ ، وَمَلَّلَ بالكسر ، وَحَبَّبَ بالضم .

فإن كانا فى كلمتين مثل « جَمَلَ لَكَ » كان الإدغام جائزاً لا واجباً بشرطين ؛ أن لا يكونا همزتين نحو : « قَرَأَ آيَةَ » فإن الإدغام فى مثله ردى . وأن لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكناً غير لين ، نحو : « شَهْرُ رَمَضَانَ » فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين ، وقد روى عن أبى عمرو إدغامُ ذلك ، وتأولوه على إخفاء الحركة ، وأجازوه الفراء .

الثانى : أن لا يتصدرا نحو « دَدَنَ » . قال للصنف فى بعض كتبه : إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تُدْغَمُ بعد مَدَّةٍ أو حركة نحو : « لَا تَيَمَّمُوا » ، و « تَكَادُ تَمِيزُ » انتهى .

ويجوز الإدغام فى الفعل الماضى إذا اجتمع فيه تاءان والثانية أصلية نحو تَتَابَعَ ، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال : اتَابَعَ ، وسيأتى الكلام عليه .

ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه ، وقد ذكره فى الكافية وغيرها .

الثالث والرابع والخامس والسادس : أن لا يكونا فى اسم على فَعَلٍ بضم أوله وفتح ثانيه كصَفِّ جَمْعِ صُفَّةٍ وَجُدَّدَ جَمْعِ جُدَّةٍ وهى الطريق فى الجبل ، أو فَعَلٍ بضمين نحو ذُلِّلَ جَمْعُ ذُلُولٍ بالمعجمة ضد الصعبة ، وَجُدَّدَ جَمْعُ جَدِيدٍ ، أو فَعَلٍ بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كَلَّلَ جَمْعُ كَلَّةٍ ، وَلَمَّ جَمْعُ لَمَّةٍ ، أو فَعَلٍ بفتحين نحو لَبَّبَ وَطَلَّلَ ؛ فكل هذه يمتنع إدغامها ، وإلى ذلك أشار بقوله : (لَا كَمِثْلِ صَفِّ وَذُلِّلِ وَكَلَّلِ وَلَبَّبِ) وعلة امتناع الإدغام فى هذه الأمثلة الأربعة أن الثلاثة الأول منها مخالفة للأفعال فى الوزن ، والإدغام فرعٌ عن الإظهار ، فخص بالفعل لفرعيته ، وتبع الفعل

فيه ما وازنه من الأسماء، دون ما لم يوازنه ، وأما الرابع فإنه وإن كان موازناً لفعل إلا أنه لم يدغم خلفه ، وليكون مُنتهاً على فرعية الإدغام في الأسماء حيث أدغم موازنه في الأفعال نحو رَدَّ فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل .

(تنبيهات) : الأول : يتمتع الإدغام أيضاً فيما وازنَ أحد هذه الأمثلة بصدره لا يحملته ، نحو : خُشْشَاءَ لَعَظْمٍ خلف الأذن ، ونحو : رُدْدَان مثل سُلْطَان بمعنى سُلْطَان من الرَدِّ ، ونحو : حَبِيبَةٍ جمع حُبٍّ ، ونحو : الدَّجَّجَان مصدر دَجَّ بمعنى دَبَّ .

الثاني : كان ينبغي أن يستثنى مثلاً خامساً يتمتع فيه الإدغام وهو فَعِلٌ نحو إِبِلٍ لكونه مخالفاً لأوزان الأفعال ؛ فلو بنيت من الرد مثل إِبِلٍ قلت رِدِدٌ بالفك ، ولعل عذره في عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر في الكلام ، ولم يسمع في المضاعف ، وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل .

الثالث : اعلم أن أوزان الثلاث التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة ، وقد سبق ذكر خمسة منها ، وبقيت أربعة ، منها واحد مهمل فلا كلام فيه ، وهو فَعِلٌ بكسر الفاء وضم العين ، وثلاثة مستعملة وهي فَعِلٌ نحو كَيْفٍ ، وفَعِلٌ نحو عَضْدٌ ، وفَعِلٌ نحو دُئِلٌ ، فإذا بنيت من الرد مثل كَيْفٍ أو عَضْدٌ قلت رَدَّ أو رَدَّ ، بالإدغام^(١) ؛ لأنهما موافقان لوزن الفعل ، وليس في خفة فَعِلٍ نحو لَبَّ . هذا مذهب الجمهور . وخالف ابن كيسان فقال : رَدِدٌ ورَدْدٌ بالفك ، وواقفه الناظم في التسهيل في الأول دون الثاني . وإذا بنيت من الرد مثل دُئِلٍ قلت « رُدِد » بالفك ، ومن رأى أن فَعِلٌ أصل في الفعل ينبغي أن يدغم . وقياسُ مذهب ابن كيسان الفك ، بل هو في هذا أولى ، وعليه مشى في التسهيل ، انتهى .

(١) كلاهما بفتح الراء وتشديد الدال ، فكان ينبغي أن يكتب في بأحد اللفظين .

السابع من الشروط : أن لا يتصل بأول المثلين مُدْغَم فيه ، وإليه أشار بقوله :
(وَلَا كَجَسَّسٍ) وهو جمع جاسٍ ، اسم فاعل من « جَسَّ الشيء » إذا لمسه ، أو
من « جَسَّ الخبير » إذا فَحَصَ عنه ، وهو الجاسوس . وإنما وجب الفك لأنه لو أَدْغَم
المدغم فيه لالتقى ما كانا .

الثامن : أن لا يعرض تحريكُ ثانيهما ، وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَأَخْصَصَ أَبِي)
لأن الأصل أَخْصَصَ بالإسكان ، فنقلت حركة الهيرة إلى الساكن قبلها ؛ فلم يستد
بها العروضا .

التاسع : أن لا يكون ما هما فيه مُدْخَقًا بغيره ، وإليه أشار بقوله : (وَلَا كَهَيْلَلٍ)
وهذا نوعان ؛ أحدهما : ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين نحو « هَيْلَل » إذا
أَكْثَرَ من لا إلهَ إلا الله ، فإن الياء فيه مَزِيدَةٌ للإلحاق بِدَخْرَجَ ، والآخر ما حصل
فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو جَلْبَبَ ؛ فإن إحدى باويه مَزِيدَةٌ للإلحاق بِدَخْرَجَ ،
وإنما امتنع في هذين النوعين لاستلزامه فوات ما قَصِدَ من الإلحاق

العاشر : أن لا يكون مما شَذَّتْ العربُ في فسكه اختياراً ، وهي ألفاظ محفوظة
لا يقاس عليها ، وإلى هذا أشار بقوله : (وَشَذَّ فِي أَلَلٍ * وَنَحْوِهِ فَكٌ يَنْقَلِبُ قَقْبِلٌ)
أي شذ الفك في ألفاظ : منها قولهم : « أَلَلِ السَّاء » إذا تغيرت راحته ، وكذلك
الأسنان إذا فسدت ، والأذن إذا رقت . وقولهم « دَبَبَ الإنسان » إذا نبت الشعر في
جبينه ، و « صَكِكَ الفرس » إذا اصطكت عرقوباه ، و « ضَبِيتِ الأرض » إذا
كثر ضيأها ، و « قَطِطَ الشَّعْر » إذا اشتدت جمودته ، و « لَحِثَتِ العين » ونَلِخَتْ إذا
التصقت بالرَّمَصِ ، و « مَشَشَتِ الدابة » إذا شخض في وظيفها حَجَمٌ دون صلابة العظم ،
و « عَزَزَتِ الناقة » إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها ؛ فشذوذ ترك الإدغام في هذه الأفعال
كشذوذ ترك الإعلال في نحو القوود والحديد والصَّيْد ، والنحوكة والخوثة مما سبق في موضعه ؛

فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات ، كما لا يقاس على شيء من تلك المصححات . وما ورد من ذلك في الشعر عُدَّ من الضرورات ، كقول أبي النجم :

الْحَدُّ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

[الواسع الفضل الوهوب المجزّل]

(تنبيه) : قد شذ الفك أيضاً في كلمات من الأسماء : منها قواهم « رَجُلٌ ضَفِيفٌ الحال » ، و « مُحَبَّبٌ » وحكى أبو زيد « طعام قضض » إذا كان فيه بيس .

(وَحْيِي) ونحوها مما عينه ولامه يا آن لازم تحريكهما (افكك وادغم دون حَذَر) في واحد منها ؛ لوروده ، فن أدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ، وحق ذلك الإدغام لا ندراجة في الضابط المتقدم ، ومن فك نظر إلى أن حركة الثاني كالمعارضة ، لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر ، والمعارض لا يعتد به غالباً ، ومن ثم لم يميز الإدغام في نحو « لن يُحْيِي » ، ورأيت مُحْيِياً « وأما قوله :

١٢٥٣ - وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النَّسَاءِ سَيِّكَةٌ

تَمْشِي بِسَدْرٍ بَيْنَهُمَا فَتَمِي

فشاذ لا يقاس عليه ، خلافاً للفراء .

(تنبيه) : الفك أجود من الإدغام ، وإن كان كل منهما فصيحاً مقرواً به في المتواتر ، ولعل الناظم أوماً إلى ذلك بتقديم الفك في النظم ، انتهى .

(كَذَاكَ) يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تا آن إما في أوله أو وسطه (نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَقَرَّ) أما الأول فقال في شرح السكافية : إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تا آن زدت همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالناء المسكنة للإدغام ، فقلت في تَتَجَلَّى . اتَّجَلَّى ، هذا كلامه ، وفيه نظر ؛ لأن تَتَجَلَّى فعل مضارع ، واجتلاب همزة وصل لا يكون في المضارع ، والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتوح بتمامين إن كان

ماضيا نحو تَتَبَعَ وتَتَابَعَ جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل، فيقال: اتَّبَعَ واتَّابَعَ ، وإن كان مضارعا نحو تَقَدَّرَ لم يجر فيه الإدغام إن ابتدئ به ؛ لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع ، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين ، وسيأتي في كلامه ، وإن وُصِلَ بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أولين نحو « تَكَادَ تَمِيزُ » « ولا تقيموا » لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل .

وأما الثاني - وهو استر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاء آن - فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه ؛ لبناء ما قبل المثلين على السكون ، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثلين إلى الساكن ، فتقول سَتَرْتُ بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل .

(تنبيهات) : الأول إذا أوتر الإدغام في استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر الذي وزنه فَعَلٌ بتضعيف العين ، ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر ؛ لأنك تقول في مضارع الذي أصله افتَعَلَ يَسْتَرُ يفتح أوله وأصله يَسْتَتِرُ ، ففعل وأدغم ، وتقول في مضارع الذي وزنه فَعَلٌ يَسْتَرُ بضم أوله ، وتقول في مصدر الذي أصله افتعل : سَتَّارًا ، وأصله اسْتَتَّارًا ، فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة ، وتقول في مصدر الذي وزنه فَعَلٌ تَسْتِيرًا على وزن تَفْعِيل .

الثاني : يجوز في استتر ونحوه إذا أدغم وجه آخر ، وهو أن يقال سَتَرْتُ بكسر فائه ، وذلك أن الفاء ساكنة ، وحين قصد الإدغام تبيكنت التاء الأولى ، فالتقى ساكنان ، فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين ، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء إتباعا لفاء الكلمة ، فتقول فَعَلٌ ، والمضارعُ واسمُ الفاعل واسمُ المفعول مبنية على ذلك ، إلا أن اسم الفاعل يشبهه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء إتباعا ، فيصير مشتركا كَمُخْتَارٍ ، فيحتاج إلى قرينة .

الثالث : ما ذكره في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم ، انتهى .

(وَمَا بِنَاءَيْنِ ابْتَدَىٰ قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنِ الْعَبْرَ)

الأصل تبيين ، بناءين : الأولى تاء المضارعة ، والثانية تاء تفعل ، وعلّة الحذف أنه لما ثَقُلَ عليهم اجتماعُ التلثين ، ولم يكن سبيلٌ إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل ، وهي لا تكون في المضارع ، عُدُّوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين ، وهذا الحذف كثير جداً ، ومنه في القرآن مواضع كثيرة ، نحو « تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ » « لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ » « نَارًا تَلْفَظِي » .

(تنبيهات) : الأول : مذهبُ سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية ؛ لأن الاشتغال بها حصل ، وقد صرح بذلك في شرح الكافية ، وقال في التسهيل : والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام ، يعني أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ، ونقله غيره عن الكوفيين .

الثاني : قد أرشدَ بالمثال إلى أن هذا إنما هو في المضارع الواقع في الابتداء ؛ لأنه الذي يتعذر فيه الإدغام ، وأما الماضي - نحو تتابع - فلا يتعذر فيه الإدغام ، وكذا المضارع الواقع في الأصل كما سبق بيانه .

الثالث : قال في شرح الكافية : وقد يفعل ذلك - يعني التخفيف بالحذف - بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم « وَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا » ، وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى « تَنْزَلُ » حين قال « تَنْزَلُ » إنما هي الثانية ؛ لأن المحذوفة من نونى « نزل » في القراءة المذكورة إنما هي الثانية ، هذا كلامه . قال الشارح : ومنه على الأظهر قوله تعالى « كَذَلِكَ نَجْئُ الْمُؤْمِنِينَ » في قراءة عاصم ، أصله نُنَجِّى ؛ ولذلك سكن آخره ، اهـ .

الحادى عشر من شروط وجوب الإدغام : أن لا يمرض سكون ثانى للثلين ، إما لاتصاله بضمير رفع ، وإما لجزم وشبهه ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وَلَفْكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ)

لتعذر الإدغام بذلك ، والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ، ونا ، ونون الإناث ، نحو (حَلَلَتْ مَا حَلَلَتْهُ) وحَلَلْنَا ، والمهندات حَلَلْنَ ؛ فالإدغام فى ذلك ونحوه لا يجب ، بل يجوز . قال فى التسهيل : والإدغام قبل الضمير نُقِيَّةٌ . قال سيبويه : وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون رَدْنًا وَمَرْنًا وَرَدْنَتْ ، وهذه لغة ضعيفة . كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء ، وأبقوا اللفظ على حاله ، وأشار إلى الثانى بقوله (وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ) ، والمراد به الوقف (تَحْيِيرٌ) أى بين الفك والإدغام (فُي) أى تبع ، نحو لم يَحْلُلْ ولم يَحُلْ ، واحْلُلْ وحُلْ ، الفك لغة أهل الحجاز ، والإدغام لغة تميم .

(تنبيهات) : الأول : المراد بالتخيير استواء الوجهين فى أصل الجواز ، لاستوائهما فى الفصاحة ؛ لأن الفك لغة أهل الحجاز ، وبها جاء القرآن غالبا ، نحو «إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ» ، «وَمَنْ يَحْمِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي» ، «وَأَغْضَضْ مِنْ صَوْتِكَ» ، «وَلَا تَمْنُنْ» وجاء على لغة تميم «وَمَنْ يَرْتَدَّ» فى المائدة «وَأَنْ يَشَاقِ اللَّهَ» فى الحشر .

الثانى : إذا أدغم فى الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل ؛ لعدم الاحتياج إليها ، وحكى الكسائى أنه سمع من عبد القيس أَرَدُ وَأَغْضُ وَأَمَرٌ بهمزة الوصل ، ولم يحك ذلك أحد من البصريين .

الثالث : إذا اتَّصَلَ بالمدغم فيه واو جمع ، نحو رَدُّوا ، أو ياء مخاطبة ، نحو رُدِّى ، أو نون توكيد ، نحو رُدِّنْ ، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب ؛ لأن الفعل حينئذٍ مبنى على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض .

الرابع : التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة ، نحو « رُدُّها ولم يرُدِّها »
 والتزموا ضمّه قبل هاء الغائب ، نحو « رُدُّه ولم يرُدِّه » لأنّ الماء خفية ، فلم يستدوا
 بوجودها ؛ فكان الدال قد وليها الألف والواو ، وحكى الكوفيون « رُدِّها » بالضم
 والكسر ، ورُدِّه بالفتح والكسر ، وذلك في المضموم الفاء ، وحكى ثعلب الأوجه
 الثلاثة قبل هاء الغائب ، وغلّط في تجويزه الفتح ، وأما الكسر فالصحيح أنه
 لُغِيَّة ، سمع الأَخفش من ناس من عقيل مُدِّه وعَضُّه ، بالكسر ، والتزم أكثرهم
 الكسر قبل ساكن ، فقالوا « رُدُّ القوم » لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ،
 ومنهم من يفتح وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم ، وقد روى بهن قوله :

١٢٥٤ - فَنَضُّ الطَّرْفِ ؛ إِنَّكَ مِنْ مُنْمِرٍ

[فَلَا كُفْبًا بَلَنْتَ وَلَا كِلَابًا]

نعم الضم قليل ، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين : ولا يضم قبل ساكن ،
 بل يكسر ، وقد يفتح ، هذا لفظه .

فإن لم يتصل الفعل بشيء ما ذكر ففيه ثلاث لغات : الفتح مطلقا ، نحو رُدُّ وفِرٌّ
 وعَضٌّ ، وهى لنة أسد وناسٍ غيرهم . والكسر مطلقا ، نحو رُدُّ وفِرٌّ وعَضٌّ ،
 وهى لنة كعب ومُنْمِرٍ ، والإنباع لحركة الفاء ، نحو رُدُّ وفِرٌّ وعَضٌّ ، وهذا أكثر في
 كلامهم ، ا . هـ .

(وَفَكَ أَفْعَلٌ فِي التَّعْجِيبِ التَّزِيمِ) قال في شرح الكافية : بإجماع ، وكأنه أراد
 إجماع العرب ؛ لأنّ المسبوع الفك ، ومنه قوله :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُؤْمِلِينَ تَقَدَّمُوا وَأُخِيبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وإلا فقد حكى عن الكسائي إجازة إدغامه (وَالتَّزِيمِ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلَمْ)
 بإجماع ، كما قاله في شرح الكافية ؛ فلم يقل فيه هَلَمْ

(تنبيهات) : الأول : هذا البيت استدراك على ما قبله ، أى يستثنى من فعل الأمر صيغتان لا تخيير فيهما ؛ الأول : أفعِلْ في التمجيد ؛ فإنه ملزَم فَسْخُهُ ، والثانية : هَلَمْ في لغة تميم ؛ فإنه ملزَم إدغامه ، وقد سبق في باب أسماء الأفعال أن هَلَمْ عند الحجازيين اسمُ فعلٍ بمعنى اخضرُ أو أقبل ، وعند بني تميم فعلٌ أمرٌ ، وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا .

الثاني : التزموا أيضاً فتح هَلَمْ ، وحكى الجزمى الفتح والكسر عن بعض تميم ، وإذا اتصل بها هاء الغائب نحو « هَلَمْهُ » لم يضم ، بل يفتح ، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو هَلَمْ الرجل ، وقد تقدم أن لكونها عند تميم فعلاً اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة ، فيقال : هَلَمْوا وهَلَمْوا وهَلَمْي ، بضم الميم قبل الواو ، وكسرها قبل الياء ، وإذا اتصل بها نونُ الإناث فالقياس هَلَمْنَ . وزعم الفراء أن الصواب هَلَمْنَ بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ، ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير ، وحكى عن أبي عمرو أنه سمع هَلْذَيْنِ يانسوة ، بكسر الميم مشددة ، وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإناث ، وحكى عن بعضهم هَلْمُنْ بضم الميم وهو شاذ .

الثالث : مذهب البصريين أن هَلَمْ مركبة من « ها » التنبيهية وَمِنْ لَمْ التي هي فعل أمر من قولهم « لَمْ الله شَعْنَهُ » أى جَمَعَهُ ، كأنه قيل : اجْمَعْ نَفْسَكَ إِلَيْنَا ، فحذفت ألها تخفيفاً . وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام ؛ فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام ، وقال الفراء : مركبة من هَلْ التي لازجر ، وأمّ بمعنى أقصِدْ ، فحذفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هَلَمْ ، ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين ، وقول البصريين أقربُ إلى الصواب . قال في البسيط : ومنهم من يقول : إنها ليست مركبة ، انتهى .

(خاتمة) : في النون الساكنة ، ومنها التنوين .

اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام :

أولها : الإدغام ، وهو بلا غنة في اللام والراء ، وبغنة في حروف يَنْثُمُو ، ما لم تكن مواسلتها في كلمة واحدة كاللنيا وصِنَوَانْ وأنْمَارْ ؛ فإن الفك في ذلك لازم

والثاني : الإظهار ، وهو في حروف الحلق الستة : العين والنين والحاء والطاء والهاء والهمزة ؛ لبعدهم مخرج النون من مخرجها .

والثالث : القلب ميماً عند الباء ، ويستوى كونها في كلمة نحو « أَنْبِئْهُمْ » أو كلمتين نحو « أَنْ بُورِكَ » وموجبُ هذا القلب أن الباء بَعُدَتْ من النون ، وشابهت أقرب الحروف إليها وهي الميم ؛ لأن النون والميم حرفا غنة ، فلما بعدت عن الباء لم يمكن إدغامها فيها ، ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن إظهارها ، فأوجب التخفيف أسرا آخر ، وهو قلبها ميماً ؛ لأنها أختها في الغنة .

والرابع : الإخفاء ، وذلك إذا وليها شيء من الحروف غير المذكورة ، وذلك خمسة عشر حرفاً يجمعها أوائل هذا البيت :

١٢٥٥ — تَرَى جَارَ دَعْدٍ قَدْ نَوَى ، زَيْدٌ فِي ضَنَى !

كَمَا ذَاقَ طَيْرٌ صَيْدَ سُوءٍ شَبَا ظَفَرٌ

وإنما أخفيت عند هذه الحروف لأنها قربت منها قرباً متوسطاً ؛ لأن حروف الحلق بعدت منها فأظهرت ، وحروف « لم ير » قربت منها قرباً شديداً فأدغمت . وهذه الخمسة عشر لم تبعد بُعْدَ تِيك ، ولم تقرب قرب هذه ؛ فأخفيت ، والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولما أسر الله له إكمال ما وعد به في الخطبة من قوله « مَقَاصِدُ النُّحُوْبِهَا مَحْوِيَةٌ » أخبر بذلك فقال :

(وَمَا يَجْمَعُهُ عُنِيَتْ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلَنْ)

يقال « غَفِي بِكَذَا » أى اهتم به ، ويلزم بناؤه للمفعول ، وبناؤه للفاعل لتميئة
حكاها فى اليواقيت ، وأنشد عليها :

١٢٥٦ - عَانِ بِأَخْرَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ

[لَهُ جَفِيرَانِ وَأَيُّ تَبَلٍ]

ونظما : حال من الماء فى بجمه ، أو تمييز مَحْوَلٍ عن الفاعل ، واشتمل : نعت
لنظما ، وعلى جل اللمعات : متعلق باشتمل ، ثم وصف نظما بصفة أخرى فقال : (أَحْصَى
مِنَ الْكَافِيَةِ الْخِلَاصَةَ) أى جَمَعَ هذا النظمُ من منظومة المصنف للسماة بالكافية
الخالص الصافي مما يكدره . (كَمَا اقْتَضَى) أى أخذ (غَفَى بِلاَخَصَاةً) تشوُّبه ،
والخصاصة : ضد الغنى ، وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة . ثم قابل بالشكر
نعمة الإتمام ، وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد الأنام ، وعلى آله وأصحابه الكرام ،
لإخراج أجر ذلك ويُنْتَهَى فِي الْبَدْءِ وَالْخِتَامِ ، فقال رحمه الله وجهنى وإياه فى
دار السلام :

(فَاتَّخَذَ اللَّهُ مَعَالِيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أَرْسَلَا)
(وَآلِهِ الْفُرُّ الْكَرَامِ الْبَرَزَةِ وَصَحْبِهِ الْمُتَّحِينَ الْخَيْرَةَ)

الحمد لله أولا وآخرأ ، باطنا وظاهراً ، وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين ،
وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، صلاة وسلاما دائماً متلازمين إلى
يوم الدين .

والحمد لله الذى بَسَّرَ — بِمَنَّةٍ وَفَضْلِهِ وَعَوْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ — إتمام مراجعة هذا الكتاب
مراجعة دقيقة ، وصلواته وأزكى تسليماته على سيد المرسلين ، وصَفْوَةِ النَّبِيِّينَ ، وخير خلقى
الله أجمعين ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وعلى من
هتدى بهديه وترسَّم خطاه إلى يوم الدين .

فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الثالث

من شرح الأثمنوني على ألفية ابن مالك

الوضوح	س	الوضوح	س
هذه الأدوات تقتضي شرطا وجزاء	٥٨٤	إعراب الفعل	٥٤٧
قد يرتفع الجزاء إذا كان الشرط ماضيا	٥٨٥	رافع الفعل المضارع ، واختلاف	—
يضعف رفع الجزاء إذا كان الشرط	٥٨٦	العلماء فيه	—
مضارعا	—	نواصب المضارع أربع أدوات	—
يجب قرن الجواب بالفاء إذا لم	٥٨٧	النائب الأول لن	—
يصلح أن يكون شرطا	—	الثاني : كي ، وهي على ثلاثة أوجه	٥٤٨
إذا كان الجواب جملة اسمية جاز	٥٨٩	الثالث : أن	٥٥١
اقتراها فإذا بدل الفاء	—	بعض العرب أهمل أن حملا على ما	٥٥٣
إذا عطف بالفاء أو الواو على	٥٩٠	النائب الرابع : إذن	٥٥٤
الجزاء جاز فيه ثلاثة أوجه	—	يلتزم إظهار أن إن توسطت بين	٥٥٦
إذا عطف بالفاء أو الواو على	٥٩١	لام الجر ولا ، ويجب إضمارها بعد	—
الشرط جاز فيه وجهان	—	كون ماض منفي ، ويجوز الأمران	—
متى يجوز حذف الجواب ، أو الشرط ؟	—	فما عدا ما ذكر	—
إذا اجتمع شرط وقسم حذف	٥٩٣	يجب إضمار أن بعداً وبمعنى إلى أو لا	٥٥٨
جواب المتأخر منهما	—	وبعد حتى إذا كان الفعل مستقبلا	٥٥٩
الكلام على لو	٥٩٦	تجيء حتى جارة وعاطفة وابتدائية	٥٦١
أما ، ولو لا ، ولوما	٦٠٥	تضمير أن بعد الفاء في جواب طلب أو نفي	٥٦٢
الإخبار بالذي وفروعه وبالالف واللام	٦١١	واو المعية مثل الفاء في ذلك	٥٦٦
العدد	—	جزم المضارع في جواب الأمر أو النهي	٥٦٧
متى يجر لفظ العدد من التاء ، ومتى	٦١٩	الرجاء كالتنبي ينتصب المضارع في	٥٧٠
يقترن بها ؟	—	جوابه بعد الفاء	—
من الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا مجزوا	٦٢١	ينتصب المضارع بأن مضمرة جوازا	٥٧٠
يضاف العدد لجمع التصحيح في ثلاث	٦٢٢	في أربعة مواضع غير ماضية	—
مسائل ، وجمع الكثرة في موضعين	—	شذ حذف أن وينصب المضارع في	٥٧٢
ولجمع القلة فما عدا ذلك	—	غير ما ذكر .	—
تمييز المائة والآلاف مفرد منصوب	٦٢٣	عوامل الجزم	—
الكلام على العدد المركب	—	الكلام على « لا » واللام الطليينين	٥٧٣
تمييز العشرين وبابه والعدد المركب	٦٢٥	قد تحذف لام الأمر ويبقى عملها	٥٧٤
مفرد منصوب	—	الكلام على لم ولما	٥٧٥
قد يضاف لفظ العدد إلى مستحق المعدود	—	الأدوات التي تجزم فعلاين إحدى عشرة	٥٧٨

الموضوع	ص	الموضوع	ص
المقصود والممدود	٦٥٤	كيف يميز العدد بشيئين؟	٦٢٥
كيفية تثنية المقصور والممدود ،	٦٥٩	يصاغ من لفظ العدد اسم على زنة	٦٢٧
وجمعها تصحيحا		فاعل كنان وثالث ، وحكمه	
إذا جمع الاسم الثلاثي جمع مؤنث	٦٦٥	كم ، وكأى ، وكذا	
سالما أتبعته عينه فاء ، بخمسة شروط		تأتى كم استفهامية وخبرية ، وتفصيل	٦٣٣
وقد يجوز وجهان غير الإتياع ،		القول فى هذين النوعين	
وقد يمتنع الإتياع		مثل كم الخبرية كأى وكذا ، وتفصيل	٦٣٧
جمع التكسير	٦٦٩	القول فيها	
التصغير		— كأى توافقى كم فى خمسة أمور	
أوزان التصغير — شروط التصغير	٧٠٥	وتخالفها فى خمسة أخرى	
فوائد التصغير	٧٠٦	كذا توافقى كم فى أربعة أمور	٦٣٨
يحذف من المصغر ما يخل بصيغة	٧٠٧	وتخالفها فى أربعة أخرى	
التصغير ، ويجوز تعويض ياء قبل		يكفى عن الحديث بكيت وكيت ،	٦٤٠
الطرف عن المحذوف		وبذيت وذبت .	
متى يفتح الحرف التالى لياء التصغير؟	٧٠٩	الحكاية	
لا يعتد فى التصغير بثمانية أشياء	٧١١	٦٤٠ الحكاية بأى	
متى يجب حذف ألف التانيث	٧١٣	٦٤١ الحكاية بمن	
المقصورة عند التصغير ؟ ومتى يجب		٦٤٣ حكاية العلم	
بقاؤها ؟ ومتى يجوز الأمران ؟		٦٤٤ الحكاية على ضربين : حكاية جملة ،	
يرد تانى الاسم المصغر إلى أصله إن	٧١٤	وحكاية مفرد	
كان ليما منقلبا عن غيره ، ويشمل		التأنيث	
ذلك ستة أشياء		٦٤٥ علامة التأنيث تاء أو ألف	
متى يرد إلى الاسم عند التصغير	٧١٦	٦٤٥ لاتلحن تاء التأنيث خمسة أوزان	
ما حذف منه ؟ ومتى لا يرد ؟ وكيف		٦٤٧ الأصل فى لحاق التاء الأسماء تمييز المؤنث	
يصغر التانى الوضع ؟		من المذكر ، وتأتى لمعان غير ذلك	
تصغير الزخيم	٧١٨	٦٤٨ ألف التأنيث على ضربين : مقصورة ،	
إذا صغر الاسم المؤنث بغير تاء	٧١٩	وممدودة	
ختم تاء التأنيث إذا كان ثلاثى الأصل		— الأوزان التى يأتى عليها الاسم المنتهى	
أو الحال أو المآل ، وتمتنع هذه		بالألف المقصورة	
التاء إذا حدث بها لبس		٦٥١ الأوزان التى يأتى عليها الاسم	
صغروا بعض الأسماء المبينة شذوذا	٧٢١	المنتهى بالألف الممدودة	

ص	الموضوع	ض	الموضوع
٧٢٣	كيف يصغر اسم الجمع، وجمع القلة، وجمع الكثرة؟	٧٤٧	تعريفه. وبيان ما يلزمه من التغييرات
	النسب		على فاعل أو فعال أو فعل
٧٢٤	يحدث عند النسب ثلاث تغييرات : لفظي، ومعنوي، وحكمي		الوقف
٧٢٥	التغيير اللفظي زيادة ياء مشددة	٧٤٩	الوقف على هاء الضمير
—	يحذف ايماء التصغير الياء المشابهة لها وناء التأنيث ومدته		الوقف على «إذا»
٧٢٦	إذا كانت ألف التأنيث أو الإلحاق رابعة ساكنة ثانياً ما هي فيه جاز فيها وجهان	٧٥٠	الوقف على الاسم المنقوص
٧٢٧	لياء المنقوص ثلاثة أحوال : وجوب الحذف، وجوب القلب واوا، وجواز الوجهين	٧٥١	في الوقف على المتحرك خمسة أوجه
٧٢٩	إذا كان المنسوب إليه ثلاثياً مكسور العين فتحت عينه عند النسب	٧٥٣	متى يجوز نقل حركة الموقوف عليه إلى ما قبله؟
٧٣٠	كيف ينسب إلى ما آخره ياء مشددة؟ كيف ينسب إلى ما ألحق به علامة تثنية أو جمع؟	٧٥٥	الوقف على ما آخره ناء تأنيث
٧٣١	إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مشددة مكسورة حذفت أخرى الياء من النسب إلى فاعلة بفتح الفاء وفعيلة بضم الفاء، وإلى فاعل وفعيل	٧٥٧	تزداد هاء السكت في الوقف بعد الفعل الممل اللام. وبعد ما الاستفهامية وزيادتها بعد كل واحد منهما إما واجبة وإما جائزة
٧٣٢	النسب إلى ما ختم بألف معدودة	٧٥٨	متى تحذف ألف «ما» الاستفهامية ومتى تبقى؟
٧٣٣	النسب إلى المركب بأنواعه	٧٥٩	لا تلحق هاء السكت بحركة إعراب ولا شبهة بها
٧٣٤	النسب إلى الثلاثي الذي حذفت منه اللام	٧٦١	قد يعطى الوصل حكم الوقف
٧٤٠	اختلف النحاة في النسب إلى بنت وأخت	—	لهجات العرب في الوقف على الروى
٧٤٢	النسب إلى الثنائي الوضع، وإلى الثلاثي المحذوف منه الفاء أو العين		الموصول بمدة
٧٤٣	النسب إلى الجمع يكون برده إلى مفرده، إلا في أربعة مواضع فينسب فيها إلى لفظه		الإمالة
٧٤٤	يستغنى عن ياء النسب بصوغ الاسم	٧٦٢	حقيقتها، فأثبتها، حكمها
		٧٦٣	محليها، أصحابها، أسبابها
		٧٦٨	موانع الإمالة
		٧٧١	لا يمال لسبب منفضل - أى في كلمة أخرى - إلا ألف «ها» التي هي ضمير المؤنثة
		٧٧٣	الإمالة لمجاورة الممال، وهي الإمالة للتناسب

الموضوع	ص	الموضوع	ص
بم يعرف الإبدال؟	٨٢٣	الإبدال في الحروف المتحركة	٧٧٤
إبدال كل من الواو والياء والألف همزة	٨٢٥	والأفعال، وقد أمالوا بعض المبنيات	
إبدال كل من الهاء والعين همزة	٨٣٦	لإزالة الفتحة سبيان	٧٧٥
إبدال الهمزة ألفا أو واوا أو ياء	٨٣٧	التصريف	
إبدال كل من الألف والواو ياء	٨٤١	معناه لغة واصطلاحاً	٧٧٩
إبدال كل من الألف والياء واوا	٨٤٦	التصريف لا يلحق إلا الأفعال	٧٨٠
عود إلى إبدال الواو ياء	٨٥٢	والأسماء المتحركة ، وهو أصل	
يجب إبدال كل من الواو والياء ألفا	٨٥٤	في الأفعال	
متى اجتمع في إحداهما أحد عشر شرطاً		— لا يكون قابل التصريف على أقل من	
إبدال النون ميماً، وإبدال الواو ميماً	٨٦٠	ثلاثة أحرف	
الإعلال بالنقل		لا يزيد الاسم المجرد عن خمسة أحرف	٧٨١
إذا كانت عين الفعل واوا أو ياء	٨٦١	ولا يزيد الاسم المزيد فيه عن سبعة أحرف	
وقبلها ساكن صحيح نقلت حركة		— أوزان الاسم الثلاثي	
العين إليه		أوزان الفعل الثلاثي	٧٨٤
— قد يكتفى بنقل الحركة من العين ،		أوزان الفعل الرباعي المجرد ،	٧٨٧
وقد يستتبع ذلك إبدال حرف اللعة		وأوزان المزيد	
— شروط هذا النقل أربعة		أوزان الاسم الرباعي الأصول	٧٨٨
٨٦٢ يشارك الاسم المشابه للمضارع الفعل		أوزان الاسم الخماسي الأصول	٧٩١
في وجوب هذا النقل		القنابل الذي يميز به الحرف الأصلي	٧٩٢
المصدر الذي على زنة الإفعال أو	٨٦٤	من الزائد	
الاستفعال تنقل فيه حركة العين ،		أسباب زيادة الحروف	٧٩٣
ثم تقلب عينه ألفاً، ثم تحذف إحدى		— الحرف الزائد على ضربين : تكرير	
الألفين وتعوّض منها التاء في آخره		لأصل ، وغيره	
يعطى وزن مفعول من الحذف	٨٦٥	أدلة زيادة الحرف عشرة	٧٩٤
والنقل ما لوزن الإفعال		الميزان الصرفي	٧٩٥
٨٧١ قلب فاء المثال تاء في الإفعال وفروعه		بيان ما تنطرد زيادته من الحروف،	٧٩٩
٨٧٢ قلب تاء الإفعال دالا		ومواضع زيادة كل حرف منها	
٨٧٥ الكلام على الحروف التي تبدل		الكلام على همزة الوصل	٨١٣
تفصيلاً بإيجاز		الإبدال	
الإعلام بالحذف	٨٨٤	الفرق بين الإبدال والقلب والتعويض	٨٢٠
الإدغام	٨٨٩	— أحرف الإبدال الشائع	

فهرست تفصیلی للموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من « شرح الأشموني » على ألفية ابن مالك
المسمى « منهج السالك » ، إلى ألفية ابن مالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٩٩	تعمل «رب» الجر وهي محذوفة ، وذلك بعد ثلاثة أحرف	٢٨٣	باب حروف الجر عدة حروف الجر
٣٠٠	ربما عملت «رب» محذوفة من غير هذه الأحرف	—	«كي» تجر ثلاثة أشياء
—	يجر بغير «رب» محذوفاً ، وذلك على ضربين : مطرد ، وغير مطرد ، والمطرد في ثلاثة عشر موضعاً	٢٨٤	«لعل» حرف جر عند عقيل
٣٠٢	لا يفصل بين حرف الجر ويجروره إلا في الضرورة	—	«متى» حرف جر عند هذيل
٣٠٣	متعلق الجار والمجرور ، وبيان ما لا يكون له متعلق من حروف الجر	—	ذكر حروف جر مختلف فيها
—	باب الإضافة	٢٨٥	حروف لا تجر إلا الظاهر
٣٠٤	ما يحذف لأجل الإضافة من المضاف	—	مذومند لا يجران إلا اسم الزمان
—	الكلام في عامل الجر في المضاف إليه	—	«رب» لا تجر غير النكرة ، وتجر الضمير قليلاً
٣٠٥	قاعدة الإضافة تخصيص المضاف أو تعريفه	٢٨٦	ما يشترط في الضمير الذي يجره «رب»
—	الإضافة اللفظية	٢٨٧	ذكر معاني الحروف
٣٠٦	الخلاف في إضافة المصدر إلى أحد معموليه ، وفي إضافة أفعل التفضيل	—	معاني «من» الجارة
—	زاد ابن مالك نوعاً سماه الإضافة شبه المحضة ، وبيان مواضعها	٢٨٨	اللام وإلى وحتى تدل على انتهاء الغاية
٣٠٧	تكلمة بيان ما لا يتعرف بالإضافة	—	بقية معاني «إلى»
٣٠٨	المواضع التي يغتفر فيها اتصال المضاف بالمضاف	٢٩٠	تأتي اللام لأحد وعشرين معنى
٣١٠	يكتسب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه	٢٩٢	تأتي «في» لعشرة معان
		٢٩٣	تأتي الباء لخمسة عشر معنى
		٢٩٤	تجيء «على» لعشرة معان
		٢٩٥	تجيء «عن» لعشرة معان أيضاً
		—	تجيء السكاف لأربعة معان
		٢٩٦	استعملت الكاف ومن وعن أسماء
		—	مئذ ومذ يكونان اسمين ، ويكونان حرفين
		٢٩٨	تزداد «ما» بعد ثلاثة أحرف
		—	فلا تكفيها عن العمل ، وتزداد بعد ثلاثة أخرى فتكفيها

الموضوع	ص	الموضوع	ص
تسكن ياء المتكلم أو تفتح مع ما يجب	٣٣١	لا يضاف اسم لما اتحد به في المعنى	٣١١
كسر آخره ، وقد تحذف ياء المتكلم	٣٣٢	الاسماء على ضربين : ما لا يجوز	٣١٢
الاختلاف في المضاف للياء ، أم عرب	٣٣٢	إضافته أصلا ، وما لا يستعمل إلا مضافا	
أم مبنى ؟		— ما يجب إضافته على أنواع	
إعمال المصدر		الملازم للإضافة إلى الجمل على ضربين	٣١٣
يلحق المصدر بفعله تعديا ولزوما	٣٣٢	« لا » الظرفية ملازمة للإضافة إلى	٣١٦
يخالف المصدر فعله في أمرين ،	٣٣٣	الجملة الفعلية	
المصدر العامل عمل الفعل على ثلاثة	—	« كلا » و « كلتا » وشروط ما	
أنواع ، وبيان اختلاف العلماء في		يضافان إليه	
كل نوع منها		٣١٧ « أى » وبيان ما يضاف إليه	
شروط إعمال المصدر	—	٣١٨ الكلام على « لئن » وبيان ما يضاف	
اسم المصدر يعمل أيضا	٣٣٥	إليه	
اسم المصدر على ثلاثة أنواع	٣٣٦	٣١٩ موازنة بين لئن وعند ولدى	
— للمصدر المضاف خمسة أحوال		٣٢٠ الكلام على « مع » وبيان ما يضاف	
يجوز في تابع معمول المصدر الجر	٣٣٧	إليه	
والإتياع على محل المعمول		٣٢٠ الكلام على « غير » وبيان موضع	
اختلاف العلماء في الإتياع على محل	٣٣٨	بنائها	
المعمول		٣٢١ الكلام على « قبل » و « ما » أشبههما	
لا يتقدم معمول المصدر عليه ، ولا	٣٣٨	٣٢٤ يحذف المضاف ويقام المضاف إليه	
يفصل بينهما بأجنبي ، ويؤول		مقامه	
ما خالف ذلك		٣٢٥ يحذف المضاف إليه فيسبق المضاف	
إعمال اسم الفاعل		بحاله	
تعريف اسم الفاعل	٣٣٩	٣٢٧ الفصل بين المضاف والمضاف إليه	
شروط إعمال اسم الفاعل	—	٣٣٠ لا يتقدم معمول المضاف إليه على	
صيغ المبالغة ، وإعمالها ، وشواهدا	٣٤٢	المضاف ، إلا أن يكون المضاف لفظ	
المثنى والجمع من الوصف العامل	٣٤٣	« غير »	
يعملان كالمفرد		المضاف لياء المتكلم	
— يجوز في تالي الوصف المذكور الجر		٣٣٠ يكسر آخر المضاف لياء المتكلم إلا	
والنصب ، وما عدا تاليه يجب نصبه		في مواضع	



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٤٣	وأما الوصف غير العامل فيجب جر تاليه	٣٥٢	اسماء الزمان والمكان (المصدر الميمي) أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين
٣٤٤	يجوز في تابع المفعول المجرور الجر والنصب مراعاة لمحل المتبوع	٣٥٣	اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل ، وهذا الوزن قليل في فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم
٣٤٥	يشترط في إعمال اسم المفعول نفس الشروط التي تشترط في إعمال اسم الفاعل	—	الأوزان الغالبة في الوصف من الفعل الثلاثي المضموم العين
—	قد يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه	٣٥٤	زنة اسم الفاعل من غير الثلاثي
٣٤٦	شرط إضافة اسم المفعول لمرفوعه أن يكون باقيا على وزنه الأصلي	—	زنة اسم المفعول من غير الثلاثي
—	أبنية المصادر	—	ما ينوب عن زنة المفعول من الأوزان
٣٤٦	مصدر الفعل الثلاثي المتعدي يأتي على فعل ، بفتح فسكون ، غالبا	٣٥٥	وزن فاعيل بمعنى مفعول مقيس أولا الصفة المشبهة باسم الفاعل
٣٤٧	يأتي مصدر فعل المكسور العين اللازم على فعل ، بفتح الفاء والعين جميعا	٣٥٥	ما تتميز به الصفة المشبهة
—	يأتي مصدر فعل المفتوح العين على فمول غالبا كجلوس وقعود وخروج ودخول ، إذا كان لازما	٣٥٦	تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل بشروطه
—	تأتي مصادر الثلاثي على أوزان متعددة تبعاً للمعاني التي يدل عليها الفعل	—	لا يجوز أن يتقدم معمول الصفة المشبهة عليها
٣٤٨	يأتي مصدر فعل المضموم العين على فعولة كسهولة أو فعالة كجزالة	—	يشترط في معمولها أن يكون سببياً
٣٤٩	مصادر الأفعال غير الثلاثية تأتي على أوزان مطردة معينة	٣٥٧	السببي معمول للصفة المشبهة اثنا عشر نوعاً
٣٥١	يأتي المصدر على زنة اسم المفعول ، وربما جاء على زنة اسم الفاعل	—	لمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال التعجب
٣٥	اسماء المرة والهيئة	٣٦٣	معنى التعجب
		—	يدل على التعجب بألفاظ كثيرة
		—	للتعجب صيغتان قياسيتان
		—	التركيز على أجزاء صيغة «ما أفعله»
		٣٦٤	الكلام على أجزاء صيغة «أفعل به»
		—	ما يشترط في معمول فعل التعجب

الموضوع	ص	الموضوع	ص
ما تقول، وأصل هذا اختلاف هو		٣٦٤ يجوز حذف التعجب منه لقريظة	
الاختلاف في دماء على ثلاثة		٣٦٥ فعلا التعجب جامدان	
مذاهب		— ما يشترط في الفعل الذي تصاغ منه	
٣٧٨ المخصوص بالمدح أو الذم، وإعرابه		إحدى صيغتي التعجب	
٣٧٩ هل يتقدم المخصوص على نعم وبئس؟		٣٦٧ طريقة التعجب بما لم يستكمل الشروط	
— يأتي بمعنى بئس «ساء» وكل فعل		٣٦٨ لا يتقدم معمول فعل التعجب عليه،	
تحوله إلى صيغة فعل بضم العين		ولا يفصل بينهما إلا بظرف أو جار	
٣٨٠ وجزاء مثل نعم، ولا جزاء مثل		ومجرور	
بئس في المعنى		٣٦٩ أجاز قوم الفصل بالحال، وبعضهم	
٣٨١ يجب في «ذا» من جذا الأفراد والتذكير		الفصل بالنداء، وبعضهم الفصل	
٣٨٢ القول في إعراب المخصوص بعد		بالمصدر، وبعضهم الفصل بلولا	
جذا		ومصحوبها.	
— إذا كان فاعل «حب» غير «ذا» جاز		— ينقاس الفصل بما كان بين «ما»	
رفعه وجره بالباء		وفعل التعجب	
٣٨٢ يفارق مخصص جذا مخصص		نعم وبئس وما جرى مجراها	
نعم في أربعة أمور		٣٧٠ نعم وبئس فعلان، جامدان	
أفعل التفضيل		٣٧١ فاعل نعم وبئس على ثلاثة أنواع	
٣٨٣ أفعل التفضيل اسم له خصائص		٣٧٢ معنى «ال» المقترنة بفاعل نعم	
— تصاغ اسم التفضيل من كل فعل		٣٧٣ ما يجوز من اتباع فاعل نعم، ومالا	
تصاغ منه إحدى صيغتي التعجب		يجوز	
٣٨٤ يتوصل إلى التفضيل بما لم يستوف		٣٧٤ الضمير المرتفع بنعم وبئس،	
الشروط بما يتوصل به إلى التعجب منه		وأحكامه	
— متى يجب وصل أفعل التفضيل عن؟		٣٧٥ ما يشترط في التمييز المفسر للضمير	
ومتى يمتنع؟		المرفوع بنعم وبئس	
— معنى «من» التي تصل بأفعل التفضيل		— الاختلاف في إعراب نحو «نعم	
٣٨٥ متى يجوز حذف «من»؟		رجلا زيد»	
— لا يفصل بين أفعل التفضيل ومن		٣٧٦ لا يجوز أن يجمع في الكلام بين	
بأجنبي إلا بلو		فاعل نعم الظاهر والتمييز، وذكر	
٣٨٦ لأفعل التفضيل — من حيث مطابقتها		اختلاف العلماء في ذلك	
وعدمها — ثلاثة أحوال		٣٧٧ الاختلاف في إعراب نحو «نعم	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	أثبتت كلها إذا احتاج إليها ، وإلا جاء الإتيان والقطع	٣٨٧	ربما جاءت صيغة أفعل غير دالة على التفضيل
٤٠٠	يجوز في التثنية المقطوع الرفع والنصب	٣٨٨	تتقدم من الجارة ومجرورها إن كان الكلام استفهاماً ، ويندر تقديمها في غيره
—	يجوز حذف ما علم من التثنية والمنعوت	٣٨٩	الكلام على مرفوع أفعل التفضيل
٤٠١	منى يجب تكرار التثنية ؟	٣٩١	أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به ويؤول ما يؤوم جواز ذلك
٤٠٢	عطف بعض المنعوت على بعض	—	ما يتعدى به أفعل التفضيل المأخوذ من فعل يتعدى ، من حروف الجر
—	هل يتقدم التثنية على المنعوت ؟		باب التثنية
—	إذا نعت بمفرد وبجملة فأيهما يقدم على الآخر ؟	٣٩٢	التوابع
—	الاسماء - من حيث نعتها والتثنية بها - على أربعة أنواع	—	بيان معنى التابع
	التوكيد	—	هل يجوز تقديم التابع على المتبوع ؟
٤٠٣	التوكيد على ضربين : لفظي ، ومعنوي	—	العامل في التابع
٤٠٤	من ألفاظ التوكيد المعنوي النفس والعين ، والكلام علمهما	—	ترتيب التوابع
٤٠٥	ومن ألفاظه : كل ، وكلا ، وكلتا ، وجميع	٣٩٣	بيان معنى التثنية
٤٠٥	— التوكيد بلفظ « عامة »	—	التثنية ضربان : حقيقي ، وسببي
—	يؤكد بأجمع وفروعه ، جمد كل ، وبدونه	—	ما يعطاه التثنية من أحكام المنعوت
٤٠٦	ألفاظ التوكيد المعنوي معارف	٣٩٤	يأخذ التثنية في الإفراد والتذكير وأخواتها حكم الفعل الذي يحمل حمله
٤٠٧	هل يجوز توكيد النكرة ؟	٣٩٥	لا يكون التثنية إلا مشتقاً أو شبه مشتق ، وبيان أنواع الشبه بالمشتق
—	هل يجوز تثنية أجمع وجمعا ؟	٣٩٦	يكون التثنية جملة ، وبيان ما يشترط فيها .
٤٠٨	لا يجوز توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين إلا إذا أكدته بضمير منفصل	٣٩٧	التثنية بالمصدر .
		—	تعدد المنعوت مع تعدد المنعوت
		٣٩٩	إذا تعددت المنعوت لمنعوت واحد

ص	الموضوع	ص
٤٠٨	التوكيد اللفظي	٤١٤
٤٠٩	أكثر ما يكون التوكيد اللفظي في الجمل ، وكثيرا ما يقترن بحرف عطف ، ويجب ترك العاطف إن أوم	ثمانية أمور
٤١٠	لا يؤكد الضمير المتصل إلا إذا أعيد معه ما اتصل به ، ومثله الحروف ، ويستثنى من ذلك حروف الجواب	عطف النسق
٤١١	يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل	٤١٥
—	لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه	حقيقة عطف النسق
—	لا يفصل بين المؤكد والتوكيد بإما	—
٤١٢	لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد إلا «جميعا» و«عامة»	حروف العطف على ضربين :
—	التمتع بكل ، وما يلزم فيه	مشاركة في اللفظ والمعنى ، ومشاركة في اللفظ فقط
—	يجب في خبر «كل» مراعاة المعنى العطف	٤١٦
٤١٣	العطف على ضربين : عطف بيان ، وعطف نسق	اختلاف العباء في عد «حتى» ، وأم ، ولكن ، من حروف العطف
—	معنى عطف البيان	—
—	يعامل عطف البيان معاملة التمتع	الكلام على الواو ، وذكر ما تختص به
٤١٣	هل يكون عطف البيان تنكرة ؟	٤١٧
—	كل ما صلح عطف بيان صلح بدلا ، بشرط أن يصح إحلاله محل متبوعه	الكلام على الفاء
٤٢٣	هل تأتي «أم» زائدة ؟	—
٤٢٣	تأتي «أو» بمعنى الواو	الكلام على «ثم»
٤٢٤	ذهب قوم إلى أن الواو تأتي بمعنى أو في ثلاثة مواضع	٤١٨
		ما تختص به الفاء
		٤١٩
		للعطف بحيث أربعة شروط
		٤٢٠
		إذا عطف بحيث على مجرور فهل تلزم إعادة الجار ؟
		—
		الكلام على «أم» وبيان أنواعها
		٤٢٣
		هل تأتي «أم» زائدة ؟
		—
		الكلام على «أو»
		٤٢٣
		تأتي «أو» بمعنى الواو
		٤٢٤
		ذهب قوم إلى أن الواو تأتي بمعنى أو في ثلاثة مواضع